

ملاحظة :

هذه نسخة معدلة من الرسالة الجامعية:جرى فيها تعديل بعض الأخطاء الفنية والطباعية، وإلحاق فهرس تفصيلي للانفر ادات.

وترقيمها موافق للرسالة الجامعية.

مستخلص الرسالة

- **عنوان البحث**: انفرادات طرق القراءات العشر في كتاب النشر للإمام ابن الجزري (جمعًا ودراسةً).
- **موضوع البحث**: جمع ودراسة وجوه القراءات التي وصفها الإمام ابن الجزري في كتابه "النشر" بالانفراد، مع كونها واردةً من طرقه النشريّة، وتبلغ ما يقارب (٣٢٤) انفرادًا، مع دراسة منهج الإمام ابن الجزري فيها.
- **الأقسام الرئيسية للبحث**: اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وبابَيْن وخاتمة وفهارس:

فالمقدمة: في أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وحدود البحث وتقسيمه والمنهج المتّبع فيه.

والتمهيد: الانفراد في القراءات: معناه، وأنواعه، وطرق معرفته، وأسبابه، وحُكْمه.

والباب الأول: دراسة نظرية للانفرادات الواردة في كتاب النشر من طرقه، وفيه فصلان:

الفصل الأول: منهج الإمام ابن الجزري في الانفرادات الواردة في طرق النشر. وفيه دراسة منهج الإمام ابن الجزري في بيان الانفرادات والحُكم عليها، ومصادره فيها.

والفصل الثاني: دراسة عامة في الانفرادات الواردة من طرق النشر. وفيه دراسةٌ لانفرادات بعض الطرق المخصوصة، ودراسةٌ لموافَقات الانفرادات النشريّة.

والباب الثاني: دراسة تطبيقية للانفرادات الواردة في كتاب النشر من طرقه، وفيه دراسة تفصيلية للانفرادات الواردة في أبواب الأصول وباب الفرش في كتاب النشر.

والخاتمة اشتملت على النتائج والتوصيات، ثم **الفهارس** العامة.

- **أبرز نتائج البحث**: ورود القراءة من طريق صحيح لا يكفي لقبولها، فقد انتقد الإمام ابن الجزريّ كثيرًا من الوجوه التي وردت من طرقه الصحيحة المختارة في النشر، ولم يقبلها بسبب كونها مخالفة لِما ثبت عن الثقات، ومصطلح الانفراد عند ابن الجزري مصطلحٌ له معنىً خاصّ، وهو لا يعني بالضرورة التوحّد التامّ ومخالفة جميع الطرق، وقد اعتنى ابن الجزري بالتنبيه على انفرادات طرقه المختارة في كتاب النشر.

- **الكلمات المفتاحية**: (القراءات – ابن الجزري – النشـــر في القراءات العشـــر – الانفرادات – نقد القراءات).

Thesis Abstract

Title: Peculiars of the Ten Variant Modes of Recitation in the Book "*Al-Nashr*" by Imam Ibn Al-Jazari (Compiling and studying the subject matter).

Theme: Compiling and studying the variant modes of recitation that were described as "peculiar (*Infirad*)" by Imam Ibn Al-Jazari in his Book "*Al-Nashr*". The Imam stated these peculiar modes as routes of recitation in his book. They total approximately 324 peculiar recitations. This is in addition to studying the methodology that Imam Ibn Al-Jazari followed in selecting them.

Structure: The research consists of an introduction, a preface, two sections, conclusion and indexes:

The introduction covered the discussions on the importance of the topic, previous studies, scope of the research, its plan and the methodology adopted in it.

The preface: Peculiars of the Ten Variant Modes of Recitation: meaning, types, causes, how to recognize them, and the ruling concerning them.

First section: It offers a theoretical study of the "peculiars" contained in the book "*Al-Nashr*", based on the routes stated therein. This section is divided into two chapters:

- **First chapter:** It presents the methodology followed by Imam Ibn Al-Jazari for the "peculiar recitations" stated as routes of recitations in the book "*Al-Nashr*". It also discusses the methodology adopted by Ibn Al-Jazari in clarifying the "peculiar recitations" and the ruling concerning them, as well as the resources used in selecting them.
- **Second chapter:** It presents a general study of the "peculiars" stated as routes of recitation in the book "*Al-Nashr*". It also contains a study of the "peculiars" transmitted through special routes, and a study of other recitations found compatible with the "peculiars" stated in the book "*Al-Nashr*".

Second section: It offers a practical study of the "peculiars" stated in Al-Jazari's book "*Al-Nashr*", based on the routes he stated therein. It covers a detailed study of the "peculiars" stated in the chapters of "Al-Usul" and "Farsh Al-Huruf".

The conclusion discusses the findings and recommendations, followed by the general indexes.

Conclusion: Learning about a mode of Qur'anic recitation from a correct route is not enough to accept it. Imam Ibn Al-Jazari criticized several modes of recitation that had been cited as correct routes, which he selected to include in his book "*Al-Nashr*". The Imam did not accept them due to their being incompatible with the modes of recitations reported on the authority of trustworthy transmitters.

The term "*Infirad*" (translated as peculiars) used by Imam Ibn Al-Jazari has a special meaning. It does not necessarily signify absolute singularity from all other routes of recitation. Imam Ibn Al-Jazari was careful to call attention to the peculiar routes of recitation, which he selected to include in his book "*Al-Nashr*".

Keywords: *Qira'at* [different modes of Qur'anic recitation], Ibn Al-Jazari, *Al-Nashr fi Al-Qira'at Al-`Ashr*, *Al-Infiradat* [peculiar modes], *Naqd Al-Qira`at* [analysis of recitations].

شكر وتقدير

الحمد لله مولى الكرم ومُولِي النعم، لا حول ولا قوة للعبد إلّا به، له الحمد حمدًا كثيرًا طيّبًا مباركًا فيه كما يحبّ ربّنا ويرضى، له الحمد على عظيم نعمه وله الشكر على جزيل فضله ومننه.

وفاءً وعرفانًا لمن تعهّدني بالتربية في الصغر وكان لي نبراسًا يضيء بالنصح والتوجيه في الكبر، وذلّل لي سبل التعلّم والراحة بكلّ تفانٍ ومحبّة، إلى والديَّ الكريمين أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير.

وأتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى كلّ من بعث فيّ همّة للتعلم وسلك بي سبيلًا لحفظ كتاب الله وتعلم قراءاته، وعلى رأسهم شيخي الكريم ومعلّمي الأول من لا أحصي بعض أياديه: الشيخ عبد الرحيم بن محمد الحافظ العلمي، ثم أخي وأخوالي وغيرهم من أهل الفضل عليّ.

وأتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى مشرفي الكريم فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد بن حمود الرويثي، الذي قاد رحلة هذا البحث وكان له الفضل –بعد الله– في تقويمه واستوائه على سوقه، وذلك مع حرصه التام على مصلحة البحث، وإفاداته العلمية والتوجيهية الأدبية، وإمدادي بالعديد من المصادر المتعلّقة بالبحث.

وإلى المناقشين الكريمين من شرُفت هذه الرسالة بأن تكون بين أيديهما وأن تتحلى بملاحظاتهما وتوجيهاتهما المفيدة: فضيلة الأستاذ الدكتور باسم بن حمدي السيد، وفضيلة الأستاذ الدكتور محمد يحيى ولد الشيخ جار الله؛ أتوجه بوافر الشكر والتقدير على قبولهما لمناقشة هذه الرسالة ومعاناة الاطلاع عليها وتقويمها.

وأتوجه بالشكر لمن ساهم في مادّة هذا البحث العلمية، إمّا بإمدادي ببعض المصادر، أو بالمشورة، وعلى رأسهم: الأستاذ الدكتور المفضال السالم الجكني الشنقيطي، والأستاذ الدكتور أحمد بن محمد مفلح القضاة، والأستاذ أحمد فريد شوقي، والأستاذ عبد الرحمن حسين حمزة، والدكتور خليل الطالب، والدكتور عادل بن فضل السيد، والدكتور يحيى زكريا السعيد، والدكتور عمرو الديب، والدكتور عبد الرحمن بن سعد الزايدي.

وكذلك أتوجه بالشكر لمن ساهم في رحلة هذا البحث، وعلى رأسهم فضيلة رئيس قسم القراءات الدكتور محمد سيف، الذي شجّع فكرة البحث في مهدها، وأبدى تعاونًا كبيرًا مشكورًا ودعمًا عاليًا، ثم فضيلة الدكتور فهد المغذوي الذي كان مرشدي في مرحلة البحث عن الموضوع، والذي كان له — بعد الله- فضلٌ كبيرٌ في بلوغ هذا الموضوع إلى مرحلة التسجيل. ثم زوجتي الكريمة أم محمود، التي كانت نعم العون والسند لي في رحلتي مع هذا البحث، فجزاها الله أحسن الجزاء وأوفاه على ما صبرتْ وبذلتْ.

ووافر المودّة والعرفان لكليّتي المباركة، كلية القرآن الكريم، التي تشرّفتُ بالدراسة والاستفادة فيها من علم وأخلاق خيرة أهل الاختصاص، منذ أن كنت طالبًا في البكالوريوس إلى نهاية مرحلة الدكتوراه، فأتوجّه إلى من علّمني فيها وإلى منسوبيها والقائمين عليها بالشكر والتقدير.

والحمد لله أوّلًا وآخرًا.



المقدمة

الأهمية العلمية للموضوع.

أسباب اختيار الموضوع.

الدراسات السابقة.

حدود البحث.

خطة البحث.

منهج البحث.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على من علمنا الكتاب والحكمة، سيّدنا ونبيّنا محمّد الصادق الوعد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد:

فكتاب النشر في القراءات العشر للإمام أبي الخير شمس الدين ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) هو عمدة المتأخّرين وحرز أماني المقرئين؛ إذ ساق فيه القراءات العشر من أصحّ طرقها، ولم يُسبَق إلى مثله في الجمع مع التحرير والإتقان، والاختصار وحسن البيان، فكان لذلك حريًّا بأن تنصرف الهمم لتحصيل فرائده والسَّفْر عن وجوه خرائده، وإنّ الإمام لما قصد إلى تحرير ما جاء عن القراء العشرة وميْزِ صحيحه عن سقيمه تخيّر من طرقهم ما يأمن طارقه ولا تخشى بوائقه، إلا أنّه لم يأخذ بكل ما ورد في طرقه الصحيحة المختارة، فربّما ترك بعض ذلك لعلّةٍ ما، كعلّة الانفراد، وهو قد التزم في كتابه التنبيه على الانفرادات وما شذّ، حيث قال -رحمه الله- : «لم أدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذكرته، ولا خُلفاً إلا أثبته، ولا إشكالاً إلا بيّنته وأوضحته، ولا بعيداً إلّا قرّبته، ولا مفرّقاً إلا جمعته ورتبته، منبّهاً على ما صحّ عنهم وشذّ، وما انفرد به منفردٌ وفذّ، ملتزماً للتحرير والتصحيح والتضعيف والترجيح، معتبراً للمتابعات والشواهد»[1].

فمن هاهنا جاءت هذه الدراسة لتجمع ما تفرّق في ثنايا النّشر من الانفرادات، مفتّشةً عن أحوالها باحثةً في أصولها، ليزداد منهج الإمام ابن الجزريّ وضوحاً وجلاءً، ولتخدم دارسي كتاب النشر باستقصاء أحد أنحائه.

---

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري بتحقيق د. خالد حسن أبو الجود (١/ ٢٢٠).

الأهمية العلمية للموضوع

١- تعلّق الموضوع بكتاب الله تعالى وبقراءاته، وشرف المتعلِّق وأهميّته بحسب المتعلَّق.
٢- هذا البحث فيه دراسة لجانبٍ من جوانب كتاب النشر، وكتاب النشر من أجلّ كتاب القراءات، بل هو العمدة في بابه عند المتأخرين.
٣- دراسة الانفرادات الواردة من الطرق المعتمدة في النشر تكشف عن جانبٍ من جوانب تعامل الإمام ابن الجزريّ مع أصول النشر.
٤- دراسة الانفرادات الواردة من الطرق الصحيحة وموقف الإمام ابن الجزريّ منها تكشف عن جانبٍ تطبيقي من جوانب شروط قبول القراءة والأخذ بها.

أسباب اختيار الموضوع

١- الرغبة في خدمة كتاب الله عز وجل.
٢- الرغبة في المساهمة في خدمة علم القراءات عموماً وكتاب النشر خصوصاً.
٣- الرغبة في التعمّق في دراسة كتاب النشر ودراسة منهجه وطرقه وأصوله.
٤- الرغبة في التعمّق في دراسة المسائل المتصلة بمناهج العلماء في تصحيح ونقد القراءات.
٥- أهميّة الموضوع وقيمته العلميّة.
٦- كون البحث لم يُكتَب فيه من قبل — على الوجه الذي سيتم تفصيله عند بيان الدراسات السابقة-.

الدراسات السابقة

نال جانب الانفرادات في القراءات عمومًا والانفرادات المذكورة في النشر خصوصًا اهتمامًا في الدراسات الحديثة، وتفاوتت الأعمال المتعلّقة به بين دراساتٍ مستقلّةٍ مختصّة وبين دراسةٍ موجزةٍ لبعض جوانبه ضمن تحقيق كتب القراءات أو بعض الدراسات التي تتعلّق بالانفرادات بطرفٍ.

فالدراسات المستقلّة التي وقفت عليها:

١- رسالة علميّة بعنوان: (الانفرادات عند علماء القراءات- دراسة وجمع) للدكتور أمين محمد أحمد الشيخ أحمد الشنقيطي[١]، وقد جاءت في دراسة الانفرادات عموماً من غير تقيّدٍ بطرق النشر، وفي دراسة الانفرادات الواردة في خمسة كتبٍ من كتب القراءات المتقدّمة، وهي: السبعة لابن مجاهد، والمستنير لابن سوار، والمصباح للشهرزوري، والتقريب والبيان للصفراوي، وبستان الهداة لابن الجندي.

٢- ورسالة علميّة بعنوان (انفرادات القراء عند ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر "أبواب الأصول" من باب الاستعاذة إلى باب ياءات الزوائد "جمعًا ودراسةً")، للدكتورة دانا الزغول[٢].

٣- ومن دراسة انفرادات النشر المستقلّة: بحث موجزٌ للأستاذ الدكتور السالم الجكني، كتبه في ملتقى أهل التفسير بعنوان: (انفرادات الشطوي – دراية لا رواية)، تناول فيه بالدراسة ثلاث انفرادات للشطوي هي: (لا يُخْرِجُ)[الأعراف: ٥٨] و(سُقَاةَ الحاج وعَمَرَةَ المسجد الحرام)[التوبة: ١٩].

وأمّا الأعمال العلميّة المتعلّقة بالانفرادات في تحقيقات الكتب أو الدراسات التي لا يختصّ موضوعها بالانفرادات:

(١) رسالة دكتوراه بقسم القراءات بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، في العام الجامعي: ١٤٢٠- ١٤٢١هـ.

(٢) رسالة دكتوراه بكلية الدراسات العليا بجامعة العلوم الإسلامية العالمية بالأردن، أجيزت بتاريخ: ١٥/ رمضان، ١٤٤٠هـ، وطبعت عام ٢٠٢٠م، في دار وائل للنشر والتوزيع، بالأردن.

١- فأوسعها ما جاء في دراسة أ.د. السالم الجكني لكتاب النشر، حيث خصّص مبحثًا مستقلًّا في قسم الدراسة بعنوان (منهجه في الانفرادات)[(١)]، اعتنى فيه بتعريف مصطلح (الانفراد)، وناقش التعريفات السابقة وصاغ تعريفًا جديدًا له، وبيّن فيه أهميّة الانفرادات عند ابن الجزريّ وعددها في النشر ومراتب الانفرادات ومنهجه في عرضها وما يتعلّق بذلك. وتعرّض للانفرادات في غير هذا المبحث، فحين دراسته لمصادر ابن الجزريّ بيّن عدد الانفرادات الواردة في النشر عن كلٍّ واحدٍ منها. وأفرد فهرسًا جمع فيه الانفرادات الواردة في النشر من غير تقييدٍ بكونها من طرق النشر، وترجم فيه لكلّ انفرادٍ مبيّناً صاحب الانفراد. وعلّق على عددٍ يسيرٍ من الانفرادات في ثنايا تحقيقه للنصّ.

٢- وأولى د. أيمن سويد عنايةً خاصّةً للانفرادات في تحقيقه لكتاب النشر، حيث أفرد لها ثلاثة فهارس: الفهرس الأول بعنوان: (فهرس انفرادات النقلة التي ذكرها الجزري)، ذكر فيه المنفرِد والمنفرَد عنه والفقرة التي ورد فيها الانفراد، ورتب الفهرس على ترتيب أسماء المنفرِدين. والفهرس الثاني كالفهرس السابق، إلّا أنّه ذكر انفرادات النقلة مرتبة على الأبواب، والفهرس الثالث بعنوان (فهرس انفرادات المصنفين التي ذكرها الجزري)، وهو كالفهرس الأول، إلا أنّه خصّه بالمصنّفين، فأبدل (المنفرِد) بالمصنَّف، ولم يذكر انفرادات غير المصنّفين. وجميع الفهارس السابقة غير مقيّدة بكون الانفراد من طرق النشر. وعلّق على عددٍ يسيرٍ من الانفرادات في أثناء تحقيقه للنصّ.

٣- وراعى أ.د. عادل رفاعي جانب الانفرادات في تحقيقه لكتاب (تقريب النشر) للإمام ابن الجزري، فأفرد فهرساً جمع فيه مواضع الانفرادات الواردة في (تقريب النشر)، وهي تقلّ عن انفرادات النشر بزهاء مائة انفرادة، والتزم التعليق على الانفرادات الواردة في النصّ المحقّق بتعليقاتٍ موجزة، الغرض منها تبيين حكم الانفراد من حيث القراءة به، واعتمد في ذلك على (النشر) للإمام ابن الجزري وعلى (إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر) للدمياطي.

٤- وللباحث نادر محمد عَنَبْتاوي رسالة علميّة بعنوان: (منهج الامام محمد بن محمد

---

(١) من (١/ ١٧٧- ١٨٤).

بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ - ١٤٢٩م) في كتابه النشر في القراءات العشر)[١]، أفرد فيها مطلبًا خاصّا بـ(الانفراد: تعريفه ومفهومه)، وذلك تحت مبحث (القراءات الشاذة والانفرادات) في فصلٍ بعنوان: (ضوابط قبول القراءة عند ابن الجزري في النشر). وهو مطلب يقع في (١١) صفحة[٢]، بدأ فيه بتعريف الانفراد لغةً واصطلاحًا، وحاول كشف معنى الانفراد وحكمه عند ابن الجزريّ، وذلك بتتبّع إطلاقاته عنده، مع النقل عن العلماء الذين تعرّضوا للانفراد عند ابن الجزريّ، كالمزّاحي والدمياطي والإزميري والمتولّي.

٥- وأفرد د. محمد سعيد نجيب في رسالته العلميّة: (منهج العلامة الإزميري في تحريراته من خلال كتابه "بدائع البرهان" دراسة وتحليل")[٣] فصلًا خاصًّا بعنوان (منهج العلامة الإزميري في التعامل مع الانفرادات)[٤]، وتناول فيه بنوعٍ من التوسّع تعريف الانفراد لغةً واصطلاحًا، مناقشًا للتعريفات السابقة ومقترحًا لتعريف جديدٍ، وخصّ نصيبًا من هذا الفصل لدراسة (موقف ابن الجزريّ من الانفرادات)، قصد فيه إلى بيان حكم الانفرادات عند ابن الجزريّ، ثمّ شرع بعد ذلك في (موقف الإزميري من الانفرادات).

وعملي يختلف عن جميع الأعمال السابقة في جمعه ودراسته التفصيلية لكافّة الانفرادات الواردة في كتاب النشر من طرقه، مع دراسةٍ نظريّةٍ موسّعة لمنهج ابن الجزري في الانفرادات وحكمه عليها ومصادره فيها وغير ذلك، ودراسةٍ لجماعةٍ من أبرز المنفرِدين، ودراسةٍ عامّة لموافقات الانفرادات، فالدراسة النظريّة تشتمل على اختلافات واسعة عن الدارسات السابقة، في نتائجها وفي أبوابها ومسائلها. وأقرب الأعمال السابقة

(١) رسالة ماجستير بكلية الدراسات الفقهية والقانونية، بجامعة آل البيت، بالأدرن، بتاريخ ٢٠٠٣م.

(٢) من (ص٢٢٦- ٢٣٧).

(٣) بحث تكميلي لمرحلة الماجستير، بقسم القراءات بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، في العام الجامعي: ١٤٣٣- ١٤٣٤هـ.

(٤) من (ص٢٨١- ٣٠٤).

إلى طبيعة هذا العمل: دراسة د. دانا الزغول، وتوجد عدّة صور للاختلاف بين الدراستين، منها:

١- أنّ دراستها اقتصرت على الانفرادات في أبواب الأصول، وشملت دراستي جميع أبواب القراءات في النشر. وقد شملت دراستها الانفرادات النشرية وغير النشرية، فجاءت دراستها أوسع من هذه الجهة، بينما انحصر بحثي في دراسة الانفرادات النشرية.

٢- شملت دراستي الكثير من المصادر التي لم تشملها دراستها، والتي تؤثر في جانب البحث عن مصادر الانفراد والبحث عن الموافقات، وهي: (الإرشاد لابن غلبون، وتبصرة البيان للسعيدي، والأوسط للعماني، والمُجْزي للحَمْزي، والموجز للأهوازي، ومفردة يعقوب للأهوازي، وجامع الفارسي، والإيضاح للأندرابي، ومفردة يعقوب لابن شريح، وجامع أبي معشر، وجامع الروذباري، والإعلان للصفراوي، والاختيار لسبط الخياط، والمنهاج لابن ظفر، ومفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني، ومفردة أبي جعفر لابن شدّاد، والإعلان للصفراوي)، بالإضافة إلى الإشارة للعراقي الذي اقتصرت الدراسة السابقة على القسم الذي حققه منه د. أحمد الفريح، وهو من سورة الأعراف إلى سورة الفرقان، بينما اعتمدته بكماله.

وأيضًا بالإضافة إلى الطيبة القديمة لابن الجزري، ومنظومته هداية المهرة في القراءات الثلاث؛ حيث استفدت منهما في بعض جوانب الحكم على الانفرادات.

٣- توجد اختلافات منهجيّة بين البحثين في جانب الدراسة التفصيلية، فمثلًا تكتفي الدراسة السابقة حين بيان الموافقات بذكر اسم الكتاب، دون تعيين للطريق الذي وردت منه الموافقة من ذلك الكتاب، بينما سيعتني هذا البحث بتعيين الطرق، وتوضيح مدى قربها من طريق المنفرِد، ومسلك الدراسة السابقة يمتاز بالاختصار والإجمال، لكن ذلك الإجمال قد يؤدّي إلى احتجاب بعض الظواهر المفيدة والمؤثرة التي تكمن في التفاصيل، فلذا ضحّت دراستي بالاختصار في سبيل الوضوح وإجلاء تلك التفاصيل.

٤- بالإضافة إلى الاختلاف الواسع بين البحثين في الجانب النظري المتعلّق بتعريف الانفراد وحكمه ومنهج ابن الجزري فيه وفي الحكم عليه وغير ذلك، سيختلف هذا البحث عن الدراسة السابقةِ في بعض نتائج الدراسة التفصيلية لبعض الانفرادات، سواءٌ

في ترجمة الانفراد وبيانه، أو فيما يتعلّق بمصـــدر الانفراد، أو في موافقات الانفراد، أو في حكم ابن الجزريّ على الانفراد، فهناك اختلافٌ بين هذا البحث وبين الدراسـة السـابقة في فهم كلام ابن الجزريّ، وفي فهم عبـارات المصـــادر، وفي غير ذلـك، ممّا يؤدّي إلى اختلاف النتائج.

ومن أبرز ما سيمتاز به هذا البحث عن ما سبقه من الأعمال — بإذن الله- هو الدراسة التفصيلية للموافقات المبنيّة على الاستقراء الواسع لكتب القراءات، فستظهر فيه الموافقات مجتمعةً بحسب الطرق ومرتّبةً بحسب قربها من الطريق المنفرد، حتى تكشف عن حال الانفراد بشكلٍ جليٍّ، بالإضافة إلى الكلام على حكم ابن الجزري الذي اعتمدت فيه على الطيبة القديمة والجديدة والنشر والتقريب، وهداية المهرة والتحبير والدرة أحيانًا.

حدود البحث

الانفرادات التي أوردها الإمام ابن الجزري في كتاب النشر من طرق النشر، أو نسبها إلى طريقٍ ظاهره أنه من طرق النشر ولم يصرّح بأنها ليست من طريقه، وعددها (٣٢٤) انفرادًا.

والكتب التي سأبحث فيها عن الموافَقات هي:

١- السبعة لابن مجاهد.	٢- غاية ابن مهران.	٣- المبسوط لابن مهران.
٤- الإرشاد لابن غلبون.	٥- الاستكمال في التفخيم والإمالة لأبي الطيب ابن غلبون.	٥- التذكرة لابن غلبون.
٦- المجزي للحمزي.	٧- المنتهى للخزاعي.	٧- التبصرة للسعيدي.
٨- الأوسط للعماني.	٩- الهادي لابن سفيان.	١٠- شرح الهداية للمهدوي [الكتاب المسند هو "الهداية" ولكنّه مفقود، فسيعتمد على شرح الهداية، وعلى الأسانيد التي نقلها عنه ابن الجزري].
١١- التبصرة لمكي.	١٢- روضة المالكي.	١٣- التيسير للداني.
١٤- المفردات السبع للداني.	١٥- مفردة يعقوب للداني.	١٦- جامع البيان للداني.

١٧- التعريف للداني.	١٨- الموجز للأهوازي.	١٩- الوجيز للأهوازي.
٢٠- مفردة يعقوب للأهوازي.	٢١- الإشارة للعراقي.	٢٢- جامع ابن فارس.
٢٣- التبصرة لابن فارس.	٢٤- العنوان لابن خلف.	٢٥- الاكتفاء لابن خلف.
٢٦- جامع الفارسي.	٢٧- الكامل للهذلي.	٢٨- الإيضاح للأندرابي.
٢٩- مفردة يعقوب لابن شريح.	٣٠- الكافي لابن شريح.	٣١- جامع أبي معشر.
٣٢- تلخيص أبي معشر.	٣٣- مفردة أبي عمرو لأبي معشر.	٣٤- جامع الروذباري.
٣٥- المستنير لابن سوار.	٣٦- روضة المعدل.	٣٧- تلخيص ابن بليمة.
٣٨- التجريد لابن الفحام.	٣٩- مفردة يعقوب لابن الفحام.	٤٠- إرشاد أبي العز.
٤١- كفاية أبي العز.	٤٢- الإقناع لابن الباذش.	٤٣- المبهج لسبط الخياط.
٤٤- الاختيار لسبط الخياط.	٤٥- الكفاية لسبط الخياط [في الموجود منها]	٤٦- المنهاج لابن ظفر المغازلي.
٤٧- المصباح للشهرزوري.	٤٨- غاية أبي العلاء الهمذاني.	٤٩- مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني.
٥٠- مفردة أبي جعفر لابن شداد.	٥١- حرز الأماني للشاطبي.	٥٣- الإعلان للصفراوي [في الموجود منه].

وسيكون البحث في هذه الكتب لأنّها من أصول النشر أو من كتب القراءات المسندة، وفي كلّ واحدٍ منها طرقٌ لا توجد في غيره، بخلاف كتب القراءات المسندة المتأخرة نحو (الكنز) فإنّ أسانيده تتصل بهذه الكتب ولا تخرج عنها، وبخلاف كتب القراءات غير المسندة وغير النشريّة، كالمغني للنوزوازي والمفيد للحضرمي؛ فإنّه لا يمكن معرفة الطريق الذي وردت منه الموافقة، فقد تكون الموافقة في حقيقتها عائدة إلى طريق المنفرد أو الطرق الأخرى التي تُذكَر في الموافقات.

خطة البحث

رتبت البحث على مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة وفهارس.

– **المقـدمـة**، وفيها:

الأهمية العلمية للموضوع.

أسباب اختيار الموضوع.

الدراسات السابقة.

حدود البحث.

خطة البحث.

منهج البحث.

– **تمهيد بعنوان: الانفراد في القراءات، معناه، وأنواعه، وطرق معرفته، وأسـبابه، وحكمه.** وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: مصطلح الانفراد.

المبحث الثاني: أنواع الانفراد في القراءات.

المبحث الثالث: طرق معرفة الانفراد.

المبحث الرابع: أسباب الانفراد.

المبحث الخامس: حكم الانفراد في القراءات.

– **الباب الأول: دراسـة نظرية للانفرادات الواردة في كتاب النشـر من طرقه**، وفيه فصلان:

الفصل الأول: منهج الإمام ابن الجزري في الانفرادات الواردة من طرق النشر. وفيه تمهيد وأربعة مباحث:

التمهيد: منهج الإمام ابن الجزريّ في تضمين القراءات في كتاب النشر.

المبحث الأول: منهج الإمام ابن الجزريّ في بيان انفرادات طرق النشر.

المبحث الثاني: منهج الإمام ابن الجزريّ في الحكم على انفرادات طرق النشر.

المبحث الثالث: مصادر الإمام ابن الجزريّ في انفرادات طرق القراءات العشر.

المبحث الرابع: القيمة العلميّة للانفرادات.

الفصل الثاني: دراسة عامة في الانفرادات الواردة من طرق النشر، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: دراسة عامة في انفرادات بعض الطرق المخصوصة.

المبحث الثاني: دراسة في موافقات الانفرادات النشرية، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مصطلح الموافقة.

المطلب الثاني: أنواع الموافقات.

المطلب الثالث: أثر الموافقات.

المطلب الرابع: مدى حصول موافقات للانفرادات النشريّة.

- **الباب الثاني: دراسة تطبيقية للانفرادات الواردة في كتاب النشر من طرقه**، وفيه فصلان:

الفصل الأول: الانفرادات الواردة في أبواب الأصول.

الفصل الثاني: الانفرادات الواردة في باب فرش الحروف.

- **الخاتمة:** وفيها النتائج والتوصيات.

- **الفهارس:** وفيها:

فهرس الآيات.

فهرس الأوجه الانفرادية التي لم تصح في النشر عن أحد من القراء.

فهرس الأعلام.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

منهج البحث

سأعتمد – بإذن الله– على المنهج الاستقرائي النقدي، والوصفي التحليليّ، وسيكون البحث كما يلي:

١– استقراء الانفرادات الواردة من طرق النشر التي نبّه الإمام ابن الجزريّ عليها، وبيانها وترتيبها في البحث بحسب الأبواب.

٢– عند نقل النصوص سأزيد عند الحاجة بعض الكلمات التوضيحية في أثناء النصّ المنقول، وسأميّز زيادتي بجعلها بين معقوفتين [ ]، وذلك لأن النصوص المنقولة تشتمل أحيانًا على ضمائر أو على تسمية بعض الطرق أو الرواة بغير أسمائهم المعروفة، أو غير ذلك، فمن باب الاختصار سأوضح المراد في أثناء نقل النص لئلا يطول الكلام أو تكثر الحواشي مما يؤدي إلى تشتيت ذهن القارئ

٣– سأتبع الترتيب التالي عند الدراسة التفصيلية للانفراد:

١. ترجمة الانفراد وذكر صاحبه.

٢. ثم نقل نص ابن الجزري عن الانفراد.

٣. ثم بيان أنّ الانفراد وقع في طريق من طرق النشر المعتمدة.

٤. ثم ذكر مصدر ابن الجزري في هذا الانفراد.

٥. ثم ذكر من وافق المنفرد أو من ذكر الوجه الانفراديّ غير المنفرد.

٦. ثم وصف الانفراد.

٧. ثم ذكر حكم ابن الجزريّ على الانفراد.

٤– عند نقل عبارة ابن الجزريّ في بيان الانفراد: سأعلّق عليها عند الحاجة، وعند كون عبارته غير مفصحة عن الانفراد بوجهٍ واضحٍ فسأحررها – بعد نقلها بتمامها– وأبيّن وجه الانفراد، وسأترجم للانفراد بما تحرّر لي.

٥– في فقرة (مصدر ابن الجزري في الانفراد): سأذكر ما ورد في الكتب التي أسند ابن الجزريّ منها الطريق الموسوم بالانفراد، فإن كانت عباراتهم صريحة وواضحة في الوجه الانفرادي أو في ضد الوجه الانفرادي ذكرت ذلك مكتفيًا به دون نقلٍ لعباراتهم، وإن

كان في عباراتهم إشكال أو خفاء يحتاج إلى توضيح أتيت بالعبارة بما يتمّ به المقصود واستخرجت منها المطلوب فيما يتعلّق بالانفراد. وسأزيد في بعض الأحيان عن الكتب التي أسند منها ابن الجزري الطريق الموسوم بالانفراد، فأذكر ما ورد في الكتب التي أسندت عن تلك الكتب أو شاركتها في ذلك الطريق، وذلك بقدر الحاجة.

٦- سأذكر من وافق الطريق الذي انفرد بالوجه، إلى أن أصل إلى الناقل الذي صحّ عنه الوجه الانفراديّ في النشر، فأكتفي عنده بذكر أنّ هذا الوجه صحّ عنه في النشر، من غير تفصيلٍ، سواء كان هذا الناقل من الطرق الفرعيّة أو أصول الطرق الرئيسية أو كان هو الراوي أو كان هو القارئ، فإن لم يصحّ هذا الوجه عن القارئ في النشر ذكرت من ورد عنه هذا الوجه من سائر طرق وروايات القارئ.

٧- في بعض المواضع واجهتني صعوبة في استخراج الموافقات من بعض الكتب، إما لاضطراب شديد في العبارة أو لوقوعها عندي في حيز الخفاء والإشكال بحيث يتعسّر عليّ فهم المراد؛ وحينئذٍ أضرب عن التعرّض لما في ذلك الكتاب من الموافقات المشكلة، مشيرًا لذلك في الحاشية قبل الشروع في بيان الموافقات، وموضّحًا وجه الاضطراب أو الإشكال عندي.

٨- في فقرة (وصف الانفراد): سأبيّن هل هو انفراد عن طريق من طرق الراوي، أو انفراد عن الراوي، أو انفراد عن القارئ، مع الوصف الإجمالي للموافقات، وبيان أنّه هل فيها موافقات نشريّة أو لا، وهل أطلق ابن الجزري الانفراد عن طريق مع كونه لم يرد عنه، أو ورد عنه من بعض طرقه دون بعضها.

٨- سأذكر حكم الإمام ابن الجزريّ على الانفراد، وذلك بالإتيان بما يفيد حكمه عليه في النشر وتقريب النشر والطيبة، فإن لم يكن في أحد هذه الكتب ما يستفاد منه الحكم على الانفراد بشكل ظاهرٍ أغفلته وذكرت ما في غيره.

٩- بالإضافة إلى المصطلحات المتعارفة عند القرّاء، استعملت في بحثي مصطلحاتٍ خاصّة، وذلك بقدر الحاجة، وهي:

أ- **الطرق المرسلة**: وأعني بها الطرق المعروفة باسم (الطرق الأدائية)، وعدلت عن مصطلح (الطرق الأدائية) لما قد يتضمنّه من افتراضات هي محلّ بحث.

ب- قسّمت طرق الرواة إلى الطبقات التالية:

أصل الطريق الرئيسي/ أصول الطرق الرئيسيّة(١): وهي الطرق التي جعلها ابن الجزريّ في المرتبة الثانية بعد مرتبة الرواة، مثل الأزرق والأصبهاني عن ورش، ومثل ابن عثمان وابن مقسم وابن صالح والمطوعي أربعتهم عن خلف في روايته عن حمزة.

أصل الطريق الفرعيّ/ أصول الطرق الفرعيّة: وهي الطرق التي جعلها ابن الجزريّ في المرتبة الثانية بعد مرتبة أصول الطرق الرئيسيّة، وعدّها من طرق (اثنين في اثنين)، مثل ابن أبي مهران عن الحلواني عن قالون، وابن بويان عن أبي نشيط عن قالون.

الطريق الفرعي/ الطرق الفرعيّة: وهي سائر الطرق.

أصحاب الكتب: وهي الطرق الفرعيّة إذا كانت طرقها مسندةً من كتبها.

ج- أشير بـ(**الطيبة القديمة**) إلى نسخة طيبة النشر الخطية الموجودة بمكتبة (لاله لي ٧٠). وأشير بـ(**الطيبة الجديدة**) إلى نسخة طيبة النشر المطبوعة المتداولة. وإذا اتفقّت النسختان في حكمٍ أكتفي بكلمة (**الطيبة**) دون تقييد بالقديمة أو الجديدة، وأكتفي حينئذٍ بالتوثيق من الطيبة الجديدة.

وسأراعي في البحث:

١- كتابة النص وفق قواعد الإملاء الحديثة.

٢- كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني.

٣- عزو الآيات القرآنية، وذلك بإيراد اسم السورة ورقم الآية في متن البحث.

٤- الترجمة باختصار للأعلام الوارد ذكرهم في النص عند أول موضع، من غير القراء العشرة ورواتهم المعروفين.

---

(١) صنّف الدكتور أيمن سويد في كتابه (السلاسل الذهبية) الطرق إلى: (الطرق الرئيسة) و(الطرق الفرعيّة)، والطرق الرئيسة تشمل عنده جميع طرق (اثنين في اثنين)، فيعدّ طريق ابن بويان من الطرق الرئيسة كما يعدّ طريق أبي نشيط منها، وأمّا الطرق الفرعيّة عنده فهي سائر الطرق. ولَمّا كانت دراستي تحتاج إلى تفصيل (الطرق الرئيسة) إلى مرتبتين اضطررت إلى الخروج عن اصطلاحه إلى هذا الاصطلاح الجديد.

٥- توثيق المسائل من مصادرها الأصليّة.

٦- ضبط ما يحتاج إلى ضبط.



تمهيد:

الانفراد في القراءات: معناه، وأنواعه، وطرق معرفته، وأسبابه، وحكمه

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: مصطلح الانفراد.

المبحث الثاني: أنواع الانفراد في القراءات.

المبحث الثالث: طرق معرفة الانفراد في القراءات.

المبحث الرابع: أسباب الانفراد في القراءات.

المبحث الخامس: حكم الانفراد في القراءات.

المبحث الأول: مصطلح الانفراد

المطلب الأول: الانفراد لغة:

(الانفراد) مصدر الفعل (انفَرَدَ)[1]، وانفَرَد وتفرَّد واستفرَدَ وفَرِدَ بمعنىً[2]، ومادة (فرد) تدلّ على الوحدة[3]، والعديد من موارد استعمال الانفراد والتفرّد في اللغة يشترك في الدلالة على كون المنفرِد منقطِعًا في ناحيةٍ عن جماعةِ ما هو مِن جنسِه[4].

وهو في هذه الدلالة قريبٌ من لفظ (الشذوذ)، وقد ذكروا أنّ الشذوذ يدلّ على الانفراد والمفارقة[5]، وفسّروا شذوذ الشيء بانفراده عن جمهوره[6]، وذُكِرَ أنّ كلَّ شيءٍ منفردٍ فهو شاذّ[7].

---

(١) ذكر الزمخشريّ وابن الحاجب وغيرُهما أنّ صيغة (انفعل) تختصّ بمعنى المطاوَعة. ولم يقصره المبرّد في المقتضب على معنى المطاوعة، وكذلك ذكر ابن جماعة – في حاشيته على شرح الجاربردي على الشافية– عن الموصلي أنّ صيغة (انفعل) تجيء لغير المطاوعة، نحو انسلخ الشهر وانكدرت النجوم أي تناثرت. واستشهد ابن جماعة بما ذكره سيبويه في الكتاب، فقد قال سيبويه: (... وهذا موضعٌ قد يستعمل فيه انفعلت وليس مما طاوع فعلت... ولا يقولون في ذا: طلقته فانطلق، ولكنه بمنزلة ذهب ومضى). ينظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ٧٦– ٧٧)، والمقتضب للمبرّد (١/ ٢١٤)، والمفصّل للزمخشري (١/ ٣٧٣)، ومجموعة الشافية في عِلْمَي التصريف والخط (١/ ٢٣٤).

(٢) ينظر الصحاح (٢/ ٥١٨– ٥١٩)، مادة (فرد)، ولسان العرب (٣/ ٣٣١)، مادة (فرد).

(٣) ينظر مقاييس اللغة (٤/ ٥٠٠)، مادة (فرد).

(٤) ينظر المحكم (٩/ ٣٠٦– ٣٠٧)، مادة (فرد)، وتاج العروس (٨/ ٤٨٣).

(٥) ينظر مقاييس اللغة (٣/ ١٨٠)، مادة (شذ).

(٦) ينظر الصحاح (٢/ ٥٦٥)، مادة (شذ)، ولسان العرب (٣/ ٤٩٤)، مادة (شذ).

(٧) ينظر تهذيب اللغة (١١/ ١٨٦)، مادة (شذ).

المطلب الثاني: مصطلح الانفراد عند علماء الحديث والأصول:

استعمل علماء الحديث والأصول لفظ (الانفراد) في معناه اللغويّ، فلم يُلبسوه دلالةً اصطلاحيّةً خاصّةً، ولكنّهم استعملوه في موارد مختلفة، وربّما سُكّ له مصطلحٌ خاصٌّ باعتبارِ خصوصِ مورد الاستعمال، فينتظم مع بعض القيود المضافة إليه تحت مصطلحٍ جديدٍ.

وقد أخذ لفظ (الانفراد) مكانه عند الأصوليّين[1] في باب الأخبار؛ حيث أفردوا مسائل مستقلّة بأحكام الانفراد في الرواية، وبيّن المازَرِيّ[2] موارد استعمال الأصوليّين للفظ الانفراد في ذلك الباب، وذكر أنّها على خمسة أقسام: **أحدها**: أن ينفرد الراوي بنقل حديث أو حديثين، لا يروي في عمره سواهما. **والثاني**: أن ينفرد بنقل حديث عن شيخه دون بقية أصحاب الشيخ وتلامذته. **والثالث**: أن ينفرد دون التلامذة بإسناد ما أرسلوه. **والرابع**: أن ينفرد برفع ما أوقفوه. **والخامس**: أن ينفرد بزيادةٍ في حديثٍ روَاه هو وغيرُه من التلامذة عن شيخهم[3]. والانفراد في الأقسام السابقة جاء على نحوَين متباينين تمام التباين، فالانفراد في القسم الأول هو باعتبار حال المنفرِد في نفسه وقلّة روايته، والانفراد في الأقسام الباقية هو باعتبار حال المنفرِد مع حال غيره من الرواة الآخذين عن شيخه، والانفراد في هذا النحو – أي في الأقسام الأربعة الأخيرة– ليس

---

(١) قدّمت الكلام على (الانفراد) عند الأصوليين لما وجدته عندهم من جمعٍ لشتات موارد استعمال هذا اللفظ وتوضيحها في موضعٍ واحدٍ، كما سيأتي في نصّ المازريّ.

(٢) أبو عبد الله محمد بن علي التميمي المازَرِيّ، بفتح الزاي وقد تكسر، فقيهٌ مالكيٌّ محدّث، له شرحٌ على صحيح مسلم وشرحٌ على البرهان للجويني في الأصول. (ت٥٣٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/ ٢٨٥)، وأزهار الرياض من أخبار القاضي عياض للمقري التلمساني (٣/ ١٦٥).

(٣) ينظر شرح البرهان للمازَرِيّ (ص٥١٨).

فيه معارضةٌ صريحةٌ للجماعة[1]، وكذلك ليس في الانفراد في القسم الثاني مخالفةٌ لغيره[2]، بخلافه في الأقسام الثلاثة الأخيرة.

واستُعمِل لفظ (الانفراد) عند علماء الحديث في نحو موارد استعماله عند علماء الأصول، فاستعملوه حين لا يروي الحديثَ غيرُ المنفرِد[3]، واستعملوه حين يخالف المنفردُ غيرَه، إمّا في السند أو في المتن، وقد وضعوا له ألقابًا خاصّةً باعتبار أحواله المختلفة، كالغريب[4]، والشاذّ[5]، والمنكَر[6].

---

(١) قد تَؤول إلى التعارض وتعدّ من بابه عند بعض العلماء، ولكن ليس تعارضها صريحًا كنحو تعارض النفي والإثبات. ثمّ الكلام هنا على وجه الإجمال دون الدخول في تفاصيل الأقسام.

(٢) أي من حيث النصّ؛ حيث لم يرووا فيه نصًّا فيخالفهم فيه، وإنّما فيه مخالفةٌ من حيث إنّه روى شيئًا لم يرووه، فانفرد عنهم بذلك.

(٣) ينظر شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٥٨٢، ٦٥٣)، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (٥/ ٥٦).

(٤) هو ما ينفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع فيه التفرد به من السند. ينظر: بهجة النظر على شرح نخبة الفكر للسندي (ص١٠٨- ١٠٩)، وظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث للكنهوي (ص٦٩).

(٥) الشاذّ المردود عند بعضهم قسمان: ما انفرد به الراوي مخالفًا لمن هو أولى منه، أو ما ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرًا لما يوجبه التفرّد من النكارة. والشاذّ عند الحاكم: هو ما انفرد به الثقة وليس له متابع، وقيّده بعضهم بأن ينقدح في نفس الناقد أنّه غلطٌ ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك، وبعضهم اشترط مخالفته لمن هو أرجح منه، وهو المعتمد في الاصطلاح كما ذكر ابن حجر. ينظر: تدريب الراوي (٣/ ٢٧٢- ٢٧٤، ٢٨١- ٢٨٥)، وبهجة النظر (ص٢٢٩- ٢٣٠)، وظفر الأماني (ص٣٥٦- ٣٦٠).

(٦) هو كالشاذ على المعتمد، إلّا أنّ المعتبر في راويه أن يكون ضعيفًا لا ثقةً، وعند بعضهم هو الفرد الذي لا يُعرف متنه عن غير راويه. ينظر: تدريب الراوي (٣/ ٢٩٤- ٢٩٥)، وبهجة النظر (ص٢٣١)، وظفر الأماني (ص٣٦١- ٣٦٤).

المطلب الثالث: مصطلح الانفراد عند القراء[1]:

محلّ البحث هو الانفراد بالقراءة، كقولهم: (وانفرد فلانٌ بفتح كذا)، لا كنحو قولهم: (انفرد بعلوّ الإسناد).

لم ينصّ علماء القراءات المتقدّمون – فيما وقفت عليه– على أنّ لفظ الانفراد له معنىً اصطلاحيٌّ عند القراء غير المعنى المتعارف بحسب اللغة، وبتتبّع إطلاقات علماء القراءات نجد أنّ هذا اللفظ مرّ بمرحلتين:

---

(١) انتصب بعض الباحثين المعاصرين لتعريف الانفراد عند القراء، مثل الدكتور أمين الشيخ في بحثه (الانفرادات عند علماء القراءات: ١/ ٥١– ٥٩، ١٠٠– ١٠١)، وكلامه على مفهوم الانفراد فيه نوع غموض وخفاء، لاسيّما في ذكره تعريفًا عامًّا للانفراد وتعريفًا خاصًّا، من غير أن يذكر ما يزيل خفاء المراد بالعموم والخصوص. وعرّفه بعد ذلك الدكتور السالم الجكني في دراسته للنشر (١/ ١٧٩) بأنّه: (قراءةٌ أو وجهٌ ينسبه واحد من أصحاب الطرق فقط إلى أحد الرواة، ويكون في ذلك مخالفًا لجميع الطرق المشهورة عنه)، وعرّفه الدكتور محمد سعيد نجيب بعد ذلك في بحثه (منهج العلامة الإزميري في تحريراته من خلال كتابه بدائع البرهان: ص٢٨٢) بأنّه: (ما يرويه طريقٌ عمّن فوقه مخالفًا سائر الرواة عنه). وعرّفت الدكتورة دانا الزغول الانفراد عند ابن الجزري في كتابه النشر في بحثها (انفرادات القراء عند ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر: ص٦٢) بأنه: (وجهٌ قرائيّ ورد عن أحد الأئمة العشرة من الطرق أو طرق الطرق عنهم النشرية، لم يعد يقرأ لهم به من هذه الطرق أو طرق الطرق عنهم، وهو وجهٌ مقروءٌ به غالبًا عن أيٍّ من القراء العشرة من الطرق النشريّة ومن الطرق غير النشريّة، للتنبيه عليها أو تقوية لقراءة قارئ من العشرة). والملاحظة العامة على تلك التعريفات – غير تعريف الدكتورة دانا الزغول– هو أنّها أطلقت تعريف الانفراد، فأشْعَرَتْ أنّه تعريفٌ صالحٌ للتعميم على علم القراءات بكافّة كتبه وعلمائه في جميع عصوره. ويلاحظ أيضًا على جميع تعريفات الباحثين السابق ذكرهم أنّها تفاجئ القارئ بتعريفٍ تفصيليٍّ محدّد من غير بيان الأسس التي بُنِيَت عليها تلك التفاصيل والقيود، سوى بعضِ التعليقات اليسيرة التي تكون غالبًا لشرح معاني بعض القيود لا لبيان أسسها، وسوى بعضِ المناقشات للتعريفات الأخرى التي لا تفي – أي تلك المناقشات– ببيان أسس اختيار التعريف الجديد بتفاصيله المعيّنة. ولهذا لن أتعرّض للمناقشة التفصيلية للتعريفات السابقة، وسأكتفي بمحاولة تشييد وتوضيح الأسس التي سأبني عليها تعريف الانفراد.

المرحلة الأولى: ما قبل ابن الجزريّ: وفي هذه المرحلة نجد أنّهم لم يُحدِثوا له دلالةً اصطلاحيّةً خاصّة، بل معناه هو ما يفهم من الوضع اللغوي، فانفراد القارئ – مثلًا– أو تفرّده بالوجه معناه توحّده واختصاصه به من بين سائر القرّاء، ولفظ الانفراد في هذه المرحلة هو مجرّد لفظٍ توصيفيّ لا يشير إلى حكمٍ بالقبول أو الردّ، بل كثيرًا ما يكون الوجه الانفراديّ صحيحًا مقروءاً به وليس فيه إشكال. ومن صور استعمال لفظ الانفراد في هذه المرحلة قول ابن مجاهد[1]: «وانفرد أبو عمرو بقوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُواْ﴾[الممتحنة: ١١]: فقرأها بالتشديد»[2]، وقول ابن مهران[3] عن نافع: «وتفرّد بهمز ﴿ٱلنَّبِيءِ﴾[آل عمران: ٦٨]»[4]، وقول الحمزي[5] عند بيانه لمذهب ورش في الراءات: «وتفرّد [ش] بأصلٍ لم يوافقه عليه غيرُه»[6]، وقول أبي علي المالكي[7]: «وتفرّد عمرو بن الصبّاح[8] عن حفص في الرواية عنه بالوقف على اللام من ﴿بَلْ﴾ ويبتدئ ﴿رَانَ﴾[المطففين:

---

(١) أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، أول من سبّع السبعة، (ت٣٢٤هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٣٣)، وغاية النهاية (١/ ٤٥٦).

(٢) السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص٢٩٧).

(٣) أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني النيسابوري، (ت٣٨١هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٦٢)، وغاية النهاية (١/ ١٩٧).

(٤) المبسوط (ص٥٢).

(٥) أبو بكر محمد بن أبي القاسم الحمزي، من علماء مدينة زبيد باليمن، ومن تلاميذ أبي الطيب ابن غلبون وأبي أحمد السامري. ينظر: قسم الدراسة من كتاب المجزي في معرفة القراء السبعة وقراءاتهم دراسة وتحقيقًا لأفنان قبوري (ص١٨).

(٦) المجزي في معرفة القراء السبعة وقراءاتهم للحمزي [ل١٤/ أ]، وما بين المعقوفتين هو الرمز الذي اصطلح صاحب المجزي على وضعه لورش.

(٧) أبو علي الحسن بن محمد بن إبراهيم المالكي البغدادي، (ت٤٣٨هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٥٥)، وغاية النهاية (١/ ٢٢٢).

(٨) أبو حفص عمرو بن الصبّاح بن صبيح الكوفي، (ت٢٢١هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤١٠)، وغاية النهاية (٢/ ٨٦٤).

١٤]»[1]، وقول صاحب العنوان[2]: «وانفرد حفصٌ بضم الهاء في موضعين ضمّةً مختلَسةً»[3]، وقول أبي العزّ[4] عند بيانه للقراءات في ﴿تُوعَدُونَ﴾[ص: ٥٣]): «وتفرّد ابنُ كثيرٍ بالياء في (ق)»[5]، وقول ابن الباذش[6]: «روى المصريون عن ورش في المد أصلين تفرّد بهما، ولم يتابعه أحدٌ من القراء عليهما»[7]، وقول أبي العلاء الهمذاني[8]: «وانفرد ابن عامر بتشديد ما في الصفّ»[9]، وغير ذلك من الأمثلة، وقد وُضعتْ مصنّفات خاصّة بهذا النوع من انفرادات القراء، ككتاب أبي الطيب ابن غلبون[10]: (انفراد القرّاء السبعة ويعقوب)[11]، وكتاب الداني: (التهذيب لِما تفرّد به كلّ واحدٍ من القرّاء السبعة)[12]، واستُعمل فيها لفظ الانفراد بالمعنى السابق بيانُه[13].

---

(١) الروضة في القراءات الإحدى عشرة للمالكي (٢/ ٥٣٣).

(٢) أبو طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري الأندلسي ثم المصري، (ت٤٥٥هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٠٥)، وغاية النهاية (١/ ٥٢٢).

(٣) العنوان (ص٤٣).

(٤) أبو العز محمد بن الحسين بن بندار الواسطي القلانسي، (ت٥٢١هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٩١٢)، وغاية النهاية (٣/ ٣١٥).

(٥) كفاية أبي العز (ص٢٧٠- ٢٧١).

(٦) أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، توفي في حدود (٥٤٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٣/ ١٠٤٥)، وغاية النهاية (١/ ٢٩٤).

(٧) الإقناع (ص٢٣١).

(٨) أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل الهمذاني العطار، (ت٥٦٩هـ). ينظر: معرفة القراء (٣/ ١٠٣٩)، وغاية النهاية (١/ ٦٥٤).

(٩) أي بتشديد (تنجيكم) في سورة الصف. ينظر: غاية الاختصار (٢/ ٤٨٢).

(١٠) أبو الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن مبارك الحلبي، (ت٣٨٩هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٧٧)، وغاية النهاية (٢/ ٥٥٥).

(١١) حقّقه الدكتور محمد إبراهيم فاضل المشهداني، ونُشر بمجلّة الحكمة، العدد (٢٧)، الصفحات: ٥٤٣- ٥٩٨.

(١٢) حقّقه الأستاذ الدكتور حاتم الضامن، وطبع بدار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق- سورية، ١٤٢٦هـ.

(١٣) وهنا يختلف الباحث مع ما ذهب إليه الدكتور أمين الشيخ في مفهوم الانفراد عند القراء؛ فإنّه ذهب إلى أنّ لفظ (الانفراد) كانت له دلالةٌ اصطلاحيّةٌ خاصّةٌ عند القرّاء من عصر ابن =

المرحلة الثانية: من ابن الجزريّ: لم يصرّح ابن الجزريّ بتجديد معنىً اصطلاحيّ للفظ الانفراد، ولكن تتبُّع استعمالاته يشير إلى هذا، فنجد عنده لفظين متقاربين في المعنى اللغوي ومتمايزين في الاستعمال، وهما: (اختصّ) و(انفرد)، فنجده يميّز بين مواضع استعمال هذين اللفظين، وأيضًا بين أحكامهما، ممّا يشير إلى دلالةٍ اصطلاحيّةٍ خاصّةٍ عنده فيهما.

فأمّا لفظ (اختصّ) فقد استعمله في نحو الموارد التي استعمل فيها السابقون لفظ (انفرد) و(تفرّد)، فيستعمله لمجرّد الدلالة على توحّد القارئ بالوجه من بين سائر القرّاء، من غير أن يشتمل هذا التوصيف على ما يفيد الحكم بالردّ أو غيره. وقد أجرى لفظ (الاختصاص) في النشر على: القراء، والرواة، وأصول الطرق الرئيسية. ومن أمثلة استعماله لهذا اللفظ قوله: «واختص نافعٌ بكسر الضاد وفتح الباء من ﴿غَضَبَ﴾[النور: ٩]»[١]، وقوله: «فإن حفصًا اختص بإبدالها في ﴿هُزُوًا﴾[البقرة: ٦٧، وغيرها]»[٢]، وقوله: «واختص الأصبهاني[٣] عن ورش بتسهيل الهمزة الثانية إذا وقعت بعد همزة الاستفهام في ﴿أَفَأَصۡفَىٰكُمۡ رَبُّكُم﴾[الإسراء: ٤٠]...»[٤]، وقوله: «وقد اختص المصريون بمذهب عن ورش في اللام، ولم يشاركهم فيها سواهم»[٥]. وجميع ما وصفه بالاختصاص قد ذكره في الطيبة، ولم يُشِر إلى إشكالٍ فيه.

وأمّا لفظ (انفرد) فلم يُجْرِه في النشر إلّا على الطرق الفرعيّة، وفي صورٍ قليلةٍ على

مجاهد، وهذه الدلالة تتضمّن عدم التلقّي بالقبول - مما يفيد عدم الاعتداد بالانفراد-، وهذه الدلالة استمرّ عليها المتأخّرون ومنهم ابن الجزريّ. (الانفرادات عند علماء القراءات: ١/ ١٠٠- ١٠١).

(١) النشر (٤/ ٢١٩).

(٢) النشر (٢/ ٣٩٦).

(٣) أبو بكر محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شبيب الأصبهاني، روى عن أصحاب ورش وعن أصحاب أصحابه، (ت٢٦٩هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٥٩)، وغاية النهاية (٣/ ٤٢٧).

(٤) النشر (٢/ ٤٠٢).

(٥) النشر (٣/ ٢٣٧).

أصول الطرق الفرعيّة، وفي صورةٍ واحدةٍ على أحد أصول الطرق الرئيسية[١]، وتميّز لفظ (الانفراد) عنده بأنّه أغفل في الطيبة الأوجه التي وصفها به، إلّا يسيرًا منها، كما صرّح بنقد بعض تلك الأوجه في النشر والتقريب، وأشار إلى عدم الاعتداد ببعضها.

وتمييزه بين موارد استعمال اللفظيّن وبين أحكامهما يشير إلى اصطلاحٍ له فيهما، وقد لاحظ العلماء وجود هذا الاصطلاح الخاصّ للانفراد عند ابن الجزريّ، وتنبّهوا إلى أنّ له أحكامًا خاصّة عنده، فالناشري[٢] يقول: «وأما ما ذكره من الانفرادات فلا تعويل عليه ولا قراءة به، وإنما ذكرها في النشر على سبيل الحكاية»[٣]، والدمياطي[٤] يقول عن أحد الأوجه: «ولذا أسقطه في الطيبة على عادته في

(١) أجراه في موضعٍ واحدٍ على أحد القراء، وهو أبو جعفر، وذلك الموضع يحتاج إلى تفصيلٍ في الكلام عنه، فيجب أوّلًا بيان سياق عبارة ابن الجزريّ بتمامها، قال — بعد ذكره لأبي جعفر مع من أظهر حروف التهجي في فواتح السور: (وإنما ذكرناه مع المُظهرين في هذه الفواتح من أجل موافقتهم له في الإظهار، وإلا فَمِن لازِمِ السكتِ الإظهارُ، فلذلك لم يُحتجْ إلى التنبيه له على إظهار الميم عند الميم من (الم)؛ **فإنه إنّما انفرد بإظهارها من أجل السكت عليها**، وكذلك النون المخفاة من (عين صاد) أول مريم. والنون من (طس تلك) أول النمل. والنون من (عسق)؛ فإن السكت عليها لا يتم إلا بإظهارها فلم يحتج معه إلى تنبيه). ولفظ الانفراد هنا –كما يظهر من سياقه– يخالف بقية ألفاظ الانفراد التي وردت في النشر بأنّ تلك الألفاظ وردت في مقام بيان قراءة المنفرد لقصد بيان قراءته، وهذا اللفظ جرى ضمنًا أثناء تعليل أمرٍ آخر، فليس المقصود في هذا المقام بيان أنّ أبا جعفر انفرد بإظهارها، بل تعليل إظهاره لها بسكته عليها، فمن هنا فارق سائر المواضع، فالظاهر أنّ الانفراد وقع هنا بمعنى الاختصاص، وهذا الموضعُ النادر بسياقه المختلف لا ينبغي أن يؤثّر في حكمنا بأنّ ابن الجزريّ له اصطلاحٌ خاصٌّ في الانفراد؛ فإنّ: (مبنى الاصطلاح على الاستعمال الشائع الذائع، وأما القليل فيؤوّل) كما في (بهجة النظر في شرح نخبة الفكر: ص٢٣٤).

(٢) عفيف الدين عثمان بن عمر الناشري، أخذ القراءات عن ابن الجزري وتلا عليه ختمة للعشر، وله شرح (الإيضاح) على الدرة في القراءات الثلاث. (ت٨٤٨هـ). ينظر: طبقات صلحاء اليمن للبريهي (ص١١٤)، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (٥/ ١٣٤)، وقسم الدراسة من الشمعة في انفراد الثلاثة عن السبعة لإياد السامرائي ويعقوب السامرائي (ص٣٢٥).

(٣) الحواشي المفيدة على التتمة الفريدة [ل٢/ أ]. أرشدني إلى هذا النص العزيز أخي الكريم المفضال الدكتور أحمد محمد فريد. فجزاه الله خير الجزاء.

(٤) شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشهير بالبناء، أستاذٌ علامةٌ متفنّنٌ في العلوم، أخذ عن الشيخ سلطان المزاحي والنور الشبراملسي والنور الأجهوري والشهاب القليوبي وغيرهم. (ت١١١٧هـ). ينظر: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار للجبرتي (١/ ١٤١).

الانفرادات»[1]، والإزميري[2] في (تقريب حصول المقاصد)[3] أفرد في آخر كلِّ بابٍ موضعًا لبيان ما فيه من الانفرادات، وقال في بدائع البرهان بعد أن وصف وجهًا بالانفراد — أي اللغويّ: «ويجوز أخذ مثل هذا الانفراد... فلا يُعدّ هذا الوجه انفرادًا في الاصطلاح»[4]. وبعد أن ثبت أنّ لفظ (الانفراد) له معنى اصطلاحيٌّ خاصٌّ عند ابن الجزري؛ فما هو هذا المعنى؟

ينبغي تقرير عدّة أمور قبل الشروع في بيان ما قد يكون مفهوم الانفراد عند ابن الجزريّ:

الأمر الأوّل: لم يصرّح ابن الجزريّ بمفهوم (الانفراد) في استعمالاته، ولم يُنقَل عنه ذلك.

الأمر الثاني: استعمل ابن الجزريّ (الانفراد) في مواضع جاء فيها الوجه الانفراديُّ عن المنفرَد عنه من أكثر من طريق، من ذلك ما ذكره من انفراد أبي الطيب ابن غلبون والخزاعي[5] عن الأزرق[6] بالفصل بين الهمزتين المفتوحتين من كلمة[7]، وما ذكره من

(١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (١/ ٤٢١).

(٢) مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الإزميري الرومي الحنفي، من كبار قراء عصره وصاحب التحريرات المشهورة، توفي في حدود (١١٥٥هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٢/ ٢٣٦)، وقسم الدراسة من إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة للعلامة الشيخ مصطفى بن عبد الرحمن الأزميري، دراسة وتحقيق عبد الله بن محمد الجار الله وباسم بن حمدي السيد (ص٣٨- ٤٤).

(٣) وهو كتاب اختصر ورتّب فيه النشر على وجهٍ جديد.

(٤) بدائع البرهان للإزميري (ص٣٢٢- ٣٢٣).

(٥) أبو الفضل محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بديل الخزاعي الجرجاني، أحد من جال الآفاق ولقي الكبار، تكلّم الذهبي فيه ورأى أنّه لم يكن موثقا فيما ينقله، وعدّه ابن الجزري إمامًا جليلًا من أئمة القراء الموثوق بهم. (ت٤٠٨هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧١٩)، وغاية النهاية (٣/ ٢٦٨).

(٦) أبو يعقوب يوسف بن عمرو بن يسار المدني ثم المصري المعروف بالأزرق، توفي في حدود (٢٤٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٧٣)، وغاية النهاية (٤/ ١٨٠).

(٧) النشر (٢/ ٣٣١).

انفراد الدَّوْرقي[1] والخراساني[2] عن زيد[3] من عدم استثناء شيءٍ من حكم الإبدال في الهمز الساكن[4]، وما ذكره من انفراد الكارزيني[5] عن السوسي بإظهار (نحن) عند اللام ومتابعة الخزاعي له عن السوسيّ[6]، وما ذكره من انفراد النهرواني[7] عن الأخفش[8] عن ابن ذكوان بإظهار ﴿إِذْ دَخَلُواْ﴾ في المواضع الثلاثة[الحجر: ٥٢، وص: ٢٢، والذاريات: ٢٥] ثمّ ذكره لانفراد الفارسيّ[9] عن الحمامي[10] عن النقاش[11] عن الأخفش بذلك

---

(١) أبو الصقر محمد بن جعفر بن محمد البغدادي المعروف بابن الدورقي، قرأ على أبي الزعراء (توفي سنة بضع وثمانين ومائتين) وابن فرح (ت٣٠٣هـ)، وروى عنه ابن مهران (ولد ٢٩٥هـ وتوفي ٣٨١هـ). ولم يَرِدْ في المصادر تاريخ وفاته، إلّا أنّ الوفيات السابقة تفيد أنّه أدرك جملةً من القرن الثالث وتوفي في القرن الرابع، وذكر ابن الجزريّ أن الدورقي روى القراءة عرضًا على زيد بن أبي بلال، وأسند طريقه على هذا الوجه في النشر، وتُعُقِّب ابن الجزري في ذلك. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢٧٧) مع التعليق (٢) لمحقّقه عمرو بن عبد الله، والنشر في القراءات العشر بتحقيق الدكتور أيمن رشدي سويد (١/ ٤٤٩) مع التعليق (١).

(٢) أبو الحسن عبد الباقي بن الحسن بن أحمد، ابن السقا الخراساني الأصل الدمشقي المولد، توفي بمصر بعد سنة (٣٨٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٨٠)، وغاية النهاية (٢/ ٢٦٣).

(٣) أبو القاسم زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن أبي بلال العجلي الكوفي، (ت٣٥٨هـ). ينظر: معرفة القراء: (٢/ ٦٠٦)، وغاية النهاية (٢/ ٨٧).

(٤) النشر (٢/ ٣٩١).

(٥) أبو عبد الله محمد بن الحسين بن محمد بن آذربهرام الفارسي الكارزيني، كان حيًّا في سنة (٤٤٠هـ) وتوفي بعدها يسيرًا. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٥٦)، وغاية النهاية (٣/ ٣٢٣).

(٦) ينظر النشر (٢/ ١٩٢).

(٧) أبو الفرج عبد الملك بن بكران بن عبد الله النهرواني القطّان، ألّف كتابًا في القراءة، (ت٤٠٤هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٠٠)، وغاية النهاية (٢/ ٥٤٧).

(٨) أبو عبد الله هارون بن موسى بن شريك التغلبيّ الدمشقيّ الأخفش، ويعرف بأخفش باب الجابية، (ت٢٩٢هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٨٥)، وغاية النهاية (٤/ ٤٢).

(٩) أبو الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي الشيرازي، صاحب الجامع في القراءات، (ت٤٦١هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٠١)، وغاية النهاية (٤/ ١٥).

(١٠) أبو الحسن عليّ بن أحمد بن عمر الحمّامي، (ت٤١٧هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٠٩)، وغاية النهاية (٢/ ٦٧٩).

(١١) أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصليّ النقّاش، أحد الأعلام، صنّف في التفسير والقراءات وغيرها، وطالت أيامه فانفرد بالإمامة، لم يوثّقه الذهبيّ، وذكر أنّ الداني قبله =

أيضًا[1].

الأمر الثالث: أغلب ما وصفه ابن الجزريّ بـــ(الانفراد) أسقطه من طيبة النشر، وكذلك أسقط العديد منه في التقريب، وساق غالب الانفرادات في النشر على وجهٍ يشعر بنزول مرتبتها عن الأوجه الأخرى، مع تصريحه بنقد العديد منها في النشر والتقريب، بخلاف ما وصفه بـ(الاختصاص).

يستفاد من الأمر الأوّل أنّه يجب أن لا يُنقل مصطلح (الانفراد) إلى معنىً بعيدٍ غاية البعد عن معناه المتبادر من اللغة أو من استعمالاته في العلوم الأخرى؛ لأنّه لو كان بهذه المثابة لكان استعمال ابن الجزريّ له بمثابة الإلغاز والمخاطَبة بما لا يُفهم معناه، واستعمال ابن الجزريّ له دون تفسيرٍ أو تصريحٍ بمعنىً خاصّ يُشعِرُ بأنّه افترض أنّ المراد قريبٌ من الفهم عند المتلقّي، وحينئذٍ فيجب أن لا يُكسى هذا المصطلح بقيودٍ بالغةٍ في الخفاء تجعله بعيدًا عن ذلك. ثمّ استعماله للفظ الانفراد في مواضع أقرّ فيها بمجيء الوجه من أكثر من طريقٍ عن المنفرَد عنه: يدلّ على أنّ الانفراد عنده لا يقتضي التوحّد التامّ بالوجه من بين جميع طرق المنفرَد عنه – خلافًا لما قد يتبادر أوّلًا من لفظ الانفراد-، وهذا قد تؤيّده حقيقة أنّ أكثر ما وصفه بالانفراد قد ظهر له بعد البحث موافقاتٌ تخرجه عن التوحّد التام. والأمر الثالث يشير إلى أنّ لفظ (الانفراد) يحمل دلالةً على نزول الثقة بالوجه الانفراديّ. فبعد ملاحظة الأمور السابقة يمكن أن يقال بأنّ الانفراد عند ابن الجزريّ هو: (**مخالفة أحد نقلة القراءات لِـمَا ثبت عمّن شاركه من جماعة الثقات، على وجهٍ يورث التردّد في مخالفته**)[2].

وزكّاه، واعتمد ابن الجزريّ على رأي الداني. (ت٣٥١هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٧٨)، وغاية النهاية (٣/ ٢٩٦).

(١) ينظر النشر (٢/ ٥٩٨- ٥٩٩).

(٢) وهذا التعريف قريبٌ من قول المزّاحي في رسالته عند تعليقه على ما ذكره ابن الجزري من انفراد صاحب التجريد بفتح رؤوس الآي عن الأزرق (ص٧٠- ٧١): «ومعنى قوله [أي ابن الجزري]: (وانفرد) أي شذّ؛ إذ الشاذ والمنفرد واحدٌ كما عليه ابن الصلاح، والشاذّ: ما خالف فيه الثقة جميعَ الثقات... أو ما خالف فيه الثقة من هو أوثق منه». والظاهر أنّه لم يكن في مقام تعريف الانفراد، =

أمّا ذكر المخالفة فلأنّ (التفرّد في القراءات لا يحتمل إلّا المخالفة، فلا يمكن أن يتفرّد راوٍ بقراءةٍ دون مخالفةٍ لغيره من الرواة عن شيخه، بخلاف تفرّد راوي الحديث)(١).

وقد خصّ بعض الباحثين الانفراد بما يكون صادرًا عن أصحاب الطرق(٢)، فعلى هذا لا يوصف الراوي بالانفراد، ولعلّ وجه هذا التخصيص هو أنّ ابن الجزريّ لم يُجْرِ لفظ (الانفراد) في النشر إلّا على الطرق، ولكن هذا لا يوجِب تخصيص الانفراد بالطرق، وقد أجرى ابن الجزريّ (الانفراد) في غير النشر على بعض الرواة بنفس المعنى الذي أجراه في النشر على الطرق(٣). فلهذا ذكرتُ في التعريف (أحد النقلة) ليشمل

وإنّما في مقام ردّ انفراد صاحب التجريد، فلهذا اكتفى في تبيين الانفراد بالقدر الذي يحتاجه لردّ هذا الوجه، فلا ينبغي أن يقال إنّ هذا هو تعريف الانفراد عند المزاحي، إلّا على سبيل التوسّع. ثمّ قد اعتُرِض على المزّاحي: بأنّه لا يلزم من الانفرادة أن تكون شاذّة، بل قد تكون متواترةً ومقروءًا بها (ينظر: النشر في القراءات العشر بتحقيق الدكتور السالم الجكني (قسم دراسة المحقق): ١/ ١٧٨)، وبأنّ هذا الانفراد عند المحدّثين لا القرّاء؛ لأنّ الشذوذ عند القرّاء له معنىً آخر (ينظر: منهج العلامة الإزميري في تحريراته من خلال كتابه بدائع البرهان (ص٢٨١)). وهذان الاعتراضان مبنيّان على فهم الشذوذ في قوله: (أي شذّ) بمعنى الشذوذ القرائيّ، وهو ما اختلّ فيه أحد الأركان الثلاثة فلم تثبُتْ قرآنيّتُه، ولكن المزّاحي بيّن معنى الشذوذ الذي يقصده، وأنّ المراد به الشذوذ الحديثي، فاندفع الاعتراضان. نعم ذهب المزّاحي إلى أنّ الانفراد – بمعنى الشذوذ الحديثي- يستلزم الشذوذ القرائيّ الذي حكمه عدم جواز القراءة به؛ لأنّ الشذوذ الحديثي يخلّ بركن صحّة الإسناد الذي هو أحد أركان صحّة القراءة (رسالة الشيخ سلطان المزاحي: ص٧١). وهذه نقطةٌ أخرى يمكن الخلاف معه فيها حتى لو اتُّفق معه على عدّ الانفراد من باب الشذوذ الحديثي؛ فإنّ كون الوجه شاذًّا – بالمعنى الحديثي- ضعيفًا غير صحيحٍ من قراءةٍ معيّنة لا يستلزم كونَه شاذًّا – بالمعنى القرائيّ- لا تجوز القراءة به بإطلاق؛ لأنّه قد تثبت قرآنيته من قراءة أخرى. وسيأتي مزيد بيانٍ لذلك.

(١) منهج العلامة الإزميري في تحريراته من خلال كتابه بدائع البرهان (ص٢٨٣)، بتصرف.

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر بتحقيق الدكتور السالم الجكني (قسم دراسة المحقق: ١/ ١٧٩)، ومنهج العلامة الإزميري في تحريراته من خلال كتابه بدائع البرهان (ص٢٨٢).

(٣) ينظر: أنواع الانفرادات باعتبار المنفرِد، في مطلب (أنواع الانفرادات): (ص٣٩) من هذا البحث.

الطرق والرواة، أمّا القارئ فهو لا يدخل في التعريف؛ لأنّه هو صاحب الاختيار الذي يُروى عنه ويُعدّ منتهى السند.

وأمّا اشتراط أن تكون المخالفة للجماعة: فهو أقلّ ما يوجبه المعنى المتعارف من إطلاق لفظ الانفراد. ولم يُشترط مخالفة جميع الطرق لِما تقرّر من أنّ الانفراد عند ابن الجزري لا يقتضي التوحّد التامّ. واشتراط أن تكون الجماعة جماعةَ الثقات ملائمٌ لمعنى الشذوذ عند المحدّثين، وملائمٌ للحكم المعنوي المصاحب للانفراد وهو نزول الثقة به.

وأمّا اشتراط أن يكون الانفراد على وجهٍ يورث التردّد: فهو لإخراج بعض الأوجه التي اختصّ بها بعض الطرق مخالفًا لسائر الطرق الصحيحة المشاركة له في النقل عن الراوي، مثل ما اختصّ به الأزرق عن ورش، فهذا على اصطلاح ابن الجزريّ يعدّ من باب الاختصاص لا من باب الانفراد. وهذا القيد قريبٌ ممّا قيّد به بعضهم التفرّد المقتضي للشذوذ في الحديث، وهو أنّه – بعد التفرّد- ينقدح في نفس الناقد أنّه غلطٌ ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك[1].

وقد يُعترض على التعريف السابق بأنّ العديد من الانفرادات وُجِدَت لها بعد البحث موافقاتٌ متعدّدة، وبعض تلك الموافقات من طرقٍ موثوقة نشريّة، ممّا يدلّ على كون مفهوم الانفراد عند ابن الجزريّ غير ما ذُكر، ويُجاب عنه بما سبق تقريره في الأمر الأوّل؛ فيجب أن لا نتكلف في محاولة التوفيق بين مفهوم الانفراد عند ابن الجزري وواقع الانفرادات في النشر بوضع قيودٍ بعيدةٍ بالغةٍ في الخفاء في مفهوم الانفراد، وحينئذٍ ينبغي أن تُعدّ تلك الصور التي لا تتلاءم مع مفهوم الانفراد مآخذ على دقّة وصف الوجه بالانفراد، بدلًا من محاولة قلب مفهوم الانفراد ليتوافق معها.

وتجب الإشارة إلى أنّ المعنى المذكور للانفراد ليس من مختَرَعات ابن الجزريّ، بل كان ذلك المعنى موجودًا عند القراء قبله، وكان من معايير نقد القراءات[2]، لكن ابن الجزري اصطلح على العبارة عن ذلك المعنى بلفظ (الانفراد).

---

(١) ينظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٣/ ٢٧٤).

(٢) سيأتي تفصيل ذلك في مبحث حكم الانفرادات.

وقد استمرّ استعمال لفظ (الانفراد) في المعنى الأخير أو قريبًا منه بعد ابن الجزريّ، لكن لم ينقطع استعماله في نحو معنى (الاختصاص) كما كان هو الاستعمال الشائع قبل ابن الجزريّ، فالناشري – تلميذ ابن الجزري- ألّف كتابًا بعنوان (الشمعة في انفراد الثلاثة عن السبعة) ذكر فيه الحروف التي خالف فيها القراءُ الثلاثةُ السبعةَ(١)، وهناك عدّة بحوثٍ حديثةٍ تحمل في عناوينها انفرادات القراء بهذا المعنى(٢)، بل قد نجد نحو هذا الاستعمال عن ابن الجزري في النادر(٣).

---

(١) وهو في زوائد الدرة على الشاطبية. نشر في مجلة معهد الإمام الشاطبي، العدد الرابع، ذو الحجة ١٤٢٨هـ، بدراسة وتحقيق إياد سالم صالح السامرائي ويعقوب أحمد محمد السامرائي، (ص٣٢١-٣٩٦).

(٢) من ذلك: بحث بعنوان: (انفرادات الإمام الكسائي عن القراء العشرة من طرق طيبة النشر جمعًا ودراسةً) للدكتور مهند بابكر موسى البدوي. وكتاب بعنوان: (انفرادات القراء السبعة دراسة لغوية) لخليل رشيد أحمد.

(٣) ووقع ذلك فيما سبق بيانه من تعليله بسكت أبي جعفر لانفراده بإظهار حروف التهجي، ووقع في قوله في ترجمة الأصبهاني في غاية النهاية (٣/ ٤٢٩): «وطريق الأصبهاني تنفرد عن الأزرق بعدم الترقيق في الراءات والتغليظ في اللامات والإمالة والمدّ الطويل وما انفرد به الأزرق من ذلك»، ويلاحظ أنّ ابن الجزري قال في ترجمة الأزرق في غاية النهاية (٤/ ١٨٠): «قال الذهبي: ... وانفرد عن ورشٍ بتغليظ اللامات وترقيق الراءات. قلت [أي ابن الجزري]: لم ينفرد بذلك عن ورش، بل روى ذلك عن ورش يونسُ بن عبد الأعلى».

المبحث الثاني: أنواع الانفراد في القراءات

يمكن تنويع الانفرادات باعتباراتٍ عدّة، فيمكن تقسيمها باعتبار المنفرِد، وباعتبار المنفرَد عنه، وباعتبار المنفرَد به، أي منشأ الانفراد ومحلّه، وسأوضّح كل واحدٍ من هذه التقسيمات على حِدة؛ لاختلاف حال كل تقسيم:

أوّلًا: أنواع الانفرادات باعتبار المنفرِد: من المتعارف عند العديد من علماء القراءات تقسيم رجال القراءات إلى: **القراء** – أصحاب الاختيار–، **والرواة** عنهم، والرواة عن هؤلاء الرواة، وخُصّ هؤلاء باسم (**الطرق**)[١].

والقراء لا يتصوّر منهم الانفراد بالمعنى الاصطلاحيّ كما سبق، فبقي الانفراد متصوّرًا وقوعه من الرواة والطرق. ثم الطرق على مراتب وطبقات عديدة، فمنهم الآخذون عن الراوي مباشرةً، ومنهم الآخذون عن السابقين بواسطة أو أكثر. وكلّما نزلت طبقة المنفرِد وبَعُدت كان انفراده عن الطبقات العليا كالرواة والقراء – بعد اشتهار مروياتهم وضبطها شرقًا وغربًا وكثرة الأئمة المخالفين له– أشدّ غرابةً وأدعى للريبة[٢].

فمن صور انفراد الرواة: ما ذكره ابن الجزريّ في ترجمته للرفاعي[٣]؛ فإنّه نقل عن الداني قولَه: «له من هؤلاء شذوذٌ فارق فيه سائر أصحابه»، وقال ابن الجزريّ بعد هذا النقل: «قلتُ: وممّا انفرد به عن الكسائيّ إشمام ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾[الفاتحة: ٥، وغيرها] و﴿مَلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[الفاتحة: ٤] بغير ألف، لم يروه عنه غيرُه»[٤]، فقد وصف الرفاعيّ بالانفراد عن الكسائيّ، مع أنّه من رواة الكسائيّ لا من طرقه. ومن صور انفراد أحد

---

(١) ينظر النشر (٣/ ٤٤٢– ٤٤٣).

(٢) ينظر مثلًا تعقيب ابن الجزري على انفراد الهذليّ في الجمع بين الهمز والإدغام الكبير عن أبي عمرو (النشر: ٢/ ١٥٣). وفيما يتعلّق بتأصيل الأساس المعرفيّ الذي ينبني عليه الحكم بالريبة في انفراد الطرق المتأخرة ينظر: الأسس العقلية لمنهج نقد المحدثين، للدكتور الشريف حاتم العوني (ص١٣٧ وما بعدها)، والقرائن وأثرها في تعليل الأحاديث دراسة تأصيلية تطبيقية، للدكتور عبد الغني محمد ناور عدا (ص٣٤١ وما بعدها).

(٣) أبو هشام محمد بن يزيد الرفاعي الكوفي، له كتاب الجامع في القراءات، (ت٢٤٨هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٤١)، وغاية النهاية (٣/ ٦٧٩).

(٤) ينظر: غاية النهاية (٣/ ٦٧٩).

أصحاب الطرق الذي أخذ عن الرواة مباشرة: ما ذكره الداني حين قوله: «وكذلك روى ابن جبير[1] عن اليزيدي[2] عن أبي عمرو... خالف الجماعة من أصحابه، وهو وهم»[3]، ومن صور انفراد أحد الطرق النازلة: انفراد أبي الفضل الرازي[4] الذي ذكره الهذلي[5] بعد ذكره لفتح همزة ﴿سَبَأ﴾[النمل: ٢٢] عن البزي، فقال: «قال الرازي: (الخزاعي[6] عن البزي كنافع [أي بهمزة منونة مجرورة])، وهو غلطٌ؛ لأنّا لم نجده لأحد»[7].

ثانيًا: أنواع الانفرادات باعتبار المنفرَد عنه:

١- قد يكون المنفرَد عنه هو القارئ، فلا يكون الوجه الانفراديّ صحيحًا عنه. ولكن قد يصحّ عن غيره من القرّاء.

٢- وقد يكون المنفرَد عنه هو الراوي، وحينئذٍ قد يكون الوجه صحيحًا عن القارئ من رواية أخرى.

---

(١) أحمد بن جبير بن محمد، نزيل أنطاكية، (ت٢٥٨هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤١٦)، وغاية النهاية (١/ ١٧٨).

(٢) أبو محمد يحيى بن المبارك البصري، المعروف باليزيدي لصحبته يزيد بن منصور خال الخليفة المهدي، (ت٢٠٢هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٢٠)، وغاية النهاية (٤/ ١١٨).

(٣) جامع البيان: (٢/ ١٠٥١).

(٤) أبو الفضل عبد الرحمن بن الحسن الرازي العجلي، (ت٤٥١هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٩٥)، وغاية النهاية (٢/ ٢٧٨).

(٥) أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي المغربي البِسْكَري، أستاذٌ كبيرٌ، طاف البلاد في طلب القراءات، وله كتاب الكامل، تلا عليه بما فيه الإمام أبو العزّ القلانسي، ذكر الذهبي وابن الجزريّ أنّ له أغاليط وأوهامًا في أسانيده في القراءات. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨١٥)، وغاية النهاية (٤/ ١٧١).

(٦) أبو محمد إسحاق بن أحمد بن إسحاق الخزاعيّ المكيّ، (ت٣٠٨هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٥٠)، وغاية النهاية (١/ ٤٩٩).

(٧) الكامل (٢/ ٨٠٣- ٨٠٤).

٣- وقد يكون المنفرَد عنه أحد طرق الراوي، وحينئذٍ قد يصحّ الوجه عن الراوي من طريقٍ آخر.

فمثلًا انفراد الرفاعي السابق عدّه ابن الجزريّ انفرادًا عن الكسائي وهو القارئ، وقد صحّ واشتهر هذا الوجه عن غير الكسائيّ من القرّاء، وانفراد أبي الفضل الرازي السابق عدّه الهذليّ انفرادًا باعتبار الخزاعيّ المكيّ أو باعتبار البزيّ، مع تصحيحه لهذا الوجه عن ابن كثيرٍ من غير البزّي. فعدم صحّة الوجه عن طريقٍ معيّن لا ينافي صحّته عن الراوي من طريقٍ آخر، وكذلك عدم صحته عن القارئ من روايةٍ معيّنة لا ينافي صحّته عن القارئ من روايةٍ أخرى، وعدم صحّته عن القارئ مطلقًا لا ينافي صحّته عن غيره من القرّاء.

ثالثًا: أنواع الانفرادات باعتبار محلّ الانفراد: يمكن أن يقسم الانفراد باعتبار محلّ الانفراد ومنشَئِه إلى قسمين: (الانفراد البسيط) و(الانفراد المركب):

١- الانفراد البسيط: وهي الصورة الظاهرة للانفراد، وذلك بأن يأتي المنفردُ بوجهٍ أدائيٍّ مخالفٍ في كلمةٍ بخصوصها، مثل ما سبق من انفراد أبي الفضل الرازي بالجر والتنوين في كلمة ﴿سَبَأٍ﴾.

٢- الانفراد المركب: وذلك مثلًا بأن يكون في كلمةٍ وجهان مشهوران، وفي كلمة أخرى وجهان مشهوران، ولكن المشهور هو أن يأتي الوجه الأول مع الأول، والثاني مع الثاني، فيأتي المنفردُ ويجعل الوجه الأول مع الثاني، فإذا نظرنا إلى الكلمة الأولى بمفردها نجد أنّ المنفردَ لم يخرج عن المشهور، وكذلك إذا نظرنا إلى الكلمة الثانية نجده لم يخرج عن المشهور، وإنّما خرج عن المشهور باعتبار الهيئة الجديدة الحاصلة من اجتماع الكلمتين.

وفي عدّ نحو هذه الصورة من الانفراد الاصطلاحيّ كلامٌ، فالإزميري لا يعدّه انفرادًا اصطلاحيًّا، قال: «وانفرد المعدل[1] في روضته بوجهٍ خامسٍ وهو الخطاب مع المدّ والإمالة للداجوني، ويجوز أخذ مثل هذا الانفراد؛ لأنّه وافق غيره في الخطاب وفي المدّ وفي الإمالة على حدة، وإن خالف غيره في الجمع بين هذه الثلاثة، فلا يُعدّ هذا الوجه انفرادًا في

(١) أبو إسماعيل موسى بن الحسين بن إسماعيل الشريف الحسيني المصريّ، المعروف بالمعدّل. صاحب كتاب روضة الحفّاظ في القراءات. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٧٧٩).

الاصطلاح»[1]، واعتمد المتولّي[2] على كلام الإزميري ووصفه بأنّه: «من الفوائد النفيسة والقواعد الأسيسة»[3]. ولكن إذا رجعنا إلى ابن الجزري نجده قد عدّ بعض صور (الانفراد المركّب) من الانفراد المردود، كانفراد الهذلي بالجمع بين الهمز والإدغام الكبير لأبي عمرو، وقد ردّ ابن الجزريّ هذا الانفراد ردًّا بليغًا[4]، مع أنّ الهمزَ وخلافَه ثبتا عن أبي عمرو، وكذلك الإدغامُ وخلافُه ثبتا عن أبي عمرو، وإنّما كان الانفراد في الجمع بين الهمز والإدغام. ولكن يُلاحظ أنّ بعض الأحرف المتعدّدة تورَدُ أحكامها عادةً مجتمعةً في سياق واحدٍ مع بيان وجه التأليف بينها، فمثلًا من عادة الرواة حين ذكر الإدغام الكبير أو خلافه لأبي عمرو أن يقرنوا مع ذلك بيان قراءته في الهمز أو خلافه، بل بلغ من اقتران هذين الأمرين أنّهما كثيرًا ما يُوردانِ معًا عند ذكر الأسانيد أوّل الكتاب[5]، وأمّا بعض الأحرف المتعدّدة فليست كذلك، مثل الأحرف في الصورة التي ذكرها الإزميري. فيمكن أن يقال: الأحرف المتعدّدة التي تُروى عادةً بتأليفٍ مخصوصٍ: يعدّ الانفراد بتأليفٍ مخصوصٍ آخر بينها انفرادًا اصطلاحيًّا، وإلّا فلا.

---

(١) بدائع البرهان للإزميري (ص٣٢٢- ٣٢٣).

(٢) محمد بن أحمد الشهير بالمتولّي، الأستاذ المحقّق، من كبار علماء القراءات وأصحاب التحريرات. (ت١٣١٣هـ). ينظر: الإمام المتولّي وجهوده في علم القراءات، للدكتور إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري (ص٨١- ٩٩).

(٣) الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير للمتولّي (ص٣٧٦- ٣٧٧).

(٤) ينظر النشر (٢/ ١٥٣).

(٥) ينظر مثلًا: المنتهى للخزاعيّ (ص١٤٢)، وجامع الروذباري (١/ ٤١٥)، والمستنير لابن سوار (ص١٦٤)، وكفاية أبي العز (ص٦١).

المبحث الثالث: طرق معرفة الانفراد في القراءات

يُعرف الانفراد بالبحث والتتبع في المصادر ومقارنة ما رواه الطريق بما رواه من شاركه عن شيخه أو عمّن فوق شيخه، فإن خرج عمّا ثبت عن الثقات على وجهٍ يورث التردد في نقله كان منفردًا، وهذا ظاهرٌ من تعريف الانفراد فيما سبق.

وذهب بعض الباحثين إلى أنّه إذا ورد وجهٌ عن أحد الرواة العشرين —كالسوسي— وخالف ما ثبت لذلك الراوي في التيسير أو النشر: فذلك الوجه يكون انفرادًا عن ذلك الراوي، وكذلك إذا ورد وجهٌ في أحد الكتب عن غير الرواة العشرين —كعبد الوارث[(١)] عن أبي عمرو– وخالف ما ثبت للقارئ من روايتيه المعروفتين: فذلك الوجه يكون انفرادًا[(٢)]. فكأنّ طريق معرفة الانفراد هو مقارنة الوجه بما ثبت في التيسير أو النشر. وفيه نظرٌ، وكأنّه أراد أن يُدخِل في الانفراد كلَّ ما لا يُقرأ به لهذا العهد عن قارئٍ معيّن أو مطلقًا، ولكن حينئذٍ يتّسع مفهوم الانفراد جدًّا ويخرج عن معناه المتبادر من اللغة ومن استعمالات القراء؛ لأنّ عدم القراءة بالوجه قد تكون للانقطاع أو غيره من العلل غير الانفراد، فربّما روي عن شعبة وجهٌ مخالفٌ لما له في النشر والتيسير إلّا أنّه بلغ في الشهرة عن شعبة مبلغًا وورد عنه من طرقٍ عديدةٍ صحيحةٍ وضُمّن في كتب القراءات المشهورة المتلقّاة بالقبول[(٣)]، لكن انقطعت القراءة به بعد ذلك لعدم اتصال سنده لعدم اختيار ابن الجزريّ للطرق التي ورد عنها ذلك الوجه، فابن الجزريّ لم يأخذ من الطرق إلّا القليل، لالتزامه بـ(اثنين في اثنين وإلّا أربع)، وتَرْكُ ابن الجزري للطرق لا يوجِبُ ضعفها أو عدم شهرتها[(٤)]، فمثل هذا الوجه المشهور الذي انقطعت القراءة به بعد ابن الجزريّ لا يستقيم

---

(١) أبو عبيدة عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التنّوري البصريّ العنبريّ مولاهم، (ت١٨٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٣٥)، وغاية النهاية (٢/ ٥٧٠).

(٢) الانفرادات عند علماء القراءات (١/ ٨٩).

(٣) مثل كسر عين (نعمّا) عن شعبة؛ فإنّ هذا الوجه لم يُذكر له في النشر والتيسير، ولكنّه ورد عنه من عدّة طرقٍ غير نشريّة من كتبٍ متلقّاةٍ بالقبول. ينظر مثلًا: غاية ابن مهران (ص٤٦)، والتذكرة لابن غلبون (٢/ ٢٧٧)، وكفاية أبي العز (ص١٣٣)، وغاية الاختصار (٢/ ٤٣٨).

(٤) سُئل ابن الجزري عن حال رواية العمري — أي بسنده إلى أبي جعفر المدني– وقتيبة ونُصير — أي عن الكسائي– والمفضل — أي عن عاصم– والأعشى — أي عن شعبة عن عاصم– وغير =

وصفه بالانفراد إلّا إذا تُوُسِّع في لفظ الانفراد وأُبْعِدَ جدًّا عن معناه المتعارف.

ذلك مما هو في غاية الاختصار لأبي العلاء هل هي صحيحة وهل القراءة بها جائزة؟ وإذا صحّت فما بال متن كتاب النشر والتقريب والطيبة خاليًا عنها؟ فأجاب بصحتها وجواز القراءة بها، وبأنه ما التزم في النشر أن يذكر كلّ ما صحّ من القراءات والروايات، بل اختار ذلك من الصحيح. ينظر: أجوبة الإمام ابن الجزري على المسائل التبريزية في القراءات (ص١١٣- ١١٥).

المبحث الرابع: أسباب الانفراد في القراءات

لـمّا كان الانفراد مورِثًا للريبة كان مظنّة الوهم والغلط، فأسباب الوهم والغلط قد تكون من أسباب الانفراد، فقد يكون من أسباب الانفراد:

١- اشتباه الطريق الذي وقع فيه الانفراد بالطريق الذي يعدّ ذلك الوجه مشهورًا عنه. وقد يكون من هذا الباب انفراد ابن الفحام[(١)] عن النقاش عن الحلواني[(٢)] عن هشام بالإشباع في المدّ المتصل والمنفصل[(٣)]، فلم يوافقه على هذا الوجه أحدٌ، ولعلّه اشتبه عليه طريق النقاش عن الحلواني بطريق النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، فهذا الوجه مشهورٌ عن النقاش لكن عن ابن ذكوان. ونظير هذا قول ابن الجزريّ بعد أن ذكر وجهًا من طريق الداجوني[(٤)] عن ابن ذكوان: «وروى آخرون الحذف فيها من طريق الداجوني عن هشام، وهو وهم بلا شك، انقلب عليهم من روايته [أي الداجوني] عن ابن ذكوان»[(٥)].

٢- أو اشتباه الوجه الانفراديّ بغيره. وقد يكون من هذا الباب انفراد الكارزيني عن ابن مجاهد بإظهار ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾[البقرة: ٢٤٩] في رواية الإدغام الكبير عن أبي عمرو[(٦)]، فلم أجد تخصيص هذا الموضع بالإظهار عند أحدٍ من أصحاب الإدغام، فربّما اشتبه على المنفرِد هذا الموضع بالموضع المجاور له وهو ﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾[البقرة: ٢٤٩] الذي ثبت إظهاره عن ابن مجاهد.

---

(١) أبو القاسم عبد الرحمن بن عتيق بن خلف بن الفحّام الصَّقِلّي، مؤلّف كتاب التجريد في القراءات السبع، (ت٥١٦هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٩٠٩)، وغاية النهاية (٢/ ٣١٠).

(٢) أبو الحسن أحمد بن يزيد الصقّار الحُلْواني، توفي في حدود (٢٥٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٣٧)، وغاية النهاية (١/ ٤٨٠).

(٣) ينظر النشر (٢/ ٢٧٣).

(٤) أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الضرير الرملي، يُعرف بالداجوني الكبير، (ت٣٢٤هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٣٩)، وغاية النهاية (٣/ ١٨٥).

(٥) النشر (٤/ ١٦٧).

(٦) النشر: (٢/ ١٦٨).

٣- أو الاشتباه في الضابط والباب الذي تدخل تحته الكلمة الخلافية. وجعل ابن الجزريّ من هذا الباب انفراد الهذليّ بحذف ياء ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ﴾[الزخرف: ٦٨] وقفًا عن أبي عمرو، فقال: «وهو وهم؛ فإنّه [أي الهذليّ] ظنّ أنّها عنده [أي عند أبي عمرو] من الزوائد، فأجراها مجرى الزوائد في مذهبه، وليست عنده من الزوائد، بل هي عنده من ياءات الإضافة؛ فإنّه نص على أنّه رآها ثابتة في مصاحف المدينة والحجاز... وإذا كانت عنده ثابتة وجب أن تكون من ياءات الإضافة، وإذا كانت كذلك وجب إثباتها في الحالين»(١).

٤- أو فهم عبارة أحد المصنّفين السابقين على غير وجهها: وجعل ابن الجزريّ من هذا الباب انفراد الصفراويّ(٢) عن الأصبهاني بتحقيق الهمزة الساكنة بالخلف في بعض المواضع، فقال: «وأظنّه أخذ ذلك من قول أبي معشر الطبري(٣)، وليس ذلك [أي قول أبي معشر] كما فَهِم [الصفراويُّ]»(٤).

٥- أو متابعة المنفرِد لعبارة أحد المصنفين وعدم تحريره للوجه حسب طرق كتابه(٥).

٦- أو سبق القلم. وفي هذا الباب قال ابن الجزريّ: «وانفرد أبو العلاء الهمذاني عنه [أي عن رويس] بتخفيف ﴿يَجۡرِمَنَّكُمۡ﴾[المائدة: ٢، وغيرها]، لا أعلم أحداً حكاه عنه غيرُه، ولعلّه سبق قلم إلى رويس من الوليد(٦) عن يعقوب؛ فإنّه رواه عنه كذلك»(٧).

---

(١) النشر (٣/ ٣٨٧- ٣٨٨).

(٢) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراوي – نسبةً إلى وادي الصفراء بالحجاز- ثم الإسكندري، له كتاب الإعلان في القراءات وغيره، (ت٦٣٦هـ). ينظر: معرفة القراء (٣/ ١٢٢٩)، وغاية النهاية (٢/ ٣٠٧).

(٣) أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبريّ، شيخ أهل مكّة، له كتاب التلخيص في القراءات وسوق العروس وغير ذلك، (ت٤٧٨هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٢٧)، وغاية النهاية (٢/ ٣٨٣).

(٤) النشر (٢/ ٣٨٦- ٣٨٧).

(٥) لمزيد من التفصيل ينظر (ص١٣١) من هذا البحث.

(٦) الوليد بن حسّان التَّوَّزيّ البصري، روى القراءة عن يعقوب الحضرمي، وروى القراءة عنه محمد بن الجهم. ينظر: غاية النهاية (٤/ ٧٥).

(٧) النشر (٣/ ٥٦٢).

وقد لا يكون منشــأ الانفراد هو الوهم أو قلّة الضــبط، فقد يكون المنفرِد أدّى الوجه كما تلقّاه، وهذا الاحتمال وإن ضَعُف لكن لا يمكن الجزم دائمًا بانتفائه، كما أنّ الحديث الضـعيف وإن علمنا ضـعف نسـبته إلى النبي ﷺ إلّا أنّه لا يمكن الجزم في كلّ حديثٍ ضعيفٍ بأنّه خطأ[1].

(١) ينظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (٢/ ٢٠٢).

المبحث الخامس: حكم الانفراد في القراءات

تمهيد:

سبق أنّ معنى الانفراد الذي هو: (مخالفة أحد النقلة لما ثبت عمّن شاركه من جماعة الثقات على وجهٍ يورِث التردد في مخالفته) ليس من مختَرَعات ابن الجزريّ، بل كان ذلك المعنى موجودًا عند القراء قبله، وكان من معايير نقد القراءات، فينبغي التعرّض لحكم الانفراد عند علماء القراءات قبل ابن الجزري، ثم عند ابن الجزريّ، وقبل ذلك يحسن التعرّض لأثر اشتراط التواتر في الحكم على الانفراد؛ لأنّه وقع خلاف في شروط القراءة الصحيحة، فبعد اشتراط موافقة الرسم والعربية هل يشترط التواتر أو يكتفى عنه بصحة الإسناد؟ وقد صرّح ابن الجزري بفرعين لهذا الخلاف:

أمّا الأول: فهو أنّ اشتراط التواتر يترتّب عليه نفيُ كثيرٍ من أحرف الخلاف الثابت(١).

وأمّا الثاني: فهو أنّ صحّة السند إذا كانت من أركان القراءة تعيّن أن يُعرَف حال رجال القراءات كما يعرف أحوال رجال الحديث(٢).

وإذا كان لاشتراط التواتر هذه الآثار العمليّة فيجب قبل الشروع في الكلام على حكم الانفراد عند علماء القراءات أن نعرف مدى تأثير القول باشتراط التواتر في الحكم على الانفراد، وإلى أيِّ حدٍّ يصلح التواتر معيارًا للتأثير في الحكم على الانفراد، فإنّ عدم تحرير هذا الأمر أوّلًا قد يؤدي إلى الخبط عند الكلام على حكم الانفراد.

---

(١) ينظر النشر (١/ ١٤١).

(٢) ينظر النشر (٢/ ٥٤٣)، وإنّما كان هذا من فروع الخلاف لأنّه قد استقرّ عند العلماء أنّ المتواتر لا يحتاج إلى تفحّص أحوال رواته، بل صرّحوا بأنّ المسلم والكافر فيه سواء، ولهذا صرّح الحافظ ابن حجر بأنّ التواتر وما يتعلّق به ليس من مباحث علم الإسناد؛ لأنّ علم الإسناد يُبحَث فيه عن صحّة الحديث أو ضعفه ليُعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال، والمتواتِرُ لا يُبحَث عن حال رجاله بل يجب العمل به من غير بحث. ينظر: بهجة النظر على شرح نخبة الفكر (ص٨٢- ٨٣). وينبغي التنبيه إلى أنّ اشتراط صحّة السند لا يقتضي نفي التواتر عن جميع القراءات، فقد تتواتر الكثير من الحروف، وتكون بعض حروف الخلاف صحيحة السند.

فلذلك سـيكون الكلام في هذا المبحث في ثلاثة مطالب: المطلب الأول: أثر اشـتراط التواتر في الحكم على الانفراد، والمطلب الثاني: حكم الانفراد عند علماء القراءات قبل ابن الجزريّ، والمطلب الثالث: حكم الانفراد عند ابن الجزريّ.

المطلب الأول: أثر اشتراط التواتر في الحكم على الانفراد:

علماء القراءات يبحثون في وجوه القراءات من جهتين:

الجهة الأولى: صحّة نسبة الوجه المعيّن إلى القارئ أو الراوي أو الطريق المعيّن.

والجهة الثانية: قرآنية الوجه وصحّته في نفسه مع قطع النظر عن نسبته إلى راوٍ معيّن.

والجهة الأولى لا يتصـوّر أن يشـترط فيها التواتر من حيث هي[1]؛ لأنّ البحث فيها ليس من جهةِ قرآنيةِ الكلمة وما يترتّب على القرآنية من أحكام، بل من جهة أنّ ذلك القارئ هل أخذ بهذا الوجه بالفعل أوْ لا، وأما الجهة الثانية فهي التي يتصـوّر أن يقع فيها الخلاف في اشتراط التواتر؛ لأنّها هي الجهة التي يترتّب عليها الحكم بقرآنية الكلمة.

فالوجه الانفراديّ إذا تواتر عن عددٍ من القراء فلا يقع النظر فيه بعد ذلك من جهّة قرآنيته وصحّـته في نفسه، ولكن قد يبقى النظر فيه من جهة صحّة نسبته إلى راوٍ أو قارئٍ معيّن، فمثلًا وجه إثبات ياء ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾[غافر: ١٥] وصـلًا صـحّ عن ابن كثير ويعقوب وورش وابن وردان، فثبتت صحّته في نفسه وانقطع البحث عنه من الجهة الثانية المتعلّقة بالقرآنية التي يُشتَرط فيها التواتر، ولكن بقي فيه بحثٌ من جهة صحّة نسبته إلى قالون بخصوصه[2]، وهذا البحث لا مدخل لاشتراط التواتر فيه؛ لأنّه لا أثر له في قرآنية الوجه ولا في شذوذه سواءٌ صحّت نسبته لقالون أو لم تصحّ، فاشتراط التواتر أو عدمه لا يظهر له أثرٌ في هذا الوجه، فلا يصلح التواتر معيارًا للحكم على هذا الانفراد، وحينئذٍ ينبغي أن يتّفق مَن اشـترط التواترَ للقرآنية ومَن لم يشـترطه على مسـلك الحكم على هذا النحو من الانفراد.

---

(١) ولكن قد يطلب فيها التواتر بلحاظ الجهة الثانية؛ لأنّها قد تكون الوسـيلة الوحيدة لتحقّق الصحة بالجهة الثانية.

(٢) ينظر النشر (٢/ ٤٢٣- ٤٢٤).

وأمّا إذا انحصــر الوجه الانفراديّ في طريقٍ معيّن – هو طريق المنفرِد– ولم يتواترْ ولم يصــحَّ عن غيره فحينئذٍ يجب ردّ هذا الوجه على القول باشــتراط التواتر، ولا يُبحث فيه عن حال المنفرد ولا عن ضبطه وإتقانه. فمثلًا وجه تشديد تاء ﴿تَمَنَّوْنَ﴾[آل عمران: ١٤٣] و﴿تَفَكَّهُونَ﴾[الواقعة: ٦٥] الذي رواه الداني عن النجاد[(١)] عن ابن بدهن[(٢)] عن الزينبي[(٣)] عن أبي ربيعة[(٤)] عن البزي: لم يصـــحّ عن غير ابن كثير من القراء العشـــرة ولم يتواتر لا عن ابن كثير ولا عن البزي ولا عن أبي ربيعة ولا عن الزينبي، بل لم يروه إلّا ابن بدهن عن الزينبي، ولم يروه عن ابن بدهن إلّا النجّاد، ورواه الداني عن النجّاد واختاره وتبعه الشاطبي[(٥)]، فاشتهر بعد ذلك، فهذا الوجه لم يشتهر إلّا قريبًا من القرن الخامس، فعلى القول باشتراط التواتر[(٦)] يظهر أنّ هذا الوجه حكمه الردّ والشذوذ، وكذلك كلّ ما شابه من الانفرادات.

فالحاصل أنّ التواتر عند من اشترطه:

أ- يصلح أن يكون معيارًا للحكم بردّ الانفراد إذا انحصر في طريقٍ معيّن.

ب- ولا يصــلح للحكم على الانفراد إذا كان انفرادًا عن قارئٍ معيّن وصــحيحًا متواتراً عن غيره من القراء وكان البحث فيه من جهة نســبته إلى القارئ المعيّن، بل من اشــترط

---

(١) أبو الفرج محمد بن عبد الله النجّاد، أخذ القراءة عن ابن بدهن، وروى الحروف عنه الدانيّ. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٤٧٠).

(٢) أبو الفتح أحمد بن عبد العزيز بن موســـى البغدادي، نزيل مصـــر، يُعرف بابن بدهْن، (ت٣٥٩هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٠٩)، وغاية النهاية (١/ ٢٥٠).

(٣) أبو بكر محمد بن موسى بن محمد بن سليمان الزينبي الهاشمي البغدادي، (ت٣١٨هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٦٤)، وغاية النهاية (٣/ ٦٤٧).

(٤) أبو ربيعة محمد بن إســحاق بن وهب الرَّبَعيّ المكي، صــنّف في قراءة ابن كثير. (ت٢٩٤هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٥٤)، وغاية النهاية (٣/ ٢٤٠).

(٥) ينظر النشر (٣/ ٥٣١)

(٦) أي باشــتراط التواتر حتى فيما كان من قبيل الأداء كما هو المشــهور عند مشــترطي التواتر من القراء، أمّا على اشتراط التواتر فيما ليس من قبيل الأداء فقد يبقى البحث في هذا الوجه كما يبقى عند من لا يشترط التواتر مطلقًا.

التواتر للقرآنية يكون مسـلكه في الحكم على هذا النحو من الانفراد كمسـلك من لم يشترط التواتر.

وقد اشتبه حال الجهتين السابقتين على بعض علماء القراءات؛ فحكموا على بعض الأوجه التي صـحّت عن بعض السـبعة وكانت انفرادًا عن بعضـهم: بردّها عن ذلك البعض بعلّة عدم التواتر، فمثلًا قال الصَّـفاقُسـي[(١)] بعد أن علّل تركه لذكر إمالة همزة ﴿نَـَٔا﴾[الإسراء: ٨٣، وفصلت: ٥١] للسوسي بأنّه انفراد: «وكلُّ ما انفرد به بعض النَّقَلةِ لا يُقرأ به لعدم تواتره»[(٢)]، ووجهُ إمالة الهمزة صـحّ عن شـعبة وخلّاد كما أقرّ به الصفاقسيّ، فلا مدخل هاهنا لمعيار التواتر المتعلّق بإثبات القرآنية؛ إذ قد ثبتت القرآنية، فلا يصلح معيار التواتر لردّ هذا الانفراد عن السوسيّ.

المطلب الثاني: حكم الانفراد عند علماء القراءات قبل ابن الجزري:

تتبُّعُ ودراسة مناهج علماء القراءات السابقين لابن الجزريّ في الحكم على الانفراد بالمعنى السابق يحتاج إلى دراسةٍ مستقلّة، والذي يعنينا هنا أنّ الانفراد كان في الجملة من معايير

---

(١) أبو الحسن علي بن سالم بن محمد بن سالم النوري الصفاقسي المالكي. صاحب كتاب غيث النفع في القراءات السبع، وغيره. (ت١١١٧هـ). ينظر: نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار لمحمود مقديش (٢/ ٣٥٨- ٣٦٨) مع تعليق المحقق (٢/ ٣٥٨، تعليق: ٧٣٩) و(٢/ ٣٦٨، تعليق: ٨٢٠).

(٢) غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي (ص٣٦٦)، وتبعه الشيخ الضباع في إرشاد المريد (ص١٢٤). وقريبٌ من هذا الباب ما وقع من الشيخ سلطان المزاحي في رسالته (ص٧٣) حين تعرّض لانفراد صاحب التجريد بفتح رؤوس الآي عن الأزرق، فقد ذكر أنّه بانفراده وشذوذه — أي بالمعنى الحديثي– صار شاذًّا – أي بالمعنى القرائيّ–، والشاذ ليس بقرآن بإجماع الفقهاء والأصوليين وتحرم القراءة به، هذا كلامه، ولكن لا خفاء في قرآنية فتح ذوات الياء، وانفرادُ صاحب التجريد به عن الأزرق لا يجعل هذا الوجه شاذًّا في نفسه — بالمعنى القرائيّ–، بل وإن فُرِض أنّه لم يَرِدْ مطلقًا عن الأزرق ولا عن ورش ولا عن نافع ولا عن أهل الحجاز فهذا لا يضرّ في قرآنيّته في نفسه، والشذوذ الذي عند الفقهاء والأصوليين لا يتعلّق بشذوذ الوجه عن طريقٍ معيّن — وهو الشذوذ الحديثي– وإنّما بشذوذه في نفسه، فما وقع في الرسالة المذكورة فيه اشتباهٌ بين الجهتين.

نقد القراءات عند بعض كبار علماء القراءات قبل ابن الجزريّ، وقرينة على الوهم والغلط:

أ- فمن ذلك قول ابن مهران: «ورُوي نحو ذلك عن ابن كثير من طريق قنبل عن القوَاس[(١)]. وكان أبو بكر الهاشمي[(٢)] لا يأخذ به لأنه مخالفٌ لسائر الروايات عن القوَاس»[(٣)]، وقوله: «ورأيت من المشايخ من كان يقول: لا ندري ما هذه الرواية، ولا نقبل مثل هذا على أبي بكر [شعبة]، سيّما إذا كان الرواة الثقات عنه كلهم على خلافه. والله أعلم به»[(٤)].

ب- وقول الداني: «وكذلك روى ابن جبير عن اليزيدي عن أبي عمرو... خالف الجماعة من أصحابه، وهو وهم»[(٥)]، وقوله بعد أن ذكر نصب كلمة ﴿دُولَةَ﴾[الحشر: ٧] عن أحد طرق هشام: «وهو غلطٌ؛ لانعقاد الإجماع عنه [أي هشام] على الرفع»[(٦)].

ج- ونجد تحكيم هذا المعيار بوجهٍ جَليٍّ في كامل الهذليّ، فنجده قد غلّط ابنَ مهران والعراقيَّ[(٧)] والخزاعيَّ وأبا الفضل الرازي وأبا الحسين الخبازي[(٨)] والأهوازيَّ أو نسبهم إلى السهو بعلّة الانفراد، والألفاظ التي استعملها في ذلك هي: «غَلَطٌ؛ لأنّا لم نجده

(١) أبو الحسن أحمد بن محمد بن علقمة النبّال المكيّ المعروف بالقوّاس، (توفي في حدود ٢٤٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٧٠)، وغاية النهاية (١/ ٤٠٨).

(٢) هو محمد بن موسى الزينبي، سبقت ترجمته.

(٣) المبسوط (ص١٦٤).

(٤) المصدر السابق (ص٢٧٥).

(٥) جامع البيان (٢/ ١٠٥١).

(٦) المصدر السابق (٢/ ١١٤٣).

(٧) أبو نصر منصور بن أحمد العراقيّ، صاحب كتاب الإشارة في القراءات وغيره. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٣٠)، وغاية النهاية (٤/ ٧٥٥).

(٨) أبو الحسين علي بن محمد بن الحسن الخبازي الجرجاني، (ت٣٩٨هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧١٤)، وغاية النهاية (٢/ ٨٠٣).

لأحد»[١]، «غلط؛ لأنّه غير موجود في قول أحد من الأئمة»[٢]، «سهو؛ لا يُعرَف»[٣]، «غلط، لا يُعرَف، بخلاف الجماعة»[٤]، «وليس بصحيح؛ لمخالفة الجماعة»[٥]، «ضعيف؛ لأنّه خلاف الجماعة»[٦]، «خطأ؛ لأنّه خالف الجماعة»[٧]، «ولعلّه وهم؛ إذ الجماعة بخلافه»[٨]، «سهو؛ إذ الجماعة بخلافه»[٩]، «غلط؛ إذ الجماعة بخلافه»[١٠]، «غلط؛ إذ الجماعة والنصوص كلها بخلافه»[١١]، «سهوٌ منه؛ لأنّ الجماعة اتفقت عليه»[١٢]، «خطأ؛ لخلاف الإجماع»[١٣]، «غلط؛ لأنّه خلاف الإجماع»[١٤]، «غلطٌ منه لم يوافقه عليه أحد من الأئمة»[١٥]، «سهو؛ لأنّه لم يوافَق عليه»[١٦]، «غلط؛ لأنّه لم يوافَق عليه»[١٧]، «غلط؛ إذ لم يُتابَع عليه»[١٨]، فجاءت أحكامه بين الحكم بالغلط والسهو والوهم والضعف ونفي الصحة، وهذا يدلّ على ردّه وعدم قبوله لتلك

---

(١) الكامل (٢/ ٨٠٤).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٠٣٥).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٨٤١).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٨٢٢).

(٥) المصدر السابق (٢/ ١١٨٥).

(٦) المصدر السابق (٢/ ١٢٩٤).

(٧) المصدر السابق (٢/ ٨٠٠).

(٨) المصدر السابق (٢/ ١٠٦٤- ١٠٦٥).

(٩) المصدر السابق (٢/ ١١٧٢).

(١٠) المصدر السابق (٢/ ٧٨٥).

(١١) المصدر السابق (٢/ ٩٣٠).

(١٢) المصدر السابق (٢/ ١٣٤٠).

(١٣) المصدر السابق (٢/ ٨٠٨).

(١٤) المصدر السابق (٢/ ١٣٣٣).

(١٥) المصدر السابق (٢/ ٧٤٤).

(١٦) المصدر السابق (٢/ ١١٧٦).

(١٧) المصدر السابق (٢/ ١٠٦٥).

(١٨) المصدر السابق (٢/ ١١٧٣).

الانفرادات مع ورودها عن أئمّة في القراءات[1]. والوجه الذي يصفه بالغلط أو الضعف ونحو ذلك لعلّة الانفراد لا يكون شاذًّا في نفسه، بل يكون صحيحًا مقروءًا به من غير ذلك الطريق واردًا عن عدد من القراء، بل ربّما اختاره الهذليّ، لكنّه إنّما يغلّط نسبته إلى أحد الرواة ممن اشتهر عنه خلاف ذلك الوجه، فمراده بالجماعة والإجماع ونحو ذلك: جماعة الرواة عن ذلك الراوي أو القارئ، لا جماعة القراء كلهم؛ كما يظهر ذلك بالرجوع إلى مواطن ورود تلك العبارات.

المطلب الثالث: حكم الانفراد عند ابن الجزري:

بعض الانفرادات صرّح ابن الجزريّ بأنها غلطٌ أو وهم، أو أنّ الصواب خلافها، فالأمر فيها ظاهر. ولكن كثيرٌ من الانفرادات وصفها بالانفراد ولم يَزِدْ على ذلك، فيُحتاج إلى تأصيل حكمه في (الانفراد) من حيث هو، لنعلم ما حكمه في نحو تلك الانفرادات.

توجد عدّة أدلّة تشيرُ إلى أنّ (الانفراد) عند ابن الجزريّ قادحٌ قويٌّ، وأنّ الأصل في (الانفراد) عند ابن الجزريّ هو عدم القبول، فمن هذه الأدلة:

١- أنّ عباراته فيها ما يومِئُ ويشيرُ إلى أنّ الانفراد هو علّة حكمه بالوهم أو عدم التعويل على الوجه، فمن ذلك قوله: «وانفرد فارس بن أحمد[2] في إحدى وجهيه عن السوسي بالإمالة في الموضعين، وتبعه على ذلك الشاطبي. وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح، لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً، **ولهذا** لم يذكره [الداني] له [أي للسوسي] في المفردات ولا عوّل عليه»[3]، وقوله: «وأحسبه وهماً؛ **فإنّي** لا أعلم أحداً قرأ به»[4]، ومن أظهر صور ذلك ما ذكره في ردّ انفراد الهذليّ بالإدغام الكبير مع الهمز عن

---

(١) وانظر إلى قوله (٢/ ١١٨٥): «قال العراقيُّ وابنُ مهران وأبو علي [الأهوازي]: (وهشام هاهنا كأبي عمرو)، وليس بصحيحٍ؛ لمخالفة الجماعة»، فقد ردّ هذا الوجه عن ثلاثةٍ من الأئمّة لمخالفتهم الجماعة.

(٢) أبو الفتح فارس بن أحمد بن موسى الحمصي الضرير، له كتاب المنشأ في القراءات الثمان، (ت٤٠١هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧١٧)، وغاية النهاية (٣/ ١٢).

(٣) النشر (٣/ ٨٢).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٢٢٨- ٢٢٩).

أبي عمرو؛ فقد عدّه وهمًا، وعلّل ذلك بأنّ كلَّ واحدٍ من شيوخ الطريق الذي نسب إليه الهذليُّ هذا الوجه هم من الأساتذة والأئمّة الضابطين المشهورين الذين أخذ عن كلِّ واحدٍ منهم جماعةٌ من الأئمّة، ومع ذلك لم يحكِ أحدٌ منهم ما حكاه الهذليُّ[١].

٢- ردّه لانفرادات الأئمة الكبّار الضابطين الثقات:

فممّا ردّه من غاية أبي العلاء: انفراده بإظهار تاء التأنيث عند الصاد عن الصوري[٢] عن ابن ذكوان، ووصفه بأنّه وهم[٣]، وانفراده بالهمز لرويس في ﴿لِأَهَبَ﴾[مريم: ١٩] ووصفه بأنّه وهم[٤]، وانفراده بتخفيف ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾[المائدة: ٢، وغيرها] لرويس وأبدى احتمال أن يكون سبق قلمٍ من الوليد[٥] إلى رويس، وذكر أنّ الجعبريّ[٦] تبعه فوهم[٧]. وقد وصف ابن الجزري أبا العلاء بأنّه شيخ همذان وإمام العراقيين وأحد حفاظ العصر وأنّه ثقة كبير القدر، وأنّه اعتنى بفنّ القراءات أتمّ عناية، وأنّه في المشارقة كأبي عمرو الداني في المغاربة بل هو أوسع روايةً منه[٨]، فهو عند ابن الجزري من الشهرة والإتقان بمحلّ.

وممّا ردّه من العنوان: انفراده بإطلاق تقليل رؤوس الآي لأبي عمرو دون تقييد بالسور الإحدى عشرة، قال ابن الجزري: «وقد كان بعض شيوخنا المصريين يأخذ بذلك، والصواب تقييده بما قيّده الرواة والرجوع إلى ما عليه الجمهور»[٩].

(١) ينظر المصدر السابق (٢/ ١٥٣).

(٢) أبو العباس محمد بن موسى بن عبد الرحمن الصّوري الدمشقي، (ت٣٠٧هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٩٨)، وغاية النهاية (٣/ ٦٤٨).

(٣) النشر (٢/ ٦٠٥- ٦٠٦).

(٤) المصدر السابق (٤/ ١٧٩).

(٥) الوليد بن حسّان. سبقت ترجمته.

(٦) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الرَّبَعي الجعبري، شرح الشاطبية والرائيّة، وألّف في أنواع العلوم، (ت٧٣٢هـ). ينظر: معرفة القراء (٣/ ١٤٦٣)، وغاية النهاية (١/ ١٢١).

(٧) النشر (٣/ ٥٦٢).

(٨) ينظر غاية النهاية (١/ ٦٥٤).

(٩) النشر (٣/ ١٠٠).

ودواعي قبول الأوجه السابقة – من كونها موافقةً للعربية والرسم منقولةً بنقل العدل الضابط عن مثله مضمّنةً في كتابٍ متلقّىً بالقبول– كلّها متوافرة في بادئ الرأي، وصرّح ابن الجزريّ بمتابعة بعض الأئمة والشيوخ وإقرائهم بالانفراد، فلا يظهر وجهٌ لنسبة تلك الأوجه إلى الغلط والوهم إلّا اتّصافها بالانفراد ومخالفة سائر الأئمة، وهذا يفيد أنّ الانفراد قادحٌ قويٌّ موجِبٌ للردّ عند ابن الجزريّ، فيكون الأصل فيما وصفه بالانفراد أنّه غير مقبول.

٣- إسقاطه للكثير من الانفرادات من "التقريب" فلم يذكرها فيه، مع أنّه لم يصرّح بتضعيفها في النشر، وكذلك إسقاطه للانفرادات من "الطيبة" إلّا يسيرًا، وهذا يدلّ على أنّ ما وصفه بالانفراد فهو غير مقبولٍ عنده وإن لم يصرّح بذلك؛ فإنّ إهمال الوجه – مع كونه واردًا من طرق الكتاب المسندة– يشير إلى ذلك، كما قال ابن الجزريّ عن أحد الأوجه الانفراديّة التي ذكرها الداني في جامع البيان: «وكأنّ الداني لم يرتضه؛ فإنّه لم يعوّل عليه في التيسير ولا في غيره، مع أنّه أسند رواية قنبل في هذه المؤلفات من هذه الطريق»(١).

وقد يقال: إنّ الترك لا يقتضي كونها غير مقبولة، بل قد يتركها اختيارًا.

ويجاب عنه: بأنّ الأصل هو أن يأخذَ ويلتزمَ صاحبُ الكتاب بما ورد من طرقه المسندة ما لم يكن غير مقبول وغير مُعتَدٍّ به، وإذا كان كذلك: فالأصل في الترك أن يكون لعدم القبول، وأمّا تَرْكُ الوجه اختيارًا لا ردًّا فهو خلاف الأصل، فإذا دار احتمال الترك بين أن يكون لعدم الاعتداد والقبول وبين أن يكون لمجرّد الاختيار: فالواجب أن يُحمل الترك على الأصل وهو أنّه لعدم القبول، ولا يُعدَل عن هذا الأصل بمجرّد الاحتمال ما لم يُبيّن المصنّفُ أنّ الترك اختيار منه.

وأيضًا: ليس لمن صنّف كتابًا والتزم فيه الرواية عن طرقٍ مخصوصةٍ أن يترك عنها ما شاء بالتشهّي من غير داعٍ معتبر، وإذا كان الانفراد داعيًا معتبرًا للعدول عن الوجه فإنّما هو لسقوط مرتبته وضعف الوثوق به، فيكون غير مقبول.

(١) النشر (٣/ ٢٩٦).

وقد يُقال: ما سبق يدلّ على أنّ الانفرادات التي لم يذكرها في الطيبة والتقريب فهي غير مقبولةٍ عنده، لكن بعض الانفرادات ذكرها في التقريب وعبارةُ الطيبة مجملةٌ فيها؛ لا تأباها وإن كانت أيضًا لا تقتضيها[1]، بل بعض الانفرادات نصّ عليها في الطيبة. فالدليل السابق لا يجري على هذه الانفرادات.

ويجاب عنه: بأنّه لـمّا وصف في النشر بعض الأوجه بالانفراد ولم يصرّح بعدم قبولها، ثم علمنا أنّها غير مقبولةٍ عنده لـمّا أسقطها من التقريب والطيّبة: دلّ ذلك على أنّ مطلق (الانفراد) عنده لعدم القبول؛ لأنّ تلك الأوجه لـمّا كانت مردودةً عنده كان يجب بيان حكمها حين ذِكره لها في النشر؛ لأنّه لا يليق تأخير البيان عن محلّ الحاجة لاسيّما وقد صرّح أنّه انتصب في النشر للتصحيح والتضعيف، فلمّا اقتصر في النشر على وصف تلك الأوجه غير المقبولة بوصف (الانفراد) ولم يَزِدْ: عَلِمنا أنّ مطلق وصف (الانفراد) عنده دالٌّ على القدح في الوجه وعدم قبوله. وإذا كان كذلك فالانفرادات التي ذكرها في التقريب وكانت عبارةُ الطيبة فيها مجملةً ينبغي أن تُجرى على الأصل وتُعدّ غير مقبولةٍ عند ابن الجزريّ. وأمّا ما نصّ عليه من الانفرادات في الطيبة — وهي انفرادات معدودة – فقد ساقها في الطيبة بوجهٍ يفيد التضعيف والتمريض[2]، سوى واحدةٍ لم يَصِفْها في النشر بالانفراد ثمّ سكت، بل ذكر فيها كلامًا كثيرًا وذكر موافقتها لقياس نصّ أبي ربيعة والبزّي وذكر ما قد يفيد صحّتها[3]، والكلام هنا على حكم الانفرادات التي لم يصرّح بعد وصفها بالانفراد بما يفيد قبولها ولا ردّها.

---

(١) ينظر تفصيل هذه المسألة في (ص١٠٧) وما بعدها من هذا البحث.

(٢) تنظر الإحالة السابقة.

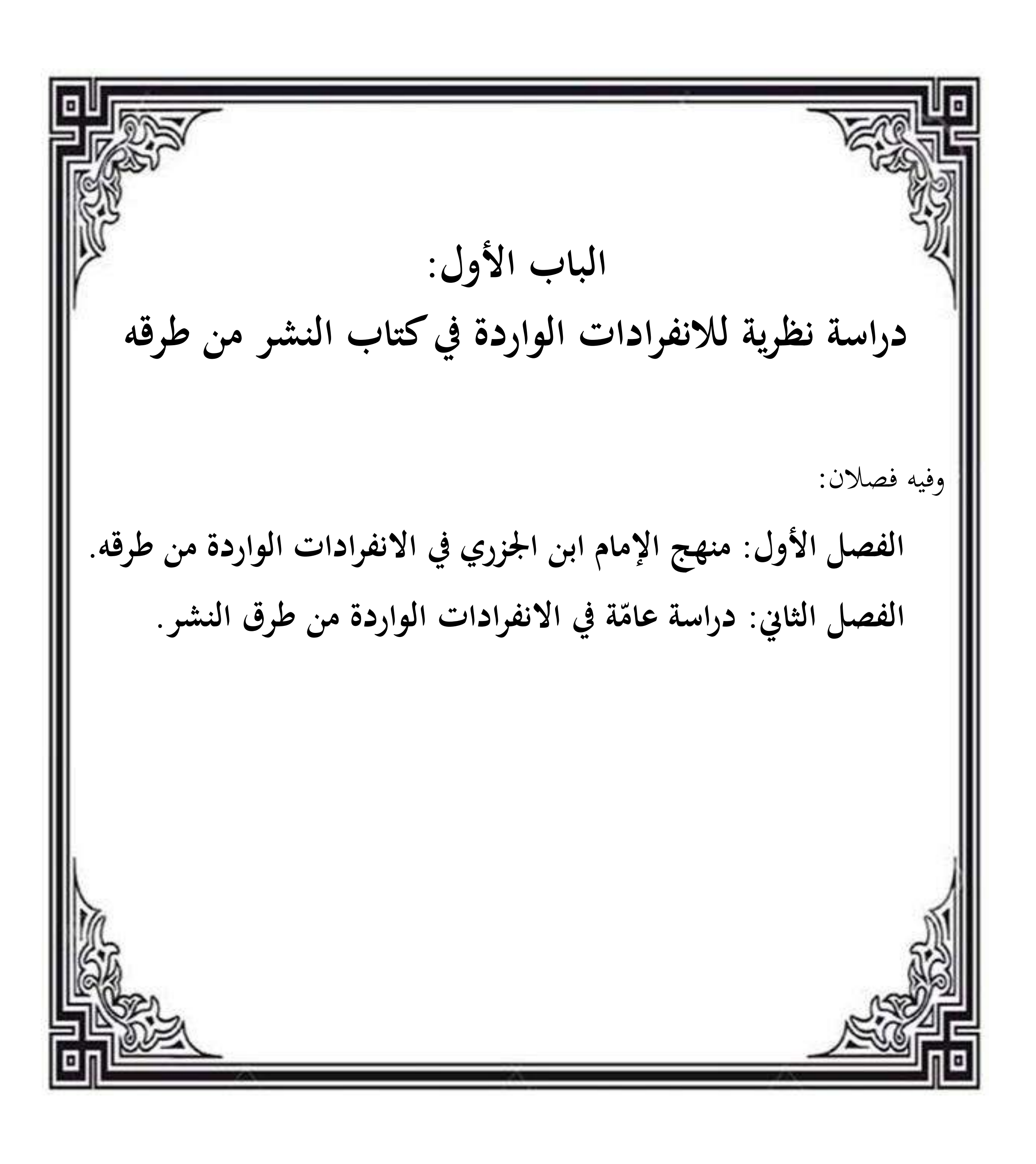
(٣) وهو انفراد الداني عن النجاد عن ابن بدهن عن الزينبي عن أبي ربيعة عن البزي بتشديد التاء في (كنتم تمنون) و(فظلتم تفكهون)، ذكره في الطيبة بعد أن فرغ من بيان المشهور عن البزي، فقال: (وبعد كنتمُ ظلتمْ وُصِفْ). ينظر النشر (٣/٥٣١- ٥٣٢)، وطيبة النشر (ص٨٢، البيت: ٥١٢)، على أنّ للبحث في صحّة هذا الانفراد عند ابن الجزريّ مجالًا.

- فما سبق يدلّ على أنّ الانفراد قادحٌ موجِبٌ للردّ[1]، وأنّ الأصل فيه عند ابن الجزري هو عدم الاعتداد والقبول؛ فإذا أطلق ابن الجزريّ وصف الوجه بالانفراد وهو بهذه المثابة وجب حمله على الأصل ما لم يصرف عنه صارفٌ معتبرٌ. وقد يقال بأنّ الأمر يكون حينئذٍ ظنيًّا؛ فربّما أطلق الوصف بالانفراد ولم يُرِد حمله على الأصل، بل كان مقبولًا عنده. ويُجاب عنه بأنّه ليس المطلوب في هذه المسألة القطع[2]، فيكفي فيها الظنُّ الحاصل بالعمل بالأصل، وخلافه لا يُلتفت إليه بمجرّد الاحتمال، وأيضًا قد انتصب في كتابه للتصحيح والتضعيف كما ذكر في مقدّمته، فإيراده للوجه على وجهٍ ظاهرٍ في عدم القبول من غير بيانِ تصحيحِه خلافُ ما ينبغي.

---

(١) أي لردّها عمّن انفرد بها وعدم الأخذ بها من ذلك الطريق أو تلك الرواية – مثلًا–، وإن صحّت من رواية أو قراءةٍ أخرى.

(٢) تقرّر عند العلماء أنّه ينبغي التمييز بين مراتب العلوم في القطع والظنّ ليُطلَب اللائق بمسائل كلّ علمٍ، فالمطالب العقليّة مثلًا يطلب فيها القطع فيضرّ فيها مجرّد الاحتمال وإن لم يكن ناشئًا عن دليل، والمطالب الفقهية والأدبية لا يضرّ فيها مجرّد الاحتمال ويُكتفى فيها بالظن، ولهذا لم يكن قياسُ التمثيل والاستقراءُ من الأدلة المعتبرة في المطالب العقلية وكان من الأدلة المعتبرة في المطالب الفقهية والأدبية. والمطلب الذي كلامنا فيه ليس من المطالب التي يطلب فيها القطع، فالاحتمال المجرّد لا يضرّ فيه. وينظر فيما يتعلّق بذلك: شرح مختصر الروضة للطوفي (٢/ ٣٦٧، ٣/ ٣٢١)، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١/ ١٥)، وآداب البحث والمناظرة للكلنبوي (ص٩٢).



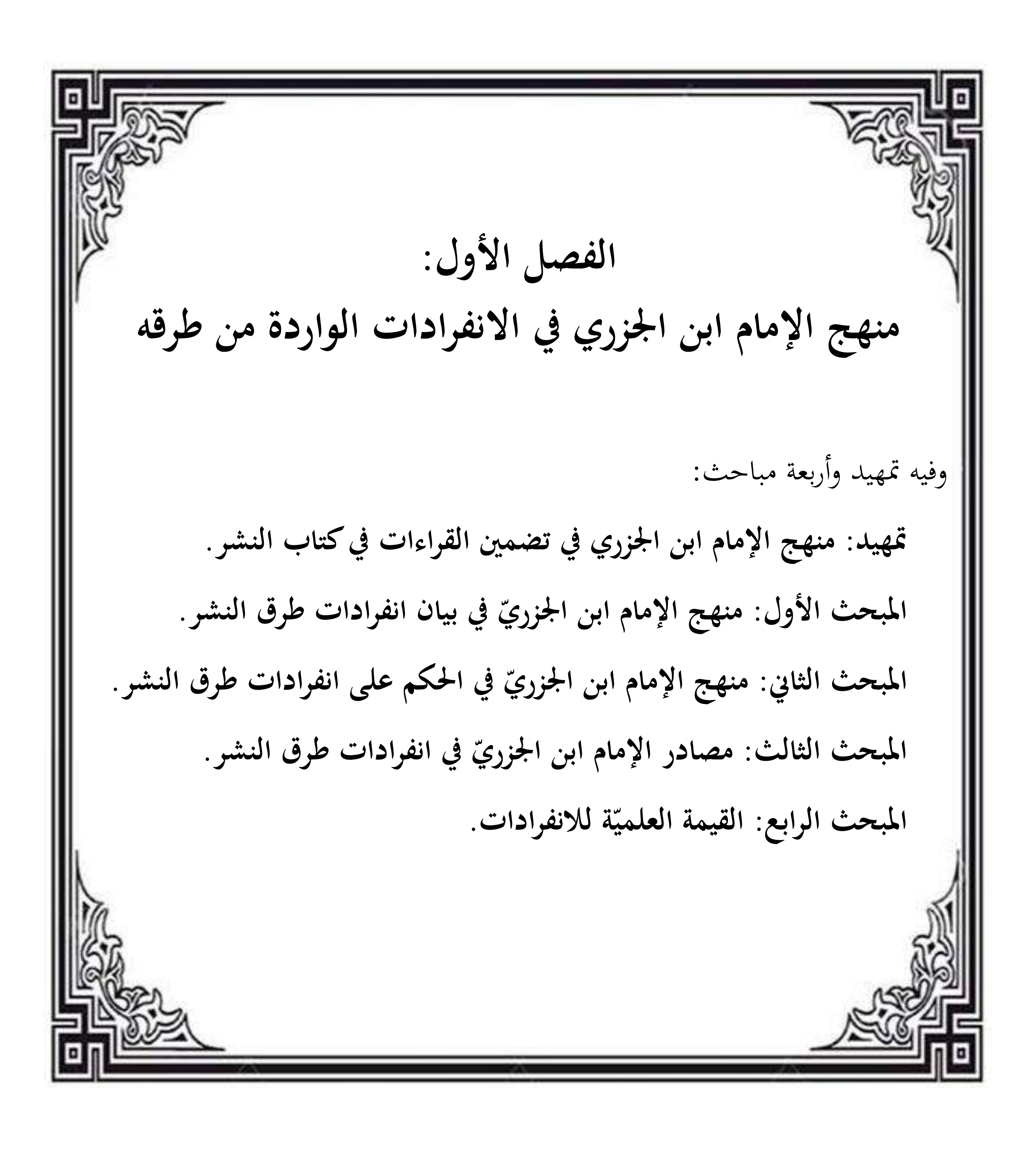
الباب الأول:

دراسة نظرية للانفرادات الواردة في كتاب النشر من طرقه

وفيه فصلان:

الفصل الأول: منهج الإمام ابن الجزري في الانفرادات الواردة من طرقه.

الفصل الثاني: دراسة عامّة في الانفرادات الواردة من طرق النشر.



الفصل الأول:
منهج الإمام ابن الجزري في الانفرادات الواردة من طرقه

وفيه تمهيد وأربعة مباحث:

تمهيد: منهج الإمام ابن الجزري في تضمين القراءات في كتاب النشر.

المبحث الأول: منهج الإمام ابن الجزريّ في بيان انفرادات طرق النشر.

المبحث الثاني: منهج الإمام ابن الجزريّ في الحكم على انفرادات طرق النشر.

المبحث الثالث: مصادر الإمام ابن الجزريّ في انفرادات طرق النشر.

المبحث الرابع: القيمة العلميّة للانفرادات.

تمهيد: منهج الإمام ابن الجزريّ في تضمين القراءات في كتاب النشر.

ليس المقصود من هذا التمهيد استقصاء ما يتعلّق بمنهجه، بل الكشف عن بعض المسائل في منهجه في حدود ما يتعلّق بهذا البحث ويتقاطع معه، ليعطي تصوّرًا إجماليًّا يفيد عند الدخول في المباحث والفصول التالية. فهذه أهمّ المسائل في منهجه من هذه الجهة:

١- اختار عشرة قراء، هم (أئمة قراء الأمصار والمقتدى بهم في سائر الأعصار)، واختار عن كل واحدٍ منهم روايين، واختار عن كلٍّ من الراويين أربعة طرق إجمالًا[(١)]، وذكر أنّه لا يدع عنهم خُلفًا إلّا أثبته، مع التصحيح والانتقاد والتحقيق وإيضاح المشكلات وذِكْرِ الانفرادات واعتبار الشواهد والمتابعات، والتزام التحرير والتصحيح والتضعيف والترجيح[(٢)].

٢- واختلف مسلكه في اختيار الطرق الأربعة التي جعلها لكلِّ راوٍ، فبعض الرواة أسند عنهم أربعة طرق مستقلّة[(٣)]، وغالب الرواة أسند عنهم طريقين، وأسند طريقين عن كلٍّ من الطريقين السابقين، فصار المجموع أربعة طرقٍ.

وبعض الطرق التي أسندها عن الرواة يروي أصحابها عن الراوي مباشرة[(٤)]، وبعضها يروي أصحابها بواسطة أو أكثر[(٥)]. وأيضًا الطرق التي أسندها عن الرواة قد يكون كلّ

---

(١) ينظر: النشر (١/ ٢١٢).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٢/ ٢٢٠).

(٣) وهم خلف وخلاد عن حمزة، ورويس عن يعقوب، والوراق وإدريس عن خلف العاشر. ينظر النشر (١/ ٢١٧، ٢١٨- ٢١٩).

(٤) مثل طريق الأزرق عن ورش. ينظر النشر (١/ ٣٤٦).

(٥) مثال الطرق التي تروي بواسطة واحدة: الداجوني عن هشام، فقد روى عنه بواسطة ثلاثة من شيوخه الذين أخذوا عن هشام، ومثال الطرق التي تروي بأكثر من واسطة: هبة الله بن جعفر عن ابن وردان، فبينه وبين ابن وردان ثلاثة رجال. ينظر النشر (١/ ٤١١، ٥٠٣).

واحدٍ منها مستقلّا تمام الاستقلال عن الطريق الآخر المشارك له في الراوي[1]، وقد يلتقي بعضها مع بعضها الآخر في أحد طرق الراوي[2].

٣- ثم ذكر الكتب التي روى منها تلك القراءاتِ نصًّا، وأسانيده إليها وكيفية روايته لها[3]، واختار من تلك الكتب طرقًا وذكر أنّه سيقتصر على ما وقع بطريق الأداء فقط حسبما صحّ عنده من أخبار الأئمة[4]، فأسند طرقًا عن كلّ واحد من طرق الراوي الأربعة، حتى بلغت الطرق بالتقريب ألف طريقٍ، ذكر أنّها من أصحّ الطرق، وأنّه لم يذكر فيها إلا من ثبتت عدالته وتحقّق لُقيّه وصحّت معاصرته لمن أخذ عنه[5].

٤- أغلب الطرق التي أسندها بيّن من أيّ كتابٍ أخذها، ولكنّه أسند بعض الطرق من غير أن يضيفها إلى كتابٍ معيّنٍ. وبعض الباحثين يسمّي هذه الطرق التي لم يضفها إلى كتابٍ معيّن بـ(الطرق الأدائيّة)، ولأنّ هذه التسمية تفترض أنّ ابن الجزري (نقلَ ما في هذه الطرق من الأحرف عن طريق التلقّي والمشافهة فقط)[6]، أي لا عن طريق كتابٍ من الكتب، وهذا الافتراض غير مبرهَن وقد يكون محلًّا للخلاف؛ فسأسمّي هذه الطرق التي لم يضفها إلى كتابٍ معيّنٍ بـ(الطرق المرسلة)، أي لم يقيّدها بالإضافة إلى كتابٍ معيّن حين أسندها، سواءٌ كان مصدرها التلقي والمشافهة -كما يفترض البعض- أو كان قد أخذها بالفعل من أحد الكتب.

---

(١) مثل طريقي الأخفش والصوري عن ابن ذكوان، فكلّ واحدٍ منهما أخذ عن ابن ذكوان. ينظر النشر (١/ ٤٢٥).

(٢) مثل طريقي ابن شاذان وهبة الله بن جعفر عن ابن وردان، فابن شاذان أخذ عن الحلواني عن قالون عن ابن وردان، وهبة الله أخذ عن أبيه عن الحلواني، فالتقى طريقاهما في الحلوانيّ، ففي هذه الصورة يكون لابن وردان طريقٌ واحدٌ على الحقيقة في النشر هو طريق الحلواني. ينظر النشر (١/ ٥٠٣).

(٣) ينظر: النشر (١/ ٢٢٢).

(٤) ينظر: المصدر السابق (١/ ٣١٤). ولم يلتزم ابن الجزريّ بهذا، فقد اختلّ هذا الشرط في بعض المواضع. ينظر: السلاسل الذهبية (ص٢٧- ٢٨).

(٥) ينظر: النشر (١/ ٥٤٢).

(٦) ينظر: منهج العلامة الإزميري في تحريراته من خلال كتابه بدائع البرهان (ص١٢٨)، بتصرّف.

٥- وقد تصــرّف في بعض الطرق التي أســندها، فلم يســندها على الوجه المذكور في الكتب التي أخذها منها، فمثلًا: أسند من كتبٍ عديدةٍ طريق العليمي[١] عن شعبة عن عاصــم، وبعض الكتب التي أســند منها هذا الطريق إنّما أســندت طريق العليميّ عن حمّاد[٢] عن عـاصـــم، وكـأنّ ابن الجزريّ رأى مؤدّى الروايتين واحدًا[٣]، فجمع تلك الأسـانيد تحت طريق العليميّ عن شعبة. وكذلك من أمثلة تصرّفه في الطرق: أنّه أسند طريق أبي الكرم[٤] من المصــباح عن ابن عتّاب[٥] عن القاضـــي أبي العلاء[٦] عن هبة الله[٧] عن ابن يعقوب المعدّل[٨] عن ابن وهب[٩] عن روحٍ، مع أنّه أقرّ بأنّ صـــاحب

(١) أبو محمد يحيى بن محمد العليمي الأنصـــاري الكوفي، (ت٢٤٣هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٠٩)، وغاية النهاية (٤/ ١٢٢).

(٢) أبو شـــعيب حمّاد بن أبي زياد شـــعيب التميمي الحمّاني الكوفي، (ت١٩٠هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٧٩٩).

(٣) أسـند ابن مهران طريق العليمي عن حماد، وذكر أن حمادًا قرأ على عاصـم ثم على شـعبة عن عاصـم، ولم يذكر أخذ العليمي عن شـعبة مباشـرة، وقد أسـند ابن الجزري طريق ابن مهران ضـمن طرق العليمي، ثم أسند رواية العليمي عن شعبة مباشـرة. ينظر: غاية ابن مهران (ص١٩)، والنشـر (١/ ٤٤١، ٤٤٢).

(٤) أبو الكرم المبارك بن الحســن بن أحمد الشــهرزوري البغدادي، صــاحب كتاب المصــباح في القراءات، (ت٥٥٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٩٨٢)، وغاية النهاية (٣/ ٩٦).

(٥) أبو القاســم عبد الســيد بن عتاب البغدادي الضــرير، (ت٤٨٧هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٣٩)، وغاية النهاية (٢/ ٣٤٨).

(٦) أبو العلاء محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب الواســطي القاضــي، (ت٤٣١هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٤١)، وغاية النهاية (٣/ ٤٩٥).

(٧) أبو القاســم هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم البغدادي، بقي إلى حدود (٣٥٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٠٧)، وغاية النهاية (٤/ ٥٠).

(٨) أبو العباس محمد بن يعقوب بن الحجاج التيمي المعدل البصــري، (توفي بعد ٣٢٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٦٥)، وغاية النهاية (٣/ ٦٨٢).

(٩) أبو بكر محمد بن وهب بن يحيى بن العلاء الثقفي البصــري، بقي إلى قرب (٢٧٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥١٠)، وغاية النهاية (٣/ ٦٨٨).

المصباح ساق هذا الطريق عن هبة الله عن ابن الوكيل[١] عن روح[٢].

٧- بدأ في القراءات بباب اختلافهم في الاستعاذة ثم باب اختلافهم في التسمية، ثم ذكر اختلافهم في سورة أم القرآن، ثم باب الإدغام الكبير، فسائر أبواب الأصول إلى باب مذاهبهم في ياءات الزوائد. وابتدأ باب الفرش بسورة البقرة حتى آخر القرآن. ثم ختم بباب التكبير وما يتعلّق به.

٨- الخلاف في أبواب الأصول قد يكون في أصول مطردة، مثل الخلاف في حكم الهمزتين من كلمة؛ حيث وقع الخلاف في كلّ ما وقع في القرآن من ذلك. وقد يكون الخلاف في مواضع مخصوصة؛ مثل الخلاف في بعض الأحرف في هاء الكناية، وهي اثنا عشر حرفًا في عشرين موضعًا. فإذا كان الخلاف في أصول مطردة فإنّه يذكر أصل كلّ قارئٍ، وينبّه على ما يخرج عن أصول بعضهم[٣]. وإذا كان الخلاف في مواضع مخصوصة فإنّه يبدأ بسرد المواضع المختلف فيها، ثم يفصّل اختلاف القراء في كلّ موضعٍ منها[٤].

٩- وأمّا في الفرش فإنّه يذكر الحروف حسب ترتيب وقوعها. ويبتدئ بيان القراءات في الحرف الخلافيّ بقوله: (**واختلفوا في**)، ثمّ يذكر الكلمة ويبيّن قراءاتهم[٥]، وقد يبتدئ بقوله: (**واختُلف عن**) ويذكر أحد القراء أو الرواة الذين اختُلف عنهم، ثم يبيّن قراءة الباقين[٦]. وقد يبتدئ بيان الحرف الخلافيّ بقوله: (**وانفرد**)، وحينئذٍ يكتفي – غالبًا- ببيان قراءة المنفرِد ولا ينبّه على كيفية قراءة الباقين[٧]. وقد ينبّه على بعض الحروف المتفق عليها، ويبتدئ في بيانها بقوله: (**واتفقوا على**)، وذِكْره للحروف الاتفاقيّة لتمييزها عن

---

(١) أبو العباس أحمد بن يحيى بن عبد الله، وقرأ عليه هبة الله بن جعفر سنة (٢٨٣هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٧٤).

(٢) ينظر النشر (١/ ٥٢٢- ٥٢٣).

(٣) ينظر مثلاً المصدر السابق (٢/ ٣٨٥).

(٤) ينظر مثلاً المصدر السابق (٢/ ٢١٣).

(٥) ينظر مثلاً المصدر السابق (٣/ ٥٠٢).

(٦) ينظر مثلاً المصدر السابق (٤/ ٦١).

(٧) ينظر مثلاً المصدر السابق (٤/ ٧٢).

ما يشـــابهها ممّا اختلف فيه، أو للتنبيه على انفراد[١] أو وهم[٢] جاء على خلاف المتّفق عليه، وجَعَلَ عبارة **(واتفقوا على)** توطئةً لبيان الأوجه الخلافية المعتمدة في موضـــع واحد[٣].

١٠- وطريقته في بيان القراءات أن يبتدئ بذكر قراءة من خالف الجمهور بلا خلاف، ثم يذكر من اختُلف عنه ويفصّل ما لطرقه من الأوجه، ثم يذكر قراءة الباقين. وهذا مثال للتوضـيح: «واختلفوا في: ﴿أَوَ لَمۡ يَرَوۡاْ كَيۡفَ﴾[العنكبوت: ١٩]: **فقرأ** حمزة والكسـائي وخلف بالخطاب، **واختُلف** عن أبي بكر: فروى عنه يحيى بن آدم[٤] كذلك... وروى عنه العُلَيْمي بالغيب... **وبذلك قرأ الباقون**»[٥].

١١- ينبّه على ما تقدّم بيانه[٦]. وبعض الأحرف يعيد بيان ما فيها، كالأحرف الخلافية في ياءات الإضافة والزوائد، فقد أفرد محلًّا في الفرش في آخر كلّ سورةٍ لبيان ما فيها من أحكام ياءات الإضـافة والزوائد، مع أنّه قد أفرد في الأصـول بابًا لياءات الإضـافة وبابًا لياءات الزوائد.

---

(١) ينظر مثلاً المصدر السابق (٤/ ٢٢٠، ٣٤٣، ٣٦٨، ٣٩٢).

(٢) ينظر المصدر السابق (٣/ ٥٧٤، ٤/ ٤٤).

(٣) وذلك في قراءة ابن شنبوذ عن قنبل بالصاد في (بسطة) بالبقرة[٢٤٧]. ويلاحظ أن ابن الجزري أهمل الخلاف في هذا الموضـع في الطيبة القديمة. ينظر النشـر: (٣/ ٥٢٠)، وطيبة النشـر (نسـخة لاله لي): [ل٥٤].

(٤) أبو زكريا يحيى بن آدم بن ســـليمان الكوفي، (ت٢٠٣هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٤٢)، وغاية النهاية (٤/ ٨٨).

(٥) النشر (٤/ ٢٥٦).

(٦) ينظر مثلاً المصدر السابق (٣/ ٤٦٢).

المبحث الأول: منهج الإمام ابن الجزريّ في بيان انفرادات طرق النشر

والكلام في هذا المبحث سيكون عن الانفرادات التي يبيّنها ابن الجزريّ، ثم عن منهجه في بيان الانفراد. ففيه مطلبان:

المطلب الأول: في الانفرادات التي يبيّنها ابن الجزري:

الأصل الغالب أنّ الانفرادات التي يذكرها تكون من طرقه النشرية، لكنّه لم يبيّن جميع الانفرادات الواردة من طرقه، كما أنّه ذكر انفرادات خارجةً عن طرقه.

١- أمّا الأمر الأول — وهو أنّه لم يبيّن جميع الانفرادات- فيتحقّق في صور مختلفة:

أ- فمنها أنّه قد يَرِد وجه انفراديٍ من أحد الطرق النشريّة، ولا يتعرّض ابن الجزريّ لذكره. فمن ذلك: ما ذكره الهذلي من إمالة الداجوني عن هشام لباب الألف قبل الراء المتطرفة المكسورة(١)، وما ذكره صاحب المصباح من تقليل الداجوني عن هشام لذي الراءين(٢)، فمع أنّ طريقي الكامل والمصباح عن الداجوني نشريّان(٣) إلّا أنّ ابن الجزريّ لم يتعرّض لما ورد فيهما عن الداجوني من الإمالة قبل الراء المتطرفة المكسورة ومن تقليل ذي الراءين، وإنّما ذكر انفراد صاحب المبهج(٤) عن الداجوني بإمالة ذي الراءين(٥).

ب- ومنها أنّه قد يخصّ ذكر الوجه الانفراديّ بطريق أو كتاب، مع أنّه ورد أيضًا من طريق آخر من الطرق النشريّة غير الذي ذكره، ومن ذلك:

١. قول ابن الجزري عند كلامه على كلمة ﴿تَأۡمَنَّا﴾[يوسف: ١١]: «وانفرد ابن مهران

---

(١) ينظر الكامل (١/ ٦٥٨).

(٢) ينظر المصباح (٢/ ٢٢٤).

(٣) ينظر النشر (١/ ٤٠٨- ٤١٠).

(٤) أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله البغداديّ، سبط أبي منصور محمد بن أحمد الخياط، ألف في القراءات كتاب المبهج والاختيار والروضة والإيجاز والتبصرة والمؤيدة والكفاية والشمس المنيرة والقصيدة المنجدة، (ت٥٤٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٩٦٠)، وغاية النهاية (٢/ ٤٦٤).

(٥) ينظر النشر (٣/ ١١٦).

عن قالون بالإدغام المحض كقراءة أبي جعفر، وهي رواية أبي عون[١] عن الحلواني وأبي سليمان[٢] وغيره عن قالون، والجمهور على خلافه»[٣]، وقد ذكر الهذليُّ أيضًا هذا الوجه وأطلقه عن الحلواني عن قالون[٤]، وقد أسند ابن الجزري عدّة طرق للهذلي عن الحلواني[٥]، ومع هذا لم يُشر ابن الجزري إلى ورود هذا الوجه عنه. ولم يظهر لي سبب ذلك، ولا سيّما أنّه في مواضع عديدة يذكر متابعة الهذلي لما انفرد به ابن مهران.

٢. ومن ذلك أيضًا: قوله عند ذكره للفصل بين الهمزتين في كلمة ﴿أَيِمَّةَ﴾[التوبة: ١٢، وغيرها]: «وانفرد النهرواني عن هبة الله عنه [أي عن الأصبهاني] من طريق أبي عليّ العطار[٦] بالفصل في الأنبياء[٧٣]، فخالف سائر الرواة عنه»[٧]، فقيّد انفراد النهرواني بطريق أبي علي العطار، وهذا الوجه عن النهرواني لا يختصّ بطريق العطار، بل ورد أيضًا من جامع ابن فارس[٨]، وهو يروي عن النهرواني مباشرة، وطريق جامع ابن فارس عن النهرواني من الطرق النشريّة[٩]، ولم يظهر لي وجهٌ لتخصيص ابن الجزري هذا الوجه بطريق العطار، والأقرب أنّه لم يحضره ما يتعلّق بطريق الجامع حين كتابته لهذه العبارة،

---

(١) أبو عون محمد بن عمرو بن عون السُّلَمي الواسطي، (توفي قبل ٢٧٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٦٦)، وغاية النهاية (٣/ ٥٤٧).

(٢) أبو سليمان سالم بن هارون بن موسى الليثي المؤدِّب، أخذ عن قالون، وأخذ عنه ابن شنبوذ. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٩٧).

(٣) النشر (٢/ ٢١٠).

(٤) ينظر الكامل (٢/ ١١٥٣).

(٥) ينظر النشر (١/ ٣٣٠- ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣).

(٦) أبو علي الحسن بن علي بن عبد الله البغداديّ، (ت٤٤٧هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٨٨)، وغاية النهاية (١/ ٧٠٧).

(٧) النشر (٢/ ٣٦٣- ٣٦٤).

(٨) ينظر جامع ابن فارس (ص٣٢٦).

وابن فارس هو أبو الحسن علي بن محمد بن عليّ بن فارس الخياط البغدادي، (ت٤٥٢). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٠٣)، وغاية النهاية (٢/ ٧٩٤).

(٩) ينظر النشر (١/ ٣٤٣- ٣٤٤).

فهذا قد يكون أحد الأسباب لتخصيص ابن الجزريّ بعض ما ورد أعمّ.

بل إنّ ابن الجزريّ قد يخصّ ذكر الانفراد بطريقٍ معيّن من كتابٍ ما، مع أنّ نفس العبارة في ذلك الكتاب تفيد الوجه الانفراديّ لطريقٍ نشريٍّ آخر غير الطريق الذي ذكره ابن الجزري، ومن ذلك:

١. قوله حين كلامه عن إمالة ﴿رَءَا﴾ قبل متحرك إذا لم يتصل بها ضمير: «ووافقهم أبو بكر [شعبة] في ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ في الأنعام[٧٦]، واختلف عنه في الستة الباقية، فأمال الراء والهمزة يحيى بن آدم، وفتحها العليمي... وانفرد صاحب المبهج بالفتح في السبعة عن أبي عون عن شعيب[1] عن يحيى، وعن الرزاز[2] عن العليمي»[3]، فقد خصّ الانفراد بطريق أبي عون عن شعيب عن يحيى وبطريق الرزاز عن العليمي، وبالرجوع إلى المبهج يظهر أنّ ابن الجزري أخذ وجه الفتح لهذين الطريقين من المخالفة؛ لأنّ صاحب المبهج خصّ إمالة ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ وأخواتها الستّة عن شعبة بطريقي نفطويه[4] عن شعيب عن يحيى وخَلَفٍ عن يحيى[5]، فيؤخذ لغيرهما عن شعبة بالفتح في المواضع السبعة، وتلك الطرق هي: طريق **المطوعي**[6] **وأبي عون** كلاهما عن شعيب عن يحيى بن آدم عن شعبة، وطريق **الرزاز عن العليمي** عن شعبة، وهذه الطرق الثلاثة قد أسندها في النشر من المبهج[7]، وعبارة المبهج تقتضي أنّ المطوّعي مثل أبي عون والرزاز، ولم يظهر لي وجه

(١) أبو بكر شعيب بن أيوب بن رُزيق الصَّريفيني الواسطيّ، (ت٢٦١هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤١٤)، وغاية النهاية (٢/ ١٧٨).

(٢) أبو عمرو عثمان بن أحمد بن سمعان الرزّاز البغداديّ، يعرف بالنجاشيّ، (ت٣٦٧هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٦٢٩).

(٣) النشر (٣/ ٨٥).

(٤) أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة البغدادي، نفطويه النحوي، (ت٣٢٣هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٤٤)، وغاية النهاية (١/ ١٣٣).

(٥) ينظر المبهج (٢/ ٥٧٥).

(٦) أبو العباس الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل بن شاذان المطوعي العبَّاداني البصري، (ت٣٧١هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦١٣)، وغاية النهاية (١/ ٦٧٨).

(٧) ينظر النشر (١/ ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٤١).

ترك ابن الجزريّ لذكره معهم، ولا سيّما أنّ العبارة التي يؤخذ منها الفتح لأبي عون والرزاز هي عين العبارة التي يؤخذ منها الفتح للمطوّعي بلا فرق.

٢. ومن ذلك أيضًا: قوله حين كلامه على إشمام ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾[الفاتحة: ٦، وغيرها] لخلاد: «وانفرد ابن عبيد[١] عن أبي علي الصواف[٢] عن الوزان[٣] عنه بالإشمام في المعرّف والمنكّر - كرواية خلف عن حمزة- في كل القرآن، وهو ظاهر "المبهج" عن ابن الهيثم[٤]»[٥]، فقد خصّ هذا الوجه عن المبهج بطريق ابن الهيثم، وعبارة المبهج التي أخذ منها ابن الجزري هذا الوجه لابن الهيثم هي: «... **وأشمّ الصاد** [أي في باب ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ مطلقًا] **حمزةُ** إلا ابنَ لاحقَ[٦] والدوريَّ، والأعمشُ[٧] من طريق المطوّعي **في الجميع**...والباقون بالصاد الخالصة فيهما وكلِّ ما شابههما في القرآن»[٨]، وهذه العبارة بظاهرها تفيد أنّ خلادًا بكافة طرقه يدخل في حكم الإشمام في الكل، ولا فرق في ذلك بين ابن الهيثم أو غيره من طرق خلاد، وقد أسند السبط رواية خلاد من طريقين: الأول:

---

(١) أبو عليّ – ويقال أبو بكر- محمد بن عبد الرحمن بن عبيد بن إبراهيم البغدادي، أخذ عن المنقّي والصوّاف، وأخذ عنه عبد الباقي الخراساني. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٤١٤).

(٢) أبو علي الحسن بن الحسين بن علي الصوّاف البغدادي، (ت٣١٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٧٤)، وغاية النهاية (١/ ٦٧٠).

(٣) أبو محمد القاسم بن يزيد بن كليب الوزّان الكوفي، توفي قبل (٢٥٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٤٣)، وغاية النهاية (٣/ ٥٨).

(٤) أبو عبد الله محمد بن الهيثم الكوفي، (ت٢٤٩هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٣٦)، وغاية النهاية (٣/ ٦٦٣).

(٥) النشر (٢/ ١٤٢).

(٦) محمد بن لاحق الكوفي، أخذ القراءة عن سليم، وتفرّد الحسن بن داود النقار بالأخذ عنه. ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٣٦)، وغاية النهاية (٣/ ٥٧٧).

(٧) أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش الأسديّ الكوفي، (ت١٤٨هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٢١٤)، وغاية النهاية (٢/ ١٤٣).

(٨) المبهج (١/ ٤٤٨).

طريق ابن شاذان(١) عن خلاد، وقد ورد من طريقي الشذائي(٢) والشنبوذي(٣)، والثاني: طريق ابن الهيثم عن خلاد، فجملة الطرق ثلاثة، وكلّها أسندها ابن الجزري في النشر من المبهج عن خلاد(٤)، ولم يظهر لي وجهٌ لتخصيص ابن الجزري هذا الوجه بطريق ابن الهيثم مع أنّ العبارة التي أفادت هذا الوجه لابن الهيثم هي بعينها تفيد هذا الوجه لابن شاذان.

٢- وأمّا الأمر الثاني – وهو أنّه ذكر انفرادات خارجة عن طرقه- فله صورٌ:

أ- الصورة الأولى: أن يبيّن صراحةً أنّ الوجه ليس من طرق النشر. من ذلك قوله بعد أن ذكر انفراد صاحب العنوان عن أبي الحارث بتقليل ذي الراءين: «ولكنّه لم يكن من طرقنا، ولا من شرطنا»(٥).

ب- والصورة الثانية: أن لا يصرّح بأنّ الوجه ليس من طرقه، لكن ينسب الانفراد إلى طريقٍ ليس من الطرق التي ذكرها في قسم الأسانيد. من أمثلة ذلك: ما ذكره من انفراد صاحب العنوان عن ابن ذكوان بالتفرقة بين لفظ ﴿حِمَارِكَ﴾[البقرة: ٢٥٩] و﴿ٱلْحِمَارِ﴾[الجمعة: ٥] حيث أمال الثاني وفتح الأول(٦)، وأيضًا ما ذكره من انفراد صاحب العنوان بتقليل ذي الراءين للصوري عن ابن ذكوان(٧)، ولم يسند ابن الجزريّ طريقًا لابن ذكوان من كتاب العنوان.

---

(١) أبو بكر محمد بن شاذان الجوهري البغدادي، (ت٢٨٦هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٥٠٢)، وغاية النهاية (٣/ ٣٨١).

(٢) أبو بكر أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد الشذائي البصريّ، (ت٣٧٣هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦١٦)، وغاية النهاية (١/ ٤٦٥).

(٣) أبو الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف الشنبوذي الشطوي البغدادي، نسب إلى ابن شنبوذ لكثرة ملازمته له، (ت٣٨٨هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٤٠)، وغاية النهاية (٣/ ١٢٩).

(٤) ينظر النشر (١/ ٤٦٦، ٤٦٨).

(٥) ينظر المصدر السابق (٣/ ١١٦).

(٦) ينظر المصدر السابق (٣/ ١٠٩).

(٧) ينظر المصدر السابق (٣/ ١١٦).

ففي هذه الصورة لم يصرّح ابن الجزري بأنّ الانفراد ليس من طرقه، لكن الرجوع إلى طرقه المسندة يكشف ذلك، ففي هذه الصورة — وكذلك في الصورة التي قبلها- تكفي مجرّد مطالعة كتاب النشر في معرفة أنّ الانفراد ليس من طرقه.

ج- والصورة الثالثة: أن ينسب الانفراد إلى رجلٍ أو كتابٍ ممّن أسند عنهم في قسم الأسانيد، ولا يبيّن أنّ الوجه ورد عنه من غير طريق النشر، ويتبادر من ذلك أنّ الانفراد جاء عن ذلك الكتاب من طريقه النشريّ، لكن حين الرجوع إلى مصدر ابن الجزريّ في هذا الانفراد يظهر أنّ هذا الرجل أو الكتاب انفرد بذلك الوجه من طريقٍ غير نشريّ. من أمثلة ذلك: ما ذكره ابن الجزري من انفراد الهذلي عن ابن شنبوذ[1] عن قنبل بإمالة ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[البقرة: ٣٤، وغيرها][2]، وقد أسند ابن الجزري طريقًا للهذلي عن ابن شنبوذ عن قنبل، وهو: طريق الهذلي عن الذارع[3] عن السلمي[4] عن الشطوي[5] عن ابن شنبوذ[6]، وحينئذٍ فالظاهر أنّ هذا الانفراد ورد من هذا الطريق النشريّ، لكن بالرجوع إلى الكامل يظهر أنّ هذا الوجه إنّما ورد من طريق الخزاعي عن ابن شنبوذ عن قنبل[7]، وهو ليس من طرق النشر.

ففي هذه الصورة لا يكفي مجرّد الوقوف على كتاب النشر في معرفة أنّ الانفراد ليس من طرق النشر، بل إيراد الوجه في النشر عن أحد رجال طرقه المعتمَدة يوهِم أنّ الوجه ورد عنه من ذلك الطريق المعتمَد، مع أنّ الوجه إنّما ورد عن ذلك الرجل من طريقٍ آخر

---

(١) أبو الحسن محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ البغداديّ، (ت٣٢٨هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٤٦)، وغاية النهاية (٣/ ١٣٤).

(٢) ينظر النشر (٣/ ١٢٢).

(٣) أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم الطِّيرائي الذّارِع الماسِح الأصبهاني. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٥٠٦).

(٤) أبو الحسين أحمد بن عبد الله بن إسحاق السُّلمي، روى القراءة عن محمد بن الهيثم وأبي الطيب غلام ابن شنبوذ وآخرين. روى القراءة عنه الذارع. ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٦٠).

(٥) هو الشنبوذي. سبقت ترجمته.

(٦) ينظر النشر (١/ ٣٦٦- ٣٦٧).

(٧) ينظر الكامل (١/ ٦٧٥).

غير المعتمد والمسند في النشر[1].

المطلب الثاني: في منهجه حين يأخذ في بيان الانفراد:

ويقع الكلام في هذا المطلب عن موضع ذكره للانفراد، وصيغة تعبيره عن الانفراد، ومراده بقوله: (وانفرد فلانٌ عن فلان)، ومَن الذين ينسبهم إلى الانفراد، وتقييده لانفراد المنفرِد ببعض طرقه الفرعيّة أو إطلاقه عن ذلك، ومدى وضوح بيانه للانفراد، وما يتمّم به بيان الانفراد: من نحو ذكر المتابعات والشواهد، أو التعقيب، أو تعليل الانفراد. ففيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: موضع ذكره للانفراد:

١- غالبًا ما يؤخّر ذكر الانفراد عن ذكر الأوجه المعتمدة للقراء. كقوله: «وأما الهاء من ﴿طه﴾[طه: ١]: فأمالها أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر، واختلف عن ورش» ثم فصّل في مذاهب طرق ورش، ثم قال: «وانفرد ابن مهران بالفتح عن العليمي عن أبي بكر، وبين بين عن أبي عمرو، ولا أعلم أحداً روى ذلك عنه سواه»[2]، فقد ذكر الانفراد آخرًا بعد بيان الأوجه المعتمدة.

٢- وربّما ذكر الانفراد في أثناء بيانه للأوجه المعتمدة:

أ- فربّما يكون قد تقدّم ذكر الوجه المعتمد عن المنفرَد عنه، كقوله عند بيان القراءات في ﴿ذُكِّرْتُم﴾[يس: ١٩]: «فقرأ أبو جعفر بتخفيف الكاف، وانفرد الهذليّ عن ابن جمّاز بتشديدها، وبذلك قرأ الباقون»[3]، فقد ذكر انفراد الهذلي عن ابن جمّاز بعد أن ذكر الوجه المعتمد لأبي جعفر – فشمل الوجه المعتمد لابن جماز- وقبل أن يذكر الوجه المعتمد لباقي القراء.

---

(١) ومن هاهنا دخلت المواضع المندرجة تحت هذه الصورة في حدود دراسة هذا البحث؛ بناءً على حالها في بادي الرأي، بخلاف الصورتين الأوليين.

(٢) النشر (٣/ ١٣٥- ١٣٦).

(٣) ينظر المصدر السابق (٤/ ٢٨٩).

ب- وربّما لا يكون قد تقدّم ذكر الوجه المعتمد عن المنفرَد عنه، كقوله: «فروى روح بالنون [في ﴿لِيُذِيقَهُم﴾[الروم: ٤١]]، واختلف عن قنبل: فروى ابن مجاهد عنه كذلك، وكذا روى القاضي أبو الفرج(١) عن ابن شنبوذ عنه، **فانفرد بذلك عنه**... وروى الشطوي عن ابن شنبوذ عنه بالياء، وكذا رواه سائر الرواة عن ابن شنبوذ وعن قنبل، وبذلك قرأ الباقون»(٢)، فقد ذكر انفراد القاضي عن ابن شنبوذ قبل أن يذكر الوجه المعتمد لابن شنبوذ. وكقوله أيضًا: «فقرأ نافع والكوفيون بالياء [في ﴿يَنفَعُ﴾[غافر: ٥٢]] على التذكير، وانفرد الشنبوذي عن ابن هارون(٣) عن أصحابه عن عيسى ابن وردان بذلك، وسائر الرواة عنه على التأنيث، وبه قرأ الباقون»(٤)، فقد ذكر انفراد الشنبوذي عن ابن وردان قبل أن يذكر الوجه المعتمد لابن وردان.

٣- وفي بعض المواضع يذكر الانفراد دون أن يجري ذكرٌ صريحٌ للوجه المعتمد، مثل ذكره لانفراد ابن العلاف(٥) عن النخاس(٦) عن رويس بنصب باء ﴿وَيَتُوبُ ٱللَّهُ﴾[التوبة: ١٥]، فإنّه لم يذكر في هذه الكلمة إلّا هذا الانفراد، ولم يصرّح بكيفية قراءة الجمهور — وهي الرفع(٧).

---

(١) أبو الفرج المعافى بن زكريا النهرواني الجريريّ، نسبةً إلى ابن جرير الطبري؛ لأنه كان على مذهبه، (ت٣٩٠هـ). ينظر: غاية النهاية (٣/ ٧٣٤).

(٢) النشر بتحقيق د. السالم الجكني (٥/ ١٨٥١) وتحقيق د. أيمن سويد (٤/ ٢٠٤٤- ٢٠٥٥). ووقعت العبارة مختلّة في طبعة النشر بتحقيق د. خالد أبو الجود (٤/ ٢٦٣).

(٣) أبو بكر محمد بن أحمد بن هارون الرازي، توفي بعد (٣٣٠هـ). ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢١٦).

(٤) النشر (٤/ ٣٢٣).

(٥) أبو الحسن علي بن محمد بن يوسف بن يعقوب البغدادي، (ت٣٩٦هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٨٨)، غاية النهاية (٢/ ٨٠٢).

(٦) أبو القاسم عبد الله بن الحسن بن سليمان البغدادي المعروف بالنخّاس، (ت٣٦٨هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٢٢)، وغاية النهاية (٢/ ٤١٤).

(٧) ينظر النشر (٤/ ٧٢).

المسألة الثانية: صيغة تعبيره عن الانفراد:

١- الغالب أن يعبّر عن كون الوجه انفرادًا بقوله: (وانفرد).

٢- وربّما عبّر عن ذلك بلفظ (الشذوذ)، ووقع في مواضع قليلة: ومن ذلك قوله في باب الوقف على الهمز: «وشذّ صاحب الروضة أبو علي المالكي فقال: (ويقف على ﴿نَبِّئْ عِبَادِى﴾[الحجر: ٤٩] بغير همز، فإن طرحت الهمزة وأثرها قلت: (نبِّ) وإن طرحتها وأبقيت أثرها قلت: (نبي)). وما ذكره من طرح أثر الهمزة لا يصح ولا يجوز، وهو مخالف لسائر الأئمة نصّاً وأداء»[1]. وقد يكون الوجه الذي وصفه بالشذوذ صحيحًا في نفسه من غير ذلك الطريق، كقوله بعد أن ذكر إثبات ياء ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ﴾[الزخرف: ٦٨] لأبي عمرو: «وشذّ الهذلي بحذفها عن أبي عمرو وقفاً، وهو وهم»[2]، وحذف الياء وقفًا صحّ في النشر عن بعض القرّاء غير أبي عمرو. ويستفاد منه أنّه قد يوصف أحد الطرق بالشذوذ مع كون ما رواه صحيحًا مقروءًا به في نفسه، لكن الشذوذ هو في نسبته ذلك الوجه إلى من اشتهر عنه خلافه.

٣- وربّما جمع بين وصف الوجه بالانفراد ووصفه بالشذوذ، كقوله عن انفراد الهذليّ بمرتبة الإفراط في المد: «وانفرد بهذه المرتبة وشذّ عن إجماع أهل الأداء»[3]. ويستفاد منه أنّه لا منافاة بين وَصْفَي الشذوذ والانفراد.

٤- وعبّر في موضع عن كونه انفرادًا بقوله (وَهِمَ فخالف...): وذلك في قوله عند كلامه على ﴿لِأَهَبَ﴾[مريم: ١٩]: «**وقد وَهِمَ** الحافظ أبو العلاء في تخصيصه الياء بروح دون رويس، كما **وَهِمَ** ابن مهران في تخصيصه ذلك برويس دون روح، **فخالفا سائر الأئمة وجميع النصوص**، بل الصواب أن الياء فيه ليعقوب بكماله، نعم؛ الوليد عن يعقوب بالهمز»[4].

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٥٤٥- ٥٤٦).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٣٨٧- ٣٨٨).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٢٥٨- ٢٥٩). وطرق الهذليّ عن ابن نفيس وابن سفيان ليست نشريّة.

(٤) المصدر السابق (٤/ ١٧٩).

المسـألة الثالثة: مراده بقوله: (وانفرد فلانٌ عن فلان): عندما يعبّر بقوله: (وانفرد فلان عن فلان عن فلان) فهو قد يريد أحد معنيين:

١- الأول: أنّ الأوّل انفرد عن الثاني، وأنّ الوجه صحّ عن الثالث من غير طريق الثاني، فالمنفَرَد عنه هو الثاني فقط دون الثالث. كقوله: «وانفرد ابن مهران عن ابن بويان[١] عن أبي نشـيط[٢] عن قالون بالإخفاء [للنون السـاكنة والتنوين] أيضًـا عند الغين والخاء في جميع القرآن... وذكره الحافظ أبو عمرو في جامعه **عن أبي نشيط من طريق ابن شنبوذ** عن أبي حسـان[٣] عنه، وكذا ذكره في المبهج [أي عن أبي نشـيط من طريق ابن شنبوذ]...»[٤].

٢- والثاني: أنّ المنفرَد عنه ليس هو الثاني فقط، بل هو انفرادٌ عمّن فوقه أيضًـا، كما قال في موضعٍ: «**وانفرد بذلك الخزاعي عن الشـذائي عن النحاس**[٥] **عن الأزرق عن ورش**»، ولم يُرِدْ أنّ الخزاعيّ إنّما انفرد عن الشذائي وأنّ هذا الوجه صح عن النحاس، بل أراد أنّ الخزاعيّ انفرد عن الأزرق، يدلّ على هذا قوله بعد ذلك: «**فخالف سائر الرواة والطرق عن الأزرق**»، فالانفراد في حقيقته انفرادٌ عن الأزرق بكماله لا عن الشـذائي فحسب، وإن كان ابن الجزري لم يقل مباشرةً (وانفرد الخزاعي عن الأزرق).

ويلاحظ أنّ ابن الجزريّ في العديد من المواضـع في تقريب النشـر يجعل المنفرَد عنه فوق الذي ذكره في النشر، وقد يفعل ذلك أيضًا حين يعيد بيان الانفراد في موضع آخر

---

(١) أبو الحسـين أحمد بن عثمان بن جعفر بن بُويان الخراسـاني البغدادي، (ت٣٤٤هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٧٥)، وغاية النهاية (١/ ٢٨٥).

(٢) أبو جعفر محمد بن هارون الربعي المروزي، المعروف بأبي نشـيط، (ت٢٥٨هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٣٨)، وغاية النهاية (٣/ ٦٥٧).

(٣) أبو بكر أحمد بن محمد بن يزيد بن الأشـعث بن حسـان العنزي البغدادي، المعروف بأبي حسـان، قال الذهبي: (توفي قبل الثلاثمائة فيما أحسـب). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٦٧)، وغاية النهاية (١/ ٤٣٦).

(٤) النشر (٣/ ٣٦)، وطريق ابن شنبوذ عن أبي نشيط ليس من طرق النشر.

(٥) أبو الحسن إسماعيل بن عبد الله بن عمرو النحاس المصريّ، توفي سنة بضع وثمانين ومائتين. ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٥٦)، وغاية النهاية (١/ ٥٢٦).

في النشر، فمثلًا قال ابن الجزريّ في النشر في باب ياءات الزوائد: «وانفرد الحنبلي[1] عن هبة الله عن ابن وردان بإثباتها [أي الياء في ﴿ كَٱلْجَوَابِ﴾[سبأ: ١٣]]»[2]، وقال في النشر في فرش سورة سبأ عن نفس الكلمة: «وانفرد الحنبلي عن عيسى بن وردان بذلك»[3]، فجعله انفرادًا للحنبلي عن ابن وردان مباشرةً. ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله في النشر: «وانفرد النهرواني عن زيد في رواية ابن وردان بحذف الألف»[4]، وقال في التقريب عن نفس الكلمة: «وانفرد النهرواني عن ابن وردان بحذفها»[5]، فجعل الانفراد عن ابن وردان مباشرة.

ويتحصّل ممّا سبق: أنّ عبارة: (وانفرد فلان عن فلان عن فلان) لا تعني بالضرورة أنّ الأول انفرد عن الثاني دون الثالث فمن فوقه، فهذه العبارة لا تكفي لتعيين المنفَرَد عنه.

المسألة الرابعة: أصحاب الانفراد: ينسب ابن الجزريّ الانفراد إلى أصحاب الكتب والطرق الفرعية، وإلى أصول الطرق الفرعية، ولم يذكر انفرادًا مردودًا لأحد من أصول الطرق الرئيسية إلا في موضع واحد، ولم ينسب أحدًا من الرواة والقراء إلى الانفراد. وهذا تفصيل الكلام:

١- فأمّا نسبة الانفراد إلى أحد أصحاب الكتب أو أحد الطرق الفرعية فهو الغالب.

٢- وأما نسبة الانفراد إلى أحد أصول الطرق الفرعيّة فهو قليلٌ، وأصول الطرق الفرعيّة الذين نسبهم إلى الانفراد في بعض المواضع ستّةٌ، وهُم:

---

(١) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الفتح بن سيما الحنبلي، قال ابن الجزري: (توفي فيما أحسب بعد الثمانين وثلاثمائة). ينظر: غاية النهاية (١/ ١٨٩).

(٢) النشر (٣/ ٤٠٦).

(٣) المصدر السابق (٤/ ٢٨٣).

(٤) المصدر السابق (٤/ ٧٥).

(٥) تقريب النشر (٢/ ٥٣٥).

أ- القاضي أبو الفرج الجريري عن ابن شنبوذ عن قنبل، وذلك في موضعٍ واحدٍ[١].

ب- وابن حبش[٢] عن ابن جرير[٣] عن السوسي، وذلك في موضع واحدٍ[٤].

ج- والنقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وذلك في موضعٍ واحدٍ[٥].

د- والداجوني الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان، وذلك في موضعٍ واحدٍ[٦].

هـ- والشذائي عن الداجوني في رواية هشام: وذلك في موضعين[٧].

و- والحنبلي عن هبة الله في رواية ابن وردان: وذلك في ثمانية مواضع[٨].

ويلاحظ أنّ هذه الطرق تتفاوت في قربها من الرواة والقراء، مع أنّها كلّها من الطرق التي عدّها ابن الجزري من طرق (اثنين في اثنين).

فابن حبش أخذ عن ابن جرير مباشرة، وأخذ ابن جرير عن السوسي مباشرة، وبين السوسي وأبي عمرو واسطة. والنقاش أخذ عن الأخفش مباشرةً، وأخذ الأخفش عن ابن ذكوان، والرملي أخذ عن الصوري وأخذ الصوري عن ابن ذكوان، وبين ابن ذكوان وابن عامر واسطتان. والقاضي أبو الفرج أخذ عن ابن شنبوذ، وأخذ ابن شنبوذ عن قنبل، وبين قنبل وابن كثير ثلاث وسائط.

---

(١) ينظر النشر بتحقيق د. السالم الجكني (٥/ ١٨٥١) وتحقيق د. أيمن سويد (٤/ ٢٥٤٤- ٢٥٥٥). ووقعت العبارة مختلّة في طبعة النشر بتحقيق د. خالد أبو الجود (٤/ ٢٦٣).

(٢) أبو علي الحسين بن محمد بن حبش بن حمدان الدينوري، حاذقٌ ضابطٌ متقنٌ، وكان مقرئ الدينور. (ت٣٧٣هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٢٠)، وغاية النهاية (١/ ٧٧٨).

(٣) أبو عمران موسى بن جرير الرقي المقرئ النحوي الضرير، أجلّ أصحاب السوسيّ، توفي في حدود (٣١٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٨٣)، وغاية النهاية (٣/ ٧٧٥).

(٤) ينظر النشر (٢/ ١٧٨).

(٥) ينظر المصدر السابق (٣/ ٣٨٥- ٣٨٦).

(٦) ينظر المصدر السابق (٣/ ٦).

(٧) ينظر المصدر السابق (٣/ ٧٥- ٧٦، ٧٧).

(٨) ينظر المصدر السابق (٢/ ٤٠٠، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٧- ٤١٨، ٤١٨- ٤١٩، ٤٢٩- ٤٣٠، ٣/ ٤٠٦).

وأما الشذائي فقد أخذ عن الداجوني مباشرة، لكن بين الداجوني وهشام واسطة، ثم بين هشام وابن عامر واسطتان. والحنبلي أخذ عن هبة الله بن جعفر مباشرة، لكن هبة الله أخذ عن أبيه جعفر عن الحلواني عن قالون وهو عن ابن وردان عن أبي جعفر.

فالطرق الأربعة الأولى من أصول الطرق الفرعية التي أخذت مباشرة عن أصول الطرق الرئيسية التي روت عن الراوي مباشرة، ولكن بين الراوي والقارئ واسطة أو وسائط. والطريقان الأخيران من أصول الطرق الفرعية التي أخذت مباشرة عن أصل طريق رئيسي لكن بينه وبين الراوي واسطة أو وسائط.

ولعلّ التفاوت في القرب من الراوي بين الطريق الأخير وما قبله هو ما جعل ابن الجزري يتوسّع في نسبته إلى الانفراد في مواضع عديدة.

٣- ووقع من ابن الجزري نسبة أحد أصول الطرق الرئيسية إلى الانفراد، وذلك في موضعٍ واحد؛ حيث ذكر أنّ الداجوني انفرد عن هشام بالفصل في ﴿ءَأَسۡجُدُ﴾[الإسراء: ٦١][١]، والداجوني عدّه ابن الجزري من أصول الطرق الرئيسية عن هشام، ولم يأخذ الداجوني عن هشام مباشرة بل أخذ عن ثلاثة من شيوخه، وهم أخذوا عن هشام.

٤- ولم ينسب ابن الجزري في النشر أحد الرواة أو القراء إلى الانفراد[٢].

المسألة الخامسة: تقييدُه لانفراد المنفرِد ببعض طرقه المتفرّعة عنه أو إطلاقُه: قد يطلق الانفراد عن طريقٍ مع أنّ الوجه الانفراديّ ورد عن بعض طرقه المتفرّعة عنه دون بعضها الآخر، وقد يذكر الانفراد عن طريق ويقيّده ببعض طرقه المتفرّعة عنه مع أنّه ورد عنه أيضًا من طرقٍ أخرى.

١- فأمّا إطلاق الانفراد عن طريق مع أنّه إنّما ورد من بعض طرقه المتفرّعة عنه دون بعضها: فقد وقع كثيرًا، ولكن تتفاوت مراتب ذلك:

---

(١) ينظر النشر (٢/ ٣٣١).

(٢) سبق التنبيه على أحد عبارات ابن الجزريّ التي قد يفهم منها نسبته أبا جعفر القارئ إلى الانفراد، وبيان أنّ تلك العبارة ليست من هذا الباب. ينظر: (ص٣٢، الحاشية رقم: ١) من هذا البحث.

أ- فقد يَرِد الوجه الانفراديّ عن ذلك الطريق من طرقٍ عديدةٍ، ويكون القليل من طرقه لم يذكر الوجه الانفراديّ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن الجزري من انفراد النهرواني عن الأصبهاني عن ورش بإمالة ﴿بَلَىٰ﴾[البقرة: ٨٠، وغيرها][1]، وقد أسند ابن الجزري طريق النهرواني من جامع ابن فارس والمستنير وكفاية أبي العز وغاية الاختصار، وورد هذا الوجه عن النهرواني من كل هذه الكتب سوى كفاية أبي العز[2].

ب- وقد يتقارب عدد الطرق التي ورد عنها الوجه الانفراديّ وعدد الطرق التي لم يرد عنها الوجه الانفراديّ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن الجزري من انفراد الكارزيني عن النخاس عن رويس بتخفيف ﴿مَيْتًا﴾ في الحجرات[١٢][3]، وقد أسند طريق الكارزيني من خمسة كتبٍ: الكامل وتلخيص أبي معشر وكفاية أبي العز ومبهج السبط والمصباح، وورد ذلك الوجه الانفراديّ في الكامل وتلخيص أبي معشر، ولم يذكره أبو العز ولا أبو الكرم، واختلفت عبارة السبط في المبهج، ففي بعض المواضع صرّح بهذا الوجه، وفي بعضها ما يفيد خلافه[4].

ج- وقد يَرِد الوجه الانفراديّ عن ذلك الطريق من طرقٍ قليلةٍ، ولا يذكره أغلب طرقه، ومن أمثلة ذلك أنّ ابن الجزري أطلق عن الكارزيني أنّه انفرد بإدغام (إذ) في التاء والصاد لرويس[5]، وسبق أنّه أسند طريق الكارزيني من الكامل وتلخيص أبي معشر وكفاية أبي العز ومبهج السبط والمصباح، ولم يرد هذا الوجه عن الكارزيني إلّا في المبهج[6]، ومع ذلك أطلق ابن الجزري هذا الوجه عن الكارزيني ولم يقيّده بالسبط. ومن أمثلته أيضًا أنّ

(١) ينظر النشر (٣/ ٧٨).

(٢) ينظر جامع ابن فارس (ص٢٢٥)، والمستنير (ص٢٨٩)، وكفاية أبي العز (ص٩٧)، وغاية الاختصار (١/ ٢٧٢).

(٣) ينظر النشر (٣/ ٥٠٦).

(٤) ينظر: الكامل (٢/ ٩٨٧)، وتلخيص أبي معشر (ص١٤٥)، وكفاية أبي العز (ص٢٨٨)، والمبهج (١/ ٥١٨، ٢/ ٨٢١)، والمصباح (٤/ ١٦٣).

(٥) ينظر النشر (٢/ ٥٩٨).

(٦) ينظر الكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٤)، وتلخيص أبي معشر (ص٦٤- ٦٥)، وكفاية أبي العز (ص٦٨)، والمبهج (١/ ٢١٦)، والمصباح (٢/ ٢٠- ٢٢).

ابن الجزري أطلق عن النهرواني أنّه انفرد عن الأصبهاني بتسهيل همزة ﴿سَآئِلٌ﴾ في المعارج[١][1]، وقد أسند طريق النهرواني من جامع ابن فارس والمستنير وكفاية أبي العز وغاية أبي العلاء، ولم أجد هذا الوجه عن النهرواني — سواءٌ من طرقه النشرية أو غيرها- إلّا في المستنير[2].

٢- وأمّا تقييده لانفراد المنفرِد ببعض طرقه المتفرّعة عنه: فقد سبق مثاله، وهو ما ذكره من انفراد النهرواني عن هبة الله عن الأصبهاني من طريق أبي عليّ العطار بالفصل بين همزتَيْ ﴿أَئِمَّةً﴾ في الأنبياء[٧٣]، فقد قيّد انفراد النهرواني بطريق العطّار، مع أنّ هذا الوجه ورد أيضًا عن النهرواني من جامع ابن فارس، وهو طريق نشريٌّ أيضًا.

المسألة السادسة: مدى وضوح بيانه للانفراد: قد يعبّر عن الانفراد بوجه واضحٍ صريحٍ لا خفاء فيه، وقد يشير إليه أوْ لا يذكر وجه الانفراد صريحًا، وحينئذٍ قد يخفى مراده من الوجه الانفراديّ.

١- فمن صور تعبيره الصريح عن الوجه الانفرادي: قوله: «وانفرد ابن مهران عن روح بإثبات الألف في ﴿خَسِرَ ٱلدُّنْيَا﴾ على وزن (فاعل) وخفض ﴿ٱلْآخِرَةَ﴾[الحج: ١١]»[3].

٢- ومن صور إشارته إلى الوجه الانفرادي بوجهٍ لا خفاء فيه: قوله: «فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وروح بخفض السين [من ﴿وَنُحَاسٌ﴾[الرحمن: ٣٥]]، وقرأ الباقون برفعها، وبذلك انفرد ابن مهران عن روح»[4]. ويلاحظ أنّه أشار إلى الرفع بقوله: (وبذلك) مع أنّ وجه الرفع أقرب مذكور، وهكذا وقع في مواضع كثيرة، فيعلم من هذا أنّ لفظ (ذلك) عنده لمطلق الإشارة، لا لخصوص الإشارة إلى الوجه البعيد.

---

(١) ينظر النشر (٤/ ٤٠٣).

(٢) ينظر الجامع لابن فارس (ص١٥٩- ١٦٠، ٥٤١)، والمستنير (٥٨٧- ٥٨٨)، وكفاية أبي العز (ص٨٦، ٣٠٧)، وغاية الاختصار (١/ ٢٠٧، ٢/ ٦٩١).

(٣) النشر (٤/ ٢٠٣).

(٤) المصدر السابق (٤/ ٣٧٢).

٣- وقد يخفى مراده حين لا ينصّ على الوجه الانفراديّ، لا سيّما حين يشير إليه ويفصل بين المشار والمشار إليه بوجهٍ أجنبي. وتتفاوت مراتب الخفاء:

أ- فقد يكون الخفاء ممّا يزول بأدنى تأمّل، ومن ذلك قول ابن الجزريّ: «فأما ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ وهو في التوبة[٣٧]: فقرأ أبو جعفر وورش من طريق الأزرق بإبدال الهمزة منها ياءً وإدغام الياء التي قبلها فيها، وقرأ الباقون بالهمز. وانفرد الهذلي عن الأصبهاني **بذلك**، فخالف سائر الرواة»[١]، فلم يصرّح بالوجه الذي انفرد به الهذلي بل أشار إليه بـ(ذلك)، وأقرب وجهٍ مذكور هو وجه الهمز، فيتبادر – قبل التأمل- أنّ الهذلي انفرد بالهمز عن الأصبهاني، ويندفع هذا المتبادِر بأنّه لم يذكر الأصبهاني فيمن أبدل، فهو من أصحاب الهمز، فيتعيّن أن يرجع اسم الإشارة (ذلك) إلى الإبدال لا الهمز، وقد ذكر ابن الجزري هذا الانفراد في التقريب على وجهٍ أوضح ممّا في النشر، فقال: «فاختلفوا منه في ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ في التوبة: فأبو جعفر وورش من طريق الأزرق بالإبدال والإدغام فيصير ياءً مشددة، وانفرد الهذلي بهذا عن الأصبهاني»[٢]، فقد ذكر انفراد الهذلي بعد ذكره للإبدال مباشرة.

ب- وقد يخفى مراده إلى حدّ أن يشتبه على العلماء، ومن ذلك قوله في كلامه عن إدغام ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾[النور: ٦٢]: «قال [أي الداني]: (وقياس ذلك قوله في النحل[٧٣]: ﴿وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا﴾، ولا أعلم خلافا بين أهل الأداء في إظهاره، ولا فرق بينهما [أي بين ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾ وبين ﴿وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا﴾ حيث أدغمت الأولى وأظهرت الثانية] إلا الجمع بين اللغتين مع الإعلام بأن القراءة ليست بالقياس دون الأثر). قلت: يمكن أن يقال في الفرق: إن الإدغام لما كان القارئ يحتاج إلى التحفظ في التلفّظ به: اجتُنب بعد الراء المحتاج إلى التحفظ في التلفّظ بها من ظهور تكرارها، وأما [إظهار] ﴿ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا﴾[عبس: ٢٦] فلخفة الفتح بعد السكون، على أنه قد **انفرد القاضي أبو العلاء عن ابن حبش عن السوسي بإدغامه**، وتابعه الأدمي[٣] عن

---

(١) النشر (٢/ ٤١٦- ٤١٧).

(٢) تقريب النشر (١/ ٢٩٥).

(٣) أبو محمد جعفر بن محمد الأصبهاني الأدميّ، روى عن ابن سعدان وأبي عبد الرحمن بن اليزيدي. ينظر: غاية النهاية (١/ ٦٣٣).

صـاحبيه، فخالفا سـائر الرواة. والعمل على ما عليه الجمهور»[١]، ومرجع الضـمير في قوله: (**بإدغامه**) يحتمل أن يكون ﴿ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾؛ لأنّه أقرب مذكور، ويحتمل أن يكون ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾؛ لأنّ ذكر هذا الوجه في سياق العِلاوة[٢] يُشعر أنّه تعقبٌ على الداني في نفيه للخلاف في إدغام ﴿وَٱلْأَرْضِ شَـيْـًٔا﴾ مع قوله بعدم الفرق بينه وبين ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾، فهو أليق بالسياق. وكلامُ النويري[٣] في شرح الطيبة يُشْعِرُ أنّه فهم أنّ الضمير يرجع إلى ﴿وَٱلْأَرْضِ شَـيْـًٔا﴾؛ حيث قال: «ولا خلاف في إظهار ﴿وَٱلْأَرْضِ شَـيْـًٔا﴾، وانفرد القاضي أبو العلاء عن ابن حبش عن السوسي بإدغامه، وتابعه الأدمي، فخالف سـائر الرواة»[٤]، لكن ابن الجزريّ صـرّح في التقريب بأنّ انفراد القاضـي هو في إدغام ﴿ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾، فقال: «والضـاد تدغم في موضـع ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ في النور لا غير، على خلافٍ بين المدغمين. وانفرد القاضـــي أبو العلاء عن ابن حَبَش بإدغام ﴿ٱلْأَرْضَ

---

(١) النشر: (٢/ ١٨٨).

(٢) العِلاوة: هي الكلام الذي يذكر بعد عبارة (على أن) أو (علاوة على ذلك) ونحوها، قال الكفوي في الكليّات (ص٦٥٦): «العِلاوة – بالكسر–: **في الأصل**: هو ما يوضع فوق الأحمال بعد تمام الحمل، **وفي عبارات المصنفين**: عبارة عَن ضميمة يعتبر انضمامها إلى ما جعلوه أصلا لها بعد اعتبار تمامه، تشـبيهًا للمعقول بالمحسـوس بجامع الانضـمام إلى أصـل هو مسـتغنٍ عن تلك الضميمة [أي هذا وجه المناسبة بين المعنى الأصلي واستعمالها عند المصنفين]، وهذا هو المستعمل فِي الإطلاقات»ا.هـ.، فإذا جُعل كلام ابن الجزري من باب العلاوة فيكون قد أجاب أوّلًا على الداني بالفرق بين ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ و﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾، ثم بعد أن تمّ جوابُه ضمّ إليه أنّه أيضًا قد ورد الإدغام في ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾.

(٣) أبو القاسـم محمد بن محمد بن محمد بن علي النويريّ، أخذ العلم عن عددٍ من العلماء، منهم الحافظ ابن الجزري والحافظ ابن حجر العسـقلاني، وله مصـنّفات عديدةٍ، منها شـرحه على طيبة النشر، (ت٨٥٧هـ). ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٩/ ٢٤٦)، وقسم الدراسة من شرح طيبة النشـر في القراءات العشـر للنويري دراسـةً وتحقيقًا، للدكتور عبد الرحمن بن سـعد عائض الزايدي الجهني (ص١٩- ٤٥).

(٤) شرح طيبة النشر للنويري (١/ ٢٣٥).

شَقًّا﴾»[١]، ولم يُشِرْ إلى خلاف في ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾، والأقرب أنّ ما في التقريب مبيّن لمراده من الضمير في النشر.

ج. وقد يذكر الانفرادة بوجه لا يبين عنها أصلًا، كقوله: «واختلفوا في ﴿لَنُحَرِّقَنَّهُ﴾[طه: ٩٧]: فقرأ أبو جعفر بإسكان الحاء وتخفيف الراء، وقرأ الباقون بفتح الحاء وتشديد الراء. وروى ابن وردان عنه بفتح النون وضم الراء، وهي قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وانفرد ابن سوار[٢] بهذا عن ابن جماز كما **انفرد ابن مهران بالأولى عن ابن وردان**، والصواب كما ذكرناه، **وقرأ الباقون بضم النون وكسر الراء**»[٣]، وعبارة ابن الجزريّ في بيان انفرادة ابن مهران فيها نظر؛ فإنّه أراد أنّ ابن مهران انفرد عن ابن وردان بضم النون وكسر الراء كرواية ابن جماز؛ كما صرّح به في التقريب[٤]، لكن هذه القراءة لم يسبق لها ذكر حتى يشار إليها بوصف (الأولى)، وإنّما ذكرها آخراً عند بيانه لقراءة الباقين في النون والراء.

٤- وقد تكون ترجمته للانفراد في بعض المواضع غير مفصحةٍ عن وجه الانفراد الذي بسببه كان المنفرد منفردًا، فتحتاج عبارته إلى تحرير وتأمّل لتخليص منشأ الانفراد، فمن ذلك قوله عند كلامه على إدغام (إذ): «وأما ابن ذكوان فأظهرها في غير الدال. واختلف عنه في الدال: فروى عنه الأخفش إدغامها في الدال، وانفرد هبة الله عن الأخفش بإظهارها عند الدال[٥]، وكذلك **انفرد النهرواني عن الأخفش** بإظهار ﴿إِذْ دَخَلُواْ﴾ في المواضع الثلاثة[الحجر: ٥٢، وص: ٢٢، والذاريات: ٢٥] وإدغامها في ﴿إِذْ

---

(١) تقريب النشر (٢/ ٢٢٧).

(٢) أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغداديّ، صاحب كتاب المستنير في القراءات العشر، (ت٤٩٦هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٨٥٨)، وغاية النهاية (١/ ٣٠١).

(٣) النشر (٤/ ١٩٢- ١٩٣).

(٤) قال في تقريب النشر (٢/ ٥٥٩): «قرأ أبو جعفر (لنحرقنه) بإسكان الحاء وتخفيف الراء، وابن وردان: بفتح النون وضم الراء، وابن جماز: بضم النون وكسر الراء... وانفرد ابن مهران عن ابن وردان بوجه ابن جماز».

(٥) طريق هبة الله عن الأخفش ليس من طرق النشر.

دَخَلْتَ﴾[الكهف: ٣٩] فقط»[١]. فذكره لإدغام ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ في سياق ترجمته لانفراد النهرواني عن الأخفش لا مدخل له في الانفراد؛ لأنّ ابن الجزري صـرّح بأنّ الأخفش أدغم (إذ) في الدال، بل منشـأُ الانفرادِ ووجهُه هو إظهار ﴿إِذْ دَخَلُواْ﴾ في المواضـع الثلاثة[٢].

المسـألة السـابعة: ما يتمّم به الكلام على الانفراد: بعد أن يفرغ ابن الجزري من بيان الانفراد فإنّه كثيراً ما يتمّم الكلام عليه بذكر المتابعات والشـواهد، أو بذكر من تبع المنفرِد، أو بالتعقيب على الانفراد، أو بتعليل الانفراد. ففي هذه المسألة أربعة أفرع:

الفرع الأوّل: ذكر المتابعات والشواهد: قد يذكر للانفراد متابعات وشواهد:

١- فمن ذلك ما يذكره بلفظ (المتابعة): ووقع قليلًا جدّا.

وقد تكون المتابعة من رواية أخرى غير الرواية التي وقع فيها الانفراد ولكنها عن القارئ نفسـه: كقوله عند كلامه على ﴿ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾[عبس: ٢٦]: «على أنه قد انفرد القاضـي أبو العلاء عن ابن حبش عن السـوسـي بإدغامه، وتابعه الأدمي عن صـاحبيه [وهما ابن اليزيدي وابن سـعدان كلاهما عن اليزيدي]، فخالفا سـائر الرواة. والعمل على ما عليه الجمهور»[٣]، فالأدمي يلتقي مع القاضـي أبي العلاء في اليزيدي، ولا يلتقي معه في الراوي — وهو السوسي-.

وقد تكون المتابعة جزئيّة: كقوله عند كلامه على إمالة (﴿طه﴾[طه: ١]: «وانفرد صـاحب التجريد بإمالتها محضـاً عن الأصـبهاني وانفرد الهذلي عنه [أي عن الأصـبهاني] وعن قالون بينَ بينَ، وتابعه عن قالون في ذلك أبو معشر الطبري، وكذا أبو علي العطار

---

(١) النشر (٢/ ٥٩٨) بتصرّف.

(٢) من الأمثلة الظاهرة الأخرى ما ذكره من انفراد صـاحب التجريد باسـتثناء الجيم والصـاد، وما ذكره من انفراد صاحب المبهج باستثناء (حصرت) و(لهدمت) فأدغمهما. تنظر الدراسة التفصيلية لهذين الانفرادين في (ص ٥٦١) و(ص٥٧٤) من هذا البحث.

(٣) النشر: (٢/ ١٨٨).

عن أبي إسحاق الطبري[١] عن أصحابه عن أبي نشيط، إلا أنهما يميلان معها الطاء كذلك كما سيأتي»[٢]. والمتابعة جزئيّة؛ إذ تابعاه في تقليل الهاء وخالفاه في الطاء.

وقد تكون المتابعة من طريق نشريّ: كما مرّ في انفراد الهذلي، وقد تكون من طريق غير نشريّ: كما مرّ في انفراد القاضي أبي العلاء.

٢- ومن ذلك ما يذكره بلفظ (الموافقة): ووقع قليلًا جدًّا.

والموافقة قد تكون جزئيّة، كقوله في باب الوقف على الهمز: «وانفرد أبو علي ابن بليمة[٣] بالرَّوْم كذلك [أي بالرَّوم مع التسهيل بين بين] فيما وقعت الهمزة فيه بعد ألف دون ما وقعت فيه بعد متحرك. ووافقه على ذلك أبو القاسم ابن الفحام إلّا أنّه أطلقه في الأحوال الثلاث ضمّاً وفتحاً وكسراً من غير خلاف، وأجاز الوجهين بعد محرّك في الضمّ والكسر. ووافقه ابن سوار فيما كان بعد الألف»[٤].

وقد يجعل السابق موافقًا للمتأخر عنه، كما مرّ في موافقة ابن سوار (ت٤٩٦هـ) لابن بليمة (ت٥١٤هـ).

وهنا يرد سؤال وهو ما معيار ابن الجزري في جعله أحد الطرق أصلًا وجعل الطريق الآخر موافِقًا؟ ولم يظهر لي معيارٌ منضبط؛ إذ لم يَجْرِ على التقدّم الزمني، ولا على أنّ صاحب الانفراد وجهه أعمّ والموافِق وجهه أخصّ أو جزئيّاته أقل.

٣- ومن ذلك ما يذكره بقوله: (وهو ظاهر كتاب فلان):

---

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري المالكي البغدادي، له كتاب الاستبصار في القراءات، (ت٣٩٣هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٨١)، وغاية النهاية (١/ ٧٧).

(٢) النشر (٣/ ١٣٥- ١٣٦).

(٣) أبو علي الحسن بن خلف بن عبد الله بن بَلِّيمة القيرواني، نزيل الإسكندريّة، صاحب كتاب تلخيص العبارات بلطيف الإشارات، عُني بالقراءات، وأخذ عن أبي معشر الطبري وابن نفيس وعبد الباقي بن فارس وجماعة غيرهم، (ت٥١٤هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٩٠٢)، وغاية النهاية (١/ ٦٧٣).

(٤) النشر (٢/ ٥٤٥).

أ- ووقع في قوله: «وانفرد ابن عبيد عن أبي علي الصواف عن الوزان عنه بالإشمام [لصاد ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾] في المعرّف والمنكّر -كرواية خلف عن حمزة- في كل القرآن، وهو ظاهر "المبهج" عن ابن الهيثم»(١)، وأخَذه ابنُ الجزريّ من إطلاق السبط لإشمام الصاد عن حمزة غير ابن لاحق والدوريّ.

ب- وفي قوله: «وسكن أبو جعفر وقالون والأصبهاني عن ورش الياء من ﴿وَمَحْيَايَ﴾[الأنعام: ١٦٢]، ... وانفرد ابن بليمة بإجراء الوجهين عن قالون، وهو ظاهر التجريد، وذلك غير معروف عنه، بل الصواب عنه بالإسكان»(٢). وأخذه ابن الجزري من قول ابن الفحام في التجريد: «وروى الفارسيّ ﴿وَمَحْيَايَ﴾ ساكنة الياء عن نافع، وقال عبد الباقي: (قرأت لأصحاب ابن هلال(٣) عن ورش بسكون الياء، وقرأت على أبي حفص ابن عراك(٤) بفتحها، قال: ولا خلاف بين القراء في فتحها سوى من ذكرت»(٥)، ويفهم من اقتصاره على ذكر الفارسي وعبد الباقي أنّ غيرهما على الفتح، وهم ابن نفيس(٦) وأبو إسحاق المالكي(٧).

ويظهر ممّا سبق أنّه جعل الوجه ظاهر الكتاب ولم يجزم به حين لم ينصّ صاحب الكتاب على الوجه بخصوصه للطريق بخصوصه، فالسبط أطلق الوجه عن حمزة سوى ابن

---

(١) المصدر السابق (٢/ ١٤٢).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٣٨٠- ٣٨٢).

(٣) أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن محمد بن هلال الأزدي المصري، (ت٣١٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٤٢)، وغاية النهاية (١/ ٢٦٨).

(٤) أبو حفص عمر بن محمد بن عراك الحضرمي المصري، (ت٣٨٨هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٧٦)، وغاية النهاية (٢/ ٨٥٣).

(٥) التجريد (ص١٩٦).

(٦) أبو العباس أحمد بن سعيد الطرابلسي الأصل ثم المصريّ، المعروف بابن نفيس، (ت٤٥٣هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٩٤)، وغاية النهاية (١/ ٢١٦).

(٧) أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن غالب المصري المعروف بابن الخيّاط المالكيّ، روى الروضة تلاوةً وسماعًا عن مؤلفها أبي علي المالكي، وقرأ عليه ابن الفحام الصقلي. ينظر: غاية النهاية (١/ ٩١).

لاحق والدوري، فدخل ابن الهيثم عن خلاد في عموم الإطلاق، وصاحب التجريد اقتصر على ذكر الإسكان لبعض الطرق وسكت عن بعض، فيفهم من ذلك أنّ المسكوت عنه له الفتح.

ولكن التعبير بقوله: (وهو ظاهر كتاب كذا) لا يطّرد في النشر فيما جاء على أحد ذينك النحوين؛ فإنّه كثيرًا ما أخذ انفراداتٍ من عبارات مطلقة تشمل بعمومها طريقًا فيعدّ الوجه انفرادًا من ذلك الطريق، وأخذ أيضًا انفراداتٍ من سكوت صاحب الكتاب عن وجهٍ فعدّ سكوته مفيدًا لوجهٍ انفراديٍّ، ولم يعبّر في كلا النحوين بقوله: (وهو ظاهر كتاب كذا)[1].

٤- ومن ذلك ما يذكره بقوله: (وهي رواية أو قراءة فلان) أو (وكذا فلان) أو (وذكره فلان): وغالبًا ما يستعمل هذا الأسلوب حين يأتي الوجه الموافق من رواية أخرى أو من قراءة أخرى.

١- فمما أتى من رواية أخرى: ما ذكره ابن الجزري بقوله: «واتفقوا على ﴿فَلَا تُصَٰحِبۡنِي﴾[الكهف: ٧٦]، إلا ما انفرد به هبة الله بن جعفر عن المعدَّل عن روح من فتح التاء وإسكان الصاد وفتح الحاء، وهي رواية زيد[2] وغيره عن يعقوب»[3]، فابن الجزريّ عدّ هذا الوجه عن روح انفرادًا لكن ذكر أنّ زيدًا وغيره رووا هذا الوجه عن يعقوب.

٢- وممّا أتى من قراءة أخرى: ما ذكره ابن الجزريّ بقوله: «واتفقوا على ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمۡ﴾[الجاثية: ٢٥] بالنصب إلا ما انفرد به ابن العلّاف عن النخاس عن التمار[4]

---

(١) ينظر مطلب: كيفية أخذ ابن الجزري للأوجه الانفراديّة من مصادره، (ص١١٤) من هذا البحث.

(٢) أبو علي زيد بن أحمد بن إسحاق الحضرميّ، روى القراءة عن عمه يعقوب الحضرمي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٨٣).

(٣) النشر (٤/ ١٦٨).

(٤) أبو بكر محمد بن هارون بن نافع البغداديّ، توفي بعد (٣١٠هـ) ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٣٢)، وغاية النهاية (٣/ ٦٥٦).

عن رويس من الرفع، وهي رواية موسى بن إسحاق[1] عن هارون[2] عن حسين الجُعْفي[3] عن أبي بكر، ورواية المنذر بن محمد[4] عن هارون عن أبي بكر نفسه، ورواية عبد الحميد بن بَكّار[5] عن ابن عامر، وقراءة الحسن البصريّ[6] وعبيد بن عمير[7]»[8]، وكلّ الذين ذكرهم ابن الجزري ليسوا من طرق ولا رواة يعقوب، فهذا من باب الشواهد وليس من باب المتابعات.

٣- وقد يجمع بين ما أتى من رواية أخرى وما أتى من قراءة أخرى، كقوله: «وانفرد ابن العلّاف عن النخاس عن رويس في ﴿وَيَتُوبُ ٱللَّهُ﴾[التوبة: ١٥] بنصب الباء ... وهي

(١) أبو بكر موسى بن إسحاق الأنصاري الخطمي البغداديّ، (ت٢٩٧هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٧٩)، وغاية النهاية (٣/ ٧٧٤).

(٢) أبو بشر هارون بن حاتم الكوفي البزاز، (ت٢٤٩هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤١٨)، وغاية النهاية (٤/ ٤١).

(٣) الحسين بن علي بن نَجيح الجعفي مولاهم الكوفي، أحد الأعلام، قرأ القرآن على حمزة، وأخذ الحروف عن أبي عمرو وشعبة، وبرع في القراءة والحديث، قال عنه النقّاش: (كثير الغلط في الحروف عن أبي بكر [شعبة] وغيره). (ت٢٠٣هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٤٤)، وغاية النهاية (١/ ٧٦٩، ٤/ ١٥١).

(٤) المنذر بن محمد بن المنذر الكوفي، روى عن هارون بن حاتم عن شعبة عن عاصم، وعن أبيه عن سليم عن حمزة عن الأعمش. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٧٥٥).

(٥) أبو عبد الله عبد الحميد بن بكار الكَلاعي الدمشقي ثم البيروتي، أخذ عن أيوب بن تميم، وهو أحذ الذين خلفوه في القيام بالقراءة، وروى عن الوليد بن مسلم، روى القراءة عنه العباس بن الوليد البيروتي. ينظر: تاريخ دمشق (٣٤/ ٤٧)، وغاية النهاية (٢/ ٢٧٣).

(٦) أبو سعيد الحسن ابن أبي الحسن يسار البصري، الإمام المشهور، (ت١١٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ١٦٨)، وغاية النهاية (١/ ٧٤٠).

(٧) أبو عاصم عبيد بن عمير بن قتادة الليثي المكي القاصّ، من ثقات التابعين وأئمتهم بمكة، وردت عنه الرواية في حروفٍ من القرآن. (ت٧٤هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ١٥٧)، وغاية النهاية (٢/ ٦١٧).

(٨) النشر (٤/ ٣٤٣).

رواية روح بن قرة[١] وفهد بن الصقر[٢] كلاهما عن يعقوب، ورواية يونس[٣] عن أبي عمرو، وقراءة زيد بن علي[٤]، واختيار الزعفراني[٥]»[٦]، فَذَكَر هذا الوجه عن بعض رواة يعقوب غير رويس، وذَكَره لغير يعقوب من القراء.

٤- ولكنّه استعمل هذا الأسلوب في وجه أتى عن نفس رواية صاحب الانفراد، لكن من أصل طريق رئيسي مغاير، وذلك في قوله: «واتفقوا على قراءة ﴿بَسْطَةً﴾[البقرة: ٢٤٧] بالسين من هذه الطرق لموافقة الرسم ... وانفرد صاحب العنوان عن أبي بكر بالصاد فيها بخلاف، وهي رواية الأعشى[٧] عن أبي بكر»[٨]، فصاحب العنوان انفرد عن شعبة، وجاء هذا الوجه عن شعبة أيضًا من طريق الأعشى — وهو من أصول الطرق الرئيسية عن شعبة-، ولكنّه غير نشريّ.

---

(١) روح بن قرة البصريّ، قرأ على يعقوب الحضرمي وسلام أبي المنذر، وهو غير روح بن عبد المؤمن — راوي يعقوب المشهور- على الصحيح. ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٢٩)، وغاية النهاية (٢/ ٥٧).

(٢) فهد بن الصقر، روى القراءة عرضًا عن أيوب بن المتوكل وعن يعقوب الحضرمي، وهو من جلّة أصحابه، روى القراءة عنه ابن أخته إبراهيم بن خالد. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢٧).

(٣) أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي مولاهم البصري النحوي، (ت١٨٢هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين (ص٥١)، وغاية النهاية (٣/ ١٩١).

(٤) زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب الهاشميّ العلويّ المدنيّ، قتل — رحمه الله- (١٢٢هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٨٩).

(٥) أبو عبد الله الحسين بن مالك الزعفرانيّ، له اختيارٌ في القراءة رواه الهذليّ في الكامل. وهو غير أبي محمد الزعفراني شيخ الغضائري شيخ الأهوازي. ينظر: غاية النهاية (١/ ٧٧٤، ٢/ ٥١٩).

(٦) النشر (٤/ ٧٢).

(٧) أبو يوسف يعقوب بن محمد بن خليفة التميميّ الكوفي، قرأ على شعبة، وكان من أجلّ من قرأ عليه، تصدّر للإقراء بالكوفة، قال عنه النقاش: (لست أقدم عليه أحدًا في القراءة على أبي بكر [شعبة]). مات في حدود المائتين. ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٣٢)، وغاية النهاية (٤/ ١٥٠).

(٨) النشر (٣/ ٥٢٠).

٥- وكذلك استعمله فيما جاء عن أصل طريق رئيسيّ، لكن من طريق فرعيّ مغاير، وذلك في موضعين:

أ- في قوله: «وانفرد الحنبلي بتسهيلها بين بين في ﴿رَءُوفٌ﴾[البقرة: ١٤٣، وغيرها] حيث وقع، وانفرد الهذلي عن أبي جعفر بتسهيل ﴿تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾[الحشر: ٩] كذلك [أي بين بين]، وهي رواية الأهوازي عن ابن وردان»[١]، فالأهوازي يلتقي مع بعض طرق الهذلي في ابن شاذان، وابن شاذان من أصول الطرق الرئيسية عن ابن وردان.

ب- وفي قوله: «واختلفوا في ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾[الكهف: ٢]: فروى أبو بكر بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء في اللفظ، وانفرد نفطويه عن الصريفيني عن يحيى عن أبي بكر بكسر الهاء من غير صلة، وهي رواية خلف عن يحيى»[٢]، فقد ورد هذا الوجه عن خلف عن يحيى بن آدم، فكان موافقًا لنفطويه في يحيى بن آدم، وهو من أصول الطرق الرئيسية عن شعبة.

- وكثيرًا ما تكون هناك متابعات – سواء نشريّة أو غير نشريّة- لكنّه لا يذكرها:

١- فربّما ذكر بعض المتابعات وأغفل بعضًا: ومن ذلك قوله: «وأما الطاء من ﴿طسٓمٓ﴾[الشعراء: ١، والقصص: ١] و﴿طسٓ﴾[النمل: ١] فأمالها أيضا حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر. وانفرد أبو القاسم الهذلي عن نافع ببين اللفظين، ووافقه في ذلك صاحب العنوان إلا أنه عن قالون ليس من طريقنا»[٣]، فقد ذكر انفراد الهذلي بالتقليل عن نافع وموافقة صاحب العنوان له، ولكن بعد البحث وجدت أنّه ورد هذا الوجه من غير الكامل والعنوان عن قالون وعن ورش وعن نافع من غير روايتيهما.

٢- وربّما لم يذكر أي متابعة: ومن ذلك ما ذكره من انفراد صاحب المبهج بفتح ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾[الأنعام: ٧٦] مع أخواتها الستة عن الرزاز عن العليمي عن شعبة، ولم يذكر أنّ أحدًا وافقه، وبعد البحث وجدت أنّ له موافقات عديدة[٤].

(١) النشر (٢/ ٤٠٠)، وطريق الأهوازي عن ابن وردان ليس من طرق النشر.

(٢) النشر (٤/ ١٥٩).

(٣) المصدر السابق (٣/ ١٤١).

(٤) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع (ص٦٧٦) من هذا البحث.

الفرع الثاني: ذكره لمن تبع المنفرد: الفرق بين تابع المنفرِد ومتابِعه: أنّ التابع تأثّر بعبارة المنفرِد وبنى عليها، فهو امتدادٌ له، وأمّا المتابِع فظاهر حاله أن يكون مستقلًّا عن المنفرِد ولكن وافقت روايته رواية المنفرِد. وقليلًا ما ذكر ابن الجزريّ مَن تَبِع المنفرِد، ثم الذين ذكرهم لهم أحوال:

١- فقد يكون طريق التابع نشريًّا: كما في قوله: «وانفرد ابن مهران عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون بالإخفاء أيضا عند الغين والخاء في جميع القرآن ولم يستثن شيئا، وتبعه على ذلك أبو القاسم الهذلي في كامله»[(١)]، وطريقا ابن مهران والهذلي عن ابن بويان نشريّان. **وقد يكون طريقه غير نشريّ:** كما وقع في كلامه عن إمالة الراء في فواتح السور حيث قال: «وانفرد صاحب المبهج عن أبي نشيط عن قالون بالإمالة المحضة مع من أمال، وتبعه على ذلك صاحب الكنز[(٢)] من حيث أسند ذلك من طريقه»[(٣)]، وطريق الكنز ليس نشريًّا.

٢- وقد يكون التابع من طرق المتبوع، كما في الأمثلة السابقة، وقد لا يكون من طرقه، وهذا كما جاء في قوله: «وانفرد أبو العلاء الهمذاني عنه [أي عن رويس] بتخفيف ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾[المائدة: ٢، وغيرها]، لا أعلم أحداً حكاه عنه غيره، ... وتبعه على ذلك الجعبري فوهم فيه»[(٤)]، والجعبري ذكر تخفيف ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ لرويس، لكنّه لم يسند روايته من طريق أبي العلاء، بل أسندها بسنده إلى ابن منصور الباقلاني[(٥)] عن أبي العز شيخ أبي العلاء.

---

(١) النشر (٣/ ٣٦)، وطريق ابن شنبوذ عن أبي نشيط ليس من طرق النشر.

(٢) أبو محمد نجم الدين عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي، ألّف كتاب الكنز في القراءات العشر، وله غيره من نظمٍ ونثرٍ. (ت٧٤٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٣/ ١٤٩٤)، وغاية النهاية (٢/ ٤٥٣).

(٣) النشر (٣/ ١٣٣).

(٤) المصدر السابق (٣/ ٥٦٢).

(٥) أبو بكر عبد الله بن منصور بن عمران الواسطي، المعروف بابن الباقلّاني، أخذ عن سبط الخياط وأبي العز وغيرهما، (ت٥٩٣هـ). ينظر: معرفة القراء (٣/ ١٠٩٦)، وغاية النهاية (٢/ ٥٣١).

الفرع الثالث: تعقيبه على الانفراد: قد يذكر ابن الجزري الانفراد دون تعقيب، وقد يعقّب عليه:

١- فقد يعقّب عليه بأنّه وهم: كقوله: «واختلفوا في ﴿إِبْرَاهِيم﴾ في ثلاثة وثلاثين موضعاً، ... وانفرد ابن مهران فزاد على هذه الثلاثة والثلاثين موضعاً: ما في سورة آل عمران والأعلى، فوهم في ذلك»[1]. وربّما لم يجزم بكونه وهمًا، كقوله: «وكذلك انفرد به [أي بالفصل بين الهمزتين المفتوحتين من كلمة] أبو الطيب ابن غلبون والخزاعي عن الأزرق عن ورش. قال ابن الباذش: (وليس بمعروف). قلت: وأحسبه وهماً»[2].

٢- وقد يعقّب عليه بأنّه غلط: كقوله: «فقرأ الكوفيون بفتح الميم وإسكان الهاء من غير ألف في الموضعين، وانفرد ابن مهران بذلك عن روح، وغلط فيه»[3]. وربّما لم يجزم بكونه غلطًا، كقوله: «وشذّ الهذلي فروى إمالة ﴿ذَالِكَ﴾[البقرة: ٢، وغيرها]، و﴿ذَالِكُم﴾[البقرة: ٤٩، وغيرها] عن ابن شنبوذ عن قنبل، وأحسبه غلطاً»[4].

٣- وبأنّه غريب: وذلك في قوله: «فقرأ عاصم والبصريان ﴿يَدْعُونَ﴾[العنكبوت: ٤٢] بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب، وانفرد به في التذكرة ليعقوب، وهو غريب»[5]. وفي قوله عند كلامه على حرف ﴿عَالِمِ ٱلْغَيْبِ﴾[سبأ: ٣]: «فقرأ المدنيان ورويس برفع الميم، وقرأ الباقون بخفضها، وانفرد بذلك رويس في التذكرة، وذلك غريب»[6].

٤- وبأنّه مخالف لسائر الرواة أو الناس أو المؤلفين: كقوله: «واتفقوا على فتح النون من ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ﴾[المزمل: ١٧]، إلا ما انفرد به أبو أحمد عبد السلام بن الحسين

---

(١) النشر (٣/ ٤٩٧- ٤٩٩).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٣١).

(٣) المصدر السابق (٤/ ١٨٧).

(٤) المصدر السابق (٣/ ١٣٢).

(٥) المصدر السابق (٤/ ٢٥٨).

(٦) المصدر السابق (٤/ ٢٧٧).

البصري[(١)] عن أبي الحسن [الهاشمي] البصري الجوخاني[(٢)] عن الأُشناني[(٣)] عن عبيد بن الصباح[(٤)] عن حفص بكسر النون، فخالف سائر الرواة عن أبي الحسن البصري [الهاشمي] وعن الأشناني عن عبيد وعن حفص وعن عاصم، ولكنها رواية أبي بكر محمد بن يزيد بن هارون القطان[(٥)] عن عمرو بن الصباح[(٦)] عن حفص»[(٧)]. وكقوله عند كلامه عن كلمة ﴿أَيِمَّةَ﴾[التوبة: ١٢، وغيرها]: «وانفرد أيضاً ابن مهران عن هبة الله عنه [أي عن الأصبهاني] فلم يدخل ألفاً بين الهمزتين بموضعٍ، فخالف سائر المؤلفين»[(٨)]. وكقوله بعد أن ذكر التذكير في ﴿يَنفَعُ﴾[غافر: ٥٢]: «وانفرد الشنبوذي عن ابن هارون عن أصحابه عن عيسى ابن وردان بذلك، وسائر الرواة عنه على التأنيث»[(٩)]. وكقوله: «وكلهم وقف بالألف [على ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَاْ﴾[الإنسان: ١٥]] إلا حمزة ورويساً، إلا أن الكارزيني انفرد عن النخاس عن التمار عنه بالألف، وجميع الناس على خلافه»[(١٠)].

---

(١) أبو أحمد عبد السلام بن الحسين بن محمد بن طيفور البصري ثم البغدادي، (ت٤٠٥هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧١١)، وغاية النهاية (٢/ ٣٤٢).

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن صالح بن داود الهاشمي الضرير، يُعرف بالجوخاني، (ت٣٦٨هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦١٨)، وغاية النهاية (٢/ ٧٨٣).

(٣) أبو العباس أحمد بن سهل الأُشناني، (ت٣٠٧هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٨٨)، وغاية النهاية (١/ ٢٢٤).

(٤) أبو محمد عبيد بن الصَّبَّاح بن صَبيح النهْشلي الكوفي ثم البغدادي، أخذ القراءة عرضًا عن حفص، وهو أجلّ أصحابه، قال ابن شنبوذ: (لم يَروِ عنه غيرُ الأشناني). (ت٢١٩هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤١١)، وغاية النهاية (٢/ ٦١٣).

(٥) أبو بكر محمد بن يزيد بن هارون الواسطيّ القطان، روى عن عمرو بن الصباح، روى عنه جعفر بن سليمان القافلائي. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٦٨١).

(٦) أبو حفص عمرو بن الصَّبّاح بن صَبيح الكوفي ثم البغدادي، (ت٢٢١هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤١٠)، وغاية النهاية (٢/ ٨٦٤).

(٧) النشر (٤/ ٤١٢- ٤١٣).

(٨) المصدر السابق (٢/ ٣٦٤).

(٩) المصدر السابق (٤/ ٣٢٣).

(١٠) المصدر السابق (٤/ ٤١٩).

٥- وبأنّه لم يروه أو يذكره غيرُه، أو أنّ ابن الجزريّ لا يعلمه لغيره، أو لا يعرفه: كقوله عند كلامه حين ذكر الوصل في ﴿فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾[الكهف: ٨٥]: «وانفرد بذلك الشذائي عن الرملي[١] عن الصوري عن ابن ذكوان، لم يروه غيره»[٢]. وكقوله: «فقرأ ابن عامر وحمزة بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب، وانفرد الكارزيني عن روح بالتخيير فيه، ولم يذكره غيره»[٣]. وكقوله: «وانفرد أبو العلاء الهمذاني عنه [أي عن رويس] بتخفيف ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾[المائدة: ٢، وغيرها]، لا أعلم أحداً حكاه عنه غيرُه»[٤]. وكقوله: «وانفرد صاحب المبهج عنه [أي عن الصوري] باستثناء ﴿حَصِرَتْ﴾ و﴿لَّهُدِّمَتْ﴾ فأدغمها، ولا نعرفه»[٥].

٦- وبأنّه لم يوافقه أو يتابعه أحد: كقوله بعد أن ذكر عن هشام همز ﴿هَيْتَ﴾[يوسف: ٢٣]: «وانفرد الهذليّ عن هشام من طريق الحلواني بعدم الهمز كابن ذكوان، لم يتابعه على ذلك أحد»[٦]. وكقوله بعد أن ذكر قراءة ورش وابن كثير في ﴿يَخِصِّمُونَ﴾[يس: ٤٩] بفتح الياء والخاء وتشديد الصاد: «وانفرد ابن مهران بذلك عن روح، فلم يوافقه أحد من الأئمة عليه»[٧]. وكقوله: «واتفقوا على ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾[المنافقون: ٦] بهمزة مفتوحة من غير مدٍّ عليها، إلا ما رواه النهرواني عن ابن شبيب[٨] عن الفضل[٩] عن عيسى ابن وردان من المدّ عليها، فانفرد بذلك ولم يتابعه عليه أحد، إلا أنّ الناس أخذوه

---

(١) هو الداجوني، سبقت ترجمته.

(٢) النشر (٤/ ١٧١).

(٣) المصدر السابق (٤/ ٣٦٨).

(٤) المصدر السابق (٣/ ٥٦٢).

(٥) النشر (٢/ ٦٠٥- ٦٠٦).

(٦) المصدر السابق (٤/ ١١٦).

(٧) المصدر السابق (٤/ ٢٩١).

(٨) أبو بكر أحمد بن محمد بن عثمان بن شبيب الرازي نزيل مصر، قرأ على الفضل بن شاذان وغيره، قال الذهبي: (بعضهم سماه أحمد بن محمد بن عبد الله الرازي، وبعضهم يقول فيه: أحمد بن محمد بن عبد الصمد، وبعضهم يقول أحمد بن محمد بن يزيد، ولم يختلفوا في شيخه أنّه الفضل بن شاذان، ويحتمل أنّهم غير واحد). (ت٣١٢هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٤٠)، غاية النهاية (١/ ٤٠٨).

(٩) أبو العباس الفضل بن شاذان بن عيسى الرازي، توفي في حدود (٢٩٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٦٢)، وغاية النهاية (٣/ ٢١).

عنه»[1].

٧- وربّما ذكر أنّ الصـــواب خلافه، أو أنّه يأخذ بخلافه، أو أنّ العمل بخلافه: كقوله: «وروى ابن وردان عنه بفتح النون وضـــم الراء [من ﴿لَنُحَرِّقَنَّهُ﴾[طه: ٩٧]]، وهي قراءة علي بن أبي طالب ﷺ، وانفرد ابن سوار بهذا عن ابن جماز كما انفرد ابن مهران بالأولى عن ابن وردان، والصـــواب كما ذكرناه»[2]. وكقوله: «وانفرد ابن مهران بعدم ذكر الســـكت لأبي جعفر في الحروف [أي حروف التهجي في أوائل الســـور] كلّها... والصحيح: السكت عن أبي جعفر على الحروف كلها من غير استثناء لشيء منها؛ وفاقاً لاجتماع الثقات الناقلين ذلك عنه نصًّـــا وأداءً، وبه قرأت وبه آخذ»[3]. وكقوله: «وانفرد صاحب التجريد بإلحاق ألف التأنيث من فَعالى وفُعالى بألف فعلى، فأمالها عنه بينَ بينَ من قراءته على عبد الباقي أيضاً، وذلك محكي عن السوسي من طريق أحمد بن حفص الخشاب[4] عنه، والأول هو الذي عليه العمل وبه نأخذ»[5].

٨- وربّما ذكر أنّه قرأ بخلافه، أو أنّه قرأ به: ومرّ في الفقرة (ز) أمثلةٌ لما ذكر أنّه قرأ بخلافه، وأمّا ذكره لقراءته به فقد وقع في موضع واحدٍ، وذلك في سياق ردّه على مكّي في قوله عن باب ﴿يَدْعُ﴾[القمر: ٦] و﴿وَيَمْحُ﴾[الشورى: ٢٤]: (لا ينبغي أن يتعمّد الوقف عليها، ولا على ما يشابهها لأنه إن وقف بالرسم خالف الأصل وإن وقف بالأصل خالف الرسم)، قال ابن الجزري: «ولا يخفى ما فيه؛ فإن الوقف على هذه وأشباهها ليس على وجه الاختيار، والفرض أنه لو اضطر إلى الوقف عليها كيف يكون، ... وقد نصّ الحافظ أبو عمرو الداني عن يعقوب على الوقف عليها بالواو على الأصل، وقال: (هذه قراءتي على أبي الفتح وأبي الحسن جميعاً)، وبذلك جاء النص عنه. قلت: وهو من انفراده، **وقد**

---

(١) النشر (٤/ ٣٩٢).

(٢) المصدر السابق (٤/ ١٩٢- ١٩٣).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٤٥٨).

(٤) أحمد بن حفص الخشاب المصِّيصي، قرأ على السوسي، روى القراءة عنه إبراهيم بن عبد الرزاق وأحمد بن يعقوب التائب. ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٠١).

(٥) النشر (٣/ ١٠٢).

قرأت به من طريقه»(١)، ويلاحظ أنّ ذكره لقراءته بالانفراد لم يأتِ في سياق تقوية وجه الانفراد، بل في سياق الردّ على مكّي في منعه للوقف لإفضائه للإشكال سواءٌ وُقِف على الرسم أو بخلافه.

٩- وربّما أشار إلى مخالفة المنفرِد لما نصّ عليه أحد الشيوخ الذين يروى ذلك الوجه من طريقهم: كقوله حين كلامه عن كلمتيْ ﴿تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ۝ وَتَذَرُونَ﴾[القيامة]: «فقرأهما المدنيان والكوفيون بالخطاب، وانفرد أبو علي العطار بذلك عن النهرواني عن النقاش **عن الأخفش** عن ابن ذكوان، **وقد نصّ الأخفش عليهما في كتابيه بالغيب»**(٢)، فما ذكره أبو علي العطار في طريق الأخفش مخالفٌ لما نصّ عليه الأخفش. وكقوله حين كلامه عن النون في ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ﴾[النحل: ٩٦]: «وكذلك روى الداجوني عن أصحابه عن هشام، **وبه نصّ سبط الخياط صاحب المبهج عن هشام من جميع طرقه،** وهذا مما انفرد به؛ فإنّا لا نعرف النون عن هشام من غير طريق الداجوني. ورأيت في مفردة قراءة ابن عامر للشيخ الشريف أبي الفضل العباسي(٣) **شيخ سبط الخياط** ما نصّه: (﴿وَلَيَجْزِيَنَّ﴾، واختلف عنه، والمشهور عنه بالياء)، **وهذا خلاف قول السبط»**(٤)، فما ذكره السبط في رواية الحلواني من طريق الشريف مخالفٌ لما نصّ عليه الشريف. وكقوله: «وانفرد الحافظ أبو العلاء عن النهرواني عن عيسى بن وردان عن أبي جعفر بإمالته بين اللفظين، لم يروه غيره، **مع أنّه لم يسندها إلا عن أبي العز، ولم يذكرها أبو العز في شيء من كتبه»**(٥).

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٣٠٣- ٣٠٤).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٤١٥).

(٣) أبو الفضل عبد القاهر بن عبد السلام الشريف العباسي المكي، استوطن بغداد وتصدر للإقراء بها بالمدرسة النظامية، قرأ على الكارزيني، وعمّر حتى بقي آخر أصحابه، قرأ عليه سبط الخياط وأبو الكرم وغيرهما، وألّف السبط كتاب المبهج جامعًا للروايات التي قرأ بها عليه. (ت٤٩٣هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٥٧)، وغاية النهاية (٢/ ٣٧٧).

(٤) النشر (٤/ ١٤٥- ١٤٦).

(٥) المصدر السابق (٣/ ٨١- ٨٢).

١٠- وربّما أشار إلى مخالفة الآخذين عن المنفرِد له وتركهم لما ذكره: كقوله عند كلامه على ياء ﴿ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾[النمل: ٢٠]: «وشذّ النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان ففتحها فخالف سائر الرواة، وخالفه أيضاً جميع أهل الأداء حتى الآخذين عنه، والصواب عنه [أي عن ابن ذكوان] هو السكون كما أجمع الرواة عليه»[1]. وكقوله بعد ذكره لإسكان ياء ﴿ مَحْيَايَ ﴾[الأنعام: ١٦٢] عن أبي جعفر: «وانفرد أبو العز القلانسي عن شيخه أبي علي الواسطي[2] عن النهرواني عن ابن وردان بفتح الياء كقراءة الباقين، فخالف في ذلك سائر الرواة عن النهرواني كأبي الحسن ابن فارس وأبي علي الشرمقاني[3] وأبي علي العطار وعبد الملك بن سابور[4] وأبي علي المالكي، وغيرهم، **بل الذين رووا ذلك عن أبي العز نفسه خالفوه في ذلك، كالحافظ أبي العلاء الهمذاني وغيره،** فالصحيحُ روايتُه عن أبي جعفر هو الإسكان كما قطع به ابن سوار والهذلي وابن مهران وابن فارس وأبو العلاء وأبو علي البغدادي والشهرزوري وابن شيطا[5] وغيرهم»[6]. وكقوله: «وانفرد فارس بن أحمد في إحدى وجهيه عن السوسي بالإمالة في الموضعين [في

(١) المصدر السابق (٣/ ٣٨٥- ٣٨٦).

(٢) أبو علي الحسن بن القاسم بن عليّ الواسطي، المعروف بغلام الهرّاس، شيخ القراء ومسند العراق، رحل في القراءات شرقًا وغربًا، وقرأ على الكبار، قرأ عليه أبو العزّ وغيرُه، ذكر فيه أبو الفضل ابن خيرون جرحًا، وقال ابن الجزري: (وعندي أنّه ثقةٌ ربّما يَهِم). (ت٤٦٨هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨١٣)، وغاية النهاية (١/ ٧١٨).

(٣) أبو عليّ الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني، (ت٤٥١هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٨٦)، وغاية النهاية (٢/ ٧١٦).

(٤) أبو نصر عبد الملك بن علي بن سابور البغدادي الخِرَقي، قرأ على الحمامي وعبيد الله بن مهران والحسن بن محمد بن عبد الله بن أبي مرة، وقرأ عليه الهذلي والشريف المعدل. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٥٥٢).

(٥) أبو الفتح عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شِيطا البغدادي، صاحب كتاب التذكار في القراءات العشر، أخذ عن الحمامي والسوسنجردي وابن العلاف وعبد السلام البصري وغيرهم، وأخذ عنه ابن سوار وغيره (ت٤٥٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٩١)، وغاية النهاية (٢/ ٥٦٢).

(٦) النشر (٣/ ٣٨٠- ٣٨٢).

كلمة ﴿نَـَٔا﴾[الإسراء: ٨٣، وفصلت: ٥١]]، وتبعه على ذلك الشاطبي. وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح، لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً، ولهذا لم يذكره [الدانيُّ] له في المفردات ولا عوّل عليه»[1].

الفرع الرابع: تعليله لسبب الانفراد: لم يعلّل ابن الجزريّ سبب الانفراد إلّا في مواضع يسيرة، فمن ذلك قوله بعد ذكره لانفراد الصفراويّ بالخلف في إبدال بعض الكلمات: «وأظنّه أخذ ذلك من قول أبي معشر الطبري، وليس ذلك كما فهم؛ إذ قد نصَّ أبو معشر على إبدالها وبابها ثمّ قال: (والهمز أظهر إن شاء الله)، وهذا لا يقتضي أنّه يتحقق فيها سوى الإبدال»[2]. ومنه أيضًا قوله: «وانفرد أبو العلاء الهمذاني عنه [أي عن رويس] بتخفيف ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾[المائدة: ٢، وغيرها]، لا أعلم أحداً حكاه عنه غيره، ولعلّه سبق قلم إلى رويس من الوليد عن يعقوب؛ فإنّه رواه عنه كذلك، وتبعه على ذلك الجعبري فوهم فيه»[3].

المبحث الثاني: منهج الإمام ابن الجزريّ في الحكم على انفرادات طرق النشر

سبق أنّ الأصل أنّ وصف ابن الجزريّ للوجه بالانفراد يفيد عدم قبوله وتعويله عليه، والمقصود في هذا المبحث النظر في غير هذا ممّا يفيد حكمه على الانفراد. وقد صرّح ابن الجزريّ في العديد من المواضع بحكمه على الانفراد وردّه له، ولكنه في موضع كثيرة لم يصرّح بذلك، وحينئذٍ قد يستفاد عدم تعويله على الانفراد من إشارة عبارته، أو من إشارته المأخوذة من صنيعه في بعض كتبه.

أوّلًا: التصريح: وقد جاء تصريحه بالحكم على صور مختلفة:

١- فمن ذلك أن يعقّب عليه بأنّه وهمٌ، أو غلطٌ، أو أنّه يحسبه وهمًا، أو غلطًا.

٢- ومن ذلك أن يعقب بأنّ الصواب خلافه، أو أنّه يأخذ بخلافه، أو أنّ العمل بخلافه.

٣- ويقرب من هذا أن يبيّن مأخذ المنفرِد في انفراده، ثم يردّ عليه بعدم صحّة مأخذه.

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٨٢).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٨٦- ٣٨٧).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٥٦٢).

وسبقت أمثلةٌ لكلّ لك.

٤- وفي أحد المواضع لم يصرّح بردّ الانفراد في "النشر"، وإنّما صرّح بذلك في "التقريب"، وذلك في انفراد السبط عن ابن بويان عن قالون بجعل ثانية الهمزتين المضمومتين من كلمتين واوًا خفيفة الضمّة، وجعل ثانية المكسورتين ياءً خفيفة الكسرة[(١)]، فهذا الانفراد لم يعقّب عليه في "النشر" بما يفيد تضعيفه، لكنّه صرّح بذلك في التقريب، فقال: «ولا يعوّل عليه»[(٢)].

ويقرب من التصريح ذِكرُه لعدم تعويل أحد الأئمة عليه، كقوله: «وانفرد فارس بن أحمد في إحدى وجهيه عن السوسي بالإمالة في الموضعين وتبعه على ذلك الشاطبي. وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً، ولهذا لم يذكره له في المفردات ولا عوّل عليه»[(٣)].

ثانيًا: الإشارة: توجد عدّة دلائل وأمارات تشير إلى عدم اعتداد ابن الجزريّ بالانفراد، وهي:

١- تصديره للكلام على الحرف الذي وقع فيه الانفراد بقوله: (واتفقوا)، بدلًا من قوله: (واختلفوا) كما هي عادته، كقوله: «واتفقوا على ﴿فَلَا تُصَاحِبْنِي﴾[الكهف: ٧٦] إلا ما انفرد به هبة الله بن جعفر عن المعدَّل عن روح من فتح التاء وإسكان الصاد وفتح الحاء، وهي رواية زيد وغيره عن يعقوب»[(٤)].

لكنّه صدّر الكلام على أحد الأحرف المعتمدة بقوله: (واتفقوا)[(٥)]، وهذا لا ينافي دلالة قوله: (واتفقوا) على عدم اعتداده بالوجه؛ فإنّ الحكم للغالب، وهناك علاقةٌ

---

(١) النشر (٢/ ٣٧٥).

(٢) ينظر: تقريب النشر (٢/ ٢٧٣- ٢٧٥).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٨٢).

(٤) النشر (٤/ ١٦٨).

(٥) وذلك في قراءة ابن شنبوذ عن قنبل بالصاد في (بسطة) بالبقرة[٢٤٧]. ويلاحظ أن ابن الجزري أهمل الخلاف في هذا الموضع في الطيبة القديمة، فلعلّه لم يعتدّ به أوّلًا، ومن هنا صدّر الخلاف في =

بين كون الوجه في الحرف انفراديًّا أو ضعيفًا وبين تصديره للخلف في الحرف بقوله: (واتفقوا)، فقد وقع ذلك في عشرة مواضع[1]، في مقابلة موضعٍ واحدٍ فقط ذكر فيه وجهًا معتمدًا. فهذا الأسلوب على الأقلّ أمارةٌ على عدم اعتداده بالوجه.

٢- جزمه أوّلًا بالوجه المعتمد للراوي أو القارئ، ثم ذكره للانفراد بعد ذلك: كقوله عند كلامه عن ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ﴾[غافر: ٢٠]: «فقرأ نافع وهشام بالخطاب، واختلف عن ابن ذكوان... ورواه الجمهور عن الأخفش والصوري جميعاً بالغيب... وبذلك قرأ الباقون، وانفرد صاحب المبهج بذلك عن هشام بكماله»[2]، فقد جزم أوّلًا بالخطاب لهشام، ثم ذكر الانفراد آخرًا، وعادته المستمرّة في الخلافات التي اعتدّ بها أنّه يذكر لصاحب الخُلف الوجهين، ولا يجزم له بأحدهما[3].

٣- ذكره للانفراد، ثمّ جزمه بعد ذلك بالوجه المعتمد: فمن أمثلته أنّ ابن الجزري قال بعد أن ذكر قراءة ورش وابن كثير بفتح الياء والخاء وتشديد الصاد من (﴿يَخِصِّمُونَ﴾[يس: ٤٩]: «وانفرد ابن مهران بذلك عن **روح**، فلم يوافقه أحد من الأئمة عليه، وقرأه **يعقوب** والكسائي وخلف وابن ذكوان وحفص كذلك إلا أنه بكسر الخاء»[4]، فجزم ليعقوب بكماله بخلاف الوجه الانفراديّ.

٤- جزمه باختصاص بعضهم بأحد الأوجه، ثم ذكره انفرادًا لغيره: ويتّضح هذا بالمثال: قال ابن الجزريّ: «وأما (﴿جَبَّارِينَ﴾[المائدة: ٢٢، والشعراء: ١٣٠] **فاختصّ**

النشر بقوله: (واتفقوا)، ثم رجع إلى الأخذ به فذكره في الطيبة الجديدة، وبقيت عبارة النشر على حالها. ينظر النشر: (٣/ ٥٢٠)، وطيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٥٤].

(١) ينظر النشر (٣/ ٥٢٠، ٥٥٥، ٥٧٤)، (٤/ ٤٤، ١٤٠، ١٦٨، ٢٠٣، ٢٢٠، ٣٤٣، ٣٦٨).

(٢) النشر (٤/ ٣٢٠- ٣٢١).

(٣) في كلام الشيخ المزّاحي ما يؤيّد هذا ويفيد أنّه يرى أنّ هذا الأسلوب يدلّ على عدم اعتداد ابن الجزريّ بالوجه. ينظر رسالة الشيخ سلطان المزّاحي (ص٧٠)، وكذلك (ص٧٥).

(٤) النشر (٤/ ٢٩١).

بإمالته الكسـائي من رواية الدوري، وانفرد النهرواني عن ابن فرح[1] عن الدوري عن أبي عمرو بإمالته، لم يروه غيره»[2]، فجزمُ ابن الجزريّ أوّلًا باختصاص دوري الكسائيّ بهذا الوجه يشير إلى عدم اعتداده بانفراد النهرواني عن ابن فرح عن دوري أبي عمرو؛ وإلّا لَمَا صحّ اختصاص دوري الكسائي به.

٥- تفريقه بين من وقع الانفراد في روايته وبين أصحاب الخلف الثابت: وبالمثال يتّضح ذلك:

أ- فمن ذلك أنّ ابن الجزريّ قال عند كلامه على لفظ ﴿هَارٍ﴾[التوبة: ١٠٩]: «وقد اتفق على إمالته أبو عمرو والكسائي، وأبو بكر، واختلف عن قالون وابن ذكوان»، ثم فصّل اختلاف طرق قالون وابن ذكوان، ولـمّا فرغ من ذلك قال: «وأماله الأزرق عن ورش بين بين، وفتحه الباقون، وانفرد صاحب التجريد بفتحه عن أبي الحارث من قراءته على عبد الباقي، وانفرد أيضاً بإمالته عن خلف عن حمزة من قراءته على الفارسي»[3] فلو أنّه اعتدّ بخلاف صاحب التجريد وانفراده لذكر أبا الحارث وخَلَفاً في أصحاب الخُلف من البداية، كقالون وابن ذكوان، فتفريقه بين الخلاف عن قالون وابن ذكوان وبين الخلاف عن أبي الحارث وخلفٍ يدلّ على عدم اعتداده بالخلاف عن الأخيرين.

ب- ومن ذلك أنّ ابن الجزريّ عند كلامه على إدغام باء الجزم في الفاء ذكر أولاً من أدغم باء الجزم بلا خلاف، ثم ذكر أنه اختلف عن هشام وخلاد، وحين فرغ من تفصيل اختلاف طرق هشام ذكر انفراد الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان[4]، ولو أنّه اعتدّ بخلافه لقال أوّلًا: (واختلف عن هشام وابن ذكوان وخلّاد) أو نحو ذلك، ولَـمَا فرّق بين هشام وخلّاد وبين ابن ذكوان.

٦- تفريقه بين الموضع الذي وقع فيه الانفراد وبين مواضع الخلف الثابت:

---

(١) أبو جعفر أحمد بن فرح بن جبريل الضرير البغدادي المفسّر، (ت٣٠٣هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٦٨)، وغاية النهاية (١/ ٣٢٧).

(٢) النشر (٣/ ١١٣).

(٣) المصدر السابق (٣/ ١١٠، ١١٢).

(٤) ينظر المصدر السابق (٣/ ٥- ٦).

أ- فمن ذلك ما ذكره من انفراد الهذليّ بالإبدال في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ عن الأصبهاني؛ فإنّ ابن الجزريّ بدأ بذكر ما أبدله الأصبهانيُّ بلا خلافٍ، ثمّ ذكر المواضع التي اختُلف عنه فيها وسردها، ولم يذكر فيها ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾، ثمّ بعد ذلك ذكر الانفرادات عنه في ذلك الباب، ومنها انفراد الهذليّ. فعدم سرده لكلمة ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ ضمن المواضع المختَلف فيها عن الأصبهاني وتفريقُه بين ما اختُلف فيه وبين الانفرادات يشير إلى عدم اعتداده بالخلاف فيها[1].

ب- ومن ذلك أنّه أطلق عن أبي جعفر أنّه يبدل الهمز في عدّة كلماتٍ، ومنها ﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾[البقرة: ٢٦٤] و﴿خَاطِئَةٍ﴾ و﴿بِٱلْخَاطِئَةِ﴾ و﴿مِاْئَةٍ﴾ و﴿فِئَةٍ﴾، ولم يذكر فيهنّ ﴿مَوْطِئًا﴾[التوبة: ١٢٠]، ثم ذكر أنّ الشطوي وابن العلّاف انفردا بالتحقيق في ﴿رِئَآءَ﴾ و﴿خَاطِئَةٍ﴾ و﴿بِٱلْخَاطِئَةِ﴾ و﴿مِاْئَةٍ﴾ و﴿فِئَةٍ﴾، وبعد ذلك ذكر أنّه اختلف عن أبي جعفر في ﴿مَوْطِئًا﴾[2]، فذِكره للكلمات الأربع ضمن ما أَطلقَ فيه الإبدال عن أبي جعفر وعدم ذكره لإبدال ﴿مَوْطِئًا﴾ في ذلك: يدلّ على أنّه لم يعتدّ بالخلف في ﴿مِاْئَةٍ﴾ وأخواتها، وإلّا لذكرها فيما اختلف فيه مع ﴿مَوْطِئًا﴾، ولم يذكرها فيما أطلق الإبدال فيه عن أبي جعفر.

٧- **إسقاطه للوجه الانفراديّ من فذلكة[3] الأوجه وتفريعها**: ويتضّح ذلك بما يأتي من الأمثلة:

أ- فمن ذلك قولُه: «وأما ابن وردان: فروى الاختلاس عنه [في هاء ﴿يَأْتِهِۦ﴾] هبة الله بن جعفر... وروى عنه الإشباعَ النهروانيُّ من جميع طرقه... وانفرد أبو الحسين الخبّازي في قراءته على زيد في الختمة الثانية بإسكان الهاء»[4]، فأفادت هذه العبارة ثلاثة أوجه لابن وردان: الاختلاس والإشباع، وثالثها الإسكان الذي انفرد به الخبازي، لكن قال ابن الجزريّ في الفذلكة في آخر الكلام على ﴿يَأْتِهِۦ﴾: «فيكون للسوسيّ وجهان... ولكلٍّ

(١) ينظر المصدر السابق (٢/ ٣٩٨).

(٢) ينظر المصدر السابق (٢/ ٣٩٧).

(٣) الفذلكة: إجمال ما فُصّل أوّلًا. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١٢٦٤).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٢٢٤- ٢٢٥).

من قالون **وابن وردان** ورويس وجهان: وهما الاختلاس والإشباع»[1]، فأسقط من أوجه ابن وردان وجه الإسكان الذي ذكره سابقاً على سبيل الانفراد، فدلّ على عدم اعتداده به.

ب- ومن ذلك أنّه ذكر انفراد الشذائي عن أبي نشيط عن قالون بإشباع كسرة الهاء من ﴿وَيَتَّقْهِ﴾[2]، وبعد أن فرغ من ذكر الأوجه المشهورة وانفراد الشّذَائي ذَكَرَ محصّل أوجه من ذكر لهم أكثر من وجه، فقال: «فيكون لكلٍّ من خلّاد وابن وردان وجهان: الإسكان والإشباع، ويكون لكلٍّ من ابن ذكوان وابن جماز وجهان: القصر والإشباع، ويكون لهشام كلٌّ من الثلاثة»[3]، وعدم ذكره لأكثر من وجه عن قالون في هذه الفذلكة كما ذكر عن غيره دليلٌ على عدم اعتداده بالانفراد والخلاف عنه.

٨- إسقاطه للوجه الانفراديّ من النشر عند إعادته بيانَ أحكام الكلمة المختلف فيها في موضعٍ آخر:

أ- فمن ذلك أنّه ذكر في باب الهمز المفرد أنّ الهذليّ انفرد عن الأصبهاني بالإبدال في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾[4]، ثمّ إنّه في فرش سورة العنكبوت بعد أن ذكر الخلافات الفرشيّة في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ قال: «وتقدّم إبدال همزته لأبي جعفر في الهمز المفرد»[5]، فأهمل الإبدال عن الأصبهاني، فدلّ على عدم اعتداده به.

ب- ومن ذلك أنّه ذكر في باب ياءات الزوائد انفراد الهذلي عن الشّذَائي عن أبي نشيط عن قالون بإثبات الياء في ﴿وَٱتَّبِعُونِ﴾[الزخرف: ٦١][6]، وحين أعاد بيان أحكام هذه الكلمة في فرش سورة الزخرف لم يتعرّض لإثباتها عن قالون، ولا على سبيل الانفراد،

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٢٢٥).

(٢) ينظر المصدر السابق (٢/ ٢١٨- ٢١٩).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٢١٩).

(٤) ينظر المصدر السابق (٢/ ٣٩٤).

(٥) المصدر السابق (٤/ ٢٥٩).

(٦) ينظر المصدر السابق (٣/ ٤١٣).

فدلّ على عدم اعتداده به(١).

٩- إسقاطه للانفراد من تقريب النشر: فمن ذلك أنّه ذكر في النشر انفراد المبهج عن روح بالغيب في ﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ﴾[فاطر: ١٣](٢)، ولم يُشِرْ إلى هذا الوجه في التقريب ولا على سبيل الانفراد(٣). ومن ذلك أيضًا أنّه ذكر في النشر انفراد زيدٍ عن الصوريّ عن ابن ذكوان بضمّ التاء وفتح الراء من ﴿تُخۡرَجُونَ﴾ في الزخرف[١١](٤)، ولم يذكر هذا الوجه في تقريب النشر ولا على سبيل الانفراد، بل جزم بفتح التاء وضم الراء لابن ذكوان في الزخرف(٥).

١٠- إسقاطه من الطيبة: وهذا المسلك يحتاج إلى تمهيدٍ وتفصيلٍ:

أوّلًا: ذكر ابن الجزريّ في الطيبة أنّه فرغ من نظمها في شعبان من عام (٧٩٩هـ)(٦)، وقد بلغتنا نسخةٌ من الطيبة عليها إجازةٌ بخطّ ناظمها في ذي القعدة من عام (٨٠٠هـ)(٧)، وبلغتنا نسخةٌ أخرى عليها إجازةٌ بخطّ ناظمها في شوال من عام (٨٢٣هـ)(٨). وبيْن النسختين تفاوت كبيرٌ، وقد وصف الدكتور أيمن رشدي سويد النسخة الأولى بأنّها: «تمثّل مرحلةً أولى من نظم الطيبة، كان الناظم فيها ما يزال يغيّر

---

(١) ينظر المصدر السابق (٤/ ٣٣٩).

(٢) ينظر المصدر السابق (٤/ ٢٨٥).

(٣) ينظر تقريب النشر (٢/ ٦٥١).

(٤) ينظر النشر (٤/ ٤٤).

(٥) ينظر تقريب النشر (٢/ ٥١٩).

(٦) ينظر: طيبة النشر (ص١٣٢، البيت: ١٠١٢). وتحسن الإشارة إلى أنّ ابن الجزريّ صرّح بأنّه شرع في تأليف كتاب النشر في شهر ربيع الأول من عام (٧٩٩هـ)، وفرغ منه في ذي الحجة من العام نفسه، سوى باب التكبير فقد تأخر تأليفه إلى صفر سنة (٨٠٣هـ). وفرغ من تقريب النشر في المحرم من عام (٨٠٤هـ). ينظر: النشر (٤/ ٥٩٢- ٥٩٣)، وتقريب النشر (٢/ ٧٦١).

(٧) منظومة طيبة النشر في القراءات العشر بتحقيق الدكتور أيمن رشدي سويد (مقدمة التحقيق، ص: أ- ب).

(٨) المصدر السابق: (ص: هـ- و).

ويعدّل ويزيد وينقص في النظم»، ووصفَ عدّة صورٍ من صور التعديل التي وقعت في المخطوط(١).

فمن هنا سأشير إلى النسخة الأولى باسم (الطيبة القديمة)، وإلى النسخة الأخيرة باسم (الطيبة الجديدة).

ثانيًا: ذكر ابن الجزريّ في الطيبة القديمة العديد من الأوجه التي عدّها من باب الانفراد، وتقارب (٧٠) انفرادًا، أي ما يقارب خُمس الانفرادات النشرية. ويظهر أنّ ابن الجزريّ لم يقصد أوّلًا إلى تخليص الطيبة من الأوجه الضعيفة والتي لم يعوّل عليها تخليصًا تامًّا، ويدلّ على ذلك أنّه ذكر في الطيبة القديمة أوجهًا انفراديّة صرّح في النشر بنقدها:

١. من ذلك انفراد الشاطبي عن شعبة والسوسيّ بإمالة همزة ﴿رَءَا﴾[الأنعام ٧٧، وغيرها] قبل ساكن، فقد ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه عن شعبة والسوسيّ في الطيبة القديمة من غير أن يشير إلى تضعيفه وعدم تعويله عليه(٢)، فأمّا شعبة فقد صرّح في النشر بأنّ الصواب الاقتصار له على إمالة الراء دون الهمزة من جميع طرق النشر التي من جملتها الشاطبية والتيسير. وبيّن منشأ خطأ الشاطبي – فيما يراه–(٣).وأمّا السوسيّ فقد صرّح في النشر بأنّه لا يصحّ عنه من طريق الشاطبية والتيسير إلا فتح الراء والهمزة، وصرّح بأنّه ليس إلى الأخذ بهذا الوجه من طريق الشاطبية ولا من طريق التيسير ولا من طريق النشر سبيل(٤).

٢. ومن ذلك أيضًا انفراد الشاطبي عن ابن ذكوان بالخلاف في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾(٥)، فقد ساق ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة مساق غيره من الأوجه الصحيحة؛ إذ قال فيها:

---

(١) المصدر السابق: (ص: ز).

(٢) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٣/ ب].

(٣) ينظر النشر (٣/ ٨٩).

(٤) ينظر النشر (٣/ ٨٩، ٩٠– ٩١).

(٥) ينظر النشر (٢/ ٦٠٧– ٦٠٨).

وأبنتت **ووجبت خُلْفٌ** (مـ)نا[١]

مع أنّه أطال في التعقيب على هذا الوجه في النشر ولم يرتضه من طريق الشاطبية[٢]، وصرّح في الطيبة الجديدة بنفي هذا الوجه وعدم الأخذ به، إذ قال:

.... والثا (لـ)نا **والخلفُ** (مِـ)ل مع "أنبتت"، **لا "وجبت" وإن نُقِل**[٣]

٣. ومن ذلك أيضًا انفراد أبي العزّ بفتح ياء ﴿مَحْيَايَ﴾[الأنعام: ١٦٢] عن ابن وردان، فقد ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة من غير أن يشير إلى تضعيفه وعدم تعويله عليه[٤]، مع أنّه في النشر في باب ياءات الإضافة تعقّب أبا العزّ في ذكره لهذا الوجه، وجعله منفردًا مخالفًا لسائر الرواة، وذكر أنّ الذين رووا ذلك عن أبي العز نفسه خالفوه في ذلك، وصرّح بأنّ الصحيح روايتُه عن أبي جعفر هو الإسكان[٥]، وأيضًا لم يتعرّض للفتح عن أبي جعفر حين أعاد بيان حكم ﴿مَحْيَايَ﴾ في فرش سورة الأنعام، بل جزم له بالإسكان[٦].

٤. بل ذكر في الطيبة القديمة من الانفرادات ما لم يجئ من طرقه، فقد قال فيها عند ذكر كلمات الإدغام الخاصّ لرويس:

.... و"با" (الكتابا) (بأيدِ) (بالحق) وإن (عذابا

بالمغفره) (عاقبْ) **وقيل مُسجَلا** وقيل عن يعقوب ما لابن العلا[٧]

فقوله في آخر كلامه عن الباء: (وقيل مُسجَلا) يشير به إلى ما ذكره في النشر من انفراد الأهوازي بإدغام الباء في الباء في جميع القرآن عن رويس، وطريق الأهوازي عن رويس

(١) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٠/ أ].

(٢) ينظر النشر (٢/ ٦٠٧- ٦٠٨).

(٣) طيبة النشر (ص٦١، البيت: ٢٦٠).

(٤) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٨/ أ].

(٥) النشر (٣/ ٣٨٠- ٣٨٢).

(٦) ينظر النشر (٤/ ٤٢).

(٧) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٣٢/ ب- ل٣٣/ أ].

ليس نشريًّا.

فما سبق يشير إلى أنّه لم يقصد في البدء إلى تخليص الطيبة من الأوجه التي لم يعوّل عليها، بل قصد فيها إلى حكاية بعض الأوجه غير المعوّل عليها، وساقها كمساق غيرها من الأوجه المقبولة، فمجرّد ذكره للانفرادات في الطيبة القديمة لا يقتضي قبولها عنده.

ثالثًا: جاءت الانفرادات النشريّة في الطيبة الجديدة على ٣ أقسام: فهناك انفراداتٌ صرّح بها في الطيّبة، وهناك انفراداتٌ لا تأباها عبارة الطيبة ولا تقتضيها، فهي مجملةٌ فيها، وهناك انفراداتٌ لا تحتملها عبارة الطيبة. وهذا تفصيل ما يتعلّق بالأقسام:

أ- الانفرادات التي صرّح بها في الطيبة: وهي:

١. انفراد الشاطبي بإمالة الراء عن السوسي من ﴿رَءَا﴾ قبل متحرك.

٢. انفراد الشاطبي بإمالة الراء والهمزة عن السوسي من ﴿رَءَا﴾ قبل ساكن.

٣. انفراد أبي الفتح فارس ومتابعة الشاطبي له بإمالة همزة ﴿نَـَٔا﴾[الإسراء: ٨٣، وفصلت: ٥١] عن السوسي.

٤. انفراد أبي الفتح فارس بإثبات ياء ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾[غافر: ١٥] و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] عن قالون وقفًا.

أمّا الانفرادات الثلاثة الأول فقد ذكرها في آخر بيت في باب الإمالة:

وقيل قبل ساكنٍ حَرْفَيْ رأى		عنه[(١)] ورا سواه مع همز نأى[(٢)]

وأمّا الأخير فقد ذكره في قوله:

....		.... التلاق مع

تناد (خـ)ـذ (د)م (جـ)ـل وقيل الخلف (بر)		............................[(٣)]

وقد ذكر الانفرادات السابقة بصيغة التمريض (قيل)، كما أنّ انفرادات الشاطبي لم

(١) أي عن السوسيّ؛ لأن الكلام في البيت السابق عنه.

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦٣، البيت: ٣٢٦).

(٣) طيبة النشر (ص٧٢، الأبيات: ٤١٩- ٤٢٠).

يُشِـرْ إليها في مظانّها، أي عند بيانه لمذاهب القراء في ﴿رَءَا﴾ وفي ﴿نَـَا﴾، ففيه إشـارةٌ إلى أنّه ذكرها حكايةً.

ب- الانفرادات التي عبارة الطيبة مجملةٌ فيها، فلا تأباها ولا تقتضـــيها: وهي (٢٥) انفرادًا.

ويجب أوّلًا بيان كيف يقع الإجمال في الطيبة: إذا أطلق ابن الجزريّ في الطيبة الخلف عن راوٍ فهذا يحتمل عدّة صورٍ:

١. أن يكون الخلف على التوزيع، أي يتعيّن أحد الوجهين لأحد الطريقين ويتعيّن الآخر للآخر(١).

٢. أو يكون الخلف لكل واحدٍ من الطريقين(٢).

٣. أو يتعين لأحد الطريقين أحد الوجهين، ويكون للطريق الآخر الخلف(٣).

وليست عبارته حين يطلق الخلف عن الراوي ظاهرةً في أيّ صورةٍ من تلك الصور، بل عبارته تحتملها على السويّة، وتحتاج إلى البيان من خارجٍ، وهذا معنى الإجمال المقصود هنا.

وإذا تقرّر هذا فأقول: الانفرادات التي عبارة الطيبة مجملة فيها إنما وقعت في المواضع التي صحّ فيها الوجه الانفراديّ عن الراوي من غير الطريق الانفراديّ، ولنأخذ مثالًا على ذلك: ذكر ابن الجزريّ في النشـــر أنّ لقنبل إثبات الياء في ﴿ءَاتَىٰنِ﴾[النمل: ٣٦] من

(١) مثال: إمالة (تُمارٍ): أطلق الخلف في الطيبة عن الدوري، لكنّه في النشر خصّ إمالتها عن الدوري بطريق الضرير، وذكر أن طرقه اجتمعت عليه، ونصّ على الفتح للنصيبي، وذكر أنّه لم يُختلف عنه في ذلك. ينظر: النشر (٣/ ٧٢)، وطيبة النشر (ص٥٩، الأبيات: ٢٨٧- ٢٩٠).

(٢) مثال: إسكان هاء (يمل هو)، أطلق الخلف في الطيبة عن قالون، وذكر في النشر الوجهين لكلٍّ من أبي نشيط والحلوانيّ. ينظر: النشر (٣/ ٤٦٥- ٤٦٦)، وطيبة النشر (ص٧٤، الأبيات: ٤٣٩- ٤٤٠).

(٣) مثال: تشديد (ما قتلوا)، أطلق الخلف في الطيبة عن هشام، ولكنّه خصّ الخلف في النشر بطريق الحلوانيّ، فله الوجهان، وأطلق التخفيف للباقين، فتعيّن التخفيف للداجوني. ينظر: النشر (٣/ ٥٥٤)، وطيبة النشر (ص٨٥، البيت: ٥٤٢).

طريق ابن شـــنبوذ، وله حذفها من طريق ابن مجاهد، وذكر أنّ الســـبط انفرد بعدم ذكر الإثبات لابن شنبوذ[1]، فالوجه الانفراديّ – وهو الحذف- قد صحّ عن قنبل في النشر من غير طريق السـبط عن ابن شـنبوذ، أي من طريق ابن مجاهد. ثمّ قال ابن الجزريّ في الطيبة:

ءاتانِ نملٍ وافتحوا (مدًا) (غ)با

(ح)ز (ع)د، وَقِفْ (ظ)عنًا، **وخلفٌ**: (ع)ن (ح)سن (ب)ن (زُ)ر[2]

فقد أطلق الخلف في إثبات الياء عن قنبل، فعبارة الطيبة تحتمل أن يكون لكلٍّ من ابن مجاهد وابن شنبوذ الوجهان، أو يكون أحد الوجهين لابن مجاهد والآخر لابن شنبوذ، أو يكون لأحدهما الوجهان وللآخر أحد الوجهين فقط، فجميع هذه الصـــور محتملةٌ في عبارة الطيبة على السويّة من غير ظهورٍ في أحدها بخصوصه. وإذا طلبنا معرفة حال هذا الانفراد عند ابن الجزريّ من غير الطيبة نجد أنّ ابن الجزريّ لم يعتدّ بخلاف الســـبط عن ابن شـــنبوذ؛ فإنّه جزم أوّلًا بالإثبات لابن شـــنبوذ عن قنبل بلا خلاف، ثم ذكر الانفراد آخرًا، وأيضًـا جزم في تقريب النشـر بالإثبات لابن شنبوذ ولم يتعرّض لانفراد السبط[3]، فدلّ على عدم اعتداده بهذا الوجه من طريق ابن شـــنبوذ، وإن كان صـــحيحًا من طريق قنبل، فينبغي جعل الخلف لقنبل في الطيبة على ســـبيل التوزيع: فيكون الحذف لابن شنبوذ والإثبات لابن مجاهد، وبذلك يصحّ إطلاق الخلف عن قنبل، من غير حاجة إلى أن يكون لابن شنبوذ بخصوصه الوجهان.

فمن هاهنا ظهر أنّ مجرّد إطلاق الخلف عن الراوي في الطيبة لا يقتضـــي تصـــحيح انفراد أحد الطرق عن أحد طريقي الراوي بخصـوصـه، ولا يصـحّح وصـف الانفراد بأنّه مقروءٌ به من الطيبة.

وبقيت ملاحظة على الانفرادات التي عبارة الطيبة مجملةٌ فيها، وهي أنّ ابن الجزريّ أهمل في تقريب النشـر نصـف تلك الانفرادات، فلم يُشـر إلى ورودها عن الطريق

(١) ينظر النشر (٣/ ٤١٧- ٤١٩).

(٢) طيبة النشر (ص٧٢، الأبيات: ٤١٦- ٤١٧).

(٣) ينظر: تقريب النشر (١/ ٤٤٥).

المنفرَد عنه ولا على سبيل الانفراد أو التضعيف، بل جزم في تلك المواضع بالوجه المشهور للطريق المنفرَد عنه، ومن أمثلة ذلك انفراد السبط الذي سبق ذكره.

ج- الانفرادات التي لا تحتملها عبارة الطيبة: وهي سائر الانفرادات وغالبيّتها العظمى. وإسقاطه لتلك الانفرادات من الطيبة يفيد عدم اعتداده بها، فقد ذكر ابن الجزريّ أنّه ضمّن الطيبةَ كتاب النشر[1]، فإذا كانت تلك الأوجه الواردة في النشر غير مذكورةٍ في الطيبة فهذا يدلّ على أنّه ذكرها في النشر للحكاية ولم يعوّل عليها، وسبق أنّ ابن الجزريّ استدلّ بعدم ذكر الداني لأحد الأوجه التي ذكرها في جامع البيان في غيره من الكتب مع اتّحاد الطرق على عدم تعويله عليه.

***

وكلّ ما سبق دلائل وعلامات على الحكم، والدليل لا يلزم انعكاسه[2]، فتخلّف أحد هذه الأدلة وثبوت ضدّه لا يقتضي بالضرورة انتفاء حكم الدليل، بل يجب استقصاء الأدلّة الأخرى قبل الحكم بذلك. فمثلًا سبق أنّ **إسقاط ابن الجزريّ للوجه الانفراديّ من فذلكة الأوجه وتفريعها يدلّ على عدم اعتداده به**، وهذا الدليل لا ينعكس، أي لا يؤخذ منه أنّ ذكر ابن الجزريّ للوجه الانفراديّ في تفريع الأوجه يدلّ بالضرورة على اعتداده به، بل قد يذكره في التفريع مع عدم اعتداده به.

فمن أمثلة ذلك أنّ ابن الجزريّ ذكر انفراد صاحب المبهج بالفتح في ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾[الأنعام ٧٦] عن أبي عون عن شعيب عن يحيى، وعن الرزاز عن العليمي[3]، وقد فرّع ابن الجزريّ على هذا الوجه في النشر؛ فإنّه بعد أن ذكر الأوجه المشهور عن شعبة والأوجه الانفراديّة قال: «فيصير لأبي بكر أربعة أوجه... الثالث: فتحهما في السبعة[4]:

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص٣٦، البيت: ٥٨).

(٢) معنى انعكاس الدليل: أن ينتفي المدلول عند انتفاء الدليل. وقرّر أرباب النظر أنّ الدليل لا ينعكس، فلا يلزم من انتفائه انتفاء المدلول.

(٣) ينظر النشر (٣/ ٨٥).

(٤) أي فتح الراء والهمزة في (رءا) إذا وقعت قبل متحرك غير مضمرٍ مطلقًا، وقد وقعت في سبع مواضع، أولها: ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾. ينظر النشر (٣/ ٨٤).

طريق المبهج عن أبي عون عن يحيى، وعن الرزاز عن العليمي»[1]، ولكن تفريعه لا يقتضي اعتداده به، بل ينبغي استقصاء سائر الأدلّة، وقد وجد ما يدلّ على عدم اعتداده بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا في النشر بالإمالة عن شعبة في ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾، وذكر أنّه اختلف عنه في الستة الباقية، وجزم بإمالتها عن يحيى، ولو أنّه اعتدّ بخلف المبهج في ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ لذكر الخلف في ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ كالستة الباقية، ولَمَا فرّق بين موضع الجزم وموضع الخلاف. ونحو ذلك في التقريب، بل جزم فيه أوّلًا بإمالة ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ عن شعبة وصرّح بأنّها لشعبة من جميع طرقه، ثم ذكر له الخلف في الستة، وهذا التفريق يشير إلى عدم اعتداده بخلف المبهج[2].

٢- ولم يذكره في الطيبة؛ بل جزم فيها بالإمالة في الموضع الأول عن شعبة بغير خلاف[3].

---

(١) النشر (٣/ ٨٥).

(٢) ينظر النشر (٣/ ٨٥)، وتقريب النشر (١/ ٣٥٩- ٣٦٠).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٦١، البيت: ٣٠١).

المبحث الثالث: مصادر الإمام ابن الجزريّ في انفرادات طرق النشر

يتعلّق هذا المبحث بدراسة ما يتعلّق بمصادر ابن الجزري من الجهات التالية: ما هي مصادر ابن الجزري في نقله للانفرادات؟ وكيف أخذ الانفرادات من تلك المصادر؟ وهل يتطابق نقل ابن الجزريّ عن مصادره مع ما نجده فيها؟ ففيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مصادر الإمام ابن الجزريّ في نقل الأوجه الانفراديّة:

قد يصرّح ابن الجزريّ بالمصدر الذي أخذ منه الانفراد، كأن يقول: «وانفرد في المبهج...»[1]، ويقرب منه أن يقول: «وانفرد صاحب المبهج...»[2]، وهذه الصورة لا يخفى فيها مصدر ابن الجزريّ. ولكنّه في كثيرٍ من المواضع لا يصرّح بذلك، بل ينسب الانفراد إلى أحد الطرق النشريّة من غير إضافته إلى كتابٍ معيّنٍ، مثل أن يقول: «وانفرد سبط الخياط...»[3]، والظاهر في هذه الصورة أنّ الانفراد ورد في المصادر التي أسند منها ابن الجزريّ ذلك الطريق، ولكن ليس الأمر كذلك دائمًا، ويمكن أن نقسم مصادر ابن الجزريّ في هذه الصورة إلى قسمين: الكتب النشريّة – أي التي أسند منها ذلك الطريق في النشر–، والكتب غير النشريّة:

١- الكتب النشريّة: وأكثر الانفرادات التي نسبها إلى الطرق النشريّة ولم يضفها إلى كتابٍ معيّنٍ نجد أنّها وردت في الكتب التي أسند منها تلك الطرق، ومن أمثلة ذلك: أنّ ابن الجزريّ ذكر انفراد أبي علي العطار عن النهرواني عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بالخطاب في ﴿تُحِبُّونَ﴾[القيامة: ٢٠] و﴿تَذَرُونَ﴾[القيامة: ٢١][4]، ولم ينصّ على مصدره في هذا الانفراد، لكنّه أسند طريق أبي علي العطار من المستنير لابن سوار، وبالرجوع إلى المستنير نجد أنّه ذكر هذا الوجه لأبي علي العطار من هذا الطريق[5]، فظهر أنّ المستنيرَ مصدرُ ابن الجزريّ في هذا الانفراد، فجاء الانفراد من كتابٍ نشريٍّ.

---

(١) ينظر مثلًا النشر (٣/ ٢٣).

(٢) ينظر مثلًا النشر (٣/ ١١٦).

(٣) ينظر مثلًا النشر (٣/ ٥٦٨).

(٤) النشر (٤/ ٤١٥).

(٥) المستنير (ص٥٩٣).

٢- الكتب غير النشريّة: سبق أنّ ابن الجزريّ يكتفي في كثيرٍ من المواضع بنسبة الانفراد إلى أحد الطرق النشريّة ولا يضيف الانفراد إلى كتابٍ معيّنٍ، وحين نرجع إلى الكتاب الذي أسند منه ابن الجزري ذلك الطريق قد لا نجد فيه الوجه الانفراديّ:

أ- ثم قد نجد الانفراد عن ذلك الطريق نفسه من كتابٍ آخر غير نشريٍّ، فمثلًا ذكر ابن الجزريّ أنّ ابن مهران انفرد عن ابن عامر بإمالة الراء من ﴿الٓر﴾[يونس: ١، وغيرها] و﴿الٓمٓر﴾[الرعد: ١] بين بين[١]، ولم يُضِف انفرادَ ابن مهران إلى كتابٍ معيّن، وقد أسند ابن الجزريّ طريق ابن مهران عن ابن عامر من كتابه الغاية ومن كتاب الكامل للهذليّ، وهذا الطريق مسندٌ في الكتابين على الوجه الذي في النشر[٢]، ولكن بعد الرجوع إلى الغاية لا نجد فيه أكثر من ذكر (كسر الراء) عن أبي عمرو وبعض أهل الكوفة[٣]، وكذلك لا نجد في الكامل التقليل عن أحدٍ من رجال ابن عامر[٤]، ولكن نصّ ابن مهران في المبسوط على أنّه قرأ لابن عامرٍ بين الفتح والكسر[٥]، وقراءة ابن عامر في المبسوط جاءت من رواية ابن ذكوان وحده، ولم يذكر ابنُ الجزريّ المبسوطَ ضمن طرقه، لكن إسناد ابن مهران في المبسوط عن ابن ذكوان هو عين إسناده النشريّ المأخوذ من الغاية، فمن هنا يظهر أنّ مصدر ابن الجزريّ في هذا الانفراد كتابٌ غيرُ نشريٍّ.

ب- وقد لا نجد الوجه الانفراديّ عن ذلك الطريق في أيّ كتابٍ ممّا وصلنا، ومن أمثلة ذلك: أنّ ابن الجزريّ ذكر انفراد أبي إسحاق الطبري عن الحلواني عن قالون بإخفاء الاستعاذة في جميع القرآن، ولم ينصّ على مصدره لهذا الانفراد، ولكنّه أسند طريق أبي إسحاق الطبري عن الحلواني عن قالون من المستنير لابن سوار، فالظاهر أنّ مصدره لهذا الانفراد هو المستنير، ولكن بعد البحث في المستنير لا نجد هذا الوجه فيه، ولا نجده في أيّ مصدرٍ آخر – سواءٌ المصادر النشريّة وغيرها-، ولـمّا لم يُضِف ابن الجزريّ هذا

---

(١) النشر (٣/ ١٣٣).

(٢) ينظر النشر (١/ ٤٢٠، ٤٢٥)، والغاية لابن مهران (ص١٥- ١٦)، والكامل للهذلي (١/ ٣٤٧).

(٣) ينظر الغاية لابن مهران ص٦١.

(٤) ينظر الكامل (١/ ٦٦٧- ٦٦٨).

(٥) ينظر المبسوط لابن مهران (ص١٣٦).

الانفراد إلى كتابٍ معيّن فيحتمل أنّه أخذه من مصدرٍ آخر لأبي إسحاق الطبري غير الطريق النشريّ، وقد يكون مصدره هو كتاب الاستبصار للطبري المذكور، وهذا الكتاب في عداد المفقود في عصرنا، ولكنّ ابن الجزريّ وقف عليه(١).

ثمّ إنّ الانفرادات التي نسبها ابن الجزريّ إلى طرقٍ نشريّةٍ ولم نجدها في مصادر تلك الطرق النشريّة ولا في غيرها من الكتب التي وصلتنا: قد يحتمل أن يكون ابن الجزريّ أخذها من مصدرٍ غير نشريّ لم يصلنا، وهذا الاحتمال قد يقوى - نوعَ قوّة- إذا كان لصاحب ذلك الطريق كتبٌ معروفةٌ لم تصلنا، وسيأتي مزيد بيانٍ لهذا في المطلب الثالث.

المطلب الثاني: كيفية أخذ الإمام ابن الجزري للأوجه الانفراديّة من مصادره:

عبارات المصنّفين التي أخذ منها ابن الجزريّ الانفرادات على أنواع: نصوص، وإطلاقات، وسكوت:

أ- فمن أمثلة الانفرادات التي أخذها ابن الجزري من النصّ: قوله عند كلامه على لفظ ﴿هَارٍ﴾[التوبة: ١٠٩]: «وانفرد صاحب التجريد بفتحه عن أبي الحارث [الليث] من قراءته على عبد الباقي»(٢)، وقد نصّ في التجريد على فتح ﴿هَارٍ﴾ لعبد الباقي عن الليث(٣).

ب- وأمّا الإطلاق فقد يكون في ترجمة القراءة، وقد يكون في بيان القارئ: **مثال أخذه لانفرادٍ في كلمةٍ مخصوصةٍ من ترجمة مطلقة:** ما ذكره ابن الجزريّ من انفراد صاحب العنوان بفتح ﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾[طه: ٧٣، والأعلى: ١٣] عن حمزة؛ فإنّ صاحب العنوان لم ينصّ على الفتح في هذه الكلمة، وإنّما قال: «فأمّا ﴿فَأَحْيَا بِهِ﴾[البقرة: ١٦٤، وغيرها] و﴿فَأَحْيَٰكُمْ﴾[البقرة: ٢٨] و﴿أَحْيَا بِهِ﴾ كيف تصرّف: فإنّ حمزة لم يُمِلْ إلّا ما كان قبله واوٌ فقط، ماضيًا كان أو مستقبلًا، فإن كان قبله "فاءٌ" أو "ثمّ" أو لم يكونا: فتح»(٤)، وفهم ابن الجزريّ من هذه العبارة الفتح في ﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾؛ لأنّها لم تجئ بعد

---

(١) ينظر غاية النهاية (١/ ٧٩).

(٢) النشر (٣/ ١١٠، ١١٢).

(٣) ينظر التجريد (ص١٢٨).

(٤) العنوان (ص٥٩).

واو، ولم يخصّص صاحب العنوان الفتح بالماضي –كالشاطبي- بل عمّمه، فدخلت ﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾ في عموم حكمه بالفتح(1). **ومن أمثلة أخذ الانفراد عن قارئٍ مخصوصٍ من الإطلاق:** قوله عند كلامه عن الهاء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[مريم: 1]: «وانفرد أبو القاسم الهذلي ببين بين عن الأصبهاني عن ورش»(2)، فقد أخذ ابن الجزريّ هذا الوجه عن الأصبهانيّ من إطلاق الهذليّ للتقليل عن أهل المدينة(3)، فدخل في إطلاقه ورش من طريق الأصبهاني. ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله عن الفتح في ﴿كَٰفِرِينَ﴾[آل عمران: 100، وغيرها] و﴿ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[البقرة: 34، وغيرها]: «وانفرد بذلك صاحب العنوان عن الأزرق عن ورش، فخالف سائر الناس عنه»(4)، وأخذ ابن الجزريّ هذا من ذكر صاحب العنوان للإمالة عن أبي عمرو ودوري الكسائيّ ثم إطلاقه الفتحَ عن الباقين(5)، فاندرج فيهم ورش.

ج- ومن أمثلة الانفرادات التي أخذها من السكوت: قوله: «وانفرد صاحب التجريد عن الأزرق بفتح جميع رءوس الآي ما لم يكن رائياً، سواء كان واوياً أو يائياً، فيه "ها " أو لم يكن، فخالف جميع الرواة عن الأزرق»(6). ولم يذكر صاحب التجريد هذا الوجه لا خصوصًا ولا عمومًا، لكنّه يُفهَم من التجريد حيث لم يذكر لورشٍ إمالة ولا تقليلاً لا في ذوات الياء ولا في رؤوس الآي، وأما عدم فتح الرائيّ فهو مستفاد مما ذكره في أحكام الراء عن ورش(7).

وبقيت مسألة، وهي أنّه عند الرجوع إلى مصدر الانفراد قد نجد أنّ المصنّف له عباراتٌ متخالفة في الوجه الانفراديّ، ونجد أنّ ابن الجزريّ اقتصر على ما تفيده إحدى

---

(1) ينظر تحفة الإخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان لابن الجزريّ (ص166- 167).

(2) النشر (3/ 135).

(3) الكامل (1/ 668).

(4) النشر (3/ 122).

(5) العنوان (ص204) من الرسالة العلمية، وكذلك في الاكتفاء (ص56)، وقد سقط فصل إمالة (الكافرين) من العنوان بتحقيق د. زهير زاهد ود. خليل العطية ط2 1406هـ عالم الكتب.

(6) النشر (3/ 94).

(7) ينظر: التجريد (ص119- 134، 138).

هذه العبارات، فمثلًا قال ابن الجزريّ عند بيان من أسكن الياءات قبل (ال) التعريف: «وانفرد الهذلي عن النخاس عن رويس في ﴿عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ في سبأ[١٣]، فخالف سائر الرواة»(١)، وقد ذكر الهذليُّ في الكامل هذا الوجه تارةً عن رويس وتارةً عن النخاس عن رويس(٢). وللهذليّ طرق نشريّةٌ عن رويس من غير طريق النخّاس، فلعلّ ابن الجزريّ جعل الموضع الذي نسب فيه الهذليّ هذا الوجه للنخاس مقيّدًا للموضع الذي أطلقه فيه عن رويس.

ويظهر ممّا سبق في هذا المطلب أنّ بعض الانفرادات أخذها ابن الجزريّ بضربٍ من الاستنباط، وإنْ لم يظهر ذلك من عبارته حين بيانه لها.

المطلب الثالث: مطابقة نقل ابن الجزريّ لما جاء في مصادره:

كثيرًا ما نجد الوجه الانفراديّ في المصادر على الوجه الذي ذكره ابن الجزريّ، ولكن هناك أيضًا مواضع عديدة كان فيها الأمر على خلاف ذلك:

١- فقد لا نجد أصل الانفراد: وهنا يجب التفريق بين الانفرادات التي أضافها ابن الجزريّ إلى كتابٍ معيّن، وبين الانفرادات التي نسبها إلى طريقٍ ولم يضفها إلى كتابٍ معيّن:

أ- فمن الانفرادات التي صرّح بإضافتها إلى كتابٍ معيّنٍ ولم أجد فيه أصل الانفراد: ما ذكره من انفراد ابن فارسٍ في جامعه بتشديد التاءات عن قنبل كالبزيّ من جميع طرقه(٣)، والذي وجدته في جامع ابن فارس هو التشديد عن أهل مكّة سوى قنبل والنقاش عن أبي ربيعة(٤)، وكذلك ما ذكره من أنّ ابن فارسٍ انفرد فذكر في جامعه عن ورشٍ الوقف على (ما) من ﴿فَمَالِ﴾[النساء: ٧٨، وغيرها] كأبي عمرو(٥)، ولم أجد هذا الوجه في

(١) النشر (٣/ ٣٧٧).

(٢) ينظر الكامل (٢/ ٨٩٧، ٩٠٠).

(٣) ينظر النشر (٣/ ٥٣١).

(٤) ينظر جامع ابن فارس (ص٢٤٩).

(٥) ينظر النشر (٣/ ٣١٥- ٣١٦).

الجامع إلّا عن أهل البصـــرة[1]. وغاية ما يمكن أن يُعتذر به هو وقوع الاختلاف بين النسخ التي نقل منها ابن الجزريّ والتي وصلتنا.

ب- ومن الانفرادات التي نسـبها إلى طريقٍ دون إضـافتها إلى كتابٍ معيّن: ما ذكره من انفراد ابن مهران بتخصـــيص الياء في كلمة ﴿لِأَهَبَ﴾[مريم: ١٩] برويس دون روح[2]، وقد أسند طريق ابن مهران من كتاب الغاية، فالظاهر أنّ هذا الانفراد فيه، لكن بالرجوع إلى الغاية لم أجد هذا الانفراد فيه، بل وجدته أطلق الياء عن يعقوب، وكذلك في المبســوط[3]، وكذلك في الكتب التي أســندت طريق ابن مهران عن روح[4]. وغاية ما يمكن أن يُعتذر به في نحو هذه الصــورة هو أنّ ابن الجزريّ إنّما نســب الانفراد إلى أحد الطرق ولم يصـرّح بالكتاب الذي أخذ منه هذا الانفراد، فلعلّه أخذه من بعض المصــادر التي لم تصــلْنا. وهذا الاعتذار قد يكون له نوعٍ احتمالٍ، وإن كان على خلاف الظاهر؛ فإنّ الظاهر من نسبة ابن الجزريّ الانفراد إلى أحد طرقه المسندة في النشر أن يكون قد أخذه من الكتاب الذي ذكر أنّه أسند ذلك الطريق منه.

٢- وقد نجد الوجه الانفراديّ على خلاف ما ذكره ابن الجزريّ:

أ- فقد نجد الوجه الانفراديّ باختلافٍ في ترجمته: ووقع هذا فيما ذكره ابن الجزريّ من انفرادِ ابن مهران عن روح بـــ(ضمّ الزاي وكسر الكاف مشدّدة) في كلمة ﴿مَا زَكَىٰ مِنكُم﴾[النور: ٢١]، وتقليدِ الهذليّ لابن مهران فيه[5]، ووجدت التشـــديد في الغاية والمبســوط والكامل، لكن لم أجد فيها ذكرًا للضــمّ، وكذلك ورد التشـديد من طريق ابن

---

(١) ينظر جامع ابن فارس (ص٢٧٨- ٢٧٩).

(٢) ينظر النشر (٤/ ١٧٩).

(٣) ينظر الغاية لابن مهران (ص٦٩)، المبسوط لابن مهران (ص١٧٢).

(٤) ينظر الإشارة [ل٥٦/ أ]، والكامل (٢/ ٧٩٤)، والإيضاح [ل٢٠١/ أ]، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٤٥)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٧٢).

(٥) ينظر النشر (٤/ ٢٢٠).

مهران في الإشارة للعراقي والإيضاح للأندرابي(1) وجامع أبي معشر، وكلّهم اقتصروا على ذكر التشديد ولم يتعرّضوا للضمّ(2)، ويلاحظ أنّ ابن الجزريّ ترجم للانفراد في التقريب بقوله: «وانفرد ابن مهران عن روح (ما زكّى) بتشديد الكاف»(3)، فترجم للانفراد على نحوٍ مغايرٍ لما في النشر وموافقٍ لما ورد عن ابن مهران في كتبه وطرقه، وكأنّه استدرك على عبارته في النشر.

ب- وقد نجده باختلافٍ في الطريق الذي وقع فيه الوجه الانفراديّ: وله صورتان:

الصورة الأولى: أن يتباين الطريق المذكور في النشر مع الطريق المذكور في المصدر كليًّا: فمن ذلك ما ذكره ابن الجزريّ من انفراد أبي العزّ عن النهرواني عن ابن وردان بفتح ياء ﴿مَحۡيَايَ﴾[الأنعام: ١٦٢]، واشتدّ ابن الجزريّ في التعقيب على هذا الانفراد(4)، وقد أسند ابن الجزريّ طريق أبي العز عن النهرواني من كتابيه(5)، ولم أجد في كتابي أبي العز ذكر الفتح لابن وردان من طريق النهرواني، وإنّما وجدته ذكره عن ابن وردان من طريقي الأهوازي والرُّهاوي(6) فحسب(7).

---

(١) أبو عبد الله أحمد بن أبي عمر بن أبي أحمد الأندرابي، صاحب كتاب الإيضاح في القراءات العشر واختيار أبي عبيد وأبي حاتم، روى القراءات عن أبي الحسن الفارسي صاحب ابن مهران، وأبي بكر الكرماني صاحب الكارزيني، وأبي عبد الله ابن أبي الحسين الخبازي، وغيرهم. (ت٤٧٠هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٢١)، وشرح غاية ابن مهران للأندرابي دراسة وتحقيق أحمد فريد (قسم الدراسة): (ص٢٧- ٣٦).

(٢) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٧٤)، والمبسوط (ص١٩٣)، والإشارة [ل٦٣/ ب]، والكامل (٢/ ١٢٣١)، والإيضاح [ل٢٠٧/ أ]، وجامع أبي معشر (٣/ ٥٠٤).

(٣) تقريب النشر (٢/ ٦١٥).

(٤) ينظر النشر (٣/ ٣٨٠- ٣٨٢).

(٥) ينظر النشر (١/ ٤٩٨-٥٠٠، ٥٠٢- ٥٠٣)، والإرشاد لأبي العز (ص٦- ٧)، والكفاية الكبرى لأبي العز (ص٣٩).

(٦) أبو علي الحسين بن علي بن عبيد الله الرُّهاوي السُّلَمي، شيخ القراء بدمشق مع الأهوازي، صنّف في القراءات كتابًا حافلًا، أكثرَ من الشيوخ، وأكثرهم لا يُعرفون، وفي بعض مروياته نظر، قرأ عليه غلام الهراس، (ت٤١٤هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٢٣)، وغاية النهاية (١/ ٧٦٥).

(٧) ينظر إرشاد أبي العز (ص٩١)، وكفاية أبي العز (ص١٦٩).

الصورة الثانية: أن يختلف الطريق المذكور في النشر مع الطريق المذكور في المصدر بالإطلاق والتقييد: فابن الجزريّ قد يقيّد ما أطلقه صاحب الكتاب من الطرق، وقد يطلق ما قيّده صاحب الكتاب من الطرق:

١. فأمّا تقييد ما أطلقه صاحب الكتاب: فقد سبق له مثالٌ في كلامه عن انفراد صاحب المبهج بفتح ﴿رَءَا﴾، فمع أنّ عبارة صاحب المبهج تتناول طريق المطوعي عن شعيب — وهو من طرق النشر- كما تتناول طريق أبي عون عن شعيب وطريق الرزاز عن شعيب، إلّا ابن الجزريّ حين أخذ الانفراد من المبهج قيّده بطريقي أبي عون والرزاز دون طريق المطوعي.

وهذا التقييد لم يظهر لي وجهه حين تكون الطرق الأخرى التي لم يذكرها هي من طرق النشر أيضًا، ويكون الوجه انفرادًا عنها أيضًا، كما في مثال المبهج السابق. **وإنّما يظهر وجه التقييد: حين يطلق صاحب الكتاب الوجه الانفرادي عن طريق، ويكون لهذا الطريق طرقٌ فرعيّةٌ نشريّةٌ وغير نشريّة، فيأخذ ابن الجزري الانفراد من الكتاب ويقيّده في الذكر بالطريق النشري**، لأنّ ما ورد عن الطريق النشريّ هو ما يعني ابن الجزري، ومن أمثلة ذلك قول ابن الجزري: «وانفرد صاحب المبهج بعدم الغنة عند الياء عن قنبل من طريق الشطوي عن ابن شنبوذ، فخالف سائر المؤلفين»[1]، وعبارة صاحب المبهج هي: «وأما إن لقيا الواو والياء فأدغم الغنّة منهما عندهما قنبل من رواية ابن شنبوذ من طريق المطوّعي، وروي عن قنبل من غير هذا الطريق إدغامها عند الياء فحسب»[2]، فعبارته تفيد الإدغام في الياء والواو بغير غنة للمطوعي عن ابن شنبوذ، والإدغام بغير غنة في الياء فحسب لغير المطوعي عن ابن شنبوذ. ورواية قنبل في المبهج جاءت من عشرة طرق[3]، والنشريّ منها طريقٌ واحدٌ هو طريق الشطوي عن ابن شنبوذ، وعبارة المبهج تتناول كل هذه الطرق — عدا طريق المطوعي عن ابن شنبوذ فإنّه يزيد عليهم بالواو-، إلّا أنّ ابن الجزريّ حين ذكر الوجه من المبهج قيّده بالطريق النشريّ

(١) النشر (٣/ ٤٠).

(٢) المبهج (١/ ٢٣٦)، وإدغام الغنّة عبارة عن الإدغام بلا غنّة.

(٣) ينظر: المبهج (١/ ٤٤- ٤٧).

وهو طريق الشطوي. ومن أمثلته أيضًا قوله حين كلامه عن أحكام إمالة ﴿رَءَا﴾ الواقعة قبل متحرك والمتجردة عن الضمير: «ووافقهم أبو بكر في ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ في الأنعام[٧٦]، واختلف عنه في الستة الباقية: فأمال الراء والهمزة يحيى بن آدم، وفتحها العليمي، وانفرد صاحب الكامل بهذا [أي بالفتح] **عن أبي القاسم ابن بابُش عن الأصم عن شعيب عن يحيى** [بن آدم]»(١)، وعبارة الكامل هي: «فإن لم يتصل بلام وألف مثل ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ ﴿رَءَاكَ﴾[الأنبياء: ٣٦] ﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾[النمل: ١٠، والقصص: ٣١]... **بكسرتين:** حمزةُ والكسائيُّ ... **وأبو بكر** [شعبة] **غير الأعشى والبرجميّ**(٢)... وافق... حمّادٌ، **وشعيبٌ** [عن شعبة] **إلا نفطويه: في الأنعام**»(٣)، وهذا يفيد أن شعيباً – من غير طريق نفطويه– لم يقرأ بالإمالة إلّا في الأنعام، وجاء طريق شعيب –من غير طريق نفطويه– في الكامل من طرق عديدة، والنشريُّ منها: طريق ابن بابُش، فقد أخذ ابن الجزري الوجه من الكامل وقيّده بالطريق النشري وأغفل بقيّة طرق الكامل غير النشريّة.

وقد يكون للتقييد وجهٌ حين يكون الطريق المقيّد به أظهر في الانفراد: ومن ذلك قول ابن الجزريّ بعد أن خصّ حذف أبي جعفر للهمزة المكسورة بعد كسر بخمس كلمات: «وانفرد الهذلي عن النهرواني عن ابن وردان بحذفها [أي الهمزة] في ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾[البقرة: ٦٥، الأعراف: ١٦٦] أيضا»(٤)، ولكن الهذلي في الكامل أطلق هذا الوجه عن الفضل ابن شاذان ولم يخصّه بطريق النهرواني(٥)، ووردت له طرقٌ نشريّةٌ عن الفضل من غير طريق النهرواني، وهي طريق الخبازي والخزاعي كلاهما عن زيد عن الداجوني عن ابن شبيب الرازي عن ابن شاذان، وعبارة الهذلي التي يؤخذ منها هذا الوجه للنهرواني هي عين العبارة التي يؤخذ منها هذا الوجه للخزاعي والخبازي. ولعلّ ابن

---

(١) النشر (٣/ ٨٤).

(٢) أبو صالح عبد الحميد بن صالح بن عجلان البُرجمي التيمي الكوفي، (ت٢٣٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٠٨)، وغاية النهاية (٢/ ٢٧٤).

(٣) الكامل (٢/ ٦٦٦– ٦٦٧).

(٤) النشر (٢/ ٤٠٠– ٤٠١) بحذفٍ واختصار.

(٥) ينظر الكامل (٢/ ٧٤٩).

الجزريّ قيّد الانفراد بطريق النهرواني: لأنّ أبا معشر والروذباريّ[1] وافقا الهذلي من طريق الخزاعي، ولأنّ طرق الخبازي قليلة، بل لم يسنده في النشر إلّا من طريق الهذلي، فليس له مخالفٌ يعدّ منفردًا بإزائه، أما النهرواني فله طرقٌ عديدةٌ، فيظهر خلاف الهذلي لها.

٢. **وأمّا إطلاق ما ورد مقيّدًا**: فقد ورد في مواضع قليلة، ومن أمثلته:

أ. قول ابن الجزريّ عند كلامه عن ﴿تَأۡمَنَّا﴾[يوسف: ١١]: «وانفرد ابن مهران عن قالون بالإدغام المحض كقراءة أبي جعفر»[2]، وقد أسند ابن الجزري طريقين لابن مهران عن قالون: طريق عن أبي نشيط عن قالون وطريق عن الحلواني عن قالون، ويتبادر من إطلاق عبارته أنّ ابن مهران ذكر هذا الوجه لقالون من كلا طريقيه، ولكنّ ابن مهران إنّما ذكر الإدغام المحض للحلواني، ولم يذكره لأبي نشيط[3].

ب. وقول ابن الجزري حين ذكر رفْع ﴿يُرۡسِلَ﴾ و﴿فَيُوحِيَ﴾[الشورى: ٥١]: «وانفرد صاحب "التجريد" بهذا من قراءته على الفارسي عن هشام»[4]، وقد أسند ابن الجزري طريقين للفارسي عن هشام من التجريد: طريق عن الحلواني عن هشام وطريق عن الداجوني عن هشام، ويتبادر من إطلاق عبارته أنّ هذا الوجه ورد في التجريد عن الفارسيّ من كلا الطريقين، وعبارة ابن الفحام هي: «قرأ نافع ﴿أَو يُرۡسِلُ﴾: برفع اللام، ﴿فَيُوحِي﴾: ساكنة الياء، وروى الفارسيّ عن هشام طريق الداجوني مثل نافع»[5]، فقد خصّ هذا الوجه الانفراديّ بطريق الفارسي عن الداجوني عن هشام، ولم يذكره للفارسي عن الحلواني عن هشام.

ج- **وأمّا ذكر الوجه كما ذكره صاحب الكتاب**: فهو كثير، وقد يكون الوجه الذي

(١) أبو بكر محمد بن أحمد بن الهيثم الروذباري البلخي، صنف كتاب جامع القراءات، قال ابن الجزري: (لم يؤلّف مثله)، قرأ بالروايات الكثيرة على الأهوازي ومنصور الهروي وأحمد بن محمد المروزي، (ت٤٦٩هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٥٣)، وغاية النهاية (٣/ ٢١٨).

(٢) النشر (٢/ ٢١٠).

(٣) ينظر غاية ابن مهران (ص٦٣).

(٤) النشر (٤/ ٣٣٠- ٣٣١).

(٥) التجريد (ص٣٠١).

ذكره صاحب الكتاب يتناول بإطلاقه طرقًا نشريّةً وغير نشريّة، ويذكر ابن الجزري الوجه كما ذكره صـــاحب الكتاب ولا يقيّده بالطرق النشـــريّة، ومن ذلك قوله: «واتفق أبو عمرو، وأبو جعفر ويعقوب وورش على الإثبات في ﴿تَسۡـَٔلۡنِ﴾ في هود[٤٦]، وانفرد في المبهج بإثباتها عن أبي نشيط، فخالف سائر الرواة عنه»[١]، وقد أطلق السبط هذا الوجه في المبهج عن أبي نشـــيط[٢]. وطريقه عن أبي نشـــيط جاء من طريقي ابن بويان وابن شـنبوذ، والنشـريّ هو طريق ابن بويان، فقد تابع ابن الجزري السـبطَ في إطلاقه ولم يقيّد الانفراد بالطريق النشري – وهو طريق ابن بويان–.

***

ويحسن أن ألخّص هنا أهمّ نتائج هذا المبحث:

١– لم يقتصـــر ابن الجزريّ في نقل الانفرادات المنســوبة للطرق النشـريّة على مصـــادره النشـريّة، بل اعتمد على بعض المصـادر غير النشـريّة أيضًـا، وقد يكون بعض مصـادره مجهولًا للآن.

٢– الظاهر حين يضـــيف ابن الجزريّ الانفراد إلى طريقٍ نشـــريٍّ ولا ينســـبه إلى كتابٍ معيّنٍ: أن يكون الانفراد مأخوذًا من المصـدر الذي أسـند منه ابن الجزريّ ذلك الطريق، ولكن وقع في بعض المواضع خلاف هذا الظاهر.

٣– أخذ ابن الجزريّ بعض الانفرادات من نصّ المصـنفين، وأخذ بعضـها بضـربٍ من الاجتهاد وتحليل عبارات المصنّفين.

٤– كثيرًا ما نجد الانفراد في المصـــادر على الوجه الذي ذكره ابن الجزريّ، ولكن وقع خلاف ذلك في عدّة مواضع، فإمّا أن لا يوجد أصل الوجه الانفراديّ في المصادر، وإمّا أن يوجد مع اختلافٍ في الطريق الذي وقع فيه الانفراد، إمّا بتباين تامٍّ أو باختلافٍ في الإطلاق والتقييد، أو يوجد مع اختلافٍ في ترجمة الوجه الانفراديّ.

---

(١) النشر (٣/ ٤٠٨)، وقوله: (وهم في الإثبات على أصولهم) أي من إثبات الزوائد في الحالين أو في الوصل فقط.

(٢) ينظر المبهج (٢/ ٦٤٠)، وأيضًا ذكره عن أبي نشيط في كتابه الاختيار (٢/ ٤٥٤).

المبحث الرابع: القيمة العلميّة للانفرادات

سبق أنّ الانفرادات غير مقبولة عند ابن الجزريّ، ولكن هذا لا ينافي أنّ لدراستها قيمةً علميّةً، وذلك لما يأتي:

١- تبين دراستها شيئًا من منهج العلماء في القبول والرد، فربّما يُظنّ أن صحة السند كافيةٌ في قبول القراءة عند القراء، ولكن ظهر فيما سبق أن مرويّات الطرق الصحيحة قد انتقدت بأمرٍ لا يرجع إلى الإسناد، بل إلى ما احتفّ بها مما يورث الريبة في صحّتها. كما أنّها تبيّن أنّ أوجه تلك الطرق الصحيحة قد انتُقدت حين حفّ بها ما يورث الريبة، ولم يُتكلّف بالاعتذار لأولئك الأئمة المنفردين بأن تُجعل تلك الأوجه اختيارًا لهم أو نحو ذلك من الاعتذارات.

٢- قد تبيّن دراستها قوّة الوجه وصحّته، وأنّ يعتضد بموافقات كثيرة قويّة.

٣- بعض الأوجه الانفراديّة لم تصحّ عن أحدٍ من القراء العشرة، فهي ليست من الأوجه المشهورة المتداولة بين أهل القراءات، مع أنّها وردت من طرقٍ نشريّة، مثل انفراد ابن العلاف عن رويس بقراءة (ويتوبَ الله)[التوبة: ١٥] بنصب الباء(١)، وانفراد ابن مهران عن روح بقراءةِ (خاسرَ الدنيا والآخرةِ)[الحج: ١١](٢)، وقراءةِ (سنَهْزِمُ الجمعَ)[القمر: ٤٥](٣)، فيحسن بالمتخصص في القراءات أن يعرف هذه الأوجه ويطلّع عليها، كما أنّها قد تعطي معنىً جديدًا، وقد يستفاد منها في التفسير واللغة.

---

(١) ينظر النشر (٤/ ٧٢).

(٢) ينظر المصدر السابق (٤/ ٢٠٣).

(٣) ينظر المصدر السابق (٤/ ٣٦٨).



الفصل الثاني:

دراسة عامّة في الانفرادات الواردة من طرق النشر

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: دراسة عامّة في انفرادات بعض الطرق النشريّة.

المبحث الثاني: دراسة عامّة في موافقات الانفرادات النشريّة.

المبحث الأول: دراسة عامّة في انفرادات بعض الطرق المخصوصة

لاحظت حين دراستي التفصيلية للانفرادات وجود سماتٍ عامّة لبعض الطرق التي انفردت، فجعلت هذا المبحث لجمع هذه السمات وبيان بعض خصائص انفرادات تلك الطرق، وأيضًا سأذكر فيه انفرادات بعض الطرق المهمّة –كانفرادات الشاطبي-؛ فإنّها رغم قلّتها تحتاج إلى نظرٍ خاصٍّ، لما لصاحبها من مكانةٍ وأهميّةٍ بالغةٍ، خاصّة عند المتأخرين.

المطلب الأول: انفرادات ابن مهران.

١- انفراداته لها نصيبٌ صالحٌ من الانفرادات الواردة في النشر؛ إذ قاربت سبعةً وأربعين انفرادًا، فبلغت ما تقارب نسبته ١٥٪ من الانفرادات الواردة في النشر من طرقه، وهو أكثر من وردت عنه الانفرادات في النشر.

٢- انفراداته عن روح: أكثر انفراداته جاءت عن روح؛ فبلغت أربعةً وعشرين انفرادًا عن روحٍ بمفرده، وثلاثةٌ عن يعقوب بكماله. وهنا عدة ملاحظات حول انفراداته عن روح:

أ- ذكر ابن الجزري في قسم الأسانيد أنّ هبة الله – شيخ ابن مهران- له انفرادات عن ابن يعقوب المعدل وابن الوكيل عن روح، وذكر أنّه سيذكرها[١]، وفي أثناء بيانه للقراءات ذكر أنّ ابن مهران انفرد ببعض الأوجه عن روح[٢]، وذكر في غاية النهاية في ترجمة هبة الله أنّه انفرد بأحرف عن روح وذكر أنّه يظنّ أنّها من قراءته على ابن الوكيل[٣]، وذكر في ترجمة ابن الوكيل أنّ له انفراداتٍ عن روح[٤]، والظاهر أنّ هناك تداخلًا بين الأوجه الانفراديّة التي نسبها لابن مهران والتي قصدها عن هبة الله والتي أرادها عن ابن الوكيل. ولم يذكر ابن الجزريّ في أثناء بيانه للقراءات انفرادًا لهبة الله في رواية روح إلّا في موضعٍ

(١) ينظر النشر (١/ ٥٢٣).

(٢) ينظر مثلا النشر (٤/ ٢٧٨، ٣٦٨).

(٣) ينظر غاية النهاية (٤/ ٥١).

(٤) ينظر غاية النهاية (١/ ٤٧٤).

واحد، وهو انفراده عن المعدل عن روح بقراءة (فلا تَصْـــحَبْني)[الكهف: ٧٦][(١)]، وهذا الموضـــع لا يكفي لتصـــحيح الجمع في عبارته: (وله عنهما **انفرادات** نذكرها)، وبقية المواضع التي وردت من طريق هبة الله لم ينسبها صراحةً إلى هبة الله، بل نسبها إلى ابن مهران، والظاهر أنّ منها ما عناه بقوله عن هبة الله: (وله عنهما انفرادات نذكرها).

ب- أسند ابنُ مهران رواية روح من قراءته على هبة الله على ابن الوكيل عن روح، وعلى هبة الله أيضًـــا عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب عن روح[(٢)]، وعلى هبة الله عن غيرهما عن روح[(٣)]، وكلّ أوجه روحٍ الانفراديّة لم يخصّـها بطريق من طرقه، بل عبارته تفيد نسـبة الوجه لروحٍ بكماله، إلّا في موضـعٍ واحدٍ أطلق فيه الانفراد عن يعقوب واسـتثنى رويسًا والضرير[(٤)]، ومن طرق روح طريق الضرير.

ج- ســبق أنّ الانفرادات التي ذكرها عن روح أربعة وعشـــرون انفرادًا، وقد خصّ أبو معشـر منها ثلاثة عشـر انفرادًا بطريق ابن الوكيل دون طريق ابن وهب، ومنها انفرادتان

---

(١) ينظر النشـــر (٤/ ١٦٨). وهنا موضـــع بحث، وهو لمَ نســـب ابن الجزري الانفراد في (فلا تَصْحَبني) إلى هبة الله عن المعدل عن روح ولم ينسبه إلى ابن مهران كبقيّة المواضع مع أنّ هذا الوجه لم يرد إلا من طريق ابن مهران — فيما وقفت عليه-؟ فهل هو من باب إطلاق المقيّد - الذي مرّ ذكره في منهج ابن الجزري- أو أنّ ابن الجزريّ لمح فرقًا في هذا الموضع عن بقيّة المواضع التي نسبها لابن مهران؟ ويلاحظ أنّ بعض الأوجه التي نسـبها لابن مهران دون هبة الله هي أولى بأن تنسـب إلى هبة الله من وجه (فلا تصحبني)؛ لأنّ وجه (تصحبني) لم يرد — فيما وقفت عليه- إلا من طريق ابن مهران، وبعض الأوجه التي نسـبها ابن الجزري إلى ابن مهران وجدتها قد وردت عن هبة الله من غير طريق ابن مهران.

(٢) وهذا هو الطريق النشريّ لابن مهران. ينظر النشر (١/ ٥٢٢).

(٣) ينظر غاية ابن مهران (ص٢٩).

(٤) ينظر غاية ابن مهران (ص٨٩).

والضرير هو: أبو علي الحسن بن مسلم بن سفيان الضرير المفسّر، روى القراءة عن أبيه وعن روح وزيد بن أخي يعقوب وجماعة من أصحاب يعقوب، روى القراءة عنه محمد بن إسحاق البخاري ومحمد بن عبيد الله بن الحسن الرازي والحسين بن جعفر بن أيوب الرازي. ينظر: غاية النهاية (١/ ٧٣٤).

ذكرها صاحب المصباح عن القاضي أبي العلاء وهو يروي عن الحنبلي عن هبة الله عن ابن الوكيل عن روح، وأربعة انفرادات جعلها عن روح مطلقًا[1]، وربّما يدلّ هذا على أنّ بعض الأوجه الانفراديّة التي أطلقها ابن مهران عن روح هي مختصة بطريق ابن الوكيل دون ابن يعقوب، وهذا مثال لتوضيح وجه تقييد الانفراد بابن الوكيل:

ذكر ابن الجزريّ أن ابن مهران انفرد عن روح برفع ﴿وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]، وقد أطلق **ابن مهران** هذا الوجه عن روح في كتابيه، وأطلقه صاحب **الإيضاح** عن هبة الله عن روح – وقد أسند طريق هبة الله عن ابن يعقوب وابن الوكيل معًا–، فباعتبار ظاهر عبارة ابن مهران وعبارة الأندرابي لا يختصّ الوجه بابن الوكيل، لكن **الروذباريّ** جعل الرفع لروحٍ من غير طريق أبي العباس المعدّل – والظاهر أنّه ابن يعقوب–، وذكر **أبو معشر** هذا الوجه من طريق ابن الوكيل، ولم يذكره من طريق ابن يعقوب، مع أنّه أسند الطريقين من طريق ابن مهران عن هبة الله عنهما، فهو ظاهرٌ في قصده لتخصيصه بطريق ابن الوكيل، ولم يذكر **الهذليّ** هذا الوجه ولم يتعرّض له، وقد أسند طريقَ ابن مهران عن هبة الله عن المعدّل بسنده إلى روح، والظاهر أنّ مراده بالمعدل ابن يعقوب، وعدم تعرّضه لهذا الوجه قد يُشْعِر أنّه يرى أنّه ليس من طريق ابن مهران عن ابن يعقوب المعدّل، فيكون تقييدًا لإطلاق ابن مهران، فهذه قرائن تفيد أنّ بعض طرق ابن مهران فهموا أنّ هذا الوجه الانفراديّ مقيّد بطريق ابن الوكيل.

وقد ذكر صاحب المصباح هذا الوجه عن القاضي أبي العلاء، وهو يروي عن الحنبلي عن هبة الله عن ابن الوكيل عن روح[2].

فلعلّ ابن الجزري من أجل موافقة صاحب المصباح في نحو هذا الموضع ذكر أنّ هبة الله له انفرادات عن ابن يعقوب وابن الوكيل، فلم يوقِف الانفرادَ على ابن مهران، ولعلّه حين لاحظ أنّ بعض الطرق قيّد هذا الوجه بابن الوكيل أو بغير طريق ابن يعقوب رأى

(١) اثنتان منها وردتا في بعض النسخ دون بعض، وواحدة وردت في أحد إطلاقيه وخالفها في موضع آخر.

(٢) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص١١٣١) من هذا البحث.

أنّ ما ورد عن هبة الله عن روح من الانفرادات مقيّدٌ بقراءته على ابن الوكيل دون ابن يعقوب، ولعلّه من أجل هذا أيضًا ذكر أنّ ابن الوكيل له انفرادات عن روح.

٣- بعض انفراداته انفراداتٌ محضــة، كانفراده عن يحيى العليمي بتقليل الراء في فواتح السور، فهذا الوجه لم أجده عن العليمي بل ولا عن أحدٍ من طرق عاصم(١).

وبعض الانفرادات التي نسبها إليه ابن الجزري وردت له فيها موافقات، من ذلك ما ذكره ابن الجزري من انفراد ابن مهران عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون بالإخفاء عند الغين والخاء وأنّ الهذلي تبعه، وقد ورد هذا الوجه عن ابن بويان من طريق الخزاعي والعراقيّ أيضًا من غير طريق ابن مهران(٢).

٤- صرّح الهذليّ بتغليط ابن مهران أو بسهوه في سبعة مواضع من المواضع التي ذكر ابن الجزري أنّ ابن مهران انفرد فيها، وفي بعضها غلّط ابنَ مهران والعراقيَّ معًا(٣).

٥- بعض ما ذكره ابن الجزري عن ابن مهران لم أجده في كتابَي ابن مهران ولا في الكتب التي أسندت عنه:

من ذلك همز ﴿لِأَهَبَ﴾[مريم: ١٩] عن روح: فلم أجده في كتابي ابن مهران؛ بل أطلق ابن مهران فيهما الياء عن يعقوب، ولم أجده في الكتب التي أســندت طريق ابن مهران عن روح وهي الإشارة والإيضاح والكامل وجامع أبي معشر وجامع الروذباري، بل كلّها تفيد وجه الياء فقط، ومع هذا نسب ابن الجزري وجه الهمز إلى ابن مهران ووصفه بأنّه وهم(٤).

ومن ذلك أيضًــا قراءة ﴿إِبْرَاهِيم﴾ بألف في آل عمران والأعلى: فلم أجده في كتابي ابن مهران ولا في الكتب التي أسندت طريقه وهي الإشـارة والكامل والإيضـاح وجامع الروذباري، وقد نسب ابن الجزري وجه الألف في ذينك الموضعين إلى ابن مهران ووصفه

(١) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص٨٠٣) من هذا البحث.

(٢) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص٦٢٢) من هذا البحث.

(٣) ينظر مثلًا (ص١١١١) و(ص١١٦٧) من هذا البحث.

(٤) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص١١٠٦) من هذا البحث.

بأنّه وهم[1].

وانفراداته التي وصفها ابن الجزري بأنّها (وهم) أو أنّ (الصواب خلافها) لم أجدها عنه غالبًا.

وبعض الأوجه لم أجدها في كتابي ابن مهران ولا في الكتب التي أسندت عنه إلّا في كتاب واحدٍ، وذلك في انفراده بهاء السكت في ﴿تَسْتَفْتِيَانِ﴾[يوسف: ٤١] لابن مقسم[2] عن رويس، لم أجد هذا الوجه إلّا في إيضاح الأندرابي؛ حيث نصّ على السكت في هذا الموضع لابن مقسم عن رويس، وقد أسنده من طريق ابن مهران[3].

٦- بعض الأوجه التي نسبها ابن الجزري لابن مهران لم أجدها في كتابه الغاية — وهو طريق ابن مهران النشري- ووجدتها في كتابه المبسوط[4]، وبعض الانفرادات التي نسبها إليه ابن الجزري تكون عبارته عنها في الغاية ظاهرة في الوجه المشهور لكنّه يقيّدها في المبسوط بوجهٍ يجعلها انفرادًا، من ذلك ما ذكره ابن الجزريّ من انفراد ابن مهران بتقليل هاء ﴿طه﴾ عن أبي عمرو، فالوجه المشهور لأبي عمرو هو الإمالة المحضة، وقد عبّر ابن مهران في الغاية عن قراءة أبي عمرو بالكسر، فهي ظاهرة في الوجه المشهور، لكنّه قيّد الكسر في المبسوط بأنّه كسرٌ لطيفٌ، فأفاد التقليل وصار انفرادًا[5].

---

(١) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص١٠١١) من هذا البحث.

(٢) أبو الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم العطار البغدادي، أخذ القراءة عن والده أبي بكر ابن مقسم، (ت٣٨٠هـ). ينظر: تاريخ بغداد (٦/ ١١٣)، وغاية النهاية (١/ ٣٦٩).

(٣) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص٩١١) من هذا البحث.

(٤) ينظر مثلًا: انفراد ابن مهران عن ابن عامر بتقليل الراء في فواتح السور: (ص٧٩٥) من هذا البحث. وانفراده عن أبي عمرو بتقليل هاء ﴿طه﴾: (ص٨٣٦) من هذا البحث.

(٥) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص٨٣٦) من هذا البحث.

المطلب الثاني: انفرادات الهذلي:

ذكر له ابن الجزري ما يقرب من أربعين انفرادًا كان الهذلي هو الأصـــل فيها، وذكر له أربعة انفرادات نشـــأت من متابعته لابن مهران في انفراده، ومن أبرز سمات انفراداته الواردة في النشر:

١- أنّ له انفراداتٍ محضـــة لم يوافقه فيها أحد، فبعضـــها لم يوافقه فيها أحد من الطريق الذي ذكره الهذلي، وبعضـها لم يوافقه فيها أحدٌ لا عن الطريق ولا عن الراوي بل ولا عن القارئ.

أ- فمن ذلك تحقيق همزة ﴿وَكَأَيِن﴾[آل عمران: ١٤٦، وغيرها] لابن جماز، حيث خصّ الهذلي التســـهيل بالفضـــل والعُمَري[١]، فيكون لابن جماز بكماله التحقيق، وهذا الوجه انفرادٌ محض ولم أجده في شيء من طرق ابن جماز بل ولا أبي جعفر[٢].

ب- ومن ذلك ما ذكره من إمالة هاء التأنيث وقفًا للداجوني عن ابن عامر، وتقليلها وقفًا لابن ذكوان من غير طريق الداجوني، وهذا انفرادٌ محضٌ لم أجده في شـيء من طرق وروايات ابن عامر[٣].

ج- ومن ذلك ما ذكره من إســـكان ﴿لَّعَلِّي﴾ في القصـــص[٣٨] عن الشـــذائي عن الصـــوري، وإســـكان ﴿لَّعَلِّي﴾ في طه[١٠] عن زيد عن الداجوني عن الصـــوري، وهذا انفرادٌ محضٌ عن الشـــذائيّ وزيدٍ لم أجده في شـــيءٍ من طرقهما على كثرتها، ولكن ورد إسكان موضع طه عن بعض طرق الداجوني والصوري من غير طريق الشذائي وزيد[٤].

---

(١) أبو عبد الله الزبير بن محمد بن عبد الله بن ســـالم بن عمر بن الخطاب، أخذ قراءة أبي جعفر عن قالون، وتلقّى الناس روايته بالقبول، أخذ عنه جعفر بن محمد بن كوفي بن مطيار وابن شـــنبوذ، طال عمره كثيرًا، قال ابن الجزري: (وتوفي فيما أحســـب بعد الســـبعين ومائتين). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٣٩)، وغاية النهاية (٢/ ٧٦).

(٢) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص٤٤٢) من هذا البحث.

(٣) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص٨٦٨) من هذا البحث.

(٤) تنظر الدراسة التفصيلية لهذين الانفرادين (ص٩٥٤) و(ص٩٥٧) من هذا البحث.

٢- كثيرٌ من انفراداته النشـريّة قد يكون ناشـئًا من إطلاقه للوجه عن طريق أو راوٍ أو قارئ وعدمُ تحريره وتخصـيصِـه للوجه بأحد طرق ذلك الطريق أو الراوي أو القارئ، أي أنّ الوجه يكون واردًا عن الراوي مثلًا من أحد طرقه المخصـوصـة دون غيرها، فيعمّم الهذلي وجه هذا الطريق المخصـوص ويطلقه عن الراوي، وأقدّر أنّ ذلك وقع في قرابة عشرين موضعًا.

وعدمُ تحريره لأوجُهِ طرقِه وإطلاقُه لما ورد مقيّدًا قد يكون ناشئًا من متابعته لغيره من المصنّفين؛ إذ يطلق أحد المصـنّفين من شـيوخ الهذليّ الوجه عن طريق أو راوٍ، فيتابعه الهذلي في هذا الإطلاق، مع أنّ الهذلي أسـند عن ذلك الطريق طرقًا عديدةً تزيد على طريق ذلك المصنّف الذي يتابعه. وقد صرّح ابن الجزريّ بوقوع الهذلي في الانفراد بسبب متابعته لغيره، وذلك حين قال: «واتفقوا على ﴿مَا زَكَىٰ مِنكُم﴾[النور: ٢١] بفتح الزاي وتخفيف الكاف، إلا ما رواه ابن مهران عن هبة الله عن أصحابه عن روح من ضم الزاي وكسـر الكاف مشـددة، انفرد بذلك... **ولم يذكر الهذلي عن روح سـواها، فقلّد ابن مهران وخالف سـائر الناس ووهم**»[1]، فالهذليّ أسـند طرقًا عديدة عن روح أحدها طريق ابن مهران، ولكنّه لم يقيّد هذا الوجه بطريق ابن مهران، بل تبع عبارته فأطلق هذا الوجه عن روح، فوقع بذلك في الانفراد؛ إذ لزم من إطلاقه: نسـبةُ هذا الوجه إلى ابن خشـنام[2] عن ابن وهب، ولم يَرِد هذا الوجه عن ابن خشـنام عند غير الهذلي، فخالف سـائر الرواة عنه وهم قد بلغوا في الكثرة مبلغًا، بل خالف ما ذكره أصـولُه في طريق ابن خشـنام كأبي علي المالكيّ والخزاعيّ حيث لم يذكرا هذا الوجه عن ابن خشـنام في كتابيهما[3]، ولو أنّ الهذلي خصّ هذا الوجه بطريق ابن مهران لَمَا كان منفردًا.

وقد يتابع الهذليُّ عبارة غيره ولا يحرّر الوجه بما يلائم طرق كتابه ثم يقع في الغلط حتى عن ذلك الغير، فقد انفرد الهذلي بتشـديد ﴿ذُكِّرْتُم﴾[يس: ١٩] عن ابن جماز، ولم أجد هذا الوجه عن ابن جماز ولا عن أبي جعفر في شـيء من الكتب ولا في طريقٍ من

---

(١) النشر (٤/ ٢٢٠).

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن إبراهيم بن خُشْنام المالكي البصري، (ت٣٧٧هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٤٤)، وغاية النهاية (٢/ ٧٧٢).

(٣) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص١١٢٢) من هذا البحث.

الطرق، وعبارة الهذلي هي: «﴿ذُكِرْتُم﴾: خفيف... أبو جعفر طريق الفضـــل»؛ فقيّد التخفيف لأبي جعفر بطريق الفضـــل، والظاهر أنّه تبع عبارة الخزاعيّ؛ إذ لم أجد أحدًا قيّدها بطريق الفضـــل غير الخزاعي، لكنّ عبارة الخزاعي هي: «﴿أَيِن ذُكِّرْتُم﴾: بهمزة ممدودة وتخفيف الكاف: يزيد طريق الفضـــل، وافقه العُمَري على تخفيف الكاف»، ويلاحظ أنّ الخزاعيّ إنما خصّ الفضلَ بمجموع تسهيل همزة ﴿أَيِن﴾ مع تخفيف كاف ﴿ذُكِّرْتُم﴾، لا بالتخفيف فقط كما قد يكون قد تبادر إلى الهذلي، وذلك لأنّ الخزاعيّ صرّح بموافقة العُمَري للفضـل في التخفيف، ولم يسند الخزاعيُّ قراءة أبي جعفر إلا من طريق الفضـل والعُمَري، فليس لأبي جعفر في المنتهى إلا التخفيف، فالهذليّ عمد لاتّباع عبارة الخزاعيِّ فأهدر طرقه عن غيره، ولم يتمّ له اتّباع الخزاعيّ؛ إذ خالفه أيضًـــا حين لم يذكر للعمري التخفيف، مع أنّه أسند طريق الخزاعي عن العُمَري[1].

٣- نســـب إليه ابن الجزري بعض الانفرادات، ولم أجدها في الكامل، وذلك في أربعة مواضع[2].

المطلب الثالث: انفرادات الشنبوذي الشطوي:

١- وردت له انفرادات في ثلاث روايات: رواية ابن وردان، وهشـــام، والبزيّ، وأكثر انفراداته هي في رواية ابن وردان[3].

٢- انفراداته عن ابن وردان: وفيها عدّة ملاحظات:

أ- أسند ابن الجزري طريق الشطوي عن ابن هارون عن ابن شاذان من ثلاثة طرق:

---

(١) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص   ) من هذا البحث.

(٢) ينظر: الموضـــع (٧٢): (ص١١٤٠)، والموضـــع (٨٠): (ص٤٣٢)، والموضـــع (٢٤٠): (ص٤٥٥)، والموضع (٢٦٣): (ص٩٨٨). وجزئيًّا: الموضع (٥٥): (ص١٠٦٤)، والموضع (١٨٩): (ص٨٢٢).

(٣) انفراداته في رواية هشام هي عن النقاش وابن شنبوذ كلاهما عن الأزرق الجمال عن الحلواني عن هشـام، وهي: تنوين (قواريرا) في الموضـعين، وانفراداته في رواية البزي هي عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزي، وهي: إسقاط الأولى من المتفقتين فتحًا وضمًّا وكسرًا.

١. طريق القاضـــي أبي العلاء عنه: من الإرشـــاد والكفاية لأبي العز عن أبي علي عن القاضي[١].

٢. وطريق الكارزيني عنه: من طريق أبي معشـــر عن الكارزيني، ومن طريق الســبط عن الشريف العباسي عن الكارزيني[٢].

٣. وطريق أبي طاهر الحلبي[٣] عنه: من طريق ابن خيرون[٤] وأبي الكرم كلاهما عن ابن عتاب عن الحلبي[٥].

وكلّ هذه الطرق – عدا طريقي أبي العز– لم يبيّن ابن الجزري من أيّ كتابٍ أخذها[٦]، ولم أجدها في شيءٍ من كتب أبي معشر والسبط وأبي الكرم الموجودة، وليس عندنا شـــيء من كتب ابن خيرون. ويترتّب على هذا صـعوبة البحث في مصـادر ابن الجزري في انفرادات الشطوي. والمصدر المعروف لانفرادات الشطوي من بين هذه الطرق هو كتابا أبي العز، فهل هو مصـــدرها الوحيد بالفعل – فيكون ابن الجزري قد أطلق المقيّد حين نسب الانفراد إلى الشطوي– أو أنّ هذه الانفرادات وردت عن غيره؟

ب– لم يذكر ابن الجزريّ شيئًا من انفرادات الشطوي في طيبة النشر.

---

(١) ينظر الإرشاد لأبي العز (ص٨)، والكفاية الكبرى لأبي العز (ص٤٠).

(٢) وأسند ابن الجزري في التحبير هذا طريق السبط في سنده لابن وردان بالرواية. ينظر: تحبير التيسير (ص١٧٨- ١٧٩).

(٣) أبو طاهر محمد بن ياســين البغدادي البزاز، يُعرف بالحلبي، له مصـــنّف في القراءات، (ت٤٢٦هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٢٩)، وغاية النهاية (٣/ ٦٦٩).

(٤) أبو منصــور محمد بن عبد الملك بن الحســن بن خيرون البغدادي الدبّاس، صــاحب كتاب المفتاح في القراءات العشــر، قرأ على ابن عتاب وجدّه لأمّه أبي البركات عبد الملك بن أحمد وعمّه أبي الفضل ابن خيرون. (ت٥٣٩هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٩٥٨)، وغاية النهاية (٣/ ٤٧٨).

(٥) وأسند ابن الجزري في التحبير طريق ابن خيرون في سنده لابن وردان بالقراءة. ينظر: تحبير التيسير (ص١٨٠).

(٦) ينظر النشر (١/ ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣).

وذكر انفراداته في ﴿يُخْرِجُ﴾[الأعراف: ٥٨] و﴿سُقَايَةَ﴾ و﴿عَمَرَةَ﴾[التوبة: ١٩] و﴿فَتُغَرِّقَكُم﴾[الإسراء: ٦٩] في الدرة والتحبير[1]، ولم يذكر فيهما انفراداته في ﴿يَنفَعُ﴾[غافر: ٥٢] ولا تحقيق ﴿فِئَةٍ﴾[البقرة: ٢٤٩، وغيرها] و﴿مِائَةَ﴾)[البقرة: ٢٥٩، وغيرها].

وذكر تحقيق ﴿مِائَتَيْنِ﴾[الأنفال: ٦٥، ٦٦] و﴿فِئَتَيْنِ﴾[آل عمران: ١٣، والنساء: ٨٨] في هداية المهرة[2].

وممّا يلاحظ أنّ وجه تحقيق ﴿مِائَتَيْنِ﴾ و﴿فِئَتَيْنِ﴾ أقلّ غرابة من سائر انفراداته؛ إذ ورد هذا الوجه عن ابن وردان أيضًا من طريق نشريّ آخر هو طريق ابن العلّاف عن زيد[3]، ولكن ابن الجزري أغفل هذا الوجه في الدرة والتحبير وذكر فيهما ما هو أغرب وأوغل في الانفراد منه[4].

المطلب الرابع: انفرادات النهرواني:

١- ورد له اثنا عشر انفرادًا في خمس روايات: فستةٌ من انفراداته وقعت في طريق الأصبهاني عن ورش، واثنان في رواية شعبة، واثنان في رواية ابن وردان، وواحدٌ في رواية دوري أبي عمرو، وواحدٌ في طريق النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان.

٢- وردت عنه انفراداتٌ محضةٌ لم يوافقه فيها أحد، مثل إمالة ﴿بَلَىٰ﴾[البقرة: ١٨، وغيرها]

---

(١) ينظر: تحبير التيسير (ص٣٩٨، ص٤٤٩)، والدرة (ص٢٩، البيت: ١٢٢، ص٣٢، البيت: ١٤٦).

(٢) ينظر: هداية المهرة بتحقيق وشرح د. يوسف العوفي (ص١٢٢- ١٢٣).

(٣) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص٣٨٥) من هذا البحث.

(٤) وأقترح هنا احتمالًا في تفسير ذكره في التحبير والدرة لبعض الانفرادات دون بعضها، وهو أنّه قصد فيهما إلى ذكر الانفرادات التي فيها زيادة وجه لا يوجد في غيرها من الروايات والقراءات المشهورة؛ لأنّ فيها إفادة وجه جديد وفريد، ولم يذكر تحقيق ﴿مِائَتَيْنِ﴾ و﴿فِئَتَيْنِ﴾ وتذكير ﴿يَنفَعُ﴾ لأنّه ليس فيها وجهٌ جديد، فقد وردت هذه الأوجه بكثرة في الروايات والقراءات الصحيحة. وهذا الاحتمال يحتاج إلى زيادة بحث ودراسة.

عن الأصبهاني، فلم يوافقه أحدٌ في هذا الوجه ولا عن نافع[1]. وله انفراداتٌ فيها موافقات قليلة، مثل حذف ألف ﴿ٱثْنَا عْشَرَ﴾[التوبة: ٣٦] عن ابن وردان، فلم يوافقه أحدٌ عن زيد إلا الفارسيّ من الجامع، ولم يرد عن الحلواني عن قالون عن ابن وردان من غير طريقيهما، وكذلك لم يرد عن ابن وردان من غير طريقيهما سوى من جامع أبي معشر عن العُمَري[2]. وهناك انفراداتٌ وردت له فيها موافقاتٌ عديدة، مثل انفراده عن هبة الله عن الأصبهاني بتحقيق ﴿ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ﴾[الحج: ١١]، فقد ورد هذا الوجه عن هبة الله من عدة طرق غير طريق الأصبهاني، وورد عن الأصبهاني من عدة طرق غير طريق هبة الله[3].

٣- نسب ابن الجزري بعض الانفرادات إلى النهرواني وقيّدها ببعض طرقه، وأطلق بعضها عن النهرواني ولم يقيّدها، لكن الانفرادات التي أطلقها عن النهرواني لم ترد عنه من جميع طرقه النشرية – إلّا انفرادًا واحدًا[4]–، ولكنّها تتفاوت، فبعضها ورد من عدّة طرق، وبعضها لم يرد إلّا من طريق واحد، كما ستأتي أمثلة لذلك.

٤- انفراداته عن الأصبهاني:

أ- أسند ابن الجزري طريق النهرواني عن هبة الله عن الأصبهاني:

١. من طريق ابن فارس عنه: من جامع ابن فارس.

٢. ومن طريق أبي علي العطار عنه: من المستنير عن العطار.

٣. ومن طريق أبي العز عن أبي علي الواسطي عنه: من الكفاية لأبي العز، ومن غاية أبي العلاء عن أبي العز[5].

---

(١) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص٦٤٨) من هذا البحث.

(٢) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص١٠٦١) من هذا البحث.

(٣) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص٤١٨) من هذا البحث.

(٤) وهو انفراده عن ابن وردان بالمدّ في ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾[المنافقون: ٦]، تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع (ص١١٧٣).

(٥) ينظر: النشر (١/ ٣٤٣، ٣٤٥)، وجامع ابن فارس (ص٨١)، والمستنير (ص١٣٣- ١٣٤)، وكفاية أبي العز (ص٣٦)، وغاية الاختصار (١/ ٩٣).

ولم يَرِدْ انفرادٌ واحدٌ من انفراداته الستة عن هذه الطرق مجتمعةً، بل ورد كلُّ واحدٍ من انفراداته عن بعض طرقه دون البعض، وابن الجزري حين ذكر انفراداته قيّد ثلاثةً منها ببعض طرقه[(١)]، وأطلق ثلاثةً منها عن النهرواني بلا تقييد[(٢)]، مع أنّ بعضها لم يرد إلّا من طريقٍ واحدٍ من طرقه الأربعة[(٣)].

ب- ثمّ يلاحظ أنّ أبا العلاء الهمذاني إنّما أسند طريق النهرواني من طريق أبي العز، ومع هذا فقد وقع اختلاف بينهما في ذكر هذه الانفرادات، فمع اتفاقهما على عدم ذكر ثلاث انفراداتٍ، إلّا أنّ أبا العز ذكر انفرادتين دون أبي العلاء، وذكر أبو العلاء انفرادةً دون أبي العز.

٥- انفراداته عن أبي حمدون[(٤)]:

أ- أسند ابن الجزري طريق النهرواني عن بكار[(٥)] عن الصواف عن أبي حمدون عن يحيى بن آدم عن شعبة:

---

(١) وهي: **الفصــــل** في ﴿أَيِمَّة﴾ في الأنبياء[١٢]، **والتحقيق** في ﴿أَطْمَأَنَّ بِهِ﴾ في الحج[١١]، **وتحقيق** ﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ﴾ في النمل[٤٤] و﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾ في القصص[٣١] و﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾ في المنافقين[١٤]. تنظر هذه المواضــــع على الترتيب في: (ص٣١٩)، و(ص٤١٨)، و(ص ٤٢١) من هذا البحث.

(٢) وهي: **إمالة** ﴿بَلَىٰ﴾، **وتســهيل** همزة ﴿سَآيِلٍ﴾[المعارج: ١]، **وقراءة** ﴿يَسْلُكْهُ﴾[الجن: ١٧] بالياء. تنظر هذه المواضـــع على الترتيب في: (ص٦٤٨)، و(ص١١٨٤)، و(ص١١٨٦) من هذا البحث.

(٣) وهو قراءة ﴿يَسْلُكْهُ﴾ بالياء، لم يَرِد إلّا من المستنير. تنظر الدراسة التفصيلية لهذا المواضع في (ص١١٨٦) من هذا البحث.

(٤) أبو حمدون الطيّب بن إسماعيل الذّهلي البغداديّ، مات في حدود (٢٤٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٢٥)، وغاية النهاية (٢/ ٢٣٠).

(٥) أبو عيسى بكّار بن أحمد بن بكّار بن بُنان البغدادي، (ت٣٥٣هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٩٦)، وغاية النهاية (١/ ١٦٨).

١. من طريق ابن فارس عن النهرواني: من جامع ابن فارس، ومن المستنير عن ابن فارس.

٢. ومن طريق أبي علي العطار عن النهرواني: من المستنير عن العطار.

٣. ومن طريق أبي علي الواسطي عن النهرواني: من إرشاد وكفاية أبي العز عن أبي علي الواسطي.

ولكن لم أجد طريق ابن فارس عن النهرواني عن بكار في الكتب التي أسندها عنه ابن الجزري؛ فجامع ابن فارس إنما فيه طريق الحمامي عن بكار، والمستنير إنما فيه طريقُ أبي علي العطار عن النهرواني والحمّامي وطريقُ ابن فارس عن الحمّامي[١].

ب- نسب ابن الجزري انفرادَي النهرواني عن أبي حمدون إلى النهرواني مطلقًا من غير تقييد، ولم يردا في طرق ابن فارس - لكن لم أجد أصلًا طريقًا لابن فارس عن النهرواني عن بكار-، ولم يردا في إرشاد أبي العز، ووردا في المستنير وكفاية أبي العز[٢].

المطلب الخامس: انفرادات الحنبلي:

١- وردت له ثمانية انفرادات، وجاءت كلها في رواية ابن وردان.

٢- طريقه من أصول الطرق الفرعية، فهو من طرق (اثنين في اثنين)، وجاء طريقه النشري: عن هبة الله بن جعفر بن محمد عن أبيه عن الحلواني عن قالون عن ابن وردان، وذلك:

أ- من طريق أبي علي الواسطي عن القاضي أبي العلاء عنه: من الإرشاد والكفاية لأبي العز عن أبي علي الواسطي.

ب- ومن طريق ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عنه: من كتابي ابن خيرون ومن المصباح لأبي الكرم كلاهما عن ابن عتاب.

---

(١) ينظر النشر (١/ ٤٣٦- ٤٣٨، ٤٤٢)، والمستنير (ص١٨٠)، وإرشاد أبي العز (ص١٥- ١٦)، وكفاية أبي العز (ص٤٣).

(٢) تنظر الدراسة التفصيلية لهذين الموضعين في (ص١٠٣٥) و (ص١٠٤٦) من هذا البحث.

فطرقه تدور على طريق القاضي أبي العلاء[1].

ثم كتابا ابن خيرون في عداد المفقود.

٣- جميع انفراداته ذكرها أبو العز في الكفاية والإرشاد، ولم يذكرها أبو الكرم في المصباح، وقد يكون حال ابن خيرون كحال أبي الكرم؛ لأنّ أبا الكرم وابنَ ظفر الـمَغازِليَّ[2] صاحبَ المنهاج شاركا ابن خيرون في الأخذ عن ابن عتاب وإسناد طريق الحنبلي من طريقه، ولم يذكرا هذه الانفرادات، وعلى هذا الاحتمال: فهذه الانفرادات قد يكون مدارها على أبي العز أو أبي علي الواسطي، وعلى كلّ تقديرٍ قد يكون مدارها على القاضي أبي العلاء، وأبو العز والقاضي أبو العلاء كلاهما وقعت لهما انفرادات، فلا يبعد أن يكون منشأ الانفراد أحدهما، فنسبة هذه الانفرادات للحنبليّ نفسه ليست على سبيل القطع والجزم.

٤- خمسةٌ من انفراداته وُوفق فيها عن ابن وردان من طريق العُمَري، ولم يوافقه فيها أحدٌ من طريق الحلواني. والعُمَري يشترك مع الحلواني في الرواية عن قالون عن ابن وردان.

وله انفرادٌ ووفِق فيه من طرقٍ عديدةٍ عن الحلواني، لكن من غير طريق جعفر عن الحلواني، وهو تسهيل ﴿رَءُوفٌ﴾[البقرة: ١٤٣، وغيرها][3].

وله انفرادتان تعدّان من الانفراد المحض عن أبي جعفر، لم تَرِدَا عن غيره من طرق وروايات أبي جعفر، وهي: مدّ ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾[آل عمران: ٤٩، والمائدة: ١١٠]، وهمز واو

(١) تنظر طرقه في النشر (١/ ٥٠٢، ٥٠٣)، وإرشاد أبي العز (ص٧- ٨)، وكفاية أبي العز (ص٣٩- ٤٠)، والمصباح (١/ ٢٩٥- ٢٩٦).

(٢) أبو حفص عمر بن ظفر بن أحمد الشيباني البغدادي المغازلي، مقرئٌ محدّثٌ مشهور، صاحب كتاب المنهاج في القراءات، قرأ على السمرقندي بالموجز للأهوازي، وأخذ أيضًا عن ابن سوار وابن عتاب والشريف العباسي وآخرين، وأخذ عنه المرندي - صاحب قرّة عين القراء- وأسعد اليَزْدي وجماعة، (ت٥٤٢هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٩٦٦)، وغاية النهاية (٣/ ٨٤٢)، وقسم الدراسة من المنهاج لبغية المحتاج (١/ ٥٥- ٦٤).

(٣) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص ٤٠٣) من هذا البحث.

﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾[النجم: ٥٠][(1)].

٤- جميع انفراداته ذكرها ابن الجزريّ في الطيبة القديمة، عدا انفراده بهمز ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾، وأسقط جميع انفراداته من الطيبة الجديدة.

ويلاحظ أنّه عكس الحال بين الطيبة القديمة والدرة، فقد ذكر في الدرة عدة انفرادات للشطوي ولم يذكر انفرادات الحنبلي[(2)]، وذكر في الطيبة القديمة أغلب انفرادات الحنبلي ولم يذكر انفرادات الشطوي، وأسقط انفراداتهما من الطيبة الجديدة.

المطلب السادس: انفرادات الكارزيني:

١- ورد عنه ثلاثة عشر انفرادًا، في ست روايات: رواية دوري أبي عمرو، والسوسي، وقنبل، ورويس، وروح، وهشام.

٢- نسب ابن الجزري بعض الانفرادات إلى الكارزيني وقيّدها بطريق السبط، وأطلق بعضها عن الكارزيني ولم يقيّدها، لكن الانفرادات التي أطلقها عنه لم ترد عنه من جميع

---

(١) تنظر الدراسة التفصيلية لهذين الموضعين على الترتيب في (ص٤٥٨) و(ص٤٧٥) من هذا البحث.

(٢) يظهر أنّ الحنبلي له اعتبارٌ في الدرّة والتحبير – وإن لم يذكر له إسنادًا في التحبير-؛ لأنّ الأوجه الخلافية الواردة عن ابن وردان في الدرة والتحبير لا تتسق بمجموعها إلا على طريق الحنبلي، فهو الطريق الوحيد الذي اجتمع فيه: ١- همز (موطئا)[التوبة: ١٢٠]. ٢- وهمز (منشئون)[الواقعة: ٧٢]. ٣- وإسكان (حسرتاي)[الزمر: ٥٦]. ٤- ويضاف لذلك أنّ ابن الجزري جزم في التحبير والدرة بالياء لابن وردان في (أولم تأتهم)[طه: ١٣٣]، والياء لابن وردان إنما وردت من طريق الحنبلي وابن هارون شيخ الشطوي، فأيًّا كان مخالف الشطوي في تلك المواضع فيجب أن لا يخرج عن طريقي ابن هارون والحنبلي، ويجب أن يكون له الوجه الثاني في (حسرتاي) وأخواتها، وهذه الصفات لا تجري بمجموعها إلا على طريق الحنبلي، ولا غرابة في اعتنائه بطريق الحنبلي، فقد نظم طريقه من قبل في سلك طرق أبي جعفر في متن هداية المهرة. والأمر يحتاج إلى نظر أعمق ودراسة مفصلة. والله أعلم. ينظر: النشر: (٢/ ٣٩٧، ٣٩٩)، (٤/ ١٩٤، ٣١٦)، وتحبير التيسير: (ص٢٣٢، ٤٧٣، ٥٤٦)، والدرة المضيّة: (ص١٨، البيت: ٣١)، (ص١٩، البيت: ٣٣)، (ص٣٤، البيت: ١٦٢)، (ص٣٨، البيت: ١٩٨).

طرقه النشرية، ولكنّها تتفاوت في ذلك، فبعضها ورد من عدّة طرق نشريّة، وبعضها لم يرد من الطرق النشريّة إلّا من طريق السبط، وبعض هذه وردت عن غير السبط أيضًا لكن من طرق غير نشريّة.

وجميع انفراداته ذكرها السبط، ويلاحظ أنّ السبط وأبا الكرم اشتركا في إسناد طريق الكارزيني من قراءتهما على الشريف العباسي عن الكارزيني، ولكن كثيرٌ من الانفرادات التي نسبها ابن الجزري إلى الكارزيني ذكرها السبط ولم يذكرها أبو الكرم.

٣- العديد من انفراداته انفراداتٌ محضةٌ عن طريقه أو عن الراوي.

المطلب السابع: انفرادات فارس بن أحمد:

١- وردت له ستة انفراداتٍ.

٢- ذهب ابن الجزريّ في موضعين إلى أنّ الدانيّ لم يتابع فارسًا ولم يعوّل على انفراده، وقد تابع الشاطبيُّ فارسًا في أحد الموضعين لأنّ الداني ذكره في التيسير، لكنّه ذكره بقوله: (وقد روي)[1]، والموضع الآخر لم يتابعه عليه الشاطبي إذ لم يرد في التيسير، وإنّما ورد في جامع البيان لكن بعين إسناد التيسير[2].

وذكر في موضعٍ أنّ الداني تبعه وأنّ الشاطبي تبع الداني[3].

٣- يلاحظ أنّ جميع انفرادات فارس أوردها عنه الداني في أحد كتبه، وهناك موضعان أسند ابن الجزريّ فيهما طريق فارس من طرق أخرى زيادة على طريق الداني، فجاء أحدهما من طريق التجريد وتلخيص ابن بليمة، وجاء الآخر من طريق الإعلان وتلخيص ابن بليمة، ولم يرد فيها الوجه الانفراديّ.

---

(١) وهو إمالة همزة ﴿نَـَٔا﴾[الإسراء: ٨٣، وفصلت: ٥١] للسوسي. تنظر دراسة هذا الموضع (ص ٦٦٨).

(٢) وهو إثبات الياء في ﴿فَانٍ﴾ في الرحمن[٢٦] و﴿رَاقٍ﴾ في القيامة[٢٧] وقفاً لقنبل. تنظر دراسة هذا الموضع (ص٩١٤).

(٣) وذلك في إثبات الياء وقفًا في ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾[غافر: ١٥] و﴿ٱلتَّنَادِ﴾[غافر: ٣٢] لقالون. تنظر دراسة هذا الموضع (ص١٠٠٤).

٤- لأبي الفتح انفراداتٌ محضــةٌ عن طريقه، لكن لم يرد له انفرادٌ محضٌ عن قارئ، بل يكون له موافقات عن الراوي أو عن القارئ.

المطلب الثامن: انفرادات الداني:

١- وردت له خمســة انفراداتٍ، ثلاثةٌ منها عن يعقوب، وواحدةٌ عن الضـرير عن دوري الكسائي، وواحدةٌ عن أبي الفتح عن الحلواني عن قالون.

٢- لم ينصّ ابن الجزريّ على مـأخـذه لطريق الـداني في قراءة يعقوب، وقـد وجـدت انفراداته الثلاثة عن يعقوب في كتابه (مفردة يعقوب).

٣- كلّ الطرق التي انفرد عنها ليست من طرق التيسير.

٤- ورد له انفرادٌ غريب، وهو انفراده عن أبي الفتح من طريق الحلواني عن قالون بتحقيق الأولى وتســهيل الثانية من الهمزتين المضــمومتين والمكســورتين، ولم أجد هذا الوجه عند أحدٍ من طرق الحلواني ولا قالون، سـوى ما ذكره العراقيُّ حكاية عن بعض الشـيوخ عن مصعب عن قالون. ويلاحظ أنّ ابن الجزريّ نسب الانفراد إلى الداني دون أبي الفتح(١).

المطلب التاسع: انفرادات الشاطبي:

١- نسب له ابن الجزريّ أربعة انفراداتٍ:

أ- إدغام ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾[الحج: ٣٦] لابن ذكوان(٢).

ب- إمالة راء ﴿رَءَا﴾[الأنعام: ٧٦، وغيرها] للسوسي(٣).

ج- إمالة الراء والهمزة معًا من ﴿رَءَا﴾ الواقعة قبل ساكن للسوسي(٤).

د- إمالة همزة ﴿رَءَا﴾ الواقعة قبل ساكن لشعبة(٥).

---

(١) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع (ص٣٣٨) من هذا البحث.

(٢) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع (ص٥٨٤) من هذا البحث.

(٣) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع (ص٦٩٣) من هذا البحث.

(٤) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع (ص٧٠٣) من هذا البحث.

(٥) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع (ص٧٠٠) من هذا البحث.

٢- جميع هذه الانفرادات – غير انفراده عن شعبة- أوردها في الطيبة الجديدة، لكن حكايةً على سبيل التمريض أو التصريح بعدم الأخذ بها، وقد ساقها في الطيبة القديمة مساق غيرها من الأوجه، من غير تمريض.

٣- صرّح ابن الجزريّ في الطيبة بعدم الأخذ بالإدغام في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾، وصرّح في النشر بأنّ الصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة لشعبة في ﴿رَءَا﴾ قبل ساكن[1]، وصرّح فيه أيضًا بأنّه ليس إلى الأخذ بإمالة ﴿رَءَا﴾ الواقعة قبل ساكن للسوسي من طريق الشاطبية ولا من طريق التيسير ولا من طريق النشر سبيل، وصرّح بأنّه لا يصحّ من طريق الشاطبية والتيسير عن السوسي إلا فتح الراء والهمزة[2]، وأمّا إمالة راء ﴿رَءَا﴾ الواقعة قبل متحرّك للسوسيّ فلم يصرّح بأنّ الصواب خلافه أو بعدم الأخذ به، إلّا أنّ في عبارته ما يشير إلى ذلك؛ فإنّه جزم أوّلًا بالإمالة لأبي عمرو في الهمزة فقط، ثم ذكر انفراد الشاطبي، ولو أنّه اعتدّ بخلافه لَـمَا جزم أوّلًا بالإمالة لأبي عمرو بكماله، ولأورد قراءته من الرأس باختلاف عن السوسيّ، كما هي عادته، وكما صنع حين أورد قراءة شعبة وهشام، كما أنّه وسم هذا الوجه بالانفراد ومخالفة سائر الناس من طرق الشاطبية، وذكر أنّه لا يعلم هذا الوجه روي من طريق الشاطبية ولا التيسير بل ولا من طرق النشر[3]، وإمالة الراء للسوسي من ﴿رَءَا﴾ الواقعة قبل متحرّك وردت من عين الطرق التي ورد عنه منها إمالة الراء والهمزة قبل ساكن؛ فالإمالة عن السوسي في البابين تدور على طريق أبي الفتح فحسب:

أ- فقد وردت عن ابن الفحام والداني كلاهما عن فارس بسنده إلى القرشي عن السوسي.

ب- ووردت عن الداني عن أبي الفتح عن السامري عن أبي الحسن الرقي وأبي عثمان النحوي كلاهما عن السوسي.

---

(١) ينظر النشر (٣/ ٨٩).

(٢) ينظر النشر (٣/ ٨٩، ٩٠- ٩١)، وتقريب النشر (١/ ٣٦١- ٣٦٢)، وطيبة النشر (ص٦١، البيت: ٣٠٣).

(٣) ينظر النشر (٣/ ٨٦- ٨٧).

وقد ذكر الداني في التيسير أنّ ذلك روي عن السوسي، بعد أن جزم أوّلًا بإمالة أبي عمرو للهمزة فقط.

ووردت الانفرادتان عن بعض طرق اليزيدي غير السوسيّ، وعن بعض رواة أبي عمرو غير اليزيدي[1].

(١) تنظر الدراسة التفصيلية لهذين الموضعين (ص٦٩٣، ٧٠٣) من هذا البحث.

المبحث الثاني: دراسة عامّة في موافقات الانفرادات النشريّة:

المطلب الأول: مفهوم "الموافقة":

المقصود بالموافقة هو ورود الوجه عن طريقٍ لا يمرّ بطريق الموافَق.

والموافقة لا تعني أنّ الموافِق متأخر عن الموافق أو أنّه تابعٌ له، بل قد يكون العكس، وقد مرّ أنّ ابن الجزريّ جعل في أحد المواضع ابنَ سوار (ت٤٩٦هـ) موافقًا لابن بليمة (ت٥١٤هـ)[1]، فالمقصود بالموافقة هو مجرّد التعبير عن كون الوجه واردًا من طريقٍ لا يمرّ بطريق الموافَق.

المطلب الثاني: أنواع الموافقات:

الموافقات – لاسيّما الواردة في هذا البحث- على أنواع:

١- فبعض الموافقات نشريّة، أي وردت من طرقٍ مسندةٍ في النشر، وبعضها ليست نشريّة، ولا يلزم من كونها غير نشريّة أنّها ضعيفة ساقطة عن الاعتبار.

٢- وبعض الموافقات تكون ظاهريّةً، فتؤخذ من إطلاق العبارة أو من سكوت الموافِق في معرض البيان، وبعضها تكون صريحةً.

أ- فمن أمثلة الموافقات الظاهرية: موافقة ابن مجاهد لصاحب التجريد في رفع ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾[الشورى: ٥١] عن هشام، فهذه الموافقة مأخوذة من إطلاق ابن مجاهد في السبعة الرفع عن ابن عامر، وهذا بظاهره يشمل رواية هشام، ويلاحظ أنّ الطرق التي أسندت طريق ابن مجاهد عن هشام لم تذكر له الرفع، فربّما رأوا ما يقتضي العدول عن ظاهر إطلاقه في السبعة[2].

ب- ومن أمثلة الموافقات الصريحة: موافقة الفارسيّ وأبي الكرم لأبي العلاء الهمذاني في إدغام ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾[هود: ٤٢] عن الحمامي عن الأصبهاني؛ فهاتان الموافقتان مأخوذتان من نصِّ أبي الكرم على الإدغام للحمّامي عن ورش، ونصِّ الفارسيّ على

---

(١) ينظر النشر (٢/ ٥٤٥).

(٢) ينظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص١١٥٢) من هذا البحث.

الإدغام لورشٍ – وإنّما أسند روايته من طريق الحمّامي عن الأصبهاني –[1].

وقد يقع اضطراب في العبارة التي يؤخذ منها الانفراد، أو يقع اضطراب في كتابٍ واحد بين عدّة عبارات في مواضع مختلفة لها تعلّق بالانفراد، فتفيد إحداها موافقة الانفراد وتفيد الأخرى خلاف ذلك. وأكثر ما وقفت عليه من هذا الباب: عبارات كتاب المصباح لأبي الكرم الشهرزوري، فكثيرًا ما يترجم للقراءة في الفرش بوجهٍ مخالفٍ لما ترجم لها به في الأصول، وتكون إحدى عبارتيه تفيد موافقة الانفراد، والعبارة الأخرى تفيد خلافه. مثال ذلك أنّ ابن الجزريّ ذكر أنّ الكارزيني انفرد عن الحلواني عن هشام – فيما ذكره السبط– بإشباع ﴿يَرَهُ﴾ في موضعي الزلزلة[٧، ٨][2]، ونجد أنّ أبا الكرم في أبواب الأصول خص الإسكان لهشام بطريقي الأخفش والداجوني عن هشام، ولم يذكر لباقي طرقه إسكاناً ولا اختلاساً، ثم ذكر الإشباع للباقين، فيندرج فيهم الحُلْواني بكماله ويكون له الإشباع بلا خلاف، وقد أسند أبو الكرم عدّة طرق للحلواني لا تمرّ بطريق الكارزيني، وبعضها نشريّ، فعبارته في الأصول تفيد الموافقة لانفراد الكارزيني، إلّا أنّ أبا الكرم في الفرش أعاد ذكر هاتين الكلمتين وأطلق الإسكان عن هشام بلا استثناء، فلا يكون موافقًا للانفراد[3].

٣- والموافقات قد تكون مطابقةً، وقد تكون جزئيّةً.

مثال ذلك: أنّ ابن الجزري ذكر أنّ الأخفش عن ابن ذكوان يدغم (إذ) في الدال، وأنّ النهرواني انفرد عنه بإظهار ﴿إِذْ دَخَلُواْ﴾ في المواضع الثلاثة[الحجر: ٥٢، وص: ٢٢، والذاريات: ٢٥] وإدغام ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾[الكهف: ٣٩]. وقد وُوفِق النهرواني من طريق أبي علي المالكي عن الحمامي في إظهار ﴿إِذْ دَخَلُواْ﴾ في المواضع الثلاثة، لكن زاد المالكي إظهار ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾، وأيضًا وُوفِق النهرواني من طريق الفارسي عن الحمامي في إظهار ﴿إِذْ دَخَلُواْ﴾ مع إدغام ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾، فالموافقة من طريق الفارسي عن الحمامي مطابقةٌ لانفراد النهرواني، والموافقة من طريق المالكي عن الحمامي جزئيّة؛ حيث خالف

(١) ينظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص٦٠٠) من هذا البحث.

(٢) ينظر النشر (٢/ ٢٢٦- ٢٢٧).

(٣) ينظر المصباح (٢/ ٥٩٩- ٦٠٠، ٤/ ٣٤٧).

النهروانيّ فأظهر ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ أيضًا(١).

٤- والموافقات قد تكون من طريق شيخ صاحب الانفراد مباشرة، أو من طريق شيخه شيخه، أو من أصل طريقه الفرعيّ، أو من أصل طريقه الرئيسي، أو من الراوي، أو من القارئ.

٥- قد يذكر بعض أصحاب الكتب بعض الأوجه على سبيل الحكاية، وتكون هذه الحكاية موافقةً للوجه الانفراديّ. ومن أمثلة ذلك: أنّ ابن الجزريّ ذكر أنّ ابن شريح انفرد بفتح ﴿يَحْيَىٰ﴾[الأنعام: ٨٥، وغيرها] عن أبي عمرو دون ﴿مُوسَىٰ﴾[البقرة: ٥١، وغيرها] و﴿عِيسَىٰ﴾[البقرة: ٨٧، وغيرها]، وقد ذكر هذا الوجه مكيٌّ فقال: «وقد اختلف عنه [أي عن أبي عمرو] في ﴿يَحْيَىٰ﴾: فمذهب الشيخ أبي الطيب أنّه بين اللفظين، وغيره يقول بالفتح لأنّه (يَفْعَل)»(٢)، وهذا من باب الحكاية؛ لأنّه لم يسند قراءة أبي عمرو من غير طريق أبي الطيب(٣).

المطلب الثالث: أثر الموافقة:

البحث في أثر الموافقة يحتاج إلى دراسة مستقلّة موسّعة، ولكن يمكن أن يقال الآن:

١- أنّ أثر الموافقة قد يختلف بحسب قوة الموافقة، وقوة الموافقة تقدّر بحسب مرتبتها، وبحسب نوعها، وبحسب حال الموافق.

أ- فأما مرتبة الموافقة: فالمقصود بها مدى قربها من طريق المنفرِد، فهل وردت عن شيخ المنفرد، أو وردت عمّن فوقه من الطرق الفرعيّة، أو عن أصل الطريق الفرعي أو الرئيسي، أو عن الراوي، أو عن القارئ.

وأضعف الموافقات ما كان عن القارئ ثم عن الراوي، ولهذا نسب ابن الجزريّ كثيرًا من الأوجه إلى الانفراد مع أنّها صحّت عنده عن القارئ من رواية أخرى أو عن الراوي من أصل طريق رئيسيّ آخر. فمثلًا جعل ابن الجزري وجه الإخبار في ﴿ءَامَنتُم﴾[الأعراف: ١٢٣] انفرادًا للخزاعي عن الأصبهاني عن ورش، ولم يأخذ به في

(١) ينظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص٥٣٥) من هذا البحث.

(٢) التبصرة (ص٣٨٧).

(٣) ينظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص٧٣٣) من هذا البحث.

الطيبة عن الأصبهاني، مع شهرة هذا الوجه عن الأزرق عن ورش، فلم يقوّ انفرادَ الخزاعيِّ شهرةُ وثبوتُ هذا الوجه عن الراوي — وهو ورش- من أصل طريق رئيسيٍّ آخر[1]، وله نظائر عديدة، وإذا كان هذا حال الموافقة عن نفس الراوي من أصل طريقٍ رئيسيٍّ آخر فالموافقة عن القارئ من رواية أخرى أضعف حالًا.

ب- وأما نوع الموافقة: فالمقصود به هل الموافقة ظاهريّة أو صريحة، وهل ذكرت على أنها رواية أو ذكرت مجرّد حكاية، وهل وقع اضطراب فيها، وقد سبقت أمثلة ذلك.

ج- وأمّا حال الموافق: فالمقصود به هل يوثَق بطرقه، وهل هو وافق في طريق عالٍ لكنّه في خلال طريقه انفرد كثيرًا إلى أن وصل إلى ذلك الطريق، وهل يتبع المنفردَ في عباراته أم أنه مستقل عنه.

فمن أمثلة وقوع الإشكال في الثقة بطريق الموافِق: أنّا نجد كثيرًا من الموافقات وردت من طريق الأهوازيّ، ولكن قد تُكُلِّمَ في طرقه وفي جهالة شيوخه وفي تركيبه للأسانيد[2]، وقال الذهبي بعد ذكره لثمانية من شيوخ الأهوازي - وهم الغضائري[3]

---

(١) ينظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص٣١٠) من هذا البحث.

(٢) ينظر: (سير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٧- ١٨)، و(تاريخ الإسلام للذهبي: ٩/ ٦٧٧)، و(الوجيز للأهوازي [قسم التحقيق]: ص٤٠- ٤١)، و(الأهوازي وجهوده في علوم القراءات ومعه قطعة من كتاب الإقناع وقطعة من كتاب التفرد والاتفاق للأهوازي، أ.د. عمر يوسف عبد الغني حمدان: ص٧١- ٨٤).

(٣) أبو الحسن علي بن الحسين بن عثمان بن سعيد الغضائري، قرأ عليه الأهوازي سنة (٣٧٨هـ) فهو أقدم شيوخه، قال ابن الجزري: (قرأ عليه أبو علي الأهوازي وحده)، وقال الذهبي: (لا يُعرَف هذا الشيخ إلا من قراءة أبي علي الأهوازي عليه)، وعدّه مجهولًا للغاية. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٤٥، ٦٤٩)، وغاية النهاية (٢/ ٧١٠).

والجُبّي(١) والعجلي التُّسْـتَرِي(٢) والخِرَقي(٣) وابن فيروز(٤) واللالكـائي(٥) والبـاهلي(٦) والعنبري(٧)-: «فهؤلاء المشـايخ الثمانية ما أدري من أين أتى بهم الأهوازي ولا أين كانوا مطمورين، فلا الداني ذكرهم في الطبقات ولا أحدًا علمتُ من القراء أخذ عنهم مع علوّ أسـانيدهم — إن صـدقوا-، فما أدري ما أقول، وفي النفس من الأهوازيّ ما فيها»(٨)،

---

(١) أبو الحسين أحمد بن عبد الله بن الحسين بن إسماعيل الجُبّي، ويقال له الكبائي والجبائي بجيم مشوبةٍ بكافٍ وبالهمز، قال ابن الجزري: (أكثرَ عنه الأهوازي، ولا أعلم أحدًا يروي عنه سواه)، وقال الذهبي: (لا نعرفه إلّا من روايات الأهوازي عنه، والأهوازي غير معتمد)، وعدّه مجهولًا للغاية. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٤٥- ٦٤٦، ٦٤٩)، وغاية النهاية (١/ ٢٦١).

(٢) أبو العباس أحمد بن محمد بن عبيد الله بن إسماعيل العِجلي التُّسْتَرِي، قال ابن الجزري: (قرأ عليه أبو علي الأهوازي وحده فيما أعلم)، وقال الذهبي: (لا يكاد يُعرَف)، وعدّه مجهولًا للغاية. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٤٦، ٦٤٩)، وغاية النهاية (١/ ٤٠٧).

(٣) أبو بكر محمد بن عبد الله بن القاسم بن إبراهيم الخِرَقي، قال ابن الجزري: (قرأ عليه أبو علي الأهوازي ولا يُعرف إلا من جهته)، وقال الذهبي: (لا يُعرَف)، وعدّه مجهولًا للغاية. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٤٦، ٦٤٩)، وغاية النهاية (٣/ ٤٥٩).

(٤) أبو عبيد الله محمد بن محمد بن فيروز بن زاذان الكَرَجيّ، قرأ عليه الأهوازي سنة (٣٨٦هـ)، وذكر الذهبي أنّه لا يُعرف إلا من جهة الأهوازي، وعدّه مجهولًا للغاية. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٤٧، ٦٤٩)، وغاية النهاية (٣/ ٦٠٧).

(٥) أبو عبد الله، ويقال أبو علي، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يعقوب العجلي اللالكائي البصري أخذ عن الشذائي وأبي الأشعث الجارودي، وذكر ابن الجزري فيمن أخذ عنه: غلام الهراس وابن المرزبان والأهوازي، قال عنه الذهبي: (لا يُعرَف)، وعدّه مجهولًا للغاية. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٤٨، ٦٤٩)، وغاية النهاية (٣/ ٢٠٥- ٢٠٦).

(٦) أبو بكر محمد بن أحمد بن علي الباهلي البصري النجار الصناديقي، كان حيًّا في سنة (٣٨٥هـ) ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٤٨، ٦٤٩)، وغاية النهاية (٣/ ١٨٣).

(٧) أبو القاسم عبد الله بن نافع بن هارون العنبري، روى عن ابن فرح وأبي عثمان الضرير وأبي مزاحم الخاقاني وغيرهم، قرأ عليه الأهوازي ومن جهته عُرِف. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٤٩)، وغاية النهاية (٢/ ٥٣٢).

(٨) معرفة القراء الكبار: ٢/ ٦٤٩.

ونجد أنّ كثيرًا من موافقات الأهوازي وردت من طرق هؤلاء الشيوخ، فالموافقات الواردة من هذه الطرق – إذا صحّ نقدها- لا تقوى على تقوية الانفراد؛ لأنها ليست من طرق موثوقة.

ومن أمثلة انفراد الموافِق: أنّ ابن الجزري ذكر انفراد النهرواني عن بكار عن أبي علي الصواف عن أبي حمدون عن يحيى بن آدم عن شعبة بكسر راء ﴿وَكَرِهُواْ رِضْوَانَهُ﴾[محمد: ٢٨]، وورد في المصباح ما يفيد موافقة النهرواني؛ إذ قال أبو الكرم: «روى المفضل وأبو بكر بن عياش طريق أبي حمدون عن يحيى عنه وابن راهويه عن يحيى أيضًا: ﴿وَكَرِهُواْ رِضْوَانَهُ﴾ بضم الراء، الباقون بكسرها»، وهذه العبارة تقتضي الكسر لشعبة من جميع طرقه سوى طريق أبي حمدون عن يحيى وابن راهويه، فيكون الكسر لجميع طرقه المسندة عن يحيى – غير أبي حمدون-، وهي طرق شعيب وأبي عون وخلف والوكيعي والرفاعي، ولم يَرِد عن أحد منهم الكسر من غير المصباح[1]، فأبو الكرم وإن التقى مع النهرواني في يحيى بن آدم إلّا أنّه أوغل في الانفراد عن جميع أصحاب يحيى بن آدم الذين جعل لهم هذا الوجه حتى لاقى النهرواني في يحيى.

ومن أمثلة كون الموافِق ممّن يتبع المنفرِدَ: ما سبق من متابعة الهذليّ لابن مهران، فإذا جاء انفرادٌ لابن مهران عن روحٍ مثلًا وجاءت عبارة الهذلي مفيدةً لهذا الوجه عن روح مطلقًا غير مقيدة بطريق ابن مهران فيكون في هذه الموافقة نظر؛ لأنّ منشأها قد يكون ما عُلِم من متابعة الهذليّ لابن مهران، فإطلاق الهذلي قد يكون لخصوص ملاحظته لابن مهران وعدم ملاحظته لحال غيره من طرقه، فلا يصحّ أن يكون موافقًا له من طرق غيره.

وربّما كان الموافِق قد تبع عبارة موافِقٍ آخر، فمثلًا ذكر ابن الجزري انفراد النهرواني عن هبة الله عن الأصبهاني عن ورش بالياء في ﴿يَسْلُكْهُ﴾[الجن: ١٧]، ووافق الخزاعيُّ النهروانيَّ في هذا الوجه عن الأصبهاني، وطريق الخزاعي عن الأصبهاني جاء من طريق الشذائي عن دلبة والدقاق كلاهما عن الأصبهاني، وتبع الهذليُّ الخزاعيَّ فذكر نحو عبارته في ترجمته للقراءة، وقد أسند طريقَ الأصبهاني من طريق العراقي عن ابن مهران عن هبة

(١) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص١٠٣٥) من هذا البحث.

الله ومن طريق الخزاعي عن الشذائي عن دلبة والدقاق، وموافقته من طريق العراقي عن ابن مهران فيها نظرٌ؛ لأنّ هذا الوجه مخالفٌ لما ذكره العراقيُّ في الإشارة وابن مهران في كتابيه ومخالفٌ لطرق ابن مهران الأخرى كالأندرابي والروذباري وأبي معشر[1]، فلعلّ انفراد الهذلي بهذا الوجه عن ابن مهران ناشئٌ من متابعته لعبارة الخزاعيّ، وحينئذٍ لا تكون موافقته للنهرواني عن هبة الله من طريق ابن مهران عن هبة الله موافقةً مؤثرة. ومن هنا ينبغي الاحتياط إذا كان الهذليّ في أصحاب الموافقات وكان الخزاعيّ أو ابن مهران فيهم، فقد تكون موافقة الهذليّ في الحقيقة غير خارجة عن طريقيهما وإن كان ظاهر عبارته يفيد الموافقة من طرق غيرهما.

والناظر في درجة الموافقة من القوة والضعف ينبغي عليه ملاحظة الاعتبارات السابقة جميعًا، فقوة أحد هذه الاعتبارات لا يكفي لتقوية الموافقة؛ فالموافقة قد تكون صريحةً أو من طريق قريبٍ لكنّها من طريق غير موثوق به، وقد تكون من طريق موثوقٍ به لكنّها موافقةٌ ظاهريّةٌ أو من طريق بعيد. ويحسن هنا أن أذكر بعض صور نقد ابن الجزريّ للموافقات:

أ. قال ابن الجزريّ: «فقرأ أبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى منهما في الأقسام الثلاثة... **وانفرد** بذلك أبو الفرج الشنبوذي عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزي، **وكذلك** ذكره أبو العزّ عن أبي محمد الحسن بن محمد الفحام السامَرّي عن النقاش عن أبي ربيعة عنه، فوهم في ذلك، والصواب أنّ ذلك رواية السامَرّي عن ابن فرح عن أبي ربيعة كما ذكره ابن سوار، ولذلك لم يعوّل عليه الحافظ أبو العلاء»[2]، فقد انتقد موافقة أبي العز عن السامري عن النقاش للشنبوذي عن النقاش، معلّلًا ذلك بأنّه وهم واشتباه في الطريق الذي يجب أن تكون منه الموافقة.

ب. ذكر ابن الجزريّ أنّ النهرواني انفرد عن الأخفش عن ابن ذكوان بإظهار ﴿إِذْ دَخَلُواْ﴾ في المواضع الثلاثة[الحجر: ٥٢، وص: ٢٢، والذاريات: ٢٥] ثمّ ذكر أنّ الفارسيّ انفرد عن الحمامي عن النقاش عن الأخفش بذلك أيضًا، فخالف سائر الرواة عن

---

(١) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص١١٨٦) من هذا البحث.

(٢) النشر (٢/ ٣٦٩).

الحماميّ[1]، فقد انتقد ابن الجزريّ موافقة الفارسيّ للنهرواني عن الأخفش، ولم يقوّ به انفراد النهرواني، وذلك لأنّ الفارسيّ نفسه خالف العديد من أصحاب الحمّامي.

ج. ذكر ابن الجزريّ أنّ أبا علي العطار انفرد عن النهرواني عن هبة الله عن الأصبهاني بفتح ﴿إِخْوَتِي إِنَّ﴾[يوسف: ١٠٠]، وذكر ابن الجزريّ أنّ هذا الوجه ورد أيضًا من غير هذا الطريق لكنّه انتقده فقال: «والعجب من الحافظ أبي العلاء كيف ذكر فتحها من طريق النهرواني عن الأصبهاني وهو لم يقرأ بهذا الطريق إلا على أبي العز القلانسي، ولم يذكر أبو العز الفتح في كتبه. والله أعلم»[2]، فقد انتقد هذه الموافقة ولم يقوّ بها انفراد العطار، وذلك لمخالفتها لما ورد في كتب شيخ الموافِق.

ثمّ المقصود هنا هو الكلام بوجهٍ مُجْمَلٍ عن المبادئ الأوّلية للنظر في الموافقات وأحوال الموافِقين، أمّا تحقيق حال كلّ موافَقةٍ وموافِقٍ فهو أمرٌ يحتاج إلى دراسةٍ مستقلّة موسّعة، وهو خارجٌ عن هذا البحث.

٢- ثمّ أثر الموافَقات بعد ملاحظة ما سبق قد يكون:

أ- تقوية الوجه الموصوف بالانفراد، وظهور أنّه وجهٌ معروفٌ.

ب- أو نسبة الانفراد إلى غير من وصف بالانفراد أوّلًا.

ج- أو ظهور أنّ الوجه الانفراديّ له أصل وشاهدٌ في رواية الراوي وقراءة القارئ، وليس غريبًا بالكليّة، حتى وإن بقي موصوفًا بالانفراد عن بعض الطرق.

فمثال إفادة الموافقات تقويةَ الوجه وأنّه وجهٌ معروفٌ: أنّ ابن الجزري ذكر أنّ صاحب المبهج انفرد بإدغام ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾[هود: ٤٢] عن الأصبهاني عن ورش، وكذلك أبو العلاء عن الحمامي، قال: (فخالفا سائر الرواة عن الأصبهاني). وبعد تتبّع الموافقات ظهر أنّ هذا الوجه ورد عن الحمّامي عن هبة الله من طرق كثيرةٍ، وورد عن هبة الله عن الأصبهاني أيضًا من عدّة طرق غير طريق الحمّامي ومنها طرق نشريّة[3]، فأفادت

(١) ينظر النشر (٢/ ٥٩٨- ٥٩٩).

(٢) النشر (٣/ ٣٧٠).

(٣) ينظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص٦٠٠) من هذا البحث.

الموافقاتُ تقويةَ هذا الوجه ورفعَ الغرابة عنه ونفيَ مخالفة مَن ورد هذا الوجه عنهم لسائر طرق الأصبهاني.

ومثال إفادة الموافقات نسبةَ الانفراد إلى غير من نُسِبَ له أوّلًا: أنّ ابن الجزري ذكر أنّ الخياط انفرد عن الفرضي من طريق ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون باختلاس الهاء من ﴿خَشِيَ رَبَّهُ﴾[البينة: ٨]. وبعد تتبّع الموافقات ظهر أنّ هذا الوجه لم يختصّ به الخياط عن الفرضي، بل ورد عن الفرضي أيضًا من طريق أبي علي المالكي وابن فارس وأبي علي العطار والفارسي وابن سابور، فهذا الوجه ليس انفرادًا من الخياط عن الفرضي، وهو ثابت عن الفرضي نفسه، لكنّه لم يَرِد عن ابن بويان ولا عن أبي نشيط من غير طريق الفرضي(١)، فأفادت الموافقات أنّ المنفرِد هو الفرضيُّ عن أبي نشيط، وليس الخياط عن الفرضي، فاختلف صاحب الانفراد مع بقاء الوجه انفرادًا على حاله، واستُفيدَ من هذا أنّ الفرضي له انفرادات هو مدارها.

ومثال إفادة الموافقات أنّ الوجه له أصلٌ أو شاهدٌ عن الراوي أو القارئ وليس غريبًا بالكليّة: أنّ ابن الجزري ذكر أنّ ابن مهران انفرد عن العليمي عن شعبة بفتح الهاء والياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[مريم: ١]، ومع أنّ هذا الوجه غريبٌ عن العليميّ - وكذلك عن يحيى بن آدم- إلّا أنّه ورد عن شعبة من طرقٍ أخرى كثيرةٍ، كطرق الأعشى والبرجمي وغيرهما(٢)، فهذا الوجه ليس غريبًا عن شعبة بالكليّة.

- وقد يظهر بعد تتبّع الموافقات ما يشير إلى منشأ خطأ المنفرد أو وهمه، وقد سبق الكلام على ذلك في مبحث (أسباب الانفراد)(٣).

المطلب الرابع: مدى حصول موافقات للانفرادات النشريّة:

قد تكون ظاهرة الموافقات من أبرز ما يلفت الباحث المتتبع للأوجه التي وصفها ابن الجزريّ بالانفراد، وقد حاولت إحصاء الانفرادات من حيث ورود موافقاتٍ لها، وتصنيف

(١) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص٢٥٩).

(٢) تنظر الدراسة التفصيلية لهذا الموضع في (ص٨١٥).

(٣) ينظر: (ص٤٥).

الموافقات من حيث كونها انفرادات نشريّة أو غير نشريّة، ومحاولة استخراج أبرز الطرق التي ترد منها الموافقات.

وسأقدّم هنا نتائج هذا الإحصاء، ولكن يجب تقديم تنبيه على ما يتعلّق بهذه الدراسة الإحصائيّة:

١- لم تشمل هذه الدراسة الإحصائيّة جميع الانفرادات، فقد استبعدت بعض المواضع التي فيها سمات خاصّة قد تعقّد الإحصاء[1]، فانحصر نطاق الدراسة في (٢٩٨) انفرادًا.

٢- لم تُعتَبر جميع الموافقات في هذه الدراسة الإحصائيّة، بل اقتصرت على اعتبار الموافقات التي وردت في خصوص الطريق الذي يذكره ابن الجزري بعد قوله: (وانفرد فلان عن [*الطريق الذي تعتبر موافقاته*])، وقد أرتفع عن هذا الطريق إذا ارتفع عنه ابن الجزري بعد ذلك وعقّب على الانفراد بقوله: (فخالف سائر الناس عن [*طريق أعلى من الطريق الذي ذكره سابقًا بعد قوله وانفرد عن*])، فأعتبر جميع الموافقات عن الطريق الأعلى[2].

٣- اعتمدت في حساب الموافقات على الطريق، فموافقات الهذليّ أعدها طريقًا واحدًا، وإن كانت طرق الهذليّ التي وافق بها خمسة طرقٍ مثلًا[3]، وكذلك إذا وردت موافقات من طريق الأهوازي من جامعي أبي معشر والروذباري والمصباح، فأعدّها موافقةً واحدة، من

---

(١) هذه السمات مثل كون وجه الانفراد يحتاج إلى تحريرٍ ونظرٍ ولا تؤدّي إليه عبارة ابن الجزريّ بوضوح، ومثل غموض عبارته في تحديد المنفرَد عنه، ومثل كون الانفراد قد وقعت له موافقاتٌ عديدةٌ لكن كلّ واحدٍ منها جزئيٌّ.

(٢) لتوضيح هذه النقطة: قال ابن الجزريّ في أحد المواضع: «وانفرد بذلك الخزاعي عن الشذائي عن النحاس عن الأزرق عن ورش»، فالأصل أن أقتصر في هذه الدراسة الإحصائية على دراسة الموافقات التي وردت في الطريق الذي بعد قوله: (عن) الأولى، وهو طريق الشذائي، لكن ابن الجزريّ عقّب على هذا الانفراد بعد ذلك بقوله: «فخالف سائر الرواة والطرق عن الأزرق»، فجعلها مخالفًا للطريق الأعلى – وهو طريق الأزرق-، فحينئذٍ لن تقتصر الدراسة الإحصائية على تتبع الموافقات عن الشذائي، بل سترتفع لتشمل جميع الموافقات عن الأزرق.

(٣) مثلًا قد يسند الهذليّ أحد الروايات من ٥ طرقٍ، وتفيد عبارته الموافقة عن جميع هذه الطرق الخمسة، لكني سأعتبر تلك الموافقات على أنها موافقةٌ واحدةٌ من طريق الهذليّ.

طريق الأهوازيّ.

والآن سأبيّن نتائج هذه الدراسة الإحصائيّة، وسأبين أوّلًا نتائجها فيما يتعلّق بالموافقات إجمالًا، ثم ما يتعلّق بخصوص الموافقات النشريّة.

أوّلًا: الإحصاءات المتعلقة بالمواضع التي وردت فيها موافقاتٌ مطلقًا:

العمود الأول يتعلّق بعدد الموافقات لكل موضــع، والعمود الثاني يتعلّق بعدد المواضــع التي جاءت فيها موافقات مطلقًا، ســواءٌ كانت جزئيّة أو محتملة أو غير ذلك، والعمود الثالث يتعلّق بنسـبة تلك المواضـع من جملة المواضـع، والعمود الرابع أخصّ من العمود الثاني، فقد حصــرته على المواضــع التي فيها موافقات غير جزئيّة وغير محتملة، والعمود الخامس لحساب نسبة تلك المواضع من جملة المواضع:

أعداد الموافقات في الموضع	عدد المواضع (مطلق الموافقات)	نسبتها	عدد المواضع (الموافقات غير الجزئية والمحتملة)	نسبتها
أكثر من ٥ موافقات	٢٦	٨,٧٪	١٩	٦,٤٪
٥ موافقات	١٠	٣,٤٪	١١	٣,٧٪
٤ موافقات	١٦	٥,٤٪	١٥	٥٪
٣ موافقات	٢٤	٨,١٪	١٩	٦,٤٪
موافقتان	٥٠	١٦,٨٪	٤٣	١٤,٤٪
موافقة واحدة	٦٣	٢١,١٪	٦٦	٢٢,١٪
مجموع ما ورد فيه موافقات	١٨٩	٦٣,٤٪	١٧٣	٥٨,١٪
ليس فيها موافقات	١٠٩	٣٦,٦٪	١٢٥	٤١,٩٪

ويمكن من الجدول السابق أن نخرج بهذا الجدول:

أعداد الموافقات في الموضع	عدد المواضع (مطلق الموافقات)	نسبتها	عدد المواضع (الموافقات غير الجزئية والمحتملة)	نسبتها

لا تزيد عن واحدة	١٧٢	٥٧,٧٪	١٩١	٦٤,١٪
لا تزيد عن اثنين	٢٢٢	٧٤,٥٪	٢٣٤	٧٨,٥٪
أكثر من اثنين	٧٦	٢٥,٥٪	٦٤	٢١,٥٪

يظهر ممّا سبق أنّ أغلب المواضع لا تزيد فيها الموافقات عن اثنين، وأغلبية تلك المواضع لا تزيد فيها الموافقات عن موافقة واحدة، وأغلبية هذه ليس فيها موافقاتٌ أصلًا، ولكن المواضع التي وردت فيها موافقات تزيد عن اثنين مع كونها مغلوبة إلّا أنّ لها نسبة معتبرة؛ إذ تتراوح بين خُمْس المواضع ورُبعها.

موافقات المدار: جملة المواضع التي ورد فيها موافقات (١٨٩) موضعًا، و(٨٩) موضعًا من هذه المواضع انحصرت موافقاتها في الطرق التالية: (ابن مهران- الخزاعي- العراقي- الأهوازي- الهذلي- الأندرابي- الروذباري- أبو معشر- ابن شريح- أبو الكرم)، فقد يختصّ أحد هؤلاء بعددٍ من المواضع، لا يشاركه غيره في الموافقة، فمثلًا انحصرت الموافقات في (٩) مواضع – من الـ(٨٩) موضعًا- في طريق الأهوازي، وانحصرت في (٣) مواضع في طريقي الأهوازي والهذلي معًا، وانحصرت في (٣) مواضع أخرى في طريقي الأهوازي وأبي الكرم معًا، وانحصرت في (٣) مواضع أخرى في طرق الأهوازي وأبي معشر وأبي الكرم جميعًا، وهكذا.

ثانيًا: الإحصاءات المتعلقة بالمواضع التي وردت فيها موافقاتٌ نشريّة:

<table>
<tr><th>عدد الموافقات النشريّة</th><th colspan="3">عدد المواضع</th><th>نسبتها</th></tr>
<tr><td>جاء فيها أكثر من ٣ موافقات نشرية</td><td colspan="3">٦</td><td>٢٪</td></tr>
<tr><td>جاء فيها ٣ موافقات نشرية</td><td colspan="3">٨</td><td>٢,٧٪</td></tr>
<tr><td>جاء فيها موافقتان نشريتان</td><td colspan="3">١٦</td><td>٥,٤٪</td></tr>
<tr><td rowspan="4">جاء فيها موافقة نشرية واحدة</td><td>المصباح</td><td>٢٠</td><td rowspan="4">٥٦</td><td rowspan="4">١٨,٨٪</td></tr>
<tr><td>الكامل</td><td>١٢</td></tr>
<tr><td>أبو معشر</td><td>٤</td></tr>
<tr><td>غيرهم</td><td>٢٠</td></tr>
</table>

مجموع ما جاء فيها موافقات نشرية		٨٦		٢٩،٨٪	
لم تجئ فيها موافقات نشرية	جاءت فيها موافقات غير نشرية فقط	١٠٣	٢١٢	٣٤،٥٪	٧١،١٪
	لم تجئ فيها أي موافقات	١٠٩		٣٦،٦٪	

ويلاحظ ممّا سبق:

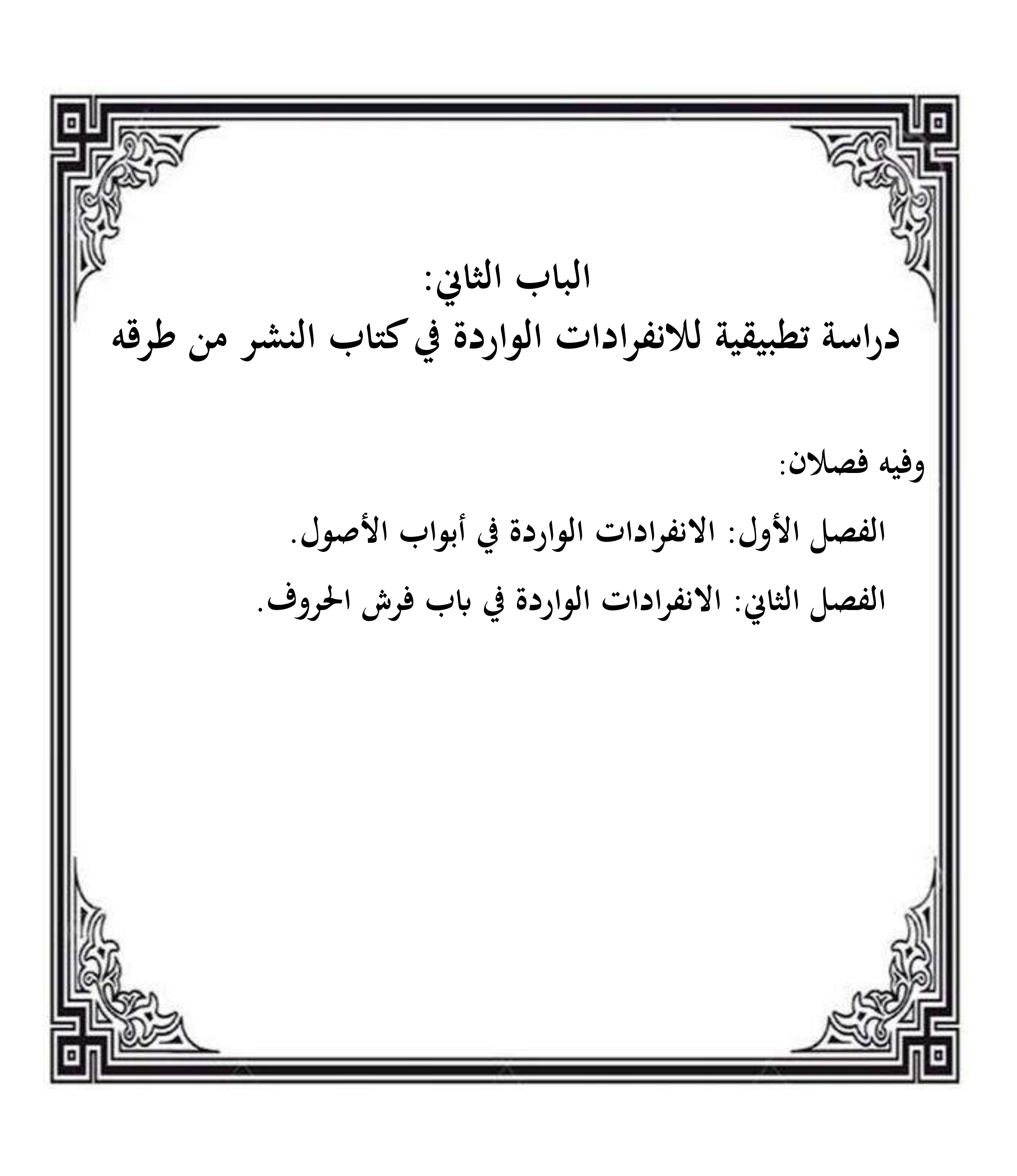
١- غالبية الانفرادات لم تجئ لها موافقات نشرية.

٢- المواضع التي جاءت فيها موافقات نشريّة (٨٦) موضعًا:

أ- (٢٠) موضعًا منها انحصرت فيها الموافقات النشريّة في كتاب المصباح، وهذا العدد كبيرٌ نسبيًّا، فهو يمثّل (٢٣،٢٥٪) — أي ما يقارب الربع- من المواضع التي وردت لها موافقات نشريّة، ويمثّل (٦،٧١٪) من جملة المواضع.

ب- المواضع التي جاء فيها أكثر من موافقتين نشريّتين قليلةٌ نسبيًّا، فهي بجملتها تمثّل (١٦،٢٨٪) من جملة المواضع التي وردت لها موافقات نشريّة، و(٤،٧٪) من جملة المواضع.

ج- عُشْرُ المواضع جاء فيها أكثر من موافقة نشريّة، فضلًا عن الموافقات غير النشريّة، وهذا يعطي إشارة إجماليّة إلى أنّ العديد من المواضع في وصفها بالانفراد نظرٌ، وإن كان هناك الكثير من المواضع لا إشكال في وصفها بالانفراد.

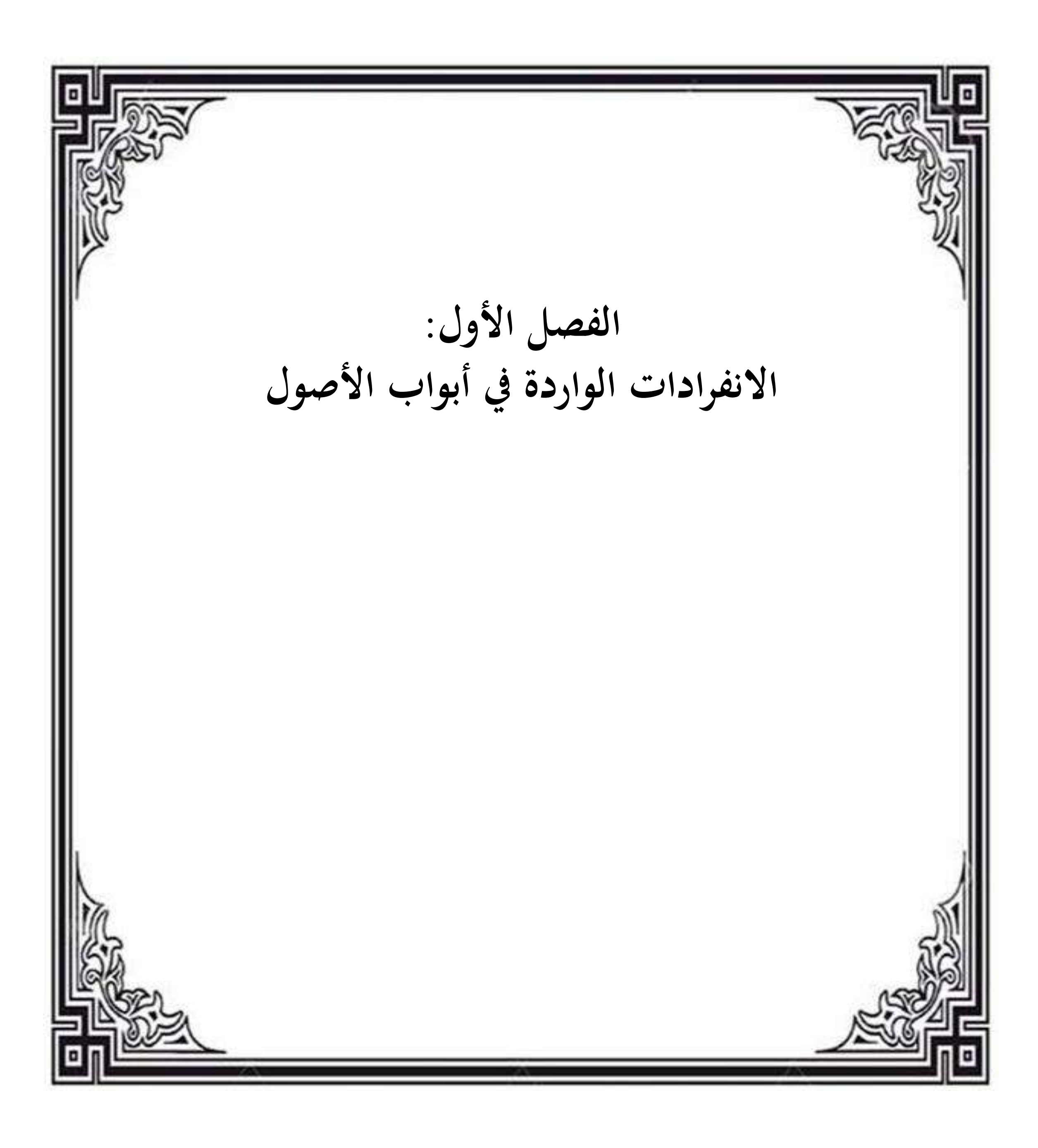


الباب الثاني:
دراسة تطبيقية للانفرادات الواردة في كتاب النشر من طرقه

وفيه فصلان:

الفصل الأول: الانفرادات الواردة في أبواب الأصول.

الفصل الثاني: الانفرادات الواردة في باب فرش الحروف.



الفصل الأول:
الانفرادات الواردة في أبواب الأصول

المبحث الأول: الانفرادات الواردة من باب الاستعاذة إلى سورة أم القرآن

١- الموضع الأول: انفراد أبي إسحاق الطبري عن الحُلْواني عن قالون بإخفاء الاستعاذة في جميع القرآن.

قال ابن الجزري: «وقد انفرد أبو إسـحاق إبراهيم بن أحمد الطبري عن الحُلْواني عن قالون بإخفائها في جميع القرآن»(١).

- **طريق أبي إسـحاق إبراهيم بن أحمد الطبري** عن الحُلْواني عن قالون من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن أبي بكر النقّاش عن **ابن أبي مهران الجمّال** عن **الحُلْواني** عن **قالون**. وذلك من كتاب المستنير لابن سوار عن أبي علي العطار وأبي علي الشرمقاني كلاهما عن الطبري(٢).

- **مصدر الانفراد:** لم يتعرّض صاحب المستنير لحكم الجهر والإخفاء. ويحتمل أنّ ابن الجزريّ نقل هذا الوجه من كتاب الاستبصار للطبريّ المذكور(٣)، وقد يعضد هذا الاحتمالَ تصريحُ ابن الجزريّ بوقوفه على كتاب الاستبصار(٤).

- **من وافقه: أولاً: من وافقه عن قالون:** لم أجد هذا الوجه عن قالون إلا من طريق الطبري فيما ذكره ابن الجزريّ.

ثانياً: من وافقه عن نافع:

---

(١) النشر (٢/ ١٠٦).

(٢) ينظر النشر (١/ ٣٢٩- ٣٣٣)، والمستنير (١/ ٢٣٣).

(٣) أبدى هذا الاحتمال الدكتور السالم الجكني في تحقيقه للنشر (٣/ ٦٤٦).

(٤) قال ابن الجزريّ في الغاية (١/ ٦): «وقد وقفت له على كتاب في القراءات سمّاه الاستبصار، أحسن فيه التحقيق».

١- إسحاق المسيبيّ[١] عن نافع: من طريق ابنه محمّد[٢] عنه[٣]. وصرّح ابن الجزريّ بأنّ الإخفاء صحّ من رواية المسيّبي عن نافع[٤].

٢- والأهوازي عن بعض طرق ورش عن نافع[٥].

٣- وإسماعيل[٦] عن نافع: فيما انفرد به الوليّ[٧] عنه، فيما ذكره ابن الجزريّ[٨]، وروايته خارجة عن النشر.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لطريق فرعيٍ عن أصل طريقه الرئيسي، ولم أجد أحدًا وافقه عنه ولا عن الراوي، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ.

وهذا الانفراد لم أجده في الكتاب الذي أسند ابن الجزري هذا الطريق منه، ولم ينصّ ابن الجزري على مأخذه لهذا الوجه.

---

(١) أبو محمد إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيَّب بن أبي السائب القرشي المخزومي المدنيّ، (ت٢٠٦هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٣١٢)، وغاية النهاية (١/ ٥٠٤).

(٢) محمّد بن إسحاق بن محمّد المخزومي المسيَّبي المدني، (ت٢٣٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٣٠)، وغاية النهاية (٣/ ٢٣٨).

(٣) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٢٨٠)، والكامل (٢/ ٩٤٨)، وحكي الإخفاء عن المسيبي في التيسير للداني والإقناع لابن الباذش والمصباح لأبي الكرم. وذكر بعضهم ترك الاستعاذة رأسًا عن المسيبي. ينظر: جامع البيان للداني (١/ ٢٨٠)، والتيسير (ص١٢٦)، والتبصرة لمكي (ص٢٤٥) والكامل للهذليّ (٢/ ٩٤٨)، وجامع الروذباري (٢/ ٢٦٨)، والإقناع (ص٥١)، والمصباح لأبي الكرم (٢/ ٧٨٠).

(٤) ينظر النشر (٢/ ١٠٥).

(٥) ينظر جامع الروذباري (٢/ ٢٦٩)، وجامع أبي معشر (٢/ ١٠٤- ١٠٥).

(٦) إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم المدنيّ، أخذ عن شيبة ثم عن نافع، وعن ابن وردان وابن جمّاز، ولم يستبعد ابنُ الجزريّ ما ذُكر من قراءته على أبي جعفر، (ت١٨٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٢٩٤)، وغاية النهاية (١/ ٥١٨).

(٧) أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل العِجلي البغداديّ الدقّاق، المعروف بالوليّ، (ت٣٥٥هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٠١)، وغاية النهاية (١/ ٢٤٤).

(٨) ينظر النشر (٢/ ١٠٤)، ولم أقف على هذا الوجه عن إسماعيل في غير النشر.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه قدّم عند الكلام عن الجهر بالاستعاذة أنّ المختار عند أئمة القراءة هو الجهر بها عن جميع القراء، ثم قال: «لا نعلم في ذلك خلافاً، إلا ما جاء عن حمزة وغيره مما نذكره»[١]. ومع أنّه اختار الجهر لجميع القراء إلّا أنّه صرّح بورود الإخفاء عن حمزة، وذكره عن نافع من بعض رواياته وطرقه غير النشرية، وذكره عن عدة طرق من طرق كتابه ومن غيره عن حمزة، ولم يذكر ذلك عن أبي إسحاق عن قالون إلّا آخرًا، فتأخيره له عن ذلك وعدم ذكره أوّلًا حين حكاه عن نافعٍ يشير إلى عدم اعتداده به[٢].

٢- ووسم هذا الوجه عن قالون بالانفراد[٣].

٣- ولم يذكره عن قالون في الطيبة، مع ذكره لحمزة بصيغة (وقيل) ثمّ ذكره ما يفيد تضعيفه عن حمزة بقوله: (وعلّلا)، فقال:

وقيل يخفي حمزةٌ حيث تلا   وقيل لا فاتحةٌ، وعُلِّلَا[٤]

والألف فيه للتثنية[٥]. والمقصود: أنّ ابن الجزريّ مع اختياره الجهر للجميع، ومع ورود الخلاف من بعض طرقه عن حمزة وعن قالون، إلّا أنّه جعل خلاف طرق حمزة أعلى من خلاف الطبري عن الحُلْواني، فاعتبر خلاف طرق حمزة نوع اعتبارٍ إذ أشار إليه في الطيبة -وإن ضعّفه-، ولم يُشر إلى خلاف الطبري عن الحُلْواني عن قالون، وذلك لانفراده.

---

(١) النشر: (٢/ ١٠٤).

(٢) ينظر النشر (٢/ ١٠٤- ١٠٦)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٢٠٨).

(٣) ينظر النشر (٢/ ١٠٦)، وتقريب النشر (١/ ٢٠٨).

(٤) طيبة النشر (ص٤١، البيت: ١٠٥).

(٥) قال ابن الناظم بعد أن قدّم أنّ الأصحّ هو الجهر لحمزة (١/ ٣٧٧): «والألف في (وعللا) للتثنية، أي: والقولان معلولان، أي ضعيفان، ويحتمل أن يراد أنّ لكلٍّ منهما علة أي وجه». وقال النويري (١/ ٢٨٧): «(وعللا) أي ضعّف، يحتمل ألفه التثنية وهو أولى؛ لاجتماعهما في علّة التضعيف وهو فوات السامع شيئاً، و[يحتمل] الإطلاقَ؛ لأنّ القول الثاني بأن فعلها في الفاتحة دون غيرها تحكُّمٌ، فهو ظاهر الضعف». فمحصّله أنّ الظاهر هو كون الألف للتثنية وأنّ المراد تضعيف القولين.

٢- الموضع الثاني: انفراد الهذلي عن الأزرق عن ورش بالبسملة بين الأحقاف والقتال، على وجه ترك التسمية في أوائل السور، وتبعه في ذلك أبو الكرم.

قال ابن الجزريّ: « وانفرد الهذلي بإضافته إلى هذه الأربعة[١] موضعاً خامساً، وهو البسملة بين الأحقاف والقتال عن الأزرق عن ورش، وتبعه في ذلك أبو الكرم»[٢].

- طريق الهذلي عن الأزرق عن ورش من الطرق المسندة في النشر، وله عنه ١٢ طريقًا نشريًّا، وترجع هذه الطرق إلى:

١- طريق النحاس عن الأزرق: من طريق ابن هلال والخولاني[٣] وأبي نصر سلامة الموصلي[٤] والأهناسي[٥] وابن شنبوذ، خمستهم عن النحاس.

٢- وطريق ابن سيف[٦] عن الأزرق: من طريق أبي عديّ[٧] وابن مروان[٨]

---

(١) ذكر ابن الجزريّ أنّ كثيرًا ممّن أخذ بالسكت لورش اختار البسملة في أربعة مواضع: بين المدثر والقيامة، وبين الانفطار والمطففين، وبين الفجر والبلد، وبين العصر والهمزة. ثمّ لمّا فرغ من ذلك شرع في التنبيهات، وذكر هذا الانفراد في ذيل كلامه على التنبيه الأوّل المتعلّق بأنّ البسملة في هذه المواضع متفرّع عن مذهب السكت بين السورتين، وأنّ السكت فيها متفرّع على مذهب الوصل بين السورتين. ينظر النشر (٢/ ١٢١- ١٢٣).

(٢) النشر (٢/ ١٢٣).

(٣) أبو جعفر حمدان بن عون بن حكيم الخولاني المصريّ، توفي حول (٣٤٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٨٥)، وغاية النهاية (١/ ٨٠٣).

(٤) أبو نصر سلامة بن الحسين — وقيل بن علي — وقيل بن عليّ بن الحسين- بن نصر الحُلواني الموصلي، وسمّاه في النشر: (سلامة بن الحسن)، مقرئٌ حاذقٌ، أخذ عن النحّاس وغيره. ينظر: غاية النهاية (١/ ١٢٦) مع تعليق المحقّق (تعليق: ١، ١/ ١٢٧).

(٥) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الطائي الأهناسي المصريّ، أخذ عن النحاس وابن سيف وموّاس ويونس بن عبد الأعلى، روى عنه الشذائي والغضائري. ينظر: غاية النهاية (٣/ ١٢٥).

(٦) أبو بكر عبد الله بن مالك بن عبد الله بن يوسف بن سيف التُّجيبي المصريّ النجّاد، (٣٠٧هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٥٧)، وغاية النهاية (٢/ ٤٩٢).

(٧) أبو عديّ عبد العزيز بن علي بن محمد بن إسحاق بن الفرج المصريّ، يُعرف بابن الإمام، (ت٣٩٧هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٦١)، وغاية النهاية (١/ ٣٦٥).

(٨) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مروان، توفي سنة نيف وستين وثلاثمائة. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٢٤)، وغاية النهاية (١/ ١٣٥).

والأهناسي[١].

– **مصـــدر الانفراد:** قال الهذليّ: «وروى الأزرق عن ورش – غير ابن مطير[٢] والنحاس– ترك التسمية في أوائل السور، إلّا في مواضع منها: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[محمد: ١] **إذا قال:** ﴿إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[٣][الأحقاف: ٣٥]: يستحب له أن يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم)، وكذلك بين المدّثر والقيامة، والانفطار والمطففين، والفجر والبلد، والعصر والهمزة»[٤]، وقد استثنى الهذليُّ طريق النحاس، فلا تشمل عبارته من الطرق النشريّة إلّا طريق ابن سيف.

٢- قال في المصباح: «وروى الأزرق عن ورش ترك التسمية في أوائل السور، إلّا في مواضع منها: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[محمد: ١] **إذا قال:** ﴿إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾: يستحب أن يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم)، وكذلك بين المدّثر والقيامة، والانفطار والمطففين، والفجر والبلد، والعصر والهمزة»[٥]. وطرق المصباح عن الأزرق ليست نشريّة.

– **من وافقه:** لم أجد أحدًا ذكر هذا الوجه غير ما سبق، وصحّت البسملة في هذه المواضع عن الأزرق في النشر ضمن مطلق البسملة بين السورتين[٦].

– **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، وتبعه أحد أصحاب الكتب، ولم أجد أحدًا غير ذلك وافقه على هذا المذهب عن أصل طريقه الرئيسيّ ولا عن الراوي ولا عن القارئ، وصحّت البسملة عن أصل طريقه الرئيسي ضمن مطلق البسملة بين السور، لا على هذا المذهب.

---

(١) ينظر النشر (١/ ٣٣٥- ٣٣٧، ٣٣٩- ٣٤٦)، والكامل (١/ ٢٤١- ٢٤٤، ٢٥٠- ٢٥٢).

(٢) أبو القاسم قُسَيم بن أحمد بن مطير الظهراوي المصري، توفي سنة (٣٩٨) أو (٣٩٩هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٣٠)، وغاية النهاية (٢/ ٦٢).

(٣) في الأصل (إلّا القوم الفاسقين).

(٤) الكامل (٢/ ٩٥٠).

(٥) المصباح (٢/ ٧٩٢).

(٦) ينظر النشر (٢/ ١٢١).

وأطلق ابن الجزريّ هذا الوجه عن المنفرِد من جميع طرقه عن أصل طريقه الرئيسيّ، وقد قيّده المنفرِد ببعض تلك الطرق ولم يطلقه.

- **حكم ابن الجزري:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه – مع وسمه في النشر بالانفراد- لم يتعرّض له في التقريب ولا على سبيل الانفراد، ولم يذكره في الطيبة[١].

***

٣- الموضع الثالث: انفراد أبو الحسن ابن غلبون باختيار الوصل لمن سكت من أبي عمرو وابن عامر وورش في خمسة مواضع: الأنفال ببراءة، والأحقاف بالقتال، والقمر بسورة الرحمن، والواقعة بالحديد، والفيل بسورة قريش.

قال ابن الجزريّ: « وكذلك انفرد صاحب " التذكرة " باختيار الوصل لمن سكت من أبي عمرو وابن عامر وورش في خمسة مواضع وهي: الأنفال ببراءة، والأحقاف بالذين كفروا، واقتربت بالرحمن، والواقعة بالحديد، والفيل بـ " لإيلاف قريش ". قال: (لحسن: ذلك بمشاكلة آخر السورة لأول التي تليها)»[٢].

- طريق تذكرة ابن غلبون عن أبي عمرو وابن عامر وورش من الطرق النشريّة، وجاء طريقه النشريّ:

في رواية ورش: عن أبي عديّ وابن مروان كلاهما عن ابن سيف عن الأزرق عن ورش.

وفي رواية أبي عمرو: عن أبيه عبد المنعم عن نصر بن يوسف المجاهدي[٣] عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء[٤] عن دوري أبي عمرو.

---

(١) ينظر النشر (٢/ ١٢٣)، وتقريب النشر (١/ ٢١٣)، وطيبة النشر (ص٤١، الأبيات: ١٠٨-١٠٩).

(٢) النشر (٢/ ١٢٣).

(٣) أبو القاسم نصر بن يوسف البغدادي، يُعرف بالمُجاهدي نسبةً إلى ابن مجاهد، نزل حلب، أخذ عن ابن مجاهد وابن شنبوذ، وأخذ عنه عبد المنعم ابن غلبون. ينظر: غاية النهاية (٤/ ٢٢).

(٤) أبو الزعراء عبد الرحمن بن عَبدوس البغدادي، مات سنة بضع وثمانين ومائتين. ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٦٧)، وغاية النهاية (٢/ ٣٠٨).

وفي رواية ابن عامر: عن أبيه عبد المنعم عن صالح بن إدريس[1] عن ابن الأخرم[2] عن الأخفش عن ابن ذكوان[3].

- **مصدر الانفراد:** قال ابن غلبون بعد أن ذكر أنّه يُختار في قراءة ابن عامر وأبي عمرو وورش الفصل بين السورتين بالسكت – سوى بين الأربع الزهر فيفصل فيها بالبسملة-: «وأنا أختار أيضًا في قراءة ورش وابن عامر وأبي عمرو في خمسة مواضع أن توصل فيها السورة بالسورة التي بعدها **من غير فصلٍ بشيءٍ ألبتّة**؛ لحسن ذلك فيها؛ لمشاكلة آخر السورة الأولى لأول التي بعدها»، وذكر المواضع الخمسة[4].

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه على الوصل في هذه المواضع لمن فصل بالسكت بين السورتين. لكن ذكر المعدّل في روضته وابن بلّيمة في تلخيصه أنّ هذا الوجه اختاره بعض مشايخهم، والظاهر أنّ مرادهما طاهر ابن غلبون[5].

وذكر العُماني[6] في الأوسط أنّ من اختار البسملة لأبي عمرو بين السورتين فالمختار له ترك البسملة في المواضع الخمسة؛ لاشتباه أوائل هذه السور بأواخر ما قبلها، فالفرق بينه وبين ابن غلبون أنّ ابن غلبون وصلَ في هذه المواضع على مذهب الفصل بين السورتين بالسكت، والعُماني وصلَ على مذهب الفصل بالبسملة، ولكنّه اتفق معه

---

(١) أبو سهيل صالح بن إدريس بن صالح البغدّادي الوراق، أخذ عن ابن مجاهد وابن الأخرم وآخرين، وأخذ عنه أبو الطيب ابن غلبون والداراني وآخرون. (ت٣٥٤هـ)، ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٨٩)، وغاية النهاية (٢/ ١٩٨).

(٢) محمد بن النضر بن مر الرَّبَعي الدمشقي، المعروف بابن الأخرم، (ت٣٤١هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٧١)، وغاية النهاية (٣/ ٦٥٣).

(٣) ينظر النشر (١/ ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٧٨، ٤١٨)، والتذكرة (١/ ١٨- ١٩، ٢٧، ٣٨- ٣٩).

(٤) ينظر التذكرة (١/ ٦٤).

(٥) ينظر روضة المعدّل (٣/ ١٦)، وتلخيص ابن بليمة (ص٢٢).

(٦) أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد العُماني، قرأ على أبي عبد الله اللالكائي إمام جامع البصرة، وعلى أبي الحسن الكُرَيْزِي، وغيرهم، كان حيًّا سنة (٤١٣هـ) وأملى فيها كتابه الأوسط. ينظر: غاية النهاية (١/ ٧٠٤)، ومقدّمة محقق كتاب الأوسط للعماني (ص٢٣- ٢٩).

فيها على (الوصل من غير فصلٍ بشيءٍ ألبتّة)[1]، وقد أسند العُماني قراءة أبي عمرو من قراءته على الكُريزي[2] عن الشـــذائي وابن حَبَش وغيرهما عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن دوري أبي عمرو[3].

وصحّ في النشر الوصل في هذه المواضع لكلٍّ من أبي عمرو وابن عامر وورش ضمن مطلق الوصل بين السورتين[4].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ بمذهبٍ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب، ولم أجد أحدًا وافقه، سوى أنّه حُكيَ ما يقرب من هذا المذهب عن أحد القرّاء المنفرَد عنهم. وصحّ هذا الوجه عن المنفرَد عنهم في هذه المواضع لكن لا على هذا المذهب، بل ضمن مطلق الوصل بين السورتين.

- **حكم ابن الجزري**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه — مع وسمه في النشر بالانفراد- لم يتعرّض له في التقريب ولا على سبيل الانفراد، ولم يذكره في الطيبة[5].

***

٤- الموضع الرابع: انفراد ابن شُرَيح[6] بعدم البسملة لحمزة في الابتداء بأوائل السور سوى الفاتحة.

---

(١) ينظر الأوسط للعماني (ص١٣٢).

(٢) أبو الحسن محمد بن محمد الكُرَيْزيّ البصري، روى القراءة عن الشذائي وأبي الحسن الهاشمي وابن خُشْنام وابن الفرج المصري وغيرهم. وأخذ عنه العُماني بالأهواز قبل سنة (٤٠٤هـ). ينظر: الأوسط للعُماني (ص٦٢- ٦٦).

(٣) ينظر الأوسط للعماني (١/ ٦٤).

(٤) ينظر النشر (٢/ ١١٩- ١٢١).

(٥) ينظر النشر (٢/ ١٢٣)، وتقريب النشر (١/ ٢١٣- ٢١٤)، وطيبة النشر (ص٤١، الأبيات: ١٠٧- ١٠٩).

(٦) أبو عبد الله محمد بن شُرَيْح بن أحمد الرُّعَيْني الإشبيلي، له كتاب الكافي والتذكير وغيرهما في القراءات، (ت٤٧٦هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٢٤)، وغاية النهاية (٣/ ٣٨٤).

قال ابن الجزريّ: «[التنبيه] الثالث: إنّ كلّاً من الفاصلين بالبسملة والواصلين والساكتين: إذا ابتدأ سورةً من السور بسمل بلا خلافٍ عن أحدٍ منهم — إلا إذا ابتدأ براءة كما سيأتي- سواءٌ كان الابتداء عن وقف أو قطع... وانفرد صاحب الكافي بعدم البسملة لحمزة في ابتداء السور سوى الفاتحة، وتبعه على ذلك ولده أبو الحسن شُرَيح[1] فيما حكاه عنه أبو جعفر ابن الباذَش من أنّه كان يأخذ لحمزة بوصل السورة بالسورة، لا يلتزم بالوصل البتّة، بل آخر السورة عنده كآخر آية، وأول السورة الأخرى كأول آيةٍ أخرى، فكما لا يلتزم له ولا لغيره وصل الآيات بعضهن ببعض؛ كذا لا يلتزم له وصل السورة حتماً، بل إن وصل فحسن، وإن ترك فحسن»[2].

- **طريق ابن شُرَيح** عن حمزة من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ:

١- عن ابن نفيس عن السامَرّي[3] عن الحمّامي عن **أبي بكر ابن مِقْسَم**[4] عن إدريس بن عبد الكريم عن **خلف** عن سليم عن حمزة.

٢- وعن تاج الأئمة ابن هاشم[5] عن الحمّامي بسنده المتقدم

---

(١) شُرَيْح بن محمد بن شُرَيْح الرُّعَيْني الإشبيلي، (ت٥٣٩هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٩٥٣)، وغاية النهاية (٢/ ١٧٣).

(٢) النشر: (٢/ ١٢٤- ١٢٦).

(٣) أبو أحمد عبد الله بن الحسين بن حسنون السامَرّي البغدادي، مسند القرّاء بالديار المصرية، روى عن ابن مجاهد وابن شنبوذ وابن حمدون وجماعة غيرهم، وأخذ عنه أبو الفتح فارس وأبو الفضل الخزاعي والطرسوسي وابن نفيس وغيرهم. ذكر الدانيُّ أنّه طالت أيّامه فاختلّ حفظه ولحقه الوهم، وضعّفه الذهبيُّ وذكر تضعيفه عن جماعة من الأئمّة، ورأى ابن الجزريّ أن يُحمل ضعفه على أواخر أيّامه. (ت٣٨٦هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٣٤)، وغاية النهاية (٢/ ٤١٦).

(٤) أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب البغدادي العطار، ينتهي نسبه إلى مِقْسَم صاحب ابن عباس — رضي الله عنهما-، (ت٣٥٤هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٩٧)، وغاية النهاية (٣/ ٣٠٥).

(٥) أبو العباس أحمد بن علي بن هاشم المصري، تاج الأئمة، (ت٤٤٥هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٧١)، وغاية النهاية (١/ ٣٠٩).

٣- وعن أبي علي المالكيّ عن الحمّامي بسنده المتقدم.

٤- وعن ابن نفيس عن السامَرّي عن ابن شنبوذ عن **أبي بكر ابن شاذان الجوهريّ** عن **خلّاد** عن سليم عن حمزة.

وذلك من كتابه "الكافي"(١).

- **مصدر الانفراد:** قال ابن شريح في الكافي: «... وإذا ابتدأ [القارئ] بأوّل سورةٍ أيّ سورةٍ كانت إلا براءة: عوّذ وبسملَ إلّا لحمزة، هذا سيرة القراء، بهذا قرأت وبه آخذ»(٢).

- **من وافقه:** لم أجد من وافقه على التصريح(٣) بهذا الوجه عن حمزة سوى الأندرابي، فإنّه قال في الإيضاح: «وكان حمزة لا يقرأ "بسم الله الرحمن الرحيم" على رؤوس السور كلّها؛ وَالَى بين السورتين أو افتتح السورة، إلّا في سورة الحمد فإنّه يقرأ فيها لأنّه منها عنده»(٤). وجاءت طرق الأندرابي عن حمزة:

١- عن ابن مهران عن ابن مقسم(٥) عن إدريس عن خلف عن سليم عن حمزة.

٢- وبطرقه إلى القاسم بن يزيد الوزان عن خلاد عن سليم عن حمزة.

---

(١) ينظر النشر (١/ ٤٥٩- ٤٦١، ٤٦٣- ٤٦٧، ٤٧٥- ٤٧٧)، والكافي لابن شريح (ص٣٣)، ولم يذكر في الكافي قراءة السامَرّي على أبي بكر ابن مقسم عن إدريس، والذي فيه: عن السامَرّي عن أبي الحسن [الرقّي] عن إدريس، وينظر التعليق على هذا الطريق في تحقيق النشر للدكتور السالم الجكني: (تعليق١، ص٢/ ٤٢٩)، وفي السلاسل الذهبية للدكتور أيمن سويد: (تعليق٣، ص٣٩٣).

(٢) الكافي في القراءات السبع لابن شريح (ص٣٦).

(٣) وردت عباراتٌ قد يؤخذ منها هذا الوجه على احتمال وقد يمكن توجيهها على المشهور، ينظر من ذلك: الكامل (٢/ ٩٥٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٢٧٥- ٢٧٧).

(٤) الإيضاح للأندرابي [ل١٠٧/ ب].

(٥) هنا يلتقي مع طرق الكافي النشرية عن خلف.

٣- وبطرقه إلى ابن زَرْبيّ[١] وتُرْك[٢] والخُشْكي[٣] والدوري وابن سعدان[٤] خمستهم عن سليم عن حمزة.

٤- وبطرقه إلى ابن قلوقا[٥] والخزاز[٦] وابن صالح العجلي[٧] ثلاثتهم عن حمزة[٨].

وأيضًا هو ظاهر المنهاج لابن ظفر؛ فإنّه قال: «ذكر مذاهبهم في افتتاح القراءة: وكلّهم يبدأ بالاستعاذة والتسمية عند افتتاح القراءة... وسواءٌ كان افتتاحه من أول السورة أو رأس الجزء... **واليزيدي وحمزة وخلف ويعقوب لا يسمون في أوائل السور إلا في سورة الحمد،** الباقون بالتسمية إلا بين الأنفال والتوبة.

وأمّا اختلافهم في الفصل بالتسمية في أثناء السور: فكان حمزة وخلف ويعقوب يفصلون بغير تسمية ويصلون بغير تسمية ويصلون السورة بالتي تليها»[٩]، وظاهر العبارة يفيد أنّ قوله عن حمزة ومن معه **(لا يسمون في أوائل السورة إلا في السورة الحمد)** هو في حال الابتداء بأوّل السورة؛ لأنّه بعد ذلك ابتدأ في الكلام على اختلافهم في

(١) إبراهيم بن زَرْبيّ الكوفي، قرأ على سُليم، وهو من جلّة أصحابه. ينظر: غاية النهاية (١/ ١٠٥).

(٢) تُرْك الحذّاء الكوفيّ المعدّل، اسمه محمّد بن حرب، من قدماء أصحاب سُليم وأجلِّهم، توفي قبل خلفٍ وخلّاد. ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٢٥)، وغاية النهاية (١/ ٦٠٣).

(٣) جعفر بن محمد بن سليمان الخُشْكَني - ويقال: الخُشْكي- الكوفي، قرأ على حمزة وسُليم، قال ابن الجزري: (مات فيما أحسب سنة بضع عشرة ومائتين). ينظر: غاية النهاية (١/ ٦٢٧).

(٤) أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي، (ت٢٣١هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٣١)، وغاية النهاية (٣/ ٣٥٤).

(٥) عبد الرحمن بن قلوقا - ويقال أقلوقا- الكوفيّ، أخذ عن حمزة وعن سُليم عن حمزة. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣١٦).

(٦) يحيى بن عليّ الخزّاز، روى عن حمزة، وهو من جلّة أصحابه، وروى أيضًا عن سُليم. ينظر: غاية النهاية (٤/ ١١٨).

(٧) أبو أحمد عبد الله بن صالح بن مسلم العِجليّ الكوفيّ، توفي في حدود (٢٢٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٥٠)، وغاية النهاية (٢/ ٤٣٩).

(٨) ينظر: الإيضاح للأندرابي [ل٩٧].

(٩) ينظر: المنهاج لابن ظفر المغازلي (١/ ٢٠٣- ٢٠٤).

فصل السورتين بالبسملة، فدلّ على أنّ كلامه قبل ذلك كان عن غير حكم البسملة بين السورتين. وجاءت طرقه عن حمزة:

١- بسنده إلى ابن مقسم[١] عن إدريس عن خلف عن سليم عن حمزة.

٢- وبسنده إلى النقاش عن إدريس عن خلف.

٣- وبسنده إلى القاسم بن يزيد الوزان عن خلاد عن سليم عن حمزة.

٤- وبسنده إلى الطلحي[٢] عن خلاد.

٥- وبطرقه إلى الدوري وابن سعدان وأبي حمدون وتُرك وابن زَرْبِيّ والخُشْكي ستتهم عن سليم عن حمزة.

٦- وبطرقه إلى الخُشْكي والعبسي[٣] كلاهما عن حمزة[٤].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئٍ من روايتيه، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ من بعض الكتب. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه نصّ في بداية كلامه على أنّ كلّ القراء لهم البسملة عند ابتداء السور بلا خلافٍ، ثم ذكر هذا الوجه آخرًا موسومًا بالانفراد[٥].

---

(١) هنا يلتقي مع طرق الكافي النشرية عن خلف.

(٢) أبو داود سليمان بن عبد الرحمن الطّلحي التمّار اللؤلؤي الكوفيّ، (ت٢٥٢هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٤٠).

(٣) أبو محمد عبيد الله بن موسى العَبْسي مولاهم الكوفيّ، (ت٢١٣هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٤٧)، وغاية النهاية (٢/ ٦٠٩).

(٤) تنظر الطرق في المنهاج (١/ ص٩٤- ١٠٠).

(٥) ينظر النشر (٢/ ١٢٦)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٢١٣) حيث ذكر إجماعهم على ذلك ثم ذكر هذا الوجه بعد ذلك موسومًا بالانفراد.

٢- وذكر مبنى قول ابن شريح وقدح فيه، إذ قال: «حجته في ذلك قول حمزة: (القرآن عندي كسورة واحدة، فإذا قرأت (بسم الله الرحمن الرحيم) في أول فاتحة الكتاب أجزأني)، ولا حجة في ذلك؛ فإنّ كلام حمزة يُحمَل على حالة الوصل لا الابتداء؛ لإجماع أهل النقل على ذلك»[١].

٣- ولم يذكره في الطيبة، بل صرّح بخلافه مقتصرًا عليه، فقال:

وفي ابتدا السورة كلٌّ بسملا[٢]

***

٥- الموضع الخامس: انفراد مكّي بمنع وجه قطع الجميع بين السورتين.

قال ابن الجزريّ: «وإذا فُصل بالبسملة بين السورتين أمكن أربعة أوجه: الأول – أَوْلاها-: قطعها عن الماضية ووصلها بالآتية، والثاني: وصلها بالماضية وبالآتية، والثالث: قطعها عن الماضية وعن الآتية، وهو مما لا نعلم خلافا بين أهل الأداء في جوازه إلا ما انفرد به مكي، فإنه نصَ في "التبصرة" على جواز الوجهين الأولين ومنع الرابع، وسكت عن هذا الثالث فلم يذكر فيه شيئاً، وقال في "الكشف" ما نصّه: (إنه أُتِيَ بالبسملة على إرادة التبرك بذكر الله وصفاته في أول الكلام وإثباتها للافتتاح في المصحف، فهي للابتداء بالسورة، **فلا يُوقَف على التسمية دون أن توصَل بأول السورة)**. انتهى، وهو صريح في اقتضاء منع الوجهين الثالث والرابع. وهذا من أفراده كما سنوضحه في باب التكبير آخر الكتاب، إن شاء الله تعالى»[٣]. وقال ابن الجزريّ في التقريب: «وانفرد مكيٌّ في الكشف بمنع القطع على البسملة إذا قُطعتْ عن آخر السورة، ولم يُجِزْه في التبصرة»[٤].

---

(١) ينظر النشر (٢/ ١٢٦)، ونحوه في التقريب.

(٢) طيبة النشر (ص٤١، البيت: ١٠٩).

(٣) النشر (٢/ ١٣١- ١٣٢).

(٤) تقريب النشر (١/ ٢١٤).

- طريق مكّي من الطرق المسندة في النشر، وأسند ابن الجزريّ طريقه في قراءة نافعٍ من روايتيه، وفي رواية دوري أبي عمرو، وابن ذكوان، وخلّاد، وأبي الحارث، وذلك من كتابه التبصرة[١].

- **مصدر الانفراد:** قال مكّي في التبصرة « ويجب أن تعلم أنّك إذا فصلت بالتسمية فلك أن تصل التسمية بآخر السورة ثمّ تتمادى في السورة الأخرى، ولك أن تقف على آخر السورة ثم تبتدئ بالتسمية، وليس لك أن تصل آخر السورة بالتسمية ثم تقف عليها دون أن تصل ذلك بالسورة الأخرى»[٢]، فسكت عن وجه قطع التسمية عن السورتين، ولم يذكره فيما يجوز ولم يصرّح بمنعه. وأما تصريحه بمنع الوقف على البسملة دون وصلها بأول السورة فهو في الكشف –كما ذكر ابن الجزريّ–[٣].

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا صرّح بمنع هذا الوجه، سوى أنّ صاحب الكافي قال: «وللقارئ أن يصل آخر السورة بالبسملة ويصل البسملة بأوّل السورة المبتدأة، وله أن يقف على آخر السورة ويبتدئ بالبسملة ويصلها بأوّل السورة المبتدأة، وليس له أن يصل آخر السورة بالبسملة ثم يقف عليها؛ لأن البسملة إنّما هي في أوائل السور، لا في أواخرها»[٤]، وهذه العبارة كعبارة مكّيٍ في التبصرة، حيث جوّز وجهين ومنع وجهًا وسكت عن وجه قطع الجميع فلم يذكره فيما يجوز.

وقال العُماني في الأوسط: «فإن شاء وصل السورة بالسورة وبينهما (بسم الله الرحمن الرحيم)، وإن شاء وقف على آخر السورة ثم ابتدأ بالبسملة ثم بالسورة بعدها... **وليس للقارئ أن يسكت على البسملة ثم يبتدئ بالسورة التي تليها**؛ لأنّ البسملة إنّما جُعِلت في أوائل السور فواتحَ لها وفصلًا بينها. هذه طريقه القراء. فإن سكت على البسملة فلا بأس»[٥]، وظاهر قوله: (**وليس للقارئ أن يسكت على البسملة ثم**

(١) ينظر النشر (١/ ٣٢٢، ٣٣٨، ٣٧٨، ٤١٨، ٤٦٨، ٤٨٧)، والتبصرة (ص١٩٦- ١٩٧، ١٩٩- ٢٠٠، ٢٠٦، ٢٠٩- ٢١٢).

(٢) التبصرة (ص٢٤٨- ٢٤٩).

(٣) ينظر الكشف (١/ ١٣).

(٤) الكافي لابن شريح (ص٣٦).

(٥) الأوسط (ص١٣٢).

يبتدئ بالســـورة التي تليها) منع وجه قطع الجميع، لكن ظاهر قوله بعد ذلك: (فإن سكت على البسملة فلا بأس) يفيد جوازه.

- **وصــف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصــحاب الكتب، ولم أجد أحدًا صرّح بموافقته.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ حيث صـــرّح بجواز الأوجه الثلاثة، وذكر أنّه لا يعلم خلافًا بين أهل الأداء في جواز وجه قطع الجميع، ثمّ ذكر المنع عن مكّي موسومًا بالانفراد(١)، وقال في باب التكبير - بعد ذكره لوجه قطع آخر السورة عن التكبير وقطع التكبير عن البسـملة وقطع البسـملة عن السـورة التالية- أنّ مكيًّا منع هذا الوجه؛ حيث منع في وجه البسملة بين السورتين قطعها عن الماضية والآتية، ثم قال: «ولا وجه لمنع هذا الوجه على كلا التقديرين»(٢)، فيكون منع مكّي لوجه قطع الجميع ممّا لا وجه له عند ابن الجزريّ.

***

٦- الموضع السادس: انفراد ابن عبيد عن أبي علي الصوّاف عن الوزان عن خلّاد بإشمام الصاد في لفظ ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾[الفاتحة: ٦ وغيرها] **المعرّف والمنكّر في جميع القرآن.**

قال ابن الجزريّ: «وانفرد ابن عبيد عن أبي علي الصواف عن الوزان عنه بالإشمام في المعرّف والمنكّر -كرواية خلف عن حمزة- في كل القرآن، وهو ظاهر "المبهج" عن ابن الهيثم»(٣).

- **طريق** ابن عبيد عن أبي عليّ الصـوّاف عن الوزّان عن خلّاد من الطرق المسـندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من طريق فارس عن عبد الباقي الخراساني عنه — أي ابن عبيد- عن الصـــواف عن الوزان عن خلاد. وذلك: من قراءة الداني على فارس، ومن

(١) ينظر النشر (٢/ ١٣١- ١٣٢)، وتقريب النشر (١/ ٢١٤).

(٢) النشر (٤/ ٥٢٥). وأراد بالتقديرين: تقدير كون التكبير لآخر السورة، وتقدير كونه لأوّلها.

(٣) النشر (٢/ ١٤٢).

قراءة ابن بليمة على ابن نبت العروق(١) عن أبي العباس الصقلي(٢) عن فارس(٣).

ولم يُضِف ابن الجزري طريقَيْ الداني وابن بليمة إلى شيءٍ من كتبهما، وليس في تلخيص ابن بليمة بيانٌ لأسانيده، فلا يمكن التحقق من وجود هذا السند فيه، وأما الداني فقد أسند هذا الطريق في جامع البيان والمفردات(٤).

- **مصدر الانفراد**: سبق أنّ ابن الجزريّ لم يصرّح بمأخذه لطرق الداني وابن بليمة عن الصواف، وأنّ ابن بلّيمة لم يبيّن أسانيده في التلخيص، وأنّ الداني أسند الطريق في الجامع والمفردات على الوجه الذي ذكره ابن الجزريّ.

ولم يذكر الداني إشمام باب ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ في المفردات، ولا ابن بلّيمة في التلخيص، وقال الداني في جامع البيان: «واختلف في ذلك عن خلاد، فروى **أبو علي الصوّاف** عن القاسم بن يزيد [**الوزّان**] عنه [**أي: عن خلاد**] كرواية خلف، وروى الحُلْواني وسليمان اللؤلؤي(٥) عنه بالصاد خالصة في جميع القرآن سواء مع الألف واللام ومع غيرها، **وقرأت له** [أي لخلاد] **على أبي الفتح كذلك** [أي بالصاد الخالصة] إلا قوله ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ هنا خاصة [الفاتحة: ٦]؛ فإني أشممت الصاد الزاي فيه»(٦)، ولكن الداني إنّما أسند طريق الصواف في جامع البيان من قراءته على أبي الفتح عن الخراساني عن ابن عبيد والبزوري(٧) كلاهما عن الصواف، وما ذكره الداني للصواف عن خلاد يخالف ما ذكره من قراءته عن أبي الفتح في رواية خلاد، فحينئذٍ قد يكون ما ذكره

---

(١) أبو بكر محمد بن أبي الحسن الصقليّ، يُعرف بابن نَبْت العروق، قرأ على أبي العباس الصقلي، قرأ عليه ابن بَلّيمة. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٣١٤).

(٢) أبو العباس أحمد بن محمد الصقلي، قرأ على ابن مطير وابن داود الداراني وفارس بن أحمد، قرأ عليه ابن نَبْت العروق. ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٣٨).

(٣) النشر (١/ ٤٧٢- ٤٧٧)

(٤) ينظر جامع البيان (١/ ٣٧٤)، والمفردات السبع: (ص٥٢٣).

(٥) هو سليمان بن داود الطّلحي اللؤلؤي، سبقت ترجمته.

(٦) جامع البيان (١/ ٢٩٥).

(٧) أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم البزوري البغدادي، (ت٣٦١هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٦٢٥)، وغاية النهاية (١/ ٧٥).

للصواف هو من غير قراءته على أبي الفتح، وليس في جامع البيان طريق للصواف سوى من قراءته على أبي الفتح، فقد يكون هذا الوجه حكايةً ليس من طرق كتابه، وعلى هذا فهذا الوجه منسوب للصواف من أحد طرقه المبهمة، وليس في عبارة الداني ما يفيد رواية ابن عبيد له أو اختصاصه به عن الصواف(١).

- **من وافقه**(٢): **أولاً**: **من وافقه عن الصـوّاف**: لم أجد هذا الوجه عن الصـواف سوى ما ذكره الداني في جامع البيان من غير نسبته إلى طريق.

ثانياً: **من ذكر هذا الوجه عن الوزان**: **ابن شنبوذ عن الوزان**: من جامع الروذباريّ عن الأهوازيّ عن الغضائري عن ابن شنبوذ؛ إذ ذكر بعض الأوجه لبعض طرق ورواة حمزة ولم يذكر فيهم هذا الطريق، ثم ذكر هذا الوجه وأطلقه لمن بقي عن حمزة فدخل فيهم هذا الطريق(٣).

ثالثاً: **من ذكر هذا الوجه عن خلّاد**:

---

(١) ينظر جامع البيان (١/ ٤١١)، المفردات السبع للداني (ص٥٢٣- ٥٢٤)، والتلخيص لابن بليمة (ص٢٣)، وينظر الطريق في جامع البيان (١/ ٢٦٧).

(٢) ذكر أبو معشر في جامعه (٢/ ٤٦٧- ٤٦٨) أربعة أوجه لخلّاد:

الأول: **إشمام ما كان بالألف واللام**: وهو للجوهري عن خلاد، وللمزوق عن الحُلْواني عن خلاد.

والثاني: **إشمام أول الفاتحة فقط**: وهو للديري [كذا] عن خلاد.

والثالث: **الصاد في جميع القرآن**: وهو للخنيسي والطلحي والبزار عن خلاد.

والرابع: **الإشمام حيث جاء**: للباقين عن حمزة سوى من ذكر لهم غير هذا الوجه، وهذا هو الوجه الانفراديّ عن خلاد، ومعرفة طرق خلاد التي ورد عنها هذا الوجه تتوقف على معرفة مراده بالديري؛ فإنّه لم يذكر أحدًا بهذا الاسم من طرق خلاد، ولم أجد هذا الوجه عمّن يقارب هذا الاسم في غير جامع أبي معشر، ولعلّه وقع خللٌ أو سقط في هذا الموضع من الجامع، ولهذا أضربت عن تتبّع موافقاته وذكره، ولكن يقرب جدًّا أن تكون طرق الأهوازي التي ذكر عنها الروذباريّ هذا الوجه وأسندها أبو معشر في الجامع من الطرق التي ورد عنها هذا الوجه في الجامع.

(٣) تنظر القراءة في الجامع للروذباريّ (٢/ ٣٠٥- ٣٠٦)، وينظر طريقه فيه (١/ ٥٦٩).

١- ابن الهيثم عن خلاد: من طريق أبي سلمة[١] عن القاسم بن نصر[٢] عن[٣] ابن الهيثم:

أ- من طريق الشّذَائي عن أبي سلمة:

من طريق الخزاعي عن الشّذَائي: من المنتهى للخزاعي، ومن الكامل عن ابن شبيب[٤] عن الخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي[٥] عن الخزاعي.

ومن طريق الخبازي عن الشّذَائي: من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي. **وهذا الطريق نشريّ.**

ومن طريق الكارَزيني عن الشّذَائي: من المبهج عن الشريف العباسي عن الكارَزيني. **وهذا الطريق نشريّ.**

---

(١) أبو سلمة عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي، المعروف بابن أبي الرّوس، أخذ عن القاسم بن نصر وسليمان الضبيّ وغيرهم، وأخذ عنه صالح بن إدريس والشذائي وغيرهم. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٨٤).

(٢) أبو سلمة القاسم بن نصر المازنيّ الكوفيّ، توفيّ في حدود (٢٩٠هـ). ينظر: غاية النهاية (٣/ ٥٨).

(٣) أسند الخزاعي في المنتهى (ص١٦٨) والهذلي في الكامل (١/ ٥٢٤) والروذباري في جامعه (١/ ٥٧٣- ٥٧٤) طريق الشّذَائي: عن أبي سلمة عن القاسم بن نصر وابن الهيثم كلاهما عن خلاد، قال الخزاعي: (هكذا ذكر أبو بكر [الشّذَائي] أن أبا سلمة قرأ على قاسم وابن الهيثم)، فكأنّه يبرأ من عهدته، وأسنده جماعةٌ من أصحاب الكتب: عن أبي سلمة عن القاسم عن ابن الهيثم عن خلاد، وكذلك أسنده ابن الجزري في النشر (١/ ٤٦٨- ٤٦٩) حتى من طريق الكامل. وينظر تعليق محقق الكامل أبي إبراهيم عمرو بن عبد الله على هذا الطريق (الكامل: ١/ ٥٢٤، التعليق: ٣).

(٤) أبو المظفّر عبد الله بن شبيب الضبّي الأصبهاني، (ت٤٥١هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٠٤)، وغاية النهاية (٢/ ٤٣٨).

(٥) أبو بكر أحمد بن محمد بن إبراهيم المروزي، أخذ القراءات عن أبي الفضل الخزاعي، أخذ عنه الروذباريّ. ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٤٠).

ب- ومن طريق أبي بكر الباهلي عن أبي ســـلمة: من جامع الروذباري عن الأهوازي عن الباهلي.

ج- ومن طريق أبي الطيب ابن غلبون عن أبي سلمة: من روضة المعدل عن ابن نفيس عن ابن غلبون.

حيث ذكر الخزاعيُّ والهذليّ والسبط الإشمام لحمزة واستثنوا بعض طرقه ولم يستثنوا هـذا الطريق، وأطلق الروذباري والمعـدل هـذا الوجـه لمن بقي عن حمزة ممن لم يُـذكَر لهم غيره، فدخل هذا الطريق إذ لم يذكرانه فيمن قرأ بغير هذا الوجه[1].

٢- وابن شاذان عن خلاد: من طريق ابن شنبوذ:

أ- من طريق الخزاعي عن السامَرّي عن ابن شنبوذ: من المنتهى، ومن جامع الروذباريّ عن المروزي عن الخزاعي.

ب، ج- ومن طريق الشّــذَائي والشــنبوذي كلاهما عن ابن شــنبوذ: من المبهج عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشّذَائي والشنبوذي. **وطريقا الشّذَائي والشنبوذي من المبهج نشريّان.**

نحو ما سبق عن المنتهى وجامع الروباذري والمبهج[2]. ويلاحظ أنّ ابن الجزريّ لم يشر إلى ورود هذا الوجه في المبهج عن ابن شاذان[3].

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٦٦)، والكامل (٢/ ٩٥٦)، وجامع الروذباريّ (٢/ ٣٠٥- ٣٠٦)، وروضة المعدل (٣/ ٢٠)، والمبهج (١/ ٤٨٨)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٦٨)، والكامل (١/ ٥٢٤)، وجامع الروذباري (١/ ٥٧٣- ٥٧٤)، وروضة المعدل (١/ ٣٢١)، والمبهج (١/ ١٠٨- ١٠٩).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٦٦)، وجامع الروذباريّ (٢/ ٣٠٥- ٣٠٦)، والمبهج (١/ ٤٨٨)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٦٩)، وجامع الروذباري (١/ ٥٧٠)، والمبهج (١/ ١٠٨).

(٣) أتت رواية خلّاد في المبهج من طريقين: **الأول:** طريق ابن شاذان عن خلاد، وقد ورد من طريقين: طريق الشّذَائي وطريق الشنبوذي كلاهما عن ابن شنبوذ عن ابن شاذان. **والثاني:** طريق ابن الهيثم عن خلاد، وقد ورد من طريق الشّذَائي عن أبي سلمة عن القاسم بن نصر عن ابن الهيثم. =

٣، ٤، ٥- والمرادي[١] **والقصّار**[٢] **وابن سلم**[٣] **ثلاثتهم عن خلاد**: من طريق الخزاعي بطرقه إليهم؛ نحو ما سبق[٤].

٦- والزَّرِيري[٥] **عن الخنيسي**[٦] **عن خلاد**: من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي

فجملة الطرق ثلاثة، وكلّها من الطرق المسندة في النشر عن خلاد. ينظر: المبهج (١/ ١٠٨-١٠٩)، والنشر (١/ ٤٦٦، ٤٦٨). ثم عبارة المبهج هي (١/ ٤٤٨): «... **وأشمّ الصاد حمزةُ إلا ابنَ لاحقَ والدوريَّ**، والأعمشُ من طريق المطوّعي في الجميع...والباقون بالصاد الخالصة فيهما وكلِّ ما شابههما في القرآن»، وأنت ترى أنّ ظاهر العبارة يفيد أنّ خلاداً بجميع طرقه داخلٌ في عموم الحكم بالإشمام في الجميع، ولا تفيد العبارة فرقاً بين ابن شاذان وابن الهيثم، فتخصيص الإمامِ ابن الجزري ابنَ الهيثم بالذكر في قوله: «وهو ظاهر "المبهج" عن ابن الهيثم» - مع كون مأخذ وجه ابن الهيثم وابن شاذان من العبارة واحدًا وكلاهما نشريّان- فيه تأمُّل.

(١) حمدان بن منصور المرادي، روى القراءة عن سُليم. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٨٠٤).

(٢) إبراهيم بن عليّ القصّار الكوفيّ، قرأ على خلاد، وقرأ عليه جعفر بن محمد الوزان. ينظر: غاية النهاية (١/ ١١٩).

(٣) علي بن الحسين بن سَلْم النخعي الطبري الكوفي، من كبار تلامذة سُليم، وأخذ عن خلاد وإبراهيم بن زربي أيضًا. ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٢٤)، وغاية النهاية (٢/ ٧٠٨).

(٤) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٦٦)، والكامل (٢/ ٩٥٦)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٦٧-٤٦٨)، وجامع الروذباريّ (٢/ ٣٠٥- ٣٠٦)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٦٨، ١٦٩)، والكامل (١/ ٥٢٣، ٥٢٤)، وجامع أبي معشر (١/ ٦٢٠، ٦٢١)، وجامع الروذباري (١/ ٥٧٢-٥٧٤- ٥٧٥). ويلاحظ أنّ تفقير محقق جامع أبي معشر لهذه القراءة أدى إلى تخليط كبير في نسبة الأوجه، فليتنبّه لذلك؛ فإنّ هذا الوجه لا يظهر من جامع أبي معشر عند النظر في ترجمة القراءة على تفقير المحقق.

(٥) عليّ بن محمد بن عمّار الأبزاري، يُعرف بالزَّرِيري، روى عن الخُنَيْسي، وروى عنه الحضيني والشذائي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٧٩٨).

(٦) أبو عبد الله محمّد بن يحيى الخُنَيْسي الكوفيّ، روى القراء عن خلّاد عن سُليم. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٦٧٥).

بطرقه إلى الزريري؛ نحو ما سبق عنه(١).

٧، ٨، ٩- وابن موسى الهمداني(٢) وأبو إسحاق إبراهيم الرازي(٣) وابن عيسى الأصبهاني(٤) ثلاثتهم عن خلاد: من طريق الروذباري عن الأهوازي؛ نحو ما سبق عنه(٥).

رابعًا: من ذكر هذا الوجه عن سليم عن حمزة: صح هذا الوجه عن سليم في النشر من رواية خلف(٦).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعيّة عن طريقه الفرعيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عنه، ووردت له موافقةٌ في أصل طريقه الفرعيّ، وهي من طريق الأهوازي، ووردت له عدّة موافقاتٍ عن الراوي، والعديد منها نشريّ. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه عن خلّاد:

١- فإنّه بدأ في النشر بذكر الخلاف عن خلاد، فقال: «واختُلف عن خلاد:

١. في إشمام الأول فقط. ٢. أو حرفي الفاتحة خاصة. ٣. أو المعرف باللام في جميع القرآن. ٤. أو لا إشمام شيء»، فكلامه يفيد حصر الخلاف المعتبر عنده في هذه

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٩٥٦)، وينظر طريقه فيه (١/ ٥٢٣).

(٢) أبو سلمة محمد بن موسى بن أميّة الهمداني، روى القراءة عن خلّاد. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٦٤٦).

(٣) أبو إسحاق إبراهيم بن نصر بن عبد العزيز الرازي، توفي في حدود (٢٨٠هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٥٥)، وغاية النهاية (١/ ١٤١).

(٤) أبو عبد الله، محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رَزين التَّيْمي الأصبهانيّ، يُعرف بابن رَزين، وبابن عيسى الأصبهاني، (ت٢٥٣هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٤٠)، وغاية النهاية (٣/ ٥٥٢).

(٥) تنظر القراءة في جامع الروذباريّ (٢/ ٣٠٥- ٣٠٦)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٥٧٥، ٥٧٦).

(٦) ينظر النشر (١/ ١٤١).

الأوجه، ثمّ بعد أن فصّل في تلك الأقوال ونسبها إلى طرقها ذكر في ذيل الكلام وجه ابن عُبيد موسومًا بالانفراد[1].

٢- ولم يذكر هذا الوجه عن خلّاد في الطيبة، فقد قال:

والصاد كالزاي (ضـ)ـفا، الأول (قـ)ـف وفيه والثاني وذي اللام اختُلف[2]

***

٧- الموضع السابع: انفراد فارس بن أحمد عن يعقوب بضم الهاء في ﴿بِبَغْيِهِمْ﴾ في الأنعام[١٤٦] و﴿حَلْيِهِمْ﴾[3] في الأعراف[١٤٨].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد فارس بن أحمد عن يعقوب بضم الهاء في ﴿بِبَغْيِهِمْ﴾ في الأنعام، و﴿حَلْيِهِمْ﴾ في الأعراف، ولم يَروِ ذلك غيره»[4].

- **طريق فارس بن أحمد** من طرق يعقوب المسندة في النشر، ولكن في رواية رويس فحسب. وجاء طريقه النشريّ: عن عبد الباقي الخراساني عن أبي الحسن ابن خُلَيْع البغدادي[5] عن **الجوهري**[6] عن التمّار عن **رويس**. وذلك من طريق الداني عنه[7].

ولم ينصّ ابن الجزريّ على مأخذه لطريق الداني، وورد هذا الطريق بعينه في مفردة يعقوب للداني[8].

---

(١) النشر: (٢/ ١٤١)، وكذلك وسمه بالانفراد في التقريب (١/ ٢١٦).

(٢) طيبة النشر (ص٤٢، البيت: ١١٣). وابن الناظم (١/ ٣٩١- ٣٩٢) والنويري (١/ ٣٠٧) اقتصرا على هذه الأربعة.

(٣) قرأها يعقوب بفتح الحاء وإسكان اللام وكسر الياء مخفّفة. ينظر النشر (٤/ ٥٦).

(٤) النشر: (٢/ ١٤٢).

(٥) أبو الحسن عليّ بن محمد بن خُليع البغدادي القلانسي الخيّاط، (ت٣٥٦هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٠٥)، وغاية النهاية (٢/ ٧٨٠).

(٦) علي بن عثمان بن حبشان الجوهريّ، روى عن ابن مجاهد والتمار صاحب رويس والزبيري صاحب روح وابن يعقوب المعدّل، روى عنه الخبّازي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٧٥٨).

(٧) النشر: (١/ ٥١٧- ٥١٨).

(٨) مفردة يعقوب للداني: (ص٢٠- ٢١).

- **مصـــدر الانفراد:** سبق أنّ ابن الجزريّ لم ينصّ على مأخذه لطريق الداني، وقد ورد هذا الوجه عن أبي الفتح في مفردة يعقوب للداني، ووصـــف الداني وجهَي الضـــم والكسر بأنهما جيّدان[1].

وعبّر الإمام ابن الجزري عن رواية أبي الفتح بأنّها عن يعقوب، مع أنّ طريق أبي الفتح ليس من طرق روحٍ في النّشــر، ولعلّ ذلك لأنّ أبا الفتح جاء طريقاً لروايتي رويس وروح في مفردةِ يعقوب للداني، وقد ورد عنه الضمّ في المفردة عن يعقوبٍ مطلقاً.

- **من وافقه:** لم أجد أحداً وافقه في هذا المذهب عن يعقوب، سوى ما جاء:

١- في روضة المعدل عن ابن نفيس عن السامَرّي عن التمار عن رويس وعن ابن نفيس أيضًـــا عن الســـامَرّي عن أبي الطيب ابن حمدان[2] عن روح: حيث ذكر المعدّل أنّ الســـامَرّي يضـــمّ الهاء عن يعقوب وإن كان قبلها كســـرة نحو ﴿أَبْصَـٰرِهِمْ﴾[البقرة: ٧] و﴿ءَاذَانِهِم﴾[البقرة: ١٩]، فأطلق الضـــمّ في الباب ولم يخصّـــه بهذين الموضـــعين — أعني ﴿بِبَغْيِهِمْ﴾ و﴿حَلْيِهِمْ﴾[3]. وجدير بالذكر أن السامَرّي شيخ أبي الفتح لكن ليس من هذا الطريق، فربّما خرج أبو الفتح عن طريقه وأخذ هذا الوجه عن السامَرّي وخصّه بهذين الموضعين اختيارًا — والله أعلم-.

٢- وفي مفردة يعقوب لأبي العلاء عن أبي العز عن غلام الهراس عن الرُّهاوي عن ابن الزِّف[4] عن كِرْداب[5] عن رويس؛ حيث ذكر أبو العلاء أنّ كِرْدابا انفرد عن رويس بضم

---

(١) مفردة يعقوب للداني: (ص٢٣).

(٢) أبو الطيّبِ الطيّبُ بن الحسن بن عبد الله بن حمدان — وقيل ابن حمدون- القاضي، أخذ عن روح بن عبد المؤمن، وأخذ عنه أبو أحمد السامَرّي. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢٣٢).

(٣) تنظر القراءة في الروضة (٢/ ٤٧)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٧٨، ٢٨١).

(٤) أبو الجود الحسن بن عليّ بن عبد الله الأنطاكي، يُعرف بابن الزِّف، شيخٌ لأبي عليّ الرُّهاوي، روى عن التمّار وعن ابن كامل عن التمار وعن كِرْداب عن رويس. ينظر: غاية النهاية (١/ ٧٠٧).

(٥) أبو عبد الله الحسين بن علي بن عبد الصمد البصري، الملقّب بكِرْداب، قال ابن الجزريّ: (له غرائب وشواذّ عن رويس، والسند إليه فيه نظرٌ)، وكذلك ذكر الحافظ أبو العلاء أنّ روايته غريبةٌ جدًّا =

الهاء فيما وقعت فيه الهاء بعد كسرةٍ في الأسماء[1]، وهذا كالسابق لا يختصّ بذينك الموضعين.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعيّة عن قارئٍ، ولم أجد أحدًا وافقه في أصل طريقه الرئيسي عن روايه، ووردت له موافقاتٌ يسيرة عن الراوي وعن القارئ لكنّها أعمّ من وجهه، ولم يصحّ هذا الوجه عن أحدٍ في النشر.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة، مع وسمه في النشر لصاحب هذا الوجه بالانفراد وبأنّه لم يروه غيره[2].

***

٨- الموضع الثامن: انفراد ابن مهران عن يعقوب بكسر الهاء من ﴿أَيْدِيهِنَّ﴾[الممتحنة: ١٢].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد ابن مهران عن يعقوب بكسر الهاء من ﴿أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾[الممتحنة: ١٢]»[3].

- **طريق** ابن مهران عن يعقوب من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ:

١- عن **أبي الحسن ابن مِقْسَم** عن التمار عن **رويس**.

٢- وعن هبة الله بن جعفر عن **محمد بن يعقوب المعدل** عن **ابن وهب** عن **روح**.

وذلك من كتابه "الغاية"[4].

وفيها كثيرٌ من الغرائب والمنكرات. وجاءت روايته من طريق ابن الزِّف شيخ الرُّهاوي. ينظر: غاية النهاية (١/ ٧٦٤).

(١) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٣٨/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٢٤/ ب- ل٢٥/ أ].

(٢) ينظر النشر (٢/ ١٤٤)، وطيبة النشر (ص٤٢). وكذلك وسمه بالانفراد في تقريب النشر (١/ ٢١٧).

(٣) النشر (٢/ ١٤٤)، وكلمه (أرجلهن) قيدٌ للموضع وليست مقصودةً، وقيّد بها لإخراج (قطعن أيديَهُنّ).

(٤) النشر (١/ ٥١٧- ٥١٨، ٥٢٢- ٥٢٣، ٥٢٥)، الغاية (ص٢٩).

- **مصـدر الانفراد من طرقه في النشـر**: نصّ ابن مهران في الغاية على هذا الوجه عن يعقوب(١).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن رويس أو عن روح:**

من وافقه عن رويس: لم أجد أحدًا وافقه عن رويس.

من وافقه عن روح:

١- الزبيري(٢) **عن ابن وهب عن روح** من الكامل عن القُهُندُزي(٣) عن الخبازي عن ابن حبشان الجوهري عن الزبيري؛ حيث ذكر الهذلي ما جاء من الاختلاف عن يعقوب في ﴿أَيۡدِيهِنَّ﴾ و﴿مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾[الأعراف:١٧، وفصلت: ١٧] ثم ذكّر أنّ الزبيريّ روى ذلك بالكسر، إلّا أنّ الهذلي ذكر أنّ الصحيح عن يعقوب هو الضمّ في الكلّ(٤). **وطريق الكامل عن الزبيريّ نشريٌّ.**

٢- و**الزعفراني**(٥) **عن روح**: من جامع الروذباري عن الأهوازي؛ حيث ذكر الروذباري

(١) ينظر الغاية لابن مهران (ص٣٢)، وكذلك في المبسوط (ص٤٢) عن رويس وروح، وكذلك في الإشارة للعراقي [ل١٠/ أ] عن زيد وروح – وهما من طريق ابن مهران- دون رويس، وكذلك في الإيضاح [ل١٦١/ أ] عن ابن مهران عن يعقوب، وكذلك في جامع الروذباري عن ابن مهران عن يعقوب (٢/ ٣١٠)، وكذلك في الكامل (٢/ ٩٣٧) عن ابن مهران عن يعقوب، لكنّ الهذليّ صحح الضم عن يعقوب، ولم يذكره أبو معشر في جامعه (٢/ ٤٧٠) مع أنّه أسند طريق ابن مهران عن رويس وروح (جامع أبي معشر: ١/ ٧١٨- ٧١٩).

(٢) أبو عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان الزبيري البصري، ينتهي نسبه إلى الزبير بن العوام ﷺ، (ت٣١٧هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٢٣)، وغاية النهاية (٢/ ٧٣).

(٣) أبو نصر منصور القُهُندُزيّ الهَرَويّ نزيل غزنة، قرأ على الخبازي، وأخذ عنه الهذليُّ والروذباريُّ. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٧٥٥، ٧٦٤).

(٤) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٩٣٧)، وينظر طريقه فيه (١/ ٤٣٩).

(٥) أبو محمد عبد الله بن محمد بن هاشم الزعفراني، قال عنه الذهبي: (ممّا أتى به الأهوازي)، روى عن خَلَف والدوري وروح وجماعة غيرهم، روى عنه الغضائري فيما رواه عنه الأهوازي. ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٩٨)، وغاية النهاية (٢/ ٥١٨).

أنّه قرأ على الأهوازي عن الزعفراني عن روح بكسر هاء ﴿بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ﴾[1].

ثالثاً: من وافقه عن يعقوب – أي من غير روايتي رويس وروح-:

١- **زيد عن يعقوب:** من طريق الأهوازي[2]، ومن طريق الرُّهْاوي[3].

٢- **والوليد بن حسّان عن يعقوب:** من الكامل[4].

٣، ٤، ٥- والعتكي[5] عن المنهال[6] وأبو حاتم[7] وداود[8] ثلاثتهم عن يعقوب: من مفردة أبي العلاء عن أبي العز عن غلام الهراس بطرقه إليهم؛ حيث ذكر أبو العلاء عن أبي حاتم أنّه كان يكسر الهاء إذا انكسر ما قبل الياء[9]، وذكر عن العتكي وداود أنّهما انفردا بكسر الهاء فيما وقعت فيه الهاء بعد ياء ساكنة[10].

---

(١) الجامع للروذباري (٢/ ٣١٠)، وأسانيده عن الأهوازي عن الزعفراني سقطت من أصل المخطوط.

(٢) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٣١٠)، وأسانيد الروذباريّ عن الأهوازي عن زيد سقطت من أصل المخطوط.

(٣) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٣٧/ ب]، وينظر طريقه فيه [ل٢٧/ أ].

(٤) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٩٣٧)، وينظر طريقه فيه (١/ ٤٤١- ٤٤٢).

(٥) أبو علي الحسين بن علي بن الحسن بن محمد بن إبراهيم العتكي، في مفردة أبي العلاء أنّه قرأ على المنهال، وفي غاية النهاية أنّه قرأ على جدّه محمد بن إبراهيم على المنهال. ينظر: مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ل٢٦/ ب]، وغاية النهاية (١/ ٧٦١).

(٦) أبو زيد المنهال بن شاذان العُمري، روى القراءة عن يعقوب، وهو من جلّة أصحابه، روى القراءة عنه ابن ميمون. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٧٦٩).

(٧) أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السِّجِسْتاني، (ت٢٥٥هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٣٤)، وغاية النهاية (٢/ ١٥٥).

(٨) أبو سليمان داود بن أبي سالم الأزْدي، أخذ عن يعقوب الحضرمي، وروى عنه العتكي والسيرافي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣٥).

(٩) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٣٧/ ب- ل٣٨/ أ] وتنظر طرقه فيه [ل٢٥].

(١٠) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٣٨/ ب]، وتنظر طرقه فيه [ل٢٦/ ب، ل٢٨/ ب- ل٢٩/ أ].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئٍ من روايتيه، ولم أجد أحدًا وافقه عن الراوي الأوّل - (رويس)-. وأمّا الراوي الثاني: فلم أجد أحدًا وافقه عن أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقةٌ نشريّةٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقة عن الراوي من طريق الأهوازي. ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن القارئ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وتابعت المنفردَ طرقُه المتفرّعة عنه على ذكر هذا الوجه، سوى أنّ الهذليّ صوّب الضمّ عن يعقوب. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير قراءة يعقوب[1].

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزري بهذا الوجه:

١- فقد جزم أوّلًا بضم الهاء في **جميع** ما وقعت فيه الهاء بعد ياء ساكنة عن يعقوب مطلقًا، ولم يذكر خُلْفًا، ثم انتقل إلى حكم الهاء بعد الياء الساقطة، وفي آخر كلامه على أحكام الهاء ذكر هذا الوجه لابن مهران في هذين الموضعين اللذين وقعت فيهما الهاء بعد ياء ساكنة، موسومًا بالانفراد[2].

٢- وأطلق في الطيبة ضمّ الهاء عن يعقوب إن وليت ياءً ساكنةً، ولم يُشِر إلى الخلاف في هذه الكلمة[3].

***

٩- الموضع التاسع: انفراد الهذلي عن الهاشمي[4] عن ابن جمّاز بعدم صلة ميم الجمع مطلقاً كيف وقعت. ورأى ابن الجزريّ أنّه مقيّدٌ بما لم يكن قبل همز قطع.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الهذلي عن الهاشمي عن ابن جماز بعدم الصلة مطلقاً كيف وقعت، إلا أنه مقيّد بما لم يكن قبل همز قطع، كما سيأتي في باب النقل»[5].

---

(١) النشر (٢/ ١٤٣).

(٢) ينظر النشر (٢/ ١٤٣- ١٤٤)، وتقريب النشر (١/ ٢١٧- ٢١٨).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٤٢).

(٤) أبو أيوب سليمان بن داود الهاشمي البغدادي، (ت٢١٩هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٣٧).

(٥) النشر: (٢/ ١٤٦).

- طريق الهذلي عن الهاشمي عن ابن جمّاز من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن المَغازِلي[1] والجوهري[2]، كلاهما عن الكسائي[3] عن ابن شاكر[4] عن الطيان[5] عن أبي عمران البزاز[6] عن **ابن رزين** عن **الهاشمي** عن إسماعيل بن جعفر عن **ابن جمّاز**[7].

- **مصدر الانفراد:** قال الهذلي: «وقرأت عن الحُلْواني لقالون ولأبي جعفر بالضمّ من غير تخيير، **والهاشمي عنه** [أي: عن أبي جعفر] بالإسكان لا غير»[8].

- **من وافق الهذلي: أولاً: من وافقه عن الكسائي عن ابن شاكر: محمد بن جعفر الأشناني[9] عن الكسائي: من المصباح لأبي الكرم:**

---

(١) أبو جعفر محمد بن جعفر بن محمد التميمي الصابوني الأصبهاني المَغازلي، أخذ عن جعفر بن محمد المِطيار وابن شنبوذ وغيرهم، وأخذ عنه الذارع وأبو الحسين الخبازي وابن المَرْزُبان. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢٧٨).

(٢) أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن الفضل الجوهري، روى القراءة عن الأشناني الكسائي ويعقوب بن إبراهيم، روى عنه الخبّازي والذارع. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٤١٧).

(٣) محمد بن أحمد بن الحسن الثقفي الأصبهاني الأُشناني، يُعرف بالكسائي، وهو غير الكسائي أحد القراء السبعة، (ت٣٤٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٧٧)، وغاية النهاية (٣/ ١٤٩).

(٤) محمد بن عبد الله بن شاكر الرملي الصيرفي الضرير، قرأ على أبي بكر الطيّان والحسن بن أزهر، قرأ عليه الكسائي الأشناني والمطوعيّ. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٤٥٠).

(٥) أبو العباس أحمد بن سهل، يُعرف بالطيّان، قرأ على موسى بن عبد الرحمن الخزّاز صاحب ابن رزين، قرأ عليه ابن شاكر الضرير. ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٢٨).

(٦) أبو عمران موسى بن عبد الرحمن الخزّاز – ويقال البزّاز- الأصبهاني، قرأ على ابن رزين، قرأ عليه الطيّان والحسن بن الأزهر. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٧٨٣).

(٧) ينظر النشر (١/ ٥٠٤- ٥٠٧)، والكامل (١/ ٢٣٤).

(٨) الكامل (٢/ ٩٣٩).

(٩) أبو عبد الله محمد بن جعفر بن محمود الأُشناني الأَدَمي، قرأ على الكسائي الأُشناني، وجعفر بن محمد المِطيار وأحمد بن محمد الحجّاج، وقرأ عليه الخِرَقيُّ وغيرُه. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢٧٩).

١- عن ابن عتاب عن ابن المرْزُبان[١] عن الخِرَقي[٢] عن ابن جعفر الأشـــناني. **وهو نشريّ**

٢- وعن أبي علي الحداد[٣] عن أبي القاســم العطار الأصــفهاني[٤] عن ابن جعفر الأشناني. **وهو نشريّ.**

فقد ذكر أبو الكرم في موضـعٍ أنّ الهاشمي روى الإسـكان عن ابن جماز في ميم الجمع في جميع القرآن، وذكر في موضعٍ آخر أنّ ابن جماز كالعُمَري عن أبي جعفر؛ يضمّ قبل همز القطع ويسـكنها عند غير ألف القطع، وأنّ الدوري — أي عن ابن جماز- عن أبي جعفر يخيّر بين ضـمّها وإسـكانها، وذكر في موضـع ثالثٍ أنّ أبا جعفر جزم الميم — أي أسـكنها- في جميع ما لا يلقاه سـاكن، وعباراته - على ما فيها من الاختلاف- تفيد عدم إطلاق الصلة عن الهاشمي[٥].

ولابن الجزريّ كلام قد يفيد موافقة أبي الكرم للهذلي في ترك الصـلة للهاشميّ سوى عند ألف القطع[٦].

---

(١) أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن القاسم بن المرْزُبان الأصبهاني، يُعرف بأبي شيخ، (ت٤٣١هـ). ينظر: غاية النهاية (٣/ ٤٤٠).

(٢) أبو عمر محمد بن أحمد بن عمر الأصبهانيّ الخِرَقي الضّرير، قال ابن الجزري: (أظنه بقي إلى حدود العشرين وأربعمائة). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٣٩)، وغاية النهاية (٣/ ١٨٦).

(٣) أبو علي الحسن بن أحمد الحدّاد الأصبهانيّ، (ت٥١٥هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٩٠٦)، وغاية النهاية (١/ ٦٥٧).

(٤) أبو القاسم عبد الله بن محمد العطار الأصبهانيّ، (ت٤٣٦هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٤٨)، وغاية النهاية (٢/ ٤٩٥).

(٥) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المصباح (٢/ ٦٢١، ٣/ ٢٨، ٣٠)، وتنظر الطرق في المصباح (١/ ٢٩٢- ٢٩٤).

(٦) حيث استشكل تحرير حكم ميم الجمع قبل همزة القطع على رواية الهذلي بترك الصلة للهاشميّ مطلقاً مع روايته عن الهاشميّ للنقل قبل ساكن مطلقاً، ثمّ خلص إلى أنّ ترك الصلة عن الهاشميّ مقيّد بما لم يكن قبل همز قطع، ثم قال بعد ذلك مؤيّداً ما وصل إليه: «ثم رأيت النصّ عن الهاشميّ المذكور =

ثانيًا: من وافقه عن ابن شاكر عن الطيان بسنده إلى ابن رزين: عبد الله بن جعفر[١] **عن ابن شاكر**: من جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثِيثي بسنده إليه؛ حيث ذكر أبو معشر الصلة لابن جماز عن أبي جعفر عند ألف القطع[٢].

ثالثًا: من وافقه عن الهاشمي عن إسماعيل: الخاشع[٣] **عن أبي عبد الله الرازي**[٤] **عن الأزرق الجمّال**[٥] **عن الهاشمي:**

أ- من طريق الأهوازي عن الخاشع: من جامع الروذباري عنه.

لأبي الكرم الشهرزوري وأبي منصور ابن خيرون بصلة ميم الجمع للهاشمي عند همزة القطع، فصحّ ما قلناه، وقفتُ على ذلك في كتاب كفاية المنتهي ونهاية المبتدي للقاضي الإمام أبي ذرّ أسعد بن الحسين اليزدي صاحب الشهرزوري وابن خيرون المذكورين». فهذا النقل يفيد تخصيص صلة الميم عن الهاشميّ بما إذا كانت قبل همزة قطع عند أبي الكرم وابن خيرون، وإلّا لم يكن مفيداً في تحرير طريق الهذليّ. ينظر النشر (٢/ ٤٤٦)، وكتاب اليزديّ مفقود.

(١) لم أقف له على ترجمة. واكتفى أبو معشر في جامعه (١/ ٧٠٦) في تسميته بقوله: (وقرأ [أي أبو محمّد بن عبد الله القُرَظي] على **عبد الله بن جعفر**). وقد يكون هو أبو عبد الله محمد بن جعفر الأُشناني الذي سبق ذكر.

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٧٠- ٤٧١)، وينظر طريقه فيه (١/ ٧٠٦). ووقع في تحقيق جامع أبي معشر: (والعُمَري **وابن حمّاد** عن أبي جعفر)، والصواب: وابن جمّاز؛ فإنّه لا يعرف أحدٌ باسم ابن حمّاد في طرق أبي جعفر ولم يسند أبو معشر طريقًا لأبي جعفر عمّن اسمه ابن حمّاد.

(٣) أبو الحسن عليّ بن إسماعيل البصري القطان، المعروف بالخاشع، صنّف في القراءات، توفي في حدود (٣٩٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٤٩)، وغاية النهاية (٢/ ٦٩٢).

(٤) أبو عبد الله محمد بن عبد الله — وقيل ابن عبيد الله- بن الحسن الرازي، أخذ عن الحسين الأزرق الجمّال وغيره، وأخذ عنه الخاشع وغيره. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٩٢)، وغاية النهاية مع تعليقات المحقّق (٣/ ٤٤٥، ٤٨٣).

(٥) الحسين بن عليّ بن حماد بن مهران الأزرق الجمّال الرازي، من المعمّرين، أخذ عن الحلواني والهاشمي وغيرهم، وقرأ عليه ابن شنبوذ والنقاش والمطوعي وغيرهم. توفي في حدود (٣٠٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٦٦)، وغاية النهاية (١/ ٧٦٣).

ب- ومن طريق ابن عتاب عن ابن زلال[1] **عن الخاشع:** من المصباح عن ابن عتاب، ومن الموضح والمفتاح لابن خيرون – على احتمال- عن ابن عتاب. **وطريقا أبي الكرم وابن خيرون عن ابن عتاب نشريّان.**

حيث ذكر الروذباريُّ أنّ الهاشمي عن إسماعيل عن ابن جمّاز يضمّ الميم عند ألف القطع[2]، وسبق ما يتعلّق بالمصباح[3]. وأما ابن خيرون: فكتاباه – إلى يومنا- في عداد المفقود؛ فيتعذّر الرجوع إليهما، لكن موافقته للهذلي قد تستفاد من عبارة ابن الجزريّ المذكورة آنفاً عن اليزدي، إلّا أنّه يجب التريّث في هذا؛ لأنّ العبارة – وإن كانت ظاهرةً في الموافَقة- إلّا أنّها ليست صريحة بحيث تقطع عِرق الاحتمال، ولأنّ موافقته للهذلي قد تكون من طريق آخر عن الهاشميّ من غير الطرق النشرية، وإن كان الأقربُ أنّ موافقته جاءت من طرقه النشرية؛ لأنّه موافقٌ لأبي الكرم في الأخذ عن ابن عتّاب بإسناده إلى الأزرق الجمّال، وقد وافق أبو الكرم الهذليَّ، وأيضاً طريق ابن خيرون عن الأزرق الجمّال جاء من طريق الخاشع، وقد روى الروذباريُّ من طريق الخاشع ما يوافق الهذليَّ، وحملُ رواية الراوي على من شاركه في تلك الرواية أو وافقه في أصل تلك القراءة أصل معتمد مرجوع إليه ولا سيما عند التشكيك والإشكال، كما أفاده المحقق ابن الجزريّ[4].

---

(١) أبو بكر محمد بن عمر النهاوندي، ابن زلال، أخذ عن المطوّعي وغيره. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٥٣٨).

(٢) ينظر ما يتعلق بالقراءة في جامع الروذباري (٢/ ٣١٢)، والمصباح (٢/ ٦٢١، ٣/ ٢٨، ٣٠)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٦٨٨)، والمصباح (١/ ٢٩١- ٢٩٢).

(٣) ينظر ما يتعلق بالقراءة في جامع الروذباري (٢/ ٣١٢)، والمصباح (٢/ ٦٢١، ٣/ ٢٨، ٣٠)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٦٨٨)، والمصباح (١/ ٢٩١- ٢٩٢).

(٤) ينظر النشر (٢/ ٤٤٥- ٤٤٦). ثم تنبغي الإشارة إلى أنّ طريق الهاشميّ ورد في النشر من تسعة طرق: اثنان منها للهذلي من كامله، وثلاثة لأبي الكرم من مصباحه، واثنان لابن خيرون من موضحه ومفتاحه، وطريقٌ لابن سِوار من المستنير، وطريقٌ لسبط الخياط: أمّا ابن سوار فقد صرّح بالصلة مطلقاً؛ فخالف الهذليَّ، وأمّا سبط الخيّاط فلم أجد طريقه عن الهاشميّ في كتبه الموجودة، ولم يبيّن ابن الجزريّ مأخذه لطريق السبط، فيتعذّر التحقّق مباشرةً من مخالفته أو موافقته.

=

رابعًا: من وافقه عن ابن جمّاز: الدوريّ عن إسماعيل بن جعفر: من طريق الأهوازي عن الباهلي عن القاسم بن زكريا[1] عن الدوري: من جامع أبي معشر وجامع الروذباري كلاهما عن الأهوازي، ومن المصباح عن أبي بكر السمرقندي[2] عن الأهوازي؛ حيث ذكر الروذباريُّ أنّ الدوري عن إسماعيل عن ابن جمّاز يخيّر بين ضم الميم وإسكانها، وسبق ما يتعلّق بجامع أبي معشر والمصباح[3].

خامسًا: من وافقه عن أبي جعفر:

١- ابن وردان عن أبي جعفر:

أ- من طريق قالون عن ابن وردان:

من طريق العُمَري عن قالون: فإنّ الكتب التي وقفت عليها أجمعت على أنّ روايته بصلة الميم عند همزة القطع فحسب، فيكون موافقاً لطريق الهذلي عن الهاشميّ على ما

وأمّا أبو الكرم فقد ظهر فيما سبق موافقته للهذليّ عن الهاشميّ، وكذلك الظاهر أنّ ابن خيرون وافقه عن الهاشميّ، وابن الجزريّ صرح بهذا الوجه عن ابن خيرون وأبي الكرم من طريق اليزدي تلميذهما:

أ. فإن كانت موافقة ابن خيرون من طرقه المذكورة في النشر: فيكون هذا الوجه وراداً عن الهاشميّ من ٧ أو ٦ طرقٍ من جملة طرقه التسعة المعتمدة في النشر، ويكون هذا الوجه إنّما لم يرد من طريق سبط الخيّاط -على ظاهر النّشر- ومن طريق المستنير.

ب. وإن لم تكن موافقة ابن خيرون من طرق النشر: فيكون هذا الوجه وارداً عن الهاشميّ من خمسة طرقٍ نشريّة، وهي أكثر من نصف طرق الهاشميّ في النشر.

ينظر: النشر (١/ ٥٠٤- ٥٠٦)، والمستنير (ص٣١١).

(١) أبو بكر القاسم بن زكريا المطرّز، (ت٣٠٥هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٧٢)، وغاية النهاية (٣/ ٤١).

(٢) أبو بكر أحمد بن عمر بن أبي الأشعث السمرقندي، (ت٤٨٩هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٤٨)، وغاية النهاية (١/ ٣١٧).

(٣) ينظر ما يتعلق بالقراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٧٠- ٤٧١)، وجامع الروذباري (٢/ ٣١١)، والمصباح (٢/ ٦٢١، ٣/ ٢٨، ٣٠)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٧٠٦)، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٨- ٦٨٩)، والمصباح (١/ ٢٩٤- ٢٩٥). ونقل المَسْحرائي في التتمة في قراءة الثلاثة الأئمة (١/ ١١٢) هذا الوجه عن الأهوازي.

حرّره ابن الجزريّ(١).

ومن طريق الحُلْواني عن قالون: من طريق زيد بسنده إلى الفضل بن شاذان عن الحُلْواني: من الإيضاح للأندرابي عن أبي عبد الله بن أبي الحسين الخبازي(٢) عن أبيه عن زيد، **ومن مفردة ابن شداد**(٣) عن أبي الغنائم(٤) عن ابن الفحام الصقلي عن الفارسي عن النهرواني عن زيد؛ حيث ذكر الأندرابي التخيير في الصلة لنافع ثمّ ذكر أنّ الخبازيّ روى كذلك للفضل، وذكر ابن شدّاد أنّ ابن الفحّام روى إسكان ميم الجمع في جميع القرآن، وأنّه – أي ابن شداد- قرأ بذلك من طريق ابن الفحّام(٥).

ج- ومن طريق إسماعيل بن جعفر عن ابن وردان: من الإيضاح للأندرابي بسنده إلى أبي عبيد(٦) عن إسماعيل؛ فإنّه لم يذكر صلةً من هذا الطريق(٧).

٢- وإسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر: من الإيضاح للأندرابي بطرقه إلى خَلَف

(١) ينظر: المنتهى للخزاعي (ص٢٦٩)، وجامع ابن فارس (ص٢٣٩)، والإيضاح للأندرابي [ل١٦١/ ب]، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٧١)، وجامع الروذباري (٢/ ٣١٢)، والكامل (٢/ ٩٣٩- ٩٤١)، والمصباح (٢/ ٦٢١، ٣/ ٢٨)، وغاية الاختصار (١/ ٣٩٢)، والتتمة في قراءة الثلاثة الأئمة نقلاً عن الإقناع للأهوازي (١/ ١١٢).

(٢) أبو عبد الله محمد بن عليّ الخبازي، صنّف في القراءات، قرأ على والده أبي الحسين، وعلى أبي بكر محمد الطرازي، (ت٤٤٩هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٨٩)، وغاية النهاية (٣/ ٥١٤).

(٣) أبو محمد عبد المجيد بن شدّاد بن مقدم التميمي، من أعيان القرن السادس، قرأ على أبي يحيى اليسع بن عيسى بن حزم وأبي الغنائم الأموي والشريف أبي الفتوح، قرأ عليه عبد الله بن عبد المحسن ابن الرَّبيب وغيرُه. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٥٤٣)، ومفردة ابن شداد (قسم الدراسة: ص١٣- ١٧).

(٤) أبو الغنائم سالم بن إبراهيم بن خلف الأموي الإسكندري، (ت٥٦٤هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ١٠١٣)، وغاية النهاية (٢/ ٩٥)، ومفردة ابن شدّاد (ص٤٥).

(٥) تنظر القراءة في الإيضاح [ل١٦١/ ب]، ومفردة ابن شداد (ص٩٢)، وتنظر الطرق في الإيضاح [ل٨٦/ ب]، ومفردة ابن شداد (ص٤٥- ٤٦).

(٦) أبو عبيد القاسم بن سلّام الرومي الأنصاري مولاهم البغدادي، أحد الأعلام، ومن أوائل من صنّف في القراءات، (ت٢٢٤هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٦٠)، وغاية النهاية (٣/ ٤٢).

(٧) تنظر القراءة في الإيضاح [ل١٦١/ ب]، وينظر طريقه فيه [ل٨٦/ ب- ل٨٧/ أ].

والدوري كلاهما عن إسماعيل؛ حيث ذكر التخيير في الصـــلة لنافع ثمّ ذكر أنّ إسماعيل روى كذلك عن أبي جعفر[1].

- **وصــف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصـحاب الكتب عن أصــل طريقه الرئيســيّ، ووردت له موافقاتٌ في بعض طرقه الفرعيّة، وبعضــها نشــريٌّ، ووردت له موافقات في أصل طريقه الرئيسـيّ، وبعضـها نشـريّ، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي وعن القارئ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: قد يكون ابن الجزري ذكر هذا الوجه في الطيبة القديمة، فهذه صورة البيت فيها[2]:

وَضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ صِلْ ثَبْتٌ دَرَا قَبْلَ مُحَرَّكٍ وَبِالْخُلْفِ بَرَا

ويظهر أثر التعديل على كلمةِ **(وبالخلف)**، حيث أقحمت **(بالــ)** بوضوح بخطٍ مختلف، وطُمِسَ على كلمةٍ بين **(بالخلف)** وبين **(برا)**، وهـذه الكلمة يظهر أنّها من حرفين وأنّ الأول منهما كتب بالحمرة للرمز إلى قارئ، فحينئذٍ يكون قد ذكر الخلف لغير قالون، ولم يذكر ابن الجزري في النشـر الخلف لغير قالون سـوى ما ذكره عن ابن جماز، فلعلّ أصـل البيت **(وخلفٌ ذا برا)**. ولكن مع هذا يظهر أنّ ابن الجزريّ لم يعتدّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم في النشـر وفي تقريب النشـر بالصـلة مطلقاً لأبي جعفر بكماله كابن كثير، مع ذكره للخلاف عن قالون، ثمّ بعد أن فرغ من بيان اختلاف طرق قالون ذكر وجه الهذليّ آخراً موسـومًا بالانفراد، فتفريقه بين خلاف قالون وخلاف أبي جعفر يشـير إلى عدم اعتداده بالأخير[3].

٢- ولم يذكره في الطيبة الأخيرة، بل أطلق الصلة عن أبي جعفر ولم يذكر خُلفًا[4].

---

(١) ينظر المصدر السابق.

(٢) طيبة النشر، نسخة (لاله لي): [ل٣١/ أ]

(٣) ينظر النشر (٢/ ١٤٤- ١٤٦)، وتقريب النشر (١/ ٢١٨).

(٤) طيبة النشر: (ص٤٢).

وهذا الانفراد له تعلُّقٌ بما ذكره ابن الجزريّ من انفراد الهذلي بالنقل للهاشمي عن ابن جمّاز[1].

(١) ينظر: (ص٤٦٣) من هذا البحث.

المبحث الثاني: الانفرادات في باب الإدغام الكبير

١٠- الموضـــع الأوّل: انفراد الكارَزيني عن ابن مجاهد بإظهار ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾[البقرة: ٢٤٩] دون سائر الباب، فيما حكاه عنه سبط الخيّاط.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الكارَزيني بإظهار ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾ دون ســائر الباب، ذكر أنّه قرأه على أصحاب ابن مجاهد بالإظهار، حكى ذلك عنه سبط الخياط»[١].

- **طريق الكارَزيني عن ابن مجاهد في قراءة أبي عمرو** من الطرق المســندة في النشــر، ولكن في رواية الدوريّ فحسب. وجاء طريقه النشريّ:

١- من المصــباح والمبهج كلاهما عن الشــريف العباســي عنه – أي الكارَزيني- عن الشنبوذي والشّذَائي والطرازي الكاتب[٢] وابن بشران[٣]، أربعتهم عن ابن مجاهد عن **أبي الزعراء** عن **الدوري**.

٢- ومن المصــباح عن الشــريف العباســي عنه – أي الكارَزيني- عن المطوّعي عن ابن مجاهد عن **أبي الزعراء** عن **الدوري**[٤].

- **مصــدر الانفراد:** قال ســبط الخياط: «باب الهاء: وكان يدغمها في مثلها ... وأما قوله: ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾ فقرأت بالإدغام **إلا** على أصــحاب ابن مجاهد، هذا قول الكارَزيني»[٥].

---

(١) النشر: (٢/ ١٦٨).

(٢) أبو محمد الحسن بن عبد الله بن محمد الكاتب، ويُعرَف أيضًا بالطرازي، (ت٣٦٨هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٥١)، وغاية النهاية (١/ ٦٩٠).

(٣) أبو الحسن عليّ بن محمد بن بشران البغداديّ، روى عن مجاهد وغيره، وروى عنه الكارزيني والخبازي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٧٧٩).

(٤) النشر: (١/ ٣٧٨- ٣٨٢)، المبهج (١/ ١٤٣)، المصباح (١/ ٥٥٦).

(٥) سقطت كلمة [إلّا] من بعض طبعات المبهج، والصواب إثباتها لتستقيم العبارة ولتوافق ما جاء في أكثر مخطوطات المبهج التي وقفت عليها، منها نسخة فيض الله (١٠) و(١١) ونسخة أحمد خيري (٨٠).

ولم يذكر أبو الكرم هذا الوجه في المصباح، بل أطلق إدغام الهاء في الهاء حتى عند صلة الهاء الأولى، ثمّ ذكر هذا الموضع بخصوصه في سورة البقرة ضمن مواضع الإدغام، ولم يُشِرْ إلى خلافٍ فيه(١). وقد قيّد ابن الجزريّ انفراد الكارَزيني بما حكاه عنه السبط.

- **من وافق الكارَزيني على إظهار (جاوزه هو) دون سائر الباب:** لم أجد أحداً من أصحاب الإدغام خصص ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾ بالإظهار غير ما ذكره السبط عن الكارَزيني. وقد حُكِيَ عن ابن مجاهدٍ إظهار باب الهاء في الهاء مطلقًا إذا كانت الأولى مشبعةً؛ لتأدية الإدغام إلى إسقاط حرفين هما الهاء والصلة(٢).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن قارئٍ، ولم أجد أحدًا وافقه من أصحاب الإدغام عليه.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- إذ صرّح بأنّ الصواب خلافه، حيث قال بعد ذكره لهذا الانفراد: «قلتُ: والصواب ما عليه إجماع أهل الأداء من إدغام الباب كلّه من غير فرق. والله أعلم»(٣).

٢- ولم يُشِرْ له في تقريب النشر(٤).

٣- ولم يذكره في الطيبة، وهذا الموضع يندرج في عموم حكمه بإدغام المتماثلين من كلمتين، ولم يذكر فيه خلفًا أو مانعًا(٥).

***

١١- الموضع الثاني: انفراد ابن حَبَش عن السوسيّ بإظهار: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ﴾[هود: ١١٤].

---

(١) ينظر المصباح (٢/ ١٥٥- ١٥٦، ٣/ ١٦٢).

(٢) ينظر النشر (٢/ ١٦٧).

(٣) النشر (٢/ ١٦٨).

(٤) ينظر تقريب النشر (١/ ٢٢٠- ٢٢٢).

(٥) ينظر طيبة النشر (ص٤٣، الأبيات: ١٢٢- ١٢٨).

قال ابن الجزريّ: «وانفرد ابن حَبَش عن السوسي بإظهار ﴿ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾؛ من أجل خفة الفتحة وسكونِ ما قَبْلُ، وأدغمه سائر أهل الأداء؛ من أجل التجانس وقوة الطاء»(١).

- **طريق ابن حَبَش عن السوسيّ** من الطرق المسندة في النشر، وهو من أصول طرق السوسيّ الفرعيّة. وجاء طريقه النشريّ عن السوسيّ في النشر من ثلاثة عشر طريقاً من ثمانية كتب وطريقٍ مرسَلٍ:

أ- من طريق ابن المظفر(٢) عن ابن حبش:

١- من روضة المالكي عن ابن المظفر.

٢- ومن طريق ابن فارس عن ابن المظفر: من جامع ابن فارس، ومن المستنير عن ابن فارس.

٣- ومن التجريد لابن الفحام عن الفارسي عن ابن المظفر.

٤- ومن كفاية أبي العز عن غلام الهراس عن ابن المظفر.

٥- ومن غاية أبي العلاء عن المَزْرَفي(٣) عن أبي بكر الخياط(٤) عن ابن المظفر.

٦- ومن طريق ابن السِّيبي(٥) عن ابن المظفر: من المصباح عن ابن السيبي، ومن طريق

---

(١) النشر: (٢/ ١٧٨).

(٢) أبو بكر محمد بن المظفّر الدينوري، (ت٤١٥هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٢١)، وغاية النهاية (٣/ ٦٣٨).

(٣) أبو بكر محمد بن الحسين بن عليّ الشيباني البغدادي المَزْرَفي، (ت٥٢٧هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٩٣٧)، وغاية النهاية (٣/ ٣٢١).

(٤) أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن علي بن موسى البغدادي، يُعرف بالخيّاط، (ت٤٦٧هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨١١)، وغاية النهاية (٣/ ٥١٨).

(٥) أبو القاسم يحيى بن أحمد بن أحمد السِّيبي القَصْري، (ت٤٩٠). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٤٤)، وغاية النهاية (٤/ ٩٢).

الكِنْدي[١] عن المُحَوَّلي[٢] عن ابن السِّيبي.

ب- ومن طريق القاضي أبي العلاء عن ابن حبش:

١- من طريق أبي العز عن غلام الهراس عن القاضي: من كفاية أبي العز، ومن غاية أبي العلاء عن أبي العز.

٢- ومن المصباح عن أبي البركات[٣] عن القاضي.

ج- ومن طريق الخبازي عن ابن حبش: من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي.

د- ومن طريق الخزاعي عن ابن حبش: من الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي[٤].

- مصدر الانفراد من طرق النشر:

١- ورد إظهار ﴿ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ﴾ على الإدغام الكبير عن ابن حَبَش في المصباح — من طريق القاضي أبي العلاء-، وفي غاية أبي العلاء — من طريق القاضي أبي العلاء-، وفي الكامل من طريق الخزاعي:

(١) أبو اليُمن زيد بن الحسن الكِنْدي البغداديّ، (ت٦١٣هـ). ينظر: معرفة القراء (٣/ ١١٤٠)، وغاية النهاية (٢/ ٨٥).

(٢) أبو بكر محمد بن الخضر بن إبراهيم المُحَوَّلي، (ت٥٣٨هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٩٥٠)، وغاية النهاية (٣/ ٣٣٦).

(٣) أبو البركات محمد بن عبد الله بن يحيى الشِّيرَجي الوكيل الخبّاز الدبّاس، (ت٤٩٩هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٨٣)، وغاية النهاية (٣/ ٤٦٨).

(٤) ينظر النشر (١/ ٣٩٣- ٣٩٧)، وروضة المالكي (١/ ١٥٤)، وجامع ابن فارس (ص١٠٤)، والكامل (١/ ٣٩٠)، والمستنير (ص١٥٦)، والتجريد (ص٥٧)، وكفاية أبي العز (ص٦٠)، والمصباح (١/ ٥٦٢- ٥٦٣)، وغاية أبي العلاء (١/ ١١٣- ١١٥). ولم أجد طريق أبي العز عن القاضي أبي العلاء عن ابن حَبَش عن السوسي في الكفاية، ولم أجد طريق الهذلي عن الخبازي عن ابن حَبَش عن السوسي في الكامل.

١) قال الهذلي: «وأما التاء في قوله: ﴿وَلْتَأْتِ طَآيِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢]: قال الخزاعيّ: (قرأت على ابن حَبَش وأبي محمد الكاتب بالإدغام). وروى [الخزاعي] عن أبي زيد[١] وأبي شعيب [السوسيّ]: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ﴾ مظهراً»[٢]، وروى الخزاعيّ رواية السوسيّ في المنتهى من ثلاثة طرق: من طريق ابن حبش، ومن طريق السامَرّي، ومن طريق المطّوعي، إلّا أنّه قرأ بالإدغام الكبير من طريق ابن حَبَش فحسب، وقرأ بالإظهار مطلقاً من الطريقين الآخرين، فعلى هذا يختصّ إظهار هذا الموضع على الإدغام الكبير في قول الخزاعيّ (وقرأت عن أبي شعيب مظهراً) بطريق ابن حَبَش عن السوسيّ. **وطريق الكامل عن الخزاعي عن ابن حَبَش من طرق النشر**.

٢) وقال أبو الكرم: «وأدغم – إلا السوسي- ﴿ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ﴾»[٣]، وظاهر هذه العبارة يشمل سائر طرق السوسيّ من المصباح، وجاءت رواية السوسيّ بالإدغام الكبير في المصباح من طريق:

أ، ب، ج- المطوعي وابن اليسع الأنطاكي[٤] والقاضي أبي العلاء عن ابن حَبَش ثلاثتهم عن ابن جرير عن السوسيّ.

د- والطوسي[٥] عن السوسيّ[٦]. والنشريّ منها هو طريق ابن حبش.

٣) وقال أبو العلاء الهمذاني في غايته: «**والتاء** من ﴿ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾، ﴿وَلْتَأْتِ طَآيِفَةٌ﴾، **والنون** من (نحن) إذا لقيتها اللام نحو ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ﴾[البقرة: ١٣٣، وغيرها]:

---

(١) أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري النحوي، (ت٢١٥هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين (ص١٦٥)، وغاية النهاية (٢/ ١١٠).

(٢) الكامل (١/ ٧٠٣)، وعبارة الخزاعي في المنتهى (ص٢١٣).

(٣) المصباح (٢/ ١٠٣- ١٠٤).

(٤) أبو القاسم عبد الله بن محمد بن اليسع الأنطاكي، (ت٣٨٥هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٣١)، وغاية النهاية (٢/ ٥٢١).

(٥) أبو القاسم الخضر بن الهيثم الطوسي، قال ابن الجزري: (توفي فيما أحسب قريب سنة عشر وثلاثمائة). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٩٧)، وغاية النهاية (٢/ ١١).

(٦) ينظر المصباح (١/ ٥٦٢- ٥٦٤).

فأظهرهما السوسيّ»[1]، أي فأظهر التاء والنون من هذه المواضع، ورواية السوسي بالإدغام الكبير جاءت في الغاية من طريق القاضي أبي العلاء عن ابن حبش، فيكون الإظهار على الإدغام الكبير مختصًّا بهذا الطريق.

٢- وابن المظفر عن ابن حَبَش ليس له أصل الإدغام الكبير في جامع ابن فارس والمستنير والتجريد وغاية أبي العلاء والمصباح، ولم يصرّح أبو علي المالكي في الروضة ولا أبو العز في الكفاية بكونه من أصحاب الإدغام الكبير ولا بكونه من أصحاب الإظهار، وظاهره أنّه عندهما من أصحاب الإظهار[2]، وقد صرّح ابن الجزريّ بأنّ المالكيّ لم يذكر الإدغام عن الدوري والسوسي بل عن غيرهما[3].

٣- ولم يبيّن ابنُ الجزريّ مأخذه لطريق الكِنْدِي عن ابن المظفر عن ابن حبش، فلا يمكن التحقّق منه مباشرةً، والظاهر أنّ طريقه بعدم الإدغام الكبير؛ كما صحّ بلا خلافٍ عمن شاركه في طريق ابن السيبي وفي طريق ابن المظفر عن ابن حبش.

٤-، وطريق أبي العز عن القاضي أبي العلاء الذي أسنده ابن الجزريّ من الكفاية لم أجده في الكفاية، وكذلك طريق الخبازي عن ابن حَبَش الذي أسنده ابن الجزريّ من الكامل لم أجده فيه.

- **من وافقه**: صحّ هذا الوجه في النشر ضمن مطلق الإظهار، فسيكون البحث عن الموافقات في طرق الإدغام الكبير:

أولاً: من وافقه عن ابن جرير عن السوسي: لم أجد أحدًا وافقه، سوى أنّ أبا الكرم أطلق هذا الوجه عن السوسي كما سبق، وقد أسند طريقين عن ابن جرير عن السوسي ولم يبيّن هل هما من طرق الإظهار أم من طرق الإدغام الكبير، فإن كانا من طرق الإدغام فيكون لهما الإظهار في هذا الحرف على أصل الإدغام الكبير، وهذان الطريقان

(١) غاية الاختصار/ (١/ ١٩١).

(٢) ينظر روضة المالكي (١/ ١٥٤)، وجامع ابن فارس (ص١٠٤)، والمستنير (ص١٥٦)، والتجريد (ص٥٦- ٥٧)، وكفاية أبي العز (ص٦٠)، والمصباح (١/ ٥٦٢)، وغاية أبي العلاء (١/ ١١٣- ١١٤).

(٣) ينظر النشر (٢/ ١٥٠- ١٥١).

هما: طريق الكارَزيني عن المطوعيّ عن ابن جرير، وطريق ابن اليسع الأنطاكي عن ابن جرير[١].

ثانياً: من وافقه عن السوسيّ عن اليزيدي: أبو الحارث الرّقي[٢] عن السوسيّ: من ظاهر تلخيص أبي معشر عن الشريف الزيدي عن النقاش عن أبي الحارث؛ حيث ذكر الخلاف في إدغام ﴿ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ﴾ عن السوسيّ، وقد أسند رواية السوسيّ من هذا الطريق فحسب[٣].

وقد أسند أبو الكرم طريقاً للأهوازيّ بسنده إلى الطوسي عن السوسي، ولم يبيّن هل هو من طرق الإظهار أو من طرق الإدغام الكبير، فإن كان من طرق الإدغام الكبير فيكون له الإظهار في هذا الحرف كما سبق[٤].

ثالثاً: من وافقه عن أبي عمرو – من غير طريق السوسي عن اليزيدي-: أبو زيد عن أبي عمرو: من طريق الخزاعي بسنده إلى أبي زيد؛ حيث نُصَّ على إظهار هذا الموضع لأبي زيد[٥].

ويلاحظ أنّ أغلب الموافقات تدور على الخزاعي وعلى ما يحتمل من المصباح.

ويشار إلى أنّ الصفراوي ذكر في الإعلان الخلاف في إدغام ﴿ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ﴾[٦]، ولا يدرى تفصيل طرقه عن أبي عمرو، سوى أنّ ابن الجزري أسند طريقًا من

---

(١) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ١٠٣- ١٠٤)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٥٦٣، ٥٦٤).

(٢) أبو الحارث محمد بن أحمد بن الرّقي، أخذ القراءة عن السوسيّ، وهو من جلّة أصحابه وأوثقهم، أخذ عنه نظيف والنقّاش. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢٢٧).

(٣) تنظر القراءة في التلخيص (ص٢٠٢)، وينظر طريقه فيه (ص٥٢).

(٤) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ١٠٣- ١٠٤)، وينظر طريقه فيه (١/ ٥٦٤).

(٥) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢١٣)، والكامل (١/ ٧٠٣)، وجامع الروذباريّ (١/ ٧٤٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٤٩- ١٥٠)، والكامل (١/ ٤٢٤- ٤٢٥)، وجامع الروذباري (١/ ٤٥٥).

(٦) ينظر الإعلان (ص٣٣٦).

كتاب الإعلان عن ابن الخَلوف[١] عن أبيه[٢] عن ابن الخشّاب[٣] وعبد القادر الصَّدَفي[٤] وابن أبي داود[٥] ثلاثتهم عن السامَرّي عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن الدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو[٦].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ بمذهبٍ لأحد أصول الطرق الفرعيّة[٧] عن قارئ، ويحتمل ورود هذا الوجه عن شيخه - وهو أصل طريقه الرئيسيّ-، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسي، وعن القارئ، وصحّ هذا الوجه في النشر عن أصل طريقه الرئيسيّ ضمن مطلق الإظهار.

وأطلق ابن الجزريّ المقيّد حين نسب هذا الانفراد إلى ابن حبش، وهو مقيّدٌ بالطرق التي روت عنه الإدغام الكبير.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزري بهذا الوجه:

١- فإنّه قال حين شرع في ذكر مواضع إدغام التاء في الطاء: (وفي الطاء ثلاثة أحرف: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ﴾، ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ﴾[الرعد: ٢٩]، و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ﴾[النحل: ٣٢]، واختلف في ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾[النساء: ١٠٢] من أجل الجزم...)[٨]،

(١) أبو الطيب عبد المنعم بن يحيى بن خَلَف، يُعرف بابن الخَلوف، (ت٥٨٦هـ). ينظر: معرفة القراء (٣/ ١٠٦٦)، وغاية النهاية (٢/ ٥٥٧).

(٢) أبو بكر يحيى بن خَلَف بن نفيس الغِرناطي، يُعرف بابن الخَلوف، (ت٥٤١هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٩٦٦)، وغاية النهاية (٤/ ١٠٣).

(٣) أبو الحسين يحيى بن علي بن الفرج المصري، يُعرف بابن الخشّاب (ت٥٠٤هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٨٧)، وغاية النهاية (٤/ ١١٧).

(٤) عبد القادر الصَّدفي، قرأ على ابن نفيس، قرأ عليه يحيى بن خلف ابن الخلوف. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣٧٧).

(٥) محمد بن أبي داود الفارسي، قرأ على ابن نفيس، قرأ عليه يحيى بن خلف ابن الخلوف. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٣٤٤).

(٦) النشر (١/ ٣٧٥، ٣٨٢).

(٧) فهو من طرق (اثنين في اثنين).

(٨) النشر (٢/ ١٧٧- ١٧٨).

فذكر أوّلًا إدغام المواضع الثلاثة ولم يذكر فيهنّ خلافًا وأخّر عنهنّ موضع ﴿وَلۡتَأۡتِ طَآئِفَةٌ﴾ الذي ذكر فيه الخلاف، فقوله: (وفي الطاء ثلاثة أحرف) - مع أنّ أحرف الطاء مع ﴿وَلۡتَأۡتِ طَآئِفَةٌ﴾ تصير أربعة- يشير إلى أنّ الثلاثة تدغم بلا خلاف، ثم بعد أن فرغ من بيان الخلاف في ﴿وَلۡتَأۡتِ طَآئِفَةٌ﴾ ذكر انفراد ابن حَبَش في إظهار ﴿ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ﴾، وهذا يشير إلى عدم اعتداده به في الخلاف.

٢- ولم يُشر في تقريب النشر إلى الإظهار في هذا الموضع ولو على وجه الانفراد، مع ذكره للخلف في غيره من المواضع من بابه(١).

٣- وقال في الطيبة:

....	والتاء: في العشر وفي الطا ثبتا
والخلف في (الزكاة) و(التوراة) حل	(ولتات) (آت)............ (٢)

فلم يذكر خُلْفًا في هذه الكلمة مع ذكره للخُلْف في غيرها.

***

١٢- الموضع الثالث: انفراد القاضي أبي العلاء عن ابن حَبَش عن السوسيّ بإدغام: ﴿ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا﴾[عبس: ٢٦].

قال ابن الجزريّ عند كلامه على إدغام السوسيّ للضاد من ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾[النور: ٦٢]: «وأما [إظهار] ﴿ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا﴾ فلخفة الفتح بعد السكون. على أنه قد انفرد القاضي أبو العلاء عن ابن حَبَش عن السوسي **بإدغامه**، وتابعه الأدمي عن صاحبيه(٣)، فخالفا سائر الرواة. والعمل على ما عليه الجمهور»(٤).

---

(١) ينظر تقريب النشر (١/ ٢٢٣- ٢٢٥).

(٢) طيبة النشر (ص٤٤، الأبيات: ١٣٣- ١٣٤).

(٣) وهما ابن سعدان وأبو عبد الرحمن بن اليزيدي، كلاهما عن اليزيدي، كما سيأتي في الموافقات.

(٤) النشر: (٢/ ١٨٨)، وعبارته تحتمل أن يكون المراد ﴿ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا﴾ - فإنّه أقرب مذكور- أو ﴿وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا﴾ فقد ذكر كلامَ الداني عن عدم إدغام ﴿وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا﴾ قبيل كلامه عن ﴿ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا﴾ وانفرادِ أبي العلاء والأدمي، لكنّ ابن الجزري قال في التقريب (٢/ ٢٢٧): (والضاد تدغم في =

- **طريق القاضي أبي العلاء الواسطيّ عن ابن حَبَش** عن السوسيّ من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشري عن ابن حَبَش عن ابن جرير عن السوسي، وذلك:

١- من طريق أبي العز عن غلام الهراس عنه: من كفاية أبي العز، ومن غاية أبي العلاء عن أبي العز.

٢- ومن المصباح عن أبي البركات عنه[1].

ولم أجد طريق أبي العز عن القاضي عن ابن حَبَش في الكفاية.

- **مصدر الانفراد:**

١- ورد في المصباح إدغام ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾[النحل: ٧٣] و﴿ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾ عن القاضي أبي العلاء عن السوسي[2]. وقال الحافظ أبو العلاء: «والضاد في الجيم... وفي الذال... وفي الزاي... وفي الشين من قوله: ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ و﴿ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾: فانفرد بإدغامهنّ ابن اليزيدي. وافقه السوسيّ في الضاد من الشين فحسب»[3]، وطريق

موضع ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ في النور لا غير، على خلافٍ بين المدغمين. **وانفرد** القاضي أبو العلاء عن ابن حَبَش بإدغام ﴿**ٱلْأَرْضَ شَقًّا**﴾، ولم يشر إلى الخلاف في ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾، وقد ورد عن القاضي عن ابن حَبَش وعن الأدمي عن صاحبيه إدغام ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ من عين الطرق التي ورد عنهم فيها إدغام ﴿ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾، ووافق الخزاعيُّ القاضيَ أبا العلاء عن ابن حَبَش عن السوسيّ والدوريّ في إدغام ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾، وكذلك ذكره الأندرابي في الإيضاح عن ابن شنبوذ وابن مجاهد وذكر أنّه قرأ به، وأيضاً ذكر المالقيّ إدغام ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ عن ابن شريح صاحب الكافي. ينظر: المنتهى للخزاعي (ص٢١٣)، والكامل للهذلي (١/ ٧٠٥)، والإيضاح للأندرابي [ل١٢٤/ أ]، الجامع للروذباريّ (١/ ٧٥٢- ٧٥٣)، والدر النثير للمالقي (٢/ ١٤٤).

(١) النشر (١/ ٣٩٥- ٣٩٧)، والمصباح لأبي الكرم (١/ ٥٦٣)، وغاية الاختصار (١/ ١١٤- ١١٥).

(٢) المصباح (٢/ ١٢٨).

(٣) غاية الاختصار (١/ ١٩٢).

السوسيّ في غاية الاختصار جاء من طريق ابن حَبَش فحسب[1].

٢- ولم يذكر أبو العزّ في الكفاية هذا الوجه، لكن هذا الطريق غير مسند في المطبوع من الكفاية[2].

ويلاحظ أنّ ما في المصباح وغاية أبي العلاء يشمل ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾.

- **من وافقه: أولاً: من وافقه عن ابن حَبَش عن ابن جرير: الخزاعي عن ابن حبش:** من جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي عن الخزاعي؛ حيث ذكر أبو معشر عن الطُّرَيْثيثي أنّ السوسيّ أدغم في الشين والذال، وظاهره الإطلاق، وأسند أبو معشر طريق الطُّرَيْثيثي عن السوسي من طريق الطُّرَيْثيثي[3] عن الخزاعي والقاضي أبي العلاء كلاهما عن ابن حَبَش عن ابن جرير عن السوسي[4]، ويلاحظ أنّ إطلاق الإدغام في الشين مخالفٌ لما نصّ عليه الخزاعي في المنتهى ولما ورد عن طرق الخزاعيّ غير الطُّرَيْثيثي، فلعلّ الطُّرَيْثيثي أطلق العبارة ملاحظًا لطريق القاضي أبي العلاء.

ثانياً: من وافقه عن ابن جرير عن السوسي: الداجوني عن ابن جرير: من جامع أبي معشر عن الأهوازي عن العجلي التُّسْتَري عن الداجوني؛ حيث ذكر أبو معشر أنّ الداجوني عن ابن جرير زاد على إدغام ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾: إدغامَ ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ و﴿ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾[5].

ثالثًا: من وافقه عن السوسي - من غير طريق ابن جرير-: لم أجد هذا الوجه عن السوسي من غير ما مرّ عن بعض طرق ابن جرير.

رابعًا: من وافقه عن اليزيدي عن أبي عمرو:

---

(١) ينظر غاية الاختصار (١/ ١١٣- ١١٤).

(٢) ينظر الكفاية للقلانسي (ص٧٦).

(٣) أبو الحسن عليّ بن الحسين بن زكريا الطريثيثي، أخذ عن الأهوازي وغيره، وأخذ عنه أبو معشر الطبري وابن عتاب وغيرهم. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٧٠٨).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢٢٩)، وينظر الطريق فيه (١/ ٤٧٤- ٤٧٥).

(٥) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢٢٨)، وينظر الطريق فيه (١/ ٤٨٦).

١- الدوري عن اليزيدي: من جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي بسنده إلى ابن فرح عن الدوري؛ حيث ذكر أبو معشر عن الطُّرَيْثيثي أنّ ابن فرح أدغم في الشين والذال، وظاهره الإطلاق(١).

٢- وأبو عبد الرحمن بن اليزيدي(٢) عن اليزيدي: من غاية الاختصار بسنده إلى الأدمي عن ابن اليزيدي؛ حيث ذكر أبو العلاء أنّ ابن اليزيدي انفرد بإدغام الضاد في ستة مواضع منها ﴿ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾(٣)، فإدغامه أعمّ. ونصّ ابن الجزريّ على متابعة الأدمي، وليس من النشر.

- أما طريق **الأدمي عن ابن سعدان عن اليزيدي عن أبي عمرو**: فوجدت الإدغام عنه في ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ و﴿ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾ من كتاب المصباح فحسب(٤)، لكن طريق الأدمي من المصباح جاء من طريق القاضي أبي العلاء وحده(٥). فقول ابن الجزري: (وتابعه [أي القاضيَ أبا العلاء] الأدميُّ عن صاحبيه [أي ابن اليزيدي وابن سعدان]) فيه نظر؛ لأنّ القاضيَ أبا العلاء من طريق الأدمي لا يصلح أن يُعدَّ متابعًا لنفسه من طريق ابن حَبَش.

خامسًا: من وافقه عن أبي عمرو:

١- شجاع عن أبي عمرو: من طريق ابن غالب(٦) عن شجاع:

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢٢٩)، وينظر الطريق فيه (١/ ٤٧٩).

(٢) أبو عبد الرحمن عبد الله بن يحيى بن المبارك، أخذ عن أبيه عن أبي عمرو، روى عنه ابنا أخيه العباس وعبد الله ابنا محمّد، وجعفر بن محمد الأدمي. ينظر: تاريخ بغداد (١١/ ٤٥٣)، وغاية النهاية (٢/ ٥٣٧).

(٣) تنظر القراءة في غاية الاختصار (١/ ١٩٢)، وينظر طريقه فيه (١/ ١١٣).

غاية الاختصار (١/ ١٩٢)، وطريق الغاية عن الأدمي عن ابن اليزيدي لا يمرّ بالقاضي أبي العلاء.

(٤) ينظر المصباح (٢/ ١٢٨).

(٥) ينظر المصباح (١/ ٥٧٦).

(٦) أبو جعفر محمد بن غالب الأنماطي البغدادي، (ت٢٥٤هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٣٢)، وغاية النهاية (٣/ ٥٥٩).

أ- من طريق الصواف عن ابن غالب: من طريق الأهوازي عن العجلي التُّسْتَري عن ابن المنادي[1] عن الصواف: من جامع الروذباري وجامع أبي معشر كلاهما عن الأهوازي.

ب- ومن طريق الطُّرَيْثيثي بأسانيده إلى أصحاب ابن غالب: من جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي.

حيث نصّ الروذباريّ على إدغام ابن المنادي عن الصواف عن ابن غالب عن شجاع للضاد في ستة أحرفٍ حيث وقعت عندهن، ومنها الشين، وذكر أبو معشر إدغام ابن المنادي عن الصواف عن شجاع في ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ و﴿ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾ وما أشبه ذلك، وذكر عن الطُّرَيْثيثي أنّ شجاعًا أدغم في الشين وغيره من الحروف، وظاهره الإطلاق، وهذه الموافقات أعمّ من موضع الانفراد[2].

٢- وأبو زيد عن أبي عمرو: من طريق الطُّرَيْثيثي؛ حيث ذكر أبو معشر عن الطُّرَيْثيثي أنّ أبا زيد أدغم في الشين وغيرها من الحروف، وظاهره الإطلاق، وهذه الموافقة أعمّ من موضع الانفراد[3].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعيّة عن راوٍ، ووردت له موافقةٌ عن أصل طريقه وموافقة عن الراوي، وفيهما نظر، ووردت له موافقات من بعض طرق روايات القارئ من غير النشر، وغالبها يدور على طريق الأهوازي والطُّرَيْثيثي. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء العشرة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزري بهذا الوجه:

١- فإنّه قال حين شرع في ذكر إدغام الضاد في الشين: «والضاد تدغم في الشين في

---

(١) أبو الحسين أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله البغدادي، المعروف بابن المنادي، (ت٣٣٦هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٦٣)، وغاية النهاية (١/ ١٨٣).

(٢) تنظر القراءة في جامع الروذباري (١/ ٧٥٢- ٧٥٣)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٢٨- ٢٢٩)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٤٤٤)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٩٦- ٤٩٧، ٤٩٨)، وذكر في الإقناع (ص٨٤) هذا الوجه عن أبي علي الأهوازي عن ابن المنادي.

(٣) تنظر القراءة جامع أبي معشر (٢/ ٢٢٩)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٥٠٧- ٥٠٨).

موضع واحد: ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾ حسب، لا غير، وقد اختُلف فيه»[1]، فذكر أنّ الإدغام في موضعٍ واحدٍ وهو مختلف فيه، وهذا يشير إلى عدم اعتداده بالخلف في ﴿ٱلۡأَرۡضَ شَقًّا﴾.

٢- وصرّح أنّ العمل بخلاف هذا الانفراد، إذ قال بعد ذكره لانفراد أبي العلاء والأدمي: «فخالفا سائر الرواة، والعمل على ما عليه الجمهور. والله أعلم»[2].

٣- وقال في الطيبة:

و(نحن) أدغم ضادَ (بعض شان) نُص		سين النفوس.................[3]

فلم يذكر إدغامًا في هذا الموضع، بل اقتصر على ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾.

***

١٣- الموضع الرابع: انفراد الكارَزيني عن السوسي بإظهار ﴿نَحۡنُ﴾ عند اللام[البقرة: ١٣٦، وغيرها] على الإدغام الكبير.

قال ابن الجزريّ بعد أن ذكر إدغام ﴿نَحۡنُ﴾ في اللام: «هذه رواية الجمهور عن اليزيدي، وقد انفرد الكارَزيني عن السوسيّ بإظهار هذه الكلمة لسكون ما قبل النون طرداً للقاعدة، وتابعه على ذلك الخزاعيّ عن ابن حَبَش عن شجاع وعن السوسيّ، وروى ذلك أيضاً أحمد بن جبير عن اليزيدي»[4].

- طريق الكارَزيني عن السوسيّ من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ:

---

(١) النشر: (٢/ ١٨٧).

(٢) النشر (٢/ ١٨٨)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٢٢٧).

(٣) طيبة النشر (ص٤٤، البيت: ١٣١).

(٤) النشر (٢/ ١٩٢)، وذكر الخزاعيّ هذا الوجه عن شجاع عن أبي عمرو وعن ابن حَبَش عن السوسي، ولم يذكر الخزاعي ابن حَبَش في أسانيده إلى شجاع (المنتهى: ص١٤٨- ١٤٩)، فلعلّ صواب العبارة: (وتابعه على ذلك الخزاعي عن ابن حَبَش عن السوسي، وعن شجاع).

عن **الشّذَائي والشنبوذيّ**، كلاهما عن ابن شنبوذ عن **ابن جمهور**[1] عن **السوسيّ**. وذلك من المبهج لسبط الخيّاط ومن طريق أبي الكرم كلاهما عن الشريف العباسي عن الكارَزيني[2].

- **مصدر الانفراد:**

١- قال في المبهج: «وقرأت لأبي شعيب السوسيّ ولشجاع بالإظهار»[3]، والسوسيّ جاء في المبهج من ثلاثة طرق، كلّها تمرّ بطريق الكارَزيني.

٢- ولم يذكر أبو الكرم هذا الوجه في المصباح، بل اقتصر على الإدغام[4]. ولم أجد في المصباح طريق ابن جمهور عن السوسيّ.

- **من وافقه**[5]: **أولاً: من وافقه عن ابن جمهور عن السوسي**: لم أجد هذا الوجه عن ابن جمهور سوى ما سبق عن المبهج وهو عن الكارَزيني.

---

(١) أبو عيسى موسى بن جمهور بن زُرَيْق، قال ابن الجزري: (توفي فيما أحسب في حدود الثلاثمائة). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٨١)، وغاية النهاية (٣/ ٧٧٧).

(٢) النشر: (١/ ٣٩٦- ٣٩٧)، المبهج (١/ ١٤٥)، وأما طريق أبي الكرم فنصّ ابن الجزري في النشر على أنّ طريق الكارَزيني عن الشّذَائي عن ابن جمهور من كتاب المصباح، وأما طريق الكارَزيني عن الشنبوذي فذكر أنّه من طريق أبي الكرم ولم يعيّن مأخذه، وعلى كلّ حال فلم أجد في المصباح المطبوع طريق ابن جمهور عن السوسيّ، وينظر التعليق على طريقي أبي الكرم عن ابن جمهور عن السوسي في تحقيق النشر (تعليق٦، ص٢/ ٣٤٩، تعليق٣، ص٢/ ٣٥٠) للدكتور السالم الجكني، وفي السلاسل الذهبية (تعليق١، ص٣١٢) للدكتور أيمن سويد.

(٣) المبهج: (١/ ٢٠٢)، ورواية شجاع عن أبي عمرو ليست من النشر، وجميع طرقه تمرّ بالكارَزيني. ينظر: المبهج (١/ ١٣٨- ١٣٩).

(٤) ينظر المصباح (٢/ ١٤٩).

(٥) هنا ملاحظات: **الأولى**: لم ينصّ أبو معشر على الطرق والروايات التي ورد عنها الإدغام الكبير، لكن يستفاد مِن تتبُّع من ذكرهم فيمن أدغم بعض الحروف في بعض المواضع أنّ الإدغام لأبي عمرو ورد عنده من رواية أبي زيد واللؤلؤي والعنبري واليشكري أربعتهم عن أبي عمرو، ومن طريق الدوري والسوسي وأُوقِيّة وابن اليزيدي وابن سعدان وابن جبير ستتهم عن اليزيدي عن أبي عمرو، ومن طريق =

ثانيًا: من وافقه عن السوسيّ:

القصباني والصواف وابن الحباب وابن شنبوذ أربعتهم عن ابن غالب عن شجاع عن أبي عمرو، ومن طريق الواقدي عن العباس عن أبي عمرو (ينظر مثلًا: جامع أبي معشر: (٢/ ٢٠٢، ٢١٩، ٢٢٢))، ثم يستفاد من كلامه في إدغام النون في اللام أنّ إظهار (ونحن له) على أصل الإدغام الكبير جاء عن السوسي وابن سعدان وابن جبير وابن اليزيدي أربعتهم عن اليزيدي وعن اليشكري عن أبي عمرو وعن أبي زيد – غير طريق الطُّرَيْثيثي والخزاعي وأبي الفضل الرازي- عن أبي عمرو (ينظر: جامع أبي معشر (٢/ ٢٣٨- ٢٤٠))، لكن هؤلاء – عدا اليشكري- لهم طرق عديدة ولم يبيّن من أيّ طرقهم ورد أصل الإدغام الكبير، لهذا لن أذكر طرقهم في الموافقات إلّا إذا ورد عين الطريق بالإدغام الكبير عند الهذلي أو الروذباري.

والملاحظة الثانية: لم يبيّن الهذلي في باب الإدغام ما هي الطرق التي ورد عنها الإدغام الكبير، ولكنّه في الأسانيد ذكر أنّ بعض الطرق لها الإظهار وبعض الطرق لها الإدغام، وسكت عن بعض الطرق، وبعض الطرق التي سكت عن بيان حالها قد ورد عنها الإدغام الكبير منصوصًا في غير الكامل، فمثلًا طريق الخزاعي عن ابن حَبَش عن ابن جرير عن السوسي نصّ الخزاعيّ في المنتهى (ص١٤٢) أنّه بالإدغام، وأسنده الهذلي في الكامل (١/ ٣٩٠) عن ابن شبيب عن الخزاعي ساكتًا عن حاله، فما سكت عنه الهذلي يحتمل أن يكون من طرق الإدغام أو الإظهار، فحاله مجمل. فصارت طرق أبي عمرو في الكامل على ثلاثة أحوال: فأمّا الطرق التي نصّ لها على الإظهار فلا مدخل لها هنا، وأمّا الطرق التي نصّ لها على الإدغام فسأذكر من وافق منهم هنا، وأمّا الطرق التي سكت عنها فلن أذكر شيئًا من موافقاتهم لما في حالهم من الإجمال والخفاء، إلّا ما نصّ الخزاعيُّ في المنتهى على أنّه من طرق الإدغام وأسنده الهذلي عن الخزاعيّ.

والملاحظة الثالثة: ذكر الروذباريُّ في الإيضاح [ل١٢٥/ أ] الإظهار في النون عند اللام إذا سكن ما قبلها، وقال: (إلا ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ﴾ برواية شجاع وابن اليزيدي، زاد شجاع وابن الرومي إدغامها إذا سكن ما قبلها، وبه أخذ البخاري)، وقد أسند رواية أبي عمرو من روايات وطرق عديدة، ولكنّه لم يبيّن طرق الإدغام الكبير عن أبي عمرو، فلن أذكر شيئًا من طرقه في الموافقات. ويلاحظ أنّه أطلق إدغام ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ﴾ عن أبي عمرو في شرح الغاية (ص٨١)، وكثيرٌ من طرق الغاية أسندها في الإيضاح.

١- ابن جرير عن السوسيّ[١]:

أ- من طريق ابن حَبَش عن ابن جرير: من طريق الخزاعي عن ابن حبش: من المنتهى للخزاعيّ، ومن كامل الهذلي عن ابن شبيب عن الخزاعيّ، ومن جامع الروذباريّ عن المروزيّ عن الخزاعيّ، ومن الإقناع لابن الباذش عن الحصّار[٢] عن القرطبي[٣] عن الأهوازي عن الخزاعي، ومن الإقناع أيضًا عن الحصّار عن أبي معشر عن الجرجاني[٤] عن الخزاعي، ومن طريق أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي عن الخزاعي: من جامع أبي معشر، ومن الإقناع لابن الباذش عن الحصّار عن أبي معشر. **وطريق الكامل نشريّ.**

ب- ومن طريق سلامة[٥] عن ابن جرير: من الكامل وجامع أبي معشر كلاهما عن أبي الفضل الرازي بسنده إلى سلامة.

ج- ومن طريق الداجوني عن ابن جرير[٦]: من طريق الأهوازي عن العجلي التُّسْتَري: من جامع الروذباري وجامع أبي معشر كلاهما عن الأهوازي.

(١) سبق في الحاشية السابقة أنّه يستفاد من جامع أبي معشر ورود الإظهار على أصل الإدغام الكبير عن السوسي، ولكنّه أسند رواية السوسي من طرق عديدة ولم يبيّن طرق الإدغام الكبير، ولهذا لن أذكر طرقه هنا في الموافقات إلّا إن ورد عين الطريق من كتاب آخر.

(٢) أبو القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف بن سعيد القرطبي، عُرِف بالحصّار، (ت٥١١هـ). ينظر معرفة القراء (٢/ ٨٩٤)، وغاية النهاية (٢/ ١١).

(٣) أبو القاسم عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب القرطبي، صاحب المفتاح في القراءات، (ت٤٦١هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٦٦)، وغاية النهاية (٢/ ٥٨١).

(٤) أبو عليّ الحسين بن علي الجُرجاني الدقّاق، روى عنه أبو معشر في جامعه عن أبي الفضل الخزاعي، كما ذكر الدكتور معاذ صفوت في دراسته المتميّزة لجامع أبي معشر، ولم يَقِفْ له على ترجمة. ينظر: جامع أبي معشر: قسم الدراسة (١/ ٤٢)، وينظر قسم التحقيق (١/ ٧١٥).

(٥) سلامة بن الحسين الموصلي. سبقت ترجمته.

(٦) أسند في الكامل طريق الداجوني من طريق القُهُندُزي عن الخبازي عن الشّذَائي وزيد كلاهما عن الداجوني (الكامل: (١/ ٣٩١))، ولم أذكره في الموافقات لأنّه لم يصرّح بأنّه من طرق الإدغام الكبير، فإن ثبت أنّه من طرق الإدغام عند الهذلي فينبغي أن يعدّ في الموافقات هنا.

٢- والنقاش عن أبي الحارث المروزي[١] عن السوسي:

أ- من طريق الأهوازي عن أبي إسحاق الطبري وأبي محمد عبد الله بن محمد بن عبد الصمد الوراق[٢] كلاهما عن النقاش: من جامع الروذباري عن الأهوازي.

ب- ومن طريق ابن مهران عن النقاش[٣]: من جامع الروذباري عن أبي نصر[٤] عن طاهر بن عليّ[٥] عن ابن مهران.

٣- والخضر بن الهيثم الطوسي عن السوسي: من طريق الأهوازي عن العجلي التُّسْتَري عن الطوسي: من جامع الروذباري وجامع أبي معشر كلاهما عن الأهوازي.

حيث ذكر الخزاعي أنّ أبا عمرو لا يدغم النون في اللام إذا سكن ما قبلها، إلا ﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾[٦] فأدغمها في رواية أبي زيد واليزيدي غير أبي شعيب – أي السوسي-، فيكون للسوسي الإظهار فيها، وقد نصّ على أنّ طريق ابن حَبَش عن ابن جرير عن السوسي من طرق الإدغام الكبير، فيكون له الإظهار في هذا الموضع على الإدغام

(١) أبو الحارث محمد بن أحمد الرّقي، سبقت ترجمته.

(٢) لم أقف على ترجمة له.

(٣) أسند الأندرابي هذا الطريق عن الفارسي عن ابن مهران في الإيضاح [ل٩٣/ أ]، ولم يذكر السوسيّ فيمن أدغم ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ﴾ (الإيضاح: [ل١٢٥/ أ])، لكنّه لم يبيّن هل هو من طرق الإدغام الكبير أو من طرق الإظهار، ويلاحظ أنّه أطلق إدغام ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ﴾ عن أبي عمرو في شرح الغاية (ص٨١) مع أنّ هذا الطريق مسندٌ في الغاية (ص١٣)، فيفيد ذلك عدم ورود الإظهار على الإدغام الكبير من هذا الطريق.

(٤) أبو نصر منصور القُهُندُزي، سبقت ترجمته.

(٥) طاهر بن علي بن عِصمة، قرأ للعشرة على ابن مهران، قرأ عليه أبو نصر محمد بن محمد المروزي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٢٣).

(٦) يظهر أنّ التقييد بالمجاور وهو (له) اتفاقيٌّ، فيدخل في ذلك (لك) و(لكما)، وقد ذكر ابن الجزري في النشر (٢/ ١٩٢) أنّ الخزاعيَّ وافق الكارَزيني في انفراده بإظهار ﴿نَحْنُ﴾، مع أنّ الخزاعيّ إنّما ذكر ذلك في ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ﴾، فدلّ على أنّ التقييد بكلمة (له) اتفاقيّ.

الكبير[1]. وكذلك استثنى الهذليُّ السوسيَّ ممّن أدغم ﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾[2]، ونصّ ابن الباذش على إظهار ﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾ من طريق الخزاعي عن السوسي[3].

وأمّا أبو معشر فعباراته تفيد ورود أصل الإدغام الكبير عن السوسي ولو في الجملة، ولكنّه لم يبيّن طرق الإظهار والإدغام عنه، ثم ذكر إدغام ﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾ عن بعض طرق ورواة أبي عمرو ولم يذكر فيهم من طرق اليزيدي إلّا أُوقِيّة[4] والدوري، فيكون للسوسي الإظهار، وأيضًا ذكر أنّ الطُّرَيْثيثي والخزاعيَّ ذكرا إظهار ﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾ للسوسي[5]. ويظهر أنّ طرقه المذكورة في الموافقات عن السوسي ممّا يعدّ من طرق الإدغام الكبير.

وأمّا الروذباري فقد ذكر أصل الإدغام الكبير للسوسي سوى من طريق المطوعي عنه ومن طريق أبي أحمد – أي السامَرّي- عنه[6]، ثم ذكر إدغام النون في اللام مطلقًا

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعيّ (ص٢٢٢)، وينظر الطريق فيه (ص١٤٢).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٧٠٧)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٩٠، ٣٩٢)، وقد صرّح في قسم الأسانيد (٢/ ٣٩٢) بأنّ طريق أبي الفضل الرازي عن سلامة من طرق الإدغام الكبير، وأمّا طريق الخزاعي عن ابن حَبَش فلم يبيّن (٢/ ٣٩٠) أنّه هل جاء بالإدغام الكبير أو بالإظهار، لكنّه ورد عند الخزاعيّ في المنتهى (ص١٤٢) بالإدغام، فيُحمَل ما في الكامل على ما في المنتهى. وهناك عدّة طرقٍ للسوسيّ لم يبيّن أنّها بالإظهار أو بالإدغام، فأضربت عن ذكرها في الموافقات، وما كان منها بالإدغام الكبير فينبغي أن يكون بالإظهار في هذا الموضع لإطلاق عبارة الهذليّ.

(٣) تنظر القراءة في الإقناع (ص٩٣)، وتنظر طرقه فيه (ص٢٦- ٢٧).

(٤) أبو الفتح عامر بن عمر الموصلي، المعروف بأُوقِيّة، (ت٢٥٠هـ)، ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٩٤)، وغاية النهاية (٢/ ٢٥٠).

(٥) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢٤٠)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٨٦).

(٦) قال الروذباري في الجامع (١/ ٧٣٧- ٧٣٨): (أبو عمرو برواية اليزيدي من طريق الدوري وأبي شعيب السوسي غير المطوعي عنه **وأبي أحمد عنه**... يدغمون المثلين والمتجانسين والمتقاربين إذا التقيا متحركين من كلمتين أو كانا من كلمة)، وهذا يفيد الإدغام الكبير للسوسي من غير طريق المطوعي وأبي أحمد عنه، وهو يتوافق مع ما ذكره في الأسانيد؛ فإنّه حين ساق أسانيد السوسيّ صرّح بأنّ طريق المطوعي وأبي أحمد بالهمز والإظهار (جامع الروذباري: ١/ ٤٢٣)، وسكت عن باقي طرق =

ســـواءٌ ســـكن ما قبلها أو تحرك لبعض طرق ورواة أبي عمرو، ولم يذكر فيهم من طرق اليزيدي إلّا أُوقِيّة، ثم شـــرّع في بيان من تابعهم في إدغام ﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾، فذكر أنّه قرأ عن أبي بكر المروزي – أي عن الخزاعيّ- بإدغام ﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾ عن اليزيدي غير الســوســيّ، فيكون للخزاعي عن السوسي الإظهار، وذكر أنّه قرأ على الأهوازي للدوري عن اليزيدي بالإدغام وعن الآخرين بالإظهار، وأنّه بذلك قرأ عن ابن مهران أيضًا، فيكون للسوسي الإظهار من جميع طرق الأهوازي وابن مهران(١).

ثالثًا: من وافقه عن اليزيدي عن أبي عمرو:

١- أحمد بن جبير عن اليزيدي: من جامع البيان للداني، ومن طرق الأهوازي(٢). وقد ذكر هذا الوجه ابن غلبون في التذكرة حكايةً عن ابن جبير عن اليزيدي، وذكر أنّ العمل ليس عليه(٣). وحكاه ابن الجزري عن ابن جبير كما سبق.

السوسيّ إلا طريق الخزاعي عن ابن حَبَش فصرّح أنّه بالإدغام، وعلى ما ذكره في باب الإدغام الكبير تكون طرق السوسيّ كلّها بالإدغام الكبير سوى طريقي المطوعي وأبي أحمد، فيكون مبيّنًا لما أجمله في قسم الأسانيد. وقد وقع خلل في تحقيق جامع الروذباري؛ إذ جاءت عبارة الإدغام فيها: (١/ ٧٣٧): (أبو عمرو برواية اليزيدي من طريق الدوري وأبي شعيب السوسي غير المطوعي عنه **وإني آخذ عنه**)، وصوابها: (وأبي أحمد عنه) موافقًا لما صرّح به في الأسانيد، وخلل التحقيق تابعٌ لخلل في النسخة الخطية الوحيدة يظهر أنّه من الناسخ:

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباريّ (١/ ٧٦٨)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٤٢٢- ٤٢٣، ٤٢٤).

(٢) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٣٣٢)، وجامع الروذباري (١/ ٧٦٨)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٤٠)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ٢٢٩)، وجامع الروذباري (١/ ٤٣٤)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٨٩). وينظر بيان طرق الإدغام الكبير عند الروذباري في جامعه (١/ ٧٣٧- ٧٣٨)، والمواضع التي يستفاد منها طرق الإدغام الكبير عند أبي معشر (جامع أبي معشر: مثلًا (٢/ ٢٠٢، ٢١٩، ٢٢٢)).

(٣) ينظر: التذكرة لابن غلبون (١/ ٨٤).

٢، ٣- وابن سعدان وابن اليزيدي كلاهما عن اليزيدي: من طرق الأهوازي[١].

رابعًا: من وافقه عن أبي عمرو:

١- شجاع عن أبي عمرو: من طرق الخزاعي[٢].

٢، ٣- وأبو زيد واليَشْكُري[٣] كلاهما عن أبي عمرو: من طرق الأهوازي[٤].

ويشار إلى أنّ صاحب الإعلان ذكر الخلف عن أبي عمرو في إدغام ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ﴾[٥]، ولكن يتعسّر أو يتعذّر معرفة طرقه على التفصيل؛ لسقوطها من النسخة التي وصلتنا من كتابه[٦].

---

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (١/ ٧٦٨)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٤٠)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٤٣٢- ٤٣٣، ٤٣٥)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٨٨- ٤٨٩، ٤٩٠- ٤٩١). وينظر بيان طرق الإدغام الكبير عند الروذباري في جامعه (١/ ٧٣٧- ٧٣٨)، والمواضع التي يستفاد منها طرق الإدغام الكبير عند أبي معشر (جامع أبي معشر: مثلًا (٢/ ٢٠٢، ٢١٩، ٢٢٢)).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٢١- ٢٢٢)، والكامل (١/ ٧٠٦- ٧٠٧)، وجامع الروذباري (١/ ٧٦٨)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٤٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٤٨- ١٤٩)، والكامل (١/ ٤١٤- ٤١٥)، وجامع الروذباري (١/ ٤٤٣، ٤٤٥)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٧٩)، وينظر بيان طرق الإدغام الكبير عند الروذباري في جامعه (١/ ٧٣٧- ٧٣٨).

(٣) أبو الوليد خالد بن جَبَلة اليَشْكُري المدني، روى عن أبي عمرو، روى عنه حمّاد بن شعيب البزاز. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٤).

(٤) تنظر القراءة في جامع الروذباري (١/ ٧٦٨)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٤٠)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٤٥٣- ٤٥٥، ٤٦٦)، وجامع أبي معشر (١/ ٥٠٩، ٥٢٢). وينظر بيان طرق الإدغام الكبير عند الروذباري في جامعه (١/ ٧٣٧- ٧٣٨)، والمواضع التي يستفاد منها طرق الإدغام الكبير عند أبي معشر (جامع أبي معشر: مثلًا (٢/ ٢٠٢، ٢١٩، ٢٢٢)).

(٥) ينظر: الإعلان للصفراوي (ص٢٥٦).

(٦) أسند ابن الجزري طريقًا عن الإعلان، وهو طريقه عن ابن الخلوف بطرقه إلى السامَرّي عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن الدوري، ولكن لا يوجد ما يدلّ على أنّه من طرق الإدغام. ينظر النشر (١/ ٣٧٥).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ بمذهبٍ لأحد الطرق الفرعيّة عن راوٍ، ولم أجد أحدًا وافقه في أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له عدّةُ موافقاتٍ عن الراوي وبعضها نشريّ، وأغلبها يدور على الخزاعيّ والأهوازيّ، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ وأغلبها يدور على الأهوازي والخزاعيّ. وأطلق ابن الجزريّ هذا الوجه عن المنفرد مع أنّه لم يَرِد عن جميع طرقه النشريّة المتفرّعة عنه. وصحّ هذا الوجه في النشر ضمن مطلق الإظهار.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزري هذا الوجه؛ فإنّه - مع وسمه لهذا الوجه في النشر والتقريب بالانفراد- لم يذكره في الطيبة، بل نصّ فيها على الإدغام في هذه الكلمة ولم يذكر خُلْفًا[1].

***

١٤- الموضع الخامس: انفراد ابن خيرون عن خلاد بإدغام ﴿وَٱلْعَـٰدِيَـٰتِ ضَبْحًا﴾[العاديات: ١].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد ابن خيرون عنه [أي عن خلاد] بإدغام ﴿وَٱلْعَـٰدِيَـٰتِ ضَبْحًا﴾»[2].

- **طريق ابن خيرون عن خلاد** من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ عن **خلاد**: عن ابن عتاب:

١- عن الحلبي عن الشنبوذي عن ابن شنبوذ عن **ابن شاذان** عن **خلاد**.

٢- وعن الحلبي عن الكتاني[3] عن الصوّاف عن **الوزّان** عن **خلّاد**.

وذلك من كتابيه "الموضح" و"المفتاح"، وهما في عداد المفقود[4].

---

(١) ينظر النشر (٢/ ١٩٢)، وتقريب النشر (١/ ٢٢٨)، وطيبة النشر (ص٤٣- ٤٤، الأبيات: ١٣٠- ١٣١).

(٢) النشر: (٢/ ٢٠٢).

(٣) أبو حفص عمر بن إبراهيم الكتاني البغدادي، (ت٣٩٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٧٩)، وغاية النهاية (٢/ ٨٢٦).

(٤) النشر: (١/ ٤٦٦، ٤٧٤).

- **من وافقه: أولاً: من وافقه عن ابن شـــاذان أو الوزان عن خلّاد:** الداني من جامع البيان عن أبي الفتح:

١- عن السامَرّي عن ابن شنبوذ **عن ابن شاذان** عن خلاد. **وقد أسند في النشر هذا الطريق عن الداني لكن من التيسير والشاطبية.**

٢- وعن الخراساني عن ابن عبيد والبزوري كلاهما عن الصواف[١] **عن الوزان** عن خلاد. **وقد أسند في النشر هذين الطريقين عن الداني ولم يصرّح بمأخذه لهما.**

حيث قال الداني: «وأقرأني شيخنا أبو الفتح عن قراءته في رواية خلاد عن سليم عن حمزة في "والمرســـلات" ﴿فَٱلْمُلْقِيَـٰتِ ذِكْرًا ۝٥﴾ وفي ﴿وَٱلْعَـٰدِيَـٰتِ ضَـبْحًا﴾ ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾[العاديات: ٣] بإدغام التاء في الذال والضـاد والصـاد فيها، ولم أجد ذلك مسطوراً عن خلاد»، فأطلق إدغام هذا الموضع لأبي الفتح عن خلاد[٢].

ثانيًا: من وافقه عن خلاد – من غير طريق ابن شاذان والوزان-:

١-٥- ابن الهيثم ومحمد بن الفضل[٣] وابن سلم والقصار وعَنْبَسَة[٤] خمستهم عن خلاد: من جامع البيان عن أبي الفتح بطرقه إليهم؛ كما سبق عن الداني[٥]. **وقد أسند في النشر طريق ابن الهيثم المذكور عن الداني، ولم يبيّن مأخذه.**

٦- والمزوِّق[٦] عن الحُلْواني عن خلاد: من طريق الأهوازي[٧].

---

(١) هنا يلتقي مع طريق ابن خيرون عن الوزّان.

(٢) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ١٠٦٣)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٢٦٦، ٢٦٧).

(٣) محمد بن الفضل، روى عن خلّاد، روى عنه عبد الله بن ثابت. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٥٦٧).

(٤) أبو عبد الرحمن عنبسة بن النضر اليَشْكُري، أخذ عن سليم وجماعة من أصحاب حمزة وعن خلّاد. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٨٧٧).

(٥) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ١٠٦٣)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨).

(٦) يحيى بن أحمد بن هارون البغدادي، يُعرف بالمُزَوِّق، روى عن الحلواني، وروى عنه ابن مجاهد. ينظر: غاية النهاية (٤/ ٩٦).

(٧) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢١٨)، وجامع الروذباريّ (١/ ٧٤٢)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٦٣١)، وجامع الروذباريّ (١/ ٥٧١).

ثالثًا: من وافقه عن حمزة: أبو عمارة[1] وابن صالح العجليّ كلاهما عن حمزة: من طريق الأهوازيّ[2].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ووردت له موافقات عن أصول طرقه الرئيسية، وبعضها من طرق مسندةٍ في النشر، وهي تدور على الداني عن أبي الفتح، ووردت له موافقات عن الراوي وبعضها من طرق النشر وهي تدور على أبي الفتح والأهوازي، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن القارئ تدور على طريق الأهوازيّ. وصحّ الإدغام في هذا الحرف في النشر لكن من غير هذه القراءة[3].

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزري بهذا الوجه:

١- فقد ذكر أوّلًا أنّ حمزة وافق أبا عمرو على إدغام التاء في أربعة مواضع، وذكر أنّه اختُلف عن خلّاد في موضعين آخرين، ولم يذكر في ذلك ﴿وَٱلۡعَـٰدِيَـٰتِ ضَبۡحًا﴾، وحين فرغ من إدغام حمزة ذكر آخرًا إدغام ابن خيرون في ﴿وَٱلۡعَـٰدِيَـٰتِ ضَبۡحًا﴾ موسومًا بالانفراد، وهذا يشير إلى عدم اعتداده به[4].

٢- ولم يذكر الإدغام في هذا الموضع في الطيبة[5].

---

(١) أبو عمارة حمزة بن القاسم الأزدي الكوفي، أخذ عن حمزة وحفص بن سليمان وإسحاق المسيبي وغيرهم، روى عنه الدوري وأبو الحارث وعبد الرزاق الأنطاكي وعبد الرحمن بن واقد. ينظر: غاية النهاية (١/ ٨١٥).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢١٨)، وجامع الروذباريّ (١/ ٧٤٢)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٦٤٥، ٦٥١- ٦٥٢)، وجامع الروذباريّ (١/ ٦٠٢، ٦١١، ٦١٢).

(٣) ينظر النشر (٢/ ١٧٧).

(٤) ينظر النشر (٢/ ٢٠٢)، وتقريب النشر (١/ ٢٣٠).

(٥) ينظر طيبة النشر (ص٤٥، الأبيات: ١٤٢- ١٤٣).

١٥- الموضع السادس: انفراد القاضي أبي العلاء الواسطيّ عن رويس بإدغام ﴿أَن تَقَعَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ﴾[الحج: ٦٥]، و﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ﴾ في جميع القرآن[1]، و﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾[البقرة: ٢٤٩]، على الإدغام الخاصّ.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد القاضي أبو العلاء عنه [عن رويس] بإدغام ﴿أَن تَقَعَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ﴾، و﴿طُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ في جميع القرآن، و﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾»[2].

- **طريق القاضي أبي العلاء عن رويس** من الطرق المسندة في النشر. وأسند طريقه في النشر: عن **النخاس** عن التمار عن رويس. وذلك:

من طريق غلام الهراس عن القاضي: من كتابي أبي العز عن أبي علي.

ومن طريق ابن عتاب عن القاضي: من كتابي ابن خيرون عن ابن عتاب، ومن المصباح عن ابن عتاب.

ومن طريق أبي الفضل ابن خيرون[3] **عن القاضي**: من المصباح عن أبي الفضل[4].

وكتابا ابن خيرون في عداد المفقود.

- **مصدر الانفراد:**

١- قال أبو العزّ في الكفاية: «وافقه رويس من طريق القاضي في ﴿فَطُبِعَ عَلَىٰ﴾ و﴿أَن تَقَعَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ فقط»، وبنحوه في الإرشـــاد، لكنه ذكر فيه (طبع على) بغير فاء،

---

(١) وقعت في التوبة: ٨٧، وجاءت بالفاء أو بنون المتكلّم في الأعراف: ١٠٠، ويونس: ٧٤، والمنافقون: ٣.

(٢) النشر (٢/ ٢٠٧).

(٣) أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون، قرأ على عليّ بن طلحة البصري، روى القراءات عنه ابنُ أخيه أبو منصور ابن خيرون – صاحب المفتاح-، (ت٤٨٨هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ١٠٥)، وغاية النهاية (١/ ١٨٩).

(٤) ينظر النشر (١/ ٥١٣- ٥١٤)، والإرشاد لأبي العز (ص١٨)، والكفاية لأبي العز (ص٦٥)، والمصباح (١/ ٦٢٣).

ولعلّ ابن الجزريّ أخذ تعميم مواضعها من هاهنا[(١)].

٢- ولم يذكره في المصباح[(٢)]. وأمّا كتابا ابن خيرون فهما في عداد المفقود.

- **من وافقه: أولاً: من وافقه عن رويس: ابن قانون[(٣)] عن التمار عن رويس:** من مفردة أبي العلاء عن أبي العز عن غلام الهراس عن الرُّهاوي عن ابن الفحّام السامَرّي[(٤)] عن ابن قانون؛ حيث ذكر أبو العلاء إدغام ابن قانون عن رويس في ﴿فَطُبِعَ عَلَىٰ﴾ في المنافقين، فموافقته جزئيّة[(٥)].

ثانياً: من وافقه عن يعقوب: الوليد بن حسّان عن يعقوب: من طريق أبي محمد ابن الفحام بسنده إلى الوليد: من روضة المعدل عن ابن سابور عن ابن الفحام، ومن كفاية أبي العز عن غلام الهراس عن ابن الفحام؛ حيث ذكر المعدّلُ وأبو العز الإدغام للوليد في ﴿فَطُبِعَ عَلَىٰ﴾، ونصّ المعدّل على أنّ إدغامه في المنافقين[٣] فقط، ولم ينصّ أبو العز على ذلك لكنّه ذكرها متصلةً بالفاء ولم تقع كذلك إلا في المنافقين[(٦)]. والموافقة من طريق الوليد جزئيّة.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ بمذهبٍ لأحد الطرق الفرعيّة عن راوٍ، ووردت له موافقةٌ جزئيّة عن الراوي من غير أصل طريقه، ووردت له موافقه جزئيّة عن القارئ من

---

(١) ينظر الكفاية لأبي العز (ص٧٦، ٨٠)، والإرشاد لأبي العز (ص٤٥- ٤٦).

(٢) ينظر: المصباح لأبي الكرم (٢/ ١٦٢- ١٦٣).

(٣) هارون بن علي بن الحسن – وقيل الحسين- بن قانون – ويُقال مأمون-، قرأ على التمّار، وقرأ عليه أبو محمد ابن الفحّام. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٤٢)، ومفردة يعقوب للحافظ أبي العلاء [ل٢٣/ أ].

(٤) أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى بن داود الفّحام البغدادي السامَرّي، (ت٤٠٨هـ) كما نبّه عليه محقّق الغاية نقلًا عن الخطيب البغدادي وغيرِه. ينظر: تاريخ بغداد (٨/ ٤٥١)، وغاية النهاية (١/ ٧٣١) مع تعليق المحقّق (١/ ٧٣٣، التعليق رقم: ١).

(٥) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٣٢/ ب]، وينظر طريقه فيه [ل٢٢/ ب- ل٢٣/ أ].

(٦) تنظر القراءة في روضة المعدّل (١/ ٤٣٧- ٤٣٨)، والكفاية لأبي العز (ص٧٦)، وتنظر الطرق في روضة المعدل (١/ ٢٨٤)، وكفاية أبي العز (ص٦٦).

روايةٍ أخرى غير نشـــريّة، وانفراده بإدغام ﴿أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ﴾ وباب (طبع على) في غير المنافقين انفرادٌ محضٌ عن القارئ، لم أجد أحدًا وافقه عنه على الإدغام الخاصّ، لكن صحّ في النشر إدغام ما سبق عن رويس وروح ضمن الإدغام الكبير العام.

وأطلق ابن الجزري هذا الانفراد عن القاضـــي أبي العلاء، ولكنّه لم يَرِد عنه من جميع طرقه النشريّة المتفرّعة عنه.

– **حكم ابن الجزريّ**: ورد الإدغام الخاصّ في هذه المواضع في الطيبة القديمة؛ حيث جاء فيها عند ذكر كلمات الإدغام الخاصّ لرويس:

والكاف في (كانوا) و(كلا)، الميم في (من ربه) (مهاد)، العـــــين وفي
(تُصنَع) (تَقَع) (طُبِع)، ....[1]

وقد ساق هاتين الكلمتين مع (لتصنع) التي صحّ إدغامها في النشر وذكرها في الطيبة الأخيرة في قوله: (وخُلفُ الاوّلين مع (لتُصنَعا)). وقد ضُبّب على هذه الأبيات.

لكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بالإدغام الخاص في هذه المواضع:

١– فقد ذكر الإدغام الخاصّ لرويس في أربعة مواضع بلا خلاف، وفي اثني عشر موضعًا عن الجمهور، وذكر بعد ذلك أنّه اختلف عنه في أربعة عشر موضعًا، وعدّ المواضع ولم يذكر فيها (طبع) وأخواتها، وبعد فراغه من بيانها ذكر الإدغام في (طبع) وأخواتها موسومًا بالانفراد، ففصله بينها وبين المواضع السابقة يشير إلى عدم اعتداده بالخلف فيها[2].

٢– ولم يذكرها في الطيبة الأخيرة ضمن أحرف الإدغام الخاص[3].

***

١٦– الموضع السابع: انفراد ابن العلّاف عن رويس بإدغام ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ﴾[الحج: ٦٠].

---

(١) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٣٢/ ب].

(٢) ينظر النشر (٢/ ٢٠٢– ٢٠٧)، وتقريب النشر (١/ ٢٣١– ٢٣٣).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٤٥، الأبيات: ١٤٣– ١٤٨).

قال ابن الجزريّ: «وانفرد ابن العلّاف بإدغام ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا﴾ في الحج»[١].

- **طريق ابن العّلاف عن رويس** من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن **النخاس** عن التمار عن رويس. وذلك من كتاب التذكار لابن شيطا ومن كتاب المستنير لابن سوار[٢].

وله طريق في النّشر عن روحٍ، ولكن لا مدخل له هنا؛ إذ لم أجد هذه الانفرادة إلا عن رويس، وذكر ابن الجزري هذا الانفراد في آخر كلامه عن مواضع الإدغام الخاص لرويس.

- **مصدر الانفراد:**

١- قال ابن سوار: «وأما يعقوب فروى عنه الوليد إدغام الباء في الباء حيث كان... تابعه رويس على الإدغام في أربعة مواضع... زاد ابن العلاف عنه ذلك ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ﴾ في الحج»[٣]. وبه يتبيّن أنّ انفراد ابن العلّاف جاء من طريقه عن رويس.

٢- وكتاب التذكار في عداد المفقود.

- **من وافقه:** لم أجد أحداً وافقه عن يعقوب في هذا المذهب — أي بإدغام هذه الكلمة مع عدم الأخذ بالإدغام الكبير العام ولا بمطلق إدغام الباء في الباء[٤]-.

وهذا الكلام هو في خصوص هذا المذهب، أما مطلق الإدغام في هذا الحرف فقد صحّ عن رويس وعن روح في ضمن الإدغام الكبير، وورد أيضًا ضمن الإدغام

---

(١) النشر: (٢/ ٢٠٧).

(٢) النشر (١/ ٥١٤- ٥١٦، ٥١٨)، المستنير (ص٢٢٥- ٢٢٦).

(٣) المستنير: (ص٢٤٨). وأيضاً ورد هذا الوجه عن العلّاف من كتاب الاختيار لسبط الخيّاط (ص٢٦٩)، وهو ليس من طرق النشر.

(٤) ورد مطلق إدغام الباء في الباء على الإدغام الخاص عن بعض طرق رويس، فذكر ابن الجزري أنّ الأهوازي انفرد بإدغام الباء في الباء في جميع القرآن عن رويس إلا ﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِءَايَٰتِ﴾ في سورة الأنعام [٢٧]. (النشر: ٢/ ٢٠٧)

الخاص عن بعض الطرق التي أطلقت إدغام الباء في الباء، وليست نشريّة.

- **وصـــف الانفراد:** هذا انفرادٌ بمذهبٍ لأحد الطرق الفرعيّة عن راوٍ وعن قارئٍ، ولم أجد أحدًا وافقه. وصحّ هذا الوجه في النشر عن الراوي ضمن الإدغام الكبير العام.

- **حكم ابن الجزريّ:** ورد الإدغام الخاصّ في هذا الموضع في الطيبة القديمة؛ حيث جاء فيها عند ذكر كلمات الإدغام الخاصّ لرويس:

.... و"با" (الكتــابا)   (بأيدِ) (بالحــــق) وإن (عذابا

بالمغفره) (**عاقبْ**) وقيل مُسجَلا[1]   وقيل عن يعقوب ما لابن العلا[2]

فقد ساق كلمة ﴿عَاقَبَ﴾ مع ﴿ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾[البقرة: ٧٩] و﴿ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾[البقرة: ٢١٣، وغيرها] و﴿وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ﴾[البقرة: ١٧٥] التي صحّ إدغامها في النشر وذكرها في الطيبة الأخيرة. وقد ضُبِّبَ على هذه الأبيات وطُمِسَت بعض الكلمات منها.


بالمغفره عاقب وقيل مسجلا   وقيل عن يعقوب ما لابن العلا

لكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بالإدغام الخاص في هذا المواضع:

١- فقد ذكر الإدغام الخاصّ لرويس في أربعة مواضع بلا خلاف، وفي اثني عشر موضعًا عن الجمهور، وذكر بعد ذلك أنّه اختلف عنه في أربعة عشر موضعًا، وعدّ المواضع ولم يذكر فيها ﴿عَاقَبَ﴾، وبعد فراغه من بيانها ذكر الإدغام في ﴿عَاقَبَ﴾ موســومًا بالانفراد، ففصله بين هذه الكلمة وبين المواضع السابقة يشير إلى عدم اعتداده بالخلف

---

(١) قوله في آخر كلامه عن الباء: (وقيل مُسجَلا) إشارة إلى ما ذكره في النشر من إدغام الأهوازي للباء في الباء في جميع القرآن عن رويس، وطريق الأهوازي عن رويس ليس نشريًّا.

(٢) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٣٢/ ب- ل٣٣/ أ].

فيها[١].

٢- ولم يذكره في الطيبة الأخيرة ضمن أحرف الإدغام الخاص[٢].

***

١٧- الموضـــع الثامن: انفراد ابن مهران عن الحُلْواني عن قالون بالإدغام المحض في ﴿تَأْمَنَّا﴾[يوسف: ١١] .

قـال ابن الجزريّ: «وانفرد ابن مهران عن قـالون بالإدغـام المحض كقراءة أبي جعفر، وهي رواية أبي عون عن الحُلْواني، وأبي سـليمان وغيره عن قالون، والجمهور على خلافه»[٣].

- **طريق ابن مهران عن قالون** من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ:

١- من كتابه الغاية: عن ابن أبي مهران الجمّال[٤] عن **الحُلْواني** عن قالون.

٢- وكذلك جاء من كتابه الغاية ومن كتاب الكامل بسنده إليه: عن ابن بويان عن أبي حسان عن **أبي نشيط** عن قالون[٥].

- **مصدر الانفراد:**

١- قال ابن مهران في الغاية: «﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ بلا شمّ: يزيد [أي: أبو جعفر] والحُلْواني عن قالون»[٦].

٢- ولم يذكر الهذليّ ترك الإشمام عن أبي نشيط، بل خصّه ببعض طرق قالون غير أبي

---

(١) ينظر النشر (٢/ ٢٠٢- ٢٠٧)، وتقريب النشر (١/ ٢٣١- ٢٣٣).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٤٥، الأبيات: ١٤٣- ١٤٨).

(٣) النشر ٢/ ٢١٠.

(٤) أبو علي الحسن بن العباس بن أبي مهران الجمّال الرازي، (ت٢٨٩هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٦٣)، وغاية النهاية (١/ ٦٨٤).

(٥) النشر (١/ ٣١٦، ٣٣١).

(٦) غاية ابن مهران (ص٦٣).

نشيط[1].

وظهر ممّا سبق أنّ طريق أبي نشيط لا مدخل له في الانفراد؛ لأنّ ابن مهران نصّ على أنّ ترك الإشمام من طريق الحُلْواني، فهذا من المواضع التي أطلق فيها ابن الجزريّ المقيّد؛ إذ أطلق هذا الوجه عن ابن مهران عن قالون.

- **من وافقه: أولًا: من وافقه من طريق ابن أبي مهران الجمّال عن الحُلْواني:**

١- المُنَقّي[2] عن الجمّال:

أ- من طريق أبي علي البغدادي[3] عن المنقّي: من جامع البيان عن أبي الفتح عن الخراساني عن البغدادي. **وقد أسند ابن الجزري هذا الطريق في النشر**، ولم ينسبه إلى كتابٍ معيّنٍ من كتب الداني.

ب- ومن طريق الشنبوذي عن المنقّي:

١. من طريق أبي نصر العراقي عن الشنبوذي: من الإشارة للعراقي، ومن الكامل عن النَّوْجاباذي[4] عن العراقي.

٢، ٣- ومن طريق الكارَزيني وابن عبدويه[5] كلاهما عن الشنبوذي: من الكامل عنهما. **وطريق الهذلي عن الكارَزيني نشريّ.**

ج، د- ومن طريق الشّذَائي والمطوعي كلاهما عن المنقي: من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي، ومن الكامل أيضًا عن ابن شبيب عن الخزاعي، كلاهما — أي الخبازي

(١) ينظر: الكامل (٢/ ١١٥٣).

(٢) أبو بكر أحمد بن حماد الثَّقَفي البغدادي المُنَقّي صاحب المِشْطاح، قرأ على ابن أبي مهران الجمّال ومحمد بن عليّ البزاز، أخذ عنه ابن عبيد والشنبوذي والشذائي والنقاش والمطوعي. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٦٠)، وغاية النهاية (١/ ٢٠٢).

(٣) هو ابن عبيد، سبقت ترجمته.

(٤) محمد بن أحمد النَّوْجاباذي، قرأ على أبي نصر العراقي، قرأ عليه الهذليّ. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢٢٦).

(٥) أبو أحمد عبد الملك بن الحسين بن عبدويه العطار الأصبهاني، (ت٤٣٣هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٤٧)، وغاية النهاية (٢/ ٥٤٩).

والخزاعي- عن الشّذَائي والمطوعي. **وطريق الكامل عن الخبازي عن الشّذَائي والمطوعي من الطرق النشرية.**

٢- **وابن شنبوذ عن الجمّال:**

أ- من طريق السامَرّي عن ابن شنبوذ: من جامع البيان عن أبي الفتح عن السامَرّي؛ **وطريق الداني عن ابن شنبوذ عن الجمال من الطرق النشريّة**[١]، لكن لم يُضِفْه ابن الجزريّ إلى كتابٍ معيّنٍ من كتب الداني.

ب- ومن طريق المطوعي عن ابن شنبوذ: من المبهج عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن المطوعيّ..

٣- **وأبو بكر النقّاش عن الجمّال:** من الكامل عن الشريف الزيدي عن النقاش، ومن الكامل بطرقه إلى الحمّامي عن النقاش، ومن الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي عن عمر الكتاني وعمر بن علي الطبري[٢] كلاهما عن النقاش.

حيث قال الداني: «فأما قالون فإنّ **الحسن بن العباس** [ابن أبي مهران الجمّال] روى عن الحُلْواني عنه أنّه يجزم، وروى أبو عون [وهو أخذ عن الحُلْواني] عن قالون أنّه قال أولاً: ﴿لَا تَأۡمَنَّا﴾ يعني مشمّة النون، ثم رجع فقال بنصب الميم والنون، وقال أبو سليمان سالم بن هارون عنه [أي عن قالون] أنّه لا يشمّ. وخالفَ الحُلْواني وأبا سليمان عن قالون في ذلك سائرُ أصحابهما»، وقال السبط: «قرأ الأعمشُ إلا المطوعيَّ، والحُلْواني

---

(١) جاء طريق السامَرّي عن ابن شنبوذ عن الجمال في النشر (١/ ٣٢٤) من ستة طرق وهي: طريق **أبي الفتح** من قراءة الداني عليه ومن كتاب التجريد عن عبد الباقي بن أبي الفتح عنه، وطريق **الطرسوسي** من كتابه المجتبى، وطريق **الخزرجي** من كتابه القاصد، وطريق **ابن نفيس** من كتابَي التلخيصِ لابن بليمة والتجريدِ لابن الفحام. أما كتابا المجتبى والقاصد فهما – إلى يومنا- في عداد المفقود، وأما تجريد ابن الفحام فلم أجد فيه تعرّضاً لهذا الحرف، وأما تلخيص ابن بليمة فقد نصّ فيه (ص١٠٥) على الإشمام بلا خلافٍ بين القراء.

(٢) أبو حفص عمر بن علي بن منصور الطبريّ، قرأ على هبة الله والنقاش، قرأ عليه الصيدلاني وأبو الفضل الخزاعي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٨٤٨).

من طريق أبي عون والمطوعيّ، و[أحمد] ابنُ قالون[1] عن أبيه من طريق ابن حماد [المُنقّي]، وأبو سليمان عن قالون: ﴿مَالَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ بإخلاص فتحة النون من غير إشمامها»[2]، وأطلق العراقيُّ والهذليُّ ترك الإشمام عن الحُلْواني[3].

ويلاحظ أنّه أسند في الكامل طريق العُمَرَين[4] من طريق الخزاعي، ولكن الخزاعي لم يذكر هذا الوجه عن الجمّال عن الحُلْواني في المنتهى[5].

ثانياً: من وافقه من طريق الحُلْواني: من غير طريق الجمّال:

١- أبو عون عن الحُلْواني[6]. وصرّح ابن الجزريّ بموافقته، وهو ليس من طرق النشر.

---

(١) أحمد بن عيسى قالون بن مِينا المدني، روى عن أبيه، روى عنه ابن أبي مهران والعُمري والنبقي الهاشميان. ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٤١)، وغاية النهاية (١/ ٣٢٣).

(٢) في المطبوع: [وابن قالون **عنه** عن أبيه]، والتصويب من نسخة فيض الله (١٠): [ل١٤٣/ ب]، وفيض الله (١١): [ل١٩٤/ ب].

(٣) تنظر القراءة في الإشارة [ل٤٥/ أ]، وجامع البيان (٢/ ٨٨٩)، والكامل (٢/ ١١٥٣)، والمبهج (٢/ ٦٤٢)، وتنظر الطرق في الإشارة [ل٥/ ب]، وجامع البيان (١/ ١٩٣)، والكامل (١/ ٢٦٧- ٢٦٨، ٢٧٠- ٢٧١)، والمبهج (١/ ٦٨). وتجب الإشارة إلى أمر: وهو أنّ طريق المنقّي جاء في النشر من ستة طرق، من كتابي الكامل والمبهج وقراءة الداني (النشر: ١/ ٣٣٠- ٣٣١)، وقد ورد له وجه الإدغام المحض عن الجمّال في أربعة طرقٍ منها كما سبق بيانه، ولم يَرِد في طريقين، وكلاهما من كتاب المبهج، ويلاحظ أنّ صاحب المبهج أسند طريقَ المنقّي عن قالون من طريقين: الأول: المنقّي عن الجمّال عن الحُلْواني عن قالون، الثاني: المنقّي عن الجمال عن أحمد بن قالون عن أبيه (المبهج: ١/ ٦٧)، وقد جاء وجه الإدغام المحض للمنقّي من طريقه عن ابن قالون دون الحُلْواني، فلعلّ ابن الجزري تبع صاحب المبهج في عدم الإدغام المحض للمنقّي من طريق الحُلْواني.

(٤) عمر الكتاني والطبري.

(٥) ينظر المنتهى (ص٤٢٥).

(٦) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٢٥)، وجامع البيان (٢/ ٨٨٩)، وجامع ابن فارس (ص٣٤٨)، والكامل (٢/ ١١٥٣)، وجامع الروذباريّ (٢/ ٦٥٧)، وجامع أبي معشر (٣/ ٣٢٩)، والمبهج (٢/ ٦٤٢)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٨)، وجامع البيان (١/ ١٩٣- ١٩٤)، وجامع ابن فارس =

٢، ٣- وابن شـــجاع[١] وأبو بكر محمد بن علي[٢] كلاهما عن الحُلْواني: من المبهج عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن المطوعي عنهما؛ حيث أطلق السبط هذا الوجه للحلواني من طريق المطوّعي[٣].

وبعد بيان موافقات ابن مهران عن الجمّال وعن الحُلْواني: يظهر أنّ هذا الانفراد لا يقتصر على ابن مهران؛ بل شاركه عددٌ من طرق النشر عن الجمّال.

ثانياً: من وافقه عن قالون:

١- أبو سليمان عن قالون[٤].

٢- وابن دازِيل[٥] عن قالون[٦].

(ص٨٠)، والكامل (١/ ٢٦٩، ٢٧١- ٢٧٣)، وجامع الروذباري (١/ ٣٢٠- ٣٢٢)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٦٦، ٣٦٧)، والمبهج (١/ ٦٥- ٦٦).

(١) أبو حفص عمر بن شجاع بن محمد الفقيه، روى عن الحلواني، روى عنه المطوّعي وبان الحسين الغضائري. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٨٤٢).

(٢) أبو بكر محمد بن علي بن عبد الله الخطيب، (ت٣٠٧هـ). ينظر: غاية النهاية (٣/ ٥٢٨).

(٣) تنظر القراءة في المبهج (٢/ ٦٤٢)، وينظر الطريق فيه (١/ ٦٧).

(٤) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٢٥)، وجامع البيان (٢/ ٨٨٩)، والكامل (٢/ ١١٥٣)، وجامع الروذباريّ (٢/ ٦٥٧)، وجامع أبي معشر (٣/ ٣٢٩)، والمبهج (٢/ ٦٤٢)، والاختيار (ص٤٦٥)، والمصباح (٣/ ٤٥١)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٥)، وجامع البيان (١/ ١٩٨)، والكامل (١/ ٢٦٥)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٠)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧٠)، والمبهج (١/ ٦٠)، والاختيار (١/ ٧٦)، والمصباح (١/ ٢٢٠- ٢٢٣).

(٥) أبو إسحاق إبراهيم بن الحسين بن علي بن دازِيل – ويُقال دَيْزِيل- الهمذاني الكسائي، (ت٢٨١هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٨٤)، وغاية النهاية (١/ ٩٦).

(٦) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٢٥)، وجامع الروذباريّ (٢/ ٦٥٧)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٥- ١٢٦)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٢- ٣١٣).

٣- والشحّام[١] عن قالون[٢].

٤- وأحمد بن قالون عن قالون: من المبهج عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشّذَائي عن المُنَقّي عن ابن أبي مهران الجمال عن أحمد بن قالون[٣].

ثالثًا: من وافقه عن نافع: المسيبي عن نافع من طريق ابن بحر[٤]، وابنا أبي أويس[٥] عن نافع[٦].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الفرعيّ وعن راوٍ، ووردت له عدّة موافقات في أصل طريقه الفرعيّ - ومنها

(١) أبو عمران الحسن بن علي بن عمران الشحّام، قرأ على قالون، قرأ عليه أبو العباس محمد بن الحسن بن يونس وأبو بكر محمد بن علي بن محمد المؤدِّب. ينظر: غاية النهاية (١/ ٧٠٩).

(٢) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص٣٤٨)، وينظر طريقه فيه (ص٨١).

(٣) تنظر القراءة في المبهج (٢/ ٦٤٢)، وينظر الطريق فيه (١/ ٦٧). ويلاحظ أنّ السبط أسند طريق المنقي عن الجمال عن أحمد بن قالون والحُلْواني كلاهما عن قالون، وخصّ هذا الوجه للمنقي بطريق ابن قالون، وانفرد بهذا الوجه عن ابن قالون، ولم يجعله للمنقي من طريق الحُلْواني، مع أنّه ورد عن المنقي من سائر الطرق النشرية غير طريق السبط، فلعلّه وقع سهوٌ في عبارته وقلب وجه المنقي عن الحُلْواني بوجه المنقي عن ابن قالون، وإذا صحّ ذلك فيكون هذا الوجه للمنقّي من جميع طرقه النشريّة.

(٤) حمّاد بن بحر، روى القراءة عن إسحاق المسيّبي، وروى عنه ابن عيسى الأصبهاني. قال الداني: (وحمّاد هذا كثير الشذوذ لأصحابه عن المسيّبي). ينظر: غاية النهاية (١/ ٧٩٦).

(٥) ابنا أبي أويس هما: إسماعيل وأبو بكر. فأمّا إسماعيل: فهو أبو عبد الله إسماعيل بن أبي أويس المدنيّ، (ت٢٢٧هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٥١٧).

وأمّا أبو بكر: فهو أبو بكر عبد الحميد بن أبي أويس، (ت٢٠٢هـ)، وأسند في الكامل طريق أبي بكر بن أبي أويس وسمّاه (أحمد)، وابن الجزري استمدّ من الكامل ترجمة أبي بكر عبد الحميد، فلعلّه وقع خلل في بعض نسخ الكامل، أو لعلّ ابن الجزري عمد إلى تصحيح ما في الكامل. والله أعلم. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٧٣).

(٦) تنظر القراءة في الكامل (١١٥٣)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٢٦٢- ٢٦٤، ٢٩٧).

موافقات من طرق النشر-، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ وعن الراوي. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذا القراءة(١).

وأطلق ابن الجزري هذا الانفراد عن المنفرِد، وهو مقيّد ببعض طرقه النشريّة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقال حين شـرع في ذكر اختلاف القراء في هذا الحرف: «أجمعوا على إدغامه، واختلفوا في اللفظ به: فقرأ أبو جعفر بإدغامه إدغامًا تامًّا محضًا من غير إشارة... وقرأ الباقون بالإشارة»(٢)، فخصّ الإدغام المحض بأبي جعفر وجزم بالإشارة للباقين ولم يذكر خُلفًا عن قالون، وحين فرغ ممّا يتعلّق بالإشارة ذكر في خاتمة كلامه انفراد ابن مهران.

٢- ولم يذكره في الطيبة، بل خصّ هذا الوجه بأبي جعفر(٣).

---

(١) ينظر النشر (٢/ ٢٠٩).

(٢) النشر (٢/ ٢٠٩)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٢٣٤- ٢٣٥).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٤٥، البيت: ١٥٠).

المبحث الثالث: الانفرادات في باب هاء الكناية

١٨- الموضــــع الأوّل: انفراد الشّـــذَائي عن أبي نشـــيط عن قالون بالإشـــباع في: ﴿يُؤَدِّهِ﴾[آل عمران: ٧٥] و﴿نُوَلِّهِ﴾ ﴿وَنُصْـلِهِ﴾[النساء: ١١٥] و﴿نُؤْتِهِ﴾[آل عمران: ١٤٥، والشورى: ٢٠] و﴿فَأَلْقِهْ﴾[النمل: ٢٨].

قال ابن الجزريّ: «... واختلف عن الصوري عن ابن ذكوان [في: ﴿يُؤَدِّهِ﴾ معاً، و﴿نُوَلِّهِ﴾ ﴿وَنُصْلِهِ﴾ و﴿نُؤْتِهِ﴾]... وروى عنه زيد من طريق أبي العز وغيره **بالإشباع**، وكذا روى الأخفش من جميع طرقه لابن ذكوان، وبذلك قرأ الباقون.

فيكون لأبي جعفر وجهان، وهما: الإســـكان والاختلاس. ولابن ذكوان وجهان: وهما الصلة والاختلاس، ولهشام الثلاثة: الإسكان والاختلاس والصلة.

وانفرد **بذلك** أبو بكر الشّـذَائي عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون، فخالف سائر الرواة عن أبي نشيط، وكذا اختلافهم في ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾»[١]، ومرجع الإشارة في (ذلك) هو الإشباع[٢]، وليس ثلاثة هشام كما قد يسبق إلى الوهم؛ إذ صرّح بذلك في التقريب كما سيأتي.

وأراد بقوله: «وكذا اختلافهم في ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾» ورود الانفراد في ﴿فَأَلْقِهْ﴾ أيضًـا كسـابقاتها، فقد قال بعد فراغه من ﴿فَأَلْقِهْ﴾ وشـروعه في أحكام ﴿وَيَتَّقْهِ﴾[النور: ٥٢]: «وأما ابن جمّاز ... روى عنه الهاشمي من طريق ابن رزين **إشــباع** كســرة الهاء [من ﴿وَيَتَّقْهِ﴾]... وانفرد الشّــذَائي عن أبي نشـيط عن قالون **بذلك** كانفراده في الخمســة الأحرف المتقدمة»[٣]، والخمســـة[٤] الأحرف المتقدمة هي: ﴿يُؤَدِّهِ﴾ معًا و﴿نُؤْتِهِ﴾

---

(١) النشر (٢/ ٢١٥- ٢١٦).

(٢) إمّا أن يكون مرجع الإشارة هو الإشباع المذكور في قوله: (ولهشام الثلاثة: الإسكان والاختلاس **والصلة**)، أو الإشباع المذكور للصوريّ، ويكون قوله: (فيكون لأبي جعفر – إلى قوله- ولهشام الثلاثة...إلخ) كلام معترضٌ.

(٣) النشر: (٢/ ٢١٨- ٢١٩)، وينظر: تقريب النشر: ص٩٢.

(٤) اختلف عدّ ابن الجزري لهذه المواضع، أي: (يؤده) و(لا يؤده) و(ونؤته) و(نوله) و(نصله)، فمرّة عدّهن أربعةً (النشر: ١/ ٢١٥)، وذلك يصح باعتبار (يؤده) و(لا يؤده) موضعًا واحدًا، ومرّة عدّهن =

و﴿نُوَلِّهِ﴾ ﴿وَنُصْلِهِ﴾ و﴿فَأَلْقِهْ﴾، وقد صرّح بانفراده في الأربعة الأولى بعد ذكرهن، ولم يصرّح بانفراده حين فصّل اختلاف القراء في ﴿فَأَلْقِهْ﴾. وقد ذكر في تقريب النشر ﴿يُؤَدِّهِ﴾ و﴿لَا يُؤَدِّهِ﴾ و﴿نُؤْتِهِ﴾ و﴿نُوَلِّهِ﴾ ﴿وَنُصْلِهِ﴾ و﴿فَأَلْقِهْ﴾ و﴿وَيَتَّقْهِ﴾ على الترتيب، وقال بعد فراغه من ذكر اختلافات القراء فيها: «وانفرد الشّذَائي من طريق أبي نشيط بالإشباع في الستة»[1].

– **طريق الشّذَائي** عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن ابن بويان عن أبي حسان عن أبي نشيط عن قالون. وذلك من طريقين:

١- من طريق الخبّازي عنه: من كامل الهذلي عن القُهُندُزي عن الخبازي.

٢- ومن طريق الكارَزيني عنه: من تلخيص أبي معشر عن الكارَزيني ومن المبهج ومن طريق أبي الكرم كلاهما عن الكارَزيني[2].

كذا ذكر ابن الجزريّ في تعداد طرق الشّذَائي، ونقل من التخليص أنّ أبا معشر قرأ على الكارَزيني، وهذا الطريق وما نقله ابن الجزريّ عن التلخيص لم أجده في نسخة التلخيص المطبوعة، وهو موجود في جامع أبي معشر[3].

وأما طريق أبي الكرم فلم يُضِفه ابن الجزريّ إلى شيءٍ من الكتب، وهو ليس في المصباح؛ لأن الذي فيه هو طريق الشّذَائي عن ابن شنبوذ عن أبي حسان عن أبي

خمسةً (المصدر السابق)، وذلك يصحّ باعتبار (يؤده) موضعًا و(لا يؤده) موضعًا آخر، وبعد فراغه من أحكامهن ذكر حكم (فألقه)، ثم بعد فراغه منه ذكر حكم (ويتقه) وقال عن هشام: (فالخلاف عنه كالخلاف في الخمسة الأحرف المتقدمة)، ويبدو أنّه يريد بالخمسة كلّ ما سبق (ويتقه) فتكون (يؤده) معًا و(نوله) و(نؤته) و(نصله) أربعة وخامسها (فألقه)، وعليه فذكره لانفراد الشّذَائي بإشباع الخمسة يشمل (فألقه)، وعبارته في التقريب أوضح في دخول (فألقه) فيما انفرد به الشّذَائي.

(١) تقريب النشر (١/ ٢٣٧- ٢٣٩).

(٢) المبهج (١/ ٦١- ٦٢)، النشر (١/ ٣١٧/ ٣١٨).

(٣) ينظر جامع أبي معشر (١/ ٣٦٩). ولذا رأى الدكتور أيمن سويد تصحيح هذا الطريق بتسميته طريق أبي معشر من غير نسبته إلى التلخيص (السلاسل الذهبية: ص٢٣١).

نشيط[١].

- **مصدر الانفراد:**

١- ذكر الهذليّ الاختلاس لقالون في ﴿يُؤَدِّهِ﴾ و﴿لَا يُؤَدِّهِ﴾ و﴿نُؤْتِهِ﴾ و﴿نُوَلِّهِ﴾ ﴿وَنُصْلِهِ﴾ واستثنى عنه أبا نشيط، ولم يذكر أبا نشيط في أصحاب الإسكان، ثم أطلق الإشباع عن الباقين فاندرج فيهم أبو نشيط بكماله[٢]. ولكنّه لم يذكر الإشباع لأبي نشيط في ﴿فَأَلْقِهْ﴾ من الطريق المسند في النشر — وهو طريق الشّذَائي عن ابن بويان عن أبي نشيط-، بل خصّ الإشباع بطريق ابن شنبوذ عن أبي نشيط، ويلاحظ أنّ الشّذَائي من طرق ابن شنبوذ أيضاً، فيكون هذا الوجه للشذائي من الكامل لكن من غير طريق النشر[٣].

وأطلق في المبهج الصلة عن أبي نشيط في ﴿يُؤَدِّهِ﴾ و﴿لَا يُؤَدِّهِ﴾ و﴿نُؤْتِهِ﴾ و﴿نُوَلِّهِ﴾ ﴿وَنُصْلِهِ﴾[٤]، وجاء طريق أبي نشيط في المبهج من طريق الشّذَائي عن ابن بويان وابن شنبوذ كلاهما عن أبي حسّان عن أبي نشيط، والنشريّ منها هو طريقه عن ابن بويان. ولكنّه أطلق الاختلاس لقالون في ﴿فَأَلْقِهْ﴾ ولم يذكر عنه إشباعًا[٥].

٢- وأما تلخيص أبي معشر فلم أجد فيه طريق الشّذَائي عن أبي نشيط، بل ولا طريق أبي نشيط، وإنما وجدت هذا الطريق لأبي معشر في جامعه، لكن ليس فيه الإشباع في هذه الكلمات من طريق ابن بويان، بل من طريق ابن شنبوذ عن أبي نشيط، وقد أسند طريق ابن شنبوذ من عدة طرق منها طريق الكارَزيني عن الشّذَائي عن ابن شنبوذ[٦].

٣- وأما أبو الكرم فلم يبيّن ابنُ الجزريّ مأخذه لطريقه، ولم يسند هذا الطريق في المصباح، لكنّه ذكر في المصباح الإشباع في هذه الكلمات لابن شنبوذ عن أبي نشيط،

---

(١) ينظر المصباح (١/ ٢٣٣).

(٢) الكامل (٢/ ٩٢٩- ٩٣٠).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٩٣١)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٦٧).

(٤) المبهج (١/ ٥٢٣- ٥٢٤).

(٥) المبهج (٢/ ٧٣٨).

(٦) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٥٦٩)، (٣/ ٥٣٦)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٦٩).

وقد أسند طريق ابن شنبوذ من عدة طرق، منها طريقه عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشّذَائي عن ابن شنبوذ(١).

فلم أجد الإشباع في ﴿فَأَلْقِهْ﴾ في شيءٍ من طرق أبي نشيط النشريّة ولا ما قاربها -كجامع أبي معشر-.

- **من وافقه: أولاً: من وافقه عن ابن بويان عن أبي حسان:**

١- ابن مهران عن ابن بويان:

أ- في الكلمات الخمس عدا ﴿فَأَلْقِهْ﴾: من كامل الهذلي عن أبي الوفاء(٢) عن ابن مهران. **وهذا الطريق نشريّ.**

ب- وفي ﴿فَأَلْقِهْ﴾ دون غيرها من الخمسة: من إيضاح الأندرابي عن الفارسي(٣) عن ابن مهران.

٢، ٣، ٤- والكتاني وأبو محمد الكاتب والعريف(٤) ثلاثتهم عن ابن بويان: في الكلمات الخمس عدا ﴿فَأَلْقِهْ﴾: من طريق الهذلي بأسانيده إليهم.

حيث أطلق الهذليّ الاختلاس عن قالون في ﴿يُؤَدِّهِ﴾ و﴿لَا يُؤَدِّهِ﴾ و﴿نُؤْتِهِ﴾ و﴿نُوَلِّهِ﴾ ﴿وَنُصْلِهِ﴾ واستثنى عنه طريق أبي نشيط، ولم يذكره فيمن أسكن، ثم ذكر الإشباع للباقين، فاندرج فيهم أبو نشيط بجميع طرقه من الكامل، ولكنّه لم يذكر الإشباع في ﴿فَأَلْقِهْ﴾ عن ابن بويان، بل خصّه عن أبي نشيط بطريق ابن شنبوذ، ونصّ الأندرابي على الإشباع لأبي نشيط في ﴿فَأَلْقِهْ﴾، وأيضاً ذكر الأندرابي هذا الوجه لأبي نشيط في

---

(١) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٥٩٠، ٥٩٦)، وينظر طريق الكارَزيني عن الشّذَائي فيه (٢/ ٢٣٣).

(٢) أبو الوفاء مهدي بن طرارا القايني ثم البغداديّ، (ت٤٣٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٦١)، وغاية النهاية (٣/ ٧٧٠).

(٣) أبو الحسن علي بن محمد بن عبيد الله بن محمد الفارسي، قرأ على ابن مهران، وشرح كتاب الغاية، قرأ عليه الأندرابي. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٧٥٧، ٧٩١).

(٤) أبو القاسم عمر العريف، روى عن ابن بويان، روى عنه هبة الله بن عبد الله. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٨٥٩).

شـرح الغاية، ولم يذكر في الإيضـاح وشـرح الغاية إشـباعًا في بقيّة الكلمات بل أطلق الاختلاس فيهنّ عن قالون(١).

ويلاحظ أنّ ابن مهران لم يذكر في كتابيه الإشـباع عن قالون(٢)، وكذلك طريق الكامل عن الكتاني يمرّ بالخزاعي، وقد أسند الخزاعيّ هذا الطريق في المنتهى لكنّه لم يذكر الإشـباع لابن بويان، بل خصه عن أبي نشـيط بطريق ابن شـنبوذ(٣)، وكذلك طريق الكامل عن الكاتب يمرّ بالعراقيّ، وقد أسـند العراقيّ هذا الطريق في الإشـارة وأطلق الاختلاس عن قالون(٤).

ثانياً: من وافقه عن أبي حسّان عن أبي نشيط:

١- ابن شنبوذ عن أبي حسان(٥):

أ- من طريق الشنبوذي عن ابن شنبوذ: من الكامل عن ابن عبدويه، ومن جامع أبي معشر عن الكارَزيني، ومن المصباح عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء، ثلاثتهم عن الشنبوذي.

ب- ومن طريق المطوعي عن ابن شـنبوذ: من الكامل عن الكارَزيني وأبي زُرْعة(٦)،

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٩٢٩- ٩٣١)، والإيضاح للأندرابي [ل١٧٣/ أ، ل٢١٠/ ب]، وشرح الغاية للأندرابي (ص٢٠٢- ٢٠٣، ٢٠٥)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٢٦٥- ٢٦٦)، والإيضاح [ل٨٨/ ب- ل٨٩/ أ].

(٢) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٤٨)، والمبسوط لابن مهران (ص٩٢)، وشرح غاية ابن مهران (ص٢٠٢- ٢٠٣).

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٣٢٩، ص٥١٢)، وينظر طريق الكتاني عن ابن بويان فيه (ص١٢٨).

(٤) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل٢١/ ب، ل٢٢/ ب، ل٢٦/ ب، ل٦٨/ أ، ل٨٣/ ب]، وينظر الطريق فيه [ل٥/ ب].

(٥) ورد هذا الوجه كذلك للشذائي عن ابن شنبوذ عن أبي نشيط، ولا تعدّ موافقة؛ لأنّها من طريق المنفرد. ينظر: الكامل (٢/ ٩٢٩- ٩٣٠)، والمبهج (١/ ٥٢٣- ٥٢٤)، والمصباح (٢/ ٥٩٠).

(٦) أبو زُرْعة أحمد بن محمد الخطيب، قرأ عليه الهذلي. ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٤٨).

وعن القُهُنذُزي عن الخبازي، ثلاثتهم عن المطوعي.

ج- ومن طريق الأهوازي عن الغضائري عن ابن شنبوذ: من جامع الروذباريّ وجامع أبي معشر كلاهما عن الأهوازيّ عن الغضائري.

حيث أطلق الهذليّ الاختلاس عن قالون في ﴿يُؤَدِّهِ﴾ و﴿لَا يُؤَدِّهِ﴾ و﴿نُؤْتِهِ﴾ و﴿نُوَلِّهِ﴾ ﴿وَنُصْلِهِ﴾ واستثنى عنه طريق أبي نشيط، ولم يذكره فيمن أسكن، ثم ذكر الإشباع للباقين، فاندرج فيهم أبو نشيط بجميع طرقه من الكامل، وكذلك في ﴿فَأَلْقِهْ﴾ لكنّه إنما استثنى ابن شنبوذ عن أبي نشيط. واستثنى أبو معشر ابنَ شنبوذ عن أبي نشيط ممّن اختلس عن قالون في الكلمات الأربع، وذكر الإشباع لمن بقي عن نافع، ثمّ ذكر أنّ الخُلف في ﴿فَأَلْقِهْ﴾ مثل ﴿يُؤَدِّهِ﴾ سوى ما جاء عن حفص. ونصّ أبو الكرم على الإشباع لابن شنبوذ عن أبي نشيط في ﴿يُؤَدِّهِ﴾ و﴿نُؤْتِهِ﴾ و﴿نُوَلِّهِ﴾ ﴿وَنُصْلِهِ﴾، واستثنى ابنَ شنبوذ عن أبي نشيط ممّن اختلس ﴿فَأَلْقِهْ﴾ عن قالون ولم يذكر له الإسكان، ثمّ أطلق الإشباع للباقين. وذكر الروذباري في ﴿يُؤَدِّهِ﴾ و﴿لَا يُؤَدِّهِ﴾ و﴿نُؤْتِهِ﴾ و﴿نُوَلِّهِ﴾ ﴿وَنُصْلِهِ﴾ الإشباع لنافع غير قالون، واستثنى من قالون طريق ابن شنبوذ عن أبي نشيط، فيدخل في حكم الإشباع، وفي ﴿فَأَلْقِهْ﴾ استثنى ابنَ شنبوذ عن أبي نشيط ممّن اختلس عن قالون، ولم يذكر له الإسكان، ثم أطلق الإشباع للباقين[(١)].

٢- والقزّاز[(٢)] عن أبي حســان: فيما عدا ﴿فَأَلْقِهْ﴾: من الكامل عن ابن هاشـم عن أبي الطيب ابن غلبون عن صـــالح بن إدريس عن القزاز؛ كما ســبق عن الكامل[(٣)]،

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٩٢٩- ٩٣١)، وجامع أبي معشر (٢/ ٥٦٩)، (٣/ ٥٣٦)، وجامع الروذباري (٢/ ٤٣٢)، (٣/ ١٠٤- ١٠٥)، والمصباح (٢/ ٥٩٠، ٥٩٥- ٥٩٦)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٢٦٦- ٢٦٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٦٩)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٧)، والمصباح (١/ ٢٣٤).

(٢) أبو الحسن عليّ بن سعيد بن الحسن بن ذؤابة البغداديّ القزّاز، قال ابن الجزري: (توفي قبل الأربعين وثلاثمائة فيما أظن). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٨٥)، وغاية النهاية (٢/ ٧٢٧).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٩٢٩- ٩٣١)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٦٧).

ويلاحظ أنّ ابن غلبون أسند هذا الطريق في الإرشاد ولكنّه ذكر الاختلاس لقالون ولم يُشِرْ إلى خلاف(١). **ثم هذا الطريق من الطرق المسندة في النشر.**

ثالثاً: من وافقه عن قالون:

١- أحمد بن صالح عن قالون: من جامع البيان من طرق الرواية(٢).

٢- وأبو سليمان عن قالون(٣): في ﴿يُؤَدِّهِ﴾ و﴿فَأَلْقِهْ﴾ فحسب، من طريق الأهوازي(٤).

رابعًا: من وافقه عن نافع: صحّ هذا الوجه عن نافع في النشر من رواية ورش(٥).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعية عن أصل طريقه الرئيسيّ، وقد وردت له موافقات جزئيّة عن أصل طريقه الفرعي وأغلبها يدور على طريق الهذلي وبعضها نشريّ، ووردت له عدّة موافقات في أصل طريقه الرئيسيّ، ومنها موافقة جزئيّة من طريق مسند في النشر، ووردت له موافقاتٌ يسيرة عن الراوي وبعضها جزئيٌّ. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

وبعض مواضع الانفراد – وهو ﴿فَأَلْقِهْ﴾ – لم أجده في مصادره من طرق النشر.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

---

(١) تنظر القراءة في إرشاد ابن غلبون (ص٥٢١)، وينظر الطريق فيه (ص١٧٥- ١٧٦).

(٢) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في جامع البيان (٢/ ٧٥٠)، وتنظر طرقه فيه (١/ ١٩٥- ١٩٦).

(٣) ورد الإشباع في هذه الكلمات أو بعضها عن أبي سليمان في المنتهى للخزاعي (٣٢٩- ٣٣٠) وجامع البيان للداني (١/ ١٩٨) والمبهج (٢/ ٥٢٣- ٥٢٤) والاختيار للسبط (ص٣٣١)، لكن طريق أبي سليمان مسند في هذه الكتب من طريق الشّذَائي فحسب، فلا يعدّ ما فيها هاهنا من موافقات الشّذَائي. وأما أبو معشر والروذباري وأبو الكرم فلهم طرق لا تمرّ بالشّذَائي.

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٥٦٩)، (٣/ ٥٣٦)، وجامع الروذباري (٢/ ٤٣٣)، (٣/ ١٠٥)، والمصباح (٢/ ٥٩١، ٥٩٥- ٥٩٦). وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٣٧٠)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٠)، والمصباح (١/ ٢٢٠- ٢٢١).

(٥) ينظر: النشر (٢/ ٢١٤- ٢١٥).

١- فحين شـرع في ذكر الخلاف في هذه الكلمات: جزم بالاختلاس لقالون ويعقوب، وذكر الخلف لأبي جعفر وهشام وابن ذكوان، ثم حين فرغ من بيان الأوجه وفذلكة أوجه بعض الطرق ذكر هذا الوجه في آخر كلامه عن هذه الكلمات موسومًا بالانفراد(١).

٢- ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة، بل جزم فيها بالاختلاس لقالون(٢).

***

١٩- الموضـع الثاني: انفراد الشّـذَائي عن أبي نشـيط عن قالون بإشـباع هاء ﴿وَيَتَّقْهِ﴾[النور: ٥٢].

قال ابن الجزريّ: «وأما ابن جمّاز ... روى عنه الهاشمي من طريق ابن رزين **إشباع** كسرة الهاء [من ﴿وَيَتَّقْهِ﴾]... وانفرد الشّـذَائي عن أبي نشـيط عن قالون **بذلك** كانفراده في الخمسة الأحرف المتقدمة»(٣).

- **طريق الشّذَائي عن أبي نشيط** من الطرق المسندة في النشر، وقد سبق(٤).
- **مصدر انفراد الشّذَائي من طرقه في النشر:**

١- لم يذكر السبط الإشباع في المبهج، بل أطلق كسر الهاء من غير صلة عن قالون(٥).

٢- ولم يذكره الهذليّ في الكامل من الطريق المسند في النشر – وهو طريق الشّـذَائي عن ابن بويان عن أبي نشـيط-، بل خصّ الإشـباع بطريق ابن شـنبوذ عن أبي نشـيط، ويلاحظ أنّ الشّذَائي من طرق ابن شنبوذ أيضاً، فيكون هذا الوجه للشذائي من الكامل لكن من غير طريق النشر(٦).

(١) ينظر: النشر (٢/ ٢١٤- ٢١٦)، وتقريب النشر (١/ ٢٣٧- ٢٣٩).
(٢) ينظر طيبة النشر (ص٤٦، الأبيات: ١٥٢- ١٥٣).
(٣) النشر: (٢/ ٢١٨- ٢١٩)، وينظر: تقريب النشر: ص٩٢.
(٤) ينظر ص٢٣١.
(٥) المبهج (٢/ ٧٢٥)، وكذلك في الاختيار (٢/ ٥٧٧) وقد أسند فيه طريق الشّذَائي (١/ ٧٥).
(٦) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٩٣٠- ٩٣١)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٦٧).

٣- ولم أجد طريق الشّذَائي عن أبي نشيط في المطبوع من تلخيص أبي معشر، بل وجدته مسندًا في جامع أبي معشر — ولم يسند ابن الجزريّ في النشر من الجامع-. لكن ليس فيه الإشباع من طريق ابن بويان، بل من طريق ابن شنبوذ عن أبي نشيط، وقد أسند طريق ابن شنبوذ من عدة طرق منها طريق الكارَزيني عن الشّذَائي عن ابن شنبوذ(١).

٤- وأما أبو الكرم فلم يُضِف ابن الجزريّ طريقَه إلى شيءٍ من الكتب، ولم يسند هذا الطريق في المصباح، وقد ذكر في المصباح الإشباع لابن شنبوذ عن أبي نشيط، وأسند طريق ابن شنبوذ من عدة طرق، منها طريقه عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشّذَائي عن ابن شنبوذ(٢).

فلم أجد هذا الوجه في شيءٍ من طرق أبي نشيط النشريّة ولا ما قاربها —كجامع أبي معشر-.

- **من وافقه: أولاً: من وافقه عن ابن بويان عن أبي حسان: ابن مهران عن ابن بويان:** من إيضاح الأندرابي عن الفارسي عن ابن مهران؛ حيث نصّ على الإشباع لأبي نشيط، وأيضاً ذكر الأندرابي هذا الوجه لأبي نشيط في شرح الغاية(٣). ولكن لم أجد هذا الوجه عن أبي نشيط في كتابي الغاية والمبسوط لابن مهران، ولم يذكره الهذليّ عنه ولا عن غيره من طرق ابن بويان(٤)، بل خصّ الإشباع لأبي نشيط بطريق ابن شنبوذ عنه(٥).

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٥١٢)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٦٩).

(٢) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٥٩٤- ٥٩٥)، وينظر طريق الكارَزيني عن الشّذَائي فيه (٢/ ٢٣٣).

(٣) تنظر القراءة في الإيضاح للأندرابي [ل٢٠٧/ ب- ل٢٠٨/ أ]، وشرح الغاية للأندرابي (ص٢٠٥)، وينظر الطريق في الإيضاح [ل٨٨/ ب- ل٨٩/ أ].

(٤) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٤٨)، والمبسوط لابن مهران (ص٩٢)، والكامل (٢/ ٩٣٠- ٩٣١).

(٥) مع أنّ الهذليّ أطلق الإشباع عن أبي نشيط في ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ و﴿نُؤْتِهِۦ﴾ و﴿نُوَلِّهِۦ﴾ ﴿وَنُصْلِهِۦ﴾ كما سبق في الموضع الأول من هذا المبحث.

ثانياً: من وافقه عن أبي حسّان عن أبي نشيط: ابن شنبوذ عن أبي حسان:

أ- من طريق الشنبوذي عن ابن شنبوذ: من الكامل عن ابن عبدويه، ومن جامع أبي معشر عن الكارَزيني، ومن المصباح عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء، ثلاثتهم عن الشنبوذي.

ب- ومن طريق المطوعي عن ابن شنبوذ: من الكامل: عن الكارَزيني وأبي زرعة، وعن القُهُندُزي عن الخبازي، ثلاثتهم عن المطوعي.

ج- ومن طريق الغضائري عن ابن شنبوذ: من جامع الروذباريّ وجامع أبي معشر، ومن الإقناع لابن الباذش بسنده إلى القرطبي، ثلاثتهم عن الأهوازيّ عن الغضائري.

حيث استثنى الهذليُّ والروذباريُّ وأبو معشرٍ وأبو الكرم ابنَ شنبوذ عن أبي نشيط ممّن اختلس عن قالون، ولم يذكروا له الإسكان، ثم أطلقوا الإشباع للباقين فاندرج فيهم ابن شنبوذ، وذكر ابن الباذش الصلة لابن شنبوذ عن قالون[1].

ثالثاً: من وافقه عن قالون:

١- الحُلْواني عن قالون: من جامع البيان عن أبي مسلم[2] عن ابن مجاهد: عن ابن أبي مهران، وعن ابن حمدون[3] عن أبي عون، كلاهما عن الحُلْواني؛ حيث ذكر الدانيُّ أنّ الحُلْواني روى كسر الهاء وصلتها عن قالون عن نافع، وقد صرّح الداني بعد ذلك أنّه قرأ عن نافع في رواية قالون في جميع طرقه بكسر الهاء من غير صلة، فالظاهر أنّ ما ذكره له

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٩٣٠- ٩٣١)، وجامع أبي معشر (٣/ ٥١٢، ٥١٣)، وجامع الروذباري (٣/ ٧٣)، والإقناع لابن الباذش (ص٢٤٨)، والمصباح (٢/ ٥٩٤- ٥٩٥)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٢٦٦- ٢٦٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٦٩)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٧)، والإقناع لابن الباذش (ص١٥- ١٦)، والمصباح (١/ ٢٣٤).

(٢) أبو مسلم محمد بن أحمد بن عليّ بن حسين الكاتب البغدادي، (ت٣٩٩هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٨٢)، وغاية النهاية (٣/ ١٧٨).

(٣) أبو الحسن محمد بن حمدون الواسطي الحذّاء، قال ابن الجزري: (توفي سنة عشر وثلاثمائة أو بعدها). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٩٢)، وغاية النهاية (٣/ ٣٣٢).

من الإشـــباع هو من طريق الرواية، وأما الاختلاس فهو من طريق القراءة وهو طريق أبي الفتح[1].

٢- وأحمد بن صالح عن قالون: من جامع البيان بطريق الرواية[2].

٣- وأبو سليمان عن قالون: من طريق الأهوازي[3].

رابعًا: من وافقه عن نافع: صحّ هذا الوجه عن نافع في النشر من رواية ورش[4].

- **وصـف الانفراد:** هذا انفرادٌ نسـبه ابن الجزريّ لأحد الطرق الفرعية عن أصـل طريقه الرئيسي، وقد وردت له موافقةٌ عن أصل طريقه الفرعي، ووردت له عدّة موافقات عن أصل طريقه الرئيسي، ووردت له موافقاتٌ يسيرة عن الراوي، وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

ولم أجد هذا الوجه عن المنفرِد في مصادره النشريّة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فحين شـــرع في ذكر الخلاف في هذه الكلمات: جزم بالاختلاس لقالون ويعقوب وحفص من غير ذكر خُلْف، وذكر الخُلْف عن خلاد وابن وردان وعن هشام وابن ذكوان وابن جماز، ثم حين فرغ من بيان الأوجه ذكر هذا الوجه في آخر كلامه عن هذه الكلمات موسومًا بالانفراد[5].

٢- وأيضًا حين فرغ من ذكر الأوجه المشـهورة وانفراد الشّذَائي: ذكر محصّل أوجه من ذكر لهم أكثر من وجه، فقال: «فيكون لكلٍّ من خلّاد وابن وردان وجهان: الإســكان

---

(١) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ٩٩٧)، وتنظر طرقه فيه (١/ ١٩٣- ١٩٤، ١٩٥).

(٢) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ٩٩٧)، وتنظر طرقه فيه (١/ ١٩٥- ١٩٦).

(٣) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٥١٣)، وجامع الروذباري (٣/ ٧٣)، والمصباح (٢/ ٥٩٤- ٥٩٥). وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٣٧٠)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٠)، والمصباح (١/ ٢٢٠- ٢٢١).

(٤) ينظر: النشر (٢/ ٢١٦- ٢١٩).

(٥) ينظر النشر (٢/ ٢١٤- ٢١٦)، وتقريب النشر (١/ ٢٣٧- ٢٣٨).

والإشـباع، ويكون لكلٍّ من ابن ذكوان وابن جماز وجهان: القصـر والإشـباع، ويكون لهشـام كلٌّ من الثلاثة»(١)، وعدم ذكره لأكثر من وجه عن قالون في هذه الفذلكة كما ذكر عن غيره دليلٌ على عدم اعتداده بالانفراد.

٣- وجزم في الطيبة بالقصر لقالون وجهًا واحدًا ولم يذكر عنه خلفًا(٢).

***

٢٠- الموضع الثالث: انفراد الخبّازي عن زيد عن ابن وردان بإسكان هاء ﴿يَأْتِهِ﴾[طه: ٧٥].

قال ابن الجزريّ: «وأما ابن وردان: فروى الاختلاس عنه [في هاء ﴿يَأْتِهِ﴾] هبة الله بن جعفر... وبه قرأ الخبّازي على زيد في الختمة الأولى... وانفرد أبو الحسين الخبّازي في قراءته على زيد في الختمة الثانية بإسكان الهاء»(٣).

- **طريق الخبّازي عن زيد** في رواية ابن وردان من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن زيد بن أبي بلال عن الداجوني عن **ابن شبيب** عن **الفضل بن شاذان** عن الحُلْواني عن قالون عن **ابن وردان**. وذلك من كامل الهذليّ عن القُهُندُزي عنه — أي الخبازي—(٤).

- **مصـدر الانفراد:** قال الهذلي: «قال أبو الحسـين [الخبّازي]: قرأت على زيدٍ في الختمة الثانية عن أبي جعفر بالإسكان»(٥). وإسناد الخبازي عن زيد في الكامل جاء في رواية ابن وردان فحسب.

---

(١) النشر (٢/ ٢١٩).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٤٦)، الأبيات: (١٥٢- ١٥٣).

(٣) النشر: (٢/ ٢٢٤- ٢٢٥).

(٤) النشر: (١/ ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٣). الكامل (٢/ ٢٢٨).

(٥) الكامل: (٢/ ٩٣٠). وقد ذكر هذا الوجه أيضًا الأندرابي عن الخبازي للفضل في الختمة الثانية، وجاء طريقه: عن ابن الخبازي عن الخبازي عن زيد. تنظر القراءة في الإيضاح للأندرابي [ل٢٠٣/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٨٦/ ب].

– **من وافقه: أولاً: من وافقه عن ابن شبيب عن الفضل:** لم أجد أحداً وافقه من طرق ابن شبيب.

ثانياً: من وافقه عن الفضل عن الحُلْواني: ابن عبد الصمد الرازي[1] **عن الفضل**: من طريق الأهوازي عن العجلي التُّسْتَري عن ابن عبد الصمد: من جامع الروذباري عن الأهوازي، ومن كفاية أبي العز عن غلام الهراس عن الأهوازي[2]، ومن مفردة ابن شداد عن أبي الفتوح[3] عن الأبهري[4] عن الأهوازي؛ حيث ذكر الروذباري الإسكان – في أحد الوجهين– عن الأهوازي عن الحُلْواني عن أبي جعفر، وذكره أبو العز أيضاً في أحد الوجهين عن الأهوازي عن أبي جعفر، واقتصر ابن شدّاد على ذكر الإسكان عن الأهوازي[5].

---

(١) أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الصمد بن يزيد الرازي، قرأ على الفضل بن شاذان وابن سمعويه، قرأ عليه الشذائي والشنبوذي وغيرهما، وعند الذهبي يُحتمل أنّ ابن عبد الصمد هو ابن شبيب راوي ابن شاذان، ويحتمل أنّهما غير واحد. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٤١، ٥٩٠)، وغاية النهاية (١/ ٣٩٤) مع تعليق المحقق رقم (٣).

(٢) لم أجد هذا الوجه في إرشاد أبي العز، مع أنّه أسند هذا الطريق فيه، ويبدو أنّ صاحب الكنز وابن الجزري في هداية المهرة تبعا الإرشاد؛ إذ لم يذكرا هذا الوجه للأهوازي، وقد أسند صاحب الكنز عين هذا الطريق عن أبي العز عن الأهوازي. تنظر القراءة في الإرشاد (ص١٤٢)، والكنز (ص٢٤٥)، وهداية المهرة لابن الجزريّ مع شرحه لد. يوسف بن عوض العوفي (ص٩٩)، وتنظر الطرق في الإرشاد (ص٧)، والكنز (ص١٦٥– ١٦٦).

(٣) أبو الفتوح ناصر بن الحسن الزيدي الحسني، المعروف بالشريف الخطيب، (ت٥٦٣هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ١٠٠٢)، وغاية النهاية (٤/ ٣).

(٤) أبو الحسن علي بن أحمد بن علي المصيني الأبهري الضرير، كان موجودًا في حدود (٥٠٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٦٥)، وغاية النهاية (٢/ ٦٧٦).

(٥) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ١٦)، وكفاية أبي العز (ص٢٢٦– ٢٢٧)، ومفردة ابن شداد (ص١٦٧)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٦٨٦)، وكفاية أبي العز (ص٤٠)، ومفردة ابن شداد (ص٤٦– ٤٧).

ثالثاً: من وافقه عن ابن وردان – من غير طريق الفضـــل-: لم أجد أحداً وافقه عن ابن وردان غير ما سبق في طريق الفضل.

رابعاً: من وافقه عن أبي جعفر: لم أجد أحداً وافقه عن أبي جعفر غير ما ســـبق عن بعض طرق ابن وردان.

- **وصـــف الانفراد**: هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعية عن طريقه الفرعيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عنه ولا عن أصـل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقةٌ واحدةٌ عن أصـل طريقه الرئيسيّ، وهي من طريق الأهوازي. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزري بهذا الوجه:

١- فقد قال في النشر في الفذلكة في آخر الكلام على هذا الحرف: «فيكون للسوسيّ وجهان... ولكلٍّ من قالون **وابن وردان** ورويس وجهان: وهما الاختلاس والإشـباع»[(١)]، فأسقط هاهنا ذكر وجه الإسكان عن الخبّازي الذي ذكره سابقاً.

٢- ولم يذكر في تقريب النشر سوى الاختلاس والإشـباع، ولم يُشِـر إلى الإسـكان ولا على سبيل الانفراد[(٢)].

٣- وذكر في الطيبة القصــر بالخلف عن قالون وابن وردان ورويس، ولم يذكر الإسـكان عن أحدٍ إلا عن السوسيّ بالخلف، فلا يكون الإسـكان لأحد من القراء إلّا السوسيّ بالخلف، ولا يكون لابن وردان إلّا القصر والإشباع[(٣)].

***

٢١- الموضع الرابع: انفراد ابن مهران عن روح باختلاس الهاء في ﴿يَأْتِهِ﴾[طه: ٧٥].

قال ابن الجزريّ: «وقد انفرد ابن مهران عن روح بالاختلاس [أي في هاء ﴿يَأْتِهِ﴾]، فخالف سائر الناس»[(٤)].

---

(١) النشر: (٢/ ٢٢٥).

(٢) ينظر تقريب النشر (١/ ٢٣٩- ٢٤٠).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٤٦، الأبيات: ١٥٥- ١٥٦).

(٤) النشر (٢/ ٢٢٥).

- **طريق ابن مهران عن روح** من الطرق النشريّة، وسبق[1].

- **مصدر الانفراد:** قال ابن مهران في الغاية: «﴿يُؤَدِّهِ﴾ و﴿لَا يُؤَدِّهِ﴾[آل عمران: ٧٥]، و﴿نُؤْتِهِ﴾[آل عمران: ١٤٥، والشورى: ٢٠]، و﴿نُوَلِّهِ﴾ ﴿وَنُصْلِهِ﴾[النساء: ١١٥] ﴿وَمَن يَأْتِهِ﴾، ﴿وَيَتَّقْهِ﴾[النور: ٥٢] و﴿فَأَلْقِهِ﴾[النمل: ٢٨] و﴿يَرْضَهُ﴾[الزمر: ٧]:... يزيد وقالون ويعقوب - غير زيد- يختلسونها»[2].

- **من وافقه: أولاً: من وافقه عن هبة الله عن المعدل:** لم أجد أحداً وافقه[3].

ثانياً: من وافقه عن المعدّل عن ابن وهب: ابن خشـــنام عن المعدّل: من جامع ابن فارس عن عبد السلام البصري عن ابن خشنام؛ حيث أطلق ابن فارس الاختلاس عن يعقوب[4]. **وطريق جامع ابن فارس نشريّ.**

---

(١) ينظر ص١٨٢.

(٢) غاية ابن مهران (ص٤٨)، وكذلك في المبسوط أطلق الاختلاس في جميع هذه المواضع عن يعقوب (ص٩٢). وورد هذا الوجه عن روح في الإشارة للعراقي وقد أسند طريقه من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل عن روح. وورد كذلك في الإيضاح للأندرابي عن روح غير ابن وهب – ويريد بطريق ابن وهب خصوص طريق الخبازي- فيكون لابن مهران عن روح الاختلاس من طريق هبة الله عن ابن يعقوب المعدل وابن الوكيل. وذكر الهذلي هذا الوجه عن ابن مهران عن روح، لكنّه ذكر أنّه ضعيفٌ بخلاف المفرد. ولم يذكره أبو معشر في جامعه مع إسناده لرواية روح من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل وابن يعقوب. وأطلق الروذباريّ هذا الوجه عن هبة الله عن روح، وقد أسند الروذباريّ طريق ابن مهران عن روح، ولا يدرى تفصيل طرقه وهل هي عن هبة الله عن ابن الوكيل أو عن ابن يعقوب؛ لسقوطها فيما وصلنا من كتابه. ينظر: الإشارة [ل٥٨/ أ]، والكامل (٢/ ٩٣٠)، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٦١)، وجامع الروذباري (٣/ ١٦)، والإيضاح للأندرابي [ل٢٠٣/ أ].

(٣) ذكر الروذباريّ في جامعه الاختلاس عن هبة الله عن روح (٣/ ١٦)، ولكن يبدو أنّ إسناد هبة الله في الجزء الساقط من كتاب الجامع – فيما يظهر-، وقد وصل جزء الأسانيد إلى طريق ابن مهران عن المعدّل عن روح وبدأ السقط من أثنائه إلى بداية الكلام على الأصول (١/ ٧٠٧)، فلعلّه أسند طريق هبة الله من طريق ابن مهران ولذلك حكى عنه الاختلاس. والله أعلم

(٤) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص٣٩٧)، وينظر طريقه فيه (ص١٠٩).

ويلاحظ أنّ ابن فارس أسند هذا الطريق أيضاً في التبصرة إلّا أنّه خص الاختلاس برويس[١].

ثالثاً: من وافقه عن روح – من غير طريق المعدل–: لم أجد أحداً وافقه.

رابعًا: من وافقه عن يعقوب: صحّ هذا الوجه في النشر عن يعقوب من رواية رويس[٢].

– **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعية وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ووردت له موافقة واحدة في أصل طريقه الفرعيّ، وهي نشريّة. وانتقد الهذليُّ هذا الانفراد. وصحّ هذا الوجه عن القارئ من غير هذه الرواية.

– **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزري بهذا الوجه:

١- فحين ذكر الخلف عن رويس ذكر له الاختلاس ثم ذكر الصلة وقال عنها: «وبذلك قرأ الباقون وهم ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وخلف وورش والدوري وابن جماز **وروح**»[٣]، فجزم بالصلّة عن روح وذكره فيمن أشبع بلا خلاف، ولم يذكره في أصحاب الخلف كما ذكر رويسًا وغيره.

٢- وقال في النشر في الفذلكة في آخر الكلام على هذا الحرف: «فيكون للسوسيّ وجهان... ولكلٍّ من قالون وابن وردان ورويس وجهان: وهما الاختلاس والإشباع»[٤]، فلم يذكر روحًا فيمن ذكر لهم أكثر من وجهين، فلا يكون له إلّا وجهٌ واحدٌ هو المشهور.

٣- ولم يُشِرْ إلى هذا الوجه في تقريب النشر ولا على سبيل الانفراد[٥].

٤- ولم يذكر القصر في "الطيبة" إلّا عن قالون وابن وردان ورويس بخلفهم، فيكون لروح الإشباع وجهًا واحدًا[٦].

---

(١) تنظر القراءة في التبصرة لابن فارس (ص٥٤)، وينظر طريقه فيه (ص٣٧٦)

(٢) النشر: (٢/ ٢٢٥).

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: تقريب النشر (١/ ٢٣٩- ٢٤٠).

(٦) ينظر: طيبة النشر: (ص٤٦، الأبيات: ١٥٥- ١٥٦).

٢٢- الموضع الخامس: انفراد الكارَزيني من طريق المبهج عن الحُلْواني عن هشام بإشباع الهاءين من ﴿يَرَهُ﴾ في الموضعين في الزلزلة[آية: ٧، ٨].

قال ابن الجزريّ: «وسكّن الهاء في الموضعين من "إذا زلزلت" هشامٌ من جميع طرقه، إلا ما انفرد به الكارَزيني من طريق الحُلْواني عنه فيما ذكره في "المبهج" أنّه أشبعها»[١].

- **طريق الكارَزيني** عن الحُلْواني عن هشام من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ:

عن الشنبوذي عن أبي بكر النقاش وابن شنبوذ وأحمد الرازي[٢] ثلاثتهم عن **الحسين بن عليّ الأزرق الجمّال** عن **أحمد بن يزيد الحُلْواني** عن **هشام**.

٢- وعن الشنبوذي عن أحمد الرازي عن **الأزرق الجمّال** بسنده السابق.

وذلك من كتاب المبهج عن الشريف العباسي عنه، والطريق الثالث من طريق أبي الكرم أيضاً عن الشريف العباسي عن الكارَزيني[٣].

ولم يعيّن ابن الجزريّ مأخذ طريق أبي الكرم، وليس هذا الطريق في المصباح.

- مصدر الانفراد:

١- قال في المبهج: «روى هشام **غير الحُلْواني** عنه: ﴿خَيْرًا يَرَهُ﴾، ﴿شَرًّا يَرَهُ﴾ بإسكان الهاء فيهما. وروى ابن عتبة[٤] باختلاس ضمّة الهاء فيهما، **الباقون** بضمّ الهاء وصلتها في اللفظ فيهما»[٥]، فيدخل الحُلْواني عن هشام في الباقين المشبعين.

---

(١) النشر: (٢/ ٢٢٦- ٢٢٧).

(٢) هو ابن شبيب أحمد بن محمد بن عثمان، سبقت ترجمته.

(٣) النشر: (١/ ٤٠٥- ٤٠٦، ٤١١)، المبهج (١/ ٨٠- ٨١).

(٤) أبو العباس الوليد بن عتبة الأشجعي الدمشقي، (ت٢٤٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٠٦)، وغاية النهاية (٤/ ٧٦).

(٥) المبهج: (٢/ ٨٩١).

٢- ولم يبيّن في النشر مأخذه لطريق أبي الكرم، ولم أجد هذا الطريق في المصباح، ولكن ورد هذا الوجه للكارزيني عن الحُلْواني في المصباح من غير الطريق النشريّ، وذلك في أحد إطلاقَيْ المصباح؛ فإنّه في أبواب الأصول خص الإسكان لهشام بطريقي الأخفش والداجوني عن هشام، ولم يذكر لباقي طرقه إسكاناً ولا اختلاساً، ثم ذكر الإشباع للباقين، فيندرج فيهم الحُلْواني بكماله، ومن طرق الحُلْواني المسندة في المصباح: طريق الشريف العباسي عن الكارَزيني عن المطوعي عن ابن شجاع عن الحُلْواني، إلّا أنّه في الفرش أعاد ذكر هاتين الكلمتين وأطلق الإسكان عن هشام بلا استثناء(١).

- **من وافقه**(٢): **أولاً: من وافقه عن النقاش أو ابن شنبوذ أو أحمد الرازي ثلاثتهم عن النقاش:** لم أجد هذا الوجه عن ابن شنبوذ ولا عن أحمد الرازي عن الأزرق الجمّال، **وأمّا النقاش عن الأزرق الجمّال** فقد ورد هذا الوجه عنه من طريق:

١- ابن مهران عن النقاش: من الكامل: عن أبي الوفاء، وعن النَّوْجاباذي عن العراقي، كلاهما عن ابن مهران.

٢- والشريف الزيدي عن النقاش: من الكامل عن الشريف الزيدي، ومن المصباح - في أحد إطلاقيه- عن الشريف الهاشمي عن الشريف الزيدي. **وطريقا الكامل والمصباح عن الشريف الزيدي نشريّان.**

٣- وأبو حفص الطبري عن النقاش: من تلخيص أبي معشر عن الصيدلاني(٣) عن الطبري. **وهو طريقٌ نشريٌّ.**

---

(١) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المصباح (٢/ ٥٩٩- ٦٠٠، ٤/ ٣٤٧)، وينظر الطريق في المصباح (١/ ٣٥٠- ٣٥١).

(٢) سقط هذا الموضع فيما وصلنا من جامع أبي معشر؛ حيث ينتهي الموجود من كتاب الجامع عند سورة المطففين، ولعلّه لو عُثِرَ عليه لوُجِدت فيه موافقات لاسيّما من طرق الخزاعي والأهوازي.

(٣) أبو علي الحسين بن محمد الأصبهاني الصيدلاني، قرأ على أبي حفص الطبري، قرأ عليه أبو معشر. ينظر: غاية النهاية (١/ ٧٨٤).

٤- والثغري[١] عن النقاش: من جامع الروذباري عن الأهوازي عن الثغري.

حيث ذكر الهذلي الإسكان لهشام سوى الحُلْواني، ولم يذكر الحُلْواني فيمن قرأ بالاختلاس، وأطلق الإشباع عن الباقين فاندرج فيهم الحُلْواني بكماله عن هشام، وذكر أبو معشر الإسكان لهشام سوى النقاش، فيكون النقاش بالإشباع، وذكر الروذباري الإسكان لهشام من طريق الأخفش والداجوني والبلخي[٢] – وهو عن الحُلْواني- وهبة الله ومحمد بن هشام[٣]، ولم يذكر الاختلاس لأحد من طرق هشام، ثمّ ذكر الإشباع للباقين ممن لم يذكرهم فيمن قرأ بالاختلاس أو الإسكان، فيندرج فيهم الحُلْواني بجميع طرقه – عدا طريق البلخي-، وأما أبو الكرم فإنّه في أبواب الأصول خص الإسكان لهشام بطريقي الأخفش والداجوني عن هشام، ولم يذكر لباقي طرقه إسكاناً ولا اختلاساً، ثم ذكر الإشباع للباقين، فيندرج فيهم الحُلْواني، إلّا أنّه في الفرش أعاد ذكر هاتين الكلمتين وأطلق الإسكان عن هشام بلا استثناء[٤].

ويلاحظ أنّ إطلاق الهذلي للإشباع يتناول طريقه عن العراقي عن ابن مهران، مع أنّ العراقيّ نصّ في الإشارة على الإسكان للحلوانيّ عن هشام وقد أسند فيه الطريق كما

(١) أبو الحسن علي بن الحسن بن علي بن عبد الحميد الشمشاطي، يُعرف بالثغري، روى عن النقاش وابن الأخرم وآخرين، قرأ عليه الأهوازي. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٥٤)، وغاية النهاية (٢/ ٧٠٣).

(٢) أحمد بن إبراهيم بن الهيثم البلخي، روى عن الحلواني وأبي مروان عن قالون، روى عنه نفطويه وابنه عبد الله ابن الهيثم البلخي – الملقّب دُلْبة-. ينظر: غاية النهاية (١/ ١٦١).

(٣) أبو عبد الله محمد بن هشام بن عمّار، كذا يؤخذ من إسناد الأهوازي، ولم أقف على ترجمته، والذي تُرجم له هو أبو عبد الله أحمد بن هشام بن عمّار –كما ذكرتْ محقّقة جامع الروذباري-. ينظر: جامع الروذباري (١/ ٣٩٨) مع تعليقَيْ المحقّقة (٣) و(٤).

(٤) ينظر ما يتعلق بالقراءة في الكامل (٢/ ٩٣٣- ٩٣٥)، وتلخيص أبي معشر (ص٣٥٢)، وجامع الروذباري (٣/ ٤٧٩- ٤٨٠)، والمصباح (٢/ ٥٩٩- ٦٠٠، ٤/ ٣٤٧)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٦٨)، وتلخيص أبي معشر (ص٣٦)، وجامع الروذباري (١/ ٣٩٥)، والمصباح (١/ ٣٥١).

أسنده الهذلي عنه(١).

ثانيًا: من وافقه عن الأزرق الجمّال – من غير طريق النقّاش–: ابن المنادي عن الجمّال: من طريق الأهوازيّ؛ كما سبق عن الروذباريّ(٢).

ثالثًا: من وافقه عن الحُلْواني – من غير طريق الجمّال–:

١– السامَرّي عن ابن عبدان(٣) عن الحُلْواني:

أ– من طريق الخزاعي عن السامَرّي: من المنتهى للخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي.

ب، ج– ومن طريقي ابن نفيس، والشيرازي(٤) عن الطحان(٥)، كلاهما عن السامَرّي: من الكامل عن ابن نفيس والشيرازي. **وهما من الطرق المسندة في النشر.**

حيث ذكر الخزاعيُّ الإسكان لهشام إلا الحُلْواني، ولم يذكر الحُلْواني فيمن قرأ بالاختلاس، فيندرج فيمن قرأ بالإشباع، وسبق ما يتعلّق بعبارة الهذلي والروذباري(٦).

---

(١) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل١٠٠/ أ]، وينظر الطريق فيه [ل٥/ ب].

(٢) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٤٧٩– ٤٨٠)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٩٦).

(٣) محمد بن أحمد بن عبدان الجزري، أخذ عن الحلواني، أخذ عنه السامري وحده، وذكر أنّه كان له من السنّ فوق المائة. ينظر: غاية النهاية (٣/ ١٦٢).

(٤) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسن الشيرازي القاضي، قرأ على أبي بكر الطحان وأبي بكر السلمي والمطوعي والأهوازي وغيرهم، قرأ عليه الهذلي. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٤٤٦).

(٥) أبو بكر محمد بن الحسن الطحان الضرير المصري، توفي بعد (٣٩٨هـ). ينظر: غاية النهاية (٣/ ٣١٢).

(٦) تنظر القراءة في المنتهى (ص٦٢٨)، والكامل (٢/ ٩٣٣– ٩٣٥)، وجامع الروذباري (٣/ ٤٧٩– ٤٨٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٩)، والكامل (١/ ٣٦٢– ٣٦٣)، وجامع الروذباري (١/ ٣٩٦).

٢- والفضـــــل بن شــــاذان عن الحُلْواني: من طريق الخزاعي(١)، والأهوازي(٢)، ومن المصباح - في أحد إطلاقيه-(٣).

٣- ومحمد بن إسحاق البخاري(٤) عن الحُلْواني: من طريق ابن مهران(٥).

٤- وابن الهيثم البلخي عن الحُلْواني: من طريق الخزاعي(٦)، ومن طريق الخبازي(٧).

٥، ٦، ٧- والحسـن بن العباس ابن أبي مهران الجمّال والجزيريّ(٨) وابن سـليمان(٩)

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٦٢٨)، والكامل (٢/ ٩٣٣- ٩٣٥)، وجامع الروذباري (٣/ ٤٧٩- ٤٨٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٩)، والكامل (١/ ٣٦٤)، وجامع الروذباري (١/ ٣٩٤- ٣٩٥).

(٢) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٤٧٩- ٤٨٠)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٩٤- ٣٩٥).

(٣) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المصباح (٢/ ٥٩٩- ٦٠٠، ٤/ ٣٤٧)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٥١).

(٤) أبو عبد الله محمّد بن إسحاق البخاري، روى عن الحلواني والتمار وابن رزين وغيرهم، وروى عنه محمد بن أحمد بن مرثد البخاري وأبو الأسد أحمد بن إبراهيم وآخرون. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢٤٢).

(٥) ينظر ما يتعلق بالقراءة في الغاية (ص٩٨)، وجامع الروذباري (٣/ ٤٧٩- ٤٨٠)، والإيضاح [ل٢٣٩/ أ]، وشرح الغاية للأندرابي (ص٢٠٧)، وتنظر الطرق في الغاية (ص١٦)، وجامع الروذباري (١/ ٣٩٦)، والإيضاح [ل٩١/ ب].

(٦) تنظر القراءة في المنتهى (ص٦٢٨)، والكامل (٢/ ٩٣٣- ٩٣٥)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٩)، والكامل (١/ ٣٦٥).

(٧) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٩٣٣- ٩٣٥)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٦٥).

(٨) أبو علي الحسين – وقيل الحسن- بن أحمد بن الجزيري، المقرئ بجزيرة بني عمر، قرأ عليه الحلواني، قرأ عليه أبو أحمد السامَري. ينظر: غاية النهاية (١/ ٧٤٥).

(٩) أحمد بن سليمان بن إسماعيل الدمشقي، روى عن الحلواني، وروى عنه النقاش وغيره. ينظر: غاية النهاية (١/ ١٨٩، ٢٢١).

ثلاثتهم عن الحُلْواني: من الكامل بأسانيده إليهم[1].

رابعًا: من وافقه عن هشام – من غير طريق الحُلْواني–:

١- إبراهيم بن يوسف الرازي[2] عن هشام[3].

٢، ٣- وابن أنس[4] عن هشـــام، والزعفراني عن ابن مامويه[5] عن هشـــام: من طرق الأهوازي[6].

٤- وابن صالح الأسدي[7] عن هشام: من المصباح – في أحد إطلاقيه–؛ كما سبق عن المصباح[8].

ويشار إلى أنّ صاحب الإعلان ذكر الخلف لهشامٍ في الإسكان، وذكر الإشباع للباقين، فيكون لهشـام الإشـباع في الوجه الآخر، ولكن سـقط ما يتعلّق بأسـانيده من

(١) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٩٣٣- ٩٣٥)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٦٠، ٣٦٢- ٣٦٣، ٣٦٦).

(٢) إبراهيم بن يوسف الرازي، روى عن هشام، روى عنه محمد بن محمد بن مرثد شيخ ابن مهران. ينظر: غاية النهاية (١/ ١٤٨).

(٣) تنظر القراءة في الإشارة [ل١٠٠/ أ]، والإيضاح [ل٢٣٩/ أ]، وتنظر الطرق في الإشارة [ل٦/ ب]، والإيضاح للأندرابي [ل٩١/ ب].

(٤) أبو الحسن أحمد بن أنس بن مالك الدمشقي، (ت٢٩٩هـ). ينظر: تاريخ دمشق (٧١/ ٤٠)، وغاية النهاية (١/ ١٧٢).

(٥) أبو الحسن أحمد بن محمد بن مامويه الدمشقي، قرأ على هشام وابن ذكوان، قرأ عليه أبو الداجوني. ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٢١).

(٦) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٤٧٩- ٤٨٠)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٩٨).

(٧) أبو حازم أحمد بن محمد بن يزيد بن صالح الأسدي الحمصي الضرير، روى عن هشام وابن ذكوان، روى عنه أحمد بن محمد بن عبد الأعلى الحارثي. ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٣٧).

(٨) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المصباح (٢/ ٥٩٩- ٦٠٠، ٤/ ٣٤٧)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٥٢- ٣٥٣).

النسخة التي بين أيدينا(١).

خامسًا: من وافقه عن ابن عامر – من غير رواية هشام–: صحّ هذا الوجه في النشر عن ابن ذكوان(٢).

– **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعية عن أصل طريقه الرئيسي، ووردت له موافقات عديدة عن بعض طرقه الفرعيّة، وبعضها نشريّ، ووردت له موافقات عن أصل طريقه الفرعي وعن أصل طريقه الرئيسيّ وعن الراوي، وكثيرٌ من الموافقات يدور على طريق الهذليّ ومأخوذٌ من إطلاق عبارته. وصحّ هذا الوجه عن القارئ في النشر من غير هذه الرواية.

– **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١– فقد جزم في تقريب النشر بالإسكان عن هشام، ولم يذكر خلفًا عنه، ولم يُشِر إلى هذا الانفراد(٣).

٢– وأطلق عن هشامٍ في الطيبة إسكان (يره) بالزلزلة، ولم يذكر عنه خلفًا في الإسكان، وإنّما ذكر الخلف في الإسكان لرويس وحده(٤).

***

٢٣– الموضع السادس: انفراد الشّذَائي عن أبي نشيط عن قالون بقراءة ﴿أَرۡجِئۡهُ﴾[الأعراف: ١١١، والشعراء: ٣٦] بهمزة ساكنة مع ضم الهاء مختلساً.

قال ابن الجزريّ: «وقرأ ﴿أَرۡجِئۡهُ﴾ بهمزة ساكنة: ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب، واختلف عن أبي بكر ...، وانفرد الشّذَائي بذلك [أي بالهمز] عن أبي نشيط، ... وضم الهاء من غير صلة: أبو عمرو ويعقوب ... وانفرد بذلك [أي بالضم من غير صلة] الشّذَائي عن أبي نشيط»(٥).

(١) ينظر: الإعلان للصفراوي (٥٢٢).

(٢) ينظر النشر: (٢/ ٢٢٦– ٢٢٨).

(٣) ينظر تقريب النشر (١/ ٢٤٠– ٢٤١).

(٤) ينظر: طيبة النشر (ص٤٦، الأبيات: ١٥٦– ١٥٧).

(٥) النشر (٢/ ٢٢٨).

- **طريق الشّذَائي عن أبي نشيط** من الطرق النشريّة، وسبق[1].

- **مصدر انفراد الشّذَائي من طرقه في النشر**: لم أجد هذا الوجه – أي الهمز مع ضمّ الهاء واختلاسها- عن قالون في شيءٍ من الكتب، والذي ورد عن الشّذَائي من أصول النشر ما يلي:

١- الهمز مع ضمّ الهاء مع الإشباع، قال في المبهج: «قرأ أهل البصرة ... ﴿أَرْجِـئْـهُ﴾ بهمزة ساكنة بعد الجيم وضمِّ الهاء من غير صلة. وقرأ ابنُ كثير وابنُ محيصن[2] وأبو نشيط عن قالون عن نافع والحُلْواني والداجونيُّ عن هشام كذلك إلّا أنهم وصلوا الهاء بواو»[3]، وطريق أبي نشيط في المبهج جاء من طريق الكارَزيني عن الشّذَائي عن ابن بويان وابن شنبوذ كلاهما عن أبي حسان عن أبي نشيط.

٢- ترك الهمز مع الكسر والاختلاس، كما في الكامل وفي جامع أبي معشر، وفي تلخيص أبي معشر أيضاً، وورد في الكامل وفي جامع أبي معشر إشباع الكسر بلا همز عن الشّذَائي عن أبي نشيط لكن من طريقه عن ابن شنبوذ، وهو ليس من طرق النشر[4].

٣- وأما طريق أبي الكرم من غير كتاب المصباح فلا يمكن التحقق منه.

فلعلّ الأقرب أنّ الشّذَائي انفرد بالهمز مع ضم الهاء مشبعة لا مختلسة.

---

(١) ينظر ص٢٣١.

(٢) أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي مولاهم المكّي، وفي اسمه أقوال أُخر، صاحب القراءة الشاذّة، (ت١٢٣هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٢٢١)، وغاية النهاية (٣/ ٤٢٢).

(٣) المبهج (٢/ ٥٩٦)، وكذلك في الاختيار (ص٤٠٥).

(٤) ينظر الكامل (٢/ ٧٧٤)، وجامع أبي معشر (٣/ ٢٣٢- ٢٣٣)، والتلخيص لأبي معشر (ص١٧٩). ويلاحظ أن طريق أبي نشيط غير موجود في المطبوع من تلخيص أبي معشر -كما سبق-، وإنما نقلت عنه هنا مجاراةً لصنيع ابن الجزري حيث أسند منه بعض طرق الشّذَائي عن أبي نشيط.

- **من ورد عنه هذا الوجه:** لم أجد هذا الوجه (الهمز مع الضم والاختلاس) في شيء من طرق قالون بل ولا نافع، وما وقفت عليه عن طرق قالون لا يخرج عن ثلاثة أوجه:

١- ترك الهمز مع الكسر والاختلاس[1].

٢- وترك الهمز مع الكسر والإشباع[2].

٣- والهمز مع الضم والإشباع، ولم أجده إلّا لسبط الخياط عن الشّذَائي عن ابن بويان وابن شنبوذ كلاهما عن أبي حسان عن أبي نشيط[3]. فلعلّ الأقرب نسبة هذا الانفراد إلى السبط لا إلى الشّذَائي.

- **وصف الانفراد:** الانفراد على الوجه الذي يستفاد من عبارة ابن الجزري — أي بالهمز والضمّ مع الاختلاس- أو على الوجه الوارد في كتابي السبط — أي بالهمز والضم مع الإشباع- هو انفرادٌ لبعض الطرق الفرعية وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عن أصل طريقه الرئيسي ولا عن الراوي ولا عن القارئ، وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وأطلق ابن الجزريّ هذا الوجه عن المنفرِد مع كونه إنّما ورد من بعض طرقه النشريّة المتفرّعة عنه.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فلم يذكر الهمز ولا الضمّ عن قالون في تقريب النشر، ولم يُشِر لذلك ولا على سبيل الانفراد[4].

---

(١) وهو الوارد عن الجمهور.

(٢) كما في المنتهى (ص٣٨٧) والكامل (٢/ ٧٧٤) وجامع أبي معشر (٣/ ٢٣٢- ٢٣٣)، ومصباح الشهرزوري (٢/ ٥٩٢).

(٣) ورد في المبهج (٢/ ٥٩٦)، وكذلك في الاختيار (١/ ٤٠٥) لسبط الخياط.

(٤) ينظر: تقريب النشر (١/ ٢٤١- ٢٤٢).

٢- وكذلك في الطيبة لم يذكر قالونَ فيمن همز أو ضمّ[١].

***

٢٤- الموضع السابع: انفراد الخبازي عن ابن ذكوان بإشباع كسرة هاء ﴿أَرْجِئْهِ﴾[الأعراف: ١١١، والشعراء: ٣٦].

قال ابن الجزريّ بعد أن ذكر ضم هاء ﴿أَرْجِه﴾ عن ابن كثير والحُلْواني وإسكانها عن حمزة وعاصم من غير بعض طرق شعبة: «وكسر الهاء الباقون، واختلسها منهم قالون وهبة الله بن جعفر وابن هارون الرازي كلاهما عن ابن وردان، وابنُ ذكوان إلا أنه بالهمز -كما تقدّم-، وانفرد عنه أبو الحسين الخبازي - فيما ذكره الهذلي- بالإشباع يعني مع الهمز، وأحسبه وهماً؛ فإنّي لا أعلم أحداً قرأ به»[٢].

- **طريق الخبّازي عن ابن ذكوان** من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ:

١- عن الشّذَائي عن **ابن الأخرم** عن **الأخفش** عن ابن ذكوان.

٢- وعن الشّذَائي عن **الداجوني الرملي** عن **الصوري** عن ابن ذكوان.

وذلك من كتاب الكامل عن القُهُندُزي عنه - أي عن الخبازي-[٣].

- **مصدر الانفراد**: قال في الكامل: «﴿أَرْجِئْه﴾ ... **باختلاس كسرة الهاء مع الهمز**: ابن ذكوان في قول ابن هاشم.

قال أبو الحسين [الخبّازي]: الأخفش وابن موسى [الصوري] فقط. [أي وحدهما عن ابن ذكوان بالاختلاس مع الهمز]»، ثم قال: «قال أبو الحسين [الخبّازي]: ابنُ مجاهدٍ

---

(١) ينظر: طيبة النشر (ص٤٦- ٤٧، الأبيات: ١٦٠- ١٦١).

(٢) النشر: (٢/ ٢٢٨- ٢٢٩).

(٣) النشر: (١/ ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤- ٤٢٥). الكامل: (١/ ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٣).

وابنُ موسى [الصوريّ] والأخفشُ – غير ابن الأخرم- وابن مهران والعراقيّ: **بالهمز وإشباع الكسرة**»[1]. فاختلف نقل الهذلي عن الخبّازي[2].

ويؤخذ من عبارة الهذلي الأخيرة أنّ هذا الوجه الانفراديّ لم يَرِدْ عن الخبازي عن ابن ذكوان من جميع طرقه النشرية كما قد يتبادر من إطلاق عبارة ابن الجزري، فإنّه لم يذكر هذا الوجه للخبازي عن ابن الأخرم عن الأخفش.

- **من وافقه**[3]: **أولاً: من وافقه عن الشّذَائي عن الداجوني**: لم أجد أحداً وافقه.

ثانياً: من وافقه عن الداجوني الرملي عن الصوري: العجلي التُّسْتَري عن الداجوني: من جامع الروذباري عن الأهوازي عن العجلي؛ حيث ذكر الروذباري إشباع الكسر للصوري من طريق الأهوازي[4].

ثالثاً: من وافقه عن الصوري عن ابن ذكوان: المطوعي عن الصوري:

أ- من طريق الكارَزيني عن المطوعي: من تلخيص وجامع أبي معشر عن الكارَزيني.

ب- ومن طريق الخزاعي عن المطوعي: من المنتهى للخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي.

حيث قال الخزاعيّ بعد أن ذكر الاختلاس لابن ذكوان مطلقاً: «وفي تعليقي عن المطوعي عن ابن عامر بالهمز مع كسرة الهاء بياء في اللفظ»[5]، وقال الروذباريّ بعد

---

(١) الكامل: (٢/ ٧٧٣- ٧٧٤). والعبارة مشكلةٌ من وجوه، منها أن الخبازي لا يروي عن العراقي وابن مهران. ولعلّه قد وقعٌ خللٌ من الناسخ؛ فإن الكامل لم يصلنا إلا عن نسخة خطية واحدة. وينظر تعليق محقق الكامل فيما يخصّ عبارة الهذلي.

(٢) وقد نقل الروذباريُّ هذا الوجه عن الخبازي في جامعه (٢/ ٥٥٨).

(٣) ذكر الأندرابي في الإيضاح أنّه رُوِيَ عن ابن ذكوان الهمز وكسر الهاء مع إشباعها واختلاسها، وضعّف الكسر وذكر أنّ الصحيح من قراءة ابن عامر هو الضمّ مع الاختلاس وأنّه قرأ بذلك في روايتي هشام وابن ذكوان (ل١٨٤/ أ)، ووصف في شرح الغاية رواية الكسر عن ابن ذكوان بأنّها غلط عليه (ص٢٠٣).

(٤) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٥٥٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٩٠).

(٥) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٣٨٧)، وينظر طريقه فيه (ص١٣٧).

أنّ نقل هذا عن الخزاعيّ: «وبه قرأت على أبي بكر المروزي عنه [أي عن الخزاعي]»(١). وإيراد الخزاعي للوجه على هذا الوجه مشعرٌ بتردّده وضعفه.

وأمّا أبو معشر فقد قال في التلخيص: «**بإشباع كسرتها**: علي [الكسائي] وورش، وعن المطوعي لابن موسى [الصوري]. **باختلاس كسرتها**: قالون وابن ذكوان... بالهمز فيهما: مكي، شامي، بصري»، وطريق المطوعي عن الصوري لم يرد في التلخيص إلا من رواية ابن ذكوان(٢). وقال في الجامع بعد أن ذكر حكم ﴿أَرْجِهِ﴾ عن بعض طرق رواة ابن عامر غير ابن ذكوان: «والتغلبي(٣) عن ابن ذكوان: بإشباع كسرة الهاء وهي مهموزة، الباقون عن ابن عامر: باختلاس كسرة الهاء وهي مهموزة... **وروى المطوّعي عن ابن عامر بإشباع كسرة الهاء والهمز**، مثل التغلبي»، وطريق المطوعي عن ابن عامر جاء في الجامع من طريق ابن الأسكندراني والصوري كلاهما عن ابن ذكوان(٤).

لكن قد يُشعِرُ سبيل إيراد أبي معشر لهذا الوجه أنّه ضعيف؛ فلم يذكره في **التلخيص** عن المطوعي معطوفاً مباشرةً على من أشبع، بل ذكره بقوله: (وعن المطوعي)، ثم أطلق الاختلاس عن ابن ذكوان ولم يخصّه بغير طريق المطوعي، وكذلك في **الجامع** أطلق الاختلاس عن ابن ذكوان من غير طريق التغلبي، ثم في أواخر كلامه على هذا الحرف أشار إلى ما رواه المطوّعي(٥).

---

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٥٥٨). وينظر طريقه فيه (١/ ٣٨٩).

(٢) تنظر القراءة في التلخيص لأبي معشر (ص١٧٩)، وينظر طريقه فيه (ص٣٤).

(٣) أبو عبد الله أحمد بن يوسف التَّغْلِبي البغدادي، روى القراءة عن ابن ذكوان وأبي عبيد وموسى بن حزام الترمذي، روى عنه القراءة ابن جرير الطبري وابن مجاهد وأبو مزاحم الخاقاني وغيرهم. ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٨٨).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٢٣٢- ٢٣٣)، وينظر طريقه فيه (١/ ٤٤٢، ٤٤٦).

(٥) تحسن الإشارة إلى أنّ الحضرمي اقتصر في كتابه "المفيد في القراءات الثمان" على وجه إشباع الهاء مع الهمز لابن ذكوان (ينظر المفيد: ص٣٢٩)، وقد اعتمد الحضرميّ في كتابه كثيرًا على تلخيص أبي معشر، حتى عدّه بعض الأئمة مختصرًا من التلخيص (ينظر قسم الدراسة من كتاب المفيد: ص٤٣، وما بعدها).

وقد ذكر صاحب الإعلان الهمز مع كسر الهاء وصلتها بياء للمطوعي عن ابن موسى عن ابن ذكوان، ولكن سقط ما يتعلّق بالأسانيد من النسخة التي بأيدينا[١]. ولا يبعد أن يكون ذلك من طريق أبي معشر؛ لكونه ممن يَعتمد عليه في كتابه[٢].

رابعاً: من وافقه عن ابن ذكوان:

١- الإسكندراني[٣] عن ابن ذكوان[٤].

٢- والتغلبي عن ابن ذكوان[٥].

٣، ٤- وعبد الرزاق[٦] وابن حبيب[٧] عن الأخفش كلاهما عن ابن ذكوان: من طريق الخزاعي[٨].

(١) ينظر: الإعلان للصفراوي (ص٣٠٣).

(٢) ينظر الإعلان (قسم الدراسة): (ص٦٩، ص٧٠، ص٧١- ٧٤).

(٣) محمد بن القاسم بن يزيد الإسكندراني، أخذ عن ابن ذكوان، روى القراءة عنه عرضًا المطوعيُّ سنة (٢٩٨هـ). ينظر: غاية النهاية (٣/ ٥٧٣).

(٤) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٣٨٧)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٥٨)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٣٢- ٢٣٣)، وتنظر الطرق في المنتهى للخزاعي (ص١٣٧)، وجامع الروذباري (١/ ٣٨٨)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٤٢).

(٥) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٢٣٢)، وجامع الروذباريّ (٢/ ٥٥٨)، والمصباح (٢/ ٥٩٢)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٤٣- ٤٤٤)، وجامع الروذباري (١/ ٣٨٨)، والمصباح (١/ ٣٤٨).

(٦) عبد الرزاق بن الحسن بن الحسن العِجلي الأنطاكي، بقي إلى حدود التسعين ومائتين. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥١٠)، وغاية النهاية (٢/ ٣٣٨).

(٧) أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك الحصائري الدمشقي، (ت٣٣٨هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٦٩)، وغاية النهاية (١/ ٦٦٨).

(٨) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٣٨٧)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٥٨)، وتنظر الطرق في المنتهى للخزاعي (ص١٣٧- ١٣٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣٨٧، ٣٨٩).

خامسًا: من وافقه عن ابن عامر: عبد الرزاق والوليد بن مسلم[1]: من طريق الخزاعي[2].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعية عن راوٍ، ولم أجد أحداً وافقه عن شيخه، ووردت له موافقةٌ في أصل طريقه الفرعيّ وفي أصل طريقه الرئيسي، ووردت له عدة موافقات عن الراوي وأغلبها يدور على الخزاعي، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن القارئ تدور على طريق الخزاعي، وفي العديد من موافقاته ترددٌ. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن شيءٍ من الطرق المسندة فيه عن العشرة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد مال في النشر إلى أنّه وهمٌ؛ وأنّه لا يعلم أحدًا قرأ به، وجزم في تقريب النشر بعد ذكره لهذا الانفراد بأنّه وهم[3].

١- وأطلق القصر[4] في الطيبة عن ابن ذكوان بلا خلاف، مع ذكره للخلاف عن غيره[5].

***

٢٥- الموضع الثامن: انفراد أبي بكر الخياط عن الفرضي[6] من طريق أبي نشيط عن قالون باختلاس هاء ﴿لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾[البينة: ٨].

---

(١) أبو بشر الوليد بن مسلم الدمشقي، (ت١٩٥هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٢١١)، وغاية النهاية (٤/ ٧٧).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٣٨٧)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٥٨)، وتنظر الطرق في المنتهى للخزاعي (ص١٣٨، ١٤٠)، وجامع الروذباري (١/ ٤٠١، ٤٠٤- ٤٠٥).

(٣) ينظر النشر (٢/ ٢٢٨- ٢٢٩)، وتقريب النشر (١/ ٢٤٢).

(٤) القصر والاختلاس في باب هاء الكناية مترادفان.

(٥) ينظر طيبة النشر (٤٦- ٤٧، الأبيات: ١٦٠- ١٦١).

(٦) أبو أحمد عبيد الله بن محمد بن أحمد الفرضي البغدادي، (ت٤٠٦هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٩١)، وغاية النهاية (٢/ ٦٠٢).

قال ابن الجزريّ في النشر: «انفرد أبو بكر الخياط عن الفَرَضي من طريق أبي نشيط عن قالون – فيما حكاه الهمذاني عنه– باختلاس ضمة الهاء [من ﴿خَشِيَ رَبَّهُ﴾]، يعني حالة الوصل بالبسملة؛ إذ لا يتأتى ذلك إلا في هذه الحالة، وكذلك ذكره ابن سِوار عن الفرضي. وسائر الرواة من جميع الطرق على الصلة»[1]. وقال في التقريب: «وانفرد الفرضي عن أبي نشيط فيما ذكره ابن سوار ﴿خَشِيَ رَبَّهُ﴾ بالاختلاس»[2]، فجعل الانفراد فيما ذكره ابن سوار، وأغفله عن الهمذاني.

– **طريق أبي بكر عن الفرضي عن أبي نشيط** عن قالون من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشري: عن الفرضي عن ابن بويان عن أبي حسان عن أبي نشيط عن قالون. وذلك من "المصباح" لأبي الكرم عن أبي بكر الخياط، ومن "الكفاية في القراءات الست" بقراءة ابن الطبر الحريري[3] عن أبي بكر الخياط، ومن "غاية الاختصار" للهمذاني عن المزرفي وأبي منصور النهْري[4] كلاهما عن أبي بكر الخياط[5].

– **مصدر الانفراد:**

١– قال أبو الكرم في المصباح: «قرأ أبو نشيط من طريق الفرضي ﴿لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ بضم الهاء من غير إشباع»[6]، وطريق الفرضي المسند في المصباح هو من طريق أبي بكر

(١) النشر (٢/ ٢٣٠).

(٢) تقريب النشر (٢/ ٢٤٢).

(٣) أبو القاسم هبة الله بن أحمد بن عمر الحريري البغدادي، يُعرف بابن الطَّبَر، (ت٥٣١هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٩٣٨)، وغاية النهاية (٤/ ٤٩).

(٤) أبو منصور يحيى بن الخطاب بن عبيد الله البزاز النهري، قرأ على أبي بكر الخياط والحمامي، قرأ عليه الحافظ أبو العلاء الهمذاني. ينظر: غاية النهاية (٤/ ١٠٣).

(٥) ينظر النشر (٢/ ٣١٩– ٣٢٠، ٣٢٣)، والمصباح (١/ ٢٣٤– ٢٣٥)، وغاية الاختصار (١/ ٩٢– ٩٣)، والكفاية مخطوط وفيه نقص لاسيّما في إسناد الفرضي.

(٦) المصباح: (٤/ ٣٤٥).

الخياط فحسب[1]. وذكر أبو العلاء في غاية الاختصار هذا الوجه منسوباً لأبي نشيط[2]، وجاء طريق أبي نشيط في الغاية من طريق الخياط عن الفرضي فحسب[3].

٢- ولم أجد هذا الوجه في الكفاية لسبط الخيّاط، وقد سقط باب هاء الكناية من النسخة الخطية التي وصلتنا منه، ولعلّه ذكرها فيه.

ويلاحظ أنّ ابن الجزريّ قيّد في النشر هذا الوجه عن أبي بكر الخياط بقوله: (فيما ذكره الهمذاني)، وبما ذكره ابن سوار، مع وروده عن أبي بكر الخياط من طريق المصباح أيضًا، وهو طريقٌ نشريٌّ. وقيّده عن الفرضي في التقريب بابن سوار وأغفله عن الهمذاني.

- **من وافقه: أولاً من وافقه عن الفرضي عن ابن بويان:**

١- أبو علي المالكي عن الفرضي: من روضة المالكي. **وهذا الطريق نشريّ.**

٢- وابن فارس عن الفرضي: من تبصرة ابن فارس، ومن المستنير عن ابن فارس. **وطريق المستنير عن ابن فارس نشريّ.**

٣- ونصر بن عبد العزيز الفارسي عن الفرضي: من جامع الفارسي، ومن التجريد لابن الفحام عن الفارسي. **وطريق التجريد نشريٌّ.**

٤- وأبو علي العطار عن الفرضي: من المستنير لابن سوار عنه. **وهذا الطريق نشريّ.**

٥- وابن سابور عن الفرضي: من روضة المعدل عن ابن سابور.

---

(١) ينظر المصباح (١/ ٢٣٤- ٢٣٥).

(٢) ينظر غاية الاختصار (١/ ٣٨١).

(٣) ينظر المصدر السابق (١/ ٩١- ٩٢).

حيث ذكر المالكيُّ والفارسيُّ الاختلاس لأبي نشيط، وذكر ابن فارس[1] وابن سوار الاختلاس لأبي نشيط من طريق الفرضي، وذكر المعدل الاختلاس لقالون من طريق الفرضي، وذكر ابن الفحام أنّ الفارسيّ روى الاختلاس لقالون[2].

ثانياً: من وافقه عن أبي نشيط: لم أجد هذا الوجه عند أحدٍ من طرق أبي نشيط غير الفرضي.

ثالثاً: من وافقه عن قالون: الحُلْواني عن قالون: من تجريد ابن الفحام عن الفارسي عن السعيدي[3] عن النقاش عن الجمّال عن الحُلْواني؛ حيث أطلق ابن الفحام عن الفارسي أنّه روى الاختلاس لقالون. **وطريق التجريد عن الفارسي عن السعيدي من الطرق المسندة في النشر.**

والظاهر - بعد بيان هذه الموافقات الواردة في كتب أقران أبي بكر الخياط في الأخذ عن الفرضي وفي كتب تلاميذ بعضهم عنهم- أنّ الأقرب هو نسبة التفرّد إلى الفرضي شيخ الخياط، لا إلى الخياط.

رابعًا: من وافقه عن نافع: لم أجد أحدًا وافقه.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعية عن راوٍ، ووردت له موافقات عديدة عن شيخه، وجلّها من الطرق المسندة في النشر، ولم أجدًا أحدًا وافقه في أصل

---

(١) وقد أسند ابن فارس طريق الفرضي أيضاً في كتابه الجامع (ص٧٨) لكن في المخطوط سقطٌ من سورة الشمس إلى سورة الهمزة —كما ذكر محقّقه (ص٥٧٥)-، فلا يمكن التحقق من ذكره للاختلاس في الجامع أو عدم ذكره له، والأقرب أنّه كالتبصرة. وطريق ابن فارس من الجامع من الطرق المسندة في النشر.

(٢) تنظر القراءة في روضة المالكي (٢/ ٩٩٧- ٩٩٨)، وتبصرة ابن فارس (ص٥٨٣)، وجامع الفارسي [ل٢١٥/ أ]، والمستنير (ص٦٠٧)، وروضة المعدل (٢/ ٥٥)، والتجريد لابن الفحام (ص٣٤١)، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٣٣)، وتبصرة ابن فارس (ص١٢)، وجامع الفارسي [ل١٠٣/ ب]، والمستنير (ص١٢٠- ١٢١)، وروضة المعدل (١/ ١٦١)

(٣) أبو الحسن عليّ بن جعفر السعيدي، بقي إلى حدود (٤١٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٩٩)، وغاية النهاية (٢/ ٦٩٩).

طريقه الرئيسيّ من غير شيخه. ووردت له موافقةٌ نشريّةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القرّاء.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فبعد أن ذكر أصول القراء في هاء الكناية، ذكر أنّه خرج بعض المواضع عن هذه الأصول، وذكر أنّه خرج ممّا وقع بين متحرّكين اثنا عشر حرفًا في عشرين موضعًا، وعدّ جميع المواضع ولم يذكر هذا الموضع فيها(١)، ثم بعد أن ذكر كلّ موضعٍ من هذه المواضع تفصيلًا وخلف القراء فيها قال: «وبقي من المتحرك الذي قبله متحرك حرفٌ واحد وهو ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾: انفرد أبو بكر الخياط... »(٢)، فدلّ ذلك على عدم اعتداده بهذا الانفراد.

٢- ووسم هذا الوجه في النشر والتقريب بالانفراد(٣).

٣- ولم يذكر في الطيبة خلفًا هذه الكلمة، فبقيت على الأصل من الإشباع بلا خلاف(٤).

---

(١) ينظر: النشر (٢/ ٢١٢- ٢١٤).

(٢) ينظر النشر (٢/ ٢٣٠).

(٣) ينظر النشر (٢/ ٢٣٠)، وتقريب النشر (١/ ٢٤٢- ٢٤٣)..

(٤) ينظر طيبة النشر (ص٤٦).

المبحث الرابع: الانفرادات في باب المد والقصر

٢٦- الموضـــع الأوّل: انفراد الهذلي عن ورش من طريقي الحدّاد[١] وابن غلبون بمرتبة سابعة في المدّ المنفصل والمتّصل قدرها ست ألفات.

قال ابن الجزريّ: «مرتبة ســابعة فوق ذلك، وهي الإفراط: قدّرها الهذلي بســت ألفات، وذكرها في كامله لورش فيما رواه الحدّاد وابن نفيس وابن سفيان[٢] وابن غلبون. وقد وهم عليهم في ذلك، وانفرد بهذه المرتبة وشــذّ عن إجماع أهل الأداء، وهؤلاء الذين ذكرهم فالأداء عنهم مستفيض ونصـوصـهم صـريحة بخلاف ما ذكره، ولم يتجاوز أحد منهم المرتبة الخامسة، وكلّهم سوّى بين ورشٍ من طريق الأزرق وبين حمزة»[٣].

- **طريق الهـذلي عن الحـدّاد وعن ابن غلبون عن الأزرق عن ورش** من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ:

١- عن **الحدّاد** عن أبي عديّ عن **ابن سيف** عن **الأزرق** عن **ورش**.

٢- وعن ابن هاشـــم عن **عبد المنعم بن غلبون** عن ابن مروان عن **ابن ســـيف** عن **الأزرق** عن **ورش**.

وذلك من كتابه الكامل[٤].

---

(١) أبو محمد إسماعيل بن عمرو بن راشد الحدّاد المصريّ، (ت٤٢٩هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٣١)، وغاية النهاية (١/ ٥٣١).

(٢) أبو عبد الله محمد بن سفيان القيرواني، صاحب كتاب الهادي، (ت٤١٥هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٢٦)، وغاية النهاية (٣/ ٣٦٧).

(٣) النشر (٢/ ٢٥٨- ٢٥٩). وطرق الهذليّ عن ابن نفيس وابن سفيان ليست نشريّة.

(٤) ينظر الكامل (١/ ٢٥٠).

- **مصدر الانفراد:** قال الهذلي: «فأطول القرّاء مدّاً: ورشٌ طريق الأزرق فيما رواه الحدّاد وابن نفيس وابن سفيان وابن غلبون، ومدّه مقداراً ست ألفات. وقال ابن هاشم[1]: هذا إفراطٌ، بل مقداره خمس ألفات»[2].

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه.

- **وصف الانفراد:** هذا انفراد محضٌ لبعض أصحاب الكتب عن بعض طرقه الفرعيّة عن أصل طريق رئيسيّ، ولم أجد أحدًا وافقه ولا عن القارئ، ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١-فقد صرّح بأنّ هذا الوجه وهم من الهذلي على من نسب إليهم هذا الوجه وأنّ نصوصهم صريحة والأداء عنهم مستفيضٌ بخلاف ما ذكره، وبأنّه شذّ عن إجماع أهل الأداء[3].

٢- ولم يُشِرْ له في تقريب النشر ولا على وجه الانفراد[4].

٣- ولم يذكره في الطيبة[5].

***

٢٧- الموضع الثاني: انفراد ابن الفحام في التجريد عن الفارسي عن الشريف الزيدي عن النقاش عن الحُلْواني عن هشام بإشباع المدّ في المتصل والمنفصل.

قال ابن الجزريّ: «وقد انفرد أبو القاسم ابن الفحام في التجريد عن الفارسي عن الشريف الزيدي عن النقاش عن الحُلْواني عن هشام بإشباع المدّ في الضربين، فخالف

---

(١) وهو شيخ الهذليّ في طريق ابن غلبون.

(٢) الكامل (٢/ ٨٥٩).

(٣) ينظر النشر (٢/ ٢٥٨- ٢٥٩).

(٤) ينظر تقريب النشر (٢/ ٢٤٥- ٢٤٨).

(٥) ينظر طيبة النشر (ص٤٧، الأبيات: ١٦٢- ١٦٤).

سائر الناس في ذلك»[١].

- **طريق ابن الفحّام** من التجريد عن الفارسي عن الشريف الزيدي عن النقاش عن الحُلْواني عن هشـام من الطرق المسـندة في النشـر. وأسـنده ابن الفحام في التجريد على هذا الوجه، وأســنده عنه ابن الجزريّ بزيادة **الأزرق الجمال** بين النقاش والحُلْواني، ونبّه على سقوط الأزرق الجمال من الإسناد في التجريد[٢].

- **مصــدر الانفراد:** ذكر ابن الفحام هذا الوجه في التجريد منســوباً للحلواني من طريق الشريف الزيدي[٣].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن هشــام:** لم أجد أحداً وافقه على الإشــباع عن هشــام، وأعلى مراتب مدّ الحُلْواني التي وجدتها هي تحت مرتبة حمزة وورش وفوق مرتبة عاصم، وذلك في روضة المعدّل من غير طريق النقاش عن الحُلْواني[٤]، فهي للحلواني من طريق: أبي علي الجزيري وابن عبدان والحسـن بن العباس وابن عبد الرزق وابن مجاهد عن رجاله عن الحُلْواني[٥]. ويلاحظ أنّ المعدل أسند طريق النقاش عن الحُلْواني من عين طريق التجريد، فأسنده عن الفارسي عن الزيدي عن النقاش، مع أنّه نصّ على استثناء النقاش

---

(١) النشر: (٢/ ٢٧٣).

(٢) ينظر النشر (٢/ ٤٠٥، ٤٠٦)، والتجريد (ص٥٢- ٥٣). والأزرق الجمّال ثابتٌ كذلك في كتاب شيخه الفارسيّ. ينظر جامع الفارسيّ [ل١٠٤/ ب].

(٣) ينظر التجريد (ص٨٥).

(٤) ينظر روضة المعدّل (١/ ٤٩٣، ٤٩٥).

(٥) ينظر المصدر السابق (١/ ٢٢٧- ٢٢٨)، وهاهنا أمران تحسن الإشارة إليهما: **الأول**: المعروف أن ابن مجاهد قرأ على الحسن بن العباس، فينبغي أن يكون هاهنا داخلاً في طرقه وليس قسيماً له. **والثاني**: أنّ طريق ابن عبد الرزاق أُسنِد في الروضة عن أبي الطيب ابن غلبون عن أبي الطاهر بن عبد الرزاق، وقد أسنده الداني في جامع البيان من قراءته على أبي الفتح عن أبي طاهر عن إبراهيم بن عبد الرزاق عن إبراهيم بن عباد – لا الحُلْواني- عن هشام، وفي غاية النهاية (١/ ١٧) أنّ أبا الطيب ابن غلبون قرأ على إبراهيم بن عبد الرزاق الأنطاكي المذكور، ولم يذكر قراءة ابن عبد الرزاق على الحُلْواني، وذكر المعدّل (١/ ٢٢٨) أنّ شيخه أوقفه على إجازةٍ له عن الحُلْواني عن هشام.

عن الحُلْواني من أصحاب المرتبة السابقة ونصّ له على عدم المد(١)، فيكون له القصر، وكذلك صرّح الفارسيُّ نفسه في جامعه للحلواني عن هشام بخلاف ما في التجريد(٢)، وقد أسند في جامعه طريق الشريف الزيدي عن النقاش عن الحُلْواني(٣).

ثانيًا: من وافقه عن ابن عامر: صحّ هذا الوجه في النشر عن ابن عامر من بعض طرق ابن ذكوان(٤).

- **وصف الانفراد**: هذا انفراد لبعض أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسي، وعن الراوي، ولم أجد أحدًا وافقه، وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد ذكر في "النشر" ما يأخذ به للقراء على مذهب تفاوت المراتب، وما يأخذ به على مذهب جعل المدّ على مرتبتين، ولم يذكر هذا الوجه عن هشامٍ على كلا المذهبين، ثمّ ذكر هذا الوجه آخرًا موسومًا بالانفراد بعد فراغه من بيان مراتب القراء على ما اختاره(٥).

٢- ولم يتعرّض في "تقريب النشر" لهذا الوجه عن هشام ولا على سبيل الانفراد(٦).

٣- ولم يذكره في الطيبة(٧).

***

(١) تنظر القراءة في روضة المعدّل (١/ ٤٩٣، ٤٩٥)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٢٧).

(٢) حيث نصّ على أنّ أهل الحجاز والبصرة والحُلْواني عن هشام والولي عن حفص يمكنون ولا يشبعون المدّ، وأن الباقين يشبعون المدّ، ثم ذكر تفاوت الباقين فبيّن أنّ أطولهم مدًّا حمزة ثم الأعشى وابن ذكوان وقتيبة ثم الباقون. ينظر: جامع الفارسي [ل١٢١/ أ].

(٣) ينظر جامع الفارسي [ل١٠٤/ أ].

(٤) ينظر النشر (٢/ ٢٧٢).

(٥) ينظر المصدر السابق (٢/ ٢٧٣).

(٦) ينظر المصدر السابق (٢/ ٢٤٥- ٢٤٩).

(٧) ينظر طيبة النشر (ص٤٧، الأبيات: ١٦٢- ١٦٤).

٢٨- الموضع الثالث: انفراد ابن شريح عن الأزرق بعدم مدّ البدل في ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾[التكوير: ٨].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد صاحب الكافي [ابن شريح] فلم يمدّ الواو بعد الهمزة في ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾، فخالف سائر أهل الأداء الراوين مدّ هذا الباب عن الأزرق»[١].

- **طريق ابن شريح عن الأزرق** من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن ابن نفيس عن أبي عدي عن **ابن سيف** عن **الأزرق** عن **ورش**. وذلك من كتابه الكافي[٢].

- **مصدر الانفراد:** قال ابن شريح في الكافي: «فإن سكن ما قبل الهمزة التي بعدها حرف مدٍّ ولينٍ، وكان الساكن غير حرف مدٍّ ولينٍ: **فليس أحد من القراء يمّده**، وإنّما هو **ممكّن**، نحو: ﴿ٱلۡقُرۡءَانَ﴾[البقرة: ١٨٥، وغيرها]، و﴿ٱلظَّمۡـَٔانُ﴾[النور: ٣٩] و﴿مَسۡـُٔولًا﴾[الإسراء: ٣٤، وغيرها] و﴿مَذۡءُومًا﴾[الأعراف: ١٨]، إلّا أن ورشاً مدّ **ألف** ﴿سَوۡءَٰتِهِمَا﴾[الأعراف: ٢٠، وغيرها] و﴿سَوۡءَٰتِكُمۡ﴾[الأعراف: ٢٦] حيث وقعا»[٣]، ويندرج لفظُ ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ تحت عموم الحكم بالقصر؛ فإن حرف المد في ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ جاء بعد همزة قبلها ساكن ليس بحرف مدٍّ ولين، بل حرف لينٍ فقط، ويدلّ على اندراج باب ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ في حكمه بالقصر: أنّه استثنى لفظ (سوءات) لورش من حكم القصر، والاستثناءُ هو إخراج ما لولاه لدخل، فلولا دخول باب لفظ (سوءات) تحت حكمه بالقصر لما احتيج إلى استثنائه، ولفظ ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ هو من باب لفظ (سوءات)، وقد استثنى لفظ (سوءات) فبقي لفظ ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ في عموم القصر[٤].

---

(١) النشر (٢/ ٢٨٥).

(٢) ينظر النشر (١/ ٣٣٨)، الكافي (ص٣٠).

(٣) الكافي في القراءات السبع لابن شريح: (ص٤٠).

(٤) ولا ثالث لهذين اللفظين من هذا الباب، أي: ما وقع حرف المد فيه بعد همزة قبلها ساكن هو حرف لين فقط.

واستدلّ المالقي بنحو ما سبق على أنّ ظاهرَ الكافي قصرُ البدل في (الموءودة). (الدر النثير: ٢/ ٢٣٤- ٢٣٥). وبهذا ظهر عدم صواب ما ذكره الدكتور السالم الجكني في تحقيقه للنشر (ص٣/ =

– **من وافقه في عدم مدّ** ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ **على مدّ البدل: أولا: من وافقه عن ابن سيف عن الأزرق:** لم أجد أحداً وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن الأزرق عن ورش: النحاس عن الأزرق: من الهادي لابن سفيان بسنده إلى الحمراوي[1] عن النحاس، ومن الهداية للمهدوي[2] بسنده إلى أبي غانم[3] عن ابن هلال عن النحاس.

١– حيث قال ابن سفيان في الهادي: «فإذا كانت الهمزة قبل حرف المدّ واللين في كلمة فقد أجمع القراء على تمكين حرف المدّ واللين من غير إفراط في المدّ إلّا ورشاً عن نافع؛ فإنّه يمدّه مدّاً متمكّناً بمنزلة إذا كان حرف المدّ واللين قبل الهمزة، وذلك إذا كانت الهمزة في أول الكلمة أو **كان ما قبل الهمزة متحركاً أو من حروف المد**... وإذا كان في هذا الباب [أي ما كانت الهمزة فيه قبل حرف مدّ] ما قبل الهمزة ساكناً **ليس من حروف المدّ واللين التي حركة ما قبلها منها** مثل: ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾، ﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ وما شابه ذلك: فليس من القرّاء من يمكّن مدّه، إلّا أنّ ورشًا **خالف أصله في موضع واحد** وهو قوله عزّ وجلّ: ﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا﴾[الأعراف: ٢٢] و(سواءتهم)، فمدّه حيث وقع»[4]، وهذه العبارة كعبارة الكافي في بيان شرط المدّ والاستثناء منه، وزاد عليه بالنصّ على أنّ الساكن الذي لا يمنع من المدّ هو حرف المدّ واللين **الذي حركة ما قبله منه،** فيستفاد من عبارته اندراج البدل في ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ في عموم القصر.

٨٣٩، تعليق: ١) والدكتور أيمن سويد في تحقيقه للنشر (ص٢/ ١٠٩٩، تعليق: ٤) من أنّه لا يوجد في الكافي المطبوع ما يدلّ على ما نقله عنه ابن الجزريّ.

(١) أبو عليّ وصيف الحمراوي، قال عنه الداني: (مجهول)، قرأ على إسماعيل النحاس، قرأ عليه إسماعيل المهري شيخ ابن سفيان. ينظر: غاية النهاية (٤/ ٧٣).

(٢) أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، صاحب الهداية في القراءات السبع، توفي بعد (٤٣٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٦١)، وغاية النهاية (١/ ٣١٥).

(٣) أبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان المصري، (ت٣٣٣هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٦٥)، وغاية النهاية (٣/ ٧٣٠).

(٤) تنظر القراءة في الهادي لابن سفيان (ص١١٤– ١١٥، ١١٨)، وينظر طريقه فيه (ص٨١).

٢- وظاهر كلام المهدوي في "شرح الهداية" يقتضي عدم مدّ البدل في ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾؛ فإنّ مفاده أنّ الأصل عدم مدّ البدل إذا سُبِقت الهمزة بساكنٍ غير حرف مدٍّ، حيث قال: «فأمّا مدّه الهمزة من ﴿سَوۡءَاتهمَا﴾ و﴿سَوۡءَاتِكُمۡ﴾ **وقد شرط أنّه لا يمدّ** حتى يكون ما قبل الهمزة متحرّكًا **أو من حروف المدّ** أو تكون الهمزة في أول الكلمة: فإنّه إنّما مدّ الهمزة على أنّه حَكَم للواو – **وإن انفتح ما قبلها**- بحكم المضموم ما قبلها؛ لمضارعتها إياها على ما قدّمناه»[١]، فيستفاد من الشروط التي ذكرها لمدّ البدل ومن بيانه لاستثناء (سوءات) ومدّها مع أنّ الأصل عدم دخولها تحت ضابط البدل: أنّ الأصل في ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ عدم المدّ، ولـمّا لم يستثنها ويمدّها مثل لفظ (سوءات) كان حكمها هو القصر، لكن العلّة التي ذكرها لمدّ (سوءات) على خلاف الأصل تجري أيضًا على ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾، إلا أن يقال إنّه توجيهٌ ولا يجب اطراده.

ويشار إلى أنّ عبارة الداني في "المفردة" وفي "التعريف" وفي "التيسير" شبيهة بعبارة ابن سفيان وابن شريح؛ حيث اشترط عدم وقوع الهمز قبل ساكن غير حرف مدٍّ ولينٍ[٢]، فيتبادر منه أنّ شرط الساكن مجموع الوصفين، لكنّه صرّح في جامع البيان بأنّ الشرط أحد الوصفين فقال: «فإن كان الساكن حرفَ مدٍّ **أو** حرف لين: زِيدَ في التمكين، نحو... و﴿سَوۡءَاتهمَا﴾ و﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾»[٣]، وأيضًا افترقت عبارته عن عباراتهم بأنّه لم يستثنِ على وجهٍ يفيد تأكيد إرادته لمجموع الوصفين.

ثالثًا: من وافقه عن ورش: يونس[٤] **عن ورش:** من تلخيص أبي معشر بسنده إليه؛ حيث قال: «زاد يونس مدّ ﴿ءَامَنُواْ﴾[البقرة: ٩، وغيرها]... إلا أن تكون الهمزة همزة وصلٍ... أو يكون قبلها ساكن نحو قوله: ﴿ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ و﴿ٱلظَّمۡـَٔانُ﴾ إلا مع الذوائب

---

(١) تنظر القراءة في شرح الهداية للمهدوي: (١/ ٤٠- ٤١)، ولمّا كان كتاب الهداية مفقوداً كان الرجوع إلى طرقه متعذّرًا. وهذا الطريق ذكره ابن الجزريّ في النشر: (١/ ٣٣٥).

(٢) ينظر: المفردات السبع (ص٣٩)، والتعريف (ص٦١)، والتيسير (ص١٦٠).

(٣) جامع البيان: (١/ ٣٥٤).

(٤) أبو موسى يونس بن عبد الأعلى الصَّدَفي المصري، (ت٢٦٤هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٨٣)، وغاية النهاية (٤/ ١٩٢).

نحو: ﴿بِمَآ أَنزَلْتُ﴾[1][البقرة: ٤١، وآل عمران: ٥٣] ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾[البقرة: ١٤، وغيرها] ﴿فِيٓ ءَاذَانِهِمْ﴾[البقرة: ١٩، وغيرها]»[2]، فقد منع المدّ إن وقع قبل الهمزة ساكن من غير الذوائب، والذوائب هي حروف المدّ[3].

وقَصْرُ البدل صحّ في النشر عن الأزرق وعن غيره في هذه الكلمة إذا نظر إليها على حدة، وإنّما الانفراد في تخصيصها بالقصر على مدّ البدل.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ بمذهبٍ لأحد الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسي، ولم أجد أحدًا وافقه عن أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الرئيسي، وموافقةٌ عن الراوي. والانفراد هو في خصوص هذا المذهب – أي قصر البدل من هذه الكلمة مع مدّ البدل في غيرها–، أمّا الكلمة إن نظر إليها على حدة فقد صحّ فيها هذا الوجه في النشر عن الطريق الفرعيّ وأصل طريقه الرئيسي.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد وسم هذا الوجه في النشر بالانفراد وبمخالفة سائر أهل الأداء الراوين مدّ الباب عن الأزرق[4].

٢- ولم يُشِر إليه في "التقريب" ولا على سبيل الانفراد، وجزم بعدم استثناء ما كان قبل الهمز فيه حرف مدٍّ أو حرف لين[5].

---

(١) كذا وقع في المطبوع، وأشار المحقق إلى عدم اشتماله على مثال للبدل وأبدى احتمال أن يكون تحريفًا. ولعلّ المصنّف أراد إيراد مثال للهمز المسبوق بألفٍ مدية كما ساق بعد ذلك مثالًا للمسبوق بواوٍ مديّة وياء مديّة، فالمثال المطابق هو نحو: ﴿بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١]. والله أعلم.

(٢) تنظر القراءة في التلخيص لأبي معشر (ص٨٦)، وينظر طريقه فيه (ص٢٧).

(٣) وصرّح بذلك أبو معشر في جامعه، فقال فيه (٢/ ٣١٤): (ولا ينقل إلى الذوائب البتة، وهي: الواو الساكنة قبلها ضمة، والياء الساكنة قبلها كسرة، والألف، وهي ساكنة ولا يكون قبلها إلا فتحة).

(٤) ينظر النشر (٢/ ٢٨٥).

(٥) ينظر تقريب النشر (١/ ٢٤٩- ٢٥١).

٣- وكذلك في "الطيبة" أطلق المدّ في الباب عن الأزرق ولم يُشِر إلى خلفٍ في هذه الكلمة كما ذكر في غيرها من الكلمات[(١)].

***

٢٩- الموضع الرابع: انفراد ابن الفحام عن الأزرق بمدّ ﴿مَوْبِلًا﴾[الكهف: ٥٨].

قال ابن الجزريّ: «وأجمعوا على استثناء كلمتين من ذلك وهما ﴿مَوْبِلًا﴾ و﴿ٱلْمَوْءُودَةُ﴾[التكوير: ٨]، فلم يزد أحدٌ فيهما تمكيناً على ما فيهما من الصيغة. وانفرد صاحب التجريد بعدم استثناء ﴿مَوْبِلًا﴾، فخالف سائر الرواة عن الأزرق»[(٢)].

- **طريق ابن الفحّام عن الأزرق** من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ:

١- عن عبد الباقي بن فارس عن ابن عِراك عن الخولاني عن **النحاس** عن **الأزرق**.

٢- وعن عبد الباقي بن فارس عن ابن مطير عن الحَوفي[(٣)] عن أبي عديّ عن **ابن سيف** عن **الأزرق**.

٣- وعن ابن نفيس عن أبي عديّ عن **ابن سيف** عن **الأزرق**.

وذلك من كتابه التجريد[(٤)].

- **مصدر الانفراد**: قال ابن الفحّام: «وقد قرأت على أبي العباس [ابن نفيس] وعبد الباقي لورش فاستثنى ﴿ٱلْمَوْءُودَةُ﴾ و﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾[الأعراف: ٢٠، وغيرها] فلم يمدّ الواو منهما»[(٥)]. فلم يذكر ﴿مَوْبِلًا﴾ في المستثنى.

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص٤٧، الأبيات: ١٦٥- ١٦٨).

(٢) النشر (٢/ ٢٩٨).

(٣) أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الظهراوي الحَوفي، روى عنه سبطُه أبو القاسم ابن مطير. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٤٥١).

(٤) ينظر النشر (٢/ ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠)، والتجريد (ص٤٩).

(٥) التجريد (ص٨٦).

- **من وافقه**: لم أجد أحداً وافقه[1].

- **وصف الانفراد**: هذا انفراد لأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسي، ولم أجد أحدًا وافقه عنه، ولا عن الراوي، ولا عن القارئ، ولم يصحّ هذا الوجه عن أحد من القراء العشرة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد قال أوّلًا: «وأجمعوا على استثناء كلمتين من ذلك وهما ﴿مَوْبِلًا﴾ و﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾[التكوير: ٨]، ... وانفرد صاحب التجريد بعدم استثناء ﴿مَوْبِلًا﴾، فخالف سائر الرواة عن الأزرق»[2]، ثمّ قال: «واختلفوا في تمكين واو (سوءات)»[3]، فقد اعتدّ بالخلاف في لفظ (سوءات) فذكره على حدة، ففي ذلك إشارة إلى عدم اعتداده بالخلف في ﴿مَوْبِلًا﴾ إذ ذكرها مع ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ المجمع على قصرها ولم يذكرها مع (سوءات)[4].

٢- وجزم في الطيبة باستثناء هذه الكلمة ولم يُشِرْ إلى خلفٍ فيها، وإنّما أشار إلى الخلف في لفظ (سوءات)[5].

***

٣٠- الموضع الخامس: انفراد ابن شريح بقصر (عَيْنْ) عن الأزرق.

قال ابن الجزريّ: «ومنهم من أجراها مجرى الحروف الصحيحة فلم يزد في تمكينها على ما فيها... وهو الذي في "الهداية" و"الهادي" و"الكافي" لغير ورش، وهو الوجه الثاني فيه [أي في الكافي] لورش، وقال: (لم يُمَكّن أحدٌ مدَّها إلا ورش باختلافٍ عنه). قلت: القصر في (عَيْنْ) عن ورش من طريق الأزرق مما انفرد به ابن شريح، وهو مما ينافي

---

(١) يلاحظ أنّ بعض الكتب ذكرت مدّ اللين بوجهٍ مجملٍ ولم تتعرّض إلى استثناء شيء منه، كالموجز للأهوازي (ص٧٠) وجامع الروذباري (٢/ ٥٨- ٥٩) وروضة المعدّل (١/ ٤٩٥).

(٢) النشر: (٢/ ٢٩٨).

(٣) المصدر السابق.

(٤) ونحوه في تقريب النشر (١/ ٢٥٣).

(٥) ينظر طيبة النشر (ص٤٧، الأبيات: ١٦٩- ١٧٠).

أصوله [أي الأزرق] إلا عند من لا يرى مدّ حرف اللين قبل الهمز؛ لأنّ سبب السكون أقوى من سبب الهمز»[1].

- **طريق ابن شريح عن ورش** من الطرق المسندة في النشر، وسبق[2].

- **مصدر الانفراد**: قال في الكافي: «وأمّا "عين" من (كهيعص) و(حم عسق) فلم يمكّن أحدٌ مدّها إلّا ورش باختلاف عنه، والباقون يلفظون بها كـ"بين" في الوقف»[3].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الأزرق عن ورش**[4]: لم أجد أحدًا من طرق الأزرق وافقه على التصريح بهذا الوجه، لكنّ يلاحظ أنّ العديد من الكتب المشتملة على طريق الأزرق -كالمنتهى والموجز للأهوازي والكامل- لم تتعرّض لحكم مدّ "عين"، وسكوتهم قد يؤخذ منه القصر؛ فقد قال ابن الجزري بعد أن ذكر الأوجه الثلاثة في

---

(١) النشر: (٢/ ٣٠٢).

(٢) ينظر ص٢٦٨.

(٣) الكافي لابن شريح (ص٤٢).

(٤) قال الداني في جامع البيان: «وبعضهم لا يبالغ في زيادة التمكين لها؛ لتغيّر حركة ما قبلها قد زال عنها معظم المدّ، فيعطيها من التمكين بقدر ما فيها من اللّين لا غير، وهكذا كان مذهب شيخنا أبي الحسن بن غلبون، ومذهب أبيه وأبي علي الحسن بن سليمان، وجماعة سواهم. وهو قياس قول من روى عن ورش القصر في (شيء) وبابه. وكذلك روى ذلك إسماعيل النحاس عن أصحابه عن ورش» وقد يتبادر أنّ الوجه الذي ذكره الداني هو القصر، لكن عبارة الداني تفيد أنّ هذا الوجه فوق القصر وتحت المدّ، فإنّه قال عن هذا الوجه: «وكذلك روى ذلك إسماعيل النحاس عن أصحابه عن ورش، والحسن بن داود النقار عن الخياط بإسناده عن عاصم، قال لي أبو الفتح عن ابن طالب عن النقار عن الخياط عن الشّموني عن الأعشى عن أبي بكر، قال النقار: ("كهيعص": يلفظ بالهاء والياء مقدار سبب، ويمدّ الكاف والصاد مقدار وتد، والعين بين ذلك). يعني بين المدّ والقصر. قال أبو عمرو: والوجهان من الإشباع والتمكين في ذلك صحيحان جيّدان»، فهذا يدلّ على عدم القصر. وقد صرّح ابن الجزريّ بأنّ مذهب أبي الطيب وأبي طاهر ابني غلبون هو التوسط، وأنّ التوسط هو الوجه الثاني في جامع البيان - والأول هو الإشباع-. ينظر: جامع البيان (١/ ٣٧٤)، والنشر (٢/ ٣٠١).

(هاتين) و(هذين) على قراءة ابن كثير بالتشـــديد وذكر من نصّ فيها على المدّ: «ولم يذكر ســائر المؤلفين فيهما إشــباعًا ولا توسّــطًا، فلذلك كان القصــر فيهما مذهب الجمهور»[1]، فأخذ القصر من سكوتهم.

ثانيًا: من وافقه عن ورش: صــحّ هذا الوجه في النشـــر عن ورش من بعض طرق الأصبهاني[2].

- **وصــف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصـحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسي، والعديد من الكتب التي اشتركت معه في أصل الطريق الرئيسي لم تتعرّض لحكم هذا الحرف، وصحّ الوجه عن الراوي في النشر.

- **حكم ابن الجزريّ:** عبارة ابن الجزريّ في الطيبة مجملة، لا تأبى هذا الوجه ولكنّها أيضًا لا تقتضيه؛ فإنّه قال:

ونحو "عين" فالثلاثة لهم[3]

فأطلق الأوجه الثلاثة عن القراء، وهذا لا يقتضـي توزيع الأوجه على كلّ طريقٍ طريقٍ من طرقهم، لكنّه لا يأباه أيضًا، فهو مجملٌ في حال الطرق.

لكن عبارته في النشر حين قال عن قصر "عين": «وهو مما ينافي أصوله [أي الأزرق] إلا عند من لا يرى مدّ حرف اللين قبل الهمز؛ لأنّ سبب السكون أقوى من سبب المدّ»[4] تشعر بردّه لهذا الوجه، ولم يأخذ ابن الجزري عن الأزرق في النشر والطيبة إلّا بمدّ اللين قبل الهمزة – سواءٌ عمومًا أو خصوصًا في (شيء) و(شيئا)–، وقد رأى المنافاة بين قصر "عين" ومدّ اللين المهموز.

وكذلك وصفُه للوجه بالانفراد يؤخذ منه الحكم بعدم اعتداده به؛ كما هي عادته.

---

(١) الكافي لابن شريح (ص٤٢).

(٢) ينظر النشر (٢/ ٣٠٢- ٣٠٣).

(٣) طيبة النشر (ص٤٨، البيت: ١٧٢).

(٤) النشر (٢/ ٣٠٢).

المبحث الخامس: الانفرادات في باب الهمزتين من كلمة

٣١- الموضع الأوّل: انفراد ابن الفحام بتسهيل الهمزة الثانية من ﴿ءَأَسْجُدُ﴾[الإسراء: ٦١] لهشام من طريق الداجوني، ومن طريق الجمال عن الحُلْواني.

قال ابن الجزريّ بعد أن ذكر أنّ لهشامٍ **التسهيلَ** من طريق ابن عبدان عن الحُلْواني **والتحقيقَ** من طريق الجمّال عن الحُلْواني ومن طريق الداجوني، وبعد أن ذكر أنّ الصوري عن ابن ذكوان سهل الهمزة الثانية من ﴿ءَأَسْجُدُ﴾: «وانفرد في التجريد بتسهيلها [أي الثانية من ﴿ءَأَسْجُدُ﴾][١] لهشام بكماله - أي من طريقي الحُلْواني والداجوني-، وبتحقيقها لابن ذكوان بكماله أي من طريقي الأخفش والصوري، فخالف سائر المؤلفين، ووافقه في "الروضة" عن هشام وهو من طريق الداجوني»[٢].

- **طريق ابن الفحام عن هشام** من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه التجريد:

١- عن الفارسي عن الشريف الزيدي عن النقاش عن **الجمّال**[٣] عن **الحُلْواني** عن هشام.

٢، ٣- وعن الفارسي، وعن أبي إسحاق المالكيّ عن أبي عليّ المالكيّ، كلاهما عن

---

(١) كما هو الظاهر من أنّ الضمير يرجع إلى آخر مذكور وهو ﴿ءَأَسْجُدُ﴾، وأيضًا هو الموافق لما في التجريد والروضة. وكذلك ترجم الإزميري في "تقريب حصول المقاصد" (١/ ٩٣، بتحقيق: علوي الردادي) لانفراد التجريد بأنّه في ﴿ءَأَسْجُدُ﴾.

(٢) النشر: (٢/ ٣٣٠). وتحسن الإشارة إلى أنّه صحّ في النشر تحقيق ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ للأخفش عن ابن ذكوان، وأمّا الصوري فلم يسند ابن الجزريّ طريقًا عنه من التجريد، فانفراد صاحب التجريد فيما يتعلّق برواية ابن ذكوان ليس نشريًّا.

(٣) كذا أسنده ابن الجزري مع تصريحه بسقوط ذكر الجمّال بين النقاش والحلواني في التجريد. وقد أسنده الفارسيّ - شيخ ابن الفحام- على الوجه الذي أسنده ابن الجزريّ. ينظر جامع الفارسي [ل١٠٤/ ب].

النهرواني عن زيد بن أبي بلال عن **الداجوني** عن ابن مامويه وابن الحُوَيْرِس[1] والبَيْساني[2] عن هشام[3].

- **مصــــدر الانفراد:** قال في التجريد: «قرأ الكوفيّون وابن ذكوان: ﴿ءَأَسۡـجُدُ﴾ بتحقيق الهمزتين، وسهّل الثانية من بقي»[4]، فاندرج في الباقين هشامٌ بكماله.

وفيما ذكره ابن الجزري - من اشـــتمال التجريد على التحقيق لابن ذكوان من طريقي الأخفش والصوري- نظرٌ: لأنّ طريق الصوري لا وجود له في التجريد فيما وقفتُ عليه، بل تنحصر طرق التجريد عن ابن ذكوان في طرق الأخفش[5].

- **من وافق في هذا الوجه عن الداجوني أو عن الجمال عن الحُلْواني:**

الموافقات عن الداجوني:

أولاً: من وافقه عن النهرواني عن زيد:

١- أبو عليّ المالكيّ عن النهرواني: من روضـــة المالكي، ومن طريق ابن شـــريح في الكافي عن المالكي.

٢- وابن فارس عن النهرواني: من جامع وتبصـــرة ابن فارس، ومن المســـتنير عن ابن فارس.

---

(١) أبو علي إسماعيل بن الحُوَيْرِس، ويقال: الحُوَيْرِسي، قرأ على هشام وابن ذكوان، قرأ عليه أبو بكر الداجوني وحده. ينظر: غاية النهاية (١/ ٥٢١).

(٢) أبو محمد أحمد بن محمد بن عبد الله البَيْساني، روى عن هشام وابن ذكوان، روى عنه أبو بكر الداجوني. ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٠٢).

(٣) ينظر النشر (٢/ ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠- ٤١١)، والتجريد (ص٥٢- ٥٣).

(٤) التجريد (ص٢٣٨).

(٥) ينظر التجريد (ص٥٣- ٥٤). وتحسن الإشارة إلى أن ابن الجزري لم يسند طريقًا للصوري من التجريد.

٣، ٤- وأبو علي العطار وأبو علي الشــرمقاني كلاهما عن النهرواني: من المســتنير لابن سوار عنهما.

٥- وابن سابور عن النهرواني: من روضة المعدّل عنه.

٦- وغلام الهرّاس عن النهرواني: من كفاية أبي العز عنه.

حيث خصّ المالكيُّ وابنُ فارس والمعدّلُ وأبو العز تحقيق ﴿ءَأَسۡـجُدُ﴾ بأهل الكوفة والأخفش وبعض رواة يعقوب، ثم أطلقوا تسهيل الهمزة الثانية عن الباقين، وخصّ ابن ســوار تحقيق ﴿ءَأَسۡـجُدُ﴾ بالوليد والأخفش عن ابن ذكوان وبعض أهل الكوفة وبعض رواة يعقوب، ثم أطلق عن الباقين تســهيل الثانية، فاندرج فيهم هشــامٌ بكماله. وأطلق ابن شـريح التسـهيل عن هشـام في باب المفتوحتين، ولم يستثنِ هذا الموضـع[1]. **والطرق الســابقة كلّها نشـريّة، سـوى تبصـرة ابن فارس.** وقد أشــار ابن الجزري إلى موافقة صاحب الروضة.

ثالثًا: من وافقه عن زيد بن أبي بلال عن الداجوني:

١- هبة الله المفسّـر[2] عن زيد: من جامع الفارسـيّ عن هبة المفسّـر، **ومن المسـتنير** لابن سـوار عن أبي عليٍّ العطار عن المفسـر؛ حيث خصّ الفارسـيّ تحقيق ﴿ءَأَسۡجُدُ﴾ بالأخفش عن ابن ذكوان والكوفيين وبعض رواة يعقوب، وأطلق عن الباقين تحقيق الأولى وتخفيف الثانية، فاندرج فيهم هشـامٌ بكماله. وأمّا ابن سـوار فقد خصّ في فرش سـورة الإسراء تحقيق ﴿ءَأَسۡجُدُ﴾ بالوليد والأخفش عن ابن ذكوان وبعض أهل الكوفة وبعض رواة يعقوب، ثم أطلق عن الباقين تحقيق الأولى وتليين الثانية، وأيضًـا تفيد بعض عبارات

---

(١) تنظر القراءة في روضة المالكي (١/ ١٨٢)، وجامع ابن فارس (ص٣٧٤)، وتبصرة ابن فارس (ص٣٤٧)، والمستنير (ص٤٥٦)، وروضة المعدّل (٢/ ٢١)، وكفاية أبي العز (ص٢١١)، والكافي (ص٤٤)، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٤١)، وجامع ابن فارس (ص٩٣)، وتبصرة ابن فارس (٢٠- ٢١)، والمستنير (ص١٤٠- ١٤١)، وروضة المعدّل (١/ ٢٢٩)، وكفاية أبي العز (ص٤٢)، والكافي (ص٣٢).

(٢) أبو القاسم هبة الله بن سلامة بن نصر البغداديّ الضرير المفسّر، (ت٤١٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٢١)، وغاية النهاية (٤/ ٥٢).

المستنير التسهيل من هذا الطريق في مطلق باب المفتوحتين، وإن كان في عباراته خفاءٌ وإشكالٌ، وتفصيل ذلك يفضي إلى الإطالة(١). **وطريق المستنير نشريّ.**

٢- والحمّامي عن زيد: من المصباح عن الشريف الهبّاري عن الحمامي؛ حيث خصّ في فرش سورة الإسراء تحقيق ﴿ءَأَسۡجُدُ﴾ بالوليد بن عتبة والأخفش عن ابن ذكوان وبعض أهل الكوفة وبعض رواة يعقوب، وأطلق عن الباقين تحقيق الأولى وتسهيل الثانية، فاندرج فيهم هشامٌ بكماله، ولكنّه ذكر مذاهبهم في ﴿ءَأَسۡجُدُ﴾ في الأصول على وجهٍ فيه اختلافٍ كبيرٍ عمّا في الفرش، وفيه اضطراب وإشكالٍ(٢). **وهذا الطريق نشري.**

رابعًا: من وافقه عن الداجوني:

١- الكارزيني عن الشذائي عن الداجوني: من تلخيص أبي معشر عن الكارزيني، **ومن المصباح** عن الشريف العباسي عن الكارزيني؛ حيث نصّ أبو معشر على أنّ الداجوني عن هشام يقرأ ﴿ءَأَسۡجُدُ﴾ مثل أبي عمرو، وسبق ما يتعلّق بالمصباح(٣). **وطريق المصباح نشري.**

ويشار إلى أنّ ابن بليمة أطلق التسهيل عن هشام في كتابه التلخيص، ولا تُعرَف طرق التلخيص(٤)، إلّا أنّ ابن الجزريّ أسند طريقًا من الإعلان للصفراوي عن ابن بليمة عن أبي معشر عن الكارَزيني عن الشّذَائي عن زيد عن الداجوني(٥)، ولم يسند طريقًا للداجوني من تلخيص ابن بليمة مباشرةً.

---

(١) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في جامع ابن فارس [ل١٧٥/ أ]، والمستنير (ص٣٠٤- ٣٠٥، ص٣١٣، ص٣٥٧، ص٤٥١)، وتنظر الطرق في جامع ابن فارس [ل١٠٤/ أ]، والمستنير (ص١٤٠- ١٤١).

(٢) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في المصباح (٢/ ٤١٩، ٣/ ٥١٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٥٣- ٣٥٤).

(٣) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في التلخيص (ص٩١)، والمصباح (٢/ ٤١٩، ٣/ ٥١٨)، وتنظر الطرق في التلخيص (ص٣٦)، والمصباح (١/ ٣٥٣- ٣٥٤).

(٤) ينظر: التلخيص لابن بليمة (ص٢٧).

(٥) ينظر: النشر (١/ ٤٠٩).

٢- وأبو عبد الله العجلي عن الداجوني: من روضة المعدل بسنده إليه؛ كما سبق عنه(١).

الموافقات عن الحُلْواني:

أوّلًا: من وافقه عن الفارسي عن الشريف الزيدي: من جامع الفارسي، ومن روضة المعدّل عن الفارسي؛ فإنّ الفارسيَّ أطلق تحقيق الهمزتين عن ابن عامر سوى الحُلْواني عن هشـام، ثم أطلق تحقيق الأولى وتخفيف الثانية عن الباقين، فاندرج فيهم الحُلْواني، وقد أسند طريق الحُلْواني من طريق الشريف الزيدي فحسب، وأيضًا تعرّض لحكم ﴿ءَأَسۡجُدُ﴾ بخصوصها ولم يذكر فيها تحقيقًا لهشام -كما سبق بيانه-، وكذلك سبق بيان عبارة المعدّل(٢).

ثانيًا: من وافقه عن الشريف الزيدي عن النقاش:

أ- أبو معشر عن الشريف الزيدي: من الجامع والتلخيص لأبي معشر. **وطريق التلخيص نشري.**

ب- والشريف الهاشمي عن الشريف الزيدي: من المصباح عن الشريف الهاشمي. **وهذا الطريق نشري.**

ج- والقُرقُوبيّ(٣) عن الشريف الزيدي: من "المنهاج" لابن ظفر المَغازِليّ عنه.

حيث أطلق المغازليُّ التسهيل عن الحُلْواني في المفتوحتين، ولم يستثنِ هذا الموضع، وأيضًا حين تعرّض لكلمة ﴿ءَأَسۡجُدُ﴾ بخصوصها لم يذكر هشامًا في أصحاب التحقيق، وأطلق التسهيل عن الباقين فاندرج فيهم هشامٌ بكماله. وأطلق أبو معشر عن الحُلْواني عن هشام في ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾[البقرة: ٦] وبابه أنّه يقرأ بهمزة ومدة، وهي عبارة عن التسهيل(٤)،

---

(١) تنظر القراءة في روضة المعدل (٢/ ٢١) وينظر طريقه فيها (١/ ٢٢٧).

(٢) تنظر القراءة في جامع الفارسي [ل١١٨/ أ، ل١٧٥/ أ]، وروضة المعدل (٢/ ٢١) وتنظر الطرق في جامع الفارسي [ل١٠٤/ أ]، وروضة المعدل (١/ ٢٢٧).

(٣) أحمد بن محمّد القُرقوبيّ الأنباري، قرأ على الشريف الزيدي، قرأ عليه ابن ظفر. ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٥٥).

(٤) كما نصّ عليه ابن الجزري في النشر (٢/ ٣٣٩).

ولم يستثنِ هذا الموضع، وأيضًا حين تعرّض في جامعه لبيان حكم ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ بخصوصها نصّ على قراءة الحلواني عن هشام بهمزة ومدّة. وذكر أبو الكرم في المفتوحتين أنّ الحُلْواني من طريق الشريف عن ابن عامر يهمز الأولى ويترك الثانية، ولم يستثنِ هذا الموضع، ولكن لم يبيّن مراده بالشريف، وقد أعاد ذكر أحكام المفتوحتين في أول مواضعها في الفرش وأطلق التحقيق لابن عامر إلّا الحُلْواني عن هشام، ثم ذكر التسهيل للباقين فاندرج فيهم الحُلْواني بكماله، وأيضًا تعرّض لبيان حكم كلمة ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ بخصوصها، وسبق بيان ذلك[1].

ثانيًا: من وافقه عن النقاش عن الحسين الجمال:

أ- أبو علي الطبري عن النقاش: من جامع وتلخيص أبي معشر عن أبي علي الأصبهاني عن أبي علي الطبري. **وطريق التلخيص نشري.**

ب- والشنبوذي عن النقاش: من المبهج عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشنبوذي. **وهذا الطريق نشري.**

ج- والثغري عن النقاش: من جامع الروذباري عن الأهوازي عن الثغري.

حيث أطلق أبو معشر والروذباري عن الحُلْواني عن هشام في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وبابه أنّه يقرأ بهمزة ومدة، وهي عبارة عن التسهيل[2]، ولم يستثنيا هذا الموضع، وأيضًا حين تعرّض أبو معشر في جامعه لبيان حكم ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ بخصوصها نصّ على قراءة الحلواني عن هشام بهمزة ومدّة. وأطلق السبط عن الحُلْواني عن هشام تحقيق الأولى

(١) ينظر ما يتعلق بالقراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٢٩، ٣٣٤)، والمنهاج للمغازلي (١/ ٢١٨، ٢/)، والمصباح (٢/ ٤١٤- ٤١٥، ٤١٩، ٣/ ٣٩، ٥١٨)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٥١)، والمنهاج (ص٤٣)، والمصباح (١/ ٣٥٢).

(٢) وكذلك ذكر الحضرمي في المفيد التسهيل عن هشام، قال (ص١٦١- ١٦٢): «فحقّق الحرميان وأبو عمرو وهشام عن ابن عامر ورويس عن يعقوب الأولى وليّنوا الثانية، فصارت كالمدّة»، والمفيد شديد الصلة بتلخيص أبي معشر، ، حتى عدّه بعض الأئمة مختصرًا من التلخيص (ينظر قسم الدراسة من كتاب المفيد: ص٤٣، وما بعدها).

وتليين الثانية من المفتوحتين، ولم يستثنِ هذا الموضع[1].

ثالثًا: من وافقه عن الحسين الجمال عن الحُلْواني:

١- ابن بلال[2] **عن الجمّال:** من الإرشاد لابن غلبون عن ابن بلال.

٢، ٣- والشنبوذي عن ابن شنبوذ وأحمد بن عبد الله كلاهما عن الجمّال: من المبهج عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشنبوذي. **وطريقا المبهج نشريّان.**

حيث أطلق أبو الطيب ابن غلبون عن هشام أنّه يقرأ — أي في باب المفتوحتين- بهمزة ومدّة، ولم يستثنِ هذا الموضع، وسبق ما يتعلّق بالمبهج[3].

رابعًا: من وافقه عن الحُلْواني: صحّ هذا الوجه عن الحُلْواني في النشر من طريق ابن عبدان[4].

- **وصف الانفراد:** بالنسبة لانفراد صاحب التجريد عن الداجوني: فهو انفرادٌ نسبه ابن الجزريّ لأحد الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسي، ووردت له موافقاتٌ عديدةٌ في عدّة مراتب من طرقه الفرعيّة وعن أصل طريقه الفرعيّ وأصل طريقه الرئيسيّ، وكثيرٌ منها نشريٌّ من طرقٍ متباينة.

وبالنسبة لانفراد صاحب التجريد عن الجمّال عن الحُلْواني: فهو انفرادٌ لأحد الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ عديدةٌ

---

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٣٢٠)، وجامع أبي معشر (٢/ ٣٢٩، ٣٣٤)، وتلخيص أبي معشر (ص٩١)، والمبهج (١/ ٢٦٦)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٣٩٥)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٥١)، وتلخيص أبي معشر (ص٣٦)، والمبهج (١/ ٨٠).

(٢) أبو الحسن أحمد بن محمد بن بلال البغداديّ، نزيل الرّملة، توفي بعد (٣٦٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٣٢)، وغاية النهاية (١/ ٣٦٢).

(٣) تنظر القراءة في الإرشاد لابن غلبون (ص٢٩٤)، والمبهج (١/ ٢٦٦)، وتنظر الطرق في الإرشاد لابن غلبون (ص١٩٥- ١٩٦)، والمبهج (١/ ٨٠- ٨١).

(٤) ينظر: النشر (٢/ ٢٢٩- ٢٣٠).

في كلّ طبقة من طبقات الرواة إلى أصل طريقه الفرعيّ، والعديد منها موافقات نشريّة، وصحّ هذا الوجه في النشر عن أصل طريقه الرئيسي، فهو صحيحٌ عن الراوي كذلك.

- **حكم ابن الجزريّ**: عبارة الطيبة مجملةٌ فيما يتعلق بهذا الانفراد؛ فهي لا تقتضي التسهيل للداجوني وللجمال عن الحُلْواني، وأيضًا لا تأباه، قال في الطيبة:

ثانيهما سَهِّل...		وخُلْف ذي الفتح (لَـ)وى[1]

فأفادت الخلف لهشام، لكنّها مجملةٌ في نسبة الوجهين إلى طرقه، فهل كل طريقٍ من طريقيه له الوجهان معًا؟ أو أحد طريقيه له الوجهان والآخر له وجهٌ واحدٌ؟ أو أحد الوجهين لأحد الطريقين والآخر للآخر؟ وأيضًا هل أحدهما له الخلف في بعض المواضع دون بعض؟ كلّ هذا محتملٌ في عبارة النشر على التساوي، ولا تأبى عبارته شيئًا من هذه الاحتمالات، فهي مجملةٌ، فلا يؤخذ منها قبولٌ ولا ردّ.

لكن ابن الجزريّ لم يعتدّ بهذا الوجه عن الداجوني وعن الجمال عن الحُلْواني:

أ- فإنّه لم يُشِرْ في "تقريب النشر" إلى هذا الوجه عن الداجوني، وإنّما ذكر التسهيل في مطلق الباب لهشام من طريق ابن عبدان وغيره عن الحُلْواني، ولم يذكر غير ذلك شيئًا في ﴿ءَأَسۡجُدُ﴾ بخصوصها إلّا للصوري عن ابن ذكوان[2].

ب- وجزم في "النشر" بالتحقيق للجمّال في مطلق الباب، ثم ذكر التحقيق أيضًا لباقي القراء ومنهم ابن ذكوان، واستثنى عنه الصوريّ في ﴿ءَأَسۡجُدُ﴾، وبعد ذلك ذكر انفراد التجريد عن هشام في ﴿ءَأَسۡجُدُ﴾[3].

***

٣٢- الموضع الثاني: انفراد هبة الله بن سلامة المفسّر عن الداجوني من رواية هشام بتسهيل ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾[البقرة: ٦، ويس: ١٠] في الموضعين.

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص٤٨، البيت: ١٧٥).

(٢) ينظر: تقريب النشر (٢/ ٢٥٨- ٢٥٩).

(٣) ينظر: النشر (٢/ ٣٣٠).

قال ابن الجزريّ: «وانفرد هبة المفسّـر عن الداجوني بتسـهيل ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ في الموضعين»[1].

- **طريق هبة الله بن سلامة المفسّر عن الداجوني** من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتاب المستنير عن أبي علي العطار عنه – أي المفسّر– عن زيد بن أبي بلال عن **الداجوني** عن البيساني وابن الحويرس وابن ماموية ثلاثتهم عن هشام[2].

- **مصدر الانفراد:** ذكر ابن سوار تسهيل ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ مع الإدخال للمفسّر عن الداجوني عن هشـام[3]، لكن عباراته ليسـت صـريحةً في قصـر تسـهيله على هذين الموضعين فحسب، وفيها خفاء.

- **من وافقه:** لم أجد أحداً خصّ التسـهيل بهذه الكلمة في موضـعيها دون سـائر باب المفتوحتين، وقد سـبق الكلام فيمن لهم عموم تسـهيل الباب عن الداجوني في الموضع السابق.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ بمذهبٍ لطريق فرعيٍّ عن أصل طريقه الرئيسي، ولم أجد أحدًا وافقه عنه ولا عن الراوي، وصـحّ عن الراوي التسـهيل والتحقيق في هذه الكلمة – بالنظر إليها على حدة–.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزري بهذا الوجه:

١- فإنّه بعد أن أطلق التحقيق عن الداجوني ذكر التحقيق لغيره من القراء ومنهم ابن ذكوان، وذكر أنّه ورد عن بعض طرق ابن ذكوان تسهيل موضع ﴿ ءَأَسْجُدُ ﴾[الإسراء: ٦١]، ثم ذكر انفراد التجريد، ثم ذكر انفراد المفسر عن الداجوني عن هشام[4]، وتأخيره إلى هذا الموضع يشير إلى عدم اعتداده به، وإلّا لَذَكره متصلاً بذكر التحقيق للداجوني عن هشام كما ذكر الكلمة التي ورد تسهيلها عن بعض طرق ابن ذكوان متصلًا بذكره للتحقيق عن ابن ذكوان.

---

(١) النشر: (٢/ ٣٣١).

(٢) النشر: (٢/ ٤٠٨، ٤٠٩- ٤١٠). وينظر: المستنير (ص١٤٠- ١٤١).

(٣) ينظر المستنير (ص٣٠٤- ٣٠٥، ص٣١٣).

(٤) ينظر: النشر (٢/ ٣٣٠- ٣٣١).

٢- ولم يذكر في "تقريب النشر" تسهيلًا عن الداجونيّ لا في هذه الكلمة ولا في أصل الباب[١].

وعبارة الطيبة مجملة، لا يؤخذ منها قبولٌ ولا ردٌّ.

***

٣٣- الموضـــع الثالث: انفراد الهذلي عن ابن عبدان عن هشـــام بتحقيق الهمزتين المفتوحتين من كلمة.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الهذلي عن ابن عبدان عن هشـــام بتحقيق الباب كلّه»[٢].

- **طريق الهذلي عن ابن عبدان عن هشـام** من الطرق المسـندة في النشـر. وجاء طريقه النشريّ:

١- عن ابن نفيس عن السامَرّي عن **ابن عبدان** عن **الحُلْواني** عن **هشام**.

٢- وعن أبي عبد الله الشيرازي عن أبي بكر الطحّان عن السامَرّي عن **ابن عبدان** عن **الحُلْواني** عن **هشام**.

وذلك من كتابه الكامل[٣].

- **مصـدر الانفراد:** قال الهذلي: «وباقي هذا النوع [أي باب المفتوحتين] **بتحقيق الهمزتين بينهمـا مـدّة:** أبو زيـد طريق الزهري[٤]، **وهشـــام طريق ابن عبـدان** والبكراوي[٥]»[٦].

---

(١) ينظر: تقريب النشر (٢/ ٢٥٨- ٢٦٢).

(٢) النشر (٢/ ٣٣١).

(٣) ينظر النشر (٢/ ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٦)، والكامل (١/ ٣٦٢- ٣٦٣).

(٤) عليّ بن بشر الزّهري، روى القراءة عن محمد بن عبد الواسع عن المسيّبي وعن أبي زيد الأنصاري، روى القراءة عنه نوح بن منصور ومحمد بن إسماعيل الخفّاف. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٦٩٤).

(٥) أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر البكراوي، روى عن هشام، روى عنه ابن مجاهد. ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٦٢).

(٦) الكامل (٢/ ٨٤٤).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن عبدان عن الحُلْواني:** لم أجد أحدًا وافقه غير **أبي الفضل الخزاعي عن السامَرّي عن ابن عبدان:** من كتابه المنتهى، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي؛ حيث قال الخزاعي: «﴿ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾[البقرة: ٦، ويس: ١٠] ونحوه بالمد [يريد التسهيل]: حجازي وأبو عمرو وزيد ورويس وروحٌ طريقَ البخاري(١) وسهلٌ... بين الهمزتين مدّة: هشامٌ طريق ابن عبدان»(٢)، وأطلق الروذباري عن الحُلْواني عن هشام أنّه يقرأ بهمزة واحدة ممدودة — يريد التسهيل-، لكنّه عاد وذكر عن ابن عبدان أنّه يقرأ بهمزتين بينهما مدّة(٣).

ثانيًا: من وافقه عن الحُلْواني — من غير طريق ابن عبدان-: صحّ هذا الوجه عن الحُلْواني في النشر من غير طريق ابن عبدان(٤).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أحد أصول الطرق الفرعيّة، وجاءت له موافقَةٌ واحدة من أحد طرقه الفرعيّة. وصحّ هذا الوجه في النشر عن أصل طريقه الرئيسي.

- **حكم ابن الجزريّ:** عبارة الطيبة مجملةٌ في هذا الوجه بالنسبة لهذا الطريق، حيث أطلق الخلف في التحقيق عن هشام، وهذا لا يقتضي قبول التحقيق من طريق ابن عبدان بخصوصه، ولا يقتضي ردّه(٥). ولكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فحين شرع في "النشر" في ذكر أوجه هشام: جزم أوَّلا بالتسهيل لابن عبدان ولم يذكر عنه خُلْفًا، ثمّ بعد فراغه من ذكر أوجه القراء ذكر تحقيق الهذليّ عن ابن عبدان موسومًا بالانفراد(٦).

---

(١) محمد بن إسحاق. سبقت ترجمته.

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٧٣)، وينظر طريقه فيه (ص١٣٩).

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٣٢٠- ٣٢١)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٩٦).

(٤) ينظر النشر (٢/ ٣٣١).

(٥) ينظر طيبة النشر (ص٤٨، البيت: ١٧٥).

(٦) ينظر: النشر (٢/ ٣٣٠).

٢- وجزم في "تقريب النشر" بالتسهيل لابن عبدان عن الحُلْواني، ولم يذكر عنه خُلْفًا ولا على سبيل الانفراد[١].

***

٣٤- الموضع الرابع: انفراد هبة الله بن سلامة المفسّر عن الداجوني عن هشام بالفصل في الهمزتين المفتوحتين من كلمة.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد هبة الله المفسّر عن الداجوني عن هشام بالفصل كرواية الحُلْواني عنه [أي عن هشام]»[٢].

- **طريق** هبة الله بن سلامة المفسّر عن الداجوني من الطرق المسندة في النشر، وسبق[٣].

- **مصدر الانفراد:** ذكر ابن سوار في المستنير الفصل بين المفتوحتين المفسّر –وهو هبة الله– عن هشام، وذكره أيضًا للداجوني عن هشام من طريق المفسّر[٤].

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه عن الداجوني إلّا ما ورد في الكافي لابن شريح عن أبي عليّ المالكي عن النهرواني عن زيد عن الداجوني؛ حيث أطلق ابن شريح الإدخال عن هشام، ولكنّه يسهّل للداجوني[٥]. **وطريقه نشريٌّ**[٦].

وصحّ هذا الوجه في النشر عن هشام من طريق الحُلْواني[٧].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعية عن أصل طريقه الرئيسي، ووردت له موافقةٌ نشريّةٌ عن أصل طريقه الفرعيّ، وصحّ في النشر هذا الوجه عن الراوي

(١) ينظر: تقريب النشر (٢/ ٢٥٨).

(٢) النشر (٢/ ٣٣١).

(٣) ينظر: ص٢٨٤.

(٤) ينظر المستنير (ص٣٠٤- ٣٠٥).

(٥) تنظر القراءة في الكافي (ص٤٤)، وينظر طريقه فيه (ص٣٢).

(٦) ينظر: النشر (١/ ٤٠٧).

(٧) ينظر: النشر (٢/ ٣٣١).

من أصل طريق رئيسيٍّ آخر.

- **حكم ابن الجزريّ**: عبارة الطيبة مجملةٌ في هذا الوجه بالنسبة لهذا الطريق، حيث أطلق الخلف في الفصل عن هشام، وهذا لا يقتضي قبول الفصل من طريق زيد عن الداجوني بخصوصه، ولا يقتضي ردّه(١). ولكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فحين شرع في "النشر" في ذكر مذاهبهم في الفصل: جزم به لأبي عمرو وأبي جعفر وقالون، وذكر أنه اختلف عن هشام، فجزم بالفصل للحلواني، ثم جزم بعدم الفصل للداجوني ولم يذكر عنه خلفًا، وذكر أنّه بذلك قرأ الباقون، وبعد ذلك ذكر انفراد الداجوني وبقية الانفرادات في الباب(٢).

٢- وخصّ الفصل عن هشام في "تقريب النشر" بطريق الحُلْواني، وجزم بعد الفصل للباقين، ولم يُشِرْ إلى الفصل عن الداجوني ولا على سبيل الانفراد(٣).

***

٣٥- الموضع الخامس: انفراد الداجوني عن هشام بالفصل في ﴿ءَأَسْجُدُ﴾[الإسراء: ٦١].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد هبة الله المفسر عن الداجوني بالفصل كرواية الحُلْواني عنه، **وانفرد به** [أي بالفصل] الداجوني عن هشام في ﴿ءَأَسْجُدُ﴾»(٤).

- **طريق الداجوني عن هشام** من الطرق المسندة في النشر، وهو من أصول طرق هشام الرئيسية، وجاء طريقه النشريّ: عن ابن مامويه وابن الحويرس والبيساني ثلاثتهم عن هشام، وذلك:

١- من طريق زيد عن الداجوني:

أ- من طريق النهرواني عن زيد: من طريق أبي علي المالكي عن النهرواني: من روضة

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص٤٩، البيت: ١٩٠).

(٢) ينظر: النشر (٢/ ٣٣١).

(٣) ينظر: تقريب النشر (٢/ ٢٥٩).

(٤) النشر (٢/ ٣٣١).

المالكي، ومن الكافي لابن شريح عن المالكي، ومن التجريد لابن الفحام عن أبي إسحاق المالكيّ عن أبي علي المالكي. **ومن طريق ابن فارس عن النهرواني**: من جامع ابن فارس، ومن المستنير لابن سوار عن ابن فارس. **ومن طريق أبي العز عن غلام الهراس عن النهرواني**: من كفاية أبي العز، ومن غاية أبي العلاء عن أبي العز. **ومن المستنير** عن أبي علي العطار وأبي علي الشرمقاني كلاهما عن النهرواني. **ومن التجريد** عن الفارسي عن النهرواني. **ومن روضة المعدلّ** عن ابن سابور عن النهرواني.

ب- ومن طريق هبة الله المفسر عن زيد: من المستنير عن أبي علي العطار عن المفسر.

ج- ومن الكامل عن **ابن الصقر وابن يعقوب وابن خشيش ثلاثتهم عن زيد.**

د- ومن المصباح عن الشريف الهبّاري[1] **عن الحمّامي عن زيد.**

٢- ومن طريق الشّذَائي عن الداجوني:

أ- من طريق الكارَزيني عن الشّذَائي: من المبهج عن الشريف العباسي عن الكارَزيني. **ومن الإعلان** بسنده إلى ابن المفرّج[2] عن الكارَزيني. **ومن طريق أبي معشر عن الكارَزيني**: من الإعلان بسنده إلى ابن بليمة وبسنده إلى ابن العرجا[3] كلاهما عن أبي معشر.

ب- ومن الكامل عن القُهُندُزي عن **الخبازي عن الشّذَائي.**

ج- ومن الكامل عن أبي المظفر ابن شبيب عن **الخزاعي عن الشّذَائي**[4].

---

(١) أبو نصر أحمد بن علي بن محمد بن يحيى الشريف الهاشمي الهبّاري، ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٥٠)، وغاية النهاية (١/ ٣٠٨).

(٢) محمد بن المفرّج بن إبراهيم البطليوسي، (ت٤٩٤هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٦٨)، وغاية النهاية (٣/ ٦٤٠).

(٣) أبو محمد عبد الله بن عمر بن العرجاء القيرواني، توفي في حدود (٥٠٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٧٨)، وغاية النهاية (٢/ ٤٧٤).

(٤) ينظر النشر (٢/ ٤٠٧- ٤١١)، وجامع ابن فارس (ص٩٣)، وروضة المالكي (١/ ١٤١- ١٤٢)، والكامل للهذلي (١/ ٣٦٥)، والمستنير (ص١٤٠- ١٤١)، وروضة المعدّل (١/ ٢٢٩)، =

- **مصدر الانفراد:**

١- ذكر المالكيُّ وابن الفحام الإدخال لهشام في هذا الحرف، وذكر ابن سوار في المستنير الإدخال عن الداجوني من طريق هبة الله المفسّر ونصّ على القصر عن الداجوني من غير طريق هبة الله، فيكون للنهرواني القصر(١).

٢- وأطلق ابن شريح الإدخال لهشام في الباب، ولم يخصّه بهذا الموضع(٢).

٣- ولم يذكر الفصلَ للداجوني الهذليُّ في الكامل ولا المعدلُ في الروضة ولا أبو العزّ في الكفاية ولا السبطُ في المبهج ولا أبو العلاء في الغاية(٣).

٤- ولم يتعرّض ابن فارس للإدخال عند ذكره لهذا الحرف في الفرش، بل اكتفى بقوله: «قرأ ﴿ءَأَسۡجُدُ﴾ بهمزتين أهل الكوفة والأخفش ويعقوب إلا رويساً»(٤)، ولعلّه اكتفى بما ذكره في أول مواضع الهمزتين من أنّ الإدخال لأهل المدينة - إلا ورشاً- وابنِ أبي سُرَيْج(٥) وأبي عمرو(٦)، وأيضًا أسند ابن سوار طريق ابن فارس ولم يذكر الإدخال من طريقه كما

والتجريد لابن الفحام (ص٥٢)، وكفاية أبي العز (ص٤٢)، والكافي لابن شريح (ص٣١- ٣٢)، والمبهج (١/ ٨٢)، وغاية الاختصار (١/ ١٠٣- ١٠٤).

(١) ينظر روضة المالكيّ (١/ ١٨٢)، والمستنير (ص٤٥٦)، والتجريد لابن الفحام (ص٢٣٨). ويلاحظ أنّه قد ذكر الإزميري في بدائع البرهان (ص٢٣٩- ٢٤٠) والمتولي في الروض النضير (ص٤٥٢- ٤٥٣) التحقيقَ مع الفصل وإظهار (اذهب فمن) للنهرواني عن زيد من المستنير.

(٢) ينظر الكافي لابن شريح (ص٤٤).

(٣) ينظر الكامل للهذلي (٢/ ٨٤٤- ٨٤٥)، وروضة المعدّل (٢/ ٢١)، وكفاية أبي العز (ص٢١١)، والمبهج لسبط الخياط (١/ ٢٦٥- ٢٦٦)، وغاية الاختصار لأبي العلاء (١/ ٢٢٢). ويلاحظ أنّه قد ذكر الإزميري في بدائع البرهان (ص٢٣٩- ٢٤٠) والمتولي في الروض النضير (ص٤٥٢- ٤٥٣) الفصلَ للداجوني من الكامل والمبهج وكفاية أبي العز وغاية أبي العلاء. ولعلّهما اعتمدا على إطلاق ابن الجزري للفصل عن الداجوني.

(٤) جامع ابن فارس (ص٣٧٤).

(٥) أحمد بن الصبّاح بن أبي سُرَيْج النَّهْشَلي، توفي بعد (٢٤٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٣٣)، وغاية النهاية (١/ ٢٣٣).

(٦) ينظر: جامع ابن فارس (ص٢١٦).

سبق[١].

٥- وسقط قسم الأصول ممّا وصلنا من الإعلان، لكن أبا معشر نصّ في تلخيصه على استثناء هذه الكلمة من أصل الداجوني، فذكر أنّه قرأها مثل أبي عمرو، أي بالإدخال مع التسهيل، وكذلك ذكر في جامعه المدّ في هذه الكلمة لهشام إلا الأخفش عنه، لكن ظاهر عبارته يفيد أنّ للداجوني التحقيق، وقد أسند في كتابيه طريق الداجوني من قراءته على الكارَزيني عن الشّذَائي عن زيد عن الداجوني، ولم يسند ابن الجزري طريقًا لأبي معشر من أحد كتابيه مباشرة، لكنه أسند هذا الطريق لأبي معشر من كتاب الإعلان للصفراوي بسنده إلى ابن العرجا وابن بليمة كلاهما عن أبي معشر[٢].

ويلاحظ ممّا سبق أنّ هذا الوجه لم يرد من أكثر طرق الداجوني.

- **من وافقه**: الداجوني أحد طريقي هشام الرئيسيين، والطريق الآخر هو طريق الحُلْواني، والفصل في هذه الكلمة صحّ عن هشام من جميع طرق الحُلْواني؛ لأنّ له الفصل في أصل باب المفتوحتين[٣]، نعم، اختصّ الداجوني بالفصل في هذه الكلمة مع قصر غيرها، فلو عدّ هذا الوجه انفرادًا فيكون انفرادًا بالنظر إلى المذهب، لا بالنظر إلى الكلمة على حدة.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ منسوبٌ إلى أحد أصول الطرق الرئيسية عن راوٍ، وقراءته إذا أُخِذَت على حدة فليس فيها وجه غريب عن الراوي، لكن الانفراد — لو كان- فهو يظهر عند التركيب؛ أي حين الإدخال في هذا الحرف بخصوصه مع أصل

(١) ويلاحظ أنّه قد ذكر الإزميري في بدائع البرهان (ص٢٣٩- ٢٤٠) والمتولي في الروض النضير (ص٤٥٢- ٤٥٣) الفصلَ للداجوني من جامع ابن فارس.

(٢) تنظر القراءة في تلخيص أبي معشر (ص٩١)، وجامع أبي معشر (٢/ ٣٣٤)، وينظر طريقه في التلخيص (ص٣٦- ٣٧)، والجامع (١/ ٤٥٣). وتنبغي الإشارة إلى أنّ ابن بليمة ذكر في التلخيص (ص٢٧) الإدخال مع التسهيل لهشام، لكن طرقه عن هشام غير معروفة، وقد لا يكون الداجوني من طرق التلخيص، لكن يشار إلى أنّ ابن الجزريّ أسند في النشر (١/ ٤٠٩) طريقًا للداجوني من الإعلان للصفراوي عن ابن بليمة عن أبي معشر، ولم يسند طريقًا لابن بليمة من التلخيص مباشرةً.

(٣) ينظر: النشر (٢/ ٣٣١).

القصر في غيره، فيكون انفرادًا بمذهب.

وأطلق ابن الجزريّ هذا الوجه عن المنفرِد، وهو مقيّدٌ ببعض طرقه النشريّة المتفرّعة عنه.

- **حكم ابن الجزريّ**: عبارة الطيبة مجملةٌ في هذا الوجه بالنسبة لطريق الداجوني، حيث أطلق الخلف في الفصل عن هشام، وهذا لا يقتضي قبول الفصل من طريق الداجوني بخصوصه في هذه الكلمة بخصوصها، ولا يقتضي ردّه[(١)]. ولكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه: إذ لم يذكر في التقريب هذا الوجه عن الداجونيّ ولا على سبيل الانفراد، بل جزم بالفصل في الباب عن الحُلْواني عن هشام وبالقصر عن الباقين، مع أنّه تعرَّض بعد هذه العبارة مباشرةً لحكم كلمة ﴿ءَأَسۡجُدُ﴾ بخصوصها وذكر فيها أنّ الصوري عن ابن ذكوان خالف أصله فسهّلها، ولم يتعرّض لانفراد الداجوني عن هشام[(٢)].

ويلاحظ أنّ الإزميري والمتوليّ ومن تبعهما أخذا بالفصل للداجوني في هذه الكلمة، وأطلقاه للداجوني من جميع طرقه[(٣)]. وكأن المتولي يرى أنّ ابن الجزريّ لم يُرِدْ حقيقة الانفراد، وإنّما عبّر بالانفراد مريدًا تخصيص الداجوني للفصل بهذا الموضع[(٤)]، وفي هذا التوجيه نظرٌ؛ فإنّ ابن الجزري عطف على هذا الانفراد انفراد الخزاعيّ، فالظاهر أنّ الانفراد فيهما على معنى واحدٌ، وأيضًا أغفل ابنُ الجزريّ هذا الوجه في تقريب النشر، فدلّ على إرادته لحقيقة الانفراد الذي لا يعوّل عليه.

***

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص٤٩، البيت: ١٩٠).

(٢) ينظر: تقريب النشر (١/ ٢٥٩).

(٣) هذا ما جرى عليه الإزميري أوّلًا، ثم ذكر بعد ذلك أنّ ابن الجزريّ ذكر الفصل للداجوني على سبيل الانفراد، وبيّن ما يأتي للداجوني من أوجهٍ على عدم الأخذ بالانفراد. ينظر: بدائع البرهان (ص٢٣٩- ٢٤٠)، والروض النضير (ص٤٥٢- ٤٥٣)، وتيسير الفتاح العليم شرح تنقيح فتح الكريم (ص٢٢٢).

(٤) ينظر: الروض النضير (ص٤٥٣).

٣٦- الموضع السادس: انفراد عبد المنعم بن غلبون والخزاعي عن الأزرق عن ورش بالفصل بين الهمزتين المفتوحتين.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد هبة الله المفسر عن الداجوني عن هشام بالفصل كرواية الحُلْواني عنه، وانفرد به [أي بالفصل] الداجوني عن هشام في ﴿ ءَأَسۡجُدُ﴾[الإسراء: ٦١]، **وكذلك** انفرد به [أي بالفصل] أبو الطيب ابن غلبون والخزاعي عن الأزرق عن ورش. قال ابن الباذش: (وليس بمعروف). قلت: وأحسبه وهماً»[١].

- طريقا عبد المنعم والخزاعي عن الأزرق من الطرق النشريّة.

١- وجاء **طريق عبد المنعم** النشريّ: عن ابن مروان عن **ابن سيف** عن **الأزرق**. وذلك من كتابه الإرشاد، ومن كامل الهذليّ عن ابن هاشم عنه - أي عبد المنعم-[٢].

٢- وجاء **طريق الخزاعي** النشريّ: عن الشّذَائي عن الأهناسي عن **النحاس** عن **الأزرق**. وذلك من كامل الهذلي عن أبي المظفر ابن شبيب عن الخزاعي[٣].

- **مصدر الانفراد:**

١- قال أبو الطيب ابن غلبون في الإرشاد: «قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وهشام بن عمّار عن ابن عامرٍ: بهمزةٍ واحدةٍ ومدّةٍ حيث وقع هذا الباب، إلّا أنّ ابن كثير يمدُّ مدًّا دون مدّهم قليلاً»[٤]. وترجمته لقراءة ابن كثير بقوله: (يمدّ دون مدِّهم قليلاً) يفيد أنّ مدّهم أطول؛ وذلك لأنّ القدماء يعبّرون عن التسهيل بالمدّ، فإذا قرئ بالفصل يزيد المدّ حينئذٍ بسبب اجتماع مدّ الفصل مع المدّ الذي هو التسهيل، وأيضاً جمعه لورش مع قالون وأبي عمرو وهشام في ترجمةٍ واحدة يدلّ على الإدخال.

٢- ولم يَرِدْ هذا الوجه في الكامل عن الخزاعي؛ إذ ذكر الهذليّ بعض الأوجه لبعض القراء ولم يذكر فيهم أحدًا عن ورش، ثم قال: «الباقون: بتحقيق الأولى وتليين الثانية، غير أنّ أبا عمروٍ - غير أبي زيدٍ- وسالمًا وأبا نشيط طريق ابن أيوب [ابن شنبوذ] أطولهم

---

(١) النشر (٢/ ٣٣١).

(٢) النشر (٢/ ٣٤٠- ٣٤١)، وينظر: الإرشاد لابن غلبون (ص١٨٠)، الكامل (١/ ٢٥٠).

(٣) النشر (٢/ ٣٣٧، ٣٤٠). وينظر: الكامل (١/ ٢٤٤).

(٤) الإرشاد لابن غلبون: (ص٢٩٥).

مدًّا»(١)، فيؤخذ منه أنّ مدّ ورشٍ أقل من مدّ أبي عمرو، ويفهم من هذا ترك الفصل، كما فُهِم من عبارة أبي الطيب السابقة أنّ (دون مدّهم قليلًا) يفهم منه ترك الفصل. وكذلك قول الخزاعي في المنتهى: «﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[البقرة: ٦] ونحوه: بالمدّ: حجازي وأبو عمرو وزيدٌ ورويسٌ وروحٌ طريقَ البخاري وسهْلٌ... أطولهم مدًّا: سالم وأبو نشيط — طريق ابن أيوب- »(٢) لا يظهر منه الإدخال لورش. لكن عبارة الروذباريّ في "جامعه" قد تفيد الإدخال عن ورشٍ بكماله، كما سيأتي، ومن طرقه التي أسندها طرق الخزاعي.

- **من وافق:**

١- ذكر ابن مهران في الغاية والمبسوط عدم المدّ في المفتوحتين لورشٍ بالخُلف، وقد أسند رواية ورش من طريقي الأصبهاني والبخاري(٣)، وظاهره أنّ لكلِّ واحدٍ من طريقيه الخلف.

وحرّر الأندرابي في شرح الغاية خُلْفَ ابن مهران عن ورش، فقال: «بتخفيف الثانية من غير مدّة بينهما: مكّي - غير الخزاعي- وورش من طريق الأصبهاني. بتخفيف الثانية مع مدّة بينهما: أبو عمرو ويزيد وقالون وابن كثير من طريق الخزاعي وورشٌ من طريق البخاري...»(٤)، وكذلك ذكر في الإيضاح الإدخال عن أهل المدينة غير الأصبهاني عن ورش، فيدخل فيهم البخاريّ عن ورش، وقد أسند طريقه عن ابن مهران(٥).

ولكن الروذباريّ نصّ على الخُلْف لابن مهران عن الأصبهاني أيضًا، فقال: «**وقرأت من طريق ابن مهران عن ابن كثير إلّا عن [إسحاق] الخزاعي عنه وعن الأصبهاني عن ورش... بالوجهين فيهنّ: أحدهما كاليزيدي** [وقد ترجم لقراءته ضمن

---

(١) الكامل (٢/ ٨٤٥).

(٢) المنتهى للخزاعي: ص٢٧٣- ٢٧٤.

(٣) تنظر القراءة في الغاية لابن مهران (ص٣٦)، والمبسوط (٦٤)، وتنظر الطرق في الغاية (ص٨)، والمبسوط (ص٨).

(٤) شرح غاية ابن مهران (ص١٣٤- ١٣٥).

(٥) تنظر القراءة في الإيضاح للأندرابي [ل١٣٤/ أ]، وينظر طريقه فيه: [ل٨٨/ ب].

قراءة أبي عمرو بقوله: (بهمزة واحدة ممدودة)]، **والآخر كحُميد بن قيس**[1] [وترجم لقراءته بقوله: (بالمدّ قليلًا فيهنّ)]»[2]، وتفريقه بين القراءة (**بهمزة واحدة ممدودة**) وبين القراءة (**بالمدّ قليلًا**) يفهم منه أنّ الأولى تفيد الفصل بين الهمزتين، كما فُهِم ذلك من عبارة أبي الطيب ابن غلبون. ثمّ ذكره للخُلف لابن مهران عن الأصبهاني دون البخاري يشير إلى أنّ البخاريَّ له المدّ بلا خلف؛ فإنّه أطلق عن نافع إلّا الأصمعي أنّه يقرأ (**بهمزة واحدة ممدودة**)[3]، وهذه العبارة يُفهم منها الفصل كما سبق.

وقد أسند ابن مهران رواية ورش في كتابيه من طريقين: عن ابن مرثد[4] عن ابن إسحاق البخاري بسنده إلى ورش، وعن هبة الله بن جعفر عن الأصبهاني بطرقه إلى ورش[5].

٢- وأسند العراقيُّ في "الإشارة" رواية ورش من طريق أبي إسحاق البخاري والأصبهاني[6]، وعبارته في ترجمة مذاهب القراء في الهمزتين المفتوحتين فيها خفاءٌ

---

(١) أبو صفوان حُمَيْد بن قيس الأعرج المكّي القارئ، (ت١٣٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٢١٩)، وغاية النهاية (١/ ٨١٧).

(٢) جامع الروذباري (٢/ ٣٢١).

(٣) جامع الروذباري (٢/ ٣٢٠).

(٤) أبو بكر محمد بن محمد بن أحمد بن مرثد التميمي البخاري، روى عن محمد بن إسحاق البخاري وإبراهيم بن يوسف الرازي، روى عنه ابن مهران وإبراهيم المروزي وعليّ بن محمد الجوهري. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٥٨٧).

(٥) ينظر: الغاية (ص٨)، والمبسوط (ص٨).

(٦) هذا ما ذكره العراقي حين بيانه لطرق كتابه إجمالًا [ل٢/ ب]، لكن حين بدأ في ذكر أسانيده عن ورش ذكر أنّه قرأ على الطرازي عن أبي الحسن المروزي ثم سقطت بقيّة أسانيد ورش ممّا وصلنا من كتابه [ل٦/ أ]، وقد ذكر صاحب البشارة [ل٥/ ب] أنّ رواية ورش جاءت من طريق ابن مرثد وأبي الأسد أحمد بن إبراهيم كلاهما عن أبي إسحاق البخاري، ومن طريق هبة الله بن جعفر والمروزي كلاهما عن الأصبهاني، ولم يفصّل فيها بأكثر من هذا، وأسانيد هذه الطرق سقطت ممّا وصلنا من الإشارة – عدا طريق المروزي عن الأصبهاني-، ويبدو أن طرق العراقي الساقطة من النسخ التي وصلتنا هي:

=

وإشكالٌ[1]، وكذلك عبارة "البشارة"[2]، وقد تحتمل الفصل لورشٍ بكماله.

٣- وقال السعيدي في تبصرة البيان: «﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بهمزة واحدة ممدودة: قرأها ابن كثير ونافع وأبو عمرو ورويس، وكذلك ﴿ءَأَنتُمْ﴾[البقرة: ١٤٠، وغيرها] و﴿ءَأَرْبَابٌ﴾[يوسف: ٣٩] وما أشبهها إذا انفتحا، وفارقهم ابن كثير وورش ورويس في قصر ما انكسرت الثانية منهما... انفرد قالون بمد ما انضمت الثانية منهما»[3].

والظاهر أنّه أراد التسهيل مع الفصل لمن ترجم لقراءتهم بقوله: (**بهمزة واحدة ممدودة**)؛ لأنّه قال: بعد ذلك: (**وفارقهم ابن كثير وورش ورويس في قصر ما انكسرت الثانية منهما**)، فهذا يدلّ على أنّهم لم يفارقوا الأوّلين في المفتوحتين ولم يقصروا، وكذلك قوله: (**انفرد قالون بمد ما انضمت الثانية منهما**) يدلّ على أنّ المدّ في عبارته الأولى يتناول الفصل مع التسهيل. والله أعلم.

ورواية ورش في "تبصرة البيان" جاءت من طرق عديدةٍ، فجاءت عن الشّذَائي عن الأهناسي عن مواس وابن سيف كلاهما عن الأزرق، وعن أبي بكر ابن الإمام[4] عن الأهناسي عن مواس عن الأزرق، وعن الشّذَائي بطرقه إلى يونس وأبي الأزهر[5] وأبي

١- طريقه عن أبي محمد عبد الله بن يوسف عن أبي الأسد عن أبي إسحاق البخاري؛ فقد أسند الهذليّ في الكامل (١/ ٢٥٦) هذا الطريق عن العراقي، ولم يذكر ابن الجزري في غاية النهاية (١/ ١٦٢) رواةً لأبي الأسد غير عبد الله بن يوسف شيخ العراقيّ

٢، ٣- وطريقه عن ابن مهران عن هبة الله عن الأصبهاني، وعن ابن مهران أيضًا عن ابن مرثد عن أبي إسحاق البخاري؛ حيث أسند ابن مهران هذين الطريق، وكثيرًا ما يسند العراقيُّ طرق ابن مهران، وأيضًا أسند الهذلي في الكامل (١/ ٢٥٥- ٢٥٦) هذين الطريقين للعراقيّ.

(١) ينظر: الإشارة [ل١١/ أ].

(٢) ينظر: البشارة [ل١٧].

(٣) تبصرة البيان للسعيدي (ص١٣٤).

(٤) هو أبو عديّ. سبقت ترجمته.

(٥) أبو الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم العُتَقيّ المصريّ، (ت٢٣١هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٧٤)، وغاية النهاية (٢/ ٣٥٣).

الفضل الكناني[١] ثلاثتهم عن ورش[٢].

٤- وعبارة الروذباريّ في "جامعه" تفيد الفصل لورشٍ من جميع طرقه؛ حيث أطلق عن نافع إلّا الأصمعي[٣] أنّه يقرأ (**بهمزة واحدة ممدودة**)[٤]، ثمّ ذكر أنّ بعض القراء -كحميد بن قيس- يقرأون (**بالمدّ قليلًا**)، فيؤخذ من تفريقه بين الترجمة الأولى والثانية أنّ الأولى تفيد الفصل بين الهمزتين، كما فُهِم ذلك من عبارة أبي الطيب ابن غلبون صاحب الانفراد.

وأسند الروذباري رواية ورشٍ من طرقٍ عديدة؛ فجاءت من طريق ابن سيف والنحاس وموّاس ثلاثتهم عن الأزرق، ومن طريق الأصبهاني، ومن غيرهم من رواة ورش، وطرقه عن ورش تدور على طرق ابن مهران والأهوازي والخزاعي[٥].

٥- وأمّا أبو الكرم فاختلفت عبارته في "المصباح"، فقال **في الأصول** في باب الهمزتين عند بيانه لأحكام المفتوحتين: «نافعٌ - إلا الأصمعي عنه- وأبو عمرو والخاشعُ عن رجاله عن قنبل عن ابن كثير والحُلْواني والأخفشُ كلاهما عن هشام طريق الشريف عن ابن عامر ورويسٌ عن يعقوب: يهمزون الأولى منهما ويتركون الثانية ويدخلون بينهما ألفاً، فيكون في تقدير ثلاث ألفات، هذه عبارة القرّاء»[٦]، وهذه العبارة بعمومها عن (نافعٍ غير الأصمعي) تفيد الإدخال لورش من سائر طرقه، ولكن أعاد أبو الكرم **في الفرش** بيان مذاهب القراء وصرّح بعدم الإدخال لورش، فقال: «قرأ ابن عامر - إلا الحُلْواني عن هشام- وأهلُ الكوفة ويعقوبُ - إلا زيداً ورويساً- ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ بتحقيق الهمزتين، الباقون: بتحقيق الأولى وتليين الثانية، وفصل بينهما بألف أهل المدينة - إلا

(١) أبو الفضل عمرو بن بشار بن سِنان الكناني، روى القراءة عن ورش، روى عنه إسماعيل النحاس. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٨٦٠).

(٢) ينظر: تبصرة البيان للسعيدي (ص٨١- ٨٢).

(٣) أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي الباهلي البصري، أحد الأعلام في اللغة، توفي (٢١٥هـ) أو (٢١٦هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين (ص١٦٧)، وغاية النهاية (٢/ ٥٥٤).

(٤) ينظر جامع الروذباري (٢/ ٣٢٠).

(٥) ينظر جامع الروذباري (١/ ٢٩٠- ٣٠٧).

(٦) المصباح (٢/ ٤١٤- ٤١٥).

ورشاً- وأبو عمرو والحُلْواني عن هشام عن ابن عامر وزيدٌ عن يعقوب، وترك الفصل ابن كثير وورش ورويس... وقد تقدّم بيان ذكر اختلاف الهمزة والهمزتين من كلمة ومن كلمتين مفتوحتين ومرفوعتين ومكسورتين وغير ذلك في باب الهمز، وإنما ذكرناها هنا لأنه أول ما جاء في الكتاب تذكاراً به»[1]، ومن العجب أنّه جعل كلامه الثاني تذكارًا بالأول مع اختلافهما.

وجاءت رواية ورش في "المصباح" من طرق متعدّدة؛ فجاءت من طريقي ابن سيف والنحاس عن الأزرق ومن طريق الأصبهاني ومن غيرهم من رواة ورش[2].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لاثنين من الطرق الفرعيّة وأحدهما من أصحاب الكتب عن أصل طريقهما الرئيسي، وكلٌّ منهما جاء طريقه من أصل طريقٍ فرعيٍّ مباينٍ للآخر، ووردت عباراتٌ في بعض الكتب قد تفيد الموافقة عن أصول طرقهما الفرعيّة وعن أصل الطريق الرئيسيّ وعن الراوي. ولم أجد الانفراد عند بعض من نسب إليهم ابن الجزريّ الانفراد.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- إذ ذكر ما قاله ابن الباذش من أنّ هذا الوجه غير معروف، ثم قال ابن الجزريّ عن هذا الانفراد: «وأحسبه وهماً»[3].

٢- ولم يذكر الفصل لورشٍ في تقريب النشر ولا على سبيل الانفراد[4].

٣- ولم يذكر الفصل في الطيبة لورشٍ[5].

***

(١) المصدر السابق (٣/ ٤٠).

(٢) ينظر المصدر السابق (١/ ٢٦٧- ٢٨٣).

(٣) ينظر النشر (٢/ ٣٣١).

(٤) ينظر تقريب النشر (١/ ٢٥٩).

(٥) ينظر طيبة النشر (ص٤٩، البيت: ١٩٠).

٣٧- الموضــع الســابع: انفراد هبة الله بن ســلامة المفســر عن الداجوني عن هشــام بتحقيق الهمزة الثانية من ﴿ ءَأَعۡجَمِيٌّ ﴾[فصلت: ٤٤].

قال ابن الجزريّ – بعد أن بيّن الخلاف في ﴿ ءَأَعۡجَمِيٌّ ﴾ لهشــام بين الاســتفهام والإخبار-: «وحقق الهمزة الثانية منهما: حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر وروح، **وانفرد هبة الله المفسر بذلك عن الداجوني**. والباقون ممن قرأ بالاستفهام: بالتسهيل»[١].

- **طريق هبة الله بن سـلامة المفسّر عن الداجوني** من الطرق المسـندة في النشـر، وقد سبق[٢].

- **مصـدر الانفراد:** قال في المسـتنير: «**وتركه** [أي التحقيق في الثانية] ابنُ كثير – غير من ذكرتُ عنه- وورشٌ **وابنُ عامر** إلا الحُلْواني [لقراءته بالإخبار] **والمفســرَّ عن الداجوني** [فقرأ بالتحقيق]، وحفصٌ ورويسٌ»[٣].

- **من وافقه: أولاً: من وافقه عن زيد عن الداجوني: الحمّامي عن زيد:** من المصـــباح عن الشـــريف الهبّاري عن الحمّامي؛ حيث أطلق أبو الكرم للداجوني تحقيق الهمزتين مع الإدخال، فوافق في التحقيق، وإن خالف في الإدخال[٤].

ثانياً: من وافقه عن الداجوني:

١- الشّذَائي عن الداجوني: من طريق الكارَزيني عن الشّذَائي: من جامع أبي معشر عن الكارَزيني، ومن المصباح عن الشريف العباسي عن الكارَزيني؛ حيث ذكر أبو معشر أنّ ابن عامر يقرأ بهمزة ممدودة — وهي عبارة عن التسـهيل- واستثنى عنه فيمن استثنى: الداجونيَّ وأحمد بن أنس والبلخيَّ عن هشـــام، ولم يذكرهم فيمن قرأ بالإخبار، ثم ذكر التحقيق للباقين فاندرج فيهم عن هشـــام الداجوني والبلخي وابن أنس، وذكر أبو الكرم

---

(١) النشر (٢/ ٣٣٥- ٣٣٦).

(٢) ينظر ص٢٨٤.

(٣) المستنير (ص٥٤٩).

(٤) تنظر القراءة في المصباح: (٢، ٤٢٠- ٤٢١، ٤/ ١١٠)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٥٣- ٣٥٤).

تحقيق الهمزتين للداجوني مع الإدخال، فوافق في التحقيق وخالف في الإدخال[1].

٢- والعجلي التُّسْتَرِي عن الداجوني: من جامع الروذباريّ عن الأهوازي عن العجلي؛ حيث ذكر الروذباري القراءة بهمزتين – يعني بالتحقيق- للداجوني عن هشام من طريق الأهوازي[2].

ثالثاً: من وافقه عن هشام:

١- الحُلْواني عن هشام:

أ- من طريق السامَرّي عن ابن عبدان عن الحُلْواني: من الكامل عن ابن نفيس عن السامَرّي، ومن الكامل أيضًا عن الشيرازي عن الطحان عن السامَرّي. **وطريقا الكامل عن ابن عبدان من الطرق المسندة في النشر.**

ب- ومن طريق الشّذَائي عن البلخي عن أبيه[3] عن الحُلْواني[4]: من جامع أبي معشر عن الكارَزيني عن الشّذَائي، ومن جامع الروذباري عن الأهوازي عن أبي الحسن ابن أبي سلم[5] عن الشّذَائي.

حيث قال الهذليُّ: «**هشامٌ طريق البكراوي وابنِ عبدان وبسامٍ** وأبو زيد طريق

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٣٥- ٣٣٦)، والمصباح (٢/ ٤٢٠- ٤٢١، ٤/ ١١٠)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٥٣)، والمصباح (١/ ٣٥٣).

(٢) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٢٤٩)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٩٦).

(٣) أبو العبّاس عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الهيثم البلخي، يُعرف بدُلْبة. (ت٣١٨هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣٨٩).

(٤) لم يذكر الطبري الحُلْواني، ولعلّه سقط سهوًا؛ فإنّه ذكر إسناد البلخي في أثناء طرق الحُلْواني عن هشام، فذكر قبله مباشرة طرقًا للحلواني عن هشام، وذكره بعده مباشرةً طرقًا للحلوانيّ عن هشام، ونصّ الروذباري والخزاعي على ذكر الحُلْواني في هذا الطريق.

(٥) أبو الحسن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي سلم، قرأ على الشذائي، وقرأ عليه الأهوازي. كذا يؤخذ من الإسناد الذي ساقه الروذباريّ. ولم أقف على ترجمةٍ له. ينظر: جامع الروذباري (١/ ٣٩٧).

الزهري: **بهمزتين** بينهما مدّة»[1]، فوافق في التحقيق وخالف في الإدخال. وذكر أبو معشر أنّ ابن عامر يقرأ بهمزة ممدودة واستثنى عنه فيمن استثنى: البلخي عن هشام، ولم يذكره فيمن قرأ بالإخبار، ثم ذكر التحقيق للباقين فاندرج فيهم البلخي. ونصّ الروذباري على قراءة البلخي عن هشام من طريق الأهوازي بهمزتين[2].

٢، ٣- والبكراوي والبسّامي[3] كلاهما عن هشام[4].

٤- وابن أنس عن هشام[5].

٥، ٦- ومحمد بن هشام عن هشام، وهبة الله بن جعفر عن أبيه[6] عن هشام: من طريق الأهوازي[7].

ويلاحظ أنّ الهذلي انتقد وجه تحقيق الهمزتين من غير إدخالٍ عن هشام؛ إذ نسب هذا الوجه إلى ابن مهران والعراقي عن هشام، وذكر أن ذلك سهوٌ لا يعرف، لكنّه لم ينتقد وجه تحقيقهما مع الإدخال عن هشام[8].

رابعاً: من وافقه عن ابن عامر:

١- ابن ذكوان:

---

(١) الكامل: (٢/ ٨٤١)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٣٦٢- ٣٦٣).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٣٥- ٣٣٦)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٤٩)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٥١)، وجامع الروذباري (١/ ٣٩٧).

(٣) محمد بن محمد بن بسام البسامي، قال ابن الجزري: (روى القراءة عن هشام، كذا ذكر الهذليّ، ولعلّه عن الحُلواني عنه)، روى القراءة عنه ابنه أحمد. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٥٨٩).

(٤) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٨٤١)، وتنظر الطرق فيه: (١/ ٣٦٣، ٣٦٧).

(٥) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٣٦)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٤٩)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٥٢، ٤٥٦)، وجامع الروذباري (١/ ٣٩٨).

(٦) أبو جعفر جعفر بن محمد بن الهيثم البغدادي، توفي في حدود (٢٩٠هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٦٣١).

(٧) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٢٤٩)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٩٧، ٣٩٨).

(٨) ينظر: الكامل (٢/ ٨٤١).

أ- من طريق هبة الله والبلخي كلاهما عن الأخفش عن ابن ذكوان[1].

ب- ومن طريق التغلبي عن ابن ذكوان[2].

ج- ومن طريق ابن يزيد الطحّان[3] عن ابن ذكوان: من طريق الأهوازي[4].

٢- وعبد الرزاق بن الحسن[5].

٣- والوليد بن عتبة[6].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقةٌ عن شيخه - وهو أصل طريقه الفرعيّ-، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي، وبعضها نشريّ، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ، وبعض الموافقات جزئيّة تخالف في الإدخال بين الهمزتين، وأغلب الموافقات تدور على الأهوازي وعلى جامِعَيْ أبي معشر والروذباريّ، وأغلبها ليس من الطرق المشهورة. وانتقد الهذليّ تحقيق الهمزتين بلا فصل عن الراوي "هشام". وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٣٥- ٣٣٦)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٤٩)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٣٩، ٤٤٠)، وجامع الروذباري (١/ ٣٨٦).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٣٥- ٣٣٦)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٤٩)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر: (١/ ٤٤٣- ٤٤٤)، وجامع الروذباري (١/ ٣٨٨).

(٣) أحمد بن يزيد الطحّان، أخذ القراءة عن محمد بن المغيرة صاحب الكسائي، روى عنه عليّ بن سعيد القزّاز. ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٨١).

(٤) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٢٤٩) وجامع أبي معشر (٢/ ٣٣٦)، وينظر الطريق في جامع الروذباريّ (١/ ٣٩٢)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٤٩).

(٥) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٣٦)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٤٩)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٥٨- ٤٦٠)، وجامع الروذباري (١/ ٤٠١- ٤٠٢).

(٦) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٣٦)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٤٩)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٦٢- ٤٦٤)، وجامع الروذباري (١/ ٣٩٩- ٤٠٠).

١- فإنّه لم يذكره في "التقريب" ولا على سبيل الانفراد، بل ذكر التحقيق لبعض القراء ولم يذكر فيهم هشامًا، ثم جزم بالتسهيل للباقين، فاندرجت فيهم كافّة طرق الاستفهام عن هشام(١).

٢- ولم يذكر هذا الوجه في "الطيبة"؛ إذ لم يذكر هشامًا فيمن حقق(٢).

***

٣٨- الموضع الثامن: انفراد هبة الله بن سلامة المفسر عن الداجوني عن هشام بتحقيق الهمزتين في ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾[القلم: ١٤].

قال ابن الجزريّ بعد أن بيّن أن ابن عامر يقرأ بهمزتين: «وحقق الهمزتين منهم: حمزة وأبو بكر وروح، **وانفرد** بذلك [هبة الله] المفسّر عن الداجوني على أصله في ذلك وفي الفصل(٣)، وحقق الأولى وسهّل الثانية **ابن عامر** وأبو جعفر ورويس»(٤).

- **طريق هبة الله بن سلامة المفسّر عن الداجوني** من الطرق المسندة في النشر، وقد سبق(٥).

- **مصدر الانفراد:** قال ابن سوار: «قرأ حمزة وأبو بكر إلا الكسائيَّ وأبانُ(٦) **والداجونيُّ عن هشام من طريق هبة الله المفسّر** ويعقوبُ إلا زيداً ورويساً ﴿أَن كَانَ﴾ **بهمزتين محققتين** على الاستفهام. **وفصل بينهما بألف هبةُ الله عن الداجوني**. وقرأ ابن

---

(١) ينظر: تقريب النشر (١/ ٢٦١).

(٢) ينظر: طيبة النشر (ص٤٨، الأبيات: ١٧٧- ١٧٨).

(٣) قوله: (على أصله في ذلك) أي على أصل المفسر في تحقيق الهمزتين كما يفهم باللزوم من تخصيصه التسهيل بـ(ءأنذرتهم) كما سبق، وقوله: (على أصله في ذلك وفي الفصل) أي كما سبق ص٢٨٧.

(٤) النشر (٢/ ٣٣٧).

(٥) ينظر: ص٢٨٤.

(٦) أبو يزيد أبان بن يزيد بن أحمد البصريّ العطار النحوي، قرأ على عاصم، وأخذ عنه بكار العودي وشيبان بن فروخ وشيبان بن معاوية وآخرون. ينظر: غاية النهاية (١/ ٧٤).

عامر – إلا هبة الله عن الداجوني– وابنُ فليح[1] وأبو جعفر وزيد ورويس بهمزتين الأولى محققة والثانية ملينة»[2].

– **من وافقه[3]: أولاً: من وافقه عن زيد عن الداجوني:**

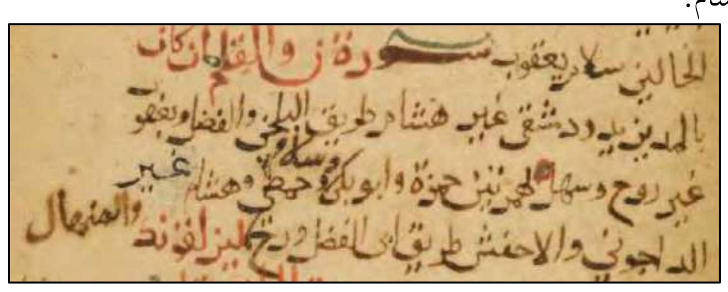
١، ٢، ٣– ابن خشـــيش وابن الصـــقر وابن يعقوب ثلاثتهم عن زيد: من الكامل عنهم. **وهذه الطرق نشريّة.**

---

(١) أبو إسحاق عبد الوهاب بن فليح بن رباح المكّي، توفي في حدود (٢٥٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٧٢)، وغاية النهاية (١/ ٥٧٨).

(٢) المستنير (ص٥٨٦).

(٣) وقع في المطبوع من المنتهى للخزاعي(ص٦٠٨): «بالمد: يزيد، ودمشقي غير هشام طريق البلخي والفضل ويعقوب...، بهمزتين: حمزةُ وأبو بكر وسلامٌ وحمصيٌّ وهشامٌ – غير الداجوني– والأخفشُ طريق أبي الفضل» وهذه العبارة فيها اضطراب؛ فقد أطلق التسهيل لهشام غير البلخي، ثم أطلق التحقيق لهشام غير الداجوني، ثم عبارة الهذلي مناقضة لعبارة الخزاعي الأولى؛ فإن الهذلي ذكر المد لدمشقي (غير هشام إلا طريق البلخي)، فيكون البلخي وحده له التسهيل، على النقيض من عبارة الخزاعي الأولى التي تفيد أن البلخي وحده ليس له التسهيل، وعبارة الروذباري في جامعه (٣/ ٣٨٠– ٣٨١) فيها موافقة لعبارة الخزاعي الأولى؛ حيث أطلق التسهيل عن هشام سوى ابن شاذان عن الحُلْواني والبلخي، فوافق الخزاعي في التحقيق للبلخي. ثم النسخ التي اعتُمد عليها في تحقيق المنتهى نسختان فقط، إحداهما نسخت (٥٨٤هـ) والثانية لا يعلم تاريخ نسخها إلا أنّ عليها تكملة في آخرها لابن الجزري سنة (٨١٨هـ). ينظر تحقيق المنتهى للدكتور محمد شفاعت رباني طبعة مجمع الملك فهد (١/ ١٣٣– ١٣٧)، وقد رجعت إلى صورة النسخة الخطية التي عليها تكملة ابن الجزري فوجدت أن كلمة (غير) من قوله (هشام **غير** الداجوني) أضيفت بغير قلم الناسخ، وكأنّها كتبت بعد أن حكّت كلمة أخرى في موضعها. ولأجل الاضطراب في عبارة الخزاعي سأضرب عن التعرّض لموافقاته عن هشام.


سورة ن والقلم

٤- والحمّامي عن زيد: من المصباح عن الشريف الهبّاري عن الحمّامي. **وهذا الطريق نشريّ**.

حيث ذكر الهذليّ أنّ قراءة البلخي عن هشام بهمزة ومدة ثم قال: «باقي أصحاب هشام بهمزتين بينهما مدّة»، فيندرج طريق الداجوني في الباقين. ونصّ أبو الكرم على تحقيق الهمزتين للداجوني عن هشام[١].

ثانيًا: من وافقه عن الداجوني: الشّذَائي عن الداجوني:

أ، ب- من طريق الخزاعي والخبازي كلاهما عن الشّذَائي: من الكامل بطرقه إلى الخزاعي والخبازي. **وهذان الطريقان نشريّان**.

ج- ومن طريق الكارَزيني عن الشّذَائي: من المصباح لأبي الكرم عن الشريف العباسي عن الكارَزيني. **وهذا الطريق لأبي الكرم نشريّ**.

كما سبق عن الهذلي وأبي الكرم[٢].

وورد هذا الوجه عن أبي الحسن ابن ماموية – أحد شيوخ الداجوني- عن هشام من المصباح – في أحد إطلاقيه- عن الصيرفي[٣] عن البرمكي[٤] عن ابن خفيف[٥] عنه؛ حيث أطلق أبو الكرم في الأصول القراءة في هذا الموضع بهمزتين مقصورتين – أي بالتحقيق- عن هشام، لكنّه أعاد ذكر الموضع في الفرش وخصّ التحقيق بالداجوني[٦].

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٨٤٤)، والمصباح (٢/ ٤٢٣، ٤/ ٢٤٦)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٦٥)، والمصباح (١/ ٣٥٣- ٣٥٤).

(٢) ينظر المصادر السابقة.

(٣) أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد الصيرفي، توفي (٥٠٠هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٢١٣).

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن عمر البرمكي الحنبلي، روى عن أبي بكر بن محمد بن عبد الله بن بخيت، روى عنه ابن سوار. ينظر: غاية النهاية (١/ ١٢٣).

(٥) أبو الحسن عليّ بن عبد الله بن خفيف، روى عن ابن ماموية، روى عنه أبو إسحاق البرمكي، كذا يؤخذ من إسناده في المصباح. ولم أقف على ترجمةٍ له. ينظر المصباح (١/ ٣٥٤).

(٦) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٤٢٣، ٤/ ٢٤٦)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٥٤).

ثانياً: من وافقه عن هشام:

١- الحُلْواني عن هشام:

أ- من طريق الســامَرّي عن ابن عبدان عن الحُلْواني[1]: من الكامل: عن ابن نفيس، وعن الشيرازي عن الطحّان، كلاهما عن السّامَرّي. **وطريقا الكامل نشريّان.**

ب- ومن طريق النقاش عن الحسين الجمّال عن الحُلْواني:

من طريق أبي حفص الطبري عن النقاش: من تلخيص أبي معشـر عن الصـيدلاني عن أبي حفص. **وهذا الطريق نشريّ.**

ومن طريق الشـريف الزيدي عن النقاش: من الكامل عن الزيدي، ومن المصباح — في أحد إطلاقيه- عن الشريف الهبّاري عن الزيدي. **وطريقا الكامل والمصباح عن الزيدي من الطرق النشريّة.**

ومن طريق ابن مهران عن النقاش: من الكامل: عن أبي الوفاء، وعن النَّوْجاباذي عن العراقي، كلاهما عن ابن مهران.

ج- ومن طريق ابن شـاذان عن الحُلْواني: من طرق الخزاعيّ: من الكامل وجامعي أبي معشـــر والروذباريّ[2]، **ومن طرق الأهوازي:** من الموجز له ومن جامعي أبي معشـــر والروذباري، **ومن طريق الكارزيني:** من جامع وتلخيص أبي معشر، **ومن طريق المصباح** — في أحد إطلاقيه-[3].

---

(١) أسند الخزاعي طريق السامَرّي عن ابن عبدان في المنتهى (ص١٣٩)، - وعبارته على ما هو في المطبوع- تفيد التحقيق له، وقد سبق بيان ما في العبارة الموجودة في المطبوع من الاضطراب، وقد أسند الروذباري طريق الخزاعي عن السامَرّي في جامعه (١/ ٣٩٦) ولم يذكر عنه تحقيقًا (ينظر: جامع الروذباري (٣/ ٣٨٠- ٣٨١)). والمصباح للشهرزوري (٢/ ٤٢٣، ٤/ ٢٤٦)،

(٢) أسند الخزاعي طرق ابن شاذان في المنتهى (ص١٣٩)، وعبارته مضطربة فيما يتعلق بطرقه، إلا أن اتفاق هذه الطرق عنه على التحقيق يقوي صحته من المنتهى.

(٣) ورد طريق ابن شاذان في الكتب السابقة من طرقٍ عديدةٍ، وبعضها يلتقي ببعضٍ، وطويت تفصيل ذلك اختصارًا.

د- ومن طريق البلخي عن الحُلْواني: من طريق الشّذَائي عن دُلبة عن أبيه – البلخي-: من جامع الروذباري عن الخزاعي[1] عن الشّذَائي، ومن جامع الروذباري عن الأهوازي عن ابن سلم عن الشّذَائي.

هـ- ومن طريق عمر بن شجاع عن الحُلْواني: من المصباح – في أحد إطلاقيه-.

حيث قال أبو معشر في التلخيص: «بهمزتين: حمزة وأبو بكر وروح والحُلْواني لهشام، بهمزة ومدة: شامي - غير الحُلْواني- ورويس»، فأطلق الهمزتين – أي التحقيق- عن الحُلْواني، وكذلك أطلق في جامعه التحقيق لابن شاذان عن الحُلْواني. وأطلق الروذباري القراءة بهمزتين عن ابن شاذان عن الحُلْواني، وعن البلخي عن أبيه عن الحُلْواني. وأطلق أبو الكرم في الأصول القراءة في هذا الموضع بهمزتين مقصورتين – أي بالتحقيق- عن هشام، لكنّه أعاد ذكر الموضع في الفرش وخصّ التحقيق بالداجوني. وسبقت عبارة الهذلي[2].

٢- وابن صالح الأسدي عن هشام: من المصباح – في أحد إطلاقيه-[3].

---

(١) أسند الخزاعي هذا الطريق في المنتهى (ص١٣٩)، وعبارته مضطربة لكنها تفيد التحقيق له، وما في جامع الروذباري يؤيد التحقيق، لكن أسند الهذلي طريق الخزاعي عن البلخي (الكامل: ١/ ٣٦٥) ونصّ على استثناء البلخي من أهل التحقيق على النقيض من عبارة الخزاعي. فلأجل ما في عبارة الخزاعي من الاضطراب وما في النقل عنه من الاختلاف أضربت عن ذكر موافقة المنتهى.

(٢) تنظر القراءة في الموجز للأهوازي (ص٢٩٢)، والكامل للهذلي (٢/ ٨٤٤)، وجامع الروذباريّ (٣/ ٣٨١)، وجامع أبي معشر (٢/ ٣٤١- ٣٤٢)، وتلخيص أبي معشر (٣٣١- ٣٣٢)، والمصباح للشهرزوري (٢/ ٤٢٣، ٤/ ٢٤٦)، وتنظر الطرق في الموجز للأهوازي (ص٣٩)، والكامل للهذلي (١/ ٣٦٢- ٣٦٤، ٣٦٨)، وجامع الروذباريّ (١/ ٣٩٤- ٣٩٥، ٣٩٧)، وجامع أبي معشر (٤٥١، ٤٥٤- ٤٥٥، ٤٥٦)، وتلخيص أبي معشر (٣٥- ٣٦)، والمصباح للشهرزوري (١/ ٣٥٠- ٣٥٢).

(٣) تنظر القراءة في المصباح للشهرزوري (٢/ ٤٢٣)، وينظر الطريق في المصباح (١/ ٣٥٢- ٣٥٣).

٣-١٣- والبكراوي والحسن الجمّال والأنماطي[١] والبسّامي وابن المعلّى والجزيري وأحمد بن بسام والباغندي[٢] والبخاري وإبراهيم بن يوسف الرازي والصاغاني[٣]: من الكامل[٤].

ثالثاً: من وافقه عن ابن عامر:

١- ابن ذكوان:

أ- من طريق الأخفش عن ابن ذكوان: من طريق الخزاعي بسنده إلى أبي الفضل بن أبي داود[٥] عن الأخفش، ومن جامع أبي معشر بطرقه عن البلخي وهبة الله عن الأخفش.

ب- ومن طريق أحمد بن أنس عن ابن ذكوان[٦].

٢- وعبد الرزاق بن الحسن[٧].

---

(١) أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن أبي حسان الأنماطي، (ت٣٠٢هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٩٥).

(٢) أبو بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي الواسطي، روى عن هشام، روى عنه أبو الطيب أحمد بن سليمان ومحمد بن إبراهيم بن زاذان. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٥٩٣).

(٣) محمد بن إسحاق الصغاني، روى عن هشام، روى عنه محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢٤١).

(٤) تنظر طرقه في الكامل: (١/ ٣٥٩- ٣٦٣، ٣٦٧- ٣٦٩).

(٥) أبو الفضل جعفر بن أبي داود حمدان بن سليمان النيسابوري ثم الدمشقي، (ت٣٣٩هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٧٠)، وغاية النهاية (١/ ٦١٧).

(٦) تنظر القراءة في المنتهى (ص٦٠٨)، والكامل (٢/ ٨٤٤)، وجامع الروذباري (٣/ ٣٨١)، وجامع أبي معشر (٢/ ٣٤١- ٣٤٢)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٧)، والكامل (١/ ٣٤٩)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٣٩- ٤٤٠، ٤٤٧- ٤٤٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣٨٥، ٣٩٢- ٣٩٣).

(٧) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٤١)، وجامع الروذباري (٣/ ٣٨٠- ٣٨١)، وتنظر "الطرق" في جامع أبي معشر (١/ ٤٥٨- ٤٦٠)، وجامع الروذباري (١/ ٤٠١- ٤٠٢).

٣- والوليد بن عتبة[١].

- **وصـــف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصـــل طريق رئيســـيٍ، ووردت له عدة موافقات نشـرية عن شـيخه – وهو أيضًـا أصـل طريقه الفرعيّ-، وعدة موافقات عن أصل طريقه الرئيسي وأغلبها من طرق نشرية، وعدة موافقات عن الراوي، ومنها موافقات نشـــريّة، وعدة موافقات عن القارئ. وبعض تلك الموافقات موافقاتٌ جزئيّة تخالف في الإدخال بين الهمزتين. ووردت عدة موافقات من المصباح ولكنها مخالفة لعبارته في موضع آخر، وأغلب الموافقات عن الراوي تدور على الهذليّ وهي مأخوذة من إطلاق عبارته، وأغلب الموافقات عن القارئ تدور على الأهوازي وعلى جامِعَيْ أبي معشر والروذباريّ، وأغلبها ليس من الطرق المشهورة. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه بعد وسمه لهذا الوجه بالانفراد - ضمن ذكره لقراءة من حقق- قال: «وحقّق الأولى وسهل الثانية: ابن عامر وأبو جعفر ورويس»[٢]، فجزم بالتسهيل لابن عامر وأطلقه عنه.

٢- ولم يذكر هذا الوجه عن هشام في "التقريب" ولا على سبيل الانفراد، بل جزم بالتسهيل لابن عامر ولم يذكر عنه خلفًا[٣].

٣- ولم يذكر هذا الوجه في "الطيبة"؛ إذ لم يذكر هشامًا فيمن حقق[٤].

***

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٤١)، وجامع الروذباري (٣/ ٣٨٠- ٣٨١)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٦٢- ٤٦٤)، وجامع الروذباري (١/ ٣٩٩- ٤٠٠).

(٢) النشر (٢/ ٣٣٧).

(٣) ينظر: تقريب النشر (١/ ٢٦١- ٢٦٢).

(٤) ينظر: طيبة النشر (ص٤٨، الأبيات: ١٧٦- ١٧٧).

٣٩- الموضع التاسع: انفراد الخزاعي عن الأزرق بالإخبار في ﴿ءَامَنتُمْ﴾ في المواضع الثلاثة [الأعراف: ١٢٣، طه: ٧١، الشعراء: ٤٩].

قال ابن الجزريّ: «فقرأ الثلاثةَ بالإخبار: حفصٌ ورويس والأصبهاني عن ورش، وانفرد بذلك الخزاعي عن الشّذَائي عن النحاس عن الأزرق عن ورش، فخالف سائر الرواة والطرق عن الأزرق»[١].

- **مصدر الانفراد:** قال في الكامل: «﴿ءَامَنتُمْ﴾ في ثلاثة مواضع: ورشٌ من: ١. طريقِ ابنِ عيسى ٢. **والأهناسيّ**، وحفصٌ - غير الخزاز[٢]-: على لفظ الخبر في الثلاثة»[٣]، وجاء طريق الأهناسيّ في الكامل من طريقي الخزاعي والخبازي كلاهما عن الشّذَائي عن الأهناسي عن النحاس وابن سيف ومواس ثلاثتهم عن الأزرق[٤]، والنشري من هذه الطرق: طريقه عن الخزاعي عن الأهناسي عن النحاس، وطريقه عن الخبازي عن الأهناسي عن النحاس وابن سيف[٥]، وعبارة الهذلي تشمل كلّ هذه الطرق، وقيّدها ابن الجزري بطريقٍ واحدٍ منها.

وقد ذكر هذا الوجه الخزاعيُّ في "المنتهى" بنحو عبارة الهذلي[٦]، فلعلّ ابن الجزريّ رأى أنّ الهذلي إنّما تبع في عبارته الخزاعيّ ولاحظ طريقه دون طريق الخبازي، فلهذا نسب ابن الجزري الانفراد إلى الخزاعي مباشرةً وأغفل ذكر الهذلي. والله أعلم.

- طريق الخزاعي عن الشّذَائي عن الأزرق من الطرق المسندة في النشر، وقد سبق[٧].

---

(١) النشر (٢/ ٣٤٠).

(٢) أبو جعفر أحمد بن علي الخزّاز، (ت٢٨٦هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٠٣).

(٣) الكامل (٢/ ٨٣٩).

(٤) ينظر: الكامل (١/ ٢٤٤).

(٥) ينظر: النشر (١/ ٣٣٧، ٣٤٠).

(٦) ينظر: المنتهى للخزاعي (ص٣٨٨).

(٧) ينظر: ص٢٩٣.

– **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الشّذَائي عن الأهناسي عن النحاس: الخبازي عن الشّـــذَائي**: من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي؛ حيث أطلق الهذليُّ هذا الوجه عن الأهناســي(1). **وهذا الطريق نشــريّ**. ويلاحظ أنّ الهذليّ يتبع في عباراته الخزاعيّ، فلعلّ إطلاقه لهذا الوجه عن الأهناسي من هذا الباب.

ثانيًا: من وافقه عن النحاس عن الأزرق – من غير طريق الأهناسي–:

١، ٢– الأنطاكي(2) وابن هلال كلاهما عن النحاس: من المســـتنير عن أبي الوليد العثماني(3) عن الأنطاكي، وأيضًا من المستنير عن أبي الوليد العثماني عن الأُذْفُوي(4) عن ابن هلال؛ حيث أطلق ابن سوار عن ورشٍ القراءة بالإخبار(5).

٣– والشـنبوذي عن ابن شـنبوذ عن النحاس: من المصباح – في أحد إطلاقيه– عن

---

(1) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٨٣٩)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٤٤).

(2) أبو الحسن عليّ بن محمد بن إسماعيل الأنطاكيّ التميميّ نزيل الأندلس، وقع في المستنير أنّه قرأ على إسماعيل النحّاس، قال ابن الجزريّ: (وهذا ممّا لا يصحّ)، وأبدى احتمال أن يكون قرأ على بعض أصحاب إسماعيل، وقال الذهبي: (لعلّه أحمد بن أسامة التجيبي). (ت٣٧٧هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٥٦، ٧٨٢)، وغاية النهاية (٢/ ٧٧٦).

(3) أبو الوليد عتبة بن عبد الملك بن عاصم الأندلسيّ العثمانيّ، قال ابن الجزري بعد أن أثنى عليه: (إلّا أنّه اضطرب في رواية ورشٍ إسنادًا واختلافًا، خصوصًا من طريق الأزرق)، ثمّ بيّن ذلك فذكر أنّ في إسناده انقطاعًا وأنّ ابن سوار روى عنه غرائب لا تُعرف للأزرق. (ت٤٤٥هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٨١)، وغاية النهاية (٢/ ٦٢٣).

(4) أبو بكر محمد بن علي بن أحمد الأُذْفُوي المصري، (ت٣٨٨هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٧٥)، وغاية النهاية (٣/ ٤٩٤).

(5) تنظر القراءة في المستنير (٤٠١، ٤٧٧، ٥٠٢)، وتنظر طرقه فيه (ص١٣٠– ١٣٣)، ولعل أبا الوليد ذكر هذا الوجه عن الأزرق، أو لعل ابن سوار لم يعتمد على أسانيد الأزرق بسبب ما في أسانيده عنه من نظر، ولهذا أغفل خلفه هنا كما أغفل خلفه في (إن ترن) وفي (أو ءاباؤنا) وفي (أصطفى)، وكذلك أغفل ابن فارس – شيخ ابن سوار في غير هذا الطريق– خلف الأزرق هنا وفي (إن ترن) وفي (أو ءاباؤنا) وفي (أصطفى) وفي باب المد لما صرح بعدم اعتماده على طريقه – وإن أسنده في كتابه–.

ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء وأبي طاهر الحلبي وأبي الفرج الإستراباذي[١] ثلاثتهم عن الشنبوذي، وأيضًا من المصباح — في بعض إطلاقاته- عن الشريف الهبّاري عن الأهوازي عن الشنبوذي؛ حيث أطلق أبو الكرم القراءة بالإخبار عن ورش في فرش سورة الأعراف وطه والشعراء[٢]، لكنّه قال في الأصول بعد أن ذكر أصلهم في الهمزتين: «واختلفوا في اثني عشر كلمة منهم خالفوا فيهن أصولهم: قوله سبحانه: ﴿ءَامَنتُمْ﴾ في الأعراف وطه والشعراء: أبو عمرو، وابن ذكوان والوليد بن عتبة عن ابن عامر والحُلْواني عن هشام عن ابن عامر والأخفش عن هشام أيضاً عنه، وابن فليح والبزي عن ابن كثير وأبو ربيعة والزينبي عن قنبل عن ابن كثير، **ونافع - إلا الأصمعي عنه وابنَ بشار**[٣] **عن ورش عنه**-: بهمزة واحدة ممدودة فيهن على **الاستفهام** إلا أنهم يدخلون بينهما ألفاً لأجل المدة التي بعد الهمزة الثانية»[٤]، وهذه العبارة تشمل بظاهرها الأزرق عن ورش، فيكون له الاستفهام، هذا مع أنّه قال بعد ذلك في الأصول أيضاً في فصل ما اختلف في كونه خبرا وكونه استفهاماً: «وفي الأعراف وطه والشعراء ﴿ءَامَنتُمْ﴾: قرأها ورش وحفص ورويس بهمزة واحدة على **الخبر**... وقرأ الآخرون بهمزتين الثانية ملينة»[٥]، وهذه العبارة كعباراته في الفرش، والأزرق مشمولٌ بظاهرها فيكون له الخبر لا الاستفهام[٦].

---

(١) قرأ على الشنبوذي، وقرأ عليه ابن عتّاب. كذا يستفاد من إسناد المصباح، ولم أقف على ترجمةٍ له. ينظر: المصباح (١/ ٢٧٥).

(٢) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٣٤٦، ٥٧٤، ٦٤٩)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٢٧٢- ٢٧٣).

(٣) هو أبو الفضل الكناني، سبقت ترجمته.

(٤) المصباح (٢/ ٤١٧).

(٥) المصباح (٢/ ٤٦٦).

(٦) ويلاحظ أنّه في المصباح أغفل خُلْفَ الأزرق في (أو ءاباؤنا) و(أصطفى) و(إن ترن)، ولعلّ إطلاقه للخبر عن ورش هو من نفس هذا الباب. ثم يلاحظ أنّ ابن الجزريّ لم يسند أي طريق للأزرق من المصباح، ولعلّ ابن الجزريّ لاحظ إغفال المصباح لخُلف الأزرق في المواضع المشهورة فلم يعتدّ بطرقه، وأيضًا فإنّ صاحب المصباح قد يتابع المستنير في عباراتِه وترجمتِه لأوجه القراء، وطريق الأزرق في المستنير غير مرضيّ عند ابن الجزريّ، فيكون ذلك مؤيّدًا لعدم الاعتداد بطرق المصباح عن الأزرق، =

ثالثًا: من وافقه عن الأزرق – من غير طريق النحاس-:

١- ابن سيف عن الأزرق: من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي عن الشّذَائي عن الأهناسي(١) عن ابن سيف، ومن المصباح – في بعض إطلاقاته- عن ابن نفيس عن أبي عديّ عن ابن سيف؛ كما سبق عن الكامل والمصباح(٢). **وطريق الكامل نشريّ.**

٢- ومواس عن الأزرق: من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي عن الشّذَائي عن الأهناسي(٣) عن مواس؛ كما سبق عن الكامل(٤).

رابعًا: من وافقه عن ورش: صحّ هذا الوجه عن ورشٍ في النشر من غير طريق الأزرق(٥).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعية عن أصل طريقه الرئيسي، وقد وردت له عن شيخه وعن أصل طريقه الفرعي وعن أصل طريقه الرئيسي موافقاتٌ يسيرة، وبعضها نشريّ لكنه مأخوذٌ من إطلاق عبارة الكامل – وهو ممّن يتبع المنفرِدَ في عباراته-. وصحّ هذا الوجه في النشر عن الراوي من أصل طريقه الرئيسيّ الآخر.

وقد قيّد ابن الجزريّ المطلق حين نسب هذا الانفراد إلى طريقٍ مخصوص، مع أنّ عبارة مصدره تفيد هذا الوجه له ولغيره من الطرق ومنها طرق نشريّة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فلم يذكر هذا الوجه عن الأزرق في "التقريب" ولا على سبيل الانفراد، بل خصّ

ولعلّ هذا من مصاديق قول ابن الجزري بعد ذكره لأسانيده المنتقاة (١/ ٥٤١): (ومن نظر أسانيد كتب القراءات وأحاط بتراجم الرواة عِلمًا عَرَفَ قدر ما سبرنا ونقحنا واعتبرنا وصحّحنا). والله أعلم.

(١) وأسند الكامل طريق الأهناسي عن ابن سيف من طريق الخزاعيّ أيضًا (الكامل: ١/ ٢٤٤))، فيكون للخزاعي الإخبار من هذا الطريق أيضًا، وهو ليس طريقًا نشريًّا.

(٢) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٨٣٩)، والمصباح ((٢/ ٤١٧، ٤٦٦)، (٣/ ٣٤٦، ٥٧٤، ٦٤٩))، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٢٤٤)، والمصباح (١/ ٢٧٢- ٢٧٣).

(٣) وأسند الكامل طريق الأهناسي عن مواس من طريق الخزاعيّ أيضًا (الكامل: ١/ ٢٤٤))، فيكون للخزاعي الإخبار من هذا الطريق أيضًا، وهو ليس طريقًا نشريًّا.

(٤) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٨٣٩)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٤٤).

(٥) النشر (٢/ ٣٤٠).

الإخبار بحفص ورويس والأصبهاني عن ورش، ثم أطلق الاستفهام عن الباقين ولم يذكر عن الأزرق خلفًا(١).

٢- ولم يذكر هذا الوجه في "الطيبة"؛ إذ خصّ الإخبار بحفص ورويس والأصبهاني(٢)، فيكون للأزرق الاستفهام بلا خلاف.

***

٤٠- الموضع العاشر: انفراد سبط الخياط عن الكارَزيني عن النخاس عن رويس بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني من ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ في سورة النمل[٦٧].

قال ابن الجزريّ: «وأما موضع النمل: ... وقرأ **الباقون** [ومنهم يعقوب] بالاستفهام فيهما. **وانفرد** سبط الخياط في "المبهج" عن الكارَزيني عن النخاس عن رويس بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني كقراءة نافع وأبي جعفر، فخالف سائر الرواة عن رويس»(٣).

- **طريق سبط الخياط** عن الكارَزيني عن النخاس عن رويس من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن الشريف العبّاسي عن الكارَزيني عن **النخاس** عن التمّار عن رويس. وذلك من كتابه المبهج(٤).

- **مصدر الانفراد:** أطلق السبط في المبهج هذا الوجه عن رويس(٥). وجاء طريق رويس في المبهج عن الكارَزيني عن **الشطوي والنخاس** كلاهما عن التمّار، وطريق **الشطوي** عن التمار ليس من طرق النشر.

- **من وافقه:** لم أجد أحداً وافقه عن الكارَزيني ولا النخاس ولا رويس ولا يعقوب.

---

(١) ينظر: تقريب النشر (١/ ٢٦٠).

(٢) ينظر: طيبة النشر (ص٤٩، البيت: ١٨١).

(٣) النشر (٢/ ٣٥٠).

(٤) ينظر النشر (١/ ٥١٣، ٥١٤، ٥١٨)، والمبهج (١/ ١٦٨- ١٦٩).

(٥) ينظر المبهج (١/ ٢٧٨).

سوى أنّ الـمَسْحرائيّ[١] حكى أنّ الصابوني نقل عن رويس الإخبار في الأوّل[٢]، ولعلّ الصابونيّ هو أبو جعفر التميميّ الـمَغازِلي، وهو يروي عن أبي الطيب عن التمّار عن رويس، وقد أسند أبو العلاء طريق التميميّ في غاية الاختصار ومفردة يعقوب، ولم أجد هذا الوجه عنه في الكتابين، بل جزم في المفردة بإجماعهم على الاستفهام في الموضعين في النمل، وفي غاية الاختصار لم يذكر الإخبار في الموضع الأولّ إلّا عن أهل المدينة غير العُمَري، وجزم للباقين بالاستفهام، ونصّ على التسهيل فيه لرويس[٣].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعية وأحد أصحاب الكتب عن طريقه الفرعيّ، ولم أجد أحداً وافقه عنه ولا عن الراوي ولا عن القارئ. وقد صحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنه حين شرع في ذكر مذاهب القراء في هذه الكلمة: ذكر الإخبار في الأول لنافع وأبي جعفر فحسب، ولم يذكر هذا الطريق معهم، ثم ذكر الإخبار في الثاني لابن عامر والكسائي، ثم أطلق الاستفهام عن الباقين من غير استثناء، وبعد ذلك ذكر انفراد السبط[٤].

٢- ولم يذكر هذا الوجه في "الطيبة"؛ إذ خصّ الإخبار في الأول بنافعٍ وأبي جعفر[٥].

***

---

(١) أبو محمد صدقة بن سلامة المسحراني الضرير، قرأ على الإمام ابن الجزريّ وغيره، وهو معلّم أولاده. ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٠٨).

(٢) ينظر التتمّة في قراءة الثلاثة الأئمّة (١/ ٤٨٣).

(٣) تنظر القراءة في غاية الاختصار (١/ ٢٣٣)، ومفردة يعقوب [ل٣٦]، وتنظر طرق أبي العلاء في غاية الاختصار (١/ ١٢٠)، ومفردة يعقوب [ل٢٢/ أ]. ويشار إلى أنّ طريقَ غاية الاختصار عن التميميِّ نشريٌّ.

(٤) ينظر النشر (٢/ ٣٥٠)، وكذلك في تقريب النشر (١/ ٢٦٦).

(٥) ينظر طيبة النشر (ص٤٩، الأبيات: ١٨٥- ١٨٧).

٤١- الموضع الحادي عشر: انفراد الكارَزيني عن الشنبوذي من طريق الجمّال عن الحُلْواني عن هشام بالمدّ مع التحقيق في ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾[آل عمران: ١٥] و﴿أَءُلْقِيَ﴾[القمر: ٢٥]، وبالقصر مع التحقيق في ﴿أَءُنزِلَ﴾[ص: ٨].

قال ابن الجزريّ: «وأما هشام فالخلاف عنه في المواضع الثلاثة على ثلاثة أوجه: **أحدها**: التحقيق مع المد في الثلاثة، **ثانيها**: التحقيق مع القصر في الثلاثة، **ثالثها**: التفصيل: ففي الحرف الأول بالقصر والتحقيق، وفي الحرفين الآخرين بالمد والتسهيل. وانفرد الداني من قراءته على أبي الفتح من طريق الحُلْواني أيضاً بوجه رابع وهو تسهيل الهمزة الثانية مع المدّ في الثلاثة.

وانفرد أيضاً الكارَزيني عن الشنبوذي من طريق الجمّال عن الحُلْواني أيضاً بالمد مع التحقيق في آل عمران والقمر، وبالقصر مع التحقيق في (ص). فيصير له الخلاف في الثلاثة على خمسة أوجه»[١].

- **طريق** الكارَزيني عن الشنبوذي عن الحُلْواني من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: من كتاب المبهج عن الشريف العباسي عنه — أي الكارَزيني- عن الشنبوذي عن ابن شنبوذ عن **الجمّال** عن **الحُلْواني** عن **هشام**[٢].

- **مصدر الانفراد**: ذكر السبط في المبهج هذا الوجه منسوباً إلى الشنبوذيّ[٣]، وجاء طريق الشنبوذي في المبهج من طريق الكارَزيني فحسب، ثم للشنبوذيّ عن هشام عدةّ طرق في المبهج، والنشريّ منها طريقه عن ابن شنبوذ عن الجمّال، فقد قيّد ابن الجزري إطلاق عبارة المبهج بالطريق النشري.

- **من وافقه:** لم أجد أحداً وافقه في هذا المذهب.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ بمذهبٍ لأحد الطرق الفرعيّة عن طريقه الفرعيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عنه ولا عن أصل طريقه الرئيسيّ ولا عن الراوي إلّا أنّه صحّ عن الراوي في النشر وجها التحقيق مع المد ومع القصر في كلِّ حرفٍ إذا نُظِرَ إليه على حدة، لا

(١) النشر (٢/ ٣٥٤- ٣٥٥) بحذفٍ واختصار.

(٢) ينظر النشر (١/ ٤٠٦)، والمبهج (١/ ٨٠).

(٣) ينظر المبهج (١/ ٢٧٩- ٢٨٠).

باعتبار النظر إليه مع غيره من أحرف الباب.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزري بهذا الوجه:

١- فحين شرع في "النشر" في ذكر الخلف لهشام: ذكر أنّ الخلف له على ثلاثة أوجه، وبعد أن فرغ من بيانها ذكر هذا الوجه موسومًا بالانفراد(١).

٢- ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة، فحين تعرّض لوجه التفصيل لهشامٍ لم يذكر إلّا القصر مع التحقيق في آل عمران والفصل مع التسهيل في القمر و(ص)(٢).

***

٤٢- الموضع الثاني عشر: انفراد ابن مهران عن روح بتسهيل ﴿أَيِمَّة﴾[التوبة: ١٢، الأنبياء: ٧٣، القصص: ٥، ٤١، السجدة: ٢٤].

قال ابن الجزريّ: «فحقق الهمزتين جميعاً في الخمسة: ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف **وروح**... **وانفرد** ابن مهران عن روح بتسهيلها مع من سهّل، فخالف سائر الرواة عنه»(٣).

- **طريق** ابن مهران عن روح من الطرق المسندة في النشر، وسبق(٤).

- **مصدر الانفراد**: قال ابن مهران في "الغاية": «﴿أَيِمَّة﴾ بهمزتين: شاميٌّ، كوفيٌّ»(٥)، وقوله: (بهمزتين): يريد به التحقيق، فيكون التسهيل للباقين، ومنهم روح.

---

(١) ينظر النشر (٢/ ٣٥٤- ٣٥٥)، وكذلك وسمه في تقريب النشر (١/ ٢٧١) بالانفراد. ويلاحظ أنّه حين فرغ في النشر من بيان الأوجه الثلاثة وذكر انفرادي الداني وهشام قال: (فيصير له الخلاف في الثلاثة على خمسة أوجه)، وقد جزم أوّلًا أنّ الخلاف له على ثلاثة أوجه، فالظاهر أنّ ما جزم به أوّلًا هو المعتمد، وأنّ ما ذكره آخرًا هو لبيان العدد مع المعتمد وغيره.

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٤٩- ٥٠، الأبيات: ١٩٠- ١٩١).

(٣) النشر: (٢/ ٣٦٠).

(٤) ينظر: ص١٨٢.

(٥) الغاية لابن مهران (ص٦٠). وقد أطلق في المبسوط عن يعقوب القراءة بهمزة واحدة غير ممدودة، وهو عبارة عن التسهيل. وورد هذا الوجه عن روح من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب =

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن روح:** لم أجد أحدًا وافقه عن روح، سوى أنّ الروذباريّ أطلق في جامعه هذا الوجه عن هبة الله[1]، ولا تُدرى طرقه عن هبة الله؛ لسقوطها فيما وصلنا من كتابه، وقد تكون من طريق ابن مهران وحده فلا تعدّ موافقة.

ثانيًا: من وافقه عن يعقوب: صحّ هذا الوجه في النشر عن يعقوب من رواية رويس[2].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ولم أجد أحداً وافقه عن الراوي. وصحّ هذا الوجه عن القارئ في النشر من غير هذه الرواية.

وبعض طرق المنفرِد المتفرّعة عنه لم يتبعه على هذا الوجه.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزري بهذا الوجه:

١- فحين شرع في ذكر مذاهب القراء: جزم بالتحقيق لروح ولم يذكر عنه خلافًا، وبعد أن فرغ من مذاهب القراء في التحقيق والتسهيل ذكر هذا الوجه عن روح موسومًا بالانفراد

المعدّل من الإيضاح للأندرابي؛ حيث أطلق التسهيل ليعقوب غير ابن وهب، ويريد بطريق ابن وهب: خصوص طريق الخبازي عن ابن خشنام؛ فإنّ هذا الطريق هو الذي ترجمه في الأسانيد بطريق ابن وهب، ولم يبيّن في إسناد طريق ابن مهران أنّ المعدّل قرأ على ابن وهب على روح، بل ذكر أنّ المعدّل يسند عن روح. ولم يرد هذا الوجه في الكامل مع أنّ الظاهر أنّه أسند هذا الطريق. وورد عن روح من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل من الإشارة للعراقيّ والإيضاح للأندرابيّ. وأطلق الروذباريّ هذا الوجه لهبة الله عن روح، ولكن لا تُدرى طرقه لسقوطها من النسخة التي وصلتنا من كتابه، ويقرب أن يكون أسنده من طريق ابن مهران، لكن لا يُدرى هل أسنده من طريق ابن يعقوب أو من طريق ابن الوكيل أو منهما. وقد أسند أبو معشر طريقي ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب وابن الوكيل، لكنّه لم يبيّن قراءة يعقوب ولا قراءة أحدٍ من رواته في هذه الكلمة، ولم يذكره فيمن حقّق ولا فيمن سهّل. ينظر: المبسوط (ص١٣٢)، والإشارة للعراقي [ل٣٩/ أ]، والإيضاح [ل١٨٧/ أ]، وجامع الروذباري (٢/ ٥٩٤)، وجامع أبي معشر (٢/ ٣٦٤- ٣٦٦). وتنظر الطرق في الإشارة [ل٩/ أ]، والإيضاح [ل١٠٠]، والكامل (١/ ٤٤٢)، وجامع أبي معشر (١/ ٧١٨- ٧١٩).

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٥٩٤)، وينظر السقط في الأسانيد (١/ ٧٠٧).

(٢) ينظر: النشر: (٢/ ٣٦٠).

ومخالفة سائر الرواة(١).

٢- ولم يذكره في الطيبة عن روح(٢).

***

٤٣- الموضـــع الثالث عشـــر: انفراد النهرواني عن هبة الله من طريق أبي علي العطار بالفصل في ﴿أَيِمَّة﴾ في الأنبياء عن الأصبهاني عن ورش.

قال ابن الجزريّ: «فقرأ أبو جعفر بإدخال الألف بينهما... وافقه ورشٌ من طريق الأصبهاني على ذلك في الثاني من القصص[٤١] وفي السجدة[٢٤]، نصَّ على ذلك الأصبهاني، وهو المأخوذ به من جميع طرقه. **وانفرد** النهرواني عن هبة الله عنه [أي عن الأصبهاني] من طريق أبي عليّ العطار(٣) بالفصل في الأنبياء، فخالف سائر الرواة عنه»(٤). وقال في تقريب النشر: «وانفرد النهروانيّ عنه [أي عن الأصبهاني] من طريق العطّار بالفصل في الأنبياء أيضًا»(٥)، فصرّح بانفراد النهرواني عن الأصبهاني.

- **طريق النهرواني** عن هبة الله عن الأصبهاني من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن هبة الله بن جعفر عن الأصبهاني، وذلك:

من طريق ابن فارس عنه: من جامع ابن فارس.

ومن طريق أبي علي العطار عنه: من المستنير عن العطار.

ومن طريق أبي العز عن غلام الهراس عنه: من كفاية أبي العز، ومن غاية الاختصار عن

---

(١) ينظر: النشر (٢/ ٣٦٠). ونحوه في تقريب النشر (١/ ٢٦٨) سوى أنّه لم يذكر مخالفته لسائر الرواة.

(٢) ينظر: طيبة النشر (ص٥٠، الأبيات: ١٩٤- ١٩٥).

(٣) لم يختصّ العطار عن النهرواني بهذا الوجه، بل ذكره أيضاً ابن فارس في جامعه (ص٣٢٦)، وهو قد أسند طريق الأصبهاني من قراءته على النهرواني عن هبة الله (جامع ابن فارس: ص٨١).

(٤) النشر (٢/ ٣٦٣- ٣٦٤).

(٥) تقريب النشر (١/ ٢٦٩).

أبي العز[(١)].

- **مصدر الانفراد:**

١- نصّ في المستنير على هذا الوجه عن النهرواني عن ورش[(٢)]، وجاء طريق النهرواني في المستنير من طريق أبي علي العطار فحسب.

وأطلق ابن فارس في الجامع هذا الوجه عن ورش، وقد أسند رواية ورش من طريق النهرواني عن الأصبهاني، ومن طريق الأزرق، إلّا أنّه ذكر أنّ لا يأخذ برواية الأزرق وإنّما ذكرها للمذاكرة فحسب[(٣)].

٢- ولم يذكره أبو العزّ في الكفاية الكبرى، بل قصر الإدخال عن الأصبهاني على موضعي السجدة وثاني القصص، وكذلك في غاية الاختصار لأبي العلاء[(٤)].

وظهر ممّا سبق أنّ هذا الوجه عن النهروانيّ لا يختصّ بطريق العطّار كما قيّده ابن الجزريّ.

- **من وافق النهرواني: أوّلًا: من وافقه عن ورش:** لم أجد أحداً وافقه عن الأصبهاني ولا عن ورش.

ثانيًا: من وافقه عن نافع:

١- إسحاق المسيبي عن نافع: ورد هذا الوجه عنه من طرقٍ عديدةٍ[(٥)].

---

(١) ينظر النشر (١/ ٣٤٣، ٣٤٥)، وجامع ابن فارس (ص٨١)، والمستنير (ص١٣٣- ١٣٤)، وكفاية أبي العز (ص٣٦)، وغاية الاختصار (١/ ٩٣).

(٢) ينظر المستنير (ص٤١٢).

(٣) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص٣٢٦)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٨١- ٨٢).

(٤) ينظر كفاية أبي العز (ص١٨١)، وغاية أبي العلاء (١/ ٢٢٨).

(٥) ينظر التذكرة (ص٣٥٦)، والمنتهى (ص٤٠١)، وجامع البيان للداني (٢/ ٨٥٢- ٨٥٣)، والمفردات السبع للداني (ص٥٨)، والتعريف للداني (ص٩٠)، وجامع ابن فارس (ص٣٢٦)، وتبصرة ابن فارس (ص٢٨٣)، والكامل (٢/ ٧٨١)، والإيضاح [ل١٨٧/ أ]، وجامع أبي معشر (٢/ ٣٦٤)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٩٥)، وكفاية أبي العز (ص١٨١)، والمنهاج للمغازلي (٢/ ٤٦١).

٢- وإسماعيل عن نافع: ورد هذا الوجه عنه من طرقٍ عديدةٍ[١].

٣، ٤، ٥، ٦- وخارجة[٢] وابن جماز وابنا أبي أويس أربعتهم عن نافع: من طريق الأهوازي[٣].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعية عن أصل طريقه الرئيسي، لم أجد أحدًا وافقه عنه ولا عن الراوي، ووردت له موافقاتٌ عديدةٌ عن القارئ، وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وقيّد ابن الجزريّ هذا الوجه عن المنفرِد بأحد طرقه النشريّة، مع أنّه ورد عنه من طريق نشريّ آخر غير الذي قيّده به ابن الجزريّ.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزري بهذا الوجه:

١- فقال في "النشر": «فقرأ أبو جعفر بإدخال الألف بينهما... وافقه ورشٌ من طريق الأصبهاني على ذلك في الثاني من القصص[٤١] وفي السجدة[٢٤]، نصَّ على ذلك الأصبهاني، **وهو المأخوذ به من جميع طرقه**»[٤]، وبعد ذلك ذكر هذا الوجه عن النهرواني موسومًا بالانفراد[٥]، فقوله عن الوجه المشهور: «**وهو المأخوذ به من جميع طرقه**» يشير إلى عدم الاعتداد بخلافه عن الأصبهاني.

---

(١) تنظر الإحالات السابقة إلى جامع البيان والمفردات السبع والتعريف، وجامع وتبصرة ابن فارس، والكامل، وجامع أبي معشر، وجامع الروذباري، وكفاية أبي العز، بالإضافة إلى روضة المالكي (١/ ١٨٧)، والمستنير (ص١٢٤)، وروضة المعدل (٢/ ٢٥)، وكفاية سبط الخياط [ل١٥/ ب]، والاختيار لسبط الخياط (٢/ ٤٢٧)، والمصباح (٣/ ٣٨٩).

(٢) خارجة بن مصعب الضُّبَعي السرخسي، قال ابن الجزري: (له عنهما [أي عن نافع وأبي عمرو] شذوذٌ كثيرٌ لم يُتَابَع عليه، (ت١٦٨هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣).

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٥٩٥)، وجامع أبي معشر (٢/ ٣٦٤)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٣٣٢- ٣٣٣، ٣٣٦- ٣٣٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٠٢- ٤٠٣، ٤٠٦- ٤٠٧).

(٤) النشر (٢/ ٣٦٣- ٣٦٤).

(٥) وكذلك وسم هذا الوجه بالانفراد في تقريب النشر (١/ ٢٦٩).

٢- ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة عن الأصبهاني، بل اقتصر على ذكر المدّ له في السجدة وثاني القصص(١).

***

٤٤- الموضع الرابع عشر: انفراد ابن مهران عن هبة الله عن الأصبهاني عن ورش بترك الفصل بين همزتي ﴿أَيِمَّة﴾ في المواضع الخمسة[التوبة: ١٢، الأنبياء: ٧٣، القصص: ٥، ٤١، السجدة: ٢٤].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد أيضاً ابن مهران عن هبة الله عنه [أي عن الأصبهاني] فلم يدخل ألفاً بين الهمزتين بموضعٍ، فخالف سائر المؤلفين»(٢).

- **طريق ابن مهران** عن هبة الله بن جعفر عن الأصبهاني من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه الغاية بإسناده السابق(٣).

- **مصدر الانفراد**: قال ابن مهران في الغاية: «﴿أَيِمَّة﴾ بهمزتين: شاميٌّ، كوفيٌّ»(٤)، فأفاد التسهيل للباقين، ولم يذكر عنهم الفصل فيكون لهم القصر، وصرّح بهذا في المبسوط؛ حيث أطلق عن نافعٍ القراءة بهمزة واحدة غير ممدودة(٥).

---

(١) ينظر: طيبة النشر (ص٥٠، الأبيات: ١٩٤- ١٩٥).

(٢) النشر (٢/ ٣٦٤).

(٣) النشر: (٢/ ٣٤٤)، الغاية لابن مهران (ص٨).

(٤) الغاية لابن مهران (ص٦٠).

(٥) ينظر: المبسوط لابن مهران (ص١٣٢). وجاء هذا الوجه من عدة طرق عن ابن مهران، تنظر قراءة الأصبهاني في: الإشارة للعراقي [ل٣٩/ أ، ل٦٠/ أ، ل٦٩/ أ، ل٧٠/ أ، ل٧٣/ أ]، والكامل للهذلي (٢/ ٧٨١- ٧٨٢)، والإيضاح للأندرابي [ل١٨٤/ أ]، وجامع الروذباري (٢/ ٥٩٤- ٥٩٥)، وطرقهم عن ابن مهران عن هبة الله عن الأصبهاني: في الكامل للهذلي عن أبي الوفاء عن ابن مهران وأيضاً عن النَّوْجاباذي والزنبيلي كلاهما عن العراقي عن ابن مهران: (١/ ٢٥٤)، وفي الإيضاح عن الفارسي عن ابن مهران [٨٨/ أ]، وفي جامع الروذباري عن أبي نصر عن إسماعيل بن إبراهيم عن ابن مهران (١/ ٣٠٢)، وأما الإشارة للعراقي فقد سقط منه طريق هبة الله عن الأصبهاني فيما سقط من أسانيد ورش، وقد ذكر صاحب البشارة [ل٥/ ب] أنّ طريق الأصبهاني ورد من =

- **من وافقه: أولاً: من وافقه عن هبة الله عن الأصبهاني:**

١- أبو حفص الطبري عن هبة الله: من طريق أبي معشر عن الصيدلاني عن الطبري: من جامع وتلخيص أبي معشر، ومن الإعلان للصفراوي بسنده إلي أبي معشر. **وطريقا التلخيص والإعلان نشريّان**(١).

٢- والحمّامي عن هبة الله: من التجريد لابن الفحام عن الفارسي عن الحمّامي، ومن المصباح – في أحد إطلاقيه- عن الأكفاني(٢) والشريف الهبّاري كلاهما عن الحمّامي-. **وهذه الطرق الثلاثة عن الحمّامي نشريّةٌ**(٣).

٣- وأبو الحسن الوراق(٤) **عن هبة الله:** من جامع أبي معشر وجامع الروذباري كلاهما عن الأهوازي عن الوراق.

٤- وابن العلّاف عن هبة الله: من جامع الروذباري عن الأهوازي عنه.

٥- والجبّي عن هبة الله: من جامع أبي معشر عن الأهوازي عنه.

حيث لم يذكر **أبو معشر** في "جامعه" الفصل عن الأصبهاني إلّا فيما ذكره عن الطُّرَيْثيثي وأبي الفضل الرازي، فبقيت سائر طرقه مشمولةً بعدم الفصل، وكذلك في "تلخيصه" أطلق التسهيل بلا مدّ عن غير روح وابن عامر والكوفيين، فدخل الأصبهاني في إطلاقه. وأطلق **الروذباري** التسهيل مع عدم المدّ عن نافع، واستثنى عنه بعض الطرق والرواة، ولم يستثنِ الأصبهانيَّ، فيكون له القصر بكماله. ولم يذكر **الصفراوي** الإدخال

طريقي هبة الله والمروزي، والظاهر أنّ طريق هبة الله جاء من طريق ابن مهران، فقد أسنده ابن مهران في كتابيه، وكثيراً ما يسند العراقيُّ طرق ابن مهران، وأيضًا أسند الهذلي طريق العراقي عن ابن مهران عن هبة الله عن الأصبهاني كما سبق.

(١) ينظر: النشر (١/ ٣٤٤).

(٢) أبو سعد أحمد بن المبارك المخرمي الأكفاني، (ت٤٩١هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٤٠)، وغاية النهاية (١/ ٣٣٧).

(٣) ينظر" النشر (١/ ٣٤١، ٣٤٢).

(٤) أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله بن عبد الصمد الورّاق، قرأ على هبة الله بن جعفر والنقاش، قرأ عليه الأهوازي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٧٩٠).

إلا عن هشام. ونصّ **ابن الفحام** على أنه لم يفصل أحد من القراء بين الهمزتين إلا في رواية عبد الباقي عن هشام. وحين أتى **أبو الكرم** على ذكر أحكام ﴿أَيِمَّة﴾ في الأصول لم يذكر الأصبهانيَّ ضمن من أدخل، فيكون له القصر مطلقًا، لكنه أعاد ذكر أحكام ﴿أَيِمَّة﴾ في الفرش وذكر الإدخال للأصبهاني في السجدة وثاني القصص(١).

ويلاحظ أنّ ما ورد في التجريد عن الفارسي عن الحمّامي مخالفٌ لما في جامع شيخه الفارسي؛ فإنّ الفارسي أطلق عن ورش الفصل في القصص وثاني السجدة، وقد أسند طريق الحمّامي عن هبة الله عن الأصبهاني(٢).

ثانياً: من وافقه عن الأصبهاني:

١، ٢- الشّذَائي عن دُلبة البلخي ومحمد بن أحمد الدقاق(٣) كلاهما عن الأصبهاني:

أ- من طريق الخزاعي عن الشّذَائي: من المنتهى، ومن الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي.

ب- ومن طريق الكارَزيني عن الشّذَائي: من جامع أبي معشر عن الكارَزيني.

حيث أطلق الخزاعيُّ التسهيل مع عدم المدّ عن أهل الحجاز، سوى أنّه ذكر بعد ذلك المدّ عن أبي جعفر من طريق الفضل، فبقي الأصبهاني داخلًا في إطلاق القصر عن أهل الحجاز. وخصّ الهذليّ الفصل للأصبهاني بطريق ابن هاشم، وذكره أيضًا عن أبي الفضل الرازي عن الأصبهاني، فبقي طريق الخزاعيّ مشمولًا بعدم الفصل. وسبق ما

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٦٥- ٣٦٦)، وتلخيص أبي معشر (ص٩٣)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٩٤- ٥٩٥)، والتجريد (ص٢٠٨)، والمصباح ((٢/ ٤٣٢)، (٣/ ٣٨٩))، والإعلان (ص٣١٧)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر: (١/ ٣٦٥- ٣٦٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٦)، وتلخيص أبي معشر (ص٢٨)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٣)، والتجريد (ص٤٩)، والمصباح (١/ ٢٦٧- ٢٦٨)، وينظر طريق الإعلان في النشر (١/ ٣٤٤).

(٢) تنظر القراءة في جامع الفارسي [ل١٦١/ ب]، وينظر طريقه فيه [ل١٠٣/ أ].

(٣) أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد الدقاق البغدادي، روى عن محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني، روى عنه الشذائي. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢٠١).

يتعلّق بعبارة أبي معشر والروذباري[١].

٣- وإبراهيم الفارسي[٢] عن الأصبهاني: من طريق الداني عن فارس عن عبد الباقي عنه: من جامع البيان والمفردات السبع والتعريف؛ حيث خصّ الإدخال بالمسيبي وابن فرح عن إسماعيل، وأطلق ترك الألف عن الباقين، فاندرج فيهم الأصبهاني[٣].

ويلاحظ أنّ الداني ذكر في "جامع البيان" الوجه المشهور عن الأصبهاني لكنّه وصفه بالاضطراب؛ إذ قال: «واضطرب قول الأصبهاني عن أصحابه عن ورش في ذلك [أي في الفصل]، فقال هاهنا [أي في براءة] وفي الأنبياء وفي الموضع الأول من القصص: (غير ممدودة)، وقال في الموضع الثاني من القصص وفي السجدة: (ممدودة)، ولا يعرف أحدٌ من أهل الأداء كروايته المدّ»[٤]. وقد أسند الداني طريق الأصبهاني بالقراءة في "جامع البيان" من عين طريقه في "المفردات" و"التعريف"[٥]، لكن يظهر أنّ ما ذكره من المدّ عن الأصبهاني هو من طريق الرواية لا القراءة؛ يظهر ذلك من نقله لعبارة الأصبهاني، ونقل العبارات يكون من طريق الرواية في الظاهر، وقد أسند طريق الرواية: عن عبد العزيز الفارسي عن أبي طاهر ابن أبي هاشم عن محمد بن أحمد الدقاق عن الأصبهاني[٦].

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٠١) وكامل الهذلي (٢/ ٧٨١- ٧٨٢)، وجامع أبي معشر (٢/ ٣٦٥- ٣٦٦)، وجامع الروزباري (٢/ ٥٩٤- ٥٩٥). وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤)، وكامل الهذلي (١/ ٢٥٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧٩)، وجامع الروذباريّ (١/ ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٢).

(٢) أبو عبد الله إبراهيم بن عبد العزيز بن الحسن الفارسيّ، قرأ على الأصبهاني، قرأ عليه عبد الباقي بن الحسن، قال ابن الجزري: (وله انفرادٌ في أحرفٍ من الأصول خالف فيها أصحاب الأصبهاني). ينظر: غاية النهاية (١/ ١١٢).

(٣) تنظر القراءة في المفردات السبع (ص٥٨)، والتعريف (ص٩٠). وتنظر الطرق في المفردات السبع (ص٢٦- ٢٧)، والتعريف (ص٣٩).

(٤) جامع البيان (٢/ ٨٥٣).

(٥) ينظر: جامع البيان (١/ ٢٠٦).

(٦) ينظر: جامع البيان (١/ ٢٠٣).

٤- ومحمد بن أحمد المروزي[١] **عن الأصبهاني: من طريق العراقي عن الطرازي الكاتب عن المروزي:** من الإشارة للعراقي، ومن الكامل عن النَّوْجاباذي عن العراقي؛ حيث لم يذكر العراقيُّ فصلًا للأصبهاني، وخصّ الهذليّ الفصل للأصبهاني بطريق ابن هاشم، وذَكَره أيضًا عن أبي الفضل الرازي عن الأصبهاني، فبقيت سائر طرقه على عدم الفصل[٢].

٥- والمطوعي عن الأصبهاني: من طريق الكارَزيني عنه:

أ- من طريق الشريف العباسي عن الكارَزيني: من المنهاج لابن ظفر عن الشريف العباسي، ومن المصباح — في أحد إطلاقيه- عن الشريف العباسي. **وطريق المصباح نشريّ**[٣].

ب- ومن طريق السرّاج[٤] **عن الكارَزيني:** من المنهاج لابن ظفر عنه.

فإنّ صاحب المنهاج لم يذكر الأصبهاني ضمن أصحاب الفصل، فيكون له القصر مطلقًا. وسبق ما يتعلق بعبارة المصباح[٥].

٦- وأبو بكر المطرِّز عن الأصبهاني: من المصباح- في أحد إطلاقيه- عن ابن عتاب بسنده إلى المطرّز؛ كما سبق عن المصباح[٦].

وتنبغي الإشارة إلى أنّ الأصبهاني له القصر في "الإعلان" للصفراوي[٧]، وقد

(١) أبو الحسين محمد بن أحمد المقرئ المروزي، قرأ على الأصبهاني، قرأ عليه الطرازي، هذا ما يستفاد من إسناد العراقيّ لهذا الطريق. ولم أقف على ترجمةٍ له. ينظر: الإشارة [ل٥/ ب].

(٢) تنظر القراءة في الإشارة [ل٣٩/ أ، ل٦٠/ أ، ل٦٩/ أ، ل٧٠/ أ، ل٧٣/ أ]، والكامل (٢/ ٧٨١- ٧٨٢)، وتنظر الطرق في الإشارة [ل٥/ ب- ل٦/ أ] والكامل (١/ ٢٥٥).

(٣) ينظر: النشر (١/ ٣٤٥).

(٤) أبو محمد جعفر بن أحمد بن الحسن السرّاج، (ت٥٠٠هـ). سير أعلام النبلاء (١٩/ ٢٢٨).

(٥) تنظر القراءة في المنهاج (٢/ ٤٦١- ٤٦٢)، والمصباح (٢/ ٤٣٢)، وتنظر الطرق في المنهاج (١/ ٣٣- ٣٤)، والمصباح: (١/ ٢٦٩).

(٦) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٤٣٢)، وينظر الطريق فيه: (١/ ٢٧٠، ٢٨٠، ٢٨٢).

(٧) ينظر: الإعلان (ص٣١٧).

سقطت أسانيده ممّا وصلنا من كتابه، فيتعسّر أو يتعذّر معرفة طرقه على التفصيل غير ما ذكره عنه ابن الجزريّ في "النشر"، ولكن لا يبعد أن يكون ذلك من طريق أبي معشر؛ لكونه ممن يَعتمد عليه في كتابه وتتصل به أسانيده[1].

ثالثًا: من وافقه عن ورش عن نافع: صحّ هذا الوجه عن ورش في النشر من طريق الأزرق[2].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ منسوبٌ لبعض الطرق الفرعية وأحد أصحاب الكتب عن شيخه – وهو أصل طريقه الفرعيّ-، وتبِعَت المنفردَ طرقُه الفرعيّةُ على هذا الوجه. ووردت له موافقاتٌ عديدة عن شيخه – وهو أيضًا أصل طريقه الفرعيّ- وعن أصل طريقه الرئيسي، وبعض هذه الموافقات من طرق نشرية. وصحّ هذا الوجه عن الراوي في النشر من أصل طريقه الرئيسيّ الآخر.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزري بهذا الوجه:

١- فقال في "النشر": «فقرأ أبو جعفر بإدخال الألف بينهما... وافقه ورشٌ من طريق الأصبهاني على ذلك في الثاني من القصص[٤١] وفي السجدة[٢٤]، نصَّ على ذلك الأصبهاني، **وهو المأخوذ به من جميع طرقه**»[3]، وبعد ذلك ذكر انفراد النهرواني ثم انفراد ابن مهران، فإطلاقه للفصل عن الأصبهاني مع قوله عنه: «**وهو المأخوذ به من جميع طرقه**» يشير إلى عدم الاعتداد بخلافه عن الأصبهاني.

٢- ولم يُشِرْ إلى هذا الوجه في التقريب ولا على سبيل الانفراد، بل أطلق الفصل في السجد وثاني القصص عن الأصبهاني أوّلًا، ثم ذكر انفراد النهرواني عن العطار بالفصل في الأنبياء، ولم يتعرّض لانفراد ابن مهران[4].

---

(١) ينظر الإعلان (قسم الدراسة): (ص٦٩، ص٧٠، ص٧١- ٧٤).

(٢) ينظر: النشر (٢/ ٣٦٣- ٣٦٤).

(٣) النشر (٢/ ٣٦٣- ٣٦٤).

(٤) ينظر تقريب النشر (١/ ٢٦٩- ٢٧٠).

٣- ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة عن الأصبهاني، بل اقتصر على ذكر المدّ له في السجدة وثاني القصص[1].

***

(١) ينظر: طيبة النشر (ص٥٠، الأبيات: ١٩٤- ١٩٥).

المبحث السادس: الانفرادات في باب الهمزتين من كلمتين

٤٥- الموضـع الأول: انفراد الشـنبوذي عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزي بإسـقاط أولى الهمزتين المتفقتين في الفتح والكسر والضمّ.

قال ابن الجزريّ: «فقرأ أبو عمرو بإسـقاط الهمزة الأولى منهما في الأقسـام الثلاثة... **وانفرد** بذلك أبو الفرج الشـنبوذي عن النقاش عن أبي ربيعة [عن البزي، وكذلك ذكره أبو العزّ عن أبي محمد الحسـن بن محمد الفحام السـامَرّي عن النقاش عن أبي ربيعة عنه][١]، فوهم في ذلك، والصـواب أنّ ذلك رواية السـامَرّي عن ابن فرح عن أبي ربيعة[٢] كما ذكره ابن سوار، ولذلك لم يعوّل عليه الحافظ أبو العلاء»[٣].

- **طريق الشـنبوذي عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزي** من الطرق المسـندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتاب "المبهج" عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عنه – أي الشنبوذي- بسنده السابق[٤].

- **مصـدر الانفراد**: أطلق السـبط في "المبهج" حذف الأولى من المفتوحتين ومن المكسـورتين ومن المضـمومتين عن أبي ربيعة عن البزيّ[٥]، وقد أسـند طريق أبي ربيعة من طريق الشـنبوذي عن النقاش عن أبي ربيعة ومن طريق الشّـذَائي عن الزينبي والبلخي كلاهما عن أبي ربيعة[٦]، وهو النشريّ منها.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من طبعة الشيخ الضباع (١/ ٣٨٣)، فأدّى إلى نسبة الوهم صريحًا إلى الشنبوذي، وإلى أنّ وجه وهم الشنبوذي هو أنّ هذا الوجه للسامري عن ابن فرح، وإلى أنّ الحافظ أبا العلاء لم يعوّل على انفراد الشنبوذي، والصواب أنّ الشنبوذي لا علاقة له بما ذكره ابن الجزريّ عن السامَرّي ولا عن المستنير ولا عن أبي العلاء، ولا بالوهم المصرّح به هنا.

(٢) أسند صاحب المستنير طريق ابن فرح عن البزي مباشرة (ص٩٧- ٩٨)، لا بواسطة أبي ربيعة، وكذلك أبو العز في الكفاية (ص٢٦)، وكذلك غيرهما، ينظر مثلًا: جامع أبي معشر (١/ ٤١٦). وفيما ذكره ابن الجزري عن أبي العزّ نظرٌ من وجهٍ آخر، سيأتي عند الكلام عن الموافقات عن النقاش.

(٣) النشر (٢/ ٣٦٩).

(٤) ينظر النشر (٢/ ٣٥٦- ٣٥٧)، والمبهج (١/ ٥٠- ٥١).

(٥) المبهج (١/ ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦).

(٦) المبهج (١/ ٥٠- ٥١).

- **من وافقه**[1]: **أولاً: من وافقه عن النقاش: ابن مهران عن النقاش**: من الإيضاح للأندرابي عن الفارسي عن ابن مهران؛ حيث أطلق الأندرابي الحذف في باب الهمزتين المتفقتين عن البزي[2].

وسبق عن ابن الجزريّ أنّ أبا العزّ ذكر هذا الوجه عن ابن الفحام السامَرّي عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزي، وأنّه وَهِمَ في ذلك وصوابه أنّ هذا الوجه للفحام عن ابن فرح فلذا لم يعوّل عليه الحافظ أبو العلاء. **وطريق أبي العز عن ابن الفحام عن النقاش عن أبي ربيعة من الطرق النشرية**، وأسنده في النشر من كتابَيْ أبي العز ومن غاية أبي العلاء[3]. وهنا ملاحظتان:

١- لم أجد طريق ابن الفحام السامَرّي عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزي في "الكفاية" و"الإرشاد" لأبي العز، وإنّما جاء طريق النقاش في الكتابين من طريق الحمّامي عن النقاش، ولم يرد طريقُ ابن الفحام عن البزي إلّا في "الكفاية" عن زيد عن ابن فرح عن البزي. نعم أسند أبو العلاء في "الغاية" طريق أبي العز عن الحمّامي وابن الفحام كلاهما عن النقاش عن أبي ربيعة[4].

٢- ذكر أبو العزّ في "الكفاية" هذا الوجه عن ابن الفحام السامَرّي عن البزي، لكنّه إنّما أسند طريق الفحام عن ابن فرح كما سبق[5]. ولم يذكر هذا الوجه عن البزي في "الإرشاد"، وهو لم يسند فيه طريق ابن الفحام السامَرّي[6]، فهذا الوجه يدور عند أبي العز على طريق ابن الفحام السامَرّي عن ابن فرح وجودًا وعدمًا. فلا اختلاف بين أبي

---

(١) في جامع أبي معشر نقصان في مواضع عديدة عند كلامه في الهمزتين المتفقتين، وذكر المحقّق أنّ ذلك يرجع إلى رطوبة أصابت النسخة الخطية، فلأجل هذا النقص سأضرب عن ذكر موافقاته هنا، وإن أفادت عبارته إسقاط الزينبي عن البزي في المكسورتين (ينظر: جامع أبي معشر ٢/ ٣٦٨).

(٢) تنظر القراءة في الإيضاح للأندرابي [١٣٤/ أ]، وينظر الطريق في الإيضاح [ل٩٠/ أ]، ولم يسند ابن مهران هذا الطريق في الغاية والمبسوط.

(٣) ينظر: النشر (١/ ٣٥٧).

(٤) ينظر: كفاية أبي العز (ص٢٦)، وإرشاد أبي العز (ص١١- ١٢)، وغاية الاختصار (١/ ٩٥).

(٥) ينظر: الكفاية (ص١١٥).

(٦) تنظر القراءة في الإرشاد (ص٤٧)، وينظر الطريق فيه (ص١١- ١٢).

العزّ وبين ابن سوار، ومن هنا يُعلم سبب عدم ذكر أبي العلاء لهذا الوجه في "الغاية"، فذلك لأنّ أبا العزّ لم يذكره عن ابن الفحام السامَرّي عن النقاش.

ثانياً: من وافقه عن أبي ربيعة:

١- الزينبي عن أبي ربيعة: ورد هذا الوجه عنه من طرقٍ كثيرةٍ مختلفة(١).

٢- والبلخي عن أبي ربيعة: من طريق الخزاعي عن الشّذَائي عن البلخي(٢).

٣- وهبة الله عن أبي ربيعة: من طريق ابن مهران عن هبة الله(٣).

ثالثاً: من وافقه عن البزي:

١، ٢- الزينبي عن إسحاق الخزاعي وابن محمّد الحداد(٤) كلاهما عن البزيّ(٥).

---

(١) تنظر القراءة في الغاية (ص٤٠) والمبسوط (ص٦٥)، والمنتهى (ص٢٧٧)، والأوسط (ص٢٥٩، ٢٦٠)، والإشارة [ل١٢]، والكامل (٢/ ٨٤٧- ٨٥٠)، والإيضاح للأندرابي [ل١٣٤/ أ]، وجامع الروذباري (٢/ ٣٢٥)، والمبهج (١/ ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦)، والمصباح (٢/ ٤٣٣- ٤٣٥). وتنظر الطرق في الغاية (ص١١- ١٢)، والمبسوط (ص١٣- ١٤)، والمنتهى (ص١٣٥)، والأوسط (ص٦٣)، والإشارة [ل٤]، والكامل (١/ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧)، والإيضاح للأندرابي [ل٩٠/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١)، والمبهج (١/ ٥٠)، والمصباح (١/ ٣١١- ٣١٢). وذكر الداني في جامع البيان (١/ ٤٠٢) أنّ الزينبي روى أداءً عن أبي ربيعة عن البزي في الثلاثة الأضرب كأبي عمرو، قال الداني: «ولا عمل عليه»، ولم يسند الداني طريق الزينبي.

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٧٧)، والكامل (٢/ ٨٤٧- ٨٥٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٣٢٥)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٥)، والكامل (١/ ٣٠٥)، وجامع الروذباري (١/ ٣٦١).

(٣) تنظر القراءة في الإيضاح للأندرابي [١٣٤/ أ]، وينظر الطريق في الإيضاح [ل٩٠/ أ]، ولم يسند ابن مهران هذا الطريق في الغاية والمبسوط.

(٤) أبو عليّ الحسن – وقيل الحسين- بن محمد الحدّاد، روى عن البزي وعبد الوهاب بن فليح، أخذ عنه النقاش والزينبي وغيرهما. ينظر: غاية النهاية (١/ ٧٣٣).

(٥) تنظر القراءة في الغاية (ص٤٠) والمبسوط (ص٦٥)، والإشارة [ل١٢]، والكامل (٢/ ٨٤٧- ٨٥٠)، والإيضاح للأندرابي [ل١٣٤/ أ]. وتنظر الطرق في الغاية (ص١١- ١٢)، والمبسوط =

٣- وابن فرح عن البزي: من طريق ابن الفحام السامَرّي عن زيد ابن أبي بلال عن ابن فرح[١].

رابعًا: من وافقه عن ابن كثير: صحّ هذا الوجه في "النشر" عن قنبل من بعض طرقه[٢].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعية عن شيخه – وهو أيضًا أصل طريقه الفرعيّ-، وقد وردت له موافقةٌ عن شيخه وأصل طريقه الفرعيّ، وذكر ابن الجزري موافقةً له عن شيخه وأصل طريقه الفرعيّ لكنّه لم يعتدّ بها ورآها وهمًا، ووردت له موافقات عديدةٌ عن أصل طريقه الرئيسي وعن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسي، وذكر ابن الجزري بعضها. وأغلب الموافقات تدور على الزينبي. وصحّ هذا الوجه عن القارئ في "النشر" من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه بعد ذكره لهذا الانفراد أطلق خلاف هذا الوجه عن البزي؛ حيث قال بعد أن ذكر وجه أبي عمرو وابن شنبوذ عن قنبل ثم انفراد الشنبوذي عن البزي: «ووافقهم على ذلك في المفتوحتين خاصّة: قالون والبزي»[٣].

٢- ولم يذكر هذا الوجه في "الطيبة"، فلم يذكر للبزي غير الإسقاط في المفتوحتين والتسهيل في المكسورتين والمضمومتين[٤].

***

(ص١٣- ١٤)، والإشارة [ل٤]، والكامل (١/ ٣١٠، ٣٢٩، ٣٣٠)، والإيضاح للأندرابي [ل٩٠/ أ].

(١) تنظر القراءة في المستنير (ص٣٠٦)، والكفاية الكبرى (ص١١٥)، وتنظر الطرق في المستنير (ص٩٨)، والكفاية الكبرى (ص٢٦). وقد نقل الروذباريّ في جامعه حكاية الخبازي لهذا الوجه عن ابن فرح عن البزي (٢/ ٣٢٧)، ولكنّه لم يسند طريق الخبّازي.

(٢) ينظر: النشر: (٢/ ٣٧١- ٣٧٢).

(٣) النشر (٢/ ٣٦٩)، ونحوه في التقريب (١/ ٢٧٣).

(٤) ينظر: طيبة النشر (ص٥٠، الأبيات: ١٩٧- ١٩٨).

٤٦- الموضع الثاني: انفراد سبط الخياط في الكفاية عن الفرضي عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون بإسقاط الأولى من المضمومتين.

قال ابن الجزريّ: «وقد انفرد سبط الخياط في "كفايته" عن الفرضي عن ابن بويان عن قالون بإسقاط الأولى من المضمومتين كما يسقطها من المفتوحتين»[١].

- **طريق** الكفاية عن الفرضي عن ابن بويان عن أبي نشيط من الطرق المسندة في النشر، وسبق[٢].

- **مصدر الانفراد:** لم يتيسّر لي الوقوف على هذا الوجه في الكفاية؛ لأنّ نسخته الخطيّة التي وصلتنا فيها نقص كبير؛ خاصةً فيما يتعلّق بالأصول.

- **من وافقه**[٣]: **أولاً: من وافقه عن أبي نشيط عن قالون:** لم أجد أحداً وافقه من طرق أبي نشيط.

ثانياً: من وافقه عن قالون: لم أجد أحداً وافقه على تخصيص الإسقاط بالمضمومتين والمفتوحتين دون المكسورتين، لكن ورد مطلق الإسقاط في المتفقتين عن بعض طرقه، وهم:

١- أبو عون عن الحُلْواني عن قالون[٤].

---

(١) النشر: (٢/ ٣١٧).

(٢) ينظر ص٢٦٠.

(٣) في جامع أبي معشر نقصٌ في مواضع عديدة عند كلامه في الهمزتين المتفقتين، وذكر المحقّق أنّ ذلك يرجع إلى رطوبة أصابت النسخة الخطية، فلأجل هذا النقص سأضرب عن التعرض لموافقاته هنا، وإن أفادت عبارته الإسقاط في المكسورتين لأبي عون عن الحُلْواني ولأحمد بن صالح من طريق الرازي (ينظر: جامع أبي معشر ٢/ ٣٦٨).

(٤) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٧٧) وجامع ابن فارس (ص٢٢٠) والمصباح (٢/ ٤٣٤- ٤٣٥)، وجامع الروذباري (٢/ ٣٢٥)، والطرق في المنتهى (ص١٢٨) وجامع ابن فارس (ص٨٠) وجامع الروذباري (١/ ٣٢٠- ٣٢٢)، والمصباح (١/ ٢١٦- ٢١٧). وحكى الداني في جامع البيان (١/ ٣٩٧) هذا الوجه عن بعض طرق أبي عون التي لم يسندها في كتابه.

٢- وأحمد بن صالح[1] عن قالون[2].

٣- وابن دازِيل عن قالون: من طريق الخزاعي[3].

ثالثاً: من وافقه: عن نافع: كذلك لم أجد أحداً وافقه على تخصيص الإسقاط بالمضمومتين والمفتوحتين دون المكسورتين، لكن ورد مطلق الإسقاط في المتفقتين:

١- عن إسماعيل عن نافع: من طريق الشَّذَائي عن البلخي عن الدوري عن إسماعيل[4].

٢، ٣- وعن النحاس[5] بطرقه إلى ورش وأبي دِحْية[6] كلاهما عن نافع: من الكامل

(١) أبو جعفر أحمد بن صالح المصريّ، (ت٢٤٨هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٧٧)، وغاية النهاية (١/ ٢٣١).

(٢) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص٢٢٠) والتبصرة له (ص١٥٥)، وجامع الفارسي [ل١١٨/ ب]، والمستنير (ص٣٠٦)، والكفاية الكبرى (ص١١٥)، والاختيار ((١/ ٢٧٣)، (٢/ ٣٤٦-٣٤٨، ٧١٠))، والمنهاج (١/ ٢٣٧). وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٨)، وجامع ابن فارس (ص٧٩) والتبصرة له (ص١٢)، وجامع الفارسي [ل١٠٣/ ب]، والمستنير (ص١٢١- ١٢٢) والكفاية الكبرى (ص٣٤)، والاختيار (١/ ٧٨- ٧٩)، والمنهاج (١/ ٢٣٧). وذكر أبو علي المالكي في الروضة الإسقاط لأحمد بن صالح (١/ ٢٠٦، ٢٠٨) إلّا أنّه لم يسند طريقه في كتابه.

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٧٧) وجامع الروذباري (٢/ ٣٢٥)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٥) وجامع الروذباري (١/ ٣١٢).

(٤) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٧٧)، والمصباح (٢/ ٤٣٤- ٤٣٥)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٥)، والمصباح (١/ ٢٤١- ٢٤٢). وذكر الروذباريّ الإسقاط لإسماعيل طريق البخاري، ولعلّه سبق قلم من البلخيّ إلى البخاريّ؛ فإنّي لم أجده أسند طريقًا للبخاريّ عن إسماعيل. وقد أسند طريق البلخي عن إسماعيل من طريق الشذائي، من طريقي الخزاعي والأهوازي. ينظر ما يتعلّق بالقراءة في جامع الروذباري (٢/ ٣٢٥)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٣٢٥).

(٥) قال الخزاعيّ في المنتهى (ص٢٧٨): «وافق النحاس عن أصحابه — طريق ابن الصلت [وهو ابن شنبوذ]- أبا عمرو في المكسورتين، وقال [النحاس] عنهم في المضمومتين: (يترك الثانية ولا يمدّ)»، وكذلك الروذباري في جامعه عن المروزي - وهو عن الخزاعي- (٢/ ٣٢٨)، وسياق العبارة يشعر بالفرق بين قراءة النحاس في المكسورتين وبين قراءته في المضومتين، لكن قوله: (يترك الثانية ولا يمدّ) قد يحمل أيضًا على الإسقاط كقراءته في المكسورتين. والله أعلم. ولما في العبارة من الخفاء أضربت عن ذكر النحاس من المنتهى وجامع الروذباري في الموافقات.

(٦) أبو دِحْية معلّى بن دِحْية بن قيس المصري، أخذ عن نافع، أخذ عنه يونس بن عبد الأعلى وأبو الأزهر وأبو يعقوب الأزرق وهشام بن عمّار وغيرهم. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٧٣٩).

بطرقه إلى النحاس؛ حيث أطلق الهذلي حذف أولى المفتوحتين من غير عوض عن النحاس عن ورش، وكذلك ذكر حذف أولى المكسورتين وتحقيق الثانية، وذكر أنّ من حذف الأولى في المكسورتين حذفها في المضمومتين(1). **وللهذلي عشرة طرق نشريّة عن النحاس عن الأزرق عن ورش**(2).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعية وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسي، ولم أجد أحداً وافقه فيه، ولم أجد أحدًا وافقه في إسقاط المضمومتين دون المكسورتين. وورد عن الراوي من بعض طرقه إسقاط المضمومتين ضمن مطلق إسقاط المتفقتين، وكذلك ورد مطلق إسقاط المتفقتين عن القارئ من بعض الطرق عن بعض رواياته. وقد صحّ هذا الوجه في النشر عن غير هذا القارئ من القراء العشرة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- حيث جزم أوّلًا في "النشر" بإسقاط أول المفتوحتين لقالون وبتسهيل أولى المكسورتين والمضمومتين، ثم ذكر أنّه اختلف عنه في ثلاث كلمات، ولم يذكر هذا الموضع فيهنّ، وبعد ذلك ذكر هذا الوجه عن السبط موسومًا بالانفراد(3).

٢- ولم يذكر هذا الوجه في "الطيبة"، فلم يذكر لقالون غير الإسقاط في المفتوحتين والتسهيل في المكسورتين والمضمومتين(4).

***

٤٧- الموضع الثالث: انفراد ابن مهران عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون بإسقاط الأولى من المتفقتين في الأقسام الثلاثة.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد ابن مهران عن ابن بويان بإسقاط الأولى من المتفقتين

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٨٤٧- ٨٥٠)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٢٤١- ٢٤٤، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٨- ٢٥٩، ٢٦١).

(٢) ينظر النشر (١/ ٣٣٥- ٣٣٧).

(٣) ينظر النشر (٢/ ٣٦٩- ٣٧١)، ونحوه في التقريب (١/ ٢٧٣- ٢٧٤).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص٥٠، الأبيات: ١٩٧- ١٩٨).

في الأقسام الثلاثة، فخالف سائر الرواة عنه»[1].

- **طريق ابن مهران عن ابن بويان عن أبي نشيط** من الطرق المسندة في النشر، وجاء من كتابي "الغاية" و"الكامل"، وسبق[2].

- **مصدر انفراد ابن مهران:** لم أجد هذا الوجه عن ابن مهران في الغاية ولا في المبسوط، ولا في الإشارة للعراقي، ولا في الإيضاح للأندرابي ولا في شرح الغاية له، ولا في كامل الهذلي – وقد أسند منه في النشر طريق ابن مهران عن ابن بويان–، ولا في جامع الروذباريّ، وكل هذه الكتب فيها طريق ابن مهران عن ابن بويان.

وعبارة ابن مهران في الغاية هي: «﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾[البقرة: ٣١]:

١- بهمزة واحدة: أبو عمرو والبزي.

٢- يزيدٌ وورشٌ والقواسُ ويعقوبُ وسهلٌ: يهمزون الأولى[3].

٣- ونافعٌ وابنُ فليح [يهمزون] الثانيةَ.

وكذلك جميع المتفقين، وإسماعيل [عن نافع] ليَّن الثانية في المفتوحتين.

ويهمزون الأولى إذا اختلفتا»[4].

وقوله في (١): (بهمزة **واحدة**: أبو عمرو والبزي) يفيد أنّ الإسقاط لهما فحسب، وأما غيرهما فلا يُسقطون، ثم اختلف الذين لا يُسقطون: فالمذكورون في (٢) يهمزون الأولى ويليّنون الثانية[5]، والمذكورون في (٣) – ومنهم قالون– يليّنون الأولى ويهمزون الثانية.

وقد صرّح بهذا في المبسوط، فقال: «﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾:

---

(١) النشر: (٢/ ٣٧١).

(٢) ينظر: ص٢٢٣.

(٣) قوله: (الأولى) فيه إشارةٌ إلى تعدد الهمزة وعدم الوحدة، بخلاف وجه أبي عمرو المصرّح فيه بالوحدة.

(٤) الغاية لابن مهران (ص٤٠).

(٥) وقوله في (٢) (يهمزون الأولى) وإرادته من ذلك تليين الثانية: هو كقوله عن قراءة الحجازِيّينَ والبصرِيّينَ في المختلفتين: (ويهمزون الأولى إذا اختلفتا).

١- أبو جعفر ونافعٌ برواية ورش وابنُ كثير برواية القواس ويعقوبُ: يهمزون الأولى ويخففون الثانية ويشيرون بالكسر إليها، وكذلك يفعلون في كل همزتين متفقتين يلتقيان من كلمتين، مكسورتين كانتا أو مضمومتين أو مفتوحتين...

٢- وأبو عمرو وابنُ كثير برواية البزي: يهمزان همزة واحدة في جميع ذلك ويتركان إحداهما أصلاً إذا كانتا متفقتين كما ذكرنا.

٣- وقرأ نافعٌ في رواية إسماعيلَ وقالونَ وابنُ كثيرٍ في رواية ابن فليح: بتليين الأولى وتحقيق الثانية في جميع ذلك، إلا أن إسماعيل عن نافع خالف في المفتوحتين فليَّن منهما الثانية وحقق الأولى كورش»(١).

- **من ذكر هذا الوجه**: مرّ في الموضع السابق ذِكرُ من أسقط إحدى الهمزتين المتفقتين عن قالون وعن نافع، وسبق أنّي لم أجد هذا الوجه عن أبي نشيط.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ منسوبٌ لأحد الطرق الفرعية وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسي، ولم أجد أحداً وافقه فيه، وورد هذا الوجه عن الراوي من بعض طرقه، وكذلك عن القارئ من بعض الطرق عن بعض رواياته. وقد صحّ هذا الوجه في النشر عن غير هذا القارئ من القراء العشرة. وهذا الانفراد الذي نسبه ابن الجزري إلى ابن مهران لم أجده عن ابن مهران لا في كتبه ولا في الكتب التي روت عنه، بل وجدت خلافه.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- حيث جزم أوّلًا في "النشر" بالإسقاط في المفتوحتين لقالون وبتسهيل الأولى في المكسورتين والمضمومتين، ثم ذكر أنّه اختلف عنه في ثلاث كلمات، ولم يذكر هذا الموضع فيهنّ، وبعد ذلك ذكر هذا الوجه عن ابن مهران موسومًا بالانفراد(٢).

٢- ولم يذكر هذا الوجه في "الطيبة"، فلم يذكر لقالون غير الإسقاط في المفتوحتين

(١) المبسوط لابن مهران (ص٦٥)، وينظر شرح الغاية للأندرابي (ص١٩٢- ١٩٣).

(٢) ينظر: النشر (٢/ ٣٦٩- ٣٧١)، ونحوه في التقريب (١/ ٢٧٣- ٢٧٤).

والتسهيل في المكسورتين والمضمومتين[١].

***

٤٨- الموضع الرابع: انفراد الداني عن أبي الفتح من طريق الحُلْواني عن قالون بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية من الهمزتين المضمومتين والمكسورتين.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الداني عن أبي الفتح من طريق الحُلْواني عن قالون بتحقيق الأولى وتسهيل الهمزة الثانية من المضمومتين والمكسورتين»[٢].

- **طريق الداني** عن أبي الفتح في طريق الحُلْواني من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ:

١- عن أبي الفتح عن السامَرّي عن ابن شنبوذ عن ابن أبي مهران الجمّال عن الحُلْواني.

٢- وعن أبي الفتح عن عبد الباقي الخراساني عن ابن عُبيْد عن الـمُنَقّي عن ابن أبي مهران عن الحُلْواني.

ولم يصرّح ابن الجزريّ بمأخذه لهذين الطريقين، وقد أسندهما الدانيُّ في "جامع البيان" وفي "المفردات السبع" وفي "التعريف"[٣].

- **مصدر الانفراد**: ذكر الداني هذا الوجه في "جامع البيان" من قراءته على أبي الفتح في طريق الحُلْواني عن قالون، وذكره أيضاً عن الحُلْواني عن قالون في "المفردات السبع" وفي "التعريف"، وقد ذكر فيهما أيضًا الوجه المشهور عن الحُلْواني، ووصف الوجهين بأنّهما صحيحان[٤].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن قالون**: لم أجد هذا الوجه عن قالون عند غير

(١) ينظر: طيبة النشر (ص٥٠، الأبيات: ١٩٧- ١٩٨).

(٢) النشر (٢/ ٣٧١).

(٣) ينظر: النشر (١/ ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣)، وجامع البيان (١/ ١٩٣)، المفردات السبع (ص٢٤)، والتعريف (ص٣٣).

(٤) ينظر: جامع البيان (١/ ٣٩٧، ٤٠١)، والمفردات السبع (ص٣٧)، والتعريف (ص٥٨، ٥٩).

الداني، إلّا فيما ذكره العراقيّ في "الإشـــارة" عن بعض المشـــيخة عن مصـــعب[1] عن قالون[2]، وسَوْقُ العراقيّ لهذا الوجه يُشعر بأنّه على سبيل الحكاية، ولكن بيّن صاحب "البشـارة" أنّ هذا الوجه رواه ابن مهران عن ابن فرح عن الدوري عن إسماعيل ومصعب عن قالون[3]، وقد أســند العراقي في الإشــارة طريق ابن مهران عن النقاش عن ابن فليح عن مصعب عن قالون[4].

ويلاحظ أنّ ابن مهران أسند هذا الطريق في الغاية والمبسوط، وخصّ هذا الوجه عن نافع برواية ورش[5].

ثانيًا: من وافقه عن نافع: صحّ هذا الوجه عن نافع من رواية ورش[6].

- **وصــف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصــحاب الكتب عن أصـل طريقه الرئيسـي، ولم أجد أحدًا وافقه، وذُكِر هذا الوجه عن الراوي من بعض طرقه غير النشـريّة وغير المشـهورة، وقد صـحّ هذا الوجه عن القارئ في "النشـر" من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- حيث جزم أوّلًا في "النشر" بالإسقاط في المفتوحتين لقالون وبتسهيل الأولى في المكسورتين والمضمومتين، ثم ذكر أنّه اختلف عنه في ثلاث كلمات، ولم يذكر هذا الموضع

---

(١) مصعب بن إبراهيم بن حمزة بن عبد الله بن الزبير بن العوام الزبيري الزهري المدني، قرأ على قالون، قرأ علي الفضل بن داود بن أبي رطبة، ومحمد بن عبد الله بن فليح، ومحمد بن إبراهيم بن زوزان. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٧٢٥).

(٢) ينظر: الإشارة للعراقي [ل١٢/ ب].

(٣) ينظر: البشارة من الإشارة [ل٢١/ ب].

(٤) ينظر: الإشارة للعراقي [ل٥/ ب].

(٥) تنظر القراءة في الغاية (ص٤٠)، والمبسوط (ص٦٥)، وينظر الطريق في الغاية (ص١٠)، والمبسوط (ص١٠).

(٦) ينظر: النشر (٢/ ٣٧١، ٣٧٣).

فيهنّ، وبعد ذلك ذكر هذا الوجه عن الداني موسومًا بالانفراد[١].

٢- ولم يذكر هذا الوجه في "الطيبة"، فلم يذكر لقالون غير الإسقاط في المفتوحتين والتسهيل في المكسورتين والمضمومتين[٢].

***

٤٩- الموضــع الخامس: انفراد خلف بن إبراهيم الخاقاني[٣] عن أصــحابه عن الأزرق بجعل الثانية من الهمزتين المضمومتين واواً خفيفة الضمّ.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد خلف بن إبراهيم بن خاقان الخاقاني — فيما رواه الداني عنه عن أصحابه عن الأزرق- بجعل الثانية من المضمومتين واواً مضمومة خفيفة الضمة... قلت: والعمل على غير هذا عند سائر أهل الأداء في سائر الأمصار، ولذلك لم يذكره في "التيسير" مع إسناده رواية ورش من طريق ابن خاقان»[٤]، وقال في تقريب النشر: «وانفرد الخاقاني فيما رواه الدانيّ عنه عن الأزرق بجعل الثانية من المضمومتين واواً كذلك. وليس العمل عليه»[٥].

- **طريق خلف بن إبراهيم عن الأزرق** من الطرق المسندة في النشر. **وجاء طريقه النشــريّ**: من كتاب التيســير: عن الداني عنه — أي خلف بن إبراهيم- عن أحمد بن أسامة التُّجِيبِي[٦] عن **النحاس** عن الأزرق. **وجاء أيضاً**: عن الداني عنه — أي خلف-

---

(١) ينظر: النشر (٢/ ٣٦٩- ٣٧١)، ونحوه في التقريب (١/ ٢٧٣- ٢٧٤).

(٢) ينظر: طيبة النشر (ص٥٠، الأبيات: ١٩٧- ٢٠٠).

(٣) أبو القاسم خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن حمدان بن خاقان المصري الخاقاني، (ت٤٠٢هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٩٠)، وغاية النهاية (٢/ ١٢).

(٤) النشر (٢/ ٣٧٤).

(٥) تقريب النشر (١/ ٢٧٥).

(٦) أحمد بن أسامة بن أحمد التُّجِيبِي المصري، (ت٣٥٦هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٨٤)، وغاية النهاية (١/ ١٦٧).

عن ابن أبي الرجاء[1] عن **النحاس** عن الأزرق. ولم يبيّن ابن الجزريّ مأخذه لهذا الطريق، وقد أسنده الداني في "جامع البيان"، وفي "التعريف" وفي "المفردات السبع"[2].

- **مصدر الانفراد:**

١- قال الداني في جامع البيان: «قال لي الخاقاني عن أصحابه عن أبي يعقوب [الأزرق] عن ورش: (أنه يجعلها واوًا مضمومةً خفيفة الضمة، كجعله إياها ياءً خفيفة الكسرة في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾[البقرة: ٣١] و﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ﴾[النور: ٣٣]. ورأيت أبا غانم[3] وأصحابه قد نصّوا على ذلك عن ورش وترجموا عنه بهذه الترجمة[4]. وقال إسماعيل النحاس عن أصحابه عن ورش في كتاب اللفظ: (﴿أَوْلِيَآءُ أُو۟لَٰٓئِكَ﴾[الأحقاف: ٣٢]: تمد الألف الآخرة من ﴿أَوْلِيَآءُ﴾ وتهمزها وترفعها، ولا تهمز ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ﴾ وكأنك تجعلها واواً مرفوعة)، وهذا موافقٌ للذي رواه لي خَلَف بن إبراهيم عن أصحابه وأقرأني به عنهم»[5].

٢- ولم يذكر الداني هذا الوجه في "التعريف" و"المفردات السبع"، بل أطلق عن ورش تسهيل الثانية من المتفقتين، وذكر عن ابن خاقان جعل الثانية ياءً مكسورة في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ

---

(١) أبو بكر أحمد بن محمد بن أبي الرجاء المصري، (ت٤٠٣هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٨٣).

(٢) ينظر: النشر: (١/ ٣٣٤)، والتيسير (ص١٠٩)، وجامع البيان (١/ ٢٠٠)، والتعريف (ص٣٧)، والمفردات السبع (٢٥- ٢٦). وجامع البيان فيه طريقا التجيبي وابن أبي الرجاء، والنشري هو طريق التجيبي.

(٣) هو المظفر بن حمدان. سبقت ترجمته.

(٤) ذكر أبو بكر الأذفوي – وهو من أصحاب أبي غانم- في كتابه الاستغناء في علوم القرآن أنّ نافعًا حقّق أولى المضمومتين – أي من كلمتين- وجَعَلَ الثانية كأنّها واوٌ، وقد ذكر قبل ذلك ثلاث روايات عن نافع في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾: الأولى: تحقيق الأولى وجعل الثانية كأنّها مدّة خفيفة، والثانية: تحقيق الأولى وجعل الثانية كسرة خفيفةً كأنّها ياء، وذكر أنّه قرأ بهذا لورش، والثالثة: تخفيف الأولى وتحقيق الثانية. ينظر: الاستغناء في علوم القرآن للأذفوي من الآية (٣٠) إلى نهاية الآية (٧٤) من سورة البقرة، دراسة وتحقيق خالد بن عمر بن أحمد باشرف: (١٧١- ١٧٢، ١٧٥).

(٥) جامع البيان (١/ ٤٠١). ويشار إلى أنّ ابن الجزري نقل عبارة الداني من جامع البيان عند ذكره لهذا الانفراد.

إن﴾ و﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ﴾، ولم يذكر ذلك في ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٓئِكَ﴾. وكذلك في "التيسير"[١].

– **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ورش:** لم أجد أحدًا وافقه، سوى ما ذكره الداني عن النحاس في كتابه اللفظ عن أصحابه عن ورش، وعن أبي غانم وأصحابه، وقد سبق.

ثانيًا: من وافقه عن نافع: ورد هذا الوجه عن بعض طرق قالون من "المبهج" و"المصباح" وعن ابن جمّاز عن نافع من "المصباح"، وسيأتي تفصيله في الموضع التالي في انفراد صاحب "المبهج"

– **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسي، وأورد الداني نصًّا عن أصل طريقه الفرعيّ يؤيده، ولم أجد له موافقات عن الراوي غير ذلك، وورد هذا الوجه عن القارئ من غير هذه الرواية من بعض الطرق، وبعضها نشريّ. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء العشرة.

– **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد وسم هذا الوجه بالانفراد وصرّح في "النشر" بأنّ العمل على غير هذا عند سائر أهل الأداء في سائر الأمصار، وكذلك صرّح في "التقريب" بأنّه ليس العمل عليه[٢].

٢- ولم يذكره في "الطيبة"[٣].

***

٥٠- الموضع السادس: انفراد سبط الخياط عن الشّذَائي عن ابن بويان في رواية قالون بجعل الثانية من المضمومتين واواً خفيفة الضمّ، وبجعل الثانية من المكسورتين ياء خفيفة الكسر.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد خلف بن إبراهيم بن خاقان الخاقاني ... بجعل الثانية من المضمومتين واواً مضمومة خفيفة الضمة... **وانفرد بذلك** في المضمومتين وسائر المكسورتين سبط الخياط في "المبهج" عن الشّذَائي عن ابن بويان في رواية قالون، وترجم

(١) ينظر: التعريف (ص٥٨- ٥٩)، والمفردات السبع (ص٣٩)، والتيسير (ص١٦٤- ١٦٥).

(٢) ينظر النشر (٢/ ٣٧٤)، وتقريب النشر (١/ ٢٧٥).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٥٠، الأبيات: ١٩٩- ٢٠٠).

عن ذلك بـ(كسرة خفيفة) وبـ(ضمة خفيفة)، ولو لم يغاير بينه وبين التسهيل بينَ بينَ لقيل إنه يريد التسهيل، ولم أعلم أحداً روى عنه البدل في ذلك غيره»[١].

- **طريق السبط عن الشّذَائي عن ابن بويان عن أبي نشيط** من الطرق المسندة في النشر، وجاء من كتابه المبهج، وسبق[٢].

- **مصدر الانفراد:** ذكر السبط في "المبهج" هذا الوجه عن أبي نشيط عن قالون[٣]، وقد أسند طريق أبي نشيط من طريق الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشّذَائي عن ابن بويان وابن شنبوذ، والنشريّ هو طريق ابن بويان. فقد قيّد ابن الجزري الانفراد بكونه عن ابن بويان إمّا لكونه هو الطريق النشري ولا يعنيه طريق ابن شنبوذ، وإما لورود هذا الوجه عن ابن شنبوذ من المصباح -كما سيأتي-.

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه عن ابن بويان ولا عن أبي نشيط ولا عن قالون ولا عن نافع، سوى ما ذكره أبو الكرم في المصباح:

١- عن ابن شنبوذ عن أبي حسان عن أبي نشيط عن قالون: من طريق الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشّذَائي عن ابن شنبوذ[٤]، ومن طريق ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الشنبوذي عن ابن شنبوذ.

٢- وعن ابن جماز عن نافع: بطرقه إليه.

حيث قال في المصباح: «ابنُ جماز عن نافع وابنُ شنبوذ عن أبي نشيط عن قالون: يهمزون الأولى من ذلك ويتركون الثانية، ويتعوّضون من المرفوعتين بواوٍ ومن المكسورتين بياء من قوله (أولياء وُلئك) و(هؤلاء يِـنْكُنتم)، ونحو ذلك»[٥].

---

(١) النشر (٢/ ٣٧٥).

(٢) ينظر ص٢٣١.

(٣) ينظر: المبهج (١/ ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦)، وكذلك في الاختيار (١/ ٢٧٣، ٢/ ٧١٠).

(٤) أسند السبط هذا الطريق عن الشريف العباسي، وهو داخلٌ في عموم إطلاق عبارته، وليس هذا الطريق نشريًّا.

(٥) المصباح: (٢/ ٤٣٥)، وتنظر طرقه في المصباح عن ابن شنبوذ (١/ ٢٣٣- ٢٣٤)، وعن ابن جمّاز (١/ ٢٤٨- ٢٤٩).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن طريقه الفرعيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عنه ولا عن أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقةٌ واحدة عن الراوي من أصل طريقه الرئيسي وموافقة عن القارئ من رواية أخرى غير نشريّة، والموافقات من المصباح.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم لقالون في أول كلامه عن المتفقتين بالإسقاط في المفتوحتين كأبي عمرو، وبتسهيل الأولى من المكسورتين والمضمومتين، وذكر عنه الخلاف في ثلاث كلمات، ثم شرع في ذكر مذهب قنبل والأزرق وغيرهم، وفي أواخر كلامه عن باب المتفقتين ذكر هذا الوجه عن السبط في المضمومتين والمكسورتين موسومًا بالانفراد وبأنّه لا يعلم أحدًا رواه غير السبط[1]، وجزمه أوّلًا بخلافه وتأخيره لهذا الموضع مشعرٌ بعدم اعتداده به.

٢- ونحوه في "التقريب"، وزاد عليه بأن صرّح بردّه فقال: «ولا يعوّل عليه» [2].

٣- ولم يذكر هذا الوجه في "الطيبة"، بل جزم لقالون بإسقاط أولى المفتوحتين وتسهيل أولى المكسورتين والمضموتين[3].

***

٥١- الموضع السابع: انفراد ابن مهران عن روح بتسهيل الثانية من المتفقتين.

قال ابن الجزريّ: «المتفقتان: وهما على ثلاثة أقسام: متفقتان بالكسر، ومتفقتان بالفتح، ومتفقتان بالضم... وقرأ الباقون وهم ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف **وروح** بتحقيق الهمزتين جميعاً في الأقسام الثلاثة. **وانفرد** ابن مهران عن روح بتسهيل الثانية منهما كأبي جعفر وموافقيه»[4].

---

(١) ينظر: النشر (٢/ ٣٦٩- ٣٧٥).

(٢) ينظر: تقريب النشر (٢/ ٢٧٣- ٢٧٥).

(٣) ينظر: طيبة النشر (ص٥٠، الأبيات: ١٩٧- ١٩٨).

(٤) النشر (٢/ ٣٦٧، ٣٧٥).

– **طريق ابن مهران عن روح** من الطرق المسندة في النشر، وسبق[1].

– **مصـــدر الانفراد:** قال ابن مهران في الغاية: «﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾[البقرة: ٣١] بهمزة واحدة: أبو عمرو والبزي. يزيدٌ وورشٌ والقواسُ **ويعقوبُ** وسـهلٌ: **يهمزون الأولى** [يعني: ويسهّلون الثانية]، ونافعٌ وابن فليح: الثانية. **وكذلك جميع المتفقين**»[2].

– **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن وهب عن روح:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن روح: الخزاعي بسـنده إلى محمد بن إسـحاق البخاري عن الضـرير عن روح[3]. وذكر الروذباريّ هذا الوجه عن البخاري عن شيوخه عن يعقوب[4].

ثالثًا: من وافقه عن يعقوب: صحّ هذا الوجه في النشر عن يعقوب من رواية رويس.

---

(١) ينظر: ص١٨٢.

(٢) الغاية لابن مهران (ص٤٠)، ونحوه في المبسوط (ص٦٥). وورد هذا الوجه من طريق ابن مهران من الإشارة للعراقيّ [ل١٢/ ب] وقد أسند طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل، وورد من الإيضاح للأندرابي [ل١٣٤/ ب] وقد أسند طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب وابن الوكيل، وورد من جامع الروذباري (٢/ ٣٢٧) ولا تُدرى طرقه عن ابن مهران، ولم يذكره الهذليُّ في الكامل من طريق ابن مهران، بل أطلق التحقيق عن روح غير طريق البخاري (٢/ ٨٤٦- ٨٥٠)، مع أنّه أسند طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب، ولم يذكره أبو معشر في جامعه من طريق ابن وهب (٢/ ٣٦٧) بل أطلق التحقيق في المفتوحتين لابن وهب، فيندرج في حكمه بالتحقيق طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب، ولكنّه أسند أيضًا طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل عن روح، ولم أجد في عبارته ما يفيد التحقيق أو التسهيل له، وفي عبارته سقطٌ قد يخفى بسببه وجهه.

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٧٨)، والكامل (٢/ ٨٤٦، ٨٤٨، ٨٥٠)، وجامع أبي معشر (٢/ ٣٦٧)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩١- ١٩٢)، والكامل (١/ ٤٤٢- ٤٤٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٧١٩- ٧٢٠).

(٤) ينظر: جامع الروذباري (٢/ ٣٢٧). وفيما وصلنا من كتابه سقطٌ كبير يبدأ من أسانيد روح، فلا يمكن التحقق من وجود طريق البخاري فيه وأنّه لو كان عن روحٍ فمن أيّ طريق هو، إلّا أنّه من المرجّح أن يكون قد أسند طريق البخاري من طريق الخزاعي؛ لأنّ من دأبه إيراد طرق الخزاعي المسندة في "المنتهى".

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ولم أجد أحدًا وافقه من أصل طريقه الرئيسي، وجاءت له موافقةٌ واحدة عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسي، وهي تدور على طريق الخزاعي. وصحّ هذا الوجه عن القارئ في النشر من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتد ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه ذكر الإسقاط لأبي عمرو ورويس من طريق أبي الطيب وغيرهما، ثم ذكر التسهيل لأبي جعفر ولرويس غير أبي الطيب وغيرهما، ثم ذكر الخلف عن قنبل والأزرق، ثم أطلق التحقيق عن روح وابن عامر وغيرهما، وبعد ذلك ذكر انفراد ابن مهران[١]؛ فعدمُ ذكره لروح ضمن أصحاب الخلف -كالأزرق- وعدمُ توزيعه لأوجهه بحسب طرقه -كما فعل مع رويس- وعدمُ ذكره مع أصحاب التسهيل وجزمُه بالتحقيق عنه: يدلّ على عدم اعتداده بالانفراد.

٢- وبنحوه في "التقريب"؛ فإنّه ذكر أصحاب التسهيل ولم يذكر فيهم أحدًا عن روح، ثم ذكر التحقيق لأصحابه، وبعد ذلك ذكر انفراد ابن مهران عن روح بالتسهيل[٢].

٣- ولم يذكر هذا الوجه عن روح في "الطيبة"[٣].

***

٥٢- الموضع الثامن: انفراد ابن أشته[٤] عن روح بتسهيل الثانية من ﴿شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴿٢٢﴾﴾[عبس].

قال ابن الجزريّ: «المتفقتان: وهما على ثلاثة أقسام: متفقتان بالكسر، ومتفقتان بالفتح، ومتفقتان بالضم... وقرأ الباقون وهم ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف **وروح** بتحقيق الهمزتين جميعاً في الأقسام الثلاثة. وانفرد ابن مهران عن روح بتسهيل

(١) ينظر: النشر (٢/ ٣٦٩- ٣٧٥).

(٢) ينظر: تقريب النشر (٢/ ٢٧٤- ٢٧٦).

(٣) ينظر: طيبة النشر (ص٥٠، الأبيات: ١٩٧- ٢٠٠).

(٤) أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن أشته الأصبهاني، (ت٣٦٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦١٧)، وغاية النهاية (٣/ ٤٦١).

الثانية منهما كأبي جعفر وموافقيه. **وكذلك انفرد** عنه ابن أشته — فيما ذكره ابن سوار- في موضع من المفتوحتين وهو ﴿شَآءَ أَنشَرَهُ﴾»[1].

- **طريق ابن أشته عن روح** من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتاب المستنير: عن المعدّل عن ابن وهب عن روح[2].

- **مصـــدر الانفراد:** ذكر ابن ســوار هذا الوجه في المســتنير عن ابن أشــته عن روح[3].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن روح:** لم أجد أحدًا وافقه عن روح في هذا المذهب — أي خصوص تسهيل هذا الحرف- إلّا ما ذكره ابن شريح؛ حيث ذكر الوجهين لروح في ﴿شَآءَ أَنشَرَهُ﴾، وقد أسند رواية روح من قراءته على ابن نفيس على السامَرّي على أبي الطيب ابن حمدان على روح[4].

ووافقه بعضــهم — وهم ابن مهران عن هبة الله والخزاعي عن البخاري- ضــمنًا؛ حيث سهّلوا كل متفقتين لروح، ومرّ بيان ذلك في الموضع السابق.

ثانيًا: من وافقه عن يعقوب: وردت له موافقةٌ في هذا المذهب **من طريق الأهوازي عن الشـــنبوذي عن التمار عن رويس عن يعقوب**: من الوجيز ومفردة يعقوب للأهوازي، ومن جامع الروذباري عن الأهوازي؛ حيث خصّ أبو علي الأهوازي تسـهيل رويس بهذا الحرف فقط، وذلك من قراءته عن الشـنبوذي عن التمار عنه، وذكر الروذباري التسـهيل لأبي الفرج الشنبوذي عن التمار في ﴿شَآءَ أَنشَرَهُ﴾ فقط[5].

---

(١) النشر (٢/ ٣٦٧، ٣٧٥).

(٢) ينظر النشر (١/ ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤)، والمستنير (ص٢٢٥)، وفي المستنير أن المعدّل هو أحمد بن حرب، وصوّب ابن الجزريّ أنّه محمد بن يعقوب.

(٣) ينظر المستنير (ص٣٠٦).

(٤) تنظر القراءة في تجريد الاختلاف لابن شريح (ص٦١- ٦٢)، وينظر الطريق فيه (ص٥١).

(٥) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للأهوازي (ص٧٨)، والوجيز للأهوازي (ص١٣٦)، وجامع الروذباريّ (٢/ ٣٢٧)، وتنظر الطرق في مفردة يعقوب للأهوازي (ص٦٦)، والوجيز للأهوازي (ص٧٤)، وجامع الروذباري (١/ ٧٠٤).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعية عن راوٍ، ووردت له موافقةٌ في هذا المذهب عن الراوي من غير أصل طريقه، وموافقةٌ واحدةٌ عن القارئ من غير هذه الرواية، وقد وردت له موافقاتٌ جزئية - هي أيضًا انفرادات- في هذا الوجه في هذا الحرف عن راويه لكن ضمن عموم التسهيل في الباب. وصحّ هذا الوجه في هذه الكلمة باعتبار النظر إليها منفردة — لا على هذا المذهب- عن القارئ في النشر من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتد ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم في "النشر" بالتحقيق عن روح، ثم ذكر انفراد ابن مهران بالتسهيل، وهو لم يعتدّ به -كما سبق بيانه في الموضع السابق-، وبعد ذلك ذكر انفراد ابن أشته[1]؛ فجزْمُه أوّلًا بالتحقيق مع تأخيره لهذا الوجه وذِكرِه بعد وجهٍ غير معتدٍّ به: دليل على عدم اعتداده بهذا الوجه أيضًا.

٢- ولم يذكر هذا الوجه عن روح في "الطيبة"[2].

***

٥٣- الموضع التاسع: انفراد ابن مهران عن روح بتسهيل الثانية من المختلفتين.

قال ابن الجزريّ: «وقرأ الباقون وهم ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف **وروح** بتحقيق الهمزتين جميعاً في الأقسام الخمسة. **وانفرد** ابن مهران عن روح بالتسهيل مثل رويس والجماعة»[3].

- **طريق ابن مهران عن روح** من الطرق المسندة في النشر، وسبق[4].

- **مصدر الانفراد**: قال ابن مهران في الغاية: «﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾[البقرة: ٣١] بهمزة واحدة: أبو عمرو والبزي. يزيدٌ وورشٌ والقواسُ **ويعقوبُ** وسهلٌ: يهمزون الأولى، ونافعٌ

(١) ينظر النشر (٢/ ٣٧٥)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٢٧٥- ٢٧٦).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٥٠، الأبيات: ١٩٧- ٢٠٠).

(٣) النشر (٢/ ٣٨١).

(٤) ينظر ص١٨٢.

وابن فليح: الثانية. وكذلك جميع المتفقين. وإسماعيل ليّن الثانية في المفتوحتين. **ويهمزون الأولى إذا اختلفتا**»[1].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن روح: الخزاعي بسنده إلى محمد بن إسحاق البخاري عن الضرير عن روح**: من الكامل وجامع أبي معشر[2]. ويلاحظ أنّ الخزاعيّ لم يذكر هذا الوجه لروحٍ في المنتهى، بل أطلق التحقيق عنه؛ حيث قال: «تليين الثانية من الهمزتين المختلفتين من كلمتين: حجازيٌّ – غير سالم وأبي مروان–، وأبو عمرو، ويعقوب – **غير روح** والمنهال»[3].

ثانيًا: من وافقه عن يعقوب: صحّ هذا الوجه في "النشر" عن يعقوب من رواية

(١) الغاية لابن مهران (ص٤٠)، وكذلك في المبسوط (ص٦٥). وكذلك ورد هذا الوجه عن ابن مهران في الإشارة للعراقي [ل١١/ ب]؛ حيث أطلق التسهيل عن يعقوب، وقد أسند رواية روح من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل، وكذلك ورد هذا الوجه عن ابن مهران في الإيضاح للأندرابي [ل١٣٥/ أ]؛ حيث خصّ تحقيق ثانية المختلفتين بابن وهب وابن حسان، وأطلق التسهيل عن أهل البصرة غير ابن وهب وابن حسان، ويريد بابن وهب خصوص طريق الخبازي عن روح، فيكون لروح التسهيل من طريقي ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل وابن يعقوب المعدل، وخصّ أبو معشر تحقيق روح بطريق ابن وهب (٢/ ٣٦٩)، وقد أسند طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل وعن ابن يعقوب عن ابن وهب، فيكون لابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب التحقيق كالمشهور وله عن ابن الوكيل التسهيل، ولم يذكر الهذلي هذا الوجه لروح من طريق ابن مهران (٢/ ٨٥٢)؛ مع أنّه أسند طريقه عن هبة الله عن المعدّل – وهو ابن يعقوب في الأظهر–. وأطلق الروذباري في جامعه (٢/ ٣٢٥) تسهيل ثانية المختلفتين عن ابن مهران عن شيوخه عن يعقوب، وسقطت أسانيده عن ابن مهران عن روح فيما وصلنا من كتابه، فلا يُدرى هل أسند طريقه عن ابن الوكيل أو عن ابن يعقوب أو عنهما. وظهر بهذا أنّ هذا الوجه ورد عن ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل في الإشارة والإيضاح وجامع أبي معشر، وورد عن ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب في الإيضاح فحسب، ولم يرد عنه في جامع أبي معشر والكامل مع إسنادهما لطريقه.

(٢) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٨٥٢)، وجامع أبي معشر (٢/ ٣٦٩). وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٤٤٢– ٤٤٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٧١٩– ٧٢٠).

(٣) المنتهى (ص٢٧٧).

رويس(١).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعية وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ولم أجد أحدًا وافقه في أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقةٌ عن الراوي تدور على طريق الخزاعي، على أنّ الخزاعيّ نفسه لم يذكرها في كتابه المنتهى. وقد صحّ هذا الوجه عن القارئ في النشر من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد ذكر أصحاب التسهيل ولم يذكر فيهم روحًا، ثم ذكر أصحاب التحقيق وذكر فيهم روحًا جازمًا، وبعد ذلك ذكر انفراد ابن مهران(٢).

٢- ولم يذكر هذا الوجه عن روح في "الطيبة"(٣).

***

(١) ينظر: النشر (٢/ ٣٨٠).

(٢) ينظر: النشر (٢/ ٣٨٠- ٣٨١)، ونحو في تقريب النشر (١/ ٢٧٧).

(٣) ينظر: طيبة النشر (ص٥١، الأبيات: ٢٠١- ٢٠٢).

المبحث السابع: الانفرادات في باب الهمز المفرد

٥٤- الموضع الأوّل: انفراد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن الأصبهاني بعدم استثناء ما اتفق الرواة على استثنائه من إبدال الهمز الساكن للأصبهاني، إلا ﴿ذَرَأۡنَا﴾[الأعراف: ١٧٩] و﴿تَبَرَّأۡنَا﴾[القصص: ٦٣] فاستثناهما بخلاف.

قال ابن الجزريّ: «وافقه ورشٌ من طريق الأصبهاني على الإبدال في الباب كلّه، واستثنى من ذلك خمسة أسماء وخمسة أفعال... وهذا مما اتفق الرواة على استثنائه نصًّا وأداءً، **وانفرد** ابن مهران عن هبة الله فلم يستثن شيئاً سوى ﴿ذَرَأۡنَا﴾ و﴿تَبَرَّأۡنَا﴾ بخلافٍ، فوَهِمَ في ذلك، وكذلك الهذلي حيث لم يستثنِ الأفعال»(١).

- **طريق ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن الأصبهاني** من الطرق المسندة في النشر، وسبق(٢).

- **مصدر الانفراد:** لم أجد ما أفاده كلامُ ابن الجزريّ من إبدال ابن مهران للكلمات العشر؛ لا في كتب ابن مهران ولا في الكتب التي أسندت طريق ابن مهران عن هبة الله عن الأصبهاني، وأيضًا لم أجد في كلام ابن مهران عمومًا للإبدال يشمل الكلمات العشر حتى يُحتَاج إلى استثنائها:

١- قال ابن مهران في الغاية: «ورش يترك كلّ همزة فاءِ فعلٍ، وفي وزن (فِعْلٍ) [كالذئب]، ويهمز: ﴿تُـْٔوِى﴾[الأحزاب: ٥١] و﴿تُـْٔوِيهِ﴾[المعارج: ١٣].

وهمز البخاري [عن ورش]: ﴿فَأۡوُۥٓاْ﴾[الكهف: ١٦] و﴿مَأۡوَىٰهُ﴾[آل عمران: ١٦٢، وغيرها] و﴿مَأۡوَىٰكُمُ﴾[الحديد: ١٥] و﴿مَأۡوَىٰهُمۡ﴾[آل عمران: ١٩٧، وغيرها] و(رؤيا)، وتركه الأصبهاني، واختلف عن الأصبهاني في ﴿ذَرَأۡنَا﴾ و﴿تَبَرَّأۡنَا﴾»(٣). وقال أيضًا في سورة مريم – عليها السلام-: «﴿وَرِءۡيٗا﴾[مريم: ٧٤] بغير همز مشدّدٌ: مدني **غير ورش،** والأعشى والبرجمي، وابن ذكوان»(٤). وهذا لا يفيد ما ذكره ابن الجزري عن ابن مهران؛

(١) ينظر ص٣٢٢.

(٢) ينظر النشر (٢/ ٣٨٦- ٣٨٧).

(٣) غاية ابن مهران (ص٣٥).

(٤) المصدر السابق (ص٧٠).

لأنه لا يفيد إبدال الكلمات العشر لا عمومًا ولا خصوصًا، بل نصّ على تحقيق ﴿تُـْٔوِى﴾ و﴿وَرِءيًا﴾، نعم فيه الخلف في ﴿ذَرَأْنَا﴾ و﴿تَبَرَّأْنَا﴾ كما ذكر ابن الجزري.

وقال في المبسوط: «وأما نافع برواية ورشٍ فإنّه يترك كل همزة ساكنة ومتحركة **إذا كانتا فاءً من الفعل**» ثم قال: «ويهمز ﴿تُـْٔوِى﴾ و﴿تُـْٔوِيهِ﴾ بلا خلافٍ ويترك أصله لعلّة فيها»[1]، وقال أيضًا في سورة مريم – عليها السلام-: «قرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر والأعشى والبرجمي عن أبي بكر ﴿أَثَٰثًا وَرِيًّا﴾: بغير همز مشدّدة الياء، وقرأ الباقون **وورش** عن نافع: ﴿وَرِءيًا﴾ مهموزة»[2]، فليس في المبسوط إبدال الكلمات العشر لا عمومًا ولا خصوصًا، بل فيه التصريح بهمز اثنتين منها وهي ﴿تُـْٔوِى﴾ و﴿وَرِءيًا﴾.

ولم أجد هذا الوجه في الإشارة للعراقيّ[3] ولا في الإيضاح[4] وشرح الغاية[5] للأندرابي ولا

---

(١) المبسوط (ص٥٣- ٥٤).

(٢) المصدر السابق (ص١٧٤).

(٣) لم أجد فيه إلّا تحقيق الكلمات العشر. ينظر: همز ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾[ل١٢/ ب]، وهمز ﴿أَجِئۡتَنَا﴾ و﴿جِئۡتُكُم﴾ [ل٣٥]، وهمز ﴿قَرَأۡتَ﴾ [ل٥١]، وهمز ﴿هَيِّئۡ﴾ و﴿يُهَيِّئۡ﴾ [ل٥٣/ ب]، وهمز ﴿تُـْٔوِى﴾ [ل٧٤/ ب]، وهمز ﴿ٱلرَّأۡس﴾ [ل٥٦/ أ]، وهمز ﴿وَرِءيًا﴾ [ل٥٧/ أ]، وهمز ﴿لُؤۡلُؤٗا﴾ [ل٦٠/ ب]، وهمز ﴿كَأۡس﴾ [٧٨/ ب]، وهمز ﴿ٱلۡبَأۡسَآء﴾ و﴿ٱلۡبَأۡس﴾ [ل١٦/ ب].

(٤) نصّ في الإيضاح على تحقيق الأصبهاني لـ(البأس) و(الكأس) و(الرأس) و﴿رِءيًا﴾، وكذلك كل همزٍ ساكن في محل العين سوى ما كان على وزن (فِعْل) فيدخل في هذا العموم تحقيق (اللؤلؤ)، ونصّ له على تحقيق الهمز الساكن من لام الفعل إلا ﴿ذَرَأۡنَا﴾ و﴿تَبَرَّأۡنَا﴾ باختلاف فيهما، فليس فيه إبدال شيءٍ من الكلمات العشر. وقد أسند في الإيضاح طريق ابن مهران عن هبة الله عن الأصبهاني. ينظر الإيضاح [ل١٣٢، ل٢٠١/ ب] و[ل٨٨/ أ].

(٥) عبارته في شرح الغاية ليس فيها إبدال الكلمات العشر لا عمومًا ولا خصوصًا، بل فيها النصُّ على تحقيق ٩ كلماتٍ منها، ولم يذكر تحقيق كلمة (هيئ) على خصوصها لكن ليس للإبدال عمومٌ يشملها. قال في شرح الغاية: «ونافع برواية ورشٍ يترك كلّ همزة ساكنة ومتحركة إذا كانت فاءً من الفعل ... **ويهمز ما كان على وزن (فَعْل)** - بفتح الفاء- نحو: (الشأن) و﴿ٱلضَّأۡن﴾ و(**البأس**) و(**الكأس**) و(**الرأس**)...، **ويهمز أيضاً** ﴿فَٱدَّٰرَْٔتُمۡ﴾... ﴿نَبِّئۡنَا﴾، ﴿نَبَّأۡتُكُمَا﴾، ﴿وَنَبِّئۡهُمۡ﴾، ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾، ﴿أَمۡ لَمۡ يُنَبَّأۡ﴾، ﴿ٱقۡرَأۡ﴾... ﴿جِئۡت﴾، ﴿شِئۡت﴾، ﴿جِئۡتُمۡ﴾، ﴿سُؤۡلَكَ﴾، =

في جامع الروذباري[١]، ولم أجد الإبدال في تمام الكلمات العشر في الكامل، لكن ورد عنه الإبدال في بعضها[٢].

- **من ذكر هذا الوجه:** لم أجد عند أحدٍ إبدال الكلمات العشر كلّها عن الأصبهاني، والذي وجدته إبدال بعض الكلمات العشر[٣].

﴿**وَرِءيًا**﴾... ﴿قَرَأْتَ﴾، ﴿قَرَأْنَهُ﴾، ﴿بَدَأْنَا﴾، ﴿شَأْنِهِمْ﴾، ﴿لُؤْلُؤًا﴾، حيث كان، **ويهمز** ﴿**تُئْوِى**﴾ و﴿**تُئْوِيهِ**﴾ وإن كانت فاء الفعل. وهمز البخاري لورشٍ: ﴿فَأْوُاْ﴾ و﴿مَأْوَنهُ﴾ و﴿مَأْوَنهُمْ﴾ و﴿مَأْوَنكُمُ﴾ و﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ و﴿رُءْيَاكَ﴾ و﴿رُءْيَىٰ﴾، ﴿لِلرُّءْيَا﴾، ﴿قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾. وتركها الأصبهاني. وهمز البخاري لورش أيضاً ﴿ذَرَأْنَا﴾ و﴿تَبَرَّأْنَا﴾، واختلف عن الأصبهاني فيهما». شرح الغاية (ص١١٢- ١١٧) بحذفٍ واختصار.

(١) نصّ في جامعه على استثناء ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾ ممّا أبدله ورشٌ، وظاهر عبارته أنّه لا خلاف فيهما بل في (المأوى) وبابه — أي من الأسماء-(جامع الروذباري: ٢/ ١٩). ونصّ على التحقيق في (الرأس) و(البأس) و(الكأس) و(اللؤلؤ)(جامع الروذباري: ٢/ ١٩- ٢٠)، وخصّ عدم تحقيق ﴿رِءيًا﴾ عن ورش بطريق ابن شنبوذ عن النحاس(جامع الروذباري: ٢/ ٧٧٧)، فيكون للأصبهاني فيها التحقيق، وذكر تحقيق الهمزة الساكنة في موضع اللام من الأفعال إلا كلمات استثناها وليس منها الأفعال الخمسة المذكورة في الانفراد(جامع الروذباري: ٢/ ٢٠- ٢١)، بل نصّ على أنّه قرأ بتحقيق (وهيئ) و(يهيئ) من طريق ابن مهران عن الأصبهاني(جامع الروذباري: ٢/ ٢٢). وقد أسند في الجامع طريق ابن مهران عن هبة الله عن الأصبهاني (جامع الروذباري: ١/ ٣٠٢).

(٢) ذكر الهذليُّ الإبدال للأصبهاني في (الكأس) و(الرأس) و(البأس)(الكامل: ٢/ ٧٤٠)، وظاهر عبارته يفيد الإبدال في ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾(الكامل: ٢/ ٧٣٩)، ولم يذكر له الإبدال في (اللؤلؤ)(الكامل: ٢/ ٧٩٨)، ولا في ﴿رِءيًا﴾(الكامل: ٢/ ٧٩٥)، فيكون له التحقيق فيهما، وذكر أنّ الأصل للكلّ هو التحقيق في الهمزة الساكنة في لام الفعل واستثنى من ذلك حروفاً بيّن أحكامها، وليس منها الأفعال الأربعة (الكامل: ٢/ ٧٤١- ٧٤٥). **والحاصل:** أنّ الذي يؤخذ من الكامل هو الإبدال في (الكأس) و(الرأس) و(البأس) و﴿تُئْوِى﴾، والتحقيق في (اللؤلؤ) و(رئيا) وباب (نبّئ) و(هيّئ) و(جئت) و(اقرأ). وقد أسند في الكامل طريق ابن مهران عن هبة الله عن الأصبهاني، فأسنده عن أبي الوفاء عن ابن مهران، وعن النَّوْجاباذي والزنبيلي كلاهما عن العراقي عن ابن مهران (الكامل: ١/ ٢٥٤، ٢٥٥).

(٣) ذكر ابن الباذش في الإقناع (ص١٩٨) أنّ الخلاف وقع عن ورشٍ في باب الإيواء — ومنه ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾- خلافًا لما ذكره الأهوازي من عدم الخلاف في همز ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾، =

أوّلًا: من ورد عنه إبدال بعض هذه الكلمات من طرق الأصبهاني:

١- **الداني عن أبي الفتح عن الخراساني عن إبراهيم بن عبد العزيز الفارسي عن الأصبهاني**: من "جامع البيان"، ومن "المفردات السبع"، ومن "التعريف"، وذلك في ﴿تُـْٔوِى﴾ و﴿تُـْٔوِيهِ﴾، وفي ﴿يُهَيِّئۡ﴾[الكهف: ١٦] و﴿يُنَبَّأۡ﴾[النجم: ٣٦] مما سكن للجزم دون الأمر[١] نحو ﴿نَبِّئۡ﴾[الحجر: ٤٩] و﴿هَيِّئۡ﴾[الكهف: ١٠]، وفي (**الكأس**) و(**الرأس**) و(**البأس**) ؛ فإنّه نصّ في "المفردات السبع" و"التعريف" على أنّه قرأ بالإبدال والإدغام للأصبهاني في ﴿تُـْٔوِى﴾ و﴿تُـْٔوِيهِ﴾، وذكر (الكأس) و(الرأس) و(البأس) في تمثيله لما يبدله الأصبهاني. ونصّ على عدم إبداله لـ(اللؤلؤ) و(جئت) وبابه و(قرأ) وبابه و﴿إِلَّا نَبَّأۡتُكُمَا﴾ بيوسف[٣٧] و﴿نَبِّئۡ﴾ وبابه إذا كان سكونه للأمر، فإن كان سكونه لعامل نحو ﴿لَمۡ يُنَبَّأۡ﴾ ترك همزها. ونحوه في جامع البيان، وأكّد فيه ما ذكره في المفردات والتعريف؛ إذ ذكر أنّه لا يعرف عنه خلافاً في تسهيل ما سكن لجازم نحو ﴿يُهَيِّئۡ لَكُم﴾[الكهف: ١٦] و﴿لَمۡ يُنَبَّأۡ﴾، وأنّ قياس ما أصّله وما قرأ به في ﴿تُـْٔوِى﴾ و﴿تُـْٔوِيهِ﴾ يوجب تسهيل الهمزة[٢].

وبيّن أنّ الهمز لأصحاب الأزرق وأنّ غيرهم أخذ بالتخفيف، ولكنّه لم يسند في كتابه رواية ورشٍ إلّا من طريق الأزرق.

(١) وقع في المفردات السبع للداني بعد أن ذكر تحقيق الأصبهاني للهمزة إذا سكنت للأمر: (فإن سكنت الهمزة بعاملٍ نحو ﴿إِن نَّشَأۡ﴾ و﴿أَمۡ لَمۡ يُنَبَّأۡ﴾ و﴿تَسُؤۡكُمۡ﴾ وشبهه **فذكر همزها**) (المفردات السبع تحقيق الشيخ علي توفيق النحاس: ص٣٢، ومفردة نافع تحقيق أ.د. حاتم الضامن: ص٣١)، والذي يظهر لي أنّه وقع تحريفٌ أو خطأ في العبارة وأنّ صوابها: (**فترك همزها**)؛ **لِتُوافِقَ** ما ذكره في الجامع (١/ ٤١٦- ٤١٨) وفي التعريف (ص٥٠) من إبدال الساكن بعاملٍ دون الساكن للأمر، ومثّل لذلك بـ﴿لَمۡ يُنَبَّأۡ﴾ و(إن يشأ)؛ فإنّ طريق المفردات عين طريقه في الجامع والتعريف، **ولِتُوافِقَ** المشهور عن الأصبهاني من إبدال باب (تسؤ) و(نشأ)، **ولأن** سوقَ العبارة يُفهَم منه أنّه أراد بيان حكمٍ مخالفٍ للحكم السابق الذي هو تحقيق ما سكن للأمر. والله أعلم.

(٢) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٤١٢، ٤١٤، ٤١٦- ٤١٨)، والمفردات السبع (ص٣١- ٣٢)، والتعريف (ص٤٩- ٥٠). وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ٢٠٦)، والمفردات السبع (٢٦- ٢٧)، والتعريف (ص٣٩). وتحسن الإشارة إلى أنّ ابن الجزري قال في ترجمة الفارسي في غاية =

٢- والهذلي: من طريق الخبّاز[١] عن الحمّامي عن هبة الله عن الأصبهاني، ومن طريق ابن شبيب عن الخزاعي عن الشّذَائي عن دُلبة والدقاق كلاهما عن الأصبهاني، ومن طريق النَّوْجاباذي عن العراقي عن الطرازي الكاتب عن محمد بن أحمد المروزي عن الأصبهاني، وذلك في ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾ و(الكأس) و(الرأس) و(البأس)؛ حيث أطلق عن الأصبهاني الإبدال في الأسماء الثلاثة، وحين ذكر الإبدال لورشٍ في الفاء قال: «استثنى ورش ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾ و(المأوى)، فابن عيسى والأسدي [الأصبهاني] يتركان الهمز، الباقون عنه بالهمز»، وظاهره أنّ الأصبهاني يترك همز الكلمات الثلاث، وليس (المأوى) فقط[٢]. **وطريق الخباز عن هبة الله نشريّ.**

ويلاحظ أنّ العراقيّ نصّ على التحقيق في هذه المواضع، كما سبق، وقد أسند في الإشارة طريق الطرازي الكاتب عن المروزي عن العراقي[٣]، وهو عين طريق الكامل. وكذلك نصّ الخزاعيُّ على همز ورش في (الكأس) و(الرأس) و(البأس) ولم يذكر فيهنّ خُلْفًا، وأمّا ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾ فظاهر عبارته يفيد التحقيق فيهما، فإنّه قال: «وكان ورشٌ يتركها وهي ساكنة وكانت الفاء من الفعل، إلا ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾ و(المأوى) بخلافٍ عنه؛ فروى ابن عيسى والأسدي [الأصبهاني] عن ورشٍ تركها في (المأوى) وبابه»، والظاهر أنّ مراده من باب (المأوى) هو ما جاء من الأسماء نحو ﴿مَأْوَىٰهُمْ﴾[آل عمران: ١٩٧، وغيرها] و﴿مَأْوَىٰكُمُ﴾[الحديد: ١٥]، بدليلِ أنّه فرّق بين ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾ وبين (المأوى)، فلا يكون في ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾ إبدالٌ[٤]، وقد أسند طريق الأصبهاني عن الشّذَائي عن دُلبة والدقاق كلاهما عن الأصبهاني[٥]، وهو عين طريق الكامل.

النهاية (١/ ١١٢): (وله انفرادٌ في أحرفٍ من الأصول خالف فيها أصحاب الأصبهانيّ).

(١) أبو نصر أحمد بن مسرور الخباز البغدادي، (ت٤٤٢هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٩٠)، وغاية النهاية (١/ ٤٥٠).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٧٣٩، ٧٤٠)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٥٣، ٢٥٥- ٢٥٦، ٢٥٩).

(٣) ينظر الطريق في الإشارة [ل٥/ ب].

(٤) وعبارة الروذباري في جامعه (٢/ ١٩) نحو عبارة الخزاعيّ.

(٥) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٢٩- ٢٣٠)، وتنظر طرقه فيه (ص١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤).

٣- وأبو معشر: من "الجامع" و"التلخيص" عن أبي علي الأصبهاني عن أبي حفص الطبري عن هبة الله عن الأصبهاني، ومن "الجامع" أيضًا عن الكارَزيني عن الشّذَائي عن الدقاق والبلخي كلاهما عن الأصبهاني، ومن الجامع أيضًا عن الأهوازي عن أبي الحسين الجبائي والوراق كلاهما عن هبة الله عن الأصبهاني، وذلك في كلمة (اللؤلؤ) فحسب؛ حيث ذكر في "التلخيص" الخلف للأصبهاني فيه، ولكنّه استظهر همزه، ويفهم الإبدال من كلامه في "الجامع" في باب (الهمزة الساكنة وهي عين من الأسماء)؛ حيث أطلق الإبدال للأصبهاني في الباب وقد مثّل في مطلعه بهذه الكلمة، وأيضًا نصّ على إبدال الأصبهاني لورشٍ في هذا الحرف في ذلك الباب وفي الفصل الذي عقده لهمز ورشٍ والأصبهاني[1].

٤- والمصباح لأبي الكرم، في ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾ على اضطراب فيه: حيث قال في الأصول بعد أن ذكر الإبدال لورشٍ في فاء الفعل: «واستثنى ورش ﴿وَتُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾ و(المأوى): فهمزها الأصفهاني عنه طريق الحمّامي، ولم يهمزهن الباقون عنه[2]» كذا وقعت العبارة في نسختين -كما أشار المحقق-، فتفيد أنّ الأصبهاني من غير طريق الحمّامي له الإبدال في ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾، وفي نسختين أخريين: «فهمزها إلّا الأصفهاني عنه؛ فإنّه ترك همز هذه الثلاث، وهمزهن الباقون عنه»[3]، ومفاده أنّ الإبدال للأصبهاني بكماله بلا استثناء، ولكنّه في موضعٍ ثانٍ في الأصول أطلق عن ورش همز ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾ و(المأوى) ولم يستثنِ عنه أحدًا[4]، وفي موضع ثالثٍ في الأصول في فصلٍ خصّه بمذهب ورشٍ في الهمز: أطلق عن ورش همز ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾[السجدة: ١٩، وغيرها] و﴿مَأْوَىٰكُمُ﴾ ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾، وقال: «إلا أنّ الحمّامي عن هبة الله ترك همز ﴿مَأْوَىٰكُمُ﴾

---

(١) ينظر ما يتعلق بالقراءة في التلخيص (ص٧٦- ٧٨، ٨٣)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٥٥، ٢٦١، ٢٩١)، وتنظر الطرق في التلخيص (ص٢٨)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧٧، ٣٧٨- ٣٧٩، ٣٨٦، ٣٩٠).

(٢) الظاهر أنّ الضمير في (عنه) يرجع إلى الأصبهاني، لا إلى ورش.

(٣) ينظر المصباح (٢/ ٣٥٩)، وينظر تعليق المحقّق رقم (٣) في المصدر نفسه.

(٤) ينظر المصباح (٢/ ٣٦٠- ٣٦١).

و﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾»[1]، ومفاده أنّ ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾ بالهمز لورشٍ بلا خلاف، وأعاد ذكر أحكام ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾ في فرش الأحزاب، فلم يذكر ورشًا في أصحاب التخفيف، وأطلق التحقيق عن الباقين فاندرج فيهم ورشٌ بكماله[2].

وجاء طريق الأصبهاني في المصباح:

١- عن الأكفاني والشريف الهاشمي كلاهما عن الحمّامي عن هبة الله عن الأصبهاني.

٢- وعن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن المطوعي عن الأصبهاني.

٣- وعن ابن عتاب بسنده إلى المطرز عن الأصبهاني[3].

ثانيًا: من ورد عنه إبدال بعض هذه الكلمات عن ورش – من غير طريق الأصبهاني–:

١- ابن عيسى الأصبهاني عن يونس وداود[4] كلاهما عن ورش: من الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي عن الأرجاني[5] عن التارَمي[6] عن ابن عيسى؛ وذلك في ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾، و(الكأس) و(الرأس) و(البأس)، و(جئت)[7].

٢- والنحاس عن الأزرق عن ورش: في كلمة ﴿وَرِءيًا﴾ فحسب: **من طريق النحاس عن الأزرق عن ورش:**

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٤٧٠).

(٢) ينظر المصدر السابق (٤/ ٢٦).

(٣) تنظر الطرق في المصباح (١/ ٢٦٧- ٢٧١، ٢٨٠).

(٤) أبو سليمان داود بن أبي طيبة هارون بن يزيد المصري النحوي، (ت٢٢٣هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٧٥)، وغاية النهاية (٢/ ٣٦).

(٥) أبو عبد الله محمد بن الحسن بن عمران الأرجاني الأدمي، قرأ على التارمي وابن عيسى الأصبهاني وابن بويان وغيرهم، قرأ عليه أبو الفضل الخزاعي. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢٩٤).

(٦) أحمد بن يحيى التارَمي المالكي، قرأ على ابن عيسى الأصبهاني، قرأ عليه الأرجاني. ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٧٧).

(٧) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤٦)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٤٩، ٢٥٣).

١. من طريق ابن شنبوذ عن النحاس:

من طريق الشّذَائي عن ابن شنبوذ: من الكامل عن الخبازي عن الشّذَائي، ومن طريق الخزاعي عن الشّذَائي: من المنتهى، ومن الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي.

ومن طريق الخزاعي عن السامَرّي عن ابن شنبوذ: من المنتهى، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي، ومن جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي عن الخزاعي.

ومن طريق الأهوازي عن الغضائري عن ابن شنبوذ: من جامع الروذباري عن الأهوازي.

٢. ومن طريق أبي نصر الموصلي عن النحاس: من الكامل[١] وجامع أبي معشر كلاهما عن أبي الفضل الرازي عن ابن الفحام السامَرّي عن الموصلي.

٣. ومن طريق ابن هلال عن النحاس: من الكامل بطرقه إليه.

٤، ٥. ومن طريق الخولاني وغزوان[٢] كلاهما عن ابن هلال: من الكامل بطرقه إليهما.

وللهذلي عشرة طرق نشريّة عن النحاس عن الأزرق عن ورش[٣].

حيث أطلق الخزاعي وأبو معشر التشديد بلا همز في ﴿وَرِءيًا﴾ عن أهل المدينة، واستثنيا عنهم ورشًا غير النحاس عن أصحابه من طريق ابن شنبوذ، وذكر أبو معشر أنّ الأهوازي أطلق الأزرق طرق مصر — والظاهر أنّه يريد أنّه أطلق عنه الهمز، فإنّه ذكر بعد ذلك الهمز لورش غير الأزرق إلا أهل مصر-. وأطلق الروذباري تشديد الياء بغير همز عن نافع، واستثنى عنه ورشًا سوى النحاس عن أصحابه من طريق ابن شنبوذ. وأطلق

(١) أسند الهذلي في الكامل (١/ ٢٥٢) هذا الطريق عن الموصلي عن ابن هلال عن النحاس، وأسنده أبو معشر في جامعه (١/ ٣٨٣) عن الموصلي عن النحاس مباشرةً.

(٢) أبو عمرو غزوان بن القاسم المازني، (ت٣٨٦هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٣٩)، وغاية النهاية (٣/ ٦).

(٣) ينظر: النشر (١/ ٣٣٥- ٣٣٧).

الهذلي عدم الهمز للنحاس عن ورشٍ في روايته[1].

وحكى الدانيُّ هذا الوجه عن ابن شنبوذ عن النحاس عن الأزرق عن ورشٍ، وغلّطه[2].

٣- والنحاس أيضًا عن أبي الفضل عن ورش: في كلمة ﴿وَرِءيًا﴾ فحسب [3].

ثالثًا: من ورد عنه إبدال بعض هذه الكلمات عن نافع:

الأصمعي عن نافع: من طريق الأهوازي، وذلك في كلمة (اللؤلؤ) فحسب[4].

- وأمّا كلمة ﴿رِءيًا﴾ فقد صحّ إبدالها عن نافع في النشر من رواية قالون.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ منسوبٌ إلى بعض الطرق الفرعية وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد هذا الانفراد بتمامه عن أحدٍ ولا حتى عن المنسوب إليه، وبعض الكلمات لم يرد إبدالها عن أصل طريقه الرئيسيّ ولا عن الراوي ولا عن القارئ، ووردت موافقاتٌ في بعض الكلمات من بعض الطرق عن أصل طريقه وعن الراوي وعن القارئ. وصحّ إبدال إحدى هذه الكلمات عن القارئ في النشر من غير هذه الرواية. وصحّ في "النشر" إبدال الهمز في هذه الكلمات كلها من غير هذه القراءة، سوى كلمة ﴿أَنْبِئْهُم﴾[البقرة: ٣٣] و﴿نَبِّئْهُمْ﴾[الحجر: ٥١، والقمر: ٢٨] فلم يصحّ إبدالها في "النشر" عن أحد سوى حمزة وقفًا.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الانفراد:

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٧٢)، والكامل (٢/ ٧٩٥)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٥٩-٢٦٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٧٧)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢١)، والكامل (١/ ٢٤١-٢٤٤، ٢٥١، ٢٥٢)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٨٣)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٧).

(٢) ينظر: جامع البيان (٢/ ٩٦٣)، ولم يسند في كتابه طريق ابن شنبوذ عن النحاس.

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٧٢)، والكامل (٢/ ٧٩٥)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٥٩-٢٦٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٧٧)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٣)، والكامل (١/ ٢٦١)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٨٥)، وجامع الروذباري (١/ ٣٠١).

(٤) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٤١)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٣٢).

١- فإنّه نصّ في "النشر" على أنّ ابن مهران وهم فيه(١).

٢- ولم يشر في "التقريب" إلى الإبدال عن الأصبهاني في هذه الكلمات ولا على سبيل الانفراد، بل أطلق عدم إبدالها للأصبهاني(٢).

٣- وكذلك في "الطيبة" الجديدة(٣).

ويشار إلى أنّه أشار في الطيبة القديمة إلى الإبدال في بعض الكلمات التي أطلق تحقيقها في التقريب والطيبة الجديدة؛ إذ قال:

والاصبهاني مطلقًا لا أَنْبِي　　　نبّأتُ هيِّئْ لؤلؤَ اقـــــرأْ نَبِّي
قرأْتَ، والخلفُ: يُهيِّي راسُ　　　مأوى يُنَبَّأْ جئت تؤوي كاسُ
باسٌ......................　　　........................(٤)

فذكر الخلف في (رأس) و(كأس) و(بأس) من الأسماء الثلاثة، وفي (مأوى)، وفي (جئت) و﴿تُـْٔوِي﴾ وفي ﴿يُهَيِّئْ﴾ دون ﴿وَهَيِّئْ﴾ وفي ﴿يُنَبَّأُ﴾ دون (أنبئ) و(نبئ). وأقرب من ورد عنه الإبدال في هذه الكلمات والتحقيق فيما عداها من الأسماء الخمسة والأفعال الخمسة هو الداني، ولم أجد من فرّق بين (أنبئ) و(نبئ) وبين ﴿يُنَبَّأُ﴾ وكذلك بين ﴿وَهَيِّئْ﴾ وبين﴿يُهَيِّئْ﴾ سوى الداني، إلّا أنّه نصّ على التحقيق في (جئت)، ولم يذكر خلفًا في إبدال (مأوى). وليس طريقه عن الأصبهاني نشريًّا.

***

٥٥- الموضع الثاني: انفراد الهذلي عن الأصبهاني عن ورش بعدم استثناء باب (جئت) و(نبئ) و(قرأ) و﴿هَيِّئْ﴾ و﴿تُـْٔوِي﴾ من الإبدال.

قال ابن الجزريّ: «وافقه ورشٌ من طريق الأصبهاني على الإبدال في الباب كلّه، واستثنى من ذلك خمسة أسماء وخمسة أفعال... والأفعال: ﴿جِئْتَ﴾[البقرة: ٧١، وغيرها]

(١) ينظر: النشر (٢/ ٣٨٧).
(٢) ينظر: تقريب النشر (١/ ٢٨٠- ٢٨١).
(٣) ينظر: طيبة النشر (ص٥١، الأبيات: ٢٠٥- ٢٠٦).
(٤) طيبة النشر، نسخة (لاله لي): [٣٦/ ب].

وما جاء منه، و﴿نَبِّئْ﴾[الحجر: ٤٩] وما جاء من لفظه، و﴿قَرَأْتَ﴾[النحل: ٩٨، والإسراء: ٤٥] وما جاء منه، و﴿هَيِّئْ﴾ و﴿يُهَيِّئْ﴾، و﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾، وهذا مما اتفق الرواة على استثنائه نصًّا وأداءً، وانفرد ابن مهران عن هبة الله فلم يستثن شيئاً سوى ﴿ذَرَأْنَا﴾ و﴿تَبَرَّأْنَا﴾ بخلافٍ، فوهم في ذلك، **وكذلك الهذلي** حيث لم يستثنِ الأفعال»[1].

- **طريق الهذلي عن الأصبهاني عن ورش** من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن أبي نصر الخبّاز عن الحمّامي عن **هبة الله** عن الأصبهاني. وهذا من كتاب الكامل.

وجاء أيضاً عن الكارَزيني عن **المطوعي** عن الأصبهاني، ولم يصرّح ابن الجزريّ أنّه من كتاب الكامل[2].

- **مصدر الانفراد:** ظاهر عبارة الهذلي يفيد الإبدال للأصبهاني في ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾[3]. وقد ذكر أنّ الأصل للكلّ هو التحقيق في الهمزة الساكنة في لام الفعل واستثنى من ذلك حروفاً بيّن أحكامها، وليس منها الأفعال الأربعة الباقية[4]، فلم أجد في الكامل الإبدال للأصبهاني في غير ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾ من الأفعال الخمسة.

- **من ذكر الإبدال في الأفعال الخمسة:** لم أجد أحدًا ذكر الإبدال في الأفعال الخمسة للأصبهاني، لكن وردت كلمات منها بالإبدال عن بعض طرق الأصبهاني، وهي

(١) النشر (٢/ ٣٨٦- ٣٨٧).

(٢) ينظر النشر (١/ ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٥)، والطريق الأول من الكامل (١/ ٢٥٩)، أما الثاني فالمذكور في الكامل (١/ ٢٤٦- ٢٤٧) هو قراءة الهذلي على الكارَزيني على المطوعي على الملطي على يونس، ولم أجد طريق الهذلي عن الكارَزيني عن المطوعي عن محمد بن عبد الرحيم الأسدي الأصبهاني في الكامل، وأفاد د. أيمن سويد في السلاسل الذهبية (ص٢٥٣، تعليق: ١) أنّ ابن الجزريّ لم يصرّح بأنّ هذا الإسناد من الكامل بل قال في النشر (١/ ٣٤٥): (طريق أبي القاسم الهذلي)، وأيضاً زاد د. أيمن احتمال أن يكون الإسناد المذكور في النشر قد سقط من ناسخ الكامل.

(٣) ينظر المصدر السابق (٢/ ٧٣٩).

(٤) ينظر المصدر السابق (٢/ ٧٤١- ٧٤٥).

﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾ من طريق الداني ومن المصباح – على اضطراب فيه–، و﴿يُهَيِّئْ﴾[الكهف: ١٦] و﴿يُنَبَّأْ﴾[النجم: ٣٦] ممّا سكن لعاملٍ لا للأمر، من طريق الداني أيضًا، وكل ذلك سبق مفصّلًا في الموضع السابق. وورد أيضًا إبدال ﴿وَهَيِّئْ لَنَا﴾[الكهف: ١٠] و﴿يُهَيِّئْ لَكُمْ﴾ عن ابن مرثد التميمي عن ابن إسحاق البخاري عن أبي المنذر(١) عن أبي الأشعث(٢) عن داود وأبي الأزهر كلاهما عن ورش: من جامع الروذباري؛ حيث ذكر الروذباري عدم الهمز للتميمي في ﴿وَهَيِّئْ لَنَا﴾ و﴿يُهَيِّئْ لَكُمْ﴾(٣).

وأمّا باب (جئت) و(نبئ) و(قرأ) فلم أجد إبدالها عن ورش ولا عن نافع.

– **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ منسوبٌ إلى بعض الطرق الفرعية وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد هذا الانفراد بتمامه عن أحدٍ ولا حتى عن المنسوب إليه، وبعض الكلمات لم أجد إبدالها عن أصل طريقه الرئيسيّ ولا عن الراوي ولا عن القارئ، ووردت له موافقاتٌ في بعض الكلمات من بعض الطرق عن أصل طريقه الرئيسيّ، وموافقةٌ في بعضها عن الراوي. ونسب ابن الجزري وجهًا أعمّ من هذا الوجه إلى أحد طرقه النشريّة – وهو ابن مهران، كما في الموضع السابق– لكنّه لم يعتدّ به، ولم أجد ما نسبه إليه. وصحّ في "النشر" إبدال الهمز في هذه الكلمات كلها من غير هذه القراءة، سوى كلمة ﴿أَنْبِئْهُم﴾[البقرة: ٣٣] و﴿نَبِّئْهُمْ﴾[الحجر: ٥١، والقمر: ٢٨] فلم يصحّ إبدالها في "النشر" عن أحد سوى حمزة وقفًا.

– **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الانفراد:

١– فإنّه ذكر أنّ ابن مهران لم يستثن شيئًا سوى ﴿ذَرَأْنَا﴾[الأعراف: ١٧٩] و﴿تَبَرَّأْنَا﴾[القصص: ٦٣] بخلاف، وذكر أنّه وهم في ذلك، ثم قال: «وكذلك الهذلي حيث

(١) أبو المنذر، إمام مسجد أصحاب مالك، روى القراءة عن أبي الأشعث الجيزي، قرأ عليه محمد بن إسحاق البخاري. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٧٩٩).

(٢) أبو الأشعث الجِيزِي، مصري، أخذ القراءة عن أصحاب ورش، روى عنه محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني وأبو المنذر. ينظر: غاية النهاية (١/ ٥٥٠).

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٢٢)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٠٥).

لم يستثن الأفعال»، والظاهر أنّه أراد أنّ الهذلي وهم أيضًا كابن مهران[١].

٢- ولم يشر في "التقريب" إلى الإبدال عن الأصبهاني في هذه الكلمات ولا على سبيل الانفراد، بل أطلق عدم إبدالها للأصبهاني[٢].

٣- وكذلك في "الطيبة" الجديدة[٣].

وسبق في الموضع السابق بيان أنّه ذكر في الطيبة القديمة الخلف في (جئت) و﴿تُـْٔوِى﴾ وفي ﴿يُهَيِّئْ﴾ و﴿يُنَبَّأُ﴾، مع جزمه بالتحقيق في ﴿هَيِّئْ﴾ و(أنبئ) و(نبئ) و(قرأ).

***

٥٦- الموضع الثالث: انفراد الصفراوي عن الأصبهاني بهمز (يشأ)، ﴿تَسُؤْهُمْ﴾، (رؤيا)، بالخلف.

قال ابن الجزريّ: «وافقه ورشٌ من طريق الأصبهاني على الإبدال في الباب كلّه، واستثنى من ذلك خمسة أسماء وخمسة أفعال... وانفرد الصفراوي باستثناء (يشأ) و﴿تَسُؤْهُمْ﴾[آل عمران: ١٢٠، والتوبة: ٥٠] و(رُؤيا)[٤]، فحكى فيها خلافاً. وأظنّه أخذ ذلك من قول أبي معشر الطبري، وليس ذلك كما فهم؛ إذ قد نصَّ أبو معشر على إبدالها وبابها ثمّ قال: (والهمز أظهر إن شاء الله)، وهذا لا يقتضي أنّه يتحقق فيها سوى الإبدال»[٥].

---

(١) ينظر: النشر (٢/ ٣٨٧).

(٢) ينظر: تقريب النشر (١/ ٢٨٠- ٢٨١).

(٣) ينظر: طيبة النشر (ص٥١، الأبيات: ٢٠٥- ٢٠٦).

(٤) في النشر بتحقيق د. السالم الجكني (٣/ ٩٣٩) وتحقيق د. خالد أبو الجود (٢/ ٣٨٧): (ورِءيا) مضبوطة بالكسر، وجاءت مضبوطةً بالضمّ في تحقيق د. أيمن سويد (٢/ ١٢٣٠)، وهو الصواب؛ لأنّ ابن الجزريّ نصّ قبلُ على عدم إبدال (رِءيا) للأصبهاني، وأما هذه الكلمة فالانفراد هو في تحقيقها لا في إبدالها؛ بدليل أنّ ابن الجزريّ ذكر – للرد على انفراد صاحب الإعلان- أنّ أبا معشر نصّ على إبدالها.

(٥) النشر (٢/ ٣٨٦- ٣٨٧)، وينظر: التلخيص لأبي معشر (ص٧٦- ٧٨).

- **طريق الصفراوي عن الأصبهاني** من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه الإعلان: بإسناده إلى أبي معشر الطبري عن الصيدلاني عن أبي حفص الطبري عن **هبة الله** بن جعفر عن **الأصبهاني**(١).

- **مصدر الانفراد:** سقطت أبواب الأصول إلى باب الوقف فيما وصلنا من كتاب الإعلان، فيتعذّر التحقّق منه مباشرة.

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه عن الأصبهاني في تحقيق هذه الكلمات الثلاث جميعًا، ولكن وجدت تحقيق باب (يسؤ) و(يشأ) عن بعضهم وتحقيق (الرؤيا) عن بعضٍ آخر، وهذا بيانه:

١- أوّلًا من وافقه في تحقيق باب (يسؤ) و(يشأ)(٢): ابن مهران عن هبة الله(٣) عن الأصبهاني: من كتابيه الغاية والمبسوط، ومن الإيضاح للأندرابي عن أبي الحسن الفارسي عنه؛ ومن جامع الروذباريّ عن القهندزي عن إسماعيل بن إبراهيم عنه؛ أمّا ابن مهران فإنّه لم يذكر في كتابيه الإبدال في باب (تسؤ) و(يشأ)، لا عمومًا بوجهٍ يشملها، ولا خصوصًا. وأمّا الأندرابي فإنّه ذكر لورشٍ همزَ ما كان في موضع اللام، وهو يشمل باب (يسؤ) و(يشأ)، وأيضًا أتى على كلمة ﴿تَسُؤْكُمْ﴾[المائدة: ١٠١] بخصوصها ولم يذكر الأصبهاني في المبدلين، ويفهم أيضًا من شرحه للغاية تحقيق الأصبهاني لـ(يشأ) و﴿تَسُؤْهُمْ﴾؛ حيث لم يذكره في المبدلين لها. وأمّا الروذباريّ فإنّه بعد أن أطلق الإبدال في ﴿تَسُؤْكُمْ﴾ و﴿تَسُؤْهُمْ﴾ و(يشأ) وبابه للأصبهاني ذكر قراءته من طريق ابن مهران عن الأصبهاني بالهمز فيهنّ كالباقين – أي كالباقين عن ورش من غير الأصبهاني-(٤).

(١) النشر: (٢/ ٣٤٤)، وسقط قسم الأسانيد فيما وصلنا من الإعلان.

(٢) وقع في المفردة للداني بعد أن ذكر تحقيق الأصبهاني للهمزة إذا سكنت للأمر: (فإن سكنت الهمزة بعاملٍ نحو ﴿إِن نَّشَأْ﴾[الشعراء: ٤، وسبأ: ٩] و﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾ [النجم: ٣٦] و﴿تَسُؤْكُمْ﴾ وشبهه **فذكر همزها**) (المفردات السبع: ص٣٢)، وسبق التعليق عليه في الموضع (٥٤): (ص٣٥٤)، فليراجع.

(٣) وهنا – أي في هبة الله- يلتقي مع طريق الصفراوي.

(٤) تنظر القراءة في الغاية (ص٣٥) والمبسوط (ص٥٣- ٥٤) والإيضاح للأندرابي [ل١٢٩/ ب]
=

٢- من وافقه في تحقيق (الرؤيا): ورد هذا الوجه عن أبي معشر الذي يمرّ به سند الصفراوي؛ حيث قال أبو معشر في التلخيص: «فإن جاءت الهمزة الساكنة بعد حرف سوى ما ذكرنا[١] **فإنّه يهمزها** إلا ﴿بِيسَ﴾[هود: ٩٩، وغيرها] وبابه و﴿ٱلذِّيبُ﴾[يوسف: ١٣، وغيرها] وبابه و﴿بِيرٍ﴾[الحج: ٤٥]. وترك [أي أبدل الهمزَ] الأسديُّ [الأصبهانيُّ] في قوله: ﴿كَدَأْبِ﴾[آل عمران: ١١، وغيرها] وبابه، ...، و﴿ذَرَأْنَا﴾[الأعراف: ١٧٩] وبابه، و﴿بَوَّأْنَا﴾[يونس: ٩٣، والحج: ٢٦]، و﴿لَمُلِّئْتَ﴾[الكهف: ١٨]، و﴿فَٱدَّرَأْتُمْ﴾[البقرة: ٧٢]، **و**﴿إِن نَّشَأْ﴾[الشعراء: ٤، وسبأ: ٩] **وبابه، و**﴿تَسُؤْهُمْ﴾ **وبابه**، و﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾[الرحمن: ٢٢، والواقعة: ٢٣] وبابه، والهمز أظهر فيه»[٢]. ويستفاد منه تحقيق (الرؤيا)؛ إذ ليس في كلامه إبدال (الرؤيا) لا عمومًا ولا خصوصًا، وقد نصّ على أنّ الأصل في المتوسّط بغير الحروف الستة هو التحقيق، و(الرؤيا) كذلك، ففي قول ابن الجزريّ: (إذ قد نصّ أبو معشرٍ على إبدالها وبابها) نظرٌ، اللهمّ إلّا إن كانت نسخة ابن الجزري تخالف ما وصلنا من "التلخيص".

وأيضًا ما ذكره ابن الجزريّ - من أنّ قول أبي معشر (والهمز أظهر فيه إن شاء الله) لا يقتضي أن يتحقّق فيها غير الإبدال- فيه نظرٌ؛ فإنّ العبارة ظاهرةٌ في جواز الهمز، ولو صرفت عن ظاهرها لخلت عن الفائدة لاسيّما في هذا المقام، بل الظاهر أنّ مراده من هذه العبارة هو جواز كلا الوجهين: الهمز والإبدال، ويدلّ على إرادته للوجهين من تلك العبارة أنّه أعاد ذكر كلمة ﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ - عند ذكره للإبدال في كلمات مخصوصةٍ للقراء- وصرّح بالخلاف عن الأصبهاني[٣]. والضمير في قوله (فيه) لا يجب أن يرجع إلى كلّ ما سبق بحيث يشمل (يسؤ) و(نشأ)، بل يرجع إلى آخر كلمةٍ ذكرها

و[ل١٧٣/ ب]، وشرح الغاية للأندرابي (ص١٢٢)، وجامع الروذباري (٢/ ١٩- ٢٢)، وتنظر الطرق في الغاية (ص٨)، والمبسوط (ص٧) والإيضاح [ل٨٨]، وجامع الروذباري (١/ ٣٠٢).

(١) وهي: النون والتاء والياء والميم والفاء والواو. ينظر: التلخيص (ص٧٤- ٧٥).

(٢) التلخيص لأبي معشر (ص٧٦- ٧٨).

(٣) ينظر المصدر السابق (ص٨٣)، وأيضًا هي من الأسماء الخمسة التي استثناها الأصبهاني من أصل الإبدال وحقّقها من مشهور طرقه -كما سبق في موضعه من هذا البحث-، فوجه استظهار همزها بخصوصها دون سائر ما ذَكَرَه معها ظاهرٌ.

وهي كلمة ﴿ٱللُّؤۡلُؤُ﴾، فلا حاجة إلى ما تكلّفه المحقّق ابن الجزري من صرف العبارة عن ظاهرها.

هذا ما يتعلّق بتلخيص أبي معشر، وأمّا جامعه فلا إشكال في الإبدال فيه؛ فقد ذكر في أبواب الهمز للقراء: إبدال الأصبهاني للرؤيا[1] و﴿إِن نَّشَأۡ﴾ وبابه و﴿تَسُؤۡهُمۡ﴾ و﴿تَسُؤۡكُمۡ﴾ وبابه[2]، وكذلك أعاد ذكره في الفصل المعقود لهمز ورش والأصبهاني[3]، ولم يشر إلى خلافٍ له[4].

٢- وأبو الفضل الخزاعي عن الشّذَائي عن البلخي والدقاق كلاهما عن الأصبهاني[5].

وصحّ هذا الوجه في النشر عن ورشٍ من طريق الأزرق[6].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتاب عن

(١) ينظر جامع أبي معشر (٢/ ٢٥٥، ٢٥٩).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٧١).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٢٩١، ٢٩٢).

(٤) ووقع طريق الأصبهاني في التلخيص عن أبي علي الأصبهاني عن أبي حفص الطبري عن هبة الله عن الأصبهاني (ص٢٨)، وفي الجامع عن أبي علي الأصبهاني عن أبي حفص الطبري عن الأصبهاني، وعن الأهوازي عن أبي الحسين الجبي والورّاق كلاهما عن هبة الله الأصبهاني، وعن الكارَزيني عن الشّذَائي عن الدقاق والبلخي كلاهما عن الأصبهاني (جامع أبي معشر: ١/ ٣٧٧، ٣٧٨- ٣٧٩، ٣٨٦، ٣٩٠).

(٥) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٢٩- ٢٣٠) وكامل الهذلي (٢/ ٧٨١- ٧٨٢)، وجامع الروذباري (٢/ ١٩- ٢١) حيث جعل أصل ورشٍ في الهمزة الساكنة في محلّ العين هو الهمز، ثم ذكر كلماتٍ خالفت هذا الأصل ووقع فيها خلاف، ولم يذكر منها الرؤيا (٢/ ١٩- ٢٠)، ثم بعدما تكلّم على حكم الهمزة الساكنة إذا وقعت لامًا عاد فذكر قراءته بإبدال (رؤيا) عن ابن مهران من طريق الأصبهاني (٢/ ٢١)، وحينئذٍ يكون للأصبهاني من طرق الخزاعيّ التحقيق. وتنظر **الطرق** في المنتهى (ص١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤)، وكامل الهذلي (١/ ٢٥٣)، وجامع الروذباريّ (١/ ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٢).

(٦) ينظر النشر (٢/ ٣٨٧).

أصـل طريقه الرئيسـي، ولم أجد أحدًا وافقه في مجموع الانفراد، ووردت له موافقة تدور على طريق ابن مهران في أحد شـقّي الانفراد وموافقةٌ تدور على طريق الخزاعيّ في شـقّه الآخر، وأيضًا كلام شيخه في أحد كتابيه يفيد هذا الوجه في أحد شقي الانفراد. صحّ هذا الوجه في النشر عن الراوي من غير هذا الطريق.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزري بهذا الوجه:

١- فإنّه خطّأ الصفراويَّ في مأخذه لهذا الوجه(١).

٢- ولم يُشِرْ في "التقريب" إلى التحقيق عن الأصبهاني في هذه الكلمات ولا على سبيل الانفراد، بل أطلق الإبدال عنه كأبي جعفر واستثنى الأسماء الخمسة والأفعال الخمسة المشهورة(٢).

٣- وكذلك في "الطيبة"(٣).

***

٥٧- الموضـع الرابع: انفراد عبد الباقي بن أبي الفتح عن أبيه عن السـامَرّي عن السوسيّ فيما ذكره صاحب التجريد بإبدال همزة ﴿وَرِءيًا﴾[مريم: ٧٤] ياءً من غير إدغام.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد عبد الباقي عن أبيه عن [ابن الحسين](٤) السامَرّي عن السوسي فيما ذكره صاحب التجريد بإبدال الهمزة فيها ياء، فيجمع بين الياءين من غير إدغام كأحد وجهي حمزة في الوقف كما سـيأتي. وقياس ذلك ﴿تُـْوِى﴾ و﴿تُـْوِيهِ﴾، ولم يذكر فيه شيئًا»(٥).

- **طريق عبد الباقي عن أبي الفتح عن السامَرّي عن السوسي** من الطرق المسندة

---

(١) ينظر المصدر السابق.

(٢) ينظر تقريب النشر (١/ ٢٨٠- ٢٨١).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٥١، الأبيات: ٢٠٥- ٢٠٦).

(٤) في النشر بتحقيق د. خالد أبو الجود [أبي الحسين]، والصواب ما أثبتّه كما جاء في تحقيق النشر للدكتور السالم الجكني (٣/ ٩٤٤).

(٥) النشر (٢/ ٣٩١).

في النشر. وجاء طريقه النشريّ: من طريق صاحب التجريد وتلخيص العبارات كلاهما عنه - أي **عبد الباقي**- عن أبي الفتح فارس عن أبي أحمد السامَرّي عن **ابن جرير**(١) عن السوسيّ(٢).

كذا أسنده ابن الجزري. و"التلخيص" ليس فيه ذكر الأسانيد، فلا يمكن التحقق منه مباشرة، وأما "التجريد" فلم أجد فيه هذا الإسناد للسامري عن ابن جرير، والذي فيه: عن عبد الباقي بن فارس عن أبي الفتح عن السامَرّي عن أبي الحسن الرقي(٣) وأبي عثمان النحوي(٤) عن السوسي(٥).

- **مصدر الانفراد:**

١- نصّ ابن بلّيمة في التلخيص على عدم إبدال ﴿وَرِءيًا﴾ للسوسي(٦)، فليس فيه الانفراد. وأيضًا خصّ ابن الجزري هذا الوجه بطريق صاحب التجريد.

٢- وأما ابن الفحام في التجريد:

أ. فقد قال في باب الهمز الساكن: «وأما عبد الباقي في روايته فقال: (ما استثنيت في

---

(١) أبو عمران موسى بن جرير الرَّقِّي الضرير، توي في حدود (٣١٦هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٨٣)، وغاية النهاية (٣/ ٧٧٥).

(٢) النشر (١/ ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٦، ٣٩٧).

(٣) أبو الحسن عليّ بن الحسين – وقيل بن أحمد- بن الرَّقِّي الوزان البغدادي، أخذ عن السوسي وقنبل وأبي الزعراء وغيرهم، روى القراءة عنه أبو أحمد السامري. ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٨٣)، وغاية النهاية (٢/ ٧١٢).

(٤) أبو عثمان النحوي الرَّقِّي، عرض على السوسي، روى القراءة عنه أبو أحمد السامري. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٩١١).

(٥) ينظر التجريد (ص٥٧)، فالتجريد فيه الإسناد النشريّ كاملًا سوى ابن جرير، فذكر بدلًا منه الرقّي والنحويّ، وساق الدانيُّ في جامع البيان (١/ ٢٢١) إسناد أبي الفتح عن السامري عن الثلاثة (ابن جرير والرقي والنحوي) عن السوسيّ)، فربّما عدّ ابن الجزريّ ذلك اختصارًا من صاحب التجريد. والله أعلم.

(٦) ينظر: تلخيص ابن بليمة (ص٣٣- ٣٤).

قراءتي للسوسي وأبي عمر الدوري من طريق الخراساني شيئاً [أي من الإبدال، فيبدل كل ساكن]، **قال لي أبي** [هو أبو الفتح فارس]: (ولـــمّا قرأت على أبي أحمد [السامَرّي] استثنى لي ثلاثة وثلاثين موضعاً المذكورة [ومنهن ﴿وَرِءيَا﴾]))»[١]. فهذا أيضاً ليس فيه الانفراد من الطريق المذكور في كلام ابن الجزري – وهو طريق السامرّي–، بل من طريق عبد الباقي بن أبي الفتح فارس عن أبيه عن عبد الباقي الخراساني[٢].

ب. وقال في فرش سورة مريم – عليها السلام–: «قرأ قالون وابن ذكوان ﴿وَرِءيَا﴾ مشددةً من غير همز، وروى عبد الباقي [ابن فارس] تَرْكَ الهمز للسوسيّ مثل حمزة إذا وقف **في رواية عبد الباقي [الخراساني]**، وقرأ من بقي بالهمز»[٣]. وهذا أيضًا يفيد أنّ الانفراد وقع من غير الطريق المذكور في كلام ابن الجزري – وهو طريق عبد الباقي عن أبيه فارس عن السامَرّي–؛ بل وقع من طريق عبد الباقي بن فارس عن أبيه عن عبد الباقي الخراساني.

وعلى ذلك فظاهر الحال أنّ هذه الانفرادة بهذا الطريق ليست موجودة في طرق عبد الباقي النشريّة. وينبغي التنبيه على أنّ طريق عبد الباقي عن فارس عن السامَرّي عن ابن جرير ليست في "التجريد" خلافاً لما أسنده ابن الجزري.

– **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن اليزيدي عن أبي عمرو**: لم أجد أحدًا ذكر هذا الوجه عن السوسيّ ولا عن اليزيدي غير صاحب التجريد عن عبد الباقي بن فارس عن الخراساني.

ثانيًا: من وافقه عن أبي عمرو:

١– عبد الوراث عن أبي عمرو: من طريق الأهوازي عن أبي موسى القزاز[٤] والقرشي[٥]

---

(١) التجريد (ص٧٢– ٧٣) بتصرّف.

(٢) وهو ليس من طرق النّشر.

(٣) التجريد (ص٢٤٨– ٢٤٩).

(٤) أبو موسى عمران بن موسى القزاز، روى عن عبد الوارث، روى عنه ابن جمهور ومحمد بن إسحاق بن خزيمة. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٨٧٦).

(٥) أحمد بن أبي عمر القرشي، روى القراءة عن عبد الوارث. ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٢٠).

كلاهما عن عبد الوارث[١].

٢- ومحبوب[٢] عن أبي عمرو: من طريق الأهوازي[٣].

وسيأتي في الموضع التالي ما ذكره ابن الجزري من انفراد عبد الباقي بن فارس عن الدوري وابن مهران عن ابن الصقر بعدم استثناء شيءٍ من الإبدال، وهذا بعمومه يشمل هذا الموضع. وسيأتي أنّ أبا عمرو له التحقيق من طريق ابن مهران في ﴿وَرِءيًا﴾، فليس موافقًا له.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ نسبه ابن الجزريّ لبعض طرقه الفرعيّة عن راوٍ، ولم أجده في المصدر الذي نقل عنه ابن الجزري من الطريق الذي ذكره، بل ورد من غيره من طريق غير نشريّ، ولم أجد أحدًا وافقه عن الراوي. ووردت له موافقاتٌ يسيرة جدًّا عن القارئ من بعض الروايات غير النشرية، وهي تدور على الأهوازي. وصحّ هذا الوجه في "النشر" عن غير هذا القارئ من القراء العشرة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- حيث وسم هذا الوجه بالانفراد[٤]، ثمّ تعرّض في موضعٍ آخر لكلمة ﴿وَرِءيًا﴾، وذكر التشديد فيها من غير همز لأبي جعفر وقالون وابن ذكوان، وذكر انفراد هبة الله المفسر عن الداجوني عن هشام، وأطلق عن الباقين الهمز، فاندرج فيهم أبو عمرو

---

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٧٧٧) وجامع أبي معشر (٢/ ٢٦٠) والاختيار لسبط الخياط (٢/ ٥٣٤)، وتنظر الطرق جامع الروذباري (١/ ٤٥٢- ٤٥٣) وجامع أبي معشر (١/ ٥٠٦) والاختيار (١/ ١٥٠).

(٢) أبو بكر محمد بن الحسن بن هلال بن محبوب البصري، يُلقّب بمحبوب، روى عن أبي عمر وشبل بن عباد ومسلم بن خالد، روى عنه خلف بن هشام وروح بن عبد المؤمن وخليفة بن خياط. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٣٠٤).

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٧٧٧) وجامع أبي معشر (٢/ ٢٦٠)، وتنظر الطرق في جامع الروذباريّ (١/ ٤٥٩) وجامع أبي معشر (١/ ٥١٤).

(٤) ينظر النشر (٢/ ٣٩١).

بكماله[١].

٢- ولم يذكر هذا الوجه في "التقريب" ولا على سبيل الانفراد[٢].

٣- ولم يذكر هذا الوجه في "الطيبة"، بل جزم بخلافه عن أبي عمرو[٣].

***

٥٨- الموضع الخامس: انفراد الخراساني وأبي الصقر ابن الدورقي عن زيد عن ابن فرح عن دوري أبي عمرو بإبدال الهمز الساكن من غير استثناء.

قال في النشر: «وانفرد عبد الباقي بن الحسن الخراساني عن زيد عن أصحابه عن اليزيدي [في روايته عن أبي عمرو] فيما رواه الدانيُّ وابنُ الفحام الصقلي عن فارس بن أحمد عنه [أي عن عبد الباقي الخراساني]، وكذا أبو الصقر الدورقي عن زيد فيما رواه ابن مهران عنه: بعدم استثناء شيء من ذلك، وذلك [أي انفراد الخراساني وابن الدورقي عن زيد] من رواية الدوري من طريق ابن فرح، فخالفا سائر الناس»[٤].

وقال في "التقريب": «وانفرد عبد الباقي بن الحسن عن ابن فرح عن الدوري فيما رواه عنه فارس بن أحمد بعدم استثناء شيءٍ من ذلك»[٥]، فجعل الخراساني منفردًا عن ابن فرح — شيخ زيد-، بينما ذكر في "النشر" أنّ الخراسانيّ انفرد عن زيد، ولم يشر في "التقريب" إلى انفراد أبي الصقر، مع أنّه عدّه في "النشر" منفردًا بعين وجه الخراساني.

- طريقا الخراساني وابن الدورقي عن زيد من الطرق المسندة في النشر.

١- وجاء طريق الخراساني عن زيد من ثلاث طرق في النشر:

أ- من طريق الداني عن أبي الفتح عنه - أي عبد الباقي الخراساني- عن زيد عن ابن

---

(١) ينظر النشر (٢/ ٣٩٣).

(٢) ينظر تقريب النشر (١/ ٢٨٣، ٢٨٤).

(٣) ينظر: طيبة النشر (ص٥١، الأبيات: ٢٠٣- ٢٠٤).

(٤) النشر (٢/ ٣٩١).

(٥) تقريب النشر (١/ ٢٨٣).

فرح عن الدوري، وهذا الطريق مسندٌ في جامع البيان(١).

ب، ج- ومن كتابي "التجريد" و"تلخيص العبارات"، قرأ بها ابن الفحام وابن بليمة على عبد الباقي بن فارس على أبي الفتح فارس عليه - أي عبد الباقي الخراساني- على زيد بن أبي بلال على ابن فرح على الدوري(٢).

٢- وجاء طريق الدورقي: من غاية ابن مهران عنه — أي عن الدورقي- عن زيد عن ابن فرح عن الدوري(٣). كذا أسند ابن الجزريّ هذا الطريق عن ابن مهران، والذي في الغاية والمبسوط لابن مهران وفي الإيضاح للأندرابي وجامع الروذباري عن ابن مهران: أنّ ابن مهران أخذ عن الدورقي وزيد وهما أخذا عن ابن فرح(٤).

- **مصدر الانفراد:**

١- ذكر الداني في "جامع البيان" الإبدال مطلقاً بلا استثناء من قراءته على أبي الفتح على عبد الباقي الخراساني عن أصحابه عن اليزيدي عن أبي عمرو(٥).

٢- وكذلك ذكره ابن الفحّام عن عبد الباقي بن فارس في قراءته للسوسي والدوري من طريق عبد الباقي الخراساني(٦).

٣- وخصّ ابن بلّيمة الإبدال في الهمز الساكن بالسوسيّ، واستثنى له المواضع

---

(١) ينظر النشر (١/ ٣٨٥، ٣٩٠، ٣٩١)، وجامع البيان (١/ ٢٢٠).

(٢) ينظر النشر (١/ ٣٨٥، ٣٩٠، ٣٩١)، والتجريد (ص٥٦).

(٣) ينظر النشر (١/ ٣٨٩- ٣٩٠، ٣٩١).

(٤) ينظر غاية ابن مهران (ص١٣)، والمبسوط (ص١٦)، والإيضاح [ل٩٣/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٤١٧). وأيضًا في مفردة أبي عمرو لابن مهران أسند طريق الدورقي مصرّحًا بقراءته على ابن فرح، ولم يذكر زيدًا. ينظر: مفردة أبي عمرو لابن مهران [ل٣].

(٥) ينظر جامع البيان (١/ ٤٢٨).

(٦) التجريد (ص٧٢- ٧٣)، هذا مع أنّه خصّ في سورة مريم (ص٢٤٨-٢٤٩) إبدال (رئيا) بطريق عبد الباقي عن الخراساني عن السوسي، كما مرّ في الموضع السابق، فتكون مستثناةً للدوري من هذا الطريق أيضًا.

المشهورة[1].

٤- وأمّا ابن مهران:

أ- فقد قال في الغاية: «وأبو عمرو يترك كل همزة ساكنة إلا أن يكون خروجاً من لغة إلى أخرى أو معنى إلى معنى أو تكون علامة للجزم أو الوقف. وأُوقِيّة [عن أبي عمرو] لا يهمز: ﴿تَسُؤْهُمْ﴾[آل عمران: ١٢٠، والتوبة: ٥٠] و﴿تَسُؤْكُمْ﴾[المائدة: ١٠١] و﴿ٱقْرَأْ﴾[الإسراء: ١٤، وغيرها] و﴿إِن يَشَأْ﴾[النساء: ١٣٣، وغيرها] و﴿مَن يَشَأْ﴾[الأنعام: ٣٩] ويهمز ﴿ٱلذِّئْبُ﴾[يوسف: ١٣، وغيرها] و﴿ٱلضَّأْنِ﴾[الأنعام: ١٤٣] و﴿بِئْرٍ﴾[الحج: ٤٥]، عباسٌ[2] لا يهمز، ويهمز﴿تُئْوِى﴾[الأحزاب: ٥١] و﴿تُئْوِيهِ﴾[المعارج: ١٣]، واختُلف عن اليزيديّ فيه: فروى أُوقِيّة وأبو شعيب وصاحب سجّادةَ[3] ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾ بغير همز، **ابن فرح عن أبي عُمر الدوري كلّه بغير همز**»[4].

ب- وقال في المبسوط: «وأبو عمرو يترك كلّ همزة ساكنة إلا أن يكون سكونها علامةً للجزم، نحو ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾[الحجر: ٥١، والقمر: ٢٨] و﴿نَبِّئْنَا﴾[يوسف: ٣٦] و﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾[النجم: ٣٦] و﴿ٱقْرَأْ﴾ و﴿إِن يَشَأْ﴾ و﴿مَن يَشَأْ﴾ و﴿نَنسَأْهَا﴾[البقرة: ١٠٦] و﴿تَسُؤْهُمْ﴾ و﴿تَسُؤْكُمْ﴾ و﴿يُهَيِّئْ﴾[الكهف: ١٦] و﴿هَيِّئْ﴾[الكهف: ١٠] و﴿أَرْجِئْهُ﴾[الأعراف: ١١١، والشعراء: ٣٦] وأشباه ذلك، فإنّه لا يترك الهمز فيهنّ، كذلك قرأنا في جميع الروايات عنه، أعني بالهمز في هذه الحروف. إلا في رواية أُوقِيّة عن

---

(١) ينظر: تلخيص ابن بليمة (ص٣٣- ٣٤).

(٢) أبو الفضل العباس بن فضل بن عمرو بن عُبَيْد الواقفي الأنصاري البصري، (ت١٨٦هـ). ينظر: (١/ ٣٣٧)، وغاية النهاية (٢/ ٢٥٦).

(٣) إبراهيم بن حماد سجادة، ويقال غلام سجادة، ويقال صاحب السجادة، توفي بعد (٢٦٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٩٥)، وغاية النهاية (١/ ٩٨).

(٤) الغاية لابن مهران (ص٣٥) ووقع في المطبوع (ابن فرح عن أبي عمر الدوري كله بغير همز فاء فعل يهمز تؤوي وتؤويه) وهو مقحمٌ سهوًا ولا يوجد في بعض نسخ الغاية الخطية كما أفاده الأستاذ أحمد محمد فريد في تحقيق شرح الغاية (ص١١٠، تعليق ٥)، وينظر: شرح غاية ابن مهران للأندرابي (ص١٠٨- ١٠٩).

اليزيدي فإنّا قرأنا ﴿تَسُؤْهُمْ﴾ و﴿تَسُؤْكُمْ﴾ و﴿ٱقْرَأْ﴾ و﴿إِن نَّشَأْ﴾ و﴿مَن يَشَأْ﴾ بترك الهمز فيها وإن كان سكونها علامةً للجزم، وقرأنا ﴿نَبِّئْهُمْ﴾ و﴿نَبِّئْ﴾[الحجر: ٤٩] و﴿يُهَيِّئْ﴾ و﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾ و﴿نَنسَئْهَا﴾ بالهمز مثل سائر الروايات عنه. ولا يترك أيضًا من الهمزة الساكنة في قوله ﴿ٱلضَّأْنِ﴾ و﴿ٱلذِّئْبِ﴾ و﴿بِئْرٍ﴾ و﴿بِئْسَ﴾[هود: ٩٩، وغيرها] و﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾.

وفي رواية شجاع من طريق بكار يهمز أيضًا (الكأس) و(الرأس) و(البأس)، وهو غير مأخوذ به.

وقرأت على أبي الصقر برواية ابن فرح عن أبي عمرٍو هذا كلّه بغير همز، وبرواية غيره عن أبي عمرٍو بالهمز فيها»[1].

ج- وقد أطلق عن أبي عمرو في الغاية والمبسوط همزَ ﴿نَنسَئْهَا﴾، وكذلك ﴿أَرْجِئْهُ﴾ إلا أنّه استثنى في الغاية عباسًا[2].

والمقصود من ذكر هذا: أنّ قول ابن مهران: «**ابن فرح عن أبي عُمر الدوري كلّه بغير همز**» لا يتعيّن أن يحمل على ترك الهمز في الباب كلّه، بل يحتمل احتمالًا معتبرًا أن يكون راجعًا إلى الكلمات المخصوصة المختلَف فيها من ذلك الأصل أو بعضها، ثم يرجّح هذا الاحتمالَ أنّ ابن مهران جاء عند كلمات داخلةٍ تحت أصل الاستثناء لأبي عمرو وأطلق الهمز فيها عن أبي عمرو ولم يستثنِ ابن فرح، من ذلك ﴿أَرْجِئْهُ﴾ و﴿نَنسَئْهَا﴾، ولو أنّ ابن فرحٍ خالف في أصل الاستثناء لأبي عمرو لنبّه عليه ابن مهران عند ذكره لهمز أبي عمرٍو لهذه الكلمات، كما نبّه على إبدال عبّاس عند ذكره لهمز أبي عمرٍو لـ﴿نَنسَئْهَا﴾. وممّا يرجّحه أيضًا صنيع الأندرابي في شرح الغاية وفي كتاب الإيضاح والروذباريّ في الجامع، حيث يظهر أنّهما فهما أنّ الضمير في قول ابن مهران: (**كلّه بغير همز**) يرجع إلى المذكور من قوله: (**ويهمز ﴿ٱلذِّئْبِ﴾**) إلى

---

(١) المبسوط (ص٥٢- ٥٣).

(٢) ينظر حكم (أرجئه) في الغاية (ص٤٢) والمبسوط (ص١٢٤)، وينظر حكم (ننسأها) في الغاية (ص٥٧) والمبسوط (ص١٢٤). وأسند رواية عبّاس عن أبي عمرو في الغاية دون المبسوط.

(﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾)(١).

وبهذا يتبيّن أنّ فيما ذكره ابن الجزري عن أبي الصقر من طريق ابن مهران نظراً.

ثم يلاحظ أنّ ابن الجزريّ في "التقريب" ذكر انفراد عبد الباقي الخراساني دون انفراد أبي الصقر(٢).

- **من وافق**: لم أجد أحدًا وافق في الإبدال لأبي عمروٍ مطلقًا، وإنما ورد الإبدال في بعض ما اشتهر استثناؤه وهمزه، فمن ذلك:

أوّلًا: إبدال باب الهمز الساكن للجزم:

١- ورد عن الدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو: من طريق ابن يعقوب المعدّل عن ابن بزرة(٣) عن الدوري(٤).

---

(١) لم يذكر الأندرابي في شرح الغاية الإبدال لابن فرح في ﴿تَسُؤْهُمْ﴾ و﴿تَسُؤْكُمْ﴾ و﴿ٱقْرَأْ﴾ و﴿إِن نَّشَأْ﴾ و﴿مَن يَشَأْ﴾، مع أنّه ذكر له الإبدال في ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾، وخصّ إبدال ﴿ٱلضَّأْنِ﴾ و﴿ٱلذِّئْبُ﴾ و﴿بِئْرٍ﴾ بابن فرح وعباس عن أبي عمرو. وبنحوه في كتاب الإيضاح له؛ حيث ذكر أصل أبي عمرو ثم ذكر أنّه اختلف عنه في أحرفٍ يسيرة وأتى بالكلمات المذكورة في كلام ابن مهران، ولم يذكر الإبدال لابن فرح في ﴿تَسُؤْهُمْ﴾ و﴿تَسُؤْكُمْ﴾ و﴿ٱقْرَأْ﴾ و﴿إِن نَّشَأْ﴾ و﴿مَن يَشَأْ﴾ بل خصّ إبدالها بأُوقِيّة عن اليزيديّ، وكذلك صنع الروذباريّ في جامعه؛ فإنّه بعد أن ذكر أصل أبي عمرو في الاستثناء لم يذكر خلافًا للدوري من طريق ابن مهران في أصل الاستثناء، وإنّما ذكر ترك الهمزة الساكنة للجزم عن الدوري من طريق الأهوازي عن ابن برزة، والذي ذكره عن طريق ابن مهران هو إبدال أُوقِيّة لليزيدي في الساكن للجزم نحو ﴿نَنسَئْهَا﴾ و﴿تَسُؤْهُمْ﴾ و﴿يَشَأْ﴾ و﴿ٱقْرَأْ﴾ سوى أنّه همز باب الإنباء و﴿هَيِّئْ﴾ و﴿يُهَيِّئْ﴾ و﴿نَنسَئْهَا﴾، ولم يذكر إبدالها للدوري، وذكر الإبدال لابن فرح من طريق ابن مهران في ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾. ينظر شرح غاية ابن مهران للأندرابي (ص١٢٢- ١٢٣)، والإيضاح للأندرابي [ل١٢٨/ ب — ل١٢٩/ أ]، وجامع الروذباري (٢/ ٣١- ٣٣).

(٢) ينظر: تقريب النشر (٢/ ٢٨٣).

(٣) أبو جعفر عمر بن محمد بن برزة الأصبهاني، روى القراءة عن أبي عمر الدوري، روى عنه ابن يعقوب المعدل وغيره. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٨٥١).

(٤) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٣٢) وجامع أبي معشر (٢/ ٢٦٧) ومصباح أبي الكرم =

٢- وعن أُوقِيّة عن اليزيدي عن أبي عمرو: من طريق ابن مهران بطرقه إلى أُوقِيّة عن اليزيدي، وذلك فيما سوى باب الإنباء و﴿هَيِّئْ﴾ و﴿يُهَيِّئْ﴾[(١)].

٣- وعن أبي زيد عن أبي عمرو: من طريق الخزاعي بسنده إلى أبي زيد، وذلك فيما سوى باب الإنباء و﴿هَيِّئْ﴾ و﴿يُهَيِّئْ﴾[(٢)].

ثانيًا: إبدال ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾:

١- ورد عن ابن يعقوب المعدّل عن ابن برزة عن الدوري[(٣)].

٢- وعن السوسيّ من عدّة طرق[(٤)]: من الغاية والمبسوط لابن مهران، والمنتهى للخزاعي، والإشارة للعراقي، والكامل، وجامع أبي معشر، وجامع الروذباري، والإيضاح للأندرابي، والمصباح، وغاية الاختصار لأبي العلاء؛ حيث نصّ ابن مهران والعراقيُّ والهذليُّ والروذباري وأبو معشر والأندرابيُّ وأبو الكرم وأبو العلاء الهمذانيّ على ترك همز هاتين الكلمتين للسوسيّ. وذكر الخزاعي الهمز فيهما لشجاع وابن سعدان، وذكر أنّ اليزيديّ وافقهما غير أبي شعيب – السوسي-، فيكون للسوسيّ الإبدال[(٥)].

٣- وعن ابن مهران بسنده إلى سجادة عن اليزيدي: من الغاية والمبسوط لابن مهران،

(٢/ ٣٧٨)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٤٢٠) وجامع أبي معشر (١/ ٤٧٣، ٤٨٣- ٤٨٤) ومصباح أبي الكرم (١/ ٥٦٠- ٥٦١).

(١) تنظر القراءة في الغاية (ص٣٥)، والمبسوط (ص٥٣)، والإيضاح [ل١٢٩/ أ]، وتنظر الطرق في الغاية (ص١٢- ١٣)، والمبسوط (ص١٦)، والإيضاح [ل٩٢/ ب- ل٩٣/ أ].

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٢٤- ٢٢٥)، والكامل: (١/ ٧٤٤)، وجامع الروذباريّ (٢/ ٣٢)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٤٩- ١٥٠)، والكامل (١/ ٤٢٤- ٤٢٥)، وجامع الروذباري (١/ ٤٥٥).

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٣٣) وجامع أبي معشر (٢/ ٢٦٧)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٤٢٠) وجامع أبي معشر (١/ ٤٧٣، ٤٨٣- ٤٨٤).

(٤) طويت تفصيل طرقه لما في ذلك من إطالة بالغة، ولا سيّما أنّ الموافقة في موضعين فقط.

(٥) تنظر القراءة في الغاية (ص٣٥)، والمبسوط (ص٥٣)، والمنتهى (ص٢٢٤- ٢٢٥)، والإشارة [ل٧٤/ ب]، والكامل (١/ ٧٤٤)، وجامع الروذباريّ (٢/ ٣٢)، والإيضاح [ل١٢٩/ أ]، والمصباح (٢/ ٣٦١)، وغاية أبي العلاء (١/ ٢٠٠).

ومن الإيضاح للأندرابي عن ابن مهران؛ حيث نصّ ابن مهران والأندرابي على ترك الهمز في ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾ لأُوقِيّة وسجادة[1].

٤- وسبق أنّه ورد الإبدال في هاتين الكلمتين من طريق ابن مهران بطرقه إلى أُوقِيّة عن اليزيدي.

ثالثًا: إبدال ﴿رِءيًا﴾: وسبق ما فيها بالتفصيل في الموضع السابق.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ نسبه ابن الجزريّ لطريقين فرعيّين عن أحد أصول الطرق الفرعيّة وعن أصل طريقهما الرئيسي، ولم أجد من وافق على هذا الوجه بتمامه عن الراوي ولا عن القارئ. وورد هذا الوجه في بعض الكلمات عن الراوي من أصل طريق رئيسي آخر غير نشري، وورد في بعضها عن القارئ من رواية أخرى من طرقٍ غير نشريّة. ولم أجد هذا الوجه عند أحد الطريقين اللذين نسبهما ابن الجزري إلى الانفراد. وصحّ في "النشر" إبدال الهمز في هذه الكلمات كلها من غير هذه القراءة، سوى كلمة ﴿أَنْبِئْهُم﴾[البقرة: ٣٣] و﴿نَبِّئْهُمْ﴾[الحجر: ٥١، والقمر: ٢٨] فلم يصحّ إبدالها في "النشر" عن أحد سوى حمزة وقفًا.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الانفراد:

١- فقد ذكر في "النشر" إجماع الأئمة من أهل الأداء ممن روى الإبدال عن أبي عمرو على استثناء الخمسة عشر كلمة في الخمسة والثلاثين موضعًا، ثم ذكر هذا الوجه بعد ذلك موسومًا بالانفراد ومخالفة سائر الناس[2].

٢- ولم يذكر في "التقريب" انفراد أبي الصقر ولا على سبيل الانفراد، بل ذكر انفراد الخراساني، ثم ذكر انفراد أبي الحسن ابن غلبون بإبدال ﴿بَارِئِكُمْ﴾[البقرة: ٥٤]، وقال: «وفيهما نظر»[3]، والظاهر أنّ النظر في انفراد الخراساني وابن غلبون.

---

(١) تنظر القراءة في الغاية (ص٣٥)، والمبسوط (ص٥٣)، والإيضاح [ل١٢٩/ أ]، وتنظر الطرق في الغاية (ص١٤)، والمبسوط (ص١٦)، والإيضاح [ل٩٢/ ب].

(٢) ينظر: النشر (٢/ ٣٨٩- ٣٩١).

(٣) تقريب النشر (١/ ٢٨٣).

٣- ولم يذكر هذا الوجه في "الطيبة"، بل جزم بخلافه عن أبي عمرو[١].

***

٥٩- الموضع السادس: انفراد أبي الحسن ابن غلبون بإبدال الهمزة من ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في حرفي البقرة[٥٤] ياءً.

قال في النشر: «وانفرد أبو الحسن ابن غلبون ومن تبعه بإبدال الهمزة من ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في حرفي البقرة ياءً حال قراءتها بالسكون لأبي عمرو، ملحِقاً ذلك بالهمز الساكن المبدل، وذلك غير مرضيٍّ»[٢].

- طريق أبي الحسن طاهر ابن غلبون في قراءة أبي عمرو من الطرق المسندة في النشر، وجاء طريقه النشريّ: عن المجاهديّ عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن الدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو.

وذلك من كتابه التذكرة، ومن قراءة الشاطبي على النَّفْزي[٣] عن ابن غلام الفَرس[٤] عن ابن الدُّوش[٥] وأبي داود[٦] كلاهما عن الداني عن طاهر[٧].

ولم يسند ابن الجزريّ عنه طريقًا في رواية السوسيّ.

- **مصدر الانفراد:**

---

(١) ينظر: طيبة النشر (ص٥١، الأبيات: ٢٠٣- ٢٠٤).

(٢) النشر (٢/ ٣٩١- ٣٩٢).

(٣) أبو عبد الله محمد بن علي بن أبي العاص النَّفْزي الشاطبي، توفي سنة بضع وخمسين وخمسمائة. ينظر: معرفة القراء (٣/ ١٠٤٨)، وغاية النهاية (٣/ ٥٠٨).

(٤) أبو عبد الله محمد بن الحسن بن محمد بن سعيد الداني، يُعرف بابن غلام الفَرَس، والفَرَس لقب تاجرٍ من أهل دانية، (ت٥٤٧هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٩٨٠)، وغاية النهاية (٣/ ٣٠٠).

(٥) أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن أحمد بن الدُّوش الشاطبي، (ت٤٩٦هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٦٤)، وغاية النهاية (٢/ ٧٣٧).

(٦) أبو داود سليمان بن نجاح الأموي الأندلسي، (ت٤٩٦هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٦٢)، وغاية النهاية (٢/ ١٤٦).

(٧) ينظر النشر (١/ ٣٨٧، ٣٨٢، ٣٨٤)، والتذكرة لابن غلبون (ص٣٨).

١- قال ابن غلبون في "التذكرة" في الأصول: «وكذا أيضًا يترك [أي السوسيّ][1] الهمزة من قوله تعالى: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في الموضعين من سورة البقرة؛ لأنّه **يسكنها** في هذه الرواية [أي رواية السوسي][2] تخفيفًا من أجل توالي الحركات، فلذا [أي لأجل سكونها] تركها كما يترك همز ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ﴾[الإسراء: ٧] ويبدلها ياء ساكنة كما يبدل همزة ﴿ٱلذِّئْبُ﴾[يوسف: ١٣، وغيرها] وما أشبهه»[3]، ولا يعارض هذا أنّه ذكر في الفرش إسكان الهمزة للسوسيّ ولم يتعرّض للإبدال[4]، لأنّ ما في الفرش إنما هو لبيان أصل حركة الحرف، والإبدال متفرّع على ذلك -كما ذكر في الأصول-، وهذا مثل قول ابن الجزري في النشر في الفرش: «واختلفوا في ﴿دَأَبًا﴾[يوسف: ٤٧]: فروى حفصٌ فتح الهمزة، وقرأ الباقون بإسكانها»[5]، فيكون لأبي جعفر وللأصبهاني إسكان الهمزة كالباقين، ولا ينافي هذا ما تقرّر من إبدالهم للهمزة، لأن المقصود في الفرش بيان أصل الحركة في قراءتهم.

ثم تجب الإشارة إلى أنّ ابن غلبون إنّما ذكر الإبدال عن أبي عمرو من رواية السوسي دون الدوري، ولم يسند ابن الجزريّ طريقًا لطاهر عن السوسيّ. فهذا الوجه من "التذكرة" غير نشريّ[6].

٢- وذكر الشاطبيّ عدم الإبدال في ﴿بَارِئِكُمْ﴾، ثم قال:

وقال ابنُ غلبونٍ بياءٍ تَبَدَّلَا[7]

ولكن الإبدال في الشاطبية إنّما هو من طريق السوسيّ، وطريق ابن غلبون النشريّ إنّما هو

---

(١) لأنّه نصّ في أوّل الباب (١/ ١٣٧) على أنّ الإبدال للسوسيّ.

(٢) وأمّا باقي رواة أبي عمرو في التذكرة فلهم الاختلاس. ينظر التذكرة (١/ ٢٥٣).

(٣) التذكرة لابن غلبون (١/ ١٣٩).

(٤) المصدر السابق. والتعارض في مذهب ابن غلبون بناء على اختلاف كلامه في الأصول والفرش ذكره د. السالم الجكني في تحقيقه للنشر (٣/ ٩٤٥، التعليق: ١).

(٥) النشر (٤/ ١١٨).

(٦) ينظر: التذكرة لابن غلبون (١/ ١٣٧، ١٣٩)، وذكر الداني أنّه قرأ على أبي الحسن بالإبدال، ينظر جامع البيان (١/ ٤٣٣) والمفردات السبع (ص٢٨٦)، وليس من الطرق النشريّة.

(٧) الشاطبية (١٨، البيت: ٢٢١).

في رواية الدوري.

فهذا الانفراد خارجٌ عن طرق النشر.

- **من وافقه**: لم أجد من صرّح بموافقته على هذا الوجه[1]، سوى أنّ العُماني قال في الأوسط: «فأما قوله ﴿بَارِئِكُمْ﴾ فإن السوسيّ روى عن اليزيدي إسكان الهمزة فيه، فعلى هذه الرواية[2] يترك همزه، فيجعله ياء ساكنة»[3]. ولم يسند طريق السوسيّ في كتابه.

وذكر ابن سوار في المستنير وأبو الكرم في المصباح تخفيف الهمزة في ﴿بَارِئِكُمْ﴾ مع الإسكان، مع تصريحهما بالإبدال عن بعض طرق إسماعيل عن نافع، وهذا يُشعر بالمغايرة بين تخفيف الهمزة وبين الإبدال[4].

وقد حكى ابن سفيان في الهادي ومكي في التبصرة وابن شريح في الكافي أنّه وقع اختلاف في ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في رواية من أسكن الهمزة من أصحاب الإبدال، فبعضهم يحقق وبعضهم يبدلها ياءً، ورجحّ ثلاثتهم التحقيق[5].

---

(١) ذكر أ.د. سامي عبد الشكور في بحثه (التحريرات على الشاطبية بين القراءة والمنع: ص٤٥-٤٦) أنّه وقف على نصٍّ لأبي عمرو الداني في كتاب التهذيب نصّ فيه على أنّه قرأ على فارس بالوجهين، ونقل النصّ من التهذيب. أقول: وقد وقفت على نصّ التهذيب، فوجدته فيه (ص٩١): «وقد أخذت[كذا] على أبي الحسن في رواية أبي شعيب (بارئكم) في الموضعين بياءٍ ساكنة بدلًا من الهمزة، وقرأتهما على أبي الفتح في مذهبه بهمزة ساكنة، وهو الأقيس»، وقد قطع الدكتور سامي النقل عند قوله: (وقرأتهما على فارس)، فظنّ أن الضمير يرجع إلى وجهين. ولكن تتمّة عبارة التهذيب ظاهرةٌ بلا خفاء في أنّه إنّما قرأ على أبي الفتح بالهمزة الساكنة، وهو الموافق لسائر كتب الداني، وأمّا ضمير التثنية في قوله: (وقرأتهما) فظاهرٌ أنّه عائد على الموضعين، لا على وجهين.

(٢) أي رواية الإبدال في الهمز الساكن.

(٣) الأوسط للعماني (ص١٩٥).

(٤) تنظر القراءة في المستنير (ص٣١٩)، والمصباح (٣/ ٦٢- ٦٣)، وقد يكون هذا الوجه في كفاية أبي العز عن أبي أيوب أيضًا (ص١١٧)، لكن العبارة في المطبوع غير مستقيمة.

(٥) ينظر الهادي لابن سفيان (ص١٣٤- ١٣٥)، والتبصرة لمكي (ص٣٠٣)، والكافي لابن شريح (ص٤٨). ومال أبو شامة في شرحه "إبراز المعاني" (ص١٥٢) إلى الإبدال، وذكر أنّ ابن شريح مال إليه في كتابه "التذكير".

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئه، ولم يرد هذا الانفراد من طرق النشر[1]، ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء العشرة.

- **حكم ابن الجزريّ:** هذا الانفراد خارجٌ عن طرق النشر، ومع ذلك تعرّض ابن الجزري لتضعيفه:

١- فصرّح في النشر بأنّ هذا الوجه غير مرضيٍّ، واحتجّ عليه بوجهين، وصرّح بأنّ الهمز هو الصواب[2].

٢- وذكره في التقريب على سبيل الانفراد وذكر أنّ فيه نظرًا[3].

ويشار إلى أنّ ظاهر الطيبة لا يأبى هذا الوجه؛ فإنّه قال:

وكلّ همزٍ ساكنٍ أبدل (حـ)ـذا خلفٍ سوى ذي الجزم والأمر كذا

مؤصدةً رِئْيًا وتؤوي............ ....[4]

فلم يصرّح باستثناء ﴿بَارِئِكُمْ﴾ كما صرّح الشاطبيّ، فهي مندرجة تحت إطلاق قوله: (وكل همز ساكن أبدل)، ولكنّ الإبدال ليس من طرق النشر كما تبيّن بالرجوع إلى مصدر النشر في هذا الوجه.

***

٦٠- الموضع السابع: انفراد هبة الله بن سلامة المفسّر عن زيد عن الداجوني في رواية هشام بتشديد ياء ﴿وَرِءيًا﴾[مريم: ٧٤] من غير همز.

قال ابن الجزريّ: «وأمّا ﴿وَرِءيًا﴾ فقرأه بتشديد الياء من غير همز: أبو جعفر وقالون وابن ذكوان. **وانفرد** هبة الله المفسر عن زيد عن الداجوني عن أصحابه عن هشام

---

(١) وإن كان ظاهر عبارة ابن الجزري قد يُوهِم ذلك.

(٢) ينظر النشر (٢/ ٣٩٢).

(٣) ينظر تقريب النشر (١/ ٢٨٣).

(٤) طيبة النشر (ص٥١، الأبيات: ٥١- ٥٢).

بذلك، ورواه سائر الرواة عنه [أي عن هشام] بالهمز، وبذلك قرأ الباقون»[١].

- **طريق هبة الله بن سلامة المفسّر** عن الداجوني من الطرق المسندة في النشر، وهو من كتاب المستنير، وقد سبق[٢].

- **مصدر الانفراد**: قال ابن سوار في المستنير: «قرأ أهل المدينة إلا ورشاً والوليدُ بن عتبة وابنُ ذكوان وابنُ زبّان[٣] عن الحُلْواني [**والمفسّرُ**][٤] عن هشام والقزازُ عن عبد الوارث والبرجميُّ والنقاشُ عن الأعشى والنقارُ[٥] في أحد قوليه: ﴿وَرِيًّا﴾ بتشديد الياء من غير همز»[٦].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن زيد بن أبي بلال عن الداجوني: الحمّامي عن زيد:** من المصباح بقراءته على الشريف الهبّاري على الحمّامي؛ حيث أطلق أبو الكرم عن الداجوني عن هشام أنّه يقرأ بغير همزٍ مشدّد الياء[٧]. **وهذا الطريق نشريّ.**

ثانيًا: من وافقه عن الداجوني عن ابن ماموية وابن الحويرس والبيساني:

١- الشّذَائي عن الداجوني:

---

(١) النشر (٢/ ٣٩٣).

(٢) ينظر: ص٢٨٤.

(٣) أبو بكر أحمد بن سليمان بن إسماعيل بن زبّان الدمشقي، قرأ على الحلواني، قرأ عليه النقاش وابن زُرَيق شيخ أبي الوليد العثماني. ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٢١).

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من طبعة دار الكتب العلمية- بيروت بتحقيق عثمان محمود غزال، والتصحيح من طبعة دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث- دبي بتحقيق د. عمّار أمين الددو.

(٥) أبو علي الحسن بن داود بن الحسن النقّار الكوفي القرشي مولاهم المعدّل النحوي، توفي قبل (٣٥٠هـ) ينظر. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٩٢)، وغاية النهاية (١/ ٦٧٤).

(٦) المستنير (ص٤٧٣)، وورد هذا الوجه عن هبة الله من غير طريق المستنير، تنظر القراءة في جامع أبي معشر: (٣/ ٤٥٠) والطريق في جامع أبي معشر: (١/ ٤٥٢- ٤٥٣).

(٧) تنظر القراءة في المصباح لأبي الكرم (٣/ ٥٦١)، وتنظر الطرق في المصباح لأبي الكرم (١/ ٣٥٣- ٣٥٤).

أ- من طريق الخزاعي عن الشّـــذَائي: من كتابه المنتهى، ومن جامع الروذباريّ عن المروزي على الخزاعي.

ب- ومن طريق الكارَزيني عن الشّـــذَائي: من طريق أبي معشـــر عن الكارَزيني: من الجامع لأبي معشـر، ومن التلخيص لأبي معشـر أيضًـا لكن بالخلف فيه. ومن المصـباح بقراءته على الشريف العباسي على الكارَزيني. **وطريق المصباح نشريّ**(١).

حيث أطلق الخزاعيُّ تشديد الياء بلا همز عن "دمشقي" ولم يستثن إلّا الحُلْواني. وكذلك أطلق الروذباري وأبو معشر في "جامعه" تشديد الياء بغير همز عن "دمشقي" ولم يستثنيا عن هشام سوى الحُلْواني والأخفش، وذكر أبو معشر في "تلخيصه" هذا الوجه عن الـداجوني عن هشـــام بخلاف. وأطلق أبو الكرم هـذا الوجـه عن الـداجوني عن هشام(٢).

٢- والعجلي التُّسْتَري عن الداجوني: من جامع الروذباريّ عن الأهوازي عن العجلي؛ كما سبق عن الروذباري(٣).

وقد أثبت الـداني هـذا الوجه عن الـداجوني في جـامع البيـان وغلّطه؛ إذ قـال: «وكذلك روى الداجونيُّ عن أصـــحابه عن هشـــام وابنُ شـــنبوذ عن النحاس عن أبي يعقوب عن ورش، وهو غلط»(٤)، ولم يسند طريق الداجوني في الجامع.

(١) وأسند ابن الجزريّ طريق الخزاعي عن الشذائي وأبي معشر عن الكارزيني عن الشذائي، لكن أسند طريق الخزاعي من الكامل، وأسند طريق أبي معشر من الإعلان للصفراوي بسنده إلى أبي معشر. ينظر: النشر (١/ ٤٠٩- ٤١٠).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٤٧٢)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٥٩- ٢٦٠) وكذلك (٣/ ٤٥٠)، وفي التلخيص (ص٨٤)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٧٧)، ومصباح لأبي الكرم (٣/ ٥٦١)، وتنظر الطرق في المنتهى للخزاعي (ص١٣٩)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٥٣)، والتلخيص (ص٣٦- ٣٧) وقد سقط الشّذَائي من طبعة دار الصحابة وهو مثبت في تحقيق التلخيص لمحمد حسن عقيل موسى (ص١٠٣)، وجامع الروذباري (١/ ٣٩٧)، والمصباح لأبي الكرم (١/ ٣٥٣).

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٧٧٧)، وينظر الطريق فيه الروذباري (١/ ٣٩٦).

(٤) جامع البيان (٢/ ٩٦٣).

ثالثًا: من وافقه عن ابن مامويه وابن الحويرس والبيساني عن هشام: الزعفراني عن ابن ماموية: من طريق الأهوازي[١].

رابعًا: من وافقه عن هشام:

١- ابن زبّان عن الحُلْواني عن هشام[٢].

٢- وأحمد بن أنس عن هشام[٣].

٣- ٦- والأنماطي عن هشام، والنقاش عن أحمد بن النضر[٤] وابن دُحَيْم[٥] وابن الجارود[٦] ثلاثتهم عن هشام[٧].

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢٥٩- ٢٦٠) وكذلك (٣/ ٤٥٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٧٧)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٥٥)، وجامع الروذباري (١/ ٣٩٨)، وذكر أبو معشر هذا الطريق للزعفراني عن هشام بلا واسطة ابن ماموية، وعند الروذباري بواسطة ابن ماموية.

(٢) تنظر القراءة في المستنير (ص٤٧٣)، والاختيار لسبط الخياط (٢/ ٥٤٣)، وتنظر الطرق في المستنير (ص١٤٠)، والاختيار لسبط الخياط (١/ ١٥٩- ١٦٠).

(٣) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢٥٩- ٢٦٠) وكذلك (٣/ ٤٥٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٧٧)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٥٢، ٤٥٥- ٤٥٦)، وجامع الروذباري (١/ ٣٩٨).

(٤) أبو جعفر أحمد بن النضر بن بحر العسكري، (ت٢٩٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٨٨)، وغاية النهاية (١/ ٤٦٩).

(٥) إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم القرشي الدمشقي، يُعرف بابن دُحَيْم، قرأ على هشام، قرأ عليه إبراهيم بن عبد الرزاق الأنطاكي. ينظر: غاية النهاية (١/ ١٠٩).

(٦) أحمد بن الجارود الدِّينَوَري، روى القراءة عن هشام، روى القراءة عنه النقاشُ وحده. ينظر: غاية النهاية (١/ ١٧٧).

(٧) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢٥٩- ٢٦٠) وكذلك (٣/ ٤٥٠)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٤٥٢، ٤٥٣- ٤٥٤، ٤٥٥- ٤٥٦).

٧، ٨- ومحمد بن هشام وجعفر بن محمد كلاهما عن هشام: من طريق الأهوازي(١).

خامسًا: من وافقه عن ابن عامر: صحّ هذا الوجه في النشر عن ابن عامر من رواية ابن ذكوان.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن شيخه - وهو أصل طريقه الفرعيّ-، ووردت له موافقةٌ نشريّةٌ عنه، ووردت له عدّة موافقات عن أصل طريقه الرئيسي، وأحدها نشريّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرة عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسي، وأغلبها من طرق غير مشهورة. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه عن هشام في الطيبة القديمة؛ إذ قال:

.... وادّغم رءيًا: (ب)ه (ث)ق (م)ـاز والخلف (ل)ـزم(٢)

لكنّه لم يعتد بهذا الوجه؛ فإنّه — مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد- لم يذكره في "الطيبة" الجديدة، بل اقتصر فيها على ذكر هذا الوجه لقالون وأبي جعفر وابن ذكوان(٣).

***

٦١- الموضع الثامن: انفراد الشطوي عن ابن هارون عن الفضل بن شاذان في رواية ابن وردان وكذلك ابن العلّاف عن زيد عن ابن شبيب عن الفضل بن شاذان في رواية ابن وردان بتحقيق الهمزة في ﴿خَاطِئَةٍ﴾[العلق: ١٦]، و﴿بِٱلْخَاطِئَةِ﴾[الحاقة: ٩]، و﴿مِاْئَةٍ﴾[البقرة: ٢٥٩، وغيرها] و﴿فِئَةٍ﴾[البقرة: ٢٤٩، وغيرها] وتثنيتهما.

قال ابن الجزريّ: «فإنّ أبا جعفر يبدلها في ﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ وهو في البقرة[٢٦٤] ... وكذلك يبدلها في ﴿خَاطِئَةٍ﴾ و﴿بِٱلْخَاطِئَةِ﴾ و﴿مِاْئَةٍ﴾ و﴿فِئَةٍ﴾ وتثنيتهما.

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢٥٩- ٢٦٠) وكذلك (٣/ ٤٥٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٧٧)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٥٣، ٤٥٤)، وجامع الروذباري (١/ ٣٩٧، ٣٩٨).

(٢) طيبة النشر، نسخة (لاله لي): [٣٦/ ب].

(٣) ينظر النشر (٢/ ٣٩٣)، وتقريب النشر (١/ ٢٨٤)، وطيبة النشر (ص٥١، البيت: ٢٠٩).

وانفرد الشطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان بتحقيق الهمزة في هذه الأربعة، وكذلك ابن العلّاف عن زيد عن ابن شبيب، فخالف سائر الرواة عن زيد وعن أصحابه»[1].

- طريق الشطوي عن ابن هارون وطريق ابن العلّاف عن زيد عن ابن شبيب في رواية ابن وردان من الطرق المسندة في النشر:

١- وجاء طريق الشطوي المسند في النشر: عن ابن هارون عن الفضل بن شاذان عن الحُلْواني عن قالون عن ابن وردان، وذلك:

أ- من طريق القاضي أبي العلاء عنه: من كتابي الإرشاد والكفاية لأبي العزّ عن غلام الهراس عن القاضي أبي العلاء.

ب- ومن طريق الكارَزيني عنه: من طريق أبي معشر عن الكارَزيني، ومن طريق سبط الخياط عن الشريف العباسي عن الكارَزيني.

ج- ومن طريق أبي طاهر الحلبي عنه: من طريق ابن خيرون وأبي الكرم كلاهما عن ابن عتاب عن الحلبي[2].

ولم يبيّن ابن الجزريّ مأخذه لطرق أبي معشر والسبط وابن خيرون وأبي الكرم، وليست هذه الطرق فيما عندنا من كتب أبي معشر والسبط وأبي الكرم[3]، وكتب ابن خيرون في عداد المفقود.

(١) النشر (٢/ ٣٩٦- ٣٩٧).

(٢) ينظر النشر (١/ ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣)، والإرشاد لأبي العز (ص٨)، والكفاية الكبرى لأبي العز (ص٤٠).

(٣) أسند أبو الكرم في المصباح (١/ ٢٩٩- ٣٠٠) طريقًا للشطوي عن ابن شاذان، وهو طريق ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الشنبوذي عن أحمد بن محمد الرازي عن الفضل بن شاذان بسنده إلى ابن وردان. ولعلّ ابن الجزريّ تصرّف في هذا الطريق وجعله عن الحلبي بدلًا عن القاضي. وأحمد بن محمد الرازي قد يكون ابن شبيب، فيكون ابن الجزري تصرّف تصرّفًا ثانياً، وقد يكون هو ابن هارون وانقلب اسمه. والله أعلم.

وابن هارون من أصول الطرق الفرعية في رواية ابن وردان، وجاء طريقه في النشر من سبعة طرق، ستة منها من طريق الشطوي، وواحد من إسناد ابن الجزري إلى عبد الباقي الخراساني عن ابن هارون، فأغلب طرق ابن هارون تدور على طرق الشطوي.

٢- وجاء طريق ابن العلّاف المسند في النشر: عن زيد عن الداجوني عن ابن شبيب عن ابن شاذان عن الحُلْواني عن قالون عن ابن وردان، وذلك:

أ- من طريق الإسكاف[١] عن ابن العلاف: من "التذكار" لابن شيطا عن الإسكاف، ومن طريق سبط الخياط عن أبي الخطاب[٢] عن الإسكاف.

ب، ج- ومن طريق الشرمقاني وأبي علي العطار كلاهما عن ابن العلاف: من المستنير عن الشرمقاني والعطار، ومن المصباح عن ابن عتاب عن الشرمقاني والعطار.

د- ومن المصباح عن ابن عتاب عن أحمد بن رضوان[٣] عن ابن العلاف.

هـ- ومن طريق سبط الخياط عن جده أبي منصور عن الخباز عن ابن العلاف.

وكتاب "التذكار" في عداد المفقود. ولم يبيّن ابن الجزريّ مأخذه لطريقي السبط، وهما مسندان في "الاختيار" لسبط الخياط[٤].

- **مصدر الانفراد:**

١- ذكر أبو العزّ في الإرشاد أنّ الرُّهاوي حقق ﴿فِئَةٍ﴾ و﴿مِأْئَةٍ﴾ و﴿خَاطِئَةٍ﴾

---

(١) أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن أحمد بن غريب الخولاني الموصلي الأنماطي الإسكاف، قرأ على ابن العلّاف والحمّامي، أخذ عنه أبو الخطاب ومحمد بن الحسين المزرفي والبارع. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٠٨)، وغاية النهاية (١/ ٢٥٧).

(٢) أبو الخطاب عليّ بن عبد الرحمن بن هارون بن عبد الرحمن بن عيسى بن داود بن الجرّاح، (ت٤٩٧هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٧٦)، وغاية النهاية (٢/ ٧٣٩).

(٣) أبو الحسين أحمد بن رضوان بن محمد بن جالينوس الصيدلاني البغدادي، (ت٤٢٣هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٣٥)، وغاية النهاية (١/ ٢٠٨).

(٤) النشر (١/ ٤٩٩، ٥٠٢، ٥٠٣)، والمستنير (ص٢٢١)، والمصباح لأبي الكرم (١/ ٢٩٦- ٢٩٨)، والاختيار لسبط الخياط (١/ ٦٥- ٦٦).

و﴿بِٱلْخَاطِئَةِ﴾، وأنّ الشطوي حقق ﴿فِئَةٍ﴾ و﴿مِائَةٍ﴾ وتثنيتهما فقط[1]، وفي الكفاية له: «إلّا أنّ الرُّهاوي والشطوي هَمَزَ[كذا] ﴿مِائَةٍ﴾ و﴿فِئَةٍ﴾ وتثنيتها[كذا] و﴿خَاطِئَةٍ﴾ و﴿بِٱلْخَاطِئَةِ﴾»[2]، فتحقيق ﴿خَاطِئَةٍ﴾ و﴿بِٱلْخَاطِئَةِ﴾ ورد في الكفاية دون الإرشاد.

٢- وقال ابن سوار في المستنير: «وروى ابن العلّاف عن أبي جعفرٍ مثل رواية النهرواني عنه، إلا أنه حقق الهمزة في ﴿فِئَةٍ﴾ و﴿مِائَةٍ﴾ وتثنيتهما و﴿ثَلَٰثَ مِائَةٍ﴾[الكهف: ٢٥]، و﴿بِٱلْخَاطِئَةِ﴾ و﴿خَاطِئَةٍ﴾»[3]. وقال أبو الكرم في المصباح: «روى ابن العلّاف عن زيدٍ تحقيق الهمز في ﴿فِئَةٍ﴾ و﴿مِائَةٍ﴾ و(الخاطئة) و﴿خَاطِئَةٍ﴾ خاصّة»[4]. وقال سبط الخيّاط في الاختيار: «وأثبت الهمز من أصحابه [أي أصحاب أبي جعفر] في ﴿فِئَةٍ﴾ و﴿مِائَةٍ﴾ وما تصرّف منهما: الرُّهاوي والأهوازيُ **وابن العلّاف**، فهمزوا[كذا] ﴿بِٱلْخَاطِئَةِ﴾ و﴿خَاطِئَةٍ﴾»[5].

٣- وأمّا ابن خيرون وابن شيطا فيتعذّر الرجوع إلى كتبهما لأنّها مفقودةُ.

وأمّا الطرق النشرية لأبي معشر والسبط وأبي الكرم عن الشطويّ فليست مسندةً في كتبهم المعروفة، فيتعذّر الرجوع إليها أيضًا.

- **من وافق: أوّلًا: من وافق عن الفضل بن شاذان عن الحُلْواني:**

١- زيد بن أبي بلال عن الداجوني عن ابن شبيب عن ابن شاذان:

أ- من طريق الخزاعي عن أبي القاسم الورّاق عن زيد بن أبي بلال: بالخلف، من المنتهى للخزاعي ومن جامع الروذباريّ عن أبي بكر المروزي عن الخزاعي. لكن إنّما ورد الهمز في ﴿مِائَةٍ﴾ و﴿فِئَةٍ﴾ وبابهما؛ قال الخزاعيّ :(وافقه [أي وافق العُمَري عن أبي جعفر] الحُلْواني [عن ابن وردان] على ترك كل همزة متحركة مفتوحة، وسط الكلمة أو أمرها[كذا]، واختلف عنه في ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾[آل عمران: ٤٩، والمائدة: ١١٠]... و﴿فِئَةٍ﴾ و﴿مِائَةٍ﴾

(١) ينظر: الإرشاد لأبي العز (ص٢٨).

(٢) كفاية أبي العز (ص٨٥).

(٣) المستنير (ص٢٧٠).

(٤) المصباح (٢/ ٤٤٩).

(٥) الاختيار لسبط الخياط (١/ ٢٠٥).

وبابهما)، وقد أسند طريق الحُلْواني من طريق الورّاق عن زيد. وكذلك ذكر الروذباريّ أنّه قرأ على المروزي(١).

ب- ومن طريق أبي الحسين الخبازي عن زيد بن أبي بلال: من الإيضاح للأندرابي عن أبي عبد الله الخبازي عنه، لكنّه إنّما ذكر الهمز في ﴿مِاْئَةٍ﴾ و﴿فِئَةٍ﴾ وتثنيتهما(٢).

٢- والرُّهاوي عن صالح بن مسلم عن ابن شاذان: من طريق أبي العزّ عن غلام الهراس عن الرُّهاوي: وذلك من الكفاية والإرشاد لأبي العزّ، ومن الاختيار لسبط الخياط عن أبي العزّ؛ كما سبق عن أبي العز والسبط(٣).

٣- والأهوازيّ عن العجليّ التُّسْتَري عن ابن عبد الصمد الرازي عن ابن شاذان: من الاختيار لسبط الخياط عن أبي العزّ عن غلام الهراس عنه، ومن المنهاج لابن ظفر عن السمرقندي عن الأهوازي؛ فإنّ صاحب المنهاج لم يتعرّض لحكم ﴿مِاْئَةٍ﴾ و﴿فِئَةٍ﴾، فيؤخذ الهمز من سكوته، وقد ذكر الإبدال عن أبي جعفر في ﴿بِٱلْخَاطِئَةِ﴾ في الحاقة وفي العلق. وسبقت عبارة السبط(٤).

ويلاحظ أنّ الموافقات من طريق الداجوني ليس فيها تحقيق ﴿بِٱلْخَاطِئَةِ﴾ و﴿خَاطِئَةٍ﴾ والموافقات من غير طريق الداجوني تدور على أبي العزّ.

ثانيًا: من وافق عن الحُلْواني عن قالون عن ابن وردان: الحنبلي عن هبة الله بن جعفر عن أبيه عن الحُلْواني: من المنهاج لابن ظفر عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الحنبلي؛ كما سبق عن ابن ظفر(٥). ولا خفاء في غرابة وشذوذ هذا الوجه عن جعفر.

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٢٢٧) وجامع الروذباريّ (٢/ ١٣)، وتنظر الطرق في المنتهى للخزاعي (ص١٨٥- ١٨٦) وجامع الروذباري (١/ ٦٧٨).

(٢) تنظر القراءة في الإيضاح للأندرابي [١٢٨/ أ]، وينظر الطريق فيه [ل٨٦/ ب].

(٣) تنظر القراءة في الإرشاد لأبي العز (ص٢٨) والكفاية لأبي العزّ (٨٥)، والاختيار لسبط الخياط (١/ ٢٠٥)، وتنظر الطرق في الإرشاد (ص٨) والكفاية (ص٤٠) والاختيار (١/ ٦١).

(٤) ينظر ما يتعلق بالقراءة في الاختيار لسبط الخياط: (١/ ٢٠٥)، والمنهاج: (١/ ٣٢٠)، (٢/ ٤٥٩، ٨٣٧)، وتنظر الطرق في الاختيار (١/ ٦٢)، والمنهاج (١/ ١٩).

(٥) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المنهاج: (١/ ٣٢٠)، (٢/ ٤٥٩، ٨٣٧)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٠).

ثالثًا: من وافق عن أبي جعفر – من غير طريق الحُلْواني عن قالون عن ابن وردان–:
لم أجد هذا الوجه عن أبي جعفر غير ما مرّ.

– **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لطريقين فرعييّن، انفرد أحدهما (ابن العلاف) عن أصل طريقه الفرعي (الداجوني) وعن أصل طريقه الرئيسي (ابن شاذان)، وأما الآخر (الشطوي) فلا يعدّ منفردًا عن شيخه (ابن هارون) – وهو أصل طريقه الفرعيّ–؛ لأنّ أغلب طرق شيخه تدور عليه ولا يوجد بإزائه عن شيخه إلا طريق واحد، ولكنّه يعدّ منفردًا عن أصل طريقه الرئيسي (ابن شاذان)، ووردت لهما موافقاتٌ يسيرة عن أصل طريقهما الرئيسي، وبعضها موافقاتٌ جزئيّة، وبعضها موافقات تدور على طريق أبي العزّ، ووردت لهما موافقةٌ جزئية عن الراوي من غير أصل طريقهما، ولم أجد أحدًا وافقهما عن القارئ من غير هذه الرواية. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

– **حكم ابن الجزريّ:** ذكر ابن الجزري في هداية المهرة التحقيق في ﴿مِأْئَةٍ﴾ و﴿فِئَةٍ﴾ عن الشطوي والرُّهاوي[1]، وذكره في الطيبة القديمة عن ابن وردان بالخلف؛ حيث قال عند ذكره للإبدال:

وناشية ريا يبطي خاسيا		قُرِي مُلِي استُهزِي نُبوِّي شانِيا
(ث)ق، وخلاف: موطئا باب مائه		مع خاطئه فئه،.........[2]

لكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه:

١– فإنّه في "النشر" و"التقريب" أطلق الإبدال لأبي جعفر في هذه الكلمات مع غيرها من الكلمات، ولم يذكر فيهنّ ﴿مَوْطِئًا﴾[التوبة: ١٢٠]، ثم ذكر التحقيق في الكلمات الأربع موسومًا بالانفراد، وبعد ذلك ذكر أنّه اختلف عن أبي جعفر في ﴿مَوْطِئًا﴾، فذكره للكلمات الأربع ضمن ما أطلق الإبدال فيه عن أبي جعفر وعدم ذكره لإبدال ﴿مَوْطِئًا﴾ في ذلك فيه، وتفريقُه بين ما أطلق الإبدال فيه وما ذكر الإبدال فيه بالخلف: يدلّ على أنّه لم يعتدّ بالخلف في ﴿مِأْئَةٍ﴾ وأخواتها، وإلّا لذكرها فيما اختلف فيه مع ﴿مَوْطِئًا﴾،

(١) ينظر هداية المهرة بشرح د. يوسف بن عوض العوفي (ص١٢٢– ١٢٣).
(٢) طيبة النشر، نسخة (لاله لي): [ل٣٧/ أ].

ولم يذكرها فيما أطلق الإبدال فيه[1].

٢- وأطلق الإبدال فيها في "الطيبة" الجديدة من غير خلف، وإنّما ذكر الخلف في ﴿مَوْطِئًا﴾[2].

***

٦٢- الموضع التاسع: انفراد أبي العلاء الهمذاني عن النهرواني في طريق الأصبهاني عن ورش بالإبدال في ﴿شَانِئَكَ﴾[الكوثر: ٣].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد أبو العلاء الحافظ عن النهرواني [عن هبة الله عن الأصبهاني عن ورش] بالإبدال في ﴿شَانِئَكَ﴾»[3].

- طريق العطّار عن النهراوني عن الأصبهاني عن ورش من الطرق المسندة في النشر. وجاء هذا الطريق من كتابه "غاية الاختصار": بقراءته على أبي العز على الواسطي على النهرواني على هبة الله بن جعفر على الأصبهاني[4].

- **مصدر الانفراد**: ذكر أبو العلاء هذا الوجه في "غاية الاختصار" عن القطان – وهو النهرواني– عن ورش[5].

- **من وافقه**[6]: **أوّلاً: من وافقه عن النهرواني عن هبة الله**: لم أجد أحدًا وافقه.

---

(١) ينظر: النشر (٢/ ٣٩٧)، وتقريب النشر (١/ ٢٨٦).

(٢) ينظر: طيبة النشر (ص٥٢، الأبيات: ٢١٣- ٢١٤).

(٣) النشر (٢/ ٣٩٤).

(٤) ينظر النشر (١/ ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥)، وغاية الاختصار (١/ ٩٣).

(٥) ينظر غاية الاختصار (١/ ٢١٣).

(٦) قال أبو معشر في جامعه بعد أن ذكر أصحاب الإبدال في هذه الكلمة (٢/ ٣٠٦): (وعن محمد بن عيسى عن الأصبهاني لورش)، وفيها إشكال؛ لأنّ محمد بن عيسى الأصبهاني لا يروي عن محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني، فإمّا أنّه أراد أنّ هذا الوجه لهما معاً فيكون الصواب (والأصبهاني) بدلًا عن (عن الأصبهاني)، أو أنّه أراد أنّ هذا الوجه لابن عيسى الأصبهاني فتكون (عن) زائدة سهوًا، أو أراد أنّ هذا الوجه لابن عبد الرحيم الأصبهاني فيكون ذكره لمحمد بن عيسى سهوٌ، وكلّ هذه الاحتمالات فيها نظرٌ؛ أما الأول والثاني فلأنّ طريق ابن عيسى يدور على طريق الخزاعيّ، ولم =

ثانيًا: من وافقه عن هبة الله عن الأصبهاني:

١- الأهوازي عن أبي الحسن عليّ الوراق وأبي الحسن ابن العلاف كلاهما عن هبة الله: من جامع الروذباري عن الأهوازي؛ حيث ذكر الروذباري أنّه قرأ بترك الهمز في هذا الحرف على الأهوازي عن الأصبهاني(١).

ثانيًا: من وافقه عن الأصبهاني: إبراهيم الفارسي عن الأصبهاني: من جامع البيان للداني عن أبي الفتح عن عبد الباقي الخراساني عن الفارسيّ؛ حيث نصّ الداني على إبدال ﴿شَانِئَكَ﴾ فيما قرأ به عن الأصبهاني. ولكن لم أجد إبدال ﴿شَانِئَكَ﴾ في "المفردات السبع" ولا في "التعريف"، مع أنّه أسند طريق الأصبهاني فيهما من عين طريق الجامع(٢).

يذكر الخزاعيُّ هذا الوجه بل نصّ على همز هذا الحرف، وكذلك لم أجده عند الروذباريِّ عن الخزاعي، ولكن ذكر الهذليّ ما يفيد إبدال ابن عيسى في أحد المواضع، ولكنّه ذكر أيضًا ما يفيد التحقيق له في موضع آخر، وأمّا الاحتمال الثالث ففيه بعدٌ لأنّ السهو في حرفٍ أخفّ من السهو في ذكر اسمه واسم أبيه، لكن يؤيّد الاحتمال الثالث ما جاء في التقريب والبيان، حيث قال فيه (١/ ١٠٠): (والأصبهاني عن ورش عن نافع)، ثمّ إيراد أبي معشر لهذا الوجه بقوله: (وعن الأصبهاني) قد يشير إلى الخلف عن الأصبهاني أو أنّه على سبيل الحكاية، فإن كان على سبيل الخلف فلم يبيّن طرق الإبدال، وأيضًا لم يذكر الإبدال في هذا الحرف في الفصل الذي عقد لهمز ورش والأصبهاني (٢/ ٢٩١- ٢٩٥). فلأجل ما في عبارته من الخفاء والإشكال أضربت عن التعرّض لموافقاته. ويشار إلى أنّ طرق الأصبهاني في الجامع جاءت عن الصيدلاني عن أبي حفص الطبري عن الأصبهاني، وعن الأهوازي عن أبي الحسين الجبي والورّاق كلاهما عن هبة الله الأصبهاني، وعن الكارَزيني عن الشّذَائي عن الدقاق والبلخي كلاهما عن الأصبهاني (جامع أبي معشر: ١/ ٣٧٧، ٣٧٨- ٣٧٩، ٣٨٦، ٣٩٠). وطريق الصيدلاني جاء أيضًا في التلخيص (ص٢٨)، ولم يُشِر إلى هذا الوجه في التلخيص، مما يؤيّد أنّه لم يرد إطلاق هذا الوجه عن الأصبهاني.

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٤٩٧) وجامع أبي معشر (٢/ ٣٠٦)، وينظر الطريق في جامع الروذباري: (١/ ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٣)، وجامع أبي معشر: (١/ ٣٨٦).

(٢) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في جامع البيان (١/ ٤٢٠)، والمفردات السبع (ص٣٢)، والتعريف (ص٥١- ٥٢، ١١١)، وينظر الطريق في جامع البيان (١/ ٢٠٦)، والمفردات السبع (ص٢٦- ٢٧)، والتعريف (ص٣٩).

رابعًا: من وافقه عن ورش: ابن عيسى الأصبهاني عن ورش: من الكامل — في أحد إطلاقيه- عن أبي المظفر عن الخزاعي بسنده إلى ابن عيسى؛ حيث نصّ الهذليّ في أحد المواضع على ترك ابن عيسى لهمز ﴿شَانِئَكَ﴾، لكنّه نصّ في موضعٍ آخر على هَمْزِ ابن عيسى لكلمة ﴿شَانِئَكَ﴾[1]. ويشار إلى أنّ الخزاعيّ أطلق عن ورشٍ هَمْزَ ما وقع في موضع اللام، ومثّل لذلك بكلمة ﴿شَانِئَكَ﴾، وذكر إبدال بعض الكلمات من هذا الباب لابن عيسى، ولم يذكر من ذلك ﴿شَانِئَكَ﴾، وكذلك لم يذكر الروذباريّ الإبدال لابن عيسى في هذه الكلمة، وقد أسند طريقه من طريق الخزاعيّ[2].

خامسًا: من وافقه عن نافع: لم أجد أحدًا وافقه غير ما سبق عن ورش.

- **وصـــف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن طريقه الفرعيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عنه، ووردت له موافقاتٌ يســيرة عن أصــل طريقه الفرعيّ، وهي تدور على الأهوازي، ووردت له موافقةٌ عن أصل الطريق الرئيسي، لكن صاحب الموافقة أهملها في بعض كتبه من نفس طريق الموافقة. ووردت له موافقةٌ مضطربةٌ عن الراوي، ولم أجد أحدًا وافقه عن القارئ غير ما سبق. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** ذكر ابن الجزريّ في "الطيبة القديمة" إبدال ﴿شَانِئَكَ﴾ بالخلف؛ حيث قال:

....	.... وأبـــدل ناشيه
مُلِي بأي الفاء الاصبهـــــاني	وغيرها خلـــــــفٌ بأنّ **شاني**
خاسي نُبَوِّي..................	..........................[3]

لكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه:

١- فإنّه ذكر في "النشر" و"التقريب" ما أبدله الأصبهاني بلا خلاف، وما اختلف عنه فيه، ثم ذكر الانفرادات عنه في هذا الباب ومنها انفراد أبي العلاء؛ فتفريقه بين ما اختلف

(١) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في الكامل (٢/ ٧٤٧، ٨٢٩)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٤٩).
(٢) ينظر المنتهى للخزاعي (ص٢٣٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٢٢، ٢٤، ٣/ ٤٩٧).
(٣) طيبة النشر، نسخة (لاله لي): [ل٣٧/ أ].

فيه وبين الانفرادات يشير إلى عدم اعتداده بها[1].

٢- ولم يُشِرْ في "الطيبة" الجديدة إلى الإبدال في هذا الموضع[2].

***

٦٣- الموضع العاشر: انفراد الهذلي في رواية الأصبهاني عن ورش بالإبدال في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ [النحل: ٤١، والعنكبوت: ٥٨].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الهذلي في "الكامل" بالإبدال في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾»[3].

- طريق الهذلي عن الأصبهاني في رواية ورش من الطرق المسندة في النشر، وسبق[4].

- **مصدر الانفراد**: قال الهذلي في الكامل: «همز الأسدي [الأصبهاني] وابن غالب: ﴿مُؤَذِّنٌ﴾ [الأعراف: ٤٤، ويوسف: ٧٠]. زاد الأسديّ وابن عيسى: ﴿يَـُٔوسًا﴾ [الإسراء: ٨٣]، وترك [أي الأصبهاني][5] في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾.

والمتحركة في محلّ العين مهموز لـ ﴿ٱلْفُؤَادُ﴾ [النجم: ١١] و﴿ٱلْأَفْـِٔدَةِ﴾ [الهمزة: ٧]. ترك ابن عيسى همز ﴿ٱلْفُؤَادُ﴾، ويهمز في موضع اللام ﴿خَاسِئًا﴾ [الملك: ٤] و﴿شَانِئَكَ﴾ و﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾»[6].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الحمّامي عن هبة الله أو عن الكارَزيني عن المطوعي**: لم أجد أحدًا وافقه من طرق الحمّامي عن هبة الله، وأما **الكارَزيني عن المطوعي عن الأصبهاني** فقد ورد عنه هذا الوجه: من المصباح — في أحد إطلاقيه- عن

---

(١) ينظر: النشر (٢/ ٣٩٨)، وتقريب النشر (١/ ١/ ٢٨٦- ٢٨٧).

(٢) ينظر: طيبة النشر (ص٥٢، الأبيات: ٢١٤- ٢١٥).

(٣) النشر (٢/ ٣٩٤).

(٤) ينظر: ص ٣٦١.

(٥) يدل على أنّه أراد الأصبهاني: أنّه ذكر الهمز لابن عيسى في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾، وأيضًا هو كذلك بالترك عن الأصبهاني في المنتهى للخزاعي (ص٤٤٥).

(٦) الكامل (٢/ ٧٤٧).

الشريف العباسي عن الكارَزيني عن المطوّعي؛ حيث ذكر الإبدال في أحد المواضع لورش من طريق الأزرق – غير المصريين- وأبي الأزهر، فيفهم منه عدم الإبدال للأصبهاني، ثم ذكر في موضع آخر أنّ الأصبهاني همزها من طريق الحمّامي، فيفهم منه أنّ الأصبهانيّ أبدلها من غير طريق الحمّامي[1]. **وطريق المصباح عن الكارزيني عن المطوّعي نشريّ.**

ثانيًا: من وافقه عن هبة الله أو عن المطوعي: لم أجد أحدًا وافقه عن المطوعي عن الأصبهاني – غير ما سبق عن المصباح-، وأما هبة الله عن الأصبهاني فقد ورد عنه هذا الوجه:

١- من طريق أبي حفص الطبري عن هبة الله: من طريق أبي معشر عن الصيدلاني عن أبي حفص: من تلخيص أبي معشر – حيث صرّح بالخلف-، ومن جامع أبي معشر – في أحد إطلاقيه-؛ فقد ذكر أبو معشر في الجامع في الفصل الخاصّ بالهمز عند ورش والأصبهاني: أنّ الأصبهاني - من غير طريق هبة- قرأ ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ بغير همز، ولكنه في الفصل نفسه أطلق الإبدال فيها للأصبهانيَّيْنِ بلا استثناء، وأيضًا أعاد ذكر هذه الكلمة في باب اللام المتحركة التي هي لامٌ: وأطلق الإبدال للأصبهاني ولم يستثنِ شيئًا من طرقه، فيكون لهبة الله الإبدال بمقتضى الإطلاق الثاني[2]. **وطريق التلخيص نشريّ.**

٢- ومن طريق الأهوازي عن ابن العلّاف عن هبة الله: من جامع الروذباري عن الأهوازي؛ حيث ذكر الروذباري أنّه قرأ على الأهوازي عن ابن العلاف عن هبة الله عن الأصبهاني بترك الهمز في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾[3].

٣، ٤- ومن طريق الأهوازي عن أبي الحسن الوراق والجبيّ كلاهما عن هبة الله: من جامع أبي معشر - في أحد إطلاقيه- عن الأهوازي؛ كما سبق بيانه[4].

---

(١) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المصباح (٢/ ٣٩٣، ٤٧٥)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٦٩).

(٢) تنظر القراءة في التلخيص (ص٧٩) وجامع أبي معشر (٢/ ٢٩١، ٢٩٢، ٣٠٢)، وتنظر الطرق في التلخيص (ص٢٨)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧٨- ٣٧٩)

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباريّ (٢/ ٢٥)، وينظر الطريق في جامع الروذباري: (١/ ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠١).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢٩١) و(٢/ ٣٠٢)، وينظر الطريق فيه: (١/ ٣٨٦)، وقد أسند =

ثالثاً: من وافقه عن الأصبهاني – من غير طريق هبة الله والمطوعي-:

١، ٢- الشّذَائي عن دُلبة ومحمد بن أحمد الدقاق كلاهما عن الأصبهاني:

أ- من طريق أبي الفضل الخزاعي عن الشّذَائي: من كتابه المنتهى، ومن جامع الروذباري عن أبي بكر المروزي عن الخزاعي؛ حيث نصّ الخزاعي أنّه قرأ عن الأصبهاني عن ورش بترك الهمز في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾، وكذلك نصّ الروذباري عن أبي بكر عن الأصبهاني. ويشار إلى أنّ طريق الخزاعي عن الأصبهاني من طرق الكامل أيضًا[١].

ب- ومن طريق الكارَزيني عن الشّذَائي عنهما: من جامع أبي معشر عن الكارَزيني؛ كما سبق عن أبي معشر[٢].

وقد أسند الداني طريق الدقاق عن الأصبهاني في جامع البيان لكن بالرواية لا بالقراءة، وروى عن الدقاق عن الأصبهاني عن أصحابه عن ورش تسهيل ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾، وعقّب الداني أنّه قرأ بالتحقيق[٣].

٣- والمطرّز عن الأصبهاني: من المصباح – في أحد إطلاقيه- عن ابن عتاب بسنده إلى المطرز عن الأصبهاني؛ كما سبق عن المصباح[٤].

وحكى العُماني الإبدال في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ عن الأصبهاني، ولكنّه لم يسند طريقه في كتابه[٥].

الروذباريّ هذا الطريق بقراءته على الأهوازيّ إلّا أنّه لم يذكر الإبدال منه، بل خصّ الإبدال بطريق ابن العلّاف، تنظر القراءة في جامع الروذباريّ (٢/ ٢٥)، وينظر الطريق في جامع الروذباري: (١/ ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠١).

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٤٥)، وجامع الروذباريّ (٢/ ٢٥)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤)، وكامل الهذلي (١/ ٢٥٣)، وجامع الروذباريّ (١/ ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٢).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢٩١) و(٢/ ٣٠٢)، وينظر الطريق فيه: (١/ ٣٧٩).

(٣) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٤٢٠)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٠٣، ٢٠٦).

(٤) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٣٩٣) مع (٢/ ٤٧٥)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٧٠- ٢٧١، ٢٨٠).

(٥) ينظر: الأوسط للعماني (ص٢١٢).

رابعًا: من وافقه عن ورش:

١- يونس بن عبد الأعلى عن ورش:

أ- من جامع البيان بسنده إلى أبي بكر الجواربي[١] عن يونس.

ب- ومن جامع أبي معشر - في أحد إطلاقيه- عن الطُّرَيْثيثي والدقاق كلاهما عن الخزاعي بسنده إلى ابن عيسى عن يونس.

حيث ذكر الدانيّ أنّه قرأ في رواية يونس عن ورش بالتخيير بين الهمز وتركه في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾، وأطلق أبو معشر في موضعٍ تَرْكَ الهمز في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ عن الأصبهانيَّيْنِ - وهما ابن عيسى وابن عبد الرحيم-، وأعاد ذكره في موضعٍ آخر ولم يذكر ابن عيسى فيمن أبدل[٢].

ويلاحظ أنّ ما ذكره أبو معشر عن ابن عيسى مخالفٌ لما نصّ عليه الخزاعيُّ، ولما ورد عن الخزاعي من الكامل ومن جامع الروذباريّ.

٢، ٣- والأزرق وأبو الأزهر عن ورش: من جامع الروذباري عن الأهوازي بطرقه إلى أبي الأزهر والأزرق، ومن جامع أبي معشر بطرقه إلى الأزرق وأبي الأزهر، ومن المصباح عن أبي الأزهر وعن غير المصريين عن الأزرق؛ حيث ذكر الروذباري أنّه قرأ على الأهوازي عن أبي الأزهر والأزرق بترك الهمز في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾، وأطلق أبو معشر ترك الهمز للأزرق وأبي الأزهر، وأطلق أبو الكرم ترك الهمز لأبي الأزهر والأزرق، إلّا أنّه عاد فذكر الهمز للأزرق من طريق المصريين[٣].

---

(١) أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر الجواربي الواسطي، قرأ على يونس بن عبد الأعلى، قرأ عليه إبراهيم بن أحمد المروزي ومسلم بن إبراهيم. ينظر: غاية النهاية (١/ ٤١٥).

(٢) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٤٢٠)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٩٢، ٣٠٢)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٣٨٠)، وجامع البيان (١/ ٢٠٢- ٢٠٣)، وطريق الجواربيّ هو الطريق الذي أسنده الداني بالقراءة عن يونس.

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٢٥)، وجامع أبي معشر (٢/ ٣٠٢)، والمصباح لأبي الكرم (٢/ ٣٩٣). وطويت تفصيل طرقهم لأنّه يجر إلى إطالة بالغة، ولعلّ ما ذكره أبو معشر وأبو الكرم مقيّدٌ بطريق الأهوازي كما قيّده الروذباريّ، وإلّا فإطلاقهم مخالفٌ لجمهور الطرق.

خامسًا: من وافقه عن نافع: الباهلي[1] عن إسحاق المسيبي عن نافع[2].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعية وأحد أصحاب الكتب، ووردت له موافقةٌ نشريّة عن شيخه في أحد طريقيه، وهي من المصباح في أحد إطلاقيه، ووردت له موافقات عن أَصْلَيْ طريقيه الفرعيين، وأحدها من طريق نشري، ووردت له موافقات عن أصل طريقه الرئيسي، وعن الراوي، ووردت له موافقةٌ عن القارئ من غير هذه الرواية. وصحّ هذا الوجه في النشر في غير هذه القراءة من القراءات العشر.

- **حكم ابن الجزري:** ذكر ابن الجزريّ في "الطيبة القديمة" إبدال ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ بالخلف عن الأصبهاني؛ حيث قال:

....	.... وأبـــــدل ناشيه
مُلِي بأي الفاء الاصبهـــــاني	وغيرها خلــــــــفٌ بأنّ شاني
خاسي **نُبَوِّي**.................	..........................[3]

لكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه:

١- فإنّه ذكر في "النشر" و"التقريب" ما أبدله الأصبهاني بلا خلاف، وما اختلف عنه فيه، ولم يذكر فيها و﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾، ثم ذكر الانفرادات عنه في هذا الباب ومنها انفراد الهذلي؛ فتفريقه بين ما اختلف فيه وبين الانفرادات يشير إلى عدم اعتداده بها[4]. وأيضًا حين ذكر الخلافات الفرشيّة في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ في فرش سورة العنكبوت قال: «وتقدّم إبدال همزته لأبي جعفر في الهمز المفرد»[5]، فأهمل الإبدال عن الأصبهاني.

---

(١) أبو بكر محمد بن عمرو بن العباس الباهلي البصري ثم البغدادي، أخذ القراءة عن إسحاق المسيبي، روى القراءة عنه إبراهيم بن الحسن النقاش. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٥٤٧).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٠٢)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٩٧).

(٣) طيبة النشر، نسخة (لاله لي): [ل٣٧/ أ].

(٤) ينظر: النشر (٢/ ٣٩٨)، وتقريب النشر (١/ ١/ ٢٨٦- ٢٨٧).

(٥) النشر (٤/ ٢٥٩).

٢- ولم يُشِرْ في "الطيبة" الجديدة إلى الإبدال في هذا الموضع(١).

***

٦٤- الموضع الحادي عشر: انفراد ابن مهران عن الأصبهاني في رواية ورش بتحقيق باب الهمزة المفتوحة المكسور ما قبلها.

قال ابن الجزريّ: «**والثاني: أن تكون مفتوحة قبلها مكسور**، فإن أبا جعفر يبدلها ياءً في ... ووافقه الأصبهانيّ عن ورش في ﴿خَاسِئًا﴾[الملك: ٤] و﴿نَاشِئَةَ﴾[المزمل: ٦] و﴿مُلِئَتْ﴾[الجن: ٨]، وزاد فأبدل ﴿فَبِأَيِّ﴾[النجم: ٥٥، وغيرها] حيث وقع منسوقاً بالفاء، واختلف عنه فيما تجرد عن الفاء... **وانفرد** ابن مهران فلم يذكر له [أي للأصبهاني] إبدالاً في هذه الحال، فخالف سائر الناس»(٢).

- طريق ابن مهران عن الأصبهاني عن ورش من الطرق المسندة في النشر، وهو من كتابه الغاية من طريق هبة الله، وسبق(٣).

- **مصدر الانفراد**: لم يذكر ابن مهران الإبدال في الغاية(٤).

---

(١) ينظر: طيبة النشر (ص٥٢، الأبيات: ٢١٤- ٢١٥).

(٢) النشر (٢/ ٣٩٦- ٣٩٨) بحذفٍ واختصار.

(٣) ينظر: ص٣٢٢.

(٤) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٣٥)، وكذلك لم يذكره ابن مهران في المبسوط، ولم يذكره الأندرابي في شرح الغاية ولا في الإيضاح، ولم يذكر الروذباريّ في جامعه الإبدال في شيءٍ من الباب عن ابن مهران، بل خصّ ذكر الإبدال في بعض كلمات الباب بطريق الأهوازيّ عن العلّاف عن هبة الله عن الأصبهاني وبطريق المروزي عن الخزاعي. وذكر العراقيُّ الإبدال في ﴿فَبِأَيِّ﴾ و﴿نَاشِئَةَ﴾، دون ﴿مُلِئَتْ﴾ و﴿خَاسِئًا﴾، وقد أسند طريق الأصبهاني من طريقي ابن مهران والمروزي. ولم يذكر الهذلي الإبدال للأصبهاني في هذا الباب إلا في ﴿فَبِأَيِّ﴾، وقد أسند طريق الأصبهاني من عدة طرق، منها طريق أبي الوفاء عن ابن مهران والنَّوْجاباذي والزنبيلي كلاهما عن العراقي عن ابن مهران. ينظر: المبسوط لابن مهران (ص٥٣- ٥٤)، وشرح الغاية للأندرابي (ص١١٧- ١١٨)، والإيضاح للأندرابي [ل١٢٩]، والجامع للروذباري (٢/ ٢٥- ٢٦)، والإشارة للعراقي [ل٣٧/ ب]، [ل٩٤/ أ]، [ل٩٥/ ب]، [ل٩٦/ أ]، والكامل للهذلي (٢/ ٧٤٨).

- **من وافقه[1]: أوّلًا: من وافقه عن هبة الله عن الأصبهاني:**

١- أبو حفص الطبري عن هبة الله: من تلخيص أبي معشر عن الصيدلاني عن أبي حفص؛ فإنّه لم يذكر له الإبدال في هذا الباب، بل نصّ أنّه قرأ فيما وقع لامًا من الهمز المتحرك بالتحقيق فيها كلّها[2]. **وهذا الطريق نشريّ.**

٢- والحمّامي عن هبة الله: من الكامل عن الخبّاز عن الحمّامي، وموافقته جزئية في غير باب (بأي)؛ كما سبق عن الكامل[3]. **وهذا الطريق نشريّ.**

٣، ٤- والأهوازي عن الوراق وابن العلاف[4] كلاهما عن هبة الله: من جامع الروذباري عن الأهوازي؛ حيث لم يذكر الروذباريُّ إبدالًا للأصبهاني في الباب إلا عن الأهوازي عن ابن العلاف عن هبة الله في ﴿نَاشِئَةَ﴾ و﴿فَبِأَيِّ﴾[5]، فيكون للوراق وابن العلاف التحقيق في ﴿مُلِئَتْ﴾ و﴿خَاسِئًا﴾، وللوراق التحقيق أيضًا في ﴿فَبِأَيِّ﴾ و﴿نَاشِئَةَ﴾، فموافقة الأهوازي عن الوراق تامة وعن ابن العلاف جزئيّة.

ثانيًا: من وافقه عن الأصبهاني:

١- الخزاعي عن الشّذائي عن دُلبة والدقاق كلاهما عن الأصبهاني: من المنتهى، ومن الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي، ومن جامع الروذباري عن أبي بكر المروزي عن الخزاعي، والموافقة من المنتهى وجامع الروذباري تامة، ومن الكامل جزئيّة في غير باب ﴿فَبِأَيِّ﴾؛ حيث لم يذكر له الخزاعيُّ إبدالاً في الباب، بل أطلق همز الهمزة إذا

(١) نظرًا لتفاوت الموافقات في هذا الباب في مقدار الموافقة، فسأذكر أوّلًا من وافق في جميع الباب أو في أغلبه، ثم أذكر من وافق في موضع أو موضعين.

(٢) ينظر ما يتعلق بالقراءة في التلخيص (ص٧٨- ٧٩)، وينظر طريقه فيه (ص٢٨).

(٣) ينظر ما يتعلق بالقراءة في الكامل (٢/ ٧٤٧، ٧٤٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٥٩).

(٤) أسند أبو معشر طريق الأهوازي عن ابن العلاف، ولكن اضطربت عباراته في مذهب الأصبهاني، فمرة يطلق إبدال إحدى الكلمات عن الأصبهاني (كما في ﴿مُلِئَتْ﴾ و﴿نَاشِئَةَ﴾ (٢/ ٣٠٢، ٣٠٣))، ومرة يخصّ إبدالها بهبة الله، فيفيد التحقيق لابن العلاف وغيره (كما في (٢/ ٢٩١)).

(٥) ينظر ما يتعلق بالقراءة في جامع الروذباري (٢/ ٢٢، ٢٥، ٢٦)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٣).

وقعت لامًا سواءٌ كانت ساكنة أو متحركة ومثّل بكلمة ﴿خَاسِئًا﴾، وذكر الإبدال لابن عيسى الأصبهاني في ﴿مُلِئَتْ﴾ و﴿نَاشِئَةَ﴾ ولم يذكر الإبدال للأصبهاني، فيكون له التحقيق. وسبق ما يتعلّق بالكامل وجامع الروذباريّ(١).

٢- والمطوعي والمطرّز كلاهما عن الأصبهاني: من المصباح عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن المطوعي، ومن المصباح عن ابن عتاب بسنده إلى المطرّز؛ حيث لم يذكر في المصباح الإبدال في ﴿فَبِأَيِّ﴾، وخصّ إبدال ﴿مُلِئَتْ﴾ و﴿نَاشِئَةَ﴾ و﴿خَاسِئًا﴾ عن الأصبهاني بطريق هبة الله. فالموافقة من المصباح من طريقي المطوعي والمطرز تامة(٢). **وطريق المصباح عن المطوعي نشريّ.**

٣- والمروزي عن الأصبهاني: من طريق العراقي عن الطرازي الكاتب عن المروزي: من الإشارة للعراقيّ، ومن الكامل عن النَّوْجاباذي عن العراقيّ، وذلك في ﴿مُلِئَتْ﴾ و﴿نَاشِئَةَ﴾، وزاد الهذلي التحقيق في ﴿خَاسِئًا﴾، فموافقاتهما جزئيّة؛ كما سبق بيانه عن العراقيّ والهذليّ(٣).

ووردت له موافقات من بعض الطرق في موضعٍ من مواضع الباب، فمن ذلك:

١- كلمة ﴿خَاسِئًا﴾: ورد التحقيق فيها:

أ- من طريق الداني عن أبي الفتح عن الخراساني عن إبراهيم الفارسي عن الأصبهاني: من جامع البيان والمفردات السبع والتعريف؛ حيث لم يذكر الداني الإبدال في هذا الموضع(٤).

---

(١) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المنتهى (ص٢٣١)، والكامل (٢/ ٧٤٧، ٧٤٨)، وجامع الروذباري (٢/ ٢٢، ٢٥، ٢٦)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤)، والكامل (١/ ٢٥٣)، وجامع الروذباريّ (١/ ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٢).

(٢) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المصباح (٢/ ٤٠٧، ٤٧٥- ٤٧٦)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٦٩، ٢٧٠- ٢٧١، ٢٨٠).

(٣) ينظر ما يتعلق بالقراءة في الإشارة للعراقي [ل٩٥/ ب]، [ل٩٦/ أ]، والكامل للهذلي (٢/ ٧٤٧)، وتنظر الطرق في الإشارة [ل٥/ ب]، والكامل (١/ ٢٥٥- ٢٥٦).

(٤) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في جامع البيان (١/ ٤٢٠)، والمفردات السبع (ص٣٢)، والتعريف =

ب- ومن جامع أبي معشر عن الكارزيني عن دُلبة والدقاق كلاهما عن الأصبهاني؛ حيث خصّ في موضعٍ إبدال ﴿خَاسِئًا﴾ و﴿مُلِئَتْ﴾ و﴿نَاشِئَةَ﴾ بطريق هبة الله عن الأصبهاني، وأطلق إبدال ﴿مُلِئَتْ﴾ و﴿نَاشِئَةَ﴾ عن الأصبهاني في مواضع أخرى، ولم يطلق إبدال ﴿خَاسِئًا﴾، فبقي إبدالها عن الأصبهاني مخصوصًا بطريق هبة الله[1].

وسبق ما يتعلّق بتحقيق هذا الموضع من طرق الخزاعي والإشارة والكامل والروذباري والمصباح عن المطوعي والمطرز، وتلخيص أبي معشر عن الطبري عن هبة الله.

٢- باب ﴿فَبِأَيِّ﴾: ورد التحقيق فيه: **من طريق الحمّامي عن هبة الله:** من المصباح عن الأكفاني والشريف الهاشمي كلاهما عن الحمّامي؛ حيث لم يذكر الإبدال فيه[2]. **وطريقا الأكفاني والشريف الهاشمي نشريّان.**

وسبق ما يتعلّق بتحقيق هذا الموضع من طريق الخزاعي، والروذباري عن الخزاعي والوراق، والمصباح عن المطوعي والمطرز، وتلخيص أبي معشر عن الطبري عن هبة الله.

ثالثًا: من وافقه عن ورش: صحّ هذا الوجه في النشر عن ورش من طريق الأزرق.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسي، ووردت له موافقات عن شيخه - وهو أصل طريقه الفرعيّ-، وعن أصل طريقه الرئيسيّ، وأغلبها موافقات جزئيّة، وبعضها من طرق نشريّة. وصحّ هذا الوجه عن الراوي في النشر من أصل طريقٍ رئيسيٍّ آخر.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ بهذا الوجه:

١- فإنّه ذكر في "النشر" و"التقريب" ما أبدله الأصبهاني بلا خلاف، وما اختلف عنه فيه، ثم ذكر الانفرادات عنه في هذا الباب ومنها انفراد ابن مهران؛ فتفريقه بين ما اختلف

(ص٥١- ٥٢، ١١١)، وينظر الطريق في جامع البيان (١/ ٢٠٦)، والمفردات السبع (ص٢٦-٢٧)، والتعريف (ص٣٩).

(١) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢٩١، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٧٩).

(٢) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في المصباح (٢/ ٤٠٧، ٤٧٥)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٦٧- ٢٦٨).

فيه وبين الانفرادات يشير إلى عدم اعتداده بها[1].

٢- ولم يُشِرْ في "الطيبة" الجديدة إلى الإبدال في هذا الموضع[2].

ويشار إلى أنّ ابن الجزري ذكر في "الطيبة القديمة" الخلف في ﴿خَاسِئًا﴾ دون ما عداها مما مرّ، فقال:

....	.... وأبـــدل ناشيه
مُلِي بأي الفاء الاصبهـــاني	وغيرها خلـــفٌ بأنّ شاني
خاسي نُبَوِّي.................	..........................[3]

ويلاحظ أنّ تحقيق ﴿خَاسِئًا﴾ ورد عن الداني دون سائر ما اشتهر إبداله عن الأصبهاني، وورد كذلك من طرق كثيرة ومنها طرق نشرية لكن مع تحقيق غيرها ممّا اشتهر إبداله. كما أنّ إبدال ﴿شَانِئَكَ﴾[الكوثر: ٣] ورد عن الداني أيضًا، وطريق الداني ليس نشريًّا.

***

٦٥- الموضع الثاني عشر: انفراد الحنبلي عن هبة الله بن جعفر بتسهيل ﴿رَءُوف﴾[البقرة: ١٤٣، وغيرها] بين بين حيث وقع.

قال ابن الجزريّ: «أن تكون مضمومة بعد فتح، فإن أبا جعفر يحذفها في ﴿وَلَا يَطَـوْنَ﴾[التوبة: ١٢٠]، و﴿لَمْ تَطَـوْهَـا﴾[الأحزاب: ٢٧]، وأن ﴿أَن تَطَـوْهُم﴾[الفتح: ٢٥]، **وانفرد الحنبلي** بتسهيلها بين بين في ﴿رَءُوف﴾ حيث وقع»[4]، وقال في تقريب النشر: «وانفرد الحنبليّ عن هبة الله»[5]، فذكر أنّ انفراد الحنبليّ هو عن هبة الله.

- طريق الحنبلي عن أبي جعفر من الطرق المسندة في النشر، وطريقه المسند في النشر جاء في رواية ابن وردان فحسب، وذلك من:

---

(١) ينظر: النشر (٢/ ٣٩٨)، وتقريب النشر (١/ ١/ ٢٨٦- ٢٨٧).

(٢) ينظر: طيبة النشر (ص٥٢، الأبيات: ٢١٤- ٢١٥).

(٣) طيبة النشر، نسخة (لاله لي): [ل٣٧/ أ].

(٤) النشر (٢/ ٤٠٠).

(٥) تقريب النشر (١/ ٢٨٨).

١- الكفاية والإرشاد لأبي العز عن غلام الهراس عن القاضي أبي العلاء.

٢- ومن طريق ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء: من المصباح لأبي الكرم، ومن الموضح والمفتاح لابن خيرون.

وقرأ القاضي أبو العلاء عن **ابن سيما الحنبلي** عن **هبة الله بن جعفر** عن أبيه جعفر بن محمد عن الحُلْواني عن قالون عن **ابن وردان**(١).

وكتابا ابن خيرون في عداد المفقود.

- **مصدر الانفراد:**

١- نصّ أبو العزّ في كتابيه على التسهيل للحنبلي في ﴿رَءُوف﴾.

٢- ولم يذكره أبو الكرم في المصباح(٢).

٣- وأمّا كتابا ابن خيرون فهما في عداد المفقود، ولكن لا يبعد عدمُ ذكر ابن خيرون لهذا الوجه؛ لأنّ أبا الكرم وابنَ ظفر المَغازليَّ صاحبَ المنهاج شاركا ابن خيرون في الأخذِ عن ابن عتاب وإسنادِ طريق الحنبلي من طريقه، ولم يذكرا هذا الوجه من هذا الطريق(٣).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن هبة الله عن جعفر عن الحُلْواني:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن الحُلْواني عن قالون: ابن شاذان عن الحُلْواني، من طريق:

١- الداجوني عن ابن شبيب عن ابن شاذان عن الحُلْواني:

أ- من طريق زيد بن أبي بلال عن الداجوني:

١. من طريق الخزاعي عن الوراق عن زيد: من المنتهى له، ومن الكامل عن ابن شبيب

---

(١) ينظر النشر (١/ ٥٠٢، ٥٠٣)، وإرشاد أبي العز (ص٧- ٨)، وكفاية أبي العز (ص٣٩- ٤٠)، والمصباح (١/ ٢٩٥- ٢٩٦).

(٢) ينظر إرشاد أبي العز (ص٢٧)، وكفاية أبي العز (ص٨٧)، والمصباح (٢/ ٤٤٣- ٤٤٦).

(٣) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المنهاج (١/ ٢٦٩)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٠).

عن الخزاعي، ومن جامع أبي معشـــر عن أبي جعفر محمد بن الحســـين[1] عن الخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي؛ حيث أطلقوا تســـهيل هذه الكلمة عن أبي جعفر[2]. **وطريق الكامل نشريّ.**

٢. ومن طريق ابن مهران عن زيد[3]. وطريق غاية ابن مهران نشريّ.

٣. ومن طريق النهرواني عن زيد: من الكامل عن ابن سابور عن النهرواني، ومن جامع أبي معشـــر عن أبي الفضـــل الرازي عن النهرواني، ومن طريق أبي علي المالكي عن النهرواني: من الكامل وجامع أبي معشـر كلاهما عن المالكي؛ كما سـبق عن الهذلي وأبي معشر[4]. **وطريقا الكامل عن المالكي وابن سابور نشريّان**

٤. ومن طريق أبي الحسـين الخبازي عن زيد: من الكامل وجامع الروذباري كلاهما عن القُهُندُزي عن الخبازي، ومن الإيضـاح للأندرابي عن أبي عبد الله بن أبي الحسين الخبازي عن أبيه؛ كما سبق عن الهذلي والروذباري والأندرابي[5]. **وطريق الكامل نشريّ.**

---

(١) أبو جعفر محمد بن الحسين الكسائي الطبري، لم أقف له على ترجمة، وينظر ما ذكره عنه د. معاذ صفوت في تحقيق جامع أبي معشر (١/ ٤٨- ٤٩).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٩٦)، والكامل (٢/ ٧٥٨)، وجامع أبي معشر (٢/ ٥١٣)، وجامع الروذباري (٢/ ٣٦٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٨٥- ١٨٦)، والكامل (١/ ٢٢٨- ٢٢٩)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٠٤- ٧٠٥)، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٧).

(٣) تنظر القراءة في الغاية (ص٤٣)، والمبسوط (ص٧٣)، والإشارة [ل٢٠/ ب]، والإيضاح [ل١٢٨]، وجامع أبي معشر (٢/ ٥١٣)، وتنظر الطرق في الغاية (ص٧)، والمبسوط (ص٥)، والإشارة [ل٩/ أ]، والإيضاح [ل٨٦/ ب]، وجامع أبي معشر (١/ ٧٠٤).

(٤) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٧٥٨)، وجامع أبي معشر (٢/ ٥١٣)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٢٢٨)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٠٤).

(٥) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٧٥٨)، والإيضاح للأندرابي [ل١٢٨]، وجامع الروذباري (٢/ ٣٦٠)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٢٢٨)، والإيضاح [ل٨٦/ ب]، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٧).

٥، ٦. ومن طريق ابن حُمَيْد[١] وابن رجاء[٢] كلاهما عن زيد: من كامل الهذلي عن المبيض[٣] عنهما؛ كما سبق عن الهذليّ[٤].

٧، ٨. ومن طريق الطُّرَيْثيثي بأسانيده إلى علي بن يوسف[٥] وابن علان[٦] كلاهما عن زيد: من جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي؛ كما سبق عن أبي معشر[٧].

ب- ومن طريق الخزاعي عن ابن حُمَيْد عن الداجوني[٨].

٢- والعجلي التُّسْتَري عن ابن عبد الصمد عن ابن شاذان عن الحُلْواني: من طريق الأهوازي[٩].

٣- والعباس بن الفضل بن شاذان عن أبيه عن الحُلْواني[١٠].

---

(١) أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الله بن حُمَيْد، روى القراءة عنه أبو الفضل الخزاعي ومحمد بن إسماعيل المبيّض. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٦٧٤).

(٢) ينظر ما يتعلّق بترجمته في غاية النهاية (١/ ٥٢٣) مع تعليق المحقق رقم (٢).

(٣) محمد بن إسماعيل بن عبد الله الرملي، يُعرف بالمبيّض، روى القراءة عنه الهذليّ، لقيه بالرّملة. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢٤٦).

(٤) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٧٥٨)، وتنظر الطريق فيه (١/ ٢٢٩).

(٥) لعلّه ابن العلاف. سبقت ترجمته.

(٦) لم أقف له على ترجمةٍ.

(٧) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٥١٣)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٧٠٥).

(٨) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٩٦)، والكامل (٢/ ٧٥٨)، وجامع أبي معشر (٢/ ٥١٣)، وجامع الروذباري (٢/ ٣٦٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٨٥)، والكامل (١/ ٢٢٩)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٠٤- ٧٠٥)، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٧). وتجب الإشارة إلى أنّه في المنتهى وجامع الروذباري قد أسند هذا الطريق لابن حميد عن الداجوني مباشرة، وفي جامع أبي معشر أسندابن حميد عن زيد عن الداجوني، وفي الكامل لم يصرّح بشيخ ابن حميد، لكنّه ذكر قبله طريقًا يصل إلى زيد.

(٩) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٥١٣)، وجامع الروذباري (٢/ ٣٦٠)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٧٠٥- ٧٠٦)، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٧).

(١٠) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٧٥٨)، وتنظر الطريق فيه (١/ ٢٣٠).

ثالثًا: من وافقه عن قالون عن ابن وردان:

١- العُمَري عن قالون(١).

٢- وفليح(٢) **عن قالون**: من طريق المغازليّ(٣).

رابعًا: من وافقه عن ابن وردان عن أبي جعفر: إسماعيل بن جعفر (٤).

خامسًا: من وافقه عن أبي جعفر:

١- ابن جماز عن أبي جعفر:

أ- من طريق إسماعيل بن جعفر عن ابن جماز:

١. من طريق الهاشمي عن إسماعيل:

من طريق الخاشع بسنده إلى الحسين الأزرق الجمّال عن الهاشمي: من جامع الروذباريّ عن الأهوازيّ عن الخاشع، ومن المصباح عن ابن عتاب عن ابن زلال عن الخاشع. **وطريق المصباح نشري.**

ومن طريق ابن شاكر بسنده إلى ابن رزين عن الهاشمي: من جامع أبي معشر بسنده إلى عبد الله بن جعفر عن ابن شاكر، ومن الكامل بسنده إلى الجوهري والمغازلي كلاهما عن الكسائي الثقفي عن ابن شاكر، ومن المصباح بطرقه إلى ابن جعفر الأشناني عن الكسائي عن ابن شاكر. **وطرق الكامل والمصباح نشرية.**

٢. ومن طريق الدوري عن إسماعيل: من الكامل عن الذارع عن المغازلي عن أبي بكر

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٩٦)، والكامل (٢/ ٧٥٨)، وجامع أبي معشر (٢/ ٥١٣)، والإيضاح للأندرابي [ل١٢٨]، وجامع الروذباري (٢/ ٣٦٠)، والاختيار (١/ ٢٠٨)، والمصباح (٢/ ٤٤٣- ٤٤٤)، وغاية الاختصار (١/ ٤١٨).

(٢) روى عن قالون، روى عنه ابنه عبد الله، كذا يؤخذ من إسناد الكامل. ينظر الكامل (١/ ٢٣٧)، وينظر تعليق محقق الكامل رقم (٣).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٧٥٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٣٧- ٢٣٨).

(٤) تنظر القراءة في الإيضاح [ل١٢٨]، وتنظر الطرق فيه: [ل٨٦/ ب- ل٨٧/ أ].

الأصبهاني الضرير عن ابن نهشل[١] وابن النقّاح[٢] كلاهما عن الدوري، ومن طريق الأهوازي بسنده إلى زكريا بن عيسى عن الدوري: من جامع الأهوازي وجامع أبي معشر كلاهما عن الأهوازي، ومن المصباح عن السمرقندي عن الأهوازي. **وطريقا الكامل عن ابن النفاح وابن نهشل نشريّان**[٣].

٣. ومن طريق الكسائي عن إسماعيل: من الكامل عن الذارع عن المَغازلي بسنده إليه.

كما سبق عن الهذلي والروذباريّ وأبي معشر، ونصّ أبو الكرم على أنّ الهاشمي والدوري يأتون بخيال الهمزة بنبرة مع إعطائها حقها من الإعراب إذا تحركت وتحرّك ما قبلها، ومثّل لذلك بعدّة أمثلة، منها ﴿رَءُوف﴾[٤].

ب- ومن طريق قتيبة[٥] عن ابن جماز [٦].

---

(١) أبو عبد الله جعفر بن عبد الله بن الصبّاح بن نهشل الأنصاري الأصبهاني، (ت٢٩٤هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٧٩)، وغاية النهاية (١/ ٦٢٠).

(٢) أبو الحسن محمد بن محمد بن عبد الله بن بدر النقّاح الباهلي البغدادي السامَرّي نزيل مصر، (ت٣١٤هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٨٠)، وغاية النهاية (٣/ ٥٩٨).

(٣) بل لم يَرِدْ طريق ابن نهشل عن الدوري في النشر — وهو من أصول الطرق الفرعيّة في رواية ابن جماز- إلّا من الكامل، بل لم يرد طريق الدوري في النشر — وهو أصل طريق رئيسيّ عن ابن جماز- إلّا من الكامل بطريقيه عن ابن النفاح وابن نهشل ومن طريق سبط الخياط عن المطوعي عن ابن النفاح. فهذا الوجه ورد عن الدوري — وهو أصل طريق رئيسي- من أغلب طرقه النشريّة.

(٤) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٧٥٨)، وجامع أبي معشر (٢/ ٥١٣)، وجامع الروذباري (٢/ ٣٦٠)، والمصباح (٢/ ٤٤٣- ٤٤٤)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٢٣٤- ٢٣٥، ٢٣٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٠٦)، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٨- ٦٨٩)، والمصباح (١/ ٢٩١- ٢٩٥).

(٥) أبو عبد الرحمن قتيبة بن مهران الآزاذاني، توفي سنة بضع ومائتين. ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٥٦)، وغاية النهاية (٣/ ٦٠).

(٦) تنظر القراءة في الإشارة [ل٢٠/ ب]، والكامل للهذلي (٢/ ٧٥٨)، وتنظر الطرق في الإشارة [ل٩/ أ]، والكامل (١/ ٢٣٧).

ج، د، هـ- ومن طريق يعقوب بن جعفر[1] والشَّيزَري[2] وابن جبير ثلاثتهم عن ابن جماز: من طريق المغازلي[3].

٢- وإسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر: من طريق خلف عنه[4].

٣، ٤- ونافع وميمونة[5] كلاهما عن أبي جعفر: من طريق المغازلي[6].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لأحد أصول الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم يوافقه عنه أحد، ووردت له موافقات عديدةٌ عن الراوي من عدّة طرقٍ رئيسية، وبعضها من طرق نشريّة، ووردت له موافقاتٌ عديدة عن القارئ من عدة روايات، وبعضها من طرق نشريّة. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء. وأطلق ابن الجزريّ هذا الانفراد عن صاحب الانفراد، مع أنّه لم يرد عنه إلّا من بعض طرقه المتفرّعة عنه.

- **حكم ابن الجزريّ:** ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في "هداية المهرة" عن هبة الله عن ابن وردان[7]، وكذلك ذكره في الطيبة القديمة عن ابن وردان بالخلف؛ حيث قال فيها:

.... ويطمئنّ واطمأن سهّلا

(١) يعقوب بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري المدني، أخو إسماعيل، روى القراءة عن ابن جماز ونافع، روى القراءة عنه الدوري وعلي بن حمزة الكسائي وغيرهما. ينظر: غاية النهاية (٣/ ١٤٩).

(٢) أبو موسى عيسى بن سليمان المعروف بالشَّيْزَري، أخذ القراءة عن الكسائي، وله عنه انفرادات، وروى الحروف عن إسماعيل بن جعفر عن نافع وأبي جعفر وشيبة، قال ابن الجزري: (وذكر الهذليُّ أنّه قرأ بقراءة أبي جعفر على ابن جمّاز، ولا يصحّ، بل يحتمل أنّه قرأ بها على إسماعيل عن ابن جمّاز). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٨٨٦).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٧٥٨)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٢٣٤- ٢٣٥، ٢٣٨).

(٤) تنظر القراءة في الإيضاح [ل١٢٨]، وتنظر الطرق فيه: [ل٨٦/ ب- ل٨٧/ أ].

(٥) ميمونة بنت أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني المقرئ، روت القراءة عن أبيها، روى القراءة عنها ابناها أحمد وثابت. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٧٩٦).

(٦) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٧٥٨)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٣٥- ٢٣٦).

(٧) ينظر هداية المهرة لابن الجزريّ مع شرح د. يوسف بن عوض العوفي (ص١٢٤- ١٢٥).

يئس تأذن **ورؤوف الخلف (خـ)ف** .... [(١)]

لكنّه لم يعتدّ به؛ فإنّه – مع وسمه في النشـــر والتقريب بالانفراد– لم يذكره في الطيبة الجديدة[(٢)].

***

٦٦- الموضـــع الثالث عشـــر: انفراد الهذلي عن أبي جعفر بتســـهيل ﴿تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾[الحشر: ٩] بين بين.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الحنبلي بتســـهيلها بين بين في ﴿رَءُوف﴾ حيث وقع، **وانفرد** الهذلي عن أبي جعفر بتسـهيل ﴿تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾ كذلك [أي بين بين]، وهي رواية الأهوازي عن ابن وردان»[(٣)].

– طريق الهذلي عن أبي جعفر من الطرق المسـندة في النشـر، وجاء طريقه النشـريّ من كتابه الكامل، من ثمانية طرق:

أ- ففي رواية **ابن وردان** من طريق ابن شبيب عن **الفضل بن شاذان** من أربعة طرق:

١، ٢- عن المالكي وابن سابور كلاهما عن النهرواني عن ابن شبيب.

٣- وعن القُهُندُزي عن الخبازي عن زيد بن علي عن الداجوني عن ابن شبيب.

٤- وعن أبي المظفر عن الخزاعي عن أبي القاسم الوراق[(٤)] عن زيد بن علي عن الداجوني عن ابن شبيب.

---

(١) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٣٧/ ب].

(٢) ينظر النشر (٢/ ٤٠٠)، وتقريب النشر (١/ ٢٨٨)، وطيبة النشر (ص٥٢- ٥٣).

(٣) النشر (٢/ ٤٠٠)، وطريق الأهوازي عن ابن وردان ليس من طرق النشر، وورد هذا الوجه عن الأهوازي من طريقه عن العجلي التُّسْتَري عن ابن عبد الصمد عن ابن شاذان، وسيأتي تفصيله في الموافقات.

(٤) أبو القاسم منصور بن محمد الورّاق الأصبهاني، أخذ عن زيد بن أبي بلال والشذائي وجماعة، أخذ عنه أبو الفضل الخزاعي وغيره. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٨٤)، وغاية النهاية (٣/ ٧٦٧).

وقرأ ابن شبيب على الفضل بن شاذان على الحُلْواني على قالون على ابن وردان.

ب- وفي رواية **ابن جمّاز** من طريق ابن رزين عن **الهاشمي** من طريقين: عن القُهُندُزي عن الخبازي عن المغازلي والجوهري كلاهما عن الكسائي عن ابن شاكر الصيرفي عن الطيان عن البزاز عن **ابن رزين**.

ج- وفي رواية **ابن جماز** من طريق **الدوريّ** من طريقين:

١، ٢- عن الذارع عن المَغازِلي عن ابن بَهْرام[١] عن ابن **النَفَّاح** و**ابن نَهْشَل** كلاهما عن الدوريّ. وهذا الطريق الوحيد في النشر لابن نَهْشَل عن الدوريّ.

وقرأ الهاشميّ والدوريّ على إسماعيل بن جعفر على ابن جمّاز[٢].

- **مصدر الانفراد:** قال في الكامل: «أما قوله: ﴿يُؤَاخِذُ﴾[النحل: ٦١]، فاطر: ٤٥] و﴿يُؤَخِّرَ﴾[المنافقون: ١١، ونوح: ٤] و﴿يُؤَلِّفُ﴾[النور: ٤٣] وبابه **فترك همزها** ورش وأبو جعفر والأعشى. زاد الأعشى وأبو جعفر: ﴿قُرِئَ﴾[الأعراف: ٢٠٤، والانشقاق: ٢١]، و... و﴿تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾»[٣]، وتَرْكُ الهمز كما يصدق بالإبدال فهو يصدق بالتسهيل أيضًا.

- **من وافقه:**

١- الموافقات من رواية ابن وردان:

أوّلًا: من وافقه عن الحُلْواني عن قالون عن ابن وردان:

أ- أبو عبد الله بن أبي الحسين الخبازي عن أبيه عن زيد بن أبي بلال عن الداجوني عن ابن شبيب عن ابن شاذان: من الإيضاح للأندرابي عن أبي عبد الله؛ حيث نصّ الأندرابي على تليين ﴿تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾ للخبازي - أي عن الفضل بن شاذان-[٤].

ب- والأهوازي عن العجلي التُسْتَري عن ابن عبد الصمد عن ابن شاذان: من

---

(١) أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب بن داود بن بَهْرام السُّلَمي الأصبهاني الضرير، (ت٣٥٥هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٠٨)، وغاية النهاية (٣/ ١٧٠).

(٢) ينظر النشر (١/ ٥٠٠، ٥٠٤، ٥٠٦، ٥٠٧)، والكامل (١/ ٢٢٨- ٢٢٩، ٢٣٤- ٢٣٥).

(٣) الكامل (٢/ ٧٤٧- ٧٤٨).

(٤) تنظر القراءة في الإيضاح للأندرابي [ل١٢٨/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٨٦/ ب].

جامع الروذباري عن الأهوازي، ومن طريق أبي العز عن غلام الهراس عن الأهوازي: من الإرشاد والكفاية لأبي العز؛ حيث نصّ الروذباريّ أنّه قرأ ﴿تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾ على الأهوازي عن الحُلْواني كقراءة العُمَري، وقراءته بالتسهيل -كما سيأتي-. ونص أبو العز في الإرشاد على ترك الأهوازي للهمزة في ﴿تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾ مليّنةً، ونصّ في الإرشاد على تخفيفها له[١]. وذكر ابن الجزريّ هذا الوجه للأهوازي عن ابن وردان في "هداية المهرة"[٢]، ويلاحظ أنّ سبط الخياط أسند هذا الطريق للأهوازي من طريق أبي العز، لكنّه ذكر الحذف للأهوازي في هذه الكلمة ضمن ذكره لحذف أبي جعفر في ﴿يَطَـُٔونَ﴾[التوبة: ١٢٠] و﴿تَطَـُٔوهَا﴾[الأحزاب: ٢٧] و﴿تَطَـُٔوهُمۡ﴾[الفتح: ٢٥]، فخالف شيخه بذكر الحذف بدلًا من التسهيل[٣].

وظهر ممّا سبق أنّه لم يوافق الهذليَّ أحدٌ من طريق النهرواني عن ابن شبيب عن ابن شاذان، ولا من طريق الوراق عن زيد عن الداجوني عن ابن شبيب.

ثالثًا: من وافقه عن ابن وردان – من غير طريق عن الحُلْواني عن قالون-: العُمَري عن قالون عن ابن وردان[٤].

٢- الموافقات من طريق ابن جماز: وردت له موافقاتٌ من طريق إسماعيل بن جعفر عن ابن جماز:

أ- من طريق الأهوازي بسنده إلى زكريا بن عيسى عن الدوري عن إسماعيل: من جامع الروذباري وجامع أبي معشر كلاهما عن الأهوازي، ومن المصباح عن السمرقندي

---

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ١٢)، والإرشاد لأبي العز (ص٢٧)، والكفاية الكبرى لأبي العز (ص٨٧)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٦٨٧)، والإرشاد (ص٧)، والكفاية الكبرى (ص٤٠).

(٢) ينظر هداية المهرة لابن الجزري مع شرحه لد. يوسف العوفي (ص١٢٤- ١٢٥).

(٣) تنظر القراءة في الاختيار لسبط الخياط (١/ ٢٠٦)، وينظر طريقه فيه (١/ ٦٢).

(٤) ينظر المنتهى (ص٢٢٨)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٩٦- ٢٩٧)، والإيضاح للأندرابي [ل١٢٨]، وجامع الروذباري (٢/ ١٠)، والمصباح (٢/ ٤٤٣- ٤٤٤)، وغاية الاختصار (١/ ٢١٥).

عن الأهوازي.

ب- ومن طريق الهاشمي عن إسماعيل:

من طريق الخاشع بسنده إلى الحسين الأزرق الجمّال عن الهاشمي: من جامع الروذباريّ عن الأهوازيّ عن الخاشع، ومن المصباح عن ابن عتاب عن ابن زلال عن الخاشع. **وطريق المصباح نشريّ.**

ومن طريق عبد الله بن جعفر عن ابن شاكر بسنده إلى ابن رزين: من جامع أبي معشر بسنده إليه. **ومن طريق ابن جعفر الأشناني عن الكسائي عن ابن شاكر**: من المصباح بطرقه إليه. **وطرق المصباح نشريّة.**

حيث أطلق أبو معشر التسهيل لابن جماز في الباب، وأطلقه الروذباريُّ وأبو الكرم عن الهاشمي والدوريّ[1].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئ من روايتيه، ووردت له موافقات في كلّ رواية من الروايتين من أصول طرقه الرئيسية ومن غيرها، وبعضها من طرق نشريّة، ولم ترد له موافقاتٌ في بعض أصول طرقه الفرعيّة. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء سوى حمزةَ وقفًا.

- **حكم ابن الجزري**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه — مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد- لم يذكره في الطيبة[2].

***

٦٧- الموضع الرابع عشر: انفراد الهذلي عن النهرواني عن ابن وردان بحذف الهمزة في ﴿خَٰسِئِينَ﴾[البقرة: ٦٥، والأعراف: ١٦٦].

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢٩٦- ٢٩٧)، وجامع الروذباري (٢/ ١٠)، ومصباح أبي الكرم (٢/ ٤٤٣- ٤٤٤)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٧٠٦)، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٨- ٦٨٩)، ومصباح أبي الكرم (١/ ٢٩١- ٢٩٥).

(٢) ينظر النشر (٢/ ٤٠٠)، وتقريب النشر (١/ ٢٨٨)، وطيبة النشر (ص٥٢- ٥٣).

قال ابن الجزريّ: «فإنّ أبا جعفر يحذف الهمزة في ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾[الكهف: ٣١، وغيرها]، و﴿وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ﴾[البقرة: ٦٢، والحج: ١٧] و﴿ٱلۡخَاطِـِٔينَ﴾[يوسف: ٢٩] و﴿خَاطِـِٔينَ﴾[يوسف: ٩٧، والقصص: ٩٨] و﴿ٱلۡمُسۡتَهۡزِءِينَ﴾[الحجر: ٩٥] حيث وقعت... وانفرد الهذلي عن النهرواني عن ابن وردان بحذفها في ﴿خَاسِـِٔينَ﴾ أيضاً»[1].

- طريق الهذلي عن النهرواني عن ابن وردان من الطرق المسندة في النشر، وقد سبق[2].

- **مصدر الانفراد:** قال الهذلي في الكامل: «وروى **الفضل [ابن شاذان] عن أبي جعفر** ترك ﴿مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾[البقرة: ١٤] و﴿قُلِ ٱسۡتَهۡزِءُوٓاْ﴾[التوبة: ٦٤] و﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾[يس: ٥٦] وبابه و﴿فَمَالِـُٔونَ﴾[الصافات: ٦٦، والواقعة: ٥٣] و﴿ٱلۡخَاطِـُٔونَ﴾[الحاقة: ٣٧] و﴿ٱلصَّـٰبِـُٔونَ﴾[المائدة: ٦٩] و﴿لِيُطۡفِـُٔواْ﴾[الصف: ٨] و﴿أَن يُطۡفِـُٔواْ﴾[التوبة: ٣٢] في قول الحمّامي، ﴿خَاسِـًٔا﴾[الملك: ٤] و﴿خَاسِـِٔينَ﴾ و﴿يَسۡتَنۢبِـُٔونَكَ﴾[يونس: ٥٣] ﴿ٱلۡمُنشِـُٔونَ﴾[الواقعة: ٧٢]. خالف ابن مهران في ﴿خَاسِـًٔا﴾ و﴿خَاسِـِٔينَ﴾ فهمزهما»[3]. فقد أطلق الهذلي هذا الوجه عن الفضل بن شاذان – غير ابن مهران–، وطرقه عن الفضل لا تنحصر في طريق النهرواني، بل وردت له طرقٌ نشريّةٌ عن الفضل من غير طريق النهرواني، وهي طريق القُهُندُزي عن الخبازي وطريق ابن شبيب عن الخزاعي عن الوراق كلاهما عن زيد عن الداجوني عن ابن شبيب الرازي عن ابن شاذان. فظهر أنّ ابن الجزريّ قيّد هذا الوجه عن الهذليّ ببعض طرقه.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن المالكي عن النهرواني أو ابن سابور عن النهرواني:** لم أجد أحدًا وافقه عن ابن سابور، وأمّا **المالكي** فقد ورد عنه هذا الوجه **من**

---

(١) النشر (٢/ ٤٠٠- ٤٠١).

(٢) ينظر: ص٤١٠ .

(٣) الكامل (٢/ ٧٤٩).

طريق أبي معشر عنه: من جامعه، ومن مفردة ابن شداد عن اليسع[١] عن الأحدب[٢] عنه؛ حيث ذكر أبو معشر الحذف عن أبي جعفر مطلقًا، وعبارته تشعر بتخصيص الحذف بسورة البقرة فقط، وأطلق ابن شدّاد الحذف في كلمة ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾[٣].

ثانيًا: من وافقه عن النهرواني عن زيد – من غير طريق المالكي أو ابن سابور–:

١- أبو الفضل الرازي عن النهرواني: من طرق أبي معشر عن أبي الفضل: من جامعه ومن مفردة ابن شداد، والموافقة من الجامع قد تكون جزئيّة في موضع البقرة فقط؛ كما سبق عن أبي معشر[٤].

٢، ٣- والشرمقاني والعطار كلاهما عن النهرواني: من ظاهر المستنير عنهما؛ إذ قال: «الضرب الثالث: **أن تأتي مكسورة مكسورًا ما قبلها: مثل** ﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ و﴿خَٰطِـِٔينَ﴾ و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ و﴿ٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾، فكان أبو جعفر أيضًا يحذفها ويترك ما قبلها على حاله»[٥]، فقد أطلق الحذف لأبي جعفرٍ في الباب، وجعل الكلمات المذكورة أمثلة فحسب، فيستفاد منه الحذف في ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ أيضًا. **وطريقا الشرمقاني والعطار نشريّان.**

٤، ٥- والفارسي وابن سابور كلاهما عن النهرواني: من مفردة ابن شداد بسنده إلى ابن الفحام عن الفارسي، وبسنده إلى المعدّل عن ابن سابور؛ كما سبق عنه[٦].

---

(١) أبو يحيى اليسع بن عيسى بن حزم الغافقي الأندلسي الجيّاني، (ت٥٧٥هـ). ينظر: معرفة القراء (٣/ ١٠٤٣)، وغاية النهاية (٤/ ١٤٠).

(٢) منصور بن الخير بن يعقوب المالقي، يُعرف بالأحدب، (ت٥٢٦هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٩٣٠)، وغاية النهاية (٣/ ٧٦٠).

(٣) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٠٨)، ومفردة ابن شداد (ص٦٧)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٧٠٤)، ومفردة ابن شداد (ص٤٤- ٤٥)، وعبارة أبي معشر في تخصيص الحذف بسورة البقرة فيها نوعٌ من الخفاء، وأورد الصفراوي هذا الوجه في التقريب والبيان (١/ ١٠٦) على وجهٍ لا خفاء فيه، وصرّح بأنّ الحذف لأبي جعفر في سورة البقرة خاصة.

(٤) تنظر المصادر السابقة.

(٥) تنظر القراءة في المستنير (ص٢٦٩)، وينظر طريقه فيه (ص٢٢١).

(٦) تنظر القراءة في مفردة ابن شداد (ص٦٧)، وتنظر طرقه فيه (ص٤٥- ٤٦).

ثالثًا: من وافقه عن زيد عن الداجوني عن ابن شبيب:

١- ابن مهران عن زيد[١].

٢، ٣- والخزاعي عن ابن حميد والوراق كلاهما عن زيد[٢].

٤- وابن العلاف عن زيد: من المستنير عن الشرمقاني والعطار كلاهما عن ابن العلاف؛ من ظاهر المستنير كما سبق[٣]. **وطريقا المستنير نشريّان.**

٥، ٦- وعلي بن يوسف وابن علّان كلاهما عن زيد: من جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي، وموافقته قد تكون جزئيّة في موضع البقرة فحسب[٤].

رابعًا: من وافقه عن ابن شبيب عن ابن شاذان: الأهوازي عن العجلي التُّسْتَري عن ابن عبد الصمد عن ابن شاذان: من جامع أبي معشر عن الأهوازي، ومن مفردة ابن شداد عن أبي الفتوح عن الأبهري عن الأهوازي، وموافقة أبي معشر قد تكون جزئيّة كما سبق[٥]، ويلاحظ أنّ هذا الوجه لم يذكره الروذباريّ وأبو العز وسبط الخياط من هذا الطريق مع إسنادهم له[٦].

خامسًا: من وافقه عن ابن شاذان عن الحُلْواني عن قالون: الرُّهاوي عن صالح بن

(١) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل١٤/ أ]، وجامع أبي معشر (٢/ ٣٠٨)، وموافقة أبي معشر قد تكون جزئيّة في موضع البقرة فقط كما سبق، وتنظر الطرق في الإشارة [ل٨/ ب- ل٩/ أ]، وجامع أبي معشر (١/ ٧٠٤).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٠٨)، وجامع الروذباري (٢/ ١٢)، وموافقة أبي معشر قد تكون جزئيّة في موضع البقرة فقط كما سبق، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٧٠٤- ٧٠٥)، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٧).

(٣) وينظر طريقه في المستنير (ص٢٢١).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٠٨)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٧٠٤).

(٥) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٠٨)، ومفردة ابن شداد (ص٦٧)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٧٠٥- ٧٠٦)، ومفردة ابن شداد (ص٤٦- ٤٧).

(٦) تنظر طرقهم عن الأهوازي عن العجلي في جامع الروذباري (١/ ٦٨٧)، والإرشاد لأبي العز (ص٧)، والكفاية الكبرى لأبي العز (ص٤٠)، والاختيار لسبط الخياط (١/ ٦٢).

مسلم عن ابن شاذان: من الاختيار لسبط الخياط عن أبي العز عن أبي علي عن الرُّهاوي؛ حيث نصّ السبط على أنّ الرُّهاوي انفرد بحذف ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ عن أبي جعفر[1]، ويلاحظ أنّ أبا العزّ – شيخ السبط في هذا الطريق- لم يذكر هذا الوجه في كتابيه مع إسناده لطريق الرُّهاوي فيهما[2].

سادسًا: من وافقه عن ابن وردان – من غير طريق الحُلْواني عن قالون-: العُمَري عن قالون عن ابن وردان: من جامع أبي معشر بأسانيده إلى ابن مِطْيار[3] وابن شنبوذ كلاهما عن العُمَري؛ وموافقته قد تكون جزئيّة كما سبق[4].

سابعًا: من وافقه عن أبي جعفر: ابنُ جمّاز:

١- من طريق إسماعيل بن جعفر عن ابن جماز:

أ- من طريق الأهوازي بسنده إلى الدوري عن إسماعيل: من جامع أبي معشر عن الأهوازي، وموافقته قد تكون جزئيّة كما سبق[5].

ب- ومن طريق ابن شاكر بسنده إلى الهاشمي عن إسماعيل: من جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي بسنده إلى عبد الله بن جعفر عن ابن شاكر، وموافقته قد تكون جزئيّة. **ومن ظاهر المستنير** عن أبي علي الشرمقاني بسنده إلى الكسائي الثقفي عن ابن شاكر. **وطريق المستنير نشريّ.**

كما سبق عن أبي معشر وابن سوار[6].

---

(١) تنظر القراءة في الاختيار لسبط الخياط (١/ ٢٠٦- ٢٠٧)، وينظر الطريق فيه: (١/ ٦١).

(٢) ينظر طريقه عن الرُّهاوي في الكفاية (ص٣٩)، والإرشاد (ص٧).

(٣) أبو الفضل جعفر بن محمد بن كوفي بن مِطْيار بن البَخْتَري المدنيّ، بقي إلى بعد (٣٣٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٤١)، وغاية النهاية (١/ ٦٣١).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٠٨)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٧٠٧- ٧٠٩).

(٥) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٠٨)، والطريق فيه: (١/ ٧٠٦).

(٦) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٠٨)، والمستنير (ص٢٦٩)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٧٠٦)، والمستنير (ص٢٢٢).

٢- ومن طريق قتيبة بن مهران عن ابن جماز (١).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن طريق فرعيّ، ووردت له عدّة موافقات عن الطريق الفرعيّ وعن أصل طريقه الفرعيّ وعن أصل طريقه الرئيسيّ وعن الراوي، وعن القارئ من غير هذه الرواية، وبعضها موافقات نشريّة، وبعضها موافقات جزئيّة أو ظاهريّة. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء العشرة إلّا حمزة وقفاً.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه - مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد- لم يذكره في الطيبة(٢).

***

٦٨- الموضع الخامس عشر: انفراد النهرواني عن الأصبهاني بالتحقيق في ﴿ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ﴾ في الحج[١١].

قال ابن الجزريّ: «واختصّ الأصبهاني عن ورش بتسهيل الهمزة الثانية إذا وقعت بعد همزة الاستفهام في ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم﴾[الإسراء: ٤٠]... وكذلك الهمزة من ﴿وَٱطْمَأَنُّواْ بِهَا﴾ في يونس[٧] و﴿ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ﴾ في الحج ... وانفرد النهرواني - فيما حكاه ابن سوار وأبو العز والحافظ أبو العلاء والجماعة عنه- بالتحقيق في ﴿ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ﴾ في الحج»(٣). وأطلق ابن الجزري في التقريب هذا الانفراد عن النهرواني عن الأصبهاني، ولم يقيّده بما حكاه الثلاثة والجماعة(٤).

- طريق النهرواني عن الأصبهاني من الطرق المسندة في النشر، وسبق(٥).

---

(١) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل١٤/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٩/ أ].

(٢) ينظر النشر (٢/ ٤٠١)، وتقريب النشر (١/ ٢٨٩)، وطيبة النشر (ص٥٢- ٥٣، الأبيات: ٢١٩- ٢٢٢).

(٣) النشر (٢/ ٤٠٢- ٤٠٤).

(٤) ينظر تقريب النشر (١/ ٢٩١).

(٥) ينظر: ص٣١٩.

- **مصدر انفراد النهرواني من طرقه النشرية:**

١- نصّ ابن سوار في المستنير على التحقيق عن النهرواني، وكذلك أبو العز في الكفاية، وذكر أبو العلاء في غاية الاختصار تسهيل عدّة مواضع عن ورش ومنها (اطمأن)، وذكر أنّ النهرواني استثنى ﴿ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦ﴾، أي فيكون له التحقيق[١].

٢- وقال ابن فارس في الجامع: «أما ورش: فمذهبه إذا انفتحت وانضمّ ما قبلها ترك الهمز في ثلاثة أسماء وخمسة أفعال، ويتركها **إذا انفتحت وانفتح ما قبلها في جميع ما مضى**»[٢]، وممّا ذكره فيما مضى: ﴿ٱطۡمَأَنَّ﴾ و﴿وَٱطۡمَأَنُّواْ﴾، وهذا يفيد التسهيل في (اطمأن) كقراءة الجمهور. فلم يرد هذا الانفراد عن النهرواني من جميع طرقه النشريّة، وعبارة ابن الجزريّ غير مصرّحة بوروده من جميع طرقه، بل قد تشعر بعدم ورود هذا الانفراد من بعض طرق النهرواني.

- **من وافقه: أولًا: من وافقه عن هبة الله:**

١- ابن مهران عن هبة الله[٣]. وطريق غاية ابن مهران نشريّ.

٢- والأهوازي بسنده إلى الوراق وابن العلّاف كلاهما عن هبة الله: من جامع الروذباري عن الأهوازي كما سبق، ويلاحظ أنّ أبا معشر أسند طريق الأهوازي عن الورّاق عن هبة الله لكنّه نصّ على التسهيل من طريق هبة الله[٤].

(١) ينظر: المستنير (ص٢٧١)، وكفاية أبي العز (ص٨٦)، وغاية الاختصار (١/ ٢١٤- ٢١٥).

(٢) الجامع لابن فارس (ص١٥٤- ١٥٨).

(٣) حيث لم يرد التسهيل في كتبه ولا في الطرق المتفرّعة عنه. ينظر ما يتعلّق بالقراءة في الغاية لابن مهران (ص٣٥)، والمبسوط له (ص٥٣- ٥٤)، والإشارة للعراقي [ل٦٠/ ب]، والإيضاح للأندرابي [ل١٢٩]، وجامع الروذباري (٢/ ٢٤، ٢٥- ٢٦)، وتنظر الطرق في الغاية (ص٨)، والمبسوط (ص٧)، والإشارة [ل٥/ ب- ل٦/ أ]، والإيضاح [ل٨٨]، وجامع الروذباري (١/ ٣٠٢).

(٤) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في جامع الروذباري (٢/ ٢٤، ٢٥- ٢٦)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٩٣)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري: (١/ ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٨٦).

٣- وأبو حفص الطبري عن هبة الله: من التلخيص لأبي معشر عن الصيدلاني عن أبي حفص؛ حيث لم يذكر التســـهيل في التلخيص، لكن أبا معشـــر نصّ في الجامع على التســـهيل من طريق هبة الله، وقد أســـند طريقه في الجامع من عين طريق التلخيص[1]. **وطريق التلخيص نشريّ.**

ثانيًا: من وافقه عن الأصبهاني:

١- الشّذَائي عن دُلبة والدقاق كلاهما عن الأصبهاني:

أ- من طريق أبي الفضل الخزاعي عن الشّذَائي: من كتابه المنتهى، ومن جامع الروذباري عن أبي بكر المروزي عن الخزاعي؛ حيث لم يرد له التسهيل في الكتابين[2].

ب- ومن طريق الكارَزيني عن الشّذَائي: من جامع أبي معشر عنه؛ حيث خصّ التسهيل بطريق هبة الله عن الأصبهاني، فيكون له التحقيق من هذا الطريق[3].

٢- وإبراهيم الفارسي عن الأصبهاني: من طريق الداني عن فارس عن عبد الباقي عنه، في المفردات السبع والتعريف وجامع البيان؛ حيث لم يذكر له التسهيل في هذه الكلمة[4].

٣- والمطوعي عن الأصبهاني: من الاختيار لسبط الخياط عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عنه؛ حيث لم يذكر له التسهيل في هذه الكلمة[5].

ثالثًا: من وافقه عن ورش: صحّ هذا الوجه في النشر عن ورش من طريق الأزرق.

---

(١) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في التلخيص (ص٧٩)، وجامع أبي معشر (١/ ٢٩٣)، وينظر الطريق في التلخيص (ص٢٨)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧٨- ٣٧٩).

(٢) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في المنتهى (ص٢٣١)، وجامع الروذباري (٢٣، ٢٥- ٢٦)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤)، وجامع الروذباريّ (١/ ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٢).

(٣) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢٩٣)، وينظر الطريق فيه: (١/ ٣٧٩).

(٤) ينظر ما يتعلق بالقراءة في جامع البيان (١/ ٤١٩- ٤٢٠)، والمفردات السبع (ص٣٢)، والتعريف (ص٥١- ٥٢)، وينظر الطريق في جامع البيان (١/ ٢٠٦)، والمفردات السبع (ص٢٦- ٢٧)، والتعريف (ص٣٩).

(٥) ينظر ما يتعلق بالقراءة في الاختيار لسبط الخياط (١/ ٢٠٣- ٢٠٤)، وينظر الطريق فيه (١/ ٨١).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسي، وقد وردت له موافقاتٌ عن شيخه – وهو أصل طريقه الفرعيّ-، وبعضها من طرق نشريّة، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ، وصحّ هذا الوجه عن الراوي من طريقه الآخر.

- **حكم ابن الجزريّ:** ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة، حيث قال:

والَاصبهانِي: فَأَمِنْتَ وَيْكَـأَنْ فَأَنْتَ أَصْفَى وَتَأَذَّنْ وَكَأَنْ

والخُلْفُ بالخِفِّ: رَآها أَمْلَأَنْ تَأَذَّنَ الثّانِي رَأَيْتَ **وَاطْمَأَنْ**(١)

والخلف يشمل (اطمأن)، بدليل ذكرها بقرب ﴿تَأَذَّنَ﴾ الثاني وهو موضع سورة إبراهيم عليه السلام[٧] والخلفُ ثابتٌ فيه.

ولكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه ذكر أوّلًا بعض الكلمات التي حققها الأصبهاني وذكر منها ﴿ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ﴾، ثم ذكر أنّه اختلف عن الأصبهاني في تسهيل ﴿تَأَذَّنَ﴾ بسورة إبراهيم عليه السلام ولم يكن ذَكَر هذا الموضع أوّلًا، ثم بعد ذلك ذكر انفراد النهرواني في ﴿ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ﴾، فلو أنّه اعتدّ بالخلاف في ﴿ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ﴾ لما ذكره أوّلًا مع ما سهّله الأصبهاني بلا خلاف، ولأخر ذكره إلى ذكره للخلاف في ﴿تَأَذَّنَ﴾(٢).

٢- ولم يذكر هذا الوجه عن الأصبهاني في الطيبة الجديدة، بل أطلق التسهيل عنه فيه بلا خلاف(٣).

***

٦٩- الموضع السادس عشر: انفراد النهرواني عن الأصبهاني بتحقيق ﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ﴾ في النمل[٤٤] و﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾ في القصص[٣١] و﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾ في المنافقين[١٤].

---

(١) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٣٧/ ب].

(٢) ينظر النشر (٢/ ٤٠٢- ٤٠٤)، وتقريب النشر (١/ ٢٩٠- ٢٩١).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٥٢، الأبيات: ٢١٦- ٢١٨).

قال ابن الجزريّ: «واختصّ الأصبهاني عن ورش بتسهيل الهمزة الثانية إذا وقعت بعد همزة الاستفهام في ﴿أَفَأَصۡفَىٰكُمۡ رَبُّكُم﴾[الإسراء: ٤٠]... وكذلك الهمزة من (رأى) في ستة مواضع: ﴿رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا﴾ و﴿رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾ في يوسف[٤] و﴿رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا﴾ و﴿رَأَتۡهُ حَسِبَتۡهُ﴾ في النمل[٤٠، ٤٤] و﴿رَءَاهَا تَهۡتَزُّ﴾ في القصص خاصة و﴿رَأَيۡتَهُمۡ تُعۡجِبُكَ﴾ في المنافقين...

وانفرد [أي النهرواني][(١)] فيما حكاه أبو العزّ وابن سوار بالتحقيق في ﴿رَأَتۡهُ حَسِبَتۡهُ﴾ في النمل و﴿رَءَاهَا تَهۡتَزُّ﴾ في القصص و﴿رَأَيۡتَهُمۡ تُعۡجِبُكَ﴾ في المنافقين»[(٢)].

– طريق النهرواني عن الأصبهاني في رواية ورش من الطرق المسندة في النشر، وقد سبق[(٣)].

– **مصدر الانفراد:**

١– ذكر ابن سوار في المستنير التحقيق عن النهرواني في الكلمات الثلاث التي ذكرها ابن الجزريّ، وكذلك أبو العزّ في الكفاية وزاد تحقيق ﴿رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا﴾[(٤)].

٢– وعبارة الحافظ أبي العلاء في غاية الاختصار تفيد التسهيل بلا خلاف[(٥)].

٣– وقال ابن فارس في الجامع: «واختلفوا في الهمزة إذا انضمت وانكسر ما قبلها... **وكذلك إذا انفتحت وانفتح ما قبلها وهي:** ﴿رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾ **و**﴿رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا﴾ **و**﴿فَلَمَّا رَأَتۡهُ حَسِبَتۡهُ﴾، و﴿فَلَمَّا رَءَاهَا تَهۡتَزُّ﴾ **و**﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا﴾، ﴿فَلَمَّا رَءَاهَا تَهۡتَزُّ﴾ في النمل، فلم يتركه إلا العُمَري، ويترك أيضاً ﴿رَأَيۡتَهُمۡ تُعۡجِبُكَ﴾. وكذلك ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ﴾ ﴿وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾[القصص: ٨٢] و﴿كَأَنَّمَا﴾[الأنعام: ١٢٥، وغيرها] و﴿ٱطۡمَأَنَّ﴾ و﴿وَٱطۡمَأَنُّواْ﴾... أما ورش: فمذهبه إذا انفتحت وانضمّ ما قبلها ترك الهمز في ثلاثة أسماء وخمسة أفعال، **ويتركها إذا انفتحت وانفتح ما قبلها في جميع ما**

(١) فإنّه ذكر قبل هذا مباشرةً: انفراد النهرواني بتحقيق (اطمأن).

(٢) النشر (٢/ ٤٠٢– ٤٠٤).

(٣) ينظر: ص٣١٩.

(٤) ينظر: المستنير لابن سوار (ص٢٧١)، والكفاية لأبي العز (ص٨٦).

(٥) غاية الاختصار للعطّار (٢١٤– ٢١٥).

مضى»[1]. وقوله: (في جميع ما مضى) إن شمل ما ذكره عن العُمَري أوّلًا ووصفه بأنّه لم يتركه إلّا العُمَري: فيكون له التسهيل كالجمهور، وإن كان عائدًا إلى ما ذكره من قوله عن العُمَري بعد قوله (ويترك أيضًا): فيكون له التسهيل في ﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾ دون ﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ﴾ و﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾، فيكون الانفراد في بعض الكلمات التي ذكرها ابن الجزريّ.

- **من وافقه: أولًا: من وافقه عن هبة الله عن الأصبهاني:**

١- ابن مهران عن هبة الله: من كتابيه الغاية والمبسوط، ومن الإيضاح للأندرابي عن الفارسي عن ابن مهران، ومن جامع الروذباري عن القُهُنذُزي عن إسماعيل عن ابن مهران؛ حيث لم يُذكَر له التسهيل في هذه الكتب.

ووافق العراقيُّ عن ابن مهران من الإشارة في بعض المواضع؛ حيث لم يذكر التسهيل في ﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾، وذكر تسهيل ﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ﴾ عن بعضهم عن الأصبهاني – ويحتمل أن لا يكون التسهيل من طريق ابن مهران، بل من طريق المروزي عن الأصبهاني، أو يكون حكاية خارجةً عن طرق كتابه-، وأطلق تسهيل ﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾ عن الأصبهاني عن ورش[2]. **وطريق الغاية نشريّ.**

٢- والأهوازي بسنده إلى الوراق وابن العلّاف كلاهما عن هبة الله: بالتخيير عن الأهوازي من جامع الروذباري، ويلاحظ أنّ أبا معشر أسند طريق الأهوازي عن الوراق في الجامع إلّا أنّه أطلق التسهيل عن الأصبهاني في موضعٍ وخصّه في موضع آخر بهبة

---

(١) الجامع لابن فارس (ص١٥٤- ١٥٨).

(٢) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في الغاية لابن مهران (ص٣٥)، والمبسوط له أيضًا (ص٥٣- ٥٤)، والإشارة للعراقي [ل٦٨/ ب، ل٦٩/ أ، ل٩٤/ أ]، والإيضاح للأندرابي [ل١٢٩]، وجامع الروذباري (٢/ ٢٣)، وتنظر الطرق في الغاية (ص٨)، والمبسوط (ص٧)، والإيضاح [ل٨٨]، وجامع الروذباري (١/ ٣٠١)، وذكر صاحب البشارة [ل٥/ ب] أنّ طريق الأصبهاني جاء من طريقي هبة الله والمروزي، ووقع سقط في أسانيد الأصبهاني في الإشارة، ويبدو أنّ طريق هبة الله من جملة ما سقط، والظاهر أنّه أسند طريق هبة الله من طريق ابن مهران، إذ كثيرًا ما يسند العراقيُّ طرقَ ابن مهران، وأيضًا قد أسند الهذلي في الكامل (١/ ٢٥٥- ٢٥٦) طريق العراقي عن ابن مهران عن هبة الله عن الأصبهاني.

الله، وعلى كلا الإطلاقين يكون له التسهيل فقط من هذا الطريق[1].

٣- وأبو حفص الطبري عن هبة الله عن الأصبهاني: من تلخيص أبي معشر عن الصيدلاني عنه؛ حيث لم يذكر له التسهيل، لكن أبا معشر نصّ في الجامع في موضعٍ على التسهيل للأصبهاني، ونصّ في موضعٍ آخر على التسهيل من طريق هبة الله، وقد أسند طريق هبة في الجامع من عين طريق التلخيص[2]. **وطريق التلخيص نشريّ.**

ثانيًا: من وافقه عن الأصبهاني:

١- دُلبة والدقاق عن الأصبهاني:

أ- من طريق أبي الفضل الخزاعي عن الشّذَائي عنهما: من كتابه المنتهى، ومن جامع الروذباري عن أبي بكر المروزي عن الخزاعي؛ حيث لم يرد له التسهيل في الكتابين[3].

ب- ومن طريق الكارَزيني عن الشّذَائي عنهما: من جامع أبي معشر عنه - في أحد إطلاقيه-؛ حيث أطلق في موضعٍ التسهيل عن الأصبهاني، وخصّه في موضعٍ بطريق هبة الله عن الأصبهاني، فيكون له التحقيق من هذا الطريق بمقتضى الإطلاق الثاني[4].

٢- والمطوعي عن الأصبهاني: من المبهج لسبط الخياط عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن المطوعي، وموافقته جزئيّة؛ حيث ذكر الخلف في هذه الكلمة، ويلاحظ أنّه أسند طريق الأصبهاني في كتاب الاختيار من عين هذا الطريق إلّا أنّه لم يذكر غير

---

(١) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في جامع الروذباري (٢/ ٢٣)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٧٨، ٢٩٢- ٢٩٣)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري: (١/ ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٨٦).

(٢) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في التلخيص (ص٧٩)، وجامع أبي معشر (١/ ٢٧٨، ٢٩٢- ٢٩٣)، وينظر الطريق في التلخيص (ص٢٨)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧٨- ٣٧٩).

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٣١) حيث أطلق تحقيق باب المفتوحة بعد فتح عن ورش إلا من طريق ابن عيسى، وجامع الروذباري (٢/ ٢٣) حيث أطلق همز المتحركة في محل العين إلا ما جاء من التخيير للأهوازي في باب (رأيت)، وتنظر **الطرق** في المنتهى (ص١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤)، وجامع الروذباريّ (١/ ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٢).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢٧٨، ٢٩٢- ٢٩٣)، وينظر الطريق فيه: (١/ ٣٧٩).

التسهيل(١). وسيأتي انفراده في المبهج في الموضع اللاحق.

٣- والمروزي عن الأصبهاني: من الإشارة للعراقي عن الطرازي الكاتب عن المروزي، وموافقته جزئيّة في بعض الكلمات؛ كما سبق عن العراقيّ(٢).

ثالثًا: من وافقه عن ورش: صحّ في النشر تحقيق الباب كلّه عن ورش من طريق الأزرق.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ منسوبٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسي، وقد وردت له موافقاتٌ عن شيخه - وهو أصل طريقه الفرعيّ-، وبعضها من طرق نشريّة، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ وأحدُها من طريقٍ نشريٍّ ذكره ابن الجزريّ موسومًا بالانفراد. وبعض الموافقات جزئيّة، وبعض الموافقين اختلف كلامه في مواضع. وصحّ هذا الوجه عن الراوي من طريقه الآخر.

- **حكم ابن الجزريّ:** ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة، حيث قال:

والَاصبهانِي: فَأَمِنْتَ وَيْكَأَنْ   فَأَنْتَ أَصْفَى وَتَأَذَّنْ وَكَأَنْ

والخُلْفُ بالخِفِّ: **رَآها** أَمْلَأَنْ   تَأَذَّنَ الثّانِي **رَأَيْتَ** وَاطْمَأَنْ(٣)

لكنّه لم يخصّ الخلف بهذه المواضع الثلاثة، ولم يُشِرْ إلى التسهيل في (رأته)، إلّا لو دخلت في عموم قوله: (رأيتَ)، وفيه نظرٌ.

ولكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه ذكر أوّلًا بعض الكلمات التي حققها الأصبهاني وذكر منها هذه المواضع، ثم ذكر أنّه اختلف عن الأصبهاني في تسهيل ﴿تَأَذَّنَ﴾ بسورة إبراهيم ﷺ ولم يكن ذكر هذا الموضع أوّلًا، ثم بعد ذلك ذكر انفراد النهرواني في هذه المواضع، فلو أنّه اعتدّ بالخلاف فيها لَما ذكرها أوّلًا مع ما سهّله الأصبهاني بلا خلاف، ولأخر ذكرها إلى ذكره للخلاف

---

(١) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المبهج لسبط الخياط (١/ ٢٥٤- ٢٥٥)، والاختيار لسبط الخياط (١/ ٢٠٣- ٢٠٤)، وينظر الطريق في المبهج (١/ ٥٨)، والاختيار (١/ ٨١).

(٢) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في الإشارة [ل٦٨/ ب، ل٦٩/ أ، ل٩٤/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٥/ ب، ل٦/ أ].

(٣) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٣٧/ ب].

في ﴿تَأَذَّنَ﴾[1].

٢- ولم يذكر هذا الوجه عن الأصبهاني في الطيبة الجديدة، بل أطلق التسهيل عنه فيه بلا خلاف[2].

***

٧٠- الموضع السابع عشر: انفراد سبط الخياط عن الأصبهاني بوجهي التسهيل والتحقيق في ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي﴾ في يوسف[٤] و﴿رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا﴾ و﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ﴾ في النمل[٤٠، ٤٤] و﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾ في القصص[٣١] و﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾ في المنافقين[١٤].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد [النهرواني] فيما حكاه أبو العزّ وابن سوار بالتحقيق في ﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ﴾ في النمل و﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾ في القصص و﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾ في المنافقين، **وانفرد السبط** في "المبهج" بالوجهين في هذه الثلاثة، وفي ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي﴾ في يوسف و﴿رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا﴾»[3].

- طريق سبط الخيّاط عن الأصبهاني من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن الشريف العبّاسي عن الكارَزيني عن المطوّعي عن الأصبهاني، وذلك من كتابه المبهج[4].

- **مصدر الانفراد**: قال سبط الخياط في المبهج: «والخامسة هي (رءا) غير الاستفهام في ستة أمكنة... وقرأت على شيخنا الشريف بالوجهين في هذه الخمسة خاصة، قال: (وكذلك أخبرني الكارَزيني عن المطوّعي)»، ويلاحظ أنّه أسند طريق الأصبهاني في كتاب الاختيار من عين هذا الطريق إلّا أنّه لم يذكر غير التسهيل[5].

---

(١) ينظر النشر (٢/ ٤٠٢- ٤٠٤)، وتقريب النشر (١/ ٢٩٠- ٢٩١).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٥٢، الأبيات: ٢١٦- ٢١٨).

(٣) النشر (٢/ ٤٠٢- ٤٠٤).

(٤) ينظر النشر (١/ ٣٤٥)، والمبهج (١/ ٥٨).

(٥) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المبهج لسبط الخياط (١/ ٢٥٤- ٢٥٥)، والاختيار لسبط الخياط (١/ ٢٠٣- ٢٠٤)، وينظر الطريق في المبهج (١/ ٥٨)، والاختيار (١/ ٨١).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن المطوعي عن الأصبهاني:** لم أجد أحدًا وافقه عن المطوعي، وسائر طرق المطوعي التي وقفت عليها بالتسهيل وجهًا واحدًا.

ثانيًا: من وافقه عن الأصبهاني:

١، ٢- الشّذَائي عن دُلبة والدقاق كلاهما عن الأصبهاني:

أ- من طريق أبي الفضل الخزاعي عن الشّذَائي: من كتابه المنتهى، ومن جامع الروذباري عن أبي بكر المروزي عن الخزاعي، والموافقة جزئيّة؛ حيث لم يرد التسهيل في الكتابين، فتكون الموافقة في وجه التحقيق(١).

ب- ومن طريق الكارَزيني عن الشّذَائي: من جامع أبي معشر عنه في أحد إطلاقيه؛ حيث أطلق في موضعٍ التسهيل عن الأصبهاني، وخصّه في موضعٍ بطريق هبة الله عن الأصبهاني، فيكون له التحقيق من هذا الطريق بمقتضى الإطلاق الثاني، والموافقة جزئيّة؛ إذ هي في وجه التحقيق فحسب(٢).

٣- وهبة الله عن الأصبهاني:

أ- من طريق ابن مهران عن هبة الله: من كتابيه الغاية والمبسوط، ومن الإيضاح للأندرابي عن الفارسي عنه، ومن جامع الروذباري عن القُهُندُزي عن إسماعيل عن ابن مهران؛ حيث لم يُذكَر له التسهيل في هذه الكتب.

وأمّا العراقي فلم يذكر التسهيل في ﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾، وذكر التسهيل في ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ﴾ و﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ﴾ عن بعضهم عن الأصبهاني، إذ ذكر أنّ ورشًا قرأ من طريق الأصبهاني في بعض الروايات بتليين الهمزة في ﴿رَأَيْتُهُمْ لِى﴾، ويحتمل أن لا يكون التسهيل من طريق ابن مهران، بل من طريق المروزي عن الأصبهاني، أو يكون حكاية

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٣١) حيث أطلق تحقيق باب المفتوحة بعد فتح عن ورش إلا من طريق ابن عيسى، وجامع الروذباري (٢/ ٢٣) حيث أطلق همز المتحركة في محل العين إلا ما جاء من التخيير للأهوازي في باب (رأيت)، وتنظر **الطرق** في المنتهى (ص١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤)، وجامع الروذباريّ (١/ ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٢).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢٧٨، ٢٩٢- ٢٩٣)، وينظر الطريق فيه: (١/ ٣٧٩).

خارجةً عن طرق كتابه-، وأما ﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾ فقد أطلق تسهيلها عن الأصبهاني، كالمشهور.

والموافقة من هذه الطرق جزئية؛ إذ هي في وجه التحقيق فحسب[1]. **وطريق الغاية نشريّ.**

ب، ج- ومن طريق الأهوازي بسنده إلى الوراق وابن العلّاف كلاهما عن هبة الله: من جامع الروذباري عن الأهوازي؛ حيث صرّح بالتخيير للأهوازي في الباب، فيوافقه في الكلمات الخمس ويزيد عليه بالخلف في غيرها، ويلاحظ أنّ أبا معشر أسند طريق الأهوازي عن الوراق في الجامع إلّا أنّه أطلق التسهيل عن الأصبهاني في موضعٍ وخصّه في موضع آخر بهبة الله، وعلى كلا الإطلاقين يكون له التسهيل فقط من هذا الطريق[2].

د- ومن طريق أبي حفص الطبري عن هبة الله: من تلخيص أبي معشر عن الصيدلاني عن أبي حفص؛ حيث لم يذكر له التسهيل، فتكون موافقته جزئيّة في وجه التحقيق، لكن أبا معشر نصّ في أحد المواضع في الجامع على التسهيل للأصبهاني، ونصّ في موضعٍ آخر على التسهيل من طريق هبة الله، وعلى كلا الإطلاقين يكون لهبة الله من الجامع التسهيل فحسب، وقد أسند طريق هبة في الجامع من عين طريق التلخيص[3]. **وطريق التلخيص النشريّ.**

هـ- والنهرواني عن هبة الله: من المستنير عن أبي علي العطار عنه، ومن كفاية أبي العز

---

(١) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في الغاية لابن مهران (ص٣٥)، والمبسوط له أيضًا (ص٥٣- ٥٤)، والإشارة للعراقي [ل٣٥/ أ، ل٦٨/ ب، ل٦٩/ أ، ل٩٤/ أ]، والإيضاح للأندرابي [ل١٢٩]، وجامع الروذباري (٢/ ٢٣)، وتنظر الطرق في الغاية (ص٨)، والمبسوط (ص٧)، والإشارة [ل٥/ ب- ل٦/ أ]، والإيضاح [ل٨٨]، وجامع الروذباري (١/ ٣٠١).

(٢) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في جامع الروذباري (٢/ ٢٣)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٧٨، ٢٩٢- ٢٩٣)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري: (١/ ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٨٦).

(٣) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في التلخيص (ص٧٩)، وجامع أبي معشر (١/ ٢٧٨، ٢٩٢- ٢٩٣)، وينظر الطريق في التلخيص (ص٢٨)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧٨- ٣٧٩).

عن غلام الهراس عنه؛ حيث ذكرا التحقيق للنهرواني في ﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ﴾ في النمل و﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾ في القصص و﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾ في المنافقين، كما ذكره عنهما ابن الجزري ووسمه بالانفراد، وزاد أبو العز تحقيق ﴿رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا﴾ أيضًا. فموافقتهما جزئيّة(١). **وطريقاهما نشريّان.**

ثالثًا: من وافقه عن الراوي: صحّ في النشر التحقيق بلا خلف عن ورش من طريق الأزرق.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ منسوبٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عن أصل طريقه الفرعيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عن أصل طريقه الرئيسي في تمام الوجه الذي ذكره، والموافقات التي وقفت عليها كلّها جزئيّة؛ إذ ووفق في أغلبها فيما زاده من وجه التحقيق، ومن وافقه في الخلف بين التحقيق والتسهيل أطلق الخلف في الباب ولم يخصّه بالمواضع الخمسة، وبعض الموافقات نشريّة، وبعضها نشريّة جزئية وسمها ابن الجزري بالانفراد. وصحّ التحقيق في النشر عن الراوي من طريقه الآخر.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة، لكنّه لم يعتدّ به. وبيان ذلك كبيان حكمه على الانفراد السابقِ سواءٌ.

***

٧١- الموضع الثامن عشر: انفراد الهذلي عن الأصبهاني بإطلاق تسهيل ﴿رَأَتْهُ﴾ و﴿رَءَاهَا﴾ وما يشبهه.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الهذليّ عنه بإطلاق تسهيل ﴿رَأَتْهُ﴾ و﴿رَءَاهَا﴾ وما يشبهه؛ فلم يخصّ شيئاً. ومقتضى ذلك تسهيل ﴿رَأَيْت﴾ و﴿رَءَاهُ﴾ وما جاء من ذلك. وهو خلاف ما رواه سائر الناس من الطرق المذكورة، نعم أطلق ذلك كذلك نصّاً الحافظُ أبو عمرو الداني في "جامعه"، لكنّه من طريق إبراهيم بن عبد العزيز الفارسي عنه

(١) تنظر القراءة في المستنير لابن سوار (ص٢٧١)، والكفاية لأبي العز (ص٨٦)، وتنظر طرقهما في المستنير (ص١٣٣- ١٣٤)، وكفاية أبي العز (ص٣٦).

وليس من طرقنا»[1].

– طريق الهذلي عن الأصبهاني من الطرق المسندة في النشر، وسبق[2].

– **مصدر الانفراد:** قال الهذلي في الكامل: «﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾[الأعراف: ١٨، وغيرها] بقلب الهمزة الثانية ألفا ملينة وهكذا ﴿وَيْكَأَنَّ﴾[القصص: ٨٢] و(كأنّ) و﴿كَأَنَّهَا﴾[النمل: ١٠، وغيرها] و﴿رَأَتْهُ﴾[النمل: ٤٤] و﴿رَءَاهَا﴾[النمل: ١٠، والقصص: ٣١] و﴿كَأَن لَّمْ﴾[النساء: ٧٣، وغيرها] ﴿ٱطْمَأَنُّواْ﴾[يونس: ٧] و﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ﴾[يونس: ٤٢، والزخرف: ٤٠] **وما يشبهه:** ابن عيسى والأسدي [الأصبهاني] عن ورش»[3].

– **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن المطوعي عن الأصبهاني أو عن هبة الله عن الأصبهاني:** لم أجد أحدًا وافقه عن المطوعي، وأما هبة الله فقد ورد عنه هذا الوجه **من طريق الأهوازي بسنده إلى الوراق وابن العلّاف كلاهما عن هبة الله:** من جامع الروذباري؛ حيث صرّح بالتخيير للأهوازي في الباب، ومن جامع أبي معشر عن الأهوازي عن الوراق في أحد إطلاقيه؛ حيث أطلق في موضعٍ تسهيل باب (رأيت) عن الأصبهاني، ولكنّه خصّه في موضع آخر ببعض الكلمات مقيّدًا له بطريق هبة الله[4].

ثانيًا: من وافقه عن الأصبهاني:

١- إبراهيم الفارسي عن الأصبهاني: من طريق الداني عن فارس عن الخراساني عنه: من جامع البيان والمفردات السبع والتعريف؛ حيث أطلق الداني التسهيل عن الأصبهاني فيما جاء من ﴿رَأَيْت﴾[النساء: ٦١، وغيرها] و﴿لَرَأَيْتَهُ﴾[الحشر: ٢١] و﴿رَأَيْتُمُوهُ﴾[آل عمران:

---

(١) النشر (٢/ ٤٠٤). وينظر: جامع البيان (١/ ٤١٩).

(٢) ينظر: ص٣٦١ .

(٣) الكامل (٢/ ٧٧٢).

(٤) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٢٣)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٧٨، ٢٩٢- ٢٩٣)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري: (١/ ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٨٦).

١٤٣] و﴿رَأَيْنَهُ﴾[يوسف: ٣١] حيث وقعت[1]. وذكر ابن الجزريّ هذا الوجه عن الداني منبّهاً على أنّه ليس من طرق النشر.

ثالثًا: من وافقه عن ورش: الخزاعي بسنده إلى ابن عيسى الأصبهاني عن أصحابه[2] عن ورش: من المنتهى للخزاعي، ومن جامع الروذباريّ عن أبي بكر المروزي عن الخزاعي، ومن جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي والدقاق كلاهما عن الخزاعي؛ حيث أطلق الخزاعيّ في المنتهى التسهيل لابن عيسى عن ورشٍ في الهمزة المفتوحةِ المفتوحِ ما قبلها، وكذلك أبو معشر في جامعه، وكذلك الروذباريّ في جامعه وذكر أنّه قرأ به على المروزي عن الخزاعي[3].

رابعًا: من وافقه عن نافع: لم أجد هذا الوجه عن نافع غير ما مرّ من طرق ورش.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسي، وانفرد عن أحد أصلي طريقيه الفرعيّين انفرادًا محضًا، ووردت له موافقة واحدةٌ من طريق الأهوازي عن أصل طريقه الفرعيّ الآخر، ووردت له موافقةٌ عن أصل طريقه الرئيسي، ووردت له موافقة عن الراوي. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحد من القراء غير حمزة وقفًا.

- **حكم ابن الجزريّ:** ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة، لكنّه لم يعتدّ به. وبيان ذلك كبيان حكمه على الانفرادين السابقَيْن سواءٌ.

***

(١) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٤١٩)، والمفردات السبع (ص٣٢)، والتعريف (ص٥١)، وينظر الطريق في جامع البيان (١/ ٢٠٦)، والمفردات السبع (ص٢٦- ٢٧)، والتعريف (ص٣٩).

(٢) أسند الخزاعي في المنتهى طريق ابن عيسى عن يونس وأبي الأزهر وداود ثلاثتهم عن ورش، وأسنده الروذباري عن يونس وأبي الأزهر، وأسنده أبو معشر عن يونس. وتنظر مصادر الطرق في الحاشية التالية.

(٣) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٣٢١)، وجامع الروذباري (٢/ ٢٤- ٢٥)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٩٢)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢١، ١٢٢- ١٢٣)، وجامع الروذباري (٢٩٤- ٢٩٥، ٢٩٨- ٣٠٠)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٨٠).

٧٢- الموضع التاسع عشر: انفراد الهذلي عن أبي جعفر في روايتيه بتسهيل همزة ﴿تَأَخَّرَ﴾[البقرة: ٢٠٣، الفتح: ٢] و﴿يَتَأَخَّرَ﴾[المدثر: ٣٧].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الهذلي عن أبي جعفر في روايتيه بتسهيل همزة ﴿تَأَخَّرَ﴾ وهو في البقرة والفتح، و﴿يَتَأَخَّرَ﴾ في المدثّر، فخالف سائر الناس في ذلك»[١].

- طريق الهذلي عن أبي جعفر من الطرق المسندة في النشر، وسبق[٢].

- **مصدر الانفراد:** قال الهذلي في الكامل: «أما المتحرك فاعلم أنه ضربان: أحدهما: ما تفرد بهمزة واحدة، والثاني: ما يلتقي فيه الهمزتان. وأما ما انفرد بهمزة واحدة فلا تخلو إما تكون زائدة أو أصلية؛ فإن كانت زائدة فيجيء الكلام فيها في موضعها، وإن كانت أصلية لم يخل من ثلاثة أوجه: إما يكون أولَ الكلمة أو وسطَها أو آخرَها، فإن كانت أول الكلمة نحو: ﴿تَؤُزُّهُمْ﴾[مريم: ٨٣] و﴿لَا يَـُٔودُهُۥ﴾[البقرة: ٢٥٥] و﴿يَـُٔوسًا﴾[الإسراء: ٨٣] و﴿تُؤَدُّواْ﴾[النساء: ٥٨] **فأصل ورش والأعشى وأبي جعفر تركُها** إلا في ﴿تَؤُزُّهُمْ﴾ و﴿يَـُٔودُهُۥ﴾ و﴿يَـُٔوسًا﴾... فإن جاءت في أول الكلمة وهي مفتوحة نحو نحو ﴿تَأَخَّرَ﴾ و﴿تَأَذَّنَ﴾ فالأعشى يتركها كطريق الأسدي [الأصبهانيّ] عن ورش، أما قوله: ﴿يُؤَاخِذُ﴾[النحل: ٦١، وفاطر: ٤٥] و﴿يُؤَخِّرَ﴾[النحل: ١١] و﴿يُؤَلِّفُ﴾[النور: ٤٣] وبابه فترك همزها ورش وأبو جعفر والأعشى»[٣]. وهذه العبارة تحتاج إلى تأمّل، فإنّه لو حُمِلَ قولُه أوّلًا: (فإن كانت أول الكلمة نحو: ﴿تَؤُزُّهُمْ﴾ و﴿لَا يَـُٔودُهُۥ﴾ و﴿يَـُٔوسًا﴾ و﴿تُؤَدُّواْ﴾ **فأصل ورش والأعشى وأبي جعفر تركُها**) على إطلاقه: لكان للثلاثة جميعهم تسهيل باب ﴿تَأَخَّرَ﴾، فيكون لأبي جعفر التسهيل من الكامل كما ذكر ابن الجزري، لكن يشكل عليه أنّه قال بعد ذلك: (فإن جاءت في أول الكلمة وهي مفتوحة نحو ﴿تَأَخَّرَ﴾ و﴿تَأَذَّنَ﴾ فالأعشى يتركها كطريق الأسدي عن ورش)؛ إذ يفهم منه عدم التسهيل في باب ﴿تَأَخَّرَ﴾ لجميع الثلاثة بل للأعشى وللأصبهاني عن ورشٍ فقط، فيكون لغيرهم – وهم أبو جعفر وورش غير الأصبهاني-

---

(١) النشر (٢/ ٤٠٤- ٤٠٥).

(٢) ينظر: ص٤١٠ .

(٣) الكامل (٢/ ٧٤٦- ٧٤٧).

التحقيق، وهذا يخالِف المفهوم من إطلاقه الأوّل، فإمّا أن يكون المراد من الأول هو الهمزة المضمومة كما يفهم من تمثيله، أو يكون اللفظ على إطلاقه إلّا أنّ العبارة الثانية في قوة الاستثناء منه، فهو إمّا عامٌ يرادُ به الخصوص أو عامٌ مخصوص، وعلى كلا الوجهين لا يكون لأبي جعفرٍ التسهيل في ﴿تَأَخَّرَ﴾ خلافًا لما ذكره الإمام ابن الجزري.

- **من وافقه:**

١- الموافقات من رواية ابن وردان: أوّلًا: من وافقه من طرق الحُلْواني عن قالون عن ابن وردان: لم أجد أحدًا وافقه من طرق الحُلْواني.

ثانيًا: من وافقه عن ابن وردان: العُمَري عن قالون عن ابن وردان[1].

٢- الموافقات من رواية ابن جماز:

من طريق إسماعيل بن جعفر عن ابن جماز:

أ- من طريق الأهوازي بسنده إلى زكريا بن عيسى عن الدوري عن إسماعيل: من جامع الروذباري وجامع أبي معشر كلاهما عن الأهوازي، ومن المصباح عن السمرقندي عن الأهوازي.

ويلاحظ أن الدوري أحد الطريقين الرئيسيّين عن ابن جمّاز في النشر، ولم يرد طريقه إلا من ٣ طرق: من طريقين من الكامل، ومن طريق سبط الخياط، فإذا ثبت التسهيل من الكامل في ﴿تَأَخَّرَ﴾ فيكون هذا الوجه قد ورد عن أحد طرق ابن جماز الرئيسة من أغلب طرقه.

ب- ومن طريق الهاشمي عن إسماعيل:

من طريق الخاشع بسنده إلى الحسين الأزرق الجمّال عن الهاشمي: من جامع الروذباريّ عن الأهوازيّ عن الخاشع، ومن المصباح عن ابن عتاب عن ابن زلال عن الخاشع. **وطريق المصباح نشريّ.**

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٩٦)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٧٥)، والإيضاح للأندرابي [ل١٢٨]، وجامع الروذباري (٢/ ٦- ٨)، والاختيار (١/ ٢٠٨)، والمصباح (٢/ ٤٤٣- ٤٤٤)، وغاية الاختصار (١/ ٤١٨).

ومن طريق ابن شاكر بسنده إلى ابن رزين عن الهاشمي: من جامع أبي معشر بسنده إلى عبد الله بن جعفر عن ابن شاكر، ومن المصباح بطرقه إلى ابن جعفر الأشناني عن الكسائي عن ابن شاكر. **وطرق المصباح نشريّة.**

حيث نصّ أبو معشر على تسهيل ابن جماز لـ﴿تَأَخَّرَ﴾، وأطلق الروذباري وأبو الكرم التسهيل للهاشمي والدوريّ في الباب ومثّلا بـ﴿تَأَخَّرَ﴾[1].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ نسبه ابن الجزريّ لبعض الطرق الفرعية وأحد أصحاب الكتب عن القارئ من روايتيه.

وبالنسبة لانفراده عن ابن وردان: فهو انفرادٌ محضٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ، لم أجد أحدًا وافقه عنه، وورد عن ابن وردان من أصل طريق رئيسيٍ آخر غير نشريّ.

وبالنسبة لانفراده عن ابن جمّاز: فقد وردت له موافقات في طرقه الفرعيّة وفي أصلَيْ طرقه الرئيسيّين عن ابن جماز، وبعضها من طرق نشريّة. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء العشرة غير حمزة وقفًا.

وعبارة الكامل – حسب ما ظهر لي- لا تفيد هذا الوجه الانفراديّ الذي نسبه له ابن الجزريّ.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه – مع وسمه في النشر بالانفراد ومخالفة سائر الناس- لم يذكره في الطيبة[2].

***

٧٣- الموضع العشرون: انفراد الحنبلي عن هبة الله بن جعفر في رواية ابن وردان بتسهيل ﴿تَأَذَّنَ﴾ في موضعيها [الأعراف: ١٦٧، وإبراهيم: ٧].

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢٧٥- ٢٧٦)، وجامع الروذباري (٢/ ٦- ٨)، ومصباح أبي الكرم (٢/ ٤٤٣- ٤٤٤)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٧٠٦)، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٨- ٦٨٩)، ومصباح أبي الكرم (١/ ٢٩١- ٢٩٥).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٥٢).

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الحنبليّ عن هبة الله في رواية ابن وردان بتسهيل ﴿تَأَذَّنَ﴾ في الموضعين»[1].

- طريق الحنبلي عن هبة الله بن جعفر في رواية ابن وردان من الطرق المسندة في النشر، وقد سبق[2].

- **مصدر الانفراد:**

١- ورد هذا الوجه عن الحنبلي من كفايةِ وإرشادِ القلانسيّ[3].

٢- ولم أجده عن أحدٍ من طرق الحُلْواني في المصباح، بل صرّح بالتحقيق للحلواني، وإنّما ذكره من طريق العُمَري عن قالون عن ابن وردان وعن طريق الدوري والهاشمي عن ابن جمّاز[4].

٣- وأمّا كتابا ابن خيرون فهما في عداد المفقود، ولكن لا يبعد عدمُ ذكر ابن خيرون لهذا الوجه؛ لأنّ أبا الكرم وابنَ ظفر المغازليَّ صاحبَ المنهاج شاركا ابن خيرون في الأخذِ عن ابن عتاب وإسنادِ طريق الحنبلي من طريقه، ولم يذكرا هذا الوجه من هذا الطريق[5].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الحُلْواني عن قالون عن ابن وردان:** لم أجد أحدًا وافقه من طرق الحُلْواني.

ثانيًا: من وافقه عن ابن وردان: العُمَري عن قالون عن ابن وردان[6].

---

(١) النشر (٢/ ٤٠٥).

(٢) ينظر: ص٤٠٣ .

(٣) ينظر: الإرشاد للقلانسي (ص٢٨) وورد منسوبًا إلى هبة الله، وطريق هبة الله إنّما ورد في الإرشاد من طريق الحنبلي، وينظر: الكفاية للقلانسي (ص٨٦).

(٤) المصباح (٢/ ٤٤٣- ٤٤٤).

(٥) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المنهاج (١/ ٤٤٧)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٠).

(٦) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٩٦)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٧٥)، والإيضاح للأندرابي [ل١٢٨]، وجامع الروذباري (٢/ ٦- ٨)، والاختيار (١/ ٢٠٨)، والمصباح (٢/ ٤٤٣- ٤٤٤)، وغاية الاختصار (١/ ٤١٨).

ثالثًا: من وافقه عن أبي جعفر: إسماعيل بن جعفر عن ابن جماز:

أ- من طريق الأهوازي بسنده إلى زكريا بن عيسى عن الدوري عن إسماعيل: من جامع الروذباري وجامع أبي معشر كلاهما عن الأهوازي، ومن المصباح عن السمرقندي عن الأهوازي.

ب- ومن طريق الهاشمي عن إسماعيل:

من طريق الخاشع بسنده إلى الحسين الأزرق الجمّال عن الهاشمي: من جامع الروذباريّ عن الأهوازيّ عن الخاشع، ومن المصباح عن ابن عتاب عن ابن زلال عن الخاشع. **وطريق المصباح نشريّ.**

ومن طريق ابن شاكر بسنده إلى ابن رزين عن الهاشمي: من جامع أبي معشر بسنده إلى عبد الله بن جعفر عن ابن شاكر، ومن المصباح بطرقه إلى ابن جعفر الأشناني عن الكسائي عن ابن شاكر. **وطرق المصباح نشريّة.**

حيث نصّ أبو معشر على تسهيل ابن جماز لـ﴿تَأَذَّنَ﴾، وأطلق الروذباري وأبو الكرم التسهيل للهاشمي والدوريّ في الباب ومثّلا بـ﴿تَأَذَّنَ﴾[1].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لأحد أصول الطرق الفرعيّة عن شيخه — وهو أصل طريقه الرئيسيّ-، ولم ترد له موافقاتٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقةٌ عن الراوي من أصل طريقٍ رئيسيٍ غير نشريّ، ووردت له موافقاتٌ عديدة عن القارئ من غير هذه الراوية، وبعضها من طرق نشريّة. وصحّ هذا الوجه في موضع سورة الأعراف من غير هذه القراءة، ولم يصحّ في موضع سورة إبراهيم — عليه السلام- عن أحدٍ من القراء غير حمزة وقفاً. وأطلق ابن الجزريّ هذا الانفراد عن صاحب الانفراد، مع أنّه لم يرد عنه إلّا من بعض طرقه المتفرّعة عنه.

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢٧٥- ٢٧٦)، وجامع الروذباري (٢/ ٦- ٨)، ومصباح أبي الكرم (٢/ ٤٤٣- ٤٤٤)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٧٠٦)، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٨- ٦٨٩)، ومصباح أبي الكرم (١/ ٢٩١- ٢٩٥).

- **حكم ابن الجزريّ:** ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في "هداية المهرة" عن هبة الله عن ابن وردان[1]، وكذلك ذكره في الطيبة القديمة عن ابن وردان بالخلف؛ حيث قال فيها:

.... ويطمئنّ واطمأنّ سهّـــــلا

يَئِسْ **تَأَذَّنْ** وَرَؤُوفُ **الْخُلْفُ** (خَ)فْ ....[2]

لكنّه لم يعتدّ به؛ فإنّه – مع وسمه في النشـــر والتقريب بالانفراد- لم يذكره في الطيبة الجديدة[3].

***

٧٤- الموضـــع الحادي والعشـــرون: انفراد الحنبلي عن هبة الله في رواية ابن وردان بتسهيل ﴿تَطْمَئِنُّ﴾[الرعد: ٢٨] و﴿يَئِسَ﴾[المائدة: ٣، وغيرها] حيث وقع.

قال ابن الجزريّ: «فانفرد الحنبلي عن هبة الله بتســـهيل الهمزة في ﴿تَطْمَئِنُّ﴾ و﴿يَئِسَ﴾ حيث وقع، ولم يروه غيره»[4].

- طريق الحنبلي عن هبة الله بن جعفر في رواية ابن وردان من الطرق المســـندة في النشر، وقد سبق[5].

(١) ينظر هداية المهرة لابن الجزريّ مع شرح د. يوسف بن عوض العوفي (ص١٢٤- ١٢٥).

(٢) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٣٧/ ب].

(٣) ينظر النشر (٢/ ٤٠٥)، وتقريب النشر (١/ ٢٩٢)، وطيبة النشر (ص٥٢- ٥٣).

(٤) النشر (٢/ ٤٠٥). ملاحظة: في تحقيق النشر للدكتور الجكني (٣/ ٩٦١) (يَئِسَ)، ولكن في تحقيق النشر للدكتور أيمن (٢/ ١٢٥٨) وفي تحقيق تقريب النشر للدكتور عادل رفاعي (١/ ٢٩٢): (بَئِيس)، وأحالا إلى الآية (١٦٥) من سورة الأعراف، وهو غير سديد؛ أمّا أوّلًا: فلأنّه لم تقع كلمة (بئيس) في قراءة أبي جعفر؛ لأنه يقرأها كنافع (بِيس) بياء بعد باء مكسورة، وكلام ابن الجزري هنا عن الهمز المكسور الواقع بعد فتح، وأمّا ثانيًا: فلأنّ هذا الوجه ورد عن الحنبلي في الكفاية والإرشاد في كلمة (يئس).

(٥) ينظر: ص٤٠٣ .

- **مصدر الانفراد:**

١- ورد هذا الوجه عن الحنبلي من كفايةِ وإرشادِ القلانسيّ(١).

٢- ولم يذكره في المصباح(٢).

٣- وأمّا كتابا ابن خيرون فهما في عداد المفقود، ولكن لا يبعد عدمُ ذكر ابن خيرون لهذا الوجه؛ لأنّ أبا الكرم وابنَ ظفر الـمَغازليَّ صاحبَ المنهاج شاركا ابن خيرون في الأخذِ عن ابن عتاب وإسنادِ طريق الحنبلي من طريقه، ولم يذكرا هذا الوجه من هذا الطريق(٣).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الحُلْواني عن ابن وردان:** لم أجد أحدًا وافقه عن الحُلْواني.

ثانيًا: من وافقه عن قالون عن ابن وردان: العُمَري عن قالون عن ابن وردان(٤).

ثالثًا: من وافقه عن أبي جعفر: إسماعيل بن جعفر عن ابن جماز:

أ- من طريق الأهوازي بسنده إلى زكريا بن عيسى عن الدوري عن إسماعيل: من جامع الروذباري وجامع أبي معشر كلاهما عن الأهوازي، ومن المصباح عن السمرقندي عن الأهوازي.

ب- ومن طريق الهاشمي عن إسماعيل:

من طريق الخاشع بسنده إلى الحسين الأزرق الجمّال عن الهاشمي: من جامع الروذباريّ عن الأهوازيّ عن الخاشع، ومن المصباح عن ابن عتاب عن ابن زلال عن الخاشع.

---

(١) ينظر الإرشاد للقلانسي (ص٢٨)، الكفاية للقلانسي (ص٨٦).

(٢) ينظر المصباح (٢/ ٤٤٣- ٤٤٧).

(٣) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المنهاج (١/ ٣٧٤- ٣٧٥، ٢/ ٥٢٦- ٥٢٧)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٠).

(٤) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٩٦)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٧٧، ٢٩٦)، والإيضاح للأندرابي [ل١٢٨]، وجامع الروذباري (٢/ ٧- ٨، ١٠)، والاختيار (١/ ٢٠٨)، والمصباح (٢/ ٤٤٣- ٤٤٤)، وغاية الاختصار (١/ ٤١٨).

وطريق المصباح نشريّ.

ومن طريق ابن شاكر بسنده إلى ابن رزين عن الهاشمي: من جامع أبي معشر بسنده إلى عبد الله بن جعفر عن ابن شاكر، ومن المصباح بطرقه إلى ابن جعفر الأشناني عن الكسائي عن ابن شاكر. **وطرق المصباح نشريّة.**

حيث أطلق أبو معشر التسهيل لابن جماز في الباب، وأطلق الروذباري وأبو الكرم التسهيل في الباب للهاشمي والدوري(١).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لأحد أصول الطرق الفرعيّة عن شيخه – وهو أصل طريقه الرئيسيّ–، ولم ترد له موافقاتٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقةٌ عن الراوي من أصل طريقٍ رئيسيٍ غير نشريّ، ووردت له موافقاتٌ عديدة عن القارئ من غير هذه الراوية، وبعضها من طرق نشريّة. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء غير حمزة وقفاً. وأطلق ابن الجزريّ هذا الانفراد عن صاحب الانفراد، مع أنّه لم يرد عنه إلّا من بعض طرقه المتفرّعة عنه.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في "هداية المهرة" عن هبة الله عن ابن وردان(٢)، وكذلك ذكره في الطيبة القديمة عن ابن وردان بالخلف؛ حيث قال فيها:

.... **ويطمئنّ واطمأن** سهّــــــلا

يَئِسْ تأذن ورؤوف **الخلف (خـ)ف** ....(٣)

لكنّه لم يعتدّ به؛ فإنّه – مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد وبأنّه لم يروه غيره–

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢٧٧، ٢٩٦)، وجامع الروذباري (٢/ ٧- ٨، ١٠)، ومصباح أبي الكرم (٢/ ٤٤٣- ٤٤٤)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٧٠٦)، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٨- ٦٨٩)، ومصباح أبي الكرم (١/ ٢٩١- ٢٩٥).

(٢) ينظر هداية المهرة لابن الجزريّ مع شرح د. يوسف بن عوض العوفي (ص١٢٤- ١٢٥).

(٣) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٣٧/ ب]، وقد وقع فيها (يطمئنّ) بالياء، ولعلّها بالتاء؛ لأنّ الواقع في القرآن بالتاء.

لم يذكره في الطيبة الجديدة[1].

***

٧٥- الموضـــع الثاني والعشـــرون: انفراد الحنبلي عن هبة الله بن جعفر في رواية ابن وردان بتسهيل الهمزة من ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّـيْرِ﴾ ﴿فَيَكُونُ طَـيْرًا﴾ في آل عمران [٤٩] والمائدة [١١٠].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن أصحابه عن ابن وردان بتسهيل الهمزة بعد الألف من ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّـيْرِ﴾ ﴿فَيَكُونُ طَـيْرًا﴾ من موضعي آل عمران والمائدة خاصة. وسائر الرواة عن أبي جعفر على التحقيق فيها وفي جميع القرآن»[2].

- طريق الحنبلي عن هبة الله بن جعفر في رواية ابن وردان من الطرق المســـندة في النشر، وقد سبق[3].

- **مصدر الانفراد:**

١- ورد هذا الانفراد عن الحنبلي في إرشاد وكفاية أبي العز[4].

٢- ولم يذكره عنه في المصباح[5].

٣- وأمّا كتابا ابن خيرون فهما في عداد المفقود، ولكن لا يبعد عدمُ ذكر ابن خيرون لهذا الوجه؛ لأنّ أبا الكرم وابنَ ظفر الـــمَغازليَّ صاحبَ المنهاج شاركا ابن خيرون في الأخذِ عن ابن عتاب وإســـنادِ طريق الحنبلي من طريقه، ولم يذكرا هذا الوجه من هذا الطريق[6].

---

(١) ينظر النشر (٢/ ٤٠٥)، وتقريب النشر (١/ ٢٩٢- ٢٩٣)، وطيبة النشر (ص٥٢- ٥٣).

(٢) النشر (٢/ ٤٠٦).

(٣) ينظر: ص٤٠٣ .

(٤) ينظر كفاية أبي العز (ص١٤١- ١٤٢)، وإرشاد أبي العز (ص٦٦).

(٥) المصباح (٢/ ٤٤٣- ٤٤٧)، (٣/ ١٩٢- ١٩٣).

(٦) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المنهاج (١/ ٣٢٨- ٣٢٩)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٠).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الحُلْواني عن ابن وردان**: لم أجد أحدًا وافقه عن الحُلْواني.

ثانيًا: من وافقه عن ابن وردان: العُمَري عن قالون عن ابن وردان(١).

ثالثًا: من وافقه عن أبي جعفر: إسماعيل بن جعفر عن ابن جماز:

أ- من طريق الأهوازي بسنده إلى زكريا بن عيسى عن الدوري عن إسماعيل: من جامع الروذباري وجامع أبي معشر كلاهما عن الأهوازي، ومن المصباح عن السمرقندي عن الأهوازي.

ب- ومن طريق الهاشمي عن إسماعيل:

من طريق الخاشع بسنده إلى الحسين الأزرق الجمّال عن الهاشمي: من جامع الروذباريّ عن الأهوازيّ عن الخاشع، ومن المصباح عن ابن عتاب عن ابن زلال عن الخاشع. **وطريق المصباح نشريّ.**

ومن طريق ابن شاكر بسنده إلى ابن رزين عن الهاشمي: من جامع أبي معشر بسنده إلى عبد الله بن جعفر عن ابن شاكر، ومن المصباح بطرقه إلى ابن جعفر الأشناني عن الكسائي عن ابن شاكر. **وطرق المصباح نشريّة.**

حيث نصّ أبو معشر على تسهيل ابن جماز لهذا الحرف، وأطلق الروذباريّ وأبو الكرم التسهيل لابن جماز في الباب(٢).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لأحد أصول الطرق الفرعيّة عن شيخه — وهو أصل طريقه الرئيسيّ-، ولم أجد أحدًا وافقه عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقةٌ عن

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٩٦)، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٧٧، ٢٩٦)، والإيضاح للأندرابي [ل١٢٨]، وجامع الروذباري (٢/ ٦- ٧، ١٠)، والاختيار (١/ ٢٠٨)، والمصباح (٢/ ٤٤٣- ٤٤٤)، وغاية الاختصار (١/ ٤١٨).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٢٨٥)، وجامع الروذباري (٢/ ٦- ٧، ١٠)، والمصباح (٢/ ٤٤٣- ٤٤٤)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٧٠٦)، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٨- ٦٨٩)، والمصباح (١/ ٢٩١- ٢٩٥).

الراوي من أصل طريقٍ رئيسيٍ غير نشريّ، ووردت له موافقاتٌ عديدة عن القارئ من غير هذه الراوية، وبعضها من طرق نشريّة. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

وأطلق ابن الجزريّ هذا الانفراد عن صاحب الانفراد، مع أنّه لم يرد عنه إلّا من بعض طرقه المتفرّعة عنه.

- **حكم ابن الجزري**: ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في "هداية المهرة" عن هبة الله عن ابن وردان[1]، وكذلك ذكره في الطيبة القديمة عن ابن وردان بالخلف؛ حيث قال فيها:

........................وَطَائِرِ معاً بِطَيراً (إ)ذ (ث)وى والطائرِ

(ث)ر فيهما **وكلّها سهّل (خـ)لا خلفٍ**........................[2]

لكنّه لم يعتدّ به؛ فإنّه – مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد- لم يذكره في الطيبة الجديدة[3].

***

٧٦- الموضع الثالث والعشرون: انفراد الهذلي عن ابن جماز بتحقيق الهمزة في ﴿وَكَأَيِن﴾[آل عمران: ١٤٦، وغيرها][4].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الهذلي عن ابن جماز بتحقيق الهمزة في ﴿وَكَأَيِن﴾، فخالف سائر الناس عنه»[5].

---

(١) ينظر هداية المهرة لابن الجزريّ مع شرح د. يوسف بن عوض العوفي (ص٢١٠- ٢١١).

(٢) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٥٦/ أ].

(٣) ينظر النشر (٢/ ٤٠٦)، وتقريب النشر (١/ ٢٩٥)، وطيبة النشر (ص٥٢- ٥٣)، (ص٨٣-٨٤).

(٤) ابن كثير وأبو جعفر يقرآنها: (وكائن)، والباقون: (وكأيّن). ينظر: النشر (٣/ ٥٥١).

(٥) النشر (٢/ ٤٠٦).

- طريق الهذلي عن ابن جمّاز من الطرق المعتمدة في النشر، وسبق[1].

- **مصـــدر الانفراد:** قال الهذلي في الكامل: «قرأ ابن كثير ونصـــر بن علي[2] عن ابن محيصن والأصمعيُّ عن نافع والزعفرانيُّ وأبو جعفر وشيبةُ[3] وقاسمٌ: ﴿وَكَــآيِـــن﴾ ممدود، غير أنّ الفضـــل [عن ابن وردان] والعُمَري [عن ابن وردان] وشـــيبة يليّنون»[4]، فلم يذكر التسهيل لابن جمّاز.

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا ذكر هذا الوجه عن ابن جمّاز ولا عن أبي جعفر.

- **وصـف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، لم أجد أحدًا وافقه عنه ولا عن القارئ، وقد صحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزري بهذا الوجه:

١- فإنه جزم أوّلًا في "النشر" وفي "التقريب" بالتسهيل لأبي جعفر، ثم ذكر انفراد الهذلي عن ابن جماز[5].

٢- وجزم في "الطيبة" بالتسهيل عن أبي جعفر[6].

***

٧٧- الموضـع الرابع والعشـرون: انفراد أبي علي العطار عن النهرواني عن الأصـبهاني بقراءة ﴿كَـآيِـن﴾ في موضع العنكبوت[٦٠] بألف قبل الهمزة مع التسهيل.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني عن الأصـبهاني بتسـهيل

(١) ينظر: ص٤١٠.

(٢) أبو عمرو نصر بن علي الجهضمي البصري، (ت٢٥٠هـ). ينظر: غاية النهاية (٤/ ١٨).

(٣) شيبة بن نِصَاح بن سَرْجِس، (ت١٣٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ١٨٢)، وغاية النهاية (٢/ ١٨٨).

(٤) الكامل (٢/ ٧٦٥).

(٥) ينظر: النشر (٢/ ٤٠٦)، وتقريب النشر (١/ ٢٩٣).

(٦) ينظر: طيبة النشر (ص٥٢، البيت: ٢١٩).

الهمزة في موضــع العنكبوت مع إدخال الألف قبلها كأبي جعفر ســواء، وقد خالف في ذلك سائر الرواة عن النهرواني وعن الأصبهاني»(١).

- طريق أبي علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني من الطرق المسندة في النشر، وقد سبق(٢).

- **مصـــدر الانفراد:** ورد هذا الانفراد في المســتنير لابن ســوار عن أبي عليّ، وهو الطريق النشريّ الوحيد للعطار عن النهرواني(٣).

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه من ســـائر طرق نافع إلا ما ورد عن **أبي العلاء الهمـذاني عن أبي العزّ القلانســـيّ عن غلام الهراس عن النهرواني:** حيث ذكر أنّ النهرواني عن ورشٍ وافق أبا جعفرٍ في آخر العنكبوت(٤)، **وهذا الطريق نشريّ**. ويلاحظ أنّ أبا العز – شــيخ الهمذاني في هذا الطريق- لم يذكر هذا الوجه في "الكفاية"، مع أنّه أسند طريق الأصبهاني من طريق غلام الهراس عن النهرواني(٥).

- **وصـــف الانفراد:** هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعيّة عن شــيخه – وهو طريقه الفرعيّ-، ووردت له موافقةٌ واحدةٌ عنه، وفيها نظرٌ، ولم أجد أحدًا وافقه عن أصـــل طريقه الفرعيّ ولا عن ســائر طرق القارئ. وصــحّ هذا الوجه في النشــر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزري بهذا الوجه:

١- فقد جزم بالتسهيل لأبي جعفر والتحقيق للباقين، ثم ذكر انفراد الهذلي عن ابن جماز، ولم يعتدّ به كما سبق، وبعد ذلك ذكر انفراد العطار عن الأصبهاني(٦).

---

(١) النشر (٢/ ٤٠٧)، وينظر: النشر (٣/ ٥٥١- ٥٥٢).

(٢) ينظر: ص٣١٩.

(٣) المستنير (ص٣٥٩- ٣٦٠).

(٤) تنظر القراءة في غاية الاختصار: (١/ ٢٠٧)، (٢/ ٤٥٣)، وينظر طريقه فيها: (١/ ٩٣).

(٥) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في الكفاية الكبرى: (ص١٤٥)، وينظر الطريق فيها: (ص٣٧).

(٦) ينظر النشر (٢/ ٤٠٦).

٢- وقد ذكر انفراد العطار عن الأصبهاني في "التقريب" في باب الهمز، لكنّه حين تعرّض لأحكام ﴿وَكَـآيِـن﴾ في فرش سورة آل عمران لم يذكر المدّ إلّا لابن كثير وأبي جعفر، وأشار إلى تسهيل أبي جعفر، وأطلق عن الباقين القراءة بهمزة مفتوحة بعدها ياء مشددة، فدلّ على عدم اعتداده بانفراد العطار[١].

٣- ولم يذكر هذا الوجه في "الطيبة"[٢].

***

٧٨- الموضع الخامس والعشرون: انفراد أبي الحسن ابن غلبون عن رويس بتسهيل همزة ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾[آل عمران: ٦٦، وغيرها].

قال ابن الجزريّ: «وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة بعد الألف، وهم: ابن كثير وابن عامر والكوفيون **ويعقوب. وانفرد** أبو الحسن ابن غلبون ومن تبعه بتسهيل الهمزة عن رويس، فخالفوا سائر الناس [بحذف الألف]، وهو وهم»[٣].

وعبارة [بحذف الألف] موجودةٌ في بعض نسخ النشر دون بعضها، فعلى النسخ التي ليست فيها هذه العبارة فظاهرٌ أنّ وجه الانفراد هو التسهيل، وأما على النسخة التي فيها زيادة هذه العبارة ففي وجه الانفراد خفاءٌ: فهل منشأ الانفراد هو التسهيل أم الحذف أم اجتماعهما؟ ثم عبارة النشر على كلِّ تقديرٍ مشكلةٌ؛ لأنّ ابن غلبون لم يذكر التسهيل عن رويس، ولكنّه ذكر له الحذف مع التحقيق، فنسخة النشر التي فيها زيادة

(١) ينظر تقريب النشر (٢/ ٤٨٥).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٥٢، البيت: ٢١٩، وص٨٤، البيت: ٥٣٨).

(٣) في النشر بتحقيق د. خالد أبو الجود (٢/ ٤٠٨): (فخالفوا سائر الناس **[بحذف الألف]**)، ولم يُشِرْ د. خالد أبو الجود إلى وقوع اختلاف بين النسخ في [بحذف الألف]. ولم أجد زيادة [بحذف الألف] في طبعة الشيخ الضباع (١/ ٤٠١) ولا في تحقيق أ.د. السالم الجكني للنشر (٢/ ٩٦٤) ولا في تحقيق د. أيمن سويد للنشر (٢/ ١٢٦١)، وكذلك ذكر الإزميريّ هذا الانفراد في "تقريب حصول المقاصد" (٢/ ٤٥٩) فذكر نحو عبارة النشر ولم يذكر حذف الألف. ورجعت إلى نسخة النشر الخطية من مكتبة الظاهرية ومكتبة السليمانية – وكلتاهما مقروءتان على المصنّف- فوجدت زيادة [بحذف الألف] في الظاهرية دون السليمانيّة.

[بحذف الألف] أقرب مع ما فيها من الإشكال والاضطراب.

- طريق أبي الحسن ابن غلبون عن رويس من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من قراءة الداني عليه، ومن كتابه التذكرة: عن ابن خشنام عن ابن خُلَيع عن **الجوهري** عن التمار عن **رويس**(١). ولم يصرّح ابن الجزريّ بمأخذه لطريق الداني، ولم أجد هذا الطريق في مفردة يعقوب للداني.

- **مصدر انفراد ابن غلبون من طرقه في النشر**: قال ابن غلبون في التذكرة: «وقرأ قنبل ورويس ﴿هَأَنتُمْ﴾ بالهمز من غير مدٍّ حيث وقع. وقرأ نافع وأبو عمرو بالمدّ من غير همز، وقرأ الباقون بالمدّ والهمز»(٢). وليس فيه التسهيل كما ذكر ابن الجزريّ، بل فيه الحذف مع التحقيق، فلعلّ انفراده هو في الحذف.

وقال الداني في مفردة يعقوب: «واختلف عنه [أي رويس] في ﴿هَٰأَنتُمْ﴾: حيث وقع: فروى لي أبو الحسن [ابن غلبون] بإسناده عنه: ﴿هَأَنتُمْ﴾ بالهمز من غير مدٍّ ولا ألف، وقرأت على أبي الفتح بالهمز ومدٍّ يسير كمذهب روحٍ سواء»(٣)، وهذا موافقٌ لما في التذكرة، فليس فيه التسهيل وإنّما الحذف مع التحقيق، ولكنّه لم يسند في المفردة رواية رويس من طريق ابن غلبون.

- **من وافقه**: لما كانت عبارة ابن الجزريّ في بيان الانفراد مشكلةً: فسأذكر من ورد عنه الحذف – سواءٌ مع التسهيل أو التحقيق–، ومن ورد عنه التسهيل – سواءٌ مع الحذف أو المدّ–.

أوّلًا: من ورد عنه التسهيل – سواءٌ مع المدّ أو الحذف–: لم أجد أحدًا ذكر التسهيل عن رويس. **وورد التسهيل مع المدّ عن يعقوب:**

١– من رواية زيد عن يعقوب:

أ– من طريق القاضي أبي العلاء عن الحنبلي عن هبة الله بن جعفر عن ابن

(١) ينظر النشر (١/ ٥١٧– ٥١٨)، والتذكرة (ص٥٧).

(٢) التذكرة (ص٢٨٩).

(٣) مفردة يعقوب للداني (ص١١٨).

الجلاب[1] عن زيد: من المستنير عن الشرمقاني والعطار كلاهما عن القاضي، ومن المصباح عن ابن عتّاب عن القاضي، ومن طريق أبي العز عن غلام الهراس عن القاضي: من كفاية أبي العز، ومن مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني عن أبي العز.

ب- ومن كفاية أبي العزّ عن غلام الهراس عن الرُّهاوي عن محمد بن أحمد بن العلاء[2] عن أبيه[3] عن زيد عن يعقوب.

حيث ذكر ابن سوار التخفيف عن هبة الله عن زيد. وأطلق أبو العزّ وأبو الكرم التخفيف عن زيد. وذكر أبو العلاء الهمذاني أنّ هبة عن زيد روى ﴿هَأَنتُمْ﴾ كأبي عمرو – أي بالمدّ مع التسهيل–[4].

٢- ومن رواية روح عن يعقوب: من مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني عن أبي العز عن غلام الهراس عن ابن نفيس عن السامَرّي عن ابن حمدان عن روح؛ حيث ذكر أنّ ابن حمدان عن روح روى ﴿هَأَنتُمْ﴾ كأبي عمرو[5].

وورد التسهيل مع الحذف عن يعقوب:

(١) أبو الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الله الجلّاب البصري، روى القراءة عن زيد بن أبي يعقوب، روى القراءة عنه هبة الله بن جعفر. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٦٧٥).

(٢) أبو بكر محمد بن أحمد بن العلاء بن نصر بن إسحاق الحضرمي، من شيوخ الرُّهاوي، روى القراءة عرضًا عن أبيه، روى عنه الرُّهاوي. ينظر: غاية النهاية (٣/ ١٧٥).

(٣) أحمد بن العلاء بن نصر بن إسحاق الحضرمي، روى القراءة عن زيد بن أخي يعقوب وهارون بن القاسم، روى القراءة عنه ابنه محمد وأحمد بن محمد بن أوس. ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٩٢).

(٤) تنظر القراءة في المستنير (ص٣٥٥)، وكفاية أبي العز (ص١٤٢)، والمصباح (٣/ ١٩٤)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٤٨/ ب]، وتنظر الطرق في المستنير (ص٢٢٦- ٢٢٧)، وكفاية أبي العز (ص٦٥- ٦٦)، والمصباح (١/ ٦٢٩- ٦٣٠)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٢٨].

(٥) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٤٨/ ب]، وينظر طريقه فيه [ل٢١/ ب].

من طريق الرُّهاوي بسنده إلى الفزاري[1] **عن يعقوب وبسنده إلى السيرافي**[2] **عن داود**[3] **عن يعقوب**، من مفردة أبي العلاء؛ حيث ذكر أبو العلاء ﴿هَٰأَنتُمْ﴾ بغير همز ولا مدّ عن الفزاريّ والسيرافيعن داود[4]. وكذلك ذكر الروذباري بغير همز ولا مدّ عن العُمَري – وهو المنهال- وداود والفزاري عن يعقوب، ولم أجد طرقهم فيما وصلنا من جامع الروذباري، وقد وقع سقطٌ في أسانيد يعقوب فيما وصلنا من جامع الروذباريّ، فلعلّه أورد طرقهم فيما سقط[5].

ثانيًا: من ورد عنه الحذف – سواءٌ مع التحقيق أو التسهيل-: سبق أنّه لم يرد التسهيل عن رويس مطلقًا، وسبق ذكر من ورد عنه الحذف مع التسهيل عن يعقوب، وهم الفزاري والسيرافي عن داود عن يعقوب من مفردة الهمذاني، وكذلك الفزاري وداود والمنهال من جامع الروذباريّ. وبقي ذكر من ورد عنه الحذف مع التحقيق:

من ورد عنه الحذف مع التحقيق عن رويس:

١- الجوهري عن التمار عن رويس: من تبصرة البيان للسعيدي عن الجوهريّ.

ويشار إلى أنّ ابن غلبون أسند رواية رويس من طريق الجوهريّ.

---

(١) أبو بكر محمد بن وهب بن سليمان الفزاري، أخذ القراءة عن يعقوب، قرأ عليه علي بن الحسن الأزدي وعلي بن عبد الله الأزدي. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٦٦٧).

(٢) أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد المحسن السيرافي، أخذ عن داود بن أبي سالم الأزدي، أخذ عنه أبو العباس أحمد بن محمد الشعراني، كذا يستفاد من إسناده في مفردة يعقوب للهمذاني ومن ترجمة شيخه داود في غاية النهاية، وطريقه يدور على طريق الرُّهاوي. ولم أقف له على ترجمة. ينظر: مفردة يعقوب للهمذاني [ل٢٩/ أ]، وغاية النهاية (٢/ ٣٥).

(٣) أبو سليمان داود بن أبي سالم الأزْدي، أخذ القراءة عن يعقوب الحضرمي، روى القراءة عنه علي بن الحسن بن محمد بن إبراهيم العَتَكي وأبو بكر السيرافي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣٥).

(٤) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٤٨/ ب]، وتنظر طرقه فيه [ل٢٩/ ب- ل٣٠/ ب].

(٥) ينظر جامع الروذباري (٢/ ٤٣١).

٢- والنخاس عن التمار رويس:

من طريق الحمّامي عن النخاس: من الكامل عن ابن سابور وأبي علي المالكيّ كلاهما عن الحمّامي. **وطريقا الكامل نشريّان.**

ومن طريق الكارَزيني عن النخاس: من تلخيص أبي معشر عن الكارَزيني، ومن المبهج عن الشريف العباسي عن الكارَزيني. **وطريقا التلخيص والمبهج نشريّان.**

٣- والشنبوذي عن التمار عن رويس: من طريق الكارَزيني عن الشنبوذي: من تلخيص أبي معشر عن الكارَزيني، ومن المبهج عن الشريف العباسي عن الكارَزيني.

٤- والسامَرّي عن التمار عن رويس: من مفردة يعقوب لابن شريح عن ابن نفيس عن السامَرّي.

حيث نصّ السعيدي على أنّ رويساً قرأ بوزن (هعنتم) بالهمز. ونصّ الهذلي على أنّ رويسًا من طريق الحمّامي قرأ بوزن (هعنتم) بالهمز من غير مدّ. وكذلك أطلق أبو معشر القراءة بوزن (هعنتم) عن رويس. وأطلق السبط عن رويسٍ أنّه قرأ بحذف الألف من (ها) وتحقيق همزة (أنتم). وأطلق ابن شريح عن رويس أنّه قرأ بهمزة مفتوحة بين الهاء والنون - أي بلا ألف-، وأنّ روحًا قرأ بألف ممدودة بين الهاء والهمزة، وزاد أنّه قد قرأ لرويس كروح[1].

ويلاحظ أنّ أبا معشر أسند هذين الطريقين في جامعه أيضًا، لكنّه لم يذكر هذا الوجه عنه، بل أطلق عنه المد والهمز في الباقين[2].

والوجه الوارد عنهم هو الحذف مع التحقيق، كالوجه الوارد عن ابن غلبون في التذكرة وفي مفردة يعقوب للداني.

---

(١) تنظر القراءة في تبصرة البيان (ص١٨٨)، والكامل (٢/ ٨٢٧)، وتلخيص أبي معشر (ص١٤٧)، ومفردة يعقوب لابن شريح (ص٧٨)، والمبهج (١/ ٥٢٣)، وتنظر الطرق في تبصرة البيان (ص٩٢)، والكامل (١/ ٤٣٦)، وتلخيص أبي معشر (ص٥٧)، ومفردة يعقوب لابن شريح (ص٥١)، والمبهج (١/ ١٦٨- ١٦٩).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٥٦٨)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٧٢٠).

من ورد عنه الحذف مع التحقيق عن يعقوب – من غير رواية رويس–:

١– روح عن يعقوب:

أ– من طريق ابن وهب عن روح: من جامع الفارسي عن السعيدي عن ابن خشنام عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب. **وهذا الطريق نشريّ.**

ب– ومن طريق مسلم بن سلمة[1] **عن روح:** من مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني بسنده إلى مسلم بن سلمة.

حيث ذكر الفارسيّ أن روحًا بالهمز من غير مدّ مثل (هعنتم)، وكذلك ذكر أبو العلاء أنّ مسلماً عن روح قرأ (هأنتم) بوزن (هعنتم)[2].

٢– وزيد عن يعقوب: من جامع الفارسي، ومن مفردة أبي العلاء بسنده إلى الرُّهاوي عن البزاز[3].

---

(١) مسلم بن سلمة، قرأ على روح بن عبد المؤمن، قرأ عليه عبد الغفار بن عبيد الله الحُضَيني، كذا يستفاد من إسناده في مفردة يعقوب للهمذاني. ولم أقف له على ترجمة. ينظر: مفردة يعقوب للهمذاني [ل٢٠/ أ].

(٢) تنظر القراءة في جامع الفارسي [ل١٣٩/ أ]، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٤٨/ ب]، وتنظر الطرق في جامع الفارسي [ل١٠٥/ أ]، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٢١/ أ]. وتجب الإشارة إلى أنّ عبارة السعيدي – شيخ الفارسي – في كتابه "تبصرة البيان" فيها خفاء؛ إذ فيها (ص١٨٨): «(ها أنتم): مهموز في وزن (هعنتم): قنبل ورويس حيث وقع. **البزي وروح: على وزن (هاعنتم) غير ممدود**. ورش وأبو عمرو: ممدود غير مهموز. قالون وإسماعيل: غير ممدود ولا مهموز. الباقون: بالمدّ والهمز»، والظاهر أنّ مراده بالمدّ هنا هو الزيادة على أصل الألف، فتكون قراءة روح بالهمز وإثبات الألف مع قصرها وعدم الزيادة على ما فيها من المدّ الطبيعيّ، وإلّا لو حمل المدّ على إثبات أصل الألف لما كان بين قراءة روح وقراءة الباقين اختلاف، ولكان قوله: (على وزن (هاعنتم) غير ممدود) متناقضًا. والله أعلم. وعلى ما تحرّر من عبارته تكون قراءة روح مخالفةً لما ورد في جامع الفارسي تلميذه، مع أنّ السعيديّ أسند طريق روحٍ من عين الطريق الذي أسنده عنه الفارسيّ (ينظر طريقه في التبصرة: ص٩٢).

(٣) تنظر القراءة في جامع الفارسي [ل١٣٩/ أ]، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٤٨/ ب]، وتنظر =

٣- والوليد بن حســـان عن يعقوب: من جامع ابن فارس، ومن مفردة أبي العلاء بسنده إلى السُكَّري[1].

وتحصّل ممّا سبق:

١- أنّ حذف الألف مع التحقيق هو المذكور لرويس في التذكرة، وهو الذي ذكره عنه الداني في المفردة، وورد عن رويس من طرق عديدةٍ ومنها طرق نشـــريّة. وورد عن غير رويس من بعض طرق رواة يعقوب، ومنها طريق نشــريّ. ولكن لم يُثْبِته ابن الجزريّ عن يعقوب في النشر.

٢- وأنّ حذف الألف مع التســهيل لم يرد عن رويس ولا عن روح، ولم يرد عن يعقوب إلّا من طرق يسيرةٍ من روايات غير مشهورة.

٣- وأنّ إثبات الألف مع التسهيل لم يرد عن رويس، وورد عن يعقوب من بعض رواياته من طرقٍ غير كثيرة.

- **وصـــف الانفراد**: هذا انفرادٌ نســبه ابن الجزريّ إلى بعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ووقع اختلافٌ في نسخ النشر أدى إلى إشكال في تحرير وجه الانفراد.

وهذا الانفراد إن كان في وجه التســهيل فهو انفرادٌ محضٌ عن الراوي، ووردت له موافقاتٌ يسيرة عن القارئ من غير رواة النشر، وهي قليلةٌ أيضًا عن أولئك الرواة. ولكن لم يرد هذا الوجه في مصدر الانفراد على الوجه الذي ذكره ابن الجزريّ.

وإن كان الانفراد في مجرّد الحذف مع التحقيق فوردت له موافقةٌ في أصــل طريقه

الطرق في جامع الفارسي [ل١٠٥/ أ]، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٢٨/ ب].

(١) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص٢٦١)، وكفاية أبي العز(ص١٤٢)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٤٨/ ب]، وتنظر الطرق في جامع ابن فارس (ص١١٠- ١١١)، وكفاية أبي العز (ص٦٦)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٢٨/ ب- ل٢٩/ أ].

والسُكَّري هو: أبو محمد عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن خلف السُكَّري البغدادي، روى القراءة عن محمد بن الجهم، روى القراءة عنه جعفر بن محمد بن غيالي وجعفر بن عبد الله السامَرّي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٥٩٥).

الرئيسـي عن الراوي، ووردت له عدّة موافقاتٌ عن الراوي وبعضـها من طرق نشـريّة، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ وأحدها من طريق نشـريّ. وورد هذا الوجه في مصـدر الانفراد.

وصحّت جميع هذه الأوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد صرّح في "النشر" بأنّه وهم(١).

٢- ولم يُشِرْ إليه في "تقريب النشر" ولا على سبيل الانفراد(٢).

٣- وكذلك لم يذكره في "الطيبة"(٣).

***

٧٩- الموضـع السـادس والعشـرون: انفراد أبي علي العطار عن النهرواني عن هبة الله بن جعفر عن الأصبهاني عن ورش بقراءة ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ في الأحزاب[٤] بتحقيق الهمزة مع حذف الياء بعدها، وفي المجادلة[٢] بتحقيق الهمزة مع إثبات الياء بعدها، هذا مع تسهيل الهمزة وحذف الياء بعدها في موضع الطلاق[٤].

قـال ابن الجزريّ: «وانفرد أبو علي العطـار عن النهرواني عن هبـة الله عن الأصـبهاني عن ورش في الأحزاب مثل قالون وفي المجادلة كابن عامر وفي الطلاق كالأزرق، فخالف في ذلك سائر الرواة»(٤). وتسهيل الهمزة مع حذف الياء في الطلاق صحّ عن الأصبهاني في النشر، فليس الانفراد ناشئًا عنه، بل الانفراد في التسهيل فيه مع تحقيق غيره على التفصيل السابق.

---

(١) ينظر النشر (٢/ ٤٠٨).

(٢) ينظر تقريب النشر (١/ ٢٩٤).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٥٣، الأبيات: ٢٢٢- ٢٢٣).

(٤) النشر (٢/ ٤١٥- ٤١٦).

- طريق أبي علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني من الطرق المسندة في النشر، وقد سبق(١).

- **مصـــدر الانفراد:** نصّ ابن ســوار على هذا الوجه للعطار عن النهرواني عن الأصبهاني(٢).

- **من وافقه:**

١- لم أجد أحدًا وافقه على تمام هذا الوجه من ســائر طرق الأصــبهاني إلا ما ورد عن **أبي العلاء الهمذاني عن أبي العزّ القلانســيّ عن غلام الهراس عن النهرواني**، فإنّه ذكر أنّه قرأ عن النهرواني عن ورش في الأحزاب كقالون، وفي المجادلة كحمزة، وفي الطلاق بهمزة مليّنة – يعني بلا ياء-(٣). **وطريق الهمذاني نشريّ.**

٢- ولم أجد أحدًا وافقه عن الأصــبهاني ولا عن ورش ولا نافع في إثبات الياء مع التحقيق في موضع المجادلة، ولا في غيرها من المواضع.

٣- وأمّا تحقيق الهمزة مع حذف الياء في موضع الأحزاب:

أ- فقد ورد عن الأصبهاني عن ورش:

١- من طريق إبراهيم الفارســي عن الأصــبهاني: من طريق الداني عن فارس عن عبد الباقي عنه: من جامع البيان والمفردات السبع والتعريف(٤).

٢، ٣- ومن طريق العراقي عن ابن مهران عن هبة الله عن الأصــبهاني، ومن طريق

---

(١) ينظر: ص٣١٩، وص٣١٩.

(٢) ينظر المستنير (ص٥٢١- ٥٢٢).

(٣) تنظر القراءة في غاية الاختصار (١/ ٦١٧)، وينظر طريقه فيها (١/ ٩٣). ويلاحظ أنّ أبا العز – شيخ الهمذاني في هذا الطريق- لم يذكر هذا الوجه في الكفاية، بل اقتصر على التسهيل مع الحذف في كافة المواضع، مع أنّه أسند طريق الأصبهاني من طريق غلام الهراس عن النهرواني. ينظر ما يتعلق بالقراءة في كفاية أبي العز (ص٢٥٧)، وينظر طريقه فيها (ص٣٧).

(٤) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ١٠٣٩)، والمفردات السبع (ص٦٩- ٧٠)، والتعريف (ص١٠٦). وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ٢٠٦)، والمفردات السبع (ص٢٦- ٢٧)، والتعريف (ص٣٩).

العراقيّ أيضًا عن الطرازي الكاتب عن المروزي عن الأصبهاني[(١)]. ولا يختصّ بموضع الأحزاب.

٤، ٥، ٦- ومن طريق الأهوازي: عن الوراق[(٢)] وابن العلاف[(٣)] والجبي[(٤)] ثلاثتهم عن هبة الله عن الأصبهاني، ولا يختصّ بموضع الأحزاب.

٧، ٨، ٩- ومن المصباح عن الأكفاني والشريف الهبّاري كلاهما عن الحمّامي عن هبة الله عن الأصبهاني، ومن المصباح أيضًا عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن المطوعي عن الأصبهاني، ومن المصباح أيضًا بسنده إلى المطرز عن الأصبهاني: حيث أطلق أبو الكرم الهمز بلا ياء عن الأصبهاني[(٥)]، ولا يختصّ بموضع الأحزاب.

ب- وورد عن ورش:

١- من طريق الجواربي عن يونس عن ورش[(٦)]. ولا يختصّ بموضع الأحزاب.

٢- ومن طريق ابن بشار عن ورش: من طريق الأهوازي[(٧)]، ولا يختصّ بموضع الأحزاب.

---

(١) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل٧٣/ ب]، والكامل (١/ ٨٠٨)، وتنظر الطرق في الإشارة [ل٥/ ب- ل٦/ أ]، والكامل (١/ ٢٥٥- ٢٥٦)، وسقط سند العراقي عن ابن مهران في الإشارة. وعبارة الهذلي: «قال العراقيُّ والخبازيُّ و[أبو الفضل] الرازي: (والأصفهاني عن ورش كقالون)، وهو الصواب، كذلك قرأت على عبد الملك بن سابور» ولم يسند الهذليُّ طرق الخبازيّ والرازي وابن سابور عن الأصفهاني.

(٢) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ١٦٠)، وجامع أبي معشر (٣/ ٥٨٠)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٨٦).

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ١٦٠)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠١).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٥٨٠)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٨٦).

(٥) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ١٩)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٢٦٧- ٢٧١، ٢٨٠).

(٦) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ١٠٣٩)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٠٢- ٢٠٣).

(٧) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ١٦٠)، وجامع أبي معشر (٣/ ٥٨٠)، والمصباح (٣/ ١٩)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٣٠١)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٨٥)، والمصباح (١/ ٢٧٦- ٢٧٧).

ج- وصحّ في النشر عن نافعٍ من رواية قالون.

- **وصـــف الانفراد**: هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعيّة عن طريقه الفرعيّ — وهو شيخه-، ووردت له موافقةٌ واحدةٌ تامّة عن شيخه من طريقٍ نشريّ، ووردت له موافقات جزئيّة في أحد المواضع عن أصل طريقه الفرعيّ وعن أصل طريقه الرئيسيّ، وبعضها من طرق نشريّة، وصحّ الوجه في ذلك الموضع عن القارئ في النشر من غير هذه الرواية، وأحد المواضـع لم يوافقه فيها أحد من كافة طرق القارئ. وكلّ هذه الأوجه صـحّت في النشر عن بعض القراء لكن بالنظر إلى كلّ موضعٍ على حدةٍ.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- إذ لم يذكره في الطيبة[(١)].

٢- وجزم في النشـر أوّلًا بحذف الياء عن نافع وبتسـهيل الهمزة عن ورش، ثم ذكر هذا الوجه في آخر كلامه على أحكام ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ موسوماً بالانفراد[(٢)].

٣- وكذلك في تقريب النشر، ووسمه بالانفراد والغرابة[(٣)].

***

٨٠- الموضـــع الســـابع والعشـــرون: انفراد الهذلي عن الأصـبهاني بإبدال همزة ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾[التوبة: ٣٧] ياءً وإدغام الياءين.

قال ابن الجزريّ: «فأما ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ - وهو في التوبة-: فقرأ أبو جعفر وورش من طريق الأزرق بإبدال الهمزة منها ياءً وإدغام الياء التي قبلها فيها، وقرأ الباقون بالهمز. **وانفرد الهذلي** عن الأصبهاني بذلك، فخالف سائر الرواة»[(٤)]. ومرجع الإشارة في قوله: (بذلك) يرجع إلى الإبدال، كما يظهر بالتأمّل في العبارة؛ فإنّه لم يذكر الأصبهاني في أصحاب الإبدال، فيكون له التحقيق كالباقين، فليس الانفراد في نسبة التحقيق إليه،

(١) ينظر طيبة النشر (ص٥٣، الأبيات: ٢٢٤- ٢٢٥).

(٢) ينظر النشر (٢/ ٤١٥- ٤١٦).

(٣) ينظر تقريب النشر (١/ ٢٩٥).

(٤) النشر (٢/ ٤١٦- ٤١٧).

وعبّر عن هذا الانفراد في تقريب النشر بوجهٍ أظهر ممّا في النشر، فقال: «فاختلفوا منه في ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ في التوبة، فأبو جعفر وورش من طريق الأزرق بالإبدال والإدغام فيصير ياءً مشددة، وانفرد الهذلي بهذا عن الأصبهاني»[1].

- طريق الهذلي عن الأصبهاني من الطرق المسندة في النشر، وسبق[2].

- **مصدر الانفراد:** قال الهذلي في الكامل: «﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ مشدد: عبيدٌ وخَلَفٌ عن ابن كثير وأبو جعفر وشيبة وسالم عن قالون وورشٌ إلا الأسدي [الأصبهاني] والأهناسي والـمَلَطيّ والبلخي عن يونس»[3]. وهذا لا يفيد الإبدال للأصبهاني بل يفيد عدم الإبدال له، وأقرب ما قد يتكلّف ليستفاد الإبدال للأصبهاني من هذه العبارة هو أن يكون قوله (عن يونس) متعلّقًا بالأصبهاني وما عُطف عليه، فيكون المعنى أن يونس له الإبدال من طريق الأصبهاني والأهناسي والملطي والبلخي؛ فإنّ الملطي والبلخيّ أخذوا عنه، والأهناسي أخذ عن موّاس عن يونس عن ورش، والأصبهاني أخذ عن أصحاب يونس عن ورش، وكلّ هذا مسندٌ في الكامل، ولـمّا كان للأهناسيّ والأصبهانيّ طرقٌ إلى ورشٍ لا تمرّ بيونس استفيد من عبارة الكامل أنّ لهم الوجهين: الهمز من طرقهم عن يونس عن ورش، والإبدال من غير ذلك. وهذا الوجه بعيدٌ متكلّف، ويدفعه أنّ عبارة الخزاعيّ – وهي أصل عبارة الكامل– ظاهرةٌ في عدم الإبدال للأصبهاني مطلقًا، لا من خصوص طريقه عن يونس، فإنّه قال: «﴿ٱلنَّسِيُّ﴾ بالتشديد: يزيدٌ وورشٌ – إلا الأسديَّ والأهناسيَّ ويونسَ طريق البلخيِّ والملطيّ– وسالمٌ»[4]، فمن هذه العبارة يفهم أنّ (عن يونس) في قول الهذلي متعلّقة بالبلخي والملطي فحسب، ومع أنّ يونس من شيوخ الأصبهاني عن ورش إلّا أنّ عادتهم أنّهم إذا ذكروا يونس فهم لا يريدون ما يشمل طريق الأصبهاني، ويعدّون الأصبهانيّ طريقًا مستقلًا بذاته.

- **من ذكر هذا الوجه عن الأصبهاني: أوّلًا: من ذكر هذا الوجه عن الأصبهاني:**

(١) تقريب النشر (ص١١٢).

(٢) ينظر: ص٣٦١ .

(٣) الكامل (٢/ ٧٨٢).

(٤) المنتهى (ص٤٠٢).

لم أجد أحداً ذكر هذا الوجه عن الأصبهانيّ سوى الصفراوي في الإعلان؛ حيث أطلق تشديد الياء من غير همزٍ عن ورشٍ[1]، فدخل في ذلك الأصبهاني، وسقط قسم الأسانيد مما وصلنا من كتابه. وأسند عنه ابن الجزريّ طريقاً عن المعدّل عن البيّع[2] وابن سابور كلاهما عن الحمّامي عن هبة الله عن الأصبهاني، وطريقاً عن أبي معشر عن الصيدلاني عن أبي حفص الطبري عن هبة الله عن الأصبهاني[3].

ويشار إلى أنّ أبا معشر قال في الجامع: «وقال الطُّرَيْثيثي: بتشديد الياء **إلّا** الأزرق عن ورش غيرَ الأهناسيِّ والأصبهانيِّ غير هبة الله وداود وسالم والحُلْواني لأبي جعفر»[4]، وهذا قد ذكره أبو معشرٍ حكاية عن شيخه الطُّرَيْثيثي؛ فإنّه لم يُسنِد طريق الطُّرَيْثيثي عن الأصبهاني في كتابه.

ثانياً: من ذكر هذا الوجه عن ورش: صحّ هذا الوجه في النشر عن ورشٍ من طريق الأزرق.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ نسبه ابن الجزريّ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقةٌ عن أصل طريقه الفرعيّ وأصل طريقه الرئيسيّ من كتاب الإعلان من طرقٍ نشريّة، ووردت له موافقةٌ من باب الحكاية عن أصل طريقه الرئيسيّ. وصحّ هذا الوجه في النشر عن الراوي من أصل طريقه الرئيسيّ الآخر.

وما نسبه ابن الجزريّ إلى صاحب الانفراد لم أجده في مصدره.

---

(١) ينظر الإعلان للصفراوي (ص٣١٨).

(٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم البَيّع، قرأ على الحمّامي، قرأ عليه الشريف المعدِّل. ينظر: غاية النهاية (٣/ ١٣٢).

(٣) ينظر النشر (١/ ٣٤٢، ٣٤٤).

(٤) جامع أبي معشر (٢/ ٣٠٠). وقوله: (إلّا) مشكلٌ فإنّه يقلب وجه الأزرق، ولو حُذِفَ لزال الإشكال، وعلى حذفه يكون للطريثيثي عن الأصبهاني الإبدال من غير طريق هبة الله. والعبارة في قرّة عين القراء (ص٨٠٧): (والأزرقُ عن ورش — غير الأهناسيّ- والأصفهانيُّ عنه: بتشديد الياء من غير همز).

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- إذ جزم أوّلًا بالإبدال لورش عن الأزرق، ولم يذكر الأصبهاني، وجزم للباقين بالهمز ودخل فيهم الأصبهاني، ثم ذكر الانفراد بعد ذلك(١).

٢- ولم يذكره في الطيبة(٢).

***

٨١- الموضع الثامن والعشرون: انفراد الحنبلي عن هبة الله بن جعفر في رواية ابن وردان بمدّ اللين في ﴿ كَهَيْـَٔةِ ﴾[آل عمران: ٤٩، والمائدة: ١١٠] مدّاً متوسطاً.

قال ابن الجزريّ: «وأما ﴿ كَهَيْـَٔةِ ﴾ وهو في آل عمران والمائدة فرواه ابن هارون من طرقه والهذلي عن أصحابه في رواية ابن وردان كذلك بالإدغام... ورواه الباقون عن أبي جعفر بالهمز... وانفرد الحنبليّ عن هبة الله عن ابن وردان بمدّ الياء متوسطّاً، ولم يروه عنه غيره»(٣).

- طريق الحنبلي عن هبة الله بن جعفر في رواية ابن وردان من الطرق المسندة في النشر، وسبق(٤).

- **مصدر الانفراد:**

١- قال أبو العزّ في الإرشاد في فرش سورة آل عمران: «وروى السُّلمي(٥) والشطوي بتشديد الياء من غير همز، **الحنبلي بأدنى مدّ وبالهمز**، الباقون بالهمز من غير مدّ»(٦)، وبنحو هذه العبارة في الكفاية(٧).

---

(١) ينظر النشر (٢/ ٤١٦- ٤١٧).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٥٣، البيت: ٢٢٦).

(٣) النشر (٢/ ٤١٧- ٤١٨).

(٤) ينظر: ص٤٠٣ .

(٥) هو الرُّهاوي. سبقت ترجمته.

(٦) إرشاد أبي العز (ص٦٦).

(٧) ينظر كفاية أبي العز (ص١٤١).

٢- ولم يذكر هذا الوجه عنه في المصباح[١].

٣- وأمّا كتابا ابن خيرون فهما في عداد المفقود، ولكن لا يبعد عدمُ ذكر ابن خيرون لهذا الوجه؛ لأنّ أبا الكرم وابنَ ظفر المـَغازليَّ صاحبَ المنهاج شاركا ابن خيرون في الأخذِ عن ابن عتاب وإسنادِ طريق الحنبلي من طريقه، ولم يذكرا هذا الوجه من هذا الطريق[٢].

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه عن ابن وردان ولا عن أبي جعفر.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لبعض أصول الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسي، ولم أجد أحدًا وافقه عنه ولا عن سائر طرق القارئ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وأطلق ابن الجزريّ الانفراد عن هذا الطريق من أنّه لم يرد عنه من جميع طرقه المتفرّعة عنه.

- **حكم ابن الجزري:** ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في "هداية المهرة" عن هبة الله عن ابن وردان[٣]، وكذلك ذكره في الطيبة القديمة عن ابن وردان بالخلف؛ حيث قال فيها:

....	وادغم نَسِيُّ (ث)ب (ج)نى جُزًّا (ث)دا

باب بَرِيٍّ ومَرِيٍّ وهنى	**هيئة** خلفه، **امدد الخلف (خ)نى**[٤]

لكنّه لم يعتدّ به؛ إذ لم يذكره في الطيبة الجديدة[٥]، مع ذكره له في النشر موسوماً بالانفراد وأنّه لم يروه غيره[٦].

---

(١) ينظر: المصباح لأبي الكرم (٢/ ٤٤٣- ٤٤٦).

(٢) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المنهاج (١/ ٣٢٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٠).

(٣) ينظر هداية المهرة لابن الجزريّ مع شرح د. يوسف بن عوض العوفي (ص١٢٧).

(٤) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٣٧/ ب].

(٥) ينظر طيبة النشر (ص٥٣، البيت: ٢٢٦).

(٦) ينظر النشر (٢/ ٤١٨). وكذلك وسمه بالانفراد في تقريب النشر (١/ ٢٩٥).

٨٢- الموضع التاسع والعشرون: انفراد الحنبلي عن هبة الله بن جعفر في رواية ابن وردان بالقلب والإبدال في (ييأس) في ﴿ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ﴾[يوسف: ٨٠] ﴿وَلَا تَا۟يْـَٔسُوا۟ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يَا۟يْـَٔسُ﴾[يوسف: ٨٧] ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ﴾[يوسف: ١١٠] وفي الرعد ﴿أَفَلَمْ يَا۟يْـَٔسِ﴾[الرعد: ٣١] كرواية أبي ربيعة عن البزيّ.

قال ابن الجزريّ: «وأما (ييأس) وهو في يوسف ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ﴾، ﴿وَلَا تَا۟يْـَٔسُوا۟ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يَا۟يْـَٔسُ﴾، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾، وفي الرعد ﴿أَفَلَمْ يَا۟يْـَٔسِ ٱلَّذِينَ﴾... وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن أصحابه عن ابن وردان بالقلب والإبدال في الخمسة كرواية أبي ربيعة»[(١)].

- طريق الحنبلي عن هبة الله بن جعفر في رواية ابن وردان من الطرق المعتمدة في النشر، وسبق[(٢)].

- **مصدر انفراد الحنبلي من طرقه في النشر:**

١- ورد هذا الوجه عن الحنبلي في إرشاد وكفاية القلانسي[(٣)].

٢- ولم يذكر هذا الوجه عنه في المصباح[(٤)].

٣- وأمّا كتابا ابن خيرون فهما في عداد المفقود، ولكن لا يبعد عدمُ ذكر ابن خيرون لهذا الوجه؛ لأنّ أبا الكرم وابنَ ظفر الـمَغازليَّ صاحبَ المنهاج شاركا ابن خيرون في الأخذِ عن ابن عتاب وإسنادِ طريق الحنبلي من طريقه، ولم يذكرا هذا الوجه من هذا الطريق[(٥)].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الحُلْواني عن قالون عن ابن وردان:** لم أجد أحدًا وافقه عن الحُلْواني عن قالون عن ابن وردان.

---

(١) النشر (٢/ ٤١٨- ٤١٩).

(٢) ينظر: ص٤٠٣ .

(٣) ينظر إرشاد أبي العز (ص١١٥)، وكفاية أبي العز (ص١٩٨).

(٤) ينظر المصباح (٢/ ٣٨٧- ٣٨٨)، (٣/ ٤٥٨).

(٥) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المنهاج (١/ ٥١٥- ٥١٦)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٠).

ثانيًا: من وافقه عن ابن وردان:

١- العُمَري عن قالون عن ابن وردان(١).

٢- وإسماعيل بن جعفر عن ابن وردان. وموافقته جزئيّة في موضع الرعد فقط(٢).

ثالثًا: من وافقه عن أبي جعفر:

١- ٣- القورسـيّان(٣) عن نافع عن أبي جعفر، وميمونة عن أبي جعفر: من طريق المغازلي عن الذارع(٤).

٣- وإسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر: وموافقته جزئيّة في موضع الرعد فقط (٥).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لبعض أصول الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسي، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي من بعض أصول طرقه الرئيسية غير النشريّة، وبعضها موافقات جزئيّة، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ من طرقٍ يسيرة غير مشهورة، وبعضها موافقات جزئيّة. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وأطلق ابن الجزريّ الانفراد عن هذا الطريق، مع أنّه لم يرد عنه من جميع طرقه المتفرّعة عنه.

- **حكم ابن الجزريّ:** ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في "هداية المهرة" عن هبة الله عن ابن وردان(٦)، وكذلك ذكره في الطيبة القديمة عن ابن وردان بالخلف؛ حيث قال

---

(١) ينظر: المنتهى للخزاعي (ص٤٢٩)، والكامل (٢/ ٧٨٩)، والإيضاح للأندرابي [١٩٣/ أ]، وجامع أبي معشر (٢/ ٢٨١)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٦٦)، والاختيار لسبط الخياط (٢/ ٤٧٢- ٤٧٣)، وغاية الاختصار (٢/ ٥٣٠).

(٢) تنظر القراءة في الإيضاح [١٩٣/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٨٦/ ب].

(٣) القورسيّان: أبو بكر محمد بن أحمد وأخوه إسماعيل، قال ابن الجزريّ: (لا أعرفهما، قيل إنهما قرآ على نافعٍ قراءتَه وقراءة أبي جعفر... وقد انفردا في قراءة أبي جعفر بغرائب). ينظر: الكامل (١/ ٢٣٥)، وغاية النهاية (١/ ٥٩٢).

(٤) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٧٨٩)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٢٣٥- ٢٣٦).

(٥) تنظر القراءة في الإيضاح [١٩٣/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٨٧/ أ].

(٦) ينظر هداية المهرة لابن الجزريّ مع شرح د. يوسف بن عوض العوفي (ص٢٩٨- ٢٩٩).

فيها:

....وباب يَيْأَس ابْدِلا

واقلِبْ بِخُلْفٍ (خـ)ـذ (هـ)ـدى.. ....[1]

لكنّه لم يعتدّ به؛ فإنّه – مع وسمه في النشـــر والتقريب بالانفراد– لم يذكره في الطيبة الجديدة[2].

***

(١) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٣٧/ ب].

(٢) ينظر النشر (٢/ ٤١٩)، وتقريب النشر (١/ ٢٩٦)، وطيبة النشر (ص٥٣، البيت: ٢٢٥).

المبحث الثامن: الانفرادات في باب النقل والسكت

٨٣- الموضـــع الأول: انفراد الهذلي في رواية ابن جمّاز بالنقل كمذهب ورش في جميع القرآن.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الهذليّ عن أصـــحابه عن الهاشميّ عن ابن جمّاز بالنقل كمذهب ورش فيما ينقل إليه في جميع القرآن، وهو رواية العُمَري عن أصـــحابه عن أبي جعفر»[١].

- طريق الهذلي عن الهاشمي عن ابن جمّاز من الطرق المسندة في النشر، وسبق[٢].

- **مصدر الانفراد:** نصّ الهذليّ في الكامل على النقل عن أبي جعفر من طريق الهاشمي[٣].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن شاكر عن الطيّان في طريق الهاشمي:**

١- أبو معشر من جامعه: عن الطُّرَيْثيثي بسنده إلى عبد الله بن جعفر عن ابن شاكر.

٢- وأبو الكرم من المصـــباح: عن ابن عتاب عن ابن المرْزُبان عن الخرقي، **وعن** أبي علي الحداد عن أبي القاسم الأصـفهاني، كلاهما عن ابن جعفر الأشـناني عن الكسـائي الثقفي عن ابن شاكر. **وهذان الطريقان نشريّان.**

حيث أطلق أبو معشــر النقل عن ابن جماز، وأما أبو الكرم فقد أطلق في بعض المواضــع النقل عن أبي جعفر، وقيّده في موضــع آخر بطرق العُمَري والدوري والهاشمي، وعبارته في موضـــعٍ ثالث تفيد أنّ النقل مخصـــوصٌ بطريق الهاشميّ، وفي جميع هذه الإطلاقات يكون للهاشميّ النقل[٤].

ثانيًا: من وافقه عن الهاشميّ عن إسماعيل بن جعفر: من غير طريق الطيّان:

---

(١) النشر (٢/ ٤٢٧).

(٢) ينظر: ص٤١٠ .

(٣) الكامل (٢/ ٨٥٤).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣١٤)، والمصباح (٢/ ٤٠١، ٤٤١، ٥٢٩)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٧٠٦)، والمصباح (١/ ٢٩٢- ٢٩٤).

الخاشع عن أبي عبد الله الرازي عن الحسين الأزرق الجمّال عن الهاشمي: من جامع الروذباريّ عن الأهوازيّ عن الخاشع، ومن المصباح عن ابن عتاب عن ابن زلال عن الخاشع؛ حيث نصّ الروذباريّ على النقل عن الهاشمي، وسبق ما يتعلّق بعبارات أبي الكرم(١). **وطريق المصباح نشريّ.**

ثالثًا: من وافقه عن إسماعيل بن جعفر عن ابن جمّاز:

الدوري عن إسماعيل: من طريق الأهوازي(٢).

رابعًا: من وافقه عن أبي جعفر: العُمَري عن قالون عن ابن وردان(٣).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الفرعيّ وعن أصل طريقه الرئيسيّ وعن الراوي، وبعضها من طرقٍ نشريّة، ووردت له موافقات عن القارئ من إحدى رواياته. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة؛ إذ قال:

بالهمز ساكنًا أخيراً حرّكِ		لا المدّ عن ورشٍ، وبالخلف (ذ)كي(٤)

لكنّه لم يعتدّ به:

١- إذ ذكر في أوّل باب النقل أنّ ورشاً اختصّ به، وبعد أن فرغ من تفصيل مذهب

---

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٦- ٧)، والمصباح (٢/ ٤٠١، ٤٤١، ٥٢٩)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٦٨٨)، والمصباح (١/ ٢٩١- ٢٩٢).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣١٤)، وجامع الروذباري (٢/ ٦- ٧)، والمصباح (٢/ ٤٠١- ٤٤١، ٥٢٩)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٧٠٦)، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٨- ٦٨٩)، والمصباح (١/ ٢٩٤- ٢٩٥).

(٣) ينظر: الإيضاح للأندرابي [ل١٢٧/ ب- ل١٢٨/ أ]، وجامع الروذباري (٢/ ٦- ٧)، والمصباح (٢/ ٤٠١، ٤٤٢) وغاية الاختصار (٢/ ٢٠٣، ٢٠٩).

(٤) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٣٨/ أ].

ورشٍ ذكر هذا الوجه عن الهذليّ موسومًا بالانفراد[١].

٢- ولم يذكره في الطيبة الجديدة[٢].

***

٨٤- الموضـــع الثاني: انفراد الحمّامي من طريق الحُلْواني وســبط الخياط من طريق أبي نشيط عن قالون بالتحقيق في ﴿ءَآلۡـٰٔنَ﴾ في موضعي سورة يونس.

قال ابن الجزريّ: «ووافقه على ﴿ءَآلۡـٰٔنَ﴾ في موضعي يونس – وهما ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ كُنتُم﴾[يونس: ٥١]، ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ﴾[يونس: ٩١]– قالونُ وابن وردان، وانفرد الحمّامي عن النقاش عن [أبي الحسن الجمال][٣] عن الحُلْواني عن قالون بالتحقيق فيها كالجماعة، وكذلك انفرد سبط الخياط في كفايته بحكايته في وجهٍ لأبي نشيط، وقد خالفا في ذلك جميع أصحاب قالون وجميع النصوص الواردة عنه وعن أصحابه وعن نافع»[٤]. وقال في التقريب: «وانفرد الحمّامي عن الجمّال عن الحُلْواني عن قالون، وسبط الخياط في كفايته عن أبي نشيط عنه [أي عن قالون] بعدم النقل فيهما»[٥].

– طريقا الحمّامي عن الحُلْواني عن قالون والكفاية عن أبي نشـيط عن قالون من الطرق المسندة في النشر:

١- وجاء طريق الحمّامي: عن النقاش عن ابن أبي مهران عن الحُلْواني عن قالون، وذلك من "روضة المالكي"، ومن "روضة المعدل"، ومن "جامع ابن فارس"، ومن "المستنير"

---

(١) ينظر النشر (٢/ ٤٢٥، ٤٢٧)، وتقريب النشر (١/ ٢٩٩- ٣٠٠).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٥٣، البيت: ٢٢٩).

(٣) كذا في تحقيق النشر للدكتور خالد أبو الجود (٢/ ٤٢٨) وللدكتور السالم الجكني (٣/ ٩٨٣)، وأثبتها الدكتور أيمن في تحقيقه للنشر (٢/ ١٢٨٦) [عن الحسن الجمّال]، ونبّه في الحاشية إلى أنّها [أبي الحسن الجمّال] في النسخ الخطية الخمس. والجمّال هو أبو علي الحسن بن العباس بن أبي مهران الجمّال الرازي.

(٤) النشر (٢/ ٤٢٨).

(٥) تقريب النشر (١/ ٣٠٠).

لابن سوار، ومن "إرشاد" و"كفاية" أبي العز، ومن "غاية الاختصار" لأبي العلاء الهمذاني، ومن "كفاية السبط"، ومن "المصباح" لأبي الكرم، ومن ثلاثة طرق مُرْسَلَة[1].

٢- وطريق الكفاية المسند في النشر جاء من طريق الخياط عن الفرضي عن ابن بويان عن أبي حسّان عن أبي نشيط، وقد سبق[2].

- **مصدر الانفراد:**

أ- مصدر انفراد الحمّامي: ورد هذا الوجه عن الحمّامي في روضة المالكي وروضة المعدّل وجامع ابن فارس والمستنير وكفاية وإرشاد أبي العز وغاية الاختصار للعطار، وفي مصباح أبي الكرم فيما ذكره في الفرش، وعبارته في الأصول تفيد بعمومها النقل[3].

ب- وأمّا ما يتعلّق بكفاية السبط: فالمخطوط الذي وصلنا ناقصٌ.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافق عن ابن أبي مهران عن الحُلْواني أو عن الفرضي عن ابن بويان عن أبي نشيط:**

١- ورد هذا الوجه عن ابن أبي مهران عن الحُلْواني:

أ- من طريق النقاش عن ابن أبي مهران: من كفاية أبي العز عن غلام الهراس عن النهرواني عن النقاش، ومن المنهاج لابن ظفر عن القُرْقوبي عن الشريف الزيدي عن النقاش. **وطريق الكفاية نشريّ**. ويلاحظ أنّ النقاش شيخ الحمّامي.

---

(١) ينظر النشر (١/ ٣٢٦- ٣٢٨)، وروضة المالكي (١/ ١٣٤)، وجامع ابن فارس (ص٧٨)، والمستنير (ص١١٧- ١١٨)، وروضة المعدّل (١/ ١٦٤)، وإرشاد أبي العز (ص٩- ١٠)، وكفاية أبي العز (ص٣٣)، وغاية الاختصار (٩٠- ٩١)، والمصباح (١/ ٢١٥- ٢١٦)، وأما الكفاية لسبط الخياط ففي نسخته الخطيّة سقطٌ كبيرٌ.

(٢) ينظر: ص٢٦٠.

(٣) ينظر: روضة المالكيّ (٢/ ٧٠٢)، وجامع ابن فارس (ص٣٣٥- ٣٣٦)، والمستنير (ص٣٢٢، ٤٢٢)، وروضة المعدّل (١/ ٤٧٤)، وإرشاد أبي العز (ص١٠٧)، وكفاية أبي العز (ص١٨٩)، وغاية الاختصار (ص٢٠٤)، والمصباح (٣/ ٧١- ٧٢، ٤١٨) فقد ذكر انفراد الحمّامي صريحاً وإن كانت عبارته في الأصول (٢/ ٤٠٣- ٤٠٤) تفيد بعمومها أنه يقرأ بالنقل، أما الكفاية فهو مخطوط فيه نقصٌ كبيرٌ.

ب- ومن طريق ابن شنبوذ عن ابن أبي مهران: من طريق السامَرّي عن ابن شنبوذ: من التجريد لابن الفحام عن ابن نفيس عن السامَرّي، ومن التجريد أيضًا عن عبد الباقي عن فارس عن السامَرّي. **ومن طريق الكارَزيني عن المطوعي**[1] **عن ابن شنبوذ:** من التجريد لابن الفحام عن أبي إسحاق الخياط عن الكارَزيني. **وطرق التجريد الثلاثة نشريّة.**

ج- ومن طريق ابن مجاهد عن ابن أبي مهران: من السبعة. **وطريق السبعة نشريّ.**

حيث ذكر ابن مجاهد في ﴿ءَآلۡـَٔـٰنَ﴾ أنّ ورشًا فتح اللام ولم يهمز بعد اللام، وأطلق عن الباقين أنّهم يسكنون اللام ويهمزون بعدها، ولم يستثن أحدًا منهم سوى أنّه ذكر عن أبي خليد عن نافع أنّه لا يهمز بعد اللام. ونص أبو العز على عدم النقل عن الحُلْواني من طريق النهرواني. وأطلق ابن ظفر النقل عن أهل المدينة واستثنى — فيمن استثنى- النقاش عن قالون. وذكر ابن الفحام في موضعٍ النقل عن قالون إلا الحُلْواني، وأعاد الكلام في موضعٍ آخر وذكر النقل لقالون عن أبي نشيط وزاد النقل لعبد الباقي في طريق أبي عون عن الحُلْواني، فعلى كلا الإطلاقين لا يكون للجمّال النقل[2].

٢- وورد عن الفرضي عن ابن بويان: من روضة المالكي عن الفرضي؛ حيث أطلق المالكيّ عدم النقل عن قالون واستثنى هبة الله فجعل له الوجهين، فبقي طريق الفرضيّ داخلاً في عموم عدم النقل[3]. **وطريق الروضة نشريّ.**

ثانيًا: من وافق عن الحُلْواني — من غير طريق ابن أبي مهران-، أو عن أبي نشيط — من غير طريق الفرضي عن ابن بويان-: لم أجد هذا الوجه عن أبي نشيط غير ما سبق عن الفرضي. وأما الحُلْواني فقد ورد هذا الوجه عنه من غير طريق ابن أبي مهران:

---

(١) أسند ابن الفحام طريق الكارَزيني عن ابن شنبوذ مباشرة بلا واسطة المطوعي، وغلّطه ابن الجزريّ في النشر (٢/ ٣٢٥) وذكر أنّ الصواب أنّ الكارَزيني قرأ على المطوعي على ابن شنبوذ.

(٢) تنظر القراءة في السبعة (ص٣٢٧)، والتجريد لابن الفحام (ص٨٧- ٨٨، ٢١٤)، وكفاية أبي العز (ص١٨٩)، والمنهاج (٢/ ٤٨٤)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٨٨- ٨٩)، والتجريد لابن الفحام (ص٥١- ٥٢)، وكفاية أبي العز (ص٣٣)، والمنهاج (١/ ٢٦).

(٣) تنظر القراءة في روضة المالكي (٢/ ٧٠٢)، وينظر الطريق فيه (١/ ١٣٣).

أ- من طريق أبي عون عن الحُلْواني: من التجريد لابن الفحام عن ابن نفيس عن السامَرّي عن أبي عون.

ب- ومن طريق جعفر بن محمد عن الحُلْواني: من روضة المالكي – في أحد الوجهين- عن النهرواني عن هبة الله بن جعفر بن محمد عن أبيه[1].

ج، د- ومن طريق هبة الله بن جعفر عن العُمَري والنَّبِقي[2] كلاهما عن الحُلْواني: من كفاية أبي العز عن غلام الهراس عن النهرواني عن هبة الله.

هـ- ومن طريق الحسين الأزرق الجمال عن الحُلْواني: من المنهاج لابن ظفر عن القُرْقوبي عن الشريف الزيدي عن النقاش عن الأزرق الجمّال.

حيث أطلق المالكيّ عدم النقل عن قالون واستثنى هبة الله فجعل له الوجهين[3]، ونصّ أبو العز على عدم النقل عن الحُلْواني من طريق النهرواني، وذكر ابن الفحام في موضعٍ النقل عن قالون إلا الحُلْواني، وأعاد الكلام في موضعٍ آخر وذكر النقل لقالون عن أبي نشيط وزاد النقل لعبد الباقي في طريق أبي عون عن الحُلْواني. وأطلق ابن ظفر

(١) ليس هذا الطريق مذكورًا على هذا الوجه في المطبوع من الروضة، وعدم ذكره يظهر أنّه بسبب وقوع سقطٍ في سنده وتداخلٍ بينه وبين إسناد آخر، إلّا أنّه ينبغي أن يكون في الروضة؛ فإنّ أبا عليّ صرّح بأنّه أسند عن قالون خمس طرق، وأنّه أسند طريق الحُلْواني من طريقي الحسن بن العباس وجعفر بن محمد (١/ ١١٠- ١١١)، ثم قال في ترجمة طريق جعفر عن الحُلْواني في أثناء تعداد طرق قالون: (ذِكْرُ إسناد رواية جعفر بن محمد عن الحُلْواني) (١/ ١٣٤) إلّا أنّه لم يأتِ في المطبوع تحت هذه الترجمة طريق جعفر بن محمد عن الحُلْواني عن قالون، بل إسنادٌ عن إسماعيل بن جعفر عن قالون، ويبدو أنّ إسناد جعفر عن الحُلْواني عن قالون دخل خطأً – إمّا من الناسخ أو المحقق- مع إسناد رواية إسماعيل، ويظهر أنّ الطريق الصحيح لأبي علي المالكي عن جعفر عن الحُلْواني: هو عن النهرواني عن هبة الله بن جعفر بن محمد عن أبيه عن الحُلْواني، كما هو في الكامل (١/ ٢٦٩).

(٢) محمد الهاشمي النَّبِقي، روى القراءة عن أحمد بن قالون وأحمد بن يزيد الحُلْواني ومحمد بن إسحاق المسيبي، روى القراءة عنه جعفر بن محمد وابنه هبة الله. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٧٠٢).

(٣) وقال المالكيّ في آخر كلامه عن هذا الموضع (٢/ ٧٠٢): (وقد اختُلفَ عن قالون، والذي ذكرته عنه هو الذي صحّ عندي).

النقل عن أهل المدينة واستثنى – فيمن استثنى- النقاش عن قالون[1].

ثالثًا: من وافق عن قالون – من غير طريق الحُلْواني وأبي نشيط-:

١-٦- أحمد بن قالون[2]، والشحام[3]، وأحمد بن صالح المصري[4]، وإسماعيل بن إسحاق القاضي[5]، وإبراهيم بن قالون والحسين بن المعلم[6]، ستتهم عن قالون.

---

(١) تنظر القراءة في روضة المالكي (٢/ ٧٠٢)، والتجريد لابن الفحام (ص٨٧- ٨٨، ٢١٤)، وكفاية أبي العز (ص١٨٩)، والمنهاج (٢/ ٤٨٤)، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٣٣)، والتجريد لابن الفحام (ص٥١- ٥٢)، وكفاية أبي العز (ص٣٣)، والمنهاج (١/ ٢٦).

(٢) تنظر القراءة في السبعة (ص٣٢٧)، وجامع أبي معشر (٢/ ٣١٥- ٣١٦)، والمستنير (ص٤٢٢)، والمنهاج (٢/ ٤٨٤)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٨٩)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٦٤- ٣٦٥)، والمستنير (ص١١٧- ١١٨)، والمنهاج (١/ ٢٦).

(٣) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٢٣٢)، والوجيز للأهوازي (ص١٢٣)، والكامل للهذلي (٢/ ٧٨٤)، وجامع أبي معشر (٢/ ٣١٥- ٣١٦)، وجامع الروذباري (٢/ ٢٩)، والمصباح (٢/ ٤٠٣- ٤٠٤، ٣/ ٧٢، ٣/ ٤١٨)، وتنظر الطرق في المنتهى للخزاعي (ص١٢٦)، والوجيز للأهوازي (ص٤٧)، والكامل للهذلي (١/ ٢٧٤- ٢٧٥)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٦٩- ٣٧٠)، وجامع الروذباري (١/ ٣١١- ٣١٢)، والمصباح (١/ ٢٢٤- ٢٢٦).

(٤) تنظر القراءة في السبعة (ص٣٢٧)، وتبصرة ابن فارس (ص١٦٢، ٢٩٧)، وجامع الفارسي [ل١٢٧/ أ]، والمستنير (ص٤٢٢)، وكفاية أبي العزّ (ص١٨٩)، والمنهاج لابن ظفر (٢/٤٨٤)، والمصباح (٢/ ٤٠٣- ٤٠٤، ٣/ ٧٢، ٣/ ٤١٨)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٨٨)، وتبصرة ابن فارس (ص١٢)، وجامع الفارسي [ل١٠٣/ ب]، والمستنير (ص١٢١- ١٢٢)، وكفاية أبي العز (ص٣٤)، والمنهاج لابن ظفر (١/ ٢٧- ٢٨)، والمصباح (١/ ٢٢٦- ٢٢٨).

(٥) تنظر الإحالات السابقة إلى القراءة في السبعة، والمصباح، وتنظر الطرق في السبعة (ص٨٨)، والمصباح (١/ ٢٢٩- ٢٣٢).

وإسماعيل هو: أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد الأزدي البغدادي القاضي، (ت٢٨٢هـ). ينظر معرفة القراء (١/ ٤٤٧)، وغاية النهاية (١/ ٥١٥).

(٦) تنظر القراءة في المستنير (ص٤٢٢)، وينظر الطريق فيه (ص١١٩).

وإبراهيم: هو إبراهيم بن عيسى قالون بن مينا المدني، قرأ على أبيه، قرأ عليه محمد بن عبد الله بن فليح. ينظر: غاية النهاية (١/ ١٢٤).

والحسين هو: الحسين بن عبد الله المعلم، روى عن قالون، روى عنه محمد بن عبد الله بن فليح. ينظر: غاية النهاية (١/ ٧٥٩).

٧، ٨، ٩- وابن دازِيل وأبو سليمان وأبو مروان[١] ثلاثتهم عن قالون: من المصباح بأسانيده إليهم بمقتضى بعض إطلاقاته؛ فإنّه أطلق في بعض المواضع النقل عن نافع ولم يستثن هؤلاء، لكنّه في بعض المواضع خصّ النقل عن نافعٍ ببعض الروايات والطرق ولم يذكر منها طرقهم[٢].

ويشار إلى أنّ صاحب الإعلان ذكر الخلف عن قالون في النقل[٣]، وسقط قسم الأسانيد فيما وصلنا من كتابه، وقد أسند ابن الجزريّ من الإعلان طريق اليسع بن الحزم بسنده إلى ابن أبي الربيع[٤] عن عبد المنعم ابن غلبون عن صالح بن إدريس عن القزاز عن أبي حسان عن أبي نشيط، ولا يتعيّن أن يكون له التحقيق من الإعلان[٥].

رابعًا: من وافقه عن نافع: ١

- إسماعيل بن جعفر عن نافع[٦].

٢- وأبو قرة[٧] عن نافع[٨].

---

(١) أبو مروان محمد بن عثمان بن خالد القرشي العثماني المدني ثم المكي، يتصل سنده بالوليد بن عثمان بن عفان ﷺ، (ت٢٤١هـ). ينظر: غاية النهاية (٣/ ٤٨٩).

(٢) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٤٠٣- ٤٠٤، ٣/ ٧٢، ٣/ ٤١٨)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢١٨- ٢٢٣، ٢٣٥- ٢٣٦).

(٣) تنظر القراءة في الإعلان (ص٣٢٦).

(٤) أبو عمر أحمد بن أبي الربيع الأندلسي، (ت٤٤٦هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٠٧).

(٥) ينظر النشر (١/ ٣٢٢، ٣٢٣).

(٦) تنظر القراءة في السبعة (ص٣٢٧)، والمنتهى (ص٢٣٢)، وجامع ابن فارس (ص٣٣٥- ٣٣٦)، وجامع البيان (٢/ ٨٧٢)، والمفردات السبع (ص٣٦)، والتعريف (ص٥٥)، والكامل (٢/ ٧٨٤)، وجامع أبي معشر (٢/ ٣١٥- ٣١٦)، وجامع الروذباري (٢/ ٢٩)، والمستنير لابن سوار (ص٤٢٢)، والمنهاج (٢/ ٤٨٤)، والمصباح (٢/ ٤٠٣- ٤٠٤، ٣/ ٧٢، ٣/ ٤١٨).

(٧) أبو قرّة موسى بن طارق السَّكْسَكي اليماني الزَّبِيدي، أخذ عن نافع وابن أبي عبلة والقسط، أخذ عنه ابنه طارق وعليّ بن زبان. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٧٥٠).

(٨) تنظر الإحالات السابقة إلى القراءة في السبعة، وجامع أبي معشر، وجامع الروذباري، وتنظر الطرق في السبعة (ص٩١)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٠٨- ٤٠٩)، وجامع الروذباري (١/ ٣٣٨).

٣- والمسيبي عن نافع[١].

٤، ٥، ٦- وابن جماز وخارجة والأصمعي ثلاثتهم عن نافع: من السبعة، ومن المصباح بمقتضى بعض إطلاقاته كما سبق[٢].

٧، ٨- وأبو خليد[٣] وكردم[٤] كلاهما عن نافع: من المصباح — في بعض إطلاقته- [٥].

٩-١٢- وابنا أبي أويس ويعقوب بن جعفر والزبير بن عامر[٦] أربعتهم عن نافع[٧].

- **وصف الانفراد**: بالنسبة لانفراد الحمّامي: فهو انفرادٌ نسبه ابن الجزريّ لطريق فرعيّ عن أصل طريقه الفرعيّ وعن الراوي وعن القارئ، ووردت له عدة موافقات عن شيخه وعن أصل طريقه الفرعي وعن أصل طريقه الرئيسي، والعديد منها من طرقٍ نشريّة.

وبالنسبة لانفراد صاحب الكفاية: فهو انفرادٌ نسبه ابن الجزريّ لطريق فرعيّ وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ وعن الراوي وعن القارئ، ووردت له

---

(١) تنظر القراءة في السبعة (ص٣٢٧)، وجامع الروذباري (٢/ ٢٩)، والمصباح (٢/ ٤٠٣- ٤٠٤، ٣/ ٧٢، ٣/ ٤١٨)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٨٨- ٨٩)، وجامع الروذباري (١/ ٣٢٨)، والمصباح (١/ ٢٥٠- ٢٥١).

(٢) تنظر القراءة في السبعة (ص٣٢٧)، والمصباح (٢/ ٤٠٣- ٤٠٤، ٣/ ٧٢، ٣/ ٤١٨)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٨٨، ٨٩)، والمصباح (١/ ٢٤٨- ٢٤٩، ٢٥٩- ٢٦٢ ٢٦٤- ٢٦٦).

(٣) أبو خليد عتبة بن حمّاد الحَكمي الدمشقي البلاطي، روى القراءة عن نافع، روى عنه هشام وغيره. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٦٢٢).

(٤) كَرْدم بن خالد — وقيل خُلَيْد- المغربي التونسي، قرأ على نافع، روى عنه أحمد بن جبير الأنطاكي، ينظر: غاية النهاية (٣/ ٧٩).

(٥) تنظر الإحالات السابقة إلى القراءة في المصباح وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٤٦- ٢٤٧، ٢٦٢- ٢٦٣).

(٦) الزبير بن عامر بن صالح الزُّبَيْري، أخذ القراءة عن نافع، روى عنه أبو عمارة حمزة بن القاسم. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٧٥).

(٧) تنظر القراءة في السبعة (ص٣٢٧)، وتنظر طرقه فيه (ص٨٨- ٨٩).

موافقة واحدةٌ في طريقه الفرعيّ – الفرضي- من طريق نشريّ، ولم أجد أحدًا وافقه عن أصل طريقه الرئيسي – أبي نشيط- من غير طريق الفرضيّ.

وورد هذا الوجه عن الراوي من طرقٍ عديدةٍ غير تلك الطرق الرئيسية، وورد عن القارئ من روايات عديدة. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزري:** ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة؛ إذ قال فيها:

.... والآن (خـ)ـذ ويونس (بـ)قي

(ثـ)ـق خلفهم.......... ....[1]

لكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة[2]، مع ذكره له في النشر موسوماً بالانفراد ومخالفة جميع أصحاب قالون وجميع النصوص الواردة عنه وعن أصحابه وعن نافع[3].

***

٨٥- الموضع الثالث: انفراد ابن العلّاف عن ابن وردان بالتحقيق في ﴿ءَآلْـٰـنَ﴾ موضعي سورة يونس عليه السلام.

قال ابن الجزريّ في النشر: «وانفرد أبو الحسن بن العلّاف أيضاً عن أصحابه عن ابن وردان بالتحقيق في الحرفين، فخالف سائر الناس»[4]. وقال في تقريب النشر: «وانفرد ابن العلّاف عن ابن وردان بذلك»[5].

- طريق ابن العلّاف عن ابن وردان من الطرق المسندة في النشر، وقد سبق[6].

- **مصدر الانفراد:**

---

(١) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٣٨/ أ].

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٥٣، البيت: ٢٣٠).

(٣) ينظر النشر (٢/ ٤٢٨)، وكذلك ذكره في التقريب موسوماً بالانفراد (١/ ٣٠٠).

(٤) النشر (٢/ ٤٢٨).

(٥) تقريب النشر (١/ ٣٠٠).

(٦) ينظر: ص٣٨٧.

١- خصّ ابن سوار النقل عن أبي جعفر بطريق النهرواني، فيكون لابن العلّاف التحقيق، وكذلك سبط الخياط في الاختيار؛ حيث خصّ النقل عن أبي جعفر بطريق النهرواني، فيكون لابن العلّاف النقل.

٢- وأما عبارة المصباح فهي تفيد النقل لأبي جعفر من كافة طرقه.

٣- وأمّا التذكار فهو مفقود يتعذّر الرجوع إليه(١).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن زيد عن الداجوني عن ابن شبيب عن الفضل بن شاذان: الخبازيّ عن زيد:** من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي؛ حيث ذكر الهذلي أنّ الخبازيّ لم يذكر النقل لأبي جعفر، وتعقّبه الهذلي بأنه ينبغي ذكره كورش(٢). **وطريق الخبازي نشريّ.**

ثانيًا: من وافقه عن الفضل بن شاذان عن الحُلْواني عن قالون: الرُّهاوي بسنده إلى صالح بن مسلم(٣) عن ابن شاذان، والأهوازي بسنده إلى ابن عبد الصمد الرازي عن ابن شاذان: من الاختيار لسبط الخياط عن أبي العز عن غلام الهراس عن الرُّهاوي والأهوازي؛ حيث خصّ السبط النقل لأبي جعفر بطريق النهرواني. ويلاحظ أنّ أبا العزّ أطلق النقل عن أبي جعفر بكماله مع أنّه أسند هذين الطريقين في الكفاية(٤).

ثالثًا: من وافقه عن ابن وردان – من غير طريق ابن شاذان عن الحُلْواني–: العُمَري عن قالون عن ابن وردان: من طريق ابن مِطْيار عن العُمَري: من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي عن المغازلي عن البختري، **ومن طريق ابن شنبوذ عن العُمَري:**

---

(١) ينظر: المستنير (ص٣٢٢، ٤٢٢)، والاختيار (٢/ ٤٤٤)، والمصباح (٢/ ٤٠١- ٤٠٤، ٣/ ٧١- ٧٢، ٤١٨)، وابن الجزريّ لم يصرّح بمأخذه لطريق السبط عن ابن العلّاف، لكن الإسناد الذي ذكره للسبط موجود في كتابه الاختيار.

(٢) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٧٨٤)، وينظر الطريق فيه: (١/ ٢٢٨).

(٣) أبو عبد الله صالح بن مسلم بن عبد الله الرازي، روى القراءة عن الفضل بن شاذان، روى القراءة عنه أحمد بن محمد بن الحسن الأصبهاني. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٠٥).

(٤) تنظر القراءة في كفاية أبي العزّ (ص١١٧- ١١٨، ١٨٩)، والاختيار لسبط الخياط (١/ ٤٤٤)، وتنظر الطرق في كفاية العزّ (ص٣٩- ٤٠)، والاختيار لسبط الخياط (١/ ٦١- ٦٣).

من الاختيار لسبط الخياط عن أبي العزّ عن غلام الهراس عن الأهوازي عن أبي الحسن عليّ بن عثمان عن ابن شنبوذ؛ حيث ذكر الهذلي أنّ الخبازيّ لم يذكر النقل لأبي جعفر، وتعقّبه الهذلي بأنه ينبغي ذكره كورش، وخصّ السبط النقل لأبي جعفر بطريق النهرواني[1].

رابعًا: من وافقه عن أبي جعفر: صحّ هذا الوجه في النشر عن أبي جعفر من رواية ابن جمّاز.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لطريقٍ فرعيّ عن الراويّ، ووردت له موافقةٌ عن شيخه من الكامل من طريقٍ نشريّ، ووردت له موافقتان عن أصل طريقه الرئيسيّ من غير أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقتان عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسي إحداهما من الكامل. وانتقد الهذليّ ما ورد من طريقه. وصحّ هذا الوجه في النشرّ عن القارئ من غير هذه الرواية.

وأطلق ابن الجزريّ هذا الانفراد عن المنفرِد مع أنّه لم يرد عنه من جميع طرقه المتفرّعة عنه.

- **حكم ابن الجزريّ**: ظاهر الطيبة القديمة يفيد هذا الوجه الانفراديّ عن ابن وردان؛ إذ قال فيها:

.... والآن (خ)ذ ويونس (ب)قي

(ث)ق خلفهم.......... ....[2]

فقد ذكر الخلف عن أبي جعفر بكماله في موضع يونس، وعادته أنّه إذا ذكر الخلف عن قارئ فكلّ واحد من راوييه يكون له الخلف، وأيضًا لو لم يرد أنّ كلَّ واحدٍ من راوييه له الخُلف وإنّما أراد توزيع الوجهين على الراويين لاستغنى بذلك بذكر رمز الراوي الذي له

(١) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٧٨٤)، والاختيار (٢/ ٤٤٤)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٢٣١- ٢٣٤)، والاختيار (١/ ٦٤)، وقد نصّ السبط في الأصول (١/ ٢٨٠) على تخفيف العُمَري لكلّ همزة سواءٌ كانت ساكنة أو متحرّكة، إلّا أنّه لم ينصّ على النقل، ولم يذكر الهذليُّ أصل النقل عن العُمَري.

(٢) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٣٨/ أ].

النقل. فالظاهر من عبارته أنّ ابن وردان له التحقيق والنقل[1].

لكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة الجديدة[2]، مع ذكره له في النشر موسوماً بالانفراد ومخالفة الناس[3].

***

٨٦- الموضـــع الرابع: انفراد الحنبلي عن هبة الله بن جعفر في رواية ابن وردان بهمز الواو في ﴿عَادًا الْأُولَىٰ﴾[النجم: ٥٠].

قال ابن الجزريّ: «واتفق ورش وقالون وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب في ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ من النجم على نقل حركة الهمزة المضـــمومة بعد اللام وإدغام التنوين قبلها فيها حالة الوصـــل من غير خلاف عن أحدٍ منهم، واختلف عن قالون في همز الواو التي بعد اللام... وانفرد به الحنبلي عن هبة الله عن أصحابه في رواية ابن وردان»[4].

- طريق الحنبلي عن هبة الله بن جعفر في رواية ابن وردان من الطرق المســـندة في النشر، وقد سبق[5].

- **مصدر الانفراد:**

١- ورد هذا الوجه في إرشـاد وكفاية القلانسـي عن هبة الله عن أبي جعفر، وطريق هبة

---

(١) ويلاحظ أنّ الظاهر من الطيبة القديمة أنّ ابن جمّاز كذلك له التحقيق والنقل، مع أنّه لم يذكر النقل عن ابن جماز في الطيبة الجديدة ولا في النشر ولا في التقريب، وما في الطيبة القديمة أوفق بما وجدته في مصادر رواية ابن جمّاز؛ إذ لم أجد التحقيق عنه إلّا من المستنير والاختيار لسبط الخياط، ومن الكامل عن الخبازي – وقد انتقده الهذليّ–، وسائر طرقه النشريّة على النقل، ويلاحظ أنّ التحقيق عن ابن وردان جاء من عين الكتب التي أوردت التحقيق لابن جماز وعلى نفس الوجه، فالتحقيق عن ابن جمّاز لا يقلّ في الانفراد عن التحقيق عن ابن وردان، والنقل هو المشهور عنه بل هو الذي لم يرتضِ الهذليُّ غيرَه.

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٥٣، البيت: ٢٣٠).

(٣) ينظر النشر (٢/ ٤٢٨)، وكذلك ذكره في التقريب موسوماً بالانفراد (١/ ٣٠٠).

(٤) النشر (٢/ ٤٢٩- ٤٣٠).

(٥) ينظر: ص٤٠٣ .

الله جاء في الكتابين من طريق الحنبلي فحسب[١].

٢- ولم يرد هذا الوجه في المصباح عن الحنبلي[٢].

٣- وأمّا كتابا ابن خيرون فهما في عداد المفقود، ولكن لا يبعد عدمُ ذكر ابن خيرون لهذا الوجه؛ لأنّ أبا الكرم وابنَ ظفر المَغازليَّ صاحبَ المنهاج شاركا ابن خيرون في الأخذِ عن ابن عتاب وإسنادِ طريق الحنبلي من طريقه، ولم يذكرا هذا الوجه من هذا الطريق[٣].

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه عن ابن وردان ولا عن أبي جعفر.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن الراوي، لم أجد أحدًا وافقه عنه، ولا عن القارئ. وقد صحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وأطلق ابن الجزريّ هذا الانفراد عن المنفرِد، مع أنّه لم يرد عنه من جميع طرقه النشريّة المتفرّعة عنه.

- **حكم ابن الجزريّ:** ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في "هداية المهرة" عن هبة الله عن ابن وردان؛ حيث أطلق عنه همز الواو[٤]، ولم يذكره في الطيبة القديمة[٥]، مع أنّه ذكر سائر انفرادات الحنبليّ فيها.

ولم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه عن ابن وردان؛ إذ لم يذكره في الطيبة[٦]، مع ذكره في النشر والتقريب موسوماً بالانفراد[٧].

***

(١) ينظر إرشاد أبي العز (ص٢٠٣)، وكفاية أبي العز (ص٢٩٢).

(٢) ينظر المصباح (٤/ ١٨٢).

(٣) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المنهاج (٢/ ٨٠٥- ٨٠٦)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٠).

(٤) ينظر هداية المهرة لابن الجزري مع شرح د. يوسف بن عوض العوفي (ص٤٢٩).

(٥) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٣٨/ ب].

(٦) ينظر طيبة النشر (ص٥٤، الأبيات: ٢٣١- ٢٣٢).

(٧) ينظر النشر (٢/ ٤٣٠)، وتقريب النشر (١/ ٣٠١).

٨٧- **الموضع الخامس**: انفراد الهذلي بالسكت عن إسحاق عن خلف العاشر في المنفصل و(أل) و(شيء) من جميع طرقه.

قال ابن الجزريّ: «وأما إدريس عن خلف فاختلف عنه: فروى الشطي[١] وابن بويان السكت عنه في ١. المنفصل وما كان في حكمه [وهو (ال)]، و٢.(شيء) خصوصاً، نصّ عليه في "الكفاية في القراءات الست"، و" غاية الاختصار"، و" الكامل " **وانفرد به عن خلف من جميع طرقه**، وروى عنه [أي عن إدريس] المطوعيُّ السكتَ على ما كان من كلمة وكلمتين عموما، نصّ عليه في "المبهج"»[٢]. وقوله: (وانفرد به عن خلف من جميع طرقه) يعني أن الكامل انفرد عن خلف بالسكت المذكور من جميع طرقه، فلم يخصّه برواية إدريس، وهو الظاهر من عبارة ابن الجزريّ والموافق لما في الكامل والأليق بالحال لما فيه من نسبة الانفراد إلى الطرق الفرعيّة لا إلى الرواة، فليس المراد أنّ إدريس انفرد بالسكت من بين جميع طرق خلف[٣].

وصحّ السكت في النشر عن خلف من رواية إدريس من طرق الشطي وابن بويان والمطوعي، ولم يذكره عنه من رواية إسحاق ولا من طريق القَطِيعي[٤] عن إدريس، ولكن لم يسند ابن الجزريّ طريقًا للقَطِيعي من الكامل، فيكون انفراد الهذلي هو في السكت عن إسحاق عن خلف.

- طريق الهذلي عن خلف من الطرق المسندة في النشر، وجاءت طرقه المسندة في

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن الحسين بن عبد الله النسّاج البغدادي، يُعرف بالشَّطِّي، أخذ القراءة عن إدريس الحدّاد، قرأ عليه عليّ الحذّاء. ينظر: غاية النهاية (١/ ٩٥).

(٢) النشر (٢/ ٤٥٦).

(٣) فليس المراد أنّ إدريس انفرد بالسكت من بين جميع طرق خلف، خلافاً لما في تحقيق النشر للدكتور السالم الجكني، حيث علّق على كلام ابن الجزريّ (٢/ ١٠١٣، التعليق: ٢) بأنّ هذه الانفرادة يقرأ بها لرويس [كذا، والظاهر أنّه سبق قلمٍ من إدريس]، واستشهد بقول ابن الجزري في الطيبة: (والخلف عن إدريس غير المدّ أطلق واخصصن). وكذلك ذكر هذه الانفرادة في فهرس الانفرادات (٦/ ٢٢٩٠) مترجمًا لها بأنّها انفرادةٌ بالسكت لخلف على الهمز في (شيء)، وأنّ المنفرِدَ هو رويس [كذا، والظاهر أنّه سبق قلمٍ من إدريس] عن خلف.

(٤) أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القَطِيعي، (ت٣٦٨هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ١٨٠).

النشر من كتابه الكامل:

أ- في رواية إسحاق: من طريق السُّوسَنْجِرْدي عن ابن أبي عمر:

١- من طريق أبي علي المالكي عن **السُّوسَنْجِرْدي**[١] عن **ابن أبي عمر**[٢] عن **إسحاق الورّاق** عن خلف.

٢- ومن طريق ابن سابور عن **السُّوسَنْجِرْدي** بإسناده المتقدم.

ب- وفي رواية إدريس:

١- من طريق ابن شبيب عن الخزاعي عن **المطوّعي** عن **إدريس الحدّاد** عن خلف.

٢- ومن طريق النَّوْجاباذي عن أبي نصر العراقي عن الطرازي الكاتب عن **ابن بويان** عن **إدريس** عن خلف[٣].

- **مصدر الانفراد:** قال الهذلي في الكامل: «... الباقون من أصحابِ قتيبةَ والأعشى و[حمزةَ] الزيّاتِ، **وخلفٌ في اختياره** والعبسيُّ: يسكتون على كلمتين سكتة خفيفة، وروى الفضل الأنباري[٤] مثل ذلك عن حفص، وكذلك الجُبْنيّ[٥] عن ابن ذكوان»[٦]، فذكر السكت عن خلفٍ بكماله، لكن ليس في هذه العبارة نصٌّ على

(١) أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن الخضر بن مسرور السُّوسَنْجِرْدي ثم البغدادي، (ت٤٠٢هـ). ينظر: تاريخ بغداد (٥/ ٣٩٠)، وغاية النهاية (١/ ٢٦٣).

(٢) أبو الحسن محمد بن عبد الله بن محمد بن مرّة — ويقال ابن أبي مرّة- الطوسي، يُعرف بابن أبي عمر النقاش، (ت٣٥٢هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٢١)، وغاية النهاية (٣/ ٤٦٥).

(٣) النشر (٥٣٠- ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧)، وينظر: الكامل (١/ ٥٥٤-٥٥٥) مع تعليق المحقّق (تعليق ٣، ص١/ ٥٥٤) وتعليق د. أيمن سويد في السلاسل الذهبية (ص٤٨٣) على شيخ السُّوسَنْجِرْدي الذي ذكره الهذليّ في هذا الطريق.

(٤) أبو محمد الفضل بن يحيى بن شاهي الأنباري، روى القراءة عن حفص عن عاصم، روى القراءة عنه أحمد بن بشار والفضل بن شاذان. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢٥).

(٥) أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن هلال السُّلَمي الجُبْني الأُطروش، (ت٤٠٧هـ)ز ينظر: معرفة القراءة (٢/ ٧٠٤)، وغاية النهاية (٣/ ٢٠٣).

(٦) الكامل (٢/ ٨٥٦).

السكت في (شيء)، بل السكت على الكلمتين، وممّا يستدعي النظر: أنّ ابن الجزريّ أخذ من الكامل عن خلف في اختياره: السكتَ في المنفصل و(شيء)، وأخذ من الكامل عن الجبني عن ابن ذكوان: خصوص السكت على الكلمتين دون (شيء)[1] مع أنّ ترجمة وجه خلف والجبني واحدة في الكامل كما مرّ.

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا ذكر الوجه الذي ذكره ابن الجزريّ، وهو السكت على (شيء) وعلى المنفصل وما كان في حكمه وهو (أل). والذي وجدته هو السكت في كلمتين — وهو أيضًا الوجه الذي في الكامل كما سبق-، فسأذكر من وافقه على ذلك:

أوّلًا: من وافقه عن السُّوسَنْجِرْدي عن ابن أبي عمر النقاش[2]: أبو بكر الخياط عن السُّوسَنْجِرْدي: من المصباح عن الخياط؛ حيث أطلق في المصباح السكت من كلمتين لخلفٍ غير إدريس[3]. **وهذا الطريق نشريّ.**

ثانيًا: من وافقه عن ابن أبي عمر النقاش:

أ- بكر بن شاذان عن ابن أبي عمر: من المصباح عن أبي بكر الخياط عن بكر بن شاذان؛ حيث أطلق في المصباح السكت من كلمتين لخلفٍ غير إدريس[4]. **وهذا الطريق نشريّ.**

ب- وابن مهران عن ابن أبي عمر: من كتابيه الغاية والمبسوط، ومن الإيضاح للأندرابي عن الفارسي عن ابن مهران، حيث أطلق ابن مهران والأندرابي السكتَ عن خلفٍ في

(١) قال ابن الجزريّ: «وأما ابن ذكوان: **فروى** عنه السكت وعدمَه صاحبُ المبهج من جميع طرقه على ما كان من كلمة وكلمتين ما لم يكن حرف مدّ، **وكذلك روى** عنه السكت صاحب الإرشاد والحافظ أبو العلاء، إلا أن الحافظ خصه بالمنفصل ولام التعريف و(شيء) وجعله دون سكت حمزة، **وكذلك رواه** [أي روى السكت] **الهذلي** من طريق الجبني عن ابن الأخرم عن الأخفش، **وخصّه بالكلمتين**». النشر (٢/ ٤٥٤) بحذفٍ واختصار.

(٢) يروي ابن أبي عمر عن إسحاق الوراق مباشرة، ويروي كذلك عنه بواسطة ابنه محمد بن إسحاق.

(٣) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٤٨٥)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٥٣٣- ٥٣٤).

(٤) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٤٨٥)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٥٣٣- ٥٣٤).

كلمتين[1].

ج- والخزاعي عن الأرجاني عن ابن أبي عمر: من كتابه المنتهى، حيث أطلق عن خلفٍ السكت في كلمتين[2].

وينبّه إلى أنّ الروذباريّ ذكر في جامعه السكت في كلمتين عن خلفٍ من غير طريق الأهوازي[3]، لكن سقطت أسانيد خلفٍ فيما وصلنا من كتاب الجامع، ولكن من المرجّح أن يكون قد أسند قراءة خلفٍ من طريقي الخزاعيّ وابن مهران السابقين؛ فإنّه أورد الكثير من أسانيد الخزاعي وابن مهران في كتابه، فلا تكاد تخلو رواية من أسانيدهما.

ثالثًا: من وافقه عن إسحاق الوراق عن خلف - من غير طريق ابن أبي عمر-:
البُرصاطي[4] عن إسحاق الورّاق[5]: من المصباح عن ابن عتّاب عن الحربي[6] عن أبي علي البرصاطي عن إسحاق؛ كما سبق عن المصباح[7]. **وطريق أبي الكرم نشريّ[8]**.

رابعًا: من وافقه عن خلف - من غير رواية إسحاق-: صحّ هذا الوجه في النشر عن

(١) تنظر القراءة في غاية ابن مهران (ص٣٦)، والمبسوط (ص٥٤- ٥٥)، والإيضاح [ل١٤٢/ أ]، وتنظر الطرق في غاية ابن مهران (ص٣١)، والمبسوط (ص٣٩- ٤٠)، والإيضاح [ل١٠٢].

(٢) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٢٣٧)، وينظر الطريق فيه (ص١٩٦).

(٣) ينظر: جامع الروذباري (٢/ ٥٧).

(٤) أبو عليّ الحسن بن عثمان المؤدّب النّجار، البُرْصاطي والبُرْزاطي، توفي بعد (٣٦٠هـ) ينظر: غاية النهاية (١/ ٦٩٥).

(٥) أسند أبو الكرم وابن خيرون طريق البرصاطي عن أحمد بن إبراهيم الورّاق عن خلفٍ، وذكر ابن الجزريّ أنّ ذلك وهمٌ والصواب أنّ البرصاطيّ قرأ على إسحاق بن إبراهيم الورّاق عن خلف؛ كما ذكره أبو العلاء في الغاية. (ينظر: النشر ١/ ٥٣٣)

(٦) أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله البغدادي الحربي، (ت٤٢٩هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٤٦)، وغاية النهاية (١/ ٧٤٧).

(٧) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٤٨٥)، وينظر الطريق فيه: (١/ ٥٣٣)، وسبق أنّ الطريق على الوجه المذكور هو حسب تحرير ابن الجزريّ له.

(٨) ولم يصرّح ابن الجزري بأخذه من المصباح.

خلف من رواية إدريس.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ. ولم أجد هذا الانفراد على الوجه الذي ذكره ابن الجزري عن المنفرِد ولا عن غيره.

ووجدته على وجهٍ آخر في مصدر الانفراد، ووردت له على ذلك الوجه موافقاتٌ عن أصل طريقه الفرعيّ وعن أصل طريقه الرئيسي وعن الراوي، وبعضها من طرق نشريّة.

وصحّ في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقدّم في "النشر" عند كلامه على السكت أنّه جاء عن حمزة وابن ذكوان وحفص ورويس وإدريس، فلم يذكر السكت لخلف عن غير إدريس، ثمّ حين أتى عند سكت إدريس ذكر أنّ الهذلي انفرد بالسكت عن خلف من جميع طرقه[١].

٢- ولم يُشِرْ في "تقريب النشر" إلى هذا الوجه عن خلف من غير رواية إدريس، ولا على سبيل الانفراد[٢].

٣- وكذلك لم يذكره في الطيبة[٣].

***

٨٨- الموضع السادس: انفراد أبي العلاء الهمذاني العطار عن الشَّطِّي من رواية إدريس باستثناء ما كان الساكن فيه ياءً أو واواً من السكت، مثل ﴿خَلَوۡاْ إِلَىٰ﴾[البقرة: ١٤]، ﴿ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ﴾[المائدة: ٢٧].

قال ابن الجزريّ: «وأما إدريس عن خلف فاختلف عنه: فروى **الشطّي** وابن بويان السكت عنه في ١. المنفصل وما كان في حكمه [وهو (ال)]، و٢.(شيء) خصوصاً، نصّ عليه في "الكفاية في القراءات الست" و" غاية الاختصار" و" الكامل "

(١) ينظر النشر (٢/ ٤٤٩، ٤٥٦)

(٢) ينظر تقريب النشر (١/ ٣٠٨).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٥٤، البيت: ٢٣٧).

... **وانفرد الهمذاني عن الشــطّي** فيما لم يكن الســاكن واواً ولا ياءً، يعني مثل ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾ و﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾، ولا أعلم أحداً استثناه عن أحد من [الساكنين][1] سواه، ولا عمل عليه»[2].

– طريق الحافظ أبي العلاء الهمذاني عن الشــطي عن إدريس عن خلف في اختياره من الطرق المســندة في النشــر. وجاء طريقه من كتابه "غاية الاختصــار": بقراءته على المزرفي على أبي بكر الخياط على أبي الحسن الحذاء[3] على **الشَّطِّي** بسنده المذكور[4].

– **مصــدر الانفراد:** ذكر أبو العلاء هذا الوجه في غاية الاختصــار منســوباً إلى الحدّاد – أي إدريس– عن خلف، وطريق إدريس جاء في كتابه من طريق الشــطّي فحسب[5].

– **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه عن الشَّطِّي ولا عن خلف.

– **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، لم أجد أحدًا وافقه عنه، ولا عن الراوي ولا القارئ. ولم يصحّ هذا الوجه في النشــر – بهذه الهيئة– عن أحد من القراء، وإن صــحّ عن الراوي كلٌّ من التحقيق والسكت بالنظر إليهما في تلك الكلمات على حدة.

– **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١– حيث وسمه في النشر بالانفراد، وبأنّه لا يعلم أحدًا استثناه، وصرّح بأنّه لا عمل عليه[6].

---

(١) كذا فيما وقفت عليه من نسخ النشر المطبوعة، ولعلّ صوابه [الساكِنِين] كما وجدته في مخطوطة النشر من مكتبة الغازي خسرو بك (٦٤٤).

(٢) النشر (٢/ ٤٥٦– ٤٥٧).

(٣) أبو الحسن عليّ بن محمد بن عبد الله، الحذّاء البغدادي، (ت٤١٥هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٧٩٠).

(٤) النشر (١/ ٥٣٥، ٥٣٦– ٥٣٧)، غاية الاختصار (١/ ١٦١).

(٥) غاية الاختصار (١/ ٢٦٥– ٢٦٦).

(٦) ينظر النشر (٢/ ٤٥٧).

٢- ولم يُشِرْ في "تقريب النشر" إلى هذا الوجه ولا على سبيل الانفراد[١].

٣- وكذلك لم يذكره في الطيبة[٢].

***

٨٩- الموضع السابع: انفراد أبي العز القلانسي عن رويس بالسكت على ما كان من كلمة وكلمتين.

قال ابن الجزريّ: «أما رويس فانفرد عنه أبو العز القلانسي من طريق القاضي أبي العلاء الواسطي عن النخاس عن التمار عنه [أي عن رويس] بالسكت اللطيف دون سكت حمزة ومن وافقه، وذلك على ما كان من كلمة وكلمتين في غير الممدود حسبما نص عليه في "الكفاية". وظاهر عبارته في "الإرشاد" السكت على الممدود المنفصل، ولـمّا قرأت على الأستاذ أبي المعالي ابن اللبان[٣] أوقفته على كلام "الإرشاد" فقال: (هذا شيء لم نقرأ به ولا يجوز). ثم رأيت نصوص الواسطيين أصحاب أبي العز وأصحابهم على ما نصَّه في "الكفاية"، وأخبرني به ابن اللبان وغيره تلاوة، وهو الصحيح الذي لا يجوز خلافه»[٤].

وهذا الانفراد نسبه ابن الجزريّ في النشر إلى أبي العز، ونسبه في تقريب النشر إلى القاضي أبي العلاء فقال: «وانفرد القاضي أبو العلاء عن النخاس عن رويس بسكت دون سكت حمزة ومن وافقه في المتصل والمنفصل جميعاً سوى الممدود، وذكر ذلك أبو العزّ عنه»[٥]، وكذلك قال في ترجمة القاضي أبي العلاء في غاية النهاية: «وهو صاحب السكت عن رويس، انفرد به عنه»[٦].

---

(١) ينظر تقريب النشر (١/ ٣٠٨).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٥٤، البيت: ٢٣٧).

(٣) أبو المعالي محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن جامع الدمشقي، ابن اللبان، (ت٧٧٦هـ). ينظر: غاية النهاية (٣/ ١٧٦).

(٤) النشر (٢/ ٤٥٧).

(٥) تقريب النشر (١/ ٣٠٨).

(٦) غاية النهاية (٣/ ٤٩٦).

ويتحرّر من عبارة ابن الجزريّ في النشــر وممّا ذكره في التقريب أنّ الانفراد هو في السكت على ما كان من كلمةٍ ومن كلمتين، وأمّا السكت على الممدود فهو وإن كان ظاهر عبارة الإرشاد إلّا أنّه غير مراد لأبي العزّ ولا يصحّ عن أبي العزّ.

- طريق أبي العزّ عن القاضي أبي العلاء عن النخاس عن رويس من الطرق المعتمدة في النشـر، وجاء طريقه النشـريّ من كتابيه الإرشـاد والكفاية: بقراءته على غلام الهراس على القاضي أبي العلاء بإسناده المذكور(١).

- **مصـدر الانفراد**: قال أبو العزّ في **الكفاية**: «وكان حمزة والأعشى وقتيبة يقفون على الســاكن الذي يلقاه همزة بســكتة يســيرة إلا أن يكون حرف مدّ، **وكذلك رواه القاضـي عن رويس** إلا أن حمزة ومن معه أكثر منه في السـكت». وقال في **الإرشــاد**: «باب اختلافهم في المد والقصـر من الألف والواو والياء إذا وقعن آخر كلمة واستقبلهن همزة في أول كلمة أخرى: فكان أهل الحجاز والبصـرة يمكنون هذه الحروف من غير مدّ. الباقون بالمد، إلا أن حمزة والأخفش عن ابن ذكوان أطولهم مدّاً، **وروى القاضــي عن رويس الوقف على الساكن الذي يلقاه همزة بسكتة يسيرة دون حمزة**»(٢).

- **من وافقه**: لم أجد أحدًا وافقه في ذكر الســكت عن رويس، غير أبي الكرم في المصباح، وورد عن الجوهري من بعض طرقه في (شيء) فحسب.

أ- **أمّا أبو الكرم** فإنّه أطلق الســكت عن رويس فقال: «وروى رويس عن يعقوب الوقف(٣) على الساكن دون مذهب حمزة [فإنّه وصف سكته بالسكت المشبع]»(٤).

وجاءت طرق المصباح عن رويس:

---

(١) ينظر النشر: (١/ ٥١٣- ٥١٤)، وإرشاد أبي العز (ص١٨)، وكفاية أبي العز (ص٦٥).

(٢) كفاية أبي العز (ص١٠٠)، وإرشاد أبي العز (ص٣٤) بحذفٍ واختصار. وذكر أبو العلاء في مفردة يعقوب [ل٣٨/ أ] السكت عن القاضي عن رويس على الوجه الوارد في الكفاية، أي على ما كان من كلمة وكلمتين، ولم يذكر السكت على الممدود. وأسند طريق القاضي من طريق أبي العز فقط [ل٢٢/ أ].

(٣) يعني بالوقف: السكت.

(٤) المصباح (٢/ ٤٨٣).

١- عن النخاس عن التمار عن رويس:

١. من طريق ابن عتاب وأبي الفضل ابن خيرون كلاهما عن القاضي أبي العلاء الواسطي عن النخاس. وهذا الطريق يلاقي طريق أبي العز في القاضي أبي العلاء.

٢. ومن طريق الشريف العباسي عن الكارَزيني عن النخاس عن التمار عن رويس.

٣. ومن طريق الشريف الهاشمي عن الحمّامي عن النخاس عن التمار عن رويس.

وجميع طرق المصباح عن النخاس نشريّة.

٢- وعن الشنبوذي عن التمار عن رويس: من طريق الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشنبوذي عن التمار عن رويس.

٣، ٤- وعن الغضائري وابن فيروز الكرجي كلاهما عن التمار عن رويس: من طريق أبي بكر السمرقندي عن الأهوازي عنهما[١].

ب- وأمّا الجوهري عن التمار عن رويس: فورد عنه السكت على (شيء):

١. من الأوسط للعماني عن الكريزي عن علي بن محمد الدلال[٢] عن السعيدي عنه — أي الجوهري-.

٢. وورد عنه أيضًا من الإيضاح للأندرابي عن أبي الحسن النحوي[٣] عن أبي الحسين الخبازي عنه — أي الجوهري-.

حيث ذكر العُماني السكت لرويس في (شيء)، وكذلك ذكر الأندرابي السكت في (شيء) لابن حبشان الجوهري عن رويس[٤].

---

(١) تنظر الطرق في المصباح (١/ ٦٢٣- ٦٢٥).

(٢) عليّ بن محمد الدلال، روى عن عليّ بن جعفر المقرئ — والظاهر أنّه السعيدي- عن الجوهري، روى عنه الكُريْزي شيخ العُماني. كذا يُستفاد من إسناده في الأوسط للعُماني (ص٦٦)، ولم أقف له على ترجمة.

(٣) أبو القاسم عبد الرحمن بن أحمد النحوي، قرأ علي أبي الحسين الخبّازي، قرأ عليه الأندرابي. كذا يستفاد من إسناده في الإيضاح [ل١٠١/ أ]، ولم أقف له على ترجمة.

(٤) تنظر القراءة في الأوسط للعماني (ص٢٢١)، وينظر طريقه فيه (ص٦٦)، وتنظر القراءة في =

- **وصـــف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن الراوي، ووردت له عدّة موافقاتٌ عن الراوي من أصل طريقه الرئيسي ومن طرقٍ رئيسةٍ أخرى، وكلها تدور على كتاب المصـــباح، ووردت له موافقة جزئيّة عن الراوي من طريقٍ رئيســـيٍّ آخر من طرق يسيرة. ولم أجد أحدًا وافقه عن القارئ من غير تلك الرواية. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة؛ إذ قال فيها بعد أن ذكر السكت لابن ذكوان وإدريس:

ودونهم بالخلف (غ)وثٌ إن قصر ....[1]

ولكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة الجديدة[2]، مع ذكره في النشر والتقريب موسوماً بالانفراد[3].

وتجب الإشـــارة إلى أنّ قول ابن الجزريّ بعد أنّ حرّر أنّ الســـكت يختصّ بغير الممدود: «وهو الصـــحيح الذي لا يجوز خلافه»[4] لا يوجِب تصـــحيحَه لهذا الانفراد واعتدادَه به؛ فإنّ قوله: «وهو الصـحيح الذي لا يجوز خلافه» حصـرٌ للصـحيح المتعيّن في وجه السكت على غير الممدود، وهذا الحصر حصرٌ إضافيٌّ بالنسبة إلى السكت على

الإيضاح (النسخة الأولى: [ل١٤٢/ ب])، وفيها (ابن حسّان)، وهو تصحيف؛ لأنّه لا يوجد من يسمّى ابن حسان في طرقه عن رويس، والصواب (ابن حبشان) كما وقع في النسخة الثانية [ل١٢٩/ أ]، وينظر الطريق في الإيضاح (النسخة الأولى: [ل١٠١/ أ])، وفيها عند ذكر طريق الخبازي: (وقرأ على النخاس وقرأ على ابن حبشان وقرأ على التمار على رويس على يعقوب) ا.هـ بتصرّف، وهو يوهم أنّ النخاس قرأ على ابن حبشان، وهو خطأ؛ فالصواب أن الخبازي قرأ على النخاس وابن حبشان كلاهما عن التمار، كما هو بيّن في النسخة الثانية من الإيضاح [ل٩٢/ أ] حيث فيها عن الخبازي: (وقرأ على النخاس وعلى ابن حبشان وقرآ على التمار)ا.هـ بتصرّف).

(١) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٣٨/ ب]. ويشار إلى أنّه لم يذكر سكت حفص فيها، وذكر في الطيبة الجديدة سكت حفص دون رويس، عكس القديمة.

(٢) طيبة النشر (ص٥٤، الأبيات: ٢٣٥- ٢٣٨).

(٣) ينظر النشر (٢/ ٤٥٧)، وتقريب النشر (١/ ٣٠٨).

(٤) النشر (٢/ ٤٥٧).

الممدود، وليس حصراً حقيقيّاً، والمراد بصحّته: ثبوته عن أبي العز وكونه مرادًا له، فمعنى عبارته: (هو الصحيح المراد لأبي العزّ عن رويس، ولا يجوز عن أبي العزّ غيره الذي هو السكت على الممدود)، وإلّا لو أخذت العبارة على إطلاقها لكان معناها: (السكت هو الصحيح عن رويس الذي لا يجوز خلافه عن رويس)، وهذا المعنى باطلٌ بالاتفاق؛ فإنّه يقتضي عدم صحّة التحقيق عن رويس، فيكون أوّل من ناقض هذا المعنى هو ابن الجزري نفسه؛ حيث لم يجعل لرويس في الطيبة غير التحقيق وأهمل سكته بالكليّة. فتعيّن حمل العبارة على ما ذُكِر أوّلًا وهو أنّ المراد أنّ الصحيح عن أبي العز السكت لرويس على غير الممدود ولا يجوز عنه السكت على الممدود، وصحّة الوجه عن أبي العزّ لا تقتضي صحّته في نفسه كما لا يخفى، فكلام ابن الجزريّ هنا لا مدخل له في الاعتداد بالوجه وصحته في نفسه.

***

٩٠- الموضع الثامن: انفراد الهذلي عن ابن جماز في ﴿الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ﴾[آل عمران] بوصل همزة لفظ الجلالة من غير سكت.

قال ابن الجزريّ: «فقرأ أبو جعفر بالسكت على كل حرف منها، ويلزم من سكته إظهار المدغم منها والمخفي وقطع همزة الوصل بعدها... وانفرد الهذلي عن ابن جماز بوصل همزة ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ في أول آل عمران تتميم ﴿الٓمٓ﴾ كالجماعة... والصحيح: السكت عن أبي جعفر على الحروف كلها من غير استثناء لشيء منها؛ وفاقاً لاجتماع الثقات الناقلين ذلك عنه نصًّا وأداءً، وبه قرأت وبه آخذ»(١).

- طريق الهذلي عن ابن جمّاز من الطرق المسندة في النشر، وسبق بيانه ضمن طرق الهذلي عن أبي جعفر(٢).

- **مصدر الانفراد:** قال الهذلي في الكامل: «﴿الٓمٓ﴾ مقطوع: ١. أبو جعفر غير الشَّيزَري، ٢. وابنُ مصرِّف. واختلف عنه في ﴿الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ﴾: فروى ميمونة والقورسيان

(١) النشر (٢/ ٤٥٨).

(٢) ينظر: ص٤١٠.

والداجوني ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ مقطوع، كرواية الأعشى والبرجميّ عن أبي بكر [شعبة]»[١]، فتفيد العبارة أنّ غير المذكورين بالوصل، ويندرج فيهم ابن جمّاز.

ثم إنّ طريق الداجوني عن أبي جعفر من طرق الهذلي المسندة في النشر عن ابن وردان، وللهذلي طريق آخر مسندٌ في النشر عن ابن وردان، وهو طريق النهرواني، وهو داخل في عموم قراءة الوصل - حسب عبارة الكامل -كما دخل ابن جمّاز؛ حيث لم يذكر له القطع.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن جمّاز: أبو الكرم في المصباح:** في بعض إطلاقاته:

أ- بطريقه إلى الهاشمي عن إسماعيل عن ابن جمّاز:

١- وذلك بقراءته عن ابن عتاب بسنده إلى الحسين الأزرق الجمّال عن الهاشمي. **وهذا الطريق نشريّ.**

٢- وعن ابن عتاب بسنده إلى ابن جعفر الأشناني عن الكسائي **الثقفي** بسنده إلى ابن رزين عن الهاشمي. ويلتقي مع الهذلي في هذا الطريق عند (الكسائي). **وهذا الطريق نشريّ.**

ب- وبطريقه إلى الدوري عن إسماعيل عن ابن جمّاز: وذلك بقراءته على السمرقندي عن الأهوازي عن الباهلي عن القاسم بن زكريا عن الدوري.

فإنّه في سورة البقرة بعد أن ذكر السكت لأبي جعفر على حروف التهجي أتى على ذكر موضع آل عمران وخصّ فيه القطع عن أبي جعفر بالداجوني، لكنّه في فرش سورة آل عمران أعاد الكلام وأطلق القطع عن أبي جعفر[٢].

ثانيًا: من وافقه عن أبي جعفر: ابن وردان:

---

(١) الكامل (٢/ ٩٥٧- ٩٥٨)، والشَّيزَري من طرق ابن جمّاز عن أبي جعفر، وميمونة هي ابنة أبي جعفر، والقورسيان هما أحمد وإسماعيل ابنا محمد، وطرق الشَّيزَري وميمونة والقورسيَّيْنِ عن أبي جعفر ليست من النشر.

(٢) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٣٤، ٣/ ١٨٠)، وتنظر الطرق فيه: (١/ ٢٩١- ٢٩٥).

١- من طريق الحُلْواني عن قالون عن ابن وردان: من طريق الخزاعي، ومن طريق ابن مهران: من كتابيه ومن الإيضاح(١)، ومن المصباح في بعض إطلاقاته كما سبق عنه(٢).

---

(١) ذكر ابن مهران أنّه روي القطع عن أبي جعفر، لكنّه بيّن أنّه لم يقرأ به وأنّ ما ذُكِرَ ذُكِرَ قياسًا لأنّ مذهب أبي جعفر هو قطع هذه الحروف، وعدم قراءته بالقطع يفيد بظاهره أنّه قرأ بالوصل، وذكر الأندرابيّ في الإيضاح إسكان الميم مع قطع الألف عن أبي جعفر غير ابن مهران، وعبّر عن تلك القراءة بقوله: (كأنّهم يقفون وقفةً خفيفةً في الوصل)، ثمّ ذكر فتح الميم مع وصل الألف للآخرين، فينبغي أن يندرج فيهم أبو جعفر من طريق ابن مهران. لكن أبا نصرٍ العراقيَّ جزم في الإشارة [ل١٩/ ب] بالقطع عن أبي جعفر، مع أنّه أسند في كتاب الإشارة [ل٨/ ب- ل٩/ أ] رواية ابن وردان من قراءته على ابن مهران بسنده المذكور في الغاية والمبسوط. وقد أسند الروذباريّ طريق ابن مهران عن أبي جعفر في جامعه، لكن وقع في كلامه في هذا الموضع تداخلٌ واضطراب في المطبوع، فالعبارة فيه هي (٢/ ٤٢٢): «(ميم أللهُ) بإسكان الميم وقطع الهمزة في الحالين: يزيد... وقرأت عن أبي بكر عن يزيد بالوجهين **قال أبو الفتح [أي ابن جنّي]: قراءة الأعمش عن إبراهيم النخعي. فوصفه بالنزول** وبه قرأت من طريق ابن مهران والله أعلم، إلّا أنّ الأعشى على أصله في السكت على الميم. بكسر الميم ووصل الألف: مفضل بن صدقة... الآخرون: بفتح الميم ووصل الألف)». وما تحته خطٌّ كلامٌ مقحمٌ لعلّه من خطأ الناسخ؛ فإنّه لا يتعلّق بهذه القراءة بل يتعلّق بالقراءة في الآية التي تليها: (نزّل عليك الكتاب بالحق)؛ فإنّ أبا الفتح ابن جنيّ قال في المحتسب (١٦٠/ ١): «ومن ذلك قراءة إبراهيم [أي النخعي] فيما رواه المغيرة والأعمش عنه: (نزل عليك الكتاب بالحق) خفيفة الزاي ورفع الباء من (الكتاب)»، فالنزول في هذه القراءة مسندٌ إلى الكتاب فهو الموصوف بالنزول، وبه يظهر معنى العبارة المقحمة. وما في جامع الروذباريّ بعد ذلك: «وبه قرأت من طريق ابن مهران» يظهر أنّه متعلّق بقراءة أبي جعفر في (ألم الله)، لكن مع وقوع الخلل والاضطراب في ترتيب العبارة لا يوثَق بأنّها تتعلّق بأيّ وجهٍ من الأوجه المذكورة في هذه الكلمة، بل لا يوثَق بأنّ الوجهَ الذي تعلّقتْ به هل هو مذكور أو ساقط، وأقرب ما تتعلّق به لو قُطِع النظر عن المقحَم: هو الوجهان.

(٢) تنظر القراءة في المبسوط لابن مهران (٨٨)، والغاية لابن مهران (ص٤٧)، والمنتهى (ص٣٢١)، والإيضاح للأندرابي: [ل١٧١/ ب]، وجامع أبي معشر (٢/ ٥٥٨)، وجامع الروذباري (٢/ ٤٢٢)، والمصباح (٣/ ٣٤، ٣١٨٠)، ووقع في طبعتي الغاية: (وروي عن زيد) وصوابه: يزيد، لا زيد؛ كما =

وذكر ابن الجزري عن ابن مهران أنّه انفرد بعدم السكت في حروف التهجي في فواتح السور.

٢- ومن طريق العُمَري عن قالون عن ابن وردان: من طريق الخزاعي، ومن غاية الاختصار والمصباح في أحد إطلاقيه كما سبق عنه(١).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الفرعيّ وعن أصل طريقه الرئيسيّ وعن الراوي من طرق نشريّة وغير نشريّة، وكلها تدور على المصباح في أحد إطلاقيه، ووردت له موافقات عن القارئ من غير هذه الرواية، وبعضها من طرق نشريّة. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وقيّد ابن الجزري انفراد المنفرِد ببعض طرقه، مع أنّ الوجه ورد عن المنفرد عن طرق نشريّة أخرى غير ما ذكره ابن الجزري.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد صرّح بأنّ الصحيح عن أبي جعفر هو السكت على الحروف كلّها من غير استثناء لشيءٍ منها؛ وفاقاً لاجتماع الثقات الناقلين ذلك عنه نصًّا وأداءً، وذكر أنّه بذلك قرأ وبذلك يأخذ(٢).

في النسخة الخطية للغاية [ل٢٨/ أ]، وأيضًا هو الموافق لما في المبسوط. وتنظر الطرق في المبسوط لابن مهران (ص٥)، والغاية لابن مهران (ص٧)، والمنتهى (ص١٨٥- ١٨٦)، والإيضاح للأندرابي [ل٨٦]، وجامع أبي معشر (١/ ٧٠٤- ٧٠٥)، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٧)، والمصباح (١/ ٢٩٥- ٢٩٦، ٢٩٩- ٣٠١).

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٣٢١)، وجامع أبي معشر (٢/ ٥٥٨)، وجامع الروذباري (٢/ ٤٢٢)، والمصباح (٣/ ٣٤، ١٨٠)، وغاية الاختصار (ص/ ٤٤٥)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٨٥)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٠٨)، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٧)، والمصباح (١/ ٢٨٥- ٢٩١)، وغاية الاختصار (١/ ٨٥- ٨٦).

(٢) ينظر النشر (٢/ ٤٨٥).

٢- ولم يذكره في الطيبة[١].

***

٩١- الموضــع التاســع: انفراد ابن مهران بعدم ذكر الســكت لأبي جعفر في الحروف كلها.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد ابن مهران بعدم ذكر الســكت لأبي جعفر في الحروف كلّها... والصحيح: السكت عن أبي جعفر على الحروف كلها من غير استثناء لشيء منها؛ وفاقاً لاجتماع الثقات الناقلين ذلك عنه نصًّا وأداءً، وبه قرأت وبه آخذ»[٢].

- طريق ابن مهران عن أبي جعفر من الطرق المســـندة في النشـــر، وجاء طريقه النشــريّ من رواية ابن وردان فحســب، وذلك من كتابه "الغاية": عن زيد بن علي عن الداجوني عن **ابن شــبيب** عن **الفضـــل بن شـــاذان** عن الحُلْواني عن قالون عن **ابن وردان**[٣].

- **مصــدر الانفراد**: لم يتعرّض ابن مهران في "الغاية" للســكت، وحكى في بداية ســورة آل عمران أنّه روي عن أبي جعفر قطع همزة لفظ الجلالة من (ألف لام)[٤]، وهذا يفهم منه أنّ ما يأخذ به عن أبي جعفر هو عدم القطع، وهو يســتلزم عدم الســكت. وكذلك لم يتعرّض له في "المبسوط" في أوّل مظانّه — أي في سورة البقرة-، لكنّه أشار في بداية ســـورة آل عمران إلى أنّ أصـــل أبي جعفر هو القطع؛ حيث قال بعد أن ذكر إســكان ميم ﴿الٓمٓ﴾ وقطع الألف من لفظ الجلالة: «وذُكِرَ نحوُه عن أبي جعفر ولم أقرأ به، وذكره قياســـاً؛ لأنّ مذهبه القطع في هذه الحروف»[٥]، وهذه العبارة فيها خفاء، وعبارة الفارسيّ في شـرح الغاية ترفع خفاءها؛ إذ قال الفارسيُّ بعد أن ذكر قطع الهمزة

(١) ينظر طيبة النشر (ص٥٤، البيت: ٢٣٨).

(٢) النشر (٢/ ٤٥٨).

(٣) ينظر النشر (١/ ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٣)، والغاية (ص٧).

(٤) ينظر غاية ابن مهران (ص٤٧)،وفي طبعتي الغاية: (وروي عن زيد) وصوابه: يزيد؛ كما في النسخة الخطية للغاية [ل٢٨/ أ]، وفي المبسوط.

(٥) المبسوط (ص٨٨).

من لفظ الجلالة في ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ عن الأعشى والبرجمي: «وإنّما ترك يزيد [أبو جعفر] مذهبه في ذلك: لأنّ من العرب من تقطع من الألف واللام من ﴿ٱللَّهُ﴾ حيث كان، وهي لغة متروكة، فلو قطعها [أبو جعفر] التبس بتلك اللغة، وهم يحذرون اللبس من أي وجه كان»(١)، فهذا يفيد أنّ أصل أبي جعفر عند ابن مهران هو تقطيع حروف فواتح السور، وأنّ ما ذكره ابن مهران من عدم القطع في همزة لفظ الجلالة من ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ خروجٌ عن هذا الأصل لعلّةٍ في هذا الموضع فقط، فيفهم منه أنّ باقي الباب بتقطيع حروف التهجي.

ولم يتعرّض العراقيُّ في "الإشارة" للسكت، لكنّه أطلق قطع همزة لفظ الجلالة من ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ عن أبي جعفر، ولم يسند قراءة أبي جعفر إلا من طريق ابن مهران(٢). وأطلق الهذليّ في الكامل السكت عن أبي جعفر غير الشَّيزَري، فدخل في عموم السكت طريقه عن ابن مهران. وقال الأندرابي في الإيضاح: «ولا يشبعون كسرة الميم في ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ لأنّهم يفتحونها، إلّا أنّ أبا جعفر يقطّعها تقطيعًا، يسكت على كل حرف منها ويبتدئ بما بعدها، ويدغم آخر اللام في أول في أوّل الميم التي بعدها ويأتي شبه سكتةٍ عليها من طريق ابن مهران، ومن طريق غيره يسكت على آخر اللام ويظهرها»(٣)، وقال في موضع آخر: «أبو جعفر يقطّع حروف التهجي في فواتح السور، ويقف على آخر كل حرفٍ منها وقفةً خفيفةً نحو (ألف، لام، ميم) إلّا أنّ ابن مهران قال: يدغم آخر (لام) في أوّل (ميم) ويأتي عليها بشبه سكتة يسيرة وكذلك ﴿الٓمٓصٓ﴾[الأعراف: ١]، ﴿الٓر﴾[يونس: ١، وغيرها]، ﴿الٓمٓر﴾[الرعد: ١]، ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[مريم: ١]، .... يقطّعها تقطيعًا»(٤)، فهذا يفيد أنّ ابن مهران يقطّع حروف التهجي عن أبي جعفر، وأنّ الفرق بين ابن مهران وغيره أنّ ابن مهران يدغم ويسكت وغيره يظهر ويسكت، ولم تتحصّل عندي حقيقة هذا الوجه.

---

(١) شرح الغاية للفارسي [ل٧٨/ ب].

(٢) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل١٩/ ب]، وتنظر طرقه فيه [ل٨/ ب- ل٩/ أ].

(٣) الإيضاح [ل١١٧/ ب].

(٤) الإيضاح [ل١٦٢/ أ].

ويؤخذ ممّا سبق أنّ الظاهر أنّ أبا جعفر له السكت من طريق ابن مهران، وأنّ ذكره للوصل في ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ إنّما هو استثناء من ذلك الأصل، وليس هو الأصل له في حروف التهجّي. واستثناء هذا الموضع ورد عن أبي جعفر من عدّة طرق كما سبق في الموضع السابق.

- **من ذكر عدم السكت في فواتح السور عن أبي جعفر:**

أوّلًا: من ذكره عن ابن وردان: لم أجد أحدًا وافقه من طرق ابن وردان.

ثانيًا: من ذكره عن أبي جعفر: ابن جمّاز عن أبي جعفر:

أ- من الكامل عن الذارع عن المغازلي بسنده إلى الشَّيزَري عن ابن جماز، حيث أطلق الهذليُّ السكت عن أبي جعفر واستثنى الشَّيزَري[1].

ب- ومن جامع الروذباريّ عن الأهوازي عن الباهلي عن زكريا بن عيسى عن الدوري عن إسماعيل بن جعفر عن ابن جماز، حيث أطلق الروذباريّ السكت عن أبي جعفر واستثنى الدوريَّ[2].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ منسوبٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئٍ، ولم أجد أحدًا وافقه عن الراوي،وورد هذا الوجه عن القارئ من طرقٍ يسيرة. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

ويحتمل أنّ الوجه الذي عند المنفرِد بخلاف ما حكاه عنه ابن الجزريّ، ووردت له موافقات عن أصل طريقه الفرعي وعن أصل طريقه الرئيسي وعن الراوي وعن القارئ على الوجه الآخر المحتمل، وبعضها من طرقٍ نشريّة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٩٥٧)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٣٨).

(٢) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٣١٧)، وينظر الطريق فيه (١/ ٦٨٨- ٦٨٩).

١- فقد صرّح بأنّ الصحيح عن أبي جعفر هو السكت على الحروف كلّها من غير استثناء لشيءٍ منها؛ وفاقاً لاجتماع الثقات الناقلين ذلك عنه نصًّا وأداءً، وذكر أنّه بذلك قرأ وبذلك يأخذ[١].

٢- ولم يذكره في الطيبة[٢].

***

(١) ينظر النشر (٢/ ٤٨٥).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٥٤، البيت: ٢٣٨).

المبحث التاسع: الانفرادات في باب الوقف على الهمز

٩٢- الموضــع الأول: انفراد ابن سـفيان ومن تبعه من المغاربة كالمهدوي وابن شـريح بتحقيق الهمز الساكن المتوسط بكلمة عند الوقف، نحو: ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾[الأنعام: ٧١]، مع إجراء الوجهين في المتوسط بحرف، نحو: ﴿فَأْتُواْ﴾[البقرة: ٢٣، وغيرها].

قال ابن الجزريّ: «وتخفيفه [أي الهمز السـاكن مطلقاً] أن يبدل بحركة ما قبله، وكذلك يقف حمزة من غير خلاف عنه في ذلك إلا ما شذّ فيه ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة كالمهدوي وابن شريح وابن الباذش من تحقيق المتوسط بكلمة لانفصاله، وإجراء الوجهين في المتوسط بحرف لاتصاله، كأنهم أجروه [أي الساكن المتوسط بغيره] مجرى المبتدأ، وهذا وهم منهم وخروج عن الصـواب؛ وذلك أن هذه الهمزات وإن كن أوائل الكلمات فإنهن غير مبتدآت... والعجب أن ابن الباذش نسب تحقيق هذا القسم لأبي الحسن ابن غلبون وأبيه [وابن سهل][١]، والذي رأيته نصا في "التذكرة" هو الإبدال بغير خلاف»[٢]. وقال في التقريب: «وقد شـذّ بعض المغاربة فأخذ في المتوسـط بكلمة بالتحقيق وفي المتوسط بحرف بوجهين. وهو وهم»[٣].

- طريق ابن سفيان والمهدوي وابن شريح عن حمزة من الطرق المسندة في النشر، أما ابن سـفيان والمهدوي فطرقهم المسـندة في النشـر جاءت من رواية خلّاد، وأما ابن شـريح فجاءت طرقه المسـندة في النشـر من روايتي خلفٍ وخلّاد، وهذا بيان طرقهم المسندة في النشر:

١- **ابن سفيان:** من "كتابه الهادي": عن عبد المنعم بن غلبون عن أبي سهل صالح بن إدريس عن أبي سـلمة عن القاسـم بن نصـر عن **ابن الهيثم** عن **خلّاد** عن سـليم عن **حمزة**.

---

(١) كذا في النشر، وفي الإقناع (أبو سهل)، وذكر الدكتور أيمن سويد في تحقيقه للنشر أنّه تحرّف في النسخ الخطية الخمس إلى (ابن سهل)، وأنّ صوابه (أبو سهل) كما هو في الإقناع، وبيّن أنّه صالح بن إدريس شيخ أبي الطيب ابن غلبون. (ينظر: تحقيق د. أيمن للنشر: ٢/ ١٣٤٦، تعليق: ١).

(٢) النشر (٢/ ٤٧٠- ٤٧٢)، وابن الباذش ليس من طرق حمزة في النشر.

(٣) تقريب النشر (١/ ٣١١).

٢- **المهدوي:** من كتابه "الهداية": عن **ابن سفيان** بسنده السابق إلى **خلّاد**.

٣- **ابن شريح:** من كتابه "الكافي":

أما في رواية خلف:

أ. فمن طريق ابن نفيس عن السامَرّي عن **ابن مقسم** عن إدريس عن **خلف** عن سليم عن حمزة.

ب. ومن طريق تاج الأئمة ابن هاشم عن **الحمّامي** عن **ابن مقسم** بسنده السابق إلى **خلف**.

ج. ومن طريق أبي علي المالكي عن **الحمّامي** بسنده السابق إلى **خلف**.

وأمّا في رواية خلّاد: فمن طريق ابن نفيس عن السامَرّي عن ابن شنبوذ عن **ابن شاذان** عن **خلّاد** عن سليم عن **حمزة**[١].

- **مصدر انفراد ابن سفيان والمهدوي وابن شريح:** قال ابن سفيان في الهداية: «الهمزة الساكنة إذا سهلتها أبدلتها بالحرف الذي منه حركة ما قبلها، وأمّا إذا سكنت وكانت في أول كلمة واتصلت بكلمة قبلها فإنه يقف عليها بالتحقيق، وقد روي عنه التخفيف، نحو ﴿يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا﴾[الأعراف: ٧٧]، فإذا اتصلت بها حروف المعاني اختلف المتعقبون في الوقف على مذهب حمزة نحو ﴿فَأْتُوهُنَّ﴾[البقرة: ٢٢] ﴿فَأْوُۥٓاْ﴾[الكهف: ١٦] ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾[طه: ١٣٢]، فبعضهم يحقق الهمزة وبعضهم يبدلها بحركة ما قبلها»[٢]، ونحوه في الكافي لابن شريح[٣].

وكلام المهدوي في شرح الهداية يفهم منه جواز الوجهين في المتوسط بكلمة وإن

---

(١) النشر (١/ ٤٥٩- ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٥- ٤٦٩، ٤٧٥- ٤٧٧)، الهادي لابن سفيان (ص٩٤)، الكافي لابن شريح (ص٣٤) وفيه اختلاف في طريقه **عن السامَرّي عن خلف** (ينظر: تعليق د. أيمن سويد في السلاسل الذهبية (ص٣٩٣) على هذا الطريق، وتعليق د. السالم الجكني على هذا الطريق في تحقيقه للنشر (تعليق١، ص٢/ ٤٢٩))، والهداية للمهدوي في عداد المفقود.

(٢) الهادي لابن سفيان (ص١٣٩- ١٤٠) بحذفٍ واختصار.

(٣) ينظر الكافي لابن شريح (ص٤٩- ٥٠) وفيه تصحيف وخلل.

كان اختياره هو التحقيق، أما المتوسط بحرف فقد ذكر الإبدال فيه، وأما جواز التحقيق فيه فمحتمل في كلامه على وجهٍ[1].

- **من وافق:**

١- تفيد عبارة "التبصرة" لمكّي: التحقيقَ لأبي الطيّب ابن غلبون، حيث قال: «ويجب أن تعلم أن ما دخل عليه زائد فلا يعتد بالزائد... **هذا مذهب أبي الطيب** واستثنى ما خروج الزائد منه يفسد المعنى... **وغير أبي الطيب** يسهّل كل همزة بعد حرفٍ إذا كان في كلمة سواء كان زائدًا أو غير زائد، **ويسهّل [أي غيرُ أبي الطيّب] أيضًا** الهمزةَ الأصلية التي تدخل عليها ألف الوصل في الابتداء إذا وقف لحمزة نحو: ﴿يَصَٰلِحُ ٱئۡتِنَا﴾»[2].

٢- وأمّا ابن الباذش: فقد ذكر في كتابه الإقناع الوجهين لحمزة، ونسب وجه التحقيق إلى رواية الخاقاني[3] عن أصحابه عن حمزة، واختيار أبي سهل وأبي الطيب ابن غلبون وطاهر ابن غلبون وغيرهم، واختيار والده أبي الحسن ابن الباذش، وروى عنه أنّه قال: (وهو الصواب الذي لا يصحّ غيرُه)[4].

وما نسبه إلى أبي الطيّب ابن غلبون موافقٌ لِـمَا في "تبصرة" مكّي عن أبي الطيّب. ولكن ما نسبه إلى أبي الحسن ابن غلبون قد انتقده ابن الجزريّ بأنّه نصّ في "التذكرة" على الإبدال، ويلاحظ أنّ أبا الحسن ابن غلبون أسند رواية خلّاد في "التذكرة" عن والده أبي الطيب عن أبي سهل بسنده إلى خلّاد، وأسند رواية خلفٍ عن والده أبي الطيّب وعن غيره[5].

وعدّ ابن الجزريَّ ابن الباذش ممّن تبع ابن سفيان، ولعلّ ابن الجزريّ يعدّ مكيًّا أيضاً ممّن تبع ابن سفيان.

---

(١) ينظر شرح الهداية للمهدوي (٢/ ٥٧- ٥٩).

(٢) التبصرة لمكي (ص٣٤٦- ٣٤٧).

(٣) أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان الخاقاني البغدادي، (ت٣٢٥هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٥٤)، وغاية النهاية (٣/ ٧٨٤).

(٤) ينظر الإقناع لابن الباذش (ص٢١٠).

(٥) تنظر القراءة في التذكرة لابن غلبون (ص١٤٧)، وتنظر الطرق فيه (ص٤٣- ٤٥).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وبعض أصحاب الكتب عن قارئٍ، وهذا الوجه – أي التحقيق وقفًا- صحيحٌ في النشر عن غير هذا القارئ.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ وسم هذا الوجه بالشذوذ وصرّح بأنّه وهمٌ وخروج عن الصواب(١).

***

٩٣- الموضع الثاني: انفراد أبي العلاء الهمذاني بتسهيل الهمزة الواقعة بعد حروف المد – غير الألف- بحسب حركة ما قبل حروف المدّ.

قال ابن الجزريّ: «والمنفصل رسماً من الهمز المتحرك الساكن ما قبله... وإن كان الساكن حرف علة فلا يخلو إما أن يكون حرف لين أو حرف مد... وإذا كان حرف مدٍّ فلا يخلو من أن يكون ألفاً أو غيرها... وانفرد الحافظ أبو العلاء بإطلاق تخفيف هذا القسم [ما كان قبله حرف مد غير ألف] مع قسم الألف قبله كتخفيفه بعد الحركة، كأنه يلغي حروف المد ويقدر أن الهمزة وقعت بعد متحرك، فتخفف بحسب ما قبلها على القياس، وذلك ليس بمعروف عند القراء ولا عند أهل العربية، والذي قرأت به في وجه التسهيل هو ما قدمت لك، ولكني آخذ في الياء والواو بالنقل، إلا فيما كان زائدا صريحا لمجرد المد والصلة فبالإدغام، وذلك كان اختيار شيخنا أبي عبد الله الصائغ المصري، وكان إمام زمانه في العربية والقراءات»(٢).

- طريق الحافظ أبي العلاء عن حمزة من الطرق المسندة في النشر. ووروده طريقه المسند في النشر من رواية خلاد فحسب وذلك من كتابه "الغاية":

١- عن أبي العز عن غلام الهراس عن الحمّامي عن **بكّار** عن الصوّاف عن **الوزان** عن **خلّاد**.

---

(١) ينظر النشر (٢/ ٤٧١)، ونحوه في التقريب (١/ ٣١١). وتبع ابن الجزريّ في نقده ما ذكره الداني في جامع البيان (١/ ٤٤٤).

(٢) النشر (٢/ ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤).

٢- وعن أبي العز عن غلام الهراس عن أبي محمد الفحام عن **بكّار** بسنده السابق[١].

- **مصدر الانفراد**: قال الحافظ أبو العلاء في غاية الاختصار: «وأمّا الضرب الثاني: وهو ما كان حروف اللين والهمزة بعدها من كلمتين: فإنّ تخفيف الهمزة بعد حروف اللين كتخفيفها بعد الحركات»[٢].

- **من وافقه**: لم أجد أحدًا وافقه من سائر طرق حمزة.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئٍ، ولم أجد أحدًا وافقه. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحد من القراء العشرة.

- **حكم ابن الجزريّ**: كلام ابن الجزريّ في الطيبة مجملٌ؛ إذ أطلق التسهيل في المنفصل بكلمة ولم يبيّن وجه تسهيله[٣].

لكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه؛ إذ ذكره في النشر موسوماً بالانفراد مع عدم ذكره في "تقريب النشر"، بل لم يذكر في "التقريب" في المتوسط بكلمة – بعد ذكره لمطلق التحقيق- إلّا التسهيل بعد الألف والنقل والإدغام بعد الواو والياء، وقال بعد ذلك: (ولم يذكر الحافظ أبو العلاء غيره)[٤]، ونفيه لغيره عن أبي العلاء يدافع بظاهره ما ذكره في النشر من انفراده.

***

٩٤- الموضع الثالث: انفراد أبي العلاء الهمذاني بقصر جواز الإدغام في الواو والياء الأصليتين على اللينتين دون المدّيتين[٥].

---

(١) النشر (١/ ٤٧١، ٤٧٤، ٤٧٥- ٤٧٧).

(٢) الغاية لأبي العلاء (١/ ٢٥٥).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٥٥).

(٤) ينظر تقريب النشر (١/ ٣١٦).

(٥) يجوز لحمزة على ما في النشر (٢/ ٤٧٥، ٤٩٠- ٤٩١)، والطيبة (ص٥٥، البيت: ٢٤١، ٢٤٣) في الواو والياء الأصليتين الساكنتين: النقل أو الإدغام، سواءٌ كانتا لينتين أو مدّيتين.

قال ابن الجزريّ بعد أن ذكر مذهب بعض النحاة في إجراء الواو والياء الأصليتين مجرى الزائدتين وموافقة بعض القراء لهم: «وانفرد الحافظ أبو العلاء فخصّ جواز الإدغام من ذلك بحرف اللين ولم يجزه بحرف المد»[1].

- طريق الحافظ أبي العلاء في قراءة حمزة من الطرق المسندة في النشر، وورد طريقه المعتمد في النشر عن خلاد فحسب وذلك من كتابه "الغاية"، وسبق[2].

- **مصدر الانفراد:** قال الحافظ أبو العلاء: «فإن كان قبلهما [أي قبل الياء والواو الساكنتين] فتحة ساغ فيهما وجهان: **أحدهما:** أن تلقى حركة الهمزة عليهما وتحذف، وهو الاختيار. **والآخر:** أن تقلب حرف لين من جنس ما قبلها، ويدغم الأول في الثاني فتصير حرف لين مشدداً.

فإن كان قبل الواو والياء حركتُهما فإنّ ذلك على ضربين: أحدهما: أن يأتي بعدهما همزة من الكلمة التي فيها إحداهما، والثاني: أن يأتي من صدر كلمة أخرى.

فأما الضرب الأول: فيسوغ فيه – سوى ما كان على فعيل أو فعول- وجهان:

أحدهما: تليين الهمزة مع الإشارة إليها بالصدر.

والآخر: قلبها حرف لين من جنس ما قبلها، وإدغام الأول في الثاني، فتصير حرف لين مشدداً، نحو (سوء)... ما لم تكن [الهمزة] مفتوحةً متطرفة غير منونة؛ فإنّها إذا كانت كذلك حذف رأسا فتذهب المدّة بذهابها، ومنهم من يشير إلى الهمزة بالصدر، وذلك نحو قوله: ﴿سِيٓءَ﴾[هود: ٧٧، والعنكبوت: ٣٣]»[3]، فقد ذكر وجه الإدغام في الواو والياء الأصليتين، وإنّما خصّ عدم الإدغام بما إذا كانت الهمزة متطرّفةً مفتوحةً، فإطلاق ابن الجزريّ لعدم إدغام أبي العلاء في المديّتين الأصليّتين فيه نظر.

- **من ذكر هذا الوجه:** لم أجد أحدًا ذكره.

---

(١) النشر (٢/ ٤٩١).

(٢) ينظر: ص٤٩٨ .

(٣) غاية الاختصار (١/ ٢٥٢- ٢٥٤) بحذفٍ واختصار.

- **وصـف الانفراد**: هذا انفرادٌ منسـوبٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصـحاب الكتب عن قارئٍ، ولم أجد أحدًا وافقه. وترجمة ابن الجزريّ للانفراد فيها مخالفةٌ لما ورد في مصدر الانفراد.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه — مع وسمه في النشر بالانفراد(١)- لم يشر إليه في التقريب ولا على سبيل الانفراد(٢)، وكذلك في الطيبة أطلق الإدغام عن بعضهم في الواو والياء الأصليتين من غير تفصيل(٣).

***

٩٥- الموضع الرابع: انفراد أبي العلاء الهمذاني بتسهيل الهمز بين بين بعد كل حرفِ مدٍّ، سواء كان متوسطاً بنفسه أو بغيره، فأجرى الواو والياء مجرى الألف.

قال ابن الجزريّ: «وأجاز نحاة الكوفيين أن تقع همزة بين بين بعد كل ساكن كما تقع بعد المتحرك، وانفرد أبو العلاء الهمذاني من القراء بالموافقة على ذلك فيما وقع الهمز فيه بعد حرف مدٍّ، سواء كان متوسطاً بنفسه أو بغيره، فأجرى الواو والياء مجرى الألف، وسوّى بين الألف وغيرها من حيث اشتراكهن في المد. قلت: وذلك ضعيف جداً، فإنهم إنما عدلوا إلى بين بين بعد الألف لأنه لا يمكن معها النقل ولا الإدغام بخلاف الياء والواو، والله أعلم. على أن الحافظ أبا عمرو الداني حكى ذلك في ﴿مَوْئِلًا﴾[الكهف: ٥٨]، و﴿ٱلْمَوْءُودَةُ﴾[التكوير: ٨] وقال: إنه مذهب أبي طاهر بن أبي هاشـم(٤)، وهو قريب في ﴿مَوْئِلًا﴾ من أجل اتباع الرسم عند من يأخذ به»(٥).

- طريق الحافظ أبي العلاء في قراءة حمزة من الطرق المسندة في النشر، وورد طريقه

---

(١) ينظر النشر (٢/ ٤٩١).

(٢) ينظر تقريب النشر (١/ ٣١٢- ٣١٣).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٥٥).

(٤) أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم البغدادي البزّاز، (ت٣٤٩هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٠٣)، وغاية النهاية (٢/ ٥٦٥).

(٥) النشر (٢/ ٤٩٢- ٤٩٣) بحذفٍ.

المسند في النشر عن خلاد فحسب وذلك من كتابه "الغاية"، وسبق[1].

- **مصـــدر الانفراد:** قال أبو العلاء في الغاية: «وأمّا المتحركة... ويكون ما قبلها ساكنًا أو متحرّكًا، فالساكن لا يخلو من أن يكون حرف لين أو غيره... وإن كان حرف لين لم يخل من أن يكون ياءً أو واواً أو ألفا، فإن كان واوًا أو ياء لم يخل من أن يكون قبلهما فتحة أو حركتهما... فإن كان قبل الواو والياء حركتهما فإنّ ذلك على ضـــربين: أحدهما: أن يأتي بعدهما همزةٌ من الكلمة التي فيها إحداهما، والثاني: أن يأتي من صــــدر كلمة أخرى. فأما الضـرب الأول: فيســوغ فيه – ســوى ما كان على فعيل أو فعول- وجهان: أحدهما تليين الهمزة مع الإشــارة إليها بالصــدر، والآخر: قلبها حرف لين من جنس ما قبلها وإدغام الأول في الثاني... فأما ما جاء من ذلك على (فعيل) أو (فعول) فليس فيه إلّا وجهٌ واحدٌ وهو قلب الهمزة حرفاً من جنس ما قبلها والإدغام... وأمّا الضرب الثاني: وهو فيما كان حروف اللين والهمزة بعدها من كلمتين: فإنّ تخفيف الهمزة بعد حروف اللين كتخفيفها بعد الحركات»[2].

ويظهر من النقل الســـابق: أنّ ترجمة ابن الجزريّ للوجه عند أبي العلاء ليســـت وافيةً:

١- لأنّ أبا العلاء خصّ التســـهيل بعد الواو والياء بما لم يكن على (فعيل) أو (فعول)، ولم يطلقه.

٢- ولأنّ أبا العلاء ذكر أنّ التخفيف في المتوسط بغيره بعد حروف اللين كتخفيفها بعد الحركات، وابن الجزري حمل هذه العبارة ســـابقاً على أنّه يعتبر حركة ما قبل حرف اللين فيســـهل الهمزة بحسـبه، فقد وقع تدافعٌ بين إطلاق ابن الجزريّ هاهنا عن أبي العلاء أنّه يسـهّل بين بين في المتوسـطة بكلمة بعد الواو والياء المديتين وبين إطلاقه سـابقاً عن أبي العلاء أنّه يسهّل في المتوسطة بكلمة بعد حروف المدّ بحسب ما قبل حروف المدّ.

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه على هذا الوجه على النحو الذي ذكره ابن الجزري. وأمّا التسهيل بعد الواو والياء غير الزائدتين فقد وجدت ما يقرب منه:

---

(١) ينظر: ص٤٩٨ .

(٢) غاية الاختصار (١/ ٢٥١- ٢٥٥).

١- فذكر أبو معشر في "الجامع" أنّ حمزة وقف على ﴿لَتَنُوٓأُ﴾[القصص: ٧٦] بتليين الهمزة، وذكر أنّ حمزة وقف على ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾[التوبة: ٣٧] بتخفيف الهمزة والمدّ وأنّه جاء عنه بياءٍ مشدّدة. ويلاحظ أنّ أبا معشرٍ لم ينصّ على قاعدةٍ عامّة لحمزة[١].

٢- وقال الروذباريّ في جامعه: «وممّا يشير إليه بصدره[٢] عند الوقف قوله: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾[النور: ٣٥] و﴿جِاْيٓءَ﴾[الفجر: ٢٣] و﴿سِيٓءَ﴾[هود: ٧٧، والعنكبوت: ٣٣] ونظائر ذلك»[٣]، مع ذكره للإدغام بعد الياء والواو الزائدتين[٤].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئٍ، ولم يوافقه أحدٌ على تمام النحو الذي ذكره ابن الجزريّ، ووردت له موافقاتٌ جزئيّةٌ قريبة. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحد من القرّاء.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- إذ حكم عليه في النشر بأنّه ضعيف جدًّا[٥].

٢- ولم يشر إليه في التقريب ولا على سبيل الانفراد، بل ذكر المشهور في المتطرف والمتوسط بنفسه، وكذلك ذكر التخفيف في المتوسط بكلمة على الوجه المشهور وذكر أن أبا العلاء لم يذكر غيره[٦].

---

(١) ينظر: جامع أبي معشر (٢/ ٣٠٠).

(٢) الظاهر أنّ الإشارة بالصدر عبارة عن التسهيل بين بين، يدلّ على ذلك قول الداني حين حكايته لبعض المذاهب في الوقف على (موئلا) و(الموءودة) لحمزة: «والثالث فيهما: جعل الهمزة بعد الواو **بَيْنَ بَيْنَ**... وهذا مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم في ذلك، فقال في كتابه: (كان حمزة إذا وقف لفظ بعد فتحة الميم بواو ساكنة، **ثم أشار إلى الهمزة بصدره**)»، فقد عبّر الداني عن "الإشارة بالصدر" في عبارة أبي طاهر بـ"جعل الهمزة بَيْنَ بَيْنَ". ينظر: جامع البيان (١/ ٤٤٩- ٤٥٠).

(٣) ينظر جامع الروذباري (٢/ ١٨٩).

(٤) المصدر السابق (٢/ ١٩٤).

(٥) ينظر النشر (٢/ ٤٩٣).

(٦) ينظر تقريب النشر (١/ ٣١٢- ٣١٣، ٣١٦).

٣- ولم يذكره في الطيبة[١].

***

٩٦- الموضع الخامس: انفراد أبي العلاء الهمذاني بإبدال الهمز المتطرف بعد ساكن بعد فتحٍ ألفًا.

قال ابن الجزريّ: «وأجاز بعض النحاة في الساكن الصحيح قبل الهمز المتطرف إبدال الهمزة بمثل حركة ما قبل ذلك الساكن حالة الوقف... فيقولون: (هذا الخبَا)... و(هذا الدِّفي)... و(هذا الجزو)... ولم يوافق على هذا أحد من القراء إلا الحافظ أبا العلاء؛ فإنه حكى وجهاً آخر في ﴿ٱلْخَبْءَ﴾[النمل: ٢٥] ببدل الهمزة ألفاً بعد النقل، فخصّه بالمفتوحة»[٢].

- طريق الحافظ أبي العلاء في قراءة حمزة من الطرق المسندة في النشر، وورد طريقه المسند في النشر عن خلاد فحسب وذلك من كتابه "الغاية"، وسبق[٣].

- **مصدر الانفراد:** قال الحافظ أبو العلاء: «وقد جاء في ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾[النجم: ٤٧، وغيرها] ونحوها وجهٌ آخر، وهو أن تصير ألفاً بعد إلقاء الحركة على ما قبلها، فتصير: (الخبا) و(النشَاه) و(شطاه) و(يسام)»[٤].

وعبارة ابن الجزريّ في ترجمة الانفراد مشكلةٌ:

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص٥٥).

(٢) النشر (٢/ ٤٩٤- ٤٩٥).

(٣) ينظر: ص٤٩٨ .

(٤) غاية الاختصار (١/ ٢٥١)، وقال ابن الجزري: «مسألة: ﴿مَسْـُٔولًا﴾ و﴿مَذْءُومًا﴾ و﴿أَفْـِٔدَةُ﴾ و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ و﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ فيه وجه واحد وهو النقل، وحكي فيه وجه ثان وهو بين بين، وهو ضعيف جداً. وكذلك الحكم في ﴿شَطْـَٔهُۥ﴾ و﴿يَسْـَٔمُونَ﴾ و﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ و﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾، وحكي فيه وجه ثالث هو إبدال الهمزة ألفاً على تقدير نقل حركتها فقط- كما قدمنا- وهو وجه مسموع ورواه الحافظ أبو العلاء، لكنه قوي في ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ و﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ من أجل رسمهما بالألف كما ذكرنا، وضعيف في غيرهما من أجل مخالفة الرسم وما عليه عمل أهل الأداء». (النشر: ٢/ ٥٧٦- ٥٧٧).

١- لأنّه على الأصل النحويّ الذي ذكره ابن الجزريّ لا يكون هناك نقلٌ، بل الحركة قبل الهمزة المبدلة أتت تبعًا لإبدال الهمزة؛ إذ لزم تحرّك ما قبل الهمزة المبدلة بجنس الحرف المبدل إليه، فَذِكْرُ ابن الجزريّ للنقل في قوله: (ببدل الهمزة ألفًا **بعد النقل**) يورث الاضطراب بين الأصل النحويّ الذي ذكره والفرع الذي أدخله من عند أبي العلاء.

٢- ولأنّ الحافظ أبا العلاء نصّ على إلقاء حركة الهمزة على ما قبلها ثمّ إبدالها، وهذا يخالف هذا الأصل النحويّ؛ إذ المعتبر في الأصل النحوي الذي ذكره ابن الجزريّ: هو حركة ما قبل الساكن قبل الهمزة، والمعتبر في الإبدال عند أبي العلاء: هو حركة الهمزة لا غير، إذ تنقل حركتها على ما قبلها فتبدل من جنس تلك الحركة.

وهذا التفريق بين كون الإبدال تبعًا لما قبل الهمزة وبين كونه تبعًا لحركة الهمزة مستفادٌ من كلام ابن الجزريّ؛ فإنّه قال: (وأجاز بعض النحاة في الساكن الصحيح قبل الهمز المتطرف إبدال الهمزة بمثل حركة ما قبل ذلك الساكن حالة الوقف... وأجاز بعضهم في نحو هذا أيضا النقل إلى الحرف فقط... وأجاز النحاة في (كمأة - كماة) بالنقل فقط والإبدال... وقاس عليه الكوفيون، فيجيزون (يسالون ويجارون والنشاة) **وحركة الساكن بالفتح في ذلك هي حركة الهمزة، ثم أبدلت الهمزة ألفا. وقيل: أبدلوا الهمزة ألفا، فلزم انفتاح ما قبلها**). ويترتّب على إبدال الهمزة بحسب حركة ما قبل الساكن قبلها ثم تحريك الساكن قبل الهمزة تبعًا للحرف المبدل إليه: أن يكون نحو ﴿دِفۡءٞ﴾[النحل: ٥] بالياء: (دِفِي)، ويترتّب على النقل ثم الإبدال: أن يكون ﴿دِفۡءٞ﴾ بالواو: (دِفُو).

وكون أبي العلاء جعل إبدال ﴿ٱلۡخَبۡءَ﴾ من الباب الأول — أي الإبدال تبعًا لما قبل الساكن- وإبدال ﴿شَطۡـَٔهُۥ﴾[الفتح: ٢٩] من الباب الثاني — أي النقل ثم الإبدال حسب حركة الهمزة- كما تفيده عبارة ابن الجزريّ[(١)]: غير ظاهرٍ، بل الظاهر من عبارته أنّه جعل إبدال ﴿ٱلۡخَبۡءَ﴾ و﴿شَطۡـَٔهُۥ﴾ من بابٍ واحدٍ؛ حيث نصّ في الكلمتين على إلقاء حركة الهمزة على ما قبلها. والله أعلم.

---

(١) فجعل إبداله لكلمة (الخبء) من باب هذا الانفراد، وجعل نحو إبدال (شطأه) من باب الانفراد في الموضع التالي.

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه غير ما جاء في الإرشـاد لأبي الطيب ابن غلبون، حيث قال: «فإن كانت الهمزة التي في آخر الاسـم في موضـع اللام وقبلها سـاكن في موضـع العين: حذفتها ولم تبدل مكانها شـيئًا، نحو قوله: ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ و﴿دِفْءٌ﴾ ومثلهما، ولو أبدلت مكانها الحرف الذي منه حركتها جاز، ولكن الاختيار حذفها وكذلك جاء كتاب المصاحف»[1]، فقد اختار الحذف لكنّه جوّز إبدال الهمزة بحسب حركتها - ويلزم منه تحرك السـاكن قبلها بجنس حركة الهمزة-، وهذا قريبٌ من الوجه الوارد في كلام أبي العلاء، ومخالفٌ لتقرير ابن الجزريّ لكلام أبي العلاء؛ لأنّ الإبدال على تقرير ابن الجزري يكون بحسب حركة ما قبل السـاكن، وفي كلام أبي الطيب وأبي العلاء يكون الإبدال بحسب حركة الهمزة نفسها.

- **وصـف الانفراد:** هذا انفرادٌ نسـبه ابن الجزريّ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئٍ، ولم أجد الوجه على النحو الذي ذكره ابن الجزري، ووجدت عند المنفرد ما يقرب منه على نحوٍ آخر، ووردت له موافقةٌ على ذلك النحو. ولم يصـحّ هذا الوجه في النشر عن أحد من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- إذ لم يشر إليه في التقريب ولا على سبيل الانفراد[2].

٢- ولم يذكره في الطيبة[3].

***

٩٧- الموضـع السـادس: انفراد الحافظ أبي العلاء بالإبدال ألفاً في الهمز المفتوح الواقع بعد ساكن، مع تحريك الساكن قبله بالفتح[4].

---

(١) الإرشاد لأبي الطيب ابن غلبون (ص٩٠٧).

(٢) ينظر تقريب النشر (١/ ٣١٢).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٥٥).

(٤) الفرق بين هذا الانفراد والانفراد السابق: أنّ السابق خاصٌّ بالهمز المتطرّف، وهذا يشمل المتطرّف والمتوسط.

قال ابن الجزريّ: «وأجاز بعض النحاة في (كَمْأَة): (كماة) بالنقل فقط والإبدال، وقاس عليه [النحاة] الكوفيون، فيجيزون (يسالون) و(يجارون) و(النشاة)، وحركة الساكن في ذلك هي حركة الهمزة ثم أبدلت الهمزة ألفاً... ولم يوافق على ذلك أحدٌ من القراء إلا أبا العلاء الهمذاني؛ فذكره وجهاً آخر. وقد ذكره كثير منهم في ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾[النجم: ٤٧، وغيرها] فقط من أجل أنها كتبت بالألف كما سيأتي»[1]. وقال ابن الجزريّ عن ﴿شَطْـَٔهُۥ﴾[الفتح: ٢٩]، و﴿يَسْـَٔمُونَ﴾[فصلت: ٣٨]، و﴿يَسْـَٔلُونَ﴾[البقرة: ٢٧٣، وغيرها]، و﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾: «وحكي فيها وجه ثالث، وهو إبدال الهمزة ألفا على تقدير نقل حركتها فقط كما قدمنا، وهو وجه مسموع، ورواه الحافظ أبو العلاء، ولكنه قوي في ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ و﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ من أجل رسمها بألف كما ذكرنا، وضعيف في غيرهما من أجل مخالفة الرسم وما عليه أهل الأداء»[2].

- طريق الحافظ أبي العلاء في قراءة حمزة من الطرق المسندة في النشر، وورد طريقه المسند في النشر عن خلاد فحسب وذلك من كتابه "الغاية"، وسبق[3].

- **مصدر الانفراد:** قال الحافظ أبو العلاء: «وقد جاء في ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ **ونحوها** وجهٌ آخر، وهو أن تصير ألفاً بعد إلقاء الحركة على ما قبلها، فتصير: (الخبا) و(النشاه) و(شطاه) و(يسام)»[4]. وقوّى ابن الجزريّ الإبدال في ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ و﴿يَسْـَٔلُونَ﴾، فيكون الانفراد في إبدال غيرها.

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه سوى ما ذكره الروذباريّ في جامعه، حيث قال: «وسمعت الأهوازي يقول: (وأجاز لي أبو إسحاق الطبري الوقف عليه أيضًا (النشاه) و(شطاه) بألفٍ فيهما من غير همز). وسمعت أبا بكر [المروزي] يقول: سمعت الخزاعيّ يقول: سمعت أبا بكرٍ الشّذَائي يقول: (وإن شئت بفتح الشين وإثبات الألف ساكنة، كأنك تريد الهمز ثم تتركه)، قال: (ذكر ذلك الفرّاء في كتاب خُلْفِ الهمز له)»[5]،

---

(١) النشر (٢/ ٤٩٥) بحذفٍ واختصار.

(٢) النشر (٢/ ٥٧٧).

(٣) ينظر: ص٤٩٨ .

(٤) غاية الاختصار (١/ ٢٥١).

(٥) ينظر جامع الروذباري (٢/ ١٨٨).

فوافقه — في غير ما قوّاه ابن الجزريّ– في ﴿شَطْـَٔهُۥ﴾، ولم يذكر موافقته مطلقاً، فموافقته جزئيّة.

– **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئٍ، ووردت له موافقةٌ جزئيّةٌ. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

– **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١– فصرّح في النشر بضعفه(١).

٢– ولم يشر إليه في التقريب ولا على سبيل الانفراد(٢).

٣– ولم يذكره في الطيبة(٣).

***

٩٨– الموضع السابع: انفراد ابن بليمة بتخصيص تسهيل الهمزة المتطرفة بالروم بما إذا وقعت بعد الألف دون ما وقعت فيه بعد متحرك.

قال ابن الجزريّ: «**وانفرد** أبو علي ابن بليمة بالروم كذلك [أي بالروم بين بين] فيما وقعت الهمزة فيه بعد ألف دون ما وقعت فيه بعد متحرك. **ووافقه** على ذلك أبو القاسم ابن الفحام إلّا أنّه أطلقه في الأحوال الثلاث ضمّاً وفتحاً وكسراً من غير خلاف، وأجاز الوجهين بعد محرّك في الضمّ والكسر. **ووافقه** ابن سوار فيما كان بعد الألف»(٤).

– طريق ابن بليمة، وابن الفحام، وابن سوار عن حمزة من الطرق المسندة في النشر، وجاءت طرقهم المعتمدة في النشر عن خلف وخلاد في قراءة حمزة من كتبهم: "تلخيص ابن بليمة" "والتجريد لابن الفحام" و"المستنير لابن سوار" من طرق كثيرة جداً وفي تفصيلها هاهنا طول، فأكتفي بالإشارة إلى أصول طرقهم:

---

(١) ينظر النشر (٢/ ٥٧٧).

(٢) ينظر تقريب النشر (١/ ٣١٢)، مع تجويزه فيه (٢/ ٣٢٢) للإبدال في (النشأة) لرسمها بالألف.

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٥٥).

(٤) النشر (٢/ ٥٤٥).

١- أما **ابن بلّيمة:** فقد جاء طريقه في رواية **خلف:** من طريق **ابن عثمان**[١]. وفي رواية **خلاد:** من طريق **ابن شاذان** من طريقين، ومن طريق **ابن الهيثم** من طريقين، ومن **طريق الوزان** من طريقين.

٢- وأما **ابن الفحام:** فقد جاء طريقه في رواية **خلف:** من طريق **ابن مقسم** من طريقين، ومن طريق **ابن عثمان** و**الطلحي** و**المطوعي**. وفي رواية **خلّاد:** من طريق **ابن شاذان**، ومن طريق **الوزان** من طريقين.

٣- وأما **ابن سوار:** فقد جاء طريقه في رواية **خلف:** من طريق **ابن مقسم** من سبعة طرق، ومن طريق **ابن عثمان** من طريقين. وفي رواية **خلّاد:** من طريق **الوزان** من أحد عشر طريقاً[٢].

- **مصدر الانفراد:** لم يذكر ابن بليمة في "تلخيص العبارات" في المتطرفة بعد متحرك إلا البدل[٣]، وقال بعد أن ذكر الإبدال في الهمزة المتطرفة بعد ألف: «وقد ذهب بعض القراء إلى أن جعلوها بين الهمزة وبين ما قبلها»[٤]، وسياق العبارة يشعر بأنّ اختياره الإبدال في الحالين – سواءٌ وقعت بعد ألف أو متحرّك–، وأمّا التسهيل في المتطرفة بعد الألف فهو حكايةٌ عن بعض المذاهب.

وذكر ابن الفحّام في المتطرفة المتحركة بعد متحرك: الإبدال مطلقاً أو الروم في الهمزة

(١) هو ابن بويان. سبقت ترجمته.

(٢) ينظر: النشر (١/ ٤٥٧- ٤٨١)، والمستنير (ص١٩٤- ١٩٩)، والتجريد (ص٦٢- ٦٤).

(٣) ولم يذكر وجه التسهيل مطلقًا ولو على وجه الردّ، وقوله – بعد أن ذكر علّة الإبدال فيما بعد متحرك- (ص٣٦): (وذهب قومٌ من القراء إلى غير **هذه العلل** بعلّة يطول شرحها، وما ذكرناه فهو المختار وعليه جمهور القرّاء) ليس إشارةً إلى وجهٍ آخر في الأداء، بل إلى تعليلٍ آخر غير ما ذكره واختاره. وبهذا يختلف ما في تلخيص ابن بلّيمة عن تذكرة ابن غلبون؛ فإنهما وإن اتفقا على اختيار البدل في الصورتين إلّا أنّ ابن غلبون أشار إلى وجه التسهيل في الصورتين مقويًّا عليه الإبدال، وأمّا ابن بليمة فلم يشر إلى وجه التسهيل بعد متحرك.

(٤) تلخيص العبارات بلطيف الإشارات لابن بليمة (ص٣٥، ٣٦).

المضمومة والمكسورة، ولكنّه لم يذكر التسهيل بالروم في المتطرفة بعد ألف[١]، وقول ابن الجزريّ (وافقه ابن الفحام إلا أنه أطلقه في الأحوال الثلاث... وأجاز الوجهين بعد محرك...) مشكلٌ لا أحصّله.

وأمّا ابن سوار فتعرّض لحكم الهمزة بعد ألف والهمزة غير المفتوحة بعد متحرك من غير تفصيل بين المتوسطة والمتطرفة، والحكم عنده التسهيل بين بين[٢].

فلتخّص ممّا سبق:

أ- أنّ الهمزة المتطرّفة الواقعة بعد متحرّك: لم يذكر ابن بلّيمة فيها إلّا الإبدال، وذكر ابن الفحام فيها الإبدال أو التسهيل في غير المفتوحة، وذكر ابن سوار التسهيل فيها في غير المفتوحة، ضمن إطلاقه لتسهيل الهمزة غير المفتوحة الواقعة بعد متحرّك – سواءٌ كانت متطرّفة أو متوسطة-.

ب- وأنّ الهمزة المتطرّفة الواقعة بعد ألف: ذكر ابن بلّيمة الإبدال فيها، وذكر فيها التسهيل عن بعض القرّاء. ولم يذكر ابن الفحّام التسهيل بالروم فيها، وذكر ابن سوار التسهيل فيها ضمن إطلاقه لتسهيل الهمزة الواقعة بعد ألف – سواء كانت متطرفة أو متوسطة-.

- **من وافقه:**

١- اقتصر المالكيّ في الروضة على الإبدال بعد متحرك، وذكر قولًا لمن أخذ بالتسهيل مطلقًا بعد متحرك ثم ردّ عليه، مع أخذه بالتسهيل في الهمزة المتطرفة المكسورة والمضمومة بعد ألف[٣]، ففيه الانفراد على النحو الذي ذكره ابن الجزريّ.

٢- وذكر الدانيّ في جامع البيان الإبدال في المتطرفة المتحركة بعد متحرك، ولم يشر إلى جواز وجه التسهيل فيها ولو في غير المفتوحة، وإنّما أشار إلى أنّ بعضهم سهّل فيها مطلقًا – أي في الحركات الثلاث- ثم ردّ ذلك، وقد ذكر وجه التسهيل بعد ألفٍ في

---

(١) ينظر التجريد (ص٧٩، ٨٠- ٨١).

(٢) ينظر المستنير (ص٢٧٦- ٢٧٨).

(٣) ينظر: الروضة للمالكي (١/ ٢٣٩- ٢٤٠، ٢٤٩).

المتطرفة المكسورة والمضمومة وأنّه قرأ به[1]، وكذلك ذكر في "المفردات السبع" الإبدالَ في المتطرفة بعد ألفٍ، وذكر التسهيل فيها لكنّه لم يقيّده بما سوى المفتوحة، وذكر أنّ خَلفًا روى عن حمزة نحوه منصوصًا، إلّا أنّه ذكر أنّ الإبدال أقيس. وأمّا المتحركة بعد متحرك فلم يذكر فيها سوى الإبدال[2].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ في مذهبٍ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئٍ، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ وبعضها من طرقٍ نشريّة، وبعضها جزئيّة، وبعضها ذكرها ابن الجزريّ. وصحّ في النشر كل واحد من وجهي الإبدال والتسهيل — في غير المفتوح- بعد الألف وبعد المتحرك، لكن بالإبدال في البابين معاً أو التسهيل في البابين معاً.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكر هذا التفصيل في طيبة النشر، ولا في التقريب ولا على سبيل الانفراد[3]، مع ذكره في النشر موسوماً بالانفراد[4].

***

٩٩- الموضع الثامن: انفراد أبي علي المالكي في كتاب الروضة بوجه حذف الهمزة في ﴿نَبِّئْ﴾[الحجر: ٤٩].

قال ابن الجزريّ: «إذا كانت الهمزة ساكنة لموجِبٍ فأُبدِلَت حرفَ مدٍّ: بقي ذلك الحرف بحاله لا يؤثر فيه الجازم، وذلك نحو: ﴿نَبِّئْ﴾ و﴿ٱقْرَأْ﴾[الإسراء: ١٤، وغيرها] و﴿يَشَأْ﴾[النساء: ١٣٣، وغيرها] و﴿يُهَيِّئْ﴾. وشذّ صاحب الروضة أبو علي المالكي فقال: (ويقف على ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ﴾ بغير همز، فإن طرحت الهمزة وأثرها قلت: (نبِّ)

(١) ينظر: جامع البيان (١/ ٤٣٦، ٤٤٢).

(٢) ينظر: المفردات السبع (ص٤٧٣، ٤٧٤).

(٣) ينظر: تقريب النشر (١/ ٣٢٥- ٣٢٦).

(٤) ينظر النشر (٢/ ٥٤٥).

وإن طرحتها وأبقيت أثرها قلت: (نبي)). وما ذكره من طرح أثر الهمزة لا يصح ولا يجوز، وهو مخالف لسائر الأئمة نصّاً وأداء»[1].

- طريق أبي علي المالكي عن حمزة من كتابه الروضة من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: **في رواية خلف**: من طريق المصاحفي عن **ابن عثمان** عن إدريس عن خلف. ومن طريق الحمّامي عن **ابن مقسم** عن إدريس عن خلف.

وفي رواية خلاد: من طريق الحمّامي عن **بكار** عن **الصواف** عن **الوزان** عن **خلاد**. ومن طريق أبي محمد الفحام عن **بكار** بسنده السابق. ومن طريق السُّوسَنْجِرْدي عن ابن أبي عمر النقاش عن **الصواف** بسنده السابق[2].

- **من وافقه:**

١- ذكر الروذباريّ في جامعه حذفها منصوصًا عن ابن واصل[3] عن خلف عن سليم عن حمزة، فقال: «وأخبرنا أبو بكر [المروزي] قال أخبرنا أبو الفضل [الخزاعي] قال حدثني أبو بكر محمد بن عبيد بن الخليل الأخفش بدمشق قال حدثنا أبو عبد الله محمد بن قرن الفرغاني قال حدثنا محمد بن أحمد بن واصل قال سمعت محمد بن سعدان يقول في قوله: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾[النجم: ٣٦]: (إذا وقف عليه على مذهب حمزة يقف بلا همز). قال [أي الفرغاني في الظاهر]: وروى أيضًا ابن واصل عن خلف عن سليم عن حمزة: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا﴾[الكهف: ١٠] و﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾[يوسف: ٣٦] بغير همز، وقال في ﴿نَبِّئْ عِبَادِيَ﴾: (**حمزة يقف عليها بغير همز، فإن طرحت الهمزة وأثرتها**[كذا] **قلت**: **(نبّ)**، **وإن طرحتها وأبقيت أثرها قلت**: **(نبِي)**) فهذا يدلّ على أنّه يتركها مع العلامة

(١) النشر (٢/ ٥٤٥- ٥٤٦)، وينظر روضة المالكي (١/ ٢٤١).

(٢) ينظر النشر (١/ ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٧١- ٤٧٦)، وروضة المالكي (١/ ١٦٢- ١٦٣، ١٦٥- ١٦٦).

(٣) أبو العباس محمد بن أحمد بن واصل البغدادي، (ت٢٧٣هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥١٩)، وغاية النهاية (٣/ ٢١٩).

أيضًــا»[(١)]. ويلاحظ أنّ العبارة المنقولة عن ابن واصــل عن خلف هي عين العبارة التي أوردها أبو عليّ في الروضة، فيدلّ على أنّ لها أصلًا مشتركًا.

ويشـار إلى أنّ ابن الجزريّ استدلّ على صحة التسـهيل بالروم في الهمزة المتطرّفة بعدّة أمور، ومنها نصّ ابن واصل، ووصفه بعد نقل نصّه بأنّه من أئمة القراء الضابطين روى عن خلف وغيره من أصـحاب سـليم وروى عنه مثل ابن مجاهد وابن شـنبوذ وأبي مزاحم الخاقاني وأضـرابهم من الأئمة[(٢)]، وإنّما وصـفه ابن الجزريّ بهذه الأوصـاف لتقوية الاستدلال بنقله.

٢- وجوّز المعدّل في الروضة الحذف والإبدال بلا حذف، واستجود الأخير. وقد أسند قراءة حمزة من طرقٍ وروايات عديدة[(٣)]. **ومنها طريق نشريّ**[(٤)].

- **وصـف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصـحاب الكتب عن قارئ، ووردت له موافقةٌ منصـوصـةٌ عن أحد الروايين بعين العبارة التي أوردها المنفرِد، ووردت له موافقةٌ من كتابٍ أُسندَ منه طريق نشريٌّ. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحد من القراء العشرة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فوسمه في النشر بالشذوذ وصرّح بأنّه لا يصحّ ولا يجوز وأنّه مخالف لسائر الأئمة نصًّا وأداءً[(٥)]، ولم يشر إليه في التقريب ولا على سبيل الانفراد[(٦)]، ولم يذكره في الطيبة[(٧)].

***

(١) ينظر جامع الروذباري (٢/ ١٨٦).

(٢) ينظر النشر (٢/ ٥٤٤).

(٣) ينظر روضة المعدل (١/ ٥٠٥)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٣١٦- ٣٣١).

(٤) وهو طريقه عن ابن نفيس عن السامَرّي عن ابن شنبوذ عن ابن شاذان عن خلاد.

(٥) ينظر تقريب النشر (١/ ٣١١- ٣١٢).

(٦) ينظر تقريب النشر (١/ ٣١١- ٣١٢).

(٧) ينظر طيبة النشر (ص٥٥).

١٠٠- الموضع التاسع: انفراد صاحب المبهج بالحذف عن حمزة بكماله في الهمزة المتوسطة بالتنوين، نحو: ﴿دُعَآءً﴾[البقرة: ١٧١].

قال ابن الجزريّ: «ومن المتوسط بعد ساكن إن كان ألفاً: مسألة: ﴿شُرَكَآؤُنَا﴾[النحل: ٨٦] و﴿جَآءُو﴾[الأعراف: ١١٦]... و﴿دُعَآءً﴾ و﴿نِدَآءً﴾[البقرة: ١٧١، ومريم: ٣] ونحو ذلك مما تقع الهمزة فيه متوسطة متحركة بعد ألف فإن فيه وجهاً واحداً وهو التسهيل بين بين بأي حركة تحركت الهمزة... وكذلك الحكم في ﴿دُعَآءً﴾ و﴿نِدَآءً﴾... ونحوه مما وقعت فيه الهمزة متوسطة بالتنوين، فالجمهور فيه على تسهيل بين بين على القاعدة وإجراء وجهي المد والقصر لتغير الهمزة. وانفرد صاحب "المبهج" بوجه آخر فيه وهو الحذف، وأطلقه عن حمزة بكماله. وهو وجه صحيح ورد به النص عن حمزة من رواية الضبي[(١)]»[(٢)].

- طريق السبط في قراءة حمزة من الطرق المسندة في النشر، وجاء طريقه النشريّ من كتابه المبهج: **في رواية خلف**: عن الشريف العباسي عن الكارَزيني: **عن** الشنبوذي عن **أبي بكر ابن مقسم** عن إدريس عن **خلف، وعن المطوعي** عن إدريس عن **خلف**.

وفي رواية خلاد: عن الشريف العباسي عن الكارَزيني: **عن** الشنبوذي والشّذَائي كلاهما عن **ابن شاذان** عن خلاد، **وعن** الشّذَائي عن أبي سلمة عن القاسم بن نصر عن **ابن الهيثم** عن خلاد[(٣)].

- **مصدر الانفراد**: ذكر السبط هذا الوجه في المبهج[(٤)].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن خلف أو عن خلاد عن سليم عن حمزة: لم** أجد أحدًا وافقه.

---

(١) أبو أيوب سليمان بن يحيى التميمي البغدادي، يُعرف بالضَّبِّي، (ت٢٩١هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٠٩)، وغاية النهاية (٢/ ١٤٩).

(٢) النشر (٢/ ٥٦٧- ٥٦٩) ملخّصاً.

(٣) (النشر (١/ ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٦- ٤٦٩، ٤٧٥- ٤٧٧)، المبهج: (١/ ١٠٨- ١٠٩).

(٤) ينظر المبهج (١/ ٢٦١).

ثانيًا: من وافقه عن حمزة – من غير روايتي خلف وخلاد-: أبو أيوب الضبي عن رجاء عن ترك الحذّاء وابن زَرْبيّ كلاهما عن سليم عن حمزة: من غاية الاختصار لأبي العلاء الهمذاني بسنده إليه؛ حيث ذكر أبو العلاء وجه الحذف عن الضبيّ، وذكر أنّ بعض شيوخه رووا ذلك – أي عن الضبي- كسائر أصحاب حمزة، وبيّن أنّه يأخذ بالوجهين – أي الحذف، والتسهيل- عن الضبي(١). وهذا الوجه ذكره ابن الجزريّ عن الضبيّ ووصفه بالصحّة، ويلاحظ أنّ الضبيّ له مذهبٌ في الوقف يخالف سائر رواة حمزة.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن الراويين، ووردت له موافقةٌ عن القارئ من غير هاتين الروايتين. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القرّاء.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في التقريب ولا على سبيل الانفراد، بل اقتصر على التسهيل(٢)؛ ولم يذكره في الطيبة(٣)، مع وسمه في النشر بالانفراد.

وأمّا وصفه لهذا الوجه بالصحّة فقد يريد به صحّته عن حمزة وأنّه ليس من الأوجه الشاذّة عنه، وإن لم يثبت من روايتي خلف وخلّاد.

***

١٠١- الموضع العاشر: انفراد الهذلي بإبدال همزة ﴿جُزْءًا﴾[البقرة: ٢٦٠، والزخرف: ١٥] في الوقف لحمزة واواً.

قال ابن الجزريّ: «وأما ﴿جُزْءًا﴾ ففيه وجه واحد وهو النقل، وحكي فيه بين بين على ضعفه، ووجه ثالث وهو الإدغام ولا يصحّ، وشذّ الهذلي فذكر وجهاً رابعاً وهو إبدال الهمزة واواً قياساً على ﴿هُزُوًا﴾[البقرة: ٦٧، وغيرها]، وليس بصحيح»(٤).

---

(١) تنظر القراءة في غاية الاختصار (١/ ٢٤٧- ٢٤٩)، وينظر طريقه فيه (١/ ١٤٢).

(٢) ينظر تقريب النشر (١/ ٣١٣).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٥٥).

(٤) النشر (٢/ ٥٧٧) بتصرّف.

- طريق الهذلي عن حمزة من الطرق المسندة في النشر، وجاء من روايتي خلف وخلاد من طرق كثيرة، وفي تفصيلها هاهنا طول.

- **مصدر الانفراد:** قال الهذلي في الكامل: «فأما ﴿جُزْءًا﴾ و﴿كُفُوًا﴾[الإخلاص: ٤] و﴿هُزُوًا﴾: فمذهبه في الأصل إسكان الزاء والفاء، أما في الوقف فله فيها مذاهب: **أحدها: يقلبها واواً مفتوحة**، والثاني: يحذفها رأساً، والثالث: يأتي بخيالها بين الواو والهمزة، والرابع: يشدد الزاء والفاء ويلقي الهمزة، وهذا أردى المذاهب، ثم الذي فوقه حذفُها من غير تشديد ولا عوض، والأحسن قلبها واواً في ﴿هُزُوًا﴾ و﴿كُفُوًا﴾، وألفاً في ﴿جُزْءًا﴾ اتباعاً للمصحف، وإن كان روي عن خلاد الواو في ﴿جُزْءًا﴾ فما قدّمنا أولى»[1]. ومع نقل الهذليّ لقلب الهمزة في ﴿جُزْءًا﴾ واواً إلّا أنّه استحسن خلاف ذلك.

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه غير الأهوازي عن خلف عن سليم وعن الضبي؛ إذ ورد هذا الوجه عن الأهوازي عن خلف عن حمزة في كتابيه الموجز والوجيز[2]، وزاد في الوجيز الضبيّ، وذكره الروذباريّ في جامعه من قراءته على الأهوازي عن البراثي[3] والزعفراني عن خلف عن سليم عن حمزة، وعن الضبي عن رجاله عن حمزة[4]. ونقل ابن الباذش هذا الوجه عن الأهوازيّ وغلّطه[5].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئٍ، وورد هذا الوجه من طريق الأهوازيّ عن أحد راويي المنفرِد من غير أصول طرقه

---

(١) الكامل (٢/ ٨٧٤) بحذفٍ واختصار.

(٢) وطريق الموجز: عن أبي إسحاق الطبري عن ابن مقسم عن إدريس عن خلف، وطريق الوجيز: عن الجبي عن ابن شنبوذ عن إدريس عن خلف. ينظر: الموجز (ص٤٤- ٤٥)، والوجيز (ص٦١).

(٣) أبو العباس أحمد بن محمد بن خالد بن يزيد البراثي، (ت٣٠٢هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٧٧).

(٤) تنظر القراءة في الموجز للأهوازي (ص١١٢)، والوجيز له (ص٢١٢)، والجامع للروذباري (٢/ ١٩٦)، وتنظر الطرق في الموجز (ص٤٤- ٤٥)، والوجيز (ص٦١)، وجامع الروذباريّ (١/ ٥٦٧، ٥٩٤).

(٥) ينظر الإقناع لابن الباذش (ص٢١٧).

الرئيسيّــــة، وعن غيره من رواة القارئ، ولم يصحّ هذا الوجه في النّشر عن أحدٍ من القرّاء العشرة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ حيث وصفه في النشر بالشذوذ وذكر أنّه لا يصحّ[1]، ولم يذكره في تقريب النشر ولا على سبيل الانفراد[2]، وكذلك لم يذكره في الطيبة[3].

***

(١) ينظر النشر (٢/ ٥٧٧).

(٢) ينظر تقريب النشر (٢/ ٣٢٢).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٥٥، الأبيات: ٢٤٨- ٢٤٩).

المبحث العاشر: الانفرادات في باب الإدغام الصغير(١)

١٠٢- الموضـــع الأول: انفراد صـــاحب العنوان عن خلاد بإظهار: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[الأحزاب: ١٠].

قال ابن الجزريّ: «وأدغمها [أي (إذ)] في غير الجيم الكسـائيُّ وخلادٌ. وانفرد صـاحب العنوان عن خلاد بإظهار ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾»(٢).

- طريق ابن خلف الأنصـاريّ في رواية خلاد من الطرق المسـندة في النشـر. وجاء طريقه النشري: عن الطرسوسي عن السامَرّي عن ابن شنبوذ عن **ابن شاذان** عن خلاد، وذلك من كتابه العنوان(٣).

- **مصدر الانفراد:** ذكر ابن خَلف هذا الوجه عن خلاد في العنوان(٤).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه من طرق السـامَرّي عن ابن شـنبوذ:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن ابن شنبوذ عن ابن شاذان: الكارَزيني عن الشّذَائي والشنبوذي كلاهما عن ابن شنبوذ: من "المبهج" عن الشريف العباسي عن الكارَزيني؛ حيث قصر السّـــبط إدغام حمزة على التاء والدال، فيكون له الإظهار في هذا الموضـــع من روايتيه، وهذه الموافقة أعمّ من وجه العنوان(٥). **وطريقا المبهج نشريّان.**

ثالثًا: من وافقه عن ابن شـــاذان عن خلاد – من غير طريق ابن شـــنبوذ–: لم أجد أحدًا وافقه.

---

(١) سقط هذا الباب من جامع الروذباريّ، لذا لم يَرِدْ ذكر موافقاته هنا في كثير من المواضع التي هي من مظانّ ذكره فيها، مثل المواضع المتعلقة بطريق ابن مهران والخزاعي والأهوازي.

(٢) النشر (٢/ ٥٩٨).

(٣) ينظر النشر (١/ ٤٦٥- ٤٦٧، ٤٧٥- ٤٧٧)، والاكتفاء لابن خلف (ص٢٥)، ولم يذكر الأسانيد في كتاب "العنوان" اكتفاء بذكره لها في كتابه "الاكتفاء".

(٤) ينظر العنوان (ص١٨٥)، وذكره في الاكتفاء أيضًا (ص٤٩).

(٥) تنظر القراءة في المبهج (١/ ٢١٦)، وينظر الطريق فيه (١/ ١٠٨).

رابعًا: من وافقه عن - خلّاد من غير طريق ابن شاذان-:

١- ابن الهيثم عن خلاد: من "المبهج" لسبط الخيّاط عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشّذَائي عن أبي سلمة عن قاسم بن نصر عن ابن الهيثم؛ حيث قصر السّبط إدغام حمزة على التاء والدال، فيكون له الإظهار في هذا الموضع، وهذه الموافقة أعمّ من وجه العنوان(١). **وهذا الطريق نشريّ.**

٢- والقاسم بن يزيد الوزّان عن خلّاد: من "المستنير" لابن سوار عن الشرمقاني والعطار كلاهما عن أبي إسحاق الطبري عن أبي بكر الولي عن أبيه(٢) عن القاسم بن يزيد الوزان؛ حيث قصر ابن سوار إدغام الوليّ على التاء والدال، فيكون له الإظهار في هذا الموضع، وهذه الموافقة أعمّ من وجه العنوان(٣). **وطريقا المستنير نشريّان.**

وقد أشار أبو الطيّب ابن غلبون إلى مطلق الإظهار في الزاي؛ حيث قال بعد ذكره للوجه المشهور: «وقد روي عن خلاد مثل رواية خلف [أي: بالإظهار في غير التاء والدال]، وهذا الذي تقدم هو المشهور عنه»(٤).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ولم أجد أحدًا وافقه في الانفراد على عين الوجه الذي ذكره — أي بالإظهار في هذا الموضع بخصوصه من حرف الزاي مع إدغام غيره-، ووردت له موافقاتٌ أعمّ من وجهه، أي بمطلق الإظهار في الزاي: فوردت له موافقاتٌ نشريّةٌ يسيرة عن طريقه الفرعيّ تدور على كتاب المبهج، ووردت له موافقاتٌ نشريّةٌ يسيرةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية ضمن مطلق الإظهار في الزاي.

---

(١) تنظر القراءة في المبهج (١/ ٢١٦)، وينظر الطريق فيه (١/ ١٠٨- ١٠٩).

(٢) عبد الرحمن بن الفضل بن الحسن بن البَخْتَري العجلي البغدادي، روى القراءة عن القاسم بن يزيد الوزّان، أخذ القراءة عنه ابنه أحمد المعروف بالوليّ. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣١٦).

(٣) تنظر القراءة في المستنير (ص٢٥٢)، وينظر الطريق فيه (ص١٩٨).

(٤) الإرشاد لابن غلبون (ص٣٢٦).

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة[1]، مع ذكره له في النشر والتقريب موسوماً بالانفراد[2].

***

١٠٣- الموضع الثاني: انفراد الكارَزيني عن رويس بإدغام (إذ) في التاء والصاد.

قال ابن الجزريّ بعد ذكره الإظهار في (إذ) لرويس في الحروف الستة: «وانفرد الكارَزيني عن رويس بإدغامها في التاء والصاد»[3].

- طريق الكارَزيني عن رويس من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن **النخاس** عن التمار عن **رويس**، وذلك:

١، ٢- من الكامل وتلخيص أبي معشر كلاهما عنه — أي الكارَزيني-.

٣- ومن المبهج والمصباح كلاهما عن الشريف العباسي عنه.

٤- ومن كفاية أبي العز عن غلام الهراس عنه[4].

- **مصدر الانفراد:**

١- أطلق سبط الخياط في "المبهج" إدغام (إذ) في التاء والزاي والصاد عن رويس[5]، وطريق رويس في "المبهج" جاء من طريق الكارَزيني النشريّ فحسب[6].

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص٥٦، الأبيات: ٢٥٤- ٢٥٥).

(٢) ينظر النشر (٢/ ٥٩٨)، وتقريب النشر (١/ ٣٢٨).

(٣) النشر (٢/ ٥٩٨).

(٤) ينظر النشر (١/ ٥١٥- ٥١٦، ٥١٨)، والكامل (١/ ٤٣٦)، وتلخيص أبي معشر (ص٥٧)، كفاية أبي العز (ص٦٥)، والمبهج (١/ ١٦٨- ١٦٩)، والمصباح (١/ ٦٢٤)

(٥) المبهج (١/ ٢١٦). وسيأتي الكلام على إدغامه في (الزاي) في الموضع اللاحق.

(٦) ويضاف أنّ أبا معشر ذكر في الجامع إدغام (إذ) في الصاد والسين عن الكارَزيني (٢/ ١٥٩- ١٦٠)، وذكر ابن الفحّام إدغام إذ في (التاء والزاي والصاد) عن رويس عن الكارَزيني (مفردة يعقوب لابن الفحام: ص١١٣)، وجاء طريقه: بقراءته على أبي إسحاق المالكي على الكارَزيني على النخاس على التمار على رويس (مفردة يعقوب لابن الفحام: ص١٠٤- ١٠٦).

٢- ولم أجد هذا الوجه في "الكامل" ولا في "التلخيص" ولا في "الكفاية" ولا في "المصباح"(١).

فمدار هذا الوجه من طرق الكارَزيني النشريّة هو سبط الخيّاط، مع أنّ ابن الجزريّ أطلقه عن الكارَزيني.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن رويس:** لم أجد أحدًا وافقه عن رويس إلّا **الرُّهاوي عن ابن الزِّف وابن طالب**(٢) **كلاهما عن التمار عن رويس، والرُّهاوي أيضاً عن ابن الزِّف عن كِرْداب عن رويس:** من مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني؛ حيث أطلق أبو العلاء إدغام (إذ) في غير الجيم عن الرُّهاوي عن جميع رجاله إلّا ابن كامل(٣) وابن صالح(٤) عن رويس، وذكر أنّ أبا حاتم والمنهال وداود والفزاري وافقا عند التاء فقط، فكان في قوة استثنائهم من إطلاقه عن الرُّهاوي، وبقيت هذه الطرق لرويس داخلة تحت العموم غير مستثناة(٥).

ثانيًا: من وافقه عن يعقوب:

١، ٢- الوليد بن حسان عن يعقوب(٦).

---

(١) ينظر الكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٤)، وتلخيص أبي معشر (ص٦٤- ٦٥)، وكفاية أبي العز (ص٦٨)، والمصباح (٢/ ٢٠- ٢٢).

(٢) عليّ بن محمد بن طالب الفقيه، قرأ على التمار، قرأ عليه الرُّهاوي. كذا يستفاد من إسناده في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٢٤/ أ]. ولم أقف له على ترجمة.

(٣) أبو بكر أحمد بن كامل بن خَلَف بن شجرة البغدادي، (ت٣٥٠هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٣٥).

(٤) أبو بكر أحمد بن صالح بن عمر بن عطيّة البغدادي، قرأ عليه الرُّهاوي بحمص عن قراءته على التمار عن رويس وعن قراءته على جعفر بن محمد بن عبد الله الفارض وهارون بن عليّ المزوّق عن أبي علي الدوري. ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٣٢).

(٥) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١]، وتنظر طرقه فيه [ل٢٣/ ب- ل٢٤/ أ، ل٢٤/ ب- ل٢٥/ أ].

(٦) تنظر القراءة في روضة المالكي (١/ ٢٥٧)، وجامع الفارسي [ل١٠٨/ ب]، والإيضاح للأندرابي =

٢- وابن عبد الخالق عن يعقوب[١].

٣-١١- والرُّهاوي بطرقه إلى الزعفراني والضرير عن روح عن يعقوب، وبطرقه إلى مسلم بن سفيان[٢] وكعب بن إبراهيم[٣] وحميد[٤] وابن القاسم السراج[٥] والزجاج[٦] والساجي[٧] والحسن بن عمر الضرير[٨] وزيد ثمانيتهم عن يعقوب[٩].

[ل١١٨/ ب]، وروضة المعدّل (١/ ٣٩٥)، ومفردة يعقوب لابن الفحّام (ص١١٣)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١/ أ]، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٧٧)، وجامع الفارسي [ل١٠٥/ أ]، والإيضاح للأندرابي [ل١٠١/ أ]، وروضة المعدّل (١/ ٢٨٤)، ومفردة يعقوب لابن الفحّام (ص٩٨- ١٠٠). وهو في مفردة الهمذاني خاصّ بطريق الرُّهاوي عن الوليد.

(١) تنظر القراءة في الإيضاح للأندرابي [ل١١٨/ ب]، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١]، وتنظر الطرق في الإيضاح [ل١٠٠]، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٢٠/ أ]. وهو في مفردة الهمذاني خاصّ بطريق الرُّهاوي.

وابن عبد الخالق هو: أبو العباس أحمد بن عبد الخالق المكفوف المعلّم، قرأ على يعقوب الحضرمي، روى القراءة عنه الحسن بن مسلم بن سفيان. ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٤٢).

(٢) مسلم بن سفيان البصري المفسّر الضرير، روى القراءة عن يعقوب، روى القراءة عنه ابنه الحسن. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٧٢١).

(٣) كعب بن إبراهيم، روى القراءة عن يعقوب، روى القراءة عنه الحسن بن مسلم. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٨٠).

(٤) أبو بشر حُمَيْد بن وزير القطّان النيلي، أخذ القراءة عن يعقوب، روى القراءة عنه الحسن بن مسلم. ينظر: غاية النهاية (١/ ٨١٨).

(٥) عمر بن القاسم السرّاج، روى القراءة عن يعقوب، روى القراءة عنه الحسن بن مسلم. ينظر: مفردة يعقوب للهمذاني [ل٢٠/ ب- ل٢١/ أ]، وغاية النهاية (٢/ ٨٤٠، ٨٤٩).

(٦) أحمد بن بُكَيْر الزجّاج، قرأ على يعقوب، وروى القراءة عنه إبراهيم بن خالد المعدّل وأبو بكر التمّار. ينظر: غاية النهاية (١/ ١٧٤).

(٧) أبو محمد عبد الله بن بحر الساجي، روى القراءة عن يعقوب، روى القراءة عنه أحمد بن يزيد الحلواني. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٤٠٧).

(٨) الحسن بن عمر بن القاسم الضرير، أخذ القراءة عن يعقوب، روى القراءة عنه الفضل بن شاذان وسعد بن محمد بن أحمد الكوفي. ينظر: غاية النهاية (١/ ٧١٤).

(٩) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١]، وتنظر طرقه فيه [ل١٩- ل٢٠، ل٢٧/ أ، ل٢٩، ل٣٠].

١٢-١٥- وأبو حاتم والمنهال والفِزاري وداود أربعتهم عن يعقوب: وموافقتهم جزئيّة في التاء فقط دون الصاد، كما سبق(١).

- **وصـــف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن راوٍ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسي، وهي تدور على طريق الرُّهاوي، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ من بعض الروايات غير النشريّة. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ في الطيبة القديمة الإدغام لرويس في التاء؛ فقال: «ولرويسِ البعضُ في (تجد)»(٢)، ولم يذكر الإدغام في الصاد، مع أنّ الإدغام فيهما ورد معاً من عين المصدر النشريّ. ولم يعتدّ ابن الجزريّ بالإدغام في الحرفين؛ إذ لم يذكره في الطيبة الجديدة(٣)، مع وسمه بالانفراد في النشر والتقريب، وجزمه فيهما أوّلا بإظهار يعقوب عند الحروف الستة، ولو أنه اعتدّ بالخلاف لرويس لما جزم بالإظهار عن يعقوب ولذكر الخلف لرويس على نحو ذكره لابن ذكوان؛ فإنه لم يذكر عنه شيئاً حين جزم أوّلاً بالإدغام لبعض القراء — ومنهم هشام- وبالإظهار لبعض القراء، ثم ذكر الإظهار لابن ذكوان في غير الدال والخلف عنه في الدال(٤).

***

١٠٤- الموضع الثالث: انفراد صاحب المبهج عن رويس بإدغام (إذ) في الزاي.

قال ابن الجزريّ بعد ذكره الإظهار في (إذ) لرويس في الحروف الســـتة: «وانفرد الكارَزيني عن رويس بإدغامها في التاء والصــاد. وانفرد صــاحب المبهج عنه بالإدغام في الزاي»(٥).

- طريق السبط عن رويس من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ عن

(١) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١]، وتنظر طرقه فيه [ل٢٥/ أ- ل٢٦/ ب].

(٢) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٣٩/ ب].

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٥٦، الأبيات: ٢٥٤- ٢٥٥).

(٤) ينظر النشر (٢/ ٥٩٨)، وتقريب النشر (١/ ٣٢٨- ٣٢٩).

(٥) النشر (٢/ ٥٩٨).

رويس من كتابه المبهج: عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن النخاس عن التمار عن رويس، وقد سبق[1].

- **مصدر الانفراد**: ذكر السبط هذا الوجه في "المبهج" عن رويس، مع ذكره أيضاً لإدغام التاء والصاد -كما مرّ في الموضع السابق-[2].

وهنا يرد سؤال، وهو أنّ السبط ذكر عن رويس إدغام التاء والصاد والزاي بعبارة واحدةٍ، ولم يرد هذا الوجه عن غيره من طرق الكارَزيني – غير ابن الفحّام فإنّه ذكر الإدغام في الثلاثة[3]-، ومع ذلك فرّق ابن الجزريّ بين إدغام التاء والصاد وبين إدغام الزاي، فنسب الأوّل إلى الكارَزيني مطلقًا وقيّد الثاني بأنّه لصاحب المبهج عن الكارَزيني، ولو أنّه اعتمد في نسبة الأوّل إلى الكارَزيني على مشاركة ابن الفحّام للسبط لاقتضى هذا أن ينسب الثاني أيضًا إلى الكارَزيني لا إلى السبط؛ لأنّ ابن الفحّام شارك السبط فيه أيضًا.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الكارَزيني**: أبو القاسم ابن الفحّام عن أبي إسحاق الخياط عن الكارَزيني، حيث ذكر ابن الفحّام في "مفردة يعقوب" إدغام (إذ) في الزاي والصاد والتاء للكارزيني عن رويس[4].

ثانيًا: من وافقه عن رويس – من غير طريق الكارَزيني-: الرُّهاوي عن ابن الزِّف وابن طالب كلاهما عن التمار عن رويس، والرُّهاوي أيضاً عن ابن الزِّف عن كِرْداب عن رويس: من مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني؛ حيث أطلق أبو العلاء إدغام إذ في غير الجيم عن الرُّهاوي عن جميع رجاله إلّا ابن كامل وابن صالح عن رويس، وذكر أنّ أبا

---

(١) ينظر: ص٣١٤.

(٢) ينظر المبهج (١/ ٢١٦). وسيأتي الكلام على إدغامه في (الزاي) في الموضع اللاحق.

(٣) وذكر أبو معشر في الجامع إدغام الكارَزيني في الصاد، ولم يذكر له الإدغام في التاء (جامع أبي معشر: ٢/ ١٥٥- ١٥٧، ١٥٩)، وحينئذٍ فإدغام التاء عن الكارَزيني يكون قد ورد من طريق المبهج ومن طريق ابن الفحام فحسب، وذلك كإدغام الزاي سواء.

(٤) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لابن الفحّام (ص١١٣)، وينظر الطريق فيه (ص١٠٥).

حاتم والمنهال وداود والفزاري وافقا عند التاء فقط، فكان في قوة استثنائهم من إطلاقه عن الرُّهاوي، وبقيت هذه الطرق لرويس داخلة تحت العموم غير مستثناة(١).

ثالثًا: من وافقه عن يعقوب:

١، ٢- الوليد بن حسان(٢) وأحمد بن عبد الخالق(٣) كلاهما عن يعقوب.

٣-١١- والرُّهاوي بطرقه إلى الزعفراني والضرير عن روح عن يعقوب، وبطرقه إلى مسلم بن سفيان وكعب بن إبراهيم وحميد وابن القاسم السراج والزجاج والساجي والحسن بن عمر الضرير وزيد ثمانيتهم عن يعقوب: من مفردة يعقوب لأبي العلاء بسنده إلى الرُّهاوي؛ حيث أدغم عنهم ذال إذ في غير الجيم، كما سبق(٤).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ منسوبٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقةٌ عن طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسي وهو تدور على طريق الرُّهاوي، ووردت له موافقاتٌ من بعض طرق روايات القارئ غير النشريّة. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

---

(١) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١/ أ]، وتنظر طرقه فيه [ل٢٣/ ب- ل٢٤/ أ، ل٢٤/ ب- ل٢٥/ أ].

(٢) تنظر القراءة في روضة المالكي (١/ ٢٥٧)، وجامع الفارسي [ل١٠٨/ ب]، والإيضاح للأندرابي [١١٨/ ب]، وروضة المعدّل (١/ ٣٩٥)، ومفردة يعقوب لابن الفحّام (ص١١٣)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١/ أ]، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٧٧)، وجامع الفارسي [ل١٠٥/ أ]، والإيضاح للأندرابي [ل١٠١/ أ]، وروضة المعدّل (١/ ٢٨٤)، ومفردة يعقوب لابن الفحّام (ص٩٨- ١٠٠). وهو في مفردة الهمذاني خاص بطريق الرُّهاوي عن الوليد.

(٣) تنظر القراءة في الإيضاح للأندرابي [ل١١٨/ ب]، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١]، وتنظر الطرق في الإيضاح [ل١٠٠]، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٢٠/ أ].

(٤) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١]، وتنظر طرقه فيه [ل١٩- ل٢٠، ل٢٧/ أ، ل٢٩، ل٣٠].

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة[1]، مع وسمه بالانفراد في النشر والتقريب، وجزمه فيهما أوّلا بإظهار يعقوب عند الحروف الستة، ولو أنه اعتدّ بالخلاف لرويس لما جزم بالإظهار عن يعقوب ولذكر الخلف لرويس على نحو ذكره لابن ذكوان؛ فإنه لم يذكر عنه شيئاً حين جزم أوّلاً بالإدغام لبعض القراء — ومنهم هشام– وبالإظهار لبعض القراء، ثم ذكر الإظهار لابن ذكوان في غير الدال والخلف عنه في الدال[2].

***

١٠٥– الموضع الرابع: انفراد أبي معشر عن رويس بإدغام (إذ) في الجيم.

قال ابن الجزريّ بعد ذكره الإظهار في (إذ) لرويس في الحروف الستة: «وانفرد الكارَزيني عن رويس بإدغامها في التاء والصاد، وانفرد صاحب المبهج عنه بالإدغام في الزاي، وأبو معشر في الجيم»[3].

- طريق أبي معشر عن رويس من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه التلخيص: بقراءته عن الكارَزيني عن **النخاس** عن التمار عن رويس[4].

- **مصدر الانفراد**: نصّ أبو معشر في "التلخيص" على أنّ رويسًا وافق المدغمين في الجيم والشين[5].

- **من وافقه**: **أوّلًا: من وافقه عن رويس**: لم أجد هذا الوجه عن رويس من غير طريق أبي معشر.

(١) ينظر طيبة النشر (ص٥٦، الأبيات: ٢٥٤– ٢٥٥).

(٢) ينظر النشر (٢/ ٥٩٨)، وتقريب النشر (١/ ٣٢٨– ٣٢٩).

(٣) النشر (٢/ ٥٩٨).

(٤) ينظر النشر (١/ ٥١٥– ٥١٦، ٥١٨)، التلخيص (ص٥٧).

(٥) ينظر التلخيص (ص٦٤– ٦٥)، وذكره أيضًا في الجامع (٢/ ١٥٧).

ثانيًا: من وافقه عن يعقوب: الوليد بن حسـان[1] وأحمد بن عبد الخالق[2] كلاهما عن يعقوب: ضمن إدغامهما في الحروف الستة.

- **وصـف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصـحاب الكتب عن الراوي، ولم أجد أحدًا وافقه عنه، ووردت له موافقاتٌ يسـيرةٌ عن القارئ من طرق بعض الروايات غير النشريّة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة[3]، مع وسمه بالانفراد في النشر والتقريب، وجزمه فيهما أوّلا بإظهار يعقوب عند الحروف الستة، ولو أنه اعتدّ بالخلاف لرويس لما جزم بالإظهار عن يعقوب ولذكر الخلف لرويس على نحو ذكره لابن ذكوان؛ فإنه لم يذكر عنه شيئاً حين جزم أوّلاً بالإدغام لبعض القراء –ومنهم هشام– وبالإظهار لبعض القراء، ثم ذكر الإظهار لابن ذكوان في غير الدال والخلف عنه في الدال[4].

***

١٠٦– الموضـع الخامس: انفراد أبي العز القلانسـي عن زيد عن الرملي الداجوني عن الصوري عن ابن ذكوان بإدغام ﴿إِذۡ دَخَلۡتَ﴾ في الكهف [٣٩].

قـال ابن الجزريّ: «وأمـا ابن ذكوان فـأظهرهـا في غير الـدال. واختلف عنـه في الدال: فروى عنه الأخفش إدغامها في الدال. وروى عنه الصوري إظهارها عندها أيضاً، وانفرد أبو العز عن زيد عن الرملي [الداجوني] عنه [أي عن الصوري] بإدغامها في ﴿إِذۡ

---

(١) تنظر القراءة في روضة المالكي (١/ ٢٥٧)، وجامع الفارسي [ل١٠٨/ ب]، وروضة المعدّل (١/ ٣٩٥)، ومفردة يعقوب لابن الفحّام (ص١١٣)، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٧٧)، وجامع الفارسي [ل١٠٥/ أ]، روضة المعدّل (١/ ٢٨٤)، ومفردة يعقوب لابن الفحّام (ص٩٨-١٠٠).

(٢) تنظر القراءة في الإيضاح للأندرابي [ل١١٨/ ب]، وينظر الطريق فيه [ل١٠٠].

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٥٦، الأبيات: ٢٥٤- ٢٥٥).

(٤) ينظر النشر (٢/ ٥٩٨)، وتقريب النشر (١/ ٣٢٨- ٣٢٩).

دَخَلْتَ﴾ في الكهف فقط»[1].

- طريق أبي العز عن زيد عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابيه "الإرشاد" و"الكفاية": بقراءته على غلام الهراس على **بكر بن شاذان** على **زيد بن أبي بلال** على **أبي بكر الرملي الداجوني** على **الصوري** على **ابن ذكوان**[2].

- **مصدر الانفراد:** ذكر أبو العز هذا الوجه في الإرشاد عن الداجوني، ولم يذكره في الكفاية[3].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن بكر بن شاذان الحربيّ عن زيد:**

١- أبو علي المالكي عن بكر: من الروضة له. **وهو نشريّ.**

٢- وابن فارس عن بكر: من الجامع والتبصرة له، ومن المستنير لابن سوار عن ابن فارس.

٣- وأبو الحسين الفارسي عن بكر: من الجامع له، ومن روضة المعدّل عنه. **وطريق الجامع نشريّ.**

٤- وابن سابور عن بكر: من روضة المعدّل عنه.

٥- وأبو الفضل الرازي عن بكر: من كامل الهذلي وجامع أبي معشر عنه.

٦، ٧- والشرمقاني وأبو علي العطار كلاهما عن بكر: من المستنير لابن سوار عنهما.

حيث نصّ المالكيُّ في الروضةِ وابنُ فارس في التبصرةِ والجامعِ والفارسيُّ في الجامعِ وابنُ سوار في المستنيرِ والمعدّلُ في الروضةِ على إدغام الداجوني عن ابن ذكوان لهذا الموضع، وأمّا الهذليّ وأبو معشرٍ فلم يذكرا إظهار الدال عنه حين ذكرا من أظهر عن ابن ذكوان، فيكون له الإدغام في الدال مطلقًا، وأيضًا نقل الهذلي عن أبي الفضل الرازي

---

(١) النشر (٢/ ٥٩٨).

(٢) ينظر النشر (١/ ٤٢٠- ٤٢٥)، وإرشاد أبي العز (ص١٣)، وكفاية أبي العز (ص٤١). وطريق هبة الله عن الأخفش ليس من الطرق المسندة في النشر.

(٣) ينظر إرشاد أبي العز (ص٢٢)، وكفاية أبي العز (ص٦٨).

أنّ الداجوني أدغم ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ فقط[١].

ثانيًا: من وافقه عن زيد عن الداجوني: أحمد بن الصقر وابن خشيش ومحمد بن يعقوب ثلاثتهم عن زيد: من كامل الهذلي عنهم؛ حيث لم يدخلوا ضمن المظهرين للدال عن ابن ذكوان، فيكون لهم الإدغام في الدال مطلقاً[٢].

ثالثًا: من وافقه عن الداجوني عن الصوري:

١- الشّذَائي عن الداجوني:

أ- من طريق الخزاعي عن الشّذَائي: من "المنتهى"[٣]؛ حيث أطلق الإدغام في الدال عن ابن عامر واستثنى بعض طرق ابن ذكوان، ولم يدخل الداجونيّ ضمن من استثناهم، فيكون له الإدغام في الدال[٤].

---

(١) تنظر القراءة في روضة المالكي (١/ ٢٥٨)، وجامع ابن فارس (ص١٧٧)، وتبصرة ابن فارس (ص٥٦)، وجامع الفارسي [ل١٠٨/ ب]، والكامل للهذلي (١/ ٦٨٢، ٦٨٤)، وجامع أبي معشر (٢/ ١٥٨)، والمستنير (ص٢٥٣)، وروضة المعدّل (١/ ٣٩٦). وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٤٣)، وجامع ابن فارس (ص٩٢)، وتبصرة ابن فارس (ص٢١)، وجامع الفارسي [ل١٠٤/ أ]، والكامل للهذلي (١/ ٣٥٢)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٤٥)، والمستنير (ص١٤٢- ١٤٣)، وروضة المعدّل (١/ ٢٢٥).

(٢) تنظر القراءة في الكامل للهذلي (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٥٢).

(٣) يلاحظ أنّ الهذليّ وأبا معشر لم يُسنِدا طريق الخزاعي عن الداجوني، وأما الروذباريّ فقد أسند طريقه إلّا أنّ كلامه عن إدغام (إذ) سقط من النسخة التي وصلتنا من كتابه.

(٤) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٢٠١)، وينظر الطريق فيه (ص١٣٧)، وربّما يشكل استخراج الإدغام من عبارته فأُوردها هنا مع إدراج التوضيح، قال: (**بإدغامها في التاء والدال: شاميّ – إلا ابن مسلم والأخفش طريق البلخي وسلامة–** وأبو عمرو وهما [أي حمزة والكسائي] وخلف... بإدغامها عند حروف الصفير: حمصي وأبو عمرو.... بإدغامها [يعني في حروف الصفير] إلا الزاي: ابن يزيد [الإسكندراني عن ابن ذكوان]، بضدّه [يعني بالإظهار في حروف الصفير إلا الزاي]: ابن الأخرم [عن الأخفش عن ابن ذكوان] والصوري عن صاحبيه [وهما عبد الرزاق وابن ذكوان])، فليتنبّه إلى أنّ كلامه في الأخير عن الإظهار إلّا عند الزاي للصوري: يراد به إظهار حروف الصفير الثلاثة سوى الزاي لا إظهار الحروف الستة سوى الزاي.

ب- ومن طريق الخبّازي عن الشّذَائي: من الكامل عن القُهُنذُزي عن الخبازي، حيث لم يدخل ضمن المظهرين للدال في عبارة الكامل، فيكون له الإدغام[1]. **وطريق الخبازي نشريّ.**

ج- ومن طريق الكارَزيني عن الشّذَائي: من جامع أبي معشر عن الكارَزيني، حيث لم يدخل ضمن المظهرين للدال في عبارة الجامع، فيكون له الإدغام في الدال[2]. **وأسند ابن الجزريّ طريق أبي معشر عن الكارَزيني ولم يبيّن مأخذه.**

٢- والقبّاب[3] عن الداجوني:

أ- من طريق ابن سوار عن أبي الفتح التميمي[4] عن القباب: من المستنير لابن سوار، ومن المنهاج لابن ظفر عن ابن سوار، حيث نصّ ابن سوار وابن ظفر على الإدغام في هذا الموضع للداجوني عن ابن ذكوان[5].

ب- ومن طريق أبي القاسم العطّار عن القباب: من كامل الهذلي عن العطار، ومن غاية أبي العلاء عن أبي علي الحداد عن العطار.

حيث لم يدخل ضمن المظهرين للدال في عبارة الكامل، فيكون له الإدغام في الدال، وأطلق أبو العلاء إدغام الصوريّ للدال، وهذا الطريق طريقه الوحيد المسند في الغاية عن الصوري[6]. **وطرق القباب السابقة – غير طريق المنهاج- هي جميع طرقه**

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٥٣).

(٢) تنظر القراءة جامع أبي معشر (٢/ ١٥٨)، وينظر الطريق فيه (١/ ٤٤٥).

(٣) عبد الله بن محمد بن محمد بن فورك القبّاب الأصبهاني، (ت٣٩٠هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٥١٥).

(٤) أبو الفتح منصور بن محمد بن عبد الله التميمي الأصبهاني النحوي المقرئ، (ت٤٤٢هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٤٩)، وغاية النهاية (٣/ ٧٦٦).

(٥) تنظر القراءة في المستنير (ص٢٥٣)، والمنهاج (١/ ١٢٨)، وتنظر الطرق في المستنير (ص١٤٢- ١٤٣)، والمنهاج (١/ ٤٢)..

(٦) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وغاية الاختصار (١/ ١٦٦)، وينظر الطريق في الكامل (١/ ٣٥٨)، وغاية الاختصار (١/ ١٠٧).

المسندة في النشر.

٣- وابن الموفّق[١] عن الداجوني: من الكامل عن أبي الحسن الزاهد[٢] عن ابن الموفّق، حيث لم يدخل ضـمن المظهرين للدال في عبارة الكامل، فيكون له الإدغام في الدال[٣]. **وطريقه نشريّ.**

٤- وأبو عبد الله العجلي[٤] عن الداجوني: من روضـة المعدّل بسـنده إلى العجليّ، حيث نصّ المعدّل على إدغام الداجوني في هذا الموضع[٥].

٥- وعن الأهوازي عن العجلي التُّسْـتَري عن الداجوني: من جامع أبي معشـر عن الأهوازي، حيث لم يدخل ضـمن المظهرين للدال في عبارة الجامع، فيكون له الإدغام في الدال[٦].

وتجب الإشـارة إلى أنّ الداجوني من أصـول الطرق الفرعيّة في رواية ابن ذكوان، وأسند ابن الجزريّ طريقه من أربعة طرق:

---

(١) أبو يعقوب يوسف بن بشر بن آدم الموفّق الضرير، روى القراءة عن أبي بكر الداجوني وغيره، روى القراءة عنه أبو الحسن الزاهد وإبراهيم بن محمد اللنباني. ينظر: غاية النهاية (٤/ ١٦٣).

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله الأصبهاني، قرأ على الزبيري وأبي الطيب صاحب التمار وابن الموفّق صاحب الداجوني، قرأ عليه عبد الله بن محمد بن أحمد العطّار. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٧٨٩).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٥٣).

(٤) لم يَزِد في روضة المعدّل على تسميته بـ(أبي عبد الله العِجْلي)، وذكر أنّ العجلي قرأ على الداجوني، وأنّ الحسن بن عليّ المقرئ قرأ على العجلي. ويقرب أنّ الحسن بن عليّ هو الأهوازي؛ فقد ذكر المعدل قراءة الحسن بن علي على الكرجي والشنبوذي، وعن أصحاب الزعفراني، والشنبوذي من شيوخ الأهوازي، والكرجي والزعفراني يكادان لا يعرفا إلا من طريقه، وإذا كان كذلك: فلا يبعد أن يكون أبو عبد الله العجلي هو أبا العباس العجلي التُّستري الذي أسند طريق الأهوازي عنه عن الداجونيِّ أبو معشر والروذباريّ. ينظر: روضة المعدل (١/ ٢٠٦، ٢١٢، ٢٣٢ ٢٢٩، ٢٨٣).

(٥) تنظر القراءة في الروضة للمعدّل (١/ ٣٩٦)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٢٥).

(٦) تنظر القراءة جامع أبي معشر (٢/ ١٥٨)، وينظر الطريق فيه (١/ ٤٤٦).

١- من طريق زيد: من كتابي أبي العز، ومن روضة المالكي، ومن جامع الفارسي.

٢- ومن طريق الشّذَائي: من الكامل وطريق أبي معشر وإرشاد أبي العز، ومن المبهج وطريق الداني.

٣- ومن طريق القباب: من الكامل والمستنير وغاية أبي العلاء.

٤- ومن طريق ابن الموفق: من الكامل.

وجميع هذه الطرق — عدا المبهج وعدا طريق الداني – ورد فيها الإدغام في ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ للداجوني — إمّا في هذا الموضع بعينه دون سائر باب الدال، وإمّا ضمن مطلق إدغام الدال-.

رابعًا: من وافقه عن الصوري عن ابن ذكوان: المطوعي عن الصوري:

١- من طريق الخزاعي عن المطوّعي: من "المنتهى" للخزاعي، ومن الكامل للهذلي عن ابن شبيب عن الخزاعي[1]؛ حيث أطلقا الإدغام في الدال عن ابن عامر مع استثناء بعض طرق ابن ذكوان، ولم يُدخِلا المطوّعي ضمن من استُثني، فيكون له الإدغام في الدال[2].

٢- ومن طريق الكارَزيني عن المطوّعي: من الكامل ومن جامع وتلخيص أبي معشر عن الكارَزيني؛ بنحو ما سبق عن الهذلي، وأطلق أبو معشرٍ في التلخيص إدغام الدال عن المطوّعي، ولم يذكره في الجامع ضمن المظهرين للدال، فيكون له الإدغام[3]. **وطريق التلخيص نشريّ.**

---

(١) يلاحظ أنّ أبا معشر لم يُسنِد طريق الخزاعي عن الشّذَائي، وأما الروذباريّ فقد أسند طريقه إلّا أنّ كلامه عن إدغام (إذ) سقط من النسخة التي وصلتنا من كتابه.

(٢) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٢٠١)، والكامل للهذلي (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٧)، والكامل (١/ ٣٥٣).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وتلخيص أبي معشر (ص٦٤)، وجامع أبي معشر (٢/ ١٥٨) وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٥٣)، وتلخيص أبي معشر (ص٣٤)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٤٦).

٣- ومن طريق أبي زرعة عن المطوّعي: من الكامل عن أبي زرعة؛ نحو ما سبق عن الكامل[١].

٤- ومن طريق الأهوازي عن أبي بكر الفسوي[٢] عن المطوعي: من جامع أبي معشر عن الأهوازي؛ نحو ما سبق عن جامع أبي معشر[٣].

٥-٩- ومن طريق ابن شبيب عن الخمسة[٤] عن المطوعي: من الكامل عن ابن شبيب؛ نحو ما سبق عن الكامل[٥]. **وهذه الطرق الخمسة من الكامل عن ابن شبيب نشرية.**

خامساً: من وافقه عن ابن ذكوان: صحّ إدغام ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ عن ابن ذكوان ضمن مطلق الإدغام للأخفش.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ منسوبٌ لبعض الطرق الفرعية وأحد أصحاب الكتب عن طريقه الفرعي - (زيد بن أبي بلال)-، ووردت له موافقاتٌ كثيرةٌ في طريقه الفرعيّ، وفي عدّة مراتب من أصل طريقه الفرعيّ - (الداجوني)-، وفي أصل طريقه الرئيسيّ - (الصوري)-، وكثيرٌ منها موافقاتٌ نشريّة، بل ورد هذا الوجه من جميع الطرق التي أسند ابن الجزريّ منها طريقه الفرعيّ، وورد من أغلب الطرق التي أسند منها ابن الجزريّ أصل طريقه الفرعيّ، ومن كثيرٍ من الطرق التي أسند منها أصل طريقه الرئيسيّ. وصحّ هذا الوجه عن الراوي في النشر من غير هذا الطريق الرئيسيّ، ضمن مطلق

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٥٣).

(٢) أبو بكر أحمد بن عيسى بن منصور بن فارس الفسوي، قرأ على المطوعي، وقرأ عليه الأهوازي. كذا يؤخذ من إسناده في جامع أبي معشر، ولم أقف له على ترجمة. ينظر: جامع أبي معشر (١/ ٤٤٦).

(٣) تنظر القراءة جامع أبي معشر (٢/ ١٥٨)، وينظر الطريق فيه (١/ ٤٤٦).

(٤) الخمسة هم: أبو بكر محمد بن علي بن أحمد وأبو بكر محمد بن أحمد المعدل وأبو بكر محمد بن الحسن الحارثي وأبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن جعفر وأبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن سعيد.

(٥) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٥٧).

الإدغام، لا في هذه الكلمة بخصوصها.

- **حكم ابن الجزري**: يقرب أنّ ابن الجزريّ ذكر هذا الوجه في الطيبة القديمة؛ إذ جاء فيها:

والرموز في الشطر الثاني من البيت الأول مطموسة، ويظهر من الحمرة أنّ فيه ثلاثة رموز، ومن المعلوم أنّ الإدغام في غير الجيم مذهب خلاد والكسائي، فيكون لهما رمزان، ويبقى الرمز الثالث لمن ذكر عنه ابن الجزريّ الإدغام في الدال مطلقًا أو في (دخلت) فقط[1] أو في (دخلت) و(تُفِيضون) و(تقول)، ولم يذكر ابن الجزريّ هذه الأوجه عن أحدٍ في النشر إلّا ابن ذكوان، فتعيّن أن يكون هو المرموز له آخراً في البيت الأوّل.

وعبارة ابن الجزريّ في الطيبة الجديدة مجملةٌ في هذا الوجه؛ إذ أطلق الخلف في الدال عن ابن ذكوان، وهذا يحتمل صوراً عديدةً على السواء، سواءٌ في تقرير الأوجه الخلافية أو في توزيع الخلف على طرق ابن ذكوان، فعبارة الطيبة لا تأبى هذا الوجه ولا تردّه.

والظاهر أنّ ابن الجزريّ لم يعتدّ بهذا الوجه عن الصوريّ؛ إذ لم يذكر هذا الوجه في تقريب النشر ولا على سبيل الانفراد، بل أطلق الإظهار عند الدال عن الصوريّ[2]، مع جزمه أوّلاً في النشر بالإظهار عن الصوري ثم ذكر هذا الوجه موسوماً بالانفراد[3].

***

(١) وجه إدغام ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ دون ﴿إِذْ دَخَلُواْ﴾ ذكره ابن الجزريّ انفراداً لأبي العز عن الداجوني؛ لأنّ مذهب الداجوني عند ابن الجزريّ هو الإظهار مطلقاً، وذكره ابن الجزريّ أيضاً انفراداً للنهرواني عن الأخفش؛ لأنّ مذهب الأخفش عند ابن الجزريّ هو الإدغام مطلقاً، فما في الطيبة القديمة يحتمل أن يكون حكايةً لانفراد أبي العز أو النهرواني أو هما معاً.

(٢) ينظر تقريب النشر (١/ ٣٢٩).

(٣) ينظر النشر (٢/ ٥٩٨).

١٠٧- الموضع السادس: انفراد النهرواني عن الأخفش في رواية ابن ذكوان بإظهار ﴿إِذْ دَخَلُواْ﴾ في المواضع الثلاثة [الحجر: ٥٢، وص: ٢٢، والذاريات: ٢٥].

قال ابن الجزريّ: «وأما ابن ذكوان فأظهرها في غير الدال. واختلف عنه في الدال: فروى عنه الأخفش إدغامها في الدال، وانفرد هبة الله عن الأخفش بإظهارها عند الدال[١]، وكذلك **انفرد النهرواني عن الأخفش** بإظهار ﴿إِذْ دَخَلُواْ﴾ في المواضع الثلاثة وإدغامها في ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ فقط»[٢].

- طريق النهرواني عن الأخفش من الطرق المسندة في النشر، وجاء طريقه النشريّ: عن أبي بكر النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وذلك:

١- من طريق أبي علي العطار عنه — أي عن النهرواني-: من المستنير عن العطار.

٢- ومن طريق أبي العز عن غلام الهراس عنه: من إرشادَيْ أبي العز[٣]، ومن غاية أبي العلاء عن أبي العز[٤].

---

(١) طريق هبة الله عن الأخفش ليس من طرق النشر.

(٢) النشر (٢/ ٥٩٨) بتصرّف.

(٣) وقع ذكر (إرشادَيْ أبي العز) في كلام ابن الجزريّ مراراً، واختلف الباحثون في المراد منهما: **فعند بعضهم** يراد بهما "الكفاية الكبرى" و"الإرشاد"، وأطلق عليهما (الإرشادان) تغليباً، كما يقال في تثنية أبي بكر وعمر: العُمَرين، وفي تثنية الشمس والقمر: القمرين، وعلى هذا عمل د. أيمن سويّد في السلاسل الذهبية؛ حيث عدّ طريقي أبي العزّ عن النهرواني من الإرشاد والكفاية، **وعند بعضهم** يراد بهما كتابان لأبي العزّ كلٌّ منهما اسمه "الإرشاد" حقيقةً، وكتاب "الكفاية الكبرى" غيرُهما، وعلى هذا رأي المحقق الإزميري وتبعه الدكتور السالم الجكني اعتماداً على تصريح ابن الجنديّ بأن للقلانسي "إرشادين" غير "الكفاية". (ينظر: بدائع البرهان للإزميري (ص٦٨)، والسلاسل الذهبية للدكتور أيمن سويد (ص٣٣٦)، والنشر في القراءات العشر بتحقيق د. السالم الجكني (١/ ٢٢٩- ٢٣٠))، ولـمّا كان الرجوع إلى الإرشاد الثاني متعذّراً على كلّ حالٍ وكانت إرادة الكفاية الكبرى هاهنا واردةً على احتمال؛ رجعت إلى توثيق الطريق من الإرشاد والكفاية.

(٤) ينظر النشر (١/ ٤١٣- ٤١٤، ٤١٦، ٤٢٤- ٤٢٥)، والمستنير (ص١٤١- ١٤٢)، وإرشاد أبي العز (ص١٢)، وكفاية أبي العز (ص٤١) وغاية الاختصار (١/ ١٠٥- ١٠٧).

- **مصدر الانفراد:**

١- ذكر ابن سوار هذا الوجه في المستنير عن النهرواني عن هبة الله والنقاش كلاهما عن الأخفش، وطريقه عن هبة الله ليس نشريًّا[١].

٢- ولم يذكر أبو العزّ هذا الوجه للنهرواني في الكفاية والإرشـــاد ولا أبو العلاء في غاية الاختصار.

فـأطلق ابن الجزريّ هـذا الوجـه عن النهرواني، مع أنّـه لم يرد من جميع طرق النهرواني النشريّة.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه من طرق النقّاش عن الأخفش:**

١- الشـــريف الزيدي عن النقاش: من تلخيص أبي معشـــر عنه؛ حيث أطلق في التلخيص الخلف في إدغـام الـدال للأخفش، وهـذا طريقـه الوحيـد عن الأخفش في التلخيص. والموافقة جزئيّة حيث كانت بالخلف ولم يكن الإظهار في المواضـــع الثلاثة مصاحبًا للإدغام في ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾[٢]. **وهذا الطريق نشريّ.**

٢- والحمّامي عن النقاش: من التجريد لابن الفحّام عن أبي الحســين الفارســي عن الحمّامي[٣]، ومن التجريد أيضًـــا عن أبي إســحاق الخياط عن أبي علي المالكي عن الحمّامي. **وهذان الطريقان نشريّان.**

حيث نصّ في التجريد على إدغام ابن ذكوان من رواية **الفارســي** في ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ فحسب، فيكون من طريق الفارسيّ موافقًا للنهرواني في تمام وجهه. وقد نصّ ابن الجزريّ على هذا الوجه عن الفارســي عن الحمّامي وعدّه انفرادًا للفارســيّ عن الحمّامي. ولم يذكر في التجريد إدغامًا من طريق **المالكي**، فيكون له الإظهار في الدال مطلقًا، والموافقة من طريقه عن المالكيّ جزئيّة؛ فإنّه وافق في إظهار المواضـــع الثلاثة،

---

(١) ينظر المستنير (ص٢٥٢- ٢٥٣)، وإرشاد أبي العز (ص٢٢)، وكفاية أبي العز (ص٦٨)، وغاية الاختصار (١/ ١٦٥- ١٦٦).

(٢) تنظر القراءة في تلخيص أبي معشر (ص٦٤)، وينظر الطريق فيه (ص٣٤).

(٣) أسند الفارسي طريق الحمّامي عن النقاش في جامعه [ل١٠٥/ أ]، لكنّه أطلق [ل١٠٨/ ب] عن النقاش عن الأخفش إدغام إذ في الدال في جميع القرآن.

وخالف فأظهر ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ التي أدغمها النهرواني[١].

ثانيًا: من وافقه عن الأخفش عن ابن ذكوان – من غير طريق النقاش–:

١، ٢– هبة الله[٢] وأبو عمران[٣] كلاهما عن الأخفش.

٣– وابنُ مهران عن ابن الأخرم[٤]، ضمن مطلق الإظهار عند الدال. **وطريق غاية ابن مهران عن ابن الأخرم نشريّ.**

---

(١) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في التجريد (ص١١٢)، وتنظر الطرق فيه (ص٥٣).

(٢) تنظر القراءة في المستنير (ص٢٥٣)، وتنظر الطرق فيه (ص١٤٢). وحكى الهذلي عن أبي الفضل الرازي– وطريقه هو عن الشامي عن هبة الله– قولَه: (هبة والداجوني للأخفش أدغما (إذ دخلت) فقط))، إلّا أنّ الهذلي أطلق الإدغام أوّلًا عن ابن ذكوان ولم يستثن طريق الرازي. ينظر ما يتعلّق بالقراءة في الكامل (١/ ٦٨٢، ٦٨٤)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٥٣). وقد ورد هذا الوجه عن النهرواني عن هبة الله من طرق كثيرة، ولا تعدّ في الموافقات؛ لأنّ النهروانيّ هو المنفرِدَ الذي يُبحث عن موافقات غيره له. تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص١٧٧)، وتبصرة ابن فارس (ص٥٦)، وجامع الفارسي [ل١٠٨/ ب]، والمستنير (ص٢٥٢– ٢٥٣)، وروضة المعدّل (١/ ٣٩٦)، والتجريد لابن الفحام (ص١١٢)، وإرشاد أبي العز (ص٢٢)، وكفاية أبي العز (ص٦٨)، وغاية الاختصار لأبي العلاء (١/ ١٦٦)، وتنظر الطرق في جامع ابن فارس (ص٩٢)، وتبصرة ابن فارس (ص٢٢)، وجامع الفارسي [ل١٠٥/ أ]، والمستنير (ص١٤٢)، وروضة المعدّل (١/ ٢٢٢)، والتجريد لابن الفحام (ص٥٣)، وإرشاد أبي العز (ص١٣)، وكفاية أبي العز (ص٤١)، وغاية الاختصار لأبي العلاء (١/ ١٠٥).

(٣) تنظر القراءة في التجريد لابن الفحام (ص١١٢)، وينظر طريقه عن عبد الباقي (ص٥٣).
وأبو عمران هو: أبو عمران موسى بن عبد الرحمن بن موسى الدمشقي، أخذ القراءة عن هارون الأخفش، روى القراءة عنه عبد الباقي بن الحسن. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٧٨٢).

(٤) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في الغاية لابن مهران (ص٣٣)، والمبسوط لابن مهران (ص٤٨– ٤٩)، والإشارة للعراقي [ل٤٩/ ب، ل٧٩/ ب، ل٨٨/ب، ل٥٤/ ب]، والإيضاح للأندرابي [ل١١٨/ ب]، وشرح الغاية للأندرابي (ص٨٨)، وتنظر الطرق في الغاية (ص١٥)، والمبسوط (١٩)، والإيضاح للأندرابي [ل٩١/ ب]. وسقطت أسانيد العراقيّ عن ابن ذكوان ممّا وصلنا من كتابه، ولكنّه ذكر =

٤-٧- والبلخيُّ[١]، وسلامةُ بن هارون[٢]، وابن حبيب[٣] وابنُ شنبوذ[٤] خمستهم عن الأخفش: ضمن مطلق الإظهار عند الدال.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لطريق فرعيّ عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ عن شيخه – وهو أصل طريقه الفرعيّ- من طرقٍ يسيرة، وبعضها نشريّ لكن نسب ابن الجزريّ بعضها إلى الانفراد، ووردت له موافقاتٌ عديدة عن أصل طريقه الرئيسيّ ومنها طريقٌ نشريّ. وصحّ هذا الوجه في النشر عن الراوي ضمن مطلق الإظهار عن أصل طريقه الرئيسيّ الآخر.

- **حكم ابن الجزريّ:** يقرب أنّ ابن الجزريّ ذكر هذا الوجه في الطيبة القديمة؛ كما سبق بيانه فيما مرّ[٥]. وعبارة ابن الجزريّ في الطيبة الجديدة مجملةٌ في هذا الوجه؛ إذ أطلق الخلف في الدال عن ابن ذكوان، وهذا يحتمل صوراً عديدةً على السواء، سواءٌ في تقرير الأوجه الخلافية أو في توزيع الخلف على طرق ابن ذكوان، فعبارة الطيبة لا تأبى هذا الوجه ولا تردّه. والظاهر أنّ ابن الجزريّ لم يعتدّ بهذا الوجه عن الأخفش؛ إذ لم يذكر هذا الوجه

في بداية كتابه [ل٢/ ب] أنّه أسند رواية ابن ذكوان من طريق ابن مجاهد والنقاش وابن الأخرم، وبيّن صاحب البشارة [ل٦] أنّ طريق ابن الأخرم جاء من طريق ابن مهران.

(١) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٢٠١)، والكامل للهذلي (١/ ٦٨٢)، وجامع أبي معشر (٢/ ١٥٨)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٧)، والكامل (١/ ٣٥٠)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٣٩).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٢٠١)، والكامل للهذلي (١/ ٦٨٢)، والتجريد لابن الفحام (ص١١٢)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٨)، والكامل (١/ ٣٥٠)، والتجريد لابن الفحام (ص٥٣).

(٣) تنظر القراءة في المصباح لأبي الكرم (٢/ ٢١)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٤٧- ٣٤٨).

(٤) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في التجريد لابن الفحام (ص١١٢)، وينظر الطريق فيه (ص٥٣).

(٥) ينظر (ص٥٣٤) من هذا البحث.

في تقريب النشر ولا على سبيل الانفراد، بل أطلق الإدغام في الدال عن الأخفش[١]، مع جزمه أوّلاً في النشر بالإدغام عن الأخفش مطلقاً ثم ذكر هذا الوجه موسوماً بالانفراد[٢].

***

١٠٨- الموضع السابع: انفراد الفارسي عن الحمّامي عن النقاش عن الأخفش بإظهار ﴿إِذۡ دَخَلُواْ﴾ في المواضع الثلاثة.

قال ابن الجزريّ: «وأما ابن ذكوان فأظهرها في غير الدال. واختلف عنه في الدال: فروى عنه الأخفش إدغامها في الدال. وانفرد هبة الله عن الأخفش بإظهارها عند الدال، وكذلك انفرد النهرواني عن الأخفش بإظهار ﴿إِذۡ دَخَلُواْ﴾ في المواضع الثلاثة وإدغامها في ﴿إِذۡ دَخَلۡتَ﴾ فقط، **وكذلك روى الفارسي عن الحمّامي** فانفرد به عن سائر أصحاب الحمّامي»[٣].

- طريق أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي عن الحمّامي عن الأخفش عن النقاش عن ابن ذكوان من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ بسنده المذكور: من كتاب التجريد لابن الفحام عنه، وبقراءة ابن الجزريّ على ابن الصائغ[٤] وابن البغدادي[٥] وابن الجندي[٦] بقراءتهم على التقي الصائغ[٧] بسنده إلى الفارسي[٨].

---

(١) ينظر تقريب النشر (١/ ٣٢٩).

(٢) ينظر النشر (٢/ ٥٩٨).

(٣) النشر (٢/ ٥٩٨- ٥٩٩) بتصرّف.

(٤) شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن، ابن الصائغ الحنفي، (ت٧٦٦هـ). ينظر: غاية النهاية (٣/ ٤١٤).

(٥) أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن المبارك، (ت٧٨١هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٨٢).

(٦) أبو بكر بن أَيْدُغْدِي بن عبد الله الشَّمْسي، الشهير بابن الجندي، ويُسَمَّى عبد الله، (ت٧٦٩هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٥٧٨).

(٧) أبو عبد الله تقيّ الدين محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصري الشافعي، (ت٧٢٥هـ). ينظر: غاية النهاية (٣/ ١٦٢).

(٨) ينظر النشر (١/ ٢٥٣- ٢٥٤، ٤١٢)، والتجريد لابن الفحام (ص٥٣).

- **مصدر الانفراد:**

١- ذكر ابن الفحّام في التجريد الإدغام في ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ فحسب عن ابن ذكوان من طريق الفارسي(١)، وطريق الفارسي في التجريد جاء عن الحمّامي والسعيدي كلاهما عن النقاش عن الأخفش، وعن النهرواني عن هبة الله عن الأخفش(٢).

٢- أما الطريق المرسل لابن الجزريّ فالاعتماد فيه على نقل ابن الجزريّ؛ حيث لا يمكن التحقّق منه عن غيره.

ويلاحظ أنّ الفارسيّ نصّ في كتابه الجامع على إدغام الدال في جميع القرآن للنقّاش عن الأخفش، وقد أسند طريق النقاش من قراءته على الحمّامي والسعيدي كلاهما عن النقّاش(٣)، ولكن لم يسند ابن الجزريّ طريق الفارسيّ من كتابه الجامع.

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه عن الحمّامي، وأمّا الموافقات – جزئيّةً أو كليّةً- من طرق الأخفش غير الحمّامي فقد سبق بيانها في الموضع السابق.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ منسوبٌ لطريق فرعيّ عن شيخه، ولم يوافقه أحد عن شيخه، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الفرعيّ من طرقٍ يسيرة وبعضها نشريّ، ووردت له موافقاتٌ عديدة عن أصل طريقه الرئيسيّ ومنها طريقٌ نشريّ. وصحّ هذا الوجه في النشر عن الراوي ضمن مطلق الإظهار عن طريقه الرئيسيّ الآخر.

وأطلق ابن الجزريّ هذا الانفراد عن المنفرِد، مع أنّ المنفرِدَ ذكر خلافه في كتابه، ولكن ورد من طريق تلميذه عنه، وهو طريق نشريّ.

- **حكم ابن الجزريّ:** الكلام عن حكم ابن الجزريّ في هذا الانفراد كالكلام في حكمه على الانفراد السابق.

***

(١) ينظر التجريد (ص١١٢).

(٢) ينظر التجريد (ص٥٣).

(٣) تنظر القراءة في الجامع للفارسي [ل١٠٨/ ب]، وينظر طريقه فيه [ل١٠٤/ أ].

١٠٩- الموضع الثامن: انفراد أبي العز عن زيد عن الرملي الداجوني عن الصوري عن ابن ذكوان بإدغام ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ في الأحزاب[٣٧]، وزاد في الكفاية ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾[يونس: ٦١].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد أبو العز أيضاً عن زيدٍ [عن الرملي الداجوني عن الصوري] بإدغام ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ في الأحزاب، وزاد في الكفاية ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾»(١).

- طريق أبي العز عن زيد عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان من الطرق النشريّة، وسبق(٢).

- **مصدر الانفراد:** ذكر أبو العز في كتابيه إدغام ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ في الأحزاب و﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾ عن الداجوني، فلم يخصّ إدغام ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾ بالكفاية دون الإرشاد خلافاً لما ذكره ابن الجزريّ، وذكر فيهما أيضاً إدغام ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ في آل عمران [١٢٤](٣)، خلافاً لما تُوهِمه عبارة ابن الجزري من قصره إدغام ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ على موضع الأحزاب.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن بكر بن شاذان الحربيّ عن زيد:**

١- أبو علي المالكي عن بكر: من الروضة له. **وهو نشريّ.**

٢- وابن فارس عن بكر: من الجامع والتبصرة له، ومن المستنير لابن سوار عن ابن فارس.

٣- وأبو الحسين الفارسي عن بكر: من الجامع له، ومن روضة المعدّل عنه. **وطريق الجامع نشريّ.**

٤- وابن سابور عن بكر: من روضة المعدّل عنه.

٥- وأبو الفضل الرازي عن بكر: من كامل الهذلي وجامع أبي معشر كلاهما عنه.

٦، ٧- والشرمقاني وأبو علي العطار كلاهما عن بكر: من المستنير لابن سوار عنهما.

---

(١) النشر (٢/ ٩٩ه).

(٢) ينظر: ص٥٢٨ .

(٣) ينظر إرشاد أبي العز (ص٢٢)، وكفاية أبي العز (ص٦٨).

حيث نصّ المالكيُّ في "الروضةِ" وابنُ فارس في "التبصرةِ" و"الجامعِ" والفارسيُّ في "الجامعِ" وابنُ سوار في "المستنيرِ" والمعدّلُ في "الروضةِ" على إدغام الداجوني عن ابن ذكوان في ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ في آل عمران والأحزاب و﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾، وأمّا الهذليّ فقد أطلق إدغام إذ في التاء واستثنى عنه البلخي وسلامة عن الأخفش وعبد الرزاق، واستثنى الشّذَائي عن الصوريّ في غير ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ و﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾، فيكون له الإدغام من هذا الطريق في التاء في جميع المواضع، وأمّا أبو معشر فقد نصّ في الجامع على إدغام ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ في آل عمران والأحزاب عن الصوريّ، ولم يذكر له الإدغام في ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾، فتكون موافقته جزئيّة[1].

ثانيًا: من وافقه عن زيد عن الداجوني – من غير طريق بكر–: أحمد بن الصقر وابن خشيش ومحمد بن يعقوب ثلاثتهم عن زيد: من الكامل عنهم، ولهم الإدغام في التاء مطلقًا؛ كما سبق عن الكامل[2].

ثالثًا: من وافقه عن الداجوني عن الصوري – من غير طريق زيد–:

١– الشّذَائي عن الداجوني:

أ– من طريق الخزاعي عن الشّذَائي: من "المنتهى"[3]؛ حيث نصّ على إظهار الصوري من طريق الشّذَائي عند التاء سوى ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ بالأحزاب وآل عمران[4]، والموافقة

---

(١) تنظر القراءة في الروضة للمالكي (١/ ٢٥٨)، وجامع ابن فارس (ص١٧٧)، والتبصرة لابن فارس (ص٥٧)، وجامع الفارسي [ل١٠٨/ ب]، والكامل للهذلي (١/ ٦٨٢)، وجامع أبي معشر (٢/ ١٥٦)، والمستنير لابن سوار (ص٢٥٣)، وروضة المعدّل (١/ ٣٩٦). وتنظر الطرق في الروضة للمالكي (١/ ١٤٣)، وجامع ابن فارس (ص٩٢)، والتبصرة لابن فارس (ص٢١)، وجامع الفارسي [ل١٠٤/ أ]، والكامل للهذلي (١/ ٣٥٢)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٤٥)، والمستنير لابن سوار (ص١٤٣)، وروضة المعدّل (١/ ٢٢٥).

(٢) تنظر القراءة في الكامل للهذلي (١/ ٦٨٢– ٦٨٣)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٥٢).

(٣) يلاحظ أنّ الهذليّ وأبا معشر لم يُسنِدا طريق الخزاعي عن الداجوني، وأما الروذباريّ فقد أسند طريقه إلّا أنّ كلامه عن إدغام (إذ) سقط من النسخة التي وصلتنا من كتابه.

(٤) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٢٠١)، وينظر الطريق فيه (ص١٣٧)، وربّما يشكل =

جزئيّة؛ إذ لم يدغم ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾.

ب- ومن طريق الخبّازي عن الشّذَائي: من الكامل عن القُهُنْدُزي عن الخبازي؛ حيث نصّ الهذلي على إدغام ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[آل عمران: ١٢٤] و﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾ للصوري من طريق الشّذَائي، لكنّه خصّ الإدغام بهذين الحرفين فيكون له الإظهار في ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ في الأحزاب، فتكون الموافقة جزئيّة[1]. **وطريق الخبازي نشريّ**.

ج- ومن طريق الكارَزيني عن الشّذَائي: من جامع وتلخيص أبي معشر عن الكارَزيني؛ حيث نصّ على الإدغام في ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ في الموضعين للصوريّ عن ابن ذكوان، لكنّه لم يذكر إدغام ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾، فتكون موافقته جزئيّة[2]. **وأسند ابن الجزريّ طريق أبي معشر عن الكارَزيني ولم يبيّن مأخذه**.

د- ومن طريق محمد بن عبد الواحد البغدادي[3] عن الشّذَائي: من جامع البيان للداني عنه؛ حيث نصّ الداني في جامع البيان على الإدغام في التاء من ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ في آل عمران والأحزاب للداجوني عن ابن ذكوان، وهذه الموافقة جزئيّة؛ إذ لم يذكر الإدغام في ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾[4]. **وأسند ابن الجزري في النشر طريق الداني عن البغدادي عن**

استخراج الإدغام من عبارته فأوردها هنا مع إدراج التوضيح، قال: (**بإدغامها في التاء والدال: شاميّ – إلا ابن مسلم والأخفش طريق البلخي وسلامة–** وأبو عمرو وهما [أي حمزة والكسائي] وخلف... بإدغامها عند حروف الصفير: حمصي وأبو عمرو.... بإدغامها [يعني في حروف الصفير] إلا الزاي: ابن يزيد [الإسكندراني عن ابن ذكوان]، بضدّه [يعني بالإظهار في حروف الصفير إلا الزاي]: ابن الأخرم [عن الأخفش عن ابن ذكوان] والصوري عن صاحبيه [وهما عبد الرزاق وابن ذكوان])، فليتنبّه إلى أنّ كلامه في الأخير عن الإظهار إلّا عند الزاي للصوري: يراد به إظهار حروف الصفير الثلاثة سوى الزاي لا إظهار الحروف الستة سوى الزاي.

(١) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٣)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٥٣).

(٢) تنظر القراءة جامع أبي معشر (٢/ ١٥٦)، وتلخيص أبي معشر (ص٦٤)، وينظر الطريق في الجامع (١/ ٤٤٥)، والتلخيص (ص٣٤).

(٣) محمد بن عبد الواحد الباغندي البغدادي، روى الحروف سماعًا عن الشذائي، روى الحروف عنه الداني. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٤٨١).

(٤) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٤٨٦)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٣٥)، وطريق الداجوني =

الشّذَائي، ولم يبيّن مأخذه.

٢- والقباب عن الداجوني:

أ- من طريق ابن سوار عن أبي الفتح التميمي عن القباب: من المستنير لابن سوار، ومن المنهاج لابن ظفر عن ابن سوار؛ حيث نصّ ابن سوار وابن ظفر على الإدغام في ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ في الأحزاب وآل عمران و﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾ للداجوني عن ابن ذكوان[١].

ب- ومن طريق أبي القاسم العطار عن القباب: من الكامل عن العطار، ومن غاية أبي العلاء عن أبي علي الحداد عن العطار؛ حيث أطلق في الكامل الإدغام في التاء عن ابن ذكوان ولم يستثن هذا الطريق، فيكون له الإدغام في التاء مطلقاً، ونصّ أبو العلاء على الإدغام في ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ بآل عمران والأحزاب و﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾ عن الصوريّ، وهذا الطريق طريقه الوحيد المسند في الغاية عن الصوري[٢]. **وطرق القباب السابقة – غير طريق المنهاج- هي جميع طرقه المسندة في النشر**. وقد ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه عن القبّاب عن الداجوني وعدّه انفرادًا[٣].

٣- وأبو يعقوب ابن الموفّق الضرير عن الداجوني: من الكامل عن أبي الحسن الزاهد عن ابن الموفّق، وله الإدغام في التاء مطلقاً؛ كما سبق عن الكامل[٤]. **وطريقه نشريّ.**

٤- وأبو عبد الله العجلي عن الداجوني: من روضة المعدّل بسنده إلى العجليّ؛ حيث نصّ على إدغام الداجوني في ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ في الموضعين و﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾[٥].

٥- والأهوازي عن العجلي التُّسْتَري عن الداجوني: من جامع أبي معشر عن

مسندٌ في جامع البيان بالرواية لا بالقراءة.

(١) تنظر القراءة في المستنير (ص٢٥٣)، والمنهاج (١/ ١٢٨)، وتنظر الطرق في المستنير (ص١٤٢- ١٤٣)، والمنهاج (١/ ٤٢).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وغاية الاختصار (١/ ١٦٦)، وينظر الطريق في الكامل (١/ ٣٥٨)، وغاية الاختصار (١/ ١٠٧).

(٣) ينظر الموضع التالي.

(٤) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٥٣).

(٥) تنظر القراءة في الروضة للمعدّل (١/ ٣٩٦)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٢٥).

الأهوازي، حيث نصّ على الإدغام في ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ في الموضـــعين للصـــوريّ عن ابن ذكوان، لكنّه لم يذكر إدغام ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾، فتكون موافقته جزئيّة [1].

وتجب الإشـارة إلى أنّ الداجوني من أصـول الطرق الفرعيّة في رواية ابن ذكوان، وأسند ابن الجزريّ طريقه من أربعة طرق:

١- من طريق زيد: من كتابي أبي العز، ومن روضة المالكي، ومن جامع الفارسي.

٢- ومن طريق الشّـذَائي: من الكامل وطريق أبي معشـر وإرشـاد أبي العز، ومن المبهج وطريق الداني.

٣- ومن طريق القباب: من الكامل والمستنير وغاية أبي العلاء.

٤- ومن طريق ابن الموفق: من الكامل.

وجميع هذه الطرق – عدا المبهج - جاء فيها ما يوافق ما ذكره أبو العزّ – إمّا جزئيّا أو أعمّ منه أو موافقاً له موافقةً تامّة-.

رابعًا: من وافقه عن الصوري عن ابن ذكوان: المطوعي عن الصوري:

١- من طريق الخزاعي عن المطوّعي: من "المنتهى" للخزاعي، ومن الكامل عن ابن شـــبيب عن الخزاعي [2]؛ حيث أطلقا الإدغام في التاء عن ابن عامر ولم يســـتثنيا هذا الطريق، فيكون له الإدغام في التاء مطلقاً [3].

٢- ومن طريق الكارَزيني عن المطوّعي: من الكامل للهذلي والجامع والتلخيص لأبي معشـــر كلاهما عن الكارَزيني؛ حيث أطلق الهذلي الإدغام عن ابن ذكوان في التاء ولم يســـتثن هذا الطريق منه، فيكون له الإدغام في التاء مطلقًا. وأطلق أبو معشـــرٍ في التلخيص إدغام ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ في آل عمران والأحزاب عن ابن ذكوان، ونصّ في الجامع

(١) تنظر القراءة جامع أبي معشر (٢/ ١٥٦)، وينظر الطريق فيه (١/ ٤٤٦).

(٢) يلاحظ أنّ أبا معشر لم يُسنِد طريق الخزاعي عن الشّذَائي، وأما الروذباريّ فقد أسند طريقه إلّا أنّ كلامه عن إدغام (إذ) سقط من النسخة التي وصلتنا من كتابه.

(٣) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٢٠١)، والكامل للهذلي (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وننظر الطرق في المنتهى (ص١٣٧)، والكامل (١/ ٣٥٣).

على الإدغام فيهما من طريق الصـــوري، فتكون موافقته جزئيّة لأنّه لم يذكر الإدغام في ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾[١]. **وطريق التلخيص نشريّ.**

٣- ومن طريق أبي زرعة عن المطوّعي: من الكامل عن أبي زرعة؛ وله الإدغام في التاء مطلقاً؛ كما سبق عن الكامل[٢].

٤- ومن طريق الأهوازي عن الفســـوي عن المطوعي: من جامع أبي معشـــر عن الأهوازي، في ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ دون ﴿إِذْ تُفِيضُـونَ﴾، فتكون موافقته جزئيّة؛ كما سـبق عن جامع أبي معشر[٣].

٥-٩- ومن طريق ابن شـــبيب عن الخمســـة[٤] عن المطوعي: من الكامل عن ابن شـبيب، وله الإدغام في التاء مطلقاً؛ كما سـبق عن الكامل[٥]. **وهذه الطرق الخمســة من الكامل عن ابن شبيب نشرية.**

خامسًا: من وافقه عن ابن ذكوان:

١- الأخفش عن ابن ذكوان:

١. من طريق ابن الأخرم عن الأخفش:

أ- من طريق الشّـذَائي عن ابن الأخرم: من طريق الخزاعي عن الشّـذَائي: من المنتهى للخزاعي، ومن الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي. **ومن طريق الخبازي عن الشّذَائي**: من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي. **وطريق الخبازي نشري.**

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وتلخيص أبي معشر (ص٦٤)، وجامع أبي معشر (٢/ ١٥٦) وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٥٣)، وتلخيص أبي معشر (ص٣٤)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٤٦).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٥٣).

(٣) تنظر القراءة جامع أبي معشر (٢/ ١٥٦)، وينظر الطريق فيه (١/ ٤٤٦).

(٤) الخمسة هم: أبو بكر محمد بن علي بن أحمد وأبو بكر محمد بن أحمد المعدل وأبو بكر محمد بن الحسن الحارثي وأبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن جعفر وأبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن سعيد.

(٥) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٥٧).

ب- ومن طريق الأخفش الصغير[1] **عن ابن الأخرم**: من طريق الخزاعي عن الأخفش الصغير، ومن الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي.

ج- ومن طريق الداراني[2] **عن ابن الأخرم**: من الكامل عن ابن هاشم وأبي الفضل الرازي كلاهما عن الداراني. **وطريقا الكامل عن الداراني نشريّان.**

د، هـ، و- ومن طريق ابن مهران والجبني والمقدسي[3] **عن ابن الأخرم**: من الكامل بسنده إلى ابن مهران والجبني وبقراءته على المقدسي. **وطريقا الكامل عن ابن مهران والجبني نشريّان.**

ز- ومن طريق الشنبوذي عن ابن الأخرم: من جامع أبي معشر عن الكارَزيني والأهوازي كلاهما عن الشنبوذي.

ح- ومن طريق الثغري عن ابن الأخرم: من جامع أبي معشر عن الأهوازي عن الثغري.

حيث أطلق الخزاعيّ والهذليّ الإدغام في التاء عن ابن ذكوان ولم يستثنيا ابن الأخرم، ونصّ أبو معشر على الإدغام في التاء عن ابن الأخرم من طريق العراق[4]، فيكون الإدغام من هذه الكتب في التاء مطلقًا[5].

---

(١) أبو بكر محمد بن الخليل الدمشقي، أخذ القراءة عن ابن الأخرم، روى القراءة عنه أبو الفضل الخزاعي والحسن بن الحسين الهاشمي. ينظر: تاريخ دمشق (٥٢/ ٤٢٤)، وغاية النهاية (٣/ ٣٤١).

(٢) أبو الحسن عليّ بن داود بن عبد الله الداراني، (ت٤٠٢هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٩٢)، وغاية النهاية (٣/ ٧٢٤).

(٣) عبد الواحد بن عبد القادر المقدسي، قال ابن الجزري: (شيخٌ مجهولٌ، قرأ عليه أبو القاسم الهذلي بدمياط عن قراءته على أبي عيسى محمد بن عيسى الهاشمي وأبي الحسن محمد بن النضر بن الأخرم، وأنّه بلغ من العمر مائة أو تسعة وتسعين سنة، ولا يصحّ ذلك). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٥٦٥).

(٤) تنقسم طرق ابن الأخرم في الجامع إلى: أ- طرق أهل العراق: وهي طرق الشنبوذي والثغري عن ابن الأخرم. ب- وطرق أهل الشام: وهي طريق أبي بكر السلمي الجبني عن ابن الأخرم.

(٥) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٠١)، والكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وجامع أبي معشر (٢/ ١٥٥)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٨) والكامل (١/ ٣٤٧- ٣٤٨)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٣٩، ٤٤١).

٢. ومن طريق النقاش عن الأخفش: من طريق الشـــريف الزيدي عن النقاش: من الكامل وتلخيص أبي معشر كلاهما عن الشريف. **وطريقا التلخيص والكامل نشريّان.**

ومن طريق الحمّامي والرقي وابن الفحام الســامَرّي ثلاثتهم عن النقاش: من الكامل عن أبي الفضل الرازي عن الثلاثة. **وطريقا الحمّامي والرقي نشريّان.**

حيث أطلق الهذلي عن ابن ذكوان الإدغام في التاء ولم يستثنِ النقاش، فيكون له الإدغام مطلقًا، وأطلق أبو معشر في التلخيص الإدغام في ﴿إِذۡ تَقُولُ﴾ في الموضعين عن ابن ذكوان، فتكون موافقته جزئية إذ لم يذكر الإدغام في ﴿إِذۡ تُفِيضُونَ﴾[١].

ويلاحظ أنّ أبا معشـــر أســـند في الجامع طريق الشـــريف الزيدي لكن لم يذكره ضمن من أدغم عن ابن ذكوان[٢].

٣. ومن طريق هبة الله بن جعفر عن الأخفش: من طريق النهرواني عن هبة الله: من جامع الفارســي[٣] عن محمد بن أحمد المكي عن النهرواني. **ومن طريق الشــامي[٤] عن هبة الله**: من الكامل عن أبي الفضــل الرازي عن الشــامي؛ حيث نصّ الفارســيّ على الإدغام في ﴿إِذۡ تَقُولُ﴾ بالموضعين و﴿إِذۡ تُفِيضُونَ﴾ عن هبة الله عن الأخفش، وأطلق الهذليّ الإدغام في التاء عن ابن ذكوان ولم يســـتثن هذا الطريق، فيكون له الإدغام مطلقاً[٥].

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٢)، وتلخيص أبي معشر (ص٦٤)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٥٢)، وتلخيص أبي معشر (ص٣٤).

(٢) ينظر ما يتعلق بالقراءة في جامع أبي معشر (٢/ ١٥٥- ١٥٦)، وينظر طريقه فيه (١/ ٤٣٨).

(٣) وقع في النسخة الخطية: [محمد بن أحمد النحوي عن الزهري]، ولعلّه خطأ من الناسخ – فإنّ المخطوط غير دقيق-، ولعلّ الصواب: [عن النهرواني]؛ فإنّي لم أجد مِن رواةِ هبة الله مَن اسمه الزهري، وأما النهرواني فهو من رواة هبة الله المشهورين، وقد أسند الفارسي عن محمد بن أحمد عن عبد الملك النهرواني عن هبة الله في رواية البزي. ينظر: [ل١٠٣/ ب].

(٤) أبو بكر أحمد بن محمد الرّقي الشامي، يُعرف بالمرعشي، وبالخوُزِيّ، قرأ على سلامة الموصلي وهبة الله بن جعفر وزيد بن أبي بلال، قرأ عليه أبو الفضل الرازي. ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٤٠).

(٥) تنظر القراءة في جامع الفارسي [ل١٠٨، ب]، والكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وتنظر الطرق في جامع الفارسي [ل١٠٤/ أ]، والكامل (١/ ٣٥٣).

٤-٨. ومن طريق ابن حبيب[١]، وابن أبي داود[٢] وإبراهيم بن عبد الرزاق[٣] وابن مرشد[٤] وأبي طاهر البعلبكي[٥] خمستهم عن الأخفش: ضمن مطلق الإدغام في التاء.

٩، ١٠. ومن طريق ابن سيرين[٦] وابن يوسف[٧] عن جماعةٍ[٨] عن الأخفش: ضمن مطلق الإدغام في التاء.

٢- والكارَزيني عن الداجوني عن ابنِ ماموية وابنِ الحويرس والبيسانِيّ ثلاثتهم عن ابن ذكوان: وموافقته من بعض طرقه جزئيّة في ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ فقط[٩].

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٠١)، والكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٨) والكامل (١/ ٣٥١).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٠١)، والكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٨) والكامل (١/ ٣٤٩).

(٣) أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرزاق بن الحسن العجليّ الأنطاكيّ، (ت٣٣٩هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٦٦)، وغاية النهاية (١/ ١١٠).

(٤) أبو بكر محمد بن أحمد بن مرشد بن الزَّرِز الدمشقي، أخذ القراءة عن الأخفش، روى القراءة عنه عبد الباقي بن الحسن. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٩٤)، وغاية النهاية (٣/ ٢١١).

(٥) ذكر في جامع البيان التخيير في إدغام التاء لأبي طاهر البعلبكي، لكنه روى بعد ذلك عن أبي الفتح عن الخراساني أنّه رأى في كتاب أبي طاهر عن الأخفش أنّه نصّ على إدغام (إذ تقول) في الأحزاب و(إذ تدعون، إذ تسوروا، إذ تلقونه)، وباقي ما في القرآن بالإظهار، وعلى هذه الرواية تكون موافقته جزئية حيث لم يدغم (إذ تقول للمؤمنين) و(إذ تفيضون). تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٤٨٦)، والمفردات السبع (ص٣٠٢)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ٢٣٣- ٢٣٤)، والمفردات السبع (ص٢٩٨- ٢٩٩).

وأبو طاهر هو: أبو طاهر محمد بن سليمان بن أحمد بن ذكوان البعلبكيّ، (ت٣٥٤هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦١٠)، وغاية النهاية (٣/ ٣٧٠).

(٦) لم أقف له على ترجمة.

(٧) لم أقف له على ترجمة.

(٨) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٥٦).

(٩) ذكر صاحب المصباح الإدغام في (إذ تقول) و(إذ تفيضون)، وذكره أبو معشر والسبط في (إذ تقول) فقط. تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ١٥٦)، والمبهج (١/ ٢١٦)، والمصباح (٢/ ٢١)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٤٥)، والمبهج (١/ ٨٢)، والمصباح (١/ ٣٥٠).

٣- والتغلبي عن ابن ذكوان: وموافقته جزئيّة في موضع ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ فحسب، إلّا من طريق الكامل فقد أطلق الإدغام في التاء لابن ذكوان(١).

٦- وابن المعلّى(٢) عن ابن ذكوان: وموافقته جزئيّة في ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ فقط(٣).

٧- وابن أنس عن ابن ذكوان: من الكامل ضمن مطلق الإدغام في التاء لابن ذكوان، ومن جامع أبي معشر في موضع ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ فقط(٤).

٨-١١- والإسكندراني(٥)، وعبد الرزاق بن الحسن(٦)، والأسفهفرديسي(٧) وابن

---

(١) ولم يسند في الكامل طريق التغلبي إلّا من طريق ابن مجاهد، ويلاحظ أنّ إطلاق الكامل مخالفٌ لما ذكره ابن مجاهد نفسه ولما ورد في جامع الداني وجامع أبي معشر عن ابن مجاهد. تنظر القراءة في السبعة (ص١٢٣- ١٢٥)، وجامع البيان (١/ ٤٨٦)، والكامل (١/ ٦٨٢)، وجامع أبي معشر (٢/ ١٥٦)، وتنظر الطرق في السبعة (ص١٠١)، وجامع البيان (١/ ٢٣٤)، والكامل (١/ ٣٥٦)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٤٣- ٤٤٤).

(٢) أبو بكر أحمد بن المعلّى القاضي، روى القراءة عن ابن ذكوان وهشام. ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٥٣).

(٣) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٤٨٦)، وأما طريقه فقد قال الداني (١/ ٢٣٥): (أخذته من كتاب شيخنا علي بن محمد بن بشر: حدثنا أبو الطيب أحمد بن يعقوب الأنطاكي: حدثنا أبو بكر أحمد بن المعلى: حدثنا ابن ذكوان).

(٤) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٢)، وجامع أبي معشر (٢/ ١٥٦)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٥٨- ٣٥٩)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٤٧- ٤٤٨).

(٥) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٠١)، والكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٧) والكامل (١/ ٣٥٤).

(٦) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٠١)، وينظر الطريق فيه (١٣٧- ١٣٨). ويلاحظ أنّ الهذلي أسند هذا الطريق عن الخزاعيّ لكنّه نصّ على استثناء عبد الرزاق من الإدغام. ينظر ما يتعلّق بالقراءة في الكامل (١/ ٦٨٢)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٥٤- ٣٥٥).

(٧) أبو طاهر سهل بن عبد الله بن الفرخان الأَسْفَهْفَرْدِيسي، روى القراءة عن ابن ذكوان، روى القراءة عنه جعفر بن محمد بن كوفي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٥٣).

الجنيد(١)، أربعتهم عن ابن ذكوان: ضمن مطلق الإدغام في التاء.

سادسًا: من وافقه عن ابن عامر: صحّ إدغام هذه المواضع عن ابن عامر في النشر من رواية هشام ضمن مطلق إدغامه في التاء.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ منسوبٌ لبعض الطرق الفرعية وأحد أصحاب الكتب عن طريقه الفرعي - (زيد بن أبي بلال)-، ووردت له موافقاتٌ كثيرةٌ في طريقه الفرعيّ وفي عدّة مراتب في أصل طريقه الفرعيّ وفي أصل طريقه الرئيسيّ، ومن عدّة طرق عن الرواي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، وكثيرٌ منها موافقاتٌ نشريّةٌ، ، بل وُوفِق من جميع الطرق التي أسند ابن الجزريّ منها طريقه الفرعيّ، ومن أغلب الطرق التي أسند منها ابن الجزريّ أصل طريقه الفرعيّ — ونصّ ابن الجزريّ على أحد الموافقات النشريّة من أصل طريقه الفرعيّ وعدها انفراداً-، ومن كثيرٍ من الطرق التي أسند منها أصل طريقه الرئيسيّ لكن بعضها فيه الإدغام في التاء مطلقًا، وبعضها فيه إدغام في بعض المواضع الثلاثة، وبعضها فيه موافقةٌ تامّة بتخصيص الإدغام بالمواضع الثلاثة. وصحّ الإدغام إجمالًا عن القارئ في النشر من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ:** ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة؛ كما سبق بيانه فيما مرّ(٢). ولكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه عن الداجوني؛ إذ لم يذكر هذا الوجه في الطيبة الجديدة، وكذلك لم يذكره في تقريب النشر ولا على سبيل الانفراد، بل خصّ الإدغام لابن ذكوان بالدال(٣)، مع جزمه أوّلاً في النشر بإظهار ابن ذكوان في غير الدال وتخصيص

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٥٥، ٣٥٦).

وابن الجنيد هو: أبو الحسين عليّ بن الحسن بن الجُنَيْد، روى القراءة عن ابن ذكوان، روى القراءة عنه عليّ بن عبد العزيز الرازي. قال ابن الجزري: (وفي النفس من صحّة هذا شيء، بل لا يصحّ على هذا الوجه). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٧٠٠).

(٢) ينظر (ص٥٣٤) من هذا البحث.

(٣) ينظر تقريب النشر (١/ ٣٢٩).

خُلفه بالدال[١]، ولو اعتدّ بهذا الوجه لما جزم بإظهاره في غير الدال مطلقاً، ولقال: (واختلف عنه في الدال والتاء).

***

١١٠- الموضع التاسع: انفراد القباب عن الرملي الداجوني بإدغام ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ و﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد القباب عن الرملي بإدغام ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ و﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾»[٢].

- طريق أبي بكر القباب عن الرملي الداجوني عن الصوري عن ابن ذكوان من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشري بسنده المذكور:

١- من الكامل عن القباب.

٢- ومن المستنير على أبي الفتح التميمي عن القباب.

٣- ومن غاية الاختصار لأبي العلاء الهمذاني عن أبي عليّ الحداد عن القباب[٣].

- **مصدر الانفراد:**

١- ذكر ابن سوار في المستنير الإدغام في المواضع الثلاثة عن الداجوني، وكذلك أبو العلاء في غاية الاختصار عن الصوري[٤]. وطريق الصوري في غاية الاختصار جاء من طريق القباب عن الداجوني فحسب، وطريق الداجوني في المستنير جاء عن القباب وزيد[٥].

---

(١) ينظر النشر (٢/ ٥٩٨).

(٢) النشر (٢/ ٥٩٩)، وفي مصادر طريق القباب: إدغام (إذ تقول) في آل عمران والأحزاب.

(٣) ينظر النشر (١/ ٤٢٢- ٤٢٥)، والكامل (١/ ٣٥٨)، والمستنير (ص١٤٢- ١٤٣)، وغاية الاختصار (١/ ١٠٧).

(٤) ينظر المستنير (ص٢٥٣)، وغاية الاختصار (١/ ١٦٦).

(٥) ينظر المستنير (ص١٤٢- ١٤٣)، وغاية الاختصار (١/ ١٠٧).

٢- وقال في الكامل: «أما عند التاء ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ والدال ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾: أدغمها ابن محيصن، وهشام، وأبو بحرية[١]، **وابن ذكوان** غير :١. البلخيّ ٢. وسلامةَ عن الأخفشِ ٣. وعبد الرزاق... وأظهر الداجوني عن هشام، **وابنُ موسى** [الصوري] **طريق الشّذَائي** في التاء إلا ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾ و﴿إِذْ تَقُولُ﴾»[٢]. وهذه العبارة جعلت طرق ابن ذكوان على ثلاثة أقسام:

من أظهر مطلقًا: وهم عبد الرزاق والأخفش من طريقي من البلخي وسلامة.

ومن أدغم في ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ و﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾ فقط: وهو الشّذَائي عن الصوري.

ومن أدغم مطلقًا: وهم باقي الطرق، ومنهم طريق القبّاب عن الرملي، فيكون له الإدغام في ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ و﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾ وغيرها من باب التاء.

وأما خصوص إدغام ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ و﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾ من طريق الرملي عن الصوري فهو بموجَب هذه العبارة من طريق الشّذَائي عن الرملي، وهو من طرق النشر لكنه غير طريق القبّاب.

- ووردت له موافقاتٌ عديدة عن الداجوني والصوري وابن ذكوان، وتفصيل الكلام فيمن وافقه وفي وصف الانفراد وحكمه عند ابن الجزري هاهنا هو على نحو ما سبق في الموضع السابق.

***

١١١- الموضع العاشر: انفراد الشّذَائي بحكاية التخيير في إدغام (قد) في الشين عن ابن الأخرم في رواية ابن ذكوان.

---

(١) أبو بحرية عبد الله بن قيس السَّكوني الكِندي الحمصي، من كبار التابعين، له اختيارٌ في القراءة، مات في خلافة الوليد. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٩٤)، وغاية النهاية (٢/ ٤٨٥).

(٢) الكامل (١/ ٦٨٢- ٦٨٣)، والموضعين المذكورين في قوله (عند التاء: (إذ تقول) وعند الدال (إذ دخلت)) من باب التمثيل، والحكم عامّ في حرف التاء والدال كما يتبيّن من نظائره عند الهذليّ وسياق عبارته وغير ذلك.

قال ابن الجزريّ بعد أن ذكر لابن ذكوان الإدغام في الذال والضاد والظاء، والخلف في الزاي: «وانفرد الشّذَائي بحكاية التخيير في الشين عن ابن الأخرم»[1].

- طريق الشّذَائي عن ابن الأخرم في رواية ابن ذكوان من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشري عن ابن الأخرم عن الأخفش عن ابن ذكوان، وذلك: **من الكامل** للهذلي عن القُهُندُزي عن الخبازي عنه – أي الشّذَائي-، **ومن المبهج** للسبط عن الكارَزيني عنه[2].

- **مصدر الانفراد:**

١- قال السبط في المبهج بعد أن ذكر الإظهار من طريق الأخفش عن ابن ذكوان: «قال الشّذَائي: وكان ابن الأخرم وحده عن الأخفش يرى التخيير عند **السين** خاصة بين الإظهار والإدغام»[3]، كذا وجدته [بالسين] في المطبوع وفي ثلاث نسخ خطية وهي نسخة (فيض الله ١١) و(فيض الله ١٠) و(أحمد خيري ٨٠)[4]، وأشار الدكتور خالد أبو الجود إلى أنها [بالشين] في نسخة استانبول[5].

٢- ولم يذكر الهذلي في الكامل الإدغام في الشين ولا في السين عن الشّذَائي، بل له الإظهار بمقتضى سكوت الهذلي عنه في المدغمين[6].

- **من وافقه:** لم أجد التخيير عن شيءٍ من طرق ابن ذكوان، وورد الإدغام عنه من عدة طرق: **أوّلًا: من وافق على الإدغام من طرق ابن الأخرم عن الأخفش:** لم أجد

---

(١) النشر (٢/ ٢٠٢).

(٢) ينظر النشر (١/ ٤١٩- ٤٢٠، ٤٢٥)، والكامل (١/ ٣٥٨)، والمبهج (١/ ٧٦- ٧٧).

(٣) المبهج (١/ ٢١٤).

(٤) ينظر المبهج بتحقيق الدكتورة وفاء قرماز (٢/ ١٥٣) والدكتور عبد العزيز السبر (٢/ ١٦٤) والدكتور خالد أبو الجود (١/ ٢١٤)، وينظر المبهج (فيض الله ١١): [ل٦٢/ أ] وقد نسخت من خط المصنف في حياته بتاريخ ٥٤٠هـ، ونسخة (فيض الله ١٠): [ل٤٦/ أ] وقد نسخت بتاريخ ٨٣٥هـ، و نسخة (أحمد خيري ٨٠): [ل٣٣/ ب].

(٥) ووصفها بأنها نسخة دار الكتب المصرية (١٧٧، قراءات طلعت)، ونسخت سنة ١١٤٤هـ.

(٦) ينظر الكامل (٢/ ٦٨٠، ٦٨١).

أحدًا وافق على الإدغام من طرق ابن الأخرم.

ثانيًا: من وافق من طرق الأخفش عن ابن ذكوان:

١، ٢، ٣- ابن مرشـــد وأبي طاهر البعلبكي وإبراهيم بن عبد الرزاق ثلاثتهم عن الأخفش: من جامع البيان للداني عن أبي الفتح عن الخراســـاني عن ابن مرشـــد وأبي طاهر، وعن أبي الفتح عن أبي طاهر الأنطاكي عن ابن عبد الرزاق؛ حيث نصّ الدانيّ في جامع البيان على قراءة ابن مرشـــد والبعلبكي وابن عبد الرزاق بالإدغام[١]. وذكر الداني أنّ قول الأخفش في كتابيه اضطرب عن ابن ذكوان، فذكر في كتابه العام أنه أدغم في الشين، وذكر في كتابه الخاص أنه أظهر عندها[٢].

٢- وهبة الله عن الأخفش: من جامع أبي معشـر عن أبي الفضـل الرازي عن النهرواني عن هبة الله؛ حيث أطلق أبو معشـــر الإدغام لابن عامر واســـتثنى الرازيّ لابن ذكوان، فيكون له الإدغام[٣].

ثالثاً: من وافق عن ابن ذكوان: الداجوني عن الصـــوري عن ابن ذكوان: من جامع أبي معشـر عن أبي الفضـل الرازي عن بكر بن شـاذان عن زيد عن الداجوني؛ كما سبق عن أبي معشر[٤].

رابعاً: من وافق عن ابن عامر: صحّ الإدغام في النشر عن ابن عامرّ من رواية هشام.

- **وصـــف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعية عن أصـــل طريقه الفرعيّ – وهو شـيخه-، ولم أجد أحدًا وافقه عنه، ولم أجد هذا الوجه بتمامه عن شـيءٍ من طرق الراوي، وورد له وجه الإدغام من طرقٍ يسيرة جدًّا وبعضـها بمنزلة الانفرادات عن طرقها، وقد صحّ كلٌّ من الإدغام والإظهار عن القارئ.

وأطلق ابن الجزريّ هـذا الانفراد عن المنفرِد، مع أنّـه لم يرد عنـه من بعض طرقه

(١) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٤٨١)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٣٣- ٢٣٤).

(٢) جامع البيان (١/ ٤٨٢).

(٣) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ١٥١)، وينظر الطريق فيه (١/ ٤٤٠).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ١٥١)، وينظر الطريق فيه (١/ ٤٤٥).

النشرية المتفرّعة عنه.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة[1]، مع ذكره في النشر والتقريب موسوماً بالانفراد[2].

***

١١٢- الموضع الحادي عشر: انفراد الكارَزيني عن رويس بإدغام (قد) في الجيم.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد أبو عبد الله الكارَزيني عن رويس بإدغامها في الجيم»[3].

- طريق الكارَزيني عن رويس من الطرق المسندة في النشر، وسبق[4].

- **مصدر الانفراد:**

١- ورد هذا الوجه في "المبهج" وفي "التلخيص" عن رويس[5]. وجاءت رواية رويس في "التلخيص" و"المبهج" من طريق الكارَزيني عن النخاس والشنبوذي كلاهما عن التمّار، وطريق الكارَزيني عن الشنبوذي ليس من طرق النشر.

٢- ولم أجده في "الكامل" ولا في "الكفاية" ولا في "المصباح"[6].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن النخاس عن التمار عن رويس**[7]: لم أجد أحداً وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن رويس: لم أجد هذا الوجه عن رويس من غير طريق الكارَزيني سوى ما ورد في مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني:

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص٥٦، البيت: ٢٥٨).

(٢) ينظر النشر (٢/ ٦٠٢)، وتقريب النشر (١/ ٣٣٠).

(٣) النشر (٢/ ٦٠٢).

(٤) ينظر: ص٥٢٠ .

(٥) ينظر: التلخيص (ص٦٤- ٦٥)، والمبهج (١/ ٢١٤).

(٦) ينظر: الكامل (١/ ٦٨٠- ٦٨٢)، وكفاية أبي العز (ص٦٧)، والمصباح (٢/ ١٥- ١٨).

(٧) عبارات جامع أبي معشر في هذا الباب مضطربة وفيها إشكالٌ؛ لهذا أضربت عن ذكر موافقاته.

١- عن أبي العز عن غلام الهراس عن الرُّهاوي عن ابن الرِّف عن التمار عن رويس.

٢- وعن أبي العز عن غلام الهراس عن أبي عبد الله العجليّ اللالكيّ(١) وابن نزار(٢) كلاهما عن الشّذَائي عن البلخي عن رويس.

حيث أطلق الهمذانيُّ إدغام (قد) في الحروف الثمانية عن الشّذَائي عن البلخي وعن أبي الجود عن التمار رويس(٣).

ثالثاً: من وافقه عن يعقوب: الوليد بن حسان(٤) وأحمد بن عبد الخالق(٥) كلاهما عن يعقوب، ضمن مطلق إدغام (قد) لهما، إلّا مواضع يسيرة عن الوليد في غير الجيم.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن راوٍ، ولم يوافقه أحدٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقات يسيرةٌ عن الراوي من طرق غير مشهورة تدور على مفردة الهمذاني، ووردت له موافقاتٌ غير كثيرة عن القارئ من طرق بعض الروايات غير النشريّة. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزري**: ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة عن رويسٍ؛ حيث قال:

---

(١) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب العجلي اللالكيّ، قرأ على الشذائي، قرأ عليه غلام الهراس بالبصرة. كذا يؤخذ من إسناده في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٢٤/ ب]. ولم أقف له على ترجمة.

(٢) أبو القاسم محمد بن القاسم بن يحيى بن عبد الله بن نزار التِّكْريتي، قرأ على الشذائي، قرأ عليه غلام الهراس. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٥٧٢).

(٣) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١/ أ]، وتنظر طرقه فيه [ل٢٣/ أ- ل٢٤/ أ، ل٢٤/ ب].

(٤) تنظر القراءة في روضة المالكي (١/ ٢٥٥)، وجامع الفارسي [ل١٠٨]، والإيضاح للأندرابي [ل١١٨]، وروضة المعدّل (١/ ٣٩٣)، ومفردة يعقوب لابن الفحّام (ص١١١- ١١٢)، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٧٧)، وجامع الفارسي [ل١٠٥/ أ]، والإيضاح للأندرابي [ل١٠١/ أ]، وروضة المعدّل (١/ ٢٨٤)، ومفردة يعقوب لابن الفحّام (ص٩٨- ١٠٠).

(٥) تنظر القراءة في الإيضاح للأندرابي [ل١١٨]، وينظر الطريق فيه [ل١٠٠].

....و(غ)ـلا

باجيم خُلْفُ............ ....[1]

لكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة الجديدة[2]؛ مع جزمه أوّلًا بالإظهار عن يعقوب في جميع الحروف ثمّ ذكره لهذا الوجه موسوماً بالانفراد[3].

***

١١٣- الموضع الثاني عشر: انفراد أبي الكرم في المصباح عن روح بإدغام (قد) في الضاد والظاء.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد أبو الكرم في المصباح عن روح بالإدغام في الضاد والظاء»[4].

- طريق أبي الكرم عن روح من الطرق المسندة في النشر، وجاء طريقه النشريّ من كتابه المصباح:

أ- عن عبد السيد بن عتاب وأبي المعالي وابن عبد القادر[5] وأبي الخطاب أربعتهم عن **المسافر بن الطيب**[6] عن **ابن خُشْنام** عن **ابن يعقوب المعدّل** عن ابن وهب عن روح.

ب- وعن الشريف العباسي عن **الكارَزيني** عن **ابن خُشْنَام** بسنده السابق.

ج- وعن عبد السيد بن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الحنبلي عن **هبة الله بن**

---

(١) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٠/ أ].

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٥٦، الأبيات: ٢٥٦- ٢٥٨).

(٣) ينظر النشر (٢/ ٢٠٦)، وتقريب النشر (١/ ٣٣٠).

(٤) النشر (٢/ ٢٠٦).

(٥) أبو الحسين أحمد بن عبد القادر بن يوسف، قرأ على المسافر بن الطيّب، قرأ عليه أبو الكرم الشهرزوري. ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٥٥).

(٦) أبو القاسم مسافر بن الطيب بن عبّاد، (ت٤٤٣هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٦٣)، وغاية النهاية (٣/ ٧١٠).

جعفر عن **ابن يعقوب المعدّل** عن ابن وهب عن روح(١).

- **مصـــدر الانفراد:** نصّ أبو الكرم في المصـــباح حين ذكره لأحكام (قد) على إدغام روح في الضاد والظاء(٢).

- **من وافقه: أوّلاً: من وافقه عن روح:**

١- ابن مهران عن هبة الله بن جعفر بطرقه عن روح(٣). **وطريق الغاية عن ابن يعقوب المعدّل عن ابن وهب نشريّ.**

ثانيًا: من وافقه عن يعقوب:

١- رويس عن يعقوب:

أ- من طريق التمار عن رويس:

١. من طريق ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن التمار عن رويس: من الغاية والمبسوط لابن مهران، ومن الإشارة للعراقي عن ابن مهران.

٢. ومن طريق أبي الحسن ابن مِقْسَم عن التمار عن رويس: من الإشارة للعراقي عنه.

٣. ومن طريق الرُّهاوي عن ابن الزِّف عن التمار: من مفردة يعقوب للهمذاني.

ب- والشّذَائي عن البلخي عن رويس: من مفردة يعقوب للهمذاني بطرقه إليه.

---

(١) ينظر النشر (١/ ٥٢٠- ٥٢٣، ٥٢٥)، والمصباح (١/ ٦٢٥- ٦٢٧)، وهكذا أسند الطريق السادس في النشر، وهو ليس في المصباح، والذي فيه: هبة الله عن ابن الوكيل عن روح، وقد صرّح ابن الجزريّ بأنّ هبة الله قرأ على المعدل وابن الوكيل، وبأنّ الطريق الذي ساقه في المصباح عن هبة الله لروح هو طريق ابن الوكيل، وطريق ابن الوكيل عن روح ليس من طرق النشر.

(٢) المصباح (٢/ ١٨).

(٣) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في الغاية لابن مهران (ص٣٣)، والمبسوط لابن مهران (ص٤٨)، والإشارة للعراقي [ل١٥/ أ، ل١٧/ ب]، وشرح الغاية للأندرابي (ص٨٦)، والإيضاح للأندرابي [ل١١٨/ ب]، وتنظر الطرق في الغاية (ص٢٩- ٣٠)، والمبسوط (ص٣٨)، والإشارة [ل٩/ أ]، والإيضاح [ل١٠٠]. ولم يسند العراقيّ إلّا طريق هبة الله عن ابن الوكيل عن روح.

حيث أطلق ابن مهران في كتابيه الغاية والمبسوط إدغام الدال في الظاء والضاد عن يعقوب، وأطلق الأندرابي في شرح الغاية الإدغام فيهما عن العراقيين ولم يستثن يعقوب، ولم يذكر العراقيُّ يعقوبَ ضمن المظهرين في الضاد وفي الظاء، وأطلق الهمذانيُّ إدغام (قد) في الحروف الثمانية عن الشّذَائي عن البلخي وعن أبي الجود عن التمار رويس(١).

٢- وزيد عن يعقوب: من طريق هبة الله بطرقه عن زيد(٢)، ومن طريق أحمد بن العلاء عن زيد(٣).

٣، ٤- والوليد بن حسان(٤) وأحمد بن عبد الخالق(٥) كلاهما عن يعقوب، ضمن مطلق إدغام (قد) لهما، إلّا مواضع يسيرة عن الوليد في غير الضاد والظاء.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ولم يوافقه أحد من بعض أصول طرقه الفرعيّة، ووردت له موافقات عن بعض أصول

---

(١) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في الغاية لابن مهران (ص٣٣)، والمبسوط لابن مهران (ص٤٨)، والإشارة للعراقي [ل١٥/ أ، ل١٧/ ب]، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١/ أ]، وشرح الغاية للأندرابي (ص٨٦)، وتنظر الطرق في الغاية (ص٢٩- ٣٠)، والمبسوط (ص٣٨)، والإشارة [ل٩/ أ]، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٢٣/ أ- ل٢٤/ أ، ل٢٤/ ب].

(٢) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل١٥/ أ، ل١٧/ ب]، والإيضاح للأندرابي [ل١١٨/ ب]، والمستنير (ص٢٥١- ٢٥٢)، وكفاية أبي العز (ص٦٧)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١/ أ]، وتنظر الطرق في الإشارة [ل٩/ أ]، والإيضاح [ل١٠٠]، والمستنير (ص٢٢٧- ٢٢٨)، والكفاية (ص٦٥- ٦٦)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٢٦/ ب- ل٢٧/ أ].

(٣) تنظر القراءة في كفاية أبي العز (ص٦٧)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١/ أ]، وتنظر الطرق في الكفاية (ص٦٥- ٦٦)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٢٦/ ب- ل٢٧/ أ].

(٤) تنظر القراءة في روضة المالكي (١/ ٢٥٥)، وجامع الفارسي [ل١٠٨]، والإيضاح للأندرابي [ل١١٨]، وروضة المعدّل (١/ ٣٩٣)، ومفردة يعقوب لابن الفحّام (ص١١١- ١١٢)، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٧٧)، وجامع الفارسي [ل١٠٥/ أ]، والإيضاح للأندرابي [ل١٠١/ أ]، وروضة المعدّل (١/ ٢٨٤)، ومفردة يعقوب لابن الفحّام (ص٩٨- ١٠٠).

(٥) تنظر القراءة في الإيضاح للأندرابي [ل١١٨]، وينظر الطريق فيه [ل١٠٠].

طرقه الفرعيّة وعن الراوي، ومنها موافقةٌ نشـريّةٌ، وهي تدور على طريق ابن مهران عن هبة الله، وورد هذا الوجه عن القارئ من بعض رواياته. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزري**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة[١]؛ مع جزمه أوّلًا بالإظهار عن يعقوب في جميع الحروف، ثم ذكره لهذا الوجه موسوماً بالانفراد[٢].

***

١١٤- الموضع الثالث عشر: انفراد صاحب التجريد في طريق الجمّال عن الحُلْواني عن هشام بإظهار تاء التأنيث في ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[النساء: ٩٠] وإدغامها عند السين والزاي.

قال ابن الجزريّ: «وأدغمها ابن عامر في **الصـاد** والظاء. وأدغمها هشـام في الثاء، واختلف عنه في حروف (**سـجز**): فأدغمها الداجوني، وكذلك **ابن عبدان** عن **الحُلْواني** عنه من طريق أبي العز عن شيخه عن ابن نفيس ومن طريق الطرسوسي كليهما عن السامَرّي عنه، وبه قطع لهشام وحده في العنوان والتجريد. **وأظهرها** عنه **الحُلْواني** من جميع طرقه إلا من طريقي أبي العز والطرسوسي عن ابن عبدان.

واختلف عن **الحُلْواني** في ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾[الحج: ٤٠]: فروى الجمهور عنه إظهارها، وقطع بالوجهين له صاحب الكافي، واستثناها أيضا جماعة ممن رووا الإدغام عن الحُلْواني، وأضاف بعضهم إليها ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾[النساء: ٥٦] فاستثناها أيضا كصاحب المستنير والغاية والتجريد، وليس ذلك من طرقنا، **وانفرد صاحب التجريد أيضاً** باستثناء الجيم والصاد، فأظهرها عندهما، وذلك من قراءته على الفارسي يعني من طريق الجمال عن الحُلْواني. والمعروف من طرق الجمال ما قدمنا»[٣].

تحرير وجه الانفراد:

١. وقعت تاء التأنيث عند الصاد في موضعين: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ و﴿لَّهُدِّمَتْ

(١) ينظر طيبة النشر (ص٥٦، الأبيات: ٢٥٦- ٢٥٨).

(٢) ينظر النشر (٢/ ٦٠٢)، وتقريب النشر (١/ ٣٣٠).

(٣) النشر (٢/ ٦٠٥- ٦٠٦) بحذفٍ واختصار.

صَوَامِعُ﴾.

٢. وقد ذكر ابن الجزريّ أنّ **صاحب التجريد** انفرد عن **الجمّال عن الحُلْواني** من طريق الفارسي: باستثناء التاء عند الجيم والصاد من الإدغام، فالتاء مظهرة عندهما، ومدغمة فيما عداهما.

٣. وذكر ابن الجزريّ قبل ذلك أنّ **ابن عامر** أدغم التاء عند الصاد.

٤. وذكر كذلك أنّ **الحُلْواني** اختُلف عنه في﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾، وأنّ **الجمهور عنه** على إظهارها.

٥. وذكر كذلك أنّ **الحُلْواني** أظهر تاء التأنيث عند الجيم من كافة طرقه النشريّة خلا طريقين من طرق ابن عبدان عنه.

٦. وذكر كذلك أنّ **الحُلْواني** بكماله — أي من طريقي الجمّال وابن عبدان- أظهر التاء عند السين والزاي خلا طريقين من طرق السامَرّي عن ابن عبدان.

فتحصّل من مجموع ما سبق: أن انفراد التجريد هو في **إدغام التاء في السين والزاي عن الجمال عن الحُلْواني**[1]، وفي **إظهار التاء من ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ عن الحُلْواني وعن هشام**[2]. أما **إظهاره** للتاء عند الجيم وعند الصاد من ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾ فموافقٌ لجمهور طرق الحُلْواني كما تقرّر في (**٤**) و(**٥**). هذا ما ظهر لي من كلام الإمام في هذا المقام، والله أعلم بالمرام.

- طريق ابن الفحام عن الفارسي من طريق الجمال عن الحُلْواني عن هشام من الطرق المسندة في النشر، وسبق[3].

---

(١) والإدغام في السين والزاي صحّ في النشر الحُلْواني عن هشام لكن من غير طريق الجمّال؛ كما سبق.

(٢) وإظهار (حصرت صدورهم) لم يرد عن الحُلْواني ولا عن هشام ولا عن ابن عامر — بحسب ما في النشر- إلا فيما ذكره صاحب التجريد.

(٣) ينظر: ص٢٦٦.

- مصدر الانفراد: قال ابن الفحام في التجريد بعد أن أطلق الإدغام عن هشام في الأحرف الستة: «وروى الفارسيُّ عن الحُلْواني عن هشام ومن طريق الداجوني[1] إظهارها عند الجيم والصـــاد»[2]، وجاء طريق الفارســـي عن الحُلْواني في التجريد من طريق واحدٍ وهو: عن الشريف الزيدي عن النقاش عن الحسين الجمّال عن الحُلْواني.

- **من وافقه**[3]: سأذكر من وافقه على إدغام السين والزاي عن الجمال عن الحُلْواني عن هشام، ومن وافقه على إظهار ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ عن هشام وابن عامر؛ بناءً على ما تحرّر عندي من وجه الانفراد، ونظرًا لطبيعة هذا الانفراد فسأورد الموافقات فيه على قسمين:

القسم الأول: من وافقه على إدغام تاء التأنيث في الزاي والسين:

أوّلًا: من وافقه عن الفارسي عن الشريف الزيدي:

١- شيخه الفارسي نفسه: من كتابه الجامع.

٢- والمعّدل عن الفارسي: من الروضة.

حيث أطلق الفارسـي إدغام تاء التأنيث للحلواني في جميع حروفها السـتة إلّا في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾[الحج: ٣٦] و﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾، فدخل في ذلك إدغامها في السين والزاي، وكذلك أطلق المعدّل الإدغام عن هشـــام واســـتثنى عن النقاش عنه ﴿نَضِـجَتْ جُلُودُهُم﴾ و﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾، فيبقى له الإدغام في السين والزاي[4].

---

(١) أسند في التجريد طريق الفارسي عن الداجوني عن هشام: من قراءته — أي صاحب التجريد- عن الفارسي عن النهرواني عن زيد عن الداجوني عن ابن ماموية وابن الحويرس كلاهما عن هشام (ص٥٢). وأسند ابن الجزريّ في النشر (١/ ٤٠٧) هذا الطريق من التجريد.

(٢) التجريد (ص١١١).

(٣) يشار إلى أنّه سقط الكلام على أحكام تاء التأنيث ممّا وصلنا من جامع الروذباريّ، ولم أجد في النسخة المحقّقة من جامع أبي معشر ما يتعلّق بحكم التاء عند الصاد والزاي لعموم القراء.

(٤) تنظر القراءة في جامع الفارسي [ل١٠٩/ أ]، وروضة المعدّل (١/ ٣٩٧)، وتنظر الطرق في جامع الفارسي [ل١٠٤/ أ]، وروضة المعدّل (١/ ٢٢٧).

ثانيًا: من وافقه عن الشريف الزيدي عن النقاش:

١- الهذلي عن الشريف الزيدي: من الكامل له. **وهذا الطريق نشريّ.**

٢- وأبو معشر عن الشريف الزيدي: من التلخيص له[١]. **وهذا الطريق نشريّ.**

٣- والقُرْقُوبي عن الشريف الزيدي: من المنهاج لابن ظفر عنه.

٤- والشريف الهبّاري عن الشريف الزيدي: من المصباح عنه. **وهذا الطريق نشريّ.**

حيث أطلق الهذليّ الإدغام عن هشام في الزاي، وأطلقه عنه كذلك في السين واستثنى ابن شاذان، فبقي طريق الشريف الزيدي على الإدغام في السين والزاي مطلقًا. وأطلق أبو معشرٍ الإدغام في الأحرف الستة عن هشام واستثنى بعضها عن ابن شاذان وابن مامويه عن هشام، فبقي هذا الطريق على الإدغام مطلقاً. وأطلق صاحبا المنهاج والمصباح موافقة الحُلْواني عن هشام للمدغِمِين مطلقاً إلّا في ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾ و﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾، فبقي على الإدغام في السين والزاي[٢].

ثالثًا: من وافقه عن النقاش عن الحسين الجمّال:

١- ابن مهران عن النقاش[٣]:

أ- من طريق العراقي عن ابن مهران: من الإشارة، ومن الكامل عن النَّوْجاباذي عن العراقي.

---

(١) أطلق أبو معشر في جامعه الإدغام في السين لهشام واستثنى عنه ابن مامويه في (أنزلت سورة) و(نزلت سورة) فقط، فيكون له الإدغام أيضًا من طريق الحسين الجمّال في السين، ولم أجده تعرّض لأحكام التاء عند الزاي لأحدٍ من القراء فلعلّه ممّا سقط أو سُهيَ عنه. وجاء طريقه عن الجمّال عن الحُلْواني في الجامع: عن الشريف الزيدي عن النقاش عن الجمّال، وعن الصيدلاني عن أبي حفص الطبري عن النقاش عن الجمال. (ينظر جامع أبي معشر: ١/ ٤٥١).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٦)، وتلخيص أبي معشر (ص٦٥)، والمنهاج (١/ ١٣١)، والمصباح (٢/ ٢٧- ٢٨)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٦٨)، وتلخيص أبي معشر (ص٣٦)، والمنهاج (١/ ٤٣)، والمصباح (١/ ٣٥٢).

(٣) لم يسند ابن مهران هذا الطريق في كتابيه.

ب- ومن الكامل عن أبي الوفاء عن ابن مهران.

٢- وأبو محمد الكاتب عن النقاش: من الإشارة للعراقي عنه.

٣- والشنبوذي عن النقاش: من المبهج عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشنبوذي.

حيث أطلق العراقيُّ الإدغام لهشام في ﴿خَبَتۡ زِدۡنَٰهُمۡ﴾[الإسراء: ٩٧] وهو الموضع الوحيد للزاي، وكذلك أطلق الإدغام عنه في كلِّ موضعٍ من المواضع التي وقعت فيها تاء التأنيث عند السين. وأطلق في المبهج الإدغام لهشام في الحروف الستة. وسبق ما يتعلّق بالكامل[1].

رابعًا: من وافقه عن الحسين الجمّال عن الحُلْواني: لم أجد هذا الوجه عنه من غير طريق النقاش.

خامسًا: من وافقه عن الحُلْواني: صحّ إدغام السين والزاي في النشر عن الحُلْواني من بعض طرق ابن عبدان.

القسم الثاني: من وافقه على إظهار تاء التأنيث عند ﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾:

أوّلًا: من وافقه عن الجمال عن الحُلْواني: لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن الحُلْواني عن هشام: الفضل بن شاذان عن الحُلْواني:

أ- من طريق ابن عبد الصمد عن ابن شاذان: من طريق الخزاعي عن الشّذَائي عن ابن عبد الصمد: من المنتهى، ومن الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي. **ومن طريق الأهوازي عن العجلي التُّسْتَري عن ابن عبد الصمد:** من الموجز للأهوازي.

ب- ومن طريق الخزاعي عن أبي بكر أحمد بن محمد بن عيسى[2] عن العباس بن

---

(١) تنظر القراءة في الإشارة [ل١٨/ ب، ل٣٥/ ب، ل٣٨/ أ، ل٤٠/ أ، ل٤١/ أ، ل٥٣/ أ، ل٨٧/ أ، ل٨٨/ ب]، والكامل (١/ ٦٨٦)، والمبهج (١/ ٢١٩)، وتنظر الطرق في الإشارة [ل٦/ ب]، والكامل (١/ ٣٦٨)، والمبهج (١/ ٨٠).

(٢) أبو بكر أحمد بن محمد بن عيسى، روى القراءة عن العباس بن الفضل، روى القراءة عنه أبو الفضل الخزاعي. ينظر: غاية النهاية (١/ ٤١٨).

الفضل بن شاذان[1] **عن ابن شاذان:** من المنتهى، ومن الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي.

إذ لم يذكر الخزاعيُّ ولا الهذليُّ الإدغام في الصاد من طريق ابن شاذان، ونصّ الأهوازي على الإظهار عند الصاد لهشام[2].

ثالثًا: من وافقه عن هشام: أبو الكرم من المصباح بطرقه إلى ابن ماموية والبيساني وابن الحويرس عن هشام؛ فإنّه لم يذكر الإدغام في الصاد عن هشام إلّا من طريقي الأخفش والحُلْواني[3]. **وبعض طرق المصباح عنهم نشريّة**[4].

رابعًا: من وافقه عن ابن عامر:

١- ابن ذكوان: ورد عنه الإظهار عند الصاد من طرقٍ كثيرةٍ جدًّا، نشريّة وغير نشريّة، وسيأتي تفصيلها في الموضع التالي المتعلّق بانفراد أبي العلاء عن الصوري بالإظهار عند الصاد.

٢-٥- والوليد بن عتبة[5]، والوليد بن مسلم[6]، وعبد الرزاق بن الحسن[7]، وعبد

---

(١) أبو القاسم العبّاس بن الفضل بن شاذان بن عيسى الرازي، بقي إلى سنة (٣١٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٦٤)، وغاية النهاية (٢/ ٢٥٥).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٠٢)، والموجز (ص٥٤)، والكامل (١/ ٦٨٦)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٩)، والموجز (ص٣٩)، والكامل (١/ ٣٦٤).

(٣) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٢٧- ٢٨)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٥٣- ٣٥٤).

(٤) وهو طريقه عن الحمّامي عن زيد عن الداجوني عن الثلاثة عن هشام.

(٥) ينظر: المنتهى (ص٢٠٢)، وجامع البيان (١/ ٤٩٠)، وجامع ابن فارس (ص٩٤- ٩٥)، والكامل (١/ ٦٨٦)، والإيضاح [ل١١٩/ أ]، والمستنير (ص٢٥٤)، والمبهج (١/ ٢١٩)، والمصباح (٢/ ٢٨).

(٦) تنظر القراءة في روضة المعدل (١/ ٣٩٨)، والمبهج (١/ ٢١٩)، وتنظر الطرق في روضة المعدل (١/ ٢٣٢)، والمبهج (١/ ٨٤- ٨٥).

(٧) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٠٢)، والكامل (١/ ٦٨٦)، والمصباح (٢/ ٢٧- ٢٨)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٨)، والكامل (١/ ٣٧٠)، والمصباح (١/ ٣٥٧- ٣٥٨)

الحميد بن بكار[١]، والربيع بن ثعلب[٢] عن أصحابه[٣].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الفرعيّ.

أمّا انفراده بالإدغام في السين والزاي: فوردت له فيه موافقةٌ عن شيخه من كتاب شيخه ومن طريق آخر عنه، ووردت له موافقاتٌ في عدّة مراتب في أصل طريقه الفرعيّ والعديد منها نشريٌّ، وصحّ هذا الوجه في النشر عن أصل طريقه الرئيسيّ.

وأمّا انفراده بالإدغام في الصاد: فلم أجد أحدًا وافقه فيه من أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن أصل طريقه الرئيسي وعن الراوي، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ من طرقٍ متعدّدة لروايات مختلفة، وكثيرٌ منها نشريٌّ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:**

أوّلًا: حكمه في الإدغام في السين والزاي للجمّال عن الحُلْوانيّ: عبارة الطيبة مجملةٌ فيما يتعلّق بالإدغام في السين والزاي للجمّال عن هشام؛ إذ ذكر الخلف عن هشام في حروف (سجز)[٤]، وهذا لا يوجب قبول الإدغام فيها عن الجمّال ولا يوجب ردّه، فهي مجملة فيما يتعلّق بطريق الجمّال، لكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه:

(١) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٦)، وروضة المعدل (١/ ٣٩٨)، وتنظر الطريق في الكامل (١/ ٣٧٦)، وروضة المعدل (١/ ٢٣٣).

(٢) أبو الفضل الربيع بن ثعلب الشامي، روى القراءة عن جماعة من أصحاب يحيى بن الحارث الذماري، منهم الوليد بن مسلم وسويد بن عبد العزيز ومحمد بن شعيب وأيوب بن مدرك وعراك بن خالد ويحيى بن حمزة وبقية بن الوليد. (ت٢٣٨هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٠٨)، وغاية النهاية (٢/ ٤٨).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٦)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٧٤).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص٦١، البيت: ٢٦٠).

١- فإنّه جزم أوّلًا بالإدغام في السين والزاي والجيم للداجوني ولابن عبدان عن الحُلْواني من طريقي أبي العز والطرسوسي، وبالإظهار للحلواني من جميع طرقه إلا من طريقي أبي العز والطرسوسي عن ابن عبدان(١).

٢- وجعل انفراد صاحب التجريد خلافَ المعروف عن الجمّال(٢).

ثانيًا: حكمه في الإظهار عند الصاد عن هشام: أطلق ابن الجزريّ في الطيبة القديمة الخلف في الصاد لابن عامر؛ حيث قال:

....		..................وَ(كَ)فْ

صاد الخلاف، سجز الخلف (ل)نا		وأنبتت ووجبت خلفٌ (م)نا(٣)

فيؤخذ من ذلك الخلف لكلٍّ واحدٍ من هشام وابن ذكوان كما هو الظاهر من إطلاق الخلف عن القارئ، ولم يذكر ابن الجزريّ الإظهار في النشر عن هشامٍ عند الصاد إلّا فيما انفرد به صاحب التجريد، فيكون الخلف إشارةً لما في التجريد. لكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- إذ قال في النشر: «وأدغمها ابن عامر في **الصاد** والظاء، وأدغهما هشامٌ في الثاء، واختلف عنه في حروف (سجز)»(٤)، فجزم بالإدغام عن ابن عامرٍ في الصاد، ولو أنّه اعتدّ بالخلاف في الصاد لذكره فيما اختلف فيه، ولَمَا جزم بضدّه أوّلًا.

٢- ولم يذكره في الطيبة الجديدة، بل جزم فيها بالإدغام في الصاد لابن عامر بلا خلف(٥).

***

(١) ينظر النشر (٢/ ٦٠٥)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٣١).

(٢) ينظر النشر (٢/ ٦٠٦).

(٣) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٠/ أ].

(٤) النشر (٢/ ٦٠٥)، وكذلك في تقريب النشر (١/ ٣٣١).

(٥) ينظر طيبة النشر (ص٦١، البيت: ٢٦٠).

١١٥- الموضع الرابع عشر: انفراد الحافظ أبي العلاء عن الصوري في رواية ابن ذكوان بإظهار تاء التأنيث عند الصاد.

قال ابن الجزريّ: «وأدغمها ابن عامر في **الصـــاد** والظاء... وانفرد الحافظ أبو العلاء بالإظهار عن الصوري عند الصاد، وهو وهم»[١].

- طريق الحافظ أبي العلاء عن الصـوري في رواية ابن ذكوان من الطرق المسـندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه غاية الاختصار: عن الحداد عن أبي القاسم العطار عن القباب عن الداجوني عن الصوري عن ابن ذكوان[٢].

- **مصدر الانفراد**: ورد هذا الوجه في غاية الاختصار؛ حيث خصّ إدغام الصوريّ عن ابن ذكوان بالثاء والظاء وبالسين في ﴿أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ﴾[البقرة: ٢٦١][٣].

- **من وافقه**[٤]: **أوّلًا: من وافقه القبّاب عن الداجوني: ابن سوار عن أبي الفتح التميمي عن القباب**: من المسـتنير له، ومن المنهاج عن ابن ظفر عن ابن سـوار، حيث خصّ ابن سـوار إدغام الداجوني عن ابن ذكوان بالثاء و﴿أَنۢبَتَتۡ سَـبۡعَ﴾، ولم يذكر ابن ظفر إدغامًا لابن ذكوان[٥]. **وطريق المستنير نشريّ**.

ويلاحظ أنّ ابن الجزريّ أسـند طريق القباب من ثلاثة كتب: الكامل والمسـتنير

---

(١) النشر (٢/ ٦٠٥- ٦٠٦).

(٢) ينظر النشر (١/ ٤٢٢- ٤٢٥)، وغاية الاختصار (١/ ١٠٧).

(٣) ينظر غاية الاختصار (١/ ١٦٨- ١٦٩).

(٤) يشار إلى أنّه سقط الكلام على أحكام تاء التأنيث ممّا وصلنا من جامع الروذباريّ، ولم أجد في النسخة المحقّقة من جامع أبي معشر ما يتعلّق بحكم التاء عند الصاد لعموم القراء، فلعلّها سقطت أو سُهِيَ عنها. ويشار إلى أنّ الأندرابي لم يذكر في شرح الغاية (ص٨٤) ابن ذكوان فيمن أدغم في الصاد وأطلق الإظهار عن الباقين فدخل فيهم ابن ذكوان، وهو مخالفٌ لما نصّ عليه ابن مهران في الغاية (ص٣٣) وفي المبسوط (ص٤٩) من الإدغام لابن ذكوان، ولعلّه سهوٌ إذ نصّ الأندرابيُّ في كتابه الإيضاح [ل١١٩/ أ] على إدغام ابن ذكوان في الصاد.

(٥) تنظر القراءة في المستنير (ص٢٥٤)، والمنهاج (١/ ١٣١)، وتنظر الطرق في المستنير (ص١٤٢- ١٤٣)، والمنهاج (١/ ٤٢).

وغاية الاختصــــار، وورد هذا الوجه في اثنين منها، فورد عن القباب من أغلب طرقه النشريّة.

ثانيًا: من وافقه عن الداجوني عن الصوري:

١- زيد عن الداجوني: من طريق بكر بن شاذان عن زيد:

من طريق ابن فارس عن بكر: من كتابيه الجامع والتبصــرة، ومن المســتنير لابن ســوار عنه.

ومن طريق أبي الحســين الفارســي عن بكر: من الجامع له، ومن روضـــة المعدّل عن الفارسي. **وطريق الجامع نشري.**

ومن طريق ابن سابور عن بكر: من روضة المعدّل عن أبي نصر.

ومن طريق غلام الهراس عن بكر: من إرشاد وكفاية أبي العزّ عن غلام الهراس. **وطريقاه نشريّان.**

ومن طريق الشـــرمقاني وأبي علي العطار كلاهما عن بكر: من المســتنير لابن ســوار عنهما.

ومن طريق أبي علي المالكي عن بكر: من الروضـــة له، لكن موافقته جزئيّة. **وطريق الروضة نشريّ.**

حيث خصّ المالكي إدغام الداجوني عن ابن ذكوان بالصــاد في موضــع النســاء فقط، فيكون له الإظهار في ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾، فتكون موافقته جزئيّة، وأمّا ابن فارس والفارســيّ وابن ســوار والمعدّل وأبو العزّ فلم يذكروا الإدغام في الصــاد للداجوني، بل

خصّوا إدغامه بالثاء[1] وبالسين من ﴿أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ﴾، ولم يذكر ابن ظفر إدغاماً لابن ذكوان[2].

ويشار إلى أنّ صاحب الإعلان ذكر الإدغام لابن ذكوان في ﴿لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ﴾ واستثنى عنه طريق الفضل بن شاذان، ولعلّه أراد بكر بن شاذان، ولا تُعرَف أسانيده عن ابن ذكوان لسقوطها ممّا وصلنا من كتابه[3].

ويلاحظ أنّ ابن الجزريّ أسند طريق زيد عن الداجوني من أربعة كتب: روضة المالكي وجامع الفارسي وكفاية وإرشاد أبي العز، وكلّها ورد فيها هذا الوجه إلّا الروضة فورد فيها جزئيًّا. فورد عن زيد من أغلب طرقه النشريّة.

٢- والشّذَائي عن الداجوني: من إرشاد أبي العزّ عن غلام الهراس عن الكارَزيني عن الشّذَائي؛ حيث خصّ أبو العزّ إدغام الداجوني من هذا الطريق بـ﴿أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ﴾ فحسب، فيكون له الإظهار في الصاد[4]. **وهذا الطريق نشريّ.**

٣- وأبو عبد الله العجلي عن الداجوني: من روضة المعدل بسنده إلى العجلي؛ حيث

(١) وقع في المطبوع من جامع ابن فارس (الداجوني عن ابن ذكوان يدغمها في [**التاء**] حيث وقعت وحرف من السين (أنبتت سبع))، وفيه تصحيف؛ فإنّ الإدغام في التاء من إدغام المتماثلين الواجب وليست التاء من الحروف الستة، وصوابه: (الثاء) كما هو في كتاب التبصرة لابن فارس أيضًا وفي غيره من الكتب التي روت عن بكر بن شاذان.

(٢) **تنظر القراءة** في جامع ابن فارس (ص١٧٨)، وتبصرة ابن فارس (ص٥٨)، وجامع الفارسي [ل١٠٩/ أ]، وروضة المعدّل (١/ ٣٩٨)، والمستنير لابن سوار (ص٢٥٤)، وكفاية أبي العز (ص٦٩)، والإرشاد لأبي العز (ص٢٣). **وتنظر الطرق** في جامع ابن فارس (ص٩٢)، وتبصرة ابن فارس (ص٢١)، وجامع الفارسي [ل١٠٤/ أ]، وروضة المعدّل (١/ ٢٢٥)، والمستنير (ص١٤٣)، وكفاية أبي العز (ص٤١)، والإرشاد لأبي العز (ص١٣).

(٣) ينظر الإعلان (ص٣٨٨)، وأسند عنه ابن الجزري في رواية ابن ذكوان من طريق الشّذَائي فحسب، ولم يسند له طريقًا عن ابن شاذان.

(٤) تنظر القراءة في الإرشاد لأبي العزّ (ص٢٣)، وينظر طريقه (ص١٣).

خصّ المعدّل إدغام الداجوني عن ابن ذكوان بالثاء و﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ﴾[1].

ثالثًا: من وافقه عن الصوري عن ابن ذكوان: المطوّعي عن الصوري:

١- من طريق الكارَزيني عن المطوعي:

أ- من طريق غلام الهراس عن الكارَزيني: من كفاية أبي العز عنه.

ب- ومن طريق الشريف العباسي عن الكارزيني: من المبهج والمصباح كلاهما عنه. **وطريقا المبهج والمصباح نشريّان.**

ج- ومن طريق السرّاج عن الكارَزيني: من المنهاج لابن ظفر عنه.

٢- ومن طريق ابن زلال عن المطوعي: من المنهاج والمصباح كلاهما عن ابن عتّاب عن ابن زلال. **وطريق المصباح نشري.**

حيث لم يذكر أبو العزّ والسبط وأبو الكرم إدغامًا للمطوّعي، ولم يذكر ابن ظفر إدغامًا لابن ذكوان[2].

رابعًا: من وافقه عن ابن ذكوان:

١- الأخفش عن ابن ذكوان:

أ، ب، ج- من طريق ابن الأخرم وابن حبيب ومحمد بن علي ثلاثتهم عن الأخفش: من المبهج لسبط الخياط بأسانيده إلى ابن الأخرم وابن حبيب ومحمد بن علي ثلاثتهم عن الأخفش. **وطرق المبهج عن ابن الأخرم نشريّة**[3].

د- ومن طريق النقاش عن الأخفش: من المنهاج لابن ظفر عن القُرْقوبي عن الشريف الزيدي عن النقاش.

---

(١) تنظر القراءة في روضة المعدل (١/ ٣٩٨)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٢٥).

(٢) تنظر القراءة في الكفاية لأبي العزّ (ص٦٩)، والمبهج (١/ ٢١٩)، والمنهاج (١/ ١٣١)، والمصباح (٢/ ٢٧- ٢٨)، وتنظر الطرق في الكفاية (ص٤١- ٤٢)، والمبهج (١/ ٧٢)، والمنهاج (١/ ٤١)، والمصباح (١/ ٣٤٥- ٣٤٦).

(٣) وهي طريق الداراني والشّذَائي والسلمي ثلاثتهم عن ابن الأخرم.

حيث خص في المبهج إدغام الصاد عن ابن ذكوان بطريقي الداجوني والإسكندراني، ولم يذكر صاحب المنهاج إدغاماً لابن ذكوان(١).

٢، ٣، ٤- والتغلبيُّ(٢)، والإسكندرانيُّ، والداجونيُّ عن ابنِ ماموية والبيسانيِّ وابنِ الحويرس كلُّهم عن ابن ذكوان(٣).

خامسًا: من وافقه عن ابن عامر: صحّ في النشر إظهار ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾ عن ابن عامرٍ من بعض طرق هشام، ومضى في الموضع السابق تفصيل ما يتعلّق بإظهار ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ عن ابن عامر من غير رواية ابن ذكوان.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ عن طريقه الفرعيّ، وعن أصل طريقه الفرعيّ، وعن أصل طريقه الرئيسيّ، وعن الراوي، وكثيرٌ منها موافقاتٌ نشريّةٌ، وصحّ هذا الوجه جزئيًّا في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية، وصحّ بتمامه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: أطلق ابن الجزريّ في الطيبة القديمة الخلف في الصاد لابن عامر؛ حيث قال:

....و(ك)ف

صاد الخلاف، سجز الخلف (ل)نا وأنبتت ووجبت خلفٌ (م)نا(٤)

فيؤخذ من ذلك الخلف لكلِّ واحدٍ من هشام وابن ذكوان كما هو الظاهر من إطلاق الخلف عن القارئ، ولم يذكر ابن الجزريّ الإظهار في النشر عن ابن ذكوان عند الصاد إلّا

---

(١) تنظر القراءة في المبهج (١/ ٢١٩)، والمنهاج (١/ ١٣١)، وتنظر الطرق في المبهج (١/ ٧٢-٧٣، ٧٥- ٧٧)، والمنهاج (١/ ٤٠).

(٢) تنظر القراءة في السبعة (ص١٢٤)، والإيضاح للأندرابي [١١٩/ أ]، وروضة المعدّل (١/ ٣٩٨)، وتنظر الطرق في السبعة (ص١٠١)، والإيضاح (٩٢/ أ)، وروضة المعدّل (١/ ٢٢٦).

(٣) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٢٧- ٢٨)، وتنظر الطريق فيه (١/ ٣٤٩- ٣٥٠).

(٤) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٠/ أ].

فيما انفرد به الحافظ أبو العلاء، فيكون الخلف إشارةً لما في غاية الاختصار. لكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- إذ قال في النشر: «وأدغمها ابن عامر في **الصاد** والظاء... وأظهرها ابن ذكوان عند حروف (سـجز) المتقدمة، واختلف عنه في الثاء»[1]، فجزم بالإدغام عن ابن عامرٍ في الصاد، ولو أنّه اعتدّ بالخلاف في الصاد لذكره فيما اختلف فيه، ولَمَا جزم بضدّه أوّلًا.

٢- وصرّح في النشر أيضًا بأنّ هذا الوجه وهمٌ من أبي العلاء[2].

٣- ولم يشر في تقريب النشر إلى الإظهار عند الصاد عن ابن ذكوان، ولا على سبيل الانفراد[3].

٤- ولم يذكره في الطيبة الجديدة، بل جزم فيها بالإدغام في الصـاد لابن عامر بلا خلف[4].

***

١١٦- الموضع الخامس عشر: انفراد صاحب المبهج عن الصوريّ في رواية ابن ذكوان بتخصيص الإدغام بـ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ و﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾.

قال ابن الجزريّ: «وأدغمها ابن عامر في **الصـاد** والظاء... وانفرد الحافظ أبو العلاء بالإظهار عن الصوري عند الصاد وهو وهم، **وانفرد** صاحب المبهج **عنه** [أي عن الصوري] باستثناء ﴿حَصِرَتْ﴾ و﴿لَّهُدِّمَتْ﴾ فأدغمها، ولا نعرفه»[5].

- طريق سبط الخياط عن الصوري في رواية ابن ذكوان من الطرق المعتمدة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه المبهج:

عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن **المطوعي** عن الصوري عن ابن ذكوان.

---

(١) النشر (٢/ ٦٠٥- ٦٠٦).

(٢) ينظر المصدر السابق (٢/ ٦٠٦).

(٣) ينظر تقريب النشر (١/ ٣٣١- ٣٣٢).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص٦١، البيت: ٢٦٠).

(٥) النشر (٢/ ٦٠٥- ٦٠٦).

وعن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشّذَائي عن **الرملي الداجوني** عن الصوري عن ابن ذكوان[١].

– **مصدر الانفراد:** قال في المبهج: «وأما الستة الباقية فأدغمها عندها ابن محصين وهشام وأبو عمرو والأعمش وحمزة والكسائي... وأظهرها **الداجوني عن ابن ذكوان** إلا في ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ و﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾ فإنه أدغمها»[٢]، وجاء طريق الداجوني في رواية ابن ذكوان عن الصوري والبيساني وابن الحويرس وابن ماموية أربعتهم عن ابن ذكوان[٣].

وبما نقلتُه من عبارة المبهج يظهر أنّ ترجمة ابن الجزريّ لهذه الانفرادة غير وافية؛ إذ كان الأقرب أن تذكر بما يفيد أنّ وجه الانفراد هو الإظهار فيما عدا هذين الموضعين، لا بما يتبادر منه أن الانفراد في إدغامهما. وأيضاً فالصوري جاء طريقه في المبهج من طريقي الداجوني والمطوعي، وعبارة النشر يتبادر منها أنّ هذا الانفراد جاء في المبهج عن الصوري بتمامه، مع أن عبارة المبهج صريحة في تخصيصه بطريق الداجوني.

ثمّ إذا كان الانفراد بسبب تخصيص الإدغام بـ﴿لَّهُدِّمَتْ﴾ و﴿حَصِرَتْ﴾: فوجه الانفراد هو الإظهار عند الظاء عن ابن ذكوان، والإظهار في ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ﴾ عن الصوري.

– **من وافقه:** سأذكر من وافقه على إظهار ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ﴾ عن الصوري، ومن وافقه على إظهار الظاء عن ابن عامر؛ بناءً على ما تحرّر عندي من وجه الانفراد، ونظرًا لطبيعة هذا الانفراد فسأورد الموافقات فيه على قسمين:

القسم الأول: من وافقه على إظهار ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ﴾:

أوّلًا: من وافقه عن الكارَزيني عن المطوعي أو عن الشّذَائي عن الداجوني:

أ– من وافقه عن الكارَزيني عن المطوعي عن الصوري:

---

(١) ينظر النشر (١/ ٤٢١– ٤٢٥)، والمبهج (١/ ٧٢، ٧٣).

(٢) المبهج (١/ ٢١٩).

(٣) ينظر المبهج (١/ ٧٣– ٧٥).

١- الهذلي من الكامل عن الكارَزيني.

٢- وأبو العز من كفايته عن غلام الهراس عن الكارَزيني.

٣- وابن ظفر من المنهاج عن السرّاج عن الكارَزيني.

٤- وأبو الكرم من المصباح عن الشريف العباسي عن الكارَزيني. **وطريق المصباح نشريّ.**

ب- من وافقه عن الشّذَائي عن الداجوني عن الصوري:

الهذليُّ من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي عن الشّذَائي. **وطريقه نشريّ.**

حيث لم يذكر الهذليّ إدغامًا لابن ذكوان في السين، ولم يذكر أبو العزّ إدغامًا لتاء التأنيث في أيّ حرفٍ عن المطوعي، وكذلك لم يذكر ابن ظفر إدغامًا عن ابن ذكوان، ولم يذكر أبو الكرم إدغامًا عن الصوري[(١)].

ثانيًا: من وافقه عن المطوعيّ عن الصوري أو عن الداجوني عن الصوري:

أ- من وافقه عن المطوعي عن الصوريّ:

١- الهذلي من الكامل: عن أبي زرعة عن المطوعي، وعن ابن شبيب عن الخزاعي والخمسة[(٢)] ستتهم عن المطوعي. **وطريق الكامل عن الخمسة نشريّ.**

٢- وابن ظفر من المنهاج أبو الكرم من المصباح كلاهما عن ابن عتاب عن ابن زلال عن المطوعي. **وطريق المصباح نشريّ.**

ب- من وافقه عن الداجوني عن الصوري:

١- القباب عن الداجوني: من الكامل بسنده إلى العطار عن القباب، ومن المنهاج لابن

(١) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٦)، وكفاية أبي العز (ص٦٩)، والمنهاج (١/ ١٣٠- ١٣١)، والمصباح (٢/ ٢٧- ٢٨)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٥٣)، وكفاية أبي العز (ص٤١)، والمنهاج (١/ ٤١)، والمصباح (١/ ٣٤٥- ٣٤٦).

(٢) الخمسة هم: أبو بكر محمد بن علي بن أحمد، وأبو بكر محمد بن أحمد العدل، وأبو بكر محمد بن الحسن الحارثي، وأبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن جعفر، وأبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل.

ظفر عن ابن سوار عن التميمي عن القباب. **وطريق الكامل نشريّ.**

٢- والهذلي بطرقه إلى زيد عن الداجوني، وبسنده إلى ابن الموفق عن الداجوني. **وطرقه عن زيد وابن الموفق نشرية.**

كما سبق عن الكامل والمنهاج والمصباح[١].

ثالثًا: من وافقه عن ابن ذكوان: صحّ الإظهار في ﴿أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ﴾ عن ابن ذكوان في كتاب النشر من طريق الأخفش.

القسم الثاني: من وافقه على إظهار تاء التأنيث عند الظاء:

أوّلًا: من وافقه عن الكارَزيني عن المطوعي أو عن الشّذَائي عن الداجوني:

أ- من وافقه عن الكارَزيني عن المطوعي عن الصوري: ورد هذا الوجه من عين الطرق التي ورد عنها الإظهار عند ﴿أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ﴾.

ب- من وافقه عن الشّذَائي عن الداجوني عن الصوري:

١- الهذليُّ من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي عن الشّذَائي. **وهو نشريّ.**

٢- وأبو العز من الإرشاد عن غلام الهراس عن الكارَزيني عن الشّذَائي. **وهو نشريّ.**

فإنّ الهذليّ لم يذكر ابن ذكوان فيمن أدغم الظاء. ولم يذكر أبو العزّ إدغامًا لتاء التأنيث في أيّ حرفٍ عن المطوعي، ولم يذكر الإدغام في الظاء للداجوني. ولم يذكر ابن ظفر إدغامًا لتاء التأنيث في أيّ حرفٍ عن ابن ذكوان، وكذلك لم يذكر أبو الكرم إدغامًا عن الصوري[٢].

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٦)، والمنهاج (١/ ١٣٠- ١٣١)، والمصباح (٢/ ٢٧- ٢٨)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٥٨)، والمنهاج (١/ ٤١- ٤٢)، والمصباح (١/ ٣٤٥- ٣٤٦).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٦)، وكفاية أبي العز (ص٦٩)، وإرشاد أبي العز (ص٢٣)، والمنهاج (١/ ١٣٠- ١٣١)، والمصباح (٢/ ٢٧- ٢٨)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٥٣)، وكفاية أبي العز (ص٤١)، وإرشاد أبي العز (ص١٣)، والمنهاج (١/ ٤١)، والمصباح (١/ ٣٤٥- ٣٤٦).

ثانيًا: من وافقه عن المطوعيّ عن الصوري أو عن الداجوني عن الصوري:

أ- من وافقه عن المطوعي عن الصــوريّ: ورد هذا الوجه من عين الطرق التي ورد عنها الإظهار عند ﴿أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ﴾.

ب- من وافقه عن الداجوني عن الصوري:

١- زيد عن الداجوني:

أ. من طريق بكر بن شاذان عن زيد عن الداجوني عن الصوري:

١. من طريق أبي علي المالكي عن بكر: من الروضة له. **وهو نشريّ.**

٢. ومن طريق ابن فارس عن بكر: من الجامع والتبصــرة له، ومن المســتنير لابن ســوار عنه.

٣. ومن طريق أبي الحســين الفارســي عن بكر: من الجامع له، ومن روضــة المعدل عنه. **وطريق الجامع نشريّ.**

٤. ومن طريق أبي الفضل الرازي عن بكر: من الكامل عنه.

٥، ٦. ومن طريق الشرمقاني وأبي علي العطار كلاهما عن بكر: من المستنير لابن سوار عنهما.

٧. ومن طريق ابن سابور عن بكر: من روضة المعدّل عنه.

٨- ومن طريق غلام الهراس عن بكر: من الإرشـــاد والكفاية لأبي العز عنه. **وهما نشريّان.**

ب، ج، د. ومن طريق ابن الصـقر وابن خشـيش وابن يعقوب ثلاثتهم عن زيد: من الكامل عنهم.

فإن الهذلي لم يذكر ابن ذكوان فيمن أدغم الظاء، وأما الباقون فلم يذكروا الإدغام من هذا الطريق إلّا في الثاء و﴿أَنۢبَتَتۡ سَــبۡعَ﴾، وزاد أبو علي المالكيّ له الإدغام في

﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾، فيكون له الإظهار في الظاء من طرقهم[١].

٢- والقباب عن الداجوني عن الصوري:

أ. من طريق العطار عن القباب: من الكامل بسنده إليه. **وهو نشريّ.**

ب. ومن طريق ابن سوار عن أبي الفتح التميمي عن القباب: من المستنير، ومن المنهاج لابن ظفر عن ابن سوار. **وطريق ابن سوار نشريّ.**

نحو ما سبق عن الهذلي وابن سوار وابن ظفر[٢].

٣- وابن الموفق عن الداجوني: من الكامل بسنده إليه؛ كما سبق عنه[٣]. **وهو نشريّ.**

٤- والعجلي التُّسْتَري عن الداجوني: من جامع أبي معشر – في أحد الوجهين- عن الأهوازي عن العجلي؛ حيث ذكر أبو معشر أنّ الأهوازي ذكر الوجهين – يعني في الظاء- عن الداجوني عن ابن ذكوان[٤].

٥- وأبو عبد الله العجلي عن الداجوني: من روضة المعدّل بسنده إلى الأهوازي عن العجليّ؛ حيث لم يذكر المعدّل الإدغام في الظاء من هذا الطريق[٥].

(١) تنظر القراءة في روضة المالكي (١/ ٢٦٠)، وجامع ابن فارس (ص١٧٨)، وتبصرة ابن فارس (ص٥٨)، وجامع الفارسي [ل١٠٩/ أ]، والكامل (١/ ٦٨٦)، والمستنير لابن سوار (ص٢٥٤)، وروضة المعدّل (١/ ٣٩٨)، والإرشاد لأبي العز (ص٢٣)، والكفاية لأبي العز (ص٤١). وتنظر الطرق في روضة للمالكي (١/ ١٤٣)، وجامع ابن فارس (ص٩٢)، والتبصرة لابن فارس (ص٢١)، وجامع الفارسي [ل١٠٤/ أ]، والكامل (١/ ٣٥٢)، والمستنير لابن سوار (ص١٤٣) وروضة المعدّل (١/ ٢٢٥)، والإرشاد لأبي العز (ص١٣)، والكفاية لأبي العز (ص٤١).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٦)، والمستنير (ص٢٥٤)، والمنهاج (١/ ١٣٠- ١٣١)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٥٨)، والمستنير (ص١٤٢- ١٤٣)، والمنهاج (١/ ٤٢).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٦)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٥٨).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ١٦٤- ١٦٥)، وينظر الطريق فيه (١/ ٤٤٦).

(٥) تنظر القراءة في روضة المعدّل (١/ ٣٩٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٢٥).

ويشار إلى أنّ ابن الجزري أسند طريق الداجوني من أربعة طرق: وهي طريق زيد، والشّذَائي، والقباب، وابن الموفق. وورد هذا الوجه عن **ابن الموفق وزيد** من جميع طرقهما النشريّة، وأما **القباب** فقد أسند ابن الجزري طريقه من ثلاثة كتب، وورد هذا الوجه من كتابين منها ولم يَرِد من غاية الاختصار وهو الثالث، وأما **الشّذَائي** فقد أسند طريقه من المبهج والكامل وإرشاد أبي العز ومن طريق أبي معشر ومن طريق الداني، وورد هذا الوجه من الثلاثة الأُوَل ولم يَرِد من الأخيرين، فقد ورد هذا الوجه عن أكثر طرق الداجوني النشريّة.

ثالثًا: من وافقه عن ابن ذكوان – من غير طريقي الصوري–:

١– الأخفش عن ابن ذكوان:

أ– من طريق النقاش عن الأخفش: من الكامل عن الشريف الزيدي عن النقاش، ومن المنهاج عن القُرْقوبي عن الشريف الزيدي عن النقاش. **وطريق الكامل نشري.**

ب– ومن طريق هبة الله عن الأخفش:

من طريق الشامي عن هبة الله: من الكامل عن أبي الفضل الرازي عن الشامي.

ومن طريق النهرواني عن هبة الله – وموافقته جزئيّة في ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾[الأنعام: ١٣٨] فقط–: من روضة المالكي، وجامع وتبصرة ابن فارس، وجامع الفارسي، والمستنير، وروضة المعدل، وإرشاد وكفاية أبي العز، وغاية الاختصار للهمذاني.

ج– ومن الكامل بطرقه عن ابن الأخرم وسلامة بن هارون وابن أبي داود وابن عبد الملك وابن حبيب ودُلبة خمستهم عن الأخفش، وبطرقه إلى ابن سيرين عن أصحابه عن الأخفش وابن يوسف عن أصحابه عن الأخفش. **وللهذليّ عدة طرق نشريّة عن ابن الأخرم.**

فإنّ الهذليّ لم يذكر ابن ذكوان فيمن أدغم الظاء، فيكون له الإظهار من كافة طرقه، ولم يذكر ابن ظفر إدغامًا لتاء التأنيث عن ابن ذكوان، وأمّا الباقون فقد نصّوا

على إدغام الظاء عن الأخفش واستثنوا ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ من طريق هبة الله[1].

٢،... ٧- والإسكندرانيُّ[2]، والتغلبيُّ[3]، وعبدُ الرزاق وابنُ الجنيد والأسفهفرديسيُّ وابنُ أنس[4]، والداجونيُّ عن ابنِ ماموية وابنِ الحويرس والبيسانيِّ كلّهم عن ابن ذكوان[5].

رابعًا: من وافقه عن ابن عامر:

١- هشـــام: من المصــباح بطرقه إلى ابن ماموية وابن الحويرس والبيســـاني ثلاثتهم عن هشام؛ حيث لم يذكر عن هذه الطرق إدغامًا لتاء التأنيث في أيّ حرف[6]. **وطريقه عن زيد عن الداجوني عن الثلاثة نشريّ.**

٢- والوليد بن مسلم: من الكامل وروضة المعدّل، ومن جامع أبي معشر عن الأهوازي

(١) تنظر القراءة في روضة المالكي (١/ ٢٦٠)، وجامع ابن فارس (ص١٧٨)، وتبصرة ابن فارس (٥٨)، وجامع الفارسي [ل١٠٩/ أ] والكامل (١/ ٦٨٦)، والمستنير (ص٢٥٤)، وروضة المعدّل (١/ ٣٩٨)، وكفاية أبي العز (ص٦٩)، وإرشاد أبي العز (ص٢٣)، والمنهاج (١/ ١٣٠- ١٣١)، وغاية الاختصار (١/ ١٦٨)، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٤٢)، وجامع ابن فارس (ص٩٢)، وتبصرة ابن فارس (ص٢٢)، وجامع الفارسي [ل١٠٤/ أ]، والكامل (١/ ٣٤٧- ٣٥٣، ٣٥٦)، والمستنير (ص١٤٢)، وروضة المعدل (١/ ٢٢٢)، وكفاية أبي العز (ص٤١)، وإرشاد أبي العز (ص١٣)، والمنهاج (١/ ٤٠)، وغاية الاختصار (١/ ١٠٥).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٦)، والمصباح (٢/ ٢٧- ٢٨)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٥٤)، والمصباح (١/ ٣٤٩).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٦)، وروضة المعدّل (١/ ٣٩٨)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٥٦)، وروضة المعدل (١/ ٢٢٦).

(٤) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٦)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٥٤- ٣٥٦، ٣٥٨- ٣٥٩، ٣٧١).

(٥) تنظر القراءة في إرشاد أبي العز (ص٢٣)، والمصباح (٢/ ٢٧- ٢٨)، وتنظر الطرق في إرشاد أبي العز (ص١٣- ١٤)، والمصباح (١/ ٣٥٠).

(٦) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٢٧- ٢٨)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٣٥٣- ٣٥٤).

بالتخيير[١].

٣- وعبد الرزاق: من الكامل والمصباح، ومن جامع أبي معشر عن الأهوازي[٢].

٤، ٥، ٦- وعبد الحميد بن بكار[٣]**، والوليد بن عتبة، والربيع بن ثعلب** عن أصحابه[٤].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب.

أمّا انفراده بالإظهار في ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ﴾: فهو انفرادٌ عن أصل طريقه الرئيسي من طريقيه، فأمّا أصل طريقه الفرعيّ الأول - (المطوعي)-: فقد وردت له موافقةٌ نشريّة عن شيخه، ووردت له موافقاتٌ عن أصل هذا الطريق الفرعيّ في عدة مراتب وبعضها نشريّة، وأما أصل طريقه الفرعيّ الثاني - (الداجوني)- فوردت له فيه موافقةٌ نشريّةٌ في بعض مراتب طريقه الفرعيّ. وصحّ هذا الوجه في النشر عن الراوي من طريقه الرئيسيّ الآخر - (الأخفش)-.

وأمّا انفراد بالإظهار عند الظاء: فهو انفرادٌ عن أصل طريقه الرئيسي من طريقيه، فأمّا أصل طريقه الفرعيّ الأول - (المطوعي)-: فقد وردت له فيه موافقةٌ نشريّة عن شيخه، ووردت له موافقاتٌ عن أصل هذا الطريق الفرعيّ في عدة مراتب وبعضها نشريّة، وأما أصل طريقه الفرعيّ الثاني - (الداجوني)- فوردت له فيه موافقتان نشريّتان في بعض مراتب طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ كثيرةٌ عن أصل طريقه الفرعي،

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٦)، وجامع أبي معشر (٢/ ١٦٤- ١٦٥)، وروضة المعدّل (١/ ٣٩٨)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٧٢)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٦١- ٤٦٢)، روضة المعدل (١/ ٢٣٢).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٦)، وجامع أبي معشر (٢/ ١٦٤)، والمصباح (٢/ ٢٧- ٢٨)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٧٠)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٥٩- ٤٦١)، والمصباح (١/ ٣٥٧- ٣٥٨).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٦)، وروضة المعدل (١/ ٣٩٨)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٧٦)، وروضة المعدل (١/ ٢٣٣).

(٤) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٦)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٣٧١، ٣٧٤).

والعديد منها نشريٌّ، بل ورد هذا الوجه من أكثر الطرق النشريّة عن طريقه الفرعي – (الشّذَائي)– وعن أصل طريقه الفرعيّ – (الداجوني)–. ووردت له موافقاتٌ عديدةٌ عن الراوي من طرقه الرئيسة الأخرى، وبعضها نشريّةٌ والعديد من الموافقات النشريّة جزئيٌّ، ووردت له موافقات عن القارئ من عدّة طرق، وبعضها من طرق نشريّة يسيرة. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- حكم ابن الجزريّ:

أوّلًا: حكمه في الإظهار عند ﴿أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ﴾: عبارة الطيبة مجملةٌ فيما يتعلّق بالإظهار في هذا الحرف عن الصوري؛ إذ ذكر الخلف ابن ذكوان في ﴿أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ﴾[1]، وهذا لا يوجب قبول الإدغام فيها عن الصوري ولا يوجب ردّه، فهي مجملة فيما يتعلّق بطريق الصوري، لكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا بالإدغام للصوري في ﴿أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ﴾[2].

٢- ووصف في النشر انفراد صاحب المبهج باستثناء ﴿حَصِرَتۡ﴾ و﴿لَّهُدِّمَتۡ﴾ — أي والإظهار فيما عداهما– بقوله: (لا نعرفه)[3]، ووصفه في التقريب بقوله: (وهو غريب)[4].

ثانيًا: حكمه في الإظهار عند الظاء: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- إذ قال في النشر: «وأدغمها ابن عامر في **الصاد** والظاء... وأظهرها ابن ذكوان عند حروف سجز المتقدمة، واختلف عنه في الثاء»[5]، فجزم بالإدغام عن ابن عامرٍ في الظاء، ولو أنّه اعتدّ بالخلاف في الظاء لذكره فيما اختلف فيه، ولَمَا جزم بضدّه أوّلًا.

٢- ولم يذكره في الطيبة، بل جزم فيها بالإدغام في الظاء لابن عامر بلا خلف[6].

(١) ينظر طيبة النشر (ص٦١، البيت: ٢٦١).

(٢) ينظر النشر (٢/ ٦٠٦)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٣٢).

(٣) ينظر النشر (٢/ ٦٠٦).

(٤) ينظر تقريب النشر (١/ ٣٣٢).

(٥) النشر (٢/ ٦٠٥- ٦٠٦)، وكذلك في تقريب النشر (١/ ٣٣١- ٣٣٢).

(٦) ينظر طيبة النشر (ص٦١، البيت: ٢٦٠).

٣- ووصف في النشر انفراد صاحب المبهج بقوله: (لا نعرفه)، ووصفه في التقريب بقوله: (وهو غريب).

***

١١٧- الموضع السادس عشر: انفراد الشاطبيّ عن ابن ذكوان بإدغام ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾[الحج: ٣٦] بالخلاف.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الشاطبي عن ابن ذكوان بالخلاف في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾، ولا نعرف خلافاً عنه في إظهارها من هذه الطرق»[١].

- طريق الشاطبي عن ابن ذكوان من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه الشاطبية المسمّى حرز الأماني ووجه التهاني: عن الداني عن عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان[٢].

- **مصدر الانفراد:** قال الإمام الشاطبي: (وفي وجبت خلف ابن ذكوان يفتلا)[٣].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن النقاش عن الأخفش: أبو معشر الطبري عن الشريف الزيدي عن النقاش، من كتابه التلخيص:** حيث أطلق الإدغام لابن ذكوان في الجيم[٤]. **وهذا الطريق نشريّ**. ويلاحظ أنّ أبا معشر أسند هذا الطريق في الجامع لكنّه لم يذكر الإدغام منه[٥]. وهذه الموافقة أعمّ من الوجه الذي ذكره الشاطبي؛ فإنّها لا تختصّ بموضع ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾، بل تشمل ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾[النساء: ٥٦].

ثانيًا: من وافقه عن الأخفش عن ابن ذكوان:

١، ٢- ابن الأخرم والبلخي كلاهما عن الأخفش: من المنتهى للخزاعي عن الشّذَائي

(١) النشر (٢/ ٦٠٧- ٦٠٨).

(٢) ينظر النشر (١/ ٤١٢، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢٥).

(٣) الشاطبية: (ص٢٢، البيت: ٢٦٩).

(٤) تنظر القراءة في التلخيص (ص٦٥)، وينظر الطريق فيه (ص٣٤).

(٥) ينظر طريقه في الجامع (١/ ٤٣٨)، وينظر ما يتعلّق بالقراءة فيه (٢/ ١٦٣).

عن ابن الأخرم والبلخي؛ حيث أطلق الخزاعيّ الإدغام في الجيم عن ابن ذكوان[1]. وهذه الموافقة أعمّ من الوجه الذي ذكره الشاطبي؛ حيث لم يختصّ الإدغام بـ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾.

٣- وسلامة بن هارون وابن أبي داود كلاهما عن الأخفش[2].

٥- وابن شنبوذ عن الأخفش: من المفردات السبع للداني عن فارس بن أحمد عن السامَرّي عن ابن شنبوذ؛ حيث صرّح في المفردات السبع في قسم ابن ذكوان بقراءته على أبي الفتح بالإدغام في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾، وعاد فصرّح في قسم هشام بأنهما — أي ابن ذكوان وهشام- اتفقا على الإدغام في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ وعلى الإظهار في ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾ وأنّه كذلك قرأ على أبي الفتح، وأنه قرأ على أبي الحسن — أي ابن غلبون- بالإظهار في الروايتين[3]، وما ذكره عن أبي الفتح يشمل طريق ابن شنبوذ؛ حيث أسند طريقه بالقراءة، ويلاحظ أنّ الدانيّ ذكر الإظهار لابن شنبوذ في جامع البيان، وقد أسنده من عين هذا الطريق[4].

٦- وابن عبد الرزاق عن الأخفش: من المفردات السبع وجامع البيان للداني عن فارس بن أحمد عن أبي طاهر الأنطاكي عن إبراهيم بن عبد الرزاق؛ كما سبق عن الداني في المفردات السبع، وقد أسند هذا الطريق بالقراءة، وأيضًا ذكر في جامع البيان الإدغام فيها لابن عبد الرزاق، وذلك مع إظهار ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾[5].

٧، ٨- وابن مرشد وأبو طاهر البعلبكي كلاهما عن الأخفش: من المفردات السبع وجامع البيان للداني عن فارس بن أحمد عن عبد الباقي الخراساني عن أبي طاهر البعلبكي وابن مرشد؛ حيث صرّح في المفردة بقراءته على أبي الفتح بالإدغام فيها، وذكر

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (٢٠٢)، وينظر الطريق فيه (ص١٣٧، ص١٣٨).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (٢٠٢)، وتنظر الطرق فيه (ص١٣٧- ١٣٨).

(٣) تنظر القراءة في المفردات السبع (ص٣٠٢، ٣٥٩)، وينظر الطريق فيه (ص٢٩٨).

(٤) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٤٨٨)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٣٤).

(٥) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٤٨٨)، والمفردات السبع (ص٣٠٢، ٣٥٩)، وينظر الطريق في جامع البيان (١/ ٢٣٤)، والمفردات السبع (ص٢٩٨).

في جامع البيان الإدغام فيها لابن مرشد وأبي طاهر، وذلك مع إظهار ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾[1].

٩- وأبو عمران عن الأخفش: من المفردات السبع للداني عن فارس بن أحمد عن عبد الباقي الخراساني عن أبي عمران؛ كما سبق عن الداني في المفردات السبع[2].

ويشار إلى أنّ أبا شامة[3] ذكر أنّ الدانيّ ذكر الإدغام في غير التيسير من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد لابن ذكوان وهشام معًا[4]، وتعقّبه ابن الجزريّ بأنّ الدانيّ في جامع البيان لم يذكر أنه قرأ بالإدغام في الجيم على أبي الفتح إلا في رواية هشام، وأنّ الداني ذكر الإظهار عن طرق الشاطبية عن ابن ذكوان، وإنّما ذكر الداني الإدغام لابن ذكوان من غير رواة الشاطبية، وعلى تقدير أنّ الداني قرأ بالإدغام على أبي الفتح عن هؤلاء - الذين هم غير رواة الشاطبية- فلا يفيد إذا لم يكن قرأ به من طرق كتابه، ثمّ ذكر ابن الجزريّ أنّه اطّلع على نص أبي الفتح فارس في كتابه فإذا هو الإدغام عن هشام في الجيم والإظهار عن ابن ذكوان ولم يفرق بين ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ وغيره[5]. هذا ما تعقّب به ابن الجزري على أبي شامة، ويلاحظ أنّ أبا شامة لم يعيّن كتاب الداني الذي فيه الإدغام لابن ذكوان من طريق أبي الفتح، وما ذكره أبو شامة ورد في المفردات السبع[6]، ولكن طريق أبي الفتح ليس من طرق الشاطبية، وإنما جاء طريق الشاطبية عن ابن ذكوان من طريق الداني عن الفارسي. والله أعلم.

---

(١) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٤٨٨)، والمفردات السبع (ص٣٠٢، ٣٥٩)، وينظر الطريق في جامع البيان (١/ ٢٣٣)، والمفردات السبع (ص٢٩٨- ٢٩٩).

(٢) تنظر القراءة في المفردات السبع (ص٣٠٢، ٣٥٩)، وينظر الطريق فيه (ص٢٩٨).

(٣) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي الشافعي، يُعرف بأبي شامة. (ت٦٦٥هـ). ينظر: معرفة القراء (٣/ ١٣٣٤)، وغاية النهاية (٢/ ٢٨٥).

(٤) ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة (٢/ ٥١).

(٥) ينظر النشر (٢/ ٦٠٧- ٦٠٨).

(٦) وأيضًا ورد في جامع البيان عن ابن مرشد وأبي طاهر وابن عبد الرزاق عن الأخفش، وهو وإن لم يصرّح في الجامع بالقراءة عن أبي الفتح عنهم بهذا الوجه إلّا أنّه لم يسند طريقهم إلّا من قراءته على =

ثالثًا: من وافقه عن ابن ذكوان:

١- الصوري عن ابن ذكوان:

أ- من طريق الشّذَائي عن الداجوني عن الصوري: من المنتهى للخزاعي عن الشّذَائي، ومن تلخيص أبي معشر عن الكارَزيني عن الشّذَائي. **وأسند ابن الجزري طريق أبي معشر، ولكن أرسله ولم يبيّن مأخذه.**

ب- ومن طريق المطوعي عن الصوري: من المنتهى للخزاعي عن المطوعي، ومن تلخيص أبي معشر عن الكارَزيني عن المطوعي. **وطريق التلخيص نشريّ.**

حيث أطلق الخزاعيُّ وأبو معشر الإدغام لابن ذكوان في الجيم[1]. ويلاحظ أنّ

أبي الفتح، فيندفع اعتراض ابن الجزريّ على أبي شامة بأنّ الداني لم يذكر أنّه قرأ عن أبي الفتح عن ابن ذكوان بالإدغام، وأمّا ما ذكره ابن الجزريّ بعد ذلك - من أنّه على تقدير قراءة الداني عن أبي الفتح بالإدغام من طريق ابن مرشد وغيره فهو لا يفيد إذا لم يكن من طرق الشاطبية- ففيه أنّ أبا شامة لم يُرِدْ أنّ هذا الوجه من طريق الشاطبية؛ وهذا يتبيّن من تصريحه بأنّ هذا الوجه من طريق الداني عن أبي الفتح، فإنّ طريق التيسير إنّما هو من طريق الداني عن الفارسي، فتصريح أبي شامة بأنّ هذا الوجه من طريق أبي الفتح كافٍ في دفع توهّم أنّه ورد عن رجال الشاطبية، ولعلّ أبا شامة إنّما أراد بيان مأخذ الشاطبيّ لهذا الوجه وإن لم يكن من طريقه. وقد يكون اعتراض ابن الجزريّ منصبًّا على من توهّم من عبارة أبي شامة أنّ هذا الوجه ورد عن رجال الشاطبية، ولا يكون اعتراضه متوجّهًا إلى كلام أبي شامة نفسه؛ فإنّه لا إشكال فيه إلّا في ذلك التوهّم. والله أعلم.

ويشار إلى أنّ صاحب (تحصيل الكفاية من الاختلاف الواقع بين التيسير والتبصرة والكافي والهداية) قال فيه[ل١٧٠/ ب]: «والإدغام عن ابن ذكوان في (وجبت) متّفقٌ عليه، وزاد الشاطبيّ عنه الإظهار، ونقله أبو عمرو في الاقتصاد»، كذا فيه بجعل الإدغام متفقا عليه والإظهار زيادةً من الشاطبيّ، والأمر بالعكس، فالمشهور هو الإدغام، ولعلّ العبارة انقلبت عليه سهواً، وإلّا فالإظهار مشهورٌ عن ابن ذكوان ومقرّرٌ في التيسير ولا حاجة لنقله من الاقتصاد لتأييد الشاطبي، فحينئذٍ لا يبعد أن يكون ما في الاقتصاد هو الإدغام في (وجبت جنوبها) وفاقًا لما ذكره الشاطبي ولما جاء في المفردات السبع، وكتاب الاقتصاد مفقودٌ لا تدرى أسانيده.

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٠٢)، والتلخيص (ص٦٥)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٧)، والتلخيص (ص٣٤- ٣٥).

أبا معشر أسند طريقَي التلخيص في الجامع أيضًا، لكنّه لم يذكر الإدغام منه[1]. وهذه الموافقة أعمّ من الوجه الذي ذكره الشاطبي؛ فإنّها لا تختصّ بـ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾.

٢، ٣- والإسكندراني وعبد الرزاق عن ابن ذكوان[2].

٤- والتغلبي عن ابن ذكوان: بالخُلف[3].

رابعًا: من وافقه عن ابن عامر: صحّ الإدغام في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ عن ابن عامر في النشر من بعض طرق هشام ضمن مطلق إدغامه في الجيم.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ولم أجد أحداً وافقه في طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقةٌ في أصل طريقه الفرعيّ من طريقٍ نشريٍّ وهي أعمّ من وجهه، ووردت له عدّةُ موافقاتٍ عن أصل طريقه الرئيسيّ، وكثيرٌ منها يدور على طريق الداني عن أبي الفتح، وبعضها أعمّ من وجهه، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي وبعضها من طرق نشريّة. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة؛ إذ قال:

وأنبتت ووجبت خلفٌ (م)نا[4]

ولكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه:

١- فلم يقبل هذا الوجه من طريق الشاطبية، وأطال في التعقيب على أبي شامة فيما ذكره من قراءة الداني على أبي الفتح بهذا الوجه عن ابن ذكوان، وذكر أنّ الداني في جامع البيان روى الإظهار عن رجال الشاطبية، ثم صرّح بأنّه ولو قرأ به الداني على أبي

---

(١) ينظر طريقه في الجامع (١/ ٤٤٥- ٤٤٦)، وينظر ما يتعلّق بالقراءة فيه (٢/ ١٦٣).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (٢٠٢)، وينظر الطريق فيه (ص١٣٧- ١٣٨).

(٣) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ١٦٣)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٤٤٣- ٤٤٤).

(٤) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٠/ أ].

الفتح على أصحاب ابن ذكوان من غير رجال الشاطبية فأيّ فائدةٍ في ذلك إذا لم يكن من طرقها[1].

٢- ولم يذكره في الطيبة الجديدة، بل صرّح فيها بنفي هذا الوجه إذ قال:

.... والثا (لـ)نا والخلفُ (مِـ)ل   مع "أنبتت"، **لا "وجبت" وإن نُقِل**[2]

٣- مع وسمه لهذا الوجه في النشر والتقريب بالانفراد، وقوله فيهما: «ولا نعرف خلافاً عنه في إظهارها من هذه الطرق»[3].

***

١١٨- الموضع السابع عشر: انفراد الكارَزيني عن رويس - فيما ذكره سبط الخياط- بإدغام تاء التأنيث في السين والجيم والظاء.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الكارَزيني عن رويس - فيما ذكره السبط وابنُ الفحام- بإدغامها في السين والجيم والظاء»[4].

- طريق الكارَزيني عن رويس من الطرق المسندة في النشر، وسبق[5].

- **مصدر الانفراد:**

١- ذكر السبط في "المبهج" هذا الوجه عن رويس، وطريق رويس في "المبهج" جاء من طريق الكارَزيني النشريّ فحسب[6].

---

(١) ينظر النشر (٢/ ٦٠٧).

(٢) طيبة النشر (ص٦١، البيت: ٢٦٠).

(٣) ينظر النشر (٢/ ٦٠٧)، وتقريب النشر (١/ ٣٣٢).

(٤) النشر (٢/ ٦٠٨)، وطريق ابن الفحام عن الكارَزيني ليس من طرق النشر، وذكر ابن الفحام هذا الإدغام عن الكارَزيني في كتابه "مفردة يعقوب" (ص١١٣).

(٥) ينظر ص٥٢٠ .

(٦) ينظر المبهج (١/ ٢١٩).

٢- ولم أجد هذا الوجه عن الكارَزيني في "الكامل" ولا في "التلخيص"[(١)] ولا في"الكفاية" ولا في "المصباح"[(٢)].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن النخاس عن التمار عن رويس:** لم أجد الإدغام في الحروف الثلاثة ولا في أحدها عن النخاس غير ما ورد عن الكارَزيني من المبهج.

ثانيًا: من وافقه عن رويس – من غير طريق النخاس-: الرُّهاوي عن ابن الزِّف وابن طالب كلاهما عن التمار عن رويس، والرُّهاوي أيضـاً عن ابن الزِّف عن كِرْداب عن رويس: من مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمـذاني؛ حيـث أطلق أبو العلاء إدغـام تاء التأنيث في حروفها الســتة عن الرُّهاوي عن جميع رجاله إلّا ابن كامل وابن صـــالح عن رويس، وذكر أنّ أبا حاتم والمنهال وداود والفزاري وهبة عن زيد والســـكري عن الوليد وافقوا عند الظاء فقط، فكان في قوة اســـتثنائهم من إطلاقه عن الرُّهاوي، وبقيت هذه الطرق لرويس داخلة تحت العموم غير مستثناة[(٣)].

ولم أجد أحدًا وافق على إدغام الجيم والظاء والثاء معاً عن رويس غير ما ســـبق عن الرُّهـاوي، وكذلـك لم أجد إدغـام الجيم أو إدغـام الثـاء عن رويس عنـد غيره. وورد إدغام الظاء[(٤)]:

---

(١) ذكر في "التلخيص" من أدغم، وسكت عن عدّ رويس في المدغمين، فظاهره يقتضي الإظهار، لكنه في "الجامع" (٢/ ١٦٤)، ذكر من أظهر عند الظاء، وسكت عن عدّ رويس في المظهرين، فظاهره يقتضي الإدغام، وقد أسند في كلا الكتابين رواية رويس من طريق الكارَزيني عن النخاس عن التمار. ينظر الطريق في التلخيص (ص٥٧)، والجامع (١/ ٧٢٠).

(٢) ينظر الكامل (١/ ٦٨٥- ٦٨٦)، والتلخيص (ص٦٥)، وكفاية أبي العز (ص٦٨- ٦٩)، والمصباح (٢/ ٢٦- ٢٨).

(٣) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١]، وتنظر طرقه فيه [ل٢٣/ ب- ل٢٤/ أ، ل٢٤/ ب- ل٢٥/ أ].

(٤) قد يؤخذ من سكوت أبي معشر عن ذكر يعقوب في المظهرين أنّه من أصحاب الإدغام، ولكن لم أتعرّض لموافقاته لأنّ صنيعه في الجامع مشكلٌ، وفيه مخالفةٌ صريحةٌ لبعض ما ورد عمّن أسند عنهم، حيث أسند عن الخزاعي في رواية يعقوب مع أنّ الخزاعي صرّح بإظهار يعقوب، وأيضًا فيه مخالفةٌ لما =

أ- من طريق ابن مهران عن هبة الله عن التمار عن رويس. وذكر الهذلي أنّه لم يجده عن يعقوب في غير قول ابن مهران(١).

ب- ومن طريق أبي الحسن ابن مقسم عن التمار عن رويس: من طريق ابن مهران عن ابن مقسم(٢)، ومن طريق العراقي عن ابن مقسم(٣).

ج- ومن طريق الأهوازي عن أبي الفرج الشنبوذي عن التمار عن رويس: من مفردة يعقوب للأهوازي؛ حيث نصّ الأهوازيّ في كتابه على إدغام الظاء لرويس، ويلاحظ أنّ الأهوازي أسند هذا الطريق في كتابه "الوجيز" ونصّ على إظهار رويس لتاء التأنيث(٤).

ويشار إلى أنّ ابن شريح بعد أن ذكر الإظهار عند الظاء ليعقوب قال: «وعنه

يقتضيه كلامه في التلخيص؛ حيث سكت عن عدّ يعقوب في المدغمين في التلخيص فيكون له الإظهار، وفي الجامع سكت عن عدّه في المظهرين فيكون له الإدغام، مع اتحاد بعض الطرق في الكتابين، فلعلّه لأمرٍ ما لم يتعرّض لقراءة يعقوب، ويلاحظ أنّه في أبواب الإدغام الصغير لا يكاد يذكر يعقوب عند تصريحه بالمظهرين أو عند تصريحه بالمدغمين.

(١) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في الغاية لابن مهران (ص٣٣)، والمبسوط لابن مهران (ص٤٨)، والإشارة للعراقي [ل٣٣/ أ]، والكامل للهذلي (١/ ٦٨٦)، وشرح الغاية للأندرابي (ص٨٥)، والإيضاح للأندرابي [ل١١٩/ أ]، وتنظر الطرق في الغاية (ص٢٩- ٣٠)، والمبسوط (ص٣٨)، والإشارة [ل٩/ أ]، والكامل (١/ ٤٣٧)، والإيضاح [ل١٠١/ أ].

(٢) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في الغاية لابن مهران (ص٣٣)، والمبسوط لابن مهران (ص٤٨ وشرح الغاية للأندرابي (ص٨٥)، والإيضاح للأندرابي [ل١١٩/ أ]، وتنظر الطرق في الغاية (ص٢٩- ٣٠)، والمبسوط (ص٣٨)، والإيضاح [ل١٠١/ أ].

(٣) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في الإشارة للعراقي [ل٣٣/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٩/ أ]. ويلاحظ أنّ الهذلي أسند هذا الطريق عن العراقي، إلّا أنّه ذكر أنّه لم يجد الإدغام في الظاء لغير ابن مهران. ينظر ما يتعلق بالقراءة في الكامل (١/ ٦٨٦)، وينظر طريقه فيه (١/ ٤٣٧).

(٤) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في مفردة يعقوب للأهوازي (ص٧١)، والوجيز للأهوازي (ص٨٧)، وتنظر الطرق في المفردة (ص٦٧)، والوجيز (ص٧٤).

إدغامها في ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ وحده»[١].

ثالثًا: من وافقه عن يعقوب:

١- الوليد بن حسان عن يعقوب[٢].

٢- وأحمد بن عبد الخالق عن يعقوب: من الإيضاح للأندرابي، ومن مفردة أبي العلاء من طريق الرُّهاوي[٣].

٣- وزيد عن يعقوب: من طريق القاضي أبي العلاء عن هبة الله[٤]، ومن طريق الأهوازي[٥]، والرُّهاوي[٦]. وموافقة القاضي والأهوازي جزئيّة في الظاء فقط.

٤-١٢- والرُّهاوي بطرقه إلى الزعفراني والضرير عن روح عن يعقوب، وبطرقه إلى مسلم بن سفيان وكعب بن إبراهيم وحميد وابن القاسم السراج والزجاج والساجي والحسن بن عمر الضرير وزيد ثمانيتهم عن يعقوب: ضمن مطلق إدغام تاء التأنيث في حروفها

---

(١) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لابن شريح (ص٩١)، وطريقه المسند لرويس: عن ابن نفيس عن السامَرّي عن التمار عن رويس (ص٥١).

(٢) لم يذكر الهذلي الإدغام للوليد إلّا في السين فتكون موافقته جزئيّة، ولم يذكر له أبو العلاء الإدغام إلّا في الظاء والثاء، وأطلق الباقون الإدغام عن الوليد في الحروف الستة، واستثنى الأندرابي (جاءت سيارة)، وزاد الباقون استثناء (رحبت ثم) أيضًا. **تنظر القراءة** في روضة المالكي (١/ ٢٦٠)، وجامع الفارسي [ل١٠٩/ أ]، والكامل (١/ ٦٨٦)، الإيضاح للأندرابي [ل١١٨]، وروضة المعدّل (١/ ٣٩٧)، ومفردة يعقوب لابن الفحّام (ص١١٣)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١] وأدغم من طريق الرُّهاوي فحسب.

(٣) تنظر القراءة في الإيضاح للأندرابي [ل١١٨/ ب- ل١١٩/ أ]، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١]، وتنظر الطرق في الإيضاح [ل١٠٠]، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٢٠/ أ].

(٤) **تنظر القراءة** في المستنير (ص٢٥٤)، والمصباح (٢/ ٢٨)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١]، وتنظر الطرق في المستنير (ص٢٢٦- ٢٢٧)، والمصباح (١/ ٦٢٩)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٢٧/ أ].

(٥) تنظر القراءة في المستنير (ص٢٥٤)، وينظر طريقه فيه (ص٢٢٦- ٢٢٧).

(٦) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١]، وينظر طريقه فيه [ل٢٧/ أ].

الستة[(١)]. وورد الإدغام في الظاء دون السين والجيم عن روح من عدّة طرق، ومنها طرق نشريّة، وسيأتي بيانها في الموضع التالي.

١٣-١٦- وأبو حاتم والمنهال والفزاري وداود أربعتهم عن يعقوب: وموافقتهم جزئيّة في الظاء فقط[(٢)].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن راوٍ، ولم أجد أحداً وافقه عن أصل طريقه الفرعيّ – وهو شيخه-، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي تدور على طريق الرُّهاوي، ووردت له موافقات جزئيّة عن الراوي، ووردت له موافقات عن القارئ وكثيرٌ منها جزئيّة وأغلبها يدور على طريق الرُّهاوي، وبعض الموافقات الجزئيّة ذكرها ابن الجزري عن بعض طرقه النشريّة وعدّها انفراداً. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وأطلق ابن الجزريّ هذا الوجه عن المنفرِد، مع أنّ أغلب طرقه النشرية المتفرعة عنه لم تذكر له هذا الوجه.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة؛ حيث قال: (و(غـ)وث: السينُ الجيم الظا اختلف)[(٣)]. لكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة الجديدة[(٤)]؛ مع جزمه أوّلًا في النشر والتقريب بالإظهار في جميع الحروف عن يعقوب، ثم ذكره لهذا الوجه موسوماً بالانفراد[(٥)].

***

١١٩- الموضع الثامن عشر: انفراد أبي الكرم عن روح بإدغام تاء التأنيث في الظاء.

---

(١) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١]، وتنظر طرقه فيه [ل١٩- ل٢٠، ل٢٧/ أ، ل٢٩، ل٣٠].

(٢) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١]، وتنظر طرقه فيه [ل٢٥/ أ- ل٢٦/ ب].

(٣) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٠/ أ].

(٤) ينظر طيبة النشر (ص٥٦- ٥٧، الأبيات: ٢٥٩- ٢٦١).

(٥) ينظر النشر (٢/ ٦٠٨)، وتقريب النشر (١/ ٣٣٢).

قال ابن الجزريّ: «وانفرد في المصباح عن روح بالإدغام في الظاء فقط»[(١)].

- طريق أبي الكرم عن روح من الطرق المسندة في النشر، وسبق تفصيلها[(٢)].

- **مصدر الانفراد:** أطلق أبو الكرم في المصباح الإدغام عن روح في الظاء[(٣)].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن خشنام عن المعدّل أو عن هبة الله عن المعدّل:** لم أجد أحدًا وافقه عن ابن خشنام، وأما هبة الله فقد ورد عنه هذا الوجه: **من طريق ابن مهران**[(٤)] **عنه – أي عن هبة الله**[(٥)]–، وذكره الهذلي لابن مهران عن يعقوب وذكر أنّه لم يجده لغيره. **وطريق الغاية نشريّ.**

ثانيًا: من وافقه عن المعدّل – من غير طريق هبة الله–: الأهوازي عن ابن فيروز عن المعدّل[(٦)].

ثالثًا: من وافقه عن روح – من غير طريق المعدل عن ابن وهب عن روح–: ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل وابن الجلاب كلاهما عن روح[(٧)].

---

(١) النشر (٢/ ٦٠٨).

(٢) ينظر: ص٥٥٨ .

(٣) ينظر المصباح (٢/ ٢٨).

(٤) صرّح الأهوازي وأبو الكرم وغيرهما بقراءة محمد بن يعقوب المعدّل عن ابن وهب عن روح، ولم يصرّح ابن مهران والأندرابي بتمام طريق ابن يعقوب المعدّل، بل نقلا عن هبة الله في وصف طريق ابن يعقوب المعدّل قوله: (وكان يسند قراءته إلى روح).

(٥) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في الغاية لابن مهران (ص٣٣)، والمبسوط لابن مهران (ص٤٨)، وشرح الغاية للأندرابي (ص٨٥)، والإيضاح للأندرابي [ل١١٩/ أ]، والكامل (١/ ٦٨٦)، وتنظر الطرق في الغاية (ص٢٩- ٣٠)، والمبسوط (ص٣٨)، والإيضاح [ل١٠٠]، والكامل (١/ ٤٤٢).

(٦) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في مفردة يعقوب للأهوازي (ص٧١)، والوجيز للأهوازي (ص٨٧)، والروضة للمعدل (١/ ٣٩٨) وتنظر الطرق في المفردة (ص٦٦)، والوجيز (ص٧٤)، والروضة للمعدل (١/ ٢٨٣).

(٧) ولم يسند العراقي إلّا طريق ابن الوكيل. ينظر ما يتعلّق بالقراءة في الغاية لابن مهران (ص٣٣)، والمبسوط لابن مهران (ص٤٨)، والإشارة للعراقي [ل٣٣/ أ]، وشرح الغاية للأندرابي (ص٨٥)، =

٣، ٤- والزُّهاوي بطرقه إلى الزعفراني والضـــرير عن روح: ضـــمن مطلق إدغام تاء التأنيث في حروفها الستة(١).

ويظهر مما ســـبق أنّ الموافقات عن روح تدور بجملتها على طريق ابن مهران والأهوازي والزُّهاوي.

ويشـــار هنا إلى أنّ ابن شـــريح بعد أن ذكر الإظهار عند الظاء ليعقوب قال: «وعنه إدغامها في ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ وحده»(٢).

رابعًا: من وافقه عن يعقوب: مرّ في الموضع السابق ذكر من ورد عنه الإدغام في الظاء عن يعقوب من طرق رويس والوليد وابن عبد الخالق وغيرهم.

- **وصــف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصـحاب الكتب عن الراوي، وانفرد بهذا الوجه عن بعض طرقه الفرعيّة عن أصــــل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ في بعض طرقه الفرعيّة الأخرى عن أصل طريقه الفرعيّ، وأحدها نشريٌّ، ووردت له موافقات عن الراوي من غير طريقه الرئيســـيّ من طرقٍ يســـيرةٍ، ووردت له موافقات عن القارئ من غير هذه الرواية، وبعضـــها نشـــريّ وعدّها ابن الجزريّ من الانفرادات. وجميع الموافقات عن الراوي تدور على طريق ابن مهران والأهوازي والزُّهاوي، وذكر الهذليّ أنّه لم يجد هذا الوجه عن يعقوب عند غير ابن مهران. وصـحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة(٣)؛ مع جزمه أوّلًا بالإظهار في جميع الحروف عن يعقوب، ثم ذكره لهذا الوجه موسوماً بالانفراد(٤).

والإيضاح للأندرابي [ل١١٩/ أ]، وتنظر الطرق في الغاية (ص٢٩- ٣٠)، والمبسوط (ص٣٨)، والإشارة [ل٩/ أ]، والإيضاح [ل١٠٠].

(١) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١]، وتنظر طرقه فيه [ل١٩، ل٢٠/ أ].

(٢) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لابن شريح (ص٩١)، وطريقه المسند لروح: عن ابن نفيس عن السامَرّي عن أبي الطيب ابن حمدان عن روح (ص٥١).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٥٦- ٥٧، الأبيات: ٢٥٩- ٢٦١).

(٤) ينظر النشر (٢/ ٦٠٨)، وتقريب النشر (١/ ٣٣٢).

١٢٠- الموضع التاسع عشر: انفراد الرملي الداجوني عن الصوري عن ابن ذكوان بإدغام الباء المجزومة في الفاء.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان بإدغامها كما ذكره في المبهج وغاية الاختصار وأبو القاسم الهذلي»[1].

- طريق الرّملي الداجونيّ عن الصوريّ عن ابن ذكوان من الطرق المسندة في النشر. وهو من أصول الطرق الفرعية في رواية ابن ذكوان، وجاء طريقه النشريّ – بسنده المذكور- من ثلاثة عشر طريقاً من أربعة طرق:

١- من طريق بكر بن شاذان عن زيد عنه: من روضة المالكي وجامع الفارسي كلاهما عن بكر، ومن كفاية وإرشاد أبي العز عن غلام الهراس عن بكر.

٢- ومن طريق الشّذَائي عنه:

أ- من طريق الكارَزيني عن الشّذَائي: من المبهج عن الشريف العباسي عن الكارَزيني، ومن إرشاد أبي العز عن غلام الهراس عن الكارَزيني، ومن طريق أبي معشر عن الكارَزيني.

ب- ومن الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي عن الشّذَائي.

ج- ومن طريق الداني عن محمد بن عبد الواحد البغدادي عن الشّذَائي.

٣- ومن طريق القباب عنه – أي عن الداجوني-:

أ- من طريق أبي القاسم العطار عن القباب: من الكامل عن العطار، ومن غاية الاختصار لأبي العلاء عن الحداد عن العطار.

ب- ومن المستنير عن أبي الفتح التميمي عن القباب.

٤- ومن الكامل عن ابن الموفق عن الداجوني.

ولم يبيّن ابن الجزريّ مأخذه لطريق أبي معشر والداني عن الشّذَائي، وطريق أبي

---

(١) النشر (٣/ ٦).

معشر مسندٌ في جامعه، وكذلك طريق الداني مسندٌ في جامعه[1].

- **مصدر الانفراد:**

١- أطلق الهذلي في الكامل هذا الوجه عن ابن ذكوان من غير طريق الأخفش. وذكره أبو العلاء في غاية الاختصار عن الصوري — وجاء طريقه عن الصوري من طريق الداجوني فحسب-. ونصّ عليه أبو معشر في جامعه للداجوني عن ابن ذكوان. وذكره الداني في جامعه عن الداجوني عن الصوري عن ابن ذكوان. وأطلقه السبط في المبهج عن الداجوني عن ابن ذكوان، وللداجوني عن ابن ذكوان من المبهج أربعة شيوخ: الصوري وابن ماموية والبيساني وابن الحويرس، والنشريّ منها هو طريقه عن الصوري[2].

٢- وذكره أبو العزّ في الإرشاد عن الداجوني من غير طريق زيد، وجاء طريق الداجوني عن ابن ذكوان — من غير طريق زيد-: عن الشّذَائي عن الداجوني عن الصوري عن ابن ذكوان، وهو من طرق النشر، وأيضاً عن الشّذَائي عن الداجوني عن البيساني وابن الحويرس وابن ماموية ثلاثتهم عن ابن ذكوان، وليس من النشر[3].

٣- ولم يذكره المالكي في الروضة في المدغمين، وكذلك الفارسيُّ في جامعه، وكذلك ابن سوار في المستنير، وأبو العز في الكفاية — وطريقه فيها عن زيد-[4].

ويتحصّل أنّه من طرق الداجوني النشريّة الأربعة:

أ- لم يرد هذا الوجه من أيّ طريق من طرق بكر بن شاذان عن زيد عن الداجوني.

---

(١) ينظر النشر (١/ ٤٢٠- ٤٢٣، ٤٢٤- ٤٢٥)، وجامع البيان (١/ ٢٣٥)، وروضة المالكي (١/ ١٤٣)، وجامع الفارسي [ل١٠٤/ أ]، والكامل (١/ ٣٥٣، ٣٥٨)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٤٥)، والمستنير (ص١٤٢- ١٤٣)، وإرشاد أبي العز (ص١٣)، وكفاية أبي العز (ص٤١)، والمبهج (١/ ٧٣)، وغاية الاختصار (١/ ١٠٧).

(٢) ينظر الكامل (٢/ ٦٩٦)، وجامع البيان (١/ ٤٩٧)، وجامع أبي معشر (٢/ ١٨٣)، والمبهج (١/ ٢٢٧)، وغاية الاختصار (١/ ١٧١).

(٣) تنظر القراءة في الإرشاد (ص٧٦)، وينظر طريقه فيه (ص١٣، ١٤).

(٤) ينظر روضة المالكي (١/ ٢٦٨)، وجامع الفارسي [ل١٤٦/ ب]، والمستنير (٢٥٧)، وكفاية أبي العزّ (ص١٥٢).

ب- وورد عنه من طريقين من طرق القباب عن الداجوني، ولم يرد من طريق المستنير.

ج- وورد عن الشّذَائي عن الداجوني من جميع طرقه النشريّة.

د- وورد لابن الموفّق عن الداجوني — وهو من الكامل فقط-.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الصوري: المطوعي عن الصوري:**

أ- من طريق الخزاعي عن المطوّعي: من المنتهى للخزاعي، ومن الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي؛ حيث أطلقا في "المنتهى" و"الكامل" الإدغام لابن ذكوان غير الأخفش[1].

ب- ومن طريق الكارَزيني عن المطوعي: من "الكامل" للهذلي و"جامع" و"تلخيص" أبي معشر كلاهما عن الكارَزيني؛ حيث أطلق الهذلي الإدغام عن ابن ذكوان غير الأخفش، وكذلك أطلق أبو معشر في "التلخيص" الإدغام لابن عامر غير الأخفش، ونصّ في "الجامع" على الإدغام للصوري[2]. **وطريق تلخيص أبي معشر نشري.**

ج- ومن طريق أبي زرعة عن المطوعي: من الكامل للهذلي عن أبي زرعة؛ حيث أطلق الإدغام لابن ذكوان غير الأخفش[3].

د، هـ، و، ز، ح- ومن طريق ابن شبيب عن الخمسة[4] عن المطوعي: من كامل الهذلي عن ابن شبيب؛ كما سبق[5]. **وطريق الهذلي عن ابن شبيب عن الخمسة نشري.**

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (٢٠٤)، والكامل (١/ ٦٩٦)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٧)، والكامل (١/ ٣٥٣).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٩٦)، وجامع أبي معشر (١/ ١٨٣)، والتلخيص (ص٦٧)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٥٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٤٦)، والتلخيص (ص٣٤- ٣٥).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٩٦)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٥٣).

(٤) الخمسة هم: أبو بكر محمد بن علي بن أحمد وأبو بكر محمد بن أحمد المعدل وأبو بكر محمد بن الحسن الحارثي وأبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن جعفر وأبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن سعيد.

(٥) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٩٦)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٥٧).

ط- ومن طريق أبي بكر الفسوي عن المطوعي: من جامع أبي معشر عن الأهوازي عن الفسوي؛ كما سبق عن أبي معشر(١).

ويلاحظ ممّا سبق أنّ الموافقات عن الصوري تدور على المنتهى والكامل وجامع أبي معشر.

ثانيًا: من وافقه عن ابن ذكوان(٢):

١- ابن يزيد الإسكندراني(٣).

٢- وعبد الرزاق(٤).

٣- والتغلبي(٥).

٤- وابن المعلى(٦).

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (١/ ١٨٣)، وينظر الطريق فيه (١/ ٤٤٦).

(٢) ذكر أبو معشر الإدغام لابن ذكوان عن ابن الصقر والتغلبي والداجوني والصوري والرازي، وبالبحث في طرقه وجدت أنّ طريق ابن الصقر إنّما هو من طرق التغلبي (١/ ٤٤٤) فلم يظهر لي وجه عطف التغلبي عليه، وأمّا الرازي فلا يظهر لي المراد منه؛ فإنّ من رواة ابن ذكوان الذين أسند عنهم: ابن الجنيد الرازي (١/ ٤٤٧) وابن مخلد الرازي (١/ ٤٤٦- ٤٤٧)، ومن طرقه عن بعض رواة ابن ذكوان أبو الفضل الرازي في طرق الأخفش (١/ ٤٤٠، ٤٤١)، ولعلّه أراد أبا الفضل الرازي. والله أعلم.

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (٢٠٤)، والكامل (١/ ٦٩٦)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٧)، والكامل (١/ ٣٥٤).

(٤) تنظر القراءة في المنتهى (٢٠٤)، والكامل (١/ ٦٩٦)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٧- ١٣٨)، والكامل (١/ ٣٥٤- ٣٥٥، ٣٧١).

(٥) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٩٦)، وجامع أبي معشر (١/ ١٨٣)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٥٦)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٤٣- ٤٤٤).

(٦) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٤٩٧)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٣٥)، وقال عن طريقه (أخذته من كتاب شيخنا...).

٥- وابن أنس[١].

٦، ٧- وابن الجنيد والأسفهفرديسي[٢]. سبعتهم عن ابن ذكوان.

ثالثاً: من وافقه عن ابن عامر: صحّ هذا الوجه عن ابن عامرٍ في النشر من بعض طرق هشام.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لأحد أصول الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له عدّة موافقات عن أصل طريقه الرئيسيّ، وبعضها من طرقٍ نشريّة، ووردت له عدّة موافقات عن الراوي من غير طريقه الرئيسيّ، وأغلبها يدور على الكامل وجامع أبي معشر. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

وأطلق ابن الجزريّ هذا الانفراد عن المنفرد، مع أنّه لم يرد عنه من العديد من طرقه المتفرّعة عنه، ولكنّه ورد عنه من أكثرها.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه ذكر أولاً من أدغم باء الجزم بلا خلاف، ثم ذكر أنه اختلف عن هشام وخلاد، وحين فرغ من ذكر طرق هشام ذكر انفراد الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان[٣]، ولو أنّه اعتدّ بخلافه لقال أوّلًا: (واختلف عن هشام وابن ذكوان وخلّاد) أو نحو ذلك.

٢- ولم يذكر الإدغام لابن ذكوان في الطيبة[٤].

***

١٢١- الموضع العشرون: انفراد صاحب المبهج بإدغام ﴿ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾[هود: ٤٢] عن ورش من طريق الأصبهاني، وكذا أبو العلاء عن الحمّامي من طريق الأصبهاني.

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٩٦)، وجامع البيان (١/ ٤٩٧)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨- ٣٥٩)، وقد قال الداني في إسناد طريق ابن أنس: (أُخْبِرت عن النقاش قال: قرأت عن ابن أنس). (جامع البيان: ١/ ٢٣٥ بتصرّف).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٩٦)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٥٥، ٣٥٦).

(٣) ينظر النشر (٣/ ٥- ٦)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٣٥).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص٥٧، البيت: ٢٦٥).

قال ابن الجزريّ بعد أن ذكر الإظهار لورش بكماله في ﴿ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾: «وانفرد صـــاحب المبهج بالإدغام عن ورش، يعني من طريق الأصـــبهاني، وكذا أبو العلاء عن الحمّامي، فخالفا سائر الرواة عن الأصبهاني»[1].

– طريق المبهج عن الأصـــبهـاني وطريق أبي العلاء الهمـذانيّ عن الحمّـامي عن الأصـبهاني من الطرق المسـندة في النشـر. وجاء طريق سـبط الخياط النشـريّ من كتابه المبهج: عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن **المطوعي** عن الأصبهاني.

وجاء طريق أبي العلاء النشـــريّ من كتابه "غاية الاختصـــار": عن أبي العز عن غلام الهراس عن الحمّامي عن **هبة الله بن جعفر** عن الأصبهاني[2].

– **مصدر الانفراد:** أطلق السبط في المبهج الإدغام عن ورش – وروايته عنه جاءت من طريق الأصـبهاني فحسـب-. وأطلق أبو العلاء الإدغام عن نافع واسـتثنى ورشـاً من طريق النهرواني القطّـان، فبقي ورشٍ من غير طريق النهروانيّ داخلًا في عموم الإدغـام، وروايـة ورش في غـايـة الاختصـــار جـاءت من طريقي النهرواني والحمّـامي من طريق الأصبهاني[3].

– **من وافق: أوّلًا: من وافق السبط عن المطوعي عن الأصبهاني، ومن وافق أبا العلاء عن الحمّامي عن هبة الله:** لم أجد هذا الوجه عن المطوعي عن الأصـــبهاني من غير طريق السبط، وأمّا الحمّامي فقد ورد عنه هذا الوجه:

١- من طريق أبي علي المالكي عن الحمّامي: من كتابه الروضة، **وهو طريق نشريّ.**

٢- ومن طريق ابن فارس عن الحمّامي: من كتابه التبصرة.

٣- ومن طريق أبي الحسين الفارسي عن الحمّامي: من كتابه الجامع.

---

(١) النشر (٣/ ١٣).

(٢) ينظر النشر (١/ ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٥)، والمبهج (١/ ٥٨)، وغاية الاختصار (١/ ٩٣).

(٣) ينظر المبهج (١/ ٢٣٢)، غاية الاختصار (١/ ١٧١- ١٧٢)، وذكر السبط عن ورش هذا الوجه أيضًا في كتابه "الاختيار" (٢/ ٤٥٣- ٤٥٤)، وطريقه فيه عين طريق المبهج (ينظر الاختيار: ١/ ٨١).

٤- ومن طريق أبي عليّ العطار عن الحمّامي: من المستنير لابن سوار عن العطّار. **وهو طريق نشريّ**.

٥- ومن طريق غلام الهراس عن الحمّامي: من كفاية أبي العزّ عن الواسطي، **وهو طريق نشريّ**.

٦، ٧- ومن طريق ابن سابور والبيّع كلاهما عن الحمّامي: من روضة المعدل عنهما، **وطريقا المعدل نشريّان**.

٨، ٩- ومن طريق الأكفاني والشريف الهبّاري كلاهما عن الحمّامي: من المصباح عنهما، **وطريقا المصباح نشريّان**.

١٠- ومن طريق أبي عليّ ابن البنا(١) عن الحمّامي: من تذكرة الحرّاني(٢) عن ابن بَخْتِيار(٣) عن أبي عبد الله الدبّاس(٤) عن ابن البنا.

حيث نصّ ابن فارس والفارسي وأبو العزّ(٥) على الإدغام لورشٍ، ونصّ ابن سوار وأبو الكرم على الإدغام للحمّامي عن ورش، وأطلق المعدّل الإدغام لورش من غير

(١) أبو علي الحسن بن أحمد بن البنا، قرأ على الحمّامي، قرأ عليه الدبّاس. كذا يؤخذ من إسناده في تذكرة الحرّاني (ص٥٨). ولم أقف له على ترجمة.

(٢) أبو بكر عبد الله بن نصر الحرّاني الحنبلي الفقيه، قاضي حرّان ومقرئها، (ت٦٢٤هـ). ينظر: معرفة القراء (٣/ ١٢٠١)، وغاية النهاية (٢/ ٥٣٤).

(٣) أبو بكر محمد بن خالد بن بَخْتِيار البغدادي الأزَجِي الرّزّاز الضرير، (ت٥٨٠هـ). ينظر: معرفة القراءة (٣/ ١٠٥٩)، وغاية النهاية (٣/ ٣٣٤).

(٤) أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الوهاب البارع البغدادي الدبّاس، (ت٥٢٤هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٩٢٠)، وغاية النهاية (١/ ٧٨١).

(٥) حين عدّد أبو العز المدغمين قال (ص١٩٢): (ورش والمسيبي طريق الحمّامي)، وقد أسند روايتي ورش والمسيبي من طريق الحمّامي ومن غيره، و(الحمّامي) في عبارته يحتمل أن يكون قيدًا لروايتي ورش والمسيبي معًا، ويحتمل أن يكون قيدًا لرواية المسيبي فقط فيكون الإدغام لورش من جميع طرقه — وهي طريقا الحمّامي والنهرواني كلاهما عن هبة الله-، وعلى كل تقديرٍ فالإدغام عن الحمّامي عن ورش ثابتٌ في "الكفاية".

طريق ابن هلال – وهو عن الأزرق–، فبقي طريق الحمّامي داخلًا في عموم الإدغام، وسكت المالكي والحرّانيُّ عن عدّ ورشٍ في المظهرين وأطلقا الإدغام للباقين وجهًا واحدًا(١).

وقد أسند ابن الجزريّ طريق الحمّامي من خمسة عشر طريقًا، من أحد عشر كتابًا وطريقٍ مرسَلٍ، والكتب هي: روضة المالكيّ، والتذكار لابن شيطا، وجامع ابن فارس، وكامل الهذلي، والمستنير لابن سوار، والروضة للمعدل من طريقين، والتجريد لابن الفحام، وكفاية أبي العز، والمفتاح لابن خيرون، والمصباح لأبي الكرم من طريقين، وغاية الاختصار لأبي العلاء، والإعلان للصفراوي من طريقين:

أ- أمّا التذكار لابن شيطا والمفتاح لابن خيرون فهما في عداد المفقود ولا يمكن التحقّق منهما مباشرة، وكذلك الطريق المرسَل لا يمكن التحقّق منه، وسقط ما يتعلّق بهذا الموضع ممّا وصلنا من الإعلان.

ب- وأما الهذلي فقد أطلق الإظهار لأهل المدينة واستثنى طريقًا عن قالون، فيكون له الإظهار من طريق الحمّامي عن ورش بظاهر عبارته. وأما ابن الفحام في التجريد فقد أطلق الإظهار عن ورشٍ(٢).

---

(١) تنظر القراءة في الروضة للمالكي (١/ ٢٧٠- ٢٧١)، والتبصرة لابن فارس (ص٣٠٤)، وجامع الفارسي [١٦٦/ ب]، والمستنير لابن سوار (ص٢٥٨)، والروضة للمعدل (١/ ٤١٢- ٤١٣)، وكفاية أبي العز (ص١٩٢)، والمصباح لأبي الكرم (٢/ ٤٨)، وتذكرة أولي الأبصار للحراني (ص٢٠٩)، وتنظر الطرق في التبصرة (ص١٦)، وجامع الفارسي [١٠٣/ أ] والمستنير (ص١٣٣- ١٣٤)، والروضة للمعدل (١/ ١٥٩)، وكفاية أبي العز (ص٣٧)، والمصباح (١/ ٢٦٧- ٢٦٨)، وتذكرة أولي الأبصار للحراني (ص٥٨).وأما طريق المالكي: فقد سقط بيان إسناده لورش من نسخ الروضة، ولكن نقل ابن الجزريّ إسناد الروضة للمالكي عن الحمّامي عن هبة الله بن جعفر عن الأصبهاني، (ينظر: تحقيق د. نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل لكتاب الروضة من أول الكتاب إلى نهاية أبواب الأصول، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بقسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العام الجامعي ١٤١٥هـ (١/ ٧٢، التعليق ١))

(٢) وقد خالف في ذلك شيخه في طريق الحمّامي – وهو الفارسي–؛ حيث أطلق في كتابه "الجامع" الإدغام لورش، كما سبق بيانه في الموافقات.

ج- وبقي عشرة طرق من سبعة كتب، كلها ورد فيها الإدغام، وأيضًا يحتمل أن تكون الكتب المفقودة قد ورد فيها الإدغام، فأغلب طرق الحمّامي النشرية ورد عنها الإدغام بالإضافة إلى طرق أخرى عنه غير نشرية.

ويلاحظ أنّ أبا العلاء أسند طريقه عن الحمّامي من طريق أبي العز، وقد ذكر أبو العز الإدغام في الكفاية، وأيضًا ورد الوجه عن أكثر طرق الحمّامي -كما تبيّن- وغالبها طرقٌ نشريّة، فليس أبو العلاء منفردًا بهذا الوجه عن الحمّامي، ففي تخصيص أبي العلاء بالذكر نظرٌ. بل الظاهر أن ينسب هذا الوجه إلى الحمّامي، ثم سيأتي أنّ الحمّامي ووفق عن هبة الله من عدة طرق.

ثانيًا: من وافق عن الأصبهاني: هبة الله عن الأصبهاني:

١- من طريق النهرواني عن هبة الله: من جامع ابن فارس عن النهرواني، ومن كفاية أبي العز - على احتمال- عن غلام الهراس عن النهرواني؛ حيث لم يذكر ابن فارسٍ ورشًا في المظهرين، وذكر أبو العزّ الإدغام لورشٍ والمسيّبي من طريق الحمّامي، ويتبادر منه أنّ طريق الحمّامي قيدٌ لرواية المسيبي لا لروايتي ورشٍ والمسيّبي، وعليه فيكون الإدغام لورشٍ مطلقًا، لكن يبقى احتمال أن يعود القيد إلى كلا الروايتين(١). **وكلا الطريقين نشريّان،** وقد ورد طريق النهرواني في النشر منهما ومن طريق المستنير.

٢- ومن طريق ابن مهران عن هبة الله: من كتابيه الغاية والمبسوط، ومن الإشارة للعراقي عن ابن مهران، ومن الإيضاح للأندرابي عن الفارسي عن ابن مهران؛ حيث لم يذكروا ورشًا ضمن من أظهر، وكذلك في شرح الغاية للأندرابي(٢). **وطريق الغاية نشريّ.**

---

(١) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص٣٤٠)، والكفاية لأبي العز (ص١٩٢)، وتنظر الطرق في جامع ابن فارس (ص٨١)، وكفاية أبي العز (ص٣٧).

(٢) تنظر القراءة في الغاية (ص٣٤)، والمبسوط (ص٤٩)، والإشارة للعراقي [ل٤١/ ب]، والإيضاح [ل١١٩/ ب- ١٢٠/ أ]، وشرح الغاية للأندرابي (ص٩١)، وتنظر الطرق في الغاية (ص٨)، والمبسوط (ص٧)، والإيضاح [ل٨٨/ أ]. وصرّح صاحب البشارة [ل٥/ ب] بأنّ طريق الأصبهاني ورد من طريقي هبة الله والمروزي عنه، وسقط طريق هبة الله ممّا وصلنا من الإشارة، والظاهر أنّه أسند =

٣- ومن طريق أحمد بن محمد المروزي عن هبة الله: من الإشـــارة للعراقيّ عن الطرازي الكاتب عن المروزي؛ كما سبق عن العراقيّ(١).

وتجب الإشـــارة إلى أنّ الداني نقل في جامع البيان عن ابن مجاهد من كتابه عن المدنيين وكتابه الجامع عن شـيخه الأصـبهاني أنّه – أي الأصـبهاني- قال: «ولم أحفظ عن ورش في ﴿اركب معنا﴾ شـــيئًا، قال [ابن مجاهد]: ثم قال لي [الأصـــبهاني] بعدُ: ختمت على موّاس أكثر من ثلاثين ختمة بإدغامها»(٢).

ثالثًا: من وافقهما عن ورش(٣):

١- الأزرق عن ورش(٤): من روضـة المعدّل: **عن** ابن نفيس: عن أبي عدي، وعبد المنعم

من طريق ابن مهران كما هو دأبه، وأيضًا أسند الهذليّ في الكامل (١/ ٢٥٥) طريق العراقي عن ابن مهران عن هبة عن الأصبهاني.

(١) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل٤١/ ب]، وينظر الطريق فيه [ل٥/ ب- ل٦/ أ].

(٢) جامع البيان (١/ ٥٠٠- ٥٠١)، وذكر ابن الجزريّ في غاية النهاية (١/ ٦٦٣) أنّ ابن مجاهد روى الحروف عن الأصبهاني، ولكن لم يسند الداني طريقًا لابن مجاهد عن الأصبهاني.

(٣) ذكر السعيديّ في تبصرة البيان (ص١١٥) الإظهار في (اركب معنا) عن قالون وابن عامر وحمزة ويعقوب، وسكت عن الباقين ولم يصرّح بالإدغام لهم، وأعاد ذكر هذه الكلمة في فرش سورة هود عليه السلام (ص٢١٦) فأطلق الإدغام عن الباقين وقال: (بخلافٍ عن بعضهم)، وللإجمال في عبارته وعدم تعيينه لأصحاب الخلف فسأضرب عن التعرّض لموافقاته. وقد أسند رواية ورش من عدّة طرق عن الأزرق وأبي الأزهر ويونس والكناني (ينظر تبصرة البيان ص٨١- ٨٢).

(٤) تجب الإشارة إلى أنّه في التبصرة لمكّي: (ص٣٦٣): «فإن وقع بعدها ميم وذلك موضعان: قوله تعالى في البقرة: (ويعذب من يشاء): قرأ ورشٌ وحده بالإظهار **وأدغم الباقون** غير أنّ عاصمًا وابن عامر قرآ بالرفع فأظهرا، والثاني قوله عزّ وجلّ في هود: (اركب معنا) [فأظهر الباء عند الميم: قالون وابن عامر وحمزة، **وأدغم الباقون**]، ومن ذلك الفاء الساكنة...»، وعلّق المحقّق: (زيد ما بين الحاجزين من (س)، وبعده فيها بعلامة النسخة: (قرأ ورش وحمزة وابن عامر بالإظهار، وأدغم الباقون))، ولا يخفى ما في الاضطراب بين العبارتين حيث بدّل قالون بورشٍ، وللإشكال في عبارته وعدم توفّر نسخٍ أخرى للتبصرة سأضرب عن التعرّض لموافقاته. وهذه طرق التبصرة عن ورش (ص١٩٦- ١٩٩): قراءةً: عن أبي عديّ عن ابن سيف عن الأزرق، وعن أبي الطيب ابن غلبون عن إبراهيم بن مروان =

ابن غلبون عن ابن مروان، كلاهما[١] عن ابن سـيف عن الأزرق، **وعن** تاج الأئمة: عن ابن عراك عن الخولاني عن النحاس عن الأزرق؛ حيث أطلق المعدّل الإدغام لورشٍ سوى من طريق ابن هلال — عن النحاس عن الأزرق-، فشملت عبارته هذه الطرق[٢].

٢- ومحمد بن إسحاق البخاري بطرقه عن ورش[٣].

٣- وعبد الله بن أحمد البخاري[٤] عن يونس[٥].

٤- ورِجال[٦] عن ابن أبي طيبة[٧].

٥- وأبو الأزهر[٨].

عن ابن سيف، ورواية: عن الأذفوي عن ابن هلال عن النحاس عن الأزرق، وعن أبي الطيب عن عتيق بن ما شاء الله عن ابن هلال.

(١) أي أبو عديّ وابن مروان.

(٢) تنظر القراءة في الروضة للمعدّل (١/ ٤١٢- ٤١٣)، وتنظر الطرق فيه (١/ ١٥٤- ١٥٥).

(٣) تنظر القراءة في الغاية (ص٣٤)، والمبسوط (ص٤٩)، والإشارة [ل٤١/ ب]، والإيضاح [ل١١٩/ ب- ١٢٠/ أ]، وشرح الغاية للأندرابي (ص٩١)، وجامع أبي معشر (٢/ ١٩٠)، وتنظر الطرق في الغاية (ص٨- ٩)، والمبسوط (ص٨)، والإيضاح [ل٨٨/ ب]، وجامع أبي معشر (١/ ٣٨٧- ٣٨٨). وصرّح صاحب البشارة [ل٥/ ب] بأنّ طريق البخاريّ عن ورش وردت من طريقي ابن مرثد وابن الأسد، وسقطت طرق البخاريّ ممّا وصلنا من الإشارة، والظاهر أنّه أسند طريق ابن مرثد من طريق ابن مهران كما هو دأبه وكما أسنده الهذلي في الكامل (١/ ٢٥٥) عن العراقي عن ابن مهران، وأمّا طريق أبي الأسد فلعلّه أسنده عن أبي محمد عبد الله بن يوسف عن أبي الأسد عن أبي إسحاق البخاري؛ فقد أسند الهذليّ في الكامل (١/ ٢٥٦) هذا الطريق عن العراقي، ولم يذكر ابن الجزري في غاية النهاية (١/ ١٦٢) رواةً لأبي الأسد غير عبد الله بن يوسف شيخ العراقيّ.

(٤) هو عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الهيثم البلخي. سبقت ترجمته.

(٥) تنظر القراءة في روضة المعدّل (١/ ٤١٢- ٤١٣)، وينظر الطريق فيه (١/ ١٥٧).

(٦) أبو القاسم عُبيد بن محمد بن موسى المؤذّن البزّاز المصري، يُعرف برِجال، ويقال أبو الرِّجال، (ت٢٨٤هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٦١٨).

(٧) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٥٠٠- ٥٠٢) وينظر الطريق في جامع البيان (١/ ٢٠١).

(٨) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٥٠٠)، والمفردات السبع للداني (ص٤١)، والتعريف =

٦- وأحمد بن صالح[١]، كلهم عن ورش.

رابعًا: من وافقهما عن نافع: صحّ هذا الوجه في النشر عن نافع من بعض طرق قالون.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ نسبه ابن الجزريّ لطريقين فرعيّين -كلّ واحدٍ منهما له أصل طريق فرعيّ مختلفٌ- عن أصل طريقهما الرئيسيّ.

فأما أبو العلاء الهمذاني: فقد نسبه ابن الجزريّ إلى الانفراد عن طريقه الفرعيّ أيضًا — وهو الحمّامي-، ووردت له موافقةٌ من كتاب شيخه، وأيضًا وردت له موافقاتٌ كثيرةٌ عن هذا الطريق الفرعيّ، بل ورد هذا الوجه عن هذا الطريق الفرعيّ من أكثر طرقه النشريّة، ووردت له موافقاتٌ عديدةٌ عن أصل طريقه الفرعيّ - (هبة الله)-، وبعضها نشريّ. ولم ترد له موافقات عن أصل طريقه الرئيسي من غير أصل طريقه الفرعيّ — غير انفراد السبط-. وورد له موافقاتٌ عديدة عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

وأما السبط: فنسبه ابن الجزريّ إلى الانفراد عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عن أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقات عن أصل طريقه الرئيسي وعن الراوي —كما سبق-.

- **حكم ابن الجزريّ**: يقرب أنّ ابن الجزريّ ذكر هذا الوجه في الطيبة القديمة؛ حيث قال: (وفي اركب (ر)ض (حماً) والخلفُ (ن)ل (إذ) (ف)ي (د)عا)[٢]، والظاهر من إطلاق الخلف عن القارئ أنّ كلَّ واحدٍ من راوييه يكون له الخلف، وإلّا لاكتفى بإيراد رمز الراوي صاحب الخلف، ولم يذكر ابن الجزريّ خلفاً في الإظهار عن الأزرق في النشر، فيكون وجه الإدغام عن ورش في الطيبة القديمة مخصوصاً بطريق الأصبهاني.

ولكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

(ص٦٤)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ١٩٩)، والمفردات السبع (ص٢٦)، والتعريف (ص٣٧- ٣٨).

(١) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٥٠٠) وروضة المعدّل (١/ ٤١٢- ٤١٣)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ٢٠١- ٢٠٢)، والروضة للمعدّل (١/ ١٥٨).

(٢) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٠/ ب].

١- حيث ذكر الإدغام أوّلًا عن أبي عمرو والكسائي ويعقوب، وذكر أنه اختلف عن ابن كثير وعاصم وقالون وخلاد، ولم يذكر معهم الأصبهانيّ، وبعد فراغه من بيان خلافهم ذكر في ختام كلامه عن هذا الموضع انفراد صاحب المبهج وأبي العلاء عن الحمّامي، ووسمهما بمخالفة سائر أصحاب الأصبهاني، ولو أنه اعتد بالخلف عن الأصبهاني لذكر له الخلف أوّلًا كبقيّة أصحاب الخلف[١].

٢- ولم يذكره في الطيبة الجديدة[٢].

***

١٢٢- الموضع الحادي والعشرون: انفراد أبي العلاء الهمذاني من طريق القباب عن الصوري عن ابن ذكوان بإدغام ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾[طه: ٩٦].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد أبو العلاء الهمذاني من طريق القباب عن الصوري عن ابن ذكوان بإدغامه، ولم يذكره غيره»[٣].

- طريق أبي العلاء عن القباب عن الصوري من الطرق المسندة في النشر، وسبق[٤].

- مصدر الانفراد: ذكر أبو العلاء الإدغام عن الصوريّ عن ابن ذكوان، وطريقه عن الصوريّ جاء من طريق القباب فحسب[٥].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الصوري عن ابن ذكوان:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن ابن ذكوان:

١- الأخفش عن ابن ذكوان:

أ- من طريق ابن الأخرم عن الأخفش:

---

(١) ينظر النشر (٣/ ١٠- ١٣)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٣٦).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٥٧، البيت: ٢٦٧).

(٣) النشر (٣/ ٢١).

(٤) ينظر: ص٥٦٩ .

(٥) غاية الاختصار (١/ ١٦٧).

من طريق أبي بكر السلمي الجُبْني عن ابن الأخرم – بالخلف-: من جامع أبي معشر عن الأهوازي والطُّرَيْثيثي والكارَزيني ثلاثتهم عن السلمي.

ومن طريق الأهوازي عن الشنبوذي والثغري كلاهما عن ابن الأخرم: من جامع أبي معشر عن الأهوازي، ومن الإقناع لابن الباذش عن الحصّار عن القرطبي عن الأهوازي.

حيث نصّ أبو معشر على الإدغام عن ابن الأخرم من طرق أهل العراق، وذكر ورود الوجهين[١] لابن الأخرم من طرق أهل الشام، ونصّ ابن الباذش على قراءته بالإدغام لابن ذكوان من طريق الأهوازي عن الشنبوذي والثغري كلاهما عن ابن الأخرم، ويلاحظ أنّه نصّ على الإظهار من طريق السلمي مع أنّه أسنده عن الأهوازي كأبي معشر[٢].

ب- ومن طريق ابن مرشد عن الأخفش: من "المفردات السبع" و"جامع البيان" للداني عن أبي الفتح عن الخراساني عن ابن مرشد؛ حيث ذكر في جامع البيان أنّ ابن مرشد روى الإدغام، ونصّ في المفردات السبع أنّه قرأ من طريق ابن مرشد بالإدغام[٣].

ثالثاً: من وافقه عن ابن عامر: صحّ هذا الوجه في النشر عن ابن عامرٍ من رواية هشام.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عنه، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي، وشطرها يدور على طريق الأهوازي. وصحّ هذا الوجه عن القارئ في النشر من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ:** يقرب أنّ ابن الجزريّ ذكر هذا الوجه في الطيبة القديمة؛ حيث

---

(١) يحتمل أن يكون الخلف موزّعًا على طرق الجبني الثلاثة التي ذكرها، وحينئذٍ لو كان الإظهار من طريق الأهوازي لاتّفق كلامه مع كلام ابن الباذش. والله أعلم.

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ١٨٤)، والإقناع لابن الباذش (ص١٤٤)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٣٨- ٤٣٩، ٤٤١)، والإقناع (ص٣٠).

(٣) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٥٠٥)، والمفردات السبع (ص٣٠٣)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ٢٣٣)، والمفردات السبع (ص٢٩٨- ٢٩٩).

قال: (نبذت: (حـ)ط (ك)ما خلفٌ (شفا))[1]، والظاهر من إطلاق الخلف عن القارئ أنّ كلّ واحدٍ من راوييه يكون له الخلف، وإلّا لاكتفى بإيراد رمز الراوي صاحب الخلف، فيكون لابن ذكوان الخلف، ولم يشر ابن الجزريّ في النشر إلى الإدغام عن ابن ذكوان إلّا فيما انفرد به أبو العلاء.

ولكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- حيث قال في تقريب النشر: «فأدغمها أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وهشام بخلاف عنه، والباقون بالإظهار. وانفرد الحافظ أبو العلاء عن القباب عن الصوري عن ابن ذكوان بإدغامه»[2]، فلو أنّه اعتدّ بخلاف أبي العلاء لذكر الخلف عن ابن ذكوان كما ذكره عن هشام قبل أن يجزم بالإظهار عن الباقين وفيهم ابن ذكوان.

٢- ولم يذكره في الطيبة الجديدة[3]؛ مع وسمه لهذا الوجه في النشر بالانفراد وأنّه لم يروه غير أبي العلاء[4].

***

١٢٣- الموضع الثاني والعشرون: انفراد الكارَزيني عن رويس بإدغام باب (لبثت) في غير حرفي سورة المؤمنين[١١٢، ١١٤].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الكارَزيني عن أصحابه عن رويس بالإظهار في حرفي المؤمنين وإدغام غيرهما»[5].

- طريق الكارَزيني عن رويس من الطرق المسندة في النشر، وسبق[6].

- **مصدر انفراد الكارَزيني من طرقه في النشر:**

---

(١) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٠/ ب].

(٢) تقريب النشر (١/ ٣٣٨- ٣٣٩).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٥٧، الأبيات: ٢٦٨- ٢٦٩).

(٤) ينظر النشر (٣/ ٢١).

(٥) النشر (٣/ ٢٣).

(٦) ينظر: ص٥٢٠ .

١- ورد هذا الوجه في "تلخيص أبي معشر" وفي "المبهج" عن رويس[١]، وجاءت رواية رويس في "المبهج" و"التلخيص" من طريق الكارَزيني عن النخاس والشنبوذي كلاهما عن التمار، وطريق الشنبوذيّ ليس نشريًّا.

٢- ولم أجد الإدغام عن رويس في "الكامل" ولا في "الكفاية" ولا في "المصباح"[٢].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن رويس:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن يعقوب:

١- الوليد بن حسان عن يعقوب[٣].

٢- والضرير عن يعقوب: ضمن مطلق إدغام باب (لبثت) و(لبثتم)[٤].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن راوٍ، ولم أجد أحدًا وافقه عن الراوي، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن القارئ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وأطلق ابن الجزريّ هذا الانفراد عن المنفرِد، مع أنّه لم يرد عنه من جميع طرقه المتفرّعة عنه.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة[٥]؛ مع ذكره في النشر والتقريب موسوماً بالانفراد وبعد جزمه بالإظهار للباقين — وفيهم يعقوب بكماله-[٦].

***

(١) ينظر تلخيص أبي معشر (ص٦٨)، والمبهج (١/ ٢١١).

(٢) ينظر الكامل (١/ ٦٨٨)، وكفاية أبي العز (ص١٣١)، والمصباح (٢/ ٤١).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٨٨)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٤٤١- ٤٤٢).

(٤) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٣١/ ب]، وتنظر طرقه فيه [ل٢٩].

(٥) ينظر طيبة النشر (ص٥٧، الأبيات: ٢٦٩- ٢٧٠).

(٦) ينظر النشر (٣/ ٢٢)، وتقريب النشر (١/ ٣٣٩).

١٢٤- الموضع الثالث والعشرون: انفراد سبط الخياط في المبهج بالإظهار عن هشام من طريق الداجوني في ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾[الأعراف: ٤٣، والزخرف: ٧٢].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد في المبهج بالإظهار عن هشـــام من طريق الداجوني، وسائرهم لم يذكر عن هشام فيهما خلافاً»(١).

- طريق سبط الخياط عن الداجوني في رواية هشام من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه المبهج: عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشّذَائي عن الداجوني الرملي عن ابن الحويرس والبيساني وابن ماموية ثلاثتهم عن هشام(٢).

- **مصـدر الانفراد:** لم يذكر السبط الداجونيّ عن هشام في المدغمين، فيكون له الإظهار(٣).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الشّذَائي عن الداجوني:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن الداجوني: أبو معشر الطبري عن الطُّرَيْثيثي عن هبة الله بن سلامة عن زيد بن أبي بلال عن الداجوني؛ حيث ذكر أبو معشر الإدغام لهشامٍ واستثنى عنه طريق هبة الله وغيره(٤).

ثالثاً: من وافقه عن هشام:

١- الحُلْواني عن هشام:

أ- من طريق الحسن ابن أبي مهران عن الحُلْواني: من السبعة لابن مجاهد؛ حيث أطلق الإظهار عن ابن عامر(٥). **وأسند ابن الجزري في النشر طريق السبعة عن الحُلْواني،** لكنّه أسنده عن الحسين الجمّال، وليس هذا الطريق في السبعة.

ب- ومن طريق البلخي عن الحُلْواني: من جامع أبي معشر عن الكارَزيني عن الشّذَائي

(١) النشر (٣/ ٢٣).

(٢) ينظر النشر (١/ ٤٠٩- ٤١١)، والمبهج (١/ ٨٢).

(٣) ينظر المبهج (١/ ٢١١).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ١٨٥)، وينظر الطريق فيه (١/ ٤٥٢- ٤٥٣).

(٥) تنظر القراءة في السبعة (ص١٢٣، وأيضًا ص٢٨١)، وينظر الطريق فيه (ص١٠١).

عن دُلبة البلخي عن أبيه؛ حيث ذكر أبو معشر الإدغام لهشامٍ واستثنى عنه طريق البلخي وغيره(١).

٢- وابن عبّاد(٢) عن هشام: من جامع البيان عن أبي الفتح بسنده إلى ابن عباد؛ حيث نصّ على الإظهار لابن عبّاد من قراءته على أبي الفتح(٣).

رابعًا: من وافقه عن ابن عامر: صحّ هذا الوجه في النشر عن ابن عامر من بعض طرق ابن ذكوان.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم يوافقه أحد عن أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقةٌ واحدة عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا بالإدغام عن هشام، وذكر الخلف عن ابن ذكوان، وبعد فراغه من بيان خلف ابن ذكوان ذكر إظهار السبط عن هشام موسوماً بالانفراد، ولو أنّه اعتدّ بخلاف السبط لما جزم أوّلًا بالإدغام عن هشام، ولذكر له الخلف أوّلًا كابن ذكوان(٤).

٢- ولم يذكر لهشام في الطيبة سوى الإدغام(٥).

***

١٢٥- الموضع الرابع والعشرون: انفراد الهذلي في الكامل بإدغام ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾[الأعراف: ٤٣، والزخرف: ٧٢] عن خلف العاشر.

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ١٨٥)، وينظر الطريق فيه (١/ ٤٥١).

(٢) إبراهيم بن عبّاد التميمي البصريّ، قرأ على هشام، قرأ عليه إبراهيم بن عبد الرزّاق الأنطاكي، ينظر: غاية النهاية (١/ ١٠٩).

(٣) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٥٠٥)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٣٧).

(٤) ينظر النشر (٣/ ٢٣)، وتقريب النشر (١/ ٣٣٩- ٣٤٠).

(٥) ينظر طيبة النشر (ص٥٧، البيت: ٢٦٩).

قال ابن الجزريّ: «وانفرد في الكامل عن خلف بالإدغام، ولم يذكره غيرُه»[١].

- طريق الهذلي عن خلف العاشر من الطرق المسندة في النشر، وجاءت طرقه النشريّة في رواية إسحاق عن خلف، وفي طريقي الخزاعي عن المطوعي عن إدريس عن خلف، وفي طريق ابن بويان عن إدريس عن خلف، وسبق بيانها[٢].

- **مصدر الانفراد:** أطلق الهذليّ الإدغام في ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ عن خلف – بعد أن ذكر الإدغام لحمزة–، فدلّ على إرادته لخلفٍ في اختياره[٣].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن إسحاق عن خلف، أو عن المطوعي أو ابن بويان عن إدريس عن خلف:** لم أجد أحدًا وافقه عن إسحاق عن خلف، ولا عن ابن بويان عن إدريس عن خلف، وورد هذا الوجه عن المطوعي عن إدريس عن خلف: **من المنتهى للخزاعي عن المطوعي**؛ حيث قال: (بإدغام (لبثت) و﴿يُرِدْ ثَوَابَ﴾[آل عمران: ١٤٥] و﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ و﴿فَنَبَذْتُهَا﴾[طه: ٩٦] و﴿عُذْتُ﴾[غافر: ٢٧، والدخان: ٢٠]: أبو عمرو وهما [حمزة والكسائي] وحمصي... وافق خلفٌ إلا في (لبثت))[٤]، فيكون له الإدغام في ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾. ويشار إلى أنّ طريق الهذلي النشريّ عن المطوّعي إنّما ورد من طريقه عن الخزاعي.

ثانيًا: من وافقه عن خلف – من غير طريق المطوعي عن إدريس–:

١– الخزاعي عن القطيعي عن إدريس عن خلف: من كتابه المنتهى؛ كما سبق عنه[٥].

٢– وأبو العز من كتابه الكفاية عن غلام الهراس:

١– عن أبي الحسن الحذاء عن الشَّطِّي عن إدريس عن خلف.

---

(١) النشر (٣/ ٢٣).

(٢) ينظر: ص ٤٧٧.

(٣) ينظر الكامل (٢/ ٦٨٩).

(٤) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٠٣)، وينظر طريقه فيه (ص١٩٦).

(٥) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٠٣)، وينظر طريقه فيه (ص١٩٦).

٢- وعن الرُّهاوي عن الكَفَرْثوثي(١) عن إدريس عن خلف.

٣- وعن الأهوازي عن الباهلي عن أبي محمد عبد الله بن أحمد السلمي عن إدريس عن خلف.

٤- وعن الأهوازي عن العنبري عن جعفر بن محمد الكوفي(٢) عن البراثي عن خلف.

حيث أطلق أبو العزّ الإدغام عن خلف سوى الوراق عنه(٣).

ويلاحظ أنّ أبا معشر أسند في جامعه طريق الأهوازي عن الباهلي، لكنّه لم يذكر الإدغام لخلف، وقال: «والصحيح عن خلف في اختياره الإظهار في هذه المسألة، فاعلم»(٤).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لطريق فرعيّ وأحد أصحاب الكتب عن قارئ من من عدة أصول طرقٍ رئيسيةٍ من روايتيه، ولم ترد له أيّ موافقةٍ في الرواية الأولى، وأمّا الرواية الأخرى فلم ترد له أي موافقةٍ من أحد أصول طرقه الرئيسية، ووردت له موافقة عن شيخه من أصل طريقه الرئيسي الآخر، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ من غير أصول طرقه الرئيسية، ووردت له موافقة عن القارئ من غير روايتيه. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة(٥)، مع ذكره في النشر والتقريب موسوماً بالانفراد(٦).

---

(١) أبو الصقر رحمة بن محمد بن أحمد بن سعيد الكفرتوثي، روى القراءة عنه الرُّهاوي، وقال عنه الحافظ أبو العلاء: (وأبو الصقر في عداد المجهولين). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٥١).

(٢) أبو محمد جعفر بن محمد بن عبد الرحمن بن زيد الكوفي، روى القراءة عن البراثي، روى القراءة عنه العنبري. ينظر: غاية النهاية (١/ ٦٢٨).

(٣) تنظر القراءة في الكفاية (ص١٧٠)، وتنظر الطرق فيه (٥٦- ٥٧).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ١٨٦)، وينظر الطريق فيه (١/ ٧٤٥)، ويشار إلى أنّ أبا معشر لم يسند طريق الخزاعي في قراءة خلف.

(٥) ينظر طيبة النشر (٥٧، البيت: ٢٦٩).

(٦) ينظر النشر (٣/ ٢٣)، وتقريب النشر (١/ ٣٣٩- ٣٤٠).

١٢٦- الموضع الخامس والعشرون: انفراد الهذلي عن أبي الفضل الرازي من طريق ابن الأخرم عن ابن ذكوان بإظهار ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾[المرسلات: ٢٠].

قال ابن الجزريّ: «وأما ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ في المرسلات فتقدم أيضا ما حكي فيه من وجهي الإدغام المحض وتبقية الاستعلاء، وقد انفرد الهذلي عن أبي الفضل الرازي من طريق ابن الأخرم عن ابن ذكوان بإظهاره، وكذلك حُكِيَ عن أحمد بن صالح عن قالون، ولعلّ مرادهم إظهار صفة الاستعلاء، وإلا فإن أرادوا الإظهار المحض فإن ذلك لا يجوز»[١]، وإيراد ابن الجزريّ لانفراد الهذليّ على هذا الوجه بعد ذكره لوجهي الإدغام المحض وإظهار صفة الاستعلاء يُشعر بأنّ الأقرب عنده في مراد الهذليّ هو أنّ الإظهار عنده غير مجرّد إظهار الصفة، وإن بقي احتمالٌ في حمل الإظهار على إظهار الصفة.

- طريق الهذلي عن أبي الفضل الرازي عن ابن الأخرم في رواية ابن ذكوان من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه الكامل: عن أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي عن الداراني عن ابن الأخرم عن الأخفش عن ابن ذكوان[٢].

- **مصدر الانفراد:** قال الهذلي: «وأما ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ فالأَوْلَى إدغامها، وقد ذكر ابن مهران أنّها كقوله ﴿يَلْهَث ذَّٰلِكَ﴾[الأعراف: ١٧٦]، وقال الخزاعي: (أظهره يعقوب طريق البخاري)، قال [أبو الفضل] الرازي: (أظهره ابن الأخرم وابن صالح عن قالون)»[٣].

- **من وافقه: أوَّلا: من وافقه عن أبي الفضل الرازي: الحداد، وإسماعيل بن الفضل[٤]، ومنصور بن محمد بن الحسن[٥]، والمُزَكّي[٦]، أربعتهم عن أبي الفضل:**

---

(١) النشر (٣/ ٣٠).

(٢) ينظر النشر (١/ ٤١٧، ٤٢٠، ٤٢٥)، والكامل (١/ ٣٤٨).

(٣) الكامل (٢/ ٦٩٢).

(٤) إسماعيل بن الفضل بن أحمد، يُعرف بالإخشيد، (ت٥٢٤هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٥٥٥)، وغاية النهاية (١/ ٥٣٢).

(٥) منصور بن محمد بن الحسن بن سُليم، روى القراءات عن أبي الفضل الرازي، روى القراءات عنه الحافظ أبو العلاء. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٧٦٤).

(٦) محمد بن إبراهيم بن محمد بن سعدويه المزكي الأصبهاني، (ت٥٣٠هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء =

من غاية الاختصار لأبي العلاء عنهم؛ حيث قال: «﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾: بإظهار القاف قليلًا: ابن النضر[1]»[2]. وذكر أبو الفضل الرازيّ نفسه الإظهار في مفردته، فقال: «وأظهر ما عدا ما ذكرتُ مما اختُلِف فيه، نحو ﴿عُذْتُ﴾[غافر: ٢٧، والدخان: ٢٠] و﴿فَنَبَذْتُهَا﴾[طه: ٩٦] و﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾[الأعراف: ٤٣، والزخرف: ٧٢] و﴿أَلَمْ نَخْلُقكم﴾، كذلك قرأت»[3]، وقد أسند طريق الداراني عن ابن الأخرم، وجرّد الكتاب على طريقه[4].

ثانيًا: من وافقه عن ابن عامر – من غير طريق الرازي عن ابن الأخرم–: لم أجد أحدًا وافقه سوى ما جاء عن الأهوازي حكايةً عن ابن الأخرم، فقد قال في الوجيز: «﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾: قرأت عن الجماعة بإدغام القافِ وصوتِها عند الكاف... وذكر لي أبو علي الأصبهاني أنّ أبا الفتح ابن برهان[5] كان يروي إظهار القاف من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ في والمرسلات عن ابن الأخرم عن ابن ذكوان إظهارًا غير مفرط، وأدغمها غيره عنه مع تبقية صوت القاف عند تشديد الكاف»[6]. وهذا النصّ حكاية؛ لأنّه لم يسند طريق ابن برهان في الوجيز، وإنما أسند طريق ابن الأخرم من قراءته على

(٢٠/ ٤٧)، وغاية النهاية (٣/ ١١٧).

(١) هو ابن الأخرم.

(٢) تنظر القراءة في غاية الاختصار (٢/ ٧٠٢)، وتنظر الطرق فيه (١/ ١٠٤– ١٠٥).

(٣) حروف عبد الله بن عامر اليحصبي لأبي الفضل الرازي [ل٧/ ب].

(٤) ينظر: المصدر السابق [ل٣/ أ، ل٥/ ب]، ووقع فيه: (وجردت الكتاب على طريق علي ابن النصير)، والأقرب أنه تصحيف، ولعلّ صوابه: (على طريق عليّ [الداراني] على ابن النضر [ابن الأخرم]) أو نحو ذلك، وقد تتبعت في كتابه كثيرًا من مواضع الخلاف بين طرق ابن ذكوان وبين ابن ذكوان وهشام، فوجدته اقتصر على ما يوافق طريق ابن الأخرم. والله أعلم.

(٥) أبو الفتح مظفر بن أحمد بن إبراهيم الدمشقي، يُعرف بابن بَرْهام، ويقال: بُرْهان، أخذ القراءة عن ابن الأخرم والمطوعي وغيرهم، (ت٣٨٥هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٧٤)، وغاية النهاية (٣/ ٧٢٩).

(٦) المختصر الوجيز (ص٥٧٢)، وحكى ذلك ابن الباذش في الإقناع (ص٦٧– ٦٨) عن الأهوازي؛ فذكر عن شيخه ابن كرز عن ابن عبد الوهاب: «وذكر لي أبو علي [الأهوازي] أنّ بعضهم كان يروي عن ابن الأخرم عن ابن ذكوان الإظهار من غير إفراط».

الجبني عن ابن الأخرم[١]، وحكى ابن الباذش هذا الوجه في الإقناع عن الأهوازي عن بعضهم عن ابن الأخرم.

- **وصـــف الانفراد**: هذا انفرادٌ نســبه ابن الجزريّ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن شيخه، ووردت له موافقاتٌ عن شيخه، وورد هذا الوجه حكايةً عن أصـل طريقه الفرعيّ، ولم أجده عن أصـل طريقه الرئيسـيّ ولا عن الراوي ولا عن القارئ من غير ما سبق. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ أنّ الإظهار إن أريد به إظهار صفة الاستعلاء فليس بغلط ولا قبيح وقد صح نصًّا وأداءً، وإن أريد الإظهار المحض فلا يجوز إجماعاً، وأبدى احتمال أن تحمل نحو عبارة الهذليّ على إظهار الصفة[٢]، وإن كان الظاهر من عبارة ابن الجزريّ أنّ الأقرب عنده في عبارة الهذليّ أنّه أراد غير مجرّد إظهار الصفة.

***

١٢٧- الموضـع السـادس والعشـرون: انفراد صـاحب المبهج في حكايته إظهارَ تاء التأنيث عند الدال عن قالون من طريق الحُلْواني ومن طريق ابن بويان عن أبي نشيط.

قال ابن الجزريّ: «وشـذّ صـاحب المبهج فحكى عن قالون من طريق الحُلْواني وابن بويان عن أبي نشـيط إظهار تاء التأنيث عند الدال، ولا يصـح ذلك، وكذلك إظهارها عند الطاء ضعيف جداً»[٣].

- طريق المبهج عن الحُلْواني عن قالون وعن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ عن **الحُلْواني** من كتابه المبهج:

١- عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن المطوعي عن **ابن شنبوذ** عن **ابن أبي مهران الجمّال** عن الحُلْواني عن قالون.

٢، ٣- وعن الشـريف العباسـي عن الكارَزيني عن الشـنبوذي عن **أبي بكر النقاش**

(١) ينظر المختصر الوجيز (ص٥٤).

(٢) ينظر النشر (٣/ ٣٠- ٣١).

(٣) النشر (٣/ ٣٣).

و**المُنَقِّي** كلاهما عن **ابن أبي مهران** عن الحُلْواني عن قالون.

وجاء طريقه النشريّ عن **ابن بويان** من كتابه المبهج: عن الكارَزيني عن الشّذَائي عن ابن بويان عن أبي حسّان عن أبي نشيط عن قالون[1].

- **مصـــــدر الانفراد:** قال في المبهج: «وروي عن الحُلْواني وأحمد بن قالون وأبي نشيط من طريق ابن بويان: إدغامها عند الطاء وإظهارها عند الدال»[2].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن قالون من طريقي أبي نشيط والحلوني:**

١- لم أجد هذا الوجه عن أحدٍ من طرق ابن بويان عن أبي حسـان عن أبي نشـيط، ووجدته عن أبي نشيط **من طريق ابن شنبوذ عن أبي حسان عن أبي نشيط:**

أ- من طريق الشّذَائي عن ابن شنبوذ: من طريق الخزاعي عن الشّذَائي: من المنتهى للخزاعي، ومن الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي. **ومن طريق الخبازي عن الشّذَائي:** من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي. **ومن طريق الكارَزيني عن الشّذَائي:** من جامع أبي معشر عنه.

ب- ومن طريق المطوعي عن ابن شـنبوذ: من طريق الخبازي والكارَزيني وأبي زرعة ثلاثتهم عن المطوعي: من كامل الهذلي: عن الكارَزيني وأبي زرعة وعن القُهُندُزي عن الخبازي.

ج- ومن طريق الشنبوذي عن ابن شنبوذ: من الكامل عن ابن عبدويه عن الشنبوذي، ومن جامع أبي معشر عن الكارَزيني عن الشنبوذي.

د- ومن طريق الغضـائري عن ابن شـنبوذ: من جامع أبي معشـر عن الأهوازي عن الغضائري.

---

(١) ينظر النشر (١/ ٣١٧- ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٩- ٣٣٣)، والمبهج (١/ ٦١- ٦٢، ٦٦، ٦٨).

(٢) المبهج (١/ ٢١٩)، وأيضًا قال في الاختيار (١/ ١٧١): (وأظهرها عند الدال في (أجيبت دعوتكما) و(أثقلت دعوا): أبو سليمان والمسيبي والحُلْواني وأحمد بن قالون وأبو نشيط من طريق ابن [بويان][في المطبوع: ثوبان]، وأدغمها الباقون).

حيث نصّ الخزاعيُّ والهذليّ وأبو معشـر على إظهار تاء التأنيث عند الدال لأبي نشيط من طريق ابن شنبوذ[1].

وذكر الداني في جامع البيان أنّ ابن شنبوذ روى أداءً عن أبي نشيط إظهار التاء في الدال، لكنّه لم يسند طريق ابن شنبوذ في كتابه[2].

٢- ولم أجد هذا الوجه عن أحدٍ من طرق الحُلْواني إلّا **من طريق المنقي عن ابن أبي مهران عن الحُلْواني:**

أ- من طريق الشّذَائي عن المنقي: من طريق الخزاعي عن الشّذَائي: من المنتهى للخزاعي، ومن الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي[3]. **ومن طريق الخبازي عن الشّذَائي:** من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي. **وطريق الخبازي نشري.**

ب- ومن طريق المطوعي عن المنقي: من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي عن المطوعي. **وهذا الطريق نشريّ.**

ج- ومن طريق الشنبوذي عن المنقي: من طريق ابن عبدويه والكارَزيني وأبي نصر العراقي ثلاثتهم عن الشنبوذي: من الكامل: عن ابن عبدويه والكارَزيني وعن النَّوْجاباذي عن العراقي. **وطريق الكارَزيني نشريّ.**

حيث نصّ الخزاعيُّ والهذليّ على إظهار تاء التأنيث عند الدال للحلواني من طريق ابن حماد – المنقّي –[4]. **وطرق الكامل السابقة عن المنقي نشريّة.**

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٠٢)، والكامل (١/ ٦٨٥)، وجامع أبي معشر (٢/ ١٦١)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٧- ١٢٨)، والكامل (٢٦٦- ٢٦٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٦٩).

(٢) ينظر جامع البيان (١/ ٤١٩)، وذكر مكّي في التبصرة (ص٣٩٥) أنّه رُوِيَ عن أبي نشيط الإظهار، وذكر أنّ المشهور هو الإدغام وبه قرأ.

(٣) وذكر أبو معشر هذا الوجه عن المنقي وخصّه بطريق الخزاعي (جامع أبي معشر: ٢/ ١٦١)، إلّا أنّه لم يسند طريق الخزاعي عن المنقي في كتابه.

(٤) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٠٢)، والكامل (١/ ٦٨٥)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٩)، والكامل (١/ ٢٧١).

وذكر الداني أنّ الإظهار قياس رواية الحُلْواني عن قالون؛ لأنه روى عنه عن نافع أنه كان لا يدغم في القرآن شيئا إلا (اتخذتم) وما كان من الاتخاذ فإنه يدغمه، ويبين سائر القرآن(١).

ويلاحظ أنّ سبط الخياط أسند طريق المنقي، وذلك من قراءته على الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشنبوذي عن المنقي، فيلتقي طريقه مع الهذلي في **الكارَزيني عن الشنبوذي**، ويلتقي طريقه مع الهذلي في **الشنبوذي** أيضًا من طريق الهذلي عن ابن عبدويه والعراقي عن الشنبوذي، ويلتقي مع طريق الهذلي وبقية طرق الخزاعي في **المنقي** عن الجمّال.

ثانيًا: من وافقه عن قالون – من غير طريقي أبي نشيط والحُلْواني–: أبو سليمان عن قالون(٢). وأحمد بن قالون(٣).

ثالثاً: من وافقه عن نافع: إسحاق المسيبي عن نافع(٤).

---

(١) ينظر جامع البيان (١/ ٤١٩).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٠٢)، وجامع البيان (١/ ٤٩١)، والكامل (١/ ٦٨٥)، وجامع أبي معشر (٢/ ١٦١)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٥)، وجامع البيان (١/ ١٩٨)، والكامل (١/ ٢٦٥)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧٠).

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٠٢)، والكامل (١/ ٦٨٥)، وجامع أبي معشر (٢/ ١٦١)، وتلخيص أبي معشر (ص٦٥)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٦)، والكامل (١/ ٢٧٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٦٤، ٣٦٥)، وتلخيص أبي معشر (ص٢٦).

(٤) ينظر الإرشاد لأبي الطيب ابن غلبون (ص٣٣١)، والتذكرة لطاهر ابن غلبون (١/ ١٨٢)، والمنتهى (ص٢٠٢)، وجامع البيان (١/ ٤٩١)، وجامع ابن فارس (ص١٧٩)، والتبصرة لابن فارس (ص٥٧)، وجامع الفارسي [ل١٠٩/ أ]، والكامل (١/ ٦٨٥)، وجامع أبي معشر (٢/ ١٦١)، والإيضاح للأندرابي [ل١١٩/ أ]، والمستنير (ص٢٥٤)، وروضة المعدل (١/ ٣٩٩)، وكفاية أبي العز (ص٦٨)، والمنهاج (١/ ١٢٩)، والمصباح (٢/ ٢٦)، وغاية أبي العلاء (١/ ١٦٧- ١٦٨)، وينبّه إلى أنّه لم يرد هذا الوجه عن المسيبي من كل طرقه في هذه الكتب، بل بعضهم خصّ هذا الوجه ببعض طرقه، وبعضهم ذكره عنه مطلقًا ولم يخصّه بطريق. وذكر الداني أنّه قرأ على أبي الفتح بإظهار (أجيبت دعوتكما) دون (أثقلت دعوا) ونقل عن بعضهم ما يفيد عدم التفرقة في الإظهار.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصلَيْ طريقيه الرئيسيّين وعن الراوي.

فأما انفراده عن ابن بويان — وهو أصل طريقه الفرعيّ-: فلم أجد أحدًا وافقه، ووردت له موافقات عن أصل طريقه الرئيسي — وهو أبو نشيط- من طرق غير نشريّة.

وأمّا انفراده عن الحُلْواني: فلم أجد له موافقات في العديد من طرقه عنه، ووردت له موافقاتٌ في أحد طرقه الفرعيّة عنه — طريق المنقي-، وبعضها موافقاتٌ نشريّة، ولم ترد له موافقات عن الحُلْواني من غير ذلك الطريق الفرعيّ — طريق المنقيّ-.

ووردت له موافقاتٌ عن الراوي من أصول طرق رئيسيةٍ غير نشريّة. وأغلب الموافقات تدور على الكامل ثم المنتهى وجامع أبي معشر. ووردت له موافقاتٌ عن القارئ من إحدى رواياته من طرق عديدةٍ. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فقد صرّح في النشر بأنّ هذا الوجه لا يصحّ، وجعله شذوذًا من صاحب المبهج[1]، ولم يشر إليه في التقريب ولا على سبيل الضعف والشذوذ، ولم يذكره في الطيبة.

***

١٢٨- الموضع السابع والعشرون: انفراد ابن مهران عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون بالإخفاء عند الغين والخاء في جميع القرآن، وتبعه الهذلي.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد ابن مهران عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون بالإخفاء أيضا عند الغين والخاء في جميع القرآن ولم يستثن شيئا، وتبعه على ذلك أبو القاسم الهذلي في كامله. وذكره الحافظ أبو عمرو في جامعه عن أبي نشيط من طريق ابن شنبوذ عن أبي حسان عنه، وكذا ذكره في المبهج واستثنى ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا﴾[النساء: ١٣٥]، و﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾[الإسراء: ٥١]. وهي رواية المسيبي عن نافع»[2].

---

(١) ينظر النشر (٣/ ٣٣).

(٢) النشر (٣/ ٣٦)، وطريق ابن شنبوذ عن أبي نشيط ليس من طرق النشر.

- طريق ابن مهران عن ابن بويان عن أبي نشـيط عن قالون من الطرق النشـريّة، وكذلك طريق الهذلي عن أبي نشـيط، وجاء طريق ابن مهران: عن ابن بويان عن أبي حسان عن أبي نشيط عن قالون. وجاء طريق الهذلي:

١- عن أبي الوفاء عن ابن مهران عن **ابن بويان** عن أبي حسـان عن **أبي نشـيط** عن قالون.

٢- وعن القُهُندُزي عن الخبازي عن الشّذَائي عن **ابن بويان** بسنده السابق.

٣- وعن تاج الأئمة عن أبي الطيب ابن غلبون عن أبي سـهل البغدادي عن **القزاز** عن أبي حسان عن **أبي نشيط** عن قالون[١].

- **مصدر الانفراد:** نصّ ابن مهران في الغاية على الإخفاء في الغين والخاء عن أبي نشيط، وأطلقه الهذلي في الكامل عن أبي نشيط[٢].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن بويان عن أبي حسان:**

١- إبراهيم بن عمر الكتاني عن ابن بويان: من طريق الخزاعي[٣] والأهوازي[٤] كلاهما عن الكتاني. ويلاحظ أنّ الهذليّ أسند طريق الخزاعيّ[٥].

---

(١) ينظر النشر (١/ ٣١٦- ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢١- ٣٢٢)، وغاية ابن مهران (ص١٠- ١١)، والكامل (١/ ٢٦٦- ٢٦٧).

(٢) ينظر الغاية لابن مهران (ص٣٤) وتصحفت (الغين) في المطبوع إلى (العين)، والكامل (١/ ٦٩٣)، وورد الإخفاء أيضًا عن ابن مهران في كتابه المبسوط، وفي الإشارة للعراقي، وفي الإيضاح للأندرابي؛ حيث أطلقوا الإخفاء في الغين والخاء عن أبي نشيط. تنظر القراءة في المبسوط (ص٥١)، والإشارة للعراقي [ل١٣/ ب]، والإيضاح للأندرابي [ل١٢٠/ أ]، وشرح الغاية للأندرابي (ص٩٩)، وجامع الروذباري (١/ ٧١٣)، وتنظر الطرق في المبسوط (ص١١)، والإشارة [ل٥/ ب]، والإيضاح [ل٨٨/ ب- ٨٩/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٣١٨).

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٠٧)، وجامع الروذباري (١/ ٧١٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٨).

(٤) تنظر القراءة في جامع الروذباري (١/ ٧١٣)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣١٨).

(٥) ينظر الكامل (١/ ٢٦٦).

٢- والطرازي الكاتب عن ابن بويان: من الإشـارة للعراقي عن البغدادي[١]. ويلاحظ أنّ الهذلي أسند هذا الطريق عن العراقيّ[٢].

٣- والفرضي عن ابن بويان: من المصباح عن أبي بكر الخياط عن الفرضي[٣].

ثانيًا: من وافقه عن أبي حسّان عن أبي نشيط: ابن شنبوذ عن أبي حسّان:

أ- من طريق الشّـذَائي عن ابن شـنبوذ: من طريق الخزاعي[٤] والكارَزيني[٥] كلاهما عن الشّـذَائي. وقد ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه لابن شـنبوذ من المبهج. ويلاحظ أنّ الهذليّ أسند طريق الخزاعيّ[٦].

ب- ومن طريق الشـنبوذي عن ابن شـنبوذ: من طريق الكارَزيني[٧] والقاضـي أبي العلاء[٨] كلاهما عن الشنبوذي.

ج- ومن طريق الأهوازي عن الغضائري عن ابن شنبوذ[٩].

---

(١) تنظر القراءة في الإشارة [ل١٣/ ب]، وينظر طريقه فيه [ل٥/ ب].

(٢) ينظر الكامل (١/ ٢٦٦).

(٣) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٣٤)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٣٤- ٢٣٥).

(٤) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٠٧)، وجامع الروذباري (١/ ٧١٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٧- ١٢٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٨).

(٥) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ١٣٣)، والمبهج (١/ ٢٣٣- ٢٣٤)، والاختيار لسبط الخياط (١/ ١٧٧)، والمصباح (٢/ ٣٤)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٣٦٩)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٨)، والمبهج (١/ ٦٠- ٦١)، والاختيار (١/ ٧٥)، والمصباح (١/ ٢٣٣).

(٦) ينظر الكامل (١/ ٢٦٦- ٢٦٧).

(٧) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ١٣٣)، والمصباح (٢/ ٣٤)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٣٦٩)، والمصباح (١/ ٢٣٤).

(٨) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ١٣٣)، والمصباح (٢/ ٣٤)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٣٦٩)، والمصباح (١/ ٢٣٤).

(٩) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ١٣٣)، وجامع الروذباري (١/ ٧١٣)، والإقناع (ص١٠٧)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٣٦٩)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٧)، والإقناع (ص١٥).

وذكر الداني في جامع البيان أنّ ابن شنبوذ روى عن أبي حسان عن أبي نشيط الإخفاء في الغين والخاء، ولم يسند الداني طريق ابن شنبوذ(١).

ثالثًا: من وافقه عن قالون من غير طرق أبي نشيط: لم أجد هذا الوجه لقالون من غير طرق أبي نشيط.

رابعًا: من وافقه عن نافع: المسيّبي عن نافع(٢).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأصحاب الكتب عن أصل طريقهما الفرعيّ، ولم يوافقهما أحد عن أصل طريقهما الفرعيّ، ووردت لهما موافقاتٌ عديدةٌ عن أصل طريقهما الرئيسي، وصرّح ببعضها ابن الجزريّ، ولم ترد لهما موافقاتٌ عن الراوي من غير أصل طريقهما الرئيسيّ، ووردت لهما موافقاتٌ عن القارئ من بعض رواياته من طرقٍ عديدةٍ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه قال حين تعرّض للإخفاء في الغين والخاء: «فقرأ أبو جعفر بالإخفاء عندهما، وقرأ الباقون بالإظهار»(٣)، فجزم بالإظهار عن الباقين، وبعد فراغه من أحكام الإخفاء لأبي جعفر ذكر هذا الوجه آخراً موسوماً بالانفراد.

٢- وقال في تقريب النشر بعد أن ذكر الإظهار لجميع القراء عند حروف الحلق: «إلّا أنّ أبا جعفر اختصّ بالإخفاء عند الغين والخاء»(٤)، وبعد ذلك ذكر انفراد ابن مهران

---

(١) ينظر جامع البيان (١/ ٥٠٩).

(٢) ينظر: تذكرة ابن غلبون (١/ ١٨٧)، والمنتهى (ص٢٠٧)، وروضة المالكي (١/ ٢٦٥)، وجامع البيان (١/ ٥٠٩)، والمفردات السبع للداني (ص٤٣)، والتعريف للداني (ص٦٧)، وجامع ابن فارس (ص١٦٩- ١٧٠)، والتبصرة لابن فارس (ص٦١)، والإيضاح للأندرابي [ل١٢٠/ أ]، وجامع أبي معشر (٢/ ١٣٣)، وجامع الروذباري (١/ ٧١٣)، والمستنير (ص٢٦١)، وروضة المعدّل (١/ ٤٠٣- ٤٠٤)، وكفاية أبي العز (ص٧٠)، والمبهج (١/ ٢٣٣- ٢٣٤)، والاختيار (١/ ١٧٧)، والمنهاج (١/ ١٣٦- ١٣٧)، والمصباح (٢/ ٣٤)، وغاية الاختصار (١/ ١٧٤).

(٣) النشر (٣/ ٣٥).

(٤) تقريب النشر (١/ ٣٤٢).

واتباع الهذلي له، فجزمُه باختصاص أبي جعفر بالإخفاء عند الغين والخاء يدلّ على عدم اعتداده بانفراد ابن مهران.

٣- ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة[١].

***

١٢٩- الموضع الثامن والعشرون: انفراد الحافظ أبي العلاء الهمذاني بالغنة عن الصوري عن ابن ذكوان في الراء خاصّة.

قال ابن الجزريّ عن إدغام اللام والراء بغنّة: «ورواه الحافظ أبو العلاء في غايته عن عيسى بن وردان وعن السوسي وعن المسيبي عن نافع وعن النهرواني عن اليزيدي، **وانفرد** بتبقية الغنة عن الصوري عن ابن ذكوان في الراء خاصة»[٢].

- طريق أبي العلاء عن الصوري من الطرق المسندة في النشر، وسبق[٣].

- **مصدر الانفراد:** الذي وجدته عند أبي العلاء في غاية الاختصار عن الصوريّ هو الإظهارُ عند الراء والإدغامُ بلا غنّة عند اللام، وظاهر كلامه أنّه يفرّق بين الإظهار وبين الإدغام مع تبقية الغنة؛ حيث أفرد كلاًّ منهما بترجمة، فمقتضى ظاهر كلامه أنّ الصوريّ لا يدغم عند الراء أصلاً، وهذه عبارته: «وأمّا الإدغام: فعند ستّة أحرف التي يجمعها (يرملون) مع إثبات الغنة عند حرفين منها، وهما: الميم والنون. فأمّا الأربعة الباقية:

١- فأظهرهما[٤] [أي النون والتنوين] عند اللام والراء: المسيبي والحُلْواني عن يزيد وأبو زيد والسوسي والقطان عن اليزيدي.

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص٥٨، الأبيات: ٢٧٣- ٢٧٤).

(٢) النشر (٣/ ٣٧- ٣٨).

(٣) ينظر: ص ٥٦٩.

(٤) أشار المحقق إلى أنّها هكذا بالتثنية في نسختي وحيد باشا وجامعة الملك سعود من نسخ غاية الاختصار الخطية، وفي نسخة نور عثمانية: (فأظهرها)، وقد اختار محقّق الغاية إثبات صيغة الإفراد في المتن فيكون الضمير راجعًا إلى الغنّة، أمّا على التثنية فالضمير يرجع إلى النون والتنوين، والذي =

وافق العُمَري في اللام **والصوريّ في الراء.**

٢- وأدغمهما مع حذف الغنّة: أبو عمرٍ — غيرَ أبي زيد والسوسيِّ والقطانِ عن اليزيدي- وهما، وخلف، وهشام، وابن النضر.

وافق الصوريّ في اللام، والعُمَري في الراء.

٣- وأدغمهما مع إبقاء الغنّة الباقون»[1].

ووجه الانفراد هو التفرقة بين اللام والراء؛ فإنّ ابن الجزريّ صرّح بالغنة فيهما معاً عن النهرواني عن ابن عامر وعن الهذلي غير حمزة والكسائي وهشام والأزرق عن ورش وابن شاذان عن أبي جعفر، وعدم الغنة فيهما معاً أيضًا مشهورٌ.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه من طرق القبّاب عن الداجوني:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن الصوري:

١- ذكر الداني في جامع البيان أنّ الداجوني روى عن أصحابه عن ابن ذكوان إدغام الغنّة في اللام وإظهارها فيما عداها، وأسند الداني طريق الداجوني: عن محمد بن عبد

يظهر أنّ صيغة التثنية أوفق بسياق كلامه وبقوله فيما بعد (وأدغمهما)، ويلاحظ أنّ نسخة نور عثمانية أتت بالإفراد في قوله: (وأظهرها- وأدغمهما)، والنسختان الأخريان بالتثنية في الموضعين، إلّا أنّ المحقق أخذ بالإفراد في الأول والتثنية في الثاني فجاء الكلام ملفّقًا بوجه غير سديد، ولم يلجأ لهذا إلّا لأنّ الإفراد لا يصح في قوله: (وأدغمها) فإنّه لا معنى لقوله: (وأدغم الغنة مع حذف الغنّة)، لكن كان ينبغي حينئذٍ أن يؤخذ بالتثنية في قوله: (وأظهرهما) أيضًا ليكون الكلام على نظامٍ واحدٍ، ويؤيّد أنّ الضمير في قوله: (وأظهرهما) ينبغي أن يرجع إلى النون والتنوين: أنّ أبا العلاء قال بعد هذا الكلام (١/ ١٧٦): (فأمّا قوله: (من راق) فأظهر **النون** حفصٌ والمسيبي وزيد عن إسماعيل والصوري والسوسي، زاد حفصٌ وُقَيْفَةً عليها)، فقد صرّح بأنّ الإظهار هو لنفس النون لا للغنة، وهو نفس الحكم السابق للمسيبي والسوسي والصوريّ. فليتأمّل فيه. وينظر: (تحقيق غاية الاختصار ١/ ١٧٥، التعليق: ٢).

(١) غاية الاختصار (١/ ١٧٥- ١٧٦).

الواحد البغدادي عن الشّذَائي عن الداجوني عن الصوري عن ابن ذكوان(١). **وأسند ابن الجزري في النشر طريق الداني عن البغدادي، ولم يبيّن مأخذه.**

٢- وورد عن الأهوازيّ عن الصوريّ إدغام الغنّة في اللام وإظهارها في الراء، وذلك فيما قرأ به عليه الروذباريّ، وحكاه أبو معشرٍ عن الأهوازي عن الصوري – بعد أن ذكر إظهار الغنة عند اللام والراء معًا عن الصوريّ-. وجاء طريق الأهوازي عن الصوريّ: عن العجلي التُّسْتَري عن الداجوني عن الصوري، وذلك من جامِعَيْ الروذباريّ وأبي معشر كلاهما عن الأهوازي. وأيضًا عن الفسوي عن المطوّعي عن الصوري، وذلك من جامع أبي معشر(٢).

ثالثًا: من وافقه عن ابن ذكوان:

١- ورد هذا الوجه عن الأهوازي عن البلخي عن الأخفش، وعن الأهوازي عن الثغري والشنبوذي كلاهما عن ابن الأخرم عن الأخفش. وذلك فيما حكاه أبو معشر عن الأهوازي عن البلخي وأهل العراق عن ابن الأخرم، وفيما قرأ به الروذباريّ عن الأهوازي عن البلخي وأهل العراق عن ابن الأخرم، وقرأ به أيضًا ابن الباذش عن الثغري والشنبوذي عن ابن الأخرم من طريق الأهوازي(٣).

٢- وورد عن ابن يزيد الإسكندراني عن ابن ذكوان: من جامع الروذباريّ عن أبي نصر القُهُندُزي عن الخبازي عن المطوعي عن ابن يزيد؛ حيث ذكر الروذباريّ أنّه قرأ بهذا الوجه عن أبي نصر عن الإسكندراني(٤).

---

(١) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٥١٧)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٣٥).

(٢) تنظر القراءة في جامع الروذباري (١/ ٧١٤)، وجامع أبي معشر (٢/ ١٣٥- ١٣٨)، وتنظر الطرق في جامع الروذباريّ (١/ ٣٩٠)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٤٦).

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (١/ ٧١٤)، وجامع أبي معشر (٢/ ١٣٨)، والإقناع (ص١٠٥)، وتنظر الطرق في جامع الروذباريّ (١/ ٣٨٥- ٣٨٦)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٤١)، والإقناع (ص٣٠)، ولم يسند أبو معشر في جامعه طريق الأهوازي عن البلخي عن الأخفش.

(٤) تنظر القراءة في جامع الروذباري (١/ ٧١٤)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٨٨).

رابعًا: من وافقه عن ابن عامر: ورد هذا الوجه عن الأهوازي عن عبد الرزاق في روايته عن ابن عامر، وعن الأهوازي عن الداجوني عن هشـــام، وذلك فيما قرأ به الروذباريّ على الأهوازي، وفيما حكاه أبو معشر في جامعه عن الأهوازي(١).

- **وصـــف الانفراد**: هذا انفرادٌ بمذهبٍ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصـــحاب الكتب عن أصـــل طريقه الرئيســـيّ، ولم يوافقه أحدٌ في هذا المذهب عن أصـــل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقةٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ من طريق مسندٍ في النشر ، ووردت له موافقاتٌ يسـيرة عن الراوي وعن القارئ وكلّها تدور على طريق الأهوازي. وصـحّ كلٌّ من الإدغام بغنّة وبغير غنة في كلٍّ من اللام والراء، لكن بلا تفريقٍ بينهما عن ابن عامر.

- **حكم ابن الجزريّ**: عبارة الطيبة مجملةٌ في هذا الوجه؛ فلا تقتضيه ولا تأباه؛ حيث أفادت الخلف لابن ذكوان في الإدغام في اللام والراء بغنّة(٢)، وهذا الخلف يصدق بصور كثيرة لا تعيّن أحدها أو تقصيه عبارة الطيبة. وأمّا النشر والتقريب فقد ساق فيهما أوجه القراء على غير عادته من تعيين أوجه الطرق، بل جاءت عبارته بإجمالٍ شديدٍ(٣). ولكنّ الظاهر من وسم ابن الجزريّ لهذا الوجه بالانفراد أنّه لم يعتدّ به.

***

١٣٠- الموضـع التاسـع والعشـرون: انفراد صـاحب المبهج بعدم الغنّة عند الياء عن قنبل من طريق الشطوي عن ابن شنبوذ.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد صـــاحب المبهج بعدم الغنة عند الياء عن قنبل من طريق الشطوي عن ابن شنبوذ، فخالف سائر المؤلفين»(٤).

- طريق سبط الخياط عن الشطوي عن ابن شنبوذ عن قنبل من الطرق المسندة في النشـر. وجاء طريقه النشـريّ من كتابه المبهج: عن الشـريف العباسـي عن الكارَزيني عن

---

(١) ينظر: جامع أبي معشر (٢/ ١٣٨)، وجامع الروذباري (١/ ٧١٤).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٥٨، البيت: ٢٧٥).

(٣) ينظر النشر (٣/ ٣٧- ٣٩)، وتقريب النشر (١/ ٣٤٣).

(٤) النشر (٣/ ٤٠).

الشطوي عن ابن شنبوذ عن قنبل[١].

- **مصـــدر الانفراد**: قال في المبهج: «وأما إن لقيا الواو والياء فأدغم الغنّة منهما عندهما قنبل من رواية ابن شنبوذ من طريق المطوّعي، وروي عن قنبل من غير هذا الطريق إدغامها عند الياء فحســـب»[٢]، ورواية قنبل في المبهج جاءت من طريق **الزينبي عن قنبل** من ثلاثة طرق، ومن طريق المطوعي والشـــطوي عن **ابن مجاهد عن قنبل**، ومن طريق الشّذَائي والمطوعي والشطوي عن **ابن شنبوذ عن قنبل**[٣]، والطريق النشريّ منها هو طريق الشـطوي عن ابن شـنبوذ. فعبارة المبهج مطلقة غير خاصّـة بطريق الشـطوي، وذكر ابن الجزري عنه خصوص طريق الشطوي لأنّه الطريق النشريّ دون غيره.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الشـطويّ عن ابن شـنبوذ**: لم أجد هذا الوجه من طريق الشطوي سوى ما ذكره السبط.

ثانيًا: من وافقه عن ابن شنبوذ عن قنبل:

١- القاضي أبو الفرج الجريري عن ابن شنبوذ:

من طريق الخبّاز عن القاضي: من تلخيص أبي معشر عنه[٤]. **وطريقه نشريّ.**

ومن طريق الأهوازي عن القاضي: من جامع الروذباريّ عنه.

حيث نصّ أبو معشـــر على إدغام الغنة في الياء لابن شـــنبوذ عن قنبل، وذكر الروذباريُّ أنّه قرأ للأهوازي عن ابن شنبوذ عن قنبل بإدغام الغنة عند الياء والواو[٥].

(١) ينظر النشر (١/ ٣٦٦- ٣٦٧)، والمبهج (١/ ٤٥- ٤٦).

(٢) المبهج (١/ ٢٣٦)، وإدغام الغنّة عبارة عن الإدغام بلا غنّة.

(٣) ينظر المبهج (١/ ٤٤- ٤٧).

(٤) أسند أبو معشر هذا الطريق في الجامع (١/ ٤١٨)، إلّا أنّه لم يبيّن وجه قراءته (٢/ ١٣٩- ١٤٥).

(٥) تنظر القراءة في تلخيص أبي معشر (ص٦٣)، وجامع الروذباري (١/ ٧١٤)، وتنظر الطرق في تلخيص أبي معشر (ص٣١- ٣٢)، وجامع الروذباري (١/ ٣٤٧).

٢، ٣- والحضيني[١] والمطوعي كلاهما عن ابن شنبوذ: من طريق الخزاعي عنهما: من المنتهى للخزاعي، ومن جامع الروذباريّ عن المروزي عن الخزاعي؛ حيث أطلق الخزاعيُّ إدغام الغنة في الياء والواو لابن شـــنبوذ عن قنبل، وذكر الروذباريّ إدغام الغنة في الياء دون الواو للحضيني والمطوّعي عن ابن شنبوذ عن قنبل[٢].

٤- والســـامَرّي عن ابن شـــنبوذ: من الكامل: عن ابن شـــبيب عن الخزاعي عن السامَرّي، وعن ابن نفيس وابن الذَّرِب[٣] وأبي الحسين الخشاب[٤] ثلاثتهم عن السامَرّي؛ حيث أطلق الهذلي إدغام الغنة في الياء والواو لابن شنبوذ عن قنبل[٥].

٥- وأبو الطيب غلام ابن شـــنبوذ[٦] عن ابن شـــنبوذ: من الكامل عن أبي الحســـين أحمد بن عبد الله السلمي[٧] عن أبي الطيب؛ كالسابق[٨].

ثالثًا: من وافقه عن قنبل: لم أجد أحداً وافقه عن قنبل من غير طريق ابن شنبوذ.

رابعًا: من وافقه عن ابن كثير: إســـحاق بن أحمد الخزاعي عن ابن فليح: من جامع البيان للداني بطرقه إلى الخزاعي – غير طريق الرقي والخراســـاني-؛ حيث ذكر الداني أنّ

(١) أبو الطيب عبد الغفار بن عبيد الله بن السَّرِي الحُضَيْني الكوفي ثم الواسطي، (ت٣٦٩هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٤٢)، وغاية النهاية (٢/ ٣٧٣).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٠٧)، وجامع الروذباري (١/ ٧١٤)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣١)، وجامع الروذباري (١/ ٣٤٧).

(٣) عبد الساتر بن الذَّرِب اللاذقي، قرأ على السامّرِي، وروى القراءة عنه الهذليُّ. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣٤٢).

(٤) أبو الحسين الخشّاب، روى القراءة عن السامَرّي، روى القراءة عنه الهذليّ، ولم يذكر اسمه. ينظر: غاية النهاية (١/ ٨٢٢).

(٥) تنظر القراءة في الكامل (١/٦٩٤)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٢١).

(٦) أبو الطيب محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر البغدادي، غلام ابن شنبوذ، توفي في حدود (٣٥٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٢٨)، وغاية النهاية (٣/ ٢٢١).

(٧) أبو الحسين أحمد بن عبد الله بن إسحاق السُّلَمي، روى القراءة عن أبي الطيب غلام ابن شنبوذ ومحمد بن الهيثم وغيرهما. روى القراءة عنه الذارع. ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٦٠).

(٨) تنظر القراءة في الكامل (١/٦٩٤)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٢١).

الخزاعيّ روى إدغام الغنة عن ابن فليح عن ابن كثير في اللام والراء والواو والياء، ثمّ ذكر الداني أنّه قرأ لابن كثير من طرقه بإظهار الغنة عن الواو والياء، فتكون طرقه المسندة بالقراءة عن الخزاعي بالغنة، وهما طريقا الرقي والخراساني(١).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الفرعيّ، لم أجد أحدًا وافقه، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ ومنها موافقةٌ نشريّة، ولم يوافقه أحدٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقة واحدةٌ عن القارئ من رواية أخرى من طرق يسيرة. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة(٢)، مع ذكره في النشر والتقريب موسوماً بالانفراد(٣).

***

(١) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٥١٢)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٢١٦- ٢١٨).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٥٨، البيت: ٢٧٦).

(٣) ينظر النشر (٣/ ٤٠)، وتقريب النشر (١/ ٣٤٤).

المبحث الحادي عشر: الانفرادات في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين

١٣١- الموضع الأول: انفراد عبد الباقي الخراساني بفتح ﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾ في طه[٧٣] والأعلى[١٣] عن ابن صالح[١] عن خلف وعن ابن الهيثم عن خلاد، وكذلك صاحب العنوان عن حمزة.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد عبد الباقي بن الحسن [الخراساني] من طريق أبي علي ابن صالح عن خلف ومن طريق أبي محمد بن ثابت[٢] [عن ابن الهيثم] عن خلاد كلاهما عن سليم عن حمزة بإجراء ﴿يَحْيَىٰ﴾ مجرى ﴿أَحْيَا﴾: ففتحه عنه إذا لم يكن منسوقاً بواوٍ، وهو: ﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾ في طه وسبّح. وبذلك قرأ الداني على فارس عن قراءته على عبد الباقي [الخراساني] المذكور، وكذا ذكره صاحب العنوان وصاحب التجريد من قراءته على عبد الباقي بن فارس عن أبيه إلا أنه ذكره بالوجهين[٣]، وقال: **إنّ عبد الباقي بن الحسن الخراساني نصّ بالفتح عن خلف**، قال: وبه قرأت، وذكر أن ذلك في طه والنجم، وهو سهوُ قلمٍ صوابُه طه وسبح؛ فإن حرف النجم ماض وهو بالواو وليس هو نظير حرف طه»[٤]. وفي هذه العبارة خفاء؛ لأنّه ذكر انفراد صاحب العنوان في أثناء انفراد الخراساني فأوهم أنّ صاحب العنوان ذكره من طريقه، وليس كذلك؛ فإنّ صاحب العنوان لا تمرّ طرقه بالخراساني، ولم يسند ابن الجزري طريقًا للخراساني عن العنوان، وعبارته في تقريب النشر أوضح؛ حيث ذكر أنّ صاحب العنوان تبع الخراساني في هذا

---

(١) أبو عليّ أحمد بن عبيد الله بن حمدان بن صالح البغدادي، توفي في حدود (٣٤٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٨٩)، وغاية النهاية (١/ ٢٨٢).

(٢) أبو محمد عبد الله بن ثابت التَوَّزي، أخذ عن ابن الهيثم ومحمد بن الفضل وحسين بن الأسود، روى القراءة عنه محمد بن يوسف الناقد. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٤٠٩).

(٣) وما ذكره ابن الفحام بالوجهين هو في قراءته على عبد الباقي بن فارس من طريق أبي أحمد السامَرّي كما صرّح به في التجريد، وتمام طريق السامَرّي من التجريد: عن عبد الباقي بن فارس عن فارس عن السامَرّي عن ابن شنبوذ عن ابن شاذان عن خلاد. وهذا الطريق يلتقي مع طريق صاحب العنوان في السامَرّي. ينظر: التجريد (ص١٢٥).

(٤) النشر (٣/ ٦٩).

الانفراد، والتبعيّة لا تستلزم الرواية من طريقه[1].

- طريق عبد الباقي بن الحسن الخراساني من طريق ابن صالح عن خلف وعن ابن ثابت عن خلّاد من الطرق المسندة في النشر، وكذلك طريق صاحب العنوان عن حمزة.

١- وجاء طريق الخراساني:

أ- من طريق أبي الفتح عنه – أي عن الخراساني- عن ابن صالح عن إدريس عن خلف، وذلك من كتاب التجريد لابن الفحام عن عبد الباقي بن فارس عن أبي الفتح، ومن قراءة الداني على أبي الفتح، ولم يبيّن ابن الجزريّ مأخذه لطريق الداني، وهذا الطريق ورد في جامع البيان.

ب- وجاء طريق الخراساني الآخر: عن أبي الفتح عنه – أي عن الخراساني- عن أبي إسحاق البغدادي[2] عن الناقد[3] عن ابن ثابت عن ابن الهيثم عن خلاد، وذلك من كتاب التلخيص لابن بليمة، ومن قراءة الداني على أبي الفتح، ولم يبيّن ابن الجزريّ مأخذه لطريق الداني، وهذا الطريق ورد في جامع البيان[4].

٢- وجاء طريق صاحب العنوان:

أ- عن الطرسوسي عن السامَرّي عن أبي بكر ابن مِقْسَم عن إدريس عن خلف.

ب- وعن الطرسوسي عن السامَرّي عن ابن شنبوذ عن ابن شاذان عن خلاد[5].

---

(١) ينظر تقريب النشر (١/ ٣٥٠).

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن عبد الرحمن، قرأ على ابن بويان والناقد، قرأ عليه عبد الباقي الخراساني، قال ابن الجزري: (ولا أعلم أحدًا أسند عنه سواه). ينظر: غاية النهاية (١/ ١٢٢).

(٣) محمد بن يوسف البغدادي الناقد، أخذ عن ابن ثابت، أخذ عنه أبو إسحاق البغدادي. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٧٠٠).

(٤) ينظر النشر (١/ ٤٦٣- ٤٦٤، ٤٦٩، ٤٧٥- ٤٧٧)، وجامع البيان (١/ ٢٦٤، ٢٦٨)، والتجريد لابن الفحام (ص٦٣).

(٥) ينظر النشر (١/ ٤٥٩، ٤٦٣- ٤٦٤، ٤٦٥- ٤٦٧، ٤٧٥).

ولم يذكر طرقه في العنوان، وذكرها في كتابه الاكتفاء – الذي جعل العنوان مختصراً له[1]– ولم أجد في الاكتفاء طريق السامَرّي عن ابن مقسم عن إدريس، وإنّما وجدت فيه رواية خَلَف من طريق السامَرّي عن ابن شنبوذ وأبي الحسن الرقي كلاهما عن إدريس عن خلف[2].

- **مصدر الانفراد:**

١- ذكر الداني في جامع البيان أنّه قرأ بإخلاص الفتح في ﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾ عن أبي الفتح عن قراءته على الخراساني عن أصحابه في رواية الجماعة عن سليم، وذكر أنّه قرأ على غيره بإخلاص الإمالة وأنّ على ذلك عامّة أهل الأداء[3]. وكذلك في التجريد؛ حيث ذكر عن عبد الباقي بن فارس أن الخراساني نصّ عن خلفٍ بالفتح، وأنه – أي ابن فارس– به قرأ[4].

٢- وقال ابن بليمة في التلخيص: «وتفرد الكسائي في روايتيه بإمالة باب (الإحياء) كيف تصرّف؛ إذا كان قبله "واو" أو "فاء" أو "ثم" أو لم تكن قبله، وافقه حمزة إذا كان قبله واوٌ فحسب»[5]، وعبارته نحو عبارة العنوان، وسيأتي ما فيها.

٣- وقال صاحب العنوان: «فأمّا ﴿فَأَحْيَا بِهِ﴾[البقرة: ١٦٤، وغيرها] و﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾[البقرة: ٢٨] و﴿أَحْيَا بِهِ﴾ كيف تصرّف: فإنّ حمزة لم يُمِلْ إلّا ما كان قبله واوٌ فقط، ماضيًا كان أو مستقبلًا، فإن كان قبله "فاءٌ" أو "ثمّ" أو لم يكونا: فتح»[6]، وفهم ابن الجزريّ من هذه العبارة الفتح في ﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾؛ لأنّها لم تجئ بعد واو، ولم يخصّص صاحب العنوان الفتح بالماضي –كالشاطبي– بل عمّمه، فدخلت

---

(١) ينظر العنوان (ص٣٩).

(٢) ينظر الاكتفاء (ص٢٤- ٢٥).

(٣) ينظر جامع البيان (١/ ٥٣٣- ٥٣٤).

(٤) ينظر التجريد (ص١٢٥).

(٥) التلخيص لابن بليمة (ص٤٦- ٤٧).

(٦) العنوان (ص٥٩).

﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾ في عموم حكمه بالفتح[١].

وذهب بعض شرّاح العنوان إلى إمالة ﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾ من قول صاحب العنوان في فرش سورة الأعلى: «[وأمال أواخر آياتها الأخوان][٢]، وكذلك آيات (والشمس وضحاها)، (والليل إذا يغشى)، (والضحى)»[٣]، ولكن هذه العبارة قد لا تكون على إطلاقها، بل قد تقيّد بما تقدّم في باب الإمالة، لا سيّما وقد أطلق في فرش سورة الأعلى إمالة حمزة لأواخر سورة الشمس والضحى مع أنّه في الأصول خصّ إمالة ﴿تَلَىٰهَا﴾ و﴿طَحَىٰهَا﴾[الشمس: ٦] و﴿سَجَىٰ﴾[الضحى: ٢] بالكسائيّ[٤]، وممّا قد يؤيّد فهم ابن الجزري: ورود الفتح في التجريد من طريق السامَرّي عن خلاد، وهو يلتقي مع طريق صاحب العنوان في السامَرّي.

- **من وافق: أوّلًا: من وافقه عن خلف أو عن خلاد:** لم أجد أحداً وافق في التصريح بهذا الوجه عن خلف ولا عن خلاد من طريق ابن الهيثم – وهو طريقه عن خلاد-. **وورد هذا الوجه عن خلاد:** من التجريد لابن الفحام عن عبد الباقي بن فارس عن أبي الفتح عن السامَرّي عن ابن شنبوذ عن ابن شاذان عن خلاد؛ حيث قال ابن الفحام: «وقال عبد الباقي [بن فارس]: إنه قرأ لحمزة في طه والنجم بالوجهين من طريق أبي أحمد [السامَرّي]»[٥]، وهذا الطريق يلتقي مع طريق صاحب العنوان عن خلّاد في السامَرّي.

ويشار إلى أنّ بعض المصنّفين يترجم لهذه المسألة بأنّ حمزة يميل (ما كان منسوقًا بواوٍ)، وظاهره يفيد دخول ﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾ في الإمالة، فلا إشكال، لكن بعضهم ترجم لذلك بإمالة (ما كان أوّله واو) مثل ما ترجم صاحب العنوان، مع عدم تخصيصهم لذلك بالماضي، وما ذكره ابن الجزري في تفسير عبارة العنوان يجري على نحو هذه

(١) ينظر تحفة الإخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان لابن الجزريّ (ص١٦٦- ١٦٧).

(٢) ما بين المعكوفتين سقط من إحدى نسخ العنوان كما أشار إليه محقّقه.

(٣) العنوان (ص٢٠٧).

(٤) ينظر العنوان (ص٥٨).

(٥) التجريد (ص١٢٥)، وينظر طريقه فيه (ص٦٤).

العبارات، فقد يكون مفادها – حسب طريقة ابن الجزري- هو الفتح في ﴿وَلَا يَحۡيَىٰ﴾[1].

– **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لاثنين من الطرق الفرعيّة وأحدُهما من أصحاب الكتب عن قارئ، وجعل ابن الجزريّ أحدَهما تبعًا للآخر، ووردت موافقةٌ صريحةٌ لأحدهما – صاحب العنوان- في طريقه الفرعيّ – السامَرّي عن ابن شاذان – في إحدى الروايتين – خلّاد-، وهي موافقةٌ نبّه عليها ابن الجزري. ووردت عباراتٌ غيرُ صريحة قد يستفاد منها هذا الوجه على تأويلٍ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة لكن ضمن مطلق الفتح في باب الحياة.

– **حكم ابن الجزريّ**: جعل ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة خلاف الأصحّ، حيث قال:

.... أحيا بعد واوٍ، و(ر)مس

سواه لا "يحيى" الأصح.... ....[2]

يعني أنّ حمزة والكسائي أمالا ﴿أَحۡيَا﴾ بعد واوٍ، واختصّ الكسائي بإمالة ما عدا ذلك، سوى كلمة ﴿يَحۡيَىٰ﴾ من ﴿وَلَا يَحۡيَىٰ﴾ على الأصحّ، فلم يختصّ بها.

ولم يعتدّ به؛ إذ لم يذكره في الطيبة الجديدة[3]؛ مع ذكره في النشر والتقريب موسوماً

---

(١) ذكر ابن مهران في الغاية (ص٣٨) إمالة ما في أوّله واو عن حمزة، وقال في المبسوط (ص٥٩): «ويميلُ حمزةُ وخلفٌ من ذلك ما في أوّله واوٌ، نحو: ﴿أَمَاتَ وَأَحۡيَا﴾[النجم: ٤٤]، و﴿نَمُوتُ وَنَحۡيَا﴾[المؤمنون: ٣٧، والجاثية: ٢٤]، و﴿يَحۡيَىٰ مَنۡ حَيَّ﴾[الأنفال: ٤٢] وأشباه ذلك»، فيفهم من ذلك الفتح عن حمزة فيما ليس قبله واوٌ سواءٌ كان ماضيًا أو مستقبلًا، كعبارة صاحب العنوان. وأطلق الخزاعي في المنتهى (ص٢٤٦) إمالة فعل الحياة عن الكسائي، وخصّ موافقة حمزة له بما كان قبله واوٌ، وهذا يفيد الفتح مطلقًا فيما ليس قبله واوٌ ماضيًا كان أو مستقبلًا. ونحو ذلك عبارة الروذباري (٢/ ٩٦).

(٢) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤١/ ب- ل٤٢/ أ].

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٥٩، البيت ٢٨٤).

بالانفراد(١).

***

١٣٢- الموضع الثاني: انفراد الداني عن الضرير(٢) في رواية دوري الكسائي بتخصيص إمالة ﴿يُوَارِي﴾ بحرف المائدة[٣١] دون حرف الأعراف[٢٦].

قال ابن الجزريّ: «واختلف عنه [أي عن دوري الكسائي] أيضا في ﴿يُوَارِي﴾ و﴿فَأُوَارِيَ﴾ في المائدة[٣١] و﴿يُوَارِي﴾ في الأعراف و﴿فَلَا تُمَارِ﴾ في الكهف[٢٢]: فروى عنه أبو عثمان الضرير إمالتها، وهذا مما اجتمعت عليه الطرق عن أبي عثمان نصًّا وأداءً... ثم تخصيص المائدة دون الأعراف هو مما انفرد به الداني، وخالف فيه جميع الرواة. قال في جامع البيان بعد ذكر إمالتهما عن أبي عثمان: (وكذلك رواه عن أبي عثمان سائر أصحابه: أبو الفتح أحمد بن عبد العزيز بن بدهن، وغيره)، قال: (وقياس ذلك قوله في الأعراف ﴿يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ﴾[٢٦]، ولم يذكره أبو طاهر، ولعله أغفل ذكره). قلت: لم يغفل ذكره بل ذكره قطعاً، ورواه عنه جميع أصحابه من أهل الأداء نصا وأداء. ولعل ذلك سقط من كتاب صاحبه أبي القاسم عبد العزيز بن محمد الفارسي شيخ الداني»(٣).

- طريق الداني عن الضرير من الطرق المسندة في النشر، وجاء طريقه النشريّ: عن عبد العزيز بن جعفر الفارسيّ عن أبي طاهر ابن أبي هاشم عن أبي عثمان الضرير عن الدوري عن الكسائي، ولم يبيّن ابن الجزريّ مأخذه، وهذا الطريق ورد في جامع البيان(٤).

---

(١) ينظر النشر (٣/ ٦٨- ٦٩)، وتقريب النشر (١/ ٣٥٠).

(٢) أبو عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضرير البغدادي المؤدِّب، توفي بعد (٣١٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٧٧)، وغاية النهاية (٢/ ١١٤).

(٣) النشر (٣/ ٧٢- ٧٤)، وذكر ابن الجزريّ بعد ذلك أنّ الداني ذكر أنّه قرأ بإخلاص الفتح في ذلك كله، قال ابن الجزري: «وظهر أن إمالة يواري، وفأواري في المائدة ليست من طريق التيسير ولا الشاطبية. ولا من طرق صاحب التيسير، وتخصيص المائدة غير معروف».

(٤) ينظر النشر (١/ ٤٩١، ٤٩٣- ٤٩٥)، وجامع البيان (١/ ٢٧٣- ٢٧٤).

- **مصدر الانفراد:** ورد هذا الوجه في جامع البيان كما ذكره ابن الجزريّ فيما سبق[1]. وذكره أيضًا في التيسير مخصوصاً بسورة المائدة فيما رواه له الفارسي عن أبي طاهر عن الضرير عن الدوري، وذكر أنّه يأخذ به في هذا الطريق — أي طريق الضرير-، وليس هذا الطريق من طرق التيسير بالرواية ولا بالقراءة[2]، وكذلك ذكره في المفردات السبع من الطريق السابق إلّا أنه ذكر أنّه قرأ بإخلاص الفتح[3]، وليس طريق الضرير من طرق المفردات السبع.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن أبي طاهر عن الضرير: المالكيّ في روضته عن السُّوسَنْجِرْدي عن أبي طاهر**، حيث قال المالكيّ: «وتفرّد الدوري عن الكسائي في رواية أبي طاهر بإمالتها في سورة المائدة قوله تعالى: ﴿يُوَارِى﴾، ﴿فَأُوَارِىَ﴾» واقتصر على موضعي المائدة ولم يذكر موضع الأعراف[4]. **وهذا الطريق نشريّ.**

وهذا يفيد عدم تفرّد الداني وشيخه الفارسي عن أبي طاهر، ويدفع الاحتمال الذي أبداه ابن الجزريّ من كونه ناشئًا عن سقط في كتاب الفارسيّ.

واقتصر صاحب الإقناع على ذكر الإمالة في الموضعين في المائدة، عن أبي عثمان الضرير من طريق ابن شنبوذ وأبي طاهر ابن أبي هاشم[5]، وهي حكايةٌ؛ إذ لم يسند طريقيهما في كتابه.

ثانيًا: من وافقه عن الكسائيّ: لم أجد هذا المذهب عن أحدٍ من طرق الدوري أو الكسائي غير ما سبق عن أبي طاهر عن الضرير، ولكن صحّ الفتح في النشر عن الدوري من طريق النصيبي في موضع الأعراف ضمن مطلق فتح باب ﴿يُوَارِى﴾.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الفرعيّ وعن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقةٌ عن أصل طريقه

(١) جامع البيان (١/ ٥٦٣، ٥٦٤).

(٢) تنظر القراءة في التيسير (ص٢١٧)، وتنظر طرقه فيه (ص١٢١).

(٣) ينظر المفردات السبع (ص٥٤٣).

(٤) روضة المالكي (١/ ٣٧١)، وينظر طريقه في الروضة (١/ ١٧٢).

(٥) ينظر الإقناع (ص١١٩).

الفرعيّ من طريقٍ نشريّ، ولم أجد هذا المذهب عن الراوي ولا عن القارئ، وصحّ الفتح – لا بهذا المذهب– عن الراوي في النشر من طريق رئيسيٍّ آخر.

– **حكم ابن الجزريّ**: عبارة الطيبة مجملةٌ في هذا الوجه؛ حيث أطلق الخلف عن الدوري في ﴿أُوَارِىَ﴾ و﴿يُوَارِى﴾، والخلف يصدق بأن تمال جميع المواضع معاً من بعض طرقه وأن يمال موضعا المائدة فقط من بعض طرقه، وغير ذلك من الصور، فعبارة الطيبة لا تقتضي قبولًا ولا ردًّا؛ لإجمالها. ولكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- إذ جزم أوّلًا بالإمالة مطلقاً عن الضرير، وذكر أنّه مما اجتمعت عليه الطرق عنه نصًّا وأداءً، ثم ذكر هذا الوجه عن الداني موسوماً بالانفراد ومخالفة جميع الرواة، وناقضه فيما ذكره عن أبي طاهر، وأبدى احتمال أن يكون في كتاب شيخ الداني سقطٌ(١).

٢- وجزم في تقريب النشر بالإمالة مطلقاً عن الضرير والفتح مطلقاً عنه غيره، وذكر أنّه لا وجه لتخصيص الشاطبية بحرفي المائدة(٢).

***

١٣٣- الموضع الثالث: انفراد الكارَزيني عن المطوعي عن الصوريّ بفتح ذي الراء.

قال ابن الجزريّ: «ووافقهم أبو عمرو من جميع ما تقدم على ما كان فيه راء بعدها ألف ممالة بأي وزن كان... واختلف في ذلك كله عن ابن ذكوان: فرواه **الصوري** عنه كذلك بالإمالة، ورواه الأخفش بالفتح، **وانفرد الكارَزيني عن المطوعي عن الصوري بالفتح**، فخالف سائر الرواة عن الصوري»(٣).

– طريق الكارَزيني عن المطوعي عن الصوري عن ابن ذكوان من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن المطوعي عن الصوري عن ابن ذكوان، وذلك: من المبهج والمصباح بقراءتهما على الشريف العباسيّ عنه، ومن تلخيص أبي معشر بقراءته

(١) ينظر النشر (٣/ ٧٢- ٧٣).

(٢) ينظر التقريب (١/ ٣٥٢).

(٣) النشر (٣/ ٧٤- ٧٥).

عنه[1].

- **مصدر الانفراد:**

١- ورد الفتح عن الكارَزيني في المبهج؛ حيث لم يذكر إمالةً من طريق المطوعي، وإنما ذكر الإمالة عن ابن ذكوان من طريق الداجوني الرملي[2].

٢- ولم يرد الفتح في تلخيص أبي معشر والمصباح؛ إذ أطلق أبو معشر في التلخيص الإمالة عن ابن موسى الصوريّ، وأمّا أبو الكرم فلم يذكر الإمالة للصوري لكنّه أيضًا لم يذكر له الفتح، بل أطلق عن الصوري بين بين[3]، وطريق الصوري من المصباح جاء من طريقي ابن زلال والكارَزيني عن المطوعي عن الصوريّ، وكلاهما من طرق النشر.

فقد أطلق ابن الجزريّ هذا الوجه عن الكارَزيني مع أنّه لم يرد من جميع طرقه المتفرّعة عنه.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الصوري عن ابن ذكوان:** لم أجد هذا الوجه عن أحدٍ من طرق الصوري من غير المبهج عن المطوعي.

ثانيًا: من وافقه عن ابن ذكوان: صحّ هذا الوجه في النشر عن ابن ذكوان من طريق الأخفش.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الفرعيّ، ولم يوافقه أحدٌ عنه ولا عن أصل طريقه الرئيسيّ، وصحّ هذا الوجه في النشر عن الراوي من أصل طريقٍ رئيسيٍّ آخر.

---

(١) ينظر النشر (١/ ٤٢٣- ٤٢٥)، وتلخيص أبي معشر (ص٣٤)، والمبهج (١/ ٧٢)، والمصباح (١/ ٣٤٥- ٣٤٦)

(٢) ينظر المبهج (١/ ٣٤١).

(٣) ينظر التلخيص لأبي معشر (ص١٠٤)، والمصباح (٢/ ٢٣٧- ٢٣٨).

- **حكم ابن الجزريّ:** عبارة الطيبة مجملةٌ في هذا الوجه؛ حيث أطلق الخلف عن ابن ذكوان في إمالة ذي الراء[1]، وهذا يحتمل عدّة صور على السواء، فعبارة الطيبة لا تفيد قبولًا ولا ردًّا لهذا الوجه من طريق الصوري بخصوصه.

ولكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه - مع ذكره لهذا الوجه في النشر موسوماً بالانفراد ومخالفة سائر المصنّفين- لم يذكره في تقريب النشر ولا على سبيل الانفراد، بل جزم بالإمالة عن الصوري وبالفتح عن الأخفش[2].

***

١٣٤- الموضع الرابع: انفراد الشّذَائي عن الداجوني عن ابن مامويه عن هشام بإمالة (أدرى).

قال ابن الجزريّ: «واختلف عن الأخفش في (أدرى) فقط، نحو: ﴿أَدْرَىٰكَ﴾[الحاقة: ٣، وغيرها] و﴿أَدْرَىٰكُم﴾[يونس: ١٦]... وانفرد الشّذَائي بإمالتها عن الداجوني عن ابن مامويه عن هشام، ولم يروها عنه غيره»[3].

- طريق الشّذَائي عن الداجوني عن ابن مامويه عن هشام من الطرق المعتمدة في النشر. وجاء طريقه النشريّ بسنده المتقدّم من ثلاثة طرق:

من طريق **الكارَزيني عنه**: من المبهج وطريق أبي الكرم كلاهما عن الشريف العباسي عن الكارَزيني، ومن الإعلان للصفراوي بطرقه إلى ابن العرجاء وابن بليمة كلاهما عن أبي معشر عن الكارَزيني.

ومن طريق **الخبازي والخزاعي كلاهما عن الشّذَائي**: من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي، وعن ابن شبيب عن الخزاعي.

ولم يصرّح ابن الجزريّ بمأخذه لطريق أبي الكرم، وأسند أبو الكرم هذا الطريق في

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص٦٠، البيت: ٢٩٥).

(٢) ينظر النشر (٣/ ٧٥)، وتقريب النشر (١/ ٣٥٤).

(٣) النشر (٣/ ٧٥- ٧٦).

المصباح[1].

- **مصدر الانفراد:**

١- ذكر في المبهج إمالة (أدرى) عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام — وطريقه في المبهج جاء عن طريق الشّذَائي فحسب-.

وذكره في المصباح عن ابن ماموية عن هشام، وطريق ابن ماموية في المصباح ورد من طريقي **الشّذَائي** و**زيد** عن الداجوني عن ابن ماموية، وكلاهما من طرق النشر.

وقال في الكامل: «**أمال كل راءٍ بعدها ياءٌ نحو** ... ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ و﴿أَدْرَىٰكُم﴾: حمزةُ والكسائيُ وخلفٌ ومحمدٌ في الأول والخزازُ والقواسُ عن حفصٍ، وابنُ موسى **وابنُ ماموية** وعبدُ الرزاق عن ابن عامر...»، وطريق ابن ماموية جاء في الكامل: من طريق الشّذَائي عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام بسنده إلى ابن عامر. وما ذكره في الكامل لا يختصّ بباب (أدرى)، بل هو مطلق في ذوات الراء[2].

٢- ولم أجد هذا الوجه في الإعلان؛ إذ نصّ الصفراوي على فتح هشام لباب (أدرى) و﴿أَدْرَىٰكُم﴾[3].

---

(١) النشر (١/ ٤٠٩- ٤١١)، الكامل (١/ ٣٦٥)، المبهج (١/ ٨٢)، المصباح (١/ ٣٥٣- ٣٥٤)، ولم يصرّح ابن الجزري بأخذ طريق أبي الكرم من المصباح، وهو فيه، وأما كتاب الإعلان فقد سقط جزء الأسانيد من نسخته التي وصلتنا. (ينظر تحقيق كتاب الإعلان للدكتور أحمد الرويثي (ص٨٧)).

(٢) يلاحظ أنّ ابن ماموية جاء في الكامل طريقًا لهشام وابن ذكوان، والعبارة لا تختصّ بطريقه عن أحدهما، فظاهرها الشمول لهما، ويؤكّد شمول عبارة الهذلي لطريق ابن ماموية عن هشام: أنّ طريقه في الكامل جاء من طريق الشّذَائي عن الداجوني عن ابن ماموية، وقد وردت الإمالة للشذائي من هذا الطريق من عدة طرق، ومنها طريق الخزاعيّ عن الشّذَائي؛ حيث نصّ الخزاعي في المنتهى (ص٤١٠) على الإمالة لهشام من طريق ابن ماموية، وطريقه عن ابن ماموية جاء من طريق الشّذَائي فحسب، وقد أسند الهذليّ طريق الخزاعي عن الشّذَائي في كامله، فيجب على أن تتناول عبارته الإمالة من طريق الخزاعي عن الشذائي عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام.

(٣) ينظر المبهج (١/ ٣٤١)، والمصباح (٢/ ٢٣٨)، والكامل (١/ ٦٦٢)، والإعلان (ص٣٢٤).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الداجوني عن ابن ماموية:**

١- زيد عن الداجوني:

أ، ب، ج- من الكامل عن ابن خشيش وابن الصقر وابن يعقوب ثلاثتهم عن زيد.

د- ومن المصباح عن الشريف العبّاسي عن الحمّامي عن زيد.

هـ- ومن جامع ابن فارس — في ظاهره- عن النهرواني عن زيد.

حيث أطلق الهذلي إمالة الرائيّ عن ابن ماموية، وأطلق أبو الكرم عن ابن ماموية عن هشام إمالة باب ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ و﴿أَدْرَىٰكُم﴾، وأطلق ابن فارس الإمالة للداجوني ولم يقيّده بطريق ابن ذكوان[١]. **والطرق السابقة كلّها نشريّة**. وتجب الإشارة إلى أنّ ابن فارس قيّد في التبصرة إمالة الداجوني بطريقه عن ابن ذكوان، مع إسناده لطريق النهرواني عن زيد عن الداجوني في رواية هشام[٢].

٢- والعجلي التُّسْتَري عن الداجوني: من جامع الروذباريّ عن الأهوازي عن العجلي؛ حيث ذكر الروذباريّ أنّه قرأ على الأهوازي بالفتح لهشام - غير ابن ماموية- في ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ و﴿أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾، ولكنّه لم يعيّن لابن ماموية الإمالة أو التقليل[٣].

ثانيًا: من وافقه عن هشام — من غير طريق الداجوني-: الحُلْواني: من طريق الحسن ابن أبي مهران الجمّال: من سبعة ابن مجاهد عن الجمّال، حيث أطلق ابن مجاهد الإمالة لابن عامر في ﴿أَدْرَىٰكُم﴾ و﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾[الانفطار: ١٧]، إلّا أنّه خصّ إمالة ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ﴾[المدثر: ٢٧] بابن ذكوان[٤]. **وأسند ابن الجزري في النشر طريق السبعة عن الحُلْواني**، لكنّه أسنده عن الحسين الجمّال، وليس هذا الطريق في

---

(١) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص٣٣٤)، والكامل (١/ ٦٦٢)، والمصباح (٢/ ٢٣٨)، وتنظر الطرق في جامع ابن فارس (ص٩٣)، والكامل (١/ ٣٦٥)، والمصباح (١/ ٣٥٣- ٣٥٤).

(٢) تنظر القراءة في تبصرة ابن فارس (ص٢٩٤)، وينظر طريقه فيه (ص٢٠- ٢١).

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٧٧)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٩٦).

(٤) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في سبعة ابن مجاهد (ص٣٢٤، ٦٥٩، ٦٧٤)، وينظر الطريق فيه (ص١٠١).

السبعة.

ثالثًا: من وافقه عن ابن عامر: صحّت إمالة باب (أدرى) عن ابن عامر في النشر من رواية ابن ذكوان.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لأحد أصول الطرق الفرعيّة عن شيخه – وهو أصل طريقه الرئيسي– وعن الراوي، ووردت له عدّة موافقات عن أصل طريقه الرئيسيّ، وبعضها نشريّة، ووردت له موافقةٌ واحدةٌ ظاهريّةٌ عن الراوي من أصل طريقٍ رئيسي آخر. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية. وأطلق ابن الجزريّ هذا الوجه عن المنفرِد، ولم يَرِد عنه من جميع طرقه النشريّة المتفرّعة عنه، ولكنّه ورد من أكثرها.

- **حكم ابن الجزريّ**: الظاهر أنّ ابن الجزريّ ذكر هذا الوجه في الطيبة القديمة؛ إذ قال فيها: (وبعد را (حـ)كم (مـ)نا خلف (شفا)... وافق... أدرى: (كـ)م خلفَ (صـ)احبٍ)[1]. ولكنّه لم يعتدّ به؛ إذ لم يذكره في الطيبة الجديدة[2]، مع ذكره في النشر والتقريب موسوماً بالانفراد[3].

***

١٣٥- الموضع الخامس: انفراد الشّذَائي عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام بإمالة ﴿مجْرَىٰهَا﴾[هود: ٤١].

---

(١) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٢/ ب]، وهذا البيت مشكلٌ؛ لأنّ الخلف إمّا أن يعود إلى مرموز (كم) – وهو ابن عامر– أو مرموز (صاحب) – وهو شعبة–، فإن عاد الخلف إلى الأول – وهو الظاهر– أفاد الإمالة لشعبة بكماله بلا خلاف مطلقًا، مع أنّ الخلاف ثابتٌ عنه في غير الموضع الأوّل، وإن عاد الخلف إلى شعبة أفاد الإمالة بلا خلافٍ عن ابن عامرٍ، والفتح فيها ثابتٌ عن بعض طرق ابن ذكوان وهشامٍ، لكنّه على كلِّ تقديرٍ احتوى على الإمالة لهشام، ولم يذكر عنه الإمالة في النشر إلّا من طريق الشّذَائي عن الداجوني.

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦٠، الأبيات: ٢٩٥- ٢٩٦).

(٣) ينظر النشر (٣/ ٧٦)، وتقريب النشر (١/ ٣٥٥).

قال ابن الجزريّ: «ووافقهم حفص على إمالة ﴿مَجْرَىٰهَا﴾ في سورة هود، ولم يُمِلْ غيرَه، وانفرد أيضا الشّذَائي عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام بإمالته»[١].

– طريق الشّذَائي عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام من الطرق المسندة في النشر، وسبق[٢].

– **مصدر الانفراد:**

١- ذكر في المبهج الإمالة عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام – وطريقه في المبهج جاء من طريق الشّذَائي فحسب-[٣].

وقال في الكامل: «**أمال كل راءٍ بعدها ياءٌ نحو** ... ﴿مَجْرَىٰهَا﴾ و﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾[آل عمران: ٣، وغيرها] و﴿أَدْرَىٰكَ﴾ و﴿أَدْرَىٰكُم﴾: حمزةُ والكسائيُ وخلفُ ومحمدٌ في الأول والخزازُ والقواسُ عن حفصٍ، وابنُ موسى **وابنُ ماموية** وعبدُ الرزاق عن ابن عامر...»، وورد طريق ابن ماموية في الكامل من طريق الشّذَائي عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام بسنده إلى ابن عامر. ثمّ ذكر الهذلي في خصوص الكلام على ﴿مَجْرَىٰهَا﴾ أنّ الداجونيّ أمالها عن صاحبيه، والظاهر أنّه يعني بهما ابنَ موسى الصوريّ وابنَ ماموية اللذينِ ذكرهما قبل ذلك الموضع بقليل[٤].

٢- والذي ذكره في المصباح عن ابن ماموية عن هشام هو بين الفتح والكسر، وطريق ابن ماموية في المصباح ورد من طريقي **الشّذَائي وزيد** عن الداجوني عن ابن ماموية، وكلاهما من طرق النشر[٥].

(١) النشر (٣/ ٧٧).

(٢) ينظر: ص٦٤٢ .

(٣) ينظر المبهج (١/ ٣٥٣).

(٤) ينظر: الكامل (١/ ٦٦٢- ٦٦٣). وطريق الداجوني عن الصوري هو عن ابن ذكوان، وطريقه عن ابن ماموية هو عن هشام. ينظر الكامل (١/ ٣٥٨، ٣٦٥). وحينئذٍ فيحتمل أيضًا أن يراد بصاحبيه: ابن ذكوان وهشام، وهذا هو المشهور حين يقال: الداجوني عن صاحبيه.

(٥) ينظر المصباح (٢/ ٢٣٩).

٣- وأمّا الصفراوي فقد ذكر فتح الميم مع الإمالة لحفص والكسائي وحمزة، وذكر أنّ الباقين على أصولهم في الفتح والإمالة والتقليل في الياء التي تقع بعد الراء كما ذكر في باب الإمالة، وقد سقط باب الإمالة في النسخة التي وصلتنا من الإعلان، والظاهر أنّ فيه الفتح عن هشام؛ فإنّه نصّ له على الفتح في باب (أدرى) فلا يكون له أصل الإمالة في باب الرائيّ، وحينئذٍ يكون له الفتح في ﴿مَجْرَىٰهَا﴾[1]، وأيضًا لم يذكر الإمالة أبو معشر – الذي يتّصل به إسناد الصفراوي في هذا الطريق- في كتابيه التلخيص والجامع، مع إسناده لهذا الطريق فيهما[2].

ويشار إلى أنّه وردت الإمالة عن الشّذَائي عن الداجوني عن هشام من غير طرقه النشريّة[3].

- **من وافقه:**

١- زيد عن الداجوني: من كامل الهذلي عن ابن خشيش وابن الصقر وابن يعقوب ثلاثتهم عن زيد؛ حيث أطلق الهذلي إمالة الرائيّ عن ابن ماموية، ونصّ أيضًا على إمالة ﴿مَجْرَىٰهَا﴾ عن الداجوني عن صاحبيه، وهما هشام – من طريق ابن ماموية- وابن ذكوان – من طريق الصوري-[4]. **وطرق الكامل الثلاثة نشريّة.**

ويشار إلى أنّ أبا الكرم ذكر لابن ماموية عن هشام (بين الفتح والكسر)، وقد أسند طريق زيد بقراءته على الشريف الهاشمي على الحمّامي على زيد[5]. **وطريقه نشريّ.**

٢- والعجلي التُّسْتَرِي عن الداجوني: من جامع الروذباريّ عن الأهوازي عن العجلي؛ حيث نصّ الروذباريّ على قراءته على الأهوازي بإمالة ﴿مَجْرَىٰهَا﴾ في طريق ابن ماموية

---

(١) ينظر الإعلان (ص٣٢٤، ٣٣١).

(٢) تنظر القراءة في تلخيص أبي معشر (ص١٩٨)، وجامع أبي معشر (٣/ ٣١٣- ٣١٤)، وينظر الطريق في تلخيص أبي معشر (ص٣٦)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٥٣).

(٣) ينظر مثلًا: المنتهى للخزاعي (ص٢١٧)، وجامع البيان للداني (٢/ ٨٧٧).

(٤) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٦٢- ٦٦٣)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٦٥).

(٥) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٢٣٩)، وينظر الطريق فيه: (١/ ٣٥٣- ٣٥٤).

عن هشام[1].

ثانيًا: من وافقه عن هشام – من غير طريق الداجوني –: لم أجد أحدًا وافقه.

ثالثًا: من وافقه عن ابن عامر: صحّت إمالة ﴿مَجْرَىٰهَا﴾ عن ابن عامر في النشر من طريق الصوري عن ابن ذكوان.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لأحد أصول الطرق الفرعيّة عن شيخه – وهو أصل طريقه الرئيسي –، ووردت له موافقات يسيرةٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ، وبعضها نشريّة تدور على الكامل مأخوذةٌ من إطلاق عبارته، ولم ترد له موافقاتٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية. وأطلق ابن الجزريّ هذا الوجه عن المنفرِد، ولم يرد عنه من جميع طرقه النشريّة المتفرّعة عنه.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه – مع ذكره له في النشر موسوماً بالانفراد– لم يذكره في تقريب النشر ولا على سبيل الانفراد، ولم يذكره في الطيبة[2].

***

١٣٦– الموضع السادس: انفراد النهرواني عن الأصبهاني عن ورش بإمالة ﴿بَلَىٰ﴾[البقرة: ٨١، وغيرها].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد بإمالته أبو الفرج النهرواني عن الأصبهاني عن ورش، فخالف سائر الرواة عنه»[3].

- طريق النهرواني عن الأصبهاني من الطرق المسندة في النشر، وسبق[4].

- **مصدر انفراد النهرواني من طرقه النشريّة:**

١– أطلق ابن فارس في جامعه الإمالة عن ورشٍ، وجاءت رواية ورش عنده من طريق الأزرق ومن طريق النهرواني عن الأصبهاني. وذكرها ابن سوار عن ورش من طريق

---

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٧٧، ٧٩)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٩٦).

(٢) ينظر النشر (٣/ ٧٧)، وتقريب النشر (١/ ٣٥٥)، وطيبة النشر (ص٦٠، البيت: ٢٩٥).

(٣) النشر (٣/ ٧٨).

(٤) ينظر: ص٣١٩.

المصـــريين وعن النهرواني عن الأصـــبهاني. وذكرها أبو العلاء في غاية الاختصـــار عن القطان — وهو النهرواني- عن ورش.

٢- ولم يذكرها أبو العزّ في الكفاية[١].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الأصبهاني:** لم أجد أحدًا وافقه[٢].

ثانيًا: من وافقه عن ورش:

أ- أبو الوليد العثماني الأندلســـي بطريقه إلى الأزرق وبطريقه إلى أبي الأزهر كلاهما عن ورش: من المســـتنير عن أبي الوليد؛ حيث أطلق إمالة ﴿بَلَىٰ﴾ عن المصـــريين عن ورش[٣]. ويشار إلى أن ابن الجزري ذكر أنّ أبا الوليد الأندلسي اضطرب في رواية ورش إسناداً واختلافاً — أي في أحرف الخلاف التي رواها عنه-.

ب- وإطلاق ابن فارس إمالة ﴿بَلَىٰ﴾ عن ورش يفيد بظاهره الإمالة من طريق الأزرق، لكنّه حين أسند طريق الأزرق ذكر أنّه لا يأخذ به وإنّما ذكره للمذاكرة[٤].

ثالثاً: من وافقه عن نافع: لم أجد إمالة ﴿بَلَىٰ﴾ عن نافع غير ما سبق من طرق ورش.

- **وصـــف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصـــل طريقه الرئيسيّ، لم يوافقه أحدٌ عنه، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ من طريق فيه نظرٌ، ولم ترد له موافقات عن القارئ من غير هذه الرواية.

وأطلق ابن الجزريّ هذا الوجه عن المنفرِد، ولم يرد عنه من جميع طرقه النشـــريّة المتفرّعة عنه، ولكنّه ورد عنه من أغلبها.

- **حكم ابن الجزريّ:** ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة، فقال:

---

(١) ينظر جامع ابن فارس (ص٢٢٥)، والمستنير (ص٢٨٩)، وكفاية أبي العز (ص٩٧)، وغاية الاختصار (١/ ٢٧٢).

(٢) ذكر الداني في جامع البيان (١/ ٥٤٠، ٥٤١) عن الأصبهاني عن ورش أنّه قال بإشمام الإضجاع، فذكر له غير الفتح، ولكن عبارته تفيد التقليل وليس الإمالة.

(٣) تنظر القراءة في المستنير (ص٢٨٩)، وتنظر طرقه فيه (ص١٣٠- ١٣٣، ١٣٤- ١٣٥).

(٤) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص٢٢٥)، وينظر طريقه فيه (ص٨٢).

.... والاصبهاني لم يمل

غير (بلى) (التوراة) خلفٌ..... .... [1]

لكنّه لم يعتدّ به؛ فإنّه — مع ذكره في النشر والتقريب موسوماً بالانفراد- لم يذكره في الطيبة الجديدة، بل نصّ فيها على أنّه لم يُمَلْ عن الأصبهاني غير ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾[آل عمران: ٣][2].

***

١٣٧- الموضع السابع: انفراد ابن مهران عن روح بفتح ﴿أَعۡمَىٰ﴾ في الموضع الأول من الإسراء[٧٢].

قال ابن الجزريّ: «وأمّا ﴿أَعۡمَىٰ﴾ وهو في موضعي سبحان: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ﴾ فوافق على إمالتهما أبو بكر من جميع طرقه. ووافق على إمالة الأول أبو عمرو ويعقوب. **وانفرد** ابن مهران بفتحها عن روح فخالف سائر الناس»[3].

- طريق ابن مهران عن روح من الطرق المسندة في النشر، وسبق[4].
- **مصدر انفراد ابن مهران**[5]: لم يذكر ابن مهران الإمالة لروح في الغاية ولا في المبسوط، بل خصّها برواية رويس عن يعقوب، فيكون لروح الفتح[6].

---

(١) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٣/ ب].

(٢) ينظر النشر (٣/ ٧٨)، وتقريب النشر (١/ ٣٥٦)، وطيبة النشر (ص٦٣، البيت: ٣٢٢).

(٣) النشر (٣/ ٨٠).

(٤) ينظر: ص١٨٢.

(٥) سقط هذا الموضع من باب الإمالة من جامع أبي معشر، وهو أحد مصادر طرق ابن مهران عن روح.

(٦) تنظر القراءة في الغاية (ص٣٨- ٣٩)، والمبسوط (ص٥٩، ١٦١). وقد أسند الهذليُّ والأندرابي طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدّل، ولم يذكر الإمالة لروح من طريق ابن مهران، وأسند العراقيُّ والأندرابي طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل، ولم يذكرا الإمالة لروح من طريق ابن مهران، وذكر الروذباريّ أنّه قرأ عن ابن مهران عن رويس بالإمالة وعن زيد — أي ابن أخي =

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدل:** لم أجد هذا الوجه عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدل من غير طريق ابن مهران، غير أنّه ورد الفتح في المصباح من طريق القاضي عن الحنبلي عن هبة الله عن ابن الوكيل عن روح —كما سيأتي-، وأسند ابن الجزري طريق المصباح عن القاضي عن الحنبلي عن هبة الله لكنه جعله عن ابن يعقوب المعدّل عن ابن وهب عن روح مع إقراره بأنّ المصباح ساقه من طريق ابن الوكيل عن روح(١)، فعلى الإسناد الذي في النشر يكون المصباح موافقاً لابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب عن روح.

ثانيًا: من وافقه عن ابن يعقوب المعدّل عن ابن وهب – من غير طريق هبة الله-:

١- ابن خشنام عن ابن يعقوب المعدل:

أ- من طريق الكارَزيني عن ابن خشنام: من المبهج والمصباح كلاهما عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن ابن خشنام.

ب- والمسافر بن الطيب عن ابن خشنام: من المصباح عن ابن عتاب وثابت بن بندار وابن عبد القادر وأبي الخطاب أربعتهم عن المسافر بن الطيب.

حيث لم يذكر السبط ولا أبو الكرم الإمالة لأحدٍ من رواة يعقوب(٢). **وهذه الطرق من المبهج والمصباح من الطرق المسندة في النشر.**

يعقوب- وروح بالفتح. ينظر: الإشارة [ل٥٣/ أ]، والكامل (١/ ٦٦٤)، والإيضاح [ل١٣٧/ ب، ل١٩٨/ أ]، وشرح الغاية للأندرابي (ص١٧٢- ١٧٣)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٣٣). وتنظر طرقهم لابن مهران في الإشارة للعراقي [ل٩/ أ]، والإيضاح للأندرابي [ل١٠٠]، والكامل (١/ ٤٤٣)، وسقطت أسانيد روح من أصل المخطوط المحقق لجامع الروذباري عند بداية بيانه لأسانيد ابن مهران عنه (١/ ٧٠٧). ولم أجد أحكام هذا الحرف في جامع أبي معشر، وهو من مصادر طريق ابن مهران، وفي الجامع سقط في باب الإمالة، فلعلّه فيما سقط.

(١) ينظر النشر (١/ ٥٢١- ٥٢٢).

(٢) تنظر القراءة في المبهج (١/ ٣٥٤)، والمصباح (٢/ ٢١٧- ٢١٨)، وتنظر الطرق في المبهج (١/ ١٦٧- ١٦٨)، والمصباح (١/ ٦٢٦- ٦٢٧).

٢- وابن فيروز عن ابن يعقوب المعدل: من مفردة الأهوازي عن ابن فيروز؛ حيث ذكر إمالة رويس لكلمة ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[البقرة: ٣٤، وغيرها] وإمالة روح لها في ﴿قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾[الأعراف: ٩٣، والنمل: ٤٣]، وإمالته لياء ﴿يسٓ﴾[يس: ١]، ثم قال: (وفتح كلّ ما أماله أبو عمرو حيث كان)، وهذا بعمومه يشمل ﴿أَعْمَىٰ﴾ في أول موضعي سورة الإسراء(١).

ثالثًا: من وافقه عن ابن وهب عن روح – من غير طرق المعدّل-: أبو بكر أحمد بن محمد بن عيسى المكي عن ابن وهب: من المصباح عن ابن عتاب بسنده إلى المكّي؛ حيث لم يذكر أبو الكرم إمالةً لأحد من رواة يعقوب(٢).

رابعًا: من وافقه عن روح -من غير طريق ابن وهب-:

١- هبة الله عن ابن الوكيل عن روح: من المصباح عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الحنبلي عن هبة الله؛ كما سبق عن المصباح(٣).

٢- والزبيري عن روح: من المصباح عن السمرقندي عن الأهوازي بسنده إلى الزبيري؛ كما سبق عن المصباح(٤).

خامسًا: من وافقه عن يعقوب:

١- رويس:

أ- من طريق التمار عن رويس:

١. من طريق الشنبوذي عن التمّار: من مفردة الأهوازي عن الشنبوذي، ومن المبهج والمصباح كلاهما عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشنبوذي.

٢. ومن طريق النخاس عن التمار: من طريق الكارَزيني عن النخاس: من المبهج والمصباح كلاهما عن الشريف العباسي عن الكارَزيني. **ومن طريق الحمّامي والقاضي أبي**

---

(١) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للأهوازي (ص٧٦)، وينظر الطريق فيه (ص٦٧).

(٢) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٢١٧- ٢١٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٦٢٧- ٦٢٨).

(٣) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٢١٧- ٢١٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٦٢٥- ٦٢٦).

(٤) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٢١٧- ٢١٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٦٣٠).

العلاء كلاهما عن النخاس: من المصباح بطرقه إليهما. **وجميع هذه الطرق عن النخاس نشريّة**.

٣. ومن طريق ابن فيروز عن التمار: من المصباح عن أبي بكر السمرقندي عن الأهوازي عن الغضائري عن ابن فيروز.

ب- ومن طريق الزبيري عن رويس: من المصباح عن السمرقندي عن الأهوازي بسنده إلى الزبيري.

حيث لم يذكر الأهوازي ولا السبط ولا أبو الكرم إمالة ﴿أَعۡمَىٰ﴾ لأحدٍ من رواة يعقوب، كما سبق[1].

٢، ٣، ٤- والوليد بن حسان وزيد كلاهما عن يعقوب، والزبيري عن أصحابه[2] عن يعقوب[3].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ولم أجد أحدًا وافقه عن شيخه - إلّا من طريقٍ من المصباح بحسب إسناد ابن الجزريّ له مخالفًا لما في المصباح-، ووردت له موافقاتٌ يسيرة عن أصل طريقه الفرعيّ، وبعضها نشريّة، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ وعن الراوي وهي تدور على المصباح، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ وبعضها نشريّة وأغلبها يدور على المصباح. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة، مع جزمّه أوّلًا في النشر والتقريب بالإمالة عن يعقوب ثم ذكره لهذا الوجه موسوماً بالانفراد[4].

---

(١) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للأهوازي (ص٧٦)، والمبهج (١/ ٣٥٤)، والمصباح (٢/ ٢١٧- ٢١٨)، وتنظر الطرق في مفردة الأهوازي (ص٦٦)، والمبهج (١/ ١٦٨)، والمصباح (١/ ٦٢٦- ٦٢٧، ٦٣٠).

(٢) وهم أبو حاتم وابن عبد الخالق وأبو أيوب الذهبي وفضل الهذلي وأبو المهلب.

(٣) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٢١٧- ٢١٨)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٦٢٨- ٦٣٠).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص٦٠، البيت: ٢٩٢)، والنشر (٣/ ٨٠)، وتقريب النشر (١/ ٣٥٧).

١٣٨- الموضع الثامن: انفراد صاحب المبهج عن نفطويه عن يحيى بن آدم في رواية شعبة بإمالة ﴿أَعۡمَىٰ﴾ في موضعي طه[١٢٤، ١٣٥].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد صاحب المبهج عن نفطويه عن يحيى بإمالة ﴿أَعۡمَىٰ﴾ في موضعي طه ... فخالف سائر الناس عن يحيى»[(١)].

- طريق سبط الخياط عن نفطويه في رواية شعبة من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه المبهج: عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشنبوذي والشّذَائي كلاهما عن نفطويه عن شعيب عن يحيى بن آدم في رواية شعبة[(٢)].

- **مصدر الانفراد:** قال في المبهج: «وروى نفطويه عن شعيب عن يحيى إمالة ﴿أَعۡمَىٰ﴾ في سورة طه»[(٣)].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الشنبوذي أو الشّذَائي عن نفطويه:**

١- ورد هذا الوجه عن الشنبوذي عن نفطويه: من الوجيز للأهوازي عن الشنبوذي؛ حيث نصّ على إمالة شعبة لأعمى في الموضعين في سورة الإسراء وطه، وقال: «هكذا قرأت عن الشنبوذي عنه»[(٤)].

٢- وورد عن الشّذَائي عن نفطويه: من الكامل:

أ- عن أبي عاصم[(٥)] عن الشّذَائي.

ب- وعن القُهُندُزي عن الخبازي عن الشّذَائي. **وطريق الخبازي نشريّ.**

---

(١) النشر (٣/ ٨٠).

(٢) النشر (١، ٤٣٤- ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤٢)، المبهج (١/ ٩٣).

(٣) المبهج (١/ ٣٥٤).

(٤) تنظر القراءة في الوجيز (ص١٤٩، ٣٧٦)، وينظر طريقه (ص٥٨).

(٥) أبو عاصم عبد الواحد بن إبراهيم القاضي بالبصرة، روى القراءة عن الشذائي والمطوعي، روى القراءة عنه الهذليّ. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٥٦١).

فإنّ الهذليّ بعد أن ذكر الإمالة في سورة الإسراء لمن أمال — ومنهم شعبة- قال: (وهكذا حيث وقع)، واستثنى عن شعبة: البرجميّ، وابن مهران عن حماد ويحيى بن آدم، والخزاعي عن شعبة غير طريق الرفاعي، فمن عدا هؤلاء لهم الإمالة مطلقاً[1].

ثانيًا: من وافقه عن شعيب عن يحيى بن آدم — من غير طريقي الشّذَائي والشنبوذي عن نفطويه-: الهذلي من الكامل بأسانيده - من غير طريق الخزاعي- إلى **الأصم**[2] **والمثلَّثي**[3] **والقافلاني**[4] **وأبي عون أربعتهم عن شعيب**؛ كما سبق عن الهذليّ[5]. **ومنها طريق نشريّ هو طريق الهذلي عن القاضي أبي العلاء عن ابن بابُش عن الأصم.**

ثالثًا: من وافقه عن يحيى بن آدم عن شعبة:

١- أبو حمدون عن يحيى بن آدم: من الكامل بسنده إلى الصوّاف وإلى أبي عون كلاهما عن أبي حمدون؛ كما سبق عن الهذلي[6]. **وطريقا الكامل عن أبي حمدون نشريّان.**

٢- وخلفُ بن هشام عن يحيى بن آدم[7].

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٦٤)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٤٦٠).

(٢) أبو بكر يوسف بن يعقوب بن الحسين الواسطيّ، يُعرف بالأصمّ، (ت٣١٣هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٩٢)، وغاية النهاية (٤/ ١٨٦).

(٣) أبو العباس أحمد بن سعيد الواسطيّ الضرير، يُعرف بالمثلَّثي، (ت٣٢٣هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٥٦)، وغاية النهاية (١/ ٢١٨).

(٤) أبو بكر أحمد بن يوسف القافلاني، قرأ على الصريفيني وإدريس بن عبد الكريم، قرأ عليه أبو أحمد السامري وابن الشارب. ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٩٠).

(٥) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٦٤)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٤٥٨- ٤٦١، ٤٦٤- ٤٦٥).

(٦) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٦٤)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٤٦٥- ٤٦٦).

(٧) تنظر القراءة في روضة المالكي (١/ ٣٦٤)، وجامع البيان من طريق الرواية (١/ ٥٤٦)، والكامل (١/ ٦٦٤)، وجامع الروذباري (٢/ ٩٩)، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٤٧)، وجامع البيان (١/ ٢٤٣)، وكامل الهذلي (١/ ٤٦٢- ٤٦٣، ٤٦٧، ٤٧٧)، وجامع الروذباري (١/ ٤٨٧- ٤٨٨).

٣- والرفاعيُّ عن يحيى بن آدم(١).

٤- والوكيعيُّ(٢) عن يحيى بن آدم: من طريق ابن مجاهد ومن المصباح(٣).

٥- وابنُ شاكر(٤) عن يحيى بن آدم: من طريق ابن مجاهد(٥).

٦-٩- والترمذي(٦) وابن الأسـود(٧) ومحمد بن المنذر(٨)، وضِـرار بن صُـرَد(٩)، أربعتهم

---

(١) تنظر القراءة في السبعة (ص١٤٦)، والمنتهى (ص٤٥٢)، وجامع البيان من طريق الرواية (١/ ٥٤٦)، والكامل (١/ ٦٦٤)، والإيضاح للأندرابي [ل١٣٧/ ب]، وجامع الروذباري (٢/ ٩٩)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٩٥)، والمنتهى (ص١٥٤- ١٥٥)، وجامع البيان (١/ ٢٤٢- ٢٤٣)، والكامل (١/ ٤٦٤، ٤٦٨)، والإيضاح [ل٩٥/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٤٨٧- ٤٨٨).

(٢) أبو إبراهيم أحمد بن عمر بن حفص الوكيعي البغدادي الضرير، (ت٢٣٥هـ). ينظر: تاريخ بغداد (٥/ ٤٦٦)، وغاية النهاية (١/ ٣١٧).

(٣) تنظر القراءة في السبعة (ص١٤٦)، والمجزي [ل١٥/ ب]، وجامع البيان (١/ ٥٤٦)، والموجز للأهوازي (ص٢٠٠)، والكامل (١/ ٦٦٤)، والإيضاح للأندرابي [ل١٣٧/ ب]، وجامع الروذباري (٢/ ٩٩)، والمصباح (٢/ ٢١٨)، والمنهاج (٢/ ٦٠٧٩)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٩٤)، والمجزي [ل٩/ أ]، وجامع البيان (١/ ٢٤٢)، والموجز (ص٤٢- ٤٣)، والكامل (١/ ٤٦١)، والإيضاح [ل٩٥/ ب]، وجامع الروذباري (١/ ٤٨٦)، والمصباح (١/ ٣٩١- ٣٩٣)، والمنهاج (١/ ٧٨).

(٤) أبو البختري عبد الله بن محمد بن شاكر العَبْدي البغدادي، روى القراءة عن يحيى بن آدم إلى آخر سورة الكهف، روى عنه ابن مجاهد وابن الأعرابي وابن الجارود. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٥٠٢).

(٥) تنظر القراءة في السبعة (ص١٤٦)، وجامع البيان (١/ ٥٤٦)، والكامل (١/ ٦٦٤)، وجامع الروذباري (٢/ ٩٩)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٩٤)، وجامع البيان (١/ ٢٤٢)، والكامل (١/ ٤٦١)، وجامع الروذباري (١/ ٤٨٥).

(٦) أبو عمران موسى بن حزام الترمذي، روى القراءة عن يحيى بن آدم، روى القراءة عنه عبد الله بن أبي داود وغيره. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٧٧٨).

(٧) أبو عبد الله الحسين بن عليّ بن الأسود العِجلي الكوفي، روى القراءة عن يحيى بن آدم والحسين الجعفي وغيرهم، روى عنه الحُلواني وعبد الله بن أحمد السُّلمي وابن شَهْرَيار. ينظر: غاية النهاية (١/ ٧٤٨).

(٨) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٥٤٦)، وجامع الروذباريّ (٢/ ٩٩)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ٢٤٣- ٢٤٤)، وجامع الروذباريّ (١/ ٤٩١- ٤٩٢).

ومحمد بن المنذر هو: محمد بن المنذر الكوفي، روى الحروف عن يحيى بن آدم وعن سليم، روى الحروف عنه ابنه المنذر وابن سعدان. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٦٤٣).

(٩) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٥٤٦)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٤٣- ٢٤٤).

=

عن يحيى بن آدم.

١٠-١٣- وابن الحجاج[١] والخشـــابي[٢] وعبد الله بن عمر[٣] وابن رافع[٤] أربعتهم عن يحيى بن آدم: من طريق الأهوازي[٥].

ثالثًا: من وافقه عن شعبة:

١- الكسائي[٦].

٢-وابن أبي أمية[٧].

وضرار هو: أبو نُعيم ضِرار بن صُرَد بن سليمان التميمي الكوفي، (ت١٢٩هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢١٦).

(١) محمد بن عليّ بن الحجّاج، روى القراءة عن يحيى ب آدم، قرأ عليه ابن شنبوذ. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٥٠٠).

(٢) أبو يوسف حجاج بن حمزة بن سويد الخشّابي القاضي، روى القراءة عن يحيى بن آدم، أخذ القراءة عنه عبيد الله بن الفضل الآملي ومحمد بن علي الحجّاجي شيخ ابن شنبوذ. ينظر: غاية النهاية (١/ ٦٥٠).

(٣) عبد الله بن عمر، قال عنه ابن الجزري في الغاية (٢/ ٤٧٤): (روى القراءة عن يحيى بن آدم، كذا ذكره الأهوازي في مفردة عاصم، وأنّ محمد بن سعدان قرأ عليه، والله أعلم).

(٤) محمد بن رافع، روى الحروف عن يحيى بن آدم، قرأ عليه الحروف عبيد الله بن الفضل الآملي. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٣٤٤).

(٥) تنظر القراءة في جامع الروذباريّ (٢/ ٩٩)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٤٩٢- ٤٩٣).

(٦) ورد هذا الوجه في الكامل للكسائي عن شعبة من غير طريق الخزاعي، وفي جامع البيان من طريق أبي عبيد عن الكسائي. تنظر القراءة في السبعة (ص١٤٦)، وجامع البيان (١/ ٥٤٦)، والكامل (١/ ٦٤٤)، وجامع الروذباري (٢/ ٩٩)، وروضة المعدل (٢/ ٣٠)، والمنهاج (٢/ ٦٠٧)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٩٤)، وجامع البيان (١/ ٢٤٠)، والكامل (١/ ٤٧٧- ٤٧٩)، وجامع الروذباري (١/ ٤٩٦- ٤٩٨)، وروضة المعدل (١/ ٢٩١)، والمنهاج (١/ ٨٤).

(٧) تنظر القراءة في السبعة (ص١٤٦)، والكامل (١/ ٦٤٤)، وجامع الروذباري (٢/ ٩٩)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٩٤)، والكامل (١/ ٤٦٩)، وجامع الروذباري (١/ ٥٠٧).

=

٣- والحسين بن علي الجعفي[(١)].

٤- والأعشى[(٢)]. أربعتهم عن شعبة. وورد عن شعبة من طرق أخرى كثيرة تزيد عن العشرين، من كتابَي الكامل وجامع الروذباري، وكذلك ورد عن بعض رواة عاصم غير شعبة، وفي تفصيل ذلك خروج إلى الإطالة البالغة.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن طريقٍ فرعيّ، ووردت له موافقاتٌ عنه، وبعضها من طرق نشريّة، ووردت له موافقات عن أصل طريقه الفرعيّ ومنها طريق نشريّ، وكلها تدور على الكامل، ووردت له موافقاتٌ كثيرةٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ وعن الراوي وعن القارئ، وكثيرٌ منها يدور على الكامل وجامع الروذباري. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة؛ حيث قال:

و(صحبة) سوى سدىً وقفا رمى أعمى بسبحان، و(صحبة) (حما)

لُاولَى، **وفي طه (شفا) والخلف (صف)** .... [(٣)]

لكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة الجديدة، مع ذكره في النشر والتقريب موسوماً بالانفراد، ووسْمه في النشر بمخالفة سائر الناس عن يحيى[(٤)].

***

وابن أبي أميّة هو: أبو عمرو عبد الله بن عمرو بن أبي أميّة البصري، روى القراءة عن شعبة، روى عنه القراءة روح بن عبد المؤمن ومحمد بن الجهم شيخ ابن مجاهد. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٤٧٤).

(١) تنظر القراءة في السبعة (ص١٤٦)، وجامع الروذباري (٢/ ٩٩)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٩٥)، وجامع الروذباري (١/ ٤٩٨- ٤٩٩).

(٢) ورد هذا الوجه في الكامل عن الأعشى من غير طريق الخزاعي. تنظر القراءة في التذكرة (ص٢٠٠)، والأوسط (ص٢٨٩)، والكامل (١/ ٦٤٤)، وتنظر الطرق في التذكرة (ص٣٤- ٣٥)، والأوسط (ص٦٥)، والكامل (١/ ٤٨٠- ٤٨٨).

(٣) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٢/ أ].

(٤) ينظر طيبة النشر (ص٦٠، البيت: ٢٩٢)، والنشر (١/ ٨٠)، وتقريب النشر (١/ ٣٥٧).

١٣٩- الموضع التاسع: انفراد الحافظ أبي العلاء عن النهرواني عن ابن وردان عن أبي جعفر بتقليل ﴿إِنَىٰهُ﴾[الأحزاب: ٥٣].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الحافظ أبو العلاء عن النهرواني عن عيسى بن وردان عن أبي جعفر بإمالته بين اللفظين، لم يروه غيره مع أنه لم يسندها إلا عن أبي العز، ولم يذكرها أبو العز في شيء من كتبه»(١).

- طريق الحافظ أبي العلاء عن النهرواني في رواية ابن وردان من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه غاية الاختصار: عن أبي العزّ عن غلام الهراس عن أبي الفرج النهروانيّ عن زيد بن أبي بلال عن الداجوني عن **ابن شبيب** عن **ابن شاذان** عن الحُلْواني عن قالون عن **ابن وردان**(٢).

- **مصدر الانفراد:** ذكر أبو العلاء في غاية الاختصار أنّ الحُلْواني وافق العُمَري عن يزيد – وهو أبو جعفر- في ﴿إِنَىٰهُ﴾ فقط، أي بقراءتها بين اللفظين(٣)، وجاءت رواية الحُلْواني عن أبي جعفر في غاية الاختصار من طريق أبي العز عن النهرواني عن ابن شاذان فحسب(٤).

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه عن ابن شبيب، ولم أجد أحدًا وافقه عن أبي جعفر سوى **الأهوازيّ بطرقه إلى ابن وردان والهاشمي عن ابن جمّاز: من جامع الروذباريّ عنه؛** حيث ذكر الروذباريّ أنّ أبا جعفر - غير الدوري عن ابن جمّاز- من طريق الأهوازي عنه يقرأ ﴿إِنَىٰهُ﴾ بين الفتح والكسر وإلى الفتح أقرب. وجاءت طرق الروذباريّ عن الأهوازي عن أبي جعفر – غير طريق الدوري-:

١- من طريق ابن عبد الصمد عن ابن شاذان عن الحُلْواني عن قالون عن ابن وردان: بقراءته على الأهوازي على العجليّ التُّسْتَري عن ابن عبد الصمد.

---

(١) النشر (٣/ ٨١- ٨٢).

(٢) ينظر النشر (١/ ٤٩٨- ٥٠٠، ٥٠٢- ٥٠٣)، وغاية الاختصار (١/ ٨٦- ٨٧).

(٣) ينظر غاية الاختصار (١/ ٢٧٢).

(٤) غاية الاختصار (١/ ٢٧٢).

٢- ومن طريق العُمَري عن قالون عن ابن وردان: بقراءته على الأهوازي على الغضائري على ابن شنبوذ على العُمَري.

٣- ومن رواية ابن جمّاز: بقراءته على الأهوازي على الخاشع على أبي عبد الله الرازي على الحسين الأزرق الجمّال على إسماعيل الهاشمي على ابن جمّاز(١).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن طريق فرعيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عنه ولا عن أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ وعن الراوي وعن القارئ من طرقٍ يسيرةٍ تدور على بعض طرق الأهوازي. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة، مع ذكره في النشر والتقريب موسوماً بالانفراد، ووسْمه في النشر بأنّه لم يروه غير الهمذاني -المنفرِد-، وأنّه لم يسند الهمذانيُّ الطريقَ الذي روى عنه هذا الوجه إلا عن أبي العز، ولم يذكرها أبو العزّ في شيءٍ من كتبه(٢).

***

١٤٠- الموضع العاشر: انفراد صاحب المبهج عن أبي عون عن شعيب عن يحيى بن آدم عن شعبة بفتح ﴿نَـَا﴾ في الإسراء[٨٣].

قال ابن الجزريّ: «وأما ﴿نَـَا﴾ وهو في سبحان وفصلت[٥١]: فوافق على إمالته في سبحان فقط أبو بكر، وانفرد صاحب المبهج عن أبي عون عن شعيب عن يحيى عنه بفتحه»(٣).

- طريق سبط الخياط عن أبي عون عن شعيب عن يحيى بن آدم عن شعبة من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه المبهج: عن الشريف العباسي

---

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ١٦٨)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٦٨٦- ٦٨٨).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦٠، البيت: ٢٩٤)، والنشر (١/ ٨١- ٨٢)، وتقريب النشر (١/ ٣٥٧).

(٣) النشر (٣/ ٨٢).

عن الكارَزيني عن الشنبوذيّ الشطويّ عن الجُرْبي[١] والمنقّي كلاهما عن أبي جعفر البزاز[٢] عن أبي عون عن شعيب عن يحيى بن آدم عن شعبة[٣].

- **مصدر الانفراد:** وقع اضطراب في عبارة المبهج في ترجمة هذه القراءة، كما وقع اختلافٌ كبيرٌ في نسخه الخطية، وعبارته قد يفهم من صدرها الفتح لأبي عون عن يحيى ومن أثنائها الإمالة له ومن عجزها الفتح مرّةً أخرى، وقد نصّ في آخرها على أصحاب الفتح وهم ابن كثير وغيره، وذكر فيهم أبا عون[٤].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن شعيب عن يحيى بن آدم:** لم أجد أحدًا وافقه من طرق شعيب.

ثانيًا: من وافقه عن يحيى بن آدم: محمد بن المنذر عن يحيى بن آدم: من الإيضاح للأندرابي بسنده إلى ابن سعدان عن محمد بن المنذر؛ حيث ذكر الأندرابي الفتح في الموضعين لابن سعدان عن ابن المنذر عن يحيى[٥].

ثانيًا: من وافقه عن شعبة: البرجمي[٦] والأعشى[٧] كلاهما عن شعبة.

---

(١) أبو عبد الله محمد بن جعفر بن محمد الجُرْبي البغدادي، قرأ على ابن سهل الأشناني وأبي جعفر البزّاز، قرأ عليه الشنبوذي وعمر بن إبراهيم الكتاني. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٨٨)، وغاية النهاية (٣/ ٢٧٥).

(٢) أبو جعفر محمد – ويقال أحمد- بن عليّ البزّاز، أخذ عن أبي عون وإبراهيم السمسار وغيرهم، روى القراءة عنه المنقي والجُربي والنقاش وغيرهم. ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٠٧، ٣/ ٥٣٢).

(٣) النشر (١/ ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤٢)، المبهج (١/ ٩٣).

(٤) ينظر المبهج (٢/ ٦٧٥).

(٥) تنظر القراءة في الإيضاح [ل١٩٨/ ب]، وينظر الطريق فيه [ل٩٥/ ب].

(٦) ينظر: الغاية لابن مهران (٦٧)، والمبسوط (ص١٦١)، والتذكرة (ص٤٠٧)، والمنتهى (ص٤٥٣)، وروضة المالكي (١/ ٣٤٧)، وجامع البيان (٢/ ٩٣٣)، والإشارة للعراقي [ل٥٣/ أ]، وجامع ابن فارس (ص٣٧٦)، والتبصرة لابن فارس (ص٣٤٩)، وجامع الفارسي [ل١٧٥/ ب]، والكامل (١/ ٦٧٠)، والإيضاح [ل١٩٨/ ب]، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٠٧- ٤١٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٣٤)، والمستنير (ص٤٥٨)، وروضة المعدل (٢/ ٣٤)، وكفاية أبي العز (ص٢١٢- ٢١٣)، والمنهاج (٢/ ٥٦٣). والمصباح (٣/ ٥٢١- ٥٢٢)، وغاية الاختصار (٢/ ٥٥٠).

(٧) تنظر المصادر السابقة بالإضافة إلى التذكرة (ص٤٠٧).

ثالثاً: من وافقه عن عاصم: صحّ هذا الوجه في النشر عن عاصمٍ من رواية حفص.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن طريقٍ فرعيّ، ولم يوافقه أحدٌ في طريقه الفرعيّ ولا في أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقةٌ واحدةٌ في أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ عديدةٌ عن الراوي. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزري الفتح عن شعبة في الطيبة القديمة؛ حيث قال: (نأى: (شفا) (ي)صف خلفٌ، والاسرا: هم بخلفٍ شُعبهْ)[1]، وفرّع عليه في النشر؛ حيث قال بعد بيانه لأوجه شعبة في النون والهمزة: «فيصير لأبي بكر أربع طرق... الرابع: الفتح في الموضعين، وهي طريق صاحب المبهج عن أبي عون عن شعيب عن يحيى»[2]. ولكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة الجديدة[3]، وجزم أوّلا في النشر والتقريب بالإمالة لشعبة في موضع الإسراء فقط، مع ذكره لهذا الوجه موسوماً بالانفراد[4].

***

١٤١- الموضع الحادي عشر: انفراد ابن سوار عن النهرواني عن أبي حمدون عن يحيى بن آدم عن شعبة بإمالة ﴿نَـَٔا﴾ في فصلت.

قال ابن الجزريّ: «وأما ﴿نَـَٔا﴾ وهو في سبحان وفصلت: فوافق على إمالته في سبحان فقط أبو بكر، وانفرد صاحب المبهج عن أبي عون عن شعيب عن يحيى عنه بفتحه، **وانفرد ابن سوار** عن النهرواني عن أبي حمدون عن يحيى عنه بالإمالة في الموضعين»[5].

(١) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٢/ أ].

(٢) النشر (٣/ ٨٣).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٦٠، الأبيات: ٢٩٤- ٢٩٥).

(٤) ينظر النشر (٣/ ٨٢- ٨٣)، وتقريب النشر (١/ ٣٥٨).

(٥) النشر (٣/ ٨٢).

- طريق ابن سوار عن النهرواني عن أبي حمدون في رواية شعبة من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه المستنير: عن العطار وأبي الحسن الخياط كلاهما عن النهرواني عن بكار عن الصواف عن أبي حمدون عن يحيى بن آدم عن شعبة(١).

- **مصدر الانفراد:** قال في المستنير: «وفتح النون وأمال الهمزة... وعاصمٌ في رواية أبان ويحيى [ابن آدم] غيرَ الحمّامي [عن يحيى بن آدم] والعليميُّ(٢)... **وكذا خُلْفُهم** في (حم السجدة)»(٣)، وطريق يحيى بن آدم جاء في المستنير من طريق الصريفيني وشعيب والوكيعي وأبي هشام وخلف بن هشام و**أبي حمدون**، وجاء طريق **أبي حمدون** في المستنير من طريقي **الحمّامي والنهرواني**، وقد أطلق ابن سوار الإمالة عن يحيى واستثنى الحمّامي، فتكون الإمالة لسائر طرق يحيى بن آدم غير الحمّامي، ومنها عدّة طرق نشريّة، وهي: **طريقاه** المذكوران سابقًا عن النهرواني عن أبي حمدون عن يحيى، **وطريقه** عن عليّ بن طلحة البصري(٤) عن ابن عصام(٥) عن الأصم عن شعيب عن يحيى، **وطريقه** عن الشرمقاني والعطار كلاهما عن الكتاني عن الجُرْبي عن البزاز عن أبي عون عن شعيب. ومع أنّ عبارة المستنير تتناول بإطلاقها هذه الطرق على السواء إلّا أنّ ابن الجزريّ لم يذكر منها إلّا طريق النهرواني عن أبي حمدون.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن بكار عن الصواف:** لم أجد أحدًا وافقه عن النهرواني ولا عن الصواف.

ثانيًا: من وافقه عن الصواف عن أبي حمدون عن يحيى بن آدم: أبو الكرم عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن النخاس والخلّال(٦) كلاهما عن الصواف؛ حيث

---

(١) ينظر النشر (١/ ٤٣٦- ٤٣٨، ٤٤٢)، والمستنير (ص١٨٠).

(٢) لم يسند ابن الجزريّ طريقاً للعليميّ من المستنير.

(٣) المستنير (ص٤٥٨).

(٤) أبو الحسن علي بن طلحة بن محمد البصري ثم البغدادي، (ت٤٣٤هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٦٢)، وغاية النهاية (٢/ ٧٣٤).

(٥) أبو الفرج عبد العزيز بن عصام، قرأ على الأصم، قرأ عليه أبو الحسن عليّ بن طلحة في سنة نيّف وثلاثمائة. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣٦٥).

(٦) أحمد بن جعفر بن حمدون الخلّال، (ت٢٧٢هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ١٨١).

أطلق أبو الكرم الإمالة في الهمزة ليحيى من غير طريق الحمّامي ثم ذكر أنّ خُلْفَهم في (فصلت) كذلك واستثنى طريق الحمّامي عن يحيى والعليمي فقط، فبقي هذا الطريق داخلًا تحت عموم الإمالة[1]. **وطريق المصباح عن النخاس والخلال من الطرق النشرية.**

ثالثًا: من وافقه عن أبي حمدون عن يحيى بن آدم – من غير طريق الصواف-: لم أجد أحدًا وافقه.

رابعاً: من وافقه عن يحيى بن آدم عن شعبة:

١- شعيب الصريفيني عن يحيى بن آدم:

أ- من طريق الأصم عن شعيب:

١. من طريق ابن خُلَيع عن الأصم: من طريق ابن مهران عن ابن خُلَيع: من الغاية والمبسوط لابن مهران – في ظاهرهما-. **وطريق الغاية نشريّ.**

٢. ومن طريق ابن عصام عن الأصم: من المصباح عن ابن عتاب عن أبي الحسن البصري[2] عن ابن عصام. **وهذا الطريق نشريّ.**

٣، ٤. ومن طريق المطوعي وابن بابُش كلاهما عن الأصم: من المصباح بسنده إلى المطوعي وبسنده إلى الأصم. **وطريقا المصباح عن المطوعي وابن بابُش نشريّان.**

٥. ومن طريق ابن العريف[3] عن الأصم: من المصباح عن ابن عتاب وأبي المعالي كلاهما عن أبي الفتح الواسطي[4] عن الجامدي.

---

(١) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٥٢١- ٥٢٢)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٩١).

(٢) أسند ابن الجزري في النشر (١/ ٤٣٠) طريق أبي الحسن البصري من كتابي المستنير والمصباح، وورد عنه هذا الوجه من الكتابين –كما سبق بيانه عن المستنير وكما سيأتي بيانه عن المصباح-.

(٣) علي بن أحمد بن الحسن الجامديّ القاضي، يُعرف بابن العريف، توفي في حدود (٣٨٠هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٦٩١).

(٤) أبو الفتح الفرج بن عمر بن الحسن الضرير الواسطي، (ت٤٣٦هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٥٠)، وغاية النهاية (٣/ ١٦).

ب، ج- ومن طريق المثلثي ونفطويه كلاهما عن شعيب: من المصباح بطرقه إلى المثلثي وبطرقه إلى نفطويه. **وطرق المصباح عن نفطويه والمثلثي نشريّة.**

حيث أطلق أبو الكرم الإمالة في الهمزة ليحيى من غير طريق الحمّامي ثم ذكر أن خُلْفَهم في (فصلت) كذلك واستثنى طريق الحمّامي عن يحيى والعليمي فقط، فبقي طريق شعيب داخلًا تحت عموم الإمالة. وأمّا ابن مهران فقد ذكر في فرش سورة الإسراء إمالة الهمزة ليحيى وغيره من القراء ولم يقيّد القراءة بكونها في موضع الإسراء، ولم يُعِدْ ذكر أحكام ﴿نَـَٔا﴾ في سورة فصلت، وظاهره يفيد أن يكون كلامه في فرش سورة الإسراء على إطلاقه، لكن لم أجد من ذكر هذا الوجه عن ابن مهران من طرقه[١]، فيحتمل أنّ كلامه ليس على إطلاقه[٢].

٢- والرفاعي[٣] وخلف[٤] كلاهما عن يحيى بن آدم.

٣- وإبراهيم بن أحمد الوكيعي[٥] عن أبيه عن يحيى: من طريق ابن مجاهد، ومن المصباح[٦].

(١) وهم العراقي والهذلي والأندرابي والروذباري.

(٢) تنظر القراءة في الغاية (ص٦٧)، والمبسوط (ص١٦١)، والمصباح (٣/ ٥٢١- ٥٢٢)، وتنظر الطرق في الغاية (ص١٩- ٢٠)، والمبسوط (ص٢٤- ٢٥)، والمصباح (١/ ٣٨٤- ٣٨٨).

(٣) تنظر القراءة في السبعة (ص١٤٦)، والمنتهى (ص٤٥٣)، وجامع البيان (٢/ ٩٣٤)، والكامل (١/ ٦٧٠)، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٠٩)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٣٤)، والمصباح (١/ ٥٢١- ٥٢٢)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٥٤- ١٥٥)، وجامع البيان (١/ ٢٤٢- ٢٤٣)، والكامل (١/ ٤٦٤، ٤٦٨)، وجامع أبي معشر (١/ ٥٣٣)، وجامع الروذباري (١/ ٤٨٧- ٤٨٨)، والمصباح (١/ ٣٨٩- ٣٩١).

(٤) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٥٢١- ٥٢٢)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٣٨٣- ٣٨٤).

(٥) إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعي الضرير البغدادي، (ت٢٨٩هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٨٣).

(٦) تنظر القراءة في المنهاج (٢/ ٥٦٣)، والمصباح (٣/ ٥٢١- ٥٢٢)، وتنظر الطرق في المنهاج (١/ ٧٨)، والمصباح (١/ ٣٩١- ٣٩٣).

خامسًا: من وافقه عن شعبة عن عاصم:

١- العليمي[١]: **من طريق ابن مهران عن ابن خُلَيع عن الأصم عن العليمي**: من الغاية والمبسوط، ومن الإيضاح عن الفارسي عن ابن مهران؛ إذ ذكر ابن مهران في فرش سورة الإسراء إمالة الهمزة لحماد وغيره من القراء ولم يقيّد القراءة بكونها في موضع الإسراء، ولم يُعِدْ ذكر أحكام ﴿نَـَٔا﴾ في سورة فصلت، وظاهره يفيد أنّ كلامه في فرش سورة الإسراء على إطلاقه. وذكر الأندرابي الإمالة لحماد في الموضعين[٢]. **وطريق ابن مهران عن ابن خُلَيع عن الأصم عن العليمي من الطرق المسندة في النشر، ولم يبيّن ابن الجزريّ مأخذه.**

٢، ٣، ٤- والكسائي[٣] **وابن أبي حماد**[٤] **والأعشى**[٥] ثلاثتهم عن شعبة.

٥، ٦، ٧- والدارمي[٦] **والمعلى بن منصور**[٧] **وخلاد ثلاثتهم عن شعبة**: من طريق

(١) بعضهم يسند طريق العليمي عن حماد عن عاصم، وعن حماد عن شعبة عن عاصم، وبعضهم يسند طريق العليمي عن شعبة عن عاصم، وجعل ابن الجزريّ طريق العليمي عن شعبة مباشرة، حتى وإن انتقى طرقاً من الكتب التي ساقت إسناده على غير ذلك. وساق ابن مهران طريق العليمي عن حماد وذكر أنّ حمادًا قرأ على عاصم ثم قرأ على شعبة.

(٢) تنظر القراءة في الغاية (ص٦٧)، والمبسوط (ص١٦١)، والإيضاح [ل١٩٨]، وتنظر الطرق في الغاية (ص١٩)، والمبسوط (ص٢٤)، والإيضاح [ل٩٥/ ب].

(٣) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ٩٣٣)، وجامع الفارسي [ل١٧٥/ ب]، وروضة المعدل (٢/ ٣٤)، والمنهاج (٢/ ٥٦٣)، والمصباح (٣/ ٥٢١- ٥٢٢)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ٢٤٠- ٢٤١)، وجامع الفارسي [ل١٠٥/ ب]، وروضة المعدل (٢/ ٢٩١)، والمنهاج (١/ ٨٤)، والمصباح (١/ ٣٩٩- ٤٠١).

(٤) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ٩٣٣)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٥٠- ٢٥١).
وابن أبي حمّاد هو: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حمّاد الكوفيّ، روى القراءة عن حمزة وشعبة ونافع وغيرهم، روى القراءة عنه الكسائيُّ والحسن بن جامع وغيرهم. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٩٨).

(٥) تنظر القراءة في الكفاية (ص٢١٣)، وتنظر الطرق فيه (ص٤٣- ٤٤).

(٦) أبو محمد عبد الجبّار بن محمد الدارمي، روى القراءة عن شعبة، قرأ عليه أحمد بن محمد بن عثمان الأودي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٦٨).

(٧) أبو يعلى معلّى بن منصور الرازي الحافظ الفقيه الحنفي، (ت٢١١هـ). ينظر: معرفة القراء (٣/ =

الأهوازي[1].

سادسًا: من وافقه عن عاصم:

١، ٢- المفضَّل[2] **وأبان بن يزيد**[3] كلاهما عن عاصم.

٣- وشيبان[4] **عن عاصم**: من طريق الأهوازي[5].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن طريقٍ فرعيٍّ، ولم ترد له موافقاتٌ في عدّة مراتب من طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ في مرتبة عالية في طريقه الفرعيّ، وهي نشريّة تدور على المصباح مأخوذةٌ من إطلاق عبارته، ولم ترد له موافقاتٌ عن أصل طريقه الفرعيّ من غير طريقه الفرعيّ. ووردت له موافقاتٌ عديدةٌ عن طريقه الرئيسيّ، وبعضها من طرق نشريّة، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ من غير هذه الرواية. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وجاءت عبارة المنفرد مطلقةً شاملةً لعدّة طرقٍ منها طرق نشريّة، وقيّد ابن الجزريّ العبارة فلم يذكر الانفراد إلّا من بعض تلك الطرق النشريّة.

---

٧٤٠).

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٧٣٤)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٥٠٢، ٥٠٦، ٥٠٨).

(٢) تنظر القراءة في الإيضاح [ل١٩٨/ أ]، والمصباح (٣/ ٥٢١- ٥٢٢)، وتنظر الطرق في الإيضاح [ل٩٦]، والمصباح (١/ ٤١٨- ٤٣١).

والمفضَّل هو: أبو محمد المفضَّل بن محمد الضَّبّي الكوفيّ، إمامٌ مقرئٌ نحويٌّ أخباريّ، أخذ القراءة عن عاصم والأعمش، ضعّفه في القراءة أبو حاتم السجستاني وابن أبي حاتم الرازي، وذكر ابن الجزريّ أنّ في روايته شذوذًا. (ت١٦٨هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٢٧٥)، وغاية النهاية (٣/ ٧٤٦).

(٣) تنظر القراءة في الإيضاح [ل١٩٨/ أ]، والمصباح (٣/ ٥٢١- ٥٢٢)، وتنظر الطرق في الإيضاح [ل٩٦/ ب]، والمصباح (١/ ٤٣١).

(٤) أبو معاوية شيبان بن عبد الرحمن التميمي الكوفي، روى القراءة عن عاصم، روى القراءة عنه الحسين الجعفي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٨٥).

(٥) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٧٣٤)، وينظر الطريق فيه (١/ ٥٥٣- ٥٥٤).

– **حكم ابن الجزريّ**: فرّع ابن الجزريّ على هذا الانفراد في النشر؛ حيث قال بعد بيانه لأوجه شعبة في النون والهمزة: «فيصير لأبي بكر أربع طرق... الثالث: إمالة الهمزة فقط في (سبحان) و(فصلت) جميعاً، وهي طريق ابن سوار عن النهرواني عن أبي حمدون عن يحيى»[(١)]. ولكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة[(٢)]، وجزم أوّلا بالإمالة لشعبة في موضع الإسراء فقط، مع ذكره لهذا الوجه موسوماً بالانفراد[(٣)].

***

١٤٢– الموضع الثاني عشر: انفراد فارس بن أحمد ومتابعة الشاطبي له بإمالة ﴿نَـَا﴾ في الإسراء وفصلت عن السوسي بالخلف.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد فارس بن أحمد في إحدى وجهيه عن السوسي بالإمالة في الموضعين وتبعه على ذلك الشاطبي. وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً، ولهذا لم يذكره له في المفردات ولا عوّل عليه»[(٤)].

– طريق فارس بن أحمد في رواية السوسيّ من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن السامَرّي عن ابن جرير عن السوسي، وذلك:

١– من طريق الداني عنه: من التيسير، ومن الشاطبية بسنده إلى الداني.

٢– ومن طريق عبد الباقي بن فارس عنه: من التجريد لابن الفحام والتلخيص لابن بليمة كلاهما عن عبد الباقي[(٥)].

– **مصدر الانفراد:**

١– ذكر الداني هذا الوجه في التيسير بقوله: «وقد روي عن أبي شعيبٍ [السوسي] مثلُ

---

(١) النشر (٣/ ٨٣).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦٠، الأبيات: ٢٩٤– ٢٩٥).

(٣) ينظر النشر (٣/ ٨٢– ٨٣)، وتقريب النشر (١/ ٣٥٨).

(٤) النشر (٣/ ٨٢).

(٥) ينظر النشر (١/ ٣٩٢– ٣٩٣، ٣٩٦– ٣٩٧)، التيسير (ص١١٣– ١١٤)، التجريد (ص٥٧).

ذلك»[١]، وذكره الشاطبي بقوله:

نأى: (شَ)رْعُ (يُ)مْنٍ باختلافٍ[٢]

ويشار إلى أنّ الداني أسند طريق أبي الفتح عن السوسي في المفردات السبع وجامع البيان من عدّة طرق، ومنها طريقه عن السامَرّي عن ابن جرير[٣]، وذكر في **جامع البيان** أنه قرأ بالفتح عن اليزيدي من جميع الطرق وقال: «ما خلا أبا شعيب السوسي عن اليزيدي؛ فإن شيخنا أبا الفتح حكى لي عن قراءته في روايته عنه بالوجهين»[٤]، وقال قبل ذلك: «وروى أبو شعيب عنه: (مفتوحة النون والألف في كل القرآن، بهمزة بعدها ياء كقوله (نعى))، وأول قوله يوجب الفتح، وآخره يدلّ على الإمالة»[٥]، وأمّا **المفردات السبع** فقد نصّ فيها على الفتح في جزء الدوري، ولم يذكر خلافه عن السوسي في جزء الخلاف بين السوسي والدوريّ[٦].

٢- ولم يذكره ابن الفحام في التجريد ولا ابن بليمة في التلخيص[٧].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن جرير عن السوسي:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن السوسي:

١- أبو الحارث الرقّي عن السوسي: من طريق النقاش عن الرقّي:

أ- من طريق ابن مهران عن النقاش: من الغاية والمبسوط لابن مهران، ومن الإشارة للعراقي عن ابن مهران، ومن الإيضاح للأندرابي عن الفارسيّ عن ابن مهران، ومن جامع الروذباري عن أبي نصر عن طاهر بن علي عن ابن مهران.

---

(١) التيسير (ص٤١٢).

(٢) ينظر جامع البيان (١/ ٢٢١)، والمفردات السبع (ص٢٧٨).

(٣) جامع البيان (٢/ ٩٣٥).

(٤) جامع البيان (٢/ ٩٣٥).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٩٣٤).

(٦) ينظر المفردات السبع (ص٢٢٨، ٢٨٠- ٢٨١).

(٧) ينظر التجريد (ص١٢٤- ١٢٥)، والتلخيص لابن بليمة (ص١١٣- ١١٤).

ب، ج- ومن طريق الطرازي الكاتب والمنابري[١] كلاهما عن النقاش: من الإشـــارة للعراقيّ عنهما.

د، هـ- ومن طريق أبي إسحاق الطبري وأبي محمد عبد الله بن محمد بن عبد الصمد الورّاق[٢] كلاهما عن النقاش: من جامع الروذباري عن الأهوازي عنهما.

و- ومن طريق الشـــريف الزيدي عن النقاش: من طريق أبي معشـــر عن الشـــريف الزيدي: من جامع أبي معشـر، ومن الإقناع لابن الباذش عن الحصّـار عن أبي معشـر، **ومن طريق القرطبي عن الشـــريف الزيدي:** من الإقناع لابن الباذش عن الحصّـــار عن القرطبي.

حيث نصّ ابن مهران والعراقي والأندرابيّ على الإمالة للسوسيّ، وذكر الروذباريّ وأبو معشر وابن الباذش الإمالة للمروزي – وهو أبو الحارث[٣]- عن السوسيّ[٤].

(١) أبو القاسم – ويقال أبو إسحاق- إبراهيم بن أحمد بن جعفر الخِرقي البغدادي المنابري، (٣٧٤هـ). ينظر: تاريخ بغداد (٦/ ٥٠٧)، وغاية النهاية (١/ ٨٠).

(٢) لم أقف له على ترجمة. وترجم ابن الجزري لمن اسمه (أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله بن الصمد الوراق)، وذكر أنّه قرأ على النقاش وهبة الله، وأنّ الأهوازي قرأ عليه، فلعلّه هو. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٧٩٠).

(٣) فقد ترجم الروذباري لطريقه عن السوسي بـ(طريق المروزي عنه).

(٤) تنظر القراءة في غاية ابن مهران (ص٦٧)، والمبسوط (ص١٦١)، والإشارة [ل٥٣/ أ]، والإيضاح [ل١٩٨/ أ]، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٠٨)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٣٤)، والإقناع (ص١٣٩)، وتنظر الطرق في الغاية (ص١٣)، والمبسوط (ص١٧)، والإشارة [ل٣/ ب]، والإيضاح [ل٩٣/ أ]، وجامع أبي معشر (١/ ٤٧٠)، وجامع الروذباري (١/ ٤٢٤)، والإقناع (ص٢٦-٢٧). ويلاحظ أنّ أبا معشر ذكر الإمالة من عدّة طرق ومنها طريق المروزي، وقال بعد فراغه: (هذه طرق الأهوازي، وقال:...) وذكر بعض القراء ممّن لهم الإمالة أيضًا، ثمّ نقل نصوصاً عن الخزاعي والطُّرَيْثيثي وأبي الفضل الرازي، ويتبادر منه أنّ من ذكرهم أوّلًا إنّما هم من طريق الأهوازي، لكن لم يسند أبو معشر طريق المروزي عن السوسي من طريق الأهوازي، وإنّما أسنده من طريق الشريف الزيدي، فعبارته فيها خفاء. والله أعلم بمراد عباده.

ويشار إلى أنّ صاحب الإعلان ذكر أنّه روي عن السوسي إمالة الهمزة بخلافٍ عنه في ذلك[1]، وطرقه غير معروفة على التحقيق، وقد تكون الإمالة من طريق أبي معشر عن المروزي، أو من طريق التيسير؛ فإنّ صاحب الإعلان يتّصل سنده بهما ويعتمد عليهما في كتابه[2].

ثالثًا: من وافقه عن اليزيديّ: لم أجد هذا الوجه عن اليزيدي من غير طرق السوسي.

رابعًا: من وافقه عن أبي عمرو:

١، ٢، ٣- العباس[3] والخُريبي[4] وعبيد بن عقيل[5] ثلاثتهم عن أبي عمرو[6].

٤، ٥، ٦- ويونس واللؤلؤي[7] وهارون العتكي[8] ثلاثتهم عن أبي عمرو: من طريق

---

(١) ينظر الإعلان (ص٣٦٠).

(٢) ينظر الإعلان (قسم الدراسة): (ص٦٩، ص٧٠، ص٧١- ٧٧).

(٣) تنظر القراءة في غاية ابن مهران (ص٦٧)، والمبسوط (ص١٦١)، والمنتهى (ص٤٥٣)، والإشارة [ل٥٣/ أ]، والكامل (١/ ٦٧٠)، والإيضاح [ل١٩٨/ أ]، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٠٨)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٣٤)، وتنظر الطرق في الغاية (ص١٥)، والمبسوط (ص١٦)، والمنتهى (ص١٥٠)، والإشارة [ل٤/ ب]، والكامل (١/ ٤٢١- ٤٢٣)، والإيضاح [ل٩٣/ ب]، وجامع أبي معشر (١/ ٥٠٠- ٥٠١)، وجامع الروذباري (١/ ٤٤٨- ٤٥٠).

(٤) أبو عبد الرحمن عبد الله بن داود الهمْداني الخُرَيْبي، (ت٢١٣هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٤٢٤).

(٥) أبو عمرو عبيد بن عقيل بن صبيح الهلالي البصري، (ت٢٠٧هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٦١٦).

(٦) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٧٠)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٤٠٩، ٤٢٥- ٤٢٦).

(٧) أحمد بن موسى اللؤلؤي الخزاعي البصري، روى القراءة عن أبي عمرو والجحدري وعيسى بن عمر والقسط، روى القراءة عنه روح بن عبد المؤمن ونصر بن علي وخليفة بن خياط وغيرهم. ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٤١)، وغاية النهاية (١/ ٤٦٢).

(٨) أبو عبد الله هارون بن موسى الأعور العتكي البصري، من أوائل من تتبّع القراءات وألّف فيها، روى القراءة عن الجحدري وعاصم وابن كثير وأبي عمرو وغيرهم. ينظر: غاية النهاية (٤/ ٤٥).

الأهوازي[١].

٧- وعبد الوارث عن أبي عمرو: من الإيضاح للأندرابي، ومن جامع الروذباري عن الأهوازي عن القصبي[٢]، ومن كفاية أبي العز عن المطوعي. وموافقته جزئيّة في موضع فصّلت فحسب[٣].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن راوٍ، ولم يوافقه أحدٌ في أصل طريقه الرئيسي، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي، ووردت له موافقات عن القارئ من غير هذه الرواية. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة. وأطلق ابن الجزريّ هذا الوجه عن المنفرد، مع أنّه لم يرد عنه من جميع طرقه المتفرّعة عنه.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة؛ حيث قال فيها: (نأى (شفا) (ي)صف خلفٌ)[٤]، وذكره أيضًا في الطيبة الجديدة، لكن لم يذكره حين بيانه لأحكام (رأى)، بل ذكره في آخر بيتٍ في باب الإمالة، فقال:

وقيل قبل ساكنٍ حَرْفَيْ رأى عنه[٥] ورا سواه مع همز نأى[٦]

ولكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه؛ فإنّه جعله في النشر مخالفاً للإجماع؛ حيث ذكر أنّه أجمع الرواة

---

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٧٣٤)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٠٨)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦١)، وجامع أبي معشر (١/ ٥١٠، ٥١٣- ٥١٦). ووقع اختلاف بين أبي معشر والروذباري في بعض طرقه عن يونس، وتركت تفصيل ذلك تجنبًا للإطالة.

(٢) أبو بكر محمد بن عمر بن حفص القصبي البصري، أخذ القراءة عن عبد الوارث عن أبي عمرو والعباس بن الفضل عن خارجة عن نافع، روى الحروف عنه أحمد بن يحيى بن زهير ويموت بن المزرّع وغيرهم. ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٩٣)، وغاية النهاية (٣/ ٥٣٦).

(٣) تنظر القراءة في الإيضاح [ل١٩٨]، وجامع الروذباري (٢/ ٧٣٤)، وكفاية أبي العز (ص٢١٣)، وتنظر الطرق في الإيضاح [ل٩٣/ ب- ل٩٤/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٤٥١)، وكفاية أبي العز (ص٦٣).

(٤) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٢/ أ].

(٥) أي عن السوسيّ؛ لأن الكلام في البيت السابق عنه.

(٦) ينظر طيبة النشر (ص٦٣، البيت: ٣٢٦).

عن السوسي من جميع الطرق على الفتح وأنّه لا يعلم بينهم في ذلك خلافًا، وأنّه لذلك – أي لمخالفته الإجماع– لم يذكره الداني في المفردات ولم يعوّل عليه، مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد[1]، وذكره في الطيبة الجديدة بصيغة التمريض (قيل)، كما أنّه لم يُشِرْ إليه في مظنته، أي عند بيانه لمذاهب القراء في (رأى)[2]، ففيه إشارةٌ إلى أنّه ذكره حكايةً.

***

١٤٣- الموضع الثالث عشر: انفراد الهذلي بفتح الراء والهمزة من (رأى) غير ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾[الأنعام: ٧٦] عن ابن بابُش عن الأصم عن شعيب عن يحيى بن آدم.

قال ابن الجزريّ: «ووافقهم أبو بكر في ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ في الأنعام، واختلف عنه في الستة الباقية: فأمال الراء والهمزة يحيى بن آدم، وفتحها العليمي، **وانفرد** صاحب الكامل بهذا عن أبي القاسم ابن بابُش عن الأصم عن شعيب عن يحيى [بن آدم]»[3].

– طريق الكامل عن ابن بابُش عن الأصم عن شعيب عن يحيى بن آدم في رواية شعبة من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن القاضي أبي العلاء عن **ابن بابُش** عن الأصمّ عن **شعيب الصّريفيني** عن **يحيى بن آدم** عن شعبة[4].

– **مصدر الانفراد**: قال في الكامل: «فإن لم يتصل بلام وألف مثل ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ ﴿رَءَاكَ﴾[الأنبياء: ٣٦] ﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾[النمل: ١٠، والقصص: ٣١]... **بكسرتين**: حمزةُ والكسائيُّ ... **وأبو بكر** [شعبة] **غير الأعشى والبرجميّ**... وافق الأخفشُ طريق الصغير، وحمّادٌ، **وشعيبٌ** [عن شعبة] **إلا نفطويه: في الأنعام**»[5]، وهذا يفيد أن شعيباً – من غير طريق نفطويه– لم يقرأ بالإمالة إلّا في الأنعام، وأنّ نفطويه عن شعيب له الإمالة مطلقًا لدخوله تحت إطلاقه السابق عن شعبة وعدم استثنائه، وجاء طريق شعيب في الكامل من طرق عديدة، والنشريُّ منها: طريق ابن بابُش وطريق نفطويه، فقد أغفل

---

(١) ينظر النشر (٣/ ٨٢)، وتقريب النشر (١/ ٣٥٨).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦٠، الأبيات: ٢٩٤- ٢٩٥).

(٣) النشر (٣/ ٨٤).

(٤) النشر (١/ ٤٣٠- ٤٣١، ٤٣٥، ٤٤٢)، الكامل (١/ ٤٥٨- ٤٥٩).

(٥) الكامل (٢/ ٦٦٦- ٦٦٧).

ابن الجزريّ ما يتعلّق بطرق الكامل غير النشريّة، وخصّ في الذكر ما ورد في الكامل عن طريقه النشريّ.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن بابُش عن الأصم: الخزاعي عن ابن بابُش:** من المنتهى للخزاعي، ومن جامع الروذباريّ عن المروزي عن الخزاعيّ؛ فإنّ الخزاعيّ بعد أن أطلق الإمالة لشعبة – غير حماد والأعشى والبرجمي- قال: (وافق في الأنعام... شعيبٌ غير نفطويه)، وهذا يفهم منه تقييد إمالة شعيب – غير نفطويه- بموضع الأنعام، وأما نفطويه فيخرج من هذا التقييد ويظلّ على حكم الإطلاق السابق عن شعبة. وأمّا الروذباريّ فإنّه بعد أن أطلق الإمالة عن عاصم – واستثنى بعض الطرق- ذكر موافقة شعيب – غير نفطويه- من طريق الخزاعي والخبازي في موضع الأنعام فقط[1].

ثانيًا: من وافقه عن الأصم عن شعيب:

١، ٢، ٣، ٤- الخبازي عن المنابري وابن خُلَيع وأبي بكر العطار[2] وأبي عبد الله الضرير[3] أربعتهم عن الأصم: من جامع الروذباريّ عن القُهُندُزي عن الخبازي؛ كما سبق عن الروذباريّ[4].

٥- والمطوعي عن الأصم: من المبهج عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن المطوعي؛ حيث لم يذكر له السبط إمالةً، فله الفتح في المواضع السبعة كلها، **فتكون موافقته جزئية** حيث لم يمل ﴿رَءَا كَوۡكَبٗا﴾[5]. **وهذا الطريق نشريّ**، وأشار ابن الجزري

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٣٦٨)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٢٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٥٤)، وجامع الروذباري (١/ ٤٩٤).

(٢) أبو بكر محمد بن يحيى البغدادي الملّاح، ويقال العطار، قرأ على الأصم وعليّ بن بشران، قرأ على الخبازي والكارزيني والخزاعي والعراقي. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٦٧٧).

(٣) لم أقف له على ترجمة، وذكر ابن الجزري من شيوخ الخبازي: (عبد الله الضرير... روى القراءة عن يوسف بن يعقوب... لا أعرفه). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٥٤١).

(٤) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٥٢٣)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٤٩٥- ٤٩٦).

(٥) تنظر القراءة في المبهج (٢/ ٥٧٥)، وينظر الطريق فيه (١/ ٩٢).

إلى ورود هذا الوجه عنه ووصفه بالانفراد.

ثالثًا: من وافقه من طرق شعيب عن يحيى بن آدم – من غير طريق الأصم-:

١- القافلاني عن شعيب: من طريق الخزاعي عن السامَرّي عن القافلاني: من المنتهى للخزاعي، ومن جامع الروذباريّ عن المروزي عن الخزاعي.

٢- وأبو عون عن شعيب: من طريق الجُرْبي بسنده إلى أبي عون:

أ- من طريق الخزاعي عن الكتاني عن الجُرْبي: من المنتهى للخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي.

ب- ومن طريق الخبازي عن الشّذَائي عن الجُرْبي: من جامع الروذباريّ عن القُهُندُزي عن الخبازي.

ج- ومن طريق الكارَزيني عن الشنبوذي عن الجُرْبي: من المبهج عن الشريف العباسي عن الكارَزيني – وموافقته جزئية-. **وهذا الطريق نشريّ.**

كما سبق عن الخزاعي والروذباريّ، وأما السبط فلم يذكر إمالةً من هذا الطريق، فله الفتح في المواضع السبعة كلها، فتكون موافقته جزئية حيث لم يمل ﴿رَءَا كَوۡكَبًا﴾[1].

ويشار إلى أنّ الداني نقل نصًّا عن شعيب عن يحيى فيه إمالة ﴿رَءَا كَوۡكَبًا﴾ والسكوت عن غيرها، فقال الداني: (وقال شعيب عن يحيى: ﴿رَءَا كَوۡكَبًا﴾ بكسر الراء، و﴿رَءَا ٱلۡقَمَرَ﴾[الأنعام: ٧٧] و﴿رَءَا ٱلشَّمۡسَ﴾[الأنعام: ٧٨] و﴿رَءَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾[الكهف: ٥٣] و﴿رَءَا ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ﴾[النحل: ٨٦]: بكسر الراء وفتح الألف)، وقد ذكر الداني أنّه قرأ عن يحيى بالإمالة في (رأى)[2].

رابعًا: من وافقه عن يحيى بن آدم عن شعبة:

١- خلف عن يحيى: من المبهج عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن المطوعي عن

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٣٦٨)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٢٣)، والمبهج (٢/ ٥٧٥)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٥٤)، وجامع الروذباري (١/ ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦)، والمبهج (١/ ٩٣-٩٤).

(٢) ينظر جامع البيان (٢/ ٨٠١، ٨٠٢).

إدريس عن خلف؛ حيث لم يذكر له السبط إمالةً، فله الفتح في المواضع السبعة كلها، **فتكون موافقته جزئية** حيث لم يمل ﴿رَءَا كَوۡكَبًا﴾[1].

٢- وأبو حمدون والوكيعي عن يحيى: من المنهاج لابن ظفر بطرقه إليهما؛ حيث لم يذكر عنهما إمالةً، فيكون لهما الفتح مطلقًا، فتكون موافقتهما جزئيّة[2].

خامسًا: من وافقه عن شعبة: صح هذا الوجه عن شعبة في النشر من طريق العليمي في النشر.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن طريق فرعيٍ، ووردت له موافقةٌ عنه، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن أصل طريقه الفرعيّ من طريقه الفرعيّ ومن غيره، وبعضها نشريّة جزئيّة ووصفها ابن الجزريّ بالانفراد، ووردت له موافقاتٌ جزئيّةٌ يسيرةٌ عن طريقه الرئيسيّ. وصحّ هذا الوجه في النشر عن الراوي من طريقه الرئيسيّ الآخر.

- **حكم ابن الجزريّ**: عبارة ابن الجزريّ في الطيبة مجملةٌ في هذا الوجه عن يحيى بن آدم؛ فإنّه أطلق الخلف عن شعبة في غير الموضع الأول[3]، وهذا لا يقتضي قبول الفتح عن يحيى بن آدم بخصوصه ولا يقتضي ردّه، ولكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنه — مع جزمه في النشر أوّلًا بالإمالة ليحيى بن آدم ثم ذكره لهذا الوجه موسوماً بالانفراد- لم يذكره في التقريب، بل جزم فيه بالإمالة عن يحيى بن آدم ولم يذكر انفراد الهذلي بإمالة الأول وفتح الباقي[4].

***

١٤٤- الموضع الرابع عشر: انفراد صاحب المبهج بالفتح في (رأى) إذا كان بعدها متحرّك غير ضمير في جميع المواضع عن أبي عون عن شعيب عن يحيى، وعن الرزاز عن العليمي.

---

(١) تنظر القراءة في المبهج (٢/ ٥٧٥)، وينظر الطريق فيه (١/ ٩٤- ٩٥).

(٢) تنظر القراءة في المنهاج (١/ ٤٠٢- ٤٠٣)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٧٦- ٧٨).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٦١، البيت: ٣٠١).

(٤) ينظر النشر (٣/ ٨٤)، وتقريب النشر (١/ ٣٥٩).

قال ابن الجزريّ: «ووافقهم أبو بكر في ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ في الأنعام، واختلف عنه في الستة الباقية، فأمال الراء والهمزة يحيى بن آدم، وفتحها العليمي... **وانفرد** صاحب المبهج بالفتح في السبعة عن أبي عون عن شعيب عن يحيى، وعن الرزاز عن العليمي»[1].

- طريق المبهج عن أبي عون عن شعيب وعن الرزاز عن العليمي في رواية شعبة من الطرق المسندة في النشر. أما طريقه عن أبي عون فقد سبق[2]. وجاء طريقه النشريّ عن الرزاز عن العليمي من كتابه المبهج: عن الشريف العباسي عن الكارزيني عن الرزاز عن أبي بكر الأطروش عن يحيى العُلَيمي[3].

- **مصدر الانفراد:** خصّ السبط في المبهج إمالة ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ وأخواتها الستّة عن شعبة بطريقي نفطويه عن شعيب عن يحيى وخلف عن يحيى[4]، فيؤخذ لغيرهما عن شعبة بالفتح في المواضع السبعة، وتلك الطرق: طريق **المطوعي** و**أبي عون** كلاهما عن شعيب عن يحيى بن آدم، وطريق **العليمي** – وجاء في المبهج من طريق الرزاز فحسب–، وهذه الطرق الثلاثة من طرق النشر، وعبارة المبهج تقتضي أنّ المطوّعي مثل أبي عون والرزاز، ولم يظهر لي وجهٌ ترك ابن الجزريّ لذكره معهم، وقد وقع منه هذا مراراً لاسيّما في المبهج.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن شعيب عن يحيى بن آدم أو عن الرزاز عن الأطروش عن العليمي:**

١– لم أجد أحدًا وافقه عن شعيب عن يحيى بن آدم، بل لم أجد أحدًا وافقه عن يحيى بن آدم إلّا ما ورد في **المنهاج لابن ظفر بطرقه إلى أبي حمدون والوكيعي عن يحيى بن آدم**؛ حيث لم أجده ذكر عنهما إمالةً[5].

٢– ولم أجد أحدًا وافقه عن الرزاز عن الأطروش عن العليمي.

---

(١) النشر (٣/ ٨٥).

(٢) ينظر: ص ٦٦٠.

(٣) ينظر النشر (١/ ٤٤١– ٤٤٢)، والمبهج (١/ ٩٣– ٩٦).

(٤) ينظر المبهج (٢/ ٥٧٥)، وطريق خلف عن يحيى بن آدم ليس من طرق النشر.

(٥) تنظر القراءة في المنهاج (١/ ٤٠٢– ٤٠٣)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٧٦– ٧٨).

ثانيًا: من وافقه عن الأطروش عن العليمي[1]:

١- ابن خُلَيع عن الأطروش:

أ- من طريق ابن مهران عن ابن خُلَيع: من الغاية والمبسوط، ومن الإيضاح للأندرابي عن أبي الحسن الفارسي عن ابن مهران. **وطريق الغاية نشريّ.**

ب، ج- ومن طريق الحمّامي والنهرواني كلاهما عن ابن خُلَيع: من كفاية أبي العز عن غلام الهراس عن الحمّامي والنهرواني. **وطريقا الكفاية نشريّان.**

٢- وأبو الحسين علي بن عبد الله[2] **عن الأطروش:** من الإشارة للعراقي بسنده إليه.

إذ لم يذكر ابن مهران ولا العراقي ولا أبو العز إمالةً عن العليمي، وذكر الأندرابي إمالة الهمزة والراء ليحيى وغيره ثم قال: (وقد جاء عن حماد مثله غير أنّي قرأت بالفتح)[3].

ثالثًا: من وافقه عن شعبة:

---

(١) اختلفت الكتب في طريق العليمي في قراءة عاصم، فبعضهم يجعله عن شعبة مباشرة، وبعضهم يجعله عن حماد عن عاصم، وبعضهم يجعله عن حماد عن شعبة، وبعضهم يجمع بين الأخيرين، وسأذكر هنا مَن ذكر الفتح عن العليمي مع قطع النظر عن كونه عن شعبة أو عن حماد عن عاصم أو عن حماد عن شعبة أو عنهما، وذلك للاختلاف في طريق العليمي، وهذا الصنيع قريبٌ من فعل المحقّق ابن الجزريّ؛ وذلك لأنّ أبا العزّ قال في الكفاية بعد أن أسند طريق العليمي عن حماد (ص٤٥): (وقرأ حماد على عاصم في قول الحمّامي، وعلى أبي بكر في قول أبي الفرج النهرواني، وكلاهما على الصحيح؛ لأنّه قرأ على عاصم ثم قرأ بعد موت عاصم على أبي بكر)، ومع أنّ صاحب الكفاية صرّح بأنّ الحمّامي إنّما ذكر قراءة العليمي على حماد على عاصم دون شعبة إلّا أنّ ابن الجزري أسند في النشر طريق الكفاية عن الحمّامي عن العليمي ضمن طرق شعبة.

(٢) قرأ على الأطروش، قرأ عليه المنابري، كذا يؤخذ من إسناده في الإشارة [ل٧/ أ]، ولم أقف له على ترجمة.

(٣) تنظر القراءة في الغاية لابن مهران (ص٥٤)، والمبسوط (ص١١٤)، والإشارة [ل٣١/ ب]، والإيضاح [ل١٨٠/ ب]، والكفاية (ص١٦٣- ١٦٤)، وتنظر الطرق في الغاية (ص١٩)، والمبسوط (ص٢٤)، والإشارة [ل٧/ أ]، والإيضاح [ل٩٥/ ب]، والكفاية (ص٤٥).

١، ٢- البرجمي[١] والأعشى[٢] كلاهما عن شعبة.

٣- وابن جبير عن شعبة[٣].

٤- والاحتياطي عن شعبة[٤].

٥- والكسائي عن شعبة[٥].

٦- والحسين الجعفي عن شعبة[٦].

---

(١) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٥٤)، والمبسوط (ص١١٤)، والمنتهى (ص٣٦٨)، وروضة المالكي (١/ ٣٤٨)، والإشارة للعراقي [ل٣١/ ب]، وجامع ابن فارس (ص٢٩٧)، والتبصرة لابن فارس (ص٢٤٧- ٢٤٨)، وجامع الفارسي [ل١٥٢/ أ]، والكامل (١/ ٦٦٦- ٦٦٧)، والإيضاح [ل١٨٠/ ب]، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٠٦)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٢٣- ٥٢٤)، والمستنير (ص٣٨٦)، وروضة المعدل (٢/ ٣١- ٣٢)، وكفاية أبي العز (ص١٦٣- ١٦٤)، والمنهاج (١/ ٤٠٢- ٤٠٣)، والمصباح (٢/ ٢٥٤، ٣/ ٢٩٨- ٢٩٩)، وغاية الاختصار (١/ ٢٨٠- ٢٨١).

(٢) تنظر الإحالات السابقة، بالإضافة إلى التذكرة (ص٣٢٧).

(٣) هذا الوجه من جامع الروذباري مخصوص بطريق الأهوازي. تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ٨٠٣)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٠٦)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٢٣)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ٢٥٤- ٢٥٥)، وجامع أبي معشر (١/ ٥٣٩، ٥٤٩)، وجامع الروذباري (١/ ٤٩٩- ٥٠٠).

(٤) هذا الوجه من جامع الروذباري مخصوص بطريق الأهوازي. تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٠٦)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٢٣)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٥٣٧- ٥٣٨، ٥٥٠- ٥٥١)، وجامع الروذباري (١/ ٥٠٣- ٥٠٥).

والاحتياطي هو: أبو عبد الله الحسين بن عبد الرحمن الاحتياطي، روى القراءة عن شعبة، روى القراءة عنه علي بن أحمد المسكي وإبراهيم بن حميد الكلابزي وعلي بن أحمد بن محمد بن زياد. ينظر: غاية النهاية (١/ ٧٥٦).

(٥) هذا الوجه في جامع البيان مخصوص بطريق ابن جبير عن الكسائي. تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ٨٠٣)، وتبصرة ابن فارس (ص٢٤٧- ٢٤٨)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ٢٤١)، والتبصرة (ص٣٥).

(٦) نصّ أبو الكرم في الأصول على إمالة الحسين الجعفي عن شعبة، لكنّه أعاد ذكر أحكام (حم) في الفرش وخصّ الإمالة عن شعبة بيحيى والعليمي ولم يذكر لغيرهما عن شعبة إمالةً أو تقليلًا وأطلق الفتح عن غير المميلين والمقللين، فيندرج فيهم الجعفي. ينظر ما يتعلق بالقراءة في الروضة (١/ ٥٥٩)، =

٧- ويحيى الجعفي عن شعبة[١].

٨- وإسحاق ابن راهويه عن شعبة في أحد إطلاقي المصباح[٢].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب.

فأما انفراده عن أبي عون عن شعيب عن يحيى: فهو انفرادٌ عن طريقٍ فرعيّ، ولم يوافقه أحدٌ عنه ولا عن أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقةٌ واحدةٌ غريبةٌ عن طريقه الرئيسيّ من غير أصل طريقه الفرعيّ. **وأمّا انفراده عن الرزاز عن العليمي:** فهو انفرادٌ عن أصل طريقه الفرعيّ، ولم ترد له موافقاتٌ عنه، وورد له موافقاتٌ عن أصل طريقه الرئيسي من غير أصل طريقه الفرعيّ، وبعضها نشريّة. ووردت له موافقاتٌ عديدةٌ عن الراوي من غير طريقيه الرئيسين، وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

وعبارة صاحب الانفراد مطلقة تتناول أكثر من طريقٍ نشريّ، وقيّدها ابن الجزريّ ببعض طرقه النشريّة وأغفل بعضها.

- **حكم ابن الجزريّ:** فرّع ابن الجزريّ على هذا الوجه في النشر؛ فإنّه بعد أن ذكر الأوجه المشهور عن شعبة والأوجه الانفراديّة قال: «فيصير لأبي بكر أربعة أوجه... الثالث: فتحهما في السبعة: طريق المبهج عن أبي عون عن يحيى، وعن الرزاز عن العليمي»[٣]، وكذلك في تقريب النشر بعد أن فرغ من ذكر الأوجه المشهورة والانفراديّة ذكر أنّه يصير لأبي بكر أربعة أوجه[٤]. ولكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه:

والمصباح (٢/ ٢٧٩- ٢٨٠، ٤/ ٩٧)، وتنظر الطرق في الروضة (١/ ٢٩٦)، والمصباح (١/ ٣٩٤- ٣٩٨).

(١) تنظر القراءة في الروضة (١/ ٥٥٩)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣١- ٣٢).

ويحيى هو: أبو سعيد يحيى بن سليمان بن يحيى الجعفي الكوفي، نزيل مصر، (ت٢٣٧هـ). ينظر: غاية النهاية (٤/ ١١٣).

(٢) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المصباح (٢/ ٢٧٩- ٢٨٠، ٤/ ٩٧)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٩٨).

(٣) النشر (٣/ ٨٥).

(٤) ينظر تقريب النشر (١/ ٣٥٩- ٣٦٠).

١- فإنّه جزم أوّلًا في النشر بالإمالة عن شعبة في ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ وذكر أنّه اختلف عنه في الستة الباقية، وجزم بإمالتها عن يحيى، ولو أنّه اعتدّ بخلف المبهج في ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ لذكر الخلف في ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ كالستة الباقية، ولَمَا فرّق بين موضع الجزم وموضع الخلاف. ونحو ذلك في التقريب، بل جزم فيه أوّلًا بإمالة ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ عن شعبة وصرّح بأنّها لشعبة من جميع طرقه، ثم ذكر له الخلف في الستة، وهذا يشير إلى عدم اعتداده بخلف المبهج[١].

٢- ولم يذكره في الطيبة؛ بل جزم فيها بالإمالة في الموضع الأول عن شعبة بغير خلاف[٢].

***

١٤٥- الموضع الخامس عشر: انفراد صاحب العنوان عن القَافْلَائي من طريق شعيب عن يحيى بن آدم عن شعبة بوجه فتح الراء وإمالة الهمزة في (رأى) إذا كان بعدها متحرّك غير ضمير.

قال ابن الجزريّ: «ووافقهم أبو بكر في ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ في الأنعام، واختلف عنه في الستة الباقية: فأمال الراء والهمزة يحيى بن آدم... **وانفرد** صاحب العنوان عن القافلائي عن الأصم عن شعيب عن يحيى في أحد الوجهين بفتح الراء وإمالة الهمزة»[٣].

وقول ابن الجزري (عن القافلائي عن الأصم): فيه أنّه أسند طريق القافلائي عن شعيب بلا واسطة، ولم يذكر قراءة القافلائي على الأصمّ في بيان طرق شعبة في كتاب النشر وأيضاً لم يذكره في غاية النهاية[٤]. وأيضاً ليس في النشر طريقٌ عن الأصمّ من العنوان. وذكر الانفراد في تقريب النشر على الصواب؛ إذ قال: «وانفرد صاحب العنوان عن القافلائي عن شعيب عن يحيى»[٥].

---

(١) ينظر النشر (٣/ ٨٥)، وتقريب النشر (١/ ٣٥٩- ٣٦٠).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦١، البيت: ٣٠١).

(٣) النشر (٣/ ٨٥).

(٤) ينظر غاية النهاية (١/ ١٥٣).

(٥) تقريب النشر (١/ ٣٥٩).

- طريق ابن خلف عن القافلائي عن شعيب عن يحيي في رواية شعبة من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه العنوان: عن الطرسوسيّ عن السامَرّي عن القافلائي عن **شعيب الصريفيني** عن **يحيى بن آدم** عن **شعبة**(١).

- **مصدر الانفراد**: ورد هذا الوجه في العنوان؛ حيث ذكر إمالة الراء والهمزة عن أبي بكر في رواية أهل بغداد، وفتح الراء وإمالة الهمزة عن أبي بكر في رواية أهل واسط، وشعيب الصريفيني واسطيّ(٢).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن السامَرّي عن القافلائي: المعدّل من الروضة عن ابن نفيس عن السامَرّي**: حيث ذكر المعدّل فتح الراء وإمالة الهمزة في (رأى) إذا كان مفردًا بذاته – أي لم يتّصل بضمير(٣)- لشعيب، وهو كالوجه المذكور في العنوان، ولم يسند المعدّل طريق شعيب إلّا من طريق ابن نفيس(٤). **وطريق روضة المعدّل عن ابن نفيس نشريّ.**

ويشار إلى أنّ الداني في جامع البيان ذكر أن يحيي بن آدم روى – فيما قرأ به الداني من طريقه- بإمالة فتحة الراء والهمزة مع الاسم الظاهر والمكنى وغيرهما في جميع القرآن، وبعد ذلك أشار الداني إلى اختلاف الرواة عن عاصم اختلافًا شديدًا، وذكر ضمن بيانه لاختلافهم فيما جاء في النصوص عنهم: «وروى الواسطيّون أداءً عن يحيي الباب كلّه بفتح الراء وإمالة الهمزة، وقال شعيبٌ عن يحيي: ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾[الأنعام: ٧٦] بكسر الراء، و﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾[الأنعام: ٧٧] و﴿رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾[الأنعام: ٧٨] و﴿رَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[الكهف: ٥٣] و﴿رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾[النحل: ٨٦] بكسر الراء وفتح الألف»(٥)، وطرقه عن الواسطيين هي:

---

(١) النشر (١/ ٤٣١- ٤٣٢، ٤٣٥، ٤٤٢).

(٢) ينظر العنوان (ص٣١٣).

(٣) وأمّا إذا وقع بعدها ساكن فله إمالة الراء وفتح الهمزة كما أطلق ذلك المعدل لشعبة بكماله (ينظر: روضة المعدل ٢/ ٣٢).

(٤) تنظر القراءة في روضة المعدّل (٢/ ٣١- ٣٢)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٩٢).

(٥) جامع البيان (٢/ ٨٠١- ٨٠٢).

أ- طريقه عن فارس عن السامَرّي عن القافلائي الواسطي عن شعيب عن يحيى بن آدم.

ب- وطريقه عن فارس عن الخراساني عن أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد عن يوسف بن يعقوب الأصم الواسطي عن شعيب عن يحيى بن آدم.

وهذان الطريقان أسندهما بالقراءة لا بالرواية[1]، وقد أطلق القراءة عن يحيى بالإمالة في الراء والهمزة، وهذا يشمل هذين الطريقين، فهذا يفيد بظاهره أنّ ما ذكره عن الواسطيّين ليس من هذين الطريقين، فيكون من باب الحكاية. والله أعلم.

ثانيًا: من وافقه عن شعبة – من غير طريق السامَرّي عن القافلائي عن شعيب عن يحيى بن آدم عن شعبة-: لم أجد هذا الوجه عن القافلائي ولا عن شعيب ولا عن يحيى بن آدم ولا عن شعبة غير ما مرّ عن السامَرّي.

ثالثًا: من وافقه عن عاصم: الخزاز عن هبيرة عن حفص: من طريق الأهوازي، ومن جامع أبي معشر عن الكارَزيني[2].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن طريقٍ فرعيّ، ووردت له موافقةٌ في طريقه الفرعيّ من طريقٍ نشريّ، ولم يوافقه أحدٌ عن أصل طريقه الفرعيّ ولا عن أصل طريقه الرئيسي ولا عن الراوي، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن القارئ.

- **حكم ابن الجزريّ:** قرّع ابن الجزريّ على هذا الوجه في النشر؛ فإنّه بعد أن ذكر الأوجه المشهور عن شعبة والأوجه الانفراديّة قال: «فيصير لأبي بكر أربعة أوجه... الرابع: فتح الراء وإمالة الهمزة: طريق صاحب العنوان في أحد وجهيه عن شعيب عن يحيى»[3]، وكذلك في تقريب النشر بعد أن فرغ من ذكر الأوجه المشهورة والانفراديّة ذكر أنّه يصير لأبي بكر أربعة أوجه[4]. ولكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه:

---

(١) تنظر الطرق في جامع البيان (١/ ٢٤٤- ٢٤٥).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٠٧)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٢٢)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٥٧٩- ٥٨٠، ٥٨٧)، وجامع الروذباري (١/ ٥٣٣).

(٣) النشر (٣/ ٨٥).

(٤) ينظر تقريب النشر (١/ ٣٥٩- ٣٦٠).

١- فإنّه جزم أوّلًا في النشر بإمالة الراء والهمزة عن شعبة في ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾، وذكر له الخلف في الستة الباقية فجزم بإمالة الراء والهمزة عن يحيى وبفتحهما عن العليمي، ولو أنّه اعتدّ بخلف العنوان لما جزم أوّلا بإمالة الراء في ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ ولذكر الخلف فيها كما ذكر الخلف بين إمالة الراء والهمزة وفتحهما في الستة الباقية. ونحو ذلك في التقريب، بل جزم فيه أوّلًا بإمالة الراء والهمزة ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ عن شعبة وصرّح بأنّها لشعبة من جميع طرقه، ثم ذكر له الخلف في الستة، وهذا يشير إلى عدم اعتداده بالخلف في الراء(١).

٢- ولم يذكره في الطيبة؛ بل جزم بإمالة الراء والهمزة معاً في الموضع الأول عن شعبة بلا خلف، وبالخلف في إمالتهما معاً في غير ذلك، فالوجه الآخر هو فتحهما معاً بلا فرقٍ بينهما(٢).

***

١٤٦- الموضع السادس عشر: انفراد زيد عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان بفتح الراء وإمالة الهمزة في (رأى) التي بعدها متحرّك غير ضمير.

قال ابن الجزريّ: «ووافق أيضا على إمالة الراء والهمزة جميعاً في المواضع السبعة ابنُ ذكوان، **وانفرد** زيد عن الرملي عن الصوري بفتح الراء وإمالة الهمزة فيها»(٣).

- طريق زيد عن الرملي الداجوني عن الصوري في رواية ابن ذكوان من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ عن الرملي الداجوني عن محمد بن موسى الصوري عن ابن ذكوان، وذلك:

١، ٢- من روضة المالكي وجامع الفارسي كلاهما عن بكر بن شاذان عنه –أي زيد-.

٣- ومن كتابي أبي العز عن غلام الهراس عن بكر بن شاذان عنه(٤).

(١) ينظر النشر (٣/ ٨٥)، وتقريب النشر (١/ ٣٥٩- ٣٦٠).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦١، البيت: ٣٠١).

(٣) النشر (٣/ ٨٥).

(٤) ينظر النشر (١/ ٤٢٠- ٤٢١، ٤٢٣- ٤٢٥)، وروضة المالكي (١/ ١٤٣)، وجامع الفارسي [ل١٠٤/ أ]، وإرشاد أبي العز (ص١٣)، وكفاية أبي العز (ص٤١).

- **مصدر انفراد زيد من طرقه في النشر:**

١- ذكر هذا الوجه أبو العز في الإرشاد عن زيد عن الداجوني، وفي الكفاية عن الداجوني عن ابن ذكوان - وطريق الداجوني في الكفاية جاء من طريق زيد فقط-[(١)].

٢- وقال المالكي في الروضة: «فكسر الراء منهن وأمال الهمزة: حمزة والكسائي وخلف في اختياره والأعمش والأخفش عن ابن ذكوان ويحيى من الطريقين... **وتابعهم الداجوني** عن ابن ذكوان على هذه الترجمة في جميع الباب إلا في الموضعين المذكورين في النّجم فإنّه فتح الراء منهما وأمال الهمزة كقراءة أبي عمرو»[(٢)]، وطريق الداجوني عن ابن ذكوان في الروضة جاء من طريق زيد فحسب، وعبارة الروضة خصّصت الانفراد بموضعَي النجم، فتكون المواضع الخمسة الأخر على المشهور عن الداجوني.

٣- وذكر الفارسيّ في جامعه الإمالة في الراء والهمزة لابن ذكوان في المواضع السبعة، فوافق الجمهور[(٣)].

ويظهر مما سبق أنّ الانفراد في المواضع السبعة جاء من طريق أبي العزّ فحسب.

- **من وافقه:** لم أجد هذا الوجه عن ابن ذكوان ولا عن ابن عامر غير ما مرّ عن أبي العز عن غلام الهراس عن بكر عن زيد عن الداجوني في المواضع السبعة، وعن المالكي عن بكر عن زيد عن الداجوني في موضعي النجم.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن شيخه — وهو أصل طريقه الفرعيّ-، ولم أجد أحدًا وافقه عن أصل طريقه الفرعي ولا عن أصل طريقه الرئيسي ولا عن الراوي ولا عن القارئ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وأطلق ابن الجزريّ هذا الوجه عن المنفردِ مع أنّه لم يرد عنه من جميع طرقه النشريّة المتفرّعة عنه.

---

(١) ينظر كفاية أبي العز (ص١٦٣)، وإرشاد أبي العز (ص٨٥).

(٢) الروضة للمالكي (١/ ٣٤٧- ٣٤٨).

(٣) ينظر الجامع للفارسي [ل١٥٢/ أ].

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة، بل جزم بإمالة الراء والهمزة معاً عن ابن ذكوان[1]، مع ذكره لهذا الوجه في النشر والتقريب موسوماً بالانفراد، وجزمه أوّلًا بإمالة الراء والهمزة معاً عن ابن ذكوان، وتصريحه في التقريب بإمالتهما لابن ذكوان من جميع طرقه[2].

***

١٤٧- الموضع السابع عشر: انفراد صاحب المبهج عن الصوريّ عن ابن ذكوان بفتح الراء والهمزة من (رأى) إذا كان بعدها متحرّك غير ضمير.

قال ابن الجزريّ: «ووافق أيضا على إمالة الراء والهمزة جميعا في المواضع السبعة ابن ذكوان... **وانفرد** صاحب المبهج عن الصوري بفتح الراء والهمزة»[3].

- طريق سبط الخياط عن الصوريّ في رواية ابن ذكوان من الطرق المسندة في النشر، وجاء من طريقي الداجوني والمطّوّعي، وسبق[4].

- **مصدر الانفراد:** لم ترد الإمالة في المبهج عن ابن عامر إلا من طريق الأخفشِ عن ابن ذكوان، **والداجونيّ** عن صاحبيه – وهما ابن ذكوان وهشام-، وحينئذٍ فليس **للصوري** من طريق **المطّوّعي** إمالة، وعبارة ابن الجزريّ تفيد أنّ الانفراد عن الصوريّ بكماله – أي من طريقي الداجوني والمطوعي-، فقد أطلق ابن الجزريّ ما جاء مقيّداً في المبهج.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الصوري عن ابن ذكوان:** لم أجد أحدًا[5].

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص٦١، البيت: ٣٠١).

(٢) ينظر النشر (٣/ ٨٥)، وتقريب النشر (١/ ٣٥٩- ٣٦٠).

(٣) النشر (٣/ ٨٥).

(٤) ص٥٧٤ .

(٥) يشار إلى أنّ أبا الكرم عند بيانه لأحكام (رأى) في الأصول بدأ بمن يقرأ بالفتح ولم يذكر فيهم أحدًا عن ابن عامر، وذكر عدة قراءات في (رأى) ثم ذكر الإمالة للباقين ثم نصّ على أسمائهم ولم يذكر منهم الصوري عن ابن ذكوان، فبقي مسكوتًا عنه في أصحاب الفتح وفي أصحاب الإمالة، ثم =

ثانيًا: من وافقه عن ابن ذكوان:

١- الأخفش عن ابن ذكوان:

أ- من طريق ابن الأخرم عنه:

١. من طريق الداراني عن ابن الأخرم: من طريق ابن هاشم والقزويني(١) **كلاهما عن الداراني**: من روضة المعدل عنهما، **ومن طريق أبي الفضل الرازي عن الداراني**: من غاية الاختصار لأبي العلاء بطرقه عنه؛ حيث لم يذكر أبو العلاء إمالةً لابن الأخرم في (رأى)، فيكون له الفتح مطلقًا، وخصّ المعدّل إمالة ابن الأخرم بموضع الأنعام فقط فيكون له الفتح في المواضع الستة الباقية وتكون موافقته جزئيّة(٢). **وطريق أبي العلاء نشريّ.**

٢. ومن طريق أبي بكر السلمي الجُبني عن ابن الأخرم:

أ. من طريق الأهوازي عن السلمي: من الموجز والوجيز للأهوازي، ومن جامع أبي معشر وجامع الروذباري كلاهما عن الأهوازي. **وطريق الوجيز نشريّ.**

ب. ومن طريق الطُّرَيْثيثي والكارَزيني عن السلمي: من جامع أبي معشر عنهما.

حيث ذكر الأهوازي في الموجز والوجيز إمالة ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ فقط وفتح الباقي عن ابن ذكوان، وذكر في الوجيز أنّه هكذا قرأ بالشام، وذكر أبو معشر عن أهل الشام عن ابن الأخرم إمالة ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ فقط، وكذلك ذكر المعدّل عن ابن الأخرم، وذكر

أعاد ذكر أحكام (رأى) في فرش سورة الأنعام وأطلق الإمالة عن ابن ذكوان بلا استثناء. ينظر المصباح (٢/ ٢٥٤- ٢٥٦، ٣/ ٢٩٨).

(١) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي القزويني، (ت٤٥٢هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٩٣)، وغاية النهاية (٣/ ١٨١).

(٢) تنظر القراءة في روضة المعدل (٢/ ٣٢)، وغاية الاختصار (١/ ٢٧٣- ٢٧٧)، وتنظر الطرق في روضة المعدل (١/ ٢٢٢- ٢٢٣)، وغاية الاختصار (١/ ١٠٤- ١٠٥).

الروذباري عن أهل الشام عن الجماعة عن الأخفش إمالة ﴿رَءَا كَوۡكَبَا﴾ فقط[1].

٣. ومن طريق الخزاعي عن الأخفش الصغير عن ابن الأخرم: وموافقته جزئيّة في غير موضع الأنعام، إلّا من طريق الروذباري فله الفتح في المواضع السبعة[2].

٤، ٥، ٦. ومن طريق سلامة بن هارون والحسن بن حبيب والشّذَائي ثلاثتهم عن ابن الأخرم: من طريق الخزاعي من جامع الروذباري[3].

ويشار إلى أنّ الداني حكى فتح ما سوى ﴿رَءَا كَوۡكَبَا﴾ عن الشّذَائي وأبي الفتح المظفر بقراءتهما عن ابن الأخرم عن الأخفش، وذكر عن أبي الفتح فارس أنّ هذه رواية الشاميين عن ابن ذكوان[4].

ب- ومن طريق النقاش عن الأخفش: من تلخيص أبي معشر عن الشريف الزيدي عن النقاش؛ حيث أطلق الإمالة عن ابن عامر ثم ذكر الخلاف عن الأخفش في غير ﴿رَءَا كَوۡكَبَا﴾، فتكون موافقته جزئيّة[5]. **وهذا الطريق نشريّ.**

ج- ومن طريق ابن أبي داود عن الأخفش: من طريق الخزاعي عن ابن الخليل[6] ومن

(١) تنظر القراءة في الموجز (ص٨١)، والوجيز (ص١٥٤)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٠٧)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٢٣)، وتنظر الطرق في الموجز (ص٣٧- ٣٨)، والوجيز (ص٥٤- ٥٥)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٣٨- ٤٣٩)، وجامع الروذباري (١/ ٣٨٢- ٣٨٣).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٣٦٨)، والكامل (١/ ٦٦٧)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٢٢- ٥٢٤)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٧- ١٣٨)، والكامل (١/ ٣٤٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣٨٥).

(٣) وهو مخالفٌ لما ذكره الخزاعي في المنتهى (ص٣٦٨) حيث أطلق الإمالة عن ابن عامر واستثنى بعض طرقه ولم يستثنِ هذه الطرق. تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٥٢٢- ٥٢٤)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧).

(٤) ينظر: جامع البيان (١/ ٨٠٠).

(٥) تنظر القراءة في تلخيص أبي معشر (ص١٦٩)، وينظر الطريق فيه (ص٣٤).

(٦) تنظر القراءة في المنتهى (ص٣٦٨)، والكامل (١/ ٦٦٧)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٢٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٧- ١٣٨)، والكامل (١/ ٣٤٩)، وجامع الروذباري (١/ ٣٨٥).

طريق الأهوازي عن أبي بكر السلمي[1] كلاهما عن ابن أبي داود. وموافقته جزئيّة في غير موضع الأنعام، إلّا من طريق الروذباري عن الخزاعيّ فله الفتح مطلقًا.

د- ومن طريق أبي القاسم الدمشقي عن الأخفش: وموافقته جزئيّة في غير موضع الأنعام[2].

هـ، و، ز، ح، ط- ومن طريق السلمي عن جماعةٍ من أصحابه[3] عن الأخفش: من جامع الروذباري عن الأهوازي عن السلمي؛ حيث ذكر الروذباري عن أهل الشام عن الجماعة عن الأخفش إمالة ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ فقط، فيكون لهم الفتح في المواضع الباقية وتكون موافقتهم جزئية[4].

٢، ٣- وعن أحمد بن أنس وأحمد بن ذكوان كلاهما عن ابن ذكوان: من جامع الروذباري عن الأهوازي بأسانيده إليهما؛ حيث ذكر الروذباري عنهما إمالة ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ فقط، فيكون لهما الفتح في المواضع الباقية وتكون موافقتهما جزئية[5].

٤- والمطوعي عن الإسكندراني عن ابن ذكوان: من طريقي الخبازي والخزاعي عنه[6].

٥- وعبد الرزاق عن ابن ذكوان: من طريق الخزاعي[7].

---

(١) تنظر القراءة في الموجز (ص٨١)، والوجيز (ص١٥٤)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٢٣)، وتنظر الطرق في الموجز (ص٣٧- ٣٨)، والوجيز (ص٥٤- ٥٥)، وجامع الروذباري (١/ ٣٨٢- ٣٨٣).

(٢) تنظر القراءة في الوجيز (ص١٥٤)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٢٣)، وتنظر الطرق في الوجيز (ص٥٤- ٥٥)، وجامع الروذباري (١/ ٣٨٢- ٣٨٣).

(٣) وهم هنا: أبوه أحمد السلمي، وابن السفر، وأبو العباس ابن النجاد الخاقاني، والحسين بن محمد بن علي بن عتاب، وأبو الحسين عليّ بن أحمد المُرّي.

(٤) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٥٢٣)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٨٢- ٣٨٣).

(٥) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٥٢٣)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٩٢- ٣٩٣).

(٦) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٥٢٢- ٥٢٤)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٨٨، ٣٨٩). وهو مخالفٌ لما ذكره الخزاعي في المنتهى حيث أطلق الإمالة عن ابن عامر واستثنى بعض طرقه ولم يستثنِ هذه الطرق.

(٧) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٥٢٢- ٥٢٤)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٨٩). وهو مخالفٌ لما ذكره الخزاعي في المنتهى (ص٣٦٨) كما سبق التنبيه عليه.

ثالثًا: من وافقه عن ابن عامر: صحّ هذا الوجه عن ابن عامر في النشر من بعض طرق هشام.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسي، لم يوافقه عنه أحدٌ، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، وأغلبها موافقاتٌ جزئيّة في غير موضع الأنعام، ووردت له موافقات نشريّة يسيرة وهي أيضًا جزئيّة. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

وأطلق ابن الجزريّ هذا الوجه عن المنفرد عن أصل طريقه الرئيسيّ، وقد قيّده المنفرِد ببعض طرقه عن أصل الطريق الرئيسيّ.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة، بل جزم بإمالة الراء والهمزة معاً عن ابن ذكوان[1]، مع ذكره لهذا الوجه في النشر والتقريب موسوماً بالانفراد، وجزمه أوّلًا بالإمالة عن ابن ذكوان، وتصريحه في التقريب بالإمالة لابن ذكوان من جميع طرقه[2].

***

١٤٨- الموضع الثامن عشر: انفراد صاحب المبهج عن أبي نشيط بإمالة الراء والهمزة من (رأى) الواقعة قبل متحرك.

قال ابن الجزريّ عند كلامه على أحكام (رأى) قبل ظاهر متحرك: «وانفرد صاحب المبهج عن أبي نشيط عن قالون بإمالة الراء والهمزة جميعا، وذلك من طريق الشّذَائي عنه، فخالف سائر الرواة»[3]، ثم قال عند كلامه على أحكام (رأى) قبل مضمر: «فإنّ الاختلاف فيه كالاختلاف في الذي قبله عن **المنفردين** وغيرهم...»[4]،

(١) ينظر طيبة النشر (ص٦١، البيت: ٣٠١).

(٢) ينظر النشر (٣/ ٨٥)، وتقريب النشر (١/ ٣٥٩- ٣٦٠).

(٣) النشر (٣/ ٨٦).

(٤) النشر (٣/ ٨٧).

وذكر اختلافًا بين هذا الضـــرب والذي قبله عن شـــعبة وابن ذكوان، فيؤخذ من عبارته انفراد المبهج بالإمالة عن أبي نشيط أيضًا.

– طريق ســـبط الخياط عن الشّـــذَائي عن أبي نشـــيط في رواية قالون من الطرق المسندة في النشر، وسبق عند بيان طرق الشّذَائي[1].

– **مصـــدر الانفراد**: أطلق في المبهج الإمالة عن أبي نشـــيط عن قالون في (رأى) المتعدية إلى ظاهر أوله متحرك، وهو في المواضـع السـبعة، وأطلقها عنه أيضًـا في (رأى) المتصـلة بمضـمر، وهي في تسـعة مواضـع[2]، وطريق أبي نشـيط جاء في المبهج من طريق الشّـذَائي عن ابنِ بويان وابنِ شـنبوذ، وطريق الشّـذَائي عن ابن شـنبوذ ليس من طرق النشر.

– **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن بويان عن أبي حسـان عن أبي نشـيط عن قالون:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن قالون – من غير طريق ابن بويان–: لم أجد إمالة الراء والهمزة[3] عن قالون سوى عند أبي معشر في جامعه:

١– عن الكارَزيني عن الشّـذَائي والشـنبوذي كلاهما عن ابن شـنبوذ عن أبي حسـان عن أبي نشيط.

وعن الأهوازيّ عن الغضائري عن ابن شنبوذ عن أبي حسان عن أبي نشيط.

٢– وبطرقه إلى ابن مالك الأشناني[4] عن ابن صالح عن قالون.

---

(١) ص٢٣١.

(٢) المبهج (٢/ ٥٧٥، ٥٧٧). وذكر الإمالة لأبي نشيط في كتابه الاختيار أيضًا (١/ ٣٨٢)، وطريقه عن أبي نشيط في الاختيار كطريقه في المبهج (ينظر الاختيار: ١/ ٧٥).

(٣) وردت إمالة الهمزة دون الراء في الكامل عن أبي سليمان عن قالون (١/ ٦٦٧)، وكذلك وردت في بعض المواضع من جامع أبي معشر كما سيأتي بيانه، ولا تعدّ في الموافقات لاختلاف الوجه.

(٤) أبو علي الحسن بن علي بن مالك بن أشرس الأُشناني البغدادي، (ت٢٧٨هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٧٠٩).

حيث ذكر أبو معشر لابن صالح عن قالون ولابن شنبوذ عن أبي نشيط فتح الراء وكسر الهمزة في (رأى)، ثم ذكر لابن صالح وابن شنبوذ عن أبي نشيط كسر الراء والهمزة في المتصل بمكنّى، فيكون قد وافق السبط في المتصل بالضمير، وخالفه فيما بعده ظاهر متحرك حيث لم يمل الراء وإن وافقه في إمالة الهمزة(١).

ويلاحظ أنّ طريق الكارَزيني عن الشّذَائي عن ابن شنبوذ عن أبي حسان عن أبي نشيط من الطرق المسندة في المبهج، ولكنّه غير نشريّ.

ولكن ورد التقليل – لا الإمالة- عن قالون وعن أبي نشيط عن قالون من طرق عديدة(٢).

ثالثًا: من وافقه عن نافع: وردت إمالة الراء والهمزة في باب (رأى) عن نافع من **رواية ورش من عدّة طرق**: من المنتهى، وجامع ابن فارس، والكامل، وجامع أبي معشر، وجامع الروذباري، والمستنير، والمصباح؛ حيث ذكروا له الإمالة في الراء والهمزة من بعض طرقه، وفي تفصيلها هنا طول. ووردت الإمالة في الهمزة دون الراء عن ورش من طريق البخاري وغيره: من غاية ابن مهران، والمبسوط، والإشارة للعراقي، والكامل، والإيضاح للأندرابي، وجامع أبي معشر، وجامع الروذباري(٣).

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٠٧- ٤٠٩)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٦٩، ٣٧٤-٣٧٥). **ملاحظة**: وقع لمحقّق جامع أبي معشر خللٌ في وضعِ علامات الترقيم وتفقيرِ الكلام ومعرفةِ مبدأِ الوجه ومنتهاه ومبدأِ الوجه الآخر عند أحكام (رأى)، ونتج عن هذا خلطٌ شديدٌ ونسبةُ أوجهٍ إلى غير أصحابها، وزاد الأمرُ اختلاطًا حين تدخّل فعدّل الصواب في النصّ المحقَّق ليوافق ما فهمه من التفقير والتقسيم غير السديد. فليتنبّه لهذا؛ فإنّ وجه فتح الراء وكسر الهمزة لابن صالح عن قالون وابن شنبوذ عن أبي نشيط لا يظهر من عبارة الجامع لو قُرِئَ الكلام بتفقير المحقّق.

(٢) ينظر: السبعة لابن مجاهد (ص٢٦٠)، وجامع البيان (٢/ ٨٠٤)، والوجيز (ص١٥٣)، والعنوان (ص٣١٣)، والاكتفاء (ص١٢٤)، والكامل (١/ ٦٦٧)، والإيضاح [ل١٨٠/ ب]، وتلخيص أبي معشر (ص١٦٩)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٢٢- ٥٢٣)، والمصباح (٢/ ٢٥٤)، والإعلان للصفراوي (ص٢٩٠).

(٣) ينظر غاية ابن مهران (ص٥٤)، والمبسوط (ص١١٤)، والمنتهى (ص٣٦٨)، والإشارة [ل٣١/ ب]، وجامع ابن فارس (ص٢٩٧)، والكامل (١/ ٦٦٧)، والإيضاح [ل١٨٠/ ب]، وجامع أبي =

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الفرعيّ، لم يوافقه أحدٌ، ووردت له موافقاتٌ جزئيّة تدور على جامع أبي معشر عن أصل طريقه الرئيسيّ وعن الراوي، والتقى في بعضها ببعض شيوخ المنفرِد لكن من غير طريق المنفرِد النشريّ، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزري**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة[1]، مع ذكره لهذا الوجه في النشر والتقريب موسوماً بالانفراد[2].

***

١٤٩- الموضع التاسع عشر: انفراد الشاطبي بإمالة راء ﴿رَءَا﴾[الأنعام: ٧٦، وغيرها] عن السوسي بخلاف.

قال ابن الجزريّ: «وأمال أبو عمرو الهمزة فقط في المواضع السبعة، وانفرد أبو القاسم الشاطبي بإمالة الراء أيضاً عن السوسيّ بخلافٍ عنه، فخالف فيه سائر الناس من طرق كتابه»[3].

- طريق الشاطبي عن السوسي من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من الشاطبية: بإسناده إلى الداني بقراءته على أبي الفتح عن **السامَرّي** عن **ابن جرير** عن **السوسيّ**[4].

- **مصدر الانفراد**: قال في الشاطبية:

(وحَرْفَيْ (رءا) كُلًّا أَمِلْ (م)ـزن (صحبة)		وفي همزه (حـ)ـسنٌ **وفي الراء (يـ)**ـجتلى

معشر (٢/ ٤٠٧- ٤١٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٢٢)، والمستنير (ص٣٨٦)، والمصباح (٢/ ٢٥٥).

(١) ينظر طيبة النشر (ص٦١، الأبيات: ٣٠١- ٣٠٢).

(٢) ينظر النشر (٣/ ٨٥)، وتقريب النشر (١/ ٣٦٠).

(٣) النشر (٣/ ٨٦).

(٤) النشر (١/ ٣٩٢- ٣٩٣، ٣٩٦- ٣٩٧).

بخلفٍ.......................... .... [١]

- **من وافقه في إمالة الراء مع الهمزة: أوّلًا: من وافقه من طرق ابن جرير عن السوسي**: لم أجد أحدًا وافقه، سوى أنّ الداني أسند في التيسير طريق فارس عن السامَرّي عن ابن جرير[٢]، وقال فيه بعد أن ذكر فتح الراء وإمالة الهمزة لأبي عمرو: «وقد رُوِيَ عن أبي شعيب مثل حمزة»[٣]، وحمل ابن الجزري عبارة الداني في التيسير على الحكاية؛ حيث رأى ابن الجزريّ أنّ هذه العبارة لا تدلّ على ثبوت هذا الوجه من طرق التيسير؛ لتصريح الداني بخلافه في جامع البيان عن ابن جرير[٤].

ثانيًا: من وافقه من طرق السوسيّ عن اليزيدي:

١- أبو بكر محمد بن إسماعيل القرشي[٥] عن السوسي: من طريق أبي الفتح عن الخراساني عن ابن الجُلَنْدَى[٦] عن القرشي:

أ- من جامع البيان والمفردات السبع للداني عن فارس.

ب- ومن التجريد لابن الفحام عن عبد الباقي بن فارس عن فارس.

٢، ٣- وأبو الحسن الرقي وأبو عثمان النحوي كلاهما عن السوسي: من جامع البيان للداني عن فارس عن السامَرّي عنهما.

---

(١) الشاطبية (ص: ٥١، الأبيات: ٦٤٦- ٦٤٧).

(٢) وهذا طريق القراءة، وأمّا طريق الرواية فهو عن خلف بن إبراهيم عن الحسن بن رشيق المعدّل عن النسائي عن السوسي. (ينظر التيسير: ص١١٣- ١١٤).

(٣) التيسير (ص٣٤٣).

(٤) ينظر النشر (٣/ ٨٧).

(٥) أبو بكر محمد بن إسماعيل القرشي، أخذ القراءة عن السوسي، روى القراءة عنه ابن الجلندى. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢٤٩).

(٦) أبو بكر محمد بن علي بن الحسن بن الجلندى الموصلي، قال ابن الجزري: (توفي فيما أحسب سنة بضع وأربعين وثلاثمائة). ينظر: غاية النهاية (٣/ ٥٠٠).

حيث ذكر ابن الفحام أنّ عبد الباقي روى عن السوسي من طريق الخراساني بإمالة الراء والهمزة في (رأى) السبعة، وصرّح ابن الجزريّ بهذا الوجه عن القرشي من التجريد[1]. وذكر الداني في جامع البيان أنّه قرأ على أبي الفتح عن السوسي — سوى ابن جرير- بالإمالة، سواء وقع بعدها ساكن أو متحرك، وقال الداني: «قال أبو الفتح: (وكان أبو عمران — ابن جرير- يختار من ذات نفسه فتح الراء وإمالة الألف فيما لم يستقبله ألفٌ ولامٌ، وفتحهما معًا فيما استقبلاه). قال لي: (وتابعه على ذلك جماعةٌ من الرقيين)»[2]، وذكر الداني في المفردات أنّه قرأ على فارس ﴿رَءَا﴾ بإمالة الراء والهمزة سواءٌ استقبلها ساكن منفصل أو لا، قال الداني: «وقال لي فارس بن أحمد: و(كذلك روت الجماعة عن أبي شعيب، وإنما اختار الفتح في ذلك موسى بن جرير من نفسه) — يعني فيما بعد الراء فيه ساكن[3]-. قال [فارس]: (وقد كان [ابنُ جرير] يختار في قراءة

---

(١) تنظر القراءة في التجريد (ص١٢٣)، وينظر الطريق في التجريد (ص٥٧)، وينظر النشر (٣/ ٨٧).

(٢) جامع البيان (٢/ ٨٠٥)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٢١، ٢٢٣).

(٣) قوله: (يعني فيما بعد الراء فيه ساكن) من كلام الداني، ولم يظهر لي وجه تخصيص عبارة أبي الفتح بما يكون فيه ساكنٌ بعد الراء، وعبارة أبي الفتح مطلقة وقد ذَكَرَ اختيار ابن جرير للفتح في الراء فيما استقبله ألفٌ ولام وفيما لم يستقبله —كما نقله عنه الداني في جامع البيان-.

أبي عمرو أشياء من جهة العربية[١])»[٢]، وهذه العبارة من "المفردات" قد يُفهَم منها أنّ الداني قرأ بهذا الوجه عن فارس حتى من طريق ابن جرير؛ لأنّه أطلق القراءة عن فارس بهذا الوجه ولم يقيّده، ثمّ ذكر كلام فارس عن ابن جرير بوجهٍ يُشْعِر بعدم الأخذ به، ولكنّه في "جامع البيان" قيّد قراءته على فارس بهذا الوجه للسوسيّ بما عدا طريق ابن جرير.

ويلاحَظ مما سبق أنّ هذا الوجه لم يَرد عن السوسي – فيما وقفت عليه- سوى من طريق أبي الفتح، فلعلّه انفرد به.

(١) وقال الداني في جامع البيان (١/ ٢٢٢): **(قال لي أبو الفتح: قال لي عبد الباقي: كان لأبي عمران [ابن جرير] اختيارات خالف فيها ما قرأ به أبو شعيب، وكان يعتمد على ما قوي في العربية، ورجع جماعة من أصحاب السوسي إلى اختيار أبي عمران، ومنهم من لزم ما قرأه على أبي شعيب وترك ما اختاره أبو عمران)**ا.هـ. **أقول**: هذا القول لا ينبغي أن يؤخذ مسلّمًا بلا نظر فيه؛ فإنّ أبا الفتح لم يُسْنِد هذا القول في ﴿رَءَا﴾ خصوصًا إلى ابن جريرٍ بل ولا إلى أحدٍ من تلامذته، وكذلك لم يسند أبو الفتح وعبد الباقي القولَ بمخالفة أبي عمران لما رواه عن السوسيّ إلى أبي عمران ولا إلى أحدٍ من تلامذته، وحينئذٍ قد يكونُ هذا القول فهمًا ورأيًا لأحد المشايخ ولا يكون ابن جرير قد خالف ما رواه بالفعل. فينبغي أن يوضَع هذا الكلام في محلّ الفحص والنظر وينظر في احتمالاته ولا يُسارَعُ في قبوله.

ثمّ ليُعْلَم أنّ وجه إمالة الراء عن السوسي لم أجده عند أحد غير أبي الفتح، وسائر الطرق على فتح الراء، ولو صحّ قولُ أبي الفتح بأنّ فتح الراء اختيارٌ من أبي عمران وتابعه عليه جماعة من طرق السوسي: فهذا يرفع الأمان عن نسبة الوجوه المرويّة إلى الرواة؛ إذ لو جُوِّزَ أن يختار من شاء خلافَ ما رواه – وهو مع ذلك يسند روايته إلى الراوي- ويتابُعه على ذلك بعضُ طرق ذلك الراوي فيخالفون روايتهم حتى يكاد ذلك الوجه يندثر من طرق ذلك الراوي ويكاد لا ينسب إليه إلّا ضدّ ما رواه: فهذا يرفع الثقة والأمان عن كون الراوي قد قرأ بالوجوه المنسوبة إليه بالفعل حتى لو تضافرت عنه الطرق بها؛ لاحتمال أن تكون اختياراً من بعض طرقه وتبعه عليه الباقون وخفي ذلك واندرس، وهذا لعلّه ممّا يسدّ باب العلم والتحقيق ويطعن في فائدة الإسناد وحجّيّته، فينبغي أن يُتأمّل في هذا الأمر ولوازمه حين النظر في حظّ نحو قول أبي الفتح من الصحّة.

(٢) تنظر القراءة في المفردات السبع (ص٢٨١)، وتنظر طرقه فيه (ص٢٧٧- ٢٧٨).

ثالثًا: من وافقه عن اليزيديّ – من غير طريق السوسي–:

١– ابن يعقوب المعدل عن ابن برزة عن الدوري عن اليزيدي[(١)].

٢، ٣– وابن سعدان وابن جبير كلاهما عن اليزيدي: من جامع البيان للداني؛ حيث ذكر أنّه قد روى ابن سـعدان وابن جبير عن اليزيدي مثل حمزة، لكن قال الداني بعد ذلك أنّ ابن سعدان عن اليزيدي ذكر الفتح في الراء مطلقًا في مُجَرّده[(٢)].

رابعًا: من وافقه عن أبي عمرو – من غير اليزيدي–[(٣)]**:**

١– عبد الوارث عن أبي عمرو: من طريق الأهوازي بطرقه إلى القزاز والقرشـي كلاهما عن عبد الوارث، ومن الإيضاح بطرقه إلى القصبي والـمِنْقَري[(٤)] كلاهما عن عبد الوارث، ومن المصباح – في أحد إطلاقيه–[(٥)].

---

(١) عبارة المصباح في الأصول تفيد هذا الوجه لابن برزة، وعبارته في الفرش لا تفيده. تنظر القراءة في المنتهى (ص٣٦٨)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٢٢- ٥٢٣)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٠٦- ٤٠٧)، والمصباح (٢/ ٢٥٦، ٣/ ٢٩٨- ٢٩٩)، وتنظر طرقهم في المنتهى (ص١٤٨)، وجامع الروذباري (١/ ٤٢٠)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٧٣، ٤٨٢- ٤٨٤)، والمصباح (١/ ٥٦٠- ٥٦١). **ملاحظة**: وقع لمحقّق جامع أبي معشر خللٌ في وضعِ علامات الترقيم وتفقيرِ الكلام ومعرفةِ متى يبدأ الوجه ومتى ينتهي ويبدأ وجهٌ جديدٌ عند أحكام (رأى)، ونتج عن هذا خلطٌ شديدٌ ونسبةُ أوجهٍ إلى غير أصحابها، وزاد الأمرُ اختلاطًا حين تدخّل فعدّل الصواب في النصّ المحقَّق ليوافق ما فهمه من التفقير والتقسيم المختلّ. فليتنبّه لهذا؛ فإنّ وجه إمالة الراء والهمزة معًا عن ابن برزة – وغيرِه من طرق أبي عمرو التي ستُذكر بعد قليل– لا يظهر من عبارة الجامع لو قُرِئَ الكلام بتفقير المحقّق.

(٢) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ٨٠٥)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٢٨- ٢٢٩).

(٣) يشار إلى أنّ ابن مجاهد ذكر في السبعة (ص٢٦٠) أنّ القطعي روى عن عبيد بن عقيل عن أبي عمرو بكسر الراء والهمزة جميعًا، لكنّه لم يسند هذا الطريق في كتابه.

(٤) أبو معمر عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المِنقَري، (ت٢٢٤هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٤٧٥).

(٥) تنظر القراءة في الإيضاح [ل١٨٠/ ب]، وجامع الروذباري (٢/ ٥٢٢- ٥٢٣)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٠٦- ٤٠٧)، والاختيار (١/ ٣٨٢)، والمصباح (٢/ ٢٥٦، ٣/ ٢٩٨- ٢٩٩)، =

٢- والعباس عن أبي عمرو: من الإشـــارة للعراقي بطريقه إلى **أُوقِيّة عن العباس**، ومن الإيضاح للأندرابي بطريقه إلى عبد الغفار الموصلي[(١)] **عن العباس**[(٢)].

٣- ويونس عن أبي عمرو: من طريق الأهوازي، ومن المصباح – في أحد إطلاقيه-[(٣)].

٤، ٥، ٦- ومحبوب واللؤلؤي والأصـــمعي ثلاثتهم عن أبي عمرو: من طريق الأهوازي[(٤)].

ويلاحظ فيما ســـبق أنّ أغلب موافقات رواة أبي عمرو تـدور على طريق الأهوازي.

- **وصــف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصــحاب الكتب عن عن أصــل طريقه الرئيســي وعن الراوي، ولم أجد أحداً وافقه في أصــل طريقه الرئيســيّ، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي من غير أصــل طريقه الرئيســي وهي تدور على طريق أبي الفتح، ووردت له موافقات عن شـــيخ الراوي – اليزيدي- من عدّة روايات، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ من عدّة روايات – غير اليزيدي-، وكثيرٌ منها يدور على الأهوازي. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وتنظر طرقهم في الإيضاح [ل٩٣/ ب- ل٩٤/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٤٥٢- ٤٥٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٥٠٦)، والاختيار (١/ ١٥٠)، والمصباح (١/ ٥٨٨- ٥٩٠).

(١) عبد الغفار بن عبد الله بن الزبير الموصلي، روى القراءة عن العباس عن أبي عمر، روى عنه القراءة إبراهيم بن علي العُمَري. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٣٧٣).

(٢) تنظر القراءة في الإشارة [ل٣١/ ب]، والإيضاح [ل١٨٠/ ب]، وتنظر طرقهم في الإشارة [ل٤/ أ]، والإيضاح [ل٩٣/ ب].

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٥٢٢- ٥٢٣)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٠٦- ٤٠٧)، والمصباح (٢/ ٢٥٦، ٣/ ٢٩٨- ٢٩٩)، وتنظر طرقهم في جامع الروذباري (١/ ٤٥٩)، وجامع أبي معشر (١/ ٥١٣- ٥١٤)، والمصباح (١/ ٦٠٣- ٦٠٤).

(٤) تنظر القراءة في المراجع السابقة، وتنظر طرقهم في جامع الروذباري (١/ ٤٥٩- ٤٦٢)، وجامع أبي معشر (١/ ٥١٤، ٥١٥- ٥١٧)، والمصباح (١/ ٦٠٤- ٦٠٥، ٦٠٦- ٦٠٧، ٦١١- ٦١٢). وهو في المصباح في أحد إطلاقيه كما سبق.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة؛ حيث قال فيها:

.... وحرفا رأى: (مـ)ـضى (صحبةُ) (لـَ)ـسْنٍ خُلفا

ومضمرٍ (مـ)ـز **خلفه كالرا (يـ)ـصف والهمز (حـ)ـز**................[1]

وذكره أيضًا في الطيبة الجديدة، لكن لم يذكره حين بيانه لأحكام (رأى)، بل ذكره في آخر بيتٍ في باب الإمالة، فقال:

وقيل قبل ساكنٍ حَرْفَيْ رأى عنه[2] ورا سواه مع همز نأى[3]

ولم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا بالإمالة لأبي عمرو في الهمزة فقط، ثم ذكر انفراد الشاطبي، ولو أنّه اعتدّ بخلافه لَمَا جزم أوّلًا بالإمالة لأبي عمرو بكماله، ولأورد قراءته ابتداءً باختلاف عن السوسيّ، كما هي عادته، وكما صنع حين أورد قراءة شعبة وهشام[4].

٢- ووسم هذا الوجه بالانفراد ومخالفة سائر الناس من طرق الشاطبية، وذكر أنّه لا يعلم هذا الوجه روي من طريق الشاطبية ولا التيسير بل ولا من طرق النشر[5].

٣- وذكره في الطيبة الجديدة بصيغة التمريض (قيل)، كما أنّه لم يُشِرْ إليه في مظنته، أي عند بيانه لمذاهب القراء في (رأى)، ففيه إشارةٌ إلى أنّه ذكره حكايةً.

***

١٥٠- الموضع العشرون: انفراد الشاطبي بإمالة همزة (رأى) الواقعة قبل ساكن عن شعبة بخلاف.

---

(١) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٣/ أ].

(٢) أي عن السوسيّ؛ لأن الكلام في البيت السابق عنه.

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٦٣، البيت: ٣٢٦).

(٤) ينظر النشر (٣/ ٨٦- ٨٧)، وتقريب النشر (١/ ٣٦٠- ٣٦١).

(٥) ينظر النشر (٣/ ٨٦- ٨٧).

قال ابن الجزريّ: «وأما الذي بعده ساكن وهو في ستة مواضع... فأمال الراء منه وفتح الهمزة حمزة وخلف وأبو بكر، **وانفرد** الشاطبي عن أبي بكر بالخلاف في إمالة الهمزة»[1].

– طريق الشاطبي عن شعبة من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من الشاطبية: بإسناده إلى الداني بقراءته عن أبي الفتح عن عبد الباقي الخراساني عن أبي إسحاق البغدادي عن **أبي بكر الأصمّ** عن **شعيب الصريفيني** عن **يحيى بن آدم** عن **شعبة**[2].

– **مصدر الانفراد:** قال في الشاطبية عند بيانه لأحكام (رأى):

وقبل السكون الرّا أَمِلْ (ف)ي (ص)فا (ي)د بخلفٍ وقل في الهمز خلفٌ (ي)قي (ص)لا[3]

– **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن شعيب عن يحيى:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن يحيى بن آدم عن شعبة[4]:

١- خلف بن هشام عن يحيى بن آدم[5].

(١) النشر (٣/ ٨٨- ٨٩).

(٢) النشر (١/ ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤٢).

(٣) الشاطبية (ص: ٥٢، البيت: ٦٤٨).

(٤) ذكر الخزاعي في المنتهى (ص٣٦٩) أنّ إمالة الراء والهمزة هي رواية الشّذَائي عن أبي حمدون عن يحيى، لكنّه لم يسند طريق الشّذَائي عن أبي حمدون في كتابه، وكذلك أشار الروذباريّ في جامعه (٢/ ٥٢٥) إلى أنّ هذه هي رواية الشّذَائي عن أبي حمدون عن يحيى، ولكنّه لم يسند طريقه في الجامع.
وذكر الداني إمالة الهمزة والراء جميعًا عن ابن شجاع عن يحيى بن آدم (جامع البيان: ٢/ ٨٠١)، وذكره نصًّا عن الفارسي عن أبي طاهر عن ابن مجاهد عن ابن شجاع عن يحيى بن آدم (جامع البيان: ٨٠٢- ٨٠٣)، ولكنّه لم يسند طريقه ضمن طرقه عن يحيى بن آدم.

(٥) تنظر القراءة في المنتهى (ص٣٦٩)، وجامع البيان (٢/ ٨٠١، ٨٠٢- ٨٠٣)، والكامل (١/ ٦٦٦)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٢٤- ٥٢٥)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤١٠)، والمصباح – في أحد إطلاقيه- (٢/ ٢٥٦- ٢٥٧، ٣/ ٢٩٩)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٥٣)، وجامع البيان =

٢- ومحمد بن المنذر عن يحيى بن آدم[(١)].

ثالثًا: من وافقه عن شعبة عن عاصم – من غير يحيى بن آدم-: الحسين الجعفي[(٢)] والمعلّى[(٣)] كلاهما عن شعبة.

رابعًا: من وافقه عن عاصم – من غير شعبة-[(٤)]: أبو زيد الأنصاري عن المفضل عن

(١/ ٢٤٣)، وكامل الهذلي (١/ ٤٦٢- ٤٦٣، ٤٦٧، ٤٧٧)، وجامع الروذباري (١/ ٤٨٧- ٤٨٨)، وجامع أبي معشر (١/ ٥٣١، ٥٥٧- ٥٥٨)، والمصباح (١/ ٣٨٣- ٣٨٤). وحكى ابن مجاهد في السبعة (ص٢٦١) عن خلف عن يحيى بن آدم: ﴿رَءَا ٱلۡقَمَرَ﴾[الأنعام: ٧٧] و﴿رَءَا ٱلشَّمۡسَ﴾[الأنعام: ٧٨]: بكسر الراء والهمزة معًا. لكنّه لم يسند طريق خلفٍ في كتابه. ويُشار إلى أنّ الداني في التيسير (ص٣٤٣) بعد أن جزم لشعبة بإمالة الراء فقط ذكر أنّه قد روى خلفٌ عن يحيى وغيرُ واحدٍ عن السوسي بإمالة الراء والهمزة، وذكر الداني أنّه قد قرأ بذلك في روايتيهما، ووصفه بأنّه صحيحٌ معمولٌ به. ويشار إلى أنّ ابن الجزريّ ذكر في النشر (٣/ ٨٩- ٩٠) أنّ إمالة الراء والهمزة معاً قبل الساكن لم تصحّ إلا من طريق خلف حسبما حكاه الدانيّ وابن مجاهد فقط، وأنّ سائر من ذكر رواية أبي بكر من طريق خلفٍ عن يحيى لم يذكر غير إمالة الراء وفتح الهمزة ولم يأخذ بسوى ذلك، وأنّ سائر الناس خالفوا ابن مجاهدٍ فلم يأخذوا لشعبة من جميع طرقه إلّا بإمالة الراء وفتح الهمزة. وما سبق من الموافقات يظهر منه عدم اختصاص الداني وابن مجاهد بهذا الوجه عن خلف عن يحيى.

(١) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ٨٠١- ٨٠٢)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٤٣- ٢٤٤).

(٢) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٥٢٤- ٥٢٥)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤١٠)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٤٩٨- ٤٩٩)، وجامع أبي معشر (١/ ٥٤٨- ٥٤٩، ٥٧٠).

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٥٢٤- ٥٢٥)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤١٠)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٥٠٢)، وجامع أبي معشر (١/ ٥٥٠، ٥٧١).

(٤) وقع في بعض نسخ المصباح نسبة هذا الوجه إلى أبان بن تغلب عن عاصم في فرش سورة الأنعام، لكنّه مخالفٌ لما ذكره أبو الكرم في الأصول، ولم أجد إمالة الهمزة عن أبان إلّا في ذلك الموضع من فرش المصباح في بعض نسخه، ولأجل ذلك سأضرب عن التعرض لموافقته هنا. (ينظر ما يتعلّق بالقراءة في المصباح (٢/ ٢٥٧، ٣/ ٢٩٩)، ولينظر ثمّة إلى إشارة المحقّق إلى اختلاف النسخ في إثبات أبان وإسقاطه، وينظر طريقه في المصباح (١/ ٤٣٢- ٤٣٣)).

عاصم[1].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن الراوي، ولم يوافقه أحدٌ عن أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ، وبعضها أشار له ابن الجزريّ، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي، ووردت له موافقةٌ واحدة عن القارئ من طريق غير مشهور. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه الطيبة القديمة؛ حيث قال فيها:

.... والهمز (حـ)ـز **وقبل ساكن اختلف**

(صـ)ـف (يـ)ـاس والرا (فـ)ـي (يـ)ـدٍ خلفٌ (صفا) ....[2]

لكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه:

١- حيث جزم أوّلًا بفتح الهمزة عن أبي بكر، ثم ذكر هذا الوجه موسوماً بالانفراد، ولو اعتدّ بخلافه لذكر الخلف لأبي بكر من الرأس كما هي عادته[3].

٢- وصرّح بأنّ الصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من جميع طرق النشر التي من جملتها الشاطبية والتيسير. وبيّن منشأ خطأ الشاطبي، وهو أنّه حسب أنّ ما ذكره صاحب التيسير من تصحيح الإمالة في الراء والهمزة يريد به من طريق كتابه، وإنّما صحّحه صاحب التيسير من طريق خلفٍ، وليس هو من طرق التيسير[4].

٣- ولم يذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة الجديدة[5].

***

---

(١) تنظر القراءة في الإيضاح للأندرابي [ل١٨٠/ ب]، وتنظر الطرق فيه [ل٩٦].

(٢) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٣/ ب].

(٣) ينظر النشر (٣/ ٨٩)، وتقريب النشر (١/ ٣٦١- ٣٦٢).

(٤) ينظر النشر (٣/ ٨٩).

(٥) ينظر طيبة النشر (ص٦١، الأبيات: ٣٠٣).

١٥١- الموضع الحادي والعشرون: انفراد الشاطبي عن السوسي بإمالة الراء والهمزة معًا من (رأى) الواقعة قبل ساكن، بخلاف.

قال ابن الجزريّ: «وأما الذي بعده ساكن وهو في ستة مواضع... فأمال الراء منه وفتح الهمزة حمزة وخلف وأبو بكر، وانفرد الشاطبي عن أبي بكر بالخلاف في إمالة الهمزة، **وعن السوسيّ** بالخلاف أيضاً في إمالة فتحة الراء وفتحة الهمزة جميعاً»[١].

- طريق الشاطبي عن السوسي من الطرق المسندة في النشر، وسبق[٢].

- **مصدر الانفراد:** قال في الشاطبية عند بيانه لأحكام (رأى):

وقبل السكون الرّا أَمِلْ (فـ)ـي (صـ)ـفا (يـ)ـد **بخلفٍ** وقل في الهمز **خلفٌ** (يـ)ـقي (صـ)ـلا[٣]

وعبارة الشاطبي محتملة لتربيع الأوجه، أي فتح راء مع الوجهين في الهمزة، وإمالة الراء مع الوجهين في الهمزة، وابن الجزريّ حملها على وجهين، هما فتح الراء مع فتح الهمزة، وإمالتها معًا[٤].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه من طرق ابن جرير عن السوسي:** لم أجد أحدًا وافقه، سوى أنّ الداني أسند في التيسير طريق فارس عن السامَرّي عن ابن جرير[٥]، وقال فيه بعد أن ذكر إمالة الراء فقط عن حمزة وشعبة وفتحها عن الباقين: «وقد روى خلفٌ عن يحيى عن أبي بكر **وغيرُ واحدٍ عن أبي شعيب بإمالة فتحة الراء والهمزة** في ذلك كالأولى، **وقد قرأت بذلك في روايتيهما**، وروى أبو حمدون وأبو عبد الرحمن عن اليزيدي بإمالة فتحة الهمزة في ذلك كالأول أيضًا، **وكلٌّ صحيح معمول به**»[٦]، وحمل ابن الجزري عبارة الداني في التيسير على الحكاية؛ حيث رأى ابن الجزريّ أنّ هذه العبارة

---

(١) النشر (٣/ ٨٨- ٨٩).

(٢) ينظر: ص٦٩٣.

(٣) الشاطبية (ص: ٥٢، البيت: ٦٤٨).

(٤) ينظر النشر (٣/ ٩٠- ٩١).

(٥) وهذا طريق القراءة، وأمّا طريق الرواية فهو عن خلف بن إبراهيم عن الحسن بن رشيق المعدّل عن النسائي عن السوسي. (ينظر التيسير: ص١١٣- ١١٤).

(٦) التيسير (ص٣٤٣).

لا تدلّ على ثبوت هذا الوجه من طرق التيسير؛ لتصريح الداني بخلافه في جامع البيان عن ابن جرير(١).

ثانيًا: من وافقه من طرق السوسيّ عن اليزيدي:

١- أبو بكر محمد بن إسماعيل القرشي عن السوسي: من طريق أبي الفتح عن الخراساني عن أبي بكر محمد بن علي بن الحسن بن الجُلَنْدَى عن القرشي:

أ- من جامع البيان والمفردات للداني عن فارس.

ب- ومن التجريد لابن الفحام عن عبد الباقي بن فارس عن فارس.

٢، ٣- وأبو الحسن الرقي وأبو عثمان النحوي كلاهما عن السوسي: من جامع البيان للداني عن فارس عن السامَرّي عنهما.

حيث ذكر ابن الفحام في باب ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾[الأنعام: ٧٧] أنّ عبد الباقي روى عن السوسي من طريق الخراساني بإمالة الراء كأبي بكر وحمزة وزاد عليهما إمالة الهمزة، فيكون وجهه من التجريد بإمالة الراء والهمزة معًا(٢). وذكر الداني في جامع البيان أنّه قرأ على أبي الفتح عن السوسي – سوى ابن جرير- بإمالة الراء والهمزة من (رأى) سواء وقع بعدها ساكن أو متحرك، وقال الداني: «قال أبو الفتح: (وكان أبو عمران [ابن جرير] يختار من ذات نفسه فتح الراء وإمالة الألف فيما لم يستقبله ألفٌ ولامٌ، وفتحهما معًا فيما استقبلاه). قال لي: (وتابعه على ذلك جماعةٌ من الرقيين)»(٣).

وذكر الداني في المفردات أنّه قرأ على فارس (رأى) بإمالة الراء والهمزة سواءٌ استقبلها ساكن منفصل أو لا، قال الداني: «وقال لي فارس بن أحمد: و(كذلك روت الجماعة عن أبي شعيب، وإنما اختار الفتح في ذلك موسى بن جرير من نفسه) – يعني فيما بعد الراء فيه ساكن(٤)-. قال [فارس]: (وقد كان [ابنُ جرير] يختار في قراءة أبي عمرو

(١) ينظر النشر (٣/ ٨٧، ٩٠).

(٢) ينظر التجريد (ص١٢٣- ١٢٤)، وينظر طريقه فيه (ص٥٧).

(٣) جامع البيان (٢/ ٨٠٥)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٢٢١، ٢٢٣).

(٤) قوله: (يعني فيما بعد الراء فيه ساكن) من كلام الداني، ولم يظهر لي وجه تخصيص عبارة أبي =

أشياء من جهة العربية)[1]»[2]، وهذه العبارة من "المفردات" قد يُفهَم منها أنّ الداني قرأ بهذا الوجه عن فارس حتى من طريق ابن جرير؛ لأنّه أطلق القراءة عن فارس بهذا الوجه ولم يقيّده، ثمّ ذكر كلام فارس عن ابن جرير بوجهٍ يُشْعِر بعدم الأخذ به، ولكنّه في "جامع البيان" قيّد قراءته على فارس بهذا الوجه للسوسيّ بما عدا طريق ابن جرير.

ويلاحَظ مما سبق أنّ هذا الوجه لم يَرد عن السوسي – فيما وقفت عليه- سوى من طريق أبي الفتح، فيكون منفردًا به. وقد صرّح ابن الجزري بأن هذا مما انفرد به فارس من الطرق المذكورة[3].

ثالثًا: من وافقه عن اليزيديّ عن أبي عمرو – من غير طريق السوسي-:

١- ابن سعدان عن اليزيدي[4].

٢- وأبو حمدون عن اليزيدي: من المصباح – في أحد إطلاقيه- بطرقه إلى أبي حمدون؛ حيث نصّ أبو الكرم في الأصول على إمالة الراء والهمزة في باب ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ لأبي حمدون عن اليزيدي[5]، وأمّا في الفرش فلم يذكر أحدًا من رواة أبي عمرو وطرقه ضمن المميلين في باب ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾، وظاهره يقتضي اندراج أبي عمرٍو بكافة طرقه في قوله: (الباقون بفتح الراء والهمزة)[6].

رابعًا: من وافقه عن أبي عمرو – من غير اليزيدي-:

الفتح بما يكون فيه ساكنٌ بعد الراء، وعبارة أبي الفتح مطلقة وقد ذَكَرَ اختيار ابن جرير للفتح في الراء فيما استقبله ألفٌ ولام وفيما لم يستقبله –كما نقله عنه الداني في جامع البيان-.

(١) سبق التعليق على قول أبي الفتح (ص٦٩٦ ، الحاشية رقم: ١).

(٢) المفردات السبع (ص٢٨١)، وتنظر طرقه فيه (ص٢٧٧- ٢٧٨).

(٣) ينظر النشر (٣/ ٩٠).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (١/ ٤١٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٢٤)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٨٨- ٤٨٩، ٤٩٣- ٤٩٤)، وجامع الروذباري (١/ ٤٣٢- ٤٣٣).

(٥) وذكر أبو الكرم في الأصول الإمالة لأبي عبد الرحمن عن اليزيدي أيضًا، لكنّه لم يسند طريقه.

(٦) تنظر القراءة المصباح (٢/ ٢٥٥- ٢٥٦، ٣/ ٢٩٨- ٢٩٩)، وينظر طريقه فيه (١/ ٥٦٥- ٥٦٧)

١- عبد الوارث عن أبي عمرو: من طريق الأهوازي والمصباح - في أحد إطلاقيه- عن القزاز والقرشي كلاهما عن عبد الوارث، ومن الإيضاح بطرقه إلى القصبي والمنقري كلاهما عن عبد الوارث(١).

٢- والعباس عن أبي عمرو: من طريق ابن الرومي(٢)، ومن طريق الأهوازي بطرقه إلى الواقدي(٣).

٣- ومعاذ العنبري(٤) عن أبي عمرو: من طريق الأهوازي(٥).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن عن الراوي، ولم أجد أحداً وافقه في أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسي وهي تدور على طريق أبي الفتح، ووردت له موافقات عن

(١) نصّ أبو الكرم في الأصول على إمالة القزاز والقرشي عن عبد الوارث في باب (رءا القمر)، وأمّا في الفرش فلم يذكر أحدًا من رواة أبي عمرو وطرقه ضمن المميلين. تنظر القراءة في الإيضاح [ل١٨٠/ ب]، وجامع الروذباري (٢/ ٥٢٢- ٥٢٣)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٠٦- ٤٠٧)، والمصباح (٢/ ٢٥٦، ٣/ ٢٩٨- ٢٩٩)، وتنظر طرقهم في الإيضاح [ل٩٤/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٤٥٢- ٤٥٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٥٠٦)، والمصباح (١/ ٥٨٨- ٥٩٠).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٦٦)، وينظر طريقه فيه (١/ ٤٢٣) وهو من طريق النَّوْجاباذي عن العراقي. ويلاحظ أنّ العراقي أسند هذا الطريق في الإشارة [ل٤/ أ] لكنّه نصّ فيها [ل٣١/ ب] على فتح الهمزة لعباس.

وابن الرومي هو: محمد بن عمر بن عبد الله بن رومي - ويقال فيروز-، أخذ القراءة عن العباس بن الفضل واليزيدي، روى الحروف عنه محمد بن عبيد بن عقيل وعليّ بن الحسن. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٥٣٩).

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٥٢٣، وجامع أبي معشر (٢/ ٤١٠)، وتنظر طرقهم في جامع الروذباري (١/ ٤٤٩- ٤٥٠)، وجامع أبي معشر (١/ ٥٠٠- ٥٠١).

(٤) أبو عبيد الله معاذ بن معاذ بن نصر العنبريّ الحافظ قاضي البصرة، (ت١٩٦هـ). ينظر: معرفة القراء (٣/ ٧٣٣).

(٥) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٥٢٣، وجامع أبي معشر (٢/ ٤١٠)، وتنظر طرقهم في جامع الروذباري (١/ ٤٦٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٥١٨- ٥١٩).

شـيخ الراوي – اليزيدي- من بعض الروايات، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ من عدّة روايات – غير اليزيدي-. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه الطيبة القديمة؛ حيث قال فيها:

.... والهمز (حـ)ـز **وقبل ساكن اختلف**

(صـ)ـف **(يـ)ـاس والرا** (فـ)ـي **(يـ)ـدٍ خلفٌ** (صفا) ....[1]

وذكره أيضًا في الطيبة الجديدة، لكن لم يذكره حين بيانه لأحكام (رأى)، بل ذكره في آخر بيتٍ في باب الإمالة، فقال:

وقيل قبل ساكنٍ حَرْفَيْ رأى عنه[2] ورا سواه مع همز نأى[3]

لكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه؛ فإنّه – مع وسمه لهذا الوجه في النشر والتقريب بالانفراد-:

١- صرّح في النشر بأنّه ليس إلى الأخذ به من طريق الشاطبية ولا من طريق التيسير ولا من طريق النشر سبيل، وصرّح بأنّه لا يصحّ من طريق الشاطبية والتيسير عن السوسي إلا فتح الراء والهمزة[4].

٣- وذكره في الطيبة الجديدة بصيغة التمريض (قيل)، كما أنّه لم يُشِرْ إليه في مظنته، أي عند بيانه لمذاهب القراء في (رأى)، ففيه إشارةٌ إلى أنّه ذكره حكايةً.

***

١٥٢- الموضع الثاني والعشرون: انفراد ابن شريح صاحب الكافي عن الأزرق بالتفرقة في تقليل رؤوس الآي بين اليائيّ والواويّ، فقلّل الأوّل وفتح الثاني.

قال ابن الجزريّ: «وأمال ورش من طريق الأزرق جميع ما تقدم من رءوس الآي في السور الإحدى عشر المذكورة بين بين... وسواء كانت من ذوات الواو أو من ذوات

(١) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٣/ ب].

(٢) أي عن السوسيّ؛ لأن الكلام في البيت السابق عنه.

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٦٣، البيت: ٣٢٦).

(٤) ينظر النشر (٣/ ٨٩، ٩٠- ٩١)، وتقريب النشر (١/ ٣٦١- ٣٦٢)، وطيبة النشر (ص٦١، البيت: ٣٠٣).

الياء، **وانفرد** صـــاحب الكافي ففرّق في ذلك بين اليائي: فأماله بينَ بينَ، وبين الواوي: ففتحه»[1].

- طريق ابن شريح عن الأزرق من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه الكافي: عن ابن نفيس عن أبي عديّ عن **ابن سيف** عن **الأزرق** عن ورش[2].

- **مصـدر الانفراد:** قال في الكافي: «وقرأ أبو عمرو كل ما كان على وزن (فعلى) و(فعلى) مما لا راء قبل ألفه: بين اللفظين... وكذلك قرأ كل ألف منقلبة عن ياء إذا كانت رأس آية كسورة طه والنجم وشبههما، اتصلت الألف بضمير مؤنثة غائبة أو لم تتصـل به، وكذلك قرأ الأربعة الأفعال التي من ذوات الواو وهي: ﴿طَحَىٰهَا﴾[الشـمس: ٦] و﴿تَلَىٰهَا﴾[الشـمس: ٢] و﴿دَحَىٰهَا﴾[النازعات: ٣٠] و﴿سَـجَىٰ﴾[الضـحى: ٢] وكذلك ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾[النجم: ٥] و﴿ٱلضُّحَىٰ﴾[الضحى: ١] و﴿ضُحَىٰهَا﴾[النازعات: ٢٩، و٤٦]، **ووافقه ورش على ما كان من هذا الفصل من ذوات الياء وهو رأس آية فقرأه بين اللفظين** إلا ما اتصـل بضـمير مؤنثة غائبة فإنه فتحه»، وطريقه عن ورش جاء من الأزرق[3].

وفتح ﴿طَحَىٰهَا﴾ و﴿تَلَىٰهَا﴾ و﴿دَحَىٰهَا﴾ و﴿ضُـحَىٰهَا﴾ صـحّ عن ورشٍ في النشر على مذهب فتح ما فيه (ها) من رؤوس الآي، وهو مذهب صاحب الكافي كما نصّ عليه، فصار انفراده في فتح ﴿سَجَىٰ﴾ من الأفعال وفتح ﴿ٱلضُّحَىٰ﴾ و﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ من الأسماء.

- **من وافقه**[4]: **أوّلًا: من وافقه عن ابن نفيس عن أبي عدي:** لم أجد أحدًا وافقه.

---

(١) النشر (٣/ ٩١- ٩٢) بتصرّف.

(٢) النشر (١/ ٣٣٨- ٣٤٠، ٣٤٦)، الكافي (ص٣٠).

(٣) الكافي لابن شريح (ص٦٣).

(٤) ورد من بعض طرق الأزرق فتح رؤوس الآي مطلقًا سوى ذي الراء، فتكون الموافقة جزئيّة في مواضع ذوات الواو، ولن أتعرّض هنا لهذه الموافقات لكثرة الكلام فيها ولأنّها موافقة جزئيّة في مواضع معدودة، وسيأتي الكلام عليها تفصيلًا في الموضع التالي المتعلّق بها.

ثانيًا: من وافقه عن أبي عدي عن ابن سيف:

١- مكّي عن أبي عديّ: من كتابه التبصرة. **وطريقه نشريّ.**

٢- **والكريزي عن أبي عدي**: من الأوسط للعماني عن الكريزي، وموافقته ظاهريّة جزئيّة في ﴿سَجَىٰ﴾ فقط.

ثالثًا: من وافقه عن ابن سيف – من غير أبي عدي–: مكّي من التبصرة عن عبد المنعم ابن غلبون عن ابن مروان عن ابن سيف.

رابعًا: من وافقه عن الأزرق – من غير ابن سيف–: ابن هلال عن النحاس عن الأزرق:

أ- من طريق الأُذْفُوي عن أبي غانم عن ابن هلال: من التبصرة لمكّي عن الأذفوي، ومن الهداية للمهدوي[1] عن أبي الحسن القنطري[2] عن الطحّان عن الأذفوي. **وطريق الهداية نشريّ.**

ب- ومن طريق التبصرة لمكي عن عبد المنعم ابن غلبون عن **عتيق**[3] **عن ابن هلال.**

حيث قال مكّي في التبصرة عن ورش: «وقرأ كل ما كان رأس آية من ذوات الياء مما ليس بعده هاء بين اللفظين»[4]، فخصّ التقليل بذوات الياء، وأيضًا ذكر قبل ذلك أنّ الكسائيّ أمال ﴿تَلَىٰهَا﴾ و﴿طَحَىٰهَا﴾ و﴿دَحَىٰهَا﴾ و﴿سَجَىٰ﴾ وقللها أبو عمرو وفتحها الباقون[5]، فيندرج ورشٌ مع من فتحها، وهذه الكلمات من رؤوس الآي

---

(١) يتعذّر التحقّق من جميع طرق الهداية عن ورش؛ لأنّ كتاب "الهداية" في عداد المفقود، وكتاب "شرح الهداية" للمهدوي ليس فيه بيانٌ للأسانيد. والإسناد المذكور هنا مستفادٌ من النشر لابن الجزريّ (١/ ٣٣٥).

(٢) أبو الحسن أحمد بن محمد القنطري، نزيل مكّة، قال عنه الداني: (لم يكن بالضابط ولا بالحافظ)، توفي – رحمه الله– (٤٣٨هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧٥٤)، وغاية النهاية (١/ ٤٤٥).

(٣) أبو بكر عتيق بن ما شاء الله بن محمد المصري الغسّال، قال الداني: (توفي في عشر الستين وثلاثمائة). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٦٢٨).

(٤) التبصرة (ص٣٩٠)، وتنظر طرقه فيه (١٩٦- ١٩٩).

(٥) ينظر التبصرة (٣٧٢- ٣٧٣).

الواويّة. وقد ذكر ابن الجزريّ في آخر فصل الأزرق أنّ كل من أمال عنه رؤوس الآي لم يفرّق بين كونه واويًّا أو يائيًّا، ثم قال: «وقد وقع في كلام مكّي ما يقتضي تخصيص إمالة رؤوس الآي بذوات الياء، ولعلّ مراده ما كتب بالياء»[1]. ويلاحظ أنّه ذكر ما يتعلّق بكلام مكّي وأغفل ما يتعلّق بالكافي مع تصريحه قبل ذلك بانفراده بهذا الوجه.

وأمّا المهدوي فقد ذكر في "شرح الهداية" تقليل ذوات الياء من رؤوس الآي لأبي عمرو ثم ذكر له تقليل ذوات الواو منها أيضًا، ثم قال: «ووافقه ورشٌ على هذا الأصل – أعني قراءة رؤوس الآي المتوالية التي **هي من ذوات الياء** بين اللفظين– وخالفه إذا جاء بعد الألف ضمير المؤنثة الغائبة»[2]، فقد خصّ تقليل ورش بذوات الياء، وعبارته كعبارة الكافي التي فهم منها ابن الجزريّ التفريق بين الواويّ واليائيّ.

وأمّا العُماني في الأوسط فلم يذكر ورشًا فيمن أمال ذوات الواو ﴿تَلَىٰهَا﴾ و﴿طَحَىٰهَا﴾ و﴿دَحَىٰهَا﴾ و﴿سَجَىٰ﴾، فذكر أن القراء أجمعوا على فتح ذوات الواو وخص هذه الأربعة بالإمالة عن حمزة والكسائي وبالتقليل عن إسماعيل والمسيبي عن نافع وأبي عمرو، وظاهره يفيد الفتح لورشٍ في ﴿سَجَىٰ﴾ لدخوله تحت إطلاق الفتح وعدم استثنائه، وقد أطلق تقليل الأسماء المقصورة أواخر السور التي آياتها ياء نحو الضحى والقوى عن ورش، فتكون موافقته جزئيّة في ﴿سَجَىٰ﴾ فحسب[3].

وعبارة عبد المنعم في الاستكمال قد توهم الفتح في ﴿سَجَىٰ﴾؛ فإنّه ذكر ذوات الواو من الأفعال وأطلق فتحها عن جميع القراء إلّا ثلاث كلمات هي ﴿دَحَىٰهَا﴾

---

(١) النشر (٣/ ٩٩). والاحتمال الذي أبداه ابن الجزريّ بعيدٌ لما سيأتي عند ذكره لانفراد مكّي بعدم تقليل الواوي من رؤوس الياء لأبي عمرو.

(٢) شرح الهداية (١/ ١٠٧)، وينظر طريقه في النشر لابن الجزري (١/ ٣٣٥). ونحو ذلك في كتاب (أصول القراءات) للمهدوي؛ حيث ذكر (ص٣٧٧) تقليل أبي عمرو لما توالى في رؤوس الآي من ذوات الياء وكذلك ذوات الواو الواقعة بينها، وذكر (ص٣٧٩) فتح جميع ما قلله أبو عمرو إلّا ما توالى في رؤوس الآي من ذوات الياء، فخصّ تقليله بذوات الياء مع نصّه لأبي عمرو على تقليل ذوات الياء على تقليل ذوات الواو.

(٣) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في الأوسط للعماني (ص٢٧١، ٢٩٩– ٣٠٠)، وينظر طريقه فيه (ص٦٤).

و﴿تَلَىٰهَا﴾ و﴿طَحَىٰهَا﴾ و﴿سَجَىٰ﴾، فذكر إمالتها للكسائي وتقليلها لأبي عمرو لأنها رأس آية، ولم يذكر تقليل ورش في ﴿سَجَىٰ﴾[1]، فيفيد الفتح له فيها، ولكنّه ذكر في (فعل) المعتلّ اللام أنّ ورشاً وأبا عمرو قرأوا ما كان في السور التي أواخر آيها ياء بين اللفظين، وهذا يشمل ﴿سَجَىٰ﴾[2]، ونصّ في سورة الضحى على تقليل ﴿سَجَىٰ﴾ لورشٍ، كما نصّ على تقليله لكلمة ﴿ٱلضُّحَىٰ﴾ و﴿ٱلْقُوَىٰ﴾[3].

خامسًا: من وافقه عن ورش: صحّ فتح هذه الكلمات عن ورشٍ في النشر من طريق الأصبهاني، لكن لا على هذا المذهب، بل ضمن مطلق الفتح.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقٍ رئيسيّ، ولم ترد له موافقاتٌ عن شيخه، ووردت له موافقاتٌ عن شيخ شيخه وعن أصل طريقه الفرعيّ وعن أصل طريقه الرئيسيّ، وهي تدور على تبصرة مكي وهداية المهدوي، وبعضها طرق نشريّة، ووردت له كذلك موافقات جزئيّة وبعضها نشريّ لكنّه معدودٌ من الانفرادات. وصحّ الفتح عن الراوي في النشر من طريقه الرئيسي الآخر في تلك المواضع إذا نُظِر إليها على حدة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم في النشر أوّلًا بتقليل الأزرق لذوات الياء وذوات الواو، ثم ذكر انفراد صاحب الكافي، ثم ذكر الخلف عن الأزرق فيما فيه (ها) من رؤوس الآي، ولو أنّه اعتدّ بخلاف صاحب الكافي لذكر ذوات الواو فيما فيه الخلف كما فيه (ها)[4].

٢- ولم يذكر هذا الوجه في التقريب ولا على سبيل الانفراد؛ بل قطع له بتقليل رؤوس الآي الواويّة[5].

---

(١) ينظر الاستكمال (ص١١٨).

(٢) المصدر السابق (ص١٧٢)، ونحوه في الإرشاد (ص٣٥٥- ٣٥٦).

(٣) المصدر السابق (ص٥٩٧، ٦٣٤- ٦٣٥).

(٤) ينظر النشر (٣/ ٩١- ٩٢).

(٥) ينظر تقريب النشر (١/ ٣٦٢).

٣- ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة، بل أطلق عن الأزرق تقليل رؤوس الآي، وخصّ خلفه بما فيه (ها) من رؤوس الآي[١].

***

١٥٣- الموضع الثالث والعشرون: انفراد صاحب التجريد عن الأزرق بفتح جميع رؤوس الآي ما لم يكن رائيًا.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد صاحب التجريد عن الأزرق بفتح جميع رءوس الآي ما لم يكن رائياً، سواء كان واوياً أو يائياً، فيه (ها) أو لم يكن، فخالف جميع الرواة عن الأزرق»[٢].

- **مصدر الانفراد:** أخذ ابن الجزريّ الفتح لورشٍ من التجريد من سكوته؛ حيث لم يذكر في التجريد إمالة ولا تقليلاً لورشٍ، لا في ذوات الياء ولا في رؤوس الآي، وأما عدم فتح الرائيّ فهو مستفاد مما ذكره في أحكام الراء عن ورش لا في باب الإمالة[٣]. لكن يلاحظ أنّه ذكر ترقيق اللام المغلظة عند رووس الآي[٤]، ولولا تقليل الألف عند رووس الآي لَـمَا كان للحكم بترقيق اللام ثمّةَ وجهٌ، وقد قال ابن الجزري نفسُه عند كلامه على اللام المغلظة: «واختلفوا فيما إذا وقع بعد اللام **ألفٌ ممالة**... فروى بعضهم تغليظها... وروى بعضهم ترقيقها من أجل الإمالة... **وفصّل آخرون في ذلك بين رؤوس الآي وغيرها:** فرقّقوها في رؤوس الآي **للتناسب**، وغلّظوها في غيرها لوجود الموجِب قبلها، وهو الذي في التبصرة، **وهو الاختيار في التجريد** والأرجح في الشاطبية والأقيس في التيسير»[٥]، فلعلّ صاحب التجريد لم يذكر التقليل في رؤوس الآي سهوًا. والله أعلم.

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص٦٠، الأبيات: ٢٩٧- ٢٩٨).

(٢) النشر (٣/ ٩٤).

(٣) ينظر: التجريد (ص١١٩- ١٣٤، ١٣٨).

(٤) التجريد (ص١٤١).

(٥) النشر (٣/ ٢٤١).

- طريق ابن الفحام عن الأزرق من الطرق المسندة في النشر، وسبق[1].

- **من وافقه[2]: أوّلًا: من وافقه عن ابن سـيف عن الأزرق، أو عن الخولاني عن النحاس عن الأزرق:** لم أجد أحدًا وافقه عن ابن سـيف عن الأزرق، ولا عن الخولاني عن النحاس عن الأزرق.

ثانيًا: من وافقه عن الأزرق – من غير طريق الخولاني عن النحاس–: لم أجد أحدًا أسند طريق الأزرق وجعل له الفتح في رؤوس الآي، سوى ما في "الهادي" لابن سفيان و"الجامع" لابن فارس و"المستنير" لابن سوار، وكلّهم من طرق النحّاس عن الأزرق[3]:

١– أمّا الهادي فقد أطلق عن ورشٍ التقليل في رؤوس الآي كأبي عمرو، لكنّه قال بعد ذلك: (والذي أخذه علينا أبو إبراهيم من طريق الحمراوي: **الفتح** في ذلك كله)[4].

وطريقه: عن أبي إبراهيم إسماعيل بن أحمد عن أبي علي الحمراوي عن النحاس عن الأزرق[5]، وقد أطلق أوّلًا التقليل عن ورشٍ مع أنّه لم يسند طريقه بالقراءة إلّا من طريق الحمراوي[6]، فلعلّ هذا يُشعِر بعدم أخذه بالفتح.

---

(١) ينظر: ص٢٧٢.

(٢) سأتعرض هنا للموافقات في فتح رؤوس الآي مطلقاً، أما الموافقة الجزئية في فتح ما جاء من ذلك بعد لام مغلّظة – وهو في كلمة (صلّى) في القيامة[٣١] والعلق[١٠] وكلمة (فصلى) في الأعلى[١٥]– فلن أتعرّض لها لبُعْدها عن هذا الانفراد؛ إذ كانت جزئية في مواضع يسيرة جدّا، مع طول الكلام فيها والاختلاف الكبير في توجيه كلام الشاطبي وابن الجزري وغيرهما فيها، ممّا يخرج البحث عن حدوده حين التعرّض لها على وجهٍ يعطيها حقّها.

(٣) قال الشاطبي عن ورش: (ولكن رؤوس الآي قد قلّ فتحها له غير ما (ها) فيه)، واختلف الشرّاح فيه هذا البيت، فبعضهم حمل قوله: (قلّ فتحها) على أنّه بمعنى التقليل، فيكون له التقليل في رؤوس الآي – غير ما فيه (ها)– وجهاً واحداً، وبعضهم حمله على أنّه بمعنى قلّة رواة الفتح، فيكون له التقليل على الأكثر والفتح على الأقلّ.

(٤) الهادي (ص١٧٥).

(٥) الهادي (ص٨١).

(٦) وقد أسند طريق الأزرق أيضًا عن أبي الطيب ابن غلبون عن ابن مروان عن ابن سيف عن الأزرق، ولكنّه بالإخبار (ص٨٢).

٢- وأمّا ابن فارس: فلم يذكر التقليل لورشٍ في رؤوس الآي[١]. وقد ذكر في بيان أسانيده عن ورش أنّه قرأ له من طريقي الأصبهاني والأزرق، لكنّه قال حين ذكر طريقه عن الأزرق: (وأمّا الأزرق: فسمعتها من أصحاب أبي الفرج غلام ابن شنبوذ بعد أن قرأتها عليهم، **لكنّي لا آخذ بها بل ذكرتها للمذاكرة حسب)**[٢]، ويلاحظ أنّه يشير في مواضع من كتابه إلى خُلْفِ الأزرق، وفي بعض المواضع لا يشير إلى الأوجه المشهورة عن الأزرق، وهذا قد يشير إلى عدم اعتنائه بتبيين خُلْفِ الأزرق، ومن هنا يحتمل أنّ تركه لذكر التقليل في رؤوس الآي هو لعدم اعتنائه بتبيين خلف الأزرق وليس لأنّه ينسب إليه الفتح، لكن يُشارُ إلى أنّه ذكر التقليل عن الأزرق في بعض المواضع من باب الإمالة -كذوات الراء-[٣]، فذكْره لبعض الأحكام وإغفاله لبعضها مع اتحاد الباب: قد يرجّح احتمال أنّ عدم ذكره للتقليل هو لأجل أنه ينسب له الفتح.

وجاء طريقه عن الأزرق: عن أصحاب غلام ابن شنبوذ عنه عن ابن شنبوذ عن النحاس عن الأزرق عن ورش، ولم يبيّن من أصحاب غلام ابن شنبوذ الذين أخذ عنهم[٤].

٣- وأمّا المستنير: فلم يذكر التقليل أيضًا، مع ذكره لإمالة الرائي عن الأزرق[٥]، والكلام فيه قريبٌ من الكلام في ابن فارسٍ؛ فإنّه وإن أشار في بعض المواضع إلى خلاف الأزرق لكنّه لا يذكر بعض الأوجه المشهورة عنه، فلعلّه لا يعتني ببيان خلفه، لكنّه -بخلاف ابن فارس- أسند طريق الأزرق وسكت ولم يذكر أنّه لا يأخذ به، فالظاهر أنّ سكوته عن التقليل يقتضي الفتح.

وجاء طريق ابن سوار عن الأزرق: من طريق أبي الوليد عتبة بن عبد الملك الأندلسي:

أ- عن أبي الحسن الأنطاكي عن النحاس عن الأزرق.

---

(١) ينظر جامع ابن فارس (ص١٩١- ١٩٩، ص٣٩٤، ٥١٠).

(٢) جامع ابن فارس (ص٨٢).

(٣) ينظر جامع ابن فارس (١٩٩).

(٤) ينظر المصدر السابق (ص٨٢).

(٥) ينظر المستنير (ص٢٨٤، ٢٩٦- ٢٩٧).

ب- وعن أبي بكر الأذفوي عن ابن هلال عن النحاس عن الأزرق[١].

وقد وصف ابن الجزري أبا الوليد شيخ ابن سوار بأنّه اضطرب في رواية ورش إسنادًا واختلافًا – أي في الأوجه الخلافية-[٢].

ويشار إلى أنّ الشاطبي قال في الشاطبية عن ورش:

...........................وفي أرا كهم وذوات اليا له الخلفُ جُمِّلَا

ولكن رؤوس الآي قد قلّ فتحها له غير ما (ها) فيه فاحضر مكمّلا[٣]

واختلف الشرّاح في معنى كلامه، فحمل بعضهم قوله: (قلّ فتحها) على التقليل، فيكون له التقليل وجهًا واحدًا في رؤوس الآي غير ما فيه (ها)، وحمله بعضهم على قلّة وجه الفتح، فيكون له في رؤوس الآي – غير ما فيه (ها)- التقليل على الأكثر والفتح على الأقلّ، ورأى ابن الجزريّ أنّ الثاني هو الظاهر من كلام الشاطبي والأَوْلى بحمل كلامه عليه، ولكن الداني له التقليل فيها قولًا واحدًا، فيكون الفتح – على تقدير إرادته- من غير طريق الداني[٤].

ثالثًا: من وافقه عن ورش: صحّ هذا الوجه عن ورش في النشر من طريق الأصبهاني ضمن مطلق الفتح.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقٍ رئيسيٍّ، والانفراد مأخوذٌ من سكوته، ووردت له موافقاتٌ فيها نظرٌ عن أصل طريقه الفرعيّ. وصحّ هذا الوجه في النشر عن الراوي من أصل طريقه الرئيسيّ الآخر ضمن مطلق الفتح.

- **حكم ابن الجزريّ:** فرّع ابن الجزريّ على هذا الوجه في النشر؛ حيث ذكر أنّ الحاصل للأزرق عن ورش في غير ذوات الراء أربعة مذاهب، وذكر ثانيها الفتح مطلقاً

---

(١) ينظر: المستنير (ص١٣١- ١٣٣).

(٢) غاية النهاية: (٢/ ٦٢٣- ٦٢٤).

(٣) الشاطبية (ص٢٦، الأبيات: ٣١٤- ٣١٥).

(٤) ينظر النشر (٣/ ٩٨).

رؤوس الآي وغيرها، وذكر أنّ هذا مذهب صاحب التجريد، وذكر أيضًا أنّ الأظهر من كلام الشاطبي والأَوْلى بحمل كلامه عليه هو الفتح بقلّةٍ في رؤوس الآي مطلقًا[1]. لكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه:

١- إذ جزم أوّلًا بتقليل رؤوس الآي عن الأزرق وخصّ خلفه بما فيه (ها)، فلو اعتدّ بخلاف صاحب التجريد لذكر الخلف للأزرق ابتداءً[2].

٢- وجزم في الطيبة بتقليل رؤوس الآي للأزرق غير ما فيه (ها)[3].

وأمّا قوله بأنّ الأَوْلى أن يحمل كلام الشاطبي على الفتح مطلقًا بقلّة: فهو لا يقتضي اعتدادَه ولا تصحيحَه لهذا الوجه، وإنّما أراد بيان مراد الشاطبي، ولا يخفى أنّ إرادة الشاطبيّ لهذا الوجه لا تقتضي تصحيح ابن الجزريّ له، فكم خالفه وردّ ما صرّح به.

***

١٥٤- الموضــع الرابع والعشــرون: انفراد صــاحب المبهج بإمالة ذوات الياء ورؤوس الآي عن قالون من جميع طرقه بين بين.

قال ابن الجزريّ بعد كلامه عن حكم ذوات الياء للأزرق: «وانفرد صــــاحب المبهج بإمالة جميع ما تقدم عن قالون من جميع طرقه بينَ بينَ، فخالف جميع الناس، والمعروف أن ذلك له من طريق إسماعيل القاضي كما هو في العنوان»[4].

- طريق سبط الخياط عن قالون من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه المبهج **عن أبي نشــيط** من طريق ابن بويان **وعن الحُلْواني** من طريق ابن أبي مهران، وسبق تفصيل طرقه[5].

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٩٧- ٩٨).

(٢) ينظر النشر (٣/ ٩١- ٩٢)، وتقريب النشر (١/ ٣٦٢- ٣٦٣).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٦٠، البيت: ٢٩٧).

(٤) النشر (٣/ ٩٥).

(٥) ينظر: ص٦١٨ .

- **مصدر الانفراد**: قال في المبهج: «اعلم أنّ قالون روى إمالة ما تقدم من الأوزان المختلفة الأبنية من الأسماء والأفعال الثلاثية والزائدة عليها – على ما شرطناه وبيّناه في حقّ من أماله– إمالةً لطيفة»[1]. ووردت رواية قالون في المبهج من طرق كثيرة، وأصول طرقه: أبو سليمان، وأبو مروان، والشحام، وأحمد بن صالح، وإسماعيل القاضي من طريقين، **وأبو نشيط** من طريقين، **والحُلْواني** من طرق كثيرة.

- **من وافقه**[2]:

(١) المبهج (٢/ ٣٥٣)، وذكر له التقليل قبل ذلك أيضًا في بعض الفصول (١/ ٣٢٣). وقال في الاختيار (١/ ٢٤٠): «روى قالون من جميع طرقه – إلّا أحمد بن صالح– والعُمَري عن أبي جعفر: إمالة الألف المنقلبة عن الياء والواو في الأسماء والأفعال إمالةً غير محضة». ويجب التنبيه إلى أنّه ذكر في الاختيار (١/ ٢٤٠) أنّه لا خلاف بين ذوي الإمالة في تفخيم المفتوح الأول – يعني من الأسماء الواويّة– نحو: (سنا برقه) و(الصفا)، وذكر في أول الباب (١/ ٢٢٩) أنّهم اتفقوا على تفخيم الأفعال الواوية سوى (دحاها) و(طحاها) و(تلاها) و(سجى)، فينبغي تقييد إطلاق تقليل الواويّ لقالون بغير ما نصّ قبلُ على تفخيمه بالاتفاق، فينحصر تقليله للواوي في الكلمات الأربع.

(٢) **هاهنا ملاحظتان: الأولى تتعلّق بالمنتهى للخزاعي**: وهي أنّ عباراته فيها خفاء، فقد قال في موضعٍ بعد أن ذكر أن ورشًا يقرأ بين الفتح والكسر من بعض طرقه وبالفتح من بعض طرقه "ومذهب نافع حالٌ بين الحالين" (المنتهى: ص٢٤٩)، وهذه العبارة فيها إبهامٌ فإنّه لم يبيّن ما الذي يقرؤه نافعٌ بين الحالين؛ لأنّه قد سبقت هذه العبارةَ أحكامٌ شتّى ومذاهب مختلفة، وأيضًا عبارته تحتمل أن تكون بيانًا لقراءة نافع وأن تكون حكايةً قصد بها غير بيان وجه القراءة من كتابه، وأيضًا إطلاقها مخالفٌ لما ذكره من الفتح لورشٍ، وأيضًا قال بعد هذا: (وقال ابن الصلت عن أبي سليمان وأبي نشيط [كلاهما عن قالون]: ﴿أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ﴾ و﴿فَتَلَقَّىٰٓ﴾، زاد سالم ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ و﴿ٱلدُّنۡيَا﴾)، ولو كانت عبارته على إطلاقها لما احتاج إلى ذكر هذه الكلمات عن قالون، وأيضًا لم يذكر التقليل في ﴿أَدۡرَىٰكُم﴾ لقالون (المنتهى: ص٤١٠) ولو كانت عبارته لبيان مذهب نافعٍ في ذوات الياء لذكر له غير الفتح في ﴿أَدۡرَىٰكُم﴾. ولكن يلاحظ أنّه ذكر عنه تقليل رؤوس الآي. ولأجل هذا الإشكال في عبارة المنتهى فيما يتعلّق بتقليل ذوات الياء أضربت عن التعرّض له في الموافقات. **والثانية تتعلّق بالهذلي**: وهي أنّ عبارته في الكامل (١/ ٦٥٣– ٦٥٦) فيها خفاءٌ أيضًا؛ فبعد أن ذكر ذوات الياء من الأسماء والأفعال: ذكر إمالة الكسائي وغيره لها، ثم ذكر حكمها إذا لقيها ألفٌ ولام وأنّ البعض =

أوّلًا: من وافقه عن أبي نشيط وعن الحُلْواني:

من وافقه عن أبي نشيط:

١- ابن مهران عن ابن بويان عن أبي حسان عن أبي نشيط عن قالون: من الإشارة للعراقي عن ابن مهران، ومن الإيضاح للأندرابي عن الفارسي عن ابن مهران.

٢- والطرازي الكاتب عن ابن بويان: من الإشارة للعراقي عنه.

٣- والقاضي أبو العلاء عن الشنبوذي عن ابن شنبوذ عن أبي حسان عن أبي نشيط: من المصباح عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء.

يميلها في الوصل، ثم ذكر أنّ البعض وافق المميلين لما استقبلته ألفٌ ولام فيما إذا كان الممال حرف الراء، ثم رجع إلى بيان أحكام ذوات الياء التي لم يستقبلها ساكنٌ فذكر أنّ أبا عمرو وغيره وافقوا المميلين لذوات الياء في الرائيّ، ثم وقع اضطراب في عبارة الكتاب إذ قال: (غير أنّ أبا عمرو — إلا سجادة....- فتح ﴿ٱلْجَارِ﴾ فيهما)، وهذا الاستثناء لا موضع له هنا؛ لأنّ الكلام في الرائي من ذوات الياء وهو الذي تكون الألف مسبوقةً فيه بالراء لا العكس، وأما الراء المتطرفة المسبوقة بالألف نحو ﴿بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ فقد أفرد لها بابًا مستقلًّا بعد هذا الباب، وبعد هذا الاستثناء لأبي عمروٍ استطرد نوعَ استطرادٍ في الراء المتطرفة بعد ألفٍ لأبي عمرو إلى أن قال: (وفيها قال ابن مهران لصاحب سجّادة [عن أبي عمرو]: (﴿ٱلنَّارِ﴾ في قصة موسى بالفتح)، ثم قال: (أهل المدينة وقاسم: بين بين) وهذا يحتمل أن يكون راجعًا إلى أصل الباب وهو ذوات الياء، ويحتمل أن يكون تابعًا لحكمه بموافقة أبي عمرو وغيره في الرائيّ من ذوات الياء، فيكون مسوقًا لبيان أنّ أهل المدينة قرأوا الرائيّ من ذوات الياء — لا مطلق ذوات الياء- بينَ بينَ —، ويحتمل احتمالًا ما أن يكون راجعًا لأحكام الراء المتطرفة التي أقحمت هاهنا، لكنّه بعد أن ذكر هذا لأهل المدينة قال مباشرة: (غير أن الكسائي طريق أبي حمدون ... لا يميلون ما فيه راءٌ واحدة) وهذا يفهم منه أنّ الكلام عن الألف قبل الراء المتطرّفة وليس عن ذي الياء الرائيّ، وهذا عجيبٌ وفيه اضطرابٌ وإشكال يتعسّر معه معرفة مراده بما قلّله أهل المدينة، ثم هو سيفرد بابًا مستقلًّا للألف قبل الراء المتطرفة فما وجه إقحام الكلام عليها في أثناء بيان أحكام ذوات الياء؟ ولـمّا كان الكلام بهذا الإشكال وتعذّر عليّ درْك المرام ورأيته يحتمل عدم التعلّق بالمقام أضربْتُ عن ذكره في الموافقات، لكن ليُعْلَم أنّه لا خفاء في حكمه بتقليل الرائيّ من ذوات الياء عن أهل المدينة، فقد صرّح بذلك بما لا خفاء فيه (١/ ٦٦٢)، فهو موافقٌ من وجهٍ.

حيث قال العراقيُّ: «وأمّا أهل المدينة فإنّهم يقرؤون كلّ كلمةٍ تجوز الإمالة فيها: بين الفتح والكسر وإلى الفتح أميل في جميع القرآن، وكذلك طبعهم ولغاتهم وعادتهم في قراءتهم، ... وإذا قيل لهم إنكم تميلونها أنكروا وأبَوْا إلا الفتح»، وأيضًا أطلق عن نافع تقليل رؤوس الآي(١)، وقال الأندرابيّ: «وروى إسماعيل عن أهل المدينة جميع إمالة الكسائي بين الفتح والكسر وإلى الفتح أقرب، وكذلك روى الحُلْواني وأبو نشيط عن قالون عن نافع»، وأيضًا أطلق عن أهل المدينة تقليل رؤوس الآي(٢). وقال أبو الكرم: «وروى القاضي أبو العلاء عن أبي نشيط إمالة جميع الذي يميله حمزة والكسائي، دون ما ينفرد الكسائي بإمالته، وكذلك الأنباريُّ عن إسماعيل، إلّا أنّهما يميلان إمالة لطيفة حسنة»(٣).

من وافقه عن الحُلْواني:

١- الحسن ابن أبي مهران عن الحُلْواني:

أ- من طريق ابن مهران عن أبي بكر النقاش عن ابن أبي مهران(٤): من الإيضاح للأندرابي عن الفارسي عن ابن مهران.

---

(١) تنظر القراءة في الإشارة [ل١١/ ب، ل٥٧/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٥/ ب]. وكذلك ذكره في البشارة [ل١٩] عن أهل المدينة. ويشكل على ما في الإشارة والبشارة أنّه لم يطّرد على ذكر التقليل لنافع في كلّ موضعٍ من ذوات الياء، بل قد يذكر الإمالة لأصحابها ويطلق التفخيم عن الباقون ويفهم منه اندراج نافع في أصحاب التفخيم. فليتأمّل فيه.

(٢) تنظر القراءة في الإيضاح [ل١٣٧/ أ، ل٢٠٢/ أ]، وينظر طريقه فيه: [ل٨٨/ ب- ل٨٩/ أ].

(٣) المصباح (٢/ ٢٠٥- ٢٠٦، وينظر الطريق فيه: (١/ ٢٣٤). وهنا ملاحظة وهي أنّ أبا الكرم ذكر (٢/ ٢١٥) - بعد ذكره لأحكامٍ كثيرة عن عدد من القراء- أنّ الآخرين عن نافع قرأوا "**جميع الباب**" بين بين، وهذه العبارة مشكلة فإنّه لم يذكر أحكامًا قبل هذه العبارة لأحدٍ عن نافع تخالف التقليل حتى يصحّ قوله: (الآخرون عن نافع)، وأيضًا لا يظهر مرجع قوله: (جميع الباب)، وقد حمله محقّق الكتاب على ما سيذكره بعدُ من أحكام رؤوس الآي لا على ما ذكره قبل ذلك، وفيه بُعدٌ.

(٤) ويلاحظ أن السبط أسند طريق النقاش عن الحُلْواني ضمن طرقه عن قالون، وطريق النقاش من المبهج من الطرق النشريّة.

ب- ومن طريق المنقّي عن ابن أبي مهران: من الإشـــارة للعراقي عن الشـــنبوذي عن المنقي.

ج- ومن طريق ابن مجاهد عن ابن أبي مهران: من السبعة لابن مجاهد.

حيث قال ابن مجاهدٍ في السبعة: «فكان نافع لا يفتح ذوات الياء ولا يكسر... وقال المســـيبي: كان نافع يفتح ذلك كلّه. **والأوّلُ قولُ قالون وورش عن نافع**»[1]، وسبق ما يتعلّق بعبارة الإشارة والإيضاح[2].

٢- وأبو عون عن الحُلْواني[3].

ثانيًا: من وافقه عن قالون:

١- إسماعيل القاضي[4].

٢- وأحمد بن صالح[5].

---

(١) تنظر القراءة في السبعة (ص١٤٥)، وينظر الطريق فيه (ص٨٨).

(٢) تنظر القراءة في الإشارة [ل١١/ ب]، والإيضاح [ل١٣٧/ أ]، وتنظر الطرق في الإشارة [ل٥/ ب]، والإيضاح [ل٨٨/ ب].

(٣) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل١١/ ب]، والتعريف (ص٦٨)، والمفردات السبع (ص٤٣- ٤٤)، وجامع البيان (١/ ٥٣٧)، وتنظر الطرق في الإشارة للعراقي [ل٥/ ب]، والتعريف (ص٣٣- ٣٤)، والمفردات السبع (ص٢٤)، وجامع البيان (١/ ١٩٤).

(٤) تنظر القراءة في السبعة (ص١٤٥)، وجامع البيان (١/ ٥٣٧)، والتعريف (ص٦٨)، والمفردات السبع (ص٤٣- ٤٤)، والعنوان (ص٢٠٣)، والاكتفاء (ص٥٤، ٥٩)، والإيضاح [ل١٣٧/ أ، ل٢٠٢/ أ]، وجامع الروذباري (٢/ ٨٥)، وجامع أبي معشر (٢/ ٣٧٧، ٣٨٢- ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩٢- ٣٩٣)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٨٨)، وجامع البيان (١/ ١٩٢)، والتعريف (ص٣٤- ٣٥)، والمفردات السبع (ص٢٥)، والاكتفاء (ص٢٠)، والإيضاح [ل٨٩/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٣٢٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧٢- ٣٧٤).

(٥) تنظر القراءة في السبعة (ص١٤٥)، والإيضاح [ل٢٠٢/ أ]، وجامع الروذباري (٢/ ٨٥)، وجامع أبي معشر (٢/ ٣٧٧، ٣٨٢- ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩٢- ٣٩٣)، وتنظر الطرق في =

٣- وأحمد بن قالون[١].

٤- ومصعب[٢].

٥- والشحام[٣].

٦- وأبو سليمان[٤]. ستتهم عن قالون.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ من طريقيه، ووردت له موافقاتٌ في أصل طريقه الفرعيّ وفي طريقيه الرئيسيّين، ووردت له موافقات عن الراوي من غير طريقيه، وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكر هذا الوجه في الطيبة، مع ذكره في النشر والتقريب موسوماً بالانفراد[٥].

***

١٥٥- الموضع الخامس والعشرون: انفراد صاحب التبصرة بعدم إلحاق الواويّ من رؤوس الآي باليائي في التقليل لأبي عمرو — مع نصّه في صدر الباب على تقليل

السبعة (ص٨٨)، والإيضاح [ل٨٩/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٣١٦)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧٤- ٣٧٥).

(١) تنظر القراءة في السبعة (ص١٤٥)، وينظر الطريق فيه: (ص٨٩).

(٢) تنظر القراءة في الإشارة [ل١١/ ب]، وينظر طريقه فيه [ل٥/ ب].

(٣) تنظر القراءة في الوجيز (ص١٤٧- ١٥٠) وجامع الروذباري (٢/ ٨٥)، وجامع أبي معشر (٢/ ٣٧٧، ٣٨٢- ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩٢- ٣٩٣)، وتنظر الطرق في الوجيز: (ص٤٧- ٤٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣١١- ٣١٢)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٦٩- ٣٧٠).

(٤) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٨٥)، وجامع أبي معشر (٢/ ٣٧٧، ٣٨٢- ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩٢- ٣٩٣)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٣١٦)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧٠).

(٥) ينظر النشر (٣/ ٩٥)، وتقريب النشر (١/ ٣٦٥)، وطيبة النشر (ص٥٨- ٦٣).

﴿دَحَىٰهَا﴾، ﴿طَحَىٰهَا﴾، ﴿تَلَىٰهَا﴾، ﴿سَجَىٰ﴾، فيبقى على قوله: ﴿ٱلضُّحَىٰ﴾، و﴿ضُحَىٰ﴾[طه: ٥٩]، ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾، ﴿ٱلْعُلَى﴾[طه: ٤، و٧].

قال ابن الجزريّ عن حكم رؤوس الآي وألفات التأنيث عند أبي عمرو: «فقد اختلف عنه في ذلك: فروى عنه المغاربة قاطبة وجمهور المصريين وغيرهم إمالة رءوس الآي من الإحدى عشرة سورة - غير ذوات الراء منها- بينَ بينَ، وأجمعوا على إلحاق الواويّ منها باليائي للمجاورة إلا ما انفرد به صاحب التبصرة؛ فإنّه قيّده بما إذا كانت الألف منقلبة عن ياء، مع نصّه في صدر الباب على ﴿دَحَىٰهَا﴾، ﴿طَحَىٰهَا﴾، ﴿تَلَىٰهَا﴾، ﴿سَجَىٰ﴾ أنّها ممالة لأبي عمرو بينَ بينَ، فبقي على قوله: ﴿ٱلضُّحَىٰ﴾، و﴿ضُحَىٰ﴾، ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾، ﴿ٱلْعُلَى﴾. والصواب إلحاقها بأخواتها فإنّا لا نعلم خلافا بينهم في إلحاقها بها وإجرائها مجراها، ولعلّه أراد باليائي ما كتب بالياء كما قدمنا»[١].

- طريق مكيّ في قراءة أبي عمرو من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه التبصرة في رواية الدوريّ فحسب، وذلك: عن أبي الطيب ابن غلبون عن نصر بن يوسف المجاهدي عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن الدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو[٢].

- **مصدر الانفراد**: ذكر مكّي في "**التبصرة**" في صدر باب الإمالة: عدم إمالة ذوات الواو من الأفعال والأسماء، ثمّ ذكر أنّ الكسائي أمال ﴿طَحَىٰهَا﴾، ﴿تَلَىٰهَا﴾، ﴿دَحَىٰهَا﴾، ﴿سَجَىٰ﴾ وأن أبا عمرو قلّلها، ثم ذكر أنّ حمزة وافق الكسائي على إمالة ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾[البقرة: ٢٧٥، وغيرها] و﴿ٱلضُّحَىٰ﴾ و﴿ضُحَىٰهَا﴾، ولم يذكر التقليل لأبي عمرو في ﴿ٱلضُّحَىٰ﴾ و﴿ضُحَىٰهَا﴾. ثم ذكر في فصل (ذكر ما أمال أبو عمرو): أنّ أبا عمرٍو قرأ كل آية آخرها ألفٌ **منقلبةٌ عن ياء**: بين اللفظين، وقال في آخر الفصل: «وقد

(١) النشر (٣/ ٩٩- ١٠٠) بحذفٍ واختصار، وأمّا قول الإمام ابن الجزريّ: (لعلّه أراد باليائي ما كتب بالياء) وقوله قبل ذلك: (وقد وقع في كلام مكي ما يقتضي تخصيص إمالة رءوس الآي بذوات الياء، ولعلّ مراده ما كتب بالياء): ففيه أنّ هذا الاحتمال بعيدٌ، لأنّه لم يعبّر في التبصرة عن ذلك باليائيّ ولا بذي الياء، وإنّما عبّر عنه (ص٣٨٧) بـ:(**ما آخره ألف منقلبة عن ياء**)، وهذه العبارة تأبى عن حملها على (ما كُتبَ بالياء).

(٢) النشر (١/ ٣٧٨، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٩١)، التبصرة (ص٢٠٦).

ذكرنا قراءته بين اللفظين في الأربعة التي من ذوات الواو فيما تقدّم» ويعني بها ذوات الواو من الأفعال الأربعة، فبقيت ذوات الواو مسكوتًا عنها[1]. وذكر في كتابه "**الكشف**" الأفعال الواوية وأتبعها بالأسماء الواوية ﴿ٱلْعُلَى﴾، ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾، ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾، ﴿ٱلضُّحَىٰ﴾، ﴿ضُحَىٰهَا﴾، وقد ذكر في الأفعال إمالة حمزة والكسائي وتقليل أبي عمرو[2]، وذكر في الأسماء إمالة الكسائي وموافقة حمزة له في بعضها، ولم يذكر شيئاً عن أبي عمرو[3]. وهذا كلّه يشير إلى أخذه بالفتح لأبي عمرو في ذوات الواو من الأسماء.

– **من وافقه**[4]: لم أجد أحدًا وافقه على تمام هذا الوجه سوى ما جاء في ظاهر شرح الهداية للمهدوي: حيث قال عن أبي عمرو: «وعلّته في قراءته ما توالى في رؤوس الآي **من ذوات الياء** بين اللفظين... فأمّا قراءة ما وقع بين ذوات الياء **من ذوات الواو** بين اللفظين – وهي: ﴿دَحَىٰهَا﴾ و﴿طَحَىٰهَا﴾ و﴿تَلَىٰهَا﴾ و﴿سَجَىٰ﴾-... »، فلم يذكر ما يفيد أنّه يقلّل ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ و﴿ٱلضُّحَىٰ﴾ و﴿ٱلْعُلَى﴾، واقتصر على ذكر ﴿طَحَىٰهَا﴾، ﴿دَحَىٰهَا﴾، ﴿تَلَىٰهَا﴾، ﴿سَجَىٰ﴾ بوجهٍ يفيد حصر تقليل ذوات الواو فيها[5]. ولا تُعلم طرق المهدوي عن أبي عمرو، لأنّ كتابه "الهداية" في عداد المفقود، ولم يذكر أسانيده في "شرح الهداية"، ولم يسند في النشر قراءة أبي عمرو من روايتيه الدوري والسوسي من كتاب "الهداية للمهدوي"، ولو أسند شيئًا من طرقهما في النشر لوقفنا على بعض أسانيده.

---

(١) ينظر: التبصرة: (٣٧٢- ٣٧٣، ٣٨٧- ٣٨٨).

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها (١/ ١٨٩- ١٩٠).

(٣) السابق (١/ ١٩٠- ١٩٢).

(٤) سكت صاحب الهادي عن تقليل أبي عمرو في (العلى) و(القوى) من ذوات الواو، لكنّه سكت عنهما أيضًا فيما يمال لحمزة والكسائي من ذوات الواو، وكذلك سكت ابن شريح وصاحب العنوان عن ذكر (العلى) فيما يمال من ذوات الواو لأبي عمرو ولحمزة الكسائي. فلعلّ سكوتهم عنها من باب السهو. ويلاحظ أنّ ابن سفيان اشترك مع مكيّ في الإسناد عن أبي الطيب بطريقه إلى ابن مجاهد، واشترك معه في غير ذلك من طرق أبي عمرو. تنظر القراءة في الهادي (ص١٧٤- ١٧٥)، والكافي (ص٦٠، ٦٣)، والعنوان (ص١٨٢)، والاكتفاء (ص٢٩٥).

(٥) شرح الهداية (١/ ١٠٦).

ويلاحظ أنّ أبا الطيب – شيخ مكّي- أفاد في كتابيه "الإرشاد" و"الاستكمال" التقليل لأبي عمرو في هذه الأسماء كالجمهور[1]، فما يستفاد من ظاهر التبصرة مخالفٌ لما ورد عن شيخه أبي الطيّب.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ بمذهبٍ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئٍ، ووردت له موافقةٌ من أحد الكتب وطرقه مجهولة، وهذا الوجه مخالفٌ لما ذكره شيخ المنفرد في كتبه. ولم يصحّ هذا المذهب في النشر عن أحدٍ من القراء، وصحّ فيه الفتح في هذه المواضع - ضمن مطلق الفتح- في هذه الرواية عن الراوي وعن القارئ.

- **حكم ابن الجزريّ**: عبارته في الطيبة مجملةٌ؛ فإنّه ذكر تقليل رؤوس الآي لأبي عمرو بالخلف[2]، وهذا يصدق بأن يكون الفتح في جميع رؤوس الآي – وهو مذهب مشهور- وبأن يكون في جميع رؤوس الآي وأن يكون أيضًا في بعض رؤوس الآي. لكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- حيث صرّح بأنّ الصواب إلحاق الكلمات الواوية بأخواتها؛ معلّلًا ذلك بأنه لا يعلم

---

(١) ذكر في "الإرشاد" الأسماء المقصورة وذكر أنّ جملتها ٨١ موضعًا وذكر أنّ أبا عمرو يقلّل منها ما كان رأس آية في السورة التي آياتها على ياء (الإرشاد: ص٣٨٨- ٣٨٩)، وقد أتى على ذكر هذه المواضع بالتفصيل في كتابه "الاستكمال"، حيث وضع بابًا للأسماء المقصورة وذكر أنّ جملتها ٨١ موضعًا وذكرها بالتفصيل وذكر فيها (العلى، القوى، وضحاها، والضحى)، وذكر أنّ أبا عمرٍو قلّل من هذا الباب ما جاء رأس آية (الاستكمال: ص٣٣٣- ٣٣٧)، ثمّ ذكر المواضع التي جاءت منوّنة من المقصور وذكر منها (ضحىً)، وذكر أنّ أبا عمرٍو يقف بالتقليل على ما كان منها رأس آية (الاستكمال: ص٣٣٨- ٣٣٩)، وقد أعاد تفصيل الإمالات حسب السور وأعاد ذكر هذه الكلمات وذكر التقليل لأبي عمرٍو فيها (الاستكمال: ص٥١٨، ٥٩٧، ٦٣٢- ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥)، إلّا أنّه لم يذكر له التقليل في (ضحىً) عند ذكره لها في سورة (طه) بل ذكر الإمالة لحمزة والكسائي وذكر الفتح للباقين (الاستكمال: ص٥١٧)، لكن تقدّم منه ما يفيد إمالتها في باب المنوّن من المقصور -كما سبق بيانه-.

(٢) ينظر طيبة النشر (٦٠، البيت: ٢٩٨- ٢٩٩).

خلافًا بينهم في إلحاقها بها وإجرائها مجراها[1].

٢- ولم يُشِر إلى هذا الوجه في التقريب ولا على سبيل الانفراد، بل ساوى فيه بين الواو واليائي في الفتح والتقليل من غير فرق[2].

***

١٥٦- الموضع السادس والعشرون: انفراد صاحب العنوان عن أبي عمرو بإطلاق تقليل رؤوس الآي بلا تقييد بالسور الإحدى عشرة.

قال ابن الجزريّ عند بيانه لتقليل أبي عمرو لرؤوس الآي: «وأجمعوا أيضا على تقييد رؤوس الآي أيضاً بالسور الإحدى عشرة المذكورة إلا ما انفرد صاحب العنوان بإطلاقه في جميع رؤوس الآي، وعلى هذا يدخل ﴿وَزِدْنَـٰهُمْ هُدًى ۝١٣﴾ في الكهف و﴿مَثْوَىٰكُمْ ۝١٩﴾ في القتال في هذا الإطلاق، وقد كان بعض شيوخنا المصريين يأخذ بذلك، والصواب تقييده بما قيّده الرواة والرجوع إلى ما عليه الجمهور»[3].

- طريق ابن خَلَف في رواية أبي عمرو من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه العنوان عن الطرسوسي: عن السامَرّي وعبيد الله بن محمد[4] كلاهما عن ابن مجاهد عن **أبي الزعراء** عن **الدوري**. وعن السامَرّي عن **ابن جرير** عن **السوسي**[5].

- **مصدر الانفراد**: قال في العنوان بعد ذكر إمالات حمزة والكسائي: «وقرأ أبو عمرو ما كان من ذلك كله **رأس آية** وليس في آخره راءٌ بعدها ياءٌ في الخط: بين

(١) ينظر النشر (٣/ ١٠٠).

(٢) ينظر تقريب النشر (١/ ٣٦٥).

(٣) النشر (٣/ ١٠٠).

(٤) أبو القاسم عبيد الله بن محمد المصري، أخذ القراءة عن ابن مجاهد، روى القراءة عنه الطرسوسي ونسبه وكنّاه. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٦٠٨).

(٥) ينظر النشر (١/ ٣٧٥، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٦، ٣٩٧)، وهي في الاكتفاء لابن خلف (ص٢٢).

اللفظين»، فأطلق رؤوس الآي ولم يقيّد[1].

- **من وافقه:**

١- قال مكّي في التبصرة عن أبي عمرو: «وقرأ كل آية آخرها ألف منقلبة عن ياء: بين اللفظين»[2]، فجاءت عبارته مطلقة كعبارة العنوان. وجاءت طرقه عن أبي عمرو: عن عبد المنعم عن المجاهدي عن **ابن مجاهد** عن أبي الزعراء عن الدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو، وعن عبد المنعم عن المِشْحلائي[3] عن السوسي عن اليزيدي، وعن عبد المنعم بطرقه إلى أبي أيوب[4] وأبي حمدون عن اليزيدي[5]. **وطريقه عن المجاهدي نشري.**

٢- وكذلك أطلق **العُماني في الأوسط** تقليل أبي عمرو لما كان في رأس آية، من غير تقييد، وكذلك **ابن الباذش في الإقناع**[6]. وجاء طريق العُماني: عن الكريزي عن الشّذَائي وابن حَبَش وغيرهما **عن ابن مجاهد** عن أبي الزعراء عن الدوري[7]. وجاء طريق ابن الباذش: في رواية الدوري: بطرقه إلى **السامَرّي** والشنبوذي والجريري ثلاثتهم عن **ابن مجاهد**، وبسنده إلى مكي عن عبد المنعم عن المجاهدي عن **ابن مجاهد**، وفي رواية السوسي: بطرقه إلى ابن حَبَش ونظيف[8] وأبي بكر النحوي ثلاثتهم عن ابن جرير عن

---

(١) العنوان (ص٦٠)، وكذلك في الاكتفاء (ص٥٤، ٥٩).

(٢) التبصرة (ص٣٨٧).

(٣) أبو الحسين جعفر بن سليمان المِشْحلائي، توفي بعد (٣٣٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٨٧)، وغاية النهاية (١/ ٦١٩).

(٤) أبو أيوب سليمان بن أيوب بن الحكم البغدادي، يُعرف بالخيّاط، قرأ على اليزيدي، قرأ عليه أحمد بن حرب وإسحاق الدقاق وغيرهم. ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٩١)، وغاية النهاية (٢/ ١٣٤).

(٥) التبصرة (ص٢٠٦- ٢٠٧).

(٦) تنظر القراءة في الأوسط (ص٢٩٩)، والإقناع (ص١٢٨، ١٣٠).

(٧) ينظر الأوسط (ص٦٤).

(٨) أبو الحسن نظيف بن عبد الله الكِسْرَوي، أخذ القراءة عن اليقطيني وابن جرير النحوي وغيرهم، وكذلك على قنبل – في قول جماعة من المحققين–، وعدّ الهذليّ ذلك وهمًا، وقال ابن الجزري: (وقراءته على قنبل تحتمل)، قرأ عليه عبد الباقي بن الحسن وعبد المنعم وغيرهم. ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٩٥)، وغاية النهاية (٤/ ٢٦).

السوسي، وبطرقه إلى أبي الحارث الرقي والمشحلائي كلاهما عن السوسي[1].

٣- ويلاحظ أنّ ابن غلبون ذكر في التذكرة تقليل ما كان على وزن (فعَل) - بفتح الفاء أو ضمها- من الأسماء المقصورة إذا كان رأس آية عن أبي عمرو[2]، وهذا بإطلاقه يشمل ﴿وَزِدۡنَٰهُمۡ هُدٗى﴾، وأمّا ﴿مَثۡوَىٰكُمۡ﴾ فقد نصّ على فتحها[3]، فلو أُخِذت عبارته في (فُعل) على إطلاقها تكون موافقته جزئيّة.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئ، ووردت له موافقاتٌ ظاهريّةٌ يسيرةٌ في بعض طرقه الفرعيّة وفي بعض أصول طرقه الفرعيّة وطرقه الرئيسية وعن الراويين وعن القارئ، وبعضها من طرقٍ نشريّة. وصحّ هذا الوجه في النشر - ضمن مطلق التقليل- من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** ذكر ابن الجزريّ في النشر أنّ بعض مشايخه من المصريّين كان يأخذ بهذا الوجه[4]، وذكر في تحفة الإخوان أنّه بمقتضى إطلاق العنوان تكون ﴿وَزِدۡنَٰهُمۡ هُدٗى﴾ و﴿مُتَقَلَّبَكُمۡ وَمَثۡوَىٰكُمۡ﴾ ممّا يمثّل به لتقليل أبي عمرو في رؤوس الآي، وأنّه هكذا رأى الشيوخ المصريّين يذكرون[5]، لكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه صرّح في النشر بأنّ الصواب تقييد التقليل بالسور الإحدى عشرة كما عليه الجمهور وكما قيّده بذلك الرواة[6].

٢- ولم يُشِر إلى هذا الوجه في تقريب النشر ولا على سبيل الانفراد[7].

وقد أطلق في الطيبة تقليل أبي عمرو لرؤوس الآي، ولكنّه ذكر قبل ذلك إمالة

(١) ينظر الإقناع (ص٢٦- ٢٨).

(٢) ينظر التذكرة (١/ ٢٠٧)

(٣) ينظر المصدر السابق (١/ ٢٠٨).

(٤) ينظر النشر (٣/ ١٠٠).

(٥) ينظر تحفة الإخوان (ص١٧٠).

(٦) ينظر النشر (١/ ١٠٠).

(٧) ينظر تقريب النشر (١/ ٣٦٥).

حمزة والكسائي لرؤوس آي السور الإحدى عشرة[1]، فيمكن حمل (ال) في عبارته على العهد.

ويشار إلى أنّه في تحفة الإخوان - بعد ذكره لأخذ المصريّين بإطلاق عبارة العنوان- ذكر عن شيخه ابن اللبان الدمشقي أنّه عدّ عبارة العنوان من العام الذي يراد به الخصوص وأنّه مقيّد بالإحدى عشر سورة، وأنّه أقرأ ابنَ الجزريّ بذلك[2]. وقد أسند ابن الجزري كتاب العنوان عن أربعة شيوخ: ابن اللبان الدمشقي، وابن الصائغ وابن البغدادي وابن الجندي المصريّينَ[3].

***

١٥٧- الموضع السابع والعشرون: انفراد الهذلي بإمالة ﴿مُوسَىٰ﴾[البقرة: ٥١] و﴿عِيسَىٰ﴾[البقرة: ٨٧] و﴿يَحْيَىٰ﴾[الأنعام: ٨٥، وغيرها] إمالة محضة لأبي عمرو من طريق ابن شنبوذ.

قال ابن الجزريّ: «ثم اختلف هؤلاء عنه في إمالة ألف التأنيث من فعلى ... وذهب الآخرون إلى الفتح... إلّا أن صاحب الهداية خص من ذلك ﴿مُوسَىٰ﴾، و﴿عِيسَىٰ﴾، و﴿يَحْيَىٰ﴾ الأسماء الثلاثة فقط فأمالها عنه بين بين دون غيرها، وانفرد الهذلي بإمالتها من طريق ابن شنبوذ عنه إمالة محضة، وبينَ بينَ من طريق غيره»[4].

- طريق الهذلي عن ابن شنبوذ عن أبي عمرو من الطرق المسندة في النشر، وجاء في النشر من كتابه الكامل برواية السوسيّ فحسب: وذلك بقراءته على القُهُندُزي على أبي الحسين الخبازي على أحمد بن نصر الشّذَائي على ابن شنبوذ على ابن جمهور على السوسي[5].

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص٥٩: الأبيات: ٢٨٣- ٢٨٤، وص٦٠: البيت: ٢٩٨).

(٢) ينظر تحفة الإخوان (ص١٧٠- ١٧١).

(٣) ينظر النشر (١/ ٢٣٥)، وهذا إسناده المتصل بالقراءة.

(٤) النشر (٣/ ١٠١).

(٥) ينظر النشر (١/ ٣٩٦- ٣٩٧)، والكامل (١/ ٣٩٥). ويلاحظ أنّ ابن الجزريّ أسند رواية السوسي من طريقي ابن جمهور وابن جرير، ولم يسند طريق ابن جمهور إلّا من طريق ابن شنبوذ، =

- **مصدر الانفراد:** قال في الكامل في آخر باب الإمالة: «هذا ما قيل في الإمالة، فإن شذّ أو ندر شيء بيّنتُه، وأرجو الغنية فيما أجملته، ومما شذّ عن هؤلاء في قول أبي الحسين [الخبازي]:... واختلف عن أبي عمرو في ﴿عِيسَىٰ﴾ ﴿مُوسَىٰ﴾ و﴿يَحْيَىٰ﴾، وأصحاب ابن شنبوذ بالإمالة، وغيرهم بينَ بينَ»[1].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن جمهور عن السوسي:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن السوسي عن اليزيدي: ابن حَبَش عن ابن جرير عن السوسي:

أ- من طريق الخزاعي عن ابن حبش: من جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي عن الخزاعي، ومن الإقناع لابن الباذش عن الحصّار عن القرطبي عن الأهوازي عن الخزاعي.

ب- ومن طريق القاضي أبي العلاء عن ابن حبش: من جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي عن القاضي.

حيث ذكر أبو معشر الإمالة في ﴿يَحْيَىٰ﴾ و﴿مُوسَىٰ﴾ لابن حَبَش عن السوسي، وذكر أنّ الخلاف في ﴿عِيسَىٰ﴾ كالخلاف في ﴿مُوسَىٰ﴾، فيكون لابن حَبَش فيه الإمالة أيضًا، وذكر ابن الباذش للأهوازي عن ابن حَبَش عن السوسي الكسر في ﴿مُوسَىٰ﴾ و﴿عِيسَىٰ﴾ و﴿يَحْيَىٰ﴾، وطريق الأهوازي عن ابن حَبَش في الإقناع جاء من طريق الخزاعي عن ابن حَبَش فحسب، وقد عقّب ابن الباذش على ما ذكره عن الأهوازي بقوله: (والظاهر من المنتهى الفتح)[2]. وهذا الوجه حكاه الخزاعي عن الداجوني عن السوسي[3]، ولكنّه لم يسند في كتابه طريق الداجوني.

وأسند طريق ابن شنبوذ من طريقي الشّذَائي والشنبوذي، فابن شنبوذ في مرتبة أصول الطرق الفرعيّة، وإن كان ابن الجزري عدّ أصول الطرق الفرعيّة لابن جمهور: طريقي الشذائي والشنبوذي.

(١) الكامل (١/ ٦٧٣- ٦٧٤).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٨٠، ٣٨٩)، والإقناع (ص١٣٣)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٧٤- ٤٧٥)، والإقناع (ص٢٦- ٢٧). ويلاحظ أنّ ابن الباذش أسند طريق أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي عن الخزاعي عن ابن حبش، ولم يذكر هذا الوجه من طريقه مع ذكر أبي معشر له.

(٣) ينظر: المنتهى (ص٢٤٨).

ثالثًا: من وافقه عن اليزيدي عن أبي عمرو:

١- الخزاعي بسـنده إلى ابن جمهور عن أُوقِيّة عن اليزيدي: حيث ذكر الخزاعي أنّه قرأ عن ابن جمهور عن أُوقِيّة بكسر ﴿مُوسَىٰ﴾ و﴿عِيسَىٰ﴾، وكذلك ذكر الروذباري أنّه قرأ عن المروزي من هذا الطريق، لكن يلاحظ أنّهما لم يذكرا ﴿يَحۡيَىٰ﴾[١].

٢- وأبو عبد الرحمن ابن اليزيدي عن اليزيدي: ضمن مطلق إمالة باب (فعلى)[٢].

٣- وأبو حمدون عن اليزيدي: ضـمن مطلق إمالة (فعلى)، إلّا من طريق الخزاعي؛ حيث ورد فيه الكسر في ﴿مُوسَىٰ﴾ و﴿عِيسَىٰ﴾، وسكت عن ﴿يَحۡيَىٰ﴾[٣].

٤، ٥، ٦- وابن عبد السلام البصري بسنده إلى مدين بن شعيب[٤] بأسانيده إلى

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٤٨)، وجامع الروذباري (٢/ ٨٩)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٤٥)، وجامع الروذباري (١/ ٤٣٩).

(٢) تنظر القراءة في الروضة للمالكي (١/ ٣٥١)، وجامع ابن فارس (ص١٩٢)، وتبصرة ابن فارس (ص١٠٢)، وجامع الفارسي [ل١١٧/ ب]، وكفاية أبي العز (ص٩٧- ٩٨)، والمنهاج لابن ظفر (١/ ١٨٨)، وتنظر الطرق في الروضة للمالكي (١/ ١٥٥)، وجامع ابن فارس (ص١٠٢)، وتبصرة ابن فارس (ص٢٦- ٢٧)، وجامع الفارسي [ل١٠٥/ ب]، وكفاية أبي العز (ص٦١- ٦٢)، والمنهاج (١/ ٦٨)، ويلاحظ أنّ أبا العزّ أطلق إمالة باب فعلى لابن اليزيدي، وحين أتى على الكلمات الثلاث ذكرها لابن القاضي والفحام عن ابن اليزيدي، ولم يذكر معهم طريق الشّذَائي عن ابن اليزيدي مع أنّه أسنده، ومع أنّ عموم إمالة (فعلى) يشمل بظاهره إمالة الكلمات الثلاث من طريق الشّذَائي أيضًا.

(٣) وينبّه إلى أنّه ورد هذا الوجه عنه من بعض طرقه المسندة في هذه الكتب، لا من جميعها. تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٤٨)، وروضة المالكي (١/ ٣٥١)، وجامع الروذباري (٢/ ٨٩)، والتجريد (ص١٢١)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٤٢)، روضة المالكي (١/ ١٥٨- ١٥٩)، وجامع الروذباري (١/ ٤٢٥)، والتجريد (ص٥٨)

(٤) أبو عبد الرحمن مدين بن شعيب الجمال، يُعرف بمردويه، (ت٣٠٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٤٣)، وغاية النهاية (٣/ ٧٠٧).

أبي أيوب وإبراهيم بن محمد[١] **وأحمد بن محمد**[٢] **ثلاثتهم عن اليزيدي**: ضمن مطلق إمالة (فعلى)[٣].

٧- وابن سعدان عن اليزيدي: ضمن مطلق إمالة (فعلى)[٤].

٨، ٩- والأهوازي بسنده إلى أبي الحارث[٥] **وبسنده إلى ابن جبير**[٦] **كلاهما عن اليزيدي**: ضمن مطلق إمالة (فعلى).

ثالثًا: من وافقه عن أبي عمرو: شجاع[٧] والأهوازي بسنده إلى **اللؤلؤي**[٨]، وابن عبد السلام البصري بسنده إلى مدين بن شعيب بسنده إلى **أبي زيد ويعقوب**[٩]، أربعتهم

---

(١) كذا وقع في إسناده في الروضة والتجريد. قال ابن الجزري: (والصواب: إبراهيم بن أبي محمد يحيى اليزيدي)، وهو أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى بن المبارك اليزيدي، قرأ على أبيه، روى القراءة عنه ابنا أخيه العباس بن محمد وعبيد الله بن محمد. ينظر: غاية النهاية (١/ ١٣٦، ١٤٣).

(٢) أبو جعفر أحمد بن محمد بن يحيى بن المبارك، قرأ على جده يحيى اليزيدي، روى القراءة عنه أخوه عبيد الله وابن أخيه يونس بن علي. ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٣٥).

(٣) تنظر القراءة في الروضة للمالكي (١/ ٣٥١)، والتجريد (ص١٢١)، وتنظر الطرق في الروضة للمالكي (١/ ١٥٩- ١٦٠)، والتجريد (ص٥٨)

(٤) تنظر القراءة في كفاية أبي العز (ص٩٧- ٩٨)، وينظر الطريق فيه (ص٦١)

(٥) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٨٦)، وجامع الروذباري (٢/ ٨٧)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٨٩)، وجامع الروذباري (١/ ٤٤٠- ٤٤١).

(٦) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٨٧)، وينظر الطريق فيه (١/ ٤٣٤).

(٧) تنظر القراءة في روضة المالكي (١/ ٣٥١)، والتجريد (ص١٢١)، وكفاية أبي العز (ص٩٧- ٩٨)، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٥٨)، والتجريد (ص٥٩)، وكفاية أبي العز (ص٦٢). وينبّه إلى أنّه ورد هذا الوجه عن شجاع من بعض طرقه المسندة في هذه الكتب، لا من جميعها.

(٨) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٣٨٠، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٨٩)، وجامع الروذباري (٢/ ٨٣- ٨٤)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٥١٥- ٥١٦)، وجامع الروذباري (١/ ٤٦٠- ٤٦١). ويلاحظ أنّ أبا معشر أطلق إمالة باب (فعلى) عن اللؤلؤي، ولكنّه لم يذكره فيمن أمال (يحيى) حين تعرّض لها بخصوصها.

(٩) تنظر القراءة في روضة المالكي (١/ ٣٥١)، وتنظر الطرق فيه (١/ ١٦٠).

عن أبي عمرو: ضمن مطلق إمالة (فعلى).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن طريقه الفرعيّ، لم أجد أحداً وافقه عنه ولا عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، وعن شيخ الراوي (اليزيدي) من عدّة طرق، وعن القارئ من بعض رواياته. والعديد منها أعمّ من وجهه. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه — مع ذكره لهذا الوجه في النشر موسومًا بالانفراد- لم يذكره في الطيبة ولا في التقريب، ولا على سبيل الانفراد[1].

***

١٥٨- الموضع الثامن والعشرون: انفراد صاحب الكافي بفتح ﴿يَحۡيَىٰ﴾ للسوسيّ مع تقليل باب (فعلى) و﴿مُوسَىٰ﴾ و﴿عِيسَىٰ﴾.

قال ابن الجزريّ: «وأجمع أصحاب بينَ بينَ على إلحاق اسم ﴿مُوسَىٰ﴾ و﴿عِيسَىٰ﴾ و﴿يَحۡيَىٰ﴾ بألفات التأنيث، إلا ما انفرد به صاحب الكافي من فتح ﴿يَحۡيَىٰ﴾ للسوسي»[2].

- طريق ابن شريح عن السوسيّ من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه الكافي: عن ابن نفيس عن **السامَرّي** عن **ابن جرير** عن السوسيّ[3].

(١) ينظر النشر (٣/ ١٠١)، وتقريب النشر (١/ ٣٦٥- ٣٦٦)، وطيبة النشر (ص٦٠، الأبيات: ٢٩٨- ٢٩٩).

(٢) النشر (٣/ ١٠١).

(٣) ينظر النشر (١/ ٣٩٢- ٣٩٣، ٣٩٦- ٣٩٧)، والكافي (ص٣١).

- **مصدر الانفراد:** قال ابن شريح في الكافي: «[وقد روي عن اليزيدي الفتح في ﴿يَحۡيَىٰ﴾ و﴿يَٰوَيۡلَتَىٰ﴾[المائدة: ٣١] و﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾[الزمر: ٥٦] و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾[يوسف: ٨٤] و﴿أَنَّىٰ﴾[البقرة: ٢٢٣، وغيرها]]، **والفتح مذهب أبي شعيب**»[1].

- **من وافقه:** سأذكر هنا من نصّ على فتح يحيى، دون مَن أطلق تقليل (فعلى) ومثّل بـ﴿مُوسَىٰ﴾ و﴿عِيسَىٰ﴾ وسكت عن ﴿يَحۡيَىٰ﴾، ودون مَن أطلق تقليل (فعلى) ولم يبيّن أنّ ﴿يَحۡيَىٰ﴾ هل هو من باب (فعلى) أم لا، **فأقول:** لم أجد من نصّ على الفتح في ﴿يَحۡيَىٰ﴾ سوى صاحب الكافي إلّا ما جاء في الإشارة للعراقي: بطرقه إلى أبي الحارث عن السوسي، وبطرقه إلى الدوري وأُوقِيّة وابن حماد ثلاثتهم عن اليزيدي، وبطرقه إلى شجاع والعباس كلاهما عن أبي عمرو؛ حيث ذكر الإمالة للكوفيين غير عاصم في ﴿يَحۡيَىٰ﴾، وأطلق التفخيم عن الباقين، مع ذكره قبل ذلك لتقليل أبي عمرو ما كان على باب (فعلى)[2]. وورد الفتح حكايةً:

أ- من الهادي لابن سفيان: حيث ذكر التقليل لأبي عمرو في ﴿يَحۡيَىٰ﴾ وغيره ثم قال: «وقد اختُلِف عنه في ﴿يَحۡيَىٰ﴾؛ فذُكِرَ أيضًا الفتح»[3]، وظاهره أنّه من باب الحكاية.

ب- ومن التبصرة لمكي: إذ قال: «وقد اختلف عنه [أي عن أبي عمرو] في ﴿يَحۡيَىٰ﴾: فمذهب الشيخ أبي الطيب أنّه بين اللفظين، وغيره يقول بالفتح لأنّه (يَفْعَل)»[4]، وهذا من باب الحكاية؛ لأنّه لم يسند قراءة أبي عمرو من غير طريق أبي الطيب.

وقريبٌ من هذا ما ذكره ابن الباذش بحثًا؛ حيث ذكر أنّ الفتحَ في ﴿مُوسَىٰ﴾ و﴿يَحۡيَىٰ﴾ أقيس - لأن وزنهما ليس (فعلى)-، والإمالةَ آثر، وكذلك ذكر عن أبيه أنّ الواجب أن

---

(١) الكافي (١/ ٢٧٤) بتحقيق د. سالم غرم الله الزهراني، وما بين المعقوفتين سقط من طبعة دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ فأخلّ بالمراد.

(٢) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في الإشارة [ل١٤/ ب، ل٢٠/ ب]، وتنظر طرقه فيه [ل٣/ ب- ل٤/ أ].

(٣) الهادي (ص١٧٣- ١٧٤).

(٤) التبصرة (ص٣٨٧).

يمال ﴿عِيسَىٰ﴾ بينَ بينَ لأبي عمرو ويخلص له الفتح في ﴿مُوسَىٰ﴾ و﴿يَحْيَىٰ﴾؛ بناءً على أنّ ﴿عِيسَىٰ﴾ وحده من باب (فعلى)[1].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ بمذهبٍ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن الراوي، ولم أجد أحدًا وافقه عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقةٌ عن الراوي والقارئ تدور على كتاب الإشارة، وحُكيَ هذا الوجه في بعض الكتب، وصحّ هذا الوجه في النشر عن الراوي في هذه الكلمة إن نُظِرَ إليها بانفرادها، لا على هذا المذهب ضمن مطلق الفتح في باب (فعلى).

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه — مع ذكره لهذا الوجه في النشر موسومًا بالانفراد وذكره لإجماع أصحاب "بين بين" غيرَه على إلحاق ﴿يَحْيَىٰ﴾ بالباب- لم يذكره في الطيبة ولا في التقريب، ولا على سبيل الانفراد[2].

***

١٥٩- الموضع التاسع والعشرون: انفراد صاحب التجريد بإلحاق ألف التأنيث من (فُعالى) و(فَعالى) بألف (فعلى)؛ فقلّلها عن أبي عمرو.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد صاحب التجريد بإلحاق ألف التأنيث من (فَعالى) و(فُعالى) بألف (فعلى)، فأمالها عنه بينَ بينَ من قراءته على عبد الباقي أيضاً، وذلك محكي عن السوسي من طريق أحمد بن حفص الخشاب عنه، والأول هو الذي عليه العمل وبه نأخذ»[3].

- طريق ابن الفحام عن عبد الباقي في قراءة أبي عمرو من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه التجريد عن عبد الباقي بن فارس عن فارس عن عبد الباقي الخراساني عن **زيد بن أبي بلال** عن **ابن فرح** عن الدوري.

---

(١) الإقناع (ص١٣٢- ١٣٣).

(٢) ينظر النشر (٣/ ١٠١)، وتقريب النشر (١/ ٣٦٥- ٣٦٦)، وطيبة النشر (ص٦٠، الأبيات: ٢٩٨- ٢٩٩).

(٣) النشر (٣/ ١٠٢).

وأما طريق عبد الباقي من التجريد في رواية السوسيّ فليس من طرق النشر[1].

- **مصـدر الانفراد**: بعد أن ذكر صاحب التجريد إمالة حمزة والكسائي لما كان على وزن (فُعلى) و(فَعلى) و(فِعلى) و(فُعالى) و(فِعالى) قال: «وروى عبد الباقي عن أبي عمرو إمالة جميع ذلك بين اللفظين»[2].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الدوري عن أبي عمرو**: لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن اليزيدي عن أبي عمرو: لم أجد أحدًا وافقه عن اليزيدي على تقليل باب (فعالى) سوى ما حكاه الداني في الجامع عن أحمد بن يعقوب التائب[3] عن أحمد بن حفص الخشّاب عن السوسيّ، وهو ليس من طرق كتابه[4]. وذكر ابن الجزريّ هذه الحكاية. ويشار إلى أنّه قد وردت إمالة البابين إمالةً محضةً عن ابن اليزيدي من بعض الطرق[5].

ثالثًا: من وافقه عن أبي عمرو: شجاع عن أبي عمرو: من التلخيص لأبي معشر عن الكارَزيني عن عبد الغفار الحضيني الواسطي عن الشونيزي[6] عن ابن غالب؛ حيث ذكر أبو معشرٍ تقليل باب (فعلى) لأبي عمرو – غير الشّذَائي لشجاع- ثم ذكر أنّه زاد الواسطي عن شجاع باب (فعالى) أيضًا[7].

---

(١) ينظر النشر (١/ ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٩٠- ٣٩١)، والتجريد (ص٥٦).

(٢) التجريد (ص١٢١).

(٣) أبو الطيب أحمد بن يعقوب التائب الأنطاكي، (ت٣٤٠هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٨٣).

(٤) ينظر: جامع البيان (١/ ٥٤٤).

(٥) ينظر: روضة المالكي (١/ ٣٥١)، وجامع ابن فارس (ص١٩٢)، وتبصرة ابن فارس (ص١٢٩)، وجامع الفارسي [ل١١٧/ ب]، والمستنير (ص٢٩١)، وكفاية أبي العز (ص٩٧)، وغاية أبي العلاء (١/ ٢٨٩)، والمنهاج لابن ظفر (١/ ١٨١).

(٦) أبو عبد الله محمد بن المعلى بن الحسن بن طالب البغدادي، يُعرف بالشونيزي، (ت٣٢٥هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥١٨)، وغاية النهاية (٢/ ٦٣٩).

(٧) تنظر القراءة في التلخيص (ص١٠٧- ١٠٨) وينظر طريقه فيه (ص٥٤- ٥٥).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب، ولم يوافقه أحدٌ عن الراوي، ووردت له موافقةٌ محكيّةٌ عن شيخ الراوي، ووردت له موافقةٌ واحدة عن القارئ من روايةٍ أخرى. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه – مع ذكره لهذا الوجه في النشر والتقريب موسوماً بالانفراد- لم يذكره في الطيبة(١).

***

١٦٠- الموضع الثلاثون: انفراد صاحب العنوان عن حمزة بتقليل الألف قبل الراء المتطرفة المكسورة من غير المكرّر.

قال ابن الجزريّ: «وروى الأزرق عن ورش جميع الباب [باب الألف قبل راء متطرفة مكسورة] بينَ بينَ، **وانفرد** بذلك صاحب العنوان عن حمزة، وكذلك رواه عن أبي الحارث، إلا أن روايته عن أبي الحارث ليست من طرقنا ولا على شرطنا»(٢).

- طريق ابن خلف الأنصاري عن حمزة من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه العنوان:

١- عن الطرسوسي عن السامَرّي عن أبي بكر بن مِقْسَم عن إدريس عن خلف.

٢- وعن الطرسوسي عن السامَرّي عن ابن شنبوذ عن ابن شاذان عن خلاد(٣).

ولم يذكر ابن خَلَف طرقه في العنوان، وذكرها في كتابه الاكتفاء – الذي جعل العنوان مختصراً له(٤)- ولم أجد في الاكتفاء طريق السامَرّي عن ابن مقسم عن إدريس،

(١) ينظر النشر (٣/ ١٠٢)، وتقريب النشر (١/ ٣٦٦)، وطيبة النشر (ص٦٠، الأبيات: ٢٩٨- ٢٩٩).

(٢) النشر (٣/ ١٠٦).

(٣) ينظر النشر (١/ ٤٥٩، ٤٦٣- ٤٦٤، ٤٦٥- ٤٦٧، ٤٧٥).

(٤) ينظر العنوان (ص٣٩).

وإنّما وجدت فيه رواية خَلَف من طريق السامَرّي عن ابن شنبوذ وأبي الحسن الرقي كلاهما عن إدريس عن خلف(١).

- **مصدر الانفراد**: أطلق في العنوان عن حمزة تقليل ما كان في آخره راءٌ مكسورة قبلها ألفٌ من الأسماء على أيّ وزن كان، إلا ما تكرّرت فيه الراء فذكر له الإمالة فيه(٢).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن خلف أو خلاد عن سليم**: لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن سليم عن حمزة: الأهوازي بسنده إلى عبد الوهاب الخزاز(٣) عن محمد بن بحر(٤) وحمدون بن الحارث(٥) والحَمْزي اللؤلؤي(٦) ثلاثتهم عن سليم(٧). وذكره أيضًا أبو الكرم في المصباح عن ابن بحر، ولكنّه حكايةٌ لأنّه لم يسند طريقه(٨). ولم أجد أحدًا ذكر "التقليل" عن سليم من غير هذه الطرق(٩).

---

(١) ينظر الاكتفاء (ص٢٤- ٢٥).

(٢) ينظر العنوان (ص٦١- ٦٢).

(٣) أبو محمد عبد الوهاب بن محمد بن عيسى الخزاز، قرأ على حمدون بن الحارث ومحمد بن بحر والحمزي ثلاثتهم عن سليم، قرأ عليه الخاقاني. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٥٨٢).

(٤) محمد بن بحر الخزاز الكوفي، أخذ القراءة عن سليم عن حمزة. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢٥٢).

(٥) حمدون بن الحارث الخزاز. ينظر: غاية النهاية (١/ ٨٠٦).

(٦) أبو أيوب سليمان بن موسى الحمزي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٤٥).

(٧) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٦٧)، وتنظر طرقهم في جامع الروذباري (١/ ٥٨٥).

(٨) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٢٣٠).

(٩) ولكن وردت "الإمالة" لا "التقليل" **عن الدوري عن سليم** من عدّة طرقٍ في الغاية والمبسوط لابن مهران، وفي المنتهى للخزاعي وروضة المالكي وجامع الداني والإشارة للعراقي وجامع وتبصرة ابن فارس وجامع الفارسي والكامل والإيضاح للأندرابي وجامع الروذباري والمستنير وروضة المعدل وإرشاد وكفاية أبي العز والمنهاج لابن ظفر وغاية الاختصار للهمذاني، ووردت من **طريق ابن مهران عن ابن سعدان عن سليم** من الغاية والمبسوط لابن مهران والإشارة والإيضاح، ووردت عن **ابن واصل عن سليم** من الإشارة والكامل، ووردت من **جامع البيان عن ابن كيسة عن سليم**. ينظر: الغاية لابن مهران (ص٣٧)، والمبسوط لابن مهران (ص٥٥)، والمنتهى للخزاعي (ص٢٤١)، وروضة المالكي =

ثالثًا: من وافقه عن حمزة: الأهوازي بطرقه إلى ابن دينار[1] والمنذر بن الصباح[2] وابن عطاف[3] ثلاثتهم عن حمزة[4]. ولم أجد أحدًا ذكر "التقليل" عن حمزة من غير هذه الطرق[5].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوِيَيِه وانفرادٌ عن القارئ، لم يوافقه عنهما أحدٌ، ووردت له موافقاتٌ عن شيخ راوِيَيْه (سليم) وعن القارئ من روايات أخرى، وكلّها تدور على طريق الأهوازي. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه – مع وسمه لهذا الوجه في النشر والتقريب بالانفراد– لم يذكره في الطيبة[6].

***

(١/ ٣٥٣)، وجامع البيان (١/ ٥٥٣)، والإشارة للعراقي [ل١١/ أ]، وجامع ابن فارس (ص١٨٧)، والتبصرة لابن فارس (ص١٣٢)، وجامع الفارسي [ل١١٥/ ب]، والكامل (١/ ٦٥٨)، والإيضاح [ل١٣٥/ ب]، وجامع الروذباري (٢/ ٦٣)، والمستنير (ص٢٩٤)، وروضة المعدل (١/ ٥٤٧)، وإرشاد أبي العز (ص٣٩)، وكفاية أبي العز (ص٩٣)، والمنهاج (١/ ١٩٢)، وغاية الاختصار (١/ ٢٩٨).

(١) أبو بشر الصبّاح بن دينار الكوفي، روى القراءة عن حمزة، روى القراءة عنه عبد الرحمن بن واقد. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٠٦).

(٢) أبو النضر أشعث بن عطّاف الأسدي، روى القراءة عن حمزة، روى القراءة عنه نوح بن أنس. ينظر: غاية النهاية (١/ ٥٤٤).

(٣) المنذر بن الصباح الكوفي، روى القراءة عن حمزة، روى القراءة عنه ابن قَنْبي. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٧٥٤).

(٤) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٦٧)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٦١٧، ٦١٨، ٦٢٢).

(٥) ولكن وردت "الإمالة" من الكامل عن الطاطري عن حمزة، ومن المستنير عن الكسائي عن حمزة. ينظر الكامل (١/ ٦٥٨)، والمستنير (ص٢٩٤).

(٦) ينظر النشر (٣/ ١٠٦)، وتقريب النشر (١/ ٣٦٨)، وطيبة النشر (ص٦١، الأبيات: ٣٠٤-٣٠٧).

١٦١- الموضع الحادي والثلاثون: انفراد أبي علي العطار عن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون بتقليل ﴿ٱلْغَارِ﴾[التوبة: ٤٠].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد أبو علي العطار عن أبي إســحاق إبراهيم بن أحمد الطبري عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون بإمالته بين بين»[١].

- طريق أبي علي العطار عن الطبري عن ابن بويان عن أبي نشــيط عن قالون من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتاب المستنير لابن سوار: عن أبي إسحاق الطبري عن ابن بويان عن أبي حسّان عن أبي نشيط عن قالون[٢].

- **مصــدر الانفراد:** في المســتنير: «وروى أبو علي العطار عن الطبري عن أبي نشيط بين بين»[٣].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن أبي إســحاق الطبري عن ابن بويان:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن ابن بويان عن أبي حســان: أبو الكرم عن أبي بكر الخياط عن الفرضي عن ابن بويان: في ظاهر المصباح؛ حيث ذكر أبو الكرم أنّ أبا نشيط روى بينَ بينَ في كلمة ﴿ٱلْغَارِ﴾[٤]. ويلاحظ أنّ عبارة المصــباح في هذا الموضــع مشــابهةٌ كثيرًا لعبارة المستنير، فلعلّه تبعه وأخذ ترجمة هذه القراءة منه. **وطريق المصباح نشريّ.**

ثالثًا: من وافقه عن أبي حسّان عن أبي نشيط: ابن شنبوذ عن أبي حسان: من المصباح عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشّذَائي عن ابن شنبوذ، وعن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الشنبوذي عن ابن شنبوذ؛ كما مرّ عن أبي الكرم[٥].

رابعًا: من وافقه عن قالون:

---

(١) النشر (٣/ ١٠٩).

(٢) ينظر النشر (١/ ٣١٧، ٣٢٠- ٣٢١، ٣٢٣، ٣٣٣)، والمستنير (ص١٢٠- ١٢١).

(٣) المستنير (ص٤١٤).

(٤) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٣٩٤- ٣٩٥)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٣٤- ٢٣٥).

(٥) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٣٩٤- ٣٩٥)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٣٢- ٢٣٤).

١- الحُلْواني عن قالون:

أ- من طريق الحسن ابن أبي مهران عن الحُلْواني: من طريق ابن مجاهد عن ابن أبي مهران: من السبعة لابن مجاهد. **ومن طريق ابن شنبوذ عن ابن أبي مهران:** من التجريد عن عبد الباقي بن فارس عن أبيه عن السامَرّي عن ابن شنبوذ؛ حيث قال ابن مجاهدٍ في السبعة: «وكان نافع لا يميل الألف التي تأتي بعدها راءٌ مكسورةٌ... بل كان في ذلك كلّه بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب»، فقد أطلق هذا الوجه عن نافع، فيشمل قالون بكافة طرقه. وذكر ابن الفحام في كلمة ﴿ٱلْغَارِ﴾ عن عبد الباقي أنّ نافعًا جعله بين اللفظين[1]. **وطريقا السبعة والتجريد نشريّان،** وعدّ ابنُ الجزريّ هذا الوجه انفرادًا من صاحب التجريد -كما سيأتي في الموضع التالي-.

ب- ومن طريق أبي عون عن الحُلْواني: من طريق أبي الفتح عن السامَرّي، ومن طريق ابن مجاهد، وجاء هذا الوجه عند الداني ضمن مطلق التقليل في باب الألف قبل الراء المتطرفة المكسورة[2].

ج- ومن طريق أبي العباس محمد بن أحمد الرازي عن الحُلْواني: ضمن مطلق التقليل في الباب[3].

٢- وإسماعيل القاضي عن قالون: ضمن مطلق التقليل في الباب، إلا من طريق التجريد؛ فإنّه ذكر التقليل في ﴿ٱلْغَارِ﴾ ولم يطلقه في الباب[4].

---

(١) تنظر القراءة في السبعة (ص١٤٧)، والتجريد (ص١٢٧)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٨٨)، والتجريد (ص٥٢).

(٢) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٥٥٩- ٥٦٠)، والتعريف (ص٦٨- ٦٩)، والمفردات السبع (ص٤٣- ٤٥)، والتجريد (ص١٢٧)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ١٩٤)، والتعريف (ص٣٣- ٣٤)، والمفردات السبع (ص٢٤)، والتجريد (ص٥٢).

(٣) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٥٥٨- ٥٥٩)، وينظر الطريق فيه (١/ ١٩٣).

(٤) وهذا الوجه في التجريد مخصوص بطريق عبد الباقي. تنظر القراءة في السبعة (ص١٤٧)، وجامع البيان (١/ ٥٥٩- ٥٦٠)، والتعريف (ص٦٨- ٦٩)، والمفردات السبع (ص٤٣- ٤٥)، والعنوان (ص٦١)، والاكتفاء (ص٦٥)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٦- ٦٧)، والتجريد (ص١٢٧)، وتنظر =

٣، ٤، ٥- وأحمد بن صالح[١] وأحمد بن قالون[٢] والشحام[٣] ثلاثتهم عن قالون: ضمن مطلق التقليل في الباب.

خامسًا: من وافقه عن نافع: صحّ هذا الوجه عن نافع في النشر من بعض طرق ورش ضمن مطلق التقليل في الباب.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن طريقه الفرعيّ — وهو شيخه-، ولم أجد أحدًا وافقه عنه، ووردت له من كتاب المصباح موافقةٌ نشريّةٌ عن أصل طريقه الفرعيّ وموافقةٌ عن أصل طريقه الرئيسي، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي وبعضها من طرقٍ نشريّةٍ، وعدّ ابن الجزريّ أحدها انفرادًا، وكثيرٌ منها أعمّ من هذا الانفراد، أي لا يختصّ بهذا الموضع. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية ضمن مطلق التقليل.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة، مع وسمه في النشر بالانفراد، وكذلك ذكره في التقريب موسومًا بالانفراد، بعد أن ذكر أوّلًا أنّه اختلف فيه عن دوري الكسائي وأنّ غيره على أصولهم[٤].

***

١٦٢- الموضع الثاني والثلاثون: انفراد صاحب التجريد بالتقليل في ﴿ٱلْغَارِ﴾ عن عبد الباقي بن فارس عن أبيه عن السامَرّي عن الحُلْواني عن قالون.

الطرق في السبعة (ص٨٨)، وجامع البيان (١/ ١٩٢)، والتعريف (ص٣٥)، والمفردات السبع (ص٢٥)، والاكتفاء (ص٢٠)، وجامع الروذباري (١/ ٣٢٣)، والتجريد (ص٥١).

(١) تنظر القراءة في السبعة (ص١٤٧)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٦- ٦٧)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٨٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٦- ٣١٧).

(٢) تنظر القراءة في السبعة (ص١٤٧)، وينظر الطريق فيه: (ص٨٩).

(٣) تنظر القراءة في الوجيز (ص١٤٧- ١٥٠) وجامع الروذباري (٢/ ٦٦- ٦٧)، وتنظر الطرق في الوجيز: (ص٤٧- ٤٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣١١- ٣١٢).

(٤) ينظر النشر (٣/ ١٠٩)، وتقريب النشر (٢/ ٣٦٩- ٣٧٠)، وطيبة النشر (ص٦١، الأبيات: ٣٠٤- ٣٠٥).

والمستفاد من كلام ابن الجزريّ أنّ هذا الوجه انفراد بالنسبة إلى الحُلْواني، لا أنّه متابعة للانفراد السابق في الموضع الحادي والثلاثين.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد أبو علي العطار عن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون بإمالته بين بين، **وكذلك انفرد** صاحب التجريد به عن عبد الباقي بن فارس عن أبيه عن السامَرّي عن الحُلْواني عنه»[1].

- طريق ابن الفحام عن عبد الباقي بن فارس عن فارس عن السامَرّي عن الحُلْواني عن قالون من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه التجريد: عن عبد الباقي بن فارس عن فارس عن السامَرّي عن أبي الحسن ابن شنبوذ عن ابن أبي مهران الجمّال عن الحُلْواني عن قالون[2].

- **مصدر الانفراد:** في التجريد: «قال عبد الباقي: وجعله بين اللفظين خلاد ونافع» [3]، وطريق عبد الباقي عن قالون جاء من طريق أبي عون من طريقين ومن طريق ابن أبي مهران الجمّال، وطريق أبي عون ليس من طرق النشر.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن شنبوذ عن ابن أبي مهران:** لم أجد أحدًا وافقه من طرق ابن شنبوذ.

ثانيًا: من وافقه عن ابن أبي مهران عن الحُلْواني: ابن مجاهد من السبعة ضمن مطلق التقليل؛ كما مرّ في الموضع السابق. **وطريقه نشريّ.**

ثالثًا: من وافقه عن الحُلْواني عن قالون:

١- أبو عون عن الحُلْواني:

من طريق أبي الفتح عن السامَرّي ابن حمدون عن أبي عون: من جامع البيان للداني عن أبي مسلم عن ابن مجاهد عن ابن حمدون، ومن التعريف والمفردات السبع وجامع

---

(١) النشر (٣/ ١١٠).

(٢) ينظر النشر (١/ ٣٢٤- ٣٢٥، ٣٣١- ٣٣٣)، والتجريد (ص٥١- ٥٢).

(٣) التجريد (ص١٢٧).

البيان للداني عن أبي الفتح. وقد أسـند ابن الفحام هذا الطريق لأبي الفتح من قراءته على عبد الباقي بن أبي الفتح فارس عن أبيه، وهو ليس نشريًّا.

ومن طريق أبي الفتح عن السـامَرّي عن ابن صـالح عن أبي عون: من التعريف والمفردات السبع وجامع البيان للداني عن أبي الفتح. وقد أسند ابن الفحام هذا الطريق لأبي الفتح من قراءته على عبد الباقي بن أبي الفتح فارس عن أبيه، وهو ليس نشريًّا.

ج- وأبو العباس محمد بن أحمد الرازي عن الحُلْواني: من جامع البيان للداني عن أبي الفرج النجاد عن أبي الحسن الأنطاكي عن أبي العباس الرازي.

وموافقات الداني جاءت ضمن مطلق التقليل، وسبق الكلام على هذه الموافقات تفصيلًا في الموضع السابق.

رابعًا: من وافقه عن قالون: مرّ في الموضع السابق ما يتعلّق بهذا الوجه من بعض طرق أبي نشيط والقاضي وابن صالح وابن قالون والشحام.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة، ولم يوافقه أحدٌ في أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقةٌ نشريّةٌ عن أصل طريقه الرئيسي، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي وبعضها من طرقٍ نشريّةٍ، وعدّ ابن الجزريّ أحدها انفرادًا، وكثيرٌ منها أعمّ من هذا الانفراد لا يختصّ بهذا الموضع. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية ضمن مطلق التقليل.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة، مع وسمه في النشر بالانفراد، وكذلك ذكره في التقريب موسومًا بالانفراد، بعد أن ذكر أوّلًا أنّه اختلف فيه عن دوري الكسائي وأنّ غيره على أصولهم[1].

***

١٦٣- الموضع الثالث والثلاثون: انفراد صاحب التجريد من قراءته على عبد الباقي بن فارس في رواية خلّاد بتقليل ﴿ٱلْغَارِ﴾.

---

(١) ينظر النشر (٣/ ١٠٩)، وتقريب النشر (٢/ ٣٦٩- ٣٧٠)، وطيبة النشر (ص٦١، الأبيات: ٣٠٤- ٣٠٥).

قال ابن الجزريّ: «وانفرد [صاحب التجريد] أيضاً من قراءته على عبد الباقي المذكور في رواية خلاد فيه خاصة بذلك، وقد وافق في ذلك صاحب العنوان لو لم يخصص»[1].

- طريق ابن الفحام عن عبد الباقي عن خلاد من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه التجريد: عن عبد الباقي بن فارس عن فارس عن السامَرّي عن أبي الحسن ابن شنبوذ عن **ابن شاذان** عن خلاد[2].

- **مصدر الانفراد:** قال في التجريد عند كلامه عن ﴿ٱلْغَارِ﴾: «قال عبد الباقي: وجعله بين اللفظين خلاد ونافع»[3].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن فارس عن السامَرّي:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن السامَرّي عن ابن شنبوذ: ابنُ خَلَف من العنوان والاكتفاء عن السامَرّي؛ حيث أطلق ابن خَلَف التقليلَ في باب الألف قبل راء الطرف المكسورة عن حمزة، ولم يخصّ (الغار) بترجمة فتدخل تحت العموم[4].

ثالثًا: من وافقه عن خلّاد – من غير طريق ابن شنبوذ عن ابن شاذان–: لم أجد أحدًا وافقه.

رابعًا: من وافقه عن سليم: الأهوازي بسنده إلى ابن عيسى الخزاز عن ابن بحر وابن الحارث واللؤلؤي ثلاثتهم عن سليم[5]. وذكره أيضًا أبو الكرم في المصباح عن ابن بحر، ولكنّه حكايةٌ لأنّه لم يسند طريقه[6].

خامساً: من وافقه عن حمزة:

---

(١) النشر (٣/ ١١٠)، وتقليل صاحب العنوان سبق في الموضع الحادي والثلاثين.

(٢) ينظر النشر (١/ ٤٦٥- ٤٦٦، ٤٧٥- ٤٧٦)، والتجريد (ص٦٣- ٦٤).

(٣) التجريد (ص١٢٧).

(٤) تنظر القراءة في العنوان (ص٦١)، والاكتفاء (ص٦٥)، وينظر الطريق في الاكتفاء (ص٢٥).

(٥) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٦٧)، وتنظر طرقهم في جامع الروذباري (١/ ٥٨٥).

(٦) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٢٣٠).

١- ابن خلف عن السامَرّي عن ابن شنبوذ وأبي الحسن الرقي كلاهما عن إدريس عن خلف عن حمزة: من العنوان والاكتفاء لابن خلف؛ لإطلاقه التقليل عن حمزة في الباب -كما مرّ-[(١)].

٢- والأهوازي بسنده إلى ابن دينار وابن الصباح وابن عطاف ثلاثتهم عن حمزة[(٢)].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة، ولم يوافقه أحدٌ عن القارئ على هذا المذهب بخصوصه - أي تقليل هذا الحرف فقط دون باقي الباب-، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي من طريقه الفرعيّ وعن شيخ الراوي - (سليم)- وعن القارئ، وهذه الموافقات أعمّ من وجهه إذ جاءت بتقليل الباب، وأغلبها يدور على طريق الأهوازي. وصحّ تقليل هذا الحرف في النشر عن بعض القراء لكن لا بخصوصه.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه - مع وسمه لهذا الوجه في النشر بالانفراد- لم يذكره في الطيبة[(٣)]، وأيضًا حين تعرّض لأحكام ﴿ٱلْغَارِ﴾ في التقريب ذكر الخلف عن دوري الكسائي في إمالته وجزم للباقين بأنّهم على أصولهم فاندرج فيهم خلّادٌ بالفتح، ثم ذكر بعد ذلك هذا الوجه عن خلاد موسوماً بالانفراد[(٤)].

***

١٦٤- الموضع الرابع والثلاثون: انفراد أبي الكرم عن ابن خشنام عن روح بإمالة ﴿ٱلْغَارِ﴾.

قال ابن الجزريّ في كلامه عن كلمة ﴿ٱلْغَارِ﴾: «وانفرد أبو الكرم عن ابن خشنام عن روح بإمالته، فخالف فيه سائر الرواة عن روح»[(٥)].

---

(١) ينظر طريقه في الاكتفاء (ص٢٤- ٢٥).

(٢) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٦٦- ٦٧)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٦١٧، ٦١٨، ٦٢٢).

(٣) ينظر النشر (٣/ ١٠٩- ١١٠)، وطيبة النشر (ص٦١، الأبيات: ٣٠٤- ٣٠٧).

(٤) ينظر تقريب النشر (١/ ٣٧٠).

(٥) النشر (٣/ ١١٠).

– طريق أبي الكرم عن ابن خشـنام في رواية روح من الطرق المسـندة في النشـر، وسبق بيانه ضمن طرق أبي الكرم النشريّة عن روح[1].

– **مصدر الانفراد:** وكذلك ذكره في المصباح «قرأ أبو عمرو غير أبي زيدٍ وأُوقِيّة عن صاحبيه وسجادة **وابن خشـنام عن المعدل** والأزرق وأبو الأزهر عن ورش وخلف عن المسيبي والداجوني عن ابن ذكوان.... ﴿ٱلْغَارِ﴾: بالإمالة»[2].

– **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن المسافر بن الطيب عن ابن خشنام: ابن سوار عن المسافر بن الطيب:** من المستنير. **وطريقه نشريّ.** قال ابن سوار: «قرأ أبو عمرو غير أبي زيدٍ وأُوقِيّة عن صاحبيه وسجادة جميعًا من طريق السامَرّي **وابن خشـنام عن المعدل** والمصريان عن ورش وخلف عن المسيبي والداجوني عن ابن ذكوان.... ﴿ٱلْغَارِ﴾: بالإمالة»[3].

ثانيًا: من وافقه عن روح – من غير طريق المسـافر عن ابن خشـنام–: لم أجد أحدًا وافقه.

---

(١) ينظر: ص٥٥٨.

(٢) المصباح (٣/ ٣٩٣).

(٣) المستنير (ص٤١٤)، وينظر الطريق فيه (ص٢٢٥). وقوله: (وابن خشنام عن المعدل):

أ- يحتمل أن يكون معطوفًا على (أبي زيد)، فيكون المعنى أنّ ابن خشنام له الفتح عن المعدل في قراءة أبي عمرو. وقد ورد طريق ابن خشنام عن المعدل في طرق أبي عمرو، وذلك في طريق أبي أيوب عن اليزيدي.

لكن يرجّح الاحتمال الثاني بأنّ ابن سوار أطلق (ص٢٩٤) الإمالة عن أبي عمرو في الألف قبل الراء المكسورة واستثنى عنه طريق العباس وأُوقِيّة عن اليزيدي وسجادة والسامَرّي عن القطعي عن أبي زيد، ولم يدخل طريق ابن خشنام فيما استثناه، فتكون له الإمالة مطلقاً. وإذا كان كذلك فإمالته لكلمة ﴿ٱلْغَارِ﴾ عن أبي عمرو أولى؛ لأنّ كل من أطلق عنهم الإمالة في الباب عن أبي عمرو ذكر لهم الإمالة في ﴿ٱلْغَارِ﴾، وزاد الإمالة في ﴿ٱلْغَارِ﴾ لبعض من لم يمل الباب، وأيضًا يرجّح بأنّه قد ورد هذا الوجه عن ابن خشنام عن المعدّل في رواية روح من المصباح. **ويلاحظ أن عبارة المصباح مشابهة لعبارة المستنير، بل لا يبعُد أن يكون صاحب المصباح بنى عبارته على عبارة المستنير، فلعلّ صاحب المصباح تبع المستنير.**

ثالثًا: من وافقه عن يعقوب: لم أجد هذا الوجه عن يعقوب غير ما سبق عن روح.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ووردت له موافقةٌ في أحد مراتب طريقه الفرعيّ من طريق نشريّ، ولم ترد له موافقاتٌ غيرها عن أصل طريقه الفرعيّ ولا عن طريقه الرئيسي ولا عن الراوي ولا عن القارئ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه ذكر في النشر أنّه اختلف عن دوري الكسائي في إمالته، وذكر هذا الوجه عن المصباح في آخر كلامه عن هذا الحرف موسوماً بالانفراد، فلو أنّه اعتدّ بخلافه لذكر الخلف لروح كما ذكره لدوري الكسائي(١).

٢- ولم يذكر هذا الوجه في التقريب عن روح ولا على سبيل الانفراد، بل جزم له بالفتح في الباقين حين ذكر أنّهم على أصولهم(٢).

٣- وكذلك لم يذكره في الطيبة(٣).

***

١٦٥- الموضع الخامس والثلاثون: انفراد صاحب التجريد من قراءته على عبد الباقي في رواية أبي الحارث بفتح ﴿هَارٍ﴾[التوبة: ١٠٩].

قال ابن الجزريّ عند كلامه على لفظ ﴿هَارٍ﴾: «وقد اتفق على إمالته أبو عمرو والكسائي وأبو بكر... وانفرد صاحب التجريد بفتحه عن أبي الحارث من قراءته على عبد الباقي»(٤).

- طريق ابن الفحام عن عبد الباقي في رواية أبي الحارث من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشري من كتابه التجريد: عن عبد الباقي بن فارس عن فارس عن

(١) ينظر النشر (٣/ ١٠٩- ١١٠).

(٢) ينظر تقريب النشر (١/ ٣٦٩- ٣٧٠).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٦١، الأبيات: ٣٠٤- ٣٠٥).

(٤) النشر (٣/ ١١٠، ١١٢).

عبد الباقي الخراســـاني عن زيد بن أبي بلال عن البطّي[1] عن ابن يحيى[2] عن أبي الحارث[3].

- **مصدر الانفراد:** نصّ في التجريد على فتح ﴿هَارٍ﴾ لعبد الباقي عن الليث[4].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن عبد الباقي بن فارس عن فارس: ابن بلّيمة عن عبد الباقي:** من كتابه التلخيص، فإنّه لم يذكر لأبي الحارث الإمالة في باب الألف قبل راء الطرف، ولم يذكر ترجمةً مخصوصةً لكلمة ﴿هَارٍ﴾، ومقتضى ذلك عموم الفتح له[5]. **وطريقه نشريّ.**

ثانيًا: من وافقه عن زيد عن البطي – من غير طريق عبد الباقي بن فارس–: لم أجد أحدًا وافقه.

ثالثًا: من وافقه عن البطي عن ابن يحيى: ابن مهران عن بكار عن البطي: من الغاية والمبسوط لابن مهران، ومن الإيضاح للأندرابي عن أبي الحسن الفارسي عن ابن مهران؛ حيث لم يذكر ابن مهران الإمالة لأبي الحارث في باب الألف قبل راء الطرف، ولم يذكر له إمالة ﴿هَارٍ﴾ بخصـــوصـــها، فيكون له الفتح من العموم، وأمّا الأندرابي فقد تعرّض

---

(١) أبو الحسن أحمد بن الحسن البغدادي، يُعرف بالبَطّي، (ت٣٣٠هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ١٩٣).

(٢) أبو عبد الله محمد بن يحيى البغدادي، يُعرف بالكسائي الصغير، (ت٢٨٨هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٥٠٢)، وغاية النهاية (٣/ ٦٧٥).

(٣) النشر (١/ ٤٨٢- ٤٨٣، ٤٨٧، ٤٨٩)، التجريد (ص٦٤).

(٤) التجريد (ص١٢٨).

(٥) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في التلخيص (ص٤٨، ١٠٠)، وأمّا طريقه فهو مستفادٌ من النشر (١/ ٤٨٢)، لأنّ أسانيد ابن بلّيمة غير مذكورة في التلخيص.

لبيان أحكام ﴿هَارٍ﴾ على خصوصها للقراء ولم يذكر أبا الحارث فيمن أمال، فيكون له الفتح(١). **وطريق الغاية نشري.**

رابعًا: من وافقه عن ابن يحيى عن أبي الحارث: أبو بكر أحمد بن كامل ابن شجرة وابن مهران بسنده إلى أبي الليث السمسار(٢) كلاهما عن ابن يحيى(٣).

خامسًا: من وافقه عن أبي الحارث عن الكسائي – من غير طريق ابن يحيى–: لم أجد أحدًا وافقه. وقد ذكر العُماني الإمالة للكسائي واستثنى عنه أبا الحارث وأبا حمدون، وهي حكايةٌ؛ لأنّه لم يسند عنهما(٤).

سادسًا: من وافقه عن الكسائي:

١- نصير(٥).

---

(١) ينظر ما يتعلق بالقراءة في الغاية (ص٣٦)، والمبسوط (ص٥٥)، والإيضاح [ل١٨٨/ ب]، وتنظر الطرق في الغاية (ص٢٧)، والمبسوط (ص٣٤)، والإيضاح [ل٩٠/ أ] النسخة الثانية؛ وسقط بعض هذا الطريق في نسخة شهيد باشا.

(٢) أبو الليث السِّمْسار، روى القراءة عن محمد بن يحيى الكسائي، قرأ عليه بكار. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٨٨).

(٣) ينظر ما يتعلق بالقراءة في الغاية (ص٣٦)، والمبسوط (ص٥٥)، والإشارة [ل٤٠/ ب]، والإيضاح [ل١٨٨/ ب]، وتنظر الطرق في الغاية (ص٢٦- ٢٧)، والمبسوط (ص٣٤)، والإشارة [ل٨/ أ]، والإيضاح [ل٩٠/ أ] النسخة الثانية؛ وسقط بعض طريق بكار في نسخة شهيد باشا.

(٤) ينظر الأوسط للعماني (ص٣٩٥).

(٥) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المستنير (١/ ١٨٣) بتحقيق الددو، وقد سقط ذكر الكسائي وطرقه في طبعة دار الكتب العلمية، والكفاية (ص٩٤، ١٨٥)، والاختيار (٢/ ٤٣٥)، والمصباح (٢/ ٢٣٢- ٢٣٣، ٣/ ٤٠٢)، وينظر الطريق في المستنير (ص٢١٤- ٢١٥) ط دار الكتب العلمية، والكفاية (ص٥٤)، والاختيار (١/ ١٣٢)، والمصباح (١/ ٥٢٣- ٥٢٧). وهذا الوجه ورد في المصباح في أحد إطلاقيه؛ إذ ذكر أبو الكرم أحكام (هار) في الأصول وأطلق الإمالة عن الكسائي بلا استثناء، وأعاد ذكر (هار) في الفرش واستثنى نصيرًا مطلقًا.

ونصير هو: أبو المنذر نُصَيْر بن يوسف بن أبي نصر الرازي المقرئ النحوي، توفي في حدود (٢٤٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٢٧)، وغاية النهاية (٤/ ٢٤).

٢- وسورة بن المبارك[(١)].

٣، ٤- وأبو حمدون الزاهد ، وحمدون بن ميمون[(٢)]. أربعتهم عن الكسائي.

وذكر العُماني الإمالة للكسائي واستثنى عنه أبا الحارث وأبا حمدون، وهي حكايةٌ؛ لأنّه لم يسند عنهما[(٣)].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ووردت له موافقةٌ عن شيخه من طريقٍ نشريّ، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الفرعي وعن أصل طريقه الرئيسي، وأغلبها يدور على ابن مهران، ومنها طريق نشريّ، ووردت له موافقات عن القارئ من غير هذه الرواية. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- حيث قال عند كلامه على لفظ ﴿هَارٍ﴾: «وقد اتفق على إمالته أبو عمرو والكسائي وأبو بكر، واختلف عن قالون وابن ذكوان»[(٤)]، ثم ذكر انفراد صاحب التجريد عن أبي الحارث في أواخر كلامه على هذا الحرف، ولو أنّه اعتدّ بخلافه لما جزم بالإمالة للكسائي أوّلًا، ولذكر أبا الحارث في أصحاب الخلف كقالون وابن ذكوان.

---

(١) تنظر القراءة في المستنير (١/ ١٨٣) بتحقيق الددو، وقد سقط ذكر الكسائي وطرقه في طبعة دار الكتب العلمية، وينظر الطريق في المستنير (ص٢١٨) ط دار الكتب العلمية.

وسورة هو: سورة بن المبارك الخراساني الدينوري، روى القراءة عن الكسائي، روى عنه محمد بن الجهم ومحمد بن سمعان وأحمد بن زكريا السوسي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٥٨).

(٢) ينظر ما يتعلق بالقراءة في الغاية (ص٣٦)، والمبسوط (ص٥٥)، والإشارة [ل٤٠/ ب]، والإيضاح [ل١٨٨/ ب]، وتنظر الطرق في الغاية (ص٢٧، ص٢٨)، والمبسوط (ص٣٥، ص٣٦)، والإشارة [ل٨/ ب]، والإيضاح [ل٩٩/ أ].

وحمدون هو: حمدويه — ويقال: حمدون- بن ميمون، أحد أصحاب الكسائي، روى القراءة عنه أحمد بن يعقوب بن أبي أخي العِرق. ينظر: غاية النهاية (١/ ٨٠٧).

(٣) ينظر الأوسط للعماني (ص٣٩٥).

(٤) النشر (٣/ ١١٠)، ونحوه في التقريب (١/ ٣٧٠).

٢- ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة، بل قطع فيها بالإمالة للكسائي(١).

***

١٦٦- الموضع السادس والثلاثون: انفراد صاحب التجريد من قراءته على الفارسي بإمالة ﴿هَارٍ﴾ لخلف عن حمزة.

قال ابن الجزريّ عند كلامه على لفظ ﴿هَارٍ﴾: «وقد اتفق على إمالته أبو عمرو والكسائي، وأبو بكر، واختلف عن قالون وابن ذكوان، ... وانفرد صاحب التجريد بفتحه عن أبي الحارث من قراءته على عبد الباقي، **وانفرد** أيضاً بإمالته عن خلف عن حمزة من قراءته على الفارسي»(٢).

- طريق ابن الفحام عن الفارسيّ في رواية خلف من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشري من كتابه التجريد: عن الفارسيّ عن الحمّامي عن **أبي بكر بن مقسم** عن إدريس عن خلف، وعن الفارسيّ عن المصاحفي عن **أحمد بن عثمان بن بويان** عن إدريس عن خلف(٣).

- **مصدر الانفراد:** قال في التجريد: «وأما قوله: ﴿جرفٍ هَارٍ﴾: فروى الفارسيُّ إمالة فتحة الهاء لأبي عمرو والكسائيِّ وخلفٍ عن سليم عن حمزة... وزاد عبدُ الباقي عن الليثِ الفتحَ وعن خلفٍ الوجهين»(٤)، فجزم بالإمالة للفارسي عن خلف، وذكر الوجهين لعبد الباقي عن خلف، فوردت الإمالة في التجريد عن الفارسي وعبد الباقي، وقد أسند طريق عبد الباقي عن خلف: عن عبد الباقي عن فارس عن الخراساني عن ابن صالح عن إدريس عن خلف. **وهذا الطريق من الطرق المسندة في النشر**(٥). ولم يتعرّض ابن الجزريّ لانفراد صاحب التجريد من هذا الطريق.

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص٦١، الأبيات: ٣٠٥- ٣٠٦).

(٢) النشر (٣/ ١١٠، ١١٢).

(٣) ينظر النشر (١/ ٤٥٨- ٤٦١، ٤٦٣- ٤٦٤)، والتجريد (ص٦٣).

(٤) التجريد (ص١٢٨).

(٥) ينظر التجريد (ص٦٣)، والنشر (١/ ٤٦٣).

- **من وافقه**[١]: **أوّلًا: من وافقه عن خلف عن سـليم**: الهذلي من الكامل بطرقه عن خلف: ومنها طريقه عن ابن هاشم وأبي الفضل الرازي كلاهما **عن الحمّامي عن ابن مقسم عن إدريس عن خلف**، وطريقه عن ابن شبيب عن الخزاعي عن محمد بن الحسن الأدمي **عن ابن بويان عن إدريس عن خلف**. حيث أطلق الهذلي إمالة ﴿هَارٍ﴾ عن حمزة[٢]. **وللهذليّ سبع طرق نشريّة عن خلف، منها الثلاثة السابقة.**

ثانيًا: من وافقه عن سليم عن حمزة:

١- الدوري عن سليم[٣].

٢- وابن سعدان عن سليم:

أ- من طريق ابن مهران بسنده إلى ابن سليمان المروزي[٤] **عن ابن سعدان**[٥].

---

(١) ذكر ابن الجزريّ أنّ صاحب المبهج انفرد بالخلف عن حمزة بكماله، وعبارة المبهج فيها خفاء واضطراب، ولا تعطي هذا الوجه في بعض المواضع، ولهذا لن أتعرّض لموافقاته هنا، وسأفصل الكلام عنه في الموضع التالي - إن شاء الله-.

(٢) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٥٩)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٥١٦- ٥٢١، ٥٤٩).

(٣) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٣٧)، والمبسوط لابن مهران (ص٥٥)، والمنتهى للخزاعي (ص٤٠٦)، وروضة المالكي (١/ ٣٥٥)، والإشارة للعراقي [ل٤٠/ ب]، وجامع ابن فارس (ص٣٣٠)، والتبصرة لابن فارس (ص٢٩٠)، وجامع الفارسي [ل١٦٢/ ب]، والكامل (١/ ٦٥٩)، والإيضاح [ل١٨٨/ ب]، وشرح الغاية للأندرابي (ص١٣٩- ١٤٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٠٤)، والمستنير (ص٤١٧)، وروضة المعدل (٢/ ٤٣)، وإرشاد أبي العز (ص١٠٤)، وكفاية أبي العز (ص٩٤)، والمبهج (٢/ ٦١٩)، والاختيار للسبط (٢/ ٤٣٥)، والمنهاج (٢/ ٤٧٣)، والمصباح (٣/ ٤٠٢)، وغاية الاختصار (١/ ٢٩٨).

(٤) أبو بكر محمد بن يحيى بن سليمان المروزي، توفي في حدود (٣٠٠هـ). ينظر: غاية النهاية (٣/ ٦٧٠).

(٥) تنظر القراءة في الغاية لابن مهران (ص٣٧)، والمبسوط لابن مهران (ص٥٥)، والإشارة للعراقي [ل٤٠/ أ]، والإيضاح [ل١٨٨/ ب]، وشرح الغاية للأندرابي (ص١٣٩- ١٤٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٠٤)، وتنظر طرقهم في الغاية (ص٢٥)، والمبسوط (ص٣٢)، والإشارة [ل٧/ ب]، والإيضاح [ل٩٤/ ب]، وجامع الروذباري (١/ ٥٨١- ٥٨٢).

ب- ومن طريق ابن واصل عن ابن سعدان: من الإشارة للعراقي بسنده إلى أبي الحسين أحمد بن محمد بن عثمان عن ابن واصل، ومن الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي بسنده إلى ابن فضلويه عن ابن واصل(١).

٣- وخلاد وغيره عن سليم عن حمزة: من الكامل بأسانيده إليهم؛ حيث أطلق الهذلي إمالة ﴿هَارٍ﴾ عن حمزة فدخل في ذلك سليم بكافة طرقه(٢).

ثالثًا: من وافقه عن حمزة:

١- الكسائي عن حمزة: من طريق الخزاعي(٣).

٢- والهذلي عن سائر رواة حمزة من الكامل: حيث أطلق الإمالة عن حمزة في ﴿هَارٍ﴾ فشملت كافة رواته(٤).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ووردت له موافقاتٌ عن بعض طرقه الفرعيّة وعن أصول طرقه الفرعيّة، وبعضها نشريّ، وهي تدور على الكامل من إطلاق عبارته، ووردت له موافقاتٌ عن شيخ الراوي (سليم) من طرقٍ كثيرةٍ، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ من عدّة روايات، وكثيرٌ منها يدور على الهذلي. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- حيث قال عند كلامه على لفظ ﴿هَارٍ﴾: «وقد اتفق على إمالته أبو عمرو

(١) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل٤٠/ أ]، والكامل (١/ ٦٥٩)، وتنظر الطرق في الإشارة [ل٩/ ب]، والكامل (١/ ٥٢٧).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٥٩)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٥٢١- ٥٢٥، ٥٢٨- ٥٣٩، ٥٤٩، ٥٥٢).

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٠٦)، والكامل (١/ ٦٥٩)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٠٤)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٦٣)، والكامل (١/ ٥٤٧)، وجامع الروذباري (١/ ٥٩٩، ٦٠٠).

(٤) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٥٩)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٥٣٩- ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٥٠- ٥٥٣).

والكسائي وأبو بكر، واختلف عن قالون وابن ذكوان»[1]، ثم ذكر انفراد صاحب التجريد عن خلف في أواخر كلامه على هذا الحرف، ولو أنّه اعتدّ بخلافه لذكر خَلَفاً في أصحاب الخلف كقالون وابن ذكوان.

٢- ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة[2].

***

١٦٧- الموضع السابع والثلاثون: انفراد سبط الخياط في المبهج بوجهي الفتح والإمالة عن حمزة في ﴿هَارٍ﴾.

قال ابن الجزريّ عند كلامه على لفظ ﴿هَارٍ﴾: «وقد اتفق على إمالته أبو عمرو والكسائي، وأبو بكر، واختلف عن قالون وابن ذكوان،... **وانفرد** سبط الخياط في المبهج بوجهي الفتح والإمالة عن حمزة بكماله»[3].

- طريق السبط عن حمزة من المبهج من الطرق النشريّة، وسبق بيانه[4].
- **مصدر الانفراد:** ذكر في المبهج كلمة ﴿هَارٍ﴾ في موضعين:

أ- الموضع الأول: في باب الإمالة، ولم يذكر فيه الإمالة لحمزة في ﴿هَارٍ﴾ ولا بالخلف، لكنّه ذكر أنّه قرأ لحمزة بالوجهين في ﴿ٱلْغَارِ﴾[التوبة: ٤٠][5].

ب- والموضع الثاني: في فرش سورة التوبة: وقال فيه: «قرأ أبو عمرو، وابن عامر - إلا ١. الوليدَ بن عتبة عن أيوب ٢. والداجونيَّ عن هشام جميعاً-، وحمزةُ في رواية الدوري عن سليم، والكسائيُّ، وأبو بكرٍ وأبو سليمان والحُلْواني جميعاً عن قالون: ﴿هَارٍ﴾ بالإمالة، وفخمه الباقون»[6]، وفيه الإمالة عن حمزة لكن من رواية الدوري عن سليم، ولم

---

(١) النشر (٣/ ١١٠)، ونحوه في التقريب (١/ ٣٧٠).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦١، الأبيات: ٣٠٥- ٣٠٦).

(٣) النشر (٣/ ١١٠، ١١٢).

(٤) ينظر: ص٥١٤ .

(٥) ينظر المبهج (١/ ٣٣٨- ٣٣٩).

(٦) المصدر السابق (٢/ ٦١٩).

يذكر عنه خُلفاً، ورواية الدوري ليست نشريةً.

فما سبق من كلامه ليس فيه خُلْفٌ لحمزة بكماله في كلمة ﴿هَارٍ﴾ لا في الأصول ولا في الفرش، وإنّما فيه الوجهان عن حمزة بكماله في كلمة ﴿ٱلْغَارِ﴾، وفيه الإمالة في ﴿هَارٍ﴾ من رواية الدوري عن سليم بلا خُلف.

- **من ذكر هذا الوجه:** مرّ في الموضع السابق ذكر من أمال ﴿هَارٍ﴾ عن حمزة.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئٍ من روايتيه، ووردت له موافقاتٌ عن بعض طرقه الفرعيّة وعن أصول طرقه الفرعيّة، وبعضها نشريّ، وأغلبها يدور على الكامل من إطلاق عبارته، ووردت له موافقاتٌ عن شيخ الراوي - (سليم)- من طرقٍ كثيرةٍ، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ من عدّة روايات، وكثيرٌ منها يدور على الهذلي. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وما ذكره ابن الجزريّ عن المنفرِد لم أجده في الكتاب الذي أحال إليه.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- حيث قال عند كلامه على لفظ ﴿هَارٍ﴾: «وقد اتفق على إمالته أبو عمرو والكسائي وأبو بكر، واختلف عن قالون وابن ذكوان»[(١)]، ثم ذكر انفراد صاحب المبهج عن حمزة في أواخر كلامه على هذا الحرف، ولو أنّه اعتدّ بخلافه لذكر خَلَفاً في أصحاب الخلف كقالون وابن ذكوان.

٢- ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة[(٢)].

***

١٦٨- الموضع الثامن والثلاثون: انفراد سبط الخياط في الكفاية بإمالة ﴿هَارٍ﴾ عن خلف العاشر من رواية إدريس.

قال ابن الجزريّ عند كلامه على لفظ ﴿هَارٍ﴾: «وقد اتفق على إمالته أبو عمرو والكسائي، وأبو بكر، واختلف عن قالون وابن ذكوان،... وانفرد سبط الخياط في

---

(١) النشر (٣/ ١١٠)، ونحوه في التقريب (١/ ٣٧٠- ٣٧١).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦١، الأبيات: ٣٠٥- ٣٠٦).

المبهج بوجهي الفتح والإمالة عن حمزة بكماله، **وانفرد** أيضاً في كفايته بإمالته عن خلف في اختياره يعني من رواية إدريس، ولم يذكره سواه»[1].

– رواية إدريس عن خلف العاشر من طريق الكفاية من الطرق المسندة في النشر، وجاءت في الكفاية:

١– من قراءة ابن الطبر على أبي بكر الخياط على أبي الحسن الحذّاء على أبي إسحاق الشطي عن إدريس عن خلف.

٢– ومن قراءة سبط الخياط عن أبي المعالي ثابت بن بُندار عن القاضي أبي العلاء عن القَطيعيّ عن إدريس عن خلف[2].

– **مصدر الانفراد:** النسخة الخطية التي وصلتنا من كفاية السبط فيها سقطٌ كبيرٌ لا سيّما في الأصول، لكن جاء في فرش سورة براءة: «قرأ أبو عمرو والكسائي وأبو بكر: ﴿هَارٍ﴾ بالإمالة، وفتحه الباقون»[3]. وهذه العبارة تفيد الفتح لخَلف العاشر.

– **من وافقه: أوّلًا: من وافقه من طرق الشطي عن إدريس:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه من طرق إدريس، ومن طرق خلف غير إدريس: ورد هذا الوجه عند الهذلي بطرقه إلى إدريس عن خلف، وبطرقه إلى خلف من غير طريق إدريس؛ حيث أطلق الهذليُّ الإمالة عن خلفٍ في ﴿هَارٍ﴾[4].

ويلاحظ أنّ من طرق الهذليّ عن خلف: **طريق الخزاعي** عن المطوعي عن إدريس عن خلف، **وطريق العراقي** عن الحسن عن ابن بويان عن إدريس عن خلف، **وطريق أبي علي المالكي** عن السُّوسَنْجِرْدي عن ابن أبي عمر عن إسحاق عن خلف. وهذه

---

(١) النشر (٣/ ١١٠، ١١٢).

(٢) ينظر النشر (١/ ٥٣٥– ٥٣٧).

(٣) كفاية السبط [ل١٦/ أ].

(٤) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٥٩)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٥٥٤– ٥٥٦).

الطرق مسندةٌ المنتهى والإشارة والروضة، ولم يذكروا الإمالة لخلف، فإطلاق الهذليّ فيه نظر(١).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتاب عن قارئ، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي وعن القارئ وبعضها نشريّة وكلّها تدور على طريق الهذلي ومأخوذة من إطلاق عبارته، وهذه الموافقات فيها نظرٌ لمخالفتها لما ذكر شيوخ الموافِقِ في كتبهم. وصحّ هذا الوجه في النشر عن غير هذا القارئ.

وما ذكره ابن الجزريّ عن المنفرِد وجدت خلافه في كتابه في قسم الفرش، وسقط قسم الأصول فتعذّر عليّ الرجوع عليه.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- حيث قال عند كلامه على لفظ ﴿هَارٍ﴾: «وقد اتفق على إمالته أبو عمرو والكسائي وأبو بكر، واختلف عن قالون وابن ذكوان»(٢)، ثم ذكر انفراد صاحب الكفاية عن إدريس في أواخر كلامه، ولو أنّه اعتدّ بخلافه لذكر إدريس في أصحاب الخلف كقالون وابن ذكوان.

٢- ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة(٣).

***

١٦٩- الموضع التاسع والثلاثون: انفراد أبي معشر الطبريّ عن حمزة في روايتيه بإمالة ﴿ٱلْقَهَّارِ﴾[إبراهيم: ٤٨، وغافر: ١٦] و﴿ٱلْبَوَارِ﴾[إبراهيم: ٢٨]. وكذا أبو عليّ العطار عن أصحابه عن ابن مقسم عن إدريس عن خلف عن حمزة.

قال ابن الجزريّ بعد أنّ ذكر لحمزة في ﴿ٱلْقَهَّارِ﴾ و﴿ٱلْبَوَارِ﴾ الخلاف بين الفتح والتقليل: «وانفرد أبو معشر الطبري عن حمزة في روايتيه بإمالتهما محضاً، وكذا أبو

(١) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المنتهى (ص٤٠٦)، والإشارة [ل٤٠/ ب]، وروضة المالكي (١/ ٣٥٥)، وتنظر طرقهم في المنتهى (ص١٦٦)، والإشارة [ل٩]، وروضة المالكي (١/ ١٧٩).

(٢) النشر (٣/ ١١٠)، ونحوه في التقريب (١/ ٣٧٠- ٣٧١).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٦١، الأبيات: ٣٠٥- ٣٠٦).

علي العطار عن أصحابه عن ابن مقسم عن إدريس عن خلف عنه [أي عن حمزة]»[1].

- طريق أبي معشر عن حمزة وطريق أبي عليّ العطار عن ابن مقسم عن خلف عن حمزة من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريق أبي معشر المسند في النشر من كتابه "التلخيص":

١- عن الكارَزيني عن **المطّوّعي** عن إدريس عن **خلف**.

٢- وعن الشريف الزيدي عن أبي بكر النقاش عن **ابن شاذان** عن **خلاد**.

٣- وعن الشريف الزيدي عن أبي محمد الفحام عن بكّار عن الصوّاف عن **الوزّان** عن **خلاد**.

٤- وعن الشريف الزيدي عن أبي بكر النقاش عن الصوّاف عن **الوزّان** عن **خلّاد**.

وجاء طريق أبي علي العطار النشريّ من كتاب المستنير لابن سوار عنه - أي العطار-: عن الحمّامي وأبي إسحاق الطبري والنهرواني ثلاثتهم عن **ابن مقسم** عن إدريس عن **خلف**[2].

- **مصدر انفراد الطبري والعطار:**

١- لم أجد ما ذكره ابن الجزريّ عن التلخيص؛ إذ لم أجد له كلاماً عن هاتين الكلمتين بخصوصهما، وأمّا كتابه الجامع فقد سقط منه جزءٌ كبيرٌ من كتاب الإمالة، والظاهر أنّ أحكام الألف قبل راء الطرف مما سقط منه، فيتعذّر الرجوع إليه[3].

---

(١) النشر (٣/ ١١٢- ١١٣).

(٢) ينظر النشر (١/ ٤٥٩- ٤٦٤، ٤٦٧، ٤٧١- ٤٧٦)، والمستنير (ص١٩٤- ١٩٥)، وتلخيص أبي معشر (ص٤٥) وإسناد التلخيص هنا هو كما ذكره ابن الجزريّ أخذاً من تلخيص أبي معشر، ولكن ليس في التلخيص رواية خلاد، وأسانيده عن خلّاد مذكورة في كتابه الجامع (١/ ٦١٤- ٦١٥) كما أفاده د. أيمن في السلاسل الذهبية (ص٤٠١، ٤٠٥، ٤٠٧).

(٣) لكن ذكر صاحب المفيد (ص١٨٠) إمالة هاتين الكلمتين لحمزة بعد أن ذكر له إمالة ما تكررت فيه الراء، وكتاب المفيد وثيق الصلة بتلخيص أبي معشر، حتى عدّه ابن الجزريّ مختصرًا له.

٢- وذكر ابن سوار في المستنير الإمالة عن أبي علي العطار بإسناده عن خلف عن سليم عن حمزة من طريق **ابن بويان،** لا من **طريق ابن مقسم** كما ذكر ابن الجزريّ، وكلا الطريقين من طرق النشر[١].

- **من وافق في إمالة ﴿ٱلْقَهَّارِ﴾ و﴿ٱلْبَوَارِ﴾: أوّلًا: من وافق من طرق خلف أو خلاد عن سليم:** لم أجد أحدًا وافق.

ثانيًا: من وافق عن سليم عن حمزة:

١، ٢، ٣- الدوري[٢]، وابن سعدان[٣] وابن كيسة[٤] ثلاثتهم عن سليم: ضمن مطلق إمالة باب الألف قبل راء المتطرفة المكسورة.

---

(١) المستنير (ص٢٩٦، ٤٤٤).

(٢) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٣٧)، والمبسوط لابن مهران (ص٥٥)، والمنتهى (ص٢٤١)، وروضة المالكي (١/ ٣٥٣)، وجامع البيان (١/ ٥٥٣)، والإشارة للعراقي [ل١١/ أ، ل٤٨/ ب، ل٤٩/ أ] وجامع ابن فارس (ص١٨٧)، والتبصرة لابن فارس (ص١٣٢)، وجامع الفارسي [ل١١٥/ ب]، والكامل (١/ ٦٥٨)، والإيضاح [ل١٣٥/ ب]، وجامع الروذباري (٢/ ٦٣، ٦٧)، والمستنير (ص٢٩٤)، وروضة المعدل (١/ ٥٤٧)، وإرشاد أبي العز (ص٣٩)، وكفاية أبي العز (ص٩٣)، والمنهاج (٢/ ٤٧٣)، وغاية الاختصار (١/ ٢٩٨).

(٣) تنظر الإحالات السابقة إلى القراءة في الغاية والمبسوط لابن مهران، والإشارة للعراقي، والكامل، والإيضاح، وجامع الروذباري، وتنظر طرقهم في الغاية (ص٢٥)، والمبسوط (ص٣٢)، والإشارة [ل٩/ ب]، والكامل (١/ ٥٢٧)، والإيضاح [ل٩٤/ ب]، وجامع الروذباري (١/ ٥٨١- ٥٨٢).

(٤) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٥٥٣)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٧٠- ٢٧١).

وابن كيسة هو: أبو الحسن علي بن يزيد بن كَيْسة الكوفي، نزيل مصر، (ت٢٠٢هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٨٢٠).

٤- وسُليم بن منصور[١] عن سُليم: من طريق الأهوازي، في كلمة ﴿ٱلْبَوَارِ﴾ فحسب[٢].

ثالثًا: من وافق عن حمزة: الكسائي عن حمزة: من طريق الخزاعي والأهوازي في كلمة ﴿ٱلْبَوَارِ﴾ فحسب، ومن المستنير في الكلمتين ضمن مطلق إمالة باب الألف قبل راء الطرف[٣].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ عن قارئٍ لاثنين من الطرق الفرعيّة وأحدهما من أصحاب الكتب، ولم أجد أحدًا وافقهما عن راوييهما، ووردت لهما موافقاتٌ عن شيخ راوييهما - (سليم)- من طرقٍ عديدةٍ، ووردت لهما موافقات عن القارئ من غير هذه الرواية، وبعضها موافقاتٌ جزئيّة. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ:** ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة عن حمزة؛ حيث قال:

وقَلِّلِ الباب بخُلْفٍ فيهما (ج)د **وبقهار البوار (فُ)هما**
خُلفٌ مع المحضِ كَبُشْرايَ (ح)لا ....[٤]

ولكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه — مع وسمه لهذا الوجه في النشر والتقريب بالانفراد- لم يذكره في الطيبة الجديدة[٥].

***

(١) سُليم بن منصور بن عمّار البصري، قرأ على سُليم على حمزة، روى القراءة عنه محمد بن عبد الرحمن الدهقان والحسن بن محمد الحارثي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٥٢).

(٢) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٦٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٥٩٧).

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٤١)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٧- ٦٨)، والمستنير (ص٢٩٤- ٢٩٥)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٦٣)، وجامع الروذباري (١/ ٥٩٩- ٦٠٠)، والمستنير (ص٢٠٢).

(٤) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٣/ أ].

(٥) ينظر النشر (٣/ ١١٣)، وتقريب النشر (١/ ٣٧١)، وطيبة النشر (ص٦١، الأبيات: ٣٠٧- ٣٠٨).

١٧٠- الموضع الأربعون: انفراد النهرواني عن ابن فرح عن الدوري عن أبي عمرو بإمالة ﴿جَبَّارِينَ﴾[المائدة: ٢٢، والشعراء: ١٣٠].

قال ابن الجزريّ: «وأما ﴿جَبَّارِينَ﴾ فاختصّ بإمالته الكسائي من رواية الدوري، وانفرد النهرواني عن ابن فرح عن الدوري عن أبي عمرو بإمالته، لم يروه غيره»[(١)].

- طريق النهرواني عن ابن فرح عن دوري أبي عمرو من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن **زيد بن أبي بلال** عن **أبي جعفر أحمد بن فرح** عن أبي عمر **الدوريّ** عن اليزيدي عن أبي عمرو، وذلك:

١- من طريق أبي الفضل الرازي عنه — أي النهرواني-: من الكامل عن الرازي.

٢- ومن طريق ابن فارس وأبي علي العطار كلاهما عن النهرواني: من المستنير عنهما.

٣- ومن طريق أبي العز عن غلام الهراس عن النهرواني: من الكفاية والإرشاد لأبي العز، ومن غاية أبي العلاء عن أبي العز[(٢)].

- **مصدر الانفراد:**

١- ذكر هذا الوجه ابن سوار في المستنير عن النهرواني عن ابن فرح، وأبو العز في الإرشاد والكفاية عن النهرواني عن ابن فرح عن اليزيدي، وأبو العلاء في الغاية عن القطان — وهو النهرواني- عن زيد.

٢- ولم يذكره الهذليُّ في الكامل من طريق النهرواني[(٣)].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن زيد عن ابن فرح:**

١- ابن الصقر عن زيد:

---

(١) النشر (٣/ ١١٣).

(٢) ينظر النشر (١/ ٣٨٧، ٣٩٠- ٣٩١، ٣٩٨)، والكامل (١/ ٣٨٣)، والمستنير (ص١٥٥)، وإرشاد أبي العز (ص١٤)، وكفاية أبي العز (ص٥٨)، وغاية الاختصار (١/ ١١٠- ١١١).

(٣) ينظر الكامل (١/ ٦٦٠)، والمستنير (ص٣٧٦)، وإرشاد أبي العز (ص٧٩)، وكفاية أبي العز (ص١٥٧)، وغاية الاختصار (١/ ٢٨٤).

أ- من طريق أبي الخطاب عن ابن الصـــقر: من الاختيار للســبط والمنهاج لابن ظفر والمصباح لأبي الكرم ثلاثتهم عن أبي الخطاب. **وطريق المصباح نشري**[١].

ومن طريق ابن عتاب وأبي البركات[٢]**وأبي المعالي ثابت بن بندار ثلاثتهم عن ابن الصـــقر**: من المنهاج لابن ظفر والمصــباح لأبي الكرم كلاهما عنهم. **وطرق المصـــباح نشرية**.

٢- والحمّامي عن زيد: من المنهاج عن رزق الله[٣] وابن الســيبي وابن رشــيق[٤] وابن عتاب أربعتهم عن الحمّامي.

حيث ذكر الســـبط الإمالة في ﴿جَبَّارِينَ﴾ عن ابن فرح عن اليزيدي فيما رواه الرئيس عن ابن الصـــقر، وأطلق أبو الكرم الإمالة في ﴿جَبَّارِينَ﴾ عن ابن الصـــقر عن زيد، وأطلق ابن ظفر الإمالة لابن فرح عن اليزيدي[٥].

---

(١) طريق السبط عن أبي الخطاب نشريٌّ لكن من كتابه الكفاية في القراءات الست (ينظر النشر: ١/ ٣٨٨)، ووجدته قد ذكر الإمالة في (جبارين) بموضعيها للكسائي وحده وأطلق الفتح عن الباقين، في فرش سورة المائدة في كتابه الكفاية [ل١١/ أ]، فلا يكون فيه الإمالة من هذا الطريق خلافاً لما في كتابه الاختيار.

(٢) يلاحظ أنّ السبط قرأ على أبي البركات وأسند طريقه عن ابن الصقر في الاختيار (١/ ١٣٨) إلّا أنّه خصّ الإمالة بطريق أبي الخطّاب.

(٣) أبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب التميمي البغدادي، (ت٤٨٨هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٨٤٢)، وغاية النهاية (٢/ ٥٢).

(٤) أبو منصور المبارك بن رشيق المالحاني، قرأ على الحمامي، وقرأ عليه ابن ظفر، كذا يستفاد من إسناده في المنهاج (١/ ٥٤). ولم أقف له على ترجمة.

(٥) تنظر القراءة في الاختيار (١/ ٣٦٥)، والمنهاج (١/ ٣٧٥)، والمصباح (٢/ ٢٦٥، ٣/ ٢٦٣)، وتنظر الطرق في الاختيار (١/ ١٣٨)، والمنهاج (١/ ٥٨- ٥٩)، والمصباح (١/ ٥٥٢).

ثانيًا: من وافقه عن ابن فرح عن الدوري: المطوعي والنقاش والبزوري ثلاثتهم عن ابن فرح، والحربي عن عمر بن محمد[1] **وعبد الله بن محرز**[2] **وأبي محمد القطان**[3] **ثلاثتهم عن ابن فرح:** من المنهاج لابن ظفر بأسانيده إلى المطوعي والنقاش والبزوري والحربي؛ حيث أطلق ابن ظفر الإمالة لابن فرح عن اليزيدي[4].

ثالثًا: من وافقه عن الدوري عن اليزيدي:

١، ٢- نوح ابن منصور[5] **وجعفر بن الصبّاح كلاهما عن الدوري:** من الكامل بسنده إليهما، حيث نصّ لهما على الإمالة في ﴿جَبَّارِينَ﴾[6].

رابعًا: من وافقه عن اليزيدي عن أبي عمرو: لم أجد أحدًا ذكر هذا الوجه عن اليزيدي - غير ما مرّ من طرق الدوري-.

خامسًا: من وافقه عن أبي عمرو[7]**:**

---

(١) أبو محمد عمر بن محمد بن عبد الصمد البغدادي، (ت٣٧٤هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٢٦)، وغاية النهاية (٢/ ٨٥٢).

(٢) لم أقف له على ترجمة.

(٣) لم أقف له على ترجمة.

(٤) تنظر القراءة في المنهاج (١/ ٣٧٥)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٥٩، ٦٠).

(٥) نوح بن منصور، روى القراءة عن الدوري وابن عيسى الأصبهاني، روى القراءة عنه محمد بن أحمد الكسائي وعبد الله بن أحمد المطرّز. ينظر: غاية النهاية (٤/ ٣١).

(٦) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٤٥)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٨٨).

(٧) حكى ابن مجاهد هذا الوجه عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن أبي عمرو (السبعة: ص١٥٠)، وهو ليس من طرق كتابه.

١- أبو زيد عن أبي عمرو: من طريق عبيد الله الزهري[١]، وابن بشـــر[٢]، وخليفة[٣] وخلف بن هشام والقُطَعي[٤] والحسن بن رضوان[٥] وأبي حاتم[٦]، سبعتهم عن أبي زيد.

٢- والعباس عن أبي عمرو: من طريق الأهوازي بســـنده إلى الواقدي[٧] عن العباس، ومن الكامل بسنده إلى الخبازي بسنده إلى الواقدي وخارجة عن العباس[٨].

---

(١) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص١٨٩)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٠٥)، والمستنير (ص٣٧٦)، والمصباح (٣/ ٢٦٣) وتنظر الطرق في جامع ابن فارس (ص١٠٠- ١٠٢)، وجامع أبي معشر (١/ ٥٠٧)، والمستنير (ص١٦٥- ١٦٦)، والمصباح (١/ ٥٩٢- ٥٩٣).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٤٥)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٠٥)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٤٢٤- ٤٢٥)، وجامع أبي معشر (١/ ٥٠٨).

وابن بشر هو: عليّ بن بشر، روى القراءة عن محمد بن عبد الواسع عن المسيبي، وعن أبي زيد، روى القراءة عنه نوح بن منصور ومحمد بن إسماعيل الخفاف. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٦٩٤).

(٣) أبو عمرو خليفة بن خيّاط العُصْفُري، يُعرف بشَبَاب، صاحب التاريخ (ت٢٤٠هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢١).

(٤) أبو عبد الله محمد بن يحيى بن مهران القُطَعي البصري، أخذ عن أيوب بن المتوكل وأبي زيد وعبيد بن عقيل وغيرهم، روى عنه الفضل بن شاذان ومدين بن شعيب وغيرهم. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٦٧٣).

(٥) الحسن بن رضوان، روى القراءة عن أبي زيد، روى القراءة عنه مدين بن شعيب وأحمد بن محد بن إسحاق الشاهد. ينظر: غاية النهاية (١/ ٦٧٦).

(٦) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٠٥)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٥٠٨- ٥٠٩).

(٧) أبو مسلم عبد الرحمن بن عبيد الله بن واقد الواقدي الخُتَلي البغدادي، أخذ عن إسماعيل بن جعفر والعباس بن الفضل وابن واصل والكسائي وغيرهم، روى عنه ابنه أبو شبيل عبيد الله وابن فرح. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣٣١).

(٨) ويشار إلى أنّ الهذلي ذكر الإمالة فيما شذ عن المميلين في قول أبي الحسين — أي الخبازي-. تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٧٤)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٠٥)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٤)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٤٢٢)، وجامع أبي معشر (١/ ٥٠٠- ٥٠١)، وجامع الروذباري (١/ ٤٤٩- ٤٥٠).

٣- وإسحاق بن يوسف الأزرق[١] **عن أبي عمرو**: من طريق الأهوازي[٢].

٤- وأبو معمر المنقري عن عبد الوارث عن أبي عمرو: من جامع أبي معشر عن الأهوازي بطرقه إلى المنقري؛ حيث ذكر أبو معشر إمالة ﴿جَبَّارِينَ﴾ لأبي معمر عن عبد الوارث في (باب غرائب إمالة أبي عمرو)[٣].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسي، ووردت له موافقاتٌ عن شيخه — وهو أصل طريقه الفرعيّ- وبعضها نشريّة، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ وهي تدور على كتاب المنهاج لابن ظفر ومأخوذةٌ من إطلاق عبارته، ووردت له موافقاتٌ يسيرة عن الراوي، ولم أجد أحدًا وافقه عن شيخ الراوي – (اليزيدي)-، وورد هذا الوجه عن القارئ من بعض الروايات. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- حيث جزم أوّلًا بأنّ دوري الكسائي اختصّ بإمالته، ثم ذكر هذا الوجه عن النهرواني عن ابن فرح عن الدوري موسومًا بالانفراد وأنّه لم يروه غيره، ولو أنّه اعتدّ بانفراده لما ذكر اختصاص الدوريّ أوّلًا[٤].

٢- ولم يذكره في الطيبة[٥].

***

(١) أبو محمد إسحاق بن يعقوب بن يوسف الأزرق الواسطي، (ت١٩٥هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٤٦)، وغاية النهاية (١/ ٥٠٦).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٠٥)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٤)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٥١٩)، وجامع الروذباري (١/ ٤٦٦).

(٣) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٤٨)، وينظر الطريق فيه (١/ ٥٠٤- ٥٠٥).

(٤) ينظر النشر (٣/ ١١٣)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٧٢).

(٥) ينظر طيبة النشر (ص٥٩- ص٦١).

١٧١- الموضع الحادي والأربعون: انفراد زيد عن الصوريّ في رواية ابن ذكوان بإمالة ﴿أَنصَارِى﴾[آل عمران: ٥٢، والصف: ١٤].

قال ابن الجزريّ: «وأما ﴿أَنصَارِى﴾ فاختص بإمالته الدوري عن الكسائي، **وانفرد** بذلك زيد عن الصوري، وفتحه الباقون»[١].

- طريق زيد عن الصوريّ من الطرق المسندة في النشر، وجاء طريقه: عن الداجوني الرملي عن الصوريّ عن ابن ذكوان، وسبق[٢].

- **مصدر الانفراد:** ذكر أبو العزّ هذا الوجه في الإرشاد عن زيد عن الداجوني، وذكره في الكفاية الكبرى عن الداجوني عن ابن ذكوان، وكذلك ذكره أبو علي في الروضة والفارسيُّ في جامعه عن الداجوني عن ابن ذكوان، وطريق الداجوني في الكفاية والروضة والجامع جاء من طريق زيد فحسب[٣].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الداجوني عن الصوري:**

١- ابن سوار عن التميمي عن القباب عن الداجوني: من المستنير، ومن المنهاج لابن ظفر عن ابن سوار، حيث أطلق ابن سوار إمالة ﴿أَنصَارِى﴾ للداجوني عن ابن ذكوان، وقد أسند طريق الداجوني من طريقي زيد والقباب. ونصّ ابن ظفر على الإمالة للداجوني عن ابن ذكوان، ولم يسند طريقه إلّا من طريق القباب[٤]. **وطريق المستنير نشريّ.**

٢- وأبو عبد الله العجلي عن الداجوني: من روضة المعدّل بسنده إلى الأهوازي عن العجلي؛ حيث أطلق المعدّل إمالة ﴿أَنصَارِى﴾ عن الداجوني عن ابن ذكوان، وقد أسند طريق الداجوني من طريقي زيد والعجلي[٥].

---

(١) النشر (٣/ ١١٤).

(٢) ينظر: ص٦٨٤ .

(٣) ينظر: روضة المالكي (١/ ٣٦٨)، وجامع الفارسي [ل١٤١/ أ]، وإرشاد أبي العز (ص٦٦)، وكفاية أبي العز (ص١٤٢).

(٤) تنظر القراءة في المستنير (ص٣٥٤- ٣٥٥)، والمنهاج (١/ ٣٢٩)، وتنظر الطرق في المستنير (ص١٤٢- ١٤٣)، والمنهاج (١/ ٤٢).

(٥) تنظر القراءة في روضة المعدّل (١/ ٥٥٠)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٢٥).

ثانيًا: من وافقه عن الصوري عن ابن ذكوان: لم أجد أحدًا وافقه.

ثالثًا: من وافقه عن ابن ذكوان: أبو الكرم من المصباح عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشّذَائي عن **الداجوني** عن ابن الحويرس والبيساني وابن ماموية ثلاثتهم عن ابن ذكوان؛ حيث نصّ على الإمالة للداجوني عن ابن ذكوان، ولم يسنده إلّا من هذا الطريق(١).

رابعًا: من وافقه عن ابن عامر: لم أجد هذا الوجه عن أحدٍ من رواة وطرق ابن عامر -سوى ما مرّ عن ابن ذكوان-.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن شيخه وهو -أصل طريقه الفرعيّ-، وأحدها من طريق نشريّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسي، وهي تدور على كتاب المصباح، ولم أجد له موافقاتٍ عن القارئ من غير هذه الرواية. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** ذكر ابن الجزريّ في الطيبة القديمة الإمالة لابن ذكوان في ﴿أَنصَارِى﴾ بالخلف، وساقها مع الكلمات التي يميلها ابن ذكوان(٢)، لكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه:

١- حيث جزم أوّلًا بأنّ دوري الكسائي اختصّ بإمالته، ثم ذكر هذا الوجه عن زيدٍ عن الصوري موسومًا بالانفراد، ولو أنّه اعتدّ بانفراده لما ذكر اختصاص الدوريّ أوّلًا(٣).

٢- ولم يذكره في الطيبة الجديدة(٤).

***

---

(١) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ١٩٣)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٥٠).

(٢) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٣/ ب].

(٣) ينظر النشر (٣/ ١١٤)، وتقريب النشر (١/ ٣٧٢).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص٥٩- ص٦١).

١٧٢- الموضع الثاني والأربعون: انفراد صاحب المبهج بتقليل ذي الراءَين عن قالون من جميع طرقه.

قال ابن الجزريّ: «فأما ما وقعت فيه الراء مكررة من هذا الباب فأماله أبو عمرو والكسائي وخلف، ورواه ورش من طريق الأزرق بين بين. واختلف فيه عن حمزة، وابن ذكوان... وأما ابن ذكوان، فروى عنه الإمالة الصوري، وروى عنه الفتح الأخفش، وانفرد صاحب العنوان عنه بـ(**بينَ بينَ**)، فخالف سائر الرواة، وكذلك انفرد به عن أبي الحارث، **وانفرد به** أيضاً **صاحب المبهج عن قالون من جميع طرقه، وهو في العنوان** من طريق إسماعيل عنه»[١]. وظاهره أنّ صاحب المبهج انفرد بالتقليل عن قالون، لأنّ أقرب مرجع للضمير في (وانفرد **به**) هو التقليل، وأيضاً الضمير في قوله (وهو في العنوان) ينبغي أن يرجع إلى التقليل أيضاً لأنّ المذكور في العنوان هو التقليل[٢].

- طريق سبط الخياط عن قالون من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه المبهج عن أبي نشيط من طريق ابن بويان وعن الحُلْواني من طريق ابن أبي مهران، وسبق تفصيل طرقه[٣].

- **مصدر الانفراد:** ظاهر المبهج يفيد الإمالة لا التقليل - خلافًا لظاهر عبارة ابن الجزري-؛ فإنّه قال: «فأمال جميع ذلك أبو عمرو، والكسائي إلا أبا الحارث وأبا سليمان عن قالون والداجونيُّ عن ابن ذكوان»[٤]، يريد أنّ قالون أمالها — أي إمالةً محضةً- من جميع طرقه سوى طريق أبي سليمان. ولكنه قال في المبهج في موضع لاحق: «باب آخر من الإمالة: اعلم أن قالون روى إمالة ما تقدم من الأوزان المختلفة الأبنية من الأسماء والأفعال الثلاثية والزائدة عليها على ما شرطناه وبيّنّاه في حقّ من أماله:

(١) النشر (٣/ ١١٤- ١١٦) بحذفٍ واختصار.

(٢) ينظر العنوان (ص٢١١).

(٣) ينظر: ص٦١٨ .

(٤) المبهج (١/ ٣٣٨).

إمالةً لطيفة، ويسمى: بينَ بينَ»[1]، فهل رأى ابن الجزريّ أنّ هذه العبارة تشمل ما تقدم من الألف ذي الراء؟ أو أنها مبينة لنوع الإمالة التي أطلقها؟

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن أبي نشيط، أو عن ابن أبي مهران عن الحُلْواني:** لم أجد أحدًا وافقه عن أبي نشيط. ولم أجد أحدًا وافقه عن ابن أبي مهران عن الحُلْواني من طريق المنقي أو ابن شنبوذ أو النقاش، وهي طرق كتابه النشرية عن ابن أبي مهران عن الحُلْواني، ولكن ورد هذا الوجه عن **ابن أبي مهران عن الحُلْواني: من طريق ابن مجاهد عن ابن أبي مهران:** من السبعة لابن مجاهد؛ حيث قال ابن مجاهدٍ: (وكان نافع لا يميل الألف التي تأتي بعدها راءٌ مكسورةٌ... بل كان في ذلك كلّه بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب)، فقد أطلق هذا الوجه عن نافع، فشمل قالون بكافة طرقه[2]. **وهذا الطريق نشريّ.**

ثانيًا: من وافقه عن الحُلْواني – من غير طريق ابن أبي مهران–: أبو عون عن الحُلْواني[3] وأبو العباس محمد بن أحمد الرازي[4] كلاهما عن الحُلْواني: ضمن مطلق التقليل في باب الألف قبل الراء المتطرفة المكسورة.

ثالثًا: من وافقه عن قالون:

١- إسماعيل القاضي[5].

---

(١) المبهج (١/ ٣٥٣).

(٢) تنظر القراءة في السبعة (ص١٤٩)، وينظر الطريق فيه (ص٨٨).

(٣) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٥٥٩- ٥٦٠)، والمفردات السبع (ص٤٣- ٤٥)، والتعريف (ص٦٨- ٦٩)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ١٩٤)، والمفردات السبع (ص٢٤)، والتعريف (ص٣٣- ٣٤).

(٤) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٥٥٨- ٥٥٩)، وينظر الطريق فيه (١/ ١٩٣).

(٥) تنظر القراءة في السبعة (ص١٤٩)، وجامع البيان (١/ ٥٥٩- ٥٦٠)، والمفردات السبع (ص٤٣- ٤٥)، والتعريف (ص٦٨- ٦٩)، والعنوان (ص٦٢)، والاكتفاء (ص٦٥)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٦- ٦٧)، والمصباح (٢/ ٢٢٣)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٨٨)، وجامع البيان (١/ ١٩٢)، والمفردات السبع (ص٢٥)، والتعريف (ص٣٤- ٣٥)، والاكتفاء (ص٢٠)، وجامع =

٢- وأحمد بن صالح[١].

٣- وأحمد بن قالون[٢].

٤- والشحام[٣]. أربعتهم عن قالون.

رابعًا: من وافقه عن نافع: صحّ هذا الوجه في النشر عن نافعٍ من رواية ورش.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ من أصلَيْ طريقيه الرئيسين. أمّا طريق أبي نشيط: فلم أجد أحدًا وافقه فيه، وأمّا طريق الحُلْواني: فقد وردت له موافقةٌ فيه من أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عنه من غير أصل طريقه الفرعيّ. ووردت له موافقات عن الراوي، وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزري بهذا الوجه:

١- فقد ذكر أوّلًا إمالة ما جاء من هذا الباب لأبي عمرو والكسائي وخلف، وتقليله لورش، وأنّه اختلف فيه عن حمزة وابن ذكوان، ثم بعد أن بيّن من أمال من طرقهما ذكر انفراد صاحب المبهج عن قالون آخرًا، فحصْرُه أوّلًا للخلف في حمزة وابن ذكوان يشير إلى عدم اعتداده بالخلف عن قالون، هذا مع وسمه لوجهه بالانفراد[٤].

٢- ولم يتعرّض له في تقريب النشر ولا على سبيل الانفراد[٥].

الروذباري (١/ ٣٢٣)، والمصباح (٢/ ٢٢٩- ٢٣٢). وهذا الوجه في جامع الروذباري مخصوصٌ بطريق الأهوازي.

(١) تنظر القراءة في السبعة (ص١٤٩)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٦- ٦٧)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٨٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٦).

(٢) تنظر القراءة في السبعة (ص١٤٩)، وينظر الطريق فيه: (ص٨٩).

(٣) تنظر القراءة في الوجيز (ص١٤٢- ١٤٣) وجامع الروذباري (٢/ ٦٦- ٦٧)، والمصباح (١/ ٢٢٣)، وتنظر طرقه في الوجيز: (ص٤٧- ٤٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣١١)، والمصباح (١/ ٢٢٣- ٢٢٦).

(٤) ينظر النشر (٣/ ١١٤- ١١٦).

(٥) ينظر تقريب النشر (١/ ٣٧٣- ٣٧٤).

٣- ولم يذكره في الطيبة[١].

***

١٧٣- الموضع الثالث والأربعون: انفراد صاحب المبهج عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام بإمالة ذي الراءَين.

قال ابن الجزريّ عند بيانه لأحكام الألف عند الراء المتكررّة: «وانفرد صاحب المبهج عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام بالإمالة أيضاً»[٢].

- طريق المبهج عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام من الطرق المسندة في النشر. وورد في المبهج: عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشّذَائي عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام[٣].

- **مصدر الانفراد:** نصّ في المبهج على موافقة الداجوني عن ابن ماموية عن هشام لأصحاب الإمالة فيما تكررت فيه الراء[٤].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الكارَزيني عن الشّذَائي:** لم أجد الإمالة عند غير السبط من طرق الكارَزيني. لكن ذكر أبو الكرم في المصباح التقليل – لا الإمالة- عن ابن ماموية، وقد أسند طريقه: عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشّذَائي عن الداجوني[٥]. **وطريق المصباح من الطرق المسندة في النشر.**

ثانيًا: من وافقه عن الشّذَائي عن الداجوني:

١- الخزاعي عن الشّذَائي: من المنتهى للخزاعي، ومن كامل الهذلي عن ابن شبيب

(١) ينظر طيبة النشر (ص٦١، الأبيات: ٢٠٦- ٢٠٧).

(٢) النشر (٣/ ١١٦).

(٣) ينظر النشر (١/ ٤٠٩- ٤١١)، والمبهج (١/ ٨٢).

(٤) ينظر المبهج (١/ ٣٣٩).

(٥) تنظر القراءة في المصباح (٢/ ٢٢٤)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٥٣).

عن الخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي[1].

٢- والخبازي عن الشّذَائي: من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي.

حيث ذكر الخزاعيّ في المنتهى إمالة ابن ماموية عن هشام فيما تكرّرت فيه الراء، وأطلق الهذلي إمالة باب الألف قبل راء الطرف للداجوني عن ابن ماموية عن ابن عامر[2]، وطريق ابن ماموية عن ابن عامر جاء في الكامل في رواية هشام فحسب، وذكر الروذباريّ إمالة ما تكرّرت فيه الراء لهشام من طريق ابن ماموية[3]. **وطريق الهذلي عن الخزاعي والخبازي من الطرق النشريّة.**

ثانيًا: من وافقه عن الداجوني عن ابن ماموية:

١- زيد عن الداجوني:

أ- من طريق النهرواني عن زيد: من جامع ابن فارس - في ظاهر عبارته- عن النهرواني. **وهذا الطريق نشريّ.**

ب- ومن طريق هبة الله بن سلامة المفسر عن زيد: من المستنير عن أبي علي العطار عن هبة الله. **وهذا الطريق نشريّ.**

ج، د، هـ- ومن طريق ابن خشيش وأحمد بن الصقر ومحمد بن يعقوب ثلاثتهم عن زيد: من كامل الهذلي عنهم. **وهذه الطرق الثلاثة نشريّة.**

حيث ذكر ابن سوار إمالة ما تكرّرت فيه الراء عن المفسر عن الداجوني، وهذا الطريق إنّما ورد في رواية هشام، وأما ابن فارس فقد أطلق الإمالة عن الداجوني ولم يقيّده

---

(١) سقط جزءٌ من كتاب الإمالة من جامع أبي معشر ومنه أحكام إمالة الألف قبل الراء المتطرّفة، ولعلّه أبا معشر ذكر الإمالة فيه عن الخزاعي.

(٢) ويلاحظ أنّ الهذلي خالفَ الخزاعيَّ والروذباريّ - وهو يسند عن الخزاعيّ أيضًا- وغيره من طرق الداجوني عن ابن ماموية، حيث أطلق الإمالة في باب الألف قبل راء الطرف، في حين خصّص ذلك الخزاعيُّ والروذباريُّ وغيرُهم من طرق ابن ماموية التي ذكرت الإمالة: بما تكرّرت فيه الراء.

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٤١)، والكامل (١/ ٦٥٨)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٦)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٩- ١٤٠)، والكامل (١/ ٣٦٥)، وجامع الروذباري (١/ ٣٩٧).

برواية ابن ذكوان أو هشـــام — وهو قد أســـند عن الداجوني روايتيهما-، وهذا بظاهره يقتضي الإمالة له من الروايتين[1]، لكن يلاحظ أنّ ابن سوار أسند طريق ابن فارس عن النهرواني في المستنير ومع ذلك خصّ الإمالة لهشـام بطريق العطار عن هبة الله، وسبق بيان الإمالة لابن ماموبه عند الهذلي[2].

٢- والعجلي التُّسْتَري عن الداجوني: من جامع الروذباريّ عن الأهوازي عن العجلي؛ كما سبق عن الروذباري[3].

وقد حكى الداني هذا الوجه عن الداجوني، فقال: (وقال الداجوني أيضًـــا أداءً عن أحمد بن ماموبه عن هشـام: «﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾[آل عمران: ١٩٣، والمطففين: ١٨] وبابه مما تكرر فيه الراء: بالإمالة)، لم يروه أحدٌ غيرُه»[4]، ولم يســـند الداني في الجامع طريق الداجوني عن هشام.

ثالثًا: من وافقه عن هشام — من غير طريق الداجوني عن ابن ماموبه-: لم أجد أحدًا وافقه.

رابعًا: من وافقه عن ابن عامر: صـــحّ هذا الوجه في النشـــر عن ابن عامر من طريق الصوري عن ابن ذكوان.

- **وصــف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصـحاب الكتب عن أصـل طريقه الرئيسـيّ، ووردت له موافقاتٌ في أصـل طريقه الفرعيّ، وبعضـها نشـريٌّ، ووردت له موافقاتٌ عن أصـل طريقه الرئيسـيّ، وأغلبها نشـريّ، ولم أجد أحدًا وافقه عن الراوي من غير طريقه الرئيســيّ. وصـحّ هذا الوجه في النشـر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزري**: عبارة الطيبة القديمة تفيد هذا الوجه لهشام؛ حيث قال:

---

(١) والإمالة للداجوني عن ابن ذكوان صحيحةٌ في النشر.

(٢) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص١٩٠)، والكامل (١/ ٦٥٨)، والمستنير (ص٢٩٦)، وتنظر الطرق في جامع ابن فارس (ص٩٣)، والكامل (١/ ٣٦٥)، والمستنير (ص١٤٠- ١٤١).

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٦٦)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٩٦).

(٤) تنظر القراءة في جامع البيان (١/ ٥٦٢).

....		وذات تكريرٍ أمل (روى) (حـ)لا

وخُلف (ك)ـم (ضـ)ـاها		........................[1]

أطلق الخلف عن ابن عامر، فأفاد بظاهره الخلف لكلٍ واحدٍ من راوييه. لكن لم يعتدّ ابن الجزري بهذا الوجه عن هشام:

١- فقد ذكر أوّلًا إمالة ما جاء من هذا الباب لأبي عمرو والكسائي وخلف، وتقليله لورش، وأنّه اختلف فيه عن حمزة وابن ذكوان، ثم بعد أن بيّن من أمال من طرقهما ذكر انفراد صاحب المبهج عن هشام آخرًا، فحصْرُه أوّلًا للخلف في حمزة وابن ذكوان يشير إلى عدم اعتداده بالخلف عن هشام، هذا مع وسمه لوجهه بالانفراد[2].

٢- ولم يذكره في الطيبة الجديدة[3].

***

١٧٤- الموضـــع الرابع والأربعون: انفراد أبي عليّ العطار عن النهرواني في رواية ابن وردان عن أبي جعفر بإمالة ذي الراءَين.

قال ابن الجزريّ عند بيانه لأحكام الألف عند الراء المتكررّة: «وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني في رواية ابن وردان عن أبي جعفر -فيما قرأ به عليه ابن ســـوار- بإمالته أيضـاً، فخالف فيه سـائر الرواة»[4]، وقال في التقريب: «وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني عن ابن وردان بإمالته أيضًا»[5]، فأغفل تقييده بطريق ابن سوار.

- طريق أبي علي العطار عن النهرواني في رواية ابن وردان من الطرق المســـندة في النشـــر. وجاء طريقه النشـريّ: عن أبي الفرج النهرواني القطان عن زيد بن أبي بلال عن

(١) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٣/ أ].

(٢) ينظر النشر (٣/ ١١٤- ١١٦)، وكذلك وسمه في التقريب (١/ ٣٧٤) بالانفراد.

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٦١، الأبيات: ٢٠٦- ٢٠٧).

(٤) النشر (٣/ ١١٦).

(٥) تقريب النشر (١/ ٣٧٤).

الداجوني عن **ابن شبيب** عن **الفضل بن شاذان** عن الحُلْواني عن قالون عن **ابن وردان**. وذلك من المستنير عنه – أي العطار–، ومن المصباح عن ابن عتاب عن العطار[١].

– **مصدر الانفراد:** ذكر في المستنير الإمالة عن النهرواني عن أبي جعفر فيما ذكره أبو علي العطار. ولم يذكرها أبو الكرم في المصباح عن النهرواني[٢]. وقد قيّد ابن الجزري انفراد العطار في النشر بطريق المستنير، وأطلقه عن العطار في التقريب.

– **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن النهرواني عن زيد:** لم أجد أحدًا وافقه على الإمالة، لكن ورد عدم الفتح عنه **من طريق أبي عليّ المالكي عن النهرواني**: من الروضة للمالكي؛ حيث ذكر فيما تكرّرت فيه الراء أنّ أبا جعفر يقرأ بإمالةٍ غير مفرطة، وقد أسند المالكي قراءة أبي جعفر من هذا الطريق فحسب[٣]. لكن المتبادر من عبارته هو التقليل وليس الإمالة، وحينئذٍ لا يكون موافقًا في الإمالة، وإن وافق في عدم الفتح[٤]. **وطريق المالكي عن النهرواني من الطرق المسندة في النشر.**

ثانيًا: من وافقه عن الحُلْواني عن قالون: لم أجد الإمالة عند أحدٍ من طرق الحُلْواني غير ما مرّ.

ثالثًا: من وافقه عن ابن وردان عن أبي جعفر: الهذلي بطرقه إلى العُمَري عن قالون عن ابن وردان، حيث أطلق عن العُمَري عن أبي جعفر إمالة كل راء قبلها ألف في محل الجرّ[٥].

رابعًا: من وافقه عن أبي جعفر: لم أجد الإمالة عن أبي جعفر – غير ما مرّ من بعض طرق ابن وردان–.

---

(١) ينظر النشر (١/ ٤٩٨– ٥٠٠، ٥٠٢– ٥٠٣)، والمستنير (ص٢٢١)، والمصباح (١/ ٢٩٦– ٢٩٩).

(٢) ينظر المستنير (ص٢٩٦)، والمصباح (٢/ ٢٢٣).

(٣) تنظر القراءة في روضة المالكي (١/ ٣٥٤)، وينظر طريقه فيه (١/ ١٧٥).

(٤) وقد ورد التقليل عن أبي جعفر في الإيضاح للأندرابي [ل١٣٦/ أ]، وجامع الروذباري عن الأهوازي (٢/ ٦٦– ٦٧) والمصباح (٢/ ٢٢٣).

(٥) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٥٨)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٣٠– ٢٣٤).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الفرعيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عنه ولا عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقةٌ عن الراوي من غير طريقه الرئيسيّ، وهي من طريق الهذليّ، ولم أجد هذا الوجه عن القارئ من غير ما سبق. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزري:** لكن لم يعتدّ ابن الجزري بهذا الوجه عن ابن وردان:

١- فقد ذكر أوّلًا إمالة ما جاء من هذا الباب لأبي عمرو والكسائي وخلف، وتقليله لورش، وأنّه اختلف فيه عن حمزة وابن ذكوان، ثم بعد أن بيّن من أمال من طرقهما ذكر انفراد العطار عن ابن وردان آخرًا، فحصْرُه أوّلًا للخلف في حمزة وابن ذكوان يشير إلى عدم اعتداده بالخلف عن ابن وردان، هذا مع وسمه لوجهه بالانفراد[1].

٢- ولم يذكره في الطيبة الجديدة[2].

***

١٧٥- الموضع الخامس والأربعون: انفراد ابن مهران عن خلاد بإمالة ﴿زَاغَت﴾[الأحزاب: ١٠، وص: ٦٣].

قال ابن الجزريّ: «أمالها حمزة من عشر أفعال... حيث وقعت وكيف جاءت إلا ﴿زَاغَت﴾ فقط، وهي في الأحزاب وصاد، فإنه لا خلاف عنه في استثنائه -وإن كانت عبارة التجريد تقتضي إطلاقه-، فهو مما اجتمعت عليه الطرق من هذه الروايات، **وانفرد ابن مهران بإمالته عن خلاد نصًّا**، وهي رواية العبسي والعجلي عن حمزة، وقد خالف ابن مهران في ذلك سائر الرواة»[3].

- طريق ابن مهران عن خلاد من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه من كتابه الغاية: عن بكّار وابن أبي عمر والصفّار[4]، ثلاثتهم عن أبي عليّ الصوّاف عن **الوزّان**

(١) ينظر النشر (٣/ ١١٤- ١١٦)، وكذلك وسمه في التقريب (١/ ٣٧٤) بالانفراد.

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦١، الأبيات: ٢٠٦- ٢٠٧).

(٣) النشر (٣/ ١١٧).

(٤) أبو عليّ محمد بن أحمد بن حامد الصفّار، أخذ القراءة عن الزينبي والصواف، قرأ عليه ابن مهران بسمرقند. ينظر: غاية النهاية (٣/ ١٤٩).

عن خلّاد[1].

- **مصدر الانفراد:** ذكر ابن مهران الإمالة لحمزة في (زاغ) وأخواتها، ثمّ ذكر أنّه زاد خلّادٌ وابنُ زَرْبِيّ ﴿زَاغَت﴾[2].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن بكار أو عن ابن أبي عمر أو عن الصفّار:** لم أجد أحدًا وافقه عن بكار أو عن ابن أبي عمر. **ووافقه المروزي عن الصفّار عن الصواف:** من الإشارة للعراقي عن المروزي؛ حيث ذكر العراقي أنّ حمزة أمال ﴿زَاغَت﴾ في رواية خلاد، وهذا الإطلاق يتناول هذا الطريق[3].

ثانيًا: من وافقه عن خلّاد عن سليم:

١- ابن شاذان عن خلاد: من الإشارة للعراقي عن الشنبوذي عن ابن شنبوذ عن ابن شاذان؛ كما سبق عن العراقي[4].

٢، ٣- والطلحي، والمزوق عن الحلواني، كلاهما عن خلاد: من جامع الروذباري عن الأهوازي عن الغضائري بسنده إلى الطلحي وبسنده إلى المزوق؛ حيث ذكر الروذباري الإمالة للطلحي والمزوّق في موضعي ﴿زَاغَت﴾[5].

وذكر العُماني أنّه رُوِيَ عن خلّادٍ بالإمالة، وأنّ المعروف الفتح[6].

---

(١) ينظر النشر (١/ ٤٧٢- ٤٧٥)، والغاية لابن مهران (ص٢٤- ٢٥).

(٢) ينظر الغاية لابن مهران (ص٣٩)، وكذلك في المبسوط (ص٦١)، وكذلك في جامع الروذباري عن ابن مهران عن خلاد (٢/ ١٤٣)، وكذلك في الإيضاح للأندرابي عن خلاد [ل١٣٩/ أ]، وقد أسند رواية خلاد من طريق ابن مهران فحسب [ينظر الإيضاح: ل٩٤/ أ].

(٣) تنظر القراءة في الإشارة [ل٧٣/ ب، ل٨٠/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٧/ ب[.

(٤) ينظر المصدر السابق.

(٥) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ١٤٣)، وينظر طريقه فيه (١/ ٥٧١).

(٦) ينظر الأوسط للعماني (ص٢٧٤).

ثانيًا: من وافقه عن سليم عن حمزة[١]: **ابن زَرْبِيّ عن سليم**: من طريق الخزاعي[٢]، ومن طريق العراقيّ[٣]. وموافقة الخزاعيّ جزئيّة في موضع ﴿زَاغَتْ عَنْهُمُ﴾[ص: ٦٣].

وذكر الداني أنّه رُوي عن ابن زَرْبِيّ إمالة ﴿زَاغَتْ عَنْهُمُ﴾ وتعقّبه بأنّه غير صحيح[٤].

ثالثًا: من وافقه عن حمزة:

١- العبسي عن حمزة: وردت عنه الإمالة في الموضعين من طرقٍ عديدةٍ[٥].

٢- والعجلي عن حمزة: من طريق أبي محمد ابن الفحام عن بكار عن الصواف عن أبي حمدون عن العجلي: من روضة المالكي عن ابن الفحام، ومن كفاية أبي العز عن غلام الهراس عن ابن الفحام؛ حيث أطلق له أبو العز الإمالة في ﴿زَاغَتْ﴾، وأما المالكي فقد قيّد إمالته بموضع (صاد)، فتكون موافقته جزئيّة[٦].

---

(١) يلاحظ أن الحمزيّ في المجزي [ل٣٢] وابن الفحام في التجريد (ص١٢٩) وأبا العز في الإرشاد (ص٣٩- ٤٠) أطلقوا إمالة (زاغ) بلا استثناء ﴿زَاغَت﴾، ولـمّا حمل ابن الجزري إطلاق ابن الفحام على التقييد بالمشهور: اقتصرت هاهنا على ذكر الموافقات التي فيها نصّ على إمالة ﴿زَاغَت﴾.

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٥١)، وجامع الروذباري (٢/ ١٤٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٧٠)، وجامع الروذباري (١/ ٥٩٣- ٥٩٤).

(٣) تنظر القراءة في الإشارة [ل٧٣/ ب، ل٨٠/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٧/ ب- ل٨/ أ].

(٤) ينظر: جامع البيان (١/ ٥٥١)، وقد أسند طريق ابن زَرْبِيّ من طريق السامَرّي عن الضبي عن رجاء عن ابن زَرْبِيّ -كالخزاعي من بعض طرقه- (جامع البيان: ١/ ٢٦٩).

(٥) ينظر: المنتهى (ص٢٥١)، وروضة المالكي (١/ ٣٥٢)، وجامع ابن فارس (ص١٩٦، ٤٥١، ٤٧١)، وتبصرة ابن فارس (ص١٣٤)، وجامع الفارسي [ل١١٥/ ب]، والكامل (١/ ٦٣٠)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٤٧)، وجامع الروذباري (٢/ ١٤٣)، وروضة المعدل (١/ ٥٥٦)، وكفاية أبي العز (ص١٠٠)، والاختيار للسبط (١/ ٢٦٧)، والمنهاج (١/ ١٩٦)، والمصباح (٢/ ٢٠٤، ٣/ ٤٤).

(٦) تنظر القراءة في روضة المالكي (١/ ٣٥٢)، وكفاية أبي العز (ص١٠٠)، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٦١)، والكفاية (ص٥٣).

٣، ٤- ورجاء[١] عن يحيى بن علي الخزاز وابن قلوقا كلاهما عن حمزة: من طريق العراقي[٢].

٥- وابن حفص الحنفي[٣] عن حمزة: من طريق الأهوازي[٤].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ولم ترد له موافقاتٌ في أكثر طرقه الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقةٌ في أصل طريقه الرئيسيّ، وهي مأخوذةٌ من إطلاق عبارة العراقي، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، وهي تدور على الإشارة للعراقي وعلى طريق الأهوازي، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن شيخ الراوي – سليم-، وهي تدور على الإشارة وطريق الخزاعيّ، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القرّاء.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد قال في النشر عن استثناء ﴿زَاغَت﴾ ممّا أماله حمزة: «لا خلاف عنه في استثنائه -وإن كانت عبارة التجريد تقتضي إطلاقه-، فهو مما اجتمعت عليه الطرق من هذه الروايات، **وانفرد ابن مهران بإمالته عن خلاد نصًّا**، وهي رواية العبسي والعجلي عن حمزة، وقد خالف ابن مهران في ذلك سائر الرواة»[٥]، فجزم أوّلًا بعدم الخلاف وباجتماع الطرق على ذلك، وهذا كلّه يشير إلى سقوط الانفراد عن مرتبة الاعتداد.

---

(١) أبو المستنير رجاء بن عيسى بن رجاء الجوهري الكوفي، (ت٢٣١هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٣٧)، وغاية النهاية (٢/ ٥٠).

(٢) تنظر القراءة في الإشارة [ل٧٣/ ب، ل٨٠/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٧/ ب- ل٨/ أ].

(٣) محمد بن حفص بن جعفر الحنفي الكوفي، أخذ عن حمزة وحفص، أخذ عنه عنبسة الأحمري وغيرُه. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٣٣٠).

(٤) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ١٤٣)، وينظر طريقه فيه (١/ ٦٢٠).

(٥) النشر (٣/ ١١٧).

٢- ووسمه بالانفراد ومخالفة سائر الرواة، وجعله مخالفًا لما اجتمعت عليه الطرق، وكذلك جعله في تقريب النشر مخالفًا للإجماع؛ حيث قال فيه عن لفظ ﴿زَاغَت﴾: «أجمعوا على استثنائه. وانفرد ابن مهران بإمالته عن خلّاد»(١).

٣- ولم يذكره في الطيبة(٢).

***

١٧٦- الموضع السادس والأربعون: انفراد صاحب العنوان عن الأزرق بفتح ﴿كَٰفِرِينَ﴾[آل عمران: ١٠٠، وغيرها] و﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[البقرة: ٣٤، وغيرها].

قال ابن الجزريّ: «... وأماله بينَ بينَ ورشٌ من طريق الأزرق، وفتحه الباقون، **وانفرد** بذلك صاحب العنوان عن الأزرق عن ورش، فخالف سائر الناس عنه»(٣).

- طريق ابن خَلَف عن الأزرق عن ورش من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه العنوان: عن الطرسوسيّ عن أبي عديّ عن ابن سيف عن الأزرق(٤).

- **مصدر الانفراد:** الفتح لورشٍ مقتضى العنوان؛ حيث ذكر الإمالةَ عن أبي عمرو ودوري الكسائيّ، ثم أطلق الفتحَ عن الباقين، فاندرج فيهم ورش(٥).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن أبي عدي عن ابن سيف:**

١- الخزاعي عن أبي عدي: من المنتهى للخزاعي، ومن الكامل عن أبي المظفر عن الخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي.

٢- والكريزي عن ابن الفرج: من الأوسط للعماني عنه.

---

(١) تقريب النشر (١/ ٣٧٤).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦١- ٦٢، الأبيات: ٣١٠- ٣١١).

(٣) النشر (٣/ ١٢٢).

(٤) ينظر النشر (١/ ٣٣٨- ٣٤٠)، والاكتفاء (ص١٩- ٢٠).

(٥) العنوان (ص٢٠٤) بتحقيق عبد السلام طحّان، وكذلك في الاكتفاء (ص٥٦)، وقد سقط فصل إمالة (الكافرين) من العنوان بتحقيق د. زهير زاهد ود. خليل العطية ط٢ ١٤٠٦هـ عالم الكتب.

٣، ٤- وابن هاشم وإسماعيل الحداد كلاهما عن أبي عدي: من الكامل عنهما.

٥- وابن نفيس عن أبي عدي: من روضة المعدل والتجريد لابن الفحام كلاهما عن ابن نفيس. **وطريق ابن الفحام نشريّ.**

فإنّ العُماني ذكر الإمالة لبعضهم، وليس منهم ورش، ثم أطلق الفتح عن الباقين، فاندرج فيهم ورش بكماله، ثم ذكر أنه رويت الإمالة عن النحاس عن ورش، وأن المعروف عن ورش ترك الإمالة فيه. ولم يذكر الخزاعيّ الإمالة ولا التقليل من هذا الطريق، بل خصّ الإمالة بطريق ابن شنبوذ عن المصريين والتقليل بطريق ابن عيسى عن ورش، فيكون له الفتح من هذا الطريق. ومِثله الروذباريّ في الجامع؛ إذ لم يذكر من هذا الطريق إمالةً ولا تقليلًا، فيكون له الفتح. وكذلك لم يذكر الهذلي من هذا الطريق إمالةً ولا تقليلًا، بل اقتصر على ذكر الإمالة عن النحاس عن ورش، فغير النحاس عن ورش يكون له الفتح. وسكت المعدّل وابن الفحام عن ورش عند بيانهما لأحكام الإمالة في ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، وظاهره يفيد الفتح له من جميع طرقه[١].

ثانيًا: من وافقه عن ابن سيف عن الأزرق:

١- الشّذَائي عن الأهناسي عن ابن سيف:

أ- من طريق السعيدي عن الشّذَائي: من كتابه تبصرة البيان.

ب- ومن طريق الخزاعي عن الشّذَائي: من المنتهى، ومن الكامل عن أبي المظفر عن الخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي.

ج- ومن طريق الخبازي عن الشّذَائي: من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي. **وهذا الطريق نشريّ.**

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٤٣)، والأوسط (ص٣١٧- ٣١٨)، والكامل (١/ ٦٦٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٢- ٧٣)، وروضة المعدل (١/ ٥٥٢)، والتجريد (ص١٢٩)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢١)، والأوسط (ص٦٤)، والكامل (١/ ٢٥٠)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٥- ٢٩٦)، وروضة المعدل (١/ ١٥٤)، والتجريد (ص٤٩).

٢- وأبو الطيب ابن غلبون عن ابن مروان عن ابن سيف: من الكامل عن ابن هاشم عن أبي الطيب، ومن روضة المعدل عن ابن نفيس عن أبي الطيب. **وطريق الكامل نشريّ.**

٣- ومحمد بن عبد الرحمن الظهراوي عن ابن سيف: من التجريد عن عبد الباقي بن فارس عن ابن مطير عن الظهرواي. **وهذا الطريق نشري.**

وهو كما سبق عن الخزاعي والهذليّ والروذباريّ والمعدل وابن الفحام، بل نصّ الخزاعيّ على الفتح عن الشّذَائي، وأمّا السعيدي فلم يذكر لورشٍ إمالةً ولا تقليلًا في ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، بل أغفل ذكره عند بيان أصحاب الإمالة[(١)].

ثالثًا: من وافقه عن الأزرق عن ورش:

١- النحاس عن الأزرق:

أ- من طريق ابن هلال عن النحاس: من طريق الخزاعي عن أبي عدي عن ابن هلال: من المنتهى، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي، **ومن طريق أبي غانم عن ابن هلال:** من روضة المعدل عن ابن نفيس عن الأذفوي عن أبي غانم، ومن التجريد عن عبد الباقي بن فارس عن أبيه عن أبي غانم.

ب- ومن طريق ابن شنبوذ عن النحاس: من طريق الشّذَائي عن ابن شنبوذ: من المنتهى عن الشّذَائي – على احتمال-، **ومن طريق الشنبوذي عن ابن شنبوذ:** من المصباح – في أحد إطلاقيه- عن الشريف الهاشمي عن الأهوازي عن الشنبوذي.

ج- ومن طريق الشّذَائي عن الأهناسي عن النحاس: من طريق الخزاعي عن الشّذَائي: من المنتهى، ومن جامع الروذباري.

(١) تنظر القراءة في تبصرة البيان (ص١٥٣)، المنتهى (ص٢٤٣)، والكامل (١/ ٦٦٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٢- ٧٣)، وروضة المعدل (١/ ٥٥٢)، والتجريد (ص١٢٩)، وتنظر الطرق في تبصرة البيان (ص٨١- ٨٢)، والمنتهى (ص١٢١)، والكامل (١/ ٢٤٤، ٢٥٠)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٦)، وروضة المعدل (١/ ١٥٤)، والتجريد (ص٤٩).

د- ومن طريق ابن عراك عن الخولاني عن النحاس: من روضة المعدل عن ابن هاشم عن ابن عراك، ومن التجريد عن عبد الباقي بن فارس عن ابن عراك. **وطريق ابن ابن الفحام نشريّ**.

وذلك كما سبق عن الخزاعي والهذليّ والروذباريّ والمعدل وابن الفحام، وأما أبو الكرم فقد ذكر في الأصول أنّ المصريين عن ورش - غير الأزرق طريق الأهوازي- لهم الإمالة في ﴿كَٰفِرِينَ﴾، ولم يذكر للأزرق من طريق الأهوازي إمالةً ولا تقليلًا، فيكون له الفتح، لكنّه في الفرش أعاد ذكر أحكام ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ وأطلق الإمالة عن المصريين عن ورش ولم يستثنِ، وبمقتضى هذا الإطلاق يكون للأهوازي عن الأزرق الإمالة أيضًا.

ثمّ بقي أنّ وجه طريق الخزاعي عن الشّذَائي عن ابن شنبوذ يحتاج إلى تأمل؛ لأنّ الخزاعيّ أطلق الإمالة لابن شنبوذ عن المصريين، ومقتضاه عدم الفتح من هذا الطريق، وأطلق الخزاعيّ أيضًا الفتح للشذائي عن ورش، ومقتضاه الفتح من هذا الطريق أيضًا، فقد تدافعت العبارتان[1].

٢- والأهناسي عن مواس عن الأزرق:

أ- من طريق الشّذَائي عن الأهناسي: من طريق السعيدي عن الشّذَائي: من كتابه تبصرة البيان، **ومن طريق الخزاعي عن الشّذَائي**: من المنتهى، ومن الكامل عن أبي المظفر عن الخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي، **ومن طريق الخبازي عن الشّذَائي**: من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي.

ب- ومن طريق أبي بكر ابن الإمام[2] عن الأهناسي: من تبصرة البيان للسعيديّ عنه.

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٤٣)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٢- ٧٣)، وروضة المعدل (١/ ١٥٢)، والتجريد (ص١٢٩)، والمصباح (٢/ ٢٤٧، ٣/ ٤٩)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢١- ١٢٢)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٧- ٢٩٨)، وروضة المعدل (١/ ١٥٥- ١٥٦)، والتجريد (ص٤٩)، والمصباح (١/ ٢٧٥- ٢٧٦).

(٢) هو أبو عديّ. سبقت ترجمته.

كما سبق عن السعيدي والخزاعي والهذليّ والروذباريّ، بل نصّ الخزاعيّ على الفتح عن الشّذَائي[1].

رابعًا: من وافقه عن ورش: صحّ هذا الوجه في النشر عن ورشٍ من طريق الأصبهاني.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، وورد له عدّة موافقات عن أصل طريقه الفرعيّ وعن أصل طريقه الرئيسيّ، وبعضها نشريّ. وصحّ هذا الوجه في النشر عن الراوي من غير هذا الطريق.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه ذكر أوّلًا أصحاب الإمالة في هذه الكلمة، وجزم بالتقليل للأزرق عن ورش، ثمّ ذكر الفتح عن الباقين، وبعد ذلك ذكر الفتح للأزرق موسومًا بالانفراد[2].

٢- ولم يذكره في الطيبة، بل جزم فيها بالتقليل للأزرق[3].

***

١٧٧- الموضع السابع والأربعون: انفراد الهذلي عن ابن شنبوذ عن قنبل بتقليل ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ و﴿كَٰفِرِينَ﴾.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد أبو القاسم الهذلي عن ابن شنبوذ عن قنبل بإمالته بين بين، ولا نعرفه لغيره»[4].

- طريق الهذلي عن ابن شنبوذ في رواية قنبل من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه الكامل: عن الذارع عن السُّلميّ عن أبي الفرج الشطوي عن

---

(١) تنظر القراءة في تبصرة البيان (ص١٥٣)، والمنتهى (ص٢٤٣)، والكامل (١/ ٦٦٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٢- ٧٣)، وتنظر الطرق في تبصرة البيان (ص٨١- ٨٢)، والمنتهى (ص١٢٢)، والكامل (١/ ٢٤٤)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٨).

(٢) ينظر النشر (٣/ ١٢٢)، وتقريب النشر (١/ ٣٧٧).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٦١، البيت: ٣٠٩).

(٤) النشر (٣/ ١٢٢).

ابن شنبوذ عن قنبل[1].

- **مصـــدر الانفراد**: قال الهذليّ في الكامل في آخر باب الإمالة: «هذا ما قيل في الإمالة، فإن شـــذّ أو ندر شـــيء بيّنتُه، وأرجو الغنية فيما أجملته... ومما شـــذّ في قول الخزاعي... قـال الخزاعي: ﴿ٱلنَّـارِ﴾[البقرة: ٣٩، وغيرهـا]، و﴿ٱلْفُجَّـارِ﴾[المطففين: ٧] و﴿كَٱلْفَخَّارِ﴾[الرحمن: ١٤] وما أشـــبهه: بالإمالة في رواية ســـالم. العُمَري، وورش طريق ابن عيسى، **وقنبلٌ طريق ابن شنبوذ**: ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ بين بين»[2]. وعبارة الكامل تفيد أنّ هذا الوجه لابن شـــنبوذ من طريق الخزاعيّ[3]، وجاء هذا الطريق في الكامل: عن ابن شبيب عن الخزاعيّ عن السامَرّي عن ابن شنبوذ عن قنبل[4]، وهو ليس من طرق النشر.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن شنبوذ عن قنبل**: لم أجد أحدًا وافقه.

---

(١) النشر (١/ ٣٦٦- ٣٦٧)، الكامل (١/ ٣٢١).

(٢) الكامل (١/ ٦٧٣، ٦٧٥).

(٣) **وليعلم** أنّ الخزاعي أسند رواية قنبل من عدة طرق: منها طريق الحضيني عن ابن شنبوذ عن قنبل، ومنها طريق الحضيني عن أبي الفضل العباس الواسطي عن قنبل – وقد ترجم لهذا الطريق بـ(طريق الواسطي عن قنبل)-، **ثم ليعلم** أنّ الخزاعي إنّما ذكر تقليل ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ لقنبل من طريق الواسطي، وإذا تقرّر هذا فأقول:
١- **الظاهر** أنّ المقصود بالواسطي: هو أبو الفضل العباس، فيكون هذا الوجه من المنتهى عن الحضيني عن الواسطي عن قنبل، ولا يكون لابن شنبوذ تعلّق بالتقليل من طريق الخزاعي، خلافًا لكلام الهذلي. ويلاحظ أن الهذلي أسند طريق الخزاعي عن الحضيني عن الواسطي (الكامل: ١/ ٣٢٣).
٢- وقد يقال: إنّ الهذلي ظنّ أنّ مراد الخزاعي بـ(الواسطي) هو الحضيني؛ لأنّه قد يلقّب بذلك، ولمّا رأى أن الخزاعي يروي عن الحضيني عن ابن شنبوذ جعل هذا الوجه من طريق ابن شنبوذ. ولكن لو كان الواسطي هو الحضيني فلا وجه لتخصيص التقليل بطريقه عن ابن شنبوذ، بل يكون هذا الوجه للحضيني عن ابن شنبوذ والواسطي معًا، وأيضًا إنّما أسند الهذليّ طريق الحضيني عن الواسطي ولم يسند طريق الحضيني عن ابن شنبوذ. وعلى كل حال فعبارة الكامل لا تخلو عن نظر.

(٤) ذكرت هذا الطريق لأنّه الطريق المسند في الكامل عن الخزاعي عن ابن شنبوذ. لكن لو أراد الهذليّ أنّ هذا الوجه من طريق الخزاعي عن الحضيني عن ابن شنبوذ – بناءً على أنّ المراد بالواسطي في عبارة الخزاعي هو الحضيني-: فيكون حينئذٍ حكاية خارجة عن طرق كتابه، ولا يكون لطريق السامَرّي تعلّقٌ بالتقليل. ثمّ ما ذكر هنا قد تكرّر نحوه من الهذلي في إمالة ابن شنبوذ عن قنبل لكلمة (ذلك) و(ذلكم)، وسيأتي في الموضع (١٧٨).

ثانيًا: من وافقه عن قنبل: ورد هذا الوجه من طريق **أبي الفضل العباس بن الفضل الواسطي**[1] **عن قنبل:**

١- من طريق الخزاعيّ عن الحضيني عن الواسطي: من المنتهى للخزاعي، ومن جامع الروذباريّ عن الخزاعي.

٢- ومن طريق الأهوازي عن الجبّي عن الواسطي: من جامع أبي معشر وجامع الروذباريّ كلاهما عن الأهوازي.

حيث ذكر الخزاعي والروذباريّ التقليل لقنبل من طريق الواسطي، وكذلك أبو معشر إلّا أنّه صرّح باسم الواسطي؛ فذكر أنّ التقليل للعباس بن الفضل عن قنبل[2].

ثالثًا: من وافقه عن ابن كثير: لم أجد هذا الوجه عن ابن كثير – سوى ما مرّ-.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد أحدًا وافقه فيه، ووردت له موافقات يسيرةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، وهي تدور على طريق أبي الفضل الواسطي من طريقي الخزاعي والأهوازي، ولم أجد أحدًا وافقه عن القارئ غير ما سبق. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وبالرجوع إلى مصدر الانفراد ظهر أنّه أورد الانفراد من طريق غير نشريّ.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه ذكر أوّلًا أصحاب التقليل والإمالة في هذه الكلمة، وذكر أنّه اختلف عن ابن ذكوان، ثمّ أطلق الفتح عن الباقين، ثمّ ذكر هذا الوجه عن قنبل آخرًا موسومًا بالانفراد. ولو أنّه اعتدّ به لذكر الخلف من قبل لقنبل كما ذكره لابن ذكوان.

---

(١) أبو أحمد العباس بن الفضل بن جعفر الواسطي، يُعرَف بصهر الأمير، سمّاه الهذليّ (أحمد بن العباس) فوهِمَ فيه، روى القراءة عن قنبل وعبيد الله الواقدي، روى عنه الشذائي والحضيني وغيرهما. ينظر: (٢/ ٢٥٨).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٤٣)، وجامع أبي معشر (٢/ ٣٩٨)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٢)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٢٣)، وجامع الروذباري (١/ ٣٥٢- ٣٥٣).

٢- وذكر أنّه لا يعرف هذا الوجه لغير الهذليّ(١).

٣- ولم يذكره في الطيبة(٢).

***

١٧٨- الموضـــع الثامن والأربعون: انفراد ســبط الخياط في الكفاية بعدم ذكر إمالة ﴿ءَاتِيكَ﴾[النمل: ٣٩، و٤٠] في رواية إدريس عن خلف في اختياره.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد ســبط الخياط في كفايته فلم يذكر في رواية إدريس عن خلف في اختياره إمالته، فخالف سائر الناس»(٣).

- طريق الكفاية عن إدريس في قراءة خلف من الطرق المسندة في النشر، وسبق(٤).

- **مصدر الانفراد:** لم أجد في الكفاية في فرش سورة النمل إمالة كلمة ﴿ءَاتِيكَ﴾ لأحدٍ، مع أنّه ذكر فيه إمالة ﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾[النمل: ٣٦] للكسائيّ(٥). لكن يلاحظ أنّه أســـند طريق أبي المعالي عن القطيعي في كتابه الاختيار، وذكر فيه إمالة ﴿ءَاتِيكَ﴾ لخلف(٦).

- **من وافقه(٧): أوّلًا: من وافقه عن أبي الحســـن الحذاء عن الشـــطي أو عن القاضـــي أبي العلاء عن القطيعي:** أبو معشـــر في جامعه عن الطُّرَيْثِيثي عن الحذاء

(١) ينظر النشر (٣/ ١٢٢)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٧٧)، إلّا أنّه ذكر الانفراد قبل ذكر قراءة الباقين. وسقط ذكر انفراد الهذليّ في بعض نسخ التقريب كما نبّه إليه محقّقه.

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦١، الأبيات: ٣٠٩- ٣١٠).

(٣) النشر (٣/ ١٢٦).

(٤) ينظر: ص٧٥٦ .

(٥) كفاية السبط [ل٢٩/ أ].

(٦) ينظر: الاختيار (٢/ ٥٩٩).

(٧) لم يذكر الروذباري الإمالة لخلف العاشر، لكن سقطت أسانيده عنه، ولا يبعد أن تكون قراءته مسندة من طريق الأهوازي والخزاعي وابن مهران. (ينظر جامع الروذباري: ٢/ ٩٧، ٣/ ١٠٦).

والقاضي أبي العلاء؛ حيث لم يذكر أبو معشرٍ خَلَفًا فيمن أمال(١).

ثانيًا: من وافقه عن الشـــطي – من غير طريق الحذاء– وعن القطيعي – من غير طريق القاضـي–: لم أجد أحدًا ذكر هذا الوجه عن الشـطي من غير طريق الحذاء. وأمّا القطيعي فقد ورد عنه هذا الوجه من غير طريق القاضي، وذلك:

١– من طريق الخزاعي عن القطيعي: من المنتهى.

٢– ومن طريق بكر بن شـاذان عن القطيعي: من جامع أبي معشـر عن الطُّرَيْثيثي عن بكر.

حيث لم يذكر الخزاعيُّ ولا أبو معشرٍ خَلَفًا فيمن أمال(٢).

ثالثًا: من وافقه عن إدريس عن خلف – غير ما تقدّم–:

١– المطوعي عن إدريس: من المنتهى للخزاعي عن المطوعي.

٢، ٣– وأبو بكر الباهلي وأبو محمد الســـلمي كلاهما عن إدريس: من جامع أبي معشر عن الأهوازي عنهما.

كما سبق عن الخزاعي وأبي معشر(٣).

رابعًا: من وافقه عن خلف – من غير إدريس–:

١– إسحاق عن خلف: من طريق ابن أبي عمر(٤):

أ– من طريق الأرجاني عن ابن أبي عمر: من المنتهى عنه.

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٢٨- ٤٢٩، ٣/ ٥٣٩- ٥٤٠)، وتنظر الطرق فيه: (١/ ٧٤٥).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٤٦، ٥١٣)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٢٨- ٤٢٩، ٣/ ٥٣٩- ٥٤٠)، وتنظر الطرق في المنتهى: (ص١٩٦)، وجامع أبي معشر: (١/ ٧٤٥).

(٣) تنظر المراجع السابقة.

(٤) عن إسحاق مباشرة، سوى أنّ ابن مهران ذكر أنّ ابن أبي عمر قرأ على إسحاق، ثم قرأ على ابنه محمد بن إسحاق.

ب- ومن طريق بكر بن شاذان عن ابن أبي عمر: من جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي وأبي الفضل الرازي كلاهما عن ابن أبي عمر.

ج- ومن طريق السُّوسَنْجِرْدي عن ابن أبي عمر: من جامع أبي معشر عن أبي الفضل الرازي عن السُّوسَنْجِرْدي.

د- ومن طريق ابن مهران عن ابن أبي عمر: في ظاهر الغاية والمبسوط لابن مهران، ومن جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي عن ابن ماما عن ابن مهران. **وطريق الغاية عن ابن أبي عمر عن ابن إسحاق عن أبيه نشريّ.**

حيث لم يذكر الخزاعيُّ ولا أبو معشرٍ خَلفًا فيمن أمال، وأمّا ابن مهران فقد قال في الغاية: (ويميل حمزة برواية العجليِّ وخلفٍ وابنِ سعدان [وخلفٌ][1]: ﴿ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا﴾[النساء: ٩]. **بروايتهم** [أي برواية العجلي وخلف وابن سعدان] و[أبي عمر][2] [الدوري عن سليم]: ﴿أَنَا ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾ في الحرفين). وقال في المبسوط: (ويميل حمزةُ في رواية العجليّ وخلفٍ وابن سعدان عن سليم: ﴿ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا﴾، وكذلك خلفٌ في اختياره واختلف عنه، ولا يميله في رواية خلاد وأبي عمر ورجاء، مثل الكسائي. ويميل [أي حمزةُ] أيضًا في رواية خلفٍ وأبي عُمَر [الدوري] وابنِ سعدان عن سليم والعجلي عنه [أي عن حمزة]: ﴿أَنَا ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾ الحرفين جميعًا في النمل، ولا يميلها في رواية خلاد ورجاء)، فقد سكت عن الإمالة لخلف في اختياره[3]. ويلاحظ أنّ العراقيّ والأندرابي

---

(١) ما بين المعقوفتين مزيد من طبعة الغاية بتحقيق محمد غياث جنباز.

(٢) وقع في المطبوع (وأبي عمرو)، وصوابه (عمر)؛ لأن المراد هو أبو عمر الدوري كما ذكر في المبسوط.

(٣) تنظر القراءة في الغاية (ص٣٩)، والمبسوط (ص٦١)، والمنتهى (ص٢٤٦، ٥١٣)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٢٨- ٤٢٩، ٣/ ٥٣٩- ٥٤٠)، وتنظر الطرق في الغاية (ص٣٠- ٣١)، والمبسوط (ص٣٩- ٤٠)، والمنتهى: (ص١٩٦)، وجامع أبي معشر: (١/ ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦- ٧٤٧). ويضاف إلى ما سبق من الغاية والمبسوط وجامع أبي معشر أنّ الروذباريّ لم يذكر إمالةً لخلف، وذكر في الأصول ما قرأ به عن ابن مهران في هذه الكلمة فقال (٢/ ٩٧): (وقرأت من طريق ابن مهران عن سعيد بن عبد الرحيم وعن العجلي وخلف وابن سعدان وأبي عمر بالإمالة، وعن خلاد ورجاء =

نصّـــا على الإمالة لخلف، وقد أســـند العراقي طريق ابن مهران عن خلف في اختياره، وأسند الأندرابي اختيار خلف من طريق ابن مهران وحده[1].

٢- وأحمد الوراق[2] **عن خلف**: من جامع أبي معشـر عن الأهوازي بطرقه إلى ابن أبي عمر عن أحمد بن إبراهيم؛ كما سبق عن أبي معشر[3].

٣- وابن نَيْزَك[4] **وغيره عن خلف**: من طريق ابن أبي عمر:

أ- من طريق بكر بن شـــاذان عن ابن أبي عمر: من جامع أبي معشـــر عن الطُّرَيْثيثي وأبي الفضل الرازي كلاهما عن ابن أبي عمر.

ب- ومن طريق السُّوسَنْجِرْدي عن ابن أبي عمر: من جامع أبي معشر عن أبي الفضل الرازي عن السُّوسَنْجِرْدي.

وحماد بالفتح)، ، ثم أعاد ذكر الكلمة في الفرش ولم يذكر الإمالة لخلف وذكر ما قرأ به عن ابن مهران فقال (٣/ ١٠٦): (وقرأت من طريق ابن مهران عن سعيد بن عبد الرحيم عن الدوري عنه [أي عن الكسائي] وعن العجلي عن حمزة وعن خلف وابن سعدان وأبي عمرو عن سليم عنه بالإمالة، وعن خلاد ورجاء وحماد الضرير بالفتح كالباقين)، ، فلم يذكر الإمالة لابن مهران عن خلف في اختياره، لكن سقطت أسانيد اختيار خلف فيما وصلنا من كتاب الروذباريّ، فيحتمل أن لا يكون قد أسند اختيار خلف من طريق ابن مهران، ولكن جرت عادته بالإسناد عن ابن مهران، فالأمر محتمل.

(١) تنظر القراءة في الإشارة [ل٦٨/ أ]، والإيضاح [ل١٣٨/ ب]، وتنظر الطرق في الإشارة [ل٩/ ب]، والإيضاح [ل١٠٢/ ب].

(٢) أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن عثمان الورّاق، ورّاق خلف، وهو أخو إسحاق ورّاق خلف وراويه المشهور، توفي في حدود (٢٧٠هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٤٤٥)، وغاية النهاية (١/ ١٥٧).

(٣) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٢٨- ٤٢٩، ٣/ ٥٣٩- ٥٤٠)، وتنظر الطرق فيه: (١/ ٧٤٥- ٧٤٦).

(٤) علي بن محمد بن الحسين بن نازك، ويقال ابن نيزك، أخذ عن خلفٍ اختيارَه، روى عنه ابن أبي عمر. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٧٨٢).

ج- **ومن طريق ابن مهران عن ابن أبي عمر**: في ظاهر الغاية والمبسوط لابن مهران، ومن جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي عن ابن ماما عن ابن مهران.

والكلام فيه كالكلام فيما سبق عن ابن مهران وأبي معشر(١).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئٍ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ في طريقيه الفرعيّين، وهي تدور على جامع أبي معشر، ووردت له موافقاتٌ يسيرة في بعض أصول طرقه الرئيسية وفي الراوي، وهي تدور على طريق الخزاعيّ وأبي معشر، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن القارئ من غير هذه الرواية، وأحدها نشريّ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا بالإمالة في هذا الحرف عن خلفٍ لنفسه وفي روايته عن حمزة، وذكر الخلف عن خلّاد، وبعد ذلك ذكر انفراد السبط موسومًا بالانفراد ومخالفة سائر الناس؛ ولو أنّه اعتدّ بخلافه لذكر الخلف لخلفٍ في اختياره كما ذكره لخلّاد(٢).

٢- وجزم له بالإمالة في الطيبة(٣)

***

١٧٩- الموضع التاسع والأربعون: انفراد صاحب المبهج عن الضرير عن دوري الكسائيّ بإمالة ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾[البقرة: ٤١].

قال ابن الجزريّ: «أما الألف بعد الصاد من النصارى ... فاختلف فيها عن الدوري عن الكسائي فأمالها **أبو عثمان الضرير** عنه إتباعاً لإمالة ألف التأنيث وما

---

(١) تنظر القراءة في الغاية (ص٣٩)، والمبسوط (ص٦١وجامع أبي معشر (٢/ ٤٢٨- ٤٢٩، ٣/ ٥٣٩- ٥٤٠)، وتنظر الطرق في الغاية (ص٣٠- ٣١)، والمبسوط (ص٣٩- ٤٠)، وجامع أبي معشر: (١/ ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦- ٧٤٧).

(٢) ينظر النشر (٣/ ١٢٦)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٧٨)، إلّا أنّه لم يذكر أنّه خالف سائر الناس.

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٦٢، البيت: ٣١٦).

قبلها من الألفاظ الخمســة، وفتحها الباقون عن الدوري، **وانفرد صــاحب المبهج عنه** [أي عن أبي عثمان الضرير] أيضاً عن الدوري بإمالته ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾، فخالف سائر الرواة من الطرق المذكورة»(١).

- طريق المبهج عن الضرير في رواية دوري الكسائي من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشّذَائي عن **أبي عثمان الضرير** عن الدوري عن الكسائيّ(٢).

- **مصدر الانفراد:** نصّ في المبهج على إمالة ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ لأبي عثمان الضرير وابن فرح جميعًا عن الدوري عن الكسائي، وطريق ابن فرح ليس نشريًّا(٣).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الضرير عن الدوري:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن الدوري عن الكسائي: ابن فرح عن الدوري: ورد هذا الوجه عنه من طرقٍ عديدةٍ(٤).

---

(١) النشر (٣/ ١٣١).

(٢) ينظر النشر (١/ ٤٩٣- ٤٩٥)، والمبهج (١/ ١٢٥- ١٢٧).

(٣) ينظر المبهج (١/ ٤٥٩)، وكذلك ذكره في الاختيار من الطريقين فيما ذكره شيخُه الشريف (الاختيار: ١/ ٢٧٦).

(٤) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٤٣)، وروضة المالكي (١/ ٣٦٣)، وجامع البيان (١/ ٥٦٦)، والوجيز (ص١٥٦)، والإشارة [ل١٣/ أ]، وجامع ابن فارس (ص١٣٠)، وتبصرة ابن فارس (ص١٥٦)، وجامع الفارسي [ل١٢٥/ أ]، والكامل (١/ ٦٣٣، ٦٤٨)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٥)، والمستنير (ص٣١٨)، وروضة المعدل (١/ ٥٥٥)، وكفاية أبي العز (ص١١٦)، والمنهاج لابن ظفر (١/ ٢٤٢)، والمصباح (٢/ ٢٥٩، ٣/ ٦٠)، وغاية الاختصار (١/ ٣١٩). وبعض هؤلاء قيّد هذا الوجه ببعض طرق ابن فرح. وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٨٢)، وروضة المالكي (١/ ١٧٤)، وجامع البيان (١/ ٢٧٣)، والإشارة [ل٨/ أ]، وجامع ابن فارس (ص١٥٦)، وتبصرة ابن فارس (ص٤٨- ٤٩)، وجامع الفارسي [ل١٠٧/ ب]، والكامل (١/ ٥٧٠)، وجامع الروذباري (١/ ٦٣٥- ٦٣٦)، والمستنير (ص٢١٢)، وروضة المعدل (١/ ٣٤٣)، وكفاية أبي العز (ص٥٤)، والمنهاج (١/ ١١٢- ١١٣)، والمصباح (١/ ٤٩٣، ٤٩٧)، وغاية الاختصار (١/ ١٥٥).

ثالثًا: من وافقه عن الكسائي: قتيبة عن الكسائي: وردت عنه الإمالة من طرق عديدة(١).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، لم أجد أحدًا وافقه، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي من غير هذا الطريق، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ من غير هذه الرواية. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة، مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد، ووصفه في النشر بمخالفة سائر الرواة من طرقه(٢).

***

١٨٠- الموضع الخمسون: انفراد الهذلي بإمالة ﴿ذَٰلِكَ﴾[البقرة: ٢، وغيرها] و﴿ذَٰلِكُم﴾[البقرة: ٤٩، وغيرها] عن ابن شنبوذ في رواية قنبل.

قال ابن الجزريّ: «وشذّ الهذلي فروى إمالة ﴿ذَٰلِكَ﴾ ﴿ذَٰلِكُم﴾ عن ابن شنبوذ عن قنبل، وأحسبه غلطاً»(٣).

- طريق الهذلي عن ابن شنبوذ في رواية قنبل من الطرق المسندة في النشر، وسبق(٤).

- **مصدر الانفراد:** ذكر الهذليّ الإمالة في الكامل عن ابن شنبوذ عن قنبل(٥).

---

(١) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٣٧)، والمبسوط لابن مهران (ص٥٧)، والمنتهى (ص٢٤٣)، والإشارة [ل١٣/ أ]، وجامع ابن فارس (ص١٩٥)، والكامل (١/ ٦٣٣)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٢٩)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٥، ١٠٥، ١٢٩)، والإيضاح [ل١٣٦/ ب]، والمصباح (٢/ ٣٢٤، ٣٣٢).

(٢) ينظر النشر (٣/ ١٣١)، وتقريب النشر (١/ ٣٧٧)، وطيبة النشر (ص٥٨- ٦٣).

(٣) النشر (٣/ ١٣٢).

(٤) ينظر: ص ٧٨٤.

(٥) الكامل (١/ ٦٣١).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن شنبوذ عن قنبل**: لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن قنبل: وردت الإمالة والتقليل من طريق **أبي الفضل العباس بن الفضل الواسطي عن قنبل**:

١- من طريق الخزاعيّ عن الحضيني عن الواسطي: من المنتهى للخزاعي، ومن جامع الروذباريّ عن الخزاعي، ولكن الذي ورد عنه هو التقليل لا الإمالة.

٢- ومن طريق الأهوازي عن الجبي عن الواسطي: من جامع أبي معشر وجامع الروذباريّ كلاهما عن الأهوازي، والذي ورد من جامع أبي معشر هو الإمالة، والذي ورد من جامع الروذباري هو التقليل.

حيث قال الخزاعيّ في المنتهى: «قال ابن الصلت عن ورش: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ بإمالة الذال والتاء فيهما جميعًا في موضع الرفع والنصب والخفض في كل القرآن، وافق قتيبة والشموني طريق الخطيب وابن الصلت في التاء عند الخفض، بين اللفظين فيهما حيث وقعا: سالم، وافقه أبو الفضل عن قنبل في الذال»، وقال أبو معشر: «﴿ذَٰلِكَ﴾ بالإمالة: أبو الفضل الواسطي عن قنبل... »، وقال الروذباريّ: «﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾: بإمالة الذال والتاء فيهما جميعًا في موضع الرفع والنصب والخفض في كل القرآن: أبو الفضل الخزاعي عن شيوخه عن ابن شنبوذ عن رجاله عن ورش... بين اللفظين فيهما [في الذال والتاء] حيث وقعا: أبو بكر الشّذَائي عن ابن شنبوذ عن سالم [عن قالون] وأبو الحسين الجبي عن الواسطي عن قنبل، وافقه الحضيني عن الواسطي عنه [أي عن قنبل]... في الذال»[(١)].

وعلى ما سبق: يظهر أنّه لم يوافق الهذلي في خصوص الإمالة إلا أبو معشر عن الأهوازي عن الجبي عن الواسطي عن قنبل، وإن وافقه غيرُه على عدم الفتح.

ثالثًا: من وافقه عن ابن كثير: لم أجد أحدًا وافقه.

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٧٢)، وجامع أبي معشر (٢/ ٣٩٦)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٢)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٢٣)، وجامع الروذباري (١/ ٣٥٢- ٣٥٣).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، لم أجد أحدًا وافقه، ووردت له عن الراوي موافقةٌ واحدةٌ تامّةٌ من طريق الأهوازي. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد وصفه في النشر بالشذوذ، ومال إلى أنّه غلطٌ(١).

٢- ولم يتعرّض لذكره في التقريب ولا على سبيل التضعيف(٢).

٣- ولم يذكره في الطيبة(٣).

***

١٨١- الموضع الحادي والخمسون: انفراد ابن مهران عن ابن عامر بتقليل الراء في فواتح السور.

قال ابن الجزريّ عن الراء من ﴿الٓر﴾ و﴿الٓمٓر﴾ [الرعد: ١]: «وانفرد ابن مهران عن ابنِ عامر وقالونَ والعُليميِ عن أبي بكر بإمالة بين بين»(٤).

- طريق ابن مهران في قراءة ابن عامر من الطرق المسندة في النشر، لكن ورد طريقه في رواية ابن ذكوان فحسب. وجاء طريقه النشريّ من كتاب الكامل للهذلي بسنده إليه ومن كتابه الغاية: عن **ابن الأخرم** عن **الأخفش** عن ابن ذكوان(٥).

- **مصدر الانفراد:**

١- قال ابن مهران في الغاية في فرش سورة يونس عليه السلام: «﴿الٓر﴾ بكسر الراء: كوفيٌّ غير عاصم إلا يحيى [العليمي]، وأبو عمرو»(٦)، فلم يذكر التقليل لابن عامر.

---

(١) ينظر النشر (٣/ ١٣٢).

(٢) ينظر تقريب النشر (١/ ٣٧٦- ٣٨٠).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٥٨- ٦٣).

(٤) النشر (٣/ ١٣٣).

(٥) ينظر النشر (١/ ٤٢٠، ٤٢٥)، وغاية لابن مهران (ص١٥- ١٦)، والكامل (١/ ٣٤٧).

(٦) الغاية لابن مهران ص٦١.

وقال في المبسوط: «قرأ أبو جعفر ونافعٌ وابنُ كثير وعاصمٌ ويعقوب: ﴿الٓر﴾ بفتح الراء. **وقرأت لابن عامرٍ وعاصمٍ في رواية حمّاد بينَ الفتح والكسر**، وكذلك ذكروا لنا عن نافع إلّا أنّهم قالوا: (إلى الفتح أقرب). وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائيّ وخلف ويحيى عن أبي بكر بكسر الراء»(١)، وقراءة ابن عامر في المبسوط جاءت من رواية ابن ذكوان وحده. ولم يذكر ابنُ الجزريّ المبسوطَ ضمن طرقه، لكن إسناد ابن مهران في المبسوط عن ابن ذكوان هو عين إسناده النشريّ المأخوذ من الغاية.

٢- ولم يذكر الهذليّ التقليل عن أحد من رجال ابن عامر(٢).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن الأخرم عن الأخفش: الأهوازي عن السلمي عن ابن الأخرم**: من الوجيز والموجز للأهوازي، ومن جامع الروذباري عن الأهوازي(٣)؛ حيث ذكر الروذباريّ التقليل للسلمي عن الأخفش عن ابن ذكوان(٤)، وقال الأهوازي في الموجز في الأصول: «ابن كثير وقالون عن نافع وحفص عن عاصم: ﴿الٓر﴾ و﴿الٓمٓر﴾: بفتح الراء فيهما في جميع السور، ورش عن نافع: بين الفتح والكسر فيهما حيث كان»(٥)، وسكت عن الباقين ومنهم ابن عامر، وظاهره يفيد الإمالة المحضة لهم، وقال في الوجيز في الأصول: «ابن كثير ويعقوب وهشام عن ابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿الٓر﴾ و﴿الٓمٓر﴾: بالفتح فيهما في كلّ القرآن، ورش عن نافع: بالفتح فيهما من غير إفراط، قالون عن نافع بين الفتح والكسر فيهما وهو إلى الفتح أقرب، الباقون: بالكسر فيهما»(٦) وظاهرٌ اندراج ابن ذكوان في الباقين فعلى هذا يكون له الإمالة

(١) المبسوط لابن مهران (ص١٣٦)، وذكر الأندرابي أيضًا التقليل عن ابن ذكوان [الإيضاح: ل١٨٨/ ب]، وقد أسند طريق ابن مهران عن ابن الأخرم [الإيضاح: ل٩١/ ب]، ولم يذكره الروذباري (٢/ ٦١٣)، مع أنه أسند طريق ابن مهران عن ابن الأخرم (١/ ٣٨٦).

(٢) ينظر: الكامل (١/ ٦٦٧- ٦٦٨).

(٣) تنظر الطرق في الوجيز (ص٥٤)، والموجز (ص٣٧- ٣٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣٨٢- ٣٨٣).

(٤) ينظر: جامع الروذباري (٢/ ٦١٣).

(٥) الموجز (ص٨٥).

(٦) الوجيز (ص١٦١).

المحضة، لكنّه قال في الموجز في فرش سورة يونس – عليه السلام-: «﴿الٓر﴾: ابن كثير وقالون عن نافع وحفص عن عاصم: بالفتح حيث كان، ورش عن نافع وابن ذكوان عن ابن عامر: بين الفتح والكسر حيث كان، الباقون بالكسر حيث كان»[1]، وقال في الوجيز في فرش سورة يونس – عليه السلام-: «﴿الٓر﴾: نافع وابن كثير ويعقوب وهشام عن ابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿الٓر﴾ بالفتح وحيث كان، إلّا أن يونس عن ورش قال: (من غير إفراط)، قال أبو علي [الأهوازي]: هكذا قرأت عن ابن الأخرم عن الأخفش عن هشام، وقرأته على السلمي عن ابن الأخرم عن الأخفش عن ابن ذكوان بين الفتح والكسر وحيث كان، الباقون: بالكسر وحيث كان»[2]. **وطريق الوجيز نشريّ.**

ثانيًا: من وافقه عن الأخفش عن ابن ذكوان:

أ- الأهوازي عن السلمي عن شيوخه[3] عن الأخفش: من الموجز والوجيز للأهوازي، ومن جامع الروذباري عن الأهوازي.

كما سبق عن الأهوازي والروذباري[4].

ب- وهبة الله عن الأخفش: من المستنير عن أبي علي العطار عن أبي القاسم الصيدلاني عن هبة الله؛ حيث ذكر ابن سوار أنّ الصيدلاني عن هبة الله عن الأخفش

---

(١) الموجز (ص١٥٩).

(٢) الوجيز (ص٢٩٨).

(٣) شيوخه – سوى ابن الأخرم- الذين ذكرهم الأهوازي في الوجيز: ابن أبي داود وأبو القاسم علي الحرسي، وفي الموجز: ابن أبي داود، والذين ذكرهم الروذباري في الجامع: ابن أبي داود وأبو القاسم علي وأبي العباس ابن النجاد الخاقاني وأبو علي الحسين بن محمد بن علي بن عتاب وأبو الحسين المري وأبو الحسن السلمي. وأجملت طريقهم اختصارًا لمجيئهم من طريق واحد هو طريق الأهوازي عن السلمي (ينظر: الوجيز: ص٥٤، والموجز ص٣٨، وجامع الروذباري: ١/ ٣٨٢- ٣٨٣).

(٤) ينظر ما يتعلق بالقراءة في الوجيز (ص١٦١، ٢٩٨)، والموجز (ص٨٥، ص١٥٩)، وجامع الروذباري (٢/ ٦١٣)، وتنظر الطرق في الوجيز (ص٥٤)، والموجز (ص٣٧- ٣٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣٨٢- ٣٨٣).

روى — فيما قرأ به ابن سوار عن العطار- بتقليل الراء[1].

ويشـــار إلى أنّ الداني حكى عن الأخفش في كتابه الخاص عن ابن ذكوان في ﴿الٓمٓر﴾: أنّه يشم الراء شيئا من الكسر، وفي كتابه العام ﴿الٓر﴾: أنّه يختلس كسره إلا وسطًا بين ذلك[كذا]، قال الداني: «وقرأت من طريقه بإخلاص الإمالة، وعلى ذلك أهل الأداء عنه»[2].

ثالثًا: من وافقه عن ابن ذكوان:

١- التغلبي عن ابن ذكوان: من الإيضـــاح بســـنده إلى ابن مجاهد عن التغلبي؛ حيث أطلق الأندرابي التقليل عن ابن ذكوان[3].

٢- والإســـكندراني عن ابن ذكوان: من جامع الروذباري عن القُهُنذُزي عن الخبازي عن المطوعي عن الإسكندراني؛ حيث ذكر الروذباري التقليل للخبازي عن الإسكندراني عن ابن ذكوان[4].

رابعاً: من وافقه عن ابن عامر: لم أجد أحدًا ذكر هذا الوجه عن ابن عامر — غير ما مرّ عن ابن ذكوان-.

- **وصـــف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصـحاب الكتب عن قارئٍ، ووردت له موافقةٌ عن أصـل طريقه الفرعيّ — وهو شـيخه- من طريق الأهوازي، وهي نشـريّة، ووردت له موافقاتٌ يسـيرة عن أصـل طريقه الرئيسـيّ، وجلّها يدور على طريق الأهوازي، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد هذا الوجه عن القارئ من غير هذه الرواية. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

---

(١) تنظر القراءة في المستنير (ص٤١٨)، وينظر الطريق فيه (ص١٤٢).

(٢) جامع البيان (١/ ٨٦٣).

(٣) تنظر القراءة في الإيضاح [ل١٨٨/ ب]، وينظر الطريق فيه [ل٩١/ ب].

(٤) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٦١٣)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٨٨).

ولم يصرّح المنفرِد بهذا الوجه في الكتاب الذي أسند منه ابن الجزريّ طريقه، لكنّه صرّح به في كتاب آخر.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه ذكر أوّلًا أصحاب الإمالة، وجزم بالإمالة لابن عامر، ثمّ ذكر التقليل للأزرق، ثمّ أطلق الفتح عن الباقين، وبعد ذلك ذكر هذا الوجه عن ابن عامرٍ موسومًا بالانفراد(١).

٢- ولم يذكره في الطيبة(٢).

***

١٨٢- الموضع الثاني والخمسون: انفراد ابن مهران عن قالون بتقليل الراء في فواتح السور، ومتابعة الهذلي له.

قال ابن الجزريّ عن الراء من ﴿الٓر﴾ و﴿الٓمٓر﴾: «وانفرد ابن مهران عن ابن عامر وقالون والعُليمي عن أبي بكر بإمالة بين بين. وتبعه في ذلك الهذلي عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون»(٣)، وقال في التقريب: «وتبعه الهذلي عن أبي نشيط عن قالون»(٤)، فجعله انفرادًا عن أبي نشيط.

- طريق ابن مهران عن قالون من الطرق المسندة في النشر، وجاء طريقه النشرّي عن قالون من طريق **الحُلْواني**، من كتابه الغاية، ومن طريق **ابن بويان عن أبي نشيط**، من كتابه الغاية ومن كامل الهذليّ، وسبق(٥).

- **مصدر الانفراد:** قال ابن مهران في الغاية في فرش سورة يونس عليه السلام:

---

(١) ينظر النشر (٣/ ١٣٣)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٨٠)؛ حيث جزم أوّلًا بالإمالة لابن عامر، وبعد ذلك ذكر هذا الوجه آخرًا موسومًا بالانفراد.

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦٢، الأبيات: ٣١٧- ٣٢٠).

(٣) النشر (٣/ ١٣٣).

(٤) تقريب النشر (١/ ٣٨٠).

(٥) ينظر: ص٢٢٣.

«﴿آلر﴾ بكسر الراء: كوفيٌّ غير عاصم إلا يحيى [ابن آدم]، وأبو عمرو»[1]، ولم يذكر شيئًا عن نافع. وقال في المبسوط: «قرأ أبو جعفر ونافعٌ وابنُ كثير وعاصمٌ ويعقوب: ﴿آلر﴾ بفتح الراء. وقرأت لابن عامرٍ وعاصمٍ في رواية حمّاد بينَ الفتح والكسر، وكذلك ذكروا لنا عن نافع إلّا أنّهم قالوا (إلى الفتح أقرب). وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائيّ وخلف ويحيى عن أبي بكر بكسر الراء»[2].

وأطلق الهذليّ عن ابن بويان عن قالون أنّه قرأ بين اللفظين[3]، وقد أسند الهذليّ طريق ابن بويان من خمسة طرق:

١- عن أبي الوفاء عن ابن مهران عن ابن بويان.

٢- وعن ابن شبيب عن الخزاعي عن الكتاني عن ابن بويان.

٣- وعن النَّوْجاباذي عن العراقي عن الكاتب عن ابن بويان.

٤- وعن القُهُندُزي عن الخبازي عن الشّذَائي عن ابن بويان.

٥- وبسنده إلى أبي القاسم العريف عن ابن بويان[4]. والنشريّ من هذه الطرق: طريقاه عن ابن مهران والشّذَائي.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافق عن أبي نشيط وعن الحُلْواني: ورد هذا الوجه عن أبي نشيط** من تبصرة البيان للسعيدي عن الحويسي[5] عن ابن بويان عن أبي حسان عن

---

(١) الغاية لابن مهران ص٦١.

(٢) المبسوط لابن مهران (ص١٣٦).

(٣) ينظر الكامل (١/ ٦٦٧- ٦٦٨).

(٤) تنظر الطرق في الكامل (١/ ٢٦٥- ٢٦٧).

(٥) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الحويسي، ابن حويس، روى القراءة عن النقاش وأبي طاهر ابن أبي هاشم، قرأ عليه السعيديّ، كذا يستفاد من أسانيده في تبصرة البيان (ص٨٣، ص٨٦، ص٨٨)، ولم أقف له على ترجمة.

أبي نشيط؛ حيث أطلق السعيديّ عن ورش وقالون أنّهما على التوسط، أي بين الفتح والإمالة(١). **وأمّا الحلواني فوافق عنه:**

١- النقاش عن ابن أبي مهران عن الحُلْواني: من تبصرة البيان للسعيدي عن الحويسي عن النقاش، ومن تلخيص أبي معشر عن الشريف الزيدي عن النقاش؛ حيث أطلق أبو معشر التقليل عن نافع، وسبق ما يتعلّق بعبارة السعيدي(٢). **وطريق التلخيص نشريّ**(٣).

٢- وأبو عون عن الحُلْواني: من جامع البيان والمفردات السبع والتعريف للداني عن أبي الفتح عن السامَرّي بطرقه إلى أبي عون؛ حيث ذكر الداني في المفردات السبع وجامع البيان أنّه قرأ عن أبي عون بالتقليل، وكذلك ذكر التقليل لأبي عون في التعريف(٤).

ثانيًا: من وافقه عن قالون:

١- إسماعيل القاضي عن قالون(٥).

---

(١) تنظر القراءة في تبصرة البيان (ص٢٥٢)، وينظر طريقه فيه (ص٨٣- ٨٤).

(٢) تنظر القراءة في تبصرة البيان (ص٢٥٢)، وتلخيص أبي معشر (ص١٩٣)، وتنظر الطرق في تبصرة البيان (ص٨٣)، وتلخيص أبي معشر (ص٢٧).

(٣) وأسند ابن الجزري أيضًا طريق السعيدي عن النقّاش، لكن من تجريد ابن الفحام بسنده إلى السعيدي. ينظر النشر (١/ ٣٢٨).

(٤) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ٨٦٣)، والمفردات السبع (ص٤٣- ٤٥)، والتعريف (ص٦٨- ٦٩)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ١٩٤)، والمفردات السبع (ص٢٤)، والتعريف (ص٣٣- ٣٤).

(٥) ينظر ما يتعلق بالقراءة في جامع البيان (٢/ ٨٦٣)، والمفردات السبع (ص٤٣- ٤٥)، والتعريف (ص٦٨- ٦٩)، والعنوان (ص١٠٤)، والاكتفاء (ص١٥١)، والإيضاح [ل١٨٨/ ب]، وجامع الروذباري (٢/ ٦١٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٥١)، والمصباح – في أحد إطلاقيه كما سيأتي- (٢/ ٢٧٤، ٣/ ٤١١)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ١٩٢)، والمفردات السبع (ص٢٥)، والتعريف (ص٣٥)، والاكتفاء (ص٢٠)، والإيضاح [ل٨٩/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٣٢٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧٢- ٣٧٤)، والمصباح (٢٢٩- ٢٣٢). ويشار إلى أنّ الروذباري خصّ =

٢- وأحمد بن صالح عن قالون[١].

٣- والشحام عن قالون[٢].

٤- وأبو مروان عن قالون[٣].

٥- وأحمد بن قالون عن قالون: من تبصرة البيان للسعيدي عن الحويسي عن النقاش عن ابن أبي مهران وابن فليح كلاهما عن أحمد، ومن تلخيص أبي معشر عن الشريف الزيدي عن النقاش عن ابن أبي مهران عن أحمد؛ كما سبق عنهما[٤].

التقليل بطريق الأهوازي عن القاضي، وأنّ أبا الكرم أطلق في الأصول التقليل عن القاضي، لكنّه أعاد ذكر أحكام الكلمة في الفرش ولم يذكر له التقليل. وكلّ الطرق السابقة تمرّ بطريق ابن مجاهد، سوى جامع الروذباري وبعض طرق جامع أبي معشر والمصباح.

(١) تنظر القراءة في الإيضاح [ل١٨٨/ ب]، وجامع أبي معشر (١/ ٤٥١)، وجامع الروذباري (٢/ ٦١٣)، وتنظر الطرق في الإيضاح [ل٨٩/ أ]، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧٤- ٣٧٥)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٦). ويشار إلى أنّ الروذباري خصّ التقليل بطريق الأهوازي عن ابن صالح.

(٢) تنظر القراءة في الوجيز (ص١٦١) وجامع أبي معشر (١/ ٤٥١)، وجامع الروذباري (٢/ ٦١٣)، وتنظر الطرق في الوجيز (ص٤٧- ٤٨)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٦٩- ٣٧٠)، وجامع الروذباري (١/ ٣١١). ويشار إلى أنّ الروذباري خصّ هذا الوجه بطريق الأهوازي، وأما أبو معشر فأطلقه، فتناول إطلاقه طريقي الأهوازي والخزاعي وغيرهما، مع أنّ الخزاعيّ لم يذكر هذا الوجه من هذا الطريق، وكذلك الروذباريّ أسند طريق الخزاعيّ ولم يذكر هذا الوجه عنه. فعُلِم أنّ في إطلاقات أبي معشر هنا نظرًا.

(٣) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (١/ ٤٥١)، وجامع الروذباري (٢/ ٦١٣)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٣٧١- ٣٧٢)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٩). ويشار إلى أنّ الروذباري خصّ هذا الوجه بطريق الأهوازي، وأما أبو معشر فأطلقه، فتناول إطلاقه طريقي الأهوازي والخزاعي وغيرهما، مع أنّ الخزاعيّ لم يذكر هذا الوجه من هذا الطريق، وكذلك الروذباريّ أسند طريق الخزاعيّ ولم يذكر هذا الوجه عنه. فعُلِم أنّ في إطلاقات أبي معشر هنا نظرًا.

(٤) تنظر القراءة في تبصرة البيان (ص٢٥٢)، وتلخيص أبي معشر (ص١٩٣)، وتنظر الطرق في تبصرة البيان (ص٨٣)، وتلخيص أبي معشر (ص٢٦).

٦- وإبراهيم بن قالون عن قالون: من تبصرة البيان للسعيدي عن الحويسي عن النقاش عن ابن فليح عن إبراهيم؛ كما سبق عنه[١].

ثالثًا: من وافقه عن نافع: صحّ هذا الوجه في النشر عن نافع من طريق الأزرق عن ورش.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ من طريقيه الرئيسين، وتبعه بعض طرقه المتفرّعة عنه في أحد الطريقين، فأمّا أصل طريقه الرئيسيّ الأول – طريق أبي نشيط- فوردت له فيه موافقةٌ واحدةٌ من أصل طريقه الفرعيّ. وأما أصل طريقه الرئيسيّ الآخر – طريق الحلواني- فوردت له فيه موافقاتٌ يسيرةٌ عن شيخه – وهو أصل طريقه الفرعيّ-، وعن أصل طريقه الرئيسيّ، وأحدها نشريّ. ووردت له عدّة موافقات عن الراوي، وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

ولم يصرّح المنفرِد بهذا الوجه في الكتاب الذي أسند منه ابن الجزريّ طريقه، لكنّه صرّح به في كتاب آخر.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه ذكر أوّلًا أصحاب الإمالة، ثمّ ذكر التقليل للأزرق، ثمّ أطلق الفتح عن الباقين، وبعد ذلك ذكر هذا الوجه عن قالون موسومًا بالانفراد[٢].

٢- ولم يذكره في الطيبة[٣].

***

١٨٣- الموضع الثالث والخمسون: انفراد ابن مهران عن يحيى العليمي عن شعبة بتقليل الراء في فواتح السور.

---

(١) تنظر القراءة في تبصرة البيان (ص٢٥٢)، وينظر الطريق فيه (ص٨٣).

(٢) ينظر النشر (٣/ ١٣٣)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٨٠).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٦٢، الأبيات: ٣١٧- ٣٢٠).

قال ابن الجزريّ عن الراء من ﴿الٓر﴾ و﴿الٓمٓر﴾: «وانفرد ابن مهران عن ابن عامر وقالون والعُليمي عن أبي بكر بإمالة بين بين»[1].

– طريق ابن مهران عن يحيى العليمي في رواية شعبة من الطرق المسندة في النشر، وجاء طريقه النشريّ من كتابه الغاية: عن **ابن خُلَيع** عن أبي بكر الأطروش عن **يحيى العليمي** عن شعبة[2].

– **مصدر الانفراد:**

أ– قال ابن مهران في الغاية في فرش سورة يونس عليه السلام: «﴿الٓر﴾ بكسر الراء: كوفيٌّ غير عاصم إلا يحيى، وأبو عمرو»[3]، وليس في هذه العبارة ما يفيد التقليل للعليمي.

ب– لكنّه قال في المبسوط: «قرأ أبو جعفر ونافعٌ وابنُ كثير وعاصمٌ ويعقوب: ﴿الٓر﴾ بفتح الراء. وقرأت لابن عامرٍ **وعاصمٍ في رواية حمّاد بينَ الفتح والكسر**، وكذلك ذكروا لنا عن نافع إلّا أنّهم قالوا (إلى الفتح أقرب). وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائيّ وخلف ويحيى عن أبي بكر بكسر الراء»[4]، وفيه التقليل لحمّاد عن عاصم، وهو طريق العليمي؛ إذ في الغاية والمبسوط أنّ العليمي أخذ عن حماد وهو أخذ عن عاصم ثم عن شعبة عن عاصم، وأخذ ابن الجزريّ إسناد ابن مهران عن العليمي لكنّه لم يذكر حمّادًا بين العليمي وشعبة لَمّا رأى صحّة أخذ العليمي عن شعبة مباشرة.

---

(١) النشر (٣/ ١٣٣).

(٢) ينظر النشر (١/ ٤٤١– ٤٤٢)، والغاية لابن مهران (ص١٩). وفي الغاية أنّ العليميّ قرأ على حمّاد بن أبي زياد وهو قرأ على عاصم ثم على شعبة عن عاصم، وصحّح ابن الجزريّ أخْذَ العليميّ عن شعبة مباشرة، ونقَله عن الداني.

(٣) الغاية لابن مهران (ص٦١).

(٤) المبسوط لابن مهران (ص١٣٦)، وكذلك ذكر الأندرابي التقليل لحماد [ل١٨٨/ ب]، وقد أسند طريقه عن الفارسي عن ابن مهران عن ابن خُلَيع عن الأطروش عن العليمي عن حماد عن عاصم ثم عن شعبة عن عاصم [ل٩٥/ أ].

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا ذكر هذا الوجه عن العليمي ولا عن شعبة ولا عن عاصم – غير ابن مهران-.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسي، ولم أجد أحدًا وافقه عنه ولا عن الراوي ولا عن القارئ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

ولم يصرّح المنفرِد بهذا الوجه في الكتاب الذي أسند منه ابن الجزريّ طريقه، لكنّه صرّح به في كتاب آخر.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه ذكر أوّلًا أصحاب الإمالة، وجزم بالإمالة لشعبة، ثمّ ذكر التقليل للأزرق، ثمّ أطلق الفتح عن الباقين، وبعد ذلك ذكر هذا الوجه عن شعبة موسومًا بالانفراد(١).

٢- ولم يذكره في الطيبة(٢).

***

١٨٤- الموضع الرابع والخمسون: انفراد صاحب المبهج عن أبي نشيط عن قالون بإمالة الراء في فواتح السور.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد صاحب المبهج عن أبي نشيط عن قالون بالإمالة المحضة مع من أمال، وتبعه على ذلك صاحب الكنز من حيث أسند ذلك من طريقه»(٣).

- طريق المبهج عن أبي نشيط عن قالون من الطرق المسندة في النشر، وسبق تفصيله(٤).

---

(١) ينظر النشر (٣/ ١٣٣)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٨٠)؛ حيث جزم أوّلًا بالإمالة لشعبة، وبعد ذلك ذكر هذا الوجه آخرًا موسومًا بالانفراد.

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦٢، الأبيات: ٣١٧- ٣٢٠).

(٣) النشر (٣/ ١٣٣).

(٤) ينظر: ص٦١٨ .

- **مصدر الانفراد**: ذكر في المبهج الإمالة عن أبي عمرو وأهل الكوفة إلّا حفصًا وعن الشحام وأبي نشيط كلاهما عن قالون وعن غيرهم[(١)]، وعَطْفُه للشحام وأبي نشيط على إمالة أبي عمرو وأهل الكوفة يدلّ على أنّ إمالتها إمالةٌ محضةٌ. وطريق الشحام عن قالون ليس نشريًّا.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن بويان عن أبي حسان عن أبي نشيط**: لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن أبي نشيط عن قالون: أبو الكرم من المصباح – في أحد إطلاقيه–:

١– عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشّذَائي عن ابن شنبوذ عن أبي حسان عن أبي نشيط.

٢– وعن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الشنبوذي عن ابن شنبوذ بسنده السابق.

حيث تعرّض لأحكام ﴿الٓر﴾ و﴿الٓمٓر﴾ في الأصول وذكر فيها الفتح للحلواني وأبي سليمان عن قالون وابن بويان عن أبي نشيط، وذكر التقليل للقاضي عن قالون، وأطلق الإمالة عن الباقين، فيدخل فيهم من بقي من طرق أبي نشيط، إلّا أنّه أعاد ذكر أحكام الإمالة في فرش سورة يونس وذكر أصحاب الإمالة والتقليل ولم يذكر أحدًا عن قالون فيهم، ثم أطلق الفتح عن الباقين فاندرج فيهم قالون بكافة طرقه[(٢)].

ثالثًا: من وافقه عن قالون:

١– أحمد بن صالح عن قالون:

أ– من طريق ابن مالك الأشناني عن ابن صالح:

---

(١) ينظر المبهج (١/ ٣٥٥).

(٢) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المصباح (٢/ ٢٧٤، ٣/ ٤١١– ٤١٢)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٣٣– ٢٣٤).

من طريق ابن مجاهد عن الأشناني: من جامع البيان عن أبي مسلم عن ابن مجاهد، ومن جامع البيان أيضًا عن أبي الفتح عن السامَرّي عن ابن مجاهد، ومن المصباح – في أحد إطلاقيه- بسنده إلى الكتاني عن ابن مجاهد.

ومن طريق ابن حرب والطوسي كلاهما عن الأشناني: من المصباح – في أحد إطلاقيه- بأسانيده إليهما.

ب- ومن طريق الحسن بن القاسم[1] **عن ابن صالح**: من جامع البيان بسنده إليه.

حيث ذكر الداني عن ابن صالح أنّه قال بكسر الراء، ولم يذكر أبو الكرم في الأصول ابنَ صالح في الأصول فيمن فتح أو قلّل، ثم أطلق الإمالة للباقين، فاندرج فيهم، لكنّه في الفرش ذكر أصحاب الإمالة والتقليل ولم يذكره ثم أطلق الفتح عن الباقين، فاندرج فيهم[2].

٢- وأبو سليمان عن قالون: من الكامل للهذلي؛ حيث ذكر الإمالة عنه[3].

٣- وأبو الكرم – في أحد إطلاقيه- بطرقه إلى الحُلْواني وابن قالون وابن دازِيل والشحام وأبي مروان خمستهم عن قالون: حيث لم يذكرهم في الأصول فيمن فتح أو قلّل، ثم أطلق الإمالة للباقين، فاندرج هؤلاء في أصحاب الإمالة، لكنّه في الفرش ذكر أصحاب الإمالة والتقليل ولم يذكرهم، ثم أطلق الفتح عن الباقين، فاندرجوا فيهم[4]. وفي هذه الطرق **طريق نشريّ هو طريق رزق الله عن الحمامي عن النقاش عن ابن أبي مهران عن الحلواني.**

رابعًا: من وافقه عن نافع:

---

(١) أبو علي الحسن بن القاسم بن عبد الله، قرأ على أحمد بن صالح، روى القراءة عنه أحمد بن عبد ربه. ينظر: غاية النهاية (١/ ٧١٨).

(٢) ينظر ما يتعلق بالقراءة في جامع البيان (٢/ ٨٦٢)، والمصباح (٢/ ٢٧٤، ٣/ ٤١١- ٤١٢)، وتنظر طرقه في جامع البيان (١/ ١٩٥- ١٩٦)، والمصباح (١/ ٢٢٦- ٢٢٨).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٦٧)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٦٥).

(٤) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المصباح (٢/ ٢٧٤، ٣/ ٤١١- ٤١٢)، وتنظر الطرق فيه (٢١٥- ٢١٩، ٢٢٤- ٢٢٦، ٢٣٥، ٢٣٦).

١- ورش عن نافع:

أ- من طريق الأزرق:

من طريق ابن شـــنبوذ عن النحاس عن الأزرق: من طريق الخزاعي عن الشّـــذَائي والسامري كلاهما عن ابن شنبوذ(١)، ومن طريق الخبازي عن الشّذَائي عن ابن شنبوذ(٢)، ومن طريق الأهوازي عن ابن سعيد عن ابن شنبوذ(٣).

ومن طريق الأهناســي عن مواس عن الأزرق: من طريق الأهوازي عن ابن ســعيد عن الأهناسي(٤).

ومن جامع ابن فارس عن أصحاب الشنبوذي(٥).

ب- ومن طريق البخاري(٦).

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٠٨)، والكامل (١/ ٦٦٧)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٥١)، وجامع الروذباري (٢/ ٦١٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢١)، والكامل - لكن فيه طريق الشّذَائي دون السامري- (١/ ٢٤٢)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٨٣)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٧).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٦٧)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٤٢- ٢٤٣).

(٣) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٥١)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٨٤).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٥١)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٨٤).

(٥) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص٣٣٣)، وينظر طريقه فيه (ص٨٢)، وسبق أنّه قال عن طريق الأزرق في جامعه: (فسمعتها من أصحاب أبي الفرج غلام ابن شنبوذ بعد أن قرأتها عليهم، لكنّي لا آخذ بها بل ذكرتها للمذاكرة حسب).

(٦) تنظر القراءة في الإشارة [ل٤١/ أ]، والكامل (١/ ٦٦٧)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٥١)، وجامع الروذباري (٢/ ٦١٣)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٢٥٥- ٢٥٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٨٧- ٣٨٨)، وجامع الروذباريّ (١/ ٣٠٥)، وأمّا العراقيّ فقد سقطت طرقه عن البخاري ممّا وصلنا من كتابه، وقد صرّح صاحب البشارة [ل٥/ ب] بأنّ طريق البخاريّ عن ورش ورد من طريقي ابن مرثد وابن الأسد، والظاهر أنّ العراقيّ أسند طريق ابن مرثد من طريق ابن مهران كما هو دأبه وكما أسنده الهذلي في الكامل (١/ ٢٥٥) عن العراقي عن ابن مهران، وأمّا طريق أبي الأسد =

ج- ومن طريق ابن شنبوذ عن الدمياطي: من طريق الخزاعي[1] وأبي الفضل الرازي[2] عن الشّذَائي، ومن طريق الخزاعي عن السامري[3]، ومن طريق الأهوازي عن الشنبوذي[4].

د- ومن طريق ابن عيسى: من طريق الخزاعي[5].

هـ- ومن طريق أبي الفضل الكناني: من طريق الخزاعي عن السامري عن ابن شنبوذ عن النحاس عن الكناني[6].

و- ومن طريق ابن أبي حماد الشطوي: من طريق الخزاعي والخبازي كلاهما عن الشّذَائي عن ابن شنبوذ عن الشطوي[7].

ز- ومن طريق ابن صالح: من طريقي ابن مجاهد وابن شنبوذ[8].

فلعلّه أسنده عن أبي محمد عبد الله بن يوسف عن أبي الأسد عن أبي إسحاق البخاري؛ فقد أسند الهذليّ في الكامل (١/ ٢٥٦) هذا الطريق عن العراقي، ولم يذكر ابن الجزري في غاية النهاية (١/ ١٦٢) رواةً لأبي الأسد غير عبد الله بن يوسف شيخ العراقيّ.

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٠٨)، والكامل (١/ ٦٦٧)، وجامع الروذباري (٢/ ٦١٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٣)، والكامل (١/ ٢٤٤)، وجامع الروذباري (١/ ٣٠٠).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٥١)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٨١)، والرازي يروي عن الشّذَائي بسند.

(٣) تنظر الإحالات السابقة للمنتهى، وجامع الروذباري.

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٥١)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٨٠).

(٥) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٠٨)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٥١)، وجامع الروذباري (٢/ ٦١٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٠- ١٢١، ١٢٢، ١٢٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٨٠)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٤- ٢٩٥).

(٦) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٠٨)، وجامع الروذباري (٢/ ٦١٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٣)، وجامع الروذباري (١/ ٣٠١).

(٧) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٦٧)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٢٥٤).

(٨) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ٨٦٢)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٢٠٠- ٢٠١).

ويلاحظ أنّ أكثر الموافقات يدور على طريق ابن شنبوذ، وعلى طريق الخزاعي.

ويشار إلى أنّ الخزاعي – بعد أن ذكر الكسر لورشٍ من طريق ابن عيسى وابن شنبوذ- ذكر أن الصحيح عن أصحاب ورش منزلة بين الفتح والكسر(١).

٢- وابن جماز عن نافع: من طريق ابن مجاهد(٢)، ومن طريق الأهوازي(٣)؛ حيث نُصّ له على كسر الراء.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد أحدًا وافقه في أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ، وهي تدور على المصباح في أحد إطلاقيه، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي، وكثيرٌ منها يدور على المصباح في أحد إطلاقيه وأحدها نشريّ، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ في الطيبة القديمة الإمالة في ﴿الٓر﴾ بالخلف لقالون؛ حيث قال:

.... وبعد را (حـ)كم (مـ)نا خلف (شفا) **ولامَ را**

وافقَ (صـ)ف (كـ)م (**بـ**)ين **خُلْفٍ** ....(٤)

لكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

---

(١) ينظر المنتهى (ص٤٠٨).

(٢) تنظر القراءة في السبعة (ص٣٢٢)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٥١)، والمصباح في أحد إطلاقيه؛ حيث نصّ في الأصول (٢/ ٢٧٤) على كسر ابن جماز، لكنه أعاد بيان الأحكام في الفرش (٣/ ٤١١- ٤١٢) ولم يذكره في أصحاب الإمالة ولا التقليل، ثم أطلق الفتح عن الباقين فاندرج فيهم، وتنظر الطرق في السبعة (ص٨٨)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٠٣)، والمصباح (١/ ٢٤٩).

(٣) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٥١)، وجامع الروذباري (٢/ ٦١٣)، والمصباح – في أحد إطلاقيه كما سبق- (٢/ ٢٧٤، ٣/ ٤١١- ٤١٢)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٠٢)، وجامع الروذباري (١/ ٣٣٢- ٣٣٣)، والمصباح (١/ ٢٤٨).

(٤) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٢/ ب].

١- فإنّه ذكر أوّلًا أصحاب الإمالة والتقليل، ولم يذكر فيهم أحدًا من طرق قالون، ثمّ أطلق الفتح عن الباقين، وبعد ذلك ذكر هذا الوجه عن قالون موسومًا بالانفراد(١).

٢- ولم يذكره في الطيبة الجديدة(٢).

***

١٨٥- الموضـع الخامس والخمسون: انفراد الهذلي بتقليل الهاء والياء من ﴿كهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] عن الأصبهاني عن ورش.

قال ابن الجزريّ: «فأما الهاء من كهيعص فأمالها أبو عمرو والكسائي وأبو بكر، واختلف عن قالون وورش،... وأما ورش: **فرواه عنه الأصبهاني بالفتح**. واختلف عن الأزرق فقطع له بين اللفظين صاحب التيسير... وقطع له بالفتح صاحب الهداية... **وانفرد أبو القاسم الهذلي** ببين بين عن الأصبهاني عن ورش»(٣). ثم قال عن الياء: «واختلف عن نافع من روايتيه؛ فأمالها بين اللفظين من أمال الهاء كذلك فيما قدمنا، وفتحها عنه من فتح على الاختلاف الذي ذكرناه في الهاء سواء، **وكذلك في انفراد الهذلي عن الأصبهاني**»(٤).

- طريق الهذلي عن الأصبهاني عن ورش من الطرق المسندة في النشر، وسبق(٥).

- **مصدر الانفراد:** أطلق في الكامل التقليل عن أهل المدينة، فدخل فيهم ورش من طريق الأصبهاني(٦).

---

(١) ينظر النشر (٣/ ١٣٣)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٨٠)؛ فإنه لم يذكره في أصحاب الإمالة التقليل، وذكر هذا الوجه آخرًا موسومًا بالانفراد.

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦٢، الأبيات: ٣١٧- ٣٢٠).

(٣) النشر (٣/ ١٣٥).

(٤) النشر (٣/ ١٣٧- ١٣٨).

(٥) ينظر: ص٣٦١ .

(٦) ينظر الكامل (١/ ٦٦٨).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن المطوعي عن الأصبهاني، أو عن الحمامي عن هبة الله عن الأصبهاني:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن هبة الله عن الأصبهاني:

أ- أبو حفص الطبري عن هبة الله: من تلخيص أبي معشر عن أبي علي الأصبهاني عن الطبري. **وهذا الطريق نشريّ.**

ب- وابن مهران عن هبة الله: من الإشارة للعراقيّ عنه.

ج، د- والأهوازي عن الوراق وابن العلاف كلاهما عن هبة الله: من جامع الروذباري عنه.

حيث أطلق أبو معشر والروذباري التقليل عن نافع، وأطلق العراقيُّ عن نافع أنّه قرأ بين الفتح والكسر وإلى الفتح أقرب(١).

ثالثًا: من وافقه عن الأصبهاني - من غير طريق هبة الله-.

١- دُلبة والدقاق عن الأصبهاني: من طريق أبي الفضل الخزاعي عن الشّذَائي عنهما: من كتابه المنتهى، ومن جامع الروذباري عن أبي بكر المروزي عن الخزاعي؛ حيث أطلق الخزاعي التقليل عن أهل المدينة، وأطلق الروذباري التقليل عن نافع(٢).

---

(١) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل٥٥/ ب]، وتلخيص أبي معشر (ص٢٣١)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٦٩)، وتنظر الطرق في التلخيص (ص٢٨)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٣). وأمّا العراقيّ فحين بدأ في ذكر أسانيده عن ورش ذكر أنّه قرأ على الطرازي عن أبي الحسن المروزي عن الأصبهاني ثم سقطت بقيّة أسانيد ورش ممّا وصلنا من كتابه [ل٦/ أ]، وقد ذكر صاحب البشارة [ل٥/ ب] أنّ طريق الأصبهاني عن ورش جاء من طريق هبة الله بن جعفر والمروزي كلاهما عن الأصبهاني، ولم يفصّل فيها بأكثر من هذا، وأسانيد هذه الطرق سقطت ممّا وصلنا من كتاب الإشارة - عدا طريق المروزي عن الأصبهاني-، ويبدو أنّ العراقيّ أسند طريق هبة الله من طريق ابن مهران عنه؛ حيث أسند ابن مهران هذا الطريق، وكثيرًا ما يسند العراقيُّ طرق ابن مهران، وأيضًا أسند الهذلي في الكامل (١/ ٢٥٥- ٢٥٦) هذين الطريق عن العراقيّ.

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٦٩)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٦٩)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤)، وجامع الروذباريّ (١/ ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٢).

٢- وأبو الحسن المروزي عن الأصبهاني: من الإشارة للعراقي عن الطرازي الكاتب عنه؛ كما سبق عن العراقي[١].

رابعًا: من وافقه عن ورش - من غير طريق الأصبهاني-: صحّ هذا الوجه في النشر عن ورشٍ من طريق الأزرق.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد أحدًا وافقه في أصل طريقه الفرعيّ الأول - (المطوّعي)-، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن أصل طريقه الفرعيّ الثاني - (هبة الله)- من غير طريقه الفرعيّ - (الحمّامي)-، وأحدها نشريّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن أصل طريقه الرئيسي، وصحّ هذا الوجه في النشر عن الراوي من طريقه الرئيسيّ الآخر.

- **حكم ابن الجزريّ:** قال ابن الجزريّ في الطيبة في سياق ذكره للتقليل في فواتح السور:

و(إ)ذ ها يا اختلف[٢]

فأطلق الخلف عن نافع بكماله في تقليل الهاء والياء - أي من ﴿كهيعٓصٓ﴾-، ورأى صاحب الإتحاف أنّ ظاهره يفيد التقليل للأصبهاني؛ حيث قال: «وانفرد الهذليّ بالتقليل عن الأصبهاني، وهو ظاهر متن الطيبة؛ فإنّه أطلق الخلاف فيها لنافع...»، ثم بيّن وجه كون إطلاق الخلاف عن نافع يفيد بظاهره الخلف عن الأصبهاني، فقال: «لأنّه لو أراد حصر الخلاف في الأزرق لرمز له بالجيم على قاعدته في الأصول، فيدخل الأصبهاني»، ثم استدرك على كونه ظاهر الطيبة بقوله: «لكنّه انفرادةٌ للهذليّ كما ترى على ما في النشر، والله أعلم»[٣]. وفيما استدلّ به على كون الخلف عن الأصبهاني ظاهرَ الطيبة نظرٌ؛ لأنّ ابن الجزريّ لو رمز للأزرق بخصوصه بالجيم لاضطر إلى الإتيان برمز قالون بالباء وذكر الخلاف له، لأن قالون والأزرق لهما الخلاف في التقليل، وحيث أتى بالجيم فيجب أن يكون الأصبهاني كقالون، وإذا ذكر الخلاف لمرموز الباء فحينئذ

---

(١) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل٥٥/ ب]، وينظر طريقه فيه [ل٦/ أ].

(٢) طيبة النشر (ص٦٢، البيت: ٣٢٠).

(٣) إتحاف فضلاء البشر (١/ ٢٨٥- ٢٨٦).

يكون ذلك أقوى في نسبة الوجه للأصبهاني مما لو أطلق الخلف عن نافع ولم يأت بالجيم للأزرق، ويظهر هذا بمقارنة عبارته في الطيبة الجديدة مع الطيبة القديمة، قال في الطيبة القديمة:

...... وها يا كاف (بـ)ـل	خلفٌ (جـ)ـلا ....[1]

وقال في الطيبة الجديدة: (و(إ)ذ ها يا اختلف)، فعبارة الطيبة القديمة جاءت على الوجه الذي ذكر صاحب الإتحاف أنّه يفيد عدم دخول الأصبهاني في الخلف، وأنت ترى أنّها أظهر وأقوى في الخلف للأصبهاني من عبارة الطيبة الجديدة -كما سبق بيانه-، فعبارة الطيبة الجديدة ليست ظاهرةً في إفادة الخلف للأصبهاني، بل هي مجملةٌ؛ لا تفيد الخلف عنه ولا تأباه، وإنّما تفيد الخلف لكلٍّ واحد من راويي نافع، وهذا له صورٌ عديدةٌ تحتملها العبارة على السواء. وهل إطلاقه الخلف عن نافع في الطيبة إلا كقوله في النشر: (واختلف عن قالون وورش) وقد فصل الخلاف بعدها فقال: (فأما قالون ... وأما ورش فرواه عنه الأصبهاني بالفتح، واختلف عن الأزرق)[2]. والذي يظهر أنّ ابن الجزريّ لم

---

(١) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٣/ ب]. وتكملته: (والاصبهاني لم يمل * غير بلى التوراة خلف...)، والظاهر أنّ المقصود بالإمالة: الإمالة الكبرى، فالبيت يفيد بظاهره التقليل للأصبهاني في (ها يا)، وقوله: (والاصبهاني لم يمل) لا يفيد الاحتراز عن هذا الظاهر. وإن حملت الإمالة على خلاف الفتح فيكون قوله: (والاصبهاني لم يمل...) احترازاً مما يعطيه ظاهر البيت من تقليل (ها يا). والله أعلم.

(٢) وممّا يدلّ على أنّ إطلاق الخلف عن نافع في الطيبة لا يوجب الخلف لكلّ طريقٍ من طريقي كلّ راوٍ: أنّه قال في الطيبة القديمة [ل٤٧/ ب] عند بيانه لحكم ياء (إخوتي إن): (وإخوتي (ثـ)ـبتٌ وخلفٌ (أ)كرما)، أطلق الخلف عن نافعٍ، فيكون الخلف ثابتًا لكلّ واحدٍ من راوييه في الجملة، لكن لا يجب أن ينسحب الخلف إلى كل طريق من طريقي كلّ راوٍ، بل يجوز أن يكون لأحد الطريقين أحد الوجهين وللآخر الآخر، بل لا يجوز هاهنا أن ينسحب الخلف إلى كلّ طريق من الطريقين، وإلّا لكان للأزرق الخلف، ولم يذكر عنه خُلْفًا في النشر ولا على سبيل الانفراد أو التضعيف. وحينئذٍ جاز أن يكون خُلْف ورشٍ حاصلًا بكون الفتح للأزرق والإسكان للأصبهاني، أو بكون الفتح للأزرق والخلف للأصبهاني، فبقيت عبارته مجملة غير معيّنة لأحد المحتملات. وكذلك هاهنا في (كهيعص) جاز أن يكون خلف ورشٍ حاصلًا بكون التقليل للأزرق والفتح للأصبهاني.

يعتدّ بانفراد الهذليّ، فقد جزم أوّلًا بالفتح عن الأصبهاني، وذكر الخلف عن الأزرق، وبعد ذلك ذكر آخرًا الفتح للأصبهاني من طريق الهذليّ موسومًا بالانفراد[1].

***

١٨٦- الموضع السادس والخمسون: انفراد ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر بفتح الهاء والياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾.

قال ابن الجزريّ عن (الهاء): «وانفرد ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر بالفتح فخالف في ذلك سائر الناس». ثم قال عن (الياء): «واختلف عن نافع من روايتيه؛ فأمالها بين اللفظين من أمال الهاء كذلك فيما قدمنا، وفتحها عنه من فتح على الاختلاف الذي ذكرناه في الهاء سواء، **وكذلك** في انفراد الهذليِّ عن الأصبهاني، **وابنِ مهران عن العليمي عن أبي بكر**»[2].

- طريق ابن مهران عن يحيى العليميّ في رواية شعبة من الطرق المسندة في النشر، وسبق[3].

- **مصدر الانفراد:** خصّ في الغاية الإمالة عن عاصم بيحيى بن آدم، فأفاد الفتح لغير يحيى[4].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن خُلَيع عن الأطروش عن العليمي:** لم أجد أحدًا وافقه.

---

(١) وكذلك وسم هذا الوجه في التقريب بالانفراد، لكنّه لم يجزم أوّلًا بالفتح للأصبهاني، بل ذكر الفتح له من غير طريق الهذليّ، ثم ذكر انفراد الهذليّ بالإمالة عنه. (ينظر تقريب النشر: ١/ ٣٨١، ٣٨٤).

(٢) النشر (٣/ ١٣٧- ١٣٨).

(٣) ينظر: ص٨٠٤ .

(٤) ينظر غاية ابن مهران (ص٦٩)، وكذلك في المبسوط (ص١٧٢)، وذكر الأندرابي الإمالة للعليمي ثم قال [الإيضاح: ل٢٠١/ أ]: (غير أنّي قرأت للعليمي بالفتح)، وقد أسند طريق العليمي من طريق ابن مهران.

ثانيًا: من وافقه عن العليميّ: الغضائري عن الأطروش عن العليميّ: من جامع الروذباري عن الأهوازي عن الغضائري؛ حيث ذكر الروذباريّ الفتح للغضائري عن العليمي عن حماد(١).

ثالثاً: من وافقه عن شعبة:

١، ٢- البرجمي والأعشى كلاهما عن شعبة(٢).

٣- والكسائي عن شعبة(٣).

٤- والاحتياطي عن شعبة: من طريق الأهوازي(٤)، ومن طريق الخزاعي وأبي الفضل الرازي(٥).

٥- وابن جبير عن شعبة: من طريق الأهوازي(٦)، ومن طريق الخزاعي(٧).

---

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٧٦٩)، وينظر الطريق فيه (١/ ٥٤٢).

(٢) ينظر: التذكرة – والفتح فيه للأعشى دون البرجمي- (ص٤٢٣)، والمنتهى (ص٤٦٩)، وروضة المالكي (١/ ٣٥٧)، وجامع البيان (٢/ ٩٥٦)، والإشارة للعراقي [ل٥٥/ ب]، وجامع ابن فارس (ص٣٨٨)، والتبصرة لابن فارس (ص٣٦٥)، وجامع الفارسي [ل١٨٧/ ب]، والكامل – والفتح فيه للأعشى دون البرجمي- (١/ ٦٦٩)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٥١- ٤٥٢)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٦٩- ٧٧٠)، والمستنير (ص٤٦٩)، وروضة المعدل (١/ ٥٥٨)، وكفاية أبي العز (ص٢٢١)، والمنهاج (٢/ ٥٨٦)، والمصباح (٢/ ٢٧٥، ٣/ ٥٥٢- ٥٥٣)، وغاية الاختصار (٢/ ٥٦٢).

(٣) تنظر الإحالات السابقة إلى المنتهى، وجامع البيان، وتبصرة ابن فارس، وجامع الفارسي، والكامل، وجامع أبي معشر، وجامع الروذباري، والمستنير، وروضة المعدل، والمنهاج، والمصباح.

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٥٢- ٤٥٣)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٦٩)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٥٥٠- ٥٥١)، وجامع الروذباري (١/ ٥٠٣- ٥٠٥).

(٥) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٥٢- ٤٥٣)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٥٣٧- ٥٣٨).

(٦) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٥٢- ٤٥٣)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٦٩)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٥٤٩)، وجامع الروذباري (١/ ٤٩٩- ٥٠٠).

(٧) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٥٢- ٤٥٣)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٥٣٩).

٦، ٧- والحسين[١] **ويحيى**[٢] **الجعفيان كلاهما عن شعبة.**

٨- وإسحاق ابن راهويه[٣] **عن شعبة:** من المصباح – في أحد إطلاقيه-[٤].

رابعًا: من وافقه عن عاصم: صحّ هذا الوجه في النشر عن عاصمٍ من رواية حفص.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقةٌ عن أصل طريقه الفرعيّ من طريق الأهوازي، ووردت له موافقات عديدةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا بالإمالة لشعبة وغيره في (الهاء)، وذكر الخلف عن قالون وورش، ثمّ بعد فراغه من بيان خلفهما ذكر آخرًا فتح ابن مهران للعليمي موسومًا بالانفراد، ولو أنّه اعتدّ بخلافه لذكر الخلاف أوّلًا للعليميّ كما ذكره عن قالون وورش. ونحو ذلك ذكره في إمالة (الياء)[٥].

٢- ولم يذكره في الطيبة[٦].

***

---

(١) ينظر ما يتعلق بالقراءة في الروضة (١/ ٥٥٨)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٥٢- ٤٥٣)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٦٩)، والمصباح – على ما يفيده أحد إطلاقيه- (٢/ ٢٧٥، ٣/ ٥٥٢- ٥٥٣)، وتنظر الطرق في الروضة (١/ ٢٩٦)، وجامع أبي معشر (١/ ٥٤٨- ٥٤٩، ٥٧٠)، وجامع الروذباري (١/ ٤٩٨- ٤٩٩)، والمصباح (١/ ٣٩٤- ٣٩٨).

(٢) تنظر القراءة في الروضة (١/ ٥٥٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣١- ٣٢).

(٣) أبو يعقوب إسحاق بن راهويه، الإمام العَلم الحافظ، (ت٢٣٨هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٥٨).

(٤) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المصباح (٢/ ٢٧٥، ٣/ ٥٥٢- ٥٥٣)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٩٨).

(٥) ينظر النشر (٣/ ١٣٥، ١٣٧- ١٣٨)، وتقريب النشر (١/ ٣٨١، ٣٨٤).

(٦) ينظر طيبة النشر (ص٦٢، الأبيات: ٣١٧- ٣٢٠).

١٨٧- الموضع السابع والخمسون: انفراد صاحب التجريد بإمالة هاء ﴿طه﴾[طه: ١] عن الأصبهاني.

قال ابن الجزريّ: «وأما الهاء من ﴿طه﴾: فأمالها أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر، واختلف عن ورش، ففتحها عنه الأصبهاني... وانفرد صاحب التجريد بإمالتها محضاً عن الأصبهاني»(١).

- طريق ابن الفحام عن الأصبهاني عن ورش من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه التجريد: عن الفارسيّ عن الحمّامي عن هبة الله بن جعفر عن الأصبهاني(٢).

- **مصدر الانفراد**: أطلق في التجريد الإمالة في ﴿طه﴾ عن ورش، فشمل بإطلاقه الأصبهانيّ(٣).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الأصبهاني عن ورش: أبو الكرم من المصباح**: عن الأكفاني والشريف الهبّاري كلاهما عن **الحمّامي عن هبة الله عن الأصبهاني**. وعن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن المطوعي عن الأصبهاني. وعن ابن عتاب بسنده إلى المطرز عن الأصبهاني؛ حيث أطلق أبو الكرم الإمالة عن ورش في هاء ﴿طه﴾(٤). **وطرق المصباح عن هبة الله والمطوعي نشرية.**

ثانيًا: من وافقه عن ورش: صحّ هذا الوجه في النشر عن ورشٍ من طريق الأزرق.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ في طريقه الفرعيّ - (الحمّامي)- وفي أصل

---

(١) النشر (٣/ ١٣٥- ١٣٦).

(٢) ينظر النشر (١/ ٣٤١، ٣٤٣- ٣٤٥)، والتجريد (ص٤٩).

(٣) ينظر التجريد لابن الفحام (ص١٣١)، ونقل بعد ذلك التقليل لورش عن عبد الباقي، وهو من طرق الأزرق لا الأصفهاني في التجريد.

(٤) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٥٦٨)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٦٧- ٢٧١، ٢٨٠، ٢٨١- ٢٨٢).

طريقه الرئيسيّ، وبعضها نشريّة، وهي بأسرها تدور على المصباح من إطلاق عبارته. وصحّ هذا الوجه في النشر عن الراوي من غير هذا الطريق.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا بالفتح للأصبهاني، وذكر الخلف في الإمالة عن الأزرق، ثمّ بعد ذلك ذكر هذا الوجه آخرًا موسومًا بالانفراد(١).

٢- ولم يذكره في الطيبة، بل نصّ فيها على أنّه لم يُمَلْ عن الأصبهاني غير ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾[آل عمران: ٣] (٢).

***

١٨٨- الموضع الثامن والخمسون: انفراد الهذلي عن الأصبهاني بتقليل هاء ﴿طه﴾.

قال ابن الجزريّ: «وأما الهاء من ﴿طه﴾: فأمالها أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر، واختلف عن ورش، ففتحها عنه الأصبهاني، وانفرد صاحب التجريد بإمالتها محضا عن الأصبهاني، **وانفرد** الهذلي عنه [أي عن الأصبهاني] وعن قالون بينَ بينَ»(٣).

- طريق الهذلي عن الأصبهاني عن ورش من الطرق المسندة في النشر، وسبق(٤).

- **مصدر الانفراد:** التقليل في هاء ﴿طه﴾ للأصبهاني مقتضى قول الكامل: «وبين بين: أبو عبيد **وباقي أهل المدينة**»؛ إذ لم يذكر قبل ذلك من أهل المدينة إلا ورشاً من غير طريق الأصفهاني، فدخل ورشٌ من طريق الأصفهاني في الباقين(٥).

---

(١) ينظر النشر (٣/ ١٣٥)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٨٢- ٣٨٣) حيث وسمه بالانفراد، ولم يذكره أوّلًا في أصحاب الإمالة مع ذكره للخلف عن الأزرق.

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦٢، الأبيات: ٣١٧- ٣١٨)، (ص٦٣، الأبيات: ٣٢١- ٣٢٢).

(٣) النشر (٣/ ١٣٥- ١٣٦).

(٤) ينظر: ص ٣٦١.

(٥) الكامل (١/ ٦٦٨- ٦٦٩).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن المطوعي عن الأصبهاني، أو عن الحمامي عن هبة الله عن الأصبهاني:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن هبة الله عن الأصبهاني:

أ- أبو حفص الطبري عن هبة الله: من تلخيص أبي معشر عن الصيدلاني عن الطبري. **وهذا الطريق نشريّ.**

ب- وابن مهران(١) **عن هبة الله:** من الإشارة للعراقيّ عنه، ومن الإيضاح للأندرابي عن أبي الحسن الفارسي عنه.

ج، د- والأهوازي عن الوراق وابن العلاف كلاهما عن هبة الله: من جامع الروذباري عنه.

حيث أطلق أبو معشر والروذباري التقليل عن نافع، وأطلق الأندرابي التقليل عن أهل المدينة، وأطلق العراقيُّ عن نافع أنّه قرأ بين الفتح والكسر(٢).

---

(١) قال ابن مهران في الغاية (ص٧٠): ((طه): بفتح الطاء وكسر الهاء: أبو عمرو، بكسرهما: كوفيٌّ غير عاصم إلا يحيى، وعبّاسٌ)، وسكت عن الباقين فيفهم أنّ لهم الفتح على السوية، وأن وجه نافع مثل ابن كثير وحفص، لكنّه قال في المبسوط (ص١٧٦): (قرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر ويعقوب (طه) بفتح الطاء والهاء، وابن كثير وعاصم أشدّ فتحًا وتفخيمًا من الآخرين، وروي عن أبي جعفر ونافع (كهيعص) و(طه) و(الر) و(حم) و(طسم) كله بين الفتح والكسر، والذي قرأناه وأخذناه لفظًا بالفتح، إلا أنّه ليس بالفتح الشديد، وكذلك قال محمد بن إسحاق [المسيبي] وغيرُه: لا ندري ما بين الفتح والكسر، وإنما أمرونا ألا نفتح فتحًا شديدًا). ولما في كلام ابن مهران من الخفاء أعرضت عن التعرّض له في الموافقات.

(٢) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل٥٧/ أ]، والإيضاح [ل٢٠٢/ أ]، وتلخيص أبي معشر (ص٢٣٦)، وجامع الروذباري (٣/ ٧)، وتنظر الطرق في التلخيص (ص٢٨)، والإيضاح [ل٨٨/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٣). وأمّا العراقيّ فحين بدأ في ذكر أسانيده عن ورش ذكر أنّه قرأ على الطرازي عن أبي الحسن المروزي عن الأصبهاني ثم سقطت بقيّة أسانيد ورش ممّا وصلنا من كتابه [ل٦/ أ]، وقد ذكر صاحب البشارة [ل٥/ ب] أنّ طريق الأصبهاني عن ورش جاء من طريق هبة الله بن جعفر والمروزي كلاهما عن الأصبهاني، ولم يفصّل فيها بأكثر من =

ثالثًا: من وافقه عن الأصبهاني – من غير طريق هبة الله-.

١- دُلبة والدقاق عن الأصبهاني: من طريق أبي الفضل الخزاعي عن الشّذَائي عنهما: من كتابه المنتهى، ومن جامع الروذباري عن أبي بكر المروزي عن الخزاعي؛ حيث أطلق الخزاعي التقليل عن أهل المدينة، وأطلق الروذباري التقليل عن نافع(١).

٢- وأبو الحسن المروزي عن الأصبهاني: من الإشارة للعراقي عن الطرازي الكاتب عنه؛ كما سبق عن العراقي(٢).

رابعًا: من وافقه عن ورش – من غير طريق الأصبهاني-: صحّ هذا الوجه في النشر عن ورشٍ من طريق الأزرق.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد أحدًا وافقه في أصل طريقه الفرعيّ الأول - (المطوّعي)-، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن أصل طريقه الفرعيّ الثاني - (هبة الله)- من غير طريقه الفرعيّ - (الحمّامي)-، وأحدها نشريّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن أصل طريقه الرئيسي ، وصحّ هذا الوجه في النشر عن الراوي من أصل طريقه الرئيسيّ الآخر.

- **حكم ابن الجزريّ**: قال ابن الجزريّ في الطيبة القديمة:

.... وقلّلن (ج)د (ح)ز (م)نا خلفهما

و"ها" (ب)ه خلفٌ.............. ....(٣)

هذا، وأسانيد هذه الطرق سقط ممّا وصلنا الإشارة – عدا طريق المروزي عن الأصبهاني-، ويبدو أنّ العراقيّ أسند طريق هبة الله من طريق ابن مهران عنه؛ حيث أسند ابن مهران هذا الطريق، وكثيرًا ما يسند العراقيُّ طرق ابن مهران، وأيضًا أسند الهذلي في الكامل (١/ ٢٥٥- ٢٥٦) هذين الطريق عن العراقيّ.

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٧٥)، وجامع الروذباري (٣/ ٧)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤)، وجامع الروذباريّ (١/ ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٢).

(٢) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل٥٧/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٦/ أ].

(٣) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٣/ ب].

وظاهره يفيد التقليل بالخلف للأصبهاني في هاء ﴿طه﴾؛ لأنّه أتى برمز (الجيم)، فيكون الأصبهاني كقالون، وقد ذكر لمرموز (الباء) الخلف، فيكون للأصبهاني الخلف.

لكنّه قال بعد ذلك:

.... والاصبهاني لم يمل

غير (بلى) (التوراة) خلفٌ..... .... [1]

فهل مراده نفي مطلق الإمالة سواء كانت صغرى أم كبرى؟ أو أراد نفي خصوص الإمالة الكبرى -كما هو الظاهر عند إطلاق لفظ الإمالة-؟ وعلى كلٍّ فابن الجزريّ لم يعتدّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا بالفتح للأصبهاني، وذكر الخلف عن الأزرق، ثمّ ذكر هذا الوجه آخرًا موسومًا بالانفراد[2].

٢- ولم يذكره في الطيبة الجديدة[3].

***

١٨٩- الموضع التاسع والخمسون: انفراد الهذلي عن قالون بتقليل هاء ﴿طه﴾، وتابعه جزئيًّا أبو معشر الطبري وأبو علي العطار عن أبي إسحاق الطبري.

قال ابن الجزريّ: «وأما الهاء من ﴿طه﴾: فأمالها أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر، واختلف عن ورش، ... وانفرد صاحب التجريد بإمالتها محضاً عن الأصبهاني **وانفرد الهذلي عنه وعن قالون** بينَ بينَ، وتابعه عن قالون في ذلك أبو معشر الطبري، وكذا أبو علي العطار عن أبي إسحاق الطبري عن أصحابه عن أبي نشيط، إلا أنهما يميلان معها الطاء كذلك كما سيأتي»[4]، ويفهم منه أنّ الهذليّ لا يميل الطاء مع

(١) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٣/ ب].

(٢) ينظر النشر (٣/ ١٣٥)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٨٢- ٣٨٣) حيث وسمه بالانفراد، ولم يذكره أوّلًا في أصحاب الإمالة مع ذكره للخلف في التقليل عن الأزرق.

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٦٢، الأبيات: ٣٢٠- ٣٢١).

(٤) النشر (٣/ ١٣٥- ١٣٦).

الهاء، والإمالة هنا هي الإمالة الصغرى، وهي التقليل، كما بيّنه عند ذكره لحكم طاء ﴿طه﴾[1].

– طريق العطار عن أبي إسحاق الطبري عن أبي نشيط وطريق الهذليّ وأبي معشر عن قالون من الطرق المسندة في النشر.

أ- وجاء طريق الهذليّ النشريّ: **في طريق أبي نشيط**:

١، ٢- **عن** أبي الوفاء عن ابن مهران، **وعن** القُهُندُزي عن الخبازي عن الشذائي، كلاهما عن **ابن بويان** عن أبي حسان عن **أبي نشيط** عن قالون.

٣- وعن ابن هاشم عن أبي الطيب ابن غلبون عن أبي سهل البغدادي عن **القزاز** عن أبي حسان عن **أبي نشيط** عن قالون.

وفي طريق الحُلْواني:

١، ٢، ٣- **عن** الكارَزيني عن الشنبوذي، **وعن** القُهُندُزي عن الخبازي عن المطوعي والشذائي، ثلاثتهم عن **المنقي** عن **ابن أبي مهران الجمّال** عن **الحُلْواني** عن قالون.

٤، ٥- وعن ابن عبدويه عن النهرواني وأبي بكر الشامي كلاهما عن **هبة الله بن جعفر** عن أبيه جعفر عن **الحُلْواني** عن قالون[2].

ب- وجاء طريق أبي معشر النشري: **في طريق أبي نشيط**:

١، ٢- **عن** الكارَزيني عن الشّذَائي، **وعن** الطُّرَيْثيثي عن الفرضي، كلاهما عن **ابن بويان**.

٣- وعن الشريف الزيدي عن النقاش عن **ابن أبي مهران** عن **الحلواني**.

---

(١) ينظر النشر (٣/ ١٤١).

(٢) ينظر النشر (١/ ٣١٦- ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢١- ٣٢٢، ٣٣٠- ٣٣٣)، الكامل (١/ ٢٦٦- ٢٦٧، ٢٦٩- ٢٧١). والطريقان (٤ و٥) في الكامل عن **ابن أحمد** – وهو أبو الفضل الرازي- لا عن **أبي أحمد**، خلافاً للنشر، وينظر تعليق محقق الكامل (تعليق٣، ص١/ ٢٦٩) وتعليق د. أيمن سويد (السلاسل الذهبية: ص٢٤٣) على هذين الطريقين.

وذلك من كتابه التلخيص – كما أسنده ابن الجزري–، ولكن لم أجد طريق أبي نشيط في "التلخيص" الذي وصلنا(١).

ج– وجاء طريق أبي علي العطار النشري: عن أبي إسحاق الطبري عن ابن بويان. وذلك من كتاب المستنير عنه – أي العطار–(٢).

- **مصدر الانفراد:**

١– قال في الكامل: «﴿طه﴾: بفتح الطاء وإمالة الهاء: حمصيّ... بإمالة الطاء: حمزة والكسائي... وبين بين: أبو عبيد **وباقي أهل المدينة**»(٣)؛ ولم يذكر قبل ذلك من أهل المدينة إلا ورشاً من غير طريق الأصفهاني وسالمًا – أي عن قالون–، فيكون قالون – إلّا سالمًا– مندرجًا في قوله: (وباقي أهل المدينة)، لكن يلاحظ أنّه لم ينصّ على إمالة الهاء لحمزة ومن معه، ولا بدّ منه، فإمّا أنّه سقط قوله: (والهاء) بعد قوله: (بإمالة الطاء)، وإمّا أنّه بنى على ما ذكره سابقًا من إمالة الهاء لأبي عمرو، وذكر زيادة حمزة ومن معه في الطاء، وإما أنّه بنى حكم الهاء على ما سبق في ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[مريم: ١] لمن لم يصرّح لهم بالإمالة هنا، وعلى كلّ تقديرٍ يكون لقالون – غير سالم– التقليل بين بين في الحرفين، ولا يختصّ ذلك بالهاء، وحينئذٍ تكون متابعة أبي معشر وابن سوار تامّة، فما أفادته عبارة ابن الجزريّ السابقة من تقليل الهذليّ للهاء دون الطاء فيه نظرٌ، بل صرّح ابن الجزريّ في موضعٍ آخر بخلاف ما ذكره أوّلًا؛ حيث قال عند بيانه لأحكام طاء ﴿طه﴾: «فأمالها حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر، والباقون بالفتح، إلّا أنّ صاحب الكامل روى بين بين فيها عن نافع سوى الأصبهاني، ووافقه على ذلك أبو معشر الطبري في تلخيصه، وكذلك أبو علي العطار عن أصحابه عن أبي نشيط فيما ذكره ابن سوار»(٤).

---

(١) ينظر النشر (١/ ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠– ٣٢١، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣١– ٣٣٢)، وتلخيص أبي معشر (ص٢٦– ٢٧). وهذان الطريقان قد أسندهما في الجامع (١/ ٣٦٨، ٣٦٩).

(٢) ينظر النشر (١/ ٣١٧، ٣٢٠– ٣٢١)، والمستنير (ص١٢٠– ١٢١).

(٣) الكامل (١/ ٦٦٨– ٦٦٩).

(٤) النشر (٣/ ١٤١). وما وقع في النشر في الموضعين وقع في التقريب أيضًا في الموضعين. ينظر تقريب النشر (١/ ٣٨٣، ٣٨٦).

٢- وقال أبو معشر في التلخيص: «﴿طه﴾: بإمالتين: شيخان وأبو بكر، وافقهم أبو عمرو في الهاء، بين بين: نافع، بالفتح: من بقي»[(١)]؛ أطلق التقليل — أي في الحرفين- عن نافع، فشمل النشريّ من طرقه عن قالون.

٣- وقال ابن سوار في المستنير: «الباقون: بفتحهما، إلّا أنّ شيخنا أبا علي العطار روى عن أبي إسحاق الطبري بإسناده عن أبي نشيط [إمالتهما] بين بين»[(٢)].

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا قلّل الهاء عن قالون دون الطاء، وهو الانفراد على الوجه الذي يؤخذ من عبارة ابن الجزري، وكلّ ما وقفت عليه فيه التقليل في الحرفين، فسأذكر من قلّل في الحرفين: **أوّلًا: من وافق عن أبي نشيط أو عن الحُلْواني:**

من وافق عن أبي نشيط:

١- ابن بويان عن أبي حسان عن أبي نشيط:

أ- من طريق ابن مهران[(٣)] **عن ابن بويان:** من الإشارة للعراقي عن ابن مهران، ومن الإيضاح للأندرابي عن الفارسي عن ابن مهران، ومن جامع الروذباري عن منصور عن إسماعيل عن ابن مهران.

---

(١) تلخيص أبي معشر (ص٢٣٦). ويلاحظ أنّه أطلق في الجامع (٢/ ٤٥٣- ٤٥٣) الفتح في الحرفين عن قالون سوى من طريق القاضي وابن صالح والشحام، وقد أسند في الجامع طرقه الثلاثة السابقة، فيكون لها الفتح. تنظر القراءة في الجامع (٢/ ٤٥٣- ٤٥٤)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٦٤- ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٦٩).

(٢) وما بين المعقوفتين وقع في طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عثمان محمود غزال (ص٤٧٤) بصيغة الإفراد: [إمالتها]، ووقع على التثنية [إمالتهما] في تحقيق د. عمار أمين الددو (٢/ ٢٨٧)، ولم يُشِر إلى اختلاف في النسخ، وكذلك وجدتها في مخطوط المستنير (نسخة فيض الله ٩): [ل١٠٣/ ب].

(٣) قال ابن مهران في الغاية (ص٧٠): ((طه): بفتح الطاء وكسر الهاء: أبو عمرو، بكسرهما: كوفيٌّ غير عاصم إلا يحيى، وعبّاسٌ)، وسكت عن الباقين فيفهم أنّ لهم الفتح على السوية، وأن وجه نافع مثل ابن كثير وحفص، لكنّه قال في المبسوط (ص١٧٦): (قرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر ويعقوب (طه) بفتح الطاء والهاء، وابن كثير وعاصم أشدّ فتحًا وتفخيمًا من الآخرين، وروي عن أبي =

ب- ومن طريق الخزاعي عن الكتـاني عن ابن بويان: من المنتهى، ومن جـامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي.

ج- ومن طريق الطرازي الكاتب عن ابن بويان: من الإشارة للعراقي عن الطرازي.

د- ومن المصباح – في أحد إطلاقيه- عن أبي بكر الخياط عن الفرضي عن ابن بويان. **وهذا الطريق نشريّ.**

٢- وابن شنبوذ عن أبي حسان عن أبي نشيط:

أ- من طريق الشّذَائي عن ابن شنبوذ: من طريق الخزاعي عن الشّذَائي: من المنتهى، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي. **ومن المصباح – في أحد إطلاقيه-** عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشّذَائي.

ب- ومن طريق الشنبوذي عن ابن شنبوذ: من المصباح – في أحد إطلاقيه- عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الشنبوذي.

حيث أطلق الخزاعي والأندرابي التقليل عن أهل المدينة، وأطلق العراقي التقليل عن نافع، وكذلك أطلق الروذباري التقليل عن نافع واستثنى بعض طرق قالون ولم يستثن هذا الطريق، وأمّا أبو الكرم فلم يذكر التقليل عن أبي نشيط في الأصول، بل خصّ تقليل قالون بطريق القاضي والشحام وابن صالح، وجعل الفتح للباقين، ولكنّه في الفرش أعاد بيان الأحكام وأطلق التقليل عن نافع سوى ورشٍ، فاندرج أبو نشيط في هذا الإطلاق[(١)].

جعفر ونافع (كهيعص) و(طه) و(الر) و(حم) و(طسم) كله بين الفتح والكسر، والذي قرأناه وأخذناه لفظًا بالفتح، إلا أنّه ليس بالفتح الشديد، وكذلك قال محمد بن إسحاق [المسيبي] وغيرُه: لا ندري ما بين الفتح والكسر، وإنما أمرونا ألا نفتح فتحًا شديدًا). ولما في كلام ابن مهران من الخفاء أعرضت عن التعرّض له في الموافقات.

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٧٥)، والإشارة [ل٥٧/ أ]، والإيضاح [ل٢٠٢/ أ]، وجامع الروذباري (٣/ ٧)، والمصباح (٢/ ٢٧٦- ٢٧٧، ٣/ ٥٦٨)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٧- ١٢٨)، والإشارة [ل٥/ ب]، والإيضاح [ل٨٨/ ب- ل٨٩/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٣١٨)، والمصباح (١/ ٢٣٢- ٢٣٥).

من وافق عن الحُلْواني:

١- ابن أبي مهران عن الحُلْواني:

أ- من طريق أبي بكر النقاش عن ابن أبي مهران:

من طريق الخزاعي عن عمر بن علي الطبري والكتاني كلاهما عن النقاش: من المنتهى، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي.

ومن طريق ابن مهران[١] عن النقاش: من الإيضاح للأندرابي عن الفارسي عن ابن مهران.

ومن طريق الحمّامي عن النقاش: من المصباح – في أحد إطلاقيه- عن رزق الله التميمي عن الحمّامي. **وهذا الطريق نشريّ.**

ب- ومن طريق المنقي عن النقاش: من طريق الخزاعي عن الشّذَائي عن المنقي: من المنتهى، ومن جامع الروذباري عن الخزاعي. **ومن الإشارة للعراقي** عن الشطوي عن المنقي.

٢- وأبو عون عن الحُلْواني:

أ- من طريق ابن علان[٢] عن المثلثي عن أبي عون: من طريق الخزاعي عن ابن علان: من المنتهى، ومن جامع الروذباري عن الخزاعي. **ومن المصباح** – في أحد إطلاقيه- عن الشريف الهبّاري عن ابن علان.

ب- ومن الإشارة للعراقي بسنده إلى أبي سعيد الواسطي[٣] عن أبي عون.

---

(١) سبق قريبًا التعليق على عبارة ابن مهران في كتابيه الغاية والمبسوط، عند ذكر الموافقات عن أبي نشيط.

(٢) محمد بن أحمد بن بن محمد بن الحسن بن عَلّان الواسطي، روى القراءة عن المثلثي وعبد الله بن عبدان وابن حامد العطار، روى القراءة عنه الخزاعي والكارزيني وغيرهما. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢٠٠).

(٣) أبو سعيد الحسن بن عليّ بن الهذيل الواسطي، روى القراءة عن أبي عون، روى القراءة عنه ابن بويان. ينظر: غاية النهاية (١/ ٧١١).

ج، د، هـ، و- ومن طريق البلخي ونفطويه وابن حمدون وابن الخليل أربعتهم عن أبي عون: من طريق الخزاعي بأسانيده إليهم: من المنتهى، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي.

٣- وعمر بن شجاع عن الحُلْواني: من طريق الخزاعي بسنده إليه: من المنتهى، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي.

حيث أطلق الخزاعي والأندرابي التقليل عن أهل المدينة في الحرفين، وكذلك أطلق العراقي التقليل عن نافع، وكذلك أطلق الروذباري التقليل عن نافع واستثنى بعض طرق قالون ولم يستثن هذا الطريق، وأمّا أبو الكرم فلم يذكر التقليل عن الحُلْواني في الأصول -كما سبق في الكلام عن أبي نشيط-، ولكنّه أطلق في الفرش التقليل في الحرفين عن نافع سوى ورشٍ، ويدخل الحُلْواني في هذا الإطلاق[1].

ثانيًا: من وافقه عن قالون:

١- إسماعيل القاضي عن قالون[2].

٢- وأحمد بن صالح عن قالون[3].

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٧٥)، والإشارة [ل٥٧/ أ]، والإيضاح [ل٢٠٢/ أ]، وجامع الروذباري (٣/ ٧)، والمصباح (٢/ ٢٧٦- ٢٧٧، ٣/ ٥٦٨)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٨- ١٢٩)، والإشارة [ل٥/ ب]، والإيضاح [ل٨٨/ ب- ل٨٩/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٣٢١- ٣٢٣)، والمصباح (١/ ٢١٥- ٢١٨).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٧٥)، والإحالات السابقة إلى القراءة في المنتهى، وجامع الروذباري، والمصباح، وتنظر الطرق في السبعة (ص٨٨)، والمنتهى (ص١٢٩)، والإيضاح [ل٨٩/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٣٢٣)، والمصباح (١/ ٢٢٩- ٢٣١).

(٣) تنظر القراءة في السبعة (ص٤١٦)، والإحالات السابقة إلى القراءة في المنتهى، والإيضاح، وجامع الروذباري، والمصباح، وتنظر الطرق في السبعة (ص٨٨)، والمنتهى (ص١٢٧)، والإيضاح [ل٨٨/ ب- ل٨٩/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٣١٦- ٣١٧)، والمصباح (١/ ٢٢٦- ٢٢٨).

٣- والشحام عن قالون(١).

٤- وأحمد بن قالون عنه(٢).

٥- ومصعب بن إبراهيم عن قالون(٣).

٦، ٧- والمعلم وإبراهيم بن قالون(٤) كلاهما عنه.

٨، ٩، ١٠- وأبو سليمان وابن دازِيل وأبو مروان ستتهم(٥) عن قالون.

ويلاحظ أنّ أغلب الموافقات تدور على طريق ابن مهران والخزاعي والمصباح — في أحد إطلاقيه-.

ثالثًا: من وافقه عن نافع: صحّ تقليل الهاء من ﴿طه﴾ عن نافع في النشر من طريق الأزرق عن ورش.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ولم أجد أحدًا وافقه على الوجه الذي ذكره ابن الجزريّ، ووردت له على ذلك الوجه

---

(١) تنظر القراءة في الوجيز (ص١٦٢، ٣٦٩)، والإحالات السابقة إلى القراءة في المنتهى، وجامع الروذباري، والمصباح، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٦)، والوجيز (ص٤٧- ٤٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣١١- ٣١٢)، والمصباح (١/ ٢٢٤- ٢٢٦).

(٢) تنظر الإحالات السابقة إلى القراءة في السبعة، والمنتهى، والإيضاح، وجامع الروذباري، والمصباح — وله هذا الوجه في أحد إطلاقيه كما سبق-، وتنظر الطرق في السبعة (ص٨٨)، والمنتهى (ص١٢٦)، والإيضاح [ل٨٨/ ب- ل٨٩/ أ]، وجامع الروذباري — له هذا الوجه من طريق الخزاعي فحسب- (١/ ٣١٤)، والمصباح (١/ ٢١٥- ٢١٦).

(٣) تنظر الإحالات السابقة إلى القراءة في المنتهى، والإشارة، وجامع الروذباري، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٦)، والإشارة [ل٥/ ب]، وجامع الروذباري (١/ ٣١٥).

(٤) تنظر الإحالات السابقة إلى القراءة في المنتهى، وجامع الروذباري،وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٧، ١٢٩)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٥).

(٥) تنظر للإحالات السابقة إلى القراءة في المنتهى، وجامع الروذباري، والمصباح — وهذا الوجه له في أحد إطلاقيه كما سبق-، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٥، ١٢٦)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٠، ٣١٢، ٣١٩)، والمصباح (١/ ٢١٨- ٢٢٣، ١٣٥- ٢٣٦).

موافقاتٌ جزئيّةٌ عديدةٌ عن أصول طرقه الفرعيّة وعن أصول طرقه الرئيسية وعن الراوي، وأمّا على الوجه الذي ذكره المنفرِد فهي موافقاتٌ تامّة، وصحّ الانفراد – على الوجه الذي ذكره ابن الجزريّ– عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ:** قال ابن الجزريّ في الطيبة القديمة:

.... وقلّلن (ج)د (ح)ز (م)نا خلفهما

و"ها" (ب)ه خلفٌ............ ....[1]

فقد ذكر التقليل بالخلف في الهاء لقالون، ويشار إلى أنّه لم يذكر له التقليل في الطاء، مع أنّ ما وقفت عليه من الطرق التي ذكرت التقليل لقالون في الهاء قد ذكرته له في الطاء أيضًا، وهو ما في الكامل والتلخيص والمستنير –كما سبق–، وهذا يؤكّد أنّه كان يرى أنّ الهذليّ انفرد بتقليل الهاء وحدها دون الطاء. ولم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه ذكر أوّلًا أصحاب الإمالة، وذكر الخلف عن الأزرق، ثمّ ذكر هذا الوجه عن قالون آخرًا موسومًا بالانفراد[2].

٢- ولم يذكره في الطيبة الجديدة[3].

***

١٩٠- الموضع الستون: انفراد المهدويّ عن الأزرق بفتح الهاء من ﴿طه﴾.

قال ابن الجزريّ: «وأما الهاء من ﴿طه﴾: فأمالها أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر، واختلف عن ورش، ففتحها عنه الأصبهاني، ثم **اختلفوا عن الأزرق:** فالجمهور **على الإمالة عنه محضاً** ... **وروى بعضهم عنه بينَ بينَ** ... **وانفرد** في "الهداية" بالفتح عن الأزرق، وهو وجهٌ أشار إليه بالضعف في "التبصرة"»[4].

(١) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٣/ ب].

(٢) ينظر النشر (٣/ ١٣٥)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٨٢- ٣٨٣) حيث وسمه بالانفراد، ولم يذكره أوّلًا في أصحاب الإمالة مع ذكره للخلف في التقليل عن الأزرق.

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٦٢، الأبيات: ٣٢٠- ٣٢١).

(٤) النشر (٣/ ١٣٥- ١٣٦).

- طريق الأزرق من "الهداية" للمهدويّ من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن القنطري عن أبي بكر الضرير عن الأذفوي عن أبي غانم عن ابن هلال عن **النحاس** عن الأزرق[1].

- **مصدر الانفراد:** كتاب الهداية لا يزال في عداد المفقود، ولم يتعرّض المهدوي في "شرح الهداية" لنسبة الأوجه إلى القراء في كلمة ﴿طه﴾، ولكنّه قال في كتابه "أصول القراءات": «وعنه [أي ورش] في الهاء من طه: الفتح، والإمالة»[2]، وكتاب "أصول القراءات" ليس من الكتب المسندة.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن هلال عن النحاس: ابن سوار عن أبي الوليد عتبة بن عبد الملك الأندلسي عن الأذفوي عن ابن هلال:** من المستنير؛ حيث لم يذكر أحدًا عن ورشٍ فيمن أمال أو قلّل، وأطلق الفتح عن الباقين فاندرج فيهم ورش بكماله[3].

ثانيًا: من وافقه عن النحاس عن الأزرق:

١- الشنبوذي عن ابن شنبوذ عن النحاس:

أ- من الهادي لابن سفيان - بالخلف-: عن أبي إبراهيم إسماعيل بن أحمد عن أبي علي الحمراوي عن النحاس.

ب- ومن المصباح - في أحد إطلاقيه-: عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء وأبي طاهر الحلبي وأبي الفرج الإستراباذي ثلاثتهم عن الشنبوذي، **وعن** الشريف الهاشمي عن الأهوازي عن الشنبوذي.

---

(١) النشر (١/ ٣٣٥- ٣٣٧).

(٢) أصول القراءات (ص٣٧٩).

(٣) تنظر القراءة في المستنير (ص٤٧٤)، وينظر الطريق فيه (ص١٣٣). ويلاحظ أنّ الأذفوي نصّ في كتابه الاستغناء على فتح الطاء وإمالة الهاء لورش عن نافع. ينظر: الاستغناء في علوم القرآن للأذفوي من بداية سورة مريم إلى نهاية سورة طه دراسة وتحقيق نبيل صالح حسني خياط (ص٢٥٦).

ج- ومن جامع ابن فارس: عن أصحاب الشنبوذي عنه[1].

حيث ذكر ابن سـفيان أنّه اختلف عن ورشٍ بين الفتح والإمالة، ولم يذكره ابن فارس فيمن أمال، وأما أبو الكرم فلم يذكر له في الأصول تقليلًا ولا إمالة، وإنّما ذكر عن أبي الأزهر عن ورش التقليل وسـكت عن باقي طرق ورش، ثم أطلق الفتح للباقين من القراء، فيندرج فيهم الأزرق، ولكنه أعاد ذكر أحكام ﴿طه﴾ في الفرش وذكر الإمالة عن ورش[2].

٢- وأبو الحسـن الأنطاكي عن ورش: من المسـتنير عن أبي الوليد عن الأنطاكي؛ كما سبق عن المستنير[3].

ثالثًا: من وافقه عن الأزرق عن ورش:

١- الأهناسي عن مواس عن الأزرق: من جامع أبي معشر عن الأهوازي عن علي بن الحسين بن سعيد عن الأهناسي.

٢- وابن سـيف عن الأزرق: من المصـباح - في أحد إطلاقيه- عن أبي عبد الله القيرواني عن ابن نفيس عن أبي عدي عن ابن سيف.

حيث ذكر أبو معشـر الفتح للأهناسـي عن الأزرق عن ورش، وسـبق ما يتعلّق بالمصباح[4].

رابعًا: من وافقه عن ورش: صحّ هذا الوجه في النشر عن ورشٍ من طريق الأصبهاني.

---

(١) سبقت الإشارة إلى أن ابن فارس ذكر أنّه لا يأخذ بطريق الأزرق بل ذكره للمذاكرة حسب.

(٢) ينظر ما يتعلق بالقراءة في الهادي (ص١٧٥)، وجامع ابن فارس (ص٣٩٤)، والمصباح (٢/ ٢٧٦- ٢٧٧، ٣/ ٥٦٨)، وتنظر الطرق في الهادي (ص٨١)، وجامع ابن فارس (ص٨٢)، والمصباح (١/ ٢٧٤- ٢٧٥).

(٣) تنظر القراءة في المستنير (ص٤٧٤)، وينظر الطريق فيه (ص١٣١- ١٣٢).

(٤) ينظر ما يتعلق بالقراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٥٣- ٤٥٤)، والمصباح (٢/ ٢٧٦- ٢٧٧، ٣/ ٥٦٨)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٣٨٤)، والمصباح (١/ ٢٧٢- ٢٧٣).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ في طريقه الفرعيّ وأصل طريقه الفرعيّ وأصل طريقه الرئيسيّ، وأغلبها يدور على طرقٍ غير قويّة أو على عباراتٍ متعارضةٍ لأحد الكتب. وصحّ هذا الوجه في النشر عن الراوي من أصل طريقه الرئيسيّ الآخر.

- **حكم ابن الجزريّ**: عبارته في الطيبة لا تأبى هذا الوجه كلّ الإباء؛ فإنّه ذكر للأزرق أوّلًا الإمالة بالخلف، ثمّ ذكر له التقليل، وذكره للخلف في الإمالة قد يحتمل الفتح احتمالًا ما[1]. لكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه ذكر أنّه اختلف عن الأزرق، وشرع في تفصيل الخلاف، فذكر الإمالة عن بعضهم، والتقليل عن بعضهم، ثم ذكر بعض الانفرادات عن الأصبهاني وقالون، ثم ذكر هذا الوجه عن الأزرق موسومًا بالانفراد، ففصله عن أخويه ووسمه بالانفراد يفيد عدم اعتداده به.

٢- وذكر تضعيف صاحب التبصرة له[2].

٢- ولم يذكره في تقريب النشر ولا على سبيل الانفراد، بل اقتصر على ذكر أنّ البعض أمال لورشٍ وأنّ الآخرين قلّلوا له[3].

***

١٩١- الموضع الحادي والستون: انفراد ابن مهران عن يحي العليميّ بفتح هاء ﴿طه﴾.

قال ابن الجزريّ: «وأما الهاء من ﴿طه﴾: فأمالها أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف **وأبو بكر**، واختلف عن ورش، ... وانفرد ابن مهران بالفتح عن العليمي عن أبي

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص٦٢٠ ٦٣، الأبيات: ٣١٧- ٣١٨، ٣٢٠- ٣٢١)، ونحوه في الطيبة القديمة: [ل٤٣/ ب]؛ حيث اقتصر على ذكر الإمالة بالخلف.

(٢) ينظر النشر (٣/ ١٣٦).

(٣) ينظر تقريب النشر (١/ ٣٨٢- ٣٨٣).

بكر، وبين بين عن أبي عمرو، ولا أعلم أحداً روى ذلك عنه سواه»(١).

- طريق ابن مهران عن يحيى العليميّ في رواية شعبة من الطرق المسندة في النشر، وسبق(٢).

- **مصدر الانفراد:** قال ابن مهران في الغاية: «﴿طه﴾ بفتح الطاء وكسر الهاء: أبو عمرو، وبكسرهما(٣): كوفيٌّ غير عاصم إلا يحيى [ابن آدم]، وعباسٌ»(٤).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن العليمي:** لم أجد أحدًا وافقه. سوى أنّ سبط الخياط لم يذكر إمالةً في ﴿طه﴾ لغير الكسائي وخلف وأبي عمرو، وأطلق الفتح عن الباقين، وظاهره يفيد اندراج شعبة فيهم، فيكون له الفتح، وقد أسند السبط رواية شعبة من طريق العليمي، وسقطت أسانيده فيما وصلنا من كتابه، وقد أسند ابن الجزريّ من الكفاية: طريق الحريري عن أبي بكر محمد بن علي الخياط عن بكر بن شاذان عن ابن خُليع – شيخ ابن مهران– عن الأطروش عن العُليمي(٥).

ثانيًا: من وافقه عن شعبة:

---

(١) النشر (٣/ ١٣٥- ١٣٦).

(٢) ينظر: ص ٨٠٤.

(٣) وقع في الغاية طبعة دار الكتب العلمية (ط١، ١٤٢٨هـ): (**وبكسرها**: كوفي...) والصواب ما أثبتّه كما وقع في طبعة دار الشوّاف (ط٢، ١٤١١هـ) بتحقيق محمد غياث جنباز، وفي مخطوط الغاية [ل٣٩/ ب].

(٤) الغاية لابن مهران (ص٧٠)، وكذلك في المبسوط (ص١٧٦). وذكر الأندرابي في الإيضاح الإمالة لحماد ثم قال [ل٢٠٢/ ب]: (غير أني قرأت عن حماد بالفتح)، وطريق حمّاد يعبّر به عن طريق العليمي.

(٥) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في كفاية السبط [ل٢٤/ أ]، وينظر ما يتعلّق بطرقه في كفاية السبط [ل٢/ أ]، والنشر (١/ ٤٣٩). وقد يرجع سبب عدم ذكر الإمالة لشعبة إلى سقطٍ في المخطوط، فقد سقط ذكر الإمالة له أيضًا في (كهيعص) في أصل المخطوط، وأُثبِت اسمه على الهامش.

١، ٢- البرجمي والأعشى كلاهما عن شعبة: ورد الفتح عنهما من طرقٍ عديدة[1].

٤، ٥، ٦- والكسائي[2] والحسين الجعفي[3] وإسحاق بن راهويه[4] ثلاثتهم عن شعبة.

٧- والاحتياطي عن شعبة: من طريق الأهوازي[5]، ومن طريق الخزاعي وأبي الفضل الرازي[6].

ثالثًا: من وافقه عن عاصم: صحّ هذا الوجه في النشر عن عاصمٍ من رواية حفص.

---

(١) ينظر: التذكرة – وليس فيه طريق البرجمي- (ص٤٢٩)، والمنتهى (ص٤٧٥)، وروضة المالكي (١/ ٣٥٧)، وجامع البيان (٢/ ٩٦٧)، والإشارة للعراقي [ل٥٧/ أ]، وجامع ابن فارس (ص٣٩٤)، وتبصرة ابن فارس (ص٣٧٢)، وجامع الفارسي [ل١٨١/ ب]، والكامل (١/ ٦٦٩)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٥٣- ٤٥٤)، وجامع الروذباري (٣/ ٦)، والمستنير (٤٧٤)، وروضة المعدل (١/ ٥٥٨)، وكفاية أبي العز (ص٢٢٤)، والمنهاج (٢/ ٥٩٥)، والمصباح (٢/ ٢٧٦- ٢٧٧)، وغاية الاختصار (١/ ٤٠٩- ٤١١).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (١/ ٦٦٩)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٤٧٧- ٤٧٨).

(٣) ينظر ما يتعلق بالقراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٥٣- ٤٥٤)، وجامع الروذباري (٣/ ٦)، والمصباح (٢/ ٢٧٦- ٢٧٧، ٣/ ٥٦٨)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٥٤٨- ٥٤٩، ٥٧٠)، وجامع الروذباري (١/ ٤٩٨- ٤٩٩)، والمصباح (١/ ٣٩٤- ٣٩٨). وهذا الوجه من المصباح في أحد إطلاقيه؛ فإنّه ذكر أحكام (طه) في الأصول وذكر مَن يقرأ بالإمالة ولم يذكر منهم الجعفي، ثم أطلق الفتح عن الباقين فاندرج فيهم الجعفي، فيكون له الفتح، ولكنّه أعاد ذكر أحكام (طه) في الفرش فذكر الفتح لبعض القراء ولم يذكر منهم الجعفي، وأطلق الإمالة عن شعبة غير الأعشى والبرجمي، فيندرج الجعفي في هذا الإطلاق، ويكون له الإمالة.

(٤) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المصباح (٢/ ٢٧٦- ٢٧٧، ٣/ ٥٦٨)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٩٨). وهذا الوجه من المصباح في أحد إطلاقيه، نحو ما مرّ في الحاشية السابقة.

(٥) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٥٣- ٤٥٤)، وجامع الروذباري (٣/ ٦)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٥٥٠- ٥٥١)، وجامع الروذباري (١/ ٥٠٣- ٥٠٥).

(٦) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٥٣- ٤٥٤)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٥٣٧- ٥٣٨).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقةٌ نشريّةٌ ظاهريّةٌ عن شيخه، ووردت له موافقاتٌ عديدةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا بالإمالة في الهاء عن شعبة وغيره، وذكر الخلف عن ورش، ثمّ ذكر فتح ابن مهران للعليميّ آخرًا، ولو أنّه اعتدّ بخلاف ابن مهران لذكر الخلف لشعبة من الرأس كما ذكره لورش.

٢- ووسم هذا الوجه بالانفراد وذكر أنّه لا يعلم أحدًا روى ذلك سوى ابن مهران[١].

٣- ولم يذكره في الطيبة، بل جزم فيها بالإمالة لشعبة[٢].

***

١٩٢- الموضع الثاني والستون: انفراد ابن مهران عن أبي عمرو بتقليل هاء ﴿طه﴾.

قال ابن الجزريّ: «وأما الهاء من ﴿طه﴾: **فأمالها أبو عمرو** وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر، واختلف عن ورش، ... وانفرد ابن مهران بالفتح عن العليمي عن أبي بكر، **وبين بين عن أبي عمرو**، ولا أعلم أحداً روى ذلك عنه سواه»[٣].

- طريق ابن مهران في قراءة أبي عمرو من الطرق المسندة في النشر، وجاء من طريق الدوريّ فحسب. وجاء طريقه النشريّ في قراءة أبي عمرو: عن أبي الصقر - المعروف بابن الدورقي- عن زيد بن أبي بلال عن أحمد بن فرح عن الدوري[٤].

---

(١) ينظر النشر (٣/ ١٣٥- ١٣٦)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٨٢- ٣٨٣)؛ حيث جزم أوّلًا بالإمالة عن شعبة وذكر الخلف عن ورش وذكر هذا الوجه آخرًا موسومًا بالانفراد.

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦٢، الأبيات: ٣١٧- ٣١٨).

(٣) النشر (٣/ ١٣٥- ١٣٧).

(٤) ينظر النشر (١/ ٣٨٩- ٣٩١)، وغاية ابن مهران (ص١٣) وفيه قراءته عن ابن الدورقي وزيد مباشرة، وينظر تعليق د. أيمن سويد على هذا الطريق (ص٣٠٦).

- **مصدر الانفراد:** قال ابن مهران في الغاية: «﴿طه﴾ بفتح الطاء وكسر الهاء: أبو عمرو، وبكسرهما: كوفيٌّ غير عاصم إلا يحيى، وعباسٌ»(١)، وهذه العبارة لا تقتضي التقليل له، وكذلك ترجم لقراءة أبي عمرو في المفردة(٢)، لكنّه قال في المبسوط: «وقرأ أبو عمرو ﴿طه﴾ بفتح الطاء وكسر الهاء كسراً لطيفاً من غير إفراط، وكذلك جميع ما يكسره من الحروف لا يكسره إلا لطيفاً مستحسناً غير مستشنع إلا الراء بعدها ياء»(٣)، وجاء إسناده في المبسوط بنفس الإسناد النشريّ المأخوذ من الغاية.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن اليزيدي:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن أبي عمرو:

١- عبد الوارث عن أبي عمرو: من طريق القزاز والقرشيّ كلاهما عن عبد الوارث: من طرق الأهوازي، ومن المصباح – في أحد إطلاقيه–(٤).

---

(١) وقع في الغاية طبعة دار الكتب العلمية (ط١، ١٤٢٨هـ): (**وبكسرها**: كوفي...) والصواب ما أثبتّه كما وقع في طبعة دار الشوّاف (ط٢، ١٤١١هـ) بتحقيق محمد غياث جنباز، وفي مخطوط الغاية [ل٣٩/ ب].

(٢) ينظر مفردة أبي عمرو لابن مهران [ل٢٧/ أ].

(٣) المبسوط لابن مهران (ص١٧٦). ويلاحظ أنّه لم يذكر العراقيّ في الإشارة [ل٥٧/ أ] ولا الأندرابي في الإيضاح [ل٢٠٢/ أ]، ولا الهذليّ في الكامل (١/ ٦٦٩) التقليل عن أبي عمرو، بل جزموا له بالإمالة، مع ذكرهم للتقليل عن غيره، وقد أسندوا طريق ابن مهران عن أبي عمرو.

(٤) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٧)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٥٣- ٤٥٤)، والمصباح (٢/ ٢٧٦- ٢٧٧، ٣/ ٥٦٨)، وتنظر طرقهم في جامع الروذباري (١/ ٤٥٢- ٤٥٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٥٠٦)، والمصباح (١/ ٥٨٨- ٥٩٠). وقد ذكر أبو الكرم في الأصول التقليل للقرشي والقزاز عن عبد الوارث، ولكّنه أعاد ذكر أحكام (طه) في الفرش فأطلق إمالة الهاء عن أبي عمرو - غير أبي زيد وعبد الوارث-، وذكر إمالة الطاء والهاء لأبي زيد طريق الزهري وعبد الوارث غير القزاز، وظاهره اندراج القرشي فيمن أمال عن عبد الوارث، أمّا القزاز عن عبد الوارث فقد سكت عنه حيث لم يذكره ضمن من فتح أو قلل أو أمال

٢- ويونس عن أبي عمرو: من طرق الأهوازي، ومن المصباح — في أحد إطلاقيه-[١].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن القارئ، ولم أجد أحدًا وافقه في راويه ولا في شيخ الراوي - (اليزيدي)-، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن القارئ تدور على طريق الأهوازي وعلى المصباح في أحد إطلاقيه. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا بالإمالة في الهاء لأبي عمرو وغيره، وذكر الخلف عن ورش، ثمّ ذكر تقليل ابن مهران عن أبي عمرو آخرًا موسومًا بالانفراد، وبأنّه لم يروه غير ابن مهران[٢].

٢- ولم يذكره في الطيبة، بل جزم فيها بالإمالة لأبي عمرو[٣].

***

١٩٣- الموضع الثالث والستون: انفراد ابن مهران بفتح ياء ﴿يسٓ﴾[يس: ١] عن روح.

قال ابن الجزريّ: «وأما الياء من ﴿يسٓ﴾ فأمالها حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر **وروح** ... **وانفرد** ابن مهران بالفتح عن روح»[٤].

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٧)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٥٣- ٤٥٤)، والمصباح (٢/ ٢٧٦- ٢٧٧، ٣/ ٥٦٨)، وتنظر طرقهم في جامع الروذباري (١/ ٤٥٩)، وجامع أبي معشر (١/ ٥١٣- ٥١٤)، والمصباح (١/ ٦٠٣- ٦٠٤). ذكر أبو الكرم في الأصول التقليل ليونس عن أبي عمرو، ولكنّه أعاد ذكر أحكام (طه) في الفرش فأطلق إمالة الهاء عن أبي عمرو - غير أبي زيد وعبد الوارث-، وظاهره اندراج يونس فيمن أمال عن أبي عمرو.

(٢) ينظر النشر (٣/ ١٣٥- ١٣٧)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٨٢- ٣٨٣)؛ حيث جزم أوّلًا بالإمالة عن أبي عمرو وذكر الخلف عن ورش ثمّ ذكر هذا الوجه آخرًا موسومًا بالانفراد.

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٦٢، الأبيات: ٣١٧- ٣١٨).

(٤) النشر (٣/ ١٤٠).

- طريق ابن مهران عن روح من الطرق النشريّة، وسبق(١).

- **مصدر الانفراد:** الفتح لروحٍ مقتضى الغاية؛ حيث لم يذكره في المميلين(٢).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدّل عن ابن وهب:** لم أجد أحدًا وافقه، سوى أنّ أبا الكرم أطلق الإمالة عن روح في الأصول، ولكنّه استثنى في الفرش طريق القاضي(٣)، فأفاد بعبارته الثانية الفتح من طريق القاضي، وقد أسند ابن الجزري من المصباح طريقه عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الحنبلي عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدّل، ولكن صاحب المصباح لم يسنده على هذا الوجه، بل أسنده لهبة الله عن ابن الوكيل عن روح، وقد أقرّ ابن الجزريّ بأنّ صاحب المصباح ساقه على هذا الوجه.

ثانيًا: من وافقه عن ابن وهب عن روح: الزبيري عن ابن وهب: من جامع الروذباري عن القُهُندُزي عن الخبازي عن ابن خشـــنام عن الزبيري؛ حيث أطلق الروذباريّ الفتح عن روح غير المعدّل(٤).

---

(١) ينظر: ص١٨٢.

(٢) ينظر الغاية لابن مهران (ص٧٥)، وقد نص له على الفتح في المبسوط (ص٢٢٦). وورد الفتح لابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل من الإشارة للعراقيّ والإيضاح للأندرابي وجامع أبي معشر، وورد الفتح لابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدل من الإيضاح للأندرابي، ووردت الإمالة –كالمشهور– من هذا الطريق من جامع أبي معشر، ومن الكامل – إذ أطلق الإمالة عن روح، والظاهر أنّ طريقه عن ابن مهران هو طريق ابن يعقوب. وقد خصّ الروذباريّ إمالة روح بطريق المعدّل، فيكون لغيره عن روح الفتح، وقد سقط كثيرٌ من طرقه عن روح، منها أحد طرق ابن مهران التي شرع في إسنادها ثم سقط باقيه، وقد يكون ذلك طريق ابن الوكيل، فيكون الروذباري قد جعل الفتح لابن الوكيل. ينظر الإشارة [ل٧٧/ أ]، والإيضاح [ل٢٠٩/ أ، ل٢١٤/ ب]، والكامل (١/ ٦٦٩)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٥٦)، وجامع الروذباري (٣/ ١٩٠).

(٣) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المصباح (٢/ ٢٧٨، ٤/ ٥٢)، وينظر الطريق في المصباح (١/ ٦٢٥-٦٢٦).

(٤) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ١٩٠)، وينظر طريقه فيه (١/ ٧٠٧).

ثالثًا: من وافقه عن روح:

١- ابن الوكيل عن روح: من المصباح – في أحد إطلاقيه- عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الحنبلي عن هبة الله عن ابن الوكيل؛ وهذا عين الطريق الذي سبق ذكره عن المعدّل، وإنّما أعدته لاختلافه بين النشر والمصباح.

٢- والبخاريّ عن روح: من جامع أبي معشر عن الدقاق عن الخزاعيّ بسنده إلى البخاري؛ حيث خصّ أبو معشر إمالةَ روحٍ بطريق ابن وهب، فيكون لغيره الفتح[١].

٣- والروذباريّ بطرقه عن روح غير طريق المعدّل؛ كما سبق عنه، وقد وقع سقطٌ في أسانيده عن روح، وممّا بقي منها طريق الأهوازي بسنده إلى الزبيري عن روح، وقد يكون له طرقٌ أخرى عن روح؛ فقد ذكر مرارًا في أثناء الكتاب طريق الزعفراني عن روح[٢].

رابعًا: من وافقه عن يعقوب: صحّ في النشر الفتح عن يعقوب من رواية رويس.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ووردت له موافقات يسيرةٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ وعن الراوي، وقد يُعدّ بعضها نشريًّا عن طريقه الفرعيّ – (هبة الله)-، وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد جزم أوّلًا بالإمالة لروحٍ وغيره، وذكر الخلف عن نافع، ثمّ ذكر هذا الوجه آخرًا موسومًا بالانفراد[٣].

٢- وجزم في الطيبة بالإمالة لروح[٤].

***

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٥٦)، وينظر طريقه فيه (١/ ٧١٩- ٧٢٠).

(٢) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ١٩٠)، وينظر طريق الزبيري فيه (١/ ٧٠٥).

(٣) ينظر النشر (٣/ ١٤٠)، وتقريب النشر (١/ ٣٨٥- ٣٨٦).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص٦٢، الأبيات: ٣١٩- ٣٢٠).

١٩٤- الموضع الرابع والستون: انفراد أبي العزّ من الكفاية بفتح ياء ﴿يسٓ﴾ عن يحيى العليميّ عن شعبة.

قال ابن الجزريّ: «وأما الياء من ﴿يسٓ﴾ فأمالها حمزة والكسائي وخلف **وأبو بكر** وروح ... **وانفرد** أبو العز في كفايته بالفتح عن العليمي فخالف سائر الرواة»[1].

- طريق أبي العزّ من الكفاية عن العليميّ من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن غلام الهراس عن الحمّامي والنهرواني كلاهما عن ابن خُلَيع عن أبي بكر الأطروش عن يحيى العليميّ عن شعبة[2].

- **مصدر الانفراد:** فتح ﴿يسٓ﴾ عن العليمي هو مقتضى الكفاية؛ إذ لم يذكره في المميلين، حيث قال: «قرأ حمزة والكسائيّ والمفضل وخلف ويحيى وروح ﴿يسٓ﴾ بالإمالة»[3]، والمراد بـ(يحيى): يحيى بن آدم عن شعبة، لأنّه المعهود عند الإطلاق.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن العليمي: المعدل عن ابن سابور عن الحمّامي عن ابن خُلَيع عن الأطروش عن العليمي:** حيث ذكر المعدّل الإمالة ليحيى واستثنى عنه العليمي[4]، وطريقه يلتقي مع طريق أبي العز عند الحمّامي.

ثانيًا: من وافقه عن شعبة:

١- شعيب عن يحيى بن آدم عن شعبة:

أ- من طريق السامَرّي عن القافلائي عن شعيب: من جامع البيان عن أبي الفتح عن السامَرّي، ومن روضة المعدل عن ابن نفيس عن السامَرّي. **وطريق الروضة نشريّ.**

ب- ومن طريق الأصم عن شعيب: من جامع البيان عن أبي الفتح عن الخراساني عن أبي إسحاق البغدادي عن الأصم.

---

(١) النشر (٣/ ١٤٠).

(٢) النشر (١/ ٤٤٩- ٤٤٢)، الكفاية الكبرى للقلانسي (ص٤٥).

(٣) الكفاية الكبرى للقلانسيّ (ص٢٦٤).

(٤) تنظر القراءة في روضة المعدل (١/ ٥٥٩)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٩٧).

ج- ومن طريق أبي العباس الضرير المثلثي عن شعيب: من الاختيار للسبط عن أبي المعالي عن أبي الفتح عن ابن العريف الجامدي عن المثلثي. **وهذا الطريق للسبط أسنده في النشر**(١).

حيث ذكر الداني أنّ الواسـطيين رووا الفتح عن يحيى، وذكر المعدّل الإمالة عن يحيى واستثنى الصريفيني – وهو شعيب-، وأطلق السبط الإمالة عن أهل الكوفة واستثنى أبا العباس الضرير(٢).

٢، ٣- والبرجمي والأعشى كلاهما عن شعبة: ورد الفتح عنهما من طرقٍ عديدة(٣).

٤- والكسائي عن شعبة: ورد الفتح عنه من طرقٍ عديدة(٤).

---

(١) لكن لم يذكر أنه من الاختيار، بل ساقه من إسناده إلى السبط. ينظر النشر (١/ ٤٣٢).

(٢) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ١٠٥٥)، وروضة المعدل (١/ ٥٥٩)، والاختيار للسبط (٢/ ٦٤٩)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ٢٤٤)، وروضة المعدل (١/ ٢٩٢)، والاختيار (١/ ٩٥- ٩٦). وتجب الإشارة إلى أنّ استثناء الضرير سقط من بعض نسخ الاختيار كما أشار إليه محقّقه.

(٣) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٨١)، والمبسوط (ص٢٢٦)، والتذكرة – وليس فيه البرجمي- (ص٥١١)، والمنتهى (ص٥٤٣)، وروضة المالكي (١/ ٣٥٧- ٣٥٨)، وجامع البيان (٢/ ١٠٥٥)، والإشارة للعراقي [ل٧٧/ أ]، وجامع ابن فارس (ص٤٦٢)، وتبصرة لابن فارس (ص٤٥٦)، وجامع الفارسي [ل١٩٥/ ب]، والكامل (١/ ٦٦٩)، والإيضاح [ل٢١٤/ ب]، وجامع أبي معشر – وليس فيه البرجمي- (٢/ ٤٥٥- ٤٥٦)، وجامع الروذباري – وليس فيه البرحمي- (٣/ ١٩٠- ١٩٢)، والمستنير (ص٥٣١)، وروضة المعدل (١/ ٥٥٩)، والمصباح (٢/ ٢٧٨- ٢٧٩، ٣/ ٥١- ٥٢).

(٤) تنظر الإحالات السابقة إلى المنتهى، وجامع البيان، وتبصرة ابن فارس، وجامع الفارسي، وجامع أبي معشر، وجامع الروذباري، والمستنير، وروضة المعدّل، والمصباح..

٥، ٦، ٧- والحسين[١] ويحيى[٢] الجعفيان وإسحاق بن راهويه[٣] ثلاثتهم عن شعبة.

٨-١٨ - وابن جبير والاحتياطي وعبد الجبار الدارمي وابن أبي أمية وهارون بن حاتم وابن أبي حماد وخلاد بن خالد وابن عبد الواحد وابن صالح العجلي وأبو عمارة والعطاردي كلهم عن شعبة: من جامع الروذباري وجامع أبي معشر بطرقهم إليهم؛ حيث لم يذكرا الإمالة إلّا للعليمي وابن آدم والمعلى وابن يوسف الأزرق وبعض طرق الأعشى، ثم أطلق أبو معشر الفتح عن الباقين، وأما الروذباري فسكت عن الباقين، ومفهومه الفتح لهم[٤].

ثانيًا: من وافقه عن شعبة: صحّ في النشر الفتح عن عاصمٍ من رواية حفص.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له عنه موافقةٌ واحدةٌ من أحد طرقه الفرعيّة، ووردت له موافقاتٌ عديدةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، وصحّ هذا الوجه عن القارئ في النشر من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

(١) ينظر ما يتعلق بالقراءة في روضة المعدّل (١/ ٥٥٩)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٥٥- ٤٥٦)، وجامع الروذباري (٣/ ١٩٠- ١٩٢)، والمصباح (٢/ ٢٧٨- ٢٧٩، ٣/ ٥١- ٥٢)، وتنظر الطرق في الروضة (١/ ٢٩٦)، وجامع أبي معشر (١/ ٥٤٨- ٥٤٩، ٥٧٠)، وجامع الروذباري (١/ ٤٩٨- ٤٩٩)، والمصباح (١/ ٣٩٤- ٣٩٨).

(٢) تنظر الإحالات السابقة إلى القراءة في روضة المعدل، وجامع أبي معشر، وجامع الروذباري، وتنظر الطرق في الروضة (١/ ٢٩٥)، وجامع أبي معشر (١/)، وجامع الروذباري (١/ ٥٠٥).

(٣) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المصباح (٢/ ٢٧٨- ٢٧٩، ٣/ ٥١- ٥٢)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٩٨).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٥٥- ٤٥٦)، وجامع الروذباري (٣/ ١٩٠- ١٩٢)،

١- فقد جزم أوّلًا بالإمالة لشعبة وغيره، وذكر الخلف عن نافع، ثمّ ذكر هذا الوجه آخرًا موسومًا بالانفراد، وبمخالفة سائر الرواة(١).

٢- وجزم في الطيبة بالإمالة لشعبة(٢).

***

١٩٥- الموضع الخامس والستون: انفراد ابن مهران عن العليمي في رواية شعبة بفتح طاء ﴿طه﴾.

قال ابن الجزريّ: «فأما الطاء من ﴿طه﴾ فأمالها حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر. والباقون بالفتح... وانفرد ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر بالفتح، ولم يروه غيره»(٣).

- طريق ابن مهران عن يحيى العليميّ في رواية شعبة من الطرق المسندة في النشر، وسبق(٤).

- **مصدر الانفراد:** قال ابن مهران في الغاية: «﴿طه﴾ بفتح الطاء وكسر الهاء: أبو عمرو، وبكسرهما(٥): كوفيٌّ غير عاصم إلا يحيى [ابن آدم]، وعباسٌ»(٦).

---

(١) ينظر النشر (٣/ ١٤٠)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٨٥- ٣٨٦) حيث جزم أوّلًا بالإمالة لشعبة وذكر الخلف عن نافع ثم ذكر الفتح للعليمي آخرًا موسومًا بالانفراد.

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦٢، الأبيات: ٣١٩- ٣٢٠).

(٣) النشر (٣/ ١٤١).

(٤) ينظر: ص ٨٠٤.

(٥) وقع في الغاية طبعة دار الكتب العلمية (ط١، ١٤٢٨هـ): (**وبكسرها**: كوفي...) والصواب ما أثبتّه كما وقع في طبعة دار الشوّاف (ط٢، ١٤١١هـ) بتحقيق محمد غياث جنباز، وفي مخطوط الغاية [ل٣٩/ ب].

(٦) الغاية لابن مهران (ص٧٠)، وكذلك في المبسوط (ص١٧٦). وذكر الأندرابي في الإيضاح الإمالة لحماد ثم قال [ل٢٠٢/ ب]: (غير أني قرأت عن حماد بالفتح)، وطريق حمّاد يعبّر به عن طريق العليمي.

- **من وافقه:** الموافقات في هذا الموضع كالموافقات في فتح هاء ﴿طه﴾ سواء؛ فلم أجد أحدًا وافقه عن العليمي سوى ما جاء في كفاية السبط، وورد الفتح عن شعبة من طريق البرجمي والأعشى وغيرهم، وصحّ هذا الوجه في النشر عن عاصم من رواية حفص[1].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقةٌ نشريّةٌ ظاهريّةٌ عن شيخه، ووردت له موافقاتٌ عديدةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا بالإمالة في الهاء عن شعبة، ثمّ ذكر فتح ابن مهران للعليميّ آخرًا موسومًا بالانفراد، وبأنّه لم يروه غير ابن مهران[2].

٢- ولم يذكره في الطيبة، بل جزم فيها بالإمالة لشعبة[3].

***

١٩٦- الموضع السادس والستون: انفراد الهذلي عن نافع بتقليل طاء ﴿طسٓمٓ﴾[الشعراء: ١، والقصص: ١] و﴿طسٓ﴾[النمل: ١].

قال ابن الجزريّ: «وأما الطاء من ﴿طسٓمٓ﴾ و﴿طسٓ﴾ فأمالها أيضا حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر. وانفرد أبو القاسم الهذلي عن نافع ببين اللفظين، ووافقه في ذلك صاحب العنوان إلا أنه عن قالون ليس من طريقنا»[4].

- طريق الهذلي عن نافع من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ عنه من

---

(١) ينظر (ص ٨٣٤) وما بعدها.

(٢) ينظر النشر (٣/ ١٤١)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٨٦)؛ حيث جزم أوّلًا بالإمالة عن شعبة وذكر الخلف عن ورش وذكر هذا الوجه آخرًا موسومًا بالانفراد.

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٦٢، الأبيات: ٣١٧- ٣١٨).

(٤) النشر (٣/ ١٤١).

طرق كثيرة وفي تفصيلها هنا طول، أمّا بيانها إجمالاً:

فجاء طريقه في رواية قالون من طريق أبي نشيط: عن ابن بويان من طريقي الشّذَائي وابن مهران. **وعن القزاز** من طريق صالح بن إدريس.

ومن **طريق الحُلْواني: عن ابن أبي مهران** من طريق المنقّي. **وعن جعفر بن محمد** من طرق النهرواني(١).

وفي رواية ورش من طريق الأزرق: عن النحاس من طريق ابن هلال والخولاني وأبي نصر سلامة الموصلي والأهناسي وابن شنبوذ، خمستهم عن النحاس. **وعن ابن سيف** من طريق أبي عديّ وابن مروان والأهناسي.

ومن طريق الأصبهاني: عن هبة الله بن جعفر من طريق الحمّامي. **وعن المطوّعي** من طريق الكارَزيني(٢).

- **مصدر الانفراد**: التقليل في ﴿طسٓمٓ﴾ هو مقتضى الكامل؛ حيث ذكر التقليل عن باقي أهل المدينة بعد أن ذكر الإمالة عن بعضهم ممّن ليس منهم نافع، فدخل نافع في أصحاب التقليل، ولم يتعرّض في الكامل لكلمة ﴿طسٓ﴾ بخصوصها.

وكذلك ذكر ابن خَلَف التقليل في العنوان عن نافع في ﴿طسٓمٓ﴾ وأخواتها(٣)،

---

(١) ينظر النشر (١/ ٣١٦- ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٢- ٣٢٣، ٣٣٠- ٣٣٣).

(٢) ينظر النشر (١/ ٣٣٥- ٣٣٧، ٣٣٩- ٣٤٦)، والكامل (١/ ٢٤١- ٢٤٤، ٢٥٠- ٢٥٢، ٢٥٤). وهاهنا ملاحظتان: **الأولى**: أسند في الكامل طريق سلامة عن النحّاس بواسطة ابن هلال، ولكن في النشر أسنده عن النحّاس مباشرة، وينظر تعليق محقق الكامل على هذا الطريق (ص١/ ٢٥٢، تعليق٢). **الثانية**: ورد طريق هبة الله عن الأصبهاني من الكامل (١/ ٢٥٩)، أما **المطوعي عن الأصبهاني** فالمذكور في الكامل (١/ ٢٤٦- ٢٤٧) هو قراءة الهذلي على الكارَزيني على المطوعي على الملطي على يونس، ولم أجد طريق الهذلي عن الكارَزيني عن المطوعي عن محمد بن عبد الرحيم الأسدي الأصبهاني في الكامل، وأفاد د. أيمن سويد في السلاسل الذهبية (ص٢٥٣، تعليق: ١) أنّ ابن الجزريّ لم يصرّح بأنّ هذا الإسناد من الكامل بل قال في النشر (١/ ٣٤٥): (طريق أبي القاسم الهذلي)، وأيضاً زاد د. أيمن احتمال أن يكون الإسناد المذكور في النشر قد سقط من ناسخ الكامل.

(٣) ينظر: الكامل (١/ ٦٦٩)، والعنوان (ص١٤٢)، وكذلك في الاكتفاء ابن خَلَف (ص٢٢١).

وطريق ابن خَلَف النشريّ عن نافع هو: عن الطرسوسيّ عن أبي عديّ عن ابن سيف عن الأزرق عن ورش فحسب[1].

- **من وافق[2]: أوّلًا: من وافق عن أبي نشيط والحلواني عن قالون، وعن الأزرق والأصبهاني عن ورش:**

١- وُوفِق عن قالون:

أ- من طريق أبي نشيط:

١. **من طريق ابن بويان:** من طريق ابن مهران[3]، والطرازي الكاتب[4]، والخزاعي[5].

٢. **ومن طريق ابن شنبوذ:** من طريق الخزاعي[6].

ولم أجد أحدًا وافقه من طريق القزاز عن أبي نشيط.

ب- ومن طريق الحلواني:

---

(١) ينظر: النشر (١/ ٣٣٨)، والاكتفاء لابن خَلَف (ص١٩- ٢٠).

(٢) سأضرب عن التعرّض لموافقات جامع أبي معشر عن قالون؛ فإنّ عبارته (٢/ ٤٥٥) تفيد التقليل لقالون غير طريق القاضي وابن صالح والشحام، وهذه العبارة مشكلة؛ فإنّ أبا معشر أسند طريق الأهوازي والخزاعي عن الشحام (١/ ٣٧٠)، وقد ورد للشحام التقليل من طريقيهما في كتابيهما — كما سيأتي-، وأيضًا خصّ الروذباري (٣/ ٩٠) تقليل الأهوازي عن قالون بطرق القاضي وابن صالح والشحام، على الضدّ من عبارة أبي معشر، ولعلّه وقع سقط أو خلل لناسخ أو محقّق جامع أبي معشر، فلأجل هذا الإشكال في عبارة جامع أبي معشر سأضرب عن التعرّض لموافقاته عن قالون.

(٣) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل٦٥/ ب، ل٦٧/ ب]، والإيضاح للأندرابي [ل٢٠٩/ أ]، وجامع الروذباري (٣/ ٩٠)، وتنظر الطرق في الإشارة [ل٥/ ب]، والإيضاح [ل٨٨/ ب- ل٨٩/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٣١٨).

(٤) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل٦٥/ ب، ل٦٧/ ب]، وينظر طريقه فيه [ل٥/ ب].

(٥) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٥٠٧)، وجامع الروذباري (٣/ ٩٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٨).

(٦) تنظر المصادر السابقة.

١. من طريق ابن أبي مهران: من طريق النقاش عن ابن أبي مهران: من طريق ابن مهران[١]، والخزاعي[٢]، وأبي معشر[٣]. **ومن طريق المنقي عن ابن أبي مهران:** من طريق الخزاعي[٤]، والعراقي[٥]. **وطريق أبي معشر نشريّ.**

٢، ٣. ومن طريق أبي عون[٦]، وابن شجاع[٧].

ولم أجد أحدًا وافقه من طريق جعفر عن الحلواني.

٢- وَوُوفق عن ورش:

أ- من طريق الأزرق:

١. من طريق النحاس عن الأزرق: من طريق ابن شنبوذ عن النحاس: من طريق الخزاعي[٨] والأهوازي[٩]. **ومن طريق الأهناسي وابن هلال عن النحاس:** من طريق

---

(١) تنظر القراءة في الإيضاح للأندرابي [ل٢٠٩/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٨٨/ ب].

(٢) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٥٠٧)، وجامع الروذباري (٣/ ٩٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٩)، وجامع الروذباري (١/ ٣٢٢).

(٣) تنظر القراءة في تلخيص أبي معشر (ص٢٥٦)، وينظر طريقه فيه (ص٢٧).

(٤) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٥٠٧)، وجامع الروذباري (٣/ ٩٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٩)، وجامع الروذباري (١/ ٣٢٢).

(٥) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل٦٥/ ب، ل٦٧/ ب]، وينظر طريقه فيه [ل٥/ ب].

(٦) هذا الوجه في جامع الروذباري مخصوصٌ بطريق الخزاعي. تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٥٠٧)، والإشارة للعراقي [ل٦٥/ ب، ل٦٧/ ب]، وجامع الروذباري (٣/ ٩٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٩)، والإشارة [ل٥/ ب]، وجامع الروذباري (١/ ٣٢١- ٣٢٢).

(٧) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٥٠٧)، وجامع الروذباري (٣/ ٩٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٦)، وجامع الروذباري (١/ ٣٢٢- ٣٢٣).

(٨) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٥٠٧)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٥٥)، وجامع الروذباري (٣/ ٩٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢١)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٨٣)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٧).

(٩) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٥٥)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٨٤).

الخزاعي[1].

٢. ومن طريق ابن سيف عن الأزرق: من طريق أبي عدي عن ابن سيف: من طريق الخزاعي[2]، والطرسوسي[3]. **ومن طريق الأهناسي عن ابن سيف:** من طريق الخزاعي[4]. **وطريق الطرسوسي نشريّ**، وأشار ابن الجزري إلى الموافقة منه.

٣. ومن طريق مواس عن الأزرق: من طريق الخزاعي[5].

ب- ومن طريق الأصبهاني:

١. من طريق هبة الله عن الأصبهاني: من طريق ابن مهران[6]، وأبي معشر[7]. **وطريق**

(١) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٥٠٧)، وجامع الروذباري (٣/ ٩٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٢)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٧- ٢٩٨).

(٢) تنظر الإحالات السابقة للقراءة في المنتهى، وجامع الروذباري، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢١)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٥- ٢٩٦).

(٣) تنظر الإحالات السابقة للقراءة في المنتهى، وجامع الروذباري، والعنوان (ص١٤٢) والاكتفاء (ص٢٢١) كلاهما لابن خَلَف، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢١)، والاكتفاء (ص١٩- ٢٠)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٥- ٢٩٦).

(٤) تنظر الإحالات السابقة للقراءة في المنتهى، وجامع الروذباري، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢١)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٥- ٢٩٦).

(٥) تنظر الإحالات السابقة للقراءة في المنتهى، وجامع الروذباري، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٢)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٨).

(٦) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل٦٥/ ب، ل٦٧/ ب]، والإيضاح للأندرابي [ل٢٠٩/ أ]، وجامع الروذباري (٣/ ٩٠)، وتنظر الطرق في الإيضاح للأندرابي [ل٨٨]، وجامع الروذباري (١/ ٣٠٢). وأمّا الإشارة للعراقي فقد سقط منه طريق هبة الله عن الأصبهاني فيما سقط من أسانيد ورش، وقد ذكر صاحب البشارة [ل٥/ ب] أنّ طريق الأصبهاني ورد من طريقي هبة الله والمروزي، والظاهر أنّ طريق هبة الله جاء من طريق ابن مهران، فقد أسنده ابن مهران في كتابيه، وكثيراً ما يسند العراقيُّ طرق ابن مهران، وأيضًا أسند الهذلي طريق العراقي عن ابن مهران عن هبة الله عن الأصبهاني في الكامل (١/ ٢٥٤).

(٧) تنظر القراءة في التلخيص لأبي معشر (ص٢٥٦)، وينظر طريقه فيه (ص٩٣).

أبي معشر نشريّ.

٢. ومن طريق دلبة والدقاق كلاهما عن الأصبهاني: من طريق الخزاعي[(١)].

٣. ومن طريق المروزي عن الأصبهاني[(٢)].

ثانيًا: من وافق عن قالون – من غير طريقي أبي نشيط والحلواني– وعن ورش – من غير طريقي الأزرق والأصبهاني–:

١– وافق عن قالون:

أ– إسماعيل القاضي[(٣)].

ب– وأحمد بن صالح[(٤)].

ج– والشحّام[(٥)].

(١) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل٦٥/ ب، ل٦٧/ ب]، وينظر طريقه فيه [ل٥/ ب– ل٦/ ب].

(٢) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل٦٥/ ب، ل٦٧/ ب]، والإيضاح للأندرابي [ل٢٠٩/ أ]، وجامع الروذباري (٣/ ٩٠)، وتنظر الطرق في الإيضاح للأندرابي [ل٨٨]، وجامع الروذباري (١/ ٣٠٢).

(٣) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في المنتهى للخزاعي (ص٥٠٧)، والإيضاح للأندرابي [ل٢٠٩/ أ]، والعنوان (ص١٤٢) والاكتفاء (ص٢٢١) كلاهما لابن خَلَف، وجامع الروذباري (٣/ ٩٠)، والمصباح – في أحد إطلاقيه– (٢/ ٢٧٨، ٣/ ٦٤٧)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٩)، والإيضاح [ل٨٩/ أ]، والاكتفاء (ص٢٠)، وجامع الروذباري (١/ ٣٢٣)، والمصباح (١/ ٢٢٩– ٢٣٢).

(٤) تنظر الإحالات السابقة إلى القراءة في المنتهى، والإيضاح، وجامع الروذباري، والمصباح – في أحد إطلاقيه–، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٧)، والإيضاح [ل٨٩/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٣١٦– ٣١٧)، والمصباح (١/ ٢٢٦– ٢٢٨).

(٥) تنظر الإحالات السابقة إلى القراءة في المنتهى، وجامع الروذباري، والمصباح – في أحد إطلاقيه– ، والوجيز للأهوازي (ص١٦٢، وكذلك ٤٠٧)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٦)، والوجيز (ص٤٧)، وجامع الروذباري (١/ ٣١١– ٣١٢)، والمصباح (١/ ٢٢٤– ٢٢٦).

د- وأحمد بن قالون[1].

هـ، و- وإبراهيم بن قالون والمعلّم[2].

ز- ومصعب[3].

ح، ط، ي- وأبو مروان وأبو سليمان وابن دازِيل: ثلاثتهم من طريق الخزاعي[4].

٢- ووافق عن ورش:

أ- يونس[5].

ب- وأبو الأزهر[6].

---

(١) هذا الوجه في جامع الروذباري مخصوصٌ بطريق الخزاعي. تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٥٠٧)، والإيضاح للأندرابي [ل٢٠٩/ أ]، وتلخيص أبي معشر (ص٢٥٦)، وجامع الروذباري (٣/ ٩٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٦)، والإيضاح [ل٨٨/ ب]، وتلخيص أبي معشر (ص٢٦)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٤).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٥٠٧)، والإيضاح للأندرابي [ل٢٠٩/ أ]، وجامع الروذباري (٣/ ٩٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٨، ١٢٩)، والإيضاح [ل٨٨/ ب]، وجامع الروذباري (١/ ٣١٥- ٣١٦، ٣٢٣).

(٣) تنظر الإحالات السابقة إلى القراءة في المنتهى، والإيضاح، وجامع الروذباري، والإشارة للعراقي [ل٦٥/ ب، ل٦٧/ ب]، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٦)، والإشارة [ل٥/ ب]، والإيضاح [ل٨٨/ ب]، وجامع الروذباري (١/ ٣١٥).

(٤) تنظر الإحالات السابقة إلى القراءة في المنتهى، وجامع الروذباري، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٥- ١٢٦)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٠، ٣١٢- ٣١٣، ٣١٩).

(٥) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٥٠٧)، وتلخيص أبي معشر (ص٢٥٦)، وجامع الروذباري (٣/ ٩٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٠، ١٢١)، وتلخيص أبي معشر (ص٢٧)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٠- ٢٩٤).

(٦) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في المنتهى للخزاعي (ص٥٠٧)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٥٥)، وجامع الروذباري (٣/ ٩٠)، والمصباح – في أحد إطلاقيه- (٢/ ٢٧٨، ٣/ ٦٤٧)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٨٠، ٣٨١- ٣٨٢)، وجامع الروذباري (١/ ٣٠٠)، والمصباح (١/ ٢٨٣).

ج- والبخاري(١).

د، هـ- والكناني وابن عيسى الأصبهاني: كلاهما من طريق الخزاعي(٢).

ثالثًا: من وافق عن نافع – من غير روايتي ورش وقالون-:

١- المسيبي: من طريق ابنه(٣)، ومن طريق ابن سعدان(٤)، ومن طريق خلف(٥).

---

(١) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل٦٥/ ب، ل٦٧/ ب]، والإيضاح للأندرابي [ل٢٠٩/ أ]، وجامع الروذباري (٣/ ٩٠)، وتنظر الطرق في الإيضاح [ل٨٨/ ب]، وجامع الروذباري (١/ ٣٠٥)، وأما أسانيد الإشارة عن البخاري فقد سقط تفصيلها مما وصلنا من كتابه، وقد ذكر صاحب البشارة [ل٥/ ب] أنّ طريق البخاري جاء من طريق ابن مرثد وأبي الأسد أحمد بن إبراهيم كلاهما عن أبي إسحاق البخاري، ولم يفصّل فيها بأكثر من هذا، ويبدو أن طرق العراقي عن البخاري هي: طريقه عن أبي محمد عبد الله بن يوسف عن أبي الأسد عن أبي إسحاق البخاري؛ فقد أسند الهذليّ في الكامل (١/ ٢٥٦) هذا الطريق عن العراقي، ولم يذكر ابن الجزري في غاية النهاية (١/ ١٦٢) رواةً لأبي الأسد غير عبد الله بن يوسف شيخ العراقيّ، وطريقه عن ابن مهران عن ابن مرثد عن أبي إسحاق البخاري؛ حيث أسند ابن مهران هذا الطريق، وكثيرًا ما يسند العراقيُّ طرق ابن مهران، وأيضًا أسند الهذلي في الكامل (١/ ٢٥٥- ٢٥٦) هذا الطريق للعراقيّ.

(٢) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في المنتهى للخزاعي (ص٥٠٧)، وجامع الروذباري (٣/ ٩٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٠- ١٢١/ ١٢٢- ١٢٣)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٤- ٢٩٥، ٢٩٨- ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١).

(٣) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٥٠٧)، والإيضاح للأندرابي [ل٢٠٩/ أ]، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٤)، والإيضاح [ل٨٩/ أ].

(٤) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في التذكرة لابن غلبون (٢/ ٤٦٩)، والمنتهى للخزاعي (ص٥٠٧)، والإيضاح للأندرابي [ل٢٠٩/ أ]، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٥٥)، والمصباح – في أحد إطلاقيه- (٢/ ٢٧٨، ٣/ ٦٤٧)-، وتنظر الطرق في التذكرة (١/ ١٣- ١٤)، والمنتهى (ص١٢٤)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٩٧- ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠)، والإيضاح [ل٨٩/ أ]، والمصباح (١/ ٢٥٤- ٢٥٥).

(٥) تنظر القراءة في السبعة (ص٤٧٠)، والتذكرة لابن غلبون (٢/ ٤٦٩)، وجامع البيان (٢/ ١٠٠٥)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٨٩)، والتذكرة (١/ ١٣)، وجامع البيان (١/ ١٩٠- ١٩١).

٢- وإسماعيل بن جعفر[١].

٣، ٤- وأبو دِحْية وسقلاب[٢].

٥، ٦- وأبو خليد وكردم[٣]. ستتهم عن نافع.

وأغلب الموافقات السابقة – عن قالون وورش ونافع- تدور على طرق ابن مهران والخزاعي والأهوازيّ والمصباح في أحد إطلاقيه.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئٍ من روايتيه، ووردت له موافقاتٌ في بعض أصول طرقه الفرعيّة وفي بعض أصول طرقه الرئيسيّة، وبعضها نشريَّة، وذكر ابن الجزريّ بعضها، ووردت له موافقات عن الراويين والقارئ، ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء العشرة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنه - مع وسمه له في النشر والتقريب بالانفراد- لم يذكره في الطيبة[٤].

***

(١) هذا الوجه في جامع البيان مخصوصٌ بطريق أبي عبيد، وفي جامع الروذباري بغير طريق الأهوازي عن البلخي عن الدوري، وفي المصباح بغير طريق البلخي عن الدوري. ينظر ما يتعلّق بالقراءة في التذكرة لابن غلبون (٢/ ٤٦٩)، والمنتهى للخزاعي (ص٥٠٧)، وجامع البيان (٢/ ١٠٠٥)، والإشارة للعراقي [ل٦٥/ ب، ل٦٧/ ب]، والإيضاح للأندرابي [ل٢٠٩/ أ]، والمصباح – في أحد إطلاقيه - (٢/ ٢٧٨، ٣/ ٦٤٧)، وتنظر الطرق في التذكرة (١/ ١١- ١٣)، والمنتهى (ص١٢٥)، وجامع البيان (١/ ١٨٨)، والإشارة للعراقي [ل٥]، والإيضاح للأندرابي [ل٨٨/ ب]، والمصباح (١/ ٢٣٧- ٢٤١، ٢٤٢- ٢٤٦).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى للخزاعي (ص٥٠٧)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٠).

(٣) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في جامع الروذباري (٣/ ٩٠)، والمصباح – في أحد إطلاقيه- (٢/ ٢٧٨، ٣/ ٦٤٧)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (٣٣٤- ٣٣٥)، والمصباح (١/ ٢٤٦- ٢٤٧، ٢٦٢- ٢٦٣).

(٤) ينظر النشر (٣/ ١٤١)، وتقريب النشر (١/ ٣٨٧)، وطيبة النشر (ص٦٢- ٦٣).

١٩٧- الموضع السابع والستون: انفراد أبي العز بفتح حاء ﴿حمٓ﴾ في السور السبعة عن العليمي في رواية شعبة.

قال ابن الجزريّ: «الحاء من ﴿حمٓ﴾ في السبع السور: أمالها محضاً حمزة والكسائي وخلف وابن ذكوان وأبو بكر، وأمالها بين بين: ورش من طريق الأزرق، واختلف عن أبي عمرو... والباقون بالفتح، وانفرد أبو العز بالفتح عن العليمي عن أبي بكر، وانفرد ابن مهران بالفتح عن ابن ذكوان، فخالفا سائر الرواة»[١].

- طريق أبي العزّ عن يحي العليمي عن شعبة من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه الكفاية، وسبق[٢].

- **مصدر الانفراد:** الفتح للعليميّ مقتضى الكفاية؛ حيث لم يذكر العليميَّ في المميلين[٣].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن العليمي:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن شعبة:

١- يحي بن آدم: من المنهاج لابن ظفر بطرقه إلى أبي حمدون والوكيعي كلاهما عن يحي؛ فإنّه لم يذكر الإمالة سوى عن العليميّ[٤].

---

(١) النشر (٣/ ١٤١- ١٤٢).

(٢) ينظر: ص٨٤١ .

(٣) ينظر كفاية أبي العز (ص٢٧٥)، وقد ذكر الإمالة ليحيى عن أبي بكر، والمقصود هو يحيى بن آدم؛ لأنه المعهود عند الإطلاق، لا يحيى العليميّ.

(٤) تنظر القراءة في المنهاج (٢/ ٧٥٣- ٧٥٤)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٧٦- ٧٧)، ولا يخفى انفراد صاحب المنهاج بهذا الوجه عن يحيى بن آدم.

٢، ٣- والبرجمي[١] **والأعشى**[٢] **كلاهما عن شعبة:** ورد الفتح عنهما من طرقٍ عديدة.

٤- والكسائي عن شعبة: ورد الفتح عنه من طرقٍ عديدة[٣].

٥- وابن جبير عن شعبة[٤].

٦- والحسين الجعفي عن شعبة[٥].

٧- ويحيى الجعفي عن شعبة[٦].

---

(١) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٨٤)، والمبسوط (ص٢٣٩)، والمنتهى (ص٥٦١)، وروضة المالكي (١/ ٣٥٨)، وجامع البيان (٢/ ١٠٨٠)، والإشارة للعراقي [ل٨١/ أ]، وجامع ابن فارس (ص٤٧٧)، وتبصرة ابن فارس (ص٤٧٨)، وجامع الفارسي [ل٢٠٠/ أ]، والكامل (١/ ٦٦٩)، والإيضاح [ل٢٢٢/ أ]، وجامع أبي معشر – ولم يذكر الإمالة للبرجمي- (٢/ ٤٥٧- ٤٥٨)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٣٧- ٢٣٨)، والمستنير (ص٥٤٥)، وروضة المعدل (١/ ٥٥٩)، والمنهاج (٢/ ٧٥٣- ٧٥٤)، والمصباح (٢/ ٢٧٨- ٢٧٩، ٣/ ٥١- ٥٢).

(٢) تنظر المصادر السابقة بالإضافة إلى التذكرة (ص٥٣٣).

(٣) ينظر: السبعة (ص٥٦٧)، وجامع البيان (٢/ ١٠٨٠)، والإحالات السابقة لتبصرة ابن فارس، وجامع الفارسي، والكامل، وجامع أبي معشر، وجامع الروذباريّ، والمستنير، وروضة المعدّل، والمنهاج، والمصباح.

(٤) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ١٠٨٠)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٥٧- ٤٥٨)، وجامع الروذباري – وخصّ الفتح بطريق الأهوازي- (٢/ ٢٣٧- ٢٣٨)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ٢٥٤- ٢٥٥)، وجامع أبي معشر (١/ ٥٣٩، ٥٤٩)، وجامع الروذباري (١/ ٤٩٩- ٥٠٠).

(٥) ينظر ما يتعلق بالقراءة في الروضة (٢/ ٣١- ٣٢)، والمصباح (٢/ ٢٥٤- ٢٥٦، ٣/ ٢٩٨- ٢٩٩)، وتنظر الطرق في الروضة (١/ ٢٩٦)، والمصباح (١/ ٣٩٤- ٣٩٨). ويلاحظ أنّ أبا الكرم ذكر أحكام (رأى) في الأصول وذكر مَن يقرأ بالفتح ولم يذكر منهم الجعفي، ثم ذكر الإمالة للباقين وعيّن أسماءهم ولكنّه أيضًا لم يذكر منهم الجعفي، فكلامه في ذلك الموضع ليس على السداد، وقد أعاد ذكر أحكام (رأى) في فرش الأنعام فخصّ الإمالة عن شعبة بيحيى والكسائي والعليمي، وجعل الفتح للباقين ولم يعيّنهم، فاندرج فيهم الجعفي.

(٦) تنظر القراءة في الروضة (٢/ ٣١- ٣٢)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣١- ٣٢).

٨- وإسحاق بن راهويه عن شعبة[١].

٩- والاحتياطي عن شعبة: من طريق الأهوازي[٢]، ومن طريق الخزاعي وأبي الفضل الرازي[٣].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، لم أجد أحدًا وافقه عنه، ووردت له موافقاتٌ عديدةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا بالإمالة في الحاء عن شعبة وغيره، وذكر الخلف عن أبي عمرو، ثمّ ذكر فتح أبي العز للعليميّ آخرًا موسومًا بالانفراد ومخالفة سائر الرواة[٤].

٢- ولم يذكره في الطيبة، بل جزم فيها بالإمالة لشعبة[٥].

***

١٩٨- الموضع الثامن والستون: انفراد ابن مهران بفتح حاء ﴿حمٓ﴾ في السور السبعة عن ابن ذكوان.

قال ابن الجزريّ: «الحاء من ﴿حمٓ﴾ في السبع السور: أمالها محضاً حمزة والكسائي وخلف وابن ذكوان وأبو بكر، وأمالها بين بين: ورش من طريق الأزرق،

(١) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المصباح (٢/ ٢٥٤- ٢٥٦، ٣/ ٢٩٨- ٢٩٩)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٩٨).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٥٧- ٤٥٨)، وجامع الروذباري (٢/ ٢٣٧- ٢٣٨)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٥٥٠- ٥٥١)، وجامع الروذباري (١/ ٥٠٣- ٥٠٥).

(٣) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٤٥٧- ٤٥٨)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٥٣٧- ٥٣٨).

(٤) ينظر النشر (٣/ ١٤١- ١٤٢)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٨٧- ٣٨٨)؛ حيث جزم أوّلًا بالإمالة عن شعبة وذكر الخلف عن أبي عمرو وذكر هذا الوجه آخرًا موسومًا بالانفراد.

(٥) ينظر طيبة النشر (ص٦٢، البيت: ٣١٩).

واختلف عن أبي عمرو... والباقون بالفتح، وانفرد أبو العز بالفتح عن العليمي عن أبي بكر، وانفرد ابن مهران بالفتح عن ابن ذكوان، فخالفا سائر الرواة»[١].

- طريق ابن مهران في رواية ابن ذكوان من الطرق المسندة في النشر، وسبق[٢].

- **مصـدر الانفراد:** لم يتعرّض في "الغاية" لذكر الفتح والإمالة في ﴿حمٓ﴾، ولكن الفتح عن ابن ذكوان مقتضى "المبسوط"؛ حيث لم يذكره فيه في المميلين، وذكر الفتح عن الباقين، فدخل فيهم ابن ذكوان، وقد أسند طريق ابن ذكوان في المبسوط بعين إسناده النشريّ في الغاية[٣].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن الأخرم عن الأخفش:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن الأخفش عن ابن ذكوان:

١- سلامة بن هارون عن الأخفش: من روضة المعدل عن ابن نفيس عن السامَرّي عن ابن هارون؛ حيث ذكر المعدّل الإمالة لابن ذكوان واستثنى عنه ابن هارون[٤].

٢- وابن حبيب عن الأخفش: من طريق الخزاعي عن المطوعي عن ابن حبيب: من المنتهى، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي؛ حيث أطلق الخزاعيّ الإمالة لابن ذكوان واستثنى عنه الثغري، والأقرب أنّ الثغريّ هو المطوّعي[٥]، وأطلق الروذباري

---

(١) النشر (٣/ ١٤١- ١٤٢).

(٢) ينظر: ص٧٩٥ .

(٣) ينظر المبسوط (ص٢٣٩)، وخصّ العراقيّ في الإشارة [ل٨١/ أ] الإمالة لابن ذكوان بطريق النقاش وابن مجاهد، وقد أسند طريق ابن مهران عن ابن الأخرم عن الأخفش -كما بيّنه صاحب البشارة [ل٦]-، فيكون له الفتح، وذكر الأندرابي في الإيضاح [ل٢٢٢/ أ] أنّه جاءت الإمالة عن ابن ذكوان لكنه قرأ عنه بالفتح.

(٤) تنظر القراءة في روضة المعدل (١/ ٥٥٩)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٢٣).

(٥) فإنّ صنيع الروذباري قد يوحي بأنّه فهم أنّ الثغري هو المطوعي؛ إذ لم يستثن في هذا الموضع أحدًا عن ابن ذكوان سوى المطوعي، وأيضًا ذكر الخزاعي للثغري عن ابن ذكوان الوجهين في (اقتده) -كما أرشد إلى ذلك محقق المنتهى-، وقد خصّ الروذباري الوجهين لابن ذكوان بالمطوعي. ولكن =

الإمالة عن ابن ذكوان واستثنى عنه المطوعي[1].

ثالثًا: من وافقه عن ابن ذكوان:

١، ٢- المطوعي عن الصـــوري والإســـكندراني كلاهما عن ابن ذكوان: من طريق الخزاعي عن المطوعي: من المنتهى، ومن جامع الروذباري عن المروزي عنه، **ومن طريق الخبازي عن المطوعي:** من جامع الروذباري عن القُهُندُزي عنه؛ كما سـبق عن الخزاعي والروذباريّ[2].

٣- وعبد الرزاق عن ابن ذكوان:

أ- من طريق إبراهيم بن عبد الرزاق عن أبيه:

١. من طريق المطوعي عن إبراهيم: من طريق الخزاعي عن المطوعي: من المنتهى، ومن كامل الهذلي عن ابن شـــبيب عن الخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي، **ومن طريق الخبـازي عن المطوعي:** من كـامـل الهـذلي عن القُهُنـدُزي عن الخبازي.

٢، ٣. ومن طريق ابن حَبَش وابن صـــدقة[3] **كلاهما عن إبراهيم:** من كامل الهذلي بأسانيده إليهما.

ب- ومن طريق الصوري عن عبد الرزاق: من كامل الهذلي بسنده إليه.

لم أقف على من صرّح بتلقيب المطوعي بالثغري، إلّا أنّه ذُكِرَ في ترجمة المطوّعي أنّه عبّادانيٌّ، وقد كانت عبّادان من الثغور. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (٤/ ٧٤).

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٥٧١)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٣٧)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣٨٧).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٥٧١)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٣٧)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣٨٨، ٣٩٠).

(٣) مغيرة بن صدقة، روى القراءة عنه إبراهيم بن اليسع، وروى عن إبراهيم ابنُه محمد، والثلاثة مجهولون. ينظر: غاية النهاية (١/ ١٤٧).

حيث أطلق الخزاعيّ الإمالة لابن ذكوان واستثنى عنه الثغري، وأطلق الهذلي الإمالة عن ابن ذكوان واستثنى عنه عبد الرزاق بكماله، وكذلك أطلق الروذباري الإمالة عن ابن ذكوان واستثنى عنه المطوعي[١].

رابعًا: من وافقه عن ابن عامر: صحّ هذا الوجه في النشر عن ابن عامر من رواية هشام.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ولم أجد أحدًا وافقه في أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي، وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ:** قال ابن الجزريّ في الطيبة القديمة:

....."حا" (صحبة) (م)ا وقلّلن (ج)د (ح)ز (م)نا خلفهما[٢]

فقد ذكر الإمالة أوّلًا لابن ذكوان، ثم ذكر له التقليل بالخلف[٣]، وهذه العبارة لا تأبى عن وجه الفتح كلّ الإباء؛ فإنّ الخلف قد يحتمل الفتح احتمالًا ما. لكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا بالإمالة في الحاء عن ابن ذكوان وغيره، وذكر الخلف عن أبي عمرو، ثمّ ذكر فتح ابن مهران لابن ذكوان آخرًا موسومًا بالانفراد ومخالفة سائر الرواة[٤].

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٥٧١)، والكامل (١/ ٦٦٩)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٣٧)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٧- ١٣٨)، والكامل (١/ ٣٥٤- ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٧١)، وجامع الروذباري (١/ ٣٨٩).

(٢) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٣/ ب].

(٣) وتنبغي الإشارة إلى أنّه لم يذكر التقليل عن ابن ذكوان لا في النشر ولا في التقريب، ولا على سبيل الحكاية أو التضعيف.

(٤) ينظر النشر (٣/ ١٤١- ١٤٢)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٨٧- ٣٨٨)؛ حيث جزم أوّلًا بالإمالة عن شعبة وذكر الخلف عن أبي عمرو وذكر هذا الوجه آخرًا موسومًا بالانفراد.

٢- ولم يذكره في الطيبة الجديدة، بل جزم فيها بالإمالة لابن ذكوان[١].

***

١٩٩- الموضع التاسع والستون: انفراد الهذلي عن أبي جعفر بتقليل الهاء والياء والطاء في فواتح السور. وهي في ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، و﴿يسٓ﴾، و﴿طه﴾، و﴿طسٓمٓ﴾ و﴿طسٓ﴾.

قال ابن الجزريّ: «وقد انفرد الهذلي عن أبي جعفر بإمالة بين اللفظين في الهاء والياء والطاء من فاتحة مريم، و﴿طه﴾، و﴿طسٓمٓ﴾، و﴿طسٓ﴾، و﴿يسٓ﴾ من روايتيه، لم يروه غيره»[٢].

- طريق الهذليّ في قراءة أبي جعفر من الطرق المسندة في النشر، وسبق[٣].

- **مصدر الانفراد:** التقليل مقتضى الكامل؛ حيث ذكر التقليل في ياء ﴿يسٓ﴾ عن أهل المدينة، وذكر التقليل في ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و﴿طه﴾ و﴿طسٓمٓ﴾ عن باقي أهل المدينة ممن لم يذكر له الإمالة، فدخل فيهم أبو جعفر من روايتيه عن ابن وردان وابن جمّاز، إلّا أنّه لم يتعرّض إلى ﴿طسٓ﴾ بخصوصها[٤].

- **من وافقه**[٥]: ورد هذا الوجه عن بعض طرق أبي جعفر في هذه المواضع أو في بعضها: وذلك من المنتهى للخزاعي، والإشارة للعراقي، والإيضاح للأندرابي، وجامع الروذباري، وجامع أبي معشر، والمصباح، ومفردة ابن شدّاد، وغاية أبي العلاء. وسأذكر الطرق التي وردت منها موافقاتٌ في هذه المواضع، ثم أبيّن ما في كلّ موضعٍ.

الموافقات عن ابن وردان:

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص٦٢، البيت: ٣١٩).

(٢) النشر (٣/ ١٤٣).

(٣) ينظر: ص٤١٠ .

(٤) ينظر الكامل (١/ ٦٦٨- ٦٦٩).

(٥) اقتضى طلبُ الإيضاح وتركُ الإطالة مخالفة الأسلوب في عرض الموافقات في هذا الموضع؛ وذلك لتعدّد طرق الهذلي عن أبي جعفر من روايتيه ولاختلاف صور الموافقات.

أوّلًا: من وافقه عن ابن شبيب عن ابن شاذان: الداجوني عن ابن شبيب:

أ- من طريق زيد بن أبي بلال عن الداجوني: من طريق ابن مهران[1]، وأبي الحسين الخبازي[2]، والخزاعي عن الورّاق[3]، والعلاف[4]، والنهرواني[5]، والطُّرَيْثيثي عن ابن علان وابن يوسف[6]، سبعتهم عن زيد.

ب- ومن طريق الخزاعي عن ابن حميد عن الداجوني[7].

ثانيًا: من وافقه عن ابن شاذان عن الحُلْواني: أحمد بن محمد الرازي عن ابن شاذان: من طريق الأهوازي[8]، والقاضي أبي العلاء[9].

ثالثًا: من وافقه عن الحُلْواني عن قالون: جعفر بن محمد عن الحُلْواني[10].

---

(١) تنظر الطرق في الإشارة [ل٨/ ب- ل٩/ أ]، والإيضاح [ل٨٦/ ب- ل٨٧/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٠٤).

(٢) تنظر الطرق في الإيضاح [ل٨٦/ ب- ل٨٧/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٧).

(٣) تنظر الطرق في المنتهى (ص١٨٥- ١٨٦)، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٠٤- ٧٠٥).

(٤) تنظر الطرق في المصباح (١/ ٢٩٦- ٢٩٨).

(٥) تنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٧٠٤)، والمصباح (١/ ٢٩٦- ٢٩٨)، ومفردة ابن شداد - من خصوص طريق أبي معشر- (ص٤٤- ٤٥).

(٦) تنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٧٠٤).

(٧) تنظر الطرق في المنتهى (ص١٨٥- ١٨٦)، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٠٤- ٧٠٥).

(٨) تنظر الطرق جامع الروذباري (١/ ٦٨٦)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٠٥- ٧٠٦)، والمصباح (٣٠٠- ٣٠١)، ومفردة ابن شداد (ص٤٦- ٤٧).

(٩) ينظر الطريق في المصباح (٢٩٩- ٣٠٠).

(١٠) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في المصباح (٢/ ٢٧٥، ٣/ ٥٥٣)، وينظر الطريق فيه (٢٩٥- ٢٩٦).

رابعًا: من وافقه عن قالون عن ابن وردان: العُمَري عن قالون(١).

خامسًا: من وافقه عن ابن وردان: إسماعيل بن جعفر عن ابن وردان(٢).

الموافقات عن ابن جمّاز:

أوّلًا: من وافقه من طريق الهاشمي أو الدوري:

وافقه من طريق الهاشمي: الخاشعُ بسنده إلى الأزرق عن الهاشمي: من طريق الأهوازي(٣)، ومن طريق ابن زلال(٤)، **وابن جعفر الأشناني عن الكسائي**(٥) عن الصيرفي، **وابن جعفر**(٦) عن الصيرفيّ أيضًا بسنده إلى ابن رزين عن الهاشمي. **وطريق ابن زلال وطريقا الأشناني من الطرق النشريّة.**

ووافقه من طريق الدوري: الأهوازي عن الباهلي عن زكريا بن عيسى عن الدوري(٧).

ثانيًا: من وافقه عن ابن جماز: قتيبة ابن مهران عن ابن جماز: من طريق ابن مهران عن زيد بسنده إلى قتيبة(٨).

الموافقات عن أبي جعفر – من غير روايتي ابن وردان وابن جماز–: إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر(٩).

---

(١) تنظر الطرق في المنتهى (ص١٨٥)، والإشارة [ل٨/ ب- ل٩/ أ]، والإيضاح [ل٨٦/ ب]، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٧- ٦٨٨)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٠٧- ٧٠٩)، والمصباح (١/ ٢٨٥- ٢٩١)، وغاية أبي العلاء (١/ ٨٥).

(٢) تنظر القراءة في الإيضاح [ل٢٠١/ أ]، وينظر الطريق فيه [ل٨٦/ ب- ل٨٧/ أ].

(٣) ينظر الطريق في جامع الروذباري (١/ ٦٨٨).

(٤) ينظر الطريق في المصباح (١/ ٢٩١- ٢٩٢).

(٥) تنظر الطرق في المصباح (١/ ٢٩٢- ٢٩٤).

(٦) تنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٧٠٦).

(٧) تنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٦٨٨- ٦٨٩)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٠٦)، والمصباح (١/ ٢٩٤- ٢٩٥).

(٨) ينظر الطريق في الإشارة [ل٩/ أ].

(٩) تنظر الطرق في الإيضاح [ل٨٧/ أ].

١- فأمّا ﴿ كٓهيعٓصٓ﴾: فأطلق الخزاعي القراءة (بين بين) عن أهل المدينة في الياء والهاء منها، وكذلك ذكر الأندرابي عن أهل المدينة إلّا أنّه قال (إلى الفتح أقرب)، وذكر العراقي عن أبي جعفر في الهاء والياء (بين بين وإلى الفتح أقرب)، وذكر الروذباري (بين بين) في الهاء والياء عن أبي جعفر سوى الدوري، وذكر أبو العلاء يسير الإمالة للعمريّ في الهاء والياء، وأطلق ابن شـــداد قراءة حروف الهجاء (بين اللفظين) عن أبي معشـــر والأهوازي، وأمّا أبو الكرم فخص التقليل بالعُمَري عند ذكره لهذه الكلمة في الأصـــول، إلّا أنّه أعاد ذكر الأحكام في الفرش وأطلق التقليل عن أبي جعفر[١].

٢- وأمّا ﴿يسٓ﴾: فورد فيها عن الخزاعي والأندرابي وأبي العلاء وابن شـــداد مثل السابق، وكذلك العراقيّ — في إحدى النسخ-، وأطلق الروذباري وأبو معشـر[٢] (بين بين) عن أبي جعفر، وأمّا أبو الكرم فلم يذكر في الأصـــول إمالةً ولا تقليلًا عن أحدٍ من طرق أبي جعفر، وأطلق الفتح عن باقي القراء فيندرج فيهم أبو جعفر بكماله، إلّا أنّه ذكر في الفرش أنّ العُمَري روى عن أبي جعفر (بين بين)[٣].

٣- وأمّا ﴿طه﴾: فورد فيها عن الخزاعي والعراقي والأندرابي والروذباري وأبي العلاء وابن شدّاد مثل ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، وأمّا أبو الكرم فلم يذكر في الأصول إمالةً ولا تقليلًا عن أحدٍ من طرق أبي جعفر، وأطلق الفتح عن باقي القراء فيندرج فيهم أبو جعفر بكماله،

(١) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في المنتهى (ص٤٦٩)، والإشارة [ل٥٤/ ب]، والإيضاح [ل٢٠١/ أ]، وجامع الروذباري (٢/ ٧٦٩)، والمصباح (٢/ ٢٧٥، ٣/ ٥٥٣)، وغاية الاختصار (١/ ٢٦٨- ٢٧٠)، ومفردة ابن شداد (ص٧٨- ٧٩).

(٢) يلاحظ أنّ أبا معشر أطلق التقليل في (يس) عن أبي جعفر، لكنّه لم يذكره في غيرها من الكلمات لا مع أهل الفتح ولا مع أهل التقليل ولا مع أهل الإمالة، سوى أنّه ذكر التقليل للخزاعي عن أبي جعفر في (كهيعص)، وسكت عن بقيّة طرق أبي جعفر.

(٣) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في المنتهى (ص٤٥٣)، والإشارة للعراقي (٣/ ٢٤٩)، والإيضاح [ل٢١٧/ ب]، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٥٦)، وجامع الروذباري (٣/ ١٩١)، والمصباح (٢/ ٢٧٨- ٢٧٩، ٤/ ٥٢)، وغاية الاختصار (١/ ٢٦٨- ٢٧٠) ، ومفردة ابن شداد (ص٧٨- ٧٩).

إلّا أنّه ذكر في الفرش أنّ العُمَري روى عن أبي جعفر (بين بين)(١).

٤- وأمّا ﴿طسٓ﴾ و﴿طسٓمٓ﴾: فورد فيها عن الخزاعي والعراقي والأندرابي والروذباري وأبي العلاء وابن شداد مثل ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، وذكر أبو الكرم في الأصول (بين بين وإلى الفتح أقرب) عن العُمَري، إلّا أنّه أعاد ذكر الكلمة في الفرش ولم يذكر إمالةً ولا تقليلًا عن أحدٍ من طرق أبي جعفر(٢).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئٍ من روايتيه، ووردت له موافقاتٌ عن كلٍّ من الراويين في بعض طرقه الفرعيّة، وعن غيرهما، وتفاوتت هذه الموافقات باختلاف الكلمات، وبعض الموافقات في بعض الكلمات نشريّةٍ لكنّها تدور على المصباح بحسب بعض إطلاقاته. وصحّ التقليل في الهاء والياء في النشر من غير هذه القراءة، ولم يصحّ التقليل في الطاء عن أحد من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه بيّن أحكام هذه الكلمات، كل كلمةٍ على حدةٍ، وذكر اختلاف القراء فيها، ولم يتعرّض للتقليل لأبي جعفر، ثم ذكر هذا الوجه آخرًا بعد فراغه من بيان مذاهب القراء في إمالة حروف التهجي، موسومًا بالانفراد، وبأنّه لم يروه غيره(٣).

٢- ولم يذكره في الطيبة(٤).

***

(١) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في المنتهى (ص٤٧٥)، والإشارة [ل٥٧/ أ]، والإيضاح [ل٢٠٢/ أ]، وجامع الروذباري (٣/ ٧)، والمصباح (٢/ ٢٧٦- ٢٧٧، ٣/ ٥٦٨)، وغاية الاختصار (١/ ٢٦٨- ٢٧٠)، ومفردة ابن شداد (ص٧٨- ٧٩).

(٢) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في المنتهى (ص٥٠٧)، والإشارة [ل٦٥/ ب]، والإيضاح [ل٢٠٩/ أ]، وجامع الروذباري (٣/ ٩٠)، والمصباح (٢/ ٢٧٨، ٣/ ٦٤٧)، وغاية الاختصار (١/ ٢٦٨- ٢٧٠)، ومفردة ابن شداد (ص٧٨- ٧٩).

(٣) ينظر النشر (٣/ ١٤٣)، ونحوه في تقريب النشر (١/ ٣٨٨) حيث ذكره آخرًا موسومًا بالانفراد.

(٤) ينظر طيبة النشر (ص٦٢- ٦٣).

٢٠٠- الموضع السبعون: انفراد الهذلي بإمالة هاء التأنيث وقفاً عن خلف العاشر.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الهذلي بالإمالة أيضاً عن **خلف في اختياره** وعن الداجوني عن أصحابه عن ابن عامر وعن النحاس عن الأزرق عن ورش وغيرهم: إمالة محضة، ... قلت: والذي عليه العمل عند أئمة الأمصار هو الفتح عن جميع القراء إلا في قراءة الكسائي وما ذكر عن حمزة»(١).

- طريق الهذلي في قراءة خلف العاشر من الطرق المسندة في النشر، وسبق تفصيله(٢).

- **مصدر الانفراد:** أطلق الهذليّ الإمالة وقفًا عن حمزة والكسائيّ وخَلَف وغيرهم(٣).

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه سوى ما ورد عن **ابن مهران بطرقه إلى خلف:**

١- من جامع الروذباري بسنده إلى ابن مهران: فقد ذكر عن ابن مهران في اختيار خلف بالوجهين: الفتح والإمالة(٤). لكن قال الروذباري بعد ذلك: (وسمعت أبا نصر يقول: قال ابن مهران: (وقرأت عن اختيار خلف جميع ذلك بالفتح)، وهكذا في تعليقي عنه)(٥).

٢- ومن طريق الأندرابي عن الفارسي عن ابن مهران؛ حيث أطلق الأندرابي في الإيضاح الإمالة عن الكسائي وحمزة وخلف، ثم ذكر أنّ الكسائي أشدهم إمالة، وأنّ إمالة حمزة وخلف ألطف من إمالة الكسائي(٦)، وقد أشار في شرح الغاية إلى ورود الإمالة ومال إلى

(١) النشر (٣/ ١٧٨- ١٧٩).

(٢) ينظر: ص٤٧٧ .

(٣) ينظر الكامل (١/ ٦٧١).

(٤) ينظر: جامع الروذباري (٢/ ١٦٧)، وسقطت أسانيده عن خلف فيما وصلنا من الجامع.

(٥) ينظر المصدر السابق.

(٦) ينظر: الإيضاح [ل١٣٩/ ب- ل١٤٠/ أ].

أنّ المقصود منها هو التقليل[1]، فلعلّ الوجه الذي في الإيضاح هو التقليل لا الإمالة.

وطرق ابن مهران عن خلف في اختياره تدور على طريق ابن أبي عمر، بطرقه عن إسحاق وغيره، ولكنّه لم يرو عن إدريس عن خلف.

وقد وقع في بعض نسخ الغاية بعد ذكر إمالة حمزة والكسائي لهاء التأنيث: (واختلف عن خلف)، وأشار الناسخ إلى أنّ هذا ليس في كلّ النسخ[2]، ولم يتعرّض له الفارسيّ في شرحه للغاية في موضعه الوارد في تلك النسخة من الغاية.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئٍ من روايتيه، ولم أجد أحدًا وافقه في الرواية الأولى (رواية إدريس)، وورد له شيءٌ من الموافقات عن أصل طريقه الرئيسي في الرواية الثانية (طريق ابن أبي عمر عن إسحاق)، وذلك يدور على طريق ابن مهران. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: قال ابن الجزريّ في الطيبة القديمة بعد أن فرغ من بيان أحكام الإمالة للكسائي:

وقيل مثل ذاك عن حَمْزٍ خَلَفْ[3]

والظاهر أنّ مراده أنّه قيل بالإمالة عن حمزة وعن خلفٍ في اختياره، وقد صدّر هذا بصيغة (وقيل) التي قد تأتي للتمريض والتضعيف. ولم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد وسم هذا الوجه في النشر والتقريب بالانفراد، ووصفه في التقريب بأنّه غريب.

---

(١) ينظر: شرح الغاية (ص١٨٤)، وذكر الروذباري في جامعه أنّه قرأ بالتقليل لخلف عن الأهوازي والمروزي (ينظر: جامع الروذباري: ٢/ ١٦٦، ١٦٧).

(٢) ينظر الغاية طبعة دار الكتب العلمية (ص٤٠)، ومخطوط الغاية (جامعة الملك سعود رقم ٦٨٧): [ل٢٤/ أ]، ويبدو أنّ المشار له هو أحكام إمالة هاء التأنيث بجملتها، لا خصوص إمالة خلف بالخُلف؛ لأنّ الأستاذ محمد غياث جنباز لم يثبت شيئًا من أحكام إمالة هاء التأنيث الواردة في نسخة جامعة الملك سعود، وقد اعتمد على نسخةٍ خطيّةٍ أخرى بجانب السابقة، ولأنّ الفارسيّ لم يتعرّض لأحكام إمالة هاء التأنيث في الموضع الذي وردت فيه في نسخة الغاية السابقة.

(٣) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٤/ أ].

٢- ونصّ في النشر على أنّ الذي عليه العمل عند أئمة الأمصار هو الفتح عن جميع القراء إلا في قراءة الكسائي وما ذُكِرَ عن حمزة(١).

٣- ولم يذكره في الطيبة الجديدة، بل خصّ الإمالة بالكسائي وبالبعض عن حمزة(٢).

***

٢٠١- الموضع الحادي والسبعون: انفراد الهذلي بإمالة هاء التأنيث وقفاً عن الداجوني عن أصحابه عن ابن عامر، وبالتقليل عن باقي أصحاب ابن عامر.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الهذلي بالإمالة أيضاً عن خلف في اختياره **وعن الداجوني عن أصحابه عن ابن عامر** وعن النحاس عن الأزرق عن ورش وغيرهم: إمالة محضة، وعن **باقي أصحاب** نافع **وابن عامر** وأبي عمرو وأبي جعفر: بين اللفظين،... قلت: والذي عليه العمل عند أئمة الأمصار هو الفتح عن جميع القراء إلا في قراءة الكسائي وما ذكر عن حمزة»(٣).

- طرق الهذليّ عن الداجوني في قراءة ابن عامر من الطرق النشريّة. وجاء طريقه النشريّ عن الداجوني من كتابه الكامل:

في رواية هشام:

١، ٢، ٣- عن ابن خُشَيش الكوفي وابن الصقر وابن يعقوب ثلاثتهم عن **زيد بن أبي بلال** عن **الداجوني الرملي** عن البيساني وابن امويه وابن الحويرس ثلاثتهم عن **هشام**.

٤- وعن أبي نصر القُهُندُزي عن الخبازي عن **الشّذَائي** عن **الداجوني الرملي** بسنده المارّ.

٥- وعن ابن شبيب عن أبي الفضل الخزاعي عن **الشّذَائي** بسنده المارّ(٤).

وفي رواية ابن ذكوان:

---

(١) ينظر النشر (٣/ ١٧٨- ١٧٩)، وتقريب النشر (١/ ٣٩٦).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦٣).

(٣) النشر (٣/ ١٧٨- ١٧٩).

(٤) ينظر النشر: (١/ ٤٠٨- ٤١١)، والكامل: (١/ ٣٦٥).

١- عن القُهُندُزي عن الخبازي عن **الشّـذَائي** عن **الداجوني الرملي** عن الصـوري عن **ابن ذكوان**.

٢- وعن أبي القاسم العطار عن **ابن القباب** عن **الداجوني الرملي** بسنده المارّ.

٣- وعن أبي القاسم العطار عن أبي الحسن الزاهد عن **ابن الموفق** عن **الداجوني الرملي** بسنده المارّ[١].

وكذلك طرق الهذلي عن هشـام وابن ذكوان من غير طريق الداجوني من الطرق المسندة في النشـر. وجاءت طرقه النشـريّة عن هشـام من غير طريق الداجوني من طريق الحُلْواني:

١- عن ابن نفيس عن السامَرّي عن **ابن عبدان** عن **الحُلْواني** عن **هشام**.

٢- وعن أبي عبد الله الشيرازي عن أبي بكر الطحان عن السامَرّي بسنده السابق.

٣- وعن الشريف الزيدي عن النقاش عن **الأزرق الجمال** عن **الحُلْواني** عن **هشام**[٢].

وجاءت طرقه النشـريّة عن ابن ذكوان من غير الداجوني — إجمالًا-: من **طريق الأخفش عن ابن ذكوان: عن النقّاش** من طريق الحمّامي والزيدي والرّقّي، **وعن ابن الأخرم** من طريق الداراني والشّـذَائي والجبني وابن مهران. ومن **طريق الصـوري عن ابن ذكوان**: عن **المطوّعي** من عدّة طرق[٣].

- **مصدر الانفراد**: أطلق الهذليّ الإمالة عن الداجوني وابن عتبة عن ابن عامر، ولم يقيّد الداجونيّ بروايةٍ من الروايتين، فأفاد أنّه له منهما. ثمّ أطلق عن باقي أصـحاب ابن ذكوان بين اللفظين[٤]. ويلاحظ أنّ ابن الجزريّ ذكر أنّ الهذلي أطلق التقليل عن باقي

(١) ينظر النشر: (١/ ٤٢١- ٤٢٥)، والكامل: (١/ ٣٥٣، ٣٥٨).

(٢) ينظر النشر: (١/ ٤٠٣- ٤١١)، والكامل: (١/ ٣٦٢- ٣٦٣، ٣٦٨).

(٣) ينظر النشر: (١/ ٤١٣، ٤١٥- ٤٢٠، ٤٢٣- ٤٢٥)، والكامل: (١/ ٣٤٦- ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٧).

(٤) ينظر: الكامل (١/ ٦٧١).

أصحاب ابن عامر غير الداجوني، والذي وجدته في الكامل هو التقليل لباقي أصحاب ابن ذكوان غير الداجوني، فلا يكون لهشام من غير طريق الداجوني إلّا الفتح.

- **من وافقه:** لم أجد الإمالة ولا التقليل عن ابن عامر عند غير الهذليّ.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعية وأحد أصحاب الكتب عن قارئٍ من روايتيه؛ لم أجد أحدًا وافقه. وصحّ وجه الإمالة في النشر من غير هذه القراءة، ولم يصحّ وجه التقليل فيه عن أحدٍ من القرّاء. وأطلق ابن الجزري الوجه الانفراديّ عن المنفرِد، وقد خصّه المنفرِد ببعض طرقه.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد وسم هذا الوجه في النشر والتقريب بالانفراد، ووصفه في التقريب بأنّه غريب.

٢- ونصّ في النشر على أنّ الذي عليه العمل عند أئمة الأمصار هو الفتح عن جميع القراء إلا في قراءة الكسائي وما ذُكِرَ عن حمزة[1].

٣- ولم يذكره في الطيبة، بل خصّ الإمالة بالكسائي وبالبعض عن حمزة[2].

***

٢٠٢- الموضع الثاني والسبعون: انفراد الهذلي بإمالة هاء التأنيث وقفاً عن النحاس عن الأزرق عن ورش.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الهذلي بالإمالة أيضا عن خلف في اختياره وعن الداجوني عن أصحابه عن ابن عامر **وعن النحاس عن الأزرق عن ورش** وغيرهم: إمالة محضة، وعن باقي أصحاب نافع وابن عامر وأبي عمرو وأبي جعفر: بين اللفظين. ولما حكى الداني عن ابن شنبوذ عن أصحابه في رواية نافع وأبي عمرو إمالة هاء التأنيث قال عقيب ذلك: (ولا يعرف أحد من أهل الأداء بحرف نافع وأبي عمرو في جميع الأمصار غير الفتح)، قال: (وأحسب أنّ الإمالة التي رواها ابن شنبوذ عن نافع وأبي عمرو أنها

(١) ينظر النشر (٣/ ١٧٨- ١٧٩)، وتقريب النشر (١/ ٣٩٦).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦٣).

بينَ بينَ وليست خالصة). قلت: والذي عليه العمل عند أئمة الأمصار هو الفتح عن جميع القراء إلا في قراءة الكسائي وما ذكر عن حمزة»(١).

- طريق الهذلي عن النحّاس عن الأزرق عن ورش من الطرق المسندة في النشر، وجاء طريقه النشريّ من كتابه الكامل من طرق كثيرة وفي تفصيلها هنا طول، وأصول طرقه ترجع إلى: ابن شنبوذ وابن هلال والخولاني وأبي نصر سلامة الموصلي والأهناسي، وقرأ خمستهم على النحاس على الأزرق(٢).

- **مصدر الانفراد:** أطلق الهذليّ الإمالة وقفًا عن النحاس والطائيّ عن ورش(٣). والطائيّ هو الأهناسي، وهو يروي عن النحاس وعن ابن سيف كلاهما عن الأزرق، وطريق الكامل عن الأهناسي عن ابن سيف عن الأزرق نشريّ أيضًا(٤)، وقد خصّ ابن الجزريّ هذا الوجه من الكامل بطريق النحاس عن الأزرق، مع أنّ عبارة الكامل تتناول غيره من الطرق النشريّة.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الأزرق عن ورش:** لم أجد أحدًا وافقه عن ابن هلال ولا الخولاني ولا أبي نصر ولا الأهناسي ولا غيرهم من طرق الأزرق، سوى **طريق ابن شنبوذ عن النحاس عن الأزرق،** فقد ورد هذا الوجه عنه:

أ- من طريق الخزاعي عن السامري والشّذَائي(٥) كلاهما عن ابن شنبوذ: من المنتهى، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي، ومن جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي عن

(١) النشر (٣/ ١٧٨- ١٧٩).

(٢) ينظر النشر (١/ ٣٣٥- ٣٣٧، ٣٤٠)، والكامل (١/ ٢٤٢- ٢٤٤، ٢٥٢- ٢٥٣)، وقد أسند في الكامل طريق سلامة عن ابن هلال عن النحّاس، وأسنده في النشر عن النحّاس مباشرة، وينظر تعليق محقق الكامل على هذا الطريق (ص١/ ٢٥٢، تعليق٢).

(٣) الكامل (١/ ٦٧١).

(٤) وجاء طريقه: عن القُهُندُزي عن الخبازي عن الشّذَائي عن الأهناسي عن ابن سيف عن الأزرق. ينظر الكامل (١/ ٢٤٤)، والنشر (١/ ٣٤٠).

(٥) أسند الهذليّ طريق الشّذَائي عن ابن شنبوذ من عدّة طرق، والنشريّ منها طريقه عن القُهُندُزي عن الخبازي عن الشّذَائي. ينظر الكامل (١/ ٢٤٢- ٢٤٣)، والنشر (١/ ٣٣٧).

الخزاعيّ.

ب- ومن طريق الأهوازي عن الغضائري والشنبوذي كلاهما عن ابن شنبوذ: من جامع الروذباري عنه، ومن جامع أبي معشر عن الأهوازي عن الغضائري.

حيث ذكر الخزاعي أنّ ابن شنبوذ ذكر الإمالة عن شيوخه عن ورش. وكذلك ذكر الروذباريّ عن ابن شنبوذ عن جميع شيوخه الذين قرأ عليهم رواية ورش، وذكر الروذباريّ أنّه قرأ بذلك عن الأهوازي والمروزي عنه — أي ابن شنبوذ-. وقال أبو معشر: (وقال ابن شنبوذ: وقرأت على جميع شيوخي لورش وسقلاب وابن دِحْية [ثلاثتهم عن نافع] وإسحاق والفضل ابنا مخلّد لأبي عمرو: بإمالة ما قبل هاء التأنيث في القرآن)(1). وقد حكى ذلك الداني عن ابن شنبوذ عن النحاس(2).

ويلاحظ أنّ الهذليّ أسند طريق الخزاعي عن الشّذَائي(3)، لكنّه ليس نشريًّا.

ثانيًا: من وافقه عن ورش:

١- أبو الأزهر عن ورش: من طريق ابن شنبوذ عن الدمياطي عن أبي الأزهر:

أ- من طريق الخزاعي عن السامري والشّذَائي كلاهما عن ابن شنبوذ: من المنتهى، ومن جامع الروذباريّ عن المروزي عنه.

ب- ومن طريق الأهوازي عن الشنبوذي عن ابن شنبوذ: من جامِعَي الروذباريّ وأبي معشر عنه.

٢- وأبو الفضل الكناني عن ورش: من طريق ابن شنبوذ عن النحاس عن الكناني:

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٥٩)، وجامع الروذباري (٢/ ١٦٦)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٦٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢١)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٧، ٣٠٥- ٣٠٦)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٨٣، ٣٨٤).

(٢) ينظر جامع البيان (١/ ٥٩٥).

(٣) ينظر الكامل (١/ ٢٤٢- ٢٤٣). وتنظر القراءة في المنتهى (ص٢٥٩)، وجامع الروذباري (٢/ ١٦٦)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢١)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٧، ٣٠٥- ٣٠٦).

أ- من طريق الخزاعي عن السامريّ عن ابن شنبوذ: من المنتهى، ومن جامع الروذباريّ عن المروزي عنه.

ب- ومن طريق الشّذَائي عن ابن شنبوذ: من جامع أبي معشر عن أبي الفضل الرازي عن ابن نزار عن الشّذَائي.

كما سبق عنهم(١).

وحكى الداني عن ابن شنبوذ أنّه روى أداءً عن النحاس بالإمالة، لكن مال الداني إلى كون الإمالة بين بين وليست بخالصة(٢).

ثالثًا: من وافقه عن نافع:

١- قالون عن نافع: من طريق ابن شنبوذ عن سالم عن قالون:

أ- من طريق الشّذَائي عن ابن شنبوذ: من طريق الخزاعي عن الشّذَائي: من المنتهى للخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي، **ومن طريق البغدادي عن الشّذَائي:** من جامع البيان للداني عنه، **ومن طريق الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشّذَائي:** من مبهج واختيار السبط ومن المصباح لأبي الكرم كلاهما عن العباسي.

ب- ومن طريق الشنبوذي عن ابن شنبوذ: من طريقي القاضي أبي العلاء والأهوازي كلاهما عن الشنبوذي: من المصباح بطريقيه عنهما.

حيث ذكر الخزاعيّ عن ابن شنبوذ أنّه قال عن أبي سليمان أنّه أمال، وذكر الروذباري الإمالة عن أبي سليمان ثم ذكر أنّه قرأ للأهوازي عن أبي سليمان بالتقليل، فبقي طريق الروذباري عن الخزاعي عن أبي سليمان بالإمالة، وجزم السبط في المبهج والاختيار بالإمالة عن أبي سليمان عن قالون، وذكر أبو الكرم أنّ أبا سليمان روى

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٥٩)، وجامع الروذباري (٢/ ١٦٦)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٦٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٣)، وجامع الروذباري (١/ ٣٠٠- ٣٠١)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٨٠، ٣٨١).

(٢) ينظر جامع البيان (١/ ٥٩٥).

الإمالة، وذكر الداني عن ابن شنبوذ أنّه روى أداءً عن أبي سليمان بالإمالة، لكن مال الداني إلى كون الإمالة بين بين وليست بخالصة(١).

٢- وسقلاب وأبو دِحْية عن نافع: من طريق ابن شنبوذ عن النحاس بأسانيده عنهما: من طريق الخزاعي عن السامري عن ابن شنبوذ(٢)، ومن طريق الأهوازي عن الشنبوذي عن ابن شنبوذ(٣)؛ نحو ما سبق عن ورش.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن بعض طرقه الفرعيّة، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي وعن القارئ، وهي بجملتها تدور على طريق ابن شنبوذ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وعبارة المنفرد تتناول عدّة طرقٍ نشريّة، واقتصر ابن الجزريّ على نسبة هذا الوجه إلى بعضها.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد وسم هذا الوجه في النشر والتقريب بالانفراد، ووصفه في التقريب بأنّه غريب.

٢- ونصّ في النشر على أنّ الذي عليه العمل عند أئمة الأمصار هو الفتح عن جميع القراء إلا في قراءة الكسائي وما ذُكِرَ عن حمزة، وذلك عَقِبَ أن نقل عن الداني أنّه لا

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٥٩)، وجامع البيان (١/ ٥٩٥)، وجامع الروذباري (٢/ ١٦٦)، والمبهج (١/ ٣٤٦)، والاختيار (١/ ٢٤٣)، والمصباح (٢/ ٢٩١)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٥)، وجامع البيان (١/ ١٩٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٠)، والمبهج (١/ ٦١- ٦٢)، والاختيار (١/ ٧٦)، والمصباح (١/ ٢٢١- ٢٢٣).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٢٥٩)، وجامع الروذباري (٢/ ١٦٦)، وجامع أبي معشر (٢/ ٤٦٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٠)، وجامع الروذباري (١/ ٣٠٦، ٣٠٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٨٩).

(٣) تنظر الإحالات السابقة إلى القراءة في جامع الروذباري، وجامع أبي معشر، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٣٠٥- ٣٠٦)، وجامع أبي معشر – وليس فيه طريق الأهوازي عن أبي دِحْية- (١/ ٣٩٠).

يَعْرِفُ أحدٌ من أهل الأداء بحرف عن نافع في جميع الأمصار غير الفتح(١).

٣- ولم يذكره في الطيبة، بل خصّ الإمالة بالكسائي وبالبعض عن حمزة(٢).

***

٢٠٣- الموضع الثالث والسبعون: انفراد الهذلي عن قالون وعن ورش من غير طريق النحاس عن الأزرق بتقليل هاء التأنيث وقفاً.

وسبق نقل كلام ابن الجزريّ المتناول لهذا الانفراد في الموضع السابق(٣).

- طريق الكامل عن قالون وعن ورش من غير طريق النحاس من الطرق المسندة في النشر، وقد سبق بيانها ضمن بيان أصول طرق الهذليّ عن نافعٍ إجمالاً(٤).

- **مصدر الانفراد:** أطلق الهذليّ في الكامل التقليل عن باقي أهل المدينة – بعد أن ذكر الإمالة لورش من طريق النحاس والطائيّ-، فدخل فيهم من طرق النشر قالون وورش من غير طريق النحاس والطائيّ(٥). والطائيّ هو الأهناسي، وهو يروي عن النحاس وعن ابن سيف كلاهما عن الأزرق، وطريق الكامل عن الأهناسي عن ابن سيف عن الأزرق نشريّ أيضًا(٦)، وقد أطلق ابن الجزريّ هذا الوجه من الكامل عن غير النحاس عن الأزرق، مع أنّ عبارة الكامل لا تفيد هذا الوجه لابن سيف عن الأزرق.

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه عن الأصبهاني عن ورش، ولا عن أبي نشيط والحلواني عن قالون، ولا عن غيرهم عن نافع، سوى ما ورد من طريق الأهوازي عن

---

(١) ينظر النشر (٣/ ١٧٨- ١٧٩)، وتقريب النشر (١/ ٣٩٦).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦٣).

(٣) ينظر (ص ٨٦٩).

(٤) ينظر: ص٨٤٥ .

(٥) الكامل (١/ ٦٧١)، وقد ذكر الهذلي الإمالة عن عدة طرق عن نافع من رواية ورش وقالون وغيرهم، ولا شيء منها من طرق النشر سوى النحاس عن ورش، وأيضاً لما ذكر التقليل عن أهل المدينة دخل فيهم عن نافع كثير من غير طرق النشر، ومقصود هذا البحث هو طرق النشر فحسب، ولهذا خصصت الانفرادة في عنوان الموضع.

(٦) وجاء طريقه: عن القُهُنْدُزي عن الخبازي عن الشّذَائي عن الأهناسي عن ابن سيف عن الأزرق.

الأزرق وأبي الأزهر عن ورش، وعن سالمٍ عن قالون، فقد حكى الروذباريّ هذا الوجه فقال: (قال لي أبو بكر [المروزي] قال لي أبو الفضل [الخزاعي]: قال لي أبو بكر الشّذَائي: ومذهب أبي عمرو ونافع أن يقفا على ذلك بين الفتح والكسر)، ثم ذكر الروذباريّ أنّه قرأ بذلك عن الأهوازي عن أهل العراق عن الأزرق وأبي الأزهر معًا عن ورش، وعن سالم عن قالون[1].

وقد ذكر الداني أنّ ابن شنبوذ روى أداءً عن أبي سليمان والنحاس بالإمالة، لكن مال الداني إلى كون الإمالة بين بين وليست بخالصة[2].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راويين، فأمّا الراوي الأوّل - (قالون)- فلم أجد أحدًا وافقه عنه من أصلَيْ طرقه الرئيسيين، ووردت له موافقةٌ عن الراوي من طريق الأهوازي. وأمّا الراوي الثاني - (ورش)- فلم أجد أحدًا وافقه في أصل طريقه الرئيسي الأوّل - (الأصبهاني)-، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ في أصل طريقه الرئيسيّ الثاني - (الأزرق)- وعن الراوي من غير طريقيه الرئيسيين، وهي تدور على طريق الأهوازي. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القرّاء.

وقد أطلق ابن الجزريّ هذا الوجه عن المنفرد من غير طريق النحاس عن الأزرق، مع أنّ عبارة المنفرِد أخصّ من هذا الإطلاق.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد وسم هذا الوجه في النشر والتقريب بالانفراد، ووصفه في التقريب بأنّه غريب.

٢- ونصّ في النشر على أنّ الذي عليه العمل عند أئمة الأمصار هو الفتح عن جميع

---

(١) جامع الروذباري (٢/ ١٦٦). وتجب الإشارة إلى أنّ الروذباريّ لم يسند للأهوازي عن أبي الأزهر إلّا طريقًا واحدًا، وهو طريقه عن الشنبوذي عن ابن شنبوذ عن الدمياطي عن أبي الأزهر عن ورش، وسبق في الموضع السابق بيان أنّ الروذباري ذكر الإمالة لابن شنبوذ عن جميع شيوخه عن ورش، وأنّه قرأ لابن شنبوذ بذلك على الأهوازي والمروزي، فلأجل الخفاء في عبارته سأضرب عن التعرَض لتفصيل أسانيده هنا.

(٢) ينظر جامع البيان (١/ ٥٩٥).

القراء إلا في قراءة الكسائي وما ذُكِرَ عن حمزة، وذلك عقب أن نقل عن الداني أنّه لا يعرف أحد من أهل الأداء بحرف نافع في جميع الأمصار غير الفتح[١].

٣- ولم يذكره في الطيبة، بل خصّ الإمالة بالكسائي وبالبعض عن حمزة[٢].

***

٢٠٤- الموضـــع الرابع والســـبعون: انفراد الهذلي بتقليل هاء التأنيث وقفاً عن أبي عمرو.

وسبق نقل كلام ابن الجزريّ المتناول لهذا الانفراد[٣].

- طريق الهذلي عن أبي عمرو من الطرق المسـندة في النشـر. وجاء طريقه النشـريّ عن أبي عمرو من طرق كثيرة، وبيانها إجمالاً:

في رواية الدوري:

١- طريق أبي الزعراء: من **طريق ابن مجاهد**: من طرق كثيرةٍ، ومن **طريق المعدَّل**: من طريق ابن خُشْنام.

٢- وطريق ابن فرح: من **طريق زيد بن أبي بلال**: من طريق الحمّامي والنهرواني، ومن **طريق المطوّعي**: من طريق الكارَزيني والشيرازي والخزاعي[٤].

وفي رواية السوسيّ:

١- طريق ابن جرير: من **طريق ابن حبش**: من طريق الخبازي والخزاعي.

---

(١) ينظر النشر (٣/ ١٧٨- ١٧٩)، وتقريب النشر (١/ ٣٩٦).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٦٣).

(٣) ينظر (ص٨٦٩).

(٤) النشر (١/ ٣٧٧- ٣٧٨، ٣٨١- ٣٨٢، ٣٨٤- ٣٨٧، ٣٩٠- ٣٩١)، الكامل (١/ ٣٧٨، ٣٨٠- ٣٨٣)، وهذه الطرق صرّح ابن الجزري بأخذها من كتاب الكامل سوى طريق ابن خشنام عن المعدّل عن أبي الزعراء؛ فلم يصرّح بأنه من كتاب الكامل، وليس في الكامل، وينظر تعليق د. أيمن سويد على طريق ابن خشنام في السلاسل الذهبية (ص٣٠١، تعليق٤).

٢- وطريق ابن جمهور: من **طريق الشّذَائي**: من طريق الخبازي[١].

- **مصدر الانفراد**: التقليل لأبي عمرو من روايتي السوسي والدوري مقتضى الكامل، حيث ذكر الإمالة عن بعض طرق أبي عمرو غير النشريّة، ثم ذكر التقليل عن باقي أصحاب أبي عمرو، فدخل فيهم كافة طرقه النشريّة من روايتي الدوري والسوسي[٢].

- **من وافقه**: لم أجد أحدًا وافقه في ذكر هذا الوجه مجزومًا به إلّا العراقيّ في الإشارة؛ حيث قال: (قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي والأعشى والبرجمي بالإمالة في الوقف، وكذلك يقفون على كل كلمة آخرها هاء التأنيث في جميع القرآن إلا أن يكون قبل الهاء حرفٌ من حروف الموانع... وأشد الناس إمالة الهاء[كذا] التأنيث: حمزة والكسائي، وأمّا أبو عمرو والأعشى والبرجمي فمذهبهم بين الفتح والكسر وإلى الفتح أقرب)[٣]. وجاءت طرق الإشارة عن أبي عمرو:

١- من طريق الطرازي الكاتب عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن الدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو.

٢- وبطرقه إلى النقاش عن أبي الحارث الرقّي عن السوسي عن اليزيدي.

٣- وبطرقه إلى أُوقِيّة وإبراهيم بن حماد كلاهما عن اليزيدي.

٤- وبطرقه إلى العباس وشجاع كلاهما عن أبي عمرو. **وقد أسند الهذلي طرق العراقيّ السابقة عن الدوري والسوسي وأُوقِيّة وابن حماد والعباس**، وليس شيءٌ منها نشريًّا[٤].

---

(١) ينظر النشر (١/ ٣٩٥- ٣٩٦)، والكامل (١/ ٣٩٠، ٣٩٥)، ولم أجد طريق الخبازي عن ابن حَبَش عن ابن جرير في الكامل، وينظر تعليق د. أيمن في السلاسل الذهبية على هذا الطريق (ص٣١١، تعليق١).

(٢) الكامل (١/ ٦٧١).

(٣) الإشارة [ل١٢/ أ].

(٤) تنظر الطرق في الإشارة [ل٣/ ب- ل٤/ أ]. وتنظر طرق الهذلي في الكامل (١/ ٣٧٩- ٣٨٠، ٣٩٢- ٣٩٣، ٣٩٦، ٤٠٥- ٤٠٦، ٤٢٣).

وحكى بعضهم هذا الوجه عن أبي عمرو(١).

– **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئٍ من روايتيه، فأمّا الراوي الأول – (الدوري)– فوردت له عن موافقةٌ عن أحد أصول طرقه الفرعيّة – (ابن مجاهد عن أبي الزعراء)–، ولم أجد أحدًا وافقه عن أصل طريقه الفرعيّ الثاني – (المعدّل عن أبي الزعراء)– ولا عن أصل طريقه الرئيسي الثاني – (ابن فرح)–. وأمّا الراوي الثاني – (السوسي)– فلم أجد أحدًا وافقه عنه من طريقيه الرئيسيين، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن غيرهما. ووردت له موافقاتٌ يسيرة عن القارئ من غير هاتين الروايتين. وكلّ ما سبق من الموافقات فإنّه يدور على طريق العراقيّ، وهو ممن يتصل بهم إسناد الهذلي.

– **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١– فقد وسم هذا الوجه في النشر والتقريب بالانفراد، ووصفه في التقريب بأنّه غريب.

٢– ونصّ في النشر على أنّ الذي عليه العمل عند أئمة الأمصار هو الفتح عن جميع القراء إلا في قراءة الكسائي وما ذُكِرَ عن حمزة، وذلك عقب أن نقل عن الداني أنّه لا يعرف أحد من أهل الأداء بحرف أبي عمرو في جميع الأمصار غير الفتح(٢).

---

(١) حكاه العُماني في الأوسط (ص٣٥١)، فقال: (وقيل مثل ذلك [أي بالإمالة] عن أبي عمرو وحمزة، والأثبت عنهما فيما عرفته الفتح)، وحكاه الأندرابي في شرح الغاية (ص١٨٤)، فذكر أنّه روي عن أبي عمرو، وذكر في الإيضاح أيضًا [ل١٤٠/ أ] أنّه روي عن أبي عمرو الإمالة، وأنّه إن صحّ فهو بين الفتح والكسر. وحكاه الروذباريّ في جامعه فقال (٢/ ١٦٦): (قال لي أبو بكر [المروزي] قال لي أبو الفضل: قال لي أبو بكر الشّذَائي: ومذهب أبي عمرو ونافع أن يقفا على ذلك بين الفتح والكسر)، ويقرب أنّه حكايةٌ؛ لأنّه ذكر أنّه قرأ بالإمالة لابن شنبوذ على المروزي والأهوازي عن ابن شنبوذ، ومن جملة طرق ابن شنبوذ طريق الشّذَائي، وأيضًا لم يعقّب تلك العبارة بأنّه قرأ بحسبها، وهو كثيرًا ما يعقّب على نحوها بأنّه قرأ بحسبه. ويشار إلى أنّ أبا معشر ذكر في جامعه (٢/ ٤٥٩، ٤٦٠) أنّ الذي ورد هو الإمالة لا التقليل.

(٢) ينظر النشر (٣/ ١٧٨– ١٧٩)، وتقريب النشر (١/ ٣٩٦).

٣- ولم يذكره في الطيبة، بل خصّ الإمالة بالكسائي وبالبعض عن حمزة(١).

***

٢٠٥- الموضع الخامس والسبعون: انفراد الهذلي بتقليل هاء التأنيث وقفاً عن أبي جعفر.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الهذلي بالإمالة أيضا عن خلف في اختياره وعن الداجوني عن أصحابه عن ابن عامر وعن النحاس عن الأزرق عن ورش وغيرهم: إمالة محضة، وعن باقي أصحاب نافع وابن عامر وأبي عمرو وأبي جعفر: بين اللفظين...قلت: والذي عليه العمل عند أئمة الأمصار هو الفتح عن جميع القراء إلا في قراءة الكسائي وما ذكر عن حمزة»(٢).

- طريق الهذلي في قراءة أبي جعفر من الطرق المسندة في النشر، وسبق(٣).

- **مصدر الانفراد:** التقليل لأبي جعفر من روايتي ابن وردان وابن جمّاز مقتضى الكامل، حيث ذكر الإمالة عن بعض طرق أبي جعفر غير النشريّة، وغيرهم، ثم ذكر التقليل عن باقي أهل المدينة، فدخل فيهم كافة طرق أبي جعفر النشريّة من كتاب الكامل من روايتي ابن وردان وابن جمّاز(٤).

- **من وافقه:** لم أجد هذا الوجه عن أحدٍ من طرق أبي جعفر غير الهذليّ.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعية وأحد أصحاب الكتب عن قارئ؛ لم أجد أحدًا وافقه.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد وسم هذا الوجه في النشر بالانفراد، ووسمه في التقريب بالانفراد كذلك وبأنّه

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص٦٣).

(٢) النشر (٣/ ١٧٨- ١٧٩).

(٣) ينظر: ص ٤١٠.

(٤) الكامل (١/ ٦٧١).

غريب[١].

٢- وذكر أنّ الذي عليه العمل عند أئمة الأمصار هو الفتح عن جميع القراء إلا الكسائي وما روي عن حمزة[٢].

٣- ولم يذكره في الطيبة[٣].

(١) ينظر النشر (٣/ ١٧٨)، وتقريب النشر (١/ ٣٩٦).

(٢) ينظر النشر (٣/ ١٧٩).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٦٦).

المبحث الثاني عشر: الانفرادات في أبواب الراءات واللامات والوقف على أواخر الكلم وعلى مرسوم الخط

المطلب الأول: الانفرادات في بابَيْ الراءات واللامات

٢٠٦- الموضع الأول: انفراد صاحب التبصرة عن الأزرق بترقيق ما كان وزنه (فَعِيلاً) في الوقف وتفخيمه في الوصل دون غيره من باب المفتوح المنون، وذلك في وجه التفصيل في الراء المفتوحة المنوّنة[1]، وذكر أنّه مذهب شيخه أبي الطيب.

قال ابن الجزريّ: «ثم اختلف هؤلاء الذين ذهبوا إلى التفصيل فيما عدا ما فُصِل بالساكن الصحيح: فذهب بعضهم إلى ترقيقه في الحالين... وذهب الآخرون إلى تفخيمِ ذلك وصلاً من أجل التنوين، والوقفِ عليه بالترقيق... وانفرد صاحب التبصرة في الوجه الثاني بترقيق ما كان وزنه (فَعِيلاً) في الوقف وتفخيمه في الوصل، وذكر أنه مذهب شيخه أبي الطيب»[2].

- طريق مكّي عن الأزرق من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه التبصرة: عن أبي عديّ عن **ابن سيف** عن **الأزرق** عن ورش[3].

- **مصدر الانفراد**: ذكر في التبصرة أنّه قرأ بالوجهين في الوصل وبالترقيق في الوقف لورش فيما كان على وزن (فعيل) مما لحقه التنوين في حال النصب، وذكر أنّ التفخيم مذهب أبي الطيب[4]. ورواية ورش جاءت في التبصرة من عدّة طرق، لكن طريقه عن أبي الطيب عن الأزرق ليس من طرق النشر، وعبارة التبصرة - حيث ذكر أنّ التفخيم

---

(١) للقراء مذاهب عن الأزرق في الراء المفتوحة المنوّنة التي وقعت بعد ما يقتضي الترقيق: (أ). فمنهم من رقّقها مطلقاً، (ب). ومنهم من فخّمها مطلقاً، (ج). ومنهم من ذهب إلى التفصيل: ١. فأمّا ما قبله ساكن نحو ذكراً: ففخّموه، ٢. وأمّا ما قبله كسر أو ياء -نحو خبيرا وشاكرا-: فذهب بعضهم إلى ترقيقه في الحالين وبعضهم إلى تفخيمه وصلاً وترقيقه وقفاً، وانفرد مكّي بمذهب آخر هو المبيّن في هذا الموضع. ينظر النشر (٣/ ١٩٨- ٢٠١).

(٢) النشر (٣/ ٢٠١).

(٣) ينظر النشر (١/ ٣٣٨- ٣٤٠)، والتبصرة (ص١٩٦- ١٩٧).

(٤) التبصرة (ص٤١١- ٤١٢).

مذهب أبي الطيب- تحتمل أمرين: الأوّل: أنّ التفخيم مخصـــوصٌ بطريق أبي الطيب، وحينئذٍ لا يكون هذا الانفراد من طرق النشـر، والثاني: أنّ مذهب أبي الطيب منحصـرٌ في التفخيم؛ فحينئذٍ يجوز أن يكون التفخيم مذهبَ غير أبي الطيب أيضًـا، فيحتمل أن يكون الانفراد من طريق نشريّ. والله أعلم.

- **من وافقه:**

أ- خصّ بعضهم الترقيق وقفًا والتفخيم وصلًا بما وزنه (فعيل) أو بما وقعت فيه الياء قبل الراء المنونة المفتوحة، ولم يذكروا ذلك في مطلق المفتوحة المنونة -كما هو أحد المذاهب المقبولة في وجه التفصيل: أي تفخيم مطلق المفتوح المنون وصلًا وترقيقه وقفًا-.

ب- وبعضهم ذكروا التفخيم وصلًا والترقيق وقفًا في كلماتٍ منونة منصوبة، ولم ينصّوا على أنّ مناط ذلك هو كون الراء مسبوقةً بياءٍ، لكنّهم لم يمثّلوا إلّا بما سُبقت فيه الراء بياء.

أ- فمن الأول:

١- قول أبي الطيب في الإرشاد - بعد أن ذكر الترقيق لورشٍ وصلًا ووقفًا في الراء إذا وقع قبلها كسرة أو ياء ساكنة-: (وأما ما جاء على وزن (**فعيل**) ولام الفعل راء...: فالقراء كلهم مجمعون على الفتح [أي التفخيم] في وصلهم ووقفهم حيث وقع هذا الباب إلّا ورشًا عن نافع وحده، فإنّه يوافقهم في الوصل، ويخالفهم في الوقف فيقف به بين اللفظين، وأما في الوصل: فلا سبيل إلى ترقيق الراء؛ من أجل التنوين[1])[2]، وطرقه جاءت: عن ابن مروان عن ابن سيف عن الأزرق، وعن عتيق عن ابن هلال عن

---

(١) يلاحظ أنّ هذه العلة للتفخيم وصلًا تجري على (شاكِرا) كما تجري على (خبيرا)، فإذا أدخلنا (شاكرا) في هذا الحكم بجامع العلة: يكون مذهبه كمذهب تفخيم المنون المنصوب مطلقًا في الوصل.

(٢) الإرشاد لأبي الطيب ابن غلبون (ص٤٠٤- ٤٠٥)، وقد ذكر أبو الطيب هذه المسألة في كتابه الاستكمال لكن وقع اختلاف في نسخه، فبعضها يوافق ما في الإرشاد، وبعضها يفيد الترقيق في الحالين. ينظر: الاستكمال مع تعليق المحقق (ص٣٧٦، ٤٠٣- ٤٠٤).

النحاس عن الأزرق عن ورش، وعن أبي سهل عن أبي طاهر العلاف[١] عن الفضل الحمراوي[٢] عن أبي الأزهر عن ورش[٣].

٢- وقول الأهوازي في الموجز: (ورش عن نافع يقف على قوله تعالى: ﴿كَثِيرًا﴾[البقرة: ٢٦، وغيرها] و﴿قَدِيرًا﴾[النساء: ١٣٣، وغيرها] و﴿خَبِيرًا﴾[النساء: ٣٥، وغيرها] و﴿بَصِيرًا﴾[النساء: ٥٨، وغيرها] **ونحو ذلك إذا كان قبل الراء ياء**: بترقيق الراء في جميع القرآن، ولا خلاف في فتح الراء من ذلك في حال الوصل)[٤]. وجاء طريقه لورشٍ في الموجز: عن الخِرَقي عن ابن سيف عن الأزرق[٥].

٣- وما ذكره ابن الباذش عن أبي الطيب والخزاعي، إذ قال: (واختلف في المنون الذي **قبله حرف مدٍّ ولين،** -كان على وزن (فعيل) أو غيره، وأكثر ما يجيء زنة (فعيل)- نحو ﴿قَدِيرًا﴾ و﴿خَبِيرًا﴾ و﴿قَمْطَرِيرًا﴾[الإنسان: ١٠]: فكان بعضهم لا يرى الإمالة في الوصل ويأخذ بالتفخيم فيه، وهو مذهب أبي الطيب في (فعيل) وكذلك روى الخزاعي عن أبي عدي، فإذا وقفوا رقّقوا بلا خلافٍ عنه في الترقيق في الوقف)، ثم نقل ابن الباذش عن والده تغليط أبي الطيب في مذهبه[٦].

ب- ومن الثاني:

١- قول الخزاعي في المنتهى: (وأمال ورش – إلا من طريق الأسدي ويونس غير ابن عيسى-: ﴿ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا﴾[البقرة: ٢٢]... **وزاد الأزرق طريق أبي عدي**: ﴿بَشِيرًا

(١) أبو طاهر محمد بن جعفر العلّاف، روى القراءة عن الفضل بن يعقوب الحمراوي، روى القراءة عنه عمر بن محمد بن عِراك. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢٨٠).

(٢) أبو العباس الفضل بن يعقوب بن زياد الحمراوي المصري، روى القراءة عن عبد الصمد عن ورش، روى القراءة عنه ابن عبد الرحيم الأصبهاني وأبو طاهر العلاف وأبو جعفر محمد بن عبد الرحمن الأصبهاني. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٥).

(٣) ينظر: الإرشاد (ص١٧٨- ١٨٠).

(٤) الموجز للأهوازي (ص٨٣).

(٥) ينظر: الموجز (ص٣٦).

(٦) ينظر الإقناع لابن الباذش (ص١٥٢).

وَنَذِيرًا﴾[البقرة: ١١٩، وغيرها] و﴿**قَدِيرًا**﴾ **ونحوه في الوقف)**[١]. وجاء طريقه: عن أبي عدي عن ابن سيف عن الأزرق[٢].

٢- وقول ابن فارس في الجامع: (وكان الأزرق يشير إلى إمالة ﴿فِيهَا﴾ و﴿بِهَا﴾.... ويقف على ﴿خَبِيرًا﴾ و﴿بَصِيرًا﴾ و﴿كَبِيرًا﴾[البقرة: ٢٨٢، وغيرها] بين بين)[٣]. وجاء طريقه: عن أصحاب الشنبوذي عنه عن ابن شنبوذ عن النحاس عن الأزرق[٤].

٣- وقول الهذلي في الكامل: (وكان ورش يلطف الإمالة من طريق الأزرق وداود في ﴿جَآءَ﴾... و﴿مِرَآءَ﴾[الكهف: ٢٢] و﴿إِسْرَافًا وَبِدَارًا﴾[النساء: ٦]، **زاد ابن سفيان طريق الهواريّ: ﴿خَبِيرًا﴾ ﴿نَصِيرًا﴾**[النساء: ٤٥، وغيرها] **﴿قَدِيرًا﴾ وأخواتها في الوقف)**[٥]، وهذا يفيد أنّ وصله بالتفخيم. وجاء طريقه: عن القَرَوي[٦] عن ابن سفيان عن يعقوب بن سعيد الهَوَّاري[٧] عن يونس عن ورش[٨].

٤- وقول أبي معشر في جامعه عن ورش من طريق أهل مصر والمغرب: (فأما قوله تعالى: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ و﴿بَصِيرًا﴾ و﴿قَدِيرًا﴾ ونحو ذلك: فالوقف بالترقيق، وفي الوصل بالوجهين)[٩].

٥- وقول الروذباري في جامعه: (وأما قوله: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ و﴿قَدِيرًا﴾ و﴿مَصِيرًا﴾[النساء: ٩٧، وغيرها] و﴿نَصِيرًا﴾ إذا كان منوّنًا: فإنه إذا وقف يقف بإمالة

---

(١) المنتهى (ص٢٥٢).

(٢) ينظر: المنتهى (ص١٢١).

(٣) جامع ابن فارس (ص١٩٩).

(٤) ينظر: جامع ابن فارس (ص٨٢).

(٥) الكامل (١/ ٦٤٩- ٦٥٠).

(٦) أبو محمد عبد الله بن سَمْران أو سمحان القَرَوي، قرأ على ابن سفيان، قرأ عليه الهُذلي بالقيروان. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٤٣٦).

(٧) يعقوب بن سعيد الهَوَّاري، قرأ على يونس بن عبد الأعلى، قرأ عليه ابن سفيان. ينظر: غاية النهاية (٤/ ١٤٩).

(٨) ينظر: الكامل (١/ ٢٤٨- ٢٤٩).

(٩) جامع أبي معشر (٢/ ١٢٤).

بين اللفظين، هكذا قرأت عن أبي علي [الأهوازي] عن ابن شنبوذ وعن ابن بشار أيضًا، وبه قرأت على أبي بكر [أي: المروزي عن الخزاعي] عن أبي عدي وأبي بكر النحوي وعن ابن شنبوذ أيضًا إلا من طريق الشّذَائي عنه)[1].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ بمذهبٍ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الفرعيّ وعن أصل طريقه الرئيسيّ وعن الراوي، وفي بعضها احتمالٌ، وصحّ التفخيم في الوصل والترقيق في الوقف فيما كان على وزن (فعيل) للأزرق عن ورشٍ في النشر، لكن على غير هذا المذهب، بل على عدم التفرقة بينه وبين غيره من المنوّن المنصوب.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه قال حين ذكره لمذهب الذين ذهبوا إلى التفصيل فيما عدا ما فصل بالساكن الصحيح: «ثم اختلف هؤلاء... فذهب بعضهم إلى ترقيقه في الحالين سواء كان بعد ياء ساكنة... أو بعد كسرة مجاورة... وذهب **الآخرون** إلى تفخيم ذلك وصلا»[2]، فحصر أصحاب التفصيل في هذين المذهبين، وبعد ذلك ذكر مذهب مكّي موسومًا بالانفراد، فدلّ على عدم اعتداده بمذهبه.

٢- وأطلق في الطيبة تفخيم ما نوّن عنه وصلًا نحو: ﴿شَاكِرًا﴾[النساء: ١٤٧] و﴿خَيْرًا﴾[البقرة: ١٥٨] و﴿خَبِيرًا﴾، ولم يفرّق بين ما كان على (فعيل) وغيره[3].

***

٢٠٧- الموضع الثاني: انفراد صاحب التجريد بتفخيم ﴿حِذْرَهُمْ﴾[النساء: ١٠٢] عن الأزرق.

---

(١) جامع الروذباري (٢/ ١٥٦).

(٢) النشر (٣/ ٢٠١)، ونحوه في التقريب (١/ ٤٠١- ٤٠٢).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص: ٦٤، الأبيات: ٣٣٧- ٣٣٨). ويمكن أن تقبل هذه الأبيات وجه مكّي على تأويل.

قال ابن الجزريّ: «﴿حِذْرَكُمْ﴾[النساء: ١٠٢]: فخمه مكي وابن شريح والمهدوي وابن سفيان وصاحب التجريد، **وانفرد** بتفخيم ﴿حِذْرَهُمْ﴾»[(١)].

– طريق ابن الفحام عن الأزرق من الطرق النشريّة، وسبق[(٢)].

– **مصدر الانفراد**: قال في التجريد: «فإن كان الساكن قبلها [أي قبل الراء المفتوحة] غير الياء وقبله كسرة: فهي رقيقة... إلا أن يكون الساكن مطبقًا فيفخم ولا يعتبر ما قبل الساكن نحو (مصرًا)، [ويكون][(٣)] الساكن من أحد عشر حرفًا جُمِعَت على (زد سوف تذنب ثم)، وتكون المكسورة قبل الحرف الساكن من حروف الحلق أو ما قرب منها أو ما يهوي فيتصل بها، نحو: ﴿حِذْرَكُمْ﴾»[(٤)]، وهذا المانع من الترقيق – أي كون الساكن من حروف (زد سوف تذنب ثمّ)، وكون الحرف قبل الساكن حلقيًّا- يجري على ﴿حِذْرَهُمْ﴾ كما يجري على ﴿حِذْرَكُمْ﴾ سواء، فهذا الانفراد استنبطه ابن الجزري من عموم قاعدة صاحب التجريد.

– **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الأزرق عن ورش:** لم أجد أحدًا وافقه عن الخولاني عن النحاس أو عن أبي عديّ عن ابن سيف. ولم أجد أحدًا وافقه عن الأزرق على تفخيم هذه الكلمة:

١- سوى ابن سفيان؛ فإنّه قال: (فإن حال بين الراء المفتوحة وبين المكسورة ساكنٌ وكانت الراء غير منونة: فهي رقيقة... إلا أن يكون الساكن مطبقًا، أو يأتي بعدها حرفٌ من حروف الاستعلاء، **أو يكون المكسور حرفًا من حروف الحلق أو ما قرب منها جدّا – مثل الكاف- ويكون مع ذلك الحرفُ الساكنُ أقرب إلى خارج الفم من الراء: فإنّه يفخم ذلك**، مثل: .... و﴿حِذْرَكُمْ﴾)[(٥)]. وهذا المانع من الترقيق كما

---

(١) النشر (٣/ ٢٠٦).

(٢) ينظر: ص٢٧٢.

(٣) كذا في المطبوع وفي نسخة راغب باشا الخطية [ل٣٢/ ب]، ولعل صوابه: [أو يكون]، وربما سقطت الألف سهوًا من الناسخ لاشتباهها في النظر بألف (مصرا) السابقة عليها.

(٤) التجريد (ص١٣٧).

(٥) الهادي (ص٢٢١- ٢٢٢).

يجري على ﴿حِذۡرَكُمۡ﴾ يجري على ﴿حِذۡرَهُمۡ﴾ أيضًا سواء، وعبارته كعبارة صاحب التجريد. وطرقه عن الأزرق جاءت: عن أبي إبراهيم إسماعيل بن أحمد عن الحمراوي عن النحاس عن الأزرق، بالقراءة، وعن أبي الطيب عن ابن مروان عن ابن سيف عن الأزرق، بالإخبار(١).

٢- وكذلك ظاهر تبصرة البيان للسعيدي هو التفخيم للأزرق في أغلب الراءات المفتوحة التي يرقّقها الجمهور، ومن ضمنها ﴿حِذۡرَهُمۡ﴾؛ فإنّه في فصل (إمالة ما قبل الألفات من الراء وغيرها لكسرة قبلها) ذكر إمالة نصير لكلمة ﴿فِرَٰشٗا﴾[البقرة: ٢٢] و﴿ٱلدِّمَآءَ﴾[البقرة: ٣٠] و﴿قَطِرَانٖ﴾[إبراهيم: ٥٠] و﴿ٱلشِّتَآءِ﴾[قريش: ٢]، ثم ذكر أنّ ورشًا وافق في ستة أحرف: ﴿فِرَٰشٗا﴾، ﴿إِسۡرَافٗا﴾[النساء: ٦]، ﴿مِيرَٰثُ﴾[آل عمران: ١٨٠، والحديد: ١٠]، ﴿ٱلۡمِحۡرَابَ﴾[آل عمران: ٣٧، وغيرها]، ﴿خَيۡرَٰتٌ﴾[الرحمن: ٧٠]، ﴿إِخۡرَاجٗا﴾[نوح: ١٨]. وهذا يفيد بظاهره أنّه لا يرقق من الراءات المفتوحة إلّا هذه الكلمات، وأيضًا فقد ذكر إمالة نصير لكلمة ﴿قَطِرَانٖ﴾ ولم يذكرها لورشٍ فيما وافقه؛ مع أنّها مرقّقة للأزرق عند الجمهور، فيؤخذ ممّا سبق أنّ له التفخيم في ﴿حِذۡرَهُمۡ﴾ كما في ﴿حِذۡرَكُمۡ﴾. وجاءت طرقه عن الأزرق: عن الشّذائي عن ابن سيف عن الأزرق، وعن ابن الإمام عن الأهناسي عن مواس عن الأزرق(٢).

ثانيًا: من وافقه عن ورش: صحّ تفخيم هذه الكلمة عن ورش ضمن مطلق تفخيم الراء المفتوحة للأصبهاني.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ بمذهبٍ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ، وصحّ التفخيم في هذه الكلمة عن الراوي في النشر من أصل طريقه الرئيسيّ الآخر ضمن مطلق تفخيم الراءات المفتوحة.

---

(١) الهادي (ص٨١- ٨٢).

(٢) تنظر القراءة في تبصرة البيان (ص١٤٥) وكذلك (١٥٣)، وتنظر طرقه فيه (ص٨٢).

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة، مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد(١).

***

٢٠٨- الموضع الثالث: انفراد صاحب الهداية بتفخيم ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[النساء: ٩٠] عن الأزرق في الوقف بالخلف.

قال ابن الجزريّ: «﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾: فخّمه وصلاً من أجل حرف الاستعلاء بعده صاحب التجريد والهداية والهادي، ورققه الآخرون في الحالين، والوجهان في جامع البيان، قال: (ولا خلاف في ترقيقها وقفا) انتهى. **وانفرد صاحب الهداية** بتفخيمها أيضاً في الوقف في أحد الوجهين. والأصح ترقيقها في الحالين»(٢).

- طريق الأزرق عن المهدويّ من الهداية من الطرق المعتمدة في النشر، وسبق(٣).

- **مصـــدر الانفراد:** ذكر المهدويّ في "شـرح الهداية" أنّه روي التفخيم في الحالين، واستحسنَ ترقيقها في الوقف(٤).

- **من وافقـه: أوّلًا: من وافقـه عن أبي غـانم عن ابن هلال عن النحـاس عن الأزرق:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن الأزرق عن ورش – من غير طريق أبي غانم عن ابن هلال–:

١- ذكر أبو معشر في جامعه هذا الوجه عن ورشٍ من طريق أهل مصر والمغرب؛ إذ قال: (**ويفخم** ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾[الفاتحة: ٦، وغيرها] و﴿فِرَاقُ﴾[الكهف: ٧٨] و﴿**حَصِرَتْ**

---

(١) ينظر النشر (٣/ ٢٠٦)، وتقريب النشر (١/ ٤٠٤- ٤٠٥)، وطيبة النشر (ص٦٤). ويلاحظ أنّه لم يتعرّض في الطيبة القديمة إلى تفخيم كثيرٍ من الكلمات التي ذكر فيها الخلف في النشر والتقريب والطيبة الجديدة؛ مثل (وزر) و(حذركم) و(مراء) وغيرها. ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٤].

(٢) النشر (٣/ ٢٠٧).

(٣) ينظر: ص٨٣١ .

(٤) شرح الهداية (١/ ١٤٦- ١٤٧).

صُدُورُهُمْ﴾، وقيل: إن وقفت على ﴿حَصِرَتْ﴾ رقّقتها)[1]، وقد أسند طريق الأزرق من طريق النحاس وابن سيف ومواس، وأسند طريق النحاس من طريق ابن هلال وابن شنبوذ والأهناسي، وأسند طريق ابن هلال: من طريق الأهوازي عن أحمد بن عبد الله بن الحسين الجبائي عن ابن هلال[2].

٢- وسبق - في الموضع السابق- أنّ ظاهر تبصرة البيان التفخيم للأزرق في كلّ راء مفتوحةٍ وإن وقعت بعد كسرٍ، سوى كلمات معدودة، فيكون له التفخيم في هذه الكلمة في الحالين. وجاءت طرقه عن الأزرق: عن الشّذَائي عن ابن سيف عن الأزرق، وعن ابن الإمام عن الأهناسي عن مواس عن الأزرق[3].

ثانيًا: من وافقه عن ورش: صحّ تفخيم هذه الكلمة عن ورش ضمن مطلق تفخيم الراء المفتوحة للأصبهاني.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ بمذهبٍ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ، وصحّ التفخيم في هذه الكلمة عن الراوي في النشر من أصل طريقه الرئيسيّ الآخر ضمن مطلق تفخيم الراءات المفتوحة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة، مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد، وأيضًا صرّح في التقريب بأنّ العمل على ترقيقها في الحالين[4].

***

(١) جامع أبي معشر (٢/ ١٢٣).

(٢) ينظر: جامع أبي معشر (١/ ١٧٧- ١٧٨، ٣٨٤).

(٣) تنظر القراءة في تبصرة البيان (ص١٤٥) وكذلك (١٥٣)، وتنظر طرقه فيه (ص٨٢).

(٤) ينظر النشر (٣/ ٢٠٧)، وتقريب النشر (١/ ٤٠٥- ٤٠٦)، وطيبة النشر (ص٦٤). ويلاحظ أنّه لم يتعرّض في الطيبة القديمة إلى تفخيم كثيرٍ من الكلمات التي ذكر فيها الخلف في النشر والتقريب والطيبة الجديدة؛ مثل (وزر) و(حذركم) و(مراء) وغيرها. ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٤].

٢٠٩- الموضع الرابع: انفراد صاحب الكافي وابن بلّيمة عن الأزرق عن ورش بالترقيق بالخلف في الراء الساكنة بعد كسر الواقع بعدها حرف استعلاء.

قال ابن الجزريّ: «فإن وقع بعدها حرف استعلاء فلا خلاف في تفخيمها من أجل حرف الاستعلاء... وقد شذّ بعضهم فحكى ترقيق ما وقع [بعده] حرف استعلاء من ذلك [أي من الساكنة بعد كسر] عن ورشٍ من طريق الأزرق، كما ذكره في "الكافي" و"تلخيص ابن بلّيمة" في أحد الوجهين، وهو غلط، والصواب ما عليه أهل الأداء»[١].

- طريق الأزرق من الكافي وتلخيص ابن بلّيمة من الطرق المسندة في النشر. وجاء **طريق الكافي لابن شريح**: عن ابن نفيس عن **أبي عديّ** عن **ابن سيف** عن الأزرق. وجاء **طريق التلخيص لابن بلّيمة:**

١- عن ابن نفيس عن **أبي عديّ** عن **ابن سيف** عن **الأزرق.**

٢- وعن عبد الباقي بن فارس عن ابن مطير عن الحوفي عن **أبي عديّ** عن **ابن سيف** عن الأزرق.

٣- وعن عبد الباقي بن فارس عن ابن عراك عن الخولاني عن **النحاس** عن **الأزرق** عن ورش[٢].

- **مصدر الانفراد:** ورد الوجهان في التلخيص لابن بليّمة في الساكنة بعد الكسر إذا وقع بعدها حرف استعلاء، وورد في الكافي لابن شريح اختلاف أصحاب ورش إذا انكسر ما قبل الراء الساكنة وجاء بعدها حرف استعلاء، وذكر أنّه يأخذ بالتفخيم[٣].

- **من وافق:** لم أجد أحدًا وافق غير **ابن سفيان من الهادي:** حيث ذكر الخلاف في الترقيق والتفخيم[٤]. وطرقه عن الأزرق جاءت: عن أبي إبراهيم إسماعيل بن أحمد عن

---

(١) النشر (٣/ ٢٢٠). وكلمة [بعده] بالهاء في طبعة د. أيمن سويد (٣/ ١٨١٥).

(٢) ينظر النشر (١/ ٣٣٦- ٣٤٠)، والكافي (ص٣٠).

(٣) التلخيص لابن بليمة (ص٥١)، الكافي لابن شريح (ص٧٦)، وطريقه عن ورش جاء من طريق واحد.

(٤) الهادي (ص٢٢٦).

الحمراوي عن النحاس عن الأزرق، بالقراءة، وعن أبي الطيب عن ابن مروان عن ابن سيف عن الأزرق، بالإخبار(١).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لاثنين من الطرق الفرعيّة وأصحاب الكتب عن أصل طريقهما الرئيسيّ، ووردت لهما موافقةٌ، ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القرّاء.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد وصفه في النشر بالشذوذ، وبأنّه غلط وأنّ الصواب خلافه.

٢- ولم يُشِرْ إليه في التقريب ولا على سبيل الانفراد، بل جزم فيه بالتفخيم.

٣- وكذلك لم يذكره في الطيبة وجزم فيها بالتفخيم(٢).

***

٢١٠- الموضع الخامس: انفراد مكّي بتفخيم راء ﴿ٱلدَّارِ﴾[الأنعام: ١٣٥، وغيرها] وبابه وقفاً لورش مع التقليل.

قال ابن الجزريّ: «إذا وقفتَ على نحو ﴿ٱلدَّارِ﴾... لأصحاب الإمالة في نوعيها رقّقتَ الراء بحسب الإمالة، **وشذّ مكي بالتفخيم لورش مع إمالة بين بين**؛ فقال في آخر باب الإمالة في الوقف لورش - بعد أن ذكر أنه يختار له الرّوم- قال ما نصه: (فإذا وقفت له بالإسكان وتركت الاختيار: وجب أن تغلظ الراء؛ لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة)، قال: (ويجوز أن تقف بالترقيق كالوصل؛ لأن الوقف عارض والكسر منوي)، وقال: في آخر باب الراءات: (فأما ﴿ٱلنَّارِ﴾[البقرة: ٣٩، وغيرها] في موضع الخفض في قراءة ورش: فتقف إذا سكّنت بالتغليظ، والاختيار أن تروم الحركة فترقّق إذا وقفت)

---

(١) الهادي (ص٨١- ٨٢).

(٢) ينظر النشر (٣/ ٢٢٠- ٢٢١)، وتقريب النشر (١/ ٤٠٩- ٤١٠)، وطيبة النشر (ص٦٥، البيت: ٣٤١).

انتهى. وهو قولٌ لا يعوّل عليه ولا يلتفت إليه، بل الصواب الترقيق من أجل الإمالة سواء أسَكَّنتَ أم رُمْتَ، لا نعلم في ذلك خلافاً، وهو القياس، وعليه أهل الأداء»[1].

- طريق مكّي عن الأزرق من الطرق المسندة في النشر، وسبق[2].

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه في ذلك، سوى أنّ ابن سفيان وابن بلّيمة ذكرا التفخيم عن البعض في ﴿بِقِنطَارٍ﴾[آل عمران: ٧٥] بخصوصها[3].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد أحدًا وافقه - سوى ما حكاه بعضهم في كلمةٍ واحدةٍ من الباب-، ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القرّاء.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه وسمه في النّشر بالشذوذ، وصرّح بأنّه لا يعوّل عليه ولا يلتفت إليه، وأنّ الصواب خلافه، لا يعلم في ذلك خلافًا، وأنّ على خلافه أهل الأداء.

٢- وجزم في التقريب بترقيق هذا الضرب، ولم يشر إلى خلافه ولا على وجه الشذوذ.

٣- وكذلك في الطيبة لم يذكر سوى الترقيق في هذا الضرب[4].

***

٢١١- الموضع السادس: انفراد صاحب التجريد من قراءته على عبد الباقي بتغليظ اللام من لفظ (ثلاثة) عن الأزرق حيث وقع إلا في قوله عزّ وجلّ: ﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ﴾[آل عمران: ١٢٤] و﴿ثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[النساء: ٣، وفاطر: ١] و﴿ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾[الزمر: ٦]، و﴿ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾[المرسلات: ٣٠].

---

(١) النشر (٣/ ٢٢٨- ٢٢٩)، وينظر ما نقله ابن الجزري في التبصرة: (ص٤٠٠- ٤٠١، ٤١٤).

(٢) ينظر: ص ٨٨١.

(٣) ينظر: الهادي (ص٢١٤)، وتلخيص ابن بليمة (ص٣٣).

(٤) ينظر النشر (٣/ ٢٢٩)، وتقريب النشر (١/ ٤١٠)، وطيبة النشر (ص٦٥، الأبيات: ٣٤٤- ٣٤٥).

قال ابن الجزريّ: «وشذ صاحب التجريد من قراءته على عبد الباقي فغلظ اللام من لفظ (ثلاثة) حيث وقع إلا في قوله عز وجل ﴿ثَلَٰثَة ءَالَٰفٍ﴾، و﴿ثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾، و﴿ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾، ﴿ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾»[1].

– طريق ابن الفحام عن عبد الباقي من طريق الأزرق من الطرق المسندة في النشر، وسبق بيانه ضمن طرق التجريد عن الأزرق[2].

– **مصدر الانفراد:** ذكر في التجريد هذا الوجه من قراءته على عبد الباقي[3].

– **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن سيف عن الأزرق، أو عن الخولاني عن النحاس عن الأزرق:** لم أجد هذا الوجه عن ابن سيف ولا عن الخولاني عن النحاس عن الأزرق – سوى ما في التجريد-.

ثانيًا: من وافقه عن النحاس عن الأزرق: ابن سفيان عن أبي إبراهيم إسماعيل بن أحمد عن الحمراوي عن النحاس عن الأزرق، من كتابه الهادي؛ حيث قال: «وأمّا (ثلاث): فإنّي قرأت على إسماعيل بتفخيم اللام حيث وقع إلّا قوله: ﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ﴾، و﴿ثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾، و﴿فِى ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾، و﴿إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾، فإنّه بترقيق اللام، وعلى هذا تدلّ رواية داود بن أبي طيبة، وقد ذكر يونس عن ورش وسقلاب أنّه قرأ (ثلاث) عليهما بالفتح في جميع القرآن، يعني بالتفخيم، وكثير من المصريين يأخذون به، وكثيرٌ يأخذون بترقيق ذلك كله»[4].

ثالثًا: من وافقه عن ورش – من غير طريق النحاس عن الأزرق-:

١- يونس عن ورش: من بعض طرقه من جامع البيان؛ حيث ذكر الداني تفخيم اللام من (ثلاثة) حيث وقَعَ: عن الخاقاني عن أحمد بن أسامة بن أحمد عن أبيه عن يونس،

---

(١) النشر (٣/ ٢٤٥).

(٢) ينظر: ص٢٧٢.

(٣) ينظر التجريد (ص١٤٢).

(٤) الهادي (ص٢٠٣- ٢٠٤)، وينظر طريقه فيه: (ص٨١).

وعن أبي الفتح عن جعفر بن أحمد البزاز[1] عن محمد بن الربيع الجِيزِي[2] عن يونس. وقد حكى الداني أيضًا عن زكريا بن يحيى[3] عن أصحابه[4] عن ورش (ثلاثة) و(ثلاث) إذا كانت الكلمة في محل نصب أو رفع فاللام مفتوحة، وإذا كانت في محل خفض فاللام مرققة، ثم قال الداني: «والمعروف عن ورش وعن سائر القراء والرواة ترقيقها في كل حال، وبذلك قرأت للجماعة، وكذا روى أصحاب أبي يعقوب وعبد الصمد عنهما عن ورش عن نافع، وعليه عامة أهل الأداء»[5].

وذكر ابن سفيان أنّ يونس ذكر التفخيم عن ورش وسقلاب، وأنّه يأخذ به كثيرٌ من المصريين[6].

٢- ومحمد بن إسحاق البخاري بسنده إلى داود بن أبي طيبة وأبي الأزهر كلاهما عن ورش: من جامع أبي معشر عن الأهوازي عن الجبي عن ابن برزة عن البخاري؛ حيث

---

(١) أبو محمد جعفر بن أحمد البزاز، روى القراءة عن محمد بن الربيع الجيزي، روى القراءة عنه فارس بن أحمد. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٦١٦).

(٢) أبو عبيد الله محمد بن الربيع بن سليمان الجِيزِي، روى القراءة عن يونس بن عبد الأعلى، روى القراءة عنه جعفر بن أحمد البزاز والمطوعي وغيرهم. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٣٤٦).

(٣) أبو يحيى زكريا بن يحيى الأندلسي، مقرئٌ متصدرٌ ضابط، قال عنه ابن الجزري: (ولم يكن بالأندلس بعد الغازي بن قيس أضبط منه لقراءة نافع، ولا أعرف بألفاظ المصريين من أصحاب عثمان بن سعيد، وله كتابٌ حسنٌ في الأصول). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٧٩).

(٤) قال ابن الجزري عن زكريا بن يحيى: (عرض على إسماعيل بن أحمد التجيبي، وبكر بن سهل الدمياطي، وحبيب بن إسحاق، ومواس بن سهل). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٧٩).

(٥) ينظر: جامع البيان (١/ ٦١٥)، وتنظر طرقه أيضًا في جامع البيان (١/ ٢٠٢).

(٦) ينظر: الهادي (ص٢٠٣- ٢٠٤).

قال أبو معشر: «وفخم البخاري اللام من قوله: ﴿فِي ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾[1][2]، زاد الأهوازي طردًا للباب نحوَ قوله: ﴿تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ﴾[آل عمران: ٤١]، و﴿ثَلَٰثَ لَيَالٍ﴾[مريم: ١٠]، و﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[المائدة: ٧٣]، ونحو ذلك، فإن انكسر ما قبلها أو سكن لم يفخمها»[3].

وذكر ابن سفيان أنّ التفخيم هو ما تدلّ عليه رواية داود بن أبي طيبة، ثم ذكر أنّه يأخذ به كثيرٌ من المصريين[4].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد أحدًا وافقه في أصل طريقه الفرعيّ الأول – ابن سيف–، ووردت له موافقةٌ في أصل طريقه الفرعيّ الثاني – النحاس–، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

---

(١) وهذه الكلمة استثناها ابن الفحام في التجريد من التفخيم كما سبق بيانه في أول هذا الموضع، ويؤخذ من عبارة أبي معشر أنّ البخاري – من غير طريق الأهوازي– فخّم خصوص هذه الكلمة، وتفخيمها وإن كان يوافق أصل التفخيم بعد الثاء عند ابن الفحّام إلّا أنّه لا يعدّ موافقةً؛ لأنّه استثناها، وأمّا الأهوازي عن البخاري فقد فخّمها وغيرها من المفتوح، فيكون موافقًا لابن الفحام فيما فخّمه ويزيد عليه. ثم طريق أبي معشر عن البخاري من غير الأهوازي جاء من طريقين: طريق محمد بن الحسين المعدل عن الخبازي عن ابن برزة عن البخاري، وطريق الطُّرَيْثيثي عن الحسين بن ماما عن ابن مهران عن ابن مرثد عن البخاري، ينظر جامع أبي معشر: (١/ ٣٨٧- ٣٨٨).

(٢) يشار إلى أنّ الروذباري ذكر عن محمد بن عبيد الله بن سعيد الرازي عن البخاري عن ورش: (﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ في سورة يس [آية: ١٤]، **﴿فِي ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾ في سورة الزمر**، ﴿ذِي ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾ في سورة والمرسلات: بالإمالة فيهن، هذه الكلمات الثلاث فقط لا غير)ا.هـ، فقد نصّ على إمالة ﴿فِي ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾ التي قصر أبو معشر تفخيم البخاري – غير الأهوازي– عليها. ينظر: جامع الروذباري: (٢/ ١٤٦).

(٣) جامع أبي معشر (٢/ ١٢٠)، وتنظر طرقه فيه: (١/ ٣٨٨).

(٤) ينظر: الهادي (ص٢٠٣- ٢٠٤).

١- فإنّه وسمه في النّشر بالشذوذ.

٢- ولم يشر إلى التفخيم في هذه الكلمات في تقريب النشر ولا على وجه الشذوذ.

٣- وكذلك في الطيبة لم يذكره، بل وصف غير ما ذكره بالشذوذ[1].

***

(١) ينظر النشر (٣/ ٢٤٥)، وتقريب النشر (١/ ٤١٢- ٤١٥)، وطيبة النشر (ص٦٥، الأبيات: ٣٤٦- ٣٤٩).

المطلب الثاني: الانفرادات في بابَيْ الوقف على أواخر الكلم وعلى مرسوم الخط

٢١٢- الموضع الأول: انفراد سبط الخياط بمنع الروم في هاء ضمير المفرد إذا تحرّك ما قبلها مطلقًا، وبجواز الروم إذا سكن ما قبلها مطلقًا.

قال ابن الجزريّ: «وأما (هاء الضمير) فاختلفوا في الإشارة فيها بالروم والإشمام: فذهب كثير من أهل الأداء إلى الإشارة فيها مطلقا،... وذهب آخرون إلى منع الإشارة فيها مطلقاً،... وذهب جماعة من المحققين إلى التفصيل: فمنعوا الإشارة بالروم والإشمام فيها إذا كان قبلها ضم أو واو ساكنة، أو كسرة أو ياء ساكنة، ... وأجازوا الإشارة إذا لم يكن قبلها ذلك ... **وأما سبط الخياط فقال**: (اتفق الكل على روم الحركة في هاء ضمير المفرد الساكن ما قبلها نحو ﴿مِنْهُ﴾، و﴿عَصَاهُ﴾[الشعراء: ٣٢]، و﴿إِلَيْهِ﴾[البقرة: ٢٨، وغيرها]، و﴿أَخِيهِ﴾[البقرة: ١٧٨، وغيرها]، و﴿ٱضْرِبُوهُ﴾[البقرة: ٧٣] ونحوه). قال: (واتفقوا على إسكانها إذا تحرك ما قبلها، نحو: ﴿لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ﴾...)، فانفرد بهذا المذهب فيما أعلم»(١).

ووجه انفراده: تجويز الروم في نحو ﴿إِلَيْهِ﴾ التي يمتنع الروم فيها على مذهب التفصيل، ومنعه للروم في نحو ﴿لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ﴾ التي يجوز فيها الروم على مذهب التفصيل، فجاء تفصيله على خلاف المشهور في مذهب التفصيل.

- طريق سبط الخياط من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: **من كتابه المبهج**: عن القراء السبعة من رواتهم الأربعة عشر، ويعقوب من روايتيه، وخلف العاشر من رواية إدريس. **ومن كتاب الكفاية**: عن قالون وقنبل ودوري أبي عمرو، وعن عاصم وخلف العاشر من روايتيهما. **وبإسناد ابن الجزريّ إليه**: عن أبي جعفر من روايتيه(٢).

---

(١) النشر (٣/ ٢٦٣- ٢٦٥). وينظر ما نقله ابن الجزريّ عن السبط المبهج (١/ ٤٢٠)، وكذلك ذكر السبط نحوه في الاختيار أيضًا (١/ ٢٥٤- ٢٥٥).

(٢) ينظر النشر (١/ ٣١٧- ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٤٥، ٣٥٦- ٣٥٧، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٧٦، ٣٧٩، ٣٨٠- ٣٨١، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٥- ٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٧، ٤١٨- ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٤، =

- **من وافقه**: لم أجد أحدًا وافقه في هذا المذهب.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ بمذهبٍ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب، ولم أجد أحدًا وافقه على هذا المذهب. وصحّ في النشر كلٌّ من الروم وعدمه في هاء الضمير لكن لا على هذا التفصيل.

- **حكم ابن الجزريّ**: عبارة الطيبة مجملةٌ فيما يتعلّق بهذا المذهب؛ حيث أطلق الخلف في هاء الضمير(١)، وهذا لا يأبى عن تفصيل السبط؛ لكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا المذهب؛ فإنّه — مع وسمه في النشر بالانفراد- لم يُشِرْ إليه في التقريب ولا على سبيل الانفراد(٢).

***

٢١٣- الموضع الثاني: انفراد المهدوي في الهداية عن البزّي بتخصيص هاء السكت وقفاً بكَلِمَتَيْ (عَمَّ) و(لِمَ) فقط، دون (فيمَ) و(بِمَ) و(مِمَّ).

قال ابن الجزريّ: «(ما) الاستفهامية المجرورة بحرف الجر، ووقعت في خمس كلمات (عم)، و(فيم)، و(بم)، و(لِمَ)، و(مم): فاختلفوا في الوقف عليها بالهاء عن يعقوب والبزي،... **وانفرد في الهداية** بالهاء عن ابن كثير بكماله في (عمّ) و(لِمَ) فقط»(٣). وينبغي أن تكون هنا انفرادتان: **الأولى**: تخصيص هاء السكت للبزّي بالكلمتين، **والثانية**: الوقف بالهاء عن قنبل في الكلمتين. والانفرادة الثانية خارجةٌ عن هذا البحث؛ لأنّ طريق الهداية عن قنبل ليس من طرق النشر.

٤٤٦، ٤٤٨- ٤٤٩، ٤٦١، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٨٦، ٤٩٣- ٤٩٤، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٦- ٥٠٧، ٥١٥، ٥٢١، ٥٣٠، ٥٣٥، ٥٣٦).

(١) ينظر طيبة النشر (ص٦٦، الأبيات: ٣٥٥- ٣٥٦).

(٢) ينظر النشر (٣/ ٢٦٥). وتقريب النشر (١/ ٤١٨- ٤١٩).

(٣) النشر (٣/ ٢٨٨).

- طريق الهداية عن ابن كثير من الطرق المسندة في النشر، لكنّه جاء من رواية البزّي فحسب. وجاء طريقه النشريّ: عن أبي الحسن القنطري عن أبي الحسن ابن العلّاف عن **أبي بكر النقّاش** عن **أبي ربيعة** عن **البزّي**[1].

- **مصدر الانفراد:** كتاب الهداية في عداد المفقود، ولم أقف على هذا الوجه في شرح الهداية.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن النقاش عن أبي ربيعة:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن أبي ربيعة عن البزي: أبو الطيب ابن غلبون الحلبي عن ابن عبد الرزاق عن أبي ربيعة: من روضة المعدل عن ابن نفيس عن أبي الطيب؛ حيث قال المعدل: (روى البزي عن ابن كثير من طريق الحلبي الوقف على (لم): (لمه)، وعلى (بم): (بمه) بهاء ساكنة حيث وقع)، وظاهره قصر الهاء على هاتين الكلمتين[2].

ثالثًا: من وافقه عن البزي:

١- ابن الحباب: من الكامل بسنده إلى ابن أبي هاشم عن ابن الحباب عن البزي: حيث ذكر الهذلي هاء السكت وقفًا ليعقوب وسلام بعد الواو والياء والميم نحو (وهوه) (فهيه) (بمه) و(لمه) و(عمه) وبابه، ثم قال: (وافق ابن مخلد [وهو ابن الحباب] عن البزيّ في (لمه) و(عمّه))[3]. **وهذا الطريق للهذلي من الطرق المسندة في النشر.**

٢، ٣- وإسحاق الخزاعي والجُدِّي[4] كلاهما عن البزي: من روضة المعدل عن ابن نفيس عن أبي الطيب ابن غلبون الحلبي عن إسحاق الخزاعي عن البزي، وعن أبي الطيب أيضًا بسنده إلى أبي صالح الجدي عن البزي؛ كما سبق عن المعدل عن الحلبي عن البزي[5].

---

(١) النشر (١/ ٣٥٦- ٣٦٠).

(٢) تنظر القراءة في روضة المعدل (١/ ٥٢٦)، وينظر طريقه فيه (١/ ١٩٤).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٩٦٦)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣١١).

(٤) أبو صالح سعدان بن كثير الجُدِّي المكّي، (ت٢٩٠هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٠٧).

(٥) تنظر القراءة في روضة المعدل (١/ ٥٢٦)، وتنظر الطرق فيه (١/ ١٩٥- ١٩٦).

ويشار إلى أنّ ترك هاء السكت في الكلمات الثلاث صحّ في النشر عن البزي من طريقيه ضمن مطلق ترك هاء السكت(١).

رابعًا: من وافقه عن ابن كثير: لم أجد أحدًا وافقه على تخصيص السكت بكلمتي (عمّ) و(لِمَ)، سوى أنّ صاحب المصباح ذكر السكت لأبي عون عن قنبل في (عمّ) و(لِم) و(بِمَ)، ولم أجد عنده ذكرًا لكلمتي (فِيمَ) و(ممّ)(٢)، ونقل الروذباري عن الخزاعي عن الشّذَائي والحضيني كلاهما عن الواسطي عن قنبل أنّه وقف بالهاء على (عمّ) و(لِمَ) و(مِمّ)(٣)، ولم أجد عنده ذكرًا لكلمتي (فِيمَ) و(بِمَ)، وعبارة الخزاعي في المنتهى عن الواسطي عن قنبل مطلقةٌ في الميم، ولم يقيّدها بكلمات مخصوصة(٤).

ويشار إلى أنّ ترك هاء السكت في الكلمات الثلاث صحّ في النشر عن ابن كثير من روايتيه ضمن مطلق ترك هاء السكت.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ بمذهبٍ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ولم أجد أحدًا وافقه في أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقةٌ في أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي من غير طريقه الرئيسيّ، وأحدها نشريٌّ. وصحّ ترك السكت في الكلمات الثلاث — ضمن مطلق ترك السكت- عن القارئ في النشر من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: يصعب استخراج حكم ابن الجزريّ على هذا الانفراد بأغلب المسالك المطروقة قبل هذا الموضع؛ فإنّه لم يجزم أوّلًا للبزيّ بوجهٍ ثم ذكر هذا الانفراد آخرًا على وجهٍ يخالف ما جزم به أوّلًا، وعبارته في الطيبة مجملةٌ لا تأبى هذا الوجه ولا تقتضيه؛ حيث أطلق الخلف عن البزيّ في الكلمات الخمس، وقريبٌ من ذلك عبارته في التقريب؛ حيث أطلق الخلف عن البزيّ في الكلمات الخمس، ولكن لا يبعد أن يقال إنّه لو كان هذا الخلف يصدق على مذهبين - وهما السكت في الخمسة جميعًا والسكت في بعضها-

---

(١) تنظر القراءة في روضة المعدل (١/ ٥٢٦)، وتنظر الطرق فيه (١/ ١٩٥- ١٩٦).

(٢) ينظر المصباح (٢/ ٢٩٥- ٢٩٦).

(٣) ينظر جامع الروذباري (٢/ ٣٣١).

(٤) ينظر المنتهى (ص٣٨٠- ٣٨١).

لبيّن ذلك ابن الجزريّ في التقريب، فلمّا وسمه في النشر بالانفراد ولم يذكره في التقريب ولا على سبيل الانفراد أفاد ذلك عدم اعتداده به(١). والله أعلم.

***

٢١٤- الموضع الثالث: انفراد الداني عن يعقوب بالهاء وقفاً في (لكنّ) و(أنّ) و(إنّ).

قال ابن الجزريّ: «المشـــدد المبنيّ نحو ﴿أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ﴾[النمل: ٣١] و﴿إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾[الأنعام: ٥٠، وغيرها] و﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص: ٧٥] و﴿مَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾[إبراهيم: ٢٢] ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾[ق: ٢٩]: اختلف فيه عن يعقوب ... والظاهر أن ذلك [أي الإثبات في المشـدّد المبنيّ] مقيد بما كان بالياء كما مثّلنا به ومثّل به المثبتون، فإن ثبت غير ذلك أصير إليه - والله أعلم -.

وانفرد الداني بالهاء نصًّــا في (لكنّ) و(إنّ) - يعني المفتوحة والمكســورة-، وقياس ذلك (كأنّ). والله أعلم»(٢).

- طريق الداني عن يعقوب من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ **في رواية رويس:**

١- عن طاهر ابن غلبون عن ابن خشـنام عن أبي الحســن علي بن محمد البغدادي عن **ابن حبشان الجوهريّ** عن التمّار عن **رويس.**

٢- وعن أبي الفتح عن عبد الباقي الخراساني عن أبي الحسن البغدادي بسنده المتقدم.

وفي رواية روح: عن طاهر ابن غلبون عن ابن خشـــنام عن **محمد بن يعقوب المعدَّل** عن **ابن وهب** عن **روح.**

ولم يصـرّح ابن الجزري بمأخذ هذه الطرق عن الداني، وطريق الداني النشـريّ عن

---

(١) ينظر النشر (٣/ ٢٨٨)، وتقريب النشر (١/ ٤٢٢)، وطيبة النشر (ص٦٦- ٦٧، الأبيات: ٣٦٠- ٣٦١).

(٢) النشر (٣/ ٢٩٠- ٢٩١).

روح موجود في مفردة يعقوب[(١)].

- **مصدر الانفراد**: قال الداني في مفردة يعقوب: «وكذلك [أي يقف بالهاء على] ﴿يَبُنَيَّ﴾ و﴿بِمُصۡرِخِيَّ﴾ و﴿وَالِدَيَّ﴾[النمل: ١٩، وغيرها] وشبهه، وكذلك (ثمّ) و(هلمّ) و(لكنّ) و(انّ) وشبهه مما هو مبنيّ، [لا] غير»[(٢)].

- **من وافقه**: لـــمّا كان ابن الجزري قد أقرّ بأنّ عبارات بعض المصنّفين في إثبات هاء السكت في المشدّد المبنيّ ليست صريحةً في تقييدها بما كان بالياء، وأنّه أخذ التقييد بالتمثيل؛ لزم مراعاة ذلك عند عرض الموافقات، فلهذا أوردتها في ثلاثة أقسام: من نصّ على هاء السكت في (أنّ) و(إنّ)، ومن ترجم لهاء السكت بعبارة تعمّ (أنّ) و(إنّ) ولم يمثّل بما يوهم تخصيصها، ومن ترجم بعبارة تعمّ وكان تمثيله أخصّ.

أوّلًا: من نصّ على إثبات هاء السكت في (أنّ) و(إنّ) و(لكنّ): لم أجد أحدًا صرّح بإثبات هاء السكت في (لكنّ)، وأمّا (أنّ) و(إنّ) فقد صرّح بإثباتها فيهما: **الأندرابي في الإيضـــاح**: حيث قال: (وقال ابن مهران: كان يعقوب يقف بهاء الاســتراحة بعد الواو والياء والنون في المشددة... فأما الواو والياء فكقوله (هوه) و(هيه)... وأما النون المشددة فكقوله: (فأتمهنه) (دخلتم بهنه) (وقالت اخرج عليهنه) (ومن فيهنه) ﴿فَٱمۡتَحِنُوهُنَّ﴾ ﴿بِإِيمَـٰنِهِنَّ﴾ ونحو ذلك، **ويقف على (أنّ) و(إنّ): (أنّه) و(إنّه) بالهاء أيضًا)**[(٣)]. وجاء طريقه: عن الفارسـي عن ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل والحسـن بن مسـلم بن سـفيان وابن الجلاب ثلاثتهم عن روح وزيد وابن عبد الخالق وغيرهم عن يعقوب، وعن

---

(١) النشر (١/ ٥١٧- ٥١٨، ٥٢١- ٥٢٣، ٥٢٥)، مفردة يعقوب للداني (ص٢٠- ٢١)، وينظر تعليق د. السالم الجكني في تحقيقه للنشر (تعليق١، ص٣/ ٤٨٤) وتعليق د. أيمن سويد في السلاسل الذهبية (تعليق١، ص٤٦٦) على طريقَيْ الداني عن رويس.

(٢) مفردة يعقوب للداني (ص٣٧). وكلمة [لا] بين المعقوفتين هي كذلك في النصّ المحقق بين معقوفتين، ولم يبيّن المحقّق منهجه في ذلك، ولعلّه إشارةٌ إلى زيادةٍ من عنده.

(٣) الإيضاح للأندرابي [ل١١٦/ أ].

الفارسي عن ابن مهران عن ابن يعقوب المعدل وكان يسند قراءته إلى روح وزيد، وعن الفارسي عن ابن مهران عن ابن مقسم وهبة الله كلاهما عن التمار عن رويس(١).

ثانيًا: من ترجم للسكت بعبارة تعمّ (أنّ) و(إنّ) و(لكنّ) ولم يمثل بما يوهم التخصيص: الخزاعي في المنتهى: حيث ذكر الهاء في الوقف بعد الواو والياء والميم عن يعقوب ثم قال: (زاد روح: بعد نونٍ مشدّدة)(٢)، وأطلق العبارة ولم يمثّل بشيء. وطريقه: عن ابن خشنام عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب عن روح، وعن أبي إسحاق المروزي عن ابن مرثد البخاري عن محمد بن إسحاق البخاري عن الحسن بن مسلم بن سفيان عن أبيه عن روح(٣).

ثالثًا: من ترجم بعبارةٍ تعمّ وكان تمثيله أخصّ:

١- ابن غلبون في التذكرة، إذ قال: (وكان يعقوب يقف على (هو) و(هيه) بالهاء... وكذلك يفعل إذا وقف على **حرفٍ مشدّدٍ غير معرب** كقوله: ﴿أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[الطلاق: ٤](٤)، فيقول: حملهنّه، و﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص: ٧٥] فيقول: بيديّه، و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[النبأ: ١]: عمّه، وكذلك ما أشبه هذا حيث وقع)(٥). وطريقه: عن ابن خشنام عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب عن روح، وعن ابن خشنام عن ابن خُلَيع عن ابن حبشان الجوهري عن التمار عن رويس(٦).

وابن غلبون من شيوخ الداني في كتابه المفردة، فلعلّ الداني فهم عبارة ابن غلبون على إطلاقها ولم يرَ تخصيصها بالمثال.

---

(١) ينظر: الإيضاح [ل١٠٠/ ب- ل١٠١/ أ].

(٢) المنتهى (ص٢٨٠).

(٣) ينظر: المنتهى (ص١٩١).

(٤) يشار إلى أنّ ابن الجزريّ في النشر جَعَلَ (النون المشددة من جمع الإناث) أصلًا، و(المشدد المبني) أصلًا آخر على حدة، وعبارة التذكرة ضمّتهما في أصلٍ واحدٍ.

(٥) التذكرة (ص٢٤٥).

(٦) ينظر: التذكرة (ص٥٦- ٥٧).

٢- والهذلي في الكامل عن ابن مهران والخزاعي؛ إذ قال: (بهاء بعد الواو والياء والميم نحو: (وهوه) (فهيه) (بمه) و(لمه) و(عمّه) وبابه في الوقف: سلام ويعقوب، **زاد روح عند النون المشدّدة (إنهّنه) كقوله في قول الخزاعي وابن مهران، زاد ابن مهران** كل نون جمع نحو (يعلمونه ويصِلونه)، و(**كيفه**) و(**فيمه**) و(**أينه**) **وشبه ذلك**)[١]. وطريقه: عن ابن شبيب عن الخزاعي عن ابن خشنام عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب عن روح، وعن أبي الوفاء عن ابن مهران عن هبة الله عن المعدل[٢].

٣- وابن شريح في المفردة، إذ قال: (وكان يقف على (هو) و(هي) بالهاء... وكذلك يفعل إذا وقف على حرفٍ مشدّدٍ غير معرب كقوله تعالى: (أن يضعن حملهنه) و(بيديه) و(إليّه) و(عليّه) و(مِمه) و(لَنَصَّدَّقَنَّه) و(عمه) وشبهه حيث وقع)[٣]. وطريقه: عن ابن نفيس عن السامَرّي عن أبي الطيب ابن حمدان عن روح، وعن ابن نفيس عن السامَرّي عن التمار عن رويس[٤].

٤- وأبو معشر:

أ- في التلخيص عن روح: (ووقف يعقوب على (هو) و(هي) و(لم) و(بم) و(عم) وأشباهها بهاءٍ، **زاد روحٌ بعد نون مشدّدةٍ - بخلاف عنه- نحو قوله:** ﴿فَٱمۡتَحِنُوهُنَّ﴾)[٥]. وطريقه: عن المسافر بن الطيب والكارَزيني كلاهما عن ابن خشنام عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب عن روح[٦].

ب- وفي الجامع عن روح وزيد: (ووقف سلام ويعقوب بهاء على (هوه) و(هيه) و(لمه) (بمه)، **زاد روح وزيدٌ بعد نون مشدّدة نحو قوله: (فامتحنوهنه)**)[٧]. وطرقه عن روح

---

(١) الكامل (٢/ ٩٦٦).

(٢) ينظر الكامل (١/ ٤٣٩، ٤٤٢).

(٣) مفردة يعقوب لابن شريح (ص٦٧).

(٤) ينظر: مفردة يعقوب لابن شريح (ص٥١).

(٥) التلخيص لأبي معشر (ص١٢٣).

(٦) ينظر: التلخيص لأبي معشر (ص٥٧).

(٧) جامع أبي معشر (٢/٤٨٤).

وزيد جاءت: **عن ابن خشـــنام عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب عن روح**: من طريق ابن غلبون والخزاعي وابن مهران والكارَزيني والمســـافر بن الطيب وعبد الســـلام البصـري والكرجي. **وبســنده** إلى ابن أشـته عن ابن وهب عن روح. **وبسـنده** إلى ابن مهران عن الله عن ابن الوكيل وابن الجلاب كلاهما عن روح وزيد. **وعن** أبي علي الدقاق عن أبي الفضل الخزاعي بأسانيده إلى أحمد بن الحسين البزّار[١] وأبي قتيبة محمد بن سهل العجلي[٢] كلاهما عن زيد[٣].

٥- والروذباري في جامعه: حيث قـال: (وقرأت عن أبي علي [الأهوازي] عن روح والزجـاج (عليّـه) و(إليـه) و(لـديه) و(عمـه) و(لمـه) و(ممـه) بهـاء في حـال الوقف، **وعن المعدل عن روح عنه[٤] الوقف أيضًـا عن كل مفتوح سـواء كان مشـددا أو مخففا نحو (عليهنـه) و(لـديهنـه) و(يتقونـه) و(يعلمونـه) ونحو ذلـك حيث كـان في المفتوح غير المنون في كـل القرآن، وعلى أبي بكر المروزي [عن الخزاعي] عن روح عنـد النون المثقلة فقط)**[٥]. وقد وقع سقطٌ في أسانيد روح في كتاب الجامع، والذي وجدته: طريق ابن خشـنام عن ابن يعقوب المعدّل عن ابن وهب عن روح: من طريق الخزاعي والخبازي والكرجي وأبي المعلى. ثم شرع في طريق ابن مهران عن روح، وبدأ السقط من هنالك إلى آخر باب الأسانيد[٦].

٦- وأبو الكرم في المصـــباح: حيث قال: (وروي عن يعقوب أيضًـــا إثبات الهاء فيما

---

(١) أبو بكر أحمد بن الحسين البزّار، يُعرف بالحريري، قرأ على مدين بن شعيب وزيد الحضرمي وعلي بن أحمد بن زياد الثغري، روى القراءة عنه الحضيني والبخاري والبخاري وغيرهم. ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٠٠).

(٢) لم أقف له على ترجمة.

(٣) ينظر: جامع أبي معشر (١/ ٧١٧- ٧١٩، ٧٢٣، ٧٢٤).

(٤) الأقرب أنّ هذا الحكم للمعدل من طريق الأهوازي لا مطلقًا، فهو تابع لكلامه عن طريق الأهوازي، لأنّه سيذكر عن المروزي غير هذا الحكم، والمروزي جاء طريقه عن المعدل، ويحتمل أيضًا أن يكون عن المعدّل مطلقًا.

(٥) جامع الروذباري (٢/ ٣٣١).

(٦) ينظر: جامع الروذباري (١/ ٧٠٦- ٧٠٧).

كان في آخره نونٌّ مفتوحة، كقوله: (المؤمنينَ): (المؤمنينه)، و(العالمين): (العالمينه)، و(الذين): (الذينه)، و(ينفقون): (ينفقونه)، (يعلمون): (يعلمونه)، (بين أيديهن): (بين أيديهنّ)، (وأرجهلن): (وأرجلهنّه)، ونحو ذلك)[1]. وجاءت طرقه: **عن رويس: من طريق النخاس**: من طريق القاضي أبي العلاء والكارَزيني والحمامي. **ومن طريق الشنبوذي**: من طريق الكارَزيني. **ومن طريق الزبيري والكرجي**: من طريق الأهوازي.

وعن روح: من طريق ابن الوكيل عن روح: من طريق القاضي أبي العلاء. **ومن طريق ابن يعقوب المعدّل عن ابن وهب**: من طريق الكارَزيني والمسافر بن الطيب عن ابن خشنام. و**من طريق المكي** عن ابن وهب. **ومن طريق الزبيري** عن روح.

وعن الوليد وزيد وغيرهم عن يعقوب[2].

٧- وأبو العلاء في مفردة يعقوب: حيث قال: (وزاد الزعفرانيّ إثباتها بعد النون والياء المشددتين، من نحو قوله تعالى: (أيديهنه وأرجلهنه) و(أجلهنه) و(طلقوهنه) و(تمسوهنه) و(عليهنه) و(إليهنه) و(عليّه) و(إليّه) و(لديّه) ونظائرها)[3]. وجاء طريقه عن الزعفراني: عن أبي العز عن غلام الهراس عن الرُّهاوي عن ابن غالب الطبري[4] عن الزعفراني عن روح[5].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن قارئٍ من روايتيه، ووردت له موافقةٌ صريحةٌ جزئيّةٌ في أصل طريقه الفرعيّ من إحدى الروايتين، ومن غير أصل طريقه الرئيسي من الرواية الأخرى. ووردت عبارات غير صريحة من عدّة كتب، والعديد

---

(١) المصباح (٢/ ٢٩٦- ٢٩٧).

(٢) ينظر المصباح (١/ ٦٢٣- ٦٣٠).

(٣) مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ل٤٠].

(٤) أبو محمد عبد الله بن جعفر بن غالب الطبري، قرأ على أبي محمد عبد الله بن محمد بن هاشم الزعفراني، قرأ عليه الرُّهاوي. كذا يؤخذ من إسناده في مفردة يعقوب للهمذاني [ل١٩/ ب- ل/ ٢٠/ أ]. ولم أقف له على ترجمةٍ.

(٥) ينظر مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ل١٩/ ب- ل٢٠/ أ].

منها يلتقي بطرق المنفرِد، ورأى ابن الجزريّ تخصيص نحو تلك العبارات. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء العشرة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه وسمه في النشر بالانفراد، ولم يشر له في التقريب ولا على سبيل الانفراد، وكذلك لم يذكره في الطيبة. ويلاحظ أنّ ابن الجزريّ ذكر أنّ الظاهر تقييد إثبات هاء السكت عن يعقوب – أي في باب المشدّد المبنيّ- بما كان بعد الياء كما مثّل به المثبتون، وأنّه لو ثبت غير ذلك لصار إليه، ومع أنّ الداني صرّح بإثبات الهاء في (أنّ) و(لكنّ) وغيرها من باب المشدّد المبنيّ إلّا أنّ ابن الجزريّ لم يأخذ بذلك، وهذا لعلّه يشير إلى أنّه يرى أنّ ما جاء على نحو الانفراد لا يعدّ ثابتًا، وإلّا لصار إليه[1].

***

٢١٥- الموضع الرابع: انفراد الداني عن يعقوب بالهاء في (هلمّ).

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الداني عن يعقوب بالهاء في (هلمّ)»[2].

- طريق الداني عن يعقوب من الطرق النشريّة، وسبق[3].

- **مصدر الانفراد:** قال الداني في مفردة يعقوب: «وكذلك [أي يقف بالهاء على] ﴿يَبنيَّ﴾ و﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ و﴿وَالِدَيَّ﴾[النمل: ١٩، وغيرها] وشبهه، وكذلك (ثمّ) و(هلمّ) و(لكنّ) و(انّ) وشبهه مما هو مبنيّ، [لا] غير»[4]. ويلاحظ أنّ الداني ساق هذه الكلمة مع (لكنّ) و(أنّ)، ولكنّ ابن الجزريّ فرّق بين (هلمّ) وأخواتها؛ فذكر انفراد الداني في هذه الكلمة تحت ذكره للكلمات المخصوصة التي أثبت فيها يعقوب هاء السكت، وذكر انفراد الداني في أخواتها تحت أصل المشدّد المبنيّ، مع أنّ عبارة الداني جعلت هذه الكلمات كلّها من باب المشدّد المبنيّ.

---

(١) ينظر النشر (٣/ ٢٩٠- ٢٩١)، وتقريب النشر (١/ ٤٢٢- ٤٢٣)، والطيبة (ص٦٦- ٦٧).

(٢) النشر (٣/ ٢٩٢).

(٣) ينظر: ص٩٠١.

(٤) مفردة يعقوب للداني (ص٣٧). وما بين المعقوفتين هو كذلك في التحقيق، ولم يبيّن المحقّق منهجه في ذلك، ولعلّه إشارةٌ إلى زيادةٍ من عنده.

- **من وافقه:** لـــمّا كان ابن الجزري قد أقرّ بأنّ عبارات بعض المصنّفين في إثبات هاء السكت في المشدّد المبنيّ ليست صريحةً في تقييدها بما كان بالياء، وأنّه أخذ التقييد بالتمثيل؛ لزم مراعاة ذلك عند عرض الموافقات، فلهذا أوردتها في ثلاثة أقسام: من نصّ على إثبات هاء السكت في (هلمّ)، ومن ترجم للسكت بعبارة تعمّ (هلمّ) ولم يمثّل بما يوهم تخصيصها، ومن ترجم بعبارة تعمّ وكان تمثيله أخصّ.

أوّلًا: من نصّ على إثبات هاء السكت في (هلمّ): الأندرابي في الإيضاح: حيث ذكر أن رويسًـــا وزيدًا يثبتان الهاء في (كيف) و(أين) و(فيم) و(بم) و(لم) و(ثم) و(**هلمّ**) وما أشبهه[1]. وسبق بيان طرقه في الموضع السابق[2].

ثانيًا: من ترجم بعبارة تعمّ (هلمّ) ولم يمثل بما يوهم التخصـــيص. الخزاعي في المنتهى: حيث قال: (بهاءٍ بعد الواو والياء **والميم** في الوقف: **يعقوب** وســـلّام[3] في حكاية بعضـــهم، زاد روح: بعد نونٍ مشـــدّدة، وافق قنبل طريق الواسـطي عند الميم)[4]، فأطلق العبارة ولم يمثّل بشيء. وسبق بيان طرقه في الموضع السابق[5].

ثالثًا: من ترجم بعبارةٍ تعمّ وكان تمثيله أخصّ: ابن غلبون في التذكرة، والهذليّ في الكامل، وابن شـريح في المفردة، والروذباريُّ في جامعه، وأبو الكرم في المصـــباح: حيث قال: (وكذلك يثبتها [يعقوب] بعد الميم مثل قوله: (فيم كنتم): (فيمه)، (فبم تبشـرون): فبمه)، وعلى (بم): (بمه)، وعلى (أسفى): (أسفاه) وعلى (حسرتى): (حسرتاه)، وعلى (ويلتى): (ويلتاه)، (عم يتســـاءلون): (عمّه)، وافقه أبو عون عن قنبل على (وهو): (وهوه)، هذا الاسـم حيث كان، وكذلك ضـمير المؤنث نحو (هنّ): (هنّه) وعلى (عمّ): (عمّه)، (بم): (بمه)، وعلى (لم): (لمه)، وعلى (أسـفا): (أسـفاه)، وعلى (حســـرتا):

---

(١) الإيضاح للأندرابي [ل١١٦/ ب].

(٢) ينظر (ص٩٠٣).

(٣) أبو المنذر سلام بن سليمان الطويل البصري، (ت١٧١هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٢٧٧)، وغاية النهاية (٢/ ١٢٢).

(٤) المنتهى (ص٢٨٠).

(٥) ينظر (ص٩٠٢).

(حسرتاه) في جميع القرآن)[١]، وسبقت عبارات البقيّة وسبق بيان الطرق في الموضع السابق[٢].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن قارئٍ من روايتيه، ووردت له موافقةٌ صريحةٌ في أصل طريقه الفرعيّ من إحدى الروايتين، ومن غير طريقه الرئيسي من الرواية الأخرى. ووردت عبارات غير صريحة من عدّة كتب، والعديد منها يلتقي بطرق المنفرِد، ورأي ابن الجزري تقييد نحو تلك العبارات. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء العشرة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه وسمه في النشر بالانفراد، ولم يشر له في التقريب ولا على سبيل الانفراد، وكذلك لم يذكره في الطيبة[٣].

***

٢١٦- الموضع الخامس: انفراد ابن مهران عن يعقوب بالهاء في ﴿إِيَّـٰيَ﴾[البقرة: ٤٠، وغيرها]، وفي ﴿أَبِي﴾[يوسف: ٨٠، وغيرها].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد ابن مهران بالهاء في ﴿إِيَّـٰيَ﴾ وقياسه ﴿مَثْوَايَ﴾[يوسف: ٢٣] و﴿مَحْيَايَ﴾[الأنعام: ١٦٢]. وكذلك في ﴿أَبِي﴾ وقياسه ﴿أَخِي﴾[المائدة: ٢٥، وغيرها]، ولا يتأتّى ذلك إلا مع فتح الياء، وليست قراءة يعقوب»[٤].

- طريق ابن مهران عن يعقوب من الطرق النشريّة، وسبق[٥].

- **مصدر الانفراد:** لم أقف على ذكرٍ لأحكام هاء السكت عن يعقوب في الغاية والمبسوط، ولم أجد في الإشارة والكامل ما يفيد الوقف بالهاء في ﴿إِيَّـٰيَ﴾ و﴿أَبِي﴾ لا

(١) المصباح (٢/ ٢٩٣- ٢٩٦).

(٢) ينظر (ص٩٠٢) وما بعدها.

(٣) ينظر النشر (٣/ ٢٩٠- ٢٩١)، وتقريب النشر (١/ ٤٢٢- ٤٢٣)، والطيبة (ص٦٦- ٦٧).

(٤) النشر (٣/ ٢٩٢).

(٥) ينظر: ص١٨٢.

عمومًا ولا خصوصًا.

ولكن نقل الأندرابي الوقف في ﴿إِيَّـٰـيَ﴾ بالهاء، فقال: «وقال ابن مهران: كان يعقوب يقف بهاء الاستراحة بعد الواو والياء في المشـــدّدة، فأما والواو والياء فكقوله (هوه) و(هيه)... و(إياتيه) و(هدايه) و(مثوايه) و(محيايه)... و(لِيَه)، ونحو ذلك»[1]، فقد نصّ على (إياي)، ولم يذكر ﴿أَبِي﴾، سوى أنّه مثّل بكلمة (لِيْ) وهي ساكنة الياء في قراءة يعقوب، وكلمة ﴿أَبِي﴾ نظيرها.

وقال الروذباريّ في جامعه: «ويقف يعقوب بهاء للاستراحة بعد الواو **والياء** والميم نحو قوله: (هوه) و(إليّه) و(عليّه) و(عمّه) و(بم يرجع) (بمه) و(لمه)...»[2]، فأطلق عن يعقوب الوقف بالهاء عند الياء، ومن طرقه المسـندة عن يعقوب طريق ابن مهران، لكنّه مثّل بما قد يفهم التخصيص بكون الياء مشدّدة.

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا صـرّح بموافقته، ولكن وردت عباراتٍ قد يؤخذ من إطلاقها الوقف بهاء السكت بعد الياء، إلّا أنّها قد لا تكون على إطلاقها.

أوّلًا: من أورد عبارةً مطلقةً ولم يمثّل بما يفهم التقييد: الخزاعي في المنتهى: حيث قال: (بهاءٍ بعد الواو **والياء** والميم في الوقف: **يعقوب**، وسلّام في حكاية بعضهم)[3]، فأطلق العبارة ولم يمثّل بشيء.

ثانيًا: من أورد عبارةً مطلقةً ومثّل بصورٍ خاصّة:

١- الروذباري في جامعه: حيث قال: (ويقف يعقوب بهاء للاستراحة بعد الواو **والياء** والميم نحو قوله: (هوه) و(إليّه) و(عليّه) و(عمّه) و(بم يرجع) (بمه) و(لمه)، ... واختلف عن يعقوب في بعضـها، وقرأت عن أبي علي [الأهوازي] عن روح والزجّاج (عليّه) و(إليه) و(لديه) و(عمه) و(لمه) و(ممه) بهاء في حال الوقف، وعن المعدل عن روح

(١) الإيضاح للأندرابي [ل١١٦/ أ].

(٢) جامع الروذباري (٢/ ٣٣٠).

(٣) المنتهى (ص٢٨٠).

عنه[1] الوقف أيضًا عن كل مفتوح سواء كان مشددا أو مخففا نحو (عليهنه) و(لديهنه) و(يتقونه) و(يعلمونه) ونحو ذلك حيث كان في المفتوح غير المنون في كل القرآن، وعلى أبي بكر المروزي [عن الخزاعي] عن روح عند النون المثقلة فقط)[2].

٢- والهذلي في الكامل عن يعقوب؛ إذ قال: (بهاء بعد الواو **والياء** والميم نحو: (وهوه) (فهيه) (بمه) و(لمه) و(عمّه) وبابه في الوقف: سلام **ويعقوب**)[3].

وسبق بيان طرق الخزاعي والهذلي والروذباري[4].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن قارئٍ من روايتيه، ولم أجد أحدًا صرّح بموافقته، ووردت عبارات غير صريحة من عدّة كتب، والعديد منها يلتقي بطرق المنفرِد، ورأي ابن الجزري تقييد نحو تلك العبارات. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء العشرة.

وما ذكره ابن الجزريّ عن المنفرد لم أجده في كتابه النشريّ، ووجدته عنه في أحد طرقه المتفرّعة عنه.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة، مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد، وذكره لتأدية بعض ما انفرد به إلى خلاف قراءة يعقوب[5].

***

٢١٧- الموضع السادس: انفراد ابن مهران في روايته هاء السكت في ﴿تَسْتَفْتِيَانِ﴾[يوسف: ٤١] عن ابن مقسم عن رويس.

---

(١) الأقرب أنّ هذا الحكم للمعدل من طريق الأهوازي لا مطلقًا، فهو تابع لكلامه عن طريق الأهوازي، لأنّه سيذكر عن المروزي غير هذا الحكم والمروزي جاء طريقه عن المعدل.

(٢) جامع الروذباري (٢/ ٣٣٠- ٣٣١).

(٣) الكامل (٢/ ٩٦٦).

(٤) ينظر (ص٩٠٢) وما بعدها.

(٥) ينظر النشر (٣/ ٢٩٢)، وتقريب النشر (١/ ٤٢٣)، والطيبة (ص٦٦- ٦٧).

قال ابن الجزريّ: «وانفرد ابن مهران بالهاء في ﴿إِيَّـٰيَ﴾... وروى [ابن مهران] عن أبي الحسن ابن أبي بكر المذكور ﴿تَسْتَفْتِيَانِ﴾ بالهاء من الأفعال خاصة، فخالف في ذلك سائر الرواة مع ضعفه»(١).

- طريق ابن مهران عن ابن مقسم في رواية رويس من الطرق النشريّة، وسبق بيانه(٢).

- **مصدر الانفراد:** لم أقف على ذكرٍ لهاء السكت عن يعقوب في الغاية والمبسوط، ولم أجد في الإشارة والكامل وجامع الروذباري الوقف بالهاء في ﴿تَسْتَفْتِيَانِ﴾، لا عمومًا ولا خصوصًا.

ولكن ذكر ذلك الأندرابيُّ في الإيضاح عن رويس، فنصّ على السكت في ﴿تَسْتَفْتِيَانِ﴾ بخصوصها عن ابن مقسم، وأطلق إثبات الهاء في الأفعال اللازمة عن هبة الله عن التمار؛ فقال: «رويس من طريق هبة الله عن التمار يثبتها في الأفعال اللازمة كقوله (يوقنون يؤمنون يعمهون) ... ونحو ذلك كل القرآن، ... وأما من طريق [أبي](٣) الحسن أحمد بن محمد بن يعقوب بن مقسم عن التمار عن رويس فإنه لا يثبت الهاء في الأفعال البتة، مثل رواية زيد، قال أبو الحسن [ابن مقسم]: قال التمار: **ولم أسمع منه [أي من رويس] في الأفعال إلا في تستفيانه فقط**)، قال ابن مهران: هي لغة معروفة مشهورة للعرب»(٤).

- **من وافقه:** لم أجد من وافق في هذا الوجه عن يعقوب لا عمومًا ولا خصوصًا، وأقرب ما يحتمل هذا الوجه قول أبي معشر: «ووقف سلام ويعقوب بهاء على (هوه)... **زاد زيدٌ [عن يعقوب]: بعد نون خفيفة، نحو: (يعلمون)**»(٥)، فعبارته عامّة، ولكنّها

---

(١) النشر (٣/ ٢٩٢- ٢٩٣).

(٢) ينظر: ص١٨٢.

(٣) سقط من نسخة شهيد باشا، والمثبَت من نسخة مكتبة الدراسات الشرقية [ل١٠٦/ أ].

(٤) الإيضاح [ل١١٧/ أ]، وأسند الأندرابي طريقَيْ هبة الله وابن مقسم كلاهما عن التمار عن رويس من قراءته عن الفارسي عن ابن مهران عنهما. ينظر: الإيضاح [ل١٠٠/ ب- ل١٠١/ أ].

(٥) جامع أبي معشر (٢/ ٤٨٤).

تحتمل التقييد بالمثال ككثيرٍ من العبارات في هذا الباب، فتكون هاء السكت مختصّة بالنون في الأفعال المختصة بالجمع، أو بالنون المفتوحة من الأفعال.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن قارئٍ من روايتيه، ولم أجد أحدًا وافقه عن الراويين، ولا عن القارئ، ووردت عبارةٍ عامّة غير صريحة في الموافقة من أحد الكتب، وهي عن القارئ من غير الروايتين. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء العشرة.

وما ذكره ابن الجزريّ عن المنفرد لم أجده في كتابه النشريّ، ووجدته عنه في أحد طرقه المتفرّعة عنه.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه وسمه في النشر بالانفراد ومخالفة سائر الرواة، وصرّح بضعفه[1].

٢- ولم يُشِرْ إليه في التقريب ولا على سبيل الانفراد.

٣- ولم يذكره في الطيبة[2].

***

٢١٨- الموضع السابع: انفراد فارس بن أحمد من قراءته على السامَرّي عن ابن مجاهد عن قنبل بإثبات الياء في ﴿فَانٍ﴾ في الرحمن[٢٦] و﴿رَاقٍ﴾ في القيامة[٢٧] وقفاً.

قال ابن الجزريّ: «فأثبت ابن كثير الياء في أربعة أحرف في عشرة مواضع، وهي ﴿هَادٍ﴾[الرعد: ٧، وغيرها] في الخمسة و﴿وَاقٍ﴾[الرعد: ٣٤، وغيرها] في الثلاثة و﴿وَالٍ﴾[الرعد: ١١] و﴿بَاقٍ﴾[النحل: ٩٦] هذا هو الصحيح عنه. **وانفرد فارس بن أحمد** من قراءته على السامَرّي عن ابن مجاهد عن قنبل بإثبات الياء في موضعين آخرين، وهما ﴿فَانٍ﴾ في الرحمن ﴿رَاقٍ﴾ في القيامة فيما ذكره الداني في جامع البيان، وقد

(١) ينظر النشر (٣/ ٢٩٢- ٢٩٣)

(٢) ينظر الطيبة (ص٦٦- ٦٧).

خالف فيهما سائر الناس. وكأنّ الداني لم يرتضه؛ فإنه لم يعوّل عليه في التيسير ولا في غيره مع أنه أسند رواية قنبل في هذه المؤلفات من هذه الطرق»(١).

– طريق فارس بن أحمد عن السامَرّي عن ابن مجاهد عن قنبل من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من الشاطبية والتيسير وتلخيص ابن بليمة وإعلان الصفراوي: عن السامَرّي عن ابن مجاهد عن قنبل(٢).

– **مصدر الانفراد:** لم أجد هذا الوجه في التيسير ولا في الشاطبية ولا في تلخيص ابن بلّيمة ولا في العنوان. وذكره الداني عن فارس في جامع البيان، وليس طريق الجامع نشريًّا(٣).

– **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن السامَرّي:** لم أجد أحدًا وافقه عن السامَرّي.

ثانيًا: من وافقه عن ابن مجاهد: لم أجد أحدًا ذكر هذا الوجه عن ابن مجاهد في خصوص هاتين الكلمتين غير فارسٍ، سوى ما ورد عن أبي طاهر ابن أبي هاشم عن ابن مجاهد في عموم الباب، حيث ذكر الداني في جامع البيان عن الفارسي عن أبي طاهر عن ابن مجاهد: «وكنتُ سألتُ أبا بكر ابن مجاهد عن نظائر ذلك من المنوّن مثل: ﴿مُسْتَخْفٍ﴾[الرعد: ١٠] و﴿فَانٍ﴾ و﴿مُّهْتَدٍ﴾[الحديد: ٢٦]، فقال: (إذا وصلت فبالتنوين، وإذا وقفت فبالياء)، فظننت أنّ ذلك منه غفلة ، حتى رأيته قد سطر في جامعه عن ابن كثير أنّه يقف على ﴿هَادٍ﴾ و﴿مَنْ رَاقٍ﴾ بالياء، قال: (وكذلك ما أشبهه)، فدلَّ على أنّه أتقن معرفة ذلك»(٤). وحكاه ابن سفيان في الهادي وابن الباذش

---

(١) النشر (٣/ ٢٩٥- ٢٩٦).

(٢) ينظر النشر (١/ ٣٦١، ٣٦٣- ٣٦٤، ٣٦٧)، التيسير (ص١١٠)، ولم يذكر ابن بليمة أسانيده في التلخيص، ولا وجود لقسم الأسانيد فيما وصلنا من (الإعلان) فلعلّه ممّا سقط.

(٣) ينظر التيسير (ص٣٩٨)، وجامع البيان (٢/ ٩٠٥- ٩٠٦)، والتلخيص لابن بلّيمة (ص٦٤)، العنوان (ص٣٤٦، ٤٨٥، ٥٠٥).

(٤) جامع البيان (٢/ ٩٠٦).

في الإقناع عن أبي طاهر في عموم الباب، وذكر مكّيٌّ أنّه ذُكِرَ عن ابن كثير، وذكر أنّه لم يقرأ به[1].

ثالثًا: من وافقه عن قنبل:

١- ابن الصباح عن قنبل: من طريق ابن نفيس عن السامَرّي عن ابن الصباح: من روضة المعدل عن ابن نفيس، ومن كفاية أبي العز عن غلام الهراس عن ابن نفيس. **ومن طريق التنوخي[2] عن ابن الصباح: من** كفاية أبي العز عن غلام الهراس عن أبي علي الرُّهاوي عن التنوخي؛ حيث ذكر المعدل في ﴿فَانٍ﴾ و﴿رَاقٍ﴾ أنّ ابن الصباح روى عن ابن كثير فيها بالياء، وأمّا أبو العز فذكر أنّ ابن الصباح عن قنبل يقف بالياء في ﴿فَانٍ﴾، ولم يذكر له الياء في ﴿مَنْ رَاقٍ﴾، فتكون موافقته جزئيّة[3].

ويلاحظ أنّ السامرّي شيخ أبي الفتح في طريق ابن مجاهد عن قنبل.

٢- وابن شنبوذ عن قنبل:

أ- من طريق أبي الطيب غلام ابن شنبوذ عن ابن شنبوذ: من الكامل عن الذارع عن الجُبْني عن غلام ابن شنبوذ. **وهذا الطريق نشريّ.**

ب- ومن طريق السامَرّي عن ابن شنبوذ: من الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي عن السامَرّي، ومن الكامل أيضًا عن ابن نفيس وعبد الساتر بن الذَّرِب وأبي الحسين الخشّاب ثلاثتهم عن السامَرّي.

---

(١) ينظر: الهادي (ص٣٧٧)، والتبصرة (ص٥٥٦)، والإقناع (٢٥٨).

(٢) أبو علي الحسين بن إبراهيم بن إسماعيل بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول التنوخي، روى القراءة عن ابن الصباح وابن بقرة، روى القراءة عنه الرُّهاوي ونسبه وكناه. ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٤٧).

(٣) تنظر القراءة في روضة المعدل (٢/ ٤٣٤، ٢/ ٤٧٢)، وكفاية أبي العز (ص٢٩٥)، وتنظر الطرق في الروضة (١/ ٢٠٨)، والكفاية (ص٢٩، ٣٠).

حيث أطلق الهذلي الوقف بالياء في باب المنوّن عن ابن شنبوذ عن قنبل، وذكر في تمثيله للباب: ﴿فَانٍ﴾ و﴿مَنْ رَاقٍ﴾[1]. ووسم ابن الجزريّ ما ذكره الهذليّ بالانفراد، وسيأتي في الموضع التالي.

رابعًا: من وافقه عن ابن كثير: ابن الصباح عن البزي: من روضة المعدل عن ابن نفيس عن السامَرّي عن ابن الصباح: حيث ذكر المعدل في ﴿فَانٍ﴾ و﴿رَاقٍ﴾ أنّ ابن الصباح روى عن ابن كثير فيهما بالياء[2].

ويلاحظ أنّ السامرّي شيخ أبي الفتح في طريق ابن مجاهد عن قنبل.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد أحدًا وافقه في أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقةٌ في أصل طريقه الرئيسيّ وهي أعمّ من وجهه، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي وعن القارئ، وأغلبها جزئيٌّ أو أعمّ من وجهه، وأحدها نشريٌّ وهو انفرادٌ. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

وما نسبه ابن الجزريّ إلى المنفرِد لم أجده في طرقه النشريّة، ووجدته عنه من طريق غير مسندٍ في النشر.

- **حكم ابن الجزريّ:** ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة؛ حيث قال:

....	هادٍ ووالٍ واقِ باقٍ (دُ)خْلُلَا
وقيل عنه راقِ فانٍ فاعلمِ	وقيل ذا البابُ له والحضرمي[3]

ولكنّه أتى به مسوقًا بصيغة (قيل) التي قد تأتي للتضعيف والتمريض. ولم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٨٩٢)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٣٢١).

(٢) تنظر القراءة في روضة المعدل (٢/ ٤٣٤، ٢/ ٤٧٢)، وينظر الطريق فيه (١/ ١٩٤).

(٣) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٦/ ب]. ويلاحظ أنّه نسبه إلى ابن كثيرٍ بكماله، خلافًا لما في النشر من اختصاصه بقنبل.

١- فقد ذكر أوّلًا إثبات ابن كثير للياء في أربعة أحرف في عشرة مواضع وهي: ﴿هَادٍ﴾ و﴿وَاقٍ﴾ و﴿وَالٍ﴾ و﴿بَاقٍ﴾، ثم قال: «هذا هو الصحيح عنه»[1]، ثمّ ذكر وجه أبي الفتح موسومًا بالانفراد[2].

٢- ومال إلى أنّ الدانيّ لم يرتضه، وأنّ ذلك وجه عدم إيراده في التيسير وغيره[3].

٣- ولم يذكره في الطيبة الجديدة[4].

***

٢١٩- الموضع الثامن: انفراد الهذلي عن ابن شنبوذ عن قنبل بالوقف بالياء في جميع ما حُذفت ياؤه للتنوين.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الهذلي في الكامل عن ابن شنبوذ عن قنبل بالوقف بالياء على سائر الباب. وكذا حكاه ابن مجاهد عن قنبل في جامعه»[5].

- طريق الهذلي عن ابن شنبوذ عن قنبل من الطرق النشريّة، وسبق[6].

- **مصدر الانفراد:** أطلق الهذليّ الوقف بالياء عن ابن شنبوذ عن قنبل في كلّ المنوّنات[7].

- **من وافقه:** لم أجد هذا الوجه عن ابن شنبوذ عن قنبل من غير الكامل، ولم أجد أحدًا غيره ذكره عن قنبل أو عن ابن كثير سوى ما ورد عن أبي طاهر ابن أبي هاشم عن

---

(١) النشر (٣/ ٢٩٥).

(٢) وكذلك في التقريب (١/ ٤٢٥) وسم وجه أبي الفتح بالانفراد.

(٣) ينظر النشر (٣/ ٢٩٥- ٢٩٦).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص٦٨، البيت: ٣٧٣).

(٥) النشر (٣/ ٢٩٦).

(٦) ينظر: ص ٧٨٤.

(٧) الكامل (١/ ٣٩٢).

ابن مجاهد في عموم الباب، وسبق بيان ذلك في الموضع السابق[1].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد أحدًا وافقه، ووردت له موافقةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة؛ حيث قال:

.... هادٍ ووالٍ واقٍ باقٍ (دُ)خْلُلَا

وقيل عنه راقِ فانٍ فاعلمِ **وقيل ذا البابُ له** والحضرمي[2]

ولكنّه أتى به مسوقًا بصيغة (قيل) التي قد تأتي للتضعيف والتمريض. ولم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد ذكر أوّلًا إثبات ابن كثير للياء في أربعة أحرف في عشرة مواضع وهي: ﴿هَادٍ﴾ و﴿وَاقٍ﴾ و﴿وَالٍ﴾ و﴿بَاقٍ﴾، ثم قال: «هذا هو الصحيح عنه»[3]، ثمّ ذكر وجه أبي الفتح ثم وجه الهذليّ موسومين بالانفراد[4].

٢- ولم يذكره في الطيبة الجديدة[5].

***

٢٢٠- الموضع التاسع: انفراد ابن مهران عن يعقوب بالوقف بالياء في جميع ما حُذفت ياؤه للتنوين.

---

(١) ينظر: الهادي لابن سفيان (ص٣٧٧)، وجامع البيان (٢/ ٩٠٦)، والتبصرة لمكيّ (ص٥٥٦)، والإقناع (٢٥٨).

(٢) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٦/ ب]. ويلاحظ أنّه نسبه إلى ابن كثيرٍ بكماله، خلافًا لما في النشر من اختصاصه بقنبل.

(٣) النشر (٣/ ٢٩٥).

(٤) وكذلك في التقريب (١/ ٤٢٤- ٤٢٥) وسم وجه الهذليّ بالانفراد.

(٥) ينظر طيبة النشر (ص٦٨، البيت: ٣٧٣).

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الهذلي في الكامل عن ابن شنبوذ عن قنبل بالوقف بالياء على **سائر الباب**، وكذا حكاه ابن مجاهد عن قنبل في جامعه، **وانفرد ابن مهران عن يعقوب** بإثبات الياء في الجميع وقفاً، ولا أعلمه رواه غيره»(١).

- طريق ابن مهران عن يعقوب من الطرق النشريّة، وسبق(٢).

- **مصدر الانفراد:** قال ابن مهران في باب حذف الياء وإثباتها: «ويعقوب يثبت كلها وصلاً ووقفاً، ثابتةً أو محذوفة [يعني في الخط]، رأس آية أو وسطها»(٣).

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه في جميع الباب إلّا ما ذكره الهذلي عن الضرير عن يعقوب، حيث أطلق عنه الوقف بالياء في سائر باب المنونّات(٤). وجاء طريقه: عن ابن شبيب عن الخزاعي بسنده إلى البخاري عن ابن مسلم الضرير عن أبيه وعن زيد وروح وأحمد بن عبد الخالق المكفوف وكعب بن إبراهيم وعمر السراج وحميد بن الوزير وأبي بشر القطان كلهم عن يعقوب(٥).

وأطلق العراقيُّ إثباتها ليعقوب في ﴿هَادٍ﴾ و﴿وَالٍ﴾ و﴿وَاقٍ﴾ و﴿بَاقٍ﴾، و﴿فَانٍ﴾، و﴿ءَانٍ﴾[الرحمن: ٤٤]، و﴿دَانٍ﴾[الرحمن: ٥٤]، وطرقه عن يعقوب تمرّ بطريق ابن مهران، سوى أحد طرقه عن رويس، وهو طريقه: عن أبي الحسن ابن مقسم

---

(١) النشر (٣/ ٢٩٦).

(٢) ينظر: ص١٨٢.

(٣) الغاية لابن مهران (ص١٠٠)، وكذلك عن يعقوب في المبسوط لابن مهران (ص٨٦، ١٥٠)، وشرح الغاية للأندرابي (ص٢٦١- ٢٦٢)، وكذلك في الإيضاح للأندرابي عن ابن مهران عن يعقوب [ل١٤٨/ ب]، ووجدته في الإشارة [ل٤٧/ ب، ل٩١/ أ] عن يعقوب في (هاد، ووال، وباقٍ، وواق، وفانٍ، وآن، ودان)، وذكره الهذلي عن ابن مهران ولم يرتضه فقال في الكامل (٢/ ٨٩٣): (قال ابن مهران: (يعقوب بكماله يقف على الكل بالياء)، وليس بصحيح؛ لأنّه خلاف الجماعة والمفرد).

(٤) ينظر: الكامل (٢/ ٨٩٢).

(٥) ينظر: الكامل (١/ ٤٤٣).

عن التمار عن رويس[١].

وذكر أبو العلاء إثباتها في ﴿هَادٍ﴾ و﴿وَالٍ﴾ و﴿وَاقٍ﴾ و﴿بَاقٍ﴾ للسيرافي عن داود، وكذلك لكِرْداب – أي عن رويس- في غير ﴿هَادٍ﴾، وطريقاه عن كِرْداب والسيرافي تدور على الرهاوي[٢].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئٍ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن القارئ من روايتيه، وأغلبها جزئيّة في مواضع يسيرةٍ. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء. وانتقد هذا الوجه بعض طرق المنفرِد المتفرّعة عنه.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة؛ حيث قال:

.... هادٍ ووالٍ واقِ باقٍ (دُ)خُلُلَا

وقيل عنه راقِ فانٍ فاعلمِ **وقيل ذا البابُ** له **والحضرمي**[٣]

ولكنّه أتى به مسوقًا بصيغة (قيل) التي قد تأتي للتضعيف والتمريض. ولم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد وسم هذا الوجه بالانفراد، وذكر أنّه لا يعلمه رواه غيره[٤].

٢- ولم يذكره في الطيبة الجديدة[٥].

ويلاحظ أنّ الهذليّ ضعّف هذا الوجه بعد أن حكاه عن ابن مهران –كما سبق-.

***

(١) تنظر القراءة في الإشارة [ل٤٧/ ب، ل٩١/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٩/ أ].

(٢) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لأبي العلاء [ل٤١/ ب- ل٤٢/ أ]، وتنظر طرقه فيه [ل٢٤/ ب- ل٢٥/ أ، ل٢٨/ ب- ل٢٩/ أ].

(٣) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٦/ ب]. ويلاحظ أنّه نسبه إلى ابن كثيرٍ بكماله، خلافًا لما في النشر من اختصاصه بقنبل.

(٤) ينظر النشر (٣/ ٢٩٦)، وكذلك في التقريب (١/ ٤٢٥) وسمه بالانفراد.

(٥) ينظر طيبة النشر (ص٦٨، البيت: ٣٧٣).

٢٢١- الموضع العاشر: انفراد الهذلي عن الأزرق من طريق ابن شنبوذ عن النحّاس وعن أبي عديّ عن ابن سيف بإثبات الياء في ﴿قَاضٍ﴾[طه: ٧٢] و﴿بَاغٍ﴾[البقرة: ١٧٣، وغيرها].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الهذلي أيضا عن ابن شنبوذ عن النحاس وعن أبي عدي عن ابن سيف كلاهما عن الأزرق عن ورش: بإثبات الياء في ﴿قَاضٍ﴾، وفي ﴿بَاغٍ﴾ مخيّر، فخالف سائر الرواة»[1]. وقال في التقريب: «وانفرد [الهذلي] أيضا عن الأزرق عن ورش في ﴿قَاضٍ﴾ و﴿بَاغٍ﴾ حيث وقع»[2]، فجعل الانفراد عن الأزرق، ولم يذكر التخيير.

- طريق الهذلي عن **ابن شنبوذ عن النحّاس** عن الأزرق **وعن أبي عديّ عن ابن سيف** عن الأزرق من الطرق النشريّة.

أ. وجاء طريقه النشري عن **ابن شنبوذ** من كتابه الكامل: عن القُهُندُزي عن الخبّازي عن الشّذَائي، وعن إسماعيل بن عمرو عن غزوان، كلاهما عن **ابن شنبوذ** عن **النحاس** عن **الأزرق** عن ورش.

ب. وجاء طريقه النشريّ **عن أبي عديّ**: عن أبي محمد الحداد وتاج الأئمة ابن هاشم كلاهما عن أبي عدي عن **ابن سيف** عن **الأزرق** عن ورش[3].

- **مصدر الانفراد**: ذكر في الكامل الإثبات وقفًا لابن شنبوذ عن النحاس ولأبي عديّ جميعًا عن ورش في ﴿قَاضٍ﴾، وفي ﴿بَاغٍ﴾ مخيّر[4]. وطرق ابن شنبوذ عن النحاس

---

(١) النشر (٣/ ٢٩٦).

(٢) تقريب النشر (١/ ٤٢٥).

(٣) ينظر النشر: (١/ ٣٣٧، ٣٣٩- ٣٤٠)، والكامل (١/ ٢٤١- ٢٤٣، ٢٥٠)، وفي الكامل أنّ غزوان قرأ على النحاس، والذي صوّبه ابن الجزريّ هو أنّ غزوان قرأ على ابن شنبوذ. وينظر في ذلك تعليق محقق الكامل (ص١/ ٢٤٣ تعليق٤) وتعليق د. أيمن سويد (السلاسل الذهبية ٢٤٧، تعليق٢).

(٤) ينظر الكامل (٢/ ٨٩٣).

عن ورش في الكامل لا تنحصـــر في طريقه عن الأزرق، لكن النشـــريّ منها طريقه عن الأزرق.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن شـــنبوذ عن النحاس عن الأزرق أو عن أبي عدي عن ابن سيف عن الأزرق:**

من وافقه عن ابن شـــنبوذ عن النحاس عن الأزرق: لم أجد أحدًا وافقه عن غزوان عن ابن شـنبوذ، ولا عن الخبازي عن الشّـذَائي عن ابن شـنبوذ. **وورد ذكر هذا الوجه عن الشّـــذَائي عن ابن شـــنبوذ: من طريق الخزاعي:** من جامع الروذباريّ عن المروزي عنه، ومن جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي عنه.

وكذلك ورد عن ابن شـــنبوذ: من طريق الغضـــائري عن ابن شـــنبوذ: من جامِعَي الروذباري وأبي معشر كلاهما عن الأهوازي عنه، **ومن طريق السامري عن ابن شنبوذ:** من جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي عن الخزاعي عنه.

إذ قال الروذباريّ: «**وأخبرنا أبو بكر المروزي قال أخبرنا أبو الفضـل الخزاعي قال حدثني أبو بكر الشّـذَائي قال حدثنا ابن شنبوذ قال حدثنا إسماعيل [النحاس] قال: قال أبو يعقوب [الأزرق]**: قال عثمان بن سـعيد [ورش]: الوقف على ﴿هَادٍ﴾ و﴿وَالٍ﴾ و﴿بَاقٍ﴾ ﴿قَاضٍ﴾ و(داع) و﴿صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾[الصافات: ١٦٣] وما أشـبه ذلك بالياء، قال [الأزرق]: وقال لي عثمان [ورش]: أنت فيه متسعٌ، إن شئت وقفت كما هو في السواد، وإن شئت وقفت بالياء»[1]. وقال: «وأخبرنا أبو علي الأهوازي – رحمه الله– بدمشـق قال حدثنا أبو الحسـن الغضـائري قال حدثنا أبو الحسـن ابن شـنبوذ قال حدثنا أبو الحسـن إسماعيل بن عبد الله التجيبي [النحاس] عن الأزرق عن ورش عن نافع: أنّ الوقف على هذا وما أشـــبهه من المنوّن: بالياء، وقال الأزرق: (قال لي ورش: وإن شـئت وقفت على ما في السـواد بغير ياء)، قال أبو علي: وكذلك قرأت عنه»[2]. وقال أبو معشـــر في آخر فرش ســـورة الرعد: «(﴿هَادٍ﴾ و﴿وَالٍ﴾ و﴿بَاقٍ﴾ بياء في الوقف خاصّة: ... وابن شنبوذ عن التجيبي عن الأزرق عن ورش. وقال الأزرق: قال لي

---

(١) جامع الروذباري (٢/ ٦٨٦).

(٢) المصدر السابق.

ورش: (وإن شئت وقفت عليها بغير ياءٍ على ما في المصحف)، وذكر ﴿قَاضٍ﴾ و(داع) و﴿صَالِ﴾ وما أشبه ذلك بياء في الوقف. وقال الطُّرَيْثِي: وبه قرأت عنه. والبخاريُّ ليعقوب... والطُّرَيْثِي عن ابنِ مجاهدٍ وابنِ حامدٍ عن قنبل وورشٍ طريق ابن شنبوذ: على ما أوردته»[1]. ويؤخذ من كلاميهما إثبات الياء مطلقًا لا في خصوص ﴿قَاضٍ﴾ و﴿بَاغٍ﴾، كما أنّ التخيير فيها كلها لا في خصوص ﴿بَاغٍ﴾.

من وافقه عن أبي عدي عن ابن سيف: الخزاعي عن أبي عدي: من المنتهى للخزاعي، وفيما ذكره الروذباري في جامعه عن المروزي عن الخزاعي.

حيث قال الخزاعي: «﴿مَا أَنتَ قَاضٍ﴾[طه: ٧٢]: بياء في الوقف فيما حدّثني أبو عدي بمصر – رحمه الله– قال: حدثنا أبو بكر ابن سيف قال: قال لي أبو يعقوب [الأزرق]: قال لي عثمان [ورش]: الوقف (قاضي) و(هادي) و(داعي) و(صالي) وما أشبه ذلك بالياء. قال [الأزرق]: قال لي [عثمان ورش][2]: أنت فيه متّسع؛ إن شئت وقفت كما هو في السواد، وإن شئت وقفت بالياء»[3]. وقال الروذباري – بعد أن ذكر ما سبق عن الخزاعي عن ابن شنبوذ–: «وأخبرنا أيضًا أبو بكر [المروزي] قال أخبرنا الخزاعي قال أبو عدي بمصر قال حدثنا أبو بكر ابن سيف قال: حدثنا أبو يعقوب الأزرق عن ورشٍ مثله سواء»[4].

---

(١) جامع أبي معشر (٣/ ٣٥٨– ٣٥٩). وتنظر طرقه فيه (١/ ٣٨٣، ٣٨٤). ويشار إلى أنّ أبا معشر قال في آخر فرش سورة طه (٣/ ٤٧١): «وروى الأهوازي عن ورش قاضٍ وهادٍ وداعي وصالِ وما أشبه ذلك بالياء. قال: أنت فيه متّسع؛ إن شئت وقفت بياءٍ، وإن شئت وقفت بغير ياء كما في المصحف»، ويقرب أن يكون هذا من باب الحكاية؛ فإنّه لم يذكره في مظانّه السابقة، فقد ذكر ذلك عن ابن شنبوذ من قبلُ في سورة الرعد، ولم يطلقه للأهوازي عن ورش، وأيضًا رواية الروذباريّ عن الأهوازي قيّدت ذلك بطريقه عن الغضائري عن ابن شنبوذ عن النحاس، ولم يطلقه عن ورش، فلعلّ أبا معشر تسامح في إطلاقه للأهوازي عن ورش حين أورده على سبيل الحكاية.

(٢) ما بين المعقوفتين وقع في المطبوع: [عثمان وورش] بواوين، والمثبت من النسخة الخطيّة [ل١٢٨/ أ] المعتمد عليها المطبوع.

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٧٨)، وينظر طريقه (ص١٢١).

(٤) جامع الروذباري (٢/ ٦٨٦).

ويلاحظ أنّ الموافقات عن ابن شنبوذ تدور على الخزاعيّ والأهوازي، وأنّ الموافقات عن أبي عديّ تدور على الخزاعيّ، وقد أسند الهذليّ طريق الخزاعي عن ابن شنبوذ وأبي عديّ[(١)]، فلعلّ منشأ انفراده هو أخذه لهذا الوجه من الخزاعيّ وإطلاقه عن ابن شنبوذ وأبي عديّ من غير تقييده بطريق الخزاعيّ.

ثانيًا: من وافقه عن النحاس – من غير طريق ابن شنبوذ– وعن ابن سيف – من غير طريق أبي عدي–: لم أجد أحدًا وافق عن ابن سيف من غير ما سبق، وأمّا النحاس فقد ذكر الدانيّ هذا الوجه عنه في جامع البيان؛ حيث قال: «وروى النحّاس عن أبي يعقوب [الأزرق] قال: قال لي ورش: الوقف على هذا وشبهه من المنوّن بالياء، قال: وإن شئت وقفت بغير ياء على ما في السّواد»[(٢)]، وقد أسند طريق النحاس بالرواية: من طريق الخاقاني عن ابن الفرج عن ابن حمدان عن النحاس[(٣)].

ثالثًا: من وافق عن ورش – من غير ما سبق–، أو عن نافع: لم أجد أحدًا وافق.

– **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ من طريقين فرعيّين عن أصول طرقه، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ في كلٍّ من طريقيه، ولم أجد أحدًا وافقه عن أصل طريقه الرئيسيّ من غير أصول طرقه الفرعيّة، ولم أجد أحدًا وافقه عن الراوي ولا عن القارئ من غير ما سبق. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

– **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة، مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد، ووسمه في النشر بمخالفة سائر الرواة[(٤)].

***

٢٢٢– الموضع الحادي عشر: انفراد الحافظ أبي العلاء الهمذاني عن رويس بإثبات الياء من ﴿يَـٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ أول الزمر[١٠] .

---

(١) ينظر الكامل (١/ ٢٤٢– ٢٤٣، ٢٥٠). وليس طريقاه عن الخزاعيّ نشريّين.

(٢) جامع البيان (٢/ ٩٠٧).

(٣) ينظر جامع البيان (١/ ١٩٩– ٢٠٠).

(٤) ينظر النشر (٣/ ٢٩٦)، وتقريب النشر (١/ ٤٢٥)، وطيبة النشر (ص٦٨، البيت: ٣٧٣).

قال ابن الجزريّ: «وأما ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أول الزمر: فلا خلاف في حذفها في الحالين للرسم والرواية والأفصح في العربية، إلا ما ذكره الحافظ أبو العلاء عن رويس كما سيأتي»، ثم قال: «وانفرد أبو العلاء الهمذاني عن رويس بإثبات ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أول الزمر في الوقف، وخالف سائر الرواة، وهو قياس ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾[الزمر: ١٦]»[(١)].

- طريق الحافظ أبي العلاء عن رويس من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه غاية الاختصار:

١- عن أبي عليّ الحدّاد عن أبي القاسم العطّار عن أبي جعفر التميمي وأبي الحسن الزاهد كلاهما عن **أبي الطيب البغدادي** عن التمار عن **رويس**.

٢- وعن أبي العزّ عن غلام الهراس عن الحمّامي عن **النخّاس** عن التمار عن **رويس**[(٢)].

- **مصدر الانفراد**: نصّ في غاية الاختصار على الوقف على ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ بالياء لرويس[(٣)]. ويلاحظ أنّه لم يتعرّض لحكم هذه الياء في مفردة يعقوب، وقد أسند فيها رواية رويس من عين طرقه في الغاية[(٤)].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه من طريق أبي الطيب عن التمار أو من طريق الحمّامي عن النخاس عن التمار**: لم أجد أحدًا وافقه من طريق أبي الطيب. وأما الحمّامي فقد ورد هذا الوجه عنه من طريق:

١- ابن فارس عن الحمّامي: من جامع ابن فارس، ومن الاختيار لسبط الخياط عن ابن سوار عن ابن فارس. **وطريق الجامع نشري**.

---

(١) النشر (٣/ ٢٩٨، ٣٠٣).

(٢) النشر (١/ ٥١٢- ٥١٣، ٥١٦، ٥١٨)، غاية الاختصار (١/ ١٢٠- ١٢١).

(٣) غاية الاختصار (١/ ٣٥٥- ٣٥٦).

(٤) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في مفردة يعقوب لأبي العلاء [ل٤٠/ ب- ل٤٢/ أ]، وتنظر طرقه فيه [ل٢١/ أ، ل٢٢/ أ].

٢- والشـــرمقاني عن الحمّامي: من الاختيار لســبط الخياط عن ابن ســوار عن الشرمقاني.

٣، ٤- وابن ســابور وأبي علي المالكي كلاهما عن الحمّامي: من الكامل عنهما. **وطريقا الكامل نشريّان.**

حيث أطلق ابن فارس في الجامع الوقف ليعقوب بالياء في ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، ونصّ السبط على وقف رويس بالياء في هذا الموضع، وذكر الهذلي اختلاف القراء في هذا الموضع مع غيره من المواضع، ثم ذكر أنّ يعقوب يقف على هذه المواضع كلّها – ومنها ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ﴾- بالياء، وأكّد إرادته لهذا الموضع بنصّه على أنّ البرجميّ وافقه – أي بالوقف بالياء- في ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ﴾[1].

ويلاحظ أنّ ابن فارس أسـند رواية رويس في كتابه التبصـرة من عين طريقه في كتاب الجامع، لكنّه لم يصـرّح في التبصـرة بأنّ رويسًـا يقف بالياء، بل قال: (وقياس مذهب رويس أن يقف بالياء)، وكذلك ابن سـوار شـيخ سـبط الخياط لم يصـرّح بهذا الوجه لرويس بل اقتصـر على أنّه قياس مذهب رويس، مع أنّ السـبط جزم بهذا الوجه لرويس وقد أسنده – فيما أسند- من طريق ابن سوار[2].

ثانيًا: من وافقه عن النخاس عن التمار:

١- ابن العلاف عن النخاس: من الاختيار لسبط الخياط: عن أبي منصور، وعن ابن سوار عن الشرمقاني، كلاهما عن ابن العلاف.

٢- والكـارَزيني عن النخـاس: من الكـامـل عن الكـارَزيني، ومن المبهج – في أحـد إطلاقيه- عن الشريف العباسي عن الكارَزيني. **وطريقا الكامل والمبهج نشريّان.**

٣، ٤- والخزاعي والخبازي كلاهما عن النخاس: من الكامل. **وطريقاه نشريّان**

(١) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص٤٧٥)، والكامل (٢/ ٨٩١)، والاختيار (٢/ ٦٧١)، وتنظر الطرق في جامع ابن فارس (ص١٠٩)، والكامل (١/ ٤٣٦)، والاختيار (١/ ١٥٥- ١٥٦).

(٢) ينظر: التبصرة لابن فارس (ص٤٧٦)، والمستنير لابن سوار (ص٥٤٤)، وكذلك ذكر المعدل في الروضة (٢/ ٣٩٥) وأبو الكرم في المصباح (٤/ ٩٢) أنّ الوقف بياء قياس مذهب رويس.

كما سبق عن الهذلي والسبط في الاختيار، وأمّا السبط في المبهج فقد ذكر هذا الموضع في الأصول ضمن خمسة مواضع وذكر أنّ روحًا أثبت منها سوى أولى الزمر — وهي هذا الموضع– وأنّ رويسًا أثبتها كلها، لكنّه في الفرش لم يذكر هذه الكلمة في محذوفات سورة الزمر، فيؤخذ منه عدم الخلاف في حذفها[1].

ثالثًا: من وافقه عن التمار عن رويس:

١– الجوهري عن التمار: من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي عن الجوهري، ومن الأوسط للعماني عن الكريزي عن الدلال عن السعيدي عن الجوهري؛ كما سبق عن الهذلي، وأطلق العُماني الوقف بالياء ليعقوب[2]. **وطريق الكامل نشريّ.**

٢– وأبو الفرج الشنبوذي عن التمار: من الكامل عن ابن عبدويه عن الشنبوذي[3]، ومن جامع الروذباري عن الأهوازي عن الشنبوذي، ومن المبهج — في أحد إطلاقيه– عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشنبوذي؛ كما سبق عن الهذلي والسبط من المبهج، وأطلق الروذباري الياء للأهوازي عن يعقوب[4].

٣، ٤، ٥– والغضائري وابن فيروز الكرجي والشّذَائي ثلاثتهم عن التمار: من جامع الروذباري عن الأهوازي عن الغضائري وابن فيروز، وعن الأهوازي أيضًا عن أبي

---

(١) ينظر ما يتعلق بالقراءة في الكامل (٢/ ٨٩١)، والاختيار (٢/ ٦٧١)، والمبهج (١/ ٣٨٢–٣٨٣، ٢/ ٧٩٢)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٤٣٦)، والاختيار (١/ ١٥٥– ١٥٦)، والمبهج (١/ ١٦٨– ١٦٩).

(٢) تنظر القراءة في الأوسط (ص٤٢٠)، والكامل (٢/ ٨٩١)، وتنظر الطرق في الأوسط (٦٦)، والكامل (١/ ٤٣٧).

(٣) أسند الهذلي هذا الطريق لابن عبدويه عن أبي الفرج محمد بن إبراهيم النحوي، وحقق أبو إبراهيم عمرو بن عبد الله محققُ الكامل أنّ أبا الفرج النحوي هو الشنبوذي. ينظر: (الكامل ١/ ٤٣٥، التعليق: ١).

(٤) ينظر ما يتعلق بالقراءة في الكامل (٢/ ٨٩١)، وجامع الروذباري (٢/ ٢٣٢)، والمبهج (١/ ٣٨٢– ٣٨٣، ٢/ ٧٩٢)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٤٣٥)، وجامع الروذباري (١/ ٧٠٤)، والمبهج (١/ ١٦٩).

عبد الله العجلي عن الشّذَائي؛ كما سبق عن الروذباري[1].

٦- ومحمد بن إسحاق البخاري عن التمار: من الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي بسنده إلى البخاري؛ كما سبق عن الهذلي[2].

٧- وأحمد بن محمد بن يعقوب ابن مقسم عن التمار: من الكامل عن النَّوْجاباذي والزنبيلي كلاهما عن العراقيّ عن ابن مقسم؛ كما سبق عن الهذلي[3].

٨- وهبة الله عن التمار: من الكامل عن أبي الوفاء عن ابن مهران عن هبة الله؛ كما سبق عن الهذلي[4].

ويلاحظ أنّ العديد من موافقات الهذليّ لم ترد في كتب شيوخه الذين أسند عنهم، وهذا يشير إلى أنّ في إطلاق عبارته نظرًا.

رابعًا: من وافقه عن رويس: الزبيري عن رويس: من جامع الروذباري عن الأهوازي بسنده إليه؛ كما سبق عن الروذباري[5].

خامسًا: من وافقه عن يعقوب:

١- روح عن يعقوب:

أ- من طريق ابن وهب عن روح:

١. من طريق ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب:

- من طريق ابن خشنام عن المعدل:

من طريق الكريزي عن ابن خشنام: من الأوسط للعماني عن الكريزي.

---

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٢٣٢)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٧٠٤- ٧٠٥).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٨٩١)، وينظر طريقه فيه (١/ ٤٤٢- ٤٤٥).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٨٩١)، وينظر طريقه فيه (١/ ٤٣٧).

(٤) ينظر المصدر السابق.

(٥) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٢٣٢)، وينظر طريقه فيه (١/ ٧٠٥).

ومن طريق عبد السلام البصري عن ابن خشنام: من جامع ابن فارس عن البصري، ومن الكامل عن ابن سابور والمالكي كلاهما عن البصري.

ومن طريق الجُوردكي(١) والشينيزي(٢) والخزاعي والخبازي أربعتهم عن ابن خشنام: من الكامل عن الجوردكي وبطرقه عن الباقين.

– **ومن طريق هبة الله وابن حبشان وابن مينا(٣) ثلاثتهم عن المعدل:** من الكامل بطرقه عنهم.

– **ومن طريق الكرجي وعائذ بن إسحاق(٤) كلاهما عن المعدل:** من جامع الروذباري عن الأهوازي.

٢، ٣. ومن طريق الزبيري وحمزة البصري كلاهما عن ابن وهب: من الكامل بطرقه إليهما. **وهذان الطريقان نشريّان**، بل لم يسند في النشر طريق حمزة البصري – وهو من أصول الطرق الفرعيّة– إلّا من هذا الطريق.

ب– ومن طريق ابن مسلم عن روح: من الكامل بسنده إليه.

حيث أطلق الروذباري هذا الوجه عن الأهوازي عن يعقوب، وسبق أنّ العُماني والهذليّ وابن فارس من جامعه أطلقوا هذا الوجه عن يعقوب(٥). لكن يلاحظ أنّ ابن

---

(١) أبو الحسن عليّ بن أحمد الجُوردكي، قرأ على ابن خشنام والمطوعي وغيرهما، قرأ عليه الهذلي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٦٨٩).

(٢) أحمد بن عبد لله بن عبد الكريم، وقيل: أحمد بن عبد الكريم بن عبد الله، مقرئٌ متصدّرٌ مشهور. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٥٦، ٢٦٦) مع تعليق المحقق على الاختلاف في اسمه.

(٣) الحسين بن محمد بن الحسين بن مينا الدِّينوري، روى القراءة عن الحسين بن محمد بن شارك وابن يعقوب المعدّل، روى القراءة عنه أبو الحسين الخبّازي. ينظر: غاية النهاية (١/ ٧٧٨).

(٤) أبو المعلى عائذ بن إسحاق بن عواد الأسيدي البصري، قرأ على ابن يعقوب المعدل، قرأ عليه ابن أخيه محمد بن عبد الرحيم شيخ الأهوازي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٥١).

(٥) تنظر القراءة في الأوسط (ص٤٢٠)، وجامع ابن فارس (ص٤٧٥)، والكامل (٢/ ٨٩١)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٣٢)، وتنظر الطرق في الأوسط (٦٦)، وجامع ابن فارس (ص١٠٩– =

فارس لم يذكر هذا الوجه لروح في كتابه التبصـــرة، مع أنّه أســـند طريقه من عين طريق الجامع[1].

٢- والوليد بن حســـان عن يعقوب: من طريق أبي محمد ابن الفحام بســـنده إلى الوليد: من جامع ابن فارس عن أبي محمد ابن الفحام، ومن الكامل عن ابن سابور وأبي علي المالكي وأبي الفضــل الرازي ثلاثتهم عن أبي محمد ابن الفحام؛ كما ســبق عن ابن فارس والهذلي[2].

٣-١٦- وزيد والمنهال وأحمد بن عبد الخالق ومسـلم بن سـفيان وكعب بن إبراهيم وعمر بن ســراج وحميد بن الوزير وأبي بشــر القطان وروح بن قرة وفهد بن الصــقر وخالـد بن إبراهيم وبكير الزجـاج وأبي الفتح النحوي وأيوب بن المتوكـل كلهم عن يعقوب: من الكامل بطرقه عنهم؛ كما سبق عنه[3].

- وأطلق الروذباري هذا الوجه للأهوازي عن يعقوب[4]، ولا يدرى تفصـــيل طرقه عن يعقوب غير ما مرّ؛ وذلك لسقوطها.

- **وصــف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصــحاب الكتب عن راوٍ من أصـلَيْ طرقه الرئيسـيّين، ولم أجد أحدًا وافقه في أصـل طريقه الرئيسـيّ الأول -(أبو الطيب)-، وأمّا أصـــل طريقه الرئيســـيّ الثاني - (النخّاس)-: فوردت له عنه عدّة موافقاتٍ في طريقه الفرعيّ، ومنها موافقاتٌ نشـــريّةٍ، ووردت له عدّة موافقات من غير طريقه الفرعيّ، وأغلبها يدور على الكامل من إطلاق عبارته، ومنها موافقات نشـــريّةٍ، ووردت له عدة موافقاتٌ عن الراوي، وأحدها نشريّ، وأغلبها يدور على طريق الأهوازي

---

١١٠)، والكامل (١/ ٤٣٨- ٤٤٠، ٤٤٢- ٤٤٣)، وجامع الروذباري (١/ ٧٠٥، ٧٠٦- ٧٠٧).

(١) تنظر القراءة في تبصرة ابن فارس (ص٤٧٦)، وينظر طريقه فيه (ص٥٣- ٥٤).

(٢) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص٤٧٥)، والكامل (٢/ ٨٩١)، وتنظر الطرق في جامع ابن فارس (ص١١٠- ١١١)، والكامل (١/ ٤٤١- ٤٤٢).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٨٩١)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٤٤٠-٤٤١، ٤٤٢- ٤٤٧).

(٤) ينظر: جامع الروذباري (٣/ ٢٣٢).

وعلى الكامل من إطلاق عبارته، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ، وأغلبها يدور على الكامل كذلك. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ:** ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في الطيبة القديمة عن رويسٍ؛ فقال:

عبادِ أولى زُمُرٍ خُلْفٌ (غـ)لا[1]

ولكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد ذكر عدم الخلاف في حذفها إلّا ما ذكره أبو العلاء، ووسمه بالانفراد ومخالفة سائر الرواة[2].

٢- ولم يذكره في الطيبة الجديدة[3].

***

٢٢٣- الموضع الثاني عشر: انفراد الهذلي عن أبي عديّ عن ابن سيف عن الأزرق بالياء في ﴿صَالِ ٱلۡجَحِيمِ﴾[الصافات: ١٦٣] مثل يعقوب.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الهذلي عن أبي عدي عن ابن سيف عن الأزرق بالياء في ﴿صَالِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ مثل يعقوب، فخالف سائر الرواة. والله أعلم»[4].

- طريق الهذلي عن أبي عديّ عن ابن سيف عن الأزرق من الطرق النشرية، وسبق بيانه[5].

- **مصـــدر الانفراد:** أطلق في الكامل عن أبي عديّ عن ورش الوقف بالياء في ﴿صَالِ﴾[6].

---

(١) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٦/ ب].

(٢) ينظر النشر (٣/ ٢٩٨، ٣٠٣)، وتقريب النشر (١/ ٤٢٦).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٦٦- ٦٨، ٧١- ٧٣).

(٤) النشر (٣/ ٣٠٣).

(٥) ينظر: ص ٩٢١.

(٦) الكامل (١/ ٨٨٩).

– **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الحداد أو عن ابن هاشـــم عن أبي عدي:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن أبي عدي عن ابن سيف:

١- الخزاعي عن أبي عدي: من المنتهى للخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي؛ حيث ذكر الخزاعي الوقف بياء لأبي عدي عن ابن ســـيف في ﴿قَاضٍ﴾ و﴿هَادٍ﴾ و(داع) و﴿صَـــالِ﴾، وما أشـــبه ذلك)، وذكر الروذباري الوقف بياءٍ في ﴿صَالِ﴾ للأزرق عن ورش من طريق أبي عدي عنه[1].

ويلاحظ أنّ الهذليّ أسند طريق الخزاعيّ في الكامل، وطريقه عنه ليس نشريًّا.

٢- وطاهر بن غلبون عن أبي عديّ: من جامع أبي معشر عن أبي الفضل الرازي عن ابن غلبون؛ حيث نصّ أبو معشـــر على الوقف بالياء للأزرق عن ورش من طريق أبي عدي[2].

ثالثًا: من وافقه عن ابن سيف من غير طريق أبي عديّ: لم أجد أحدًا وافقه.

رابعًا: من وافقه ورش من غير طريق أبي عديّ: ورد هذا الوجه عن ورش من طريق النحاس عن الأزرق عنه: **من طريق ابن شـــنبوذ عن النحاس:** من طريق الخزاعي عن الشّـذَائي[3] والسـامري[4]، والأهوازي عن الغضـائري[5]. **ورواه الداني عن النحاس عن**

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٧٨، ٥٥٢)، وجامع الروذباري (٣/ ٢١٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢١)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٥- ٢٩٦).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٦٢٥)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٨٢).

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٦٨٦)، وجامع أبي معشر (٣/ ٣٥٨- ٣٥٩)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٢٩٧)، وجامع أبي معشر وتنظر طرقه فيه (١/ ٣٨٣).

(٤) تنظر الإحالات السابقة إلى جامع أبي معشر.

(٥) تنظر الإحالات السابقة إلى القراءة في جامع الروذباري، وجامع أبي معشر، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٢٩٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٨٤). ويشار إلى أنّ أبا معشر قال في آخر فرش سورة طه (٣/ ٤٧١): «وروى الأهوازي عن ورش قاضٍ وهادٍ وداعي وصالِ وما أشبه ذلك بالياء. قال: أنت فيه متّسع؛ إن شئت وقفت بياءٍ، وإن شئت وقفت بغير ياء كما في المصحف»، =

الأزرق، وقد أسند طريق النحاس بالرواية: من طريق الخاقاني عن ابن الفرج عن ابن حمدان عن النحاس[1]. وقد سبق بيان عباراتهم في موضعٍ سابقٍ[2]. لكن يلاحظ أنّ أبا معشر والروذباري لم يذكرا هذا الوجه من هذه الطرق لابن شنبوذ عن النحاس في موضعه من فرش سورة الصافات، بل ذكروه لورش من طريق أبي عديّ فحسب.

خامسًا: من وافقه عن نافع: لم أجد هذا الوجه من غير ما سبق.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ، ولم أجد أحدًا وافقه من أصل طريقه الفرعيّ غير ما سبق، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن أصل طريقه الرئيسي، ولم أجد أحدًا وافقه عن الراوي ولا عن القارئ من غير ما سبق. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة، مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد، ووسمه في النشر بمخالفة سائر الرواة[3].

***

٢٢٤- الموضع الثالث عشر: انفراد الداني عن يعقوب بالوقف بالواو في ﴿يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾[القمر: ٦]، و﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾[الشورى: ٢٤]، و﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾[العلق: ١٨]، و﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾[الإسراء: ١١].

قال ابن الجزريّ: «وأما ما حذف من الواوات رسما للساكن وهو أربعة مواضع: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ في سبحان، ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ في الشورى، و﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾

ويقرب أن يكون هذا من باب الحكاية؛ فإنّه لم يذكره في مظانّه السابقة، فقد ذكر ذلك عن ابن شنبوذ من قبلُ في سورة الرعد، ولم يطلقه للأهوازي عن ورش، وأيضًا رواية الروذباريّ عن الأهوازي قيّدت ذلك بطريقه عن الغضائري عن ابن شنبوذ عن النحاس، ولم يطلقه عن ورش، فلعلّ أبا معشر تسامح في إطلاقه للأهوازي عن ورش حين أورده على سبيل الحكاية.

(١) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ٩٠٧)، وينظر طريقه فيه (١/ ١٩٩- ٢٠٠).

(٢) ينظر (ص٩٢٢).

(٣) ينظر النشر (٣/ ٣٠٣)، وتقريب النشر (١/ ٤٢٧)، وطيبة النشر (ص٦٨، البيت: ٣٧٣).

في القمر، و﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ في العلق: فإن الوقف عليها للجميع على الرسم. وقد قال مكي وغيره: (لا ينبغي أن يتعمّد الوقف عليها، ولا على ما يشابهها لأنه إن وقف بالرسم خالف الأصل وإن وقف بالأصل خالف الرسم) انتهى. ولا يخفى ما فيه؛ فإن الوقف على هذه وأشباهها ليس على وجه الاختيار، والفرض أنه لو اضطر إلى الوقف عليها كيف يكون، وكأنهم إنما يريدون بذلك ما لم تصح فيه رواية، وإلا فكم من موضع خولف فيه الرسم وخولف فيه الأصل، ولا حرج في ذلك إذا صحت الرواية. وقد نصّ الحافظ أبو عمرو الداني عن يعقوب على الوقف عليها بالواو على الأصل، وقال: (هذه قراءتي على أبي الفتح وأبي الحسن جميعاً، وبذلك جاء النص عنه). قلت: **وهو من أفراده**، وقد قرأت به من طريقه»[1].

- طريق الداني عن يعقوب من الطرق النشريّة، وسبق[2].

- **مصدر الانفراد:** ورد هذا الوجه في مفردة يعقوب للداني كما نقله عنه ابن الجزريّ.

- **من وافقه: لم أجد ذكرًا لهذا الوجه عن يعقوب سوى عند ابن غلبون في التذكرة وعند ابن شريح في مفردته:**

١- أمّا ابن غلبون فقد قال: «وكذا ذُكِرَ عن يعقوب أنّه يثبت الواو في حال الوقف فيما حذفت منه في المصحف، وجملته أربعة مواضع... فيقف عليها بالواو من أجل زوال الساكن الذي كانت حُذفت من أجله، ووقف الباقون عليها بغير واو؛ اتّباعًا للمصحف؛ لأنّها كتبت فيه على نيّة الوصل، وأنّ الوقف غير لازم»[3]، وقوله: (ذُكِر) قد يشير إلى أنّه من باب الحكاية. وجاء طريقه: عن ابن خشنام عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب عن روح. وعن ابن خشنام عن ابن حُلَيع عن الجوهري عن التمار عن رويس[4].

(١) النشر (٣/ ٣٠٣- ٣٠٤)، وما نقله عن الداني مذكور في مفردة يعقوب له (ص٣٣).

(٢) ينظر: ص ٩٠١ .

(٣) التذكرة (ص٥٢٢).

(٤) ينظر: التذكرة (ص٥٦- ٥٧).

وأما ابن شريح: فقد قال: «كان يعقوب إذا وقف على قوله تعالى ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ هنا ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ﴾ في الشورى و﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ في القمر و﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ في العلق: ردّ الواو المحذوفة في الأربعة، فيقول: يدعو، ويمحو، وسندعو، كذا رُوِيَ عنه»[1]. وجاء طريقه: عن ابن نفيس عن السامَرّي عن أبي الطيب ابن حمدان عن روح، وعن ابن نفيس عن السامَرّي عن التمار عن رويس[2].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئٍ من روايتيه، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراويين من أصول طرقه الرئيسية وغيرها، وبعضها من طريق شيخه، والموافقات تحتمل أن تكون حكايةً. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد جزم أوّلًا بالوقف على هذه الكلمات للجميع على الرسم، ثمّ ذكر هذا الوجه موصوفًا بالانفراد[3].

٢- ولم يذكره في الطيبة[4].

ويلاحظ أنّ ابن الجزريّ نصّ على قراءته بهذا الوجه من طريق الداني، ويظهر أنّه ذكر قراءته لتأكيد الردّ على مكّي في منعه بالوقف على هذه الكلمات، لا لتقوية الوجه الانفراديّ.

***

(١) مفردة يعقوب لابن شريح (ص١١٣).

(٢) ينظر: مفردة يعقوب لابن شريح (ص٥١).

(٣) ينظر النشر (٣/ ٣٠٣- ٣٠٤). وكذلك في تقريب النشر (١/ ٤٢٧) وسمه بالانفراد وذكر أنّ سائر الناس بالحذف في الوقف.

(٤) ينظر طيبة النشر (ص٦٦- ٦٨).

٢٢٥- الموضع الرابع عشر: انفراد ابن فارس في جامعه عن ابن شنبوذ عن قنبل بالوقف بالواو في ﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ و﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾، و﴿يَدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾ و﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾.

قال ابن الجزريّ: «وأما ما حذف من الواوات رسما للساكن وهو أربعة مواضع: ﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ في سبحان، ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ في الشورى، و﴿يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾ في القمر، و﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ في العلق: فإن الوقف عليها للجميع على الرسم... وقد نصّ الحافظ أبو عمرو الداني عن يعقوب على الوقف عليها بالواو على الأصل... وانفرد ابن فارس في جامعه بذلك عن ابن شنبوذ عن قنبل فخالف سائر الناس، ذكره في سورة القمر»[١].

- طريق ابن فارس عن ابن شنبوذ عن قنبل من الطرق النشريّة، وجاء طريقه النشري من كتابه الجامع: عن أبي طاهر ابن سيّار عن **أبي الفرج الشنبوذي الشطوي** عن **أبي الحسن ابن شنبوذ** عن **قنبل**[٢].

- **مصدر الانفراد:** قال ابن فارس في سورة القمر: «روى ابن شنبوذ عن قنبل أنّ الوقف على (يدعو) و(يمحو) بألف»[٣].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن شنبوذ عن قنبل:** لم أجد أحدًا وافقه عن ابن شنبوذ.

ثانيًا: من وافقه عن قنبل: الزينبي عن قنبل:

أ- من طريق ابن خشنام المالكي عن الزينبي: من روضة المعدّل بطرقه إليه، ومن كفاية أبي العز بسنده إليه؛ حيث ذكر المعدل في الروضة وأبو العز في الكفاية أنّ المالكيَّ روى

(١) النشر (٣/ ٣٠٣- ٣٠٤).

(٢) النشر (١/ ٣٦٦- ٣٦٧)، الجامع لابن فارس (ص٧٢).

(٣) الجامع لابن فارس (ص٥١٣)، وكذا في المطبوع: (بألف)، وعلّق المحقق بقوله: (كذا في الأصل، ولعل المراد: بالواو). ويشار إلى أنّه لم يسند طريق ابن شنبوذ في كتاب التبصرة.

الوقف بالواو عن الزينبي في الكلمات الأربع[1].

ب- ومن طريق العطار عن الزينبي: من روضة المعدّل بطرقه إليه؛ كما سبق عنه[2].

ج- ومن طريق ابن الشارب عن الزينبي: من الاختيار لسبط الخياط بسنده إليه؛ حيث ذكر السبط أنّ الزينبي روى الوقف بالواو في المواضع الأربعة[3].

وحُكي هذا الوجه عن الزينبي؛ فحكاه الداني في جامع البيان عن الزينبي عن أبي ربيعة عن قنبل، وضعّفه وذكر تضعيفه عن أبي طاهر ابن أبي هاشم، فقال: «وروى أبو بكر محمد بن موسى الزينبي عن أبي ربيعة عن قنبل أنه أثبت الواو في الوقف في الأربعة... فقال لي عبد العزيز بن جعفر [الفارسي] عن أبي طاهر [ابن أبي هاشم]: (هذا كله غير موثوق بروايته فيه عن أبي ربيعة)، وذلك القول عندنا»[4]. وكذلك حكاه الروذباري في جامعه عن ابن الشارب عن الزينبي عن أبي ربيعة عن قنبل، فذكر عن أبي بكر المروزي عن الخزاعي: «ولا أعلم أنّ أحداً يخالف المصحف فيثبت في ﴿يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إلا ما حكاه لنا أبو بكر بن الشارب عن الزينبي عن أبي ربيعة عن قنبل أنه يثبت فيها واوًا في الوقف وكذلك في ﴿يَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ و﴿يَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾، و﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾»[5]. وذكره أبو معشر في جامعه عن أبي الفضل الرازي عن الزينبي[6]. وذكره ابن الباذش عن الزينبي عن أبي ربيعة عن قنبل، فقال بعد أن ذكر الكلمات الأربع:

---

(١) تنظر القراءة في روضة المعدل (٣/ ٢٠٥)، وكفاية أبي العز (ص٢٠٩، ٢٩٣)، وتنظر الطرق في روضة المعدل (١/ ٢٠٦- ٢٠٧)، وكفاية أبي العز (ص٢٨). وذكر ابن فارس في التبصرة (ص٣٤٣- ٣٤٤) هذا الوجه عن المالكي عن الزينبي.

(٢) تنظر القراءة في روضة المعدل (٣/ ٢٠٥)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٠٦- ٢٠٧). وذكر ابن فارس في التبصرة (ص٣٤٣- ٣٤٤) هذا الوجه عن العطار عن الزينبي.

(٣) تنظر القراءة في الاختيار (٢/ ٥٠٤)، وتنظر الطرق في الاختيار (١/ ٥٥).

(٤) جامع البيان (١/ ٦٣١)، ولم يسند الداني طريق الزينبي عن أبي ربيعة عن قنبل.

(٥) جامع الروذباري (٣/ ٣٢١).

(٦) جامع أبي معشر (٣/ ٣٩٩)، وأبو الفضل الرازي شيخ أبي معشر، فهو يروي عن الزينبي بسند، ولم يسند أبو معشر في كتابه طريق أبي الفضل الرازي عن الزينبي.

«وحدثنا أبو الحسن بن كُرْز[1] عن ابن عبد الوهاب [القرطبي] عن الأهوازي قال: حدثنا محمد بن أحمد الشطوي قال حدثنا أبو بكر الزينبي عن أبي ربيعة عن قنبل أنّه كان يقف عليهنّ في قراءة ابن كثير بواوٍ على التمام»[2].

ثالثًا: من وافقه عن ابن كثير – من غير رواية قنبل-: لم أجد هذا الوجه عن ابن كثير غير ما سبق عن قنبل.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عنه، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي من بعض طرقه، ولم أجد أحدًا وافقه عن القارئ. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القرّاء.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد جزم أوّلًا بالوقف على هذه الكلمات للجميع على الرسم، ثمّ ذكر هذا الوجه آخرًا موسومًا بالانفراد ومخالفة سائر الناس[3].

٢- ولم يذكره في الطيبة.

***

٢٢٦- الموضع الخامس عشر: انفراد ابن فارس بالوقف على (ما) فحسب من (فمَالِ) ليعقوب. وكذلك أبو العزّ في كفايته عن القاضي أبي العلاء عن رويس.

قال ابن الجزريّ: «وأما (مال) في المواضع الأربعة: فنص على الخلاف فيه أيضا الجمهور من المغاربة، والمصريين، والشاميين، والعراقيين ... فاتفق كلهم عن أبي عمرو على الوقف على (ما)، واختلف بعضهم عن الكسائي ... **وانفرد منهم أبو الحسن**

(١) أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن كُرْز الأنصاري الغرناطي، (ت٥١٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٩٢٩)، غاية النهاية (٢/ ٦٨٣).

(٢) الإقناع (ص٢٥٥)، وليس هذا من طرق الإقناع.

(٣) ينظر النشر (٣/ ٣٠٣- ٣٠٤). وكذلك في تقريب النشر (١/ ٤٢٧) وسمه بالانفراد وذكر أنّ سائر الناس بالحذف في الوقف.

بن فارس فذكر في جامعه عن **يعقوب** أيضـــاً وعن ورش الوقفَ على (ما) كأبي عمرو والكســائي. **وانفرد أيضــا أبو العز** فذكر في كفايته الوقف على (ما) كذلك من طريق القاضي أبي العلاء عن رويس، ولم يذكر ذلك في الإرشاد»[١]. ووجه الانفراد فيه خفاء؛ فإنّ ابن الجزريّ صرّح بتصحيح الوقف للجميع على (ما)، وصرّح أن سائر المؤلفين لم يتعرّضــوا لها وأنّه على هذا يجوز الوقف على (ما) بدون نظر عندهم. ويقرب أن يكون وجه الانفراد ليس مجرّد ذكر الوقف على (ما)، بل ما يفيده تعيينُ الوقف على (ما)، وهو عدمُ جواز الوقف على اللام، فيكون الانفراد هو في تعيين وجه الوقف على (ما) دون اللام، ويؤيّد هذا ترجمة ابن الجزريّ للخلاف في هذا الحرف في التقريب والطيبة: قال ابن الجزريّ في التقريب: «ذكر جمهور المغاربة وغيرهم الوقف فيها على **(ما) دون اللام** لأبي عمرو، وبعضـــهم ذكر خلافًا للكســـائي، وذكر ابن فارس ذلك عن يعقوب»[٢]. وقد ترجم ابن الجزريّ لقراءة أبي عمرو والكسائي في الطيبة بقوله:

و"مالِ" سَالَ الكهفِ فرقانِ النسا قيل على "ما" **حسبُ**: (حـ)ـفظه (ر)سا

وأراد بقوله: (حسب): أي الوقف على (ما) فقط دون اللام[٣].

فظهر أنّ ما ذكره ابن الجزري في النشر من الوقف لأبي عمرو والكسائي على (ما): يريد به مع عدم الوقف على اللام، فيكون وجه انفراد ابن فارس وأبي العلاء هو تعيينهما الوقف على (ما) دون اللام. والله أعلم.

– طريقا ابن فارس عن يعقوب وأبي العز عن القاضي عن رويس من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريق ابن فارس النشريّ عن يعقوب من "الجامع" في **رواية رويس**: عن الحمّامي عن **النخّاس** عن التمّار عن **رويس**. وفي **رواية روح**: عن عبد السلام البصري

---

(١) النشر (٣/ ٣١٥- ٣١٦).

(٢) تقريب النشر (١/ ٤١٨).

(٣) ينظر شرح الطيبة لابن الناظم (٢/ ٦٦١)، وللنويري (ص٦٦٠- ٦٦١).

وأبي محمد ابن الفحام كلاهما عن ابن خشنام عن **محمد بن يعقوب المعدَّل** عن ابن **وهب** عن **روح**(١).

وجاء طريق أبي العز النشريّ من "الكفاية": عن القاضي أبي العلاء عن النخاس عن رويس، وسبق(٢).

- **مصدر الانفراد:** قال ابن فارس في الجامع: «قرأ أهل البصرة ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾[النساء: ٧٨] موصول، ووقفو على (فما)، الباقون يقفون (فمال)، وكذلك في الكهف... وفي الفرقان... والرابع في المعارج»(٣)، وقال أبو العز في الكفاية: «روي عن أبي عمرو والكسائي والقاضي عن رويس أنّهم وقفوا على (فما) بألف وابتدؤوا (لِـهؤلاء القوم)، الآخرون يقفون على اللام»(٤).

- **من وافق:**

الموافقات في رواية رويس:

أوّلًا: من وافق ابن فارس عن الحمّامي عن النخاس، أو أبا العز عن القاضي عن النخاس: لم أجد أحدًا وافق أبا العز عن القاضي عن النخاس، **وأمّا الحمّامي عن النخاس فقد ورد هذا الوجه عنه:** من روضة المالكي ومن جامع الفارسي كلاهما عن الحمّامي؛ حيث قال أبو علي المالكي: «ووقف أهل البصرة والكسائي – العدّة ثلاثة، يزيد على المشهور: يعقوب- على الألف»، وقال الفارسي: «وإن اضطّر إلى الوقف:

---

(١) ينظر النشر (١/ ٥١٣، ٥١٦، ٥١٧- ٥١٩، ٥٢١- ٥٢٥)، الجامع لابن فارس (ص١٠٩- ١١٠)، والإسناد هنا كما وقع في النشر، ولم أجد في كتاب الجامع قراءته على ابن الفحام في رواية روح، وينظر تعليق د. أيمن سويد في السلاسل النشرية على هذا الطريق (تعليق٢، ص٤٦٨).

(٢) ينظر: ص٤٨٤ .

(٣) جامع ابن فارس (ص٢٧٨- ٢٧٩)، ويلاحظ أنّ ابن فارس في التبصرة خصّ الوقف على (ما) بأبي عمرو والكسائي وجعل وقف الباقين – ومنهم يعقوب- على اللام، مع أنّ طريق رويس وروح في التبصرة هو عين طريقهما في الجامع، وزاد في الجامع عن يعقوب طريقَ الوليد بن حسان ولم يسنده في التبصرة. ينظر التبصرة (ص٢٢٤، ٥٣- ٥٤).

(٤) كفاية أبي العزّ (ص١٥٢- ١٥٣).

وقف لأهل البصرة والكسائي على الألف وابتدأ باللام، والباقون يقفون باللام ويبتدأون بما بعده»[(١)]. **وطريقا الروضة وجامع الفارسي نشريّان.**

ثانيًا: من وافق عن النخاس عن التمار – من غير طريق الحمّامي–: لم أجد هذا الوجه عن النخاس من غير طريق الحمّامي، سوى ما مرّ عن أبي العز عن القاضي عن النخاس.

ثالثًا: من وافق عن التمار عن رويس: الفارسي من جامعه عن **السعيدي عن الجوهري عن التمار**؛ كما سبق عن الفارسي[(٢)]. **وهذا الطريق نشريّ.**

الموافقات في رواية روح:

أوّلًا: من وافق عن عبد السلام البصري أو عن أبي محمد ابن الفحام عن ابن خشنام: لم أجد أحدًا وافق عن ابن الفحام، وأما البصري فقد ورد هذا الوجه عنه من روضة المالكي؛ كما سبق عن المالكي[(٣)]. ويلاحظ أنّ ابن الجزريّ أسند من جامع الفارسيّ طريقًا عن البصري وابن الفحّام، ولم أجد هذين الطريقين فيه، لكن عبارته في الجامع مطلقة عن أهل البصرة، فلو كان فيه هذان الطريقان فعبارته تشملهما.

---

(١) تنظر القراءة في روضة المالكي (٢/ ٦١٥)، وجامع الفارسي [ل١٤٣/ أ]، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٧٦)، وجامع الفارسي [ل١٠٥/ أ]. ويلاحظ أنّ الفارسيّ ذكر في جامعه أنّ أهل البصرة يقفون على الألف، وحين ذكر توجيه القراءة قال: (وقراءة أبي عمرو والكسائي أبين) فلم يذكر يعقوب معهما، وهذا قد يشير إلى أنّه لم يُرد يعقوب في قوله (أهل البصرة)، فلعلّه تسامح في إطلاق (أهل البصرة)، ولعلّ ابن فارس ارتكب هذه المسامحة أيضًا؛ فإنّه أطلق في "الجامع" الوقف على الألف عن أهل البصرة، وخصّ ذلك في "التبصرة" بأبي عمرو والكسائي وجعل للباقين – ومنهم يعقوب– الوقف على اللام، مع أنّه أسند طريق رويس وروح في التبصرة من عين طرقه في الجامع. والله أعلم بحقيقة الحال.

(٢) تنظر القراءة في جامع الفارسي [ل١٤٣/ أ]، وينظر الطريق فيه [ل١٠٥/ أ].

(٣) تنظر القراءة في روضة المالكي (٢/ ٦١٥)، وينظر الطريق فيه (١/ ١٧٦– ١٧٧).

ثانيًا: من وافق عن ابن خشنام عن المعدّل – من غير طريق البصري-: الفارسي من جامعه عن **أبي الحسن السعيدي عن ابن خشنام**؛ كما سبق عن الفارسي[1]. **وهذا الطريق نشريّ**.

ثالثًا: من وافق عن روح – من غير طريق ابن خشنام-: لم أجد هذا الوجه عن روح من غير طريق ابن خشنام.

من وافق عن يعقوب من غير روايتي رويس وروح:

١- الوليد بن حسان عن يعقوب: من روضة المالكي وجامع الفارسي كلاهما عن أبي محمد ابن الفحام بسنده إلى الوليد؛ كما سبق عن المالكي والفارسي[2].

٢- وزيد عن يعقوب: من جامع الفارسي بطرقه إلى زيد؛ كما سبق عنه[3].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ بمذهبٍ لاثنين من الطرق الفرعيّة وأصحاب الكتب، انفرد أحدهما - (ابن فارس)- عن القارئ، والآخر -(أبو العزّ)- عن طريقه الفرعيّ عن الراوي. أمّا ابن فارس: فوردت له موافقاتٌ في طرقه الفرعيّة عن الراويين، وأغلبها نشريّ. وأمّا أبو العزّ فلم أجد أحدًا وافقه عن طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ. ووردت لهما موافقةٌ نشريّةٌ عن رويس من غير أصل طريقهما الرئيسيّ، ووردت لهما موافقاتٌ يسيرةٌ عن القارئ من غير الروايتين. والموافقات تدور بجملتها على طريقي المالكيّ والفارسيّ. وصحّ هذا الوجه في النشر عن الراويين ضمن أحد الوجهين من غير تعيينه.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الانفراد:

(١) تنظر القراءة في جامع الفارسي (١٤٣/ أ)، وينظر الطريق فيه (١٠٥/ أ).

(٢) تنظر القراءة في روضة المالكي (٢/ ٦١٥)، وجامع الفارسي [ل١٤٣/ أ]، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٧٧)، وجامع الفارسي [ل١٠٥/ أ].

(٣) تنظر القراءة في جامع الفارسي [ل١٤٣/ أ]، وينظر الطريق فيه [ل١٠٥/ أ].

١- فقد نقل أوّلًا هذا المذهب لجماعةٍ عن أبي عمرو، وذكر أنّه اختلف بعضهم عن الكسائي، وبعد ذلك ذكر هذا الوجه عن يعقوب موسومًا بالانفراد(١).

٢- ونصّ في التقريب – بعد تصحيحه جواز الوقف على "ما" للجميع- أنّ الوقف على اللام كذلك محتملٌ(٢).

٣- ولم يذكره في الطيبة، مع كونه إنّما ذكره عن أبي عمرو والكسائي على وجه التمريض(٣).

***

٢٢٧- الموضع السادس عشر: انفراد ابن فارس بالوقف على (ما) فحسب من (مَالِ) لورش.

قال ابن الجزريّ: «وأما (مال) في المواضع الأربعة: فنص على الخلاف فيه أيضا الجمهور من المغاربة، والمصريين، والشاميين، والعراقيين ... فاتفق كلهم عن أبي عمرو على الوقف على (ما)، واختلف بعضهم عن الكسائي ... **وانفرد منهم أبو الحسن بن فارس** فذكر في جامعه عن يعقوب أيضاً **وعن ورش** الوقف على (ما) كأبي عمرو والكسائي»(٤). ووجه الانفراد هو تعيينه لوقف ورشٍ على (ما) دون اللام، كما سبق بيانه في الموضع السابق.

- طريق ابن فارس عن ورش من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه الجامع: عن أبي الفرج النهرواني عن **هبة الله بن جعفر** عن **الأصبهاني**(٥).

- **مصدر الانفراد:** لم أجد هذا الوجه في الجامع إلّا عن أهل البصرة، ولم أجد فيه ذكرًا لورش(٦).

(١) ينظر النشر (٣/ ٣١٥- ٣١٦).

(٢) ينظر تقريب النشر (١/ ٤٢٨).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٦٧، البيت: ٣٦٨).

(٤) النشر (٣/ ٣١٥- ٣١٦).

(٥) ينظر النشر (١/ ٣٤٣-٣٤٥)، وجامع ابن فارس (ص٨١- ٨٢).

(٦) الجامع لابن فارس (ص٢٧٨- ٢٧٩).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الأصبهاني عن ورش:** لم أجد أحدًا ذكر هذا الوجه عن الأصبهاني عن ورش.

ثانيًا: من وافقه عن ورش: لم أجد هذا الوجه عن ورش سوى ما حكي **عن أبي الأزهر عبد الصمد**[١] في جامع البيان وجامع الروذباري:

١- فقال الداني: «وقال إسماعيل النحاس: (كان أبو يعقوب [الأزرق] صاحب ورش يقف على (فمالِ) (وقالوا مالِ) وأشباهه كما في المصحف، وكان عبد الصمد يقف على (فما) ويطرح اللام)»[٢].

٢- وقال الروذباري: «وأخبرنا أبو بكر [المروزي] قال: أخبرنا الخزاعي قال: حدثني أبو عديّ بمصر قال: حدثنا ابن سيف قال: كان الأزرق يقف على هذه الحروف كما هو في المصحف، وكان عبد الصمد يقف على (فما) ويطرح اللام»[٣].

وقد نقل ابن الجزريّ ما ذكره الدانيّ عن النحّاس، لكنّه استدلّ به على جواز الوجهين معًا عن ورشٍ، من غير تعيين أحدهما له[٤].

ثالثًا: من وافقه عن نافع: لم أجد هذا الوجه عن نافع – سوى ما مرّ عن عبد الصمد عن ورش–.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ بمذهبٍ لأحد الطرق الفرعيّة وأصحاب الكتب عن راوٍ، ولم أجد أحدًا وافقه في أصل طريقه الرئيسيّ، ونُقِل نحوه عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجده عن القارئ من غير ما سبق.

وما نقله ابن الجزريّ عن المنفرد لم أجده في كتابه المنقول عنه، ولا في غيره.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الانفراد:

---

(١) يشار إلى أنّ أبا الأزهر من شيوخ شيوخ الأصبهاني في طريقه عن ورش.

(٢) جامع البيان (١/ ٦٢٤)، ولم يسند الداني طريق النحاس عن أبي الأزهر.

(٣) جامع الروذباري (٢/ ٤٧١)، ولم يسند الروذباري هذا الطريق عن أبي الأزهر في باب الأسانيد.

(٤) ينظر النشر (٣/ ٣١٨).

١- فقد نقل أوّلًا هذا المذهب لجماعةٍ عن أبي عمرو، وذكر أنّه اختلف بعضهم عن الكسائي، وبعد ذلك ذكر هذا الوجه لابن فارس عن ورش موسومًا بالانفراد(١).

٢- ونصّ في النشر على جواز الوجهين لورش، وكذلك نصّ التقريب – بعد تصحيحه جواز الوقف على "ما" للجميع- أنّ الوقف على اللام كذلك محتملٌ(٢).

٣- ولم يُشِر إليه في التقريب ولا على سبيل الانفراد(٣).

٤- ولم يذكره في الطيبة، مع كونه إنّما ذكره عن أبي عمرو والكسائي على وجه التمريض(٤).

***

(١) ينظر النشر (٣/ ٣١٥- ٣١٦).

(٢) ينظر النشر (٣/ ٣١٨).

(٣) ينظر تقريب النشر (١/ ٤٢٨).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص٦٧، البيت: ٣٦٨).

المبحث الثالث عشر: الانفرادات في بابَيْ ياءات الإضافة والياءات الزوائد

المطلب الأول: الانفرادات في باب ياءات الإضافة

٢٢٨- الموضع الأول: انفراد الكارَزيني عن الشطوي عن ابن شنبوذ عن قنبل بفتح ﴿تَحۡتِيٓ أَفَلَا﴾[الزخرف: ٥١].

قال ابن الجزريّ بعد أن ذكر فتح ﴿تَحۡتِيٓ أَفَلَا﴾ عن نافع والبزي وأبي عمرو وأبي جعفر: «وانفرد الكارَزيني عن الشطوي عن ابن شنبوذ عن قنبل بفتح ﴿تَحۡتِيٓ أَفَلَا﴾، فخالف سائر الرواة عنه»[١].

- طريق الكارَزيني عن الشطوي عن ابن شنبوذ عن قنبل من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ بسنده المارّ: من المبهج والمصباح كلاهما عن الشريف العباسي عنه[٢].

- **مصدر الانفراد:**

١- ورد هذا الوجه في المبهج عن ابن شنبوذ عن قنبل؛ حيث أطلق السبط الفتح عن أهل الحجاز إلّا ابن مجاهد عن قنبل[٣]، فيكون لقنبل من غير طريق ابن مجاهد الفتح، وقد أسند رواية قنبل من طرقٍ عديدةٍ، ومنها طريق الشطوي عن ابن شنبوذ.

٢- ولم أجد هذا الوجه في المصباح؛ فإنّه ذكر فتحها عن أهل الحجاز واستثنى منهم ابن شنبوذ وغيره عن قنبل[٤].

فلم أجد هذا الوجه عن الكارَزيني في غير المبهج.

---

(١) النشر (٣/ ٣٦٢).

(٢) النشر (١/ ٣٦٦- ٣٦٧)، المبهج (١/ ٤٥- ٤٦)، المصباح (١/ ٣٢٩).

(٣) ينظر المبهج (٢/ ٨٠٨). ويلاحظ أنّه في الأصول (١/ ٣٦٨) ذكر أنّه اختلف عن ابن كثير في عشر كلماتٍ، منها: (تحتي أفلا)، وذكر إسكان الكلّ لابن مجاهد عن قنبل، وذكر فتح (تحتي أفلا) للزينبي عن قنبل ولابن فليح وللبزي، وأغفل بيان ما بقي من طرق قنبل.

(٤) المبهج (٢/ ٨٠٨)، المصباح (٤/ ١٢٨).

– **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الشطوي عن ابن شنبوذ: أبو طاهر ابن سيّار عن الشـطوي:** من جامع ابن فارس عنه؛ حيث أطلق الفتح عن أهل الحجاز واستثنى طريق ابن مجاهد عن قنبل، فبقي طريق الشطوي داخلًا في عموم الفتح[1]. **وهذا الطريق نشريّ.**

ثانيًا: من وافقه عن ابن شـنبوذ – من غير طريق الشـطوي–: محمد الطرازي[2] عن ابن شنبوذ: من الإشارة للعراقي عنه؛ حيث قال: «قرأ أبو عمرو ونافع وأبو جعفر **وابن كثير في أكثر الروايات بفتح الياء**، الباقون بإسكان الياء **وكذلك روى ابن مجاهد وأبو عون عن قنبل**»[3]، فلم يذكر الإسكان عن ابن شنبوذ، فبقي طريقه داخلًا في الفتح.

ثالثًا: من وافقه عن قنبل[4]:

١– الزينبي عن قنبل: ورد الفتح عنه من طرقٍ عديدة[5].

---

(١) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص٤٨٩)، وينظر طريقه فيه (ص٧٢).

(٢) أبو بكر محمد بن محمد بن أحمد بن عثمان الطرازي البغدادي نزيل نيسابور، (ت٣٨٥هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٦٧٣)، وغاية النهاية (٣/ ٥٨٥).

(٣) تنظر القراءة في الإشارة [ل٨٤/ ب]، وينظر طريقه فيه [ل٤/ أ].

(٤) يشار إلى أنّه سقط في المطبوع من تلخيص ابن بليمة (ص٥٨) ذِكرُ هذا الموضع ضمن المواضع التي يفتحها قنبل؛ وذلك لسُقم الطبعة، وهو مذكور في نسخة التلخيص بتحقيق د. عبد الرحمن الزايدي (ص١٤١– ١٤٢).

(٥) ينظر: الغاية (ص١٠١)، والمبسوط (ص٢٤٦)، وشرح الغاية (ص٢٥٣)، والمنتهى (ص٥٧٣)، وروضة المالكي (١/ ٤٦٣)، والإشارة [ل٨٤/ ب]، وجامع ابن فارس (ص٤٨٩)، وتبصرة ابن فارس (ص٤٩١– ٤٩٢)، وجامع الفارسي [ل٢٠٣/ أ]، والكامل (٢/ ٩٠٣)، والإيضاح [ل٢٢٤/ ب]، وجامع أبي معشر (٣/ ٦٦٧)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٦٤)، والمستنير (ص٥٥٥)، وروضة المعدل (٢/ ٤٠٧)، وكفاية أبي العز (ص٢١٨)، والمبهج (١/ ٣٦٨، ٢/ ٨٠٨)، والاختيار للسبط (٢/ ٦٩٦)، والمصباح (٤/ ١٢٨)، وغاية الاختصار (١/ ٣٤٤).

٢- ونظيف[1].

٣- وإبراهيم بن عبد الرزاق الأنطاكي عن قنبل[2].

٤- وابن بقرة[3] عن قنبل[4].

٥- وأبو ربيعة عن قنبل[5].

٦- وابن الصباح عن قنبل[6].

---

(١) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص٤٨٩)، وجامع الفارسي [ل٢٠٣/ أ]، والكامل (٢/ ٩٠٢، ٩٠٣)، والمستنير (ص٥٥٥)، وكفاية أبي العز (ص٢١٨)، وتنظر الطرق في جامع ابن فارس (ص٧٢)، وجامع الفارسي [ل١٠٢/ ب]، والكامل (١/ ٣١٩)، والمستنير (ص١٠٧)، وكفاية أبي العز (ص٣٠). ويشار إلى أنّ بعضهم أسند طريق نظيف عن قنبل مباشرة، وبعضهم أسند طريق نظيف عن اليقطيني عن قنبل.

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٥٧٣)، والكامل (٢/ ٩٠٢، ٩٠٣)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٦٤)، والمستنير (ص٥٥٥)، وكفاية أبي العز (ص٢١٨)، والاختيار (٢/ ٦٩٦)، والمصباح (٤/ ١٢٨)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٣)، والكامل (١/ ٣١٧)، وجامع الروذباري (١/ ٣٥١)، والمستنير (ص١٠٥)، وكفاية أبي العز (ص٣٠- ٣١)، والاختيار (١/ ٥٢) والمصباح (١/ ٣٣٠- ٣٣١)

(٣) أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن هارون، يُعرف بابن بقرة، قرأ على قنبل وأبي ربيعة، قرأ عليه السامَريّ وابن البهلول. ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٩٤).

(٤) تنظر الإحالات السابقة إلى القراءة في المنتهى، والكامل، وجامع الروذباري، وكفاية أبي العز، والمصباح، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٢)، والكامل (١/ ٣٢٢- ٣٢٣)، وجامع الروذباري (١/ ٣٥٢)، وكفاية أبي العز (ص٣١)، والمصباح (١/ ٣٣١).

(٥) تنظر القراءة في الإشارة [ل٨/ ب]، وجامع البيان (٢/ ١١٠٢)، والإحالات السابقة إلى القراءة في المنتهى، والكامل، وجامع الروذباري، والمصباح، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣١)، والإشارة [ل٤/ أ]، وجامع البيان (١/ ٢٠٧)، والكامل (١/ ٣٢٢)، وجامع الروذباري (١/ ٣٥١)، والمصباح (١/ ٣٢٢- ٣٢٣).

(٦) تنظر الإحالات السابقة إلى القراءة في المنتهى، والكامل، وجامع الروذباري، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٢)، والكامل (١/ ٣٢٢)، وجامع الروذباري (١/ ٣٥٣).

٧- وابن ثوبان[١] عن قنبل[٢].

٨- وأبو عون عن قنبل[٣].

٩- وعبد الله بن شوذب[٤] عن قنبل: من طريق ابن سوار[٥].

١٠- وجعفر السرنديبي[٦] عن قنبل: من طريق العراقي[٧].

---

(١) أبو محمد عبد الله بن ثوبان، روى عن قنبل، روى عنه محمد بن الحسين الزغري، قال ابن الجزري: (كذا هو في الكفاية، ولا أعرفهما [أي عبد الله بن ثوبان والزغري]، بل ابن ثوبان الراوي عن قنبل هو أحمد بن الصقر بن ثوبان). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٤٠٩).

(٢) تنظر القراءة في الكفاية (ص٢١٨)، وينظر الطريق فيه (ص٣٠).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٩٠٣)، والمستنير (ص٥٥٥)، والمصباح (٤/ ١٢٨)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٢٤- ٣٢٥)، والمستنير (ص١٠٦)، والمصباح (١/ ٣٣١- ٣٣٢).

(٤) عبد الله بن شوذب الواسطي، روى القراءة عن قنبل، روى عنه ابنه عثمان. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٤٣٨).

(٥) تنظر القراءة في المستنير (ص٥٥٥)، والاختيار (٢/ ٦٩٦)، وتنظر الطرق في المستنير (ص١٠٤)، والاختيار (١/ ٥٤).

(٦) أبو القاسم جعفر بن محمد السرنديبي، روى القراءة عن قنبل، روى القراءة عنه الطرازي ونسبه وكنّاه. ينظر: غاية النهاية (١/ ٦٣٣).

(٧) تنظر القراءة في الإشارة [ل٨٤/ ب]، والكامل (٢/ ٩٠٢، ٩٠٣)، وتنظر الطرق في الأإشارة [ل٤/ أ]، والكامل (١/ ٣٢٢).

١١، ١٢، ١٣- وابن حمدون[١] ومحمد بن بشـــر[٢] وعبد الله بن جبير[٣] ثلاثتهم عن قنبل[٤].

١٤، ١٥- ومن طريق محمد بن حامد[٥] والعباس بن الفضـــل الواســـطي كلاهما عن قنبل[٦].

١٦- والخاشع عن أصحابه[٧] عن قنبل: من طريق الأهوازي[٨].

رابعًا: من وافقه عن ابن كثير: صحّ هذا الوجه في النشر عن ابن كثير من رواية البزّي.

- **وصـــف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصـــل طريقه الرئيســـيّ، ووردت له موافقةٌ عن شيخه — وهو أصل طريقه الفرعيّ- من طريق نشريّ، ووردت له موافقةٌ عن أصـــل طريقه الرئيســـيّ، ووردت له موافقاتٌ عديدةٌ عن الراوي، وصـــحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

وأطلق ابن الجزريّ هـذا الوجـه عن المنفرِد، مع أنّـه لم يرد عنـه من جميع طرقـه النشريّة المتفرّعة عنه.

---

(١) محمد بن حمدون الواسطي. سبقت ترجمته. قال ابن الجزري في الغاية (٣/ ٣٣٢): (ووهم فيه الهذلي فسمّاه عبد الله).

(٢) محمد بن بشر، رويت عنه القراءة عن البزيّ من طريق السامري عنه، وعن قنبل من طريق إبراهيم المؤدب عنه، كما ذكر الهذليّ في الكامل. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢٥٥).

(٣) عبد الله بن جُبير الهاشمي المكي، أخذ عن القوّاس وقنبل، أخذ عنه إسحاق الخزاعي والداجوني. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٤١٠).

(٤) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٩٠٢، ٩٠٣)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٢٤- ٣٢٥).

(٥) أبو بكر محمد بن حامد العطار، أخذ عن قنبل، أخذ عنه ابن علان وابن قحطبة. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢٨٥).

(٦) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ١٢٨)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٢٦- ٣٢٧).

(٧) وهم سبعة من رواة قنبل غير من سبق، وطويت ذكرهم اختصارًا.

(٨) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ١٢٨)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٣٠- ٣٣١، ٣٣٣).

- **حكم ابن الجزريّ:** ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه عن قنبل في الطيبة القديمة؛ حيث قال:

و(زِ)ن **خلف** (مدًا) (هـ)ب: فطرن **تحتي**........................[1]

لكنّه لم يعتدّ به؛ فإنّه - مع وَسْمِهِ في النشر بالانفراد ومخالفة سائر الرواة- لم يذكره في الطيبة الجديدة[2].

***

٢٢٩- الموضع الثاني: انفراد أبي تغلب عن القاضي أبي الفرج عن ابن شنبوذ عن قنبل بفتح ياء ﴿فَطَرَنِي أَفَلَا﴾[هود: ٥١].

قال ابن الجزريّ: «واتفق نافع وأبو جعفر على فتح ياءين ... واتفق معهما البزي على فتح ﴿فَطَرَنِي أَفَلَا﴾ في هود، **وانفرد** أبو تغلب عبد الوهاب عن القاضي أبي الفرج عن ابن شنبوذ عن قنبل بفتحها، فخالف سائر الرواة عن ابن شنبوذ وغيرِه»[3].

- طريق أبي تغلب عن القاضي أبي الفرج الجريري عن ابن شنبوذ عن قنبل من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ بسنده المارّ:

١- من المستنير لابن سوار عن أبي تغلب.

٢- ومن طريق أبي المعالي عن أبي تغلب: من كفاية السبط من طريق أبي القاسم الحريري وسبط الخياط كلاهما عنه، ومن المصباح عنه.

٣- ومن المصباح عن ابن عتاب عن أبي تغلب[4].

---

(١) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٧/ أ].

(٢) ينظر النشر (٣/ ٣٦٢)، وطيبة النشر (ص٦٨، الأبيات: ٣٧٩- ٣٨٠)، وكذلك وسمه في تقريب النشر بالانفراد (١/ ٤٣١).

(٣) النشر (٣/ ٣٦٢- ٣٦٣).

(٤) ينظر النشر (١/ ٣٦٤- ٣٦٧)، والمستنير (ص١٠٣- ١٠٤)، وكفاية السبط [ل٢/ ب- ل٣/ أ]، والمصباح (١/ ٣٢٧).

- **مصـــدر الانفراد:** ذكر **ابن ســـوار** في المســـتنير فتح ﴿فَطَرَنِي أَفَلَا﴾ عن ابن شنبوذ، وطريق ابن شنبوذ عن قنبل في المستنير جاء من طريق أبي تغلب عن القاضي أبي الفرج الجريري فحسب. وأطلق **السبط** في الكفاية و**أبو الكرم** في المصباح فتح الياء عن ابن شـــنبوذ عن قنبل، ومن طرقهما عن ابن شـــنبوذ: طريقُ أبي تغلب عن القاضـــي أبي الفرج، ولهما عنه طرقٌ أخرى نشريّة وغير نشريّة[1].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن القاضي أبي الفرج الجريري:**

١- أبو نصر الخباز عن الجريري: من الكفاية والاختيار لسبط الخياط عن أبي منصور الخياط عن الخباز، **ومن المصـــباح** عن أبي نصـــر الشـــهرزوري وابن عتاب وأبي الحســـن الدينوري ثلاثتهم عن الخباز. **وطرق المصـــــباح الثلاثة نشـــــريّة، وكذلك طريق كفاية السبط عن أبي منصور نشري.**

٢- والقاضي أبو العلاء عن الجريري: من المصباح عن ابن عتاب عن أبي العلاء.

حيث أطلق السبط وأبو الكرم الفتح في ﴿فَطَرَنِي﴾ عن ابن شنبوذ عن قنبل[2].

ثانيًا: من وافقه عن ابن شنبوذ:

١- الشـــنبوذي عن ابن شـــنبوذ: من كفاية أبي العز عن غلام الهراس عن الرُّهاوي عن الشـــنبوذي، **ومن كفاية الســـبط والمصـــباح** كلاهما عن الشـــريف العباســـي عن الكارَزيني عن الشـــنبوذي، ومن المصـــباح عن ابن عتاب عن القاضـــي أبي العلاء، وعن الشـــريف الهبّاري عن الأهوازي، كلاهما عن الشنبوذي. **وطريق المصباح عن الكارَزيني نشريّ.**

---

(١) ينظر المستنير (ص٤٣١)، وكفاية السبط [ل١٧/ ب]، والمصباح (٣/ ٤٤٤). ويشار إلى أنّ السبط أطلق في "الاختيار" أيضًا فتح الياء عن ابن شنبوذ عن قنبل، وقد أسند عن ابن شنبوذ طريق أبي تغلب من طريقي ابن سوار وأبي المعالي. تنظر القراءة في الاختيار (٢/ ٤٥٥)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٥٠).

(٢) تنظر القراءة في كفاية السبط [ل١٧/ ب]، والاختيار (٢/ ٤٥٥)، والمصباح (٣/ ٤٤٤)، وتنظر الطرق في كفاية السبط [ل٢/ ب- ل٣/ أ]، والاختيار (١/ ٥٠)، والمصباح (١/ ٣٢٨- ٣٢٩).

٢، ٣- والمطوعي والشّذائي كلاهما عن ابن شنبوذ: من كفاية السبط والمصباح كلاهما عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن المطوعي والشّذَائي.

حيث أطلق أبو العزّ وسبط الخيّاط وأبو الكرم الفتح في ﴿فَطَرَنِي﴾ عن ابن شنبوذ عن قنبل(١).

ثالثًا: من وافقه عن قنبل: لم أجد هذا الوجه عن قنبل من غير طريق ابن شنبوذ.

رابعًا: من وافقه عن ابن كثير: صحّ هذا الوجه في النشر عن ابن كثيرٍ من رواية البزّي.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ عن شيخه – وهو أصل طريقه الفرعيّ- وعن أصل طريقه الرئيسيّ، وبعضها نشريٌّ، ولم أجد أحدًا وافقه عن الراوي من غير طريقه الرئيسيّ، وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه عن قنبل في الطيبة القديمة؛ حيث قال:

و(**زِ**)ن **خلف** (مدًا) (هـ)ب **فطرن**(٢)

لكنّه لم يعتدّ به؛ فإنّه – مع وَسْمِه في النشر بالانفراد ومخالفة سائر الرواة- لم يذكره في الطيبة الجديدة(٣).

***

٢٣٠- الموضع الثالث: انفراد الهذلي عن الشّذَائي عن الرملي الداجوني عن الصوري عن ابن ذكوان بإسكان ﴿لَعَلِّ﴾ في موضعي القصص[٢٩، ٣٨].

---

(١) تنظر القراءة في كفاية أبي العز (ص١٩٤)، وكفاية السبط [ل١٧/ ب]، والمصباح (٣/ ٤٤٤)، وتنظر الطرق في كفاية أبي العز (ص٣٠)، وكفاية السبط [ل٢/ ب- ل٣/ أ]، والمصباح (١/ ٣٢٨، ٣٢٩).

(٢) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٧/ أ].

(٣) ينظر النشر (٣/ ٣٦٣)، طيبة النشر (ص٦٨، الأبيات: ٣٧٩- ٣٨٠)، وكذلك وسمه في تقريب النشر بالانفراد (١/ ٤٣١).

قال ابن الجزريّ: «واتفق نافع وابن كثير وأبو عمرو **وابن عامر** وأبو جعفر على فتح لعلي حيث وقعت، **وانفرد** الهذلي عن الشّذَائي عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان بإسكان موضعي القصص، وانفرد أيضًا عن زيد عنه [أي عن الرملي] بإسكان موضع طه»(١). وقال في التقريب: «وانفرد الهذليّ عن الرملي عن الصوري بإسكان موضعي القصص، وانفرد أيضًا عن زيد بإسكان موضع طه»(٢)، فجعل إسكانه لموضعي القصص انفرادًا عن الرمليّ.

- طريق الهذلي عن الشّذَائي عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان من الطرق النشرية، وسبق بيانه ضمن طرق الهذلي عن الداجوني(٣).

- **مصدر الانفراد:** قال الهذلي في الكامل: «أسكن الشّذَائي عن ابن موسى [الصوري] ﴿لَعَلِّي﴾ في القصص»(٤).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الصوري عن ابن ذكوان:** لم أجد إسكان ﴿لَعَلِّي﴾ في القصص عن أحدٍ من طرق الشّذَائي ولا الداجوني ولا الصوري غير الهذلي.

ثانيًا: من وافقه عن ابن ذكوان:

١- التغلبي عن ابن ذكوان: من طريق ابن مجاهد عنه(٥).

---

(١) النشر (٣/ ٣٦٤).

(٢) تقريب النشر (١/ ٤٣٢).

(٣) ينظر: ص٨٦٧ .

(٤) الكامل (٢/ ٩٠٤)، والشّذَائي يروي عن الصوري بواسطة الداجوني.

(٥) تنظر القراءة في السبعة (ص٤٢٦، ٤٩٦)، والإشارة [ل٥٧/ ب، ل٦٩/ ب]، وجامع البيان (٢/ ٩٧٤)، والإيضاح [ل٢٠٣/ ب، ل٢١٣/ ب]، وتنظر الطرق في السبعة (ص١٠١)، وجامع البيان (١/ ٢٣٤)، والإيضاح [ل٩١/ ب]. وسقط إسناد ابن مجاهد عن ابن ذكوان من كتاب الإشارة، ولكنّه صرّح [ل٢/ ب] بأنّه أسند في رواية ابن ذكوان طريق ابن مجاهد، وبيّن صاحب البشارة [ل٦] أنّ طريق ابن مجاهد جاء من طريق أبي الحسن محمد بن عبد الله – وهو ابن الكاتب الطرازي البغدادي شيخ العراقي وتلميذ ابن مجاهد، وأسند الهذلي في الكامل (١/ ٣٥٦) طريق النَّوْجاباذي عن العراقي عن الطرازي عن ابن مجاهد عن التغلبي عن ابن ذكوان.

٢- وأبو عبيدة أحمد ابن ذكوان[١]: من طريق الأهوازي[٢].

خامسًا: من وافقه عن ابن عامر: هشام:

أ- من طريق الداجوني عن أصحابه[٣] **عن هشام:**

١. **من طريق الشّذَائي عن الداجوني**: من طريق الخزاعي[٤]، والكارَزيني[٥].

٢. **ومن طريق زيد عن الداجوني**: من طريق الطُّرَيْثيثي عن هبة الله بن سلامة عنه[٦].

٣. **ومن طريق العجلي التُّسْتَري عن الداجوني**: من طريق الأهوازيّ عنه[٧].

ويشـار إلى أنّ الصـفراوي ذكر في الإعلان الخلاف عن الداجوني عن هشـام في القصص[٨]. ولا تدرى طرقه عنه لسقوطها ممّا وصلنا من كتابه، ولا يبعد أن يكون ذلك من طريق أبي معشر؛ لكونه ممن يَعتمد عليه في كتابه[٩].

ب- ومن طريق الحسن ابن أبي مهران الجمّال عن الحُلْواني: من سبعة ابن مجاهد عن الجمّال؛ حيث لم يذكر فتحًا لابن عامر في سـورة القصـص، فدخل بكماله في عموم

(١) أبو عبيدة أحمد بن عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان الدمشقي، أخذ عن أبيه، روى عنه الحلواني وغيره. ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٥٧).

(٢) ينظر ما يتعلق بالقراءة في جامع الروذباري (٣/ ٢٣، ٣/ ١٣٨)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٩٣).

(٣) وهم ابن مامويه وابن الحويرس والبيساني.

(٤) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المنتهى (ص٤٨٢، ٥٢٢)، وجامع أ الروذباري (٣/ ٢٣، ١٢٨)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٩- ١٤٠)، وجامع الروذباري (١/ ٣٩٦- ٣٩٧).

(٥) ينظر ما يتعلق بالقراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٤٧٠، ٥٥٧)، وينظر طريقه فيه (١/ ٤٥٢- ٤٥٣).

(٦) تنظر الإحالات السابقة إلى جامع أبي معشر.

(٧) ينظر ما يتعلق بالقراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٤٧٠، ٥٥٧)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٣، ١٢٨)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٥٢- ٤٥٣)، وجامع الروذباري (١/ ٣٩٦- ٣٩٧).

(٨) ينظر الإعلان (ص٤١٦- ٤١٧).

(٩) ينظر الإعلان (قسم الدراسة): (ص٦٩، ص٧٠، ص٧١- ٧٤).

إطلاقه الإسكان للباقين(١). **وأسند ابن الجزري في النشر طريق السبعة عن الحُلْواني،** لكنّه أسنده عن الحسين الجمّال، وليس هذا الطريق في السبعة.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن طريقه الفرعيّ، لم أجد أحدًا وافقه عنه، ولم أجد أحدًا وافقه عن أصل طريقه الفرعيّ ولا عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرة عن الراوي، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ وأحدها نشريّ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا بالفتح لابن عامر، ثم ذكر هذا الوجه موسومًا بالانفراد(٢).

٢- وحين أعاد بيان أحكام هذا الحرف في فرش سورة القصص خصّ الإسكان بيعقوب والكوفيين، ولم يشر إلى الإسكان لابن عامر ولا على سبيل الانفراد، فيكون له الفتح بكماله(٣).

٣- ولم يذكره في الطيبة لابن عامر، بل جزم فيها بالفتح له بلا خلاف(٤).

***

٢٣١- الموضع الرابع: انفراد الهذلي عن زيد عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان بإسكان ﴿لَعَلِّي﴾ في موضع طه[١٠].

قال ابن الجزريّ: «واتفق نافع وابن كثير وأبو عمرو **وابن عامر** وأبو جعفر على فتح لعلي حيث وقعت، **وانفرد الهذلي** عن الشّذَائي عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان بإسكان موضعي القصص، **وانفرد أيضًا عن زيدٍ عنه بإسكان موضع طه**»(٥).

---

(١) تنظر القراءة في السبعة (ص٤٢٦، ٤٩٦)، وينظر الطريق فيه (ص١٠١).

(٢) ينظر النشر (٣/ ٣٦٤)، وتقريب النشر (١/ ٤٣٢).

(٣) ينظر النشر (٤/ ٢٥٤)، وتقريب النشر (٢/ ٦٣٤).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص٦٩، البيت: ٣٨١).

(٥) النشر (٣/ ٣٦٤).

- طريق الهذلي عن زيد عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان من الطرق النشرية، وسبق بيانه ضمن طرق الهذلي عن الداجوني[1].

- **مصـدر الانفراد**: قال الهذلي في الكامل: «أسـكن الشّـذَائي عن ابن موسـى [الصوري] ﴿لَعَلِّ﴾ في القصص، و[أسكن] **زيد عنه** [أي عن ابن موسى الصوري] في طه»[2].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن زيد عن الداجوني**: لم أجد إسكان ﴿لَعَلِّ﴾ في طه عن أحدٍ من طرق زيد غير الهذلي.

ثانيًا: من وافقه عن الداجوني عن الصـوري: العجلي التُّسْـتَري عن الداجوني: من جامع أبي معشـر عن الأهوازي عن العجلي؛ حيث ذكر أبو معشـر أنّ الأهوازي روى الإسكان عن الصوري في موضع طه[3].

ثالثًا: من وافقه عن الصـوري عن ابن ذكوان – من غير الداجوني-: المطوعي عن الصـوري: من جامع أبي معشر عن الأهوازي عن أبي بكر الفسوي عن المطوعي؛ كما سبق عن أبي معشر[4].

ويلاحظ أنّ الموافقات من طريق الصوري تدور على الأهوازيّ.

رابعًا: من وافقه عن ابن ذكوان – من غير الصوري-:

١- التغلبي عن ابن ذكوان: من طريق ابن مجاهد عنه[5]، ومن طرق الخاقاني ومحبوب

---

(١) ينظر: ص٣٤٠.

(٢) الكامل (٢/ ٩٠٤)، والشّذَائي وزيد يرويان عن الصوري بواسطة الداجوني.

(٣) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٤٧٠، ٥٥٧)، وينظر الطريق فيه (١/ ٤٤٦).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٤٧٠، ٥٥٧)، وينظر الطريق فيه (١/ ٤٤٦).

(٥) تنظر القراءة في السبعة (ص٤٢٦، ٤٩٦)، والإشارة [ل٥٧/ ب، ل٦٩/ ب]، وجامع البيان (٢/ ٩٧٤)، والإيضاح [ل٢٠٣/ ب، ل٢١٣/ ب]، وجامع أبي معشر – لكن موافقته جزئيّة في موضع طه فحسب- (٣/ ٤٧٠، ٥٥٧)، وتنظر الطرق في السبعة (ص١٠١)، وجامع البيان (١/ ٢٣٤)، والإيضاح [ل٩١/ ب]، وجامع أبي معشر (١/ ٤٤٣). وسقط إسناد ابن مجاهد عن ابن =

ويوسف بن إبراهيم ثلاثتهم عن التغلبي: من جامع أبي معشر(١).

٢، ٣- وأحمد بن أنس وابن المعلى كلاهما عن ابن ذكوان(٢).

٤- وأبو عبيدة أحمد ابن ذكوان: من طريق الأهوازي(٣).

خامسًا: من وافقه عن ابن عامر:

١- هشام: من سبعة ابن مجاهد عن الحسن ابن أبي مهران الجمّال عن الحلواني عن هشام؛ حيث لم يذكر ابن مجاهد فتحًا لابن عامر في سورة طه، فدخل بكماله في عموم إطلاقه الإسكان للباقين(٤). **وأسند ابن الجزري في النشر طريق السبعة عن الحُلْواني**، لكنّه أسنده عن الحسين الجمّال، وليس هذا الطريق في السبعة.

٢- والوليد بن عتبة: من جامع أبي معشر عن الشريف الزيدي عن النقاش عن ابن أنس عن الوليد(٥).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن طريقه الفرعيّ، لم أجد أحدًا وافقه عنه، ووردت له موافقةٌ عن أصل طريقه الفرعيّ

ذكوان من كتاب الإشارة، ولكنّه صرّح [ل٢/ ب] بأنّه أسند في رواية ابن ذكوان طريق ابن مجاهد، وبيّن صاحب البشارة [ل٦] أنّ طريق ابن مجاهد جاء من طريق أبي الحسن محمد بن عبد الله — وهو ابن الكاتب الطرازي البغدادي شيخ العراقي وتلميذ ابن مجاهد، وأسند الهذلي في الكامل (١/ ٣٥٦) طريق النَّوْجاباذي عن العراقي عن الطرازي عن ابن مجاهد عن التغلبي عن ابن ذكوان.

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٤٧٠، ٥٥٧)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٤٤٣- ٤٤٤).

(٢) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ٩٧٤)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ٢٣٤)، وقال الداني في إسناد طريق ابن أنس: (أُخْبِرت عن النقاش: قال: قرأت عن ابن أنس). وفي إسناد طريق ابن المعلى: (أخذته من كتاب شيخنا علي بن محمد بن بشر: حدثنا أبو الطيب أحمد بن يعقوب التائب الأنطاكي: حدثنا أبو بكر أحمد بن المعلى عن ابن ذكوان).

(٣) ينظر ما يتعلق بالقراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٤٧٠، ٥٥٧)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٤٤١، ٤٤٢).

(٤) تنظر القراءة في السبعة (ص٤٢٦)، وينظر الطريق فيه (ص١٠١).

(٥) جامع أبي معشر (٣/ ٤٧٠)، وينظر طريقه (١/ ٤٦٣).

وعن أصل طريقه الرئيسي، وذلك من طريق الأهوازي، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن القارئ وأحدها نشريٌ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا بالفتح لابن عامر، ثم ذكر هذا الوجه موسومًا بالانفراد(١).

٢- وحين أعاد بيان أحكام هذا الحرف في فرش سورة القصص خصّ الإسكان بيعقوب والكوفيين، ولم يشر إلى الإسكان لابن عامر ولا على سبيل الانفراد، فيكون له الفتح بكماله(٢).

٣- ولم يذكره في الطيبة لابن عامر، بل جزم فيها بالفتح له بلا خلاف(٣).

***

٢٣٢- الموضع الخامس: انفراد الهذلي عن أبي نشيط عن قالون بفتح ياء ﴿أَوْزِعْنِي﴾ في النمل[١٩] والأحقاف[١٥].

قال ابن الجزريّ: «واختص البزي والأزرق عن ورش بفتح ياء ﴿أَوْزِعْنِي﴾ في النمل والأحقاف، وانفرد بذلك الهذلي عن أبي نشيط، فخالف سائر الناس»(٤).

- طريق الهذلي عن أبي نشيط عن قالون من الطرق النشريّة، وسبق بيانه(٥).

- **مصدر الانفراد:** أطلق في الكامل فتح ﴿أَوْزِعْنِي﴾ عن ابن صالح عن قالون وعن أبي نشيط(٦)، وطريق ابن صالح ليس نشريًّا.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن بويان عن أبي حسان:**

---

(١) ينظر النشر (٣/ ٣٦٤)، وتقريب النشر (١/ ٤٣٢).

(٢) ينظر النشر (٤/ ١٩٥)، وتقريب النشر (٢/ ٦٠١).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٦٩، البيت: ٣٨١).

(٤) النشر (٣/ ٣٦٥).

(٥) ينظر: ص٨٢٣ .

(٦) ينظر الكامل (٢/ ٩٠٣).

١- الخزاعي عن الكتاني عن ابن بويان: من المنتهى للخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي.

٢، ٣- وابن مهران والطرازي الكاتب كلاهما عن ابن بويان: من الإشـــارة للعراقي عنهما(١).

حيث ذكر الخزاعيّ الفتح لأبي نشـــيط في النمل والأحقاف، وذكر الروذباري الفتح للخزاعي عن أبي نشـــيط، وأطلق العراقي الفتح في النمل والأحقاف عن قالون سوى الحُلْواني(٢).

ثانيًا: من وافقه عن أبي حسان عن أبي نشيط: الخزاعي عن الشّذَائي عن ابن شنبوذ عن أبي حســـان: من المنتهى للخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي؛ كما سبق عن الخزاعي والروذباري(٣). وذكر أبو معشر في جامعه الفتح عن الخزاعي عن أبي نشيط، ولكنّه لم يسند طريقه في كتابه(٤).

ويلاحظ أنّه لم يوافقه أحدٌ من طريق القزاز عن أبي حســـان، وهو الطريق الثاني من طرق أبي نشيط النشريّة.

ثالثًا: من وافقه عن قالون:

١- أحمد بن صالح عن قالون(٥).

---

(١) ويشار إلى أنّ طريق الهذلي عن أبي الوفاء عن ابن مهران عن ابن بويان من طرقه المسندة في النشر عن أبي نشيط.

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٥١٧، ٥٨٠)، والإشارة [ل٦٧/ ب، ل٨٦/ ب]، وجامع الروذباري (٣/ ١١٤، ٢٨٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٨)، والإشارة [ل٥/ ب]، وجامع الروذباري (١/ ٣١٨).

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٥١٧، ٥٨٠)، وجامع الروذباري (٣/ ١١٤، ٢٨٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٧- ١٢٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٨).

(٤) ينظر جامع أبي معشر (٣/ ٥٤٧، ٦٧٦).

(٥) تنظر القراءة في السبعة (ص٤٨٨، ٥٩٩)، والمنتهى (ص٥١٧، ٥٨٠)، وجامع البيان (٢/ ١٠٢٠)، والإيضاح [ل١٤٤/ ب، ل٢١١/ أ]، وجامع الروذباري (٣/ ١١٤، ٢٨٣)، وجامع أبي =

٢- ومصعب بن إبراهيم عن قالون[١].

ويشار إلى أنّ العُماني في الأوسط ذكر أنّه اختُلف عن قالون في فتح هذه الياء، لكن ذكر أنّ المعروف عنه الإسكان[٢].

رابعًا: من وافقه عن نافع: صحّ هذا الوجه في النشر عن نافع من رواية ورش.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم يوافقه أحدٌ في أحد أصلي طريقيه الفرعيّين — القزاز-، ووردت له موافقاتٌ في أصل طريقه الفرعيّ الآخر — ابن بويان-، ووردت له موافقةٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ تدور على طريق الخزاعيّ، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي، وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه صرّح أوّلًا باختصاص البزي والأزرق بفتحها.

٢- ووسم وجه الهذليّ بالانفراد ومخالفة سائر الناس[٣].

٣- وحين ذكر هذه الكلمة في ياءات الإضافة في فرش النمل وفرش الأحقاف: لم يذكر فتحها إلا للبزي والأزرق، ولم يتعرّض لفتحها عن قالون[٤].

٤- ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة[٥].

معشر (٣/ ٥٤٧، ٦٧٦)، والمصباح (٣/ ٦٦٩، ٤/ ١٤٦)، وكلهم ذكرو الفتح عنه في النمل والأحقاف، إلّا أبا الكرم فإنّه لم يذكر له الفتح في الأحقاف، وسقط فتح موضع النمل من بعض نسخ المصباح -كما أشار المحقّق ثمّة-.

(١) تنظر القراءة في الإشارة [ل٦٧/ ب، ل٨٦/ ب]، وينظر طريقه فيه [ل٥/ ب].

(٢) ينظر الأوسط للعماني (ص٤٠٤).

(٣) ينظر النشر (٣/ ٣٦٥)، وتقريب النشر (١/ ٤٣٠)، إلّا أنّه لم يذكر في التقريب أنّه خالف سائر الناس.

(٤) ينظر النشر (٤/ ٢٤٨، ٣٤٧)، وتقريب النشر (٢/ ٦٢٩، ٦٨٨).

(٥) ينظر طيبة النشر (ص٦٨، البيت: ٣٨٠).

٢٣٣- الموضــــع الســــادس: انفراد أبي عليّ العطار عن النهرواني عن هبة الله عن الأصبهاني بفتح ياء ﴿إِخْوَتِي إِنَّ﴾[يوسف: ١٠٠].

قال ابن الجزريّ: «واختص أبو جعفر والأزرق عن ورش بفتح ياء واحدة وهي ﴿إِخْوَتِي إِنَّ﴾ في يوسف، وانفرد أبو علي العطار - فيما ذكره ابن سوار- عن **النهرواني عن هبة الله بن جعفر من طريق الأصبهاني عن ورش**، وعن الحُلْواني عن قالون: بفتحها أيضاً، فخالف سائر الرواة من الطريقين»[1]، وقال في التقريب: «وانفرد العطار عن هبة الله من طريقي الأصبهاني عن ورش والحُلْواني عن قالون: ففتحها»[2].

- طريق العطار عن النهرواني عن هبة الله عن الأصــــبهاني من الطرق المســـندة في النشر، وسبق[3].

- **مصــدر الانفراد:** قال ابن ســوار في المســتنير: «فتحها أبو جعفر، وزيد والولي جميعاً عن إسماعيل، وزاد شــيخنا أبو علي العطار قال: وكذلك روى النهرواني عن ورش وقالون»[4].

- **من وافقــه: أوّلًا: من وافقــه عن النهرواني عن هبــة الله:** غلام الهراس عن النهرواني: من غاية أبي العلاء عن أبي العز عن غلام الهراس؛ حيث عدّ أبو العلاء ياءات الإضـــافة قبل الكســـر التي اختلفوا فيها، وذكر فيها ﴿إِخْوَتِي إِنَّ﴾، ثمّ أطلق فتح جميع الكلمات للقطان — وهو النهرواني- عن ورش، ثمّ ذكر الفتح للحمّامي عن ورشٍ فيها كلّها إلّا ﴿إِخْوَتِي﴾[5]. **وهذا الطريق نشريّ.**

---

(١) النشر (٣/ ٣٧٠).

(٢) تقريب النشر (١/ ٤٣٣).

(٣) ينظر: ص٣١٩.

(٤) المستنير (ص٤٣٩).

(٥) تنظر القراءة في غاية الاختصار (١/ ٣٤٧- ٣٤٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٩٣).

وذكر ابن الجزريّ هذه الموافقة؛ إذ قال: «والعجب من الحافظ أبي العلاء كيف ذكر فتحها من طريق النهرواني عن الأصبهاني وهو لم يقرأ بهذا الطريق إلا على أبي العز القلانسي، ولم يذكر أبو العز الفتح في كتبه. والله أعلم»[1].

ثانيًا: من وافقه عن هبة الله عن الأصبهاني:

١- ابن مهران عن هبة الله: من المبسوط لابن مهران؛ حيث أطلق الفتح عن نافع ثم استثنى قالون فحسب، وهو يفيد بقاء الأصبهاني على حكم الفتح[2].

٢- وأبو حفص الطبري عن هبة الله: من طريق أبي معشر عن الصيدلاني عن الطبري: من التلخيص لأبي معشر ومن الإعلان للصفراوي بسنده إلى أبي معشر؛ حيث أطلق أبو معشر الفتح عن نافع، وذكر الصفراوي في الإعلان الفتح عن ورش بخلافٍ عن الأزرق، فأفاد الفتح عن الأصبهاني بلا خلاف[3]. **وطريقا التلخيص والإعلان من طرق النشر.**

ثالثًا: من وافقه عن الأصبهاني: المطوعي عن الأصبهاني: من المبهج -في ظاهر أحد إطلاقيه- عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن المطوعي؛ حيث أطلق في الأصول الفتح عن نافع في باب الياء قبل الهمزة المكسورة أجمع، ولم يستثن عنه شيئًا، وعدّ المواضع وذكر فيها ﴿إِخْوَتِى﴾، فأفاد الفتح فيها، لكنّه في فرش سورة يوسف -عليه السلام- خصّ الفتح بأبي مروان عن قالون[4]، فلعلّ تسامح في إطلاقه الأوّل. **وهذا**

---

(١) المستنير (ص٤٣٩).

(٢) تنظر القراءة في المبسوط (ص١٤٧)، وينظر طريقه فيه (ص٧)، ولم يذكر الفتح في الغاية بل نصّ على الإسكان (الغاية: ص١٠١- ١٠٢) وكذلك في شرح الغاية للأندرابي حيث خصّ فتح ورش بطريق البخاري (ص٢٢٩)، مع أنّ طريق الأصبهاني في الغاية هو عين طريقه في المبسوط (ينظر طريقه في الغاية: ص٨).

(٣) تنظر القراءة في التلخيص (ص٢٠٥- ٢٠٦)، والإعلان (ص٣٤١)، وتنظر الطرق في التلخيص (ص٢٨)، وسقطت أسانيد الإعلان من نسخته الخطية المعروفة، وهذا الطريق ذكره ابن الجزري في النشر (١/ ٣٤٤) من الإعلان.

(٤) تنظر القراءة في المبهج (١/ ٣٧٠- ٣٧٢، ٢/ ٦٥١)، وينظر طريقه (١/ ٥٨).

الطريق نشريّ.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقةٌ نشريّةٌ عن شيخه – النهرواني–، وانتقدها ابن الجزري، ووردت له موافقاتٌ في أصل طريقه الفرعيّ – (هبة الله)–، وبعضها من طرق نشريّة، ووردت له موافقةٌ نشريّةٌ في أصل طريقه الرئيسي، وهي موافقةٌ ظاهريّة بحسب أحد إطلاقيْ الموافِق.

- **حكم ابن الجزريّ**: عبارة الطيبة القديمة مجملةٌ في هذا الوجه للأصبهاني؛ فإنّه قال فيها في سياق ذكره لبعض الياءات المفتوحة:

وإخوتي (ث)بتٌ وخلفٌ (أ)كرما[1]

فأطلق الخلف عن نافع، فيكون الخلف ثابتًا لكلٍّ واحد من راوييه في الجملة، لكن لا يجب أن ينسحب الخلف إلى كل طريق من طريقي كلّ راوٍ، بل يجوز أن يكون لأحد الطريقين أحد الوجهين وللآخر الآخر، بل لا يجوز هاهنا أن ينسحب الخلف إلى كلّ طريق من الطريقين، وإلّا لكان للأزرق الخلف، ولم يذكر عنه خلفًا في النشر. وحينئذٍ جاز أن يكون خلف ورشٍ حاصلًا بكون الفتح للأزرق والإسكان للأصبهاني، أو بكون الفتح للأزرق والخلف للأصبهاني، فبقيت عبارته مجملة غير معيّنة لأحد المحتملات.

ثمّ يظهر أنّ ابن الجزريّ لم يعتدّ بهذا الوجه؛ فإنّه وسمه في النشر والتقريب بالانفراد، وذكر في النشر أوّلًا أنّه اختصّ بفتحها أبو جعفر والأزرق[2]، وقال في الطيبة الجديدة في سياق ذكره لبعض الياءات المفتوحة:

وإخوتي (ث)ق (ج)د[3]

فخصّ الفتح بأبي جعفر والأزرق، فيكون لغيرهم – ومنهم الأصبهاني– الإسكان قولًا واحدًا.

***

(١) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٧/ ب].

(٢) ينظر النشر (٣/ ٣٧٠)، وتقريب النشر (١/ ٤٣٣).

(٣) طيبة النشر (ص٦٩، البيت: ٣٨٥).

٢٣٤- الموضـــع الســـابع: انفراد أبي عليّ العطار عن النهرواني عن الحُلْواني عن قالون بفتح ياء ﴿إِخْوَتِي إِنَّ﴾.

قال ابن الجزريّ: «واختص أبو جعفر والأزرق عن ورش بفتح ياء واحدة وهي ﴿إِخْوَتِي إِنَّ﴾ في يوسف، وانفرد أبو علي العطار - فيما ذكره ابن سوار- عن النهرواني عن هبة الله بن جعفر من طريق الأصبهاني عن ورش، **وعن الحُلْواني عن قالون**: بفتحها أيضاً، فخالف سائر الرواة من الطريقين»[1]، وقد أسند ابن الجزريّ طريق العطار عن النهرواني عن الحُلْواني عن قالون من طريقين: من طريق النهرواني عن هبة الله، ومن طريق النهرواني عن النقاش، والعبارة السابقة تفيد أنّ العطار انفرد عن النهرواني عن الحُلْواني عن قالون مطلقًا - أي من طريقي هبة الله والنقاش-، ولكن يلاحظ أنّ ابن الجزريّ قيّد هذا الإطلاق في باب الياءات في تقريب النشر، وخصّ انفراد العطار عن النهرواني عن قالون بطريق النهرواني عن هبة الله؛ حيث قال: «وانفرد العطار عن هبة الله من طريقي الأصبهاني عن ورش والحُلْواني عن قالون: ففتحها»[2]، وكذلك في النشر في فرش سورة يوسف ؛ حيث قال: «وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني وعن هبة الله بن جعفر عن قالون بفتحها»[3]، فخصّ انفراد العطار عن النهرواني في رواية قالون بطريق هبة الله عن الحُلْواني. والعبارة المطلقة التي ذكرها أوّلًا في الأصول في النشر موافقة لما في المستنير -كما سيأتي-.

- طريق أبي علي العطار عن النهرواني عن الحُلْواني عن قالون من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ:

١- عن النهرواني عن أبي بكر النقاش عن **ابن أبي مهران الجمّال** عن **أحمد بن يزيد الحُلْواني** عن **قالون**.

---

(١) النشر (٣/ ٣٧٠).

(٢) تقريب النشر (١/ ٤٣٣).

(٣) النشر (٤/ ١٢٢)، ونحوه في التقريب أيضًا في فرش سورة يوسف (٢/ ٥٥٨- ٥٥٩).

٢- وعن النهرواني عن هبة الله بن جعفر عن أبيه **جعفر بن محمد** عن **الحُلْواني** عن **قالون**. وذلك من كتاب المستنير لابن سوار عن العطار[١].

- **مصدر الانفراد:** قال ابن سوار في المستنير: «فتحها أبو جعفر، وزيد والولي جميعاً عن إسماعيل، وزاد شيخنا أبو علي العطار قال: وكذلك روى النهرواني عن ورش وقالون»[٢]. ويلاحظ أنّه أطلق هذا الوجه للعطار عن النهرواني عن قالون، فشمل طريقي النهرواني عن هبة الله وعن النقاش.

- **من وافقه**[٣]: **أوّلًا: من وافقه عن الحُلْواني:** لم أجد أحدًا وافقه عن النهرواني، ولم أجد أحدًا وافقه في طريق جعفر بن محمد عن الحُلْواني – وهو أحد طريقي الحُلْواني- . وأمّا طريق النقاش عن ابن أبي مهران عن الحُلْواني: فقد وافقه فيه **أبو معشر عن الشريف الزيدي عن النقاش عن ابن أبي مهران عن الحُلْواني:** من تلخيص أبي معشر؛ حيث أطلق الفتح عن نافع[٤]. **وطريق التلخيص نشريّ**. ويلاحظ أنّ أبا معشر لم يذكر في جامعه الفتح من طريق الحُلْواني، مع أنّه أسند عين هذا الطريق فيه[٥].

وموافقة أبي معشر من التلخيص هي الموافقة الوحيدة التي وجدتها من طريق الحُلْواني.

ثانيًا: من وافقه عن قالون:

١- أبو نشيط عن قالون:

---

(١) النشر (١/ ٣٢٩- ٣٣٣)، المستنير (ص١١٧- ١١٩).

(٢) المستنير (ص٤٣٩).

(٣) يشار إلى أنّ صاحب المبهج في الأصول أطلق الفتح عن نافع في عددٍ من الياءات ومنها هذه الياء، ولم يستثنِ أحدًا عن نافع، ولم يستثنِ شيئًا من الياءات الداخلة في إطلاقه، وهذا بظاهره يفيد الفتح لقالون من طريق المنقي وابن شنبوذ عن ابن أبي مهران عن الحُلْواني، ومن طرق أبي عون وابن شجاع عن الحُلْواني، ومن طريق القاضي وأبي سليمان والشحام وأبي مروان عن قالون، لكنّه في الفرش قيّد فتح هذه الياء بطريق أبي مروان عن قالون. ينظر المبهج (١/ ٣٧١- ٣٧٢، ٢/ ٦٥١).

(٤) تنظر القراءة في التلخيص (ص٢٠٥- ٢٠٦)، وينظر طريقه فيه (ص٢٧).

(٥) ينظر جامع أبي معشر (١/ ٣٦٤- ٣٦٥).

أ- من طريق ابن بويان عن أبي حسان عن أبي نشيط: من **الإشارة للعراقي** عن أبي محمد الكاتب وابن مهران كلاهما عن ابن بويان، **ومن طريق الأهوازي** عن الكتاني عن ابن بويان: من جامع أبي معشر والروذباري كلاهما عن الأهوازي.

ب- ومن طريق ابن شنبوذ عن أبي حسان عن أبي نشيط: من طريق الأهوازي عن الغضائري عن ابن شنبوذ: من جامع أبي معشر والروذباري كلاهما عن الأهوازي.

حيث أطلق العراقي الفتح لقالون من غير طريق الحُلْواني، وذكر الروذباري الفتح للأهوازي عن قالون من غير طريق الحُلْواني والشحام، فبقي طريق أبي نشيط على حكم الفتح، وأطلق أبو معشر الفتح عن مدني غير قالون غير ابن صالح والشحام، ثم قال بعد ذلك: (واستثنى الأهوازي عن قالون: الحُلْواني والشحام، وقال إنّهما يسكّنان الياء عنه)، وهو يُفهِمُ أنّ الأهوازي يفتح عن قالون من غير طريق الحُلْواني والشحام[1].

٢- وأحمد بن قالون عن قالون: من طريق النقاش عن ابن أبي مهران عن ابن قالون: من تلخيص أبي معشر عن الشريف الزيدي عن النقاش، ومن جامع الروذباري عن الأهوازي عن العلاف والوراق كلاهما عن النقاش؛ حيث أطلق أبو معشر في تلخيصه الفتح عن نافع، وذكر الروذباري الفتح للأهوازي عن قالون من غير طريق الحُلْواني والشحام[2]. ويلاحظ أنّ أبا معشر لم يذكر في جامعه الفتح من طريق الشريف الزيدي.

٣- ومصعب بن إبراهيم عن قالون: من طريق النقاش عن مصعب: من الإشارة للعراقي عن ابن مهران وابن المنابري كلاهما عن النقاش، ومن جامع الروذباري عن

(١) تنظر القراءة في الإشارة للعراقي [ل٤٧/ أ]، وجامع أبي معشر (٣/ ٣٥٠)، الروذباري (٢/ ٦٧٠)، وتنظر الطرق في الإشارة [ل٥/ ب]، وجامع أبي معشر (١/ ٣٦٩)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٧، ٣١٨).

(٢) تنظر القراءة في تلخيص أبي معشر (ص٢٠٥- ٢٠٦)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٧٠)، وتنظر الطرق في تلخيص أبي معشر (ص٢٦)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٣).

الأهوازي عن العلاف والوراق كلاهما عن النقاش؛ كما سبق عن الروذباري، وذكر العراقي الفتح عن قالون سوى الحُلْواني(١).

٤- وأحمد بن صالح عن قالون(٢). وقد ذكر ابن غلبون في الإرشاد أنّ ابن صالح روى الفتح، ثم عقب بقوله: (والذي صحّ عن قالون الإسكان، وعن ورشٍ الفتح، وبذلك قرأت لهما)(٣)، وذكر العُماني في الأوسط أنّ ابن صالح روى الفتح، لكنّه لم يسند طريقه في كتابه(٤).

٥- وأبو مروان عن قالون(٥).

٦- والشحام عن قالون(٦).

٧-١١- وأبو سليمان وإسماعيل القاضي(٧)**، وإبراهيم بن قالون والمعلم**(٨)**، وأحمد**

---

(١) تنظر القراءة في الإشارة [ل٤٧/ أ]، وجامع الروذباري (٢/ ٦٧٠)، وتنظر الطرق في الإشارة [ل٥/ ب]، وجامع الروذباري (١/ ٣١٤).

(٢) تنظر القراءة في السبعة (ص٣٥٣)، والمنتهى (ص٤٣١)، والكامل (٢/ ٩٠٢)، والإيضاح [ل١٩٣/ ب] - وفي عبارة الإيضاح احتمال-، وجامع أبي معشر (٣/ ٣٥٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٧٠)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٨٨)، والمنتهى (ص١٢٧)، والكامل (١/ ٢٧٨)، والإيضاح [ل٨٨/ ب- ل٨٩/ أ]، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧٤- ٣٧٥)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٦- ٣١٧).

(٣) الإرشاد (ص٦٢٣).

(٤) ينظر: الأوسط (ص٤٠٧).

(٥) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٣١)، والكامل (٢/ ٩٠٢)، وجامع أبي معشر (٣/ ٣٥٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٧٠)، والمبهج (٢/ ٦٥١)، والاختيار لسبط الخياط (٢/ ٤٧٤)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٦)، والكامل (١/ ٢٧٩)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧١- ٣٧٢)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٩)، والمبهج (١/ ٦٠)، والاختيار (١/ ٧٧).

(٦) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص٣٥٥)، وينظر طريقه فيه (ص٨٠- ٨١).

(٧) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (١/ ٣٥٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٧٠)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٣٧٠، ٣٧٢)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٠، ٣٢٣).

(٨) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٦٧٠)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣١٤).

بن جبير[1]، **خمستهم عن قالون**: من طريق الأهوازي.

رابعًا: من وافقه عن نافع: صحّ هذا الوجه في النشر عن نافع من طريق الأزرق عن ورش.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسي من طريقيه. ولم أجد أحدًا وافقه في أصل طريقه الفرعيّ الأول – (جعفر بن محمد)–، ووردت له موافقةٌ نشريّةٌ في أصل طريقه الفرعيّ الثاني – (ابن أبي مهران)–، ووردت له عدّة موافقات عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: عبارة الطيبة القديمة تفيد الفتح بالخلف لقالون؛ فإنّه قال فيها:

وإخوتي (ث)بتٌ وخلفٌ (أ)كرما[2]

فأطلق الخلف عن نافع، فيكون الخلف ثابتًا لكلٍّ واحد من راوييه.

ولكن لم يعتدّ بهذا الوجه عن قالون؛ فإنّه وسمه في النشر والتقريب بالانفراد، وذكر في النشر أوّلًا أنّه اختصّ بفتحها أبو جعفر والأزرق[3]، وقال في الطيبة الجديدة في سياق ذكره لبعض الياءات المفتوحة:

وإخوتي (ث)ق (ج)د[4]

فخصّ الفتح بأبي جعفر والأزرق، فيكون لغيرهم – ومنهم قالون– الإسكان قولًا واحدًا.

***

٢٣٥- الموضع الثامن: انفراد الهذلي عن النخاس عن رويس بإسكان ياء ﴿عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ في سبأ[١٣].

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (١/ ٣٥٠)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٧٥- ٣٧٦).

(٢) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٧/ ب].

(٣) ينظر النشر (٣/ ٣٧٠)، وتقريب النشر (١/ ٤٣٣).

(٤) طيبة النشر (ص٦٩، البيت: ٣٨٥).

قال ابن الجزريّ عند بيان من أسكن الياءات قبل (ال) التعريف: «وانفرد الهذلي عن النخاس عن رويس في ﴿عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ في سبأ، فخالف سائر الرواة»[(١)]، وكذلك في فرش سورة سبأ في النشر وفي الأصول في تقريب النشر قيّد انفراد الهذلي عن رويس بطريق النخاس، وقال في التقريب في فرش سبأ: «أسكنها حمزة، وانفرد به الهذلي عن رويس»[(٢)]، فأطلقه عن رويس ولم يقيّده بطريق النخّاس.

- طريق الهذلي عن النخاس عن رويس من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ:

١، ٢- عن أبي علي المالكي وابن سابور كلاهما عن الحمّامي عن **النخاس** عن التمار عن **رويس**.

٣- وعن الكارَزيني عن **النخاس**.

٤- وعن القُهُندُزي عن الخبّازي عن **النخاس**.

٥- وعن ابن شبيب عن أبي الفضل الخزاعي عن **النخاس**[(٣)].

- **مصدر الانفراد**: ذكر الهذليُّ في الكامل هذا الوجه تارةً عن رويس وتارةً عن النخاس عن رويس[(٤)]. وللهذليّ طرق نشريّةٌ عن رويس من غير طريق النخّاس، فلعلّ ابن الجزريّ جعل الموضع الذي نسب فيه الهذليّ هذا الوجه للنخاس مقيِّدًا للموضع الذي أطلقه فيه عن رويس.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه فيما ذكره عن الحمّامي أو الكارَزيني أو الخبازي أو الخزاعي عن النخّاس**: لم أجد أحدًا وافقه عن الحمّامي أو الكارَزيني، **وورد هذا الوجه عن**:

---

(١) النشر (٣/ ٣٧٧).

(٢) تقريب النشر (٢/ ٦٥٠).

(٣) النشر (١/ ٥١٢- ٥١٦، ٥١٨)، الكامل (١/ ٤٣٦).

(٤) الكامل (٢/ ٨٩٧، ٩٠٠).

١- الخزاعي عن النخاس: من المنتهى للخزاعي، ومن جامع أبي معشر عن أبي علي الدقاق عن الخزاعي؛ حيث ذكر الخزاعي الإسكان عن رويس، وذكر أبو معشر الإسكان عن رويس من طريق الخزاعي(١).

٢- والخبازي عن النخاس: من إيضاح الأندرابي عن أبي القاسم عبد الرحمن بن أحمد العطار عن الخبازي عن النخاس؛ حيث ذكر الأندرابي الإسكان عن النخاس عن رويس(٢).

ثانيًا: من وافقه عن النخاس عن التمار — من غير ما سبق-: لم أجد هذا الوجه عن النخاس من غير ما سبق.

ثالثًا: من وافقه عن التمار عن رويس:

١- ابن حبشان الجوهري عن التمار: من الإيضاح عن أبي القاسم عبد الرحمن بن أحمد العطار عن الخبازي عن الجوهري؛ حيث ذكر الأندرابي الإسكان عن ابن حبشان عن رويس(٣).

٢- وأبو الطيب عن التمار: من غاية أبي العلاء عن أبي علي الحداد عن أبي القاسم العطار عن أبي جعفر التميمي وأبي الحسن الزاهد كلاهما عن أبي الطيب — بالخلف-؛ حيث ذكر أبو العلاء أنّ أبا القاسم العطار ذكر عن رجاله عن رويس بالوجهين(٤). **وطريقا أبي العلاء نشريّان.** ويلاحظ أنّ أبا العلاء لم يذكر الفتح في مفردة يعقوب، مع أنّه أسند فيه هذين الطريقين(٥).

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٥٤٠)، وجامع أبي معشر (٣/ ٥٩٩)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩١)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٢٢).

(٢) تنظر القراءة في الإيضاح [ل٢١٧/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل١٠١/ أ].

(٣) ينظر المصدر السابق.

(٤) تنظر القراءة في غاية الاختصار (١/ ٣٣٧)، وينظر طريقه فيه (١/ ١٢٠).

(٥) ينظر ما يتعلق بالقراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٤٠/ ب- ل٤١/ أ]، وتنظر الطرق فيه [ل٢٢/ أ].

٣- والخزاعي بســـنده إلى البخاري عن التمار: من المنتهى للخزاعي، ومن جامع أبي معشر عن أبي علي الدقاق عن الخزاعي؛ كما سبق عن الخزاعي وأبي معشر(١).

وذكر العُماني في الأوسط أنّ الإسكان رُوِي عن رويس(٢).

رابعًا: من وافقه عن يعقوب: لم أجد هذا الوجه عن يعقوب من غير رواية رويس.

- **وصــف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصـحاب الكتب عن أصــل طريقه الرئيســيّ، ووردت له بعض الموافقات عن بعض طرقه الفرعيّة، ووردت له موافقات يسيرةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، وبعضها نشريٌّ، ولم أجد أحدًا وافقه عن القارئ من غير هذه الرواية. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ في الطيبة القديمة الإسكان بالخلف لرويس؛ حيث قال عند بيان بعض الياءات الساكنة:

.... سبا (غ)ضا

خلف فشا...................... .... (٣)

لكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة الجديدة، مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد، ووسمه في النشر أيضًا بمخالفة سائر الرواة(٤).

***

٢٣٦-الموضــع التاســع: انفراد ابن بليمة بالفتح في ﴿وَمَحْيَاى﴾[الأنعام: ١٦٢] عن قالون، وهو ظاهر التجريد.

قال ابن الجزريّ في النشر: «وسكن أبو جعفر وقالون والأصبهاني عن ورش الياء من ﴿وَمَحْيَاى﴾، ... وانفرد ابن بليمة بإجراء الوجهين عن قالون، وهو ظاهر التجريد،

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٥٤٠)، وجامع أبي معشر (٣/ ٥٩٩)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩١- ١٩٢)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٢٢).

(٢) ينظر: الأوسط (ص٣٩٤).

(٣) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٧/ ب- ل٤٨/ أ].

(٤) ينظر النشر (٣/ ٣٧٧)، وتقريب النشر (٢/ ٦٥٠)، وطيبة النشر (ص٧٠، البيت: ٣٩٢).

وذلك غير معروف عنه، بل الصواب عنه بالإسكان»[1]، وقال في التقريب: «وانفرد أبو علي الحسن بن بليمة بالوجهين عن قالون، وليس بمعروف»[2]، فلم يتعرّض لظاهر التجريد.

- طريق ابن بليمة وابن الفحّام من التجريد عن قالون من الطرق المسندة في النشر.

وجاء طريق ابن بلّيمة النشريّ:

١- عن عثمان بن بلال[3] عن ابن سفيان عن أبي الطيب ابن غلبون عن أبي سهل صالح بن إدريس عن **القزّاز** عن أبي حسّان عن **أبي نشيط** عن **قالون**.

٢- وعن ابن نفيس عن السامَرّي عن ابن شنبوذ عن **ابن أبي مهران الجمّال** عن **الحُلْواني** عن **قالون**. وذلك من كتابه "تلخيص العبارات"[4].

وجاء طريق ابن الفحام النشريّ من كتابه التجريد:

١- عن أبي الحسين الفارسي عن أبي أحمد الفرضي عن ابن بويان عن أبي حسان عن أبي نشيط عن قالون.

٢- وعن ابن نفيس عن أبي الطيب ابن غلبون عن أبي سهل صالح بن إدريس عن **القزّاز** عن أبي حسّان عن **أبي نشيط** عن **قالون**.

٣- وعن ابن نفيس عن السامَرّي عن ابن شنبوذ عن **ابن أبي مهران** عن **الحُلْواني** عن **قالون**.

٤- وعن أبي إسحاق الخياط عن الكارَزيني عن المطوعي[5] عن ابن شنبوذ بإسناده

---

(١) النشر (٣/ ٣٨٠- ٣٨٢).

(٢) تقريب النشر (١/ ٤٣٨).

(٣) أبو عمرو عثمان بن بلال الزاهد، قرأ على ابن سفيان، قرأ عليه ابن بلّيمة ونسبه وكنّاه. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٦٣١).

(٤) النشر (١/ ٣٢٢- ٣٢٥، ٣٣١- ٣٣٣).

(٥) لم يذكر ابن الفحام في التجريد قراءة الكارَزيني عن المطوعي، بل أسند الكارَزيني بقراءته على ابن شنبوذ مباشرة.

السابق.

٥- وعن الفارسيّ عن السعيدي عن النقاش عن **ابن أبي مهران** عن **الحُلْواني** عن **قالون**(١).

- **مصدر الانفراد:** أطلق ابن بليمة الإسكان عن نافع بخلاف عنه(٢). وقال ابن الفحام في التجريد: «وروى الفارسيّ ﴿وَمَحۡيَاىَ﴾ ساكنة الياء عن نافع، وقال عبد الباقي: (قرأت لأصحاب ابن هلال عن ورش بسكون الياء، وقرأت على أبي حفص ابن عراك(٣) بفتحها، قال: ولا خلاف بين القراء في فتحها سوى من ذكرت»(٤)، ويفهم من اقتصاره على ذكر الفارسي وعبد الباقي(٥) أنّ غيرهما على الفتح، وهم ابن نفيس وأبو إسحاق الخياط. وقول ابن الجزري: (وهو ظاهر التجريد) قد يفهم منه أنّ هذا الوجه في التجريد من جميع طرقه النشريّة، ولكن عبارة التجريد يؤخذ منها الفتح لبعض طرقه النشريّة، لا جميعها.

- **من وافق: أوّلًا: من وافقه عن قالون:** لم أجد هذا الوجه عن قالون من غير ظاهر التلخيص والتجريد.

---

(١) ينظر النشر (١/ ٣١٨، ٣٢٠- ٣٢١- ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٣٠- ٣٣٣)، والتجريد (ص٥٠- ٥٢).

(٢) ينظر التلخيص لابن بليمة (ص٦١).

(٣) من طرق ورش.

(٤) التجريد (ص١٩٦).

(٥) وأمّا عبد الباقي فقوله: (ولا خلاف بين القراء في فتحها سوى من ذكرت) يؤخذ منه الإسكان لغير ابن هلال عن ورش، وجاء طريق عبد الباقي عن قالون في التجريد: ١- عن ابن الفحام عن عبد الباقي عن فارس عن الخراساني عن زيد عن إسماعيل القاضي عن قالون، ٢- وعن ابن الفحام عن عبد الباقي عن فارس عن السامَرّي عن ابن شنبوذ عن ابن أبي مهران عن الحُلْواني عن قالون، ٣- وعن السامَرّي أيضًا عن محمد بن صالح وابن حمدون كلاهما عن أبي عون عن قالون. وهذه الطرق كلها ليست نشرية. ينظر: التجريد (ص٥١- ٥٢).

ثانيًا: من وافقه عن نافع: صحّ هذا الوجه في النشر عن ورش من طريق الأزرق، لكن ذكر ابن الجزري أنّ الفتح اختيار من ورش وأنّ روايته عن نافع بالإسكان[1]. ولم أجد هذا الوجه عن نافع من غير رواية ورش، وغير ظاهر التلخيص والتجريد عن قالون.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأصحاب الكتب عن راوٍ، ولم أجد أحدًا وافقهما عنه، وورد هذا الوجه في النشر عن الراوي الثاني – (ورش)–، ولكنّه اختيار من الراوي، ولم يرد هذا الوجه عن القارئ من غير ما سبق.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا بالإسكان عن قالون، ثم ذكر هذا الانفراد آخرًا.

٢- ووسمه بالانفراد، وذكر أنّه غير معروف عن قالون، وأنّ الصواب هو الإسكان[2].

٣- ولم يتعرّض للفتح عن قالون حين أعاد بيان حكم ﴿وَمَحۡيَاى﴾ في فرش سورة الأنعام، ولا على سبيل الانفراد[3].

٤- ولم يذكره في الطيبة، بل جزم بالإسكان لقالون[4].

***

٢٣٧- الموضع العاشر: انفراد أبي العزّ عن النهرواني عن ابن وردان بفتح ياء ﴿وَمَحۡيَاى﴾.

قال ابن الجزريّ: «وسكن أبو جعفر وقالون والأصبهاني عن ورش الياء من ﴿وَمَحۡيَاى﴾، ... وانفرد أبو العز القلانسي عن شيخه أبي علي الواسطي عن النهرواني عن ابن وردان بفتح الياء كقراءة الباقين، فخالف في ذلك سائر الرواة عن النهرواني كأبي الحسن بن فارس وأبي علي الشرمقاني وأبي علي العطار وعبد الملك بن سابور وأبي علي

---

(١) ينظر النشر (٣/ ٣٨٠- ٣٨٢).

(٢) ينظر النشر (٣/ ٣٨٠- ٣٨٢)، وكذلك في تقريب النشر في الأصول (١/ ٤٣٨) جزم أوّلًا بالإسكان عن قالون، ووصف ما رواه ابن بلّيمة بأنّه غير معروف.

(٣) ينظر النشر (٤/ ٤٢)، وتقريب النشر (٢/ ٥١٧).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص٧١، البيت: ٤٠٣).

المالكي، وغيرهم، بل الذين رووا ذلك عن أبي العز نفسه خالفوه في ذلك، كالحافظ أبي العلاء الهمذاني وغيره، فالصحيحُ روايتُه عن أبي جعفر هو الإسكان كما قطع به ابن سوار والهذلي وابن مهران وابن فارس وأبو العلاء وأبو علي البغدادي والشهرزوري وابن شيطا وغيرهم»[١].

- طريق أبي العز عن أبي علي الواسطي عن النهرواني عن ابن وردان من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن غلام الهراس عن أبي الفرج النهرواني عن زيد بن أبي بلال عن الداجوني عن ابن شبيب عن الفضل بن شاذان عن الحُلْواني عن قالون عن ابن وردان، وذلك من كتابيه[٢].

- **مصدر الانفراد:** لم أجد في كتابيْ أبي العز ذكر الفتح للنهرواني، وإنّما وجدته ذكره للأهوازي والرُّهاوي فحسب، فقال في الإرشاد: «وسكن ﴿مَحۡيَاى﴾ أهل المدينة إلا الرُّهاوي وابن يزداد [الأهوازي] عن أبي جعفر»، وقال في الكفاية: «وسكن أهل المدينة - إلا السلميَّ [الرُّهاوي] وابنَ يزداد [الأهوازي] عن أبي جعفر- ﴿مَحۡيَاى﴾»[٣]، وبه يظهر سبب عدم ذكر الآخذين عن أبي العز لهذا الوجه عن النهرواني.

- **من ذكر هذا الوجه: أوّلًا: من ذكره عن النهرواني عن زيد:** لم أجد أحدًا.

---

(١) النشر (٣/ ٣٨٠- ٣٨٢).

(٢) النشر (١/ ٤٩٨-٥٠٠، ٥٠٢- ٥٠٣)، والإرشاد لأبي العز (ص٦- ٧)، والكفاية الكبرى لأبي العز (ص٣٩).

(٣) إرشاد أبي العز (ص٩١)، وكفاية أبي العز (ص١٦٩)، والرُّهاوي والأهوازي في كفاية وإرشاد أبي العز يرويان — بسندهما- عن ابن شاذان — بسنده- عن ابن وردان، وليست طرقهما نشرية. ويشار إلى أنّ إسكان النهرواني وفتح الرُّهاوي والأهوازي ورد من الكنز للواسطي عن أصحابه بسندهم إلى أبي العز، حيث أسند قراءة أبي جعفر عن أصحابه بأسانيدهم إلى أبي العز بأسانيده إلى النهرواني والرُّهاوي والأهوازي (الكنز: ص١٦٤- ١٦٦)، وحين أتى لكلمة ﴿مَحۡيَاى﴾ خص الإسكان عن أبي جعفر بطريق النهرواني (الكنز: ص٤٧٩)، فيكون للرهاوي والأهوازي الفتح، فيكون موافقًا لما في الإرشاد والكفاية. ويلاحظ أيضًا أنّ ابن الجزري في هداية المهرة (ص١٦١- ١٦٢) ذكر الإسكان لأبي جعفر من طريق الشطوي وهبة الله والنهرواني، ولم يذكره للأهوازي والرُّهاوي، والظاهر أنّه في هداية المهرة اعتمد على طرق أبي العز، وما في هداية المهرة مطابق لما وقفت عليه في كتابي أبي العز.

ثانيًا: من ذكره عن زيد عن الداجوني عن ابن شبيب عن ابن شاذان:

أ- الخزاعي عن أبي القاسم الورّاق عن زيد: من المنتهى للخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي.

ب- وأبو الحسين الخبازي عن زيد: من الإيضاح عن أبي عبد الله بن أبي الحسين الخبازي عن أبيه، ومن جامع الروذباري عن القُهُندُزي عن الخبازي.

حيث ذكر الخزاعي الإسكان عن أهل المدينة واستثنى – فيمن استثنى- أبا القاسم، وذكر الروذباري الإسكان عن الحُلْواني غير الخبازي وأبي القاسم الوراق والأهوازي، وذكر الأندرابي في الإيضاح الفتح عن الخبازي عن الفضل(١).

ثالثًا: من ذكره عن ابن شاذان عن الحُلْواني عن قالون – من غير طريق زيد-:
الأهوازي عن العجلي التُّسْتَري عن ابن عبد الصمد عن ابن شاذان: من جامع الروذباري عن الأهوازي، ومن مفردة ابن شدّاد عن أبي الفتوح عن الأبهري عن الأهوازي؛ حيث ذكر ابن شدّاد أنّ الأهوازي روى فتحها، وسبق ما يتعلّق بالروذباري(٢).

٢- والعُمَري عن قالون عن ابن وردان(٣). وسبق أنّ أبا العز ذكره لابن وردان من طريقي الرُّهاوي والأهوازي.

ثانيًا: من ذكره عن أبي جعفر:

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٣٨٠)، الإيضاح [ل١٨٢/ ب]، وجامع الروذباري (٢/ ٥٤٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٨٥- ١٨٦)، والإيضاح [ل٨٦/ ب]، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٧).

(٢) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٥٤٠)، ومفردة ابن شداد (ص١٢٧)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٦٨٦)، ومفردة ابن شداد (ص٤٦- ٤٧).

(٣) ينظر: المنتهى (٣٨٠)، وجامع ابن فارس (ص٣٠٦)، والكامل (٢/ ٩٠٢)، والإيضاح [ل١٨٢/ ب]، وجامع أبي معشر (٣/ ٢١٦)، وجامع الروذباري (٢/ ٥٤٠)، وغاية الاختصار (١/ ٣٣٣).

١- ابن جماز عن أبي جعفر: من جامع الروذباري عن الأهوازي عن الخاشع عن أبي عبد الله الرازي عن الحسين الأزرق الجمّال عن الهاشمي عن إسماعيل بن جعفر عن ابن جماز[١]، حيث لم يذكر الروذباري الإسكان من هذا الطريق.

٢- وإسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر: من الإيضاح للأندرابي؛ حيث ذكر الفتح لإسماعيل عن أبي جعفر[٢].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ نسبه ابن الجزريّ إلى بعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن طريقه الفرعيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عنه، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن بعض طرقه الفرعيّة، ووردت له موافقةٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له عدّة موافقات عن الراوي من أحد طرقه، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن القارئ من غير هذه الرواية. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وما نسبه ابن الجزريّ إلى المنفرِد لم أجده عنه، بل وجدت خلافه.

- **حكم ابن الجزريّ**: جاء في الطيبة القديمة لابن الجزري – في سياق كلامه عن إسكان الياءات-:

محياي (ب)ن والخلف (ج)ودٌ (ث)بتا[٣]

وهذا يفيد الخلف عن أبي جعفر بكماله، فيكون لكلٍّ واحدٍ من راوييه الوجهان، فتفيد الطيبة القديمة الفتح لابن وردان في أحد الوجهين[٤].

ومع هذا فلم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا بالإسكان عن أبي جعفر، ثم ذكر هذا الانفراد آخرًا.

---

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٥٤٠)، وينظر الطريق فيه (١/ ٦٨٨).

(٢) تنظر القراءة في الإيضاح [ل١٨٢/ ب]، وينظر طريقه فيه [ل٨٧/ ب].

(٣) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٨/ أ].

(٤) ويشكل على عبارة الطيبة القديمة أنّها تفيد الفتح بالخلف لابن جمّاز أيضًا، مع أنّ ابن الجزري لم يشر في النشر والتقريب إلى خلافٍ عنه في الإسكان، ولم أجد هذا الوجه عن ابن جمّاز في شيء من مصادر روايته التي وقفت عليها.

٢- ووسمه بالانفراد، وأنّه مخالفٌ لسائر الرواة عن النهرواني.

٣- وذكر أنّ الرواة عن أبي العزّ خالفوه أيضًا[١].

٤- وصرّح بأن الصحيح عن أبي جعفر هو الإسكان.

٥- ولم يتعرّض للفتح عن أبي جعفر حين أعاد بيان حكم ﴿وَمَحْيَايَ﴾ في فرش سورة الأنعام، ولا على سبيل الانفراد، بل جزم له بالإسكان[٢].

٦- ولم يذكره في الطيبة الجديدة، بل جزم فيها بالإسكان لأبي جعفر[٣].

***

٢٣٨- الموضع الحادي عشر: انفراد النقّاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بفتح ياء ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾[النمل: ٢٠].

قال ابن الجزريّ: «وفتح ابن كثير وعاصم والكسائي ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ في النمل، واختلف عن هشام وابن وردان،... **وشذّ النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان** ففتحها فخالف سائر الرواة، وخالفه أيضاً جميع أهل الأداء حتى الآخذين عنه، والصواب عنه هو السكون كما أجمع الرواة عليه»[٤].

- طريق النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان من الطرق المسندة في النشر. وهو من أصول الطرق الفرعيّة. وجاء طريقه النشريّ من أربعة عشر كتابًا وطريقين مُرسَلَيْنِ، فجاء:

١- من طريق عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن النقاش: من التيسير للداني عنه، ومن طريق الشاطبية.

٢- ومن طريق الحمّامي عن النقاش:

---

(١) ينظر النشر (٣/ ٣٨٠- ٣٨٢)، وكذلك في تقريب النشر في الأصول (١/ ٤٣٨) وسمه بالانفراد.

(٢) ينظر النشر (٤/ ٤٢)، وتقريب النشر (٢/ ٥١٧).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٧١، البيت: ٤٠٣).

(٤) النشر (٣/ ٣٨٥- ٣٨٦).

أ- من طريق أبي عليّ المالكيّ عن الحمّامي: من روضة المالكي، ومن التجريد عن أبي إسحاق المالكي عن أبي علي المالكيّ.

ب- ومن طريق أبي العزّ عن غلام الهرّاس عن الحمّامي: من الكفاية والإرشاد لأبي العز، ومن غاية أبي العلاء عن أبي العز.

ج- ومن طريق ابن فارس عن الحمّامي: من جامع ابن فارس، ومن المستنير عن ابن فارس.

د- ومن طريق أبي الحسين الفارسي عن الحمّامي: من التجريد عن أبي الحسين الفارسي، ومن طريق أبي الحسين ابن الخشّاب عن الفارسي: من طرق ابن الجزريّ إلى ابن الخشّاب.

هـ- ومن الكامل عن أبي الفضل الرازي عن الحمّامي.

و- ومن المستنير عن الشرمقاني والعطار كلاهما عن الحمّامي.

ز- ومن المصباح عن الشريف الهباري عن الحمّامي.

ح- ومن غاية أبي العلاء عن أبي غالب ابن منصور عن أبي الخطاب الصوفي عن الحمّامي.

ط- ومن طريق الكِنْدِي عن الشريف أبي الفضل الهاشمي[1] عن الحمّامي: بسند ابن الجزري إلى الكندي.

٣- ومن طريق النهرواني عن النقاش:

أ- من المستنير عن أبي عليّ العطّار عن النهرواني.

ب- ومن طريق أبي العزّ عن غلام الهرّاس عن النهرواني: من إرشادَي أبي العز، ومن غاية أبي العلاء عن أبي العز.

٤- ومن طريق السعيديّ عن النقاش: من التجريد عن الفارسي عن السعيديّ.

---

(١) أبو الفضل محمد بن عبد الله بن أحمد بن المهتدي بالله، الشريف الهاشمي العباسي البغدادي الخطيب، (ت٥٣٧هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٩٤٨)، وغاية النهاية (٣/ ٤٤٢).

٥- ومن طريق ابن العّلاف عن النقاش: من التذكار لابن شيطا عنه.

٦- ومن طريق بكر بن شـاذان عن النقاش: من طريق أبي العز عن غلام الهرّاس عنه: من كتابي أبي العز، ومن غاية أبي العلاء عن أبي العزّ.

٧- ومن طريق أبي إسـحاق الطبري عن النقاش: من المسـتنير عن العطار والشـرمقاني كلاهما عن الطبري.

٨- ومن طريق الشريف الزيديّ عن النقاش:

أ- من طريق أبي معشــر عن الزيدي: من تلخيص أبي معشــر، ومن تلخيص ابن بليمة عن أبي معشر، ومن غاية أبي العلاء عن الأزجاهي[(١)] عن أبي معشر.

ب- ومن الكامل عن الزيدي.

ج- ومن المصباح عن الشريف الهباري عن الزيدي.

٩- ومن طريق العلوي[(٢)] عن النقاش: من طريق أبي العز عن غلام الهرّاس عنه: من إرشادَيْ أبي العز، ومن غاية أبي العلاء عن أبي العزّ.

١٠- ومن طريق الرَّقّي عن النقاش: من الكامل عن أبي الفضل الرازي عن الرّقّي[(٣)].

وكتاب التذكار في عداد المفقود، وطريقا الكندي وابن الخشــاب عن الحمّامي لم يُضفهما ابن الجزريّ إلى كتاب معيّن، فهما طريقان مُرسلان.

---

(١) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الأزْجاهي الأَبِيْوَردي، قرأ على أبي معشر بمكة، قرأ عليه الحافظ أبو العلاء ببغداد. ينظر: غاية النهاية (٣/ ١٢٢).

(٢) أبو محمد عبد الله بن الحسين بن الحسين الشريف العلوي الحنبلي، أخذ عن النقاش والإسكافي وغيرهم، أخذ عنه غلام الهراس والمادراني. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٤٢٢).

(٣) ينظر النشر (٤١٢- ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢٥)، وروضة المالكي (١/ ١٤٢)، والتيسير للداني (ص١١٥)، وجامع ابن فارس (ص٩١- ٩٢)، والكامل (١/ ٣٥٢)، وتلخيص أبي معشر (ص٣٤)، والمستنير (ص١٤١- ١٤٢)، والتجريد (ص٥٣)، وإرشاد أبي العز (ص١٢)، وكفاية أبي العز (ص٤١)، والمصباح (١/ ٣٤٦- ٣٤٧)، وغاية أبي العلاء (١/ ١٠٥- ١٠٦).

- **مصدر الانفراد:** لم أجد هذا الوجه عن النقاش سوى عند الداني من غير كتابي التيسير والشاطبية، حيث قال في جامع البيان: «﴿مَا لِيَ لَا أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾: فتحها ابن كثير وعاصم – بخلاف عن حفص– والكسائي وابن عامر في رواية [هشام][1]، وكذلك روى محمد بن إسماعيل الترمذي عن ابن ذكوان والداجونيُّ عن أصحابه **والنقاشُ عن الأخفشِ عنه** [أي عن ابن ذكوان]، وأسكنها الباقون»[2]، وقال في المفردات السبع في سورة النمل: «وروى النقاش عن الأخفش ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ بفتح الياء، ولم يرو ذلك عنه غيرُه»، ولم يذكر فتح هذا الموضع في باب ياءات الإضافة[3].

وقد نسب ابن الجزريّ الانفراد إلى النقاش جازمًا بنسبته له، مع أنّي لم أجده عند غير الداني من طرق النقّاش النشريّة – على كثرتها–، وذكره أيضًا الـمَغَازَلي عن النقاش، وقد أسند طريقه عن القُرُقوبي عن الشريف الزيدي عن النقّاش[4]. وعدم وروده إلّا من هذين الطريقين يقدح في نسبته إلى النقاش.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الأخفش:** لم أجد هذا الوجه عن الأخفش سوى ما سبق عن الداني عن النقاش.

ثانيًا: من وافقه عن ابن ذكوان: الداجوني عن الصوري عن ابن ذكوان:

من طريق الشّذائي عن الداجوني: من جامع الداني عن محمد بن عبد الواحد عن الداجوني.

ومن طريق القباب عن الداجوني: من غاية الاختصار لأبي العلاء عن أبي علي الحداد عن أبي القاسم العطار عن القباب – بالخلف–. **وهذا الطريق نشريّ.**

---

(١) في المطبوع: (في رواية ورش)، والتصحيح من النسخة الخطية [ج٢، ل١٣٣/ ب].

(٢) جامع البيان (٢/ ١٠٢٠).

(٣) ينظر: المفردات السبع (ص٣٠٨، ٣٣٥)،

(٤) تنظر القراءة في المنهاج للمغازلي (٢/ ٦٧٦)، وينظر طريقه فيه (١/ ٤٠– ٤١).

حيث ذكر أبو العلاء أنّ الصوريّ خيّر في ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى﴾، وذكر الداني الفتح عن الداجوني عن الصوري[1].

وذكر الداني هذا الوجه أيضًا عن محمد بن إسماعيل الترمذي عن ابن ذكوان، ولم يسند طريق الترمذي في كتابه.

ثالثًا: من وافقه عن ابن عامر: صحّ هذا الوجه في النشر عن ابن عامر من بعض طرق هشام.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لأحد أصول الطرق الفرعيّة، ولم أجد أحدًا وافقه عن أصل طريقه الرئيسيّ – وهو شيخه-، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ جدًّا عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، وبعضها نشريّ، وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

وأطلق ابن الجزريّ هذا الوجه عن المنفرِد – وهو النقّاش، ولم أجد هذا الوجه عن أغلب طرقه، وإنّما ورد من طريقين غير نشريّين.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- إذ وصفه بالشذوذ ومخالفة سائر الرواة.

٢- وذكر أنّه لم يتابعه أحدٌ، وأنّ الآخذين عنه خالفوه أيضًا.

٣- وذكر أنّ الصواب هو الإسكان كما أجمع عليه الرواة[2].

٤- وحين أعاد بيان أحكام هذه الكلمة في الفرش لم يُشِرْ إلى الإسكان لابن ذكوان ولا على سبيل الانفراد[3].

---

(١) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ١٠٢٠)، وغاية الاختصار (١/ ٣٥٢)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ٢٣٥)، وغاية الاختصار (١/ ١٠٧).

(٢) ينظر النشر (٣/ ٣٨٥- ٣٨٦)، وكذلك في تقريب النشر (١/ ٤٣٧) وصفه بالشذوذ وأنّه لم يتابعه أحد عليه.

(٣) ينظر النشر (٤/ ٢٤٩)، وتقريب النشر (٢/ ٦٢٩).

٥- وكذلك لم يذكر له الإسكان في الطيبة[١].

***

(١) ينظر طيبة النشر (ص٧١، البيت: ٤٠٢).

المطلب الثاني: الانفرادات في باب الياءات الزوائد

٢٣٩- الموضع الأول: انفراد ابن مهران عن روح بإثبات الياء في ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ﴾ في الزخرف[٦٨]، ومتابعة الهذلي له.

قال ابن الجزريّ: «وأما ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ﴾ في الزخرف فاختلفوا في إثبات يائها وفي حذفها، وفي فتحها وإسكانها، ... وحذفها الباقون في الحالين، وهم: ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وحفص **وروح، وانفرد** ابن مهران عن روح بإثباتها، وتبعه على ذلك الهذلي، وهو خلاف ما عليه أهل الأداء قاطبة»[١].

- طريق ابن مهران عن روح من الطرق النشريّة، وسبق بيانه[٢]. وطريق الهذلي عن روح من الطرق المسندة في النشر، وجاء طريقه:

١- عن ابن سابور وأبي علي المالكي كلاهما عن عبد السلام البصري عن ابن خشنام عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب عن روح.

٢-٥- وعن ابن سابور عن **الشينيزي** عن ابن خشنام. وعن ابن شبيب عن **الخزاعي** عن ابن خشنام. وعن القُهُندُزي عن **الخبازي** عن ابن خشنام. وعن **الجوردكي** عن ابن خشنام.

٦- وبسنده إلى حمزة بن علي البصري عن ابن وهب[٣]، والبصريّ من أصول الطرق الفرعيّة لابن وهب، ولم يسنده ابن الجزريّ إلّا من هذا الطريق من الكامل.

٧- وبسنده إلى ابن حبشان عن الزبيري عن روح. وابن حبشان من أصول الطرق

(١) النشر (٣/ ٣٨٧- ٣٨٨).

(٢) ينظر: ص١٨٢.

(٣) يلاحظ أنّ الهذلي ذكر في إسناده لهذا الطريق أنّ حمزة بن علي قرأ على إسماعيل البصري عن روح، ولكن ابن الجزري – تبعًا لأبي العلاء الهمذاني- استصوب أنّ حمزة بن علي قرأ على ابن وهب على روح وأنّ إسماعيل غير معروف، وعلى هذا الوجه أسنده في النشر. وينظر تعليق محقق الكامل على هذا الطريق (١/ ٤٤٠، تعليق: ١).

الفرعيّة للزبيري، ولم يسنده ابن الجزريّ طريق ابن حبشان إلّا من الكامل[(١)].

- **مصدر الانفراد:**

أ- **أطلق ابن مهران الخلف في الحذف والإثبات عن يعقوب**؛ إذ قال في الغاية: «اختلف عن يعقوب»، وقال في المبسوط: «قرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر ويعقوب: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾: بالياء في الوصل والوقف إلا أبا عمرو؛ فإنه يقف بغير ياء، واختلف عن يعقوب في إثباته»[(٢)].

ب- **وأطلق الهذلي الإثبات عن يعقوب**؛ حيث ذكر ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[الزمر: ١٠] ثم ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ﴾[الزمر: ١٧] ثم ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ﴾ ثم قال: وقف عليها كلها يعقوب بالياء[(٣)].

- **من وافق: أوّلًا: من وافق عن المعدّل عن ابن وهب عن روح:**

١- ابن خشنام عن المعدل:

أ- **من طريق الكريزي عن ابن خشنام:** من الأوسط للعماني عن الكريزي.

ب- **ومن طريق ابن فيروز الكرجي عن ابن خشنام:** من الوجيز للأهوازي عن الكرجي، ومن جامع الروذباري عن الأهوازي عن الكرجي.

---

(١) ينظر النشر (١/ ٥١٩- ٥٢١، ٥٢٣- ٥٢٥)، والكامل (١/ ٤٣٨- ٤٤٠).

(٢) الغاية لابن مهران (ص١٠٠)، المبسوط لابن مهران (ص٢٤٦)، وكذلك بالوجهين في شرح الأندرابي للغاية (ص٢٥٣)، وكذلك بالوجهين عن يعقوب في الإشارة للعراقي [ل٨٥/ أ]، وبالوجهين عن ابن مهران عن يعقوب في الإيضاح [ل٢٢٤/ ب]، وجامع الروذباري (٣/ ٢٦٤)، وليس لروح في جامع أبي معشر إلّا الحذف (ينظر: جامع أبي معشر: ٣/ ٦٦٧). فيكون الإثبات قد ورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل في الإشارة والإيضاح، ويكون الإثبات قد ورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدل في الإيضاح، وكذلك في الكامل -كما سيأتي-، ويكون الإثبات غير واردٍ من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب وابن الوكيل معًا في جامع أبي معشر.

(٣) ينظر: الكامل (٢/ ٨٩٠- ٨٩١).

ج- ومن طريق الخبازي عن ابن خشنام: من الإيضاح للأندرابي عن أبي القاسم عبد الرحمن بن أحمد العطار عن الخبازي، ومن جامع الروذباري عن القُهُندُزي عن الخبازي.

ويلاحظ أنّ الهذليّ أسند طريق القُهُندُزي عن الخبازي عن ابن خشنام.

د- ومن طريق عائذ عن المعدل: من جامع الروذباري عن الأهوازي عن أبي الحسن محمد بن عبد الرحيم العلاف البصري عن عائذ.

هـ، و، ز، ح- ومن طريق عبد السلام البصري وأبي الطاهر ابن غلبون وأبي محمد ابن الفحام السامَرّي والكارَزيني أربعتهم عن ابن خشنام: من ظاهر مفردة ابن الفحام الصقلي بطرقه إليهم.

حيث أطلق العُماني والأهوازي الإثبات عن يعقوب في الحالين، وذكر الأندرابي الإثبات في الحالين لابن وهب عن روح، وأطلق ابن الفحام الإثبات ليعقوب فيما أثبته أبو عمرو، ولم يتعرّض لخصوص هذه الكلمة، فيكون له الإثبات فيها كأبي عمرو، وأطلق الأندرابي الإثبات عن يعقوب وذكر الحذفَ للمروزي من بعض طرقه والخلفَ لابن مهران، فبقيت طرق غيرهما على الإثبات(١).

ويلاحظ أنّ الهذلي أسند عدّة طرق عن ابن خشنام، فهذه الطرق موافقةٌ له.

٢- وابن حبشان عن المعدل: من الإيضاح للأندرابي عن العطار عن الخبازي عن ابن حبشان؛ حيث ذكر الأندرابي الإثبات في الحالين لابن وهب عن روح(٢).

ثانيًا: من وافق عن ابن وهب عن روح: ابن خشنام عن الزبيري عن ابن وهب: من جامع الروذباري عن القُهُندُزي عن الخبازي عن ابن خشنام؛ كما سبق عن الروذباري(٣).

(١) تنظر القراءة في الأوسط للعماني (ص٤٢٧)، والوجيز (ص٤٩٦)، والإيضاح (ل٢٢٤/ ب)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٦٤)، ومفردة ابن الفحام (ص١٥٢- ١٥٣)، وتنظر الطرق في الأوسط (ص٦٦)، والوجيز (ص٥١)، والإيضاح (ل١٠٠/ ب)، وجامع الروذباري (١/ ٧٠٦- ٧٠٧)، ومفردة ابن الفحام (ص١٠٠- ١٠٣).

(٢) تنظر القراءة في الإيضاح (ل٢٢٤/ ب)، وينظر طريقه فيه (ل١٠٠/ ب).

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٢٦٤)، وينظر طريقه فيه (١/ ٧٠٧).

ثالثًا: من وافق عن روح: أبو الطيب ابن حمدان عن روح: من مفردة ابن شريح عن ابن نفيس عن السامَرّي عن ابن حمدان؛ حيث ذكر أنّه اختلف عن روح في حذف الياء وإثباتها، وذكر أنّه قرأ بالإثبات في الحالين والحذف في الحالين(١).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ نسبه ابن الجزريّ لأحد الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، وذكر اتبّاع بعضهم لهم، وورد موافقاتٌ عديدةٌ عن أصل الطريق الفرعيّ، ووردت موافقاتٌ يسيرةٌ عن أصل الطريق الرئيسيّ وعن الراوي، وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه ذكر أصحاب الإثبات ولم يذكر فيهم روحًا، ثمّ أطلق الحذف عن الباقين ونصّ على أنّ روحًا منهم، وبعد ذلك ذكر إثبات ابن مهران عنه موسومًا بالانفراد.

٢- ووصفه بأنّه خلاف ما عليه أهل الأداء قاطبة(٢).

٣- وحين تعرّض لحكم ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ﴾ في فرش سورة الزخرف: لم يذكر إثباتها عن روح ولا على سبيل الانفراد، بل جزم بالحذف عنه في الباقين(٣).

٤- ولم يتعرّض لإثباتها عن روح في تقريب النشر ولا على سبيل الانفراد، بل جزم له بالحذف في الباقين(٤).

٥- وجزم بالحذف لروحٍ في الطيّبة(٥).

***

٢٤٠- الموضع الثاني: انفراد الهذلي بحذف ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ﴾ عن أبي عمرو وقفاً.

(١) تنظر القراءة في مفردة ابن شريح (ص١٥٠)، وينظر طريقه فيه (ص٥١).

(٢) ينظر النشر (٣/ ٣٨٧- ٣٨٨).

(٣) ينظر النشر (٤/ ٣٣٨).

(٤) ينظر تقريب النشر (٢/ ٦٨٢).

(٥) ينظر طيبة النشر (ص٧١، الأبيات: ٤٠١- ٤٠٢).

قال ابن الجزريّ: «وأما ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ﴾ في الزخرف فاختلفوا في إثبات يائها وفي حذفها، وفي فتحها وإسكانها، ... فأثبت الياء ساكنةً وصلاً: نافع **وأبو عمرو** ... ووقفوا عليها كذلك، ... وشذّ الهذلي بحذفها عن أبي عمرو وقفاً، وهو وهم؛ فإنّه ظنّ أنّها عنده من الزوائد فأجراها مجرى الزوائد في مذهبه، وليست عنده من الزوائد، بل هي عنده من ياءات الإضافة؛ فإنّه نص على أنّه رآها ثابتة في مصاحف المدينة والحجاز كما سنذكره في موضعه، وإذا كانت عنده ثابتة وجب أن تكون من ياءات الإضافة، وإذا كانت كذلك وجب إثباتها في الحالين»[١].

- طريق الهذلي عن أبي عمرو من الطرق النشريّة، وسبق بيانه[٢].

- **مصدر الانفراد:** قال الهذليّ: «وأما ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ﴾ فالمفضّلُ وأبانُ وأبو بكر غيرَ البرجميّ: يفتحون الياء في الوصل، **وهي في مصاحف أهل الشام والمدينة ثابتة**، ويقرؤها مكّيٌّ وإسحاقُ طريق ابنه وكوفيٌّ – غيرَ من ذكرنا-: بغير ياء في الوصل والوقف.

وقف عليها كلّها[٣] يعقوبُ وسلامُ: بالياء، وافقهما البرجميّ في (يا عبادي الذين ءامنوا). قال ابن مجاهد: من قرأ في الوصل بفتح الياء يجب أن يقف بالياء، ومن لم يفتح يقف بغير ياء، **أما أهل البصرة في ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ﴾ فكأهل المدينة**»[٤]، وهذه العبارة تفيد الإثبات لأهل البصرة، ولا تفيد الحذف لهم – خلافًا لما ذكره ابن الجزريّ عن الهذليّ-. والله أعلم.

- **من ذكر الحذف: أوّلًا: من ذكره عن اليزيدي عن أبي عمرو:** لم أجد أحدًا ذكره من طرق اليزيدي.

ثانيًا: من ذكره عن أبي عمرو:

---

(١) النشر (٣/ ٣٨٧- ٣٨٨).

(٢) ينظر: ص٨٧٦ .

(٣) قوله: (كلها) يرجع إلى (يا عباد الذين ءامنوا) و(فبشر عباد)، و(يا عباد فاتقون) و(يا عباد لاخوف) التي ذكرها آخراً.

(٤) الكامل (٢/ ٨٩١).

١- محبوب عن أبي عمرو: من طريق الأهوازي[١].

٢- وأبو أيوب عن أبي زيد عن أبي عمرو: من المصباح عن ابن عتاب بسنده إلى أبي أيوب[٢].

٣- وهارون العتكي عن أبي عمرو: من المصباح بطرقه إليه[٣].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ منسوبٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن قارئٍ، ولم أجد أحدًا وافقه عن الراوي، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ جدًّا عن القارئ من بعض طرق رواياتٍ غير مشهورة. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وما نسبه ابن الجزريّ إلى المنفرِد – وهو الهذليّ- لم أجده في كتابه، بل وجدت الوجه المشهور فقط.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا بالإثبات عن أبي عمرو، وبعد أن فرغ من بيان مذاهب القراء في هذه الكلمة ذكر حذف الهذلي لأبي عمرو.

٢- ووصفه بالشذوذ وأنّه وهم، وذكر منشأ غلطه، وأنّه يجب إثباتها في الحالين – أي لأبي عمرو–[٤].

٣- وحين تعرّض لحكم ﴿يَعِبَادِ لَا خَوۡف﴾ في فرش سورة الزخرف جزم بالإثبات لأبي عمرو ولم يتعرّض لانفراد الهذليّ[٥].

---

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٢٦٤)، والمصباح (٤/ ١٢٩)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٤٥٩- ٤٦٠)، والمصباح (١/ ٦٠٦- ٦٠٧).

(٢) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ١٢٩)، وينظر طريقه فيه (١/ ٥٩٥- ٥٩٦).

(٣) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ١٢٩)، وينظر طريقه فيه (١/ ٥٩٧- ٥٩٩).

(٤) ينظر النشر (٣/ ٣٨٧- ٣٨٨).

(٥) ينظر النشر (٤/ ٣٣٨).

٤- وكذلك جزم في تقريب النشـــر بالإثبات لأبي عمرو، ولم يذكر غيره عنه ولا على سبيل الانفراد[(١)].

٥- ولم يذكر الحذف لأبي عمرو في الطيبة، بل ذكره عن غيره[(٢)].

***

٢٤١- الموضـــع الثـالـث: انفراد الحنبلي عن ابن وردان بإثبـات اليـاء في ﴿ كَٱلْجَوَابِ ﴾[سبأ: ١٣].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن ابن وردان بإثباتها، وقد تابعه الأهوازي على ذلك فخالف ســائر الرواة في ذلك»[(٣)]، وكذلك في تقريب النشـــر في الأصـول في جعل هذا انفرادًا للحنبلي عن هبة الله عن ابن وردان[(٤)]، وقال في النشـر في فرش سورة سبأ: «وانفرد الحنبلي عن عيسى بن وردان بذلك»[(٥)]، فجعله انفرادًا للحنبلي عن ابن وردان مباشرةً، وكذلك جعله في التقريب في فرش سورة سبأ[(٦)].

- طريق الحنبليّ عن هبة الله عن ابن وردان من الطرق النشريّة، وسبق[(٧)].

- **مصدر الانفراد:**

١- ذكر أبو العز هذا الوجه عن الحنبلي في كتابه الكفاية، وذكره عن هبة الله في كتابه الإرشاد، وطريقه عن هبة الله جاء من طريق الحنبلي فحسب.

٢- ولم يذكره أبو الكرم في المصباح[(٨)].

---

(١) ينظر تقريب النشر (٢/ ٦٨٢).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٧١، الأبيات: ٤٠١- ٤٠٢).

(٣) النشر (٣/ ٤٠٦).

(٤) ينظر تقريب النشر (١/ ٤٤١).

(٥) النشر (٤/ ٢٨٣).

(٦) ينظر تقريب النشر (٢/ ٦٥٠).

(٧) ينظر: ص٤٠٣ .

(٨) ينظر: إرشاد أبي العز (ص١٧٥)، وكفاية أبي العز (ص٢٦٢)، والمصباح (٤/ ٣٩).

٣- وأمّا كتابا ابن خيرون فهما في عداد المفقود، ولكن لا يبعد عدمُ ذكر ابن خيرون لهذا الوجه؛ لأنّ أبا الكرم وابنَ ظفر الـــمَغازليَّ صاحبَ المنهاج شاركا ابن خيرون في الأخذِ عن ابن عتاب وإســـنادِ طريق الحنبلي من طريقه، ولم يذكرا هذا الوجه من هذا الطريق[١].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن جعفر عن الحُلْواني:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن الحُلْواني عن قالون: أحمد بن محمد بن عبد الصـــمد عن ابن شاذان عن الحُلْواني: من طريق الأهوازي عن العجلي التُّسْتَري عن ابن عبد الصمد: من جامع الروذباري عن الأهوازي، ومن إرشـــاد وكفاية أبي العز عن غلام الهراس عن الأهوازي.

ثالثًا: من وافقه عن قالون عن ابن وردان: العُمَري عن قالون: من جامع الروذباري عن الأهوازي بسنده إلى ابن شنبوذ عن العُمَري.

رابعًا: من وافقه عن أبي جعفر: إسماعيل بن جعفر عن ابن جمّاز:

أ- من طريق الهاشمي عن إسماعيل: من جامع الروذباري عن الأهوازي عن الخاشع عن أبي عبد الله الرازي عن الحسين الأزرق الجمّال عن الهاشمي.

ب- ومن طريق الدوري عن إسماعيل: من جامع الروذباري عن الأهوازي عن الباهلي عن زكريا بن عيسى عن الدوري.

حيث ذكر الروذباريّ أنّ الأهوازي يثبتها عن أبي جعفر وصـــلًا، وذكر أبو العزّ إثباتها وصلًا عن الأهوازي عن أبي جعفر[٢].

ويلاحظ أنّ جميع الموافقات هي من طريق الأهوازي من جامع الروذباري وكتابي أبي العز. وصرّح ابن الجزريّ بمتابعة الأهوازي للحنبلي.

---

(١) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المنهاج (٢/ ٧١٩)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٠).

(٢) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ١٨١)، ووالإرشاد (ص١٧٥)، وكفاية أبي العز (ص٢٦٢)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٦٨٦- ٦٨٩)، والإرشاد (ص٧)، وكفاية أبي العز (ص٤٠).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن راوٍ، ولم يوافقه أحدٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن القارئ من غير هذه الرواية. وجميع هذه الموافقات تدور على طريق الأهوازي. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وأطلق ابن الجزريّ هذا الانفراد عن صاحب الانفراد، مع أنّه لم يرد إلّا من بعض طرقه المتفرّعة عنه.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ هذا الوجه في "هداية المهرة" عن هبة الله والأهوازي كلاهما عن ابن وردان(١)، وكذلك ذكره في الطيبة القديمة عن ابن وردان بالخلف؛ حيث قال فيها:

...الجواب (ج)د (حقا) (**خ**)**لا** **خلف**..................(٢)

لكنّه لم يعتدّ به؛ إذ لم يذكره في الطيبة الجديدة(٣)، مع ذكره في النشر والتقريب موسومًا بالانفراد(٤).

***

٢٤٢- الموضع الرابع: انفراد سبط الخياط في المبهج بإثبات الياء في ﴿تَسْـَٔلْنِ﴾ في هود[٤٦] عن أبي نشيط في حالة الوصل.

قال ابن الجزريّ: «واتفق أبو عمرو، وأبو جعفر ويعقوب وورش على الإثبات في ﴿تَسْـَٔلْنِ﴾ في هود، وانفرد في المبهج بإثباتها عن أبي نشيط، فخالف سائر الرواة عنه، وهم في الإثبات على أصولهم»(٥).

---

(١) ينظر هداية المهرة لابن الجزريّ مع شرح د. يوسف بن عوض العوفي (ص١٦٦).

(٢) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٩/ أ].

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٧٢، البيت: ٤١٢).

(٤) ينظر النشر (٣/ ٤٠٦)، وتقريب النشر (١/ ٤٤١).

(٥) النشر (٣/ ٤٠٨)، وقوله: (وهم في الإثبات على أصولهم) أي من إثبات الزوائد في الحالين أو في الوصل فقط.

- طريق المبهج عن أبي نشيط عن قالون من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشّذَائي عن **ابن بويان** عن أبي حسان عن **أبي نشيط** عن **قالون**. وذلك من كتابه المبهج(١).

- **مصدر الانفراد**: نصّ في المبهج على إثبات الياء في الوصل لأبي مروان وأبي نشيط عن قالون(٢). وطريقه عن أبي نشيط جاء من طريقي ابن بويان وابن شنبوذ، وليس طريق ابن شنبوذ نشريًّا، وكذلك ليس طريق أبي مروان نشريًّا.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الشّذَائي عن ابن بويان**: لم أجد أحدًا وافقه من طرق الشّذَائي.

ثانيًا: من وافقه عن ابن بويان عن أبي حسان عن أبي نشيط(٣): الأهوازي عن الكتاني عن ابن بويان: من جامع الروذباري عن الأهوازي؛ حيث قال الروذباري: (بإثبات الياء في الوصل: نافع غير الأصمعي والمسيبي وقالون: إلّا أبا مروان، والعجليَّ عن ابن صالح عنه [أي عن قالون]، وأبا نشيط طريق ابن الصلت، وابنَ بويان طريق أبي علي [الأهوازي] عنه)، وهذا يفيد إثبات الياء وصلًا عمّن استثناهم عن قالون، لكن يشار إلى أنّه قال بعد ذلك: (وقرأت عن أبي علي عن أحمد بن صالح وأبي مروان عن قالون، وعن ابن شنبوذ عن أبي نشيط عنه: **بياء في الوقف دون الوصل**، وعن أبي بكر [المروزي] عن أبي مروان عن قالون وعن ابن الصلت [هو ابن شنبوذ] عن أبي نشيط: بياء في الوصل كورشٍ وغيره)، وفيه اختلاف عن أبي مروان وابن شنبوذ عن أبي نشيط وابن صالح من طريق الأهوازي؛ إذ ذكر في العبارة الثانية الإثبات وقفًا لا وصلًا، وذكر

---

(١) ينظر النشر (١/ ٣١٧- ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٣٣)، والمبهج (١/ ٦١- ٦٢).

(٢) ينظر المبهج (٢/ ٦٤٠)، وأيضًا ذكره عن أبي نشيط في كتابه الاختيار (٢/ ٤٥٤).

(٣) يشار إلى أنّ ابن مهران أطلق في الغاية (ص٦٢) إثبات الياء عن أهل المدينة، لكنّه في المبسوط (١٤١) ذكر أنّ قالون يقرأ بلا ياء، وقد أسنده من عين طريق الغاية، ولم يرد إثبات الياء عن قالون من طريق ابن مهران في شرح الغاية ولا في الإشارة ولا في الكامل ولا في الإيضاح ولا في جامع الروذباري، وهذا يشير إلى أنّ عبارة الغاية ليست على إطلاقها.

في العبارة الأولى الإثبات وصلًا(١).

ثالثًا: من وافقه عن أبي نشيط عن قالون – من غير طريق ابن بويان–: ابن شنبوذ عن أبي حسان عن أبي نشيط:

١– من طريق الشّذَائي عن ابن شنبوذ:

أ. **من طريق الخزاعي عن الشّذَائي:** من المنتهى للخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي.

ب. **ومن طريق الكارَزيني عن الشّذَائي:** من جامع أبي معشر عن الكارَزيني.

٢– ومن طريق الشنبوذي عن ابن شنبوذ: من جامع أبي معشر عن الكارَزيني عن الشنبوذي.

٣– ومن طريق الأهوازي عن الغضائري عن ابن شنبوذ: من جامع الروذباري وجامع أبي معشر كلاهما عن الأهوازي، ومن الإقناع عن الحصّار عن القرطبي عن الأهوازي.

حيث ذكر الخزاعي وأبو معشر والروذباري وابن الباذش إثبات الياء عن ابن شنبوذ عن أبي نشيط(٢).

وذكره الداني عن ابن شنبوذ عن أبي نشيط، وهو ليس من طرق كتابه(٣).

رابعًا: من وافقه عن قالون:

١– أبو مروان عن قالون: من طريق الشّذَائي عن البلخي(٤)، ومن طريق أبي طاهر

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٦٣٧)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣١٨).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤١٩)، وجامع أبي معشر (٣/ ٣١٥)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٣٧)، والإقناع (ص٣٣٢)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٧– ١٢٨)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٦٩)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٧– ٣١٨)، والإقناع (ص١٥– ١٦).

(٣) ينظر: جامع البيان (١/ ٨٨٧).

(٤) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤١٩)، والكامل (٢/ ٨٨٣، ٨٨٦)، وجامع أبي معشر (٣/ ٣١٥)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٣٧)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٦)، والكامل (١/ ٢٧٩)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧١– ٣٧٢)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٩).

بسنده إلى ابن نصر الترمذي(١)، ومن طريق الأهوازي بسنده إلى ابن العلاء(٢).

٢- وأحمد بن صالح عن قالون: من طريق الأهوازي(٣).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد أحداً وافقه في طريقه الفرعيّ - (الشّذَائي)-، ووردت له موافقةٌ في أصل طريقه الفرعيّ - (ابن بويان)- من طريق الأهوازيّ، ووردت له عدة موافقاتٍ عن أصل طريقه الرئيسيّ من غير أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ الخلف لقالون في الطيبة القديمة؛ حيث قال فيها:

........تسألن (ج)د (حما) **(بـ)ي الخلف** (ث)ق ....(٤)

ولكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه؛ فإنّه لم يذكره لقالون في الطيبة الجديدة؛ مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد(٥).

***

٢٤٣- الموضع الخامس: انفراد الهذلي عن الشّذَائي عن أبي نشيط بإثبات الياء في ﴿وَٱتَّبِعُونِ هَٰذَا﴾[الزخرف: ٦١].

(١) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ٨٨٧)، وجامع أبي معشر (٣/ ٣١٥)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ١٩٧- ١٩٨)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧١- ٣٧٢).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٣١٥)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٣٧)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٣٧١- ٣٧٢)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٩).

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٦٣٧)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣١٦).

(٤) ينظر طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٩/ أ].

(٥) ينظر النشر (٣/ ٤٠٨)، وتقريب النشر (١/ ٤٤٣)، وطيبة النشر (٧١، الأبيات: ٤٠٩- ٤١٠).

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الهذلي عن الشّـذَائي عن أبي نشـيط بإثبات الياء في ﴿وَٱتَّبِعُونِ﴾، فخالف سـائر الناس عنه وعن أبي نشـيط، وإنّما ورد ذلك عن قالون من طريق أبي مروان وأبي سليمان»(١).

- طريق الهذلي عن الشّذَائي عن أبي نشيط عن قالون من الطرق المسندة في النشر، وجاء طريقه النشري: من كتابه الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي عن الشّذَائي عن ابن بويان عن أبي حسان عن أبي نشيط(٢).

- **مصدر الانفراد:** ذكر في الكامل إثبات بعض المواضع لقالون والمسيبي، ثمّ ذكر أنّه زاد المسيبي والشّذَائي عن أبي نشيط ﴿وَٱتَّبِعُونِ﴾، أي فيثبتان الياء فيها(٣).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن أبي نشـيط عن قالون:** لم أجد أحدًا وافقه من طرق أبي نشيط.

ثانيًا: من وافقه عن قالون:

١- أبو مروان عن قالون: من طريق الشّـذَائي عن البلخي(٤)، ومن طريق أبي طاهر بسنده إلى ابن نصر الترمذي(٥)، ومن طريق الأهوازي بطرقه إلى ابن العلاء(٦).

(١) النشر (٣/ ٤١٣).
(٢) ينظر: النشر (١/ ٣١٧- ٣١٨، ٣٢٠)، والكامل (١/ ٢٦٦).
(٣) الكامل (٢/ ٨٨٦).
(٤) تنظر القراءة في المنتهى (ص٥٧٣)، والكامل (٢/ ٩٠٢)، وجامع أبي معشر (٣/ ٦٦٧)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٦٥)، والمبهج (٢/ ٨٠٨)، والاختيار لسبط الخياط (٢/ ٦٩٧)، والمصباح (٤/ ١٢٨)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٦)، ، والكامل (١/ ٢٧٩)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧١- ٣٧٢)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٩)، والمبهج (١/ ٦٠)، والاختيار (١/ ٧٧)، والمصباح (١/ ٢٣٥- ٢٣٦).
(٥) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ١١٠٣)، وجامع أبي معشر (٣/ ٦٦٧)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ١٩٧- ١٩٨)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧١).
(٦) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٦٦٧)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٦٥)، والمصباح (٤/ ١٢٨)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٣٧٢)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٩)، والمصباح (١/ ٢٣٦).

٢- وأبو سليمان عن قالون: من طريق الشّذَائي[١] والشنبوذي[٢] كلاهما عن ابن شنبوذ عن أبي سليمان.

٣- والشحام عن قالون: من طريق الأهوازي[٣]، ومن المصباح عن الكارَزِيني والقاضي أبي العلاء[٤].

ثالثًا: من وافقه عن نافع:

١- إسماعيل بن جعفر عن نافع: ورد الإثبات عنه من طرق عديدة[٥].

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٥٧٣)، وجامع البيان (٢/ ١١٠٣)، وجامع أبي معشر (٣/ ٦٦٧)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٦٥)، والمبهج (٢/ ٨٠٨)، والاختيار (٢/ ٦٩٧)، والمصباح (٤/ ١٢٨)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٥)، وجامع البيان (١/ ١٩٨)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧٠)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٠)، والمبهج (١/ ٥٩- ٦٠)، والاختيار (١/ ٧٦)، والمصباح (١/ ٢٢٠- ٢٢٢).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٦٦٧)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٦٥)، والمصباح (٤/ ١٢٨)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٣٧٠)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٠)، والمصباح (١/ ٢٢٠- ٢٢٣).

(٣) تنظر القراءة في الوجيز (ص٤٩٦)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٦٥)، وتنظر الطرق في الوجيز: (ص٤٧- ٤٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣١١).

(٤) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ١٢٨)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٢٢٤- ٢٢٦).

(٥) ينظر: السبعة (ص٥٩٠)، والغاية (ص٩٩)، والمبسوط (ص٤٠٠)، والتذكرة (ص٥٤٨)، والمنتهى (ص٥٧٣) والأوسط (ص٤٢٤)، وروضة المالكي (١/ ٤٦٥)، والإشارة [ل٨٤/ ب]، وجامع البيان (٢/ ١١٠٣)، والمفردات السبع (ص٧٥)، والتعريف (ص١٠٩)، وجامع ابن فارس (ص٤٨٩)، وجامع الفارسي [ل٢٠٣/ أ]، والإيضاح [ل٢٢٤/ ب]، وجامع أبي معشر (٣/ ٦٦٧)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٦٥)، والمستنير (ص٥٥٥)، وروضة المعدل (٢/ ٤٠٧)، وإرشاد أبي العز (ص١٩٣)، وكفاية أبي العز (ص٢٨١)، والاختيار لسبط الخياط (٢/ ٦٩٧)، والمنهاج لابن ظفر (٢/ ٧٧٦)، والمصباح (٤/ ١٢٨)، وغاية الاختصار (١/ ٣٦٧)، وتذكرة الحراني (ص٣٢٦).

٢- والمسيبي عن نافع: من طريق محمد بن إسحاق عن المسيبي[١]، ومن طريق ابن واصل[٢] والطحان والمروزي[٣] ثلاثتهم عن ابن سعدان عن المسيبي.

٣- وورش عن نافع: من طريق الخزاعي بسنده إلى ابن عيسى عن يونس عن ورش[٤].

٤- وابن جماز عن نافع: من طريق ابن مجاهد[٥]، ومن طريق الأهوازي[٦].

٥- وخارجة عن نافع: من طريق الأهوازي[٧]، ومن طريق ابن مجاهد[٨].

٦- وأبو خليد عن نافع: من طريق الأهوازي[٩].

٧- وكردم عن نافع: من المصباح[١٠].

---

(١) تنظر القراءة في التذكرة (ص٥٤٨)، وينظر الطريق فيه (ص١٣- ١٤).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٥٧٣)، وجامع البيان (٢/ ١١٠٣)، وجامع أبي معشر (٣/ ٦٦٧)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٦٥)، وتنظر الطرق فيالمنتهى (ص١٢٤)، وجامع البيان (١/ ١٩٠)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٩٧- ٣٩٨، ٤٠٠)، وجامع الروذباري (١/ ٣٣٠- ٣٣١).

(٣) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٦٦٧)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٩٩، ٤٠٠).

(٤) تنظر القراءة في المنتهى (ص٥٧٣)، وجامع أبي معشر (٣/ ٦٦٧)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٦٥)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٠- ١٢١)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٨٠)، وجامع الروذباري (١/ ٢٩٤- ٢٩٥).

(٥) تنظر القراءة في السبعة (ص٥٩٠)، والمصباح (٤/ ١٢٨)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٨٨)، والمصباح (١/ ٢٤٨).

(٦) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٢٦٥)، والمصباح (٤/ ١٢٨)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٣٣٢- ٣٣٣)، والمصباح (١/ ٢٤٩).

(٧) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٢٦٥)، والمصباح (٤/ ١٢٨)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٣٣٣)، والمصباح (١/ ٢٥٩- ٢٦١).

(٨) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ١٢٨)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٦١).

(٩) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٢٦٥)، والمصباح (٤/ ١٢٨)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٣٣٤)، والمصباح (١/ ٢٤٦- ٢٤٧).

(١٠) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ١٢٨)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٦٢- ٢٦٣).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ؛ لم أجد أحدًا وافقه. ووردت له موافقات عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسي، ووردت له موافقات عديدة عن القارئ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه وسمه بالانفراد، وبمخالفة سائر الناس عن الشّذَائي وأبي نشيط[1].

٢- وحين أعاد بيان أحكام هذه الكلمة في فرش سورة الزخرف لم يتعرّض لإثباتها عن قالون ولا على سبيل الانفراد[2].

٣- ولم يذكره في الطيبة[3].

***

٢٤٤- الموضع السادس: انفراد سبط الخيّاط في الكفاية عن ابن شنبوذ عن قنبل بحذف ياء ﴿ءَاتَىٰنِ﴾[النمل: ٣٦] وقفاً.

قال ابن الجزريّ: «أما ﴿ءَاتَىٰنِ ٱللَّهُ﴾ فأثبت الياء فيها مفتوحة وصلاً: نافع وأبو عمرو وأبو جعفر وحفص ورويس، وحذفها الباقون في الوصل لالتقاء الساكنين، واختلفوا في إثبات الياء في الوقف: فأثبتها يعقوب وابن شنبوذ عن قنبل. واختلف عن أبي عمرو وقالون وحفص، ... ولم يذكر سبط الخياط في كفايته الإثبات في الوقف لغير حفص. ووقف الباقون بغير ياء، ... وانفرد صاحب "المبهج" من طريق الشّذَائي عن ابن شنبوذ عن قنبل بفتح الياء وصلا أيضاً كرويس[4]، ولم يذكر لابن شنبوذ في "كفايته"

---

(١) ينظر النشر (٣/ ٤١٣)، وكذلك وسمه بالانفراد في التقريب (١/ ٤٤٤).

(٢) ينظر النشر (٤/ ٣٣٩)، وتقريب النشر (٢/ ٦٨٢).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٧٢، البيت: ٤١٣).

(٤) طريق الشّذَائي عن ابن شنبوذ عن قنبل ليس من طرق النشر، فيكون انفراد المبهج عن الشّذَائي غير نشريّ.

إثباتا في الوقف، فخالف سائر الرواة»[1].

– طريق الكفاية عن ابن شنبوذ عن قنبل من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ:

١– من قراءة أبي القاسم الحريري وسبط الخياط كلاهما عن أبي المعالي ثابت بن بندار عن أبي تغلب عن **القاضي أبي الفرج الجريري** عن **ابن شنبوذ** عن **قنبل**.

٢– ومن قراءة السبط على جده أبي منصور الخياط عن الخبّاز عن **الجريري** عن **ابن شنبوذ** عن **قنبل**[2].

– **مصدر الانفراد:** قال السبط في الكفاية في القراءات الست: «قرأ نافع وأبو عمرو وحفص ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ بياء مفتوحة في الوصل، وزاد حفص إثباتها ساكنة في الوقف، وقرأ الباقون بغير ياء في الوقف والوصل»[3].

– **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن أبي تغلب أو عن الخباز عن الجريري:** لم أجد أحدًا وافقه عن أبي تغلب. وورد هذا الوجه في جامع أبي معشر عن الخباز عن الجريري؛ حيث لم يذكر له أبو معشرٍ إثباتًا، وإنّما ذكر الإثبات لابن شنبوذ من طريق الأهوازي والخزاعي[4]. ويلاحظ أنّ أبا معشر أطلق الوقف بالياء عن قنبل في التلخيص، وقد أسند فيه طريق الخباز عن القاضي[5].

ثانيًا: من وافقه عن الجريري – من غير طريق أبي تغلب والخباز–: الأهوازي عن الجريري، من روضة المعدّل، حيث خصّ المعدل الإثبات عن قنبل بطريق الزينبي، ولم

(١) النشر (٣/ ٤١٧– ٤١٩)، وطريق سبط الخياط من المبهج عن الشّذَائي عن ابن شنبوذ عن قنبل ليس من طرق النشر.

(٢) ينظر النشر (١/ ٣٦٤– ٣٦٧)، وكفاية السبط [ل٢/ ب– ل٣/ أ].

(٣) كفاية السبط [ل٢٩/ أ]، وكذلك لم يذكر في الاختيار الإثبات من طريق أبي منصور عن الخبازي عن القاضي أبي الفرج عن ابن شنبوذ، بل خص الإثبات عن ابن شنبوذ بطريق المؤدب (تنظر القراءة في الاختيار: ٢/ ٥٩٩، وينظر طريقه: ١/ ٥٠).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٥٣٨– ٥٣٩)، وينظر طريقه فيه (١/ ٤١٨).

(٥) تنظر القراءة في التلخيص (ص٢٦٣)، وينظر طريقه فيه (ص٣١– ٣٢).

يذكر ابن شنبوذ، فيكون له الحذف[1].

ثالثًا: من وافقه عن ابن شنبوذ:

١- المطوعي عن ابن شنبوذ: من تبصرة البيان للسعيدي عن المطوعي؛ فإنّه ذكر الفتح لنافع وأبي عمرو وحفص ورويس، وإثبات الياء وقفاً ليعقوب، وقال: (وهو قياس من يفتح)، ويؤخذ منه الحذف لابن كثير بكماله في الحالين[2].

٢- ومحمد الطرازي عن ابن شنبوذ: من الإشارة للعراقي عن الطرازي؛ فإنّه لم يذكر لابن شنبوذ إثباتًا، فيندرج في عموم من أطلق لهم الحذف[3].

٣- والسامَرّي عن ابن شنبوذ: من **المفردات للداني** عن فارس عن السامَرّي، ومن **الكامل**: عن ابن شبيب عن الخزاعي عن السامَرّي، وعن ابن نفيس وابن الذرب وأبي الحسين الخشاب ثلاثتهم عن السامَرّي؛ حيث لم يذكر الهذليّ الإثبات لقنبل، وأطلق الداني الحذف في الحالين في هذا الموضع[4].

٤- والشطوي عن ابن شنبوذ: من **الكامل** عن الذارع عن السلمي عن الشطوي، ومن **جامع أبي معشر** عن الكارَزيني عن الشطوي، ومن **روضة المعدل** عن أبي عبد الله محمد بن إبراهيم عن أبي الحسن الرزاز عن الشطوي؛ كما سبق عن الهذليّ وأبي معشر والمعدّل[5]. **وطريق الكامل نشريّ.**

---

(١) تنظر القراءة في روضة المعدل (٢/ ٣٦١)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٠٤).

(٢) تنظر القراءة في تبصرة البيان (ص٢٩٢)، وينظر طريقه فيه (ص٨٠).

(٣) تنظر القراءة في الإشارة [ل٦٨/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٥/ أ].

(٤) تنظر القراءة في المفردات السبع (ص١٧٠)، والكامل (٢/ ٨٩٠)، وتنظر الطرق في المفردات السبع (ص١٣٠)، والكامل (١/ ٣٣١).

(٥) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٨٩٠)، جامع أبي معشر (٣/ ٥٣٨- ٥٣٩)، وروضة المعدل (٢/ ٣٦١)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٣١)، وجامع أبي معشر (١/ ٤١٨)، وروضة المعدل (١/ ٢٠٤).

ويلاحظ أنّ الشطوي له هذا الوجه من المبهج؛ حيث خصّ السبط الإثبات لابن شنبوذ بطريق الشّذَائي، فيكون للشطوي الحذف[1]، ولم يتعرّض ابن الجزري لما في المبهج عن الشطوي مع أنّه أسند طريقه[2].

٥- والشّذَائي عن ابن شنبوذ: من جامع أبي معشر عن الكارَزيني عن الشّذَائي؛ كما سبق عن أبي معشر[3].

رابعًا: من وافقه عن قنبل: صحّ هذا الوجه في النشر عن قنبل من طريق ابن مجاهد.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقتان عن أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له عدّة موافقات عن أصل طريقه الرئيسيّ، وأحدها نشريّ، وصحّ هذا الوجه في النشر عن الراوي.

- **حكم ابن الجزريّ:** عبارة الطيبة مجملةٌ في هذا الوجه؛ فإنّه أطلق فيها الخلف عن قنبل، وهذا لا يقتضي قبولَ هذا الوجه من طريق ابن شنبوذ ولا ردَّه. ولكنّه لم يعتدّ به:

١- فإنّه جزم في النشر أوّلًا بالإثبات لابن شنبوذ عن قنبل، ثم ذكر آخرًا هذا الوجه عنه موسومًا بالانفراد، وبمخالفة سائر الرواة[4].

٢- وجزم في تقريب النشر بالإثبات لابن شنبوذ عن قنبل، ولم يشر إلى الحذف له ولا على سبيل الانفراد[5].

***

(١) وجاء طريقه في المبهج: عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عنه، فيتفق مع أبي معشر في هذا الوجه عن الكارَزيني عن الشطوي.

(٢) تنظر القراءة في المبهج (١/ ٣٨٣، ٢/ ٧٤٥)، وينظر طريقه فيه (١/ ٤٥).

(٣) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٥٣٨- ٥٣٩)، وينظر طريقه فيه (١/ ٤١٨).

(٤) ينظر النشر (٣/ ٤١٧- ٤١٩).

(٥) ينظر تقريب النشر (١/ ٤٤٥).

٢٤٥- الموضع السابع: انفراد أبي الفتح فارس من قراءته على عبد الباقي عن أصحابه عن قالون في ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾[غافر: ١٥] و﴿ٱلتَّنَادِ﴾[غافر: ٣٢] بالإثبات وقفًا في أحد الوجهين.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد أبو الفتح فارس بن أحمد من قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون بالوجهين: الحذف والإثبات في الوقف، وتبعه في ذلك الداني من قراءته عليه وأثبته في التيسير كذلك، فذكر الوجهين جميعاً عنه، وتبعه الشاطبي على ذلك، وقد خالف عبد الباقي في هذين سائر الناس، ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبي نشيط، ولا الحُلْواني، بل ولا عن قالون أيضا في طريق إلا من طريق أبي مروان عنه، وذكره الداني في جامعه عن العثماني أيضاً[(١)]، وسائر الرواة عن قالون على خلافه كإبراهيم وأحمد ابني قالون وإبراهيم بن دازيل وأحمد بن صالح وإسماعيل القاضي والحسن بن علي الشحام والحسين بن عبد الله المعلم وعبد الله بن عيسى المدني وعبيد الله بن محمود العُمَري ومحمد بن عبد الحكم ومحمد بن هارون المروزي ومصعب بن إبراهيم والزبير بن محمد الزبيري وعبد الله بن فليح، وغيرهم»[(٢)].

- طريق أبي الفتح عن عبد الباقي الخراساني عن قالون من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن عبد الباقي الخراساني عن إبراهيم بن عمر عن **ابن بويان** عن أبي حسان عن **أبي نشيط** عن **قالون**، وذلك من الشاطبية والتيسير[(٣)].

- **مصدر الانفراد:** قال الداني في التيسير بعد أن ذكر أن قالون يثبت عشرين ياءً من الزوائد: «واختلف عن قالون في اثنتين وهما: ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ في غافر»[(٤)]، وقال الشاطبي:

---

(١) كذا وقع في نسخ جامع البيان عطف العثماني على أبي مروان في هذا الموضع، ولكنّ العثمانيَّ هو أبو مروان نفسه.

(٢) النشر (٣/ ٤٢٣- ٤٢٤).

(٣) ينظر النشر (١/ ٣١٥- ٣١٦، ٣٣٣)، والتيسير (ص١٠٦- ١٠٧).

(٤) التيسير (ص٢٧٢- ٢٧٣)، وكذلك ذكر في جامع البيان أنّه قرأ بالوجهين عن أبي الفتح عن قالون من قراءته على عبد الباقي الخراساني، وذكر في المفردات السبع أنّ فارسًا خيّره بين الحذف =

و(التلاق) و(التناد) درا باغيه بالخلف جهّلا[1]

– **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن أبي نشـيط:** لم أجد هذا الوجه عن أبي نشـيط عند أحدٍ غير الداني عن فارس عن عبد الباقي.

ثانيًا: من وافقه عن قالون:

١– أبو مروان عن قالون:

أ– من طريق الشّذَائي عن البلخي عن أبيه عن أبي مروان:

من طريق الخزاعي عن الشّـــذَائي: من المنتهى، ومن الكامل عن ابن شـــبيب عن الخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي، ومن جامع أبي معشــر عن أبي علي الدقاق عن الخزاعي.

ومن طريق الكارَزيني عن الشّذَائي: من جامع أبي معشر عن الكارَزيني، ومن الاختيار والمبهج لسبط الخياط والمصباح لأبي الكرم عن الشريف العباسي عن الكارَزيني.

ب– ومن طريق أحمد بن نصــر الترمذي عن أبي مروان: من طريق أبي طاهر ابن أبي هاشم بسنده[2] إلى الترمذي: من جامع الداني عن الفارسي عن أبي طاهر، ومن جامع

والإثبات، وأنّه قرأ على فارس بالوجهين. وقد أسند في جامع البيان والمفردات طريق فارس عن عبد الباقي بسنده إلى أبي نشيط بعين طريق التيسير، وذكر ابن الباذش في الإقناع أنّه قرأ من طريق الداني عن فارس عن عبد الباقي عن أبي نشيط بالوجهين، ومن سائر طرق أبي نشيط بالحذف. (تنظر القراءة في جامع البيان: ٢/ ١٠٨٧، والمفردات السبع: ص١٠٠، والإقناع: ص٣٧٢، وتنظر الطرق في جامع البيان: ١/ ١٩٥، والمفردات السبع: ص٨٥، والإقناع: ص١٥– ١٦).

(١) الشاطبية (ص٣٥، البيت: ٤٣٥).

(٢) قال أبو معشر: (عن أبي طاهر ابن أبي هاشم عن أحمد بن نصر الترمذي)، وقال الداني عن الفارسي: (حدثنا عبد الواحد بن عمر [وهو أبو طاهر] قال: حدثنا بعض أصحابنا قال: حدثنا أبو جعفر أحمد ابن نصر الترمذي)، وبه يظهر أنّ طريق أبي طاهر عن الترمذي بواسطةٍ لا كما تُوهِمه عبارة أبي معشر. ينظر: جامع البيان (١/ ١٩٧– ١٩٨)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧١).

أبي معشر عن القنطري عن البَاقَرْحِيّ[1] عن أبي طاهر.

ج- ومن طريق هبة الله عن محمد بن أحمد بن عبد الله بن العلاء[2] عن أبيه عن أبي مروان:

من طريق الوراق عن هبة الله: من جامع أبي معشر وجامع الروذباري كلاهما عن الأهوازي عن الوراق، ومن المصباح عن الشريف الهاشمي عن الأهوازي عن الوراق.

ومن طريق العلاف عن هبة الله: من جامع الروذباري عن الأهوازي عن العلاف.

حيث ذكر الخزاعي والداني وأبو معشر والروذباري والسبط وأبو الكرم الإثبات عن أبي مروان[3].

٢- وأحمد بن صالح عن قالون: من طريق ابن مالك الأشناني:

أ- من طريق ابن مجاهد عن ابن مالك الأشناني: من السبعة لابن مجاهد، ومن المصباح بسنده إلى ابن مجاهد.

ب- ومن طريق ابن حَبَش عن إبراهيم بن حرب عن ابن مالك الأشناني: من المصباح بسنده إلى القاضي أبي العلاء عن ابن حبش.

---

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن مخلد بن جعفر البَاقَرْحِيّ، سمع أبي طاهر ابن أبي هاشم المقرئ، (ت٤١٠هـ). ينظر: تاريخ بغداد (٧/ ١٣٩).

(٢) لم يذكر الروذباري أن محمد بن أحمد قرأ على أبيه، بل أسنده عن أبي مروان مباشرة، وأسنده أبو معشر عن أبيه عن أبي مروان. ينظر: جامع الروذباري (١/ ٣١٩)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧٢). ومحمد بن أحمد هو: أبو علي محمد بن أحمد بن عبد الله بن العلاء، يُعرف بابن أبي نَبِقة، أخذ القراءة عن أبيه عن أبي مروان عن قالون، روى عنه هبة الله بن جعفر. ينظر: غاية النهاية (٣/ ١٦٨).

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٥٦٣)، وجامع البيان (٢/ ١٠٨٧)، والكامل (٢/ ٩٠٢)، وجامع أبي معشر (٣/ ٦٥٣)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٤٢)، والمبهج (١/ ٣٩٩، ٢/ ٧٩٧)، والاختيار لسبط الخياط (٢/ ٦٧٦)، والمصباح (٤/ ١٠٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٦)، وجامع البيان (١/ ١٩٧- ١٩٨)، والكامل (١/ ٢٧٩)، وجامع أبي معشر (١/ ٣٧١- ٣٧٢)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٩)، والمبهج (١/ ٦٠)، والاختيار (١/ ٧٧)، والمصباح (١/ ٢٣٥- ٢٣٦).

ج- ومن طريق ابن الهيثم الطوسي عن ابن مالك الأشناني: من طريق الأهوازي عن العجلي التُّسْـتَرَي عن الطوسـي: من جامع الروذباري عن الأهوازي، ومن المصباح عن الشريف الهاشمي عن الأهوازي.

حيث ذكر ابن مجاهد وأبو الكرم الإثبات عن أحمد ابن صالح، وذكر الروذباري الإثبات عن أحمد بن صالح من طريق ابن الهيثم الطوسي(١).

٣- والحُلْواني عن قالون: من جامع البيان عن أبي الفرج النجاد عن أبي الحسن الأنطاكي عن ابن عبد الرزاق عن أبي العباس الرازي عن الحُلْواني؛ حيث ذكر الداني الإثبات لابن عبد الرزاق أداء عن أبي العباس الرازي عن الحُلْواني عن قالون(٢).

وذكر العُماني في الأوسط الإثبات للحلواني عن قالون، ولكنّه لم يسند طريقه في كتابه(٣). وذكر صاحب الإعلان أنّه اختلف عن قالون، فروي عنه الحذف في الحالين وروي عنه الإثبات في الوصل(٤)، ولعلّه ذكر الإثبات تبعًا لصاحب التيسير؛ فإنّه يعوّل عليه.

ثالثًا: من وافقه عن نافع: صحّ هذا الوجه في النشر عن نافع من رواية ورش.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة، ولم يوافقه أحدٌ في أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي، وأشار ابن الجزريّ إلى بعضها، وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: استخراج حكم ابن الجزريّ على هذا الموضع يحتاج إلى تأمّل:

١- فقد ذكر الإثبات لقالون في الطيبة القديمة بقوله:

.... التناد (ظ)ل (د)ف

(١) تنظر القراءة في السبعة (ص٥٦٨)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٤٢)، والمصباح (٤/ ١٠٣)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٨٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣١٦)، والمصباح (١/ ٢٢٦- ٢٢٨).

(٢) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ١٠٨٧)، وينظر طريقه فيه (١/ ١٩٣).

(٣) ينظر: الأوسط (ص٤١٥).

(٤) ينظر: الإعلان (ص٤٥٤).

(جـ)ـا (ثـ)ـق (بـ)ـه الخلف التلاق مثلها ....[1]

٢- وذكره في الطيبة الجديدة أيضًا بقوله:

.... التلاق مع

تناد (خـ)ـذ (د)م (جـ)ـل وقيل الخلف (بر) ....[2]

٣- وحين أعاد بيان أحكام هذين الحرفين في الفرش لم يَسِم هذا الوجه بالانفراد؛ فقال: «أثبتهما في الوصل ابن وردان وورش، واختلف عن قالون فيما ذكره الداني كما تقدم»[3]، وكذا قال في الفرش في تقريب النشر: «أثبتهما وصلًا ورش وابن وردان، وكذا قالون فيما ذكره الداني من الخلاف عنه»[4]، وهذه العبارة ليس فيها ما قد يشير إلى الردّ أو التضعيف.

فما سبق قد يفهم منه قبول ابن الجزريّ لهذا الوجه، ولكن له ما قد يفهم منه ضدّ ذلك:

١- فمع أنّه ذكر هذا الوجه في الطيبة الجديدة إلّا أنّه ذكره بصيغة التمريض: (وقيل)، وهذا يفيد كون هذا الوجه نازلًا، لكنّه ليس حاسمًا في الردّ؛ إذ نزوله لا يقتضي الردّ، بل قد يكون نازلًا بالنسبة إلى الوجه الأصحّ، فيكون خلاف الأصحّ لا خلاف الصحيح[5].

---

(١) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٤٩/ أ]، ويلاحظ أنّه أطلق الإثبات لأبي جعفر؛ مع أنّ الذي له في النشر (٤/ ٣٢٥) والتقريب (٢/ ٦٧٣) والطيبة الجديدة (ص٧٢، الأبيات: ٤١٩- ٤٢٠) هو الإثبات لابن وردان والحذف لابن جماز بلا خلف عنهما.

(٢) طيبة النشر (ص٧٢، الأبيات: ٤١٩- ٤٢٠).

(٣) النشر (٤/ ٣٢٥).

(٤) تقريب النشر (٢/ ٦٧٣).

(٥) قال ابن الناظم في شرح الطيبة (٢/ ٦٩٤): (**والأصحّ** الحذف)، فظاهر كلامه أنّ الإثبات خلاف الأصحّ لا خلاف الصحيح، فله حظٌّ من الصحة. لكن قال النويري في شرح الطيبة (ص٧٢٩) بعد أن نقل عن ابن الجزريّ أنّ الإثبات فيه انفرادٌ ومخالفةٌ لسائر رواة قالون: (ولهذا قدّم **القول الصحيح** فأدخله في عموم المسكوت عنهم، ثمّ ثنّى بـ(قيل))، وهذا يفيد أنّ الإثبات خلاف الصحيح، فيكون مردودًا، لا خلاف الأصحّ.

٢- وَوَسَمَ هذا الوجه بالانفراد، حين ذكره في باب الأصول في النشر والتقريب، وهذا الوصف يفيد التضعيف والردّ كما سبق في الدراسة(١). وعباراته في النشر تفيد نقده لهذا الوجه واستنكاره؛ حيث قال: «**وقد خالف عبد الباقي في هذين سائر الناس، ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبي نشيط، ولا الحُلْواني، بل ولا عن قالون** أيضا في طريق إلا من طريق أبي مروان عنه، وذكره الداني في جامعه عن العثماني أيضاً، **وسائر الرواة عن قالون على خلافه**، كإبراهيم وأحمد ابني قالون وإبراهيم بن دازيل وأحمد بن صالح وإسماعيل القاضي والحسن بن علي الشحام والحسين بن عبد الله المعلم وعبد الله بن عيسى المدني وعبيد الله بن محمود العُمَري ومحمد بن عبد الحكم ومحمد بن هارون المروزي ومصعب بن إبراهيم والزبير بن محمد الزبيري وعبد الله بن فليح، وغيرهم»(٢).

وبالموازنة بين الأوجه التي قد تفيد القبول والأوجه التي تفيد الردّ من عبارات ابن الجزريّ: يترجّح أنّه غير مقبولٍ عنده، فذكره في الطيبة القديمة لا يفيد قبوله، وذكره في الطيبة الجديدة بصيغة التمريض أيضًا لا يوجِب قبوله، وعدم وسمه بالانفراد في قسم الفرش في النشر والتقريب قد يكون لاعتماده على وسمه بالانفراد في قسم الأصول، ولا سيّما أنّه أحال في الفرش في النشر إلى ما ذكره في الأصول، وذلك في قوله: (كما تقدّم)، ووصفُ الوجه بالانفراد والإشارةُ إلى مخالفته للرواة على كثرتهم وتمييزُه بصيغة (وقيل) يشير إلى عدم الاعتداد به.

***

(١) ينظر مطلب حكم الانفراد عند ابن الجزري: (ص٥٤) وما بعدها.

(٢) النشر (٣/ ٤٢٣- ٤٢٤)



الفصل الثاني:
الانفرادات الواردة في باب فرش الحروف.

المبحث الأول: الانفرادات من سورة البقرة إلى نهاية سورة التوبة

٢٤٦- الموضـــع الأول: انفراد ابن مهران بقراءة (إبراهيم) بالألف في ســـورة آل عمران[٣٣، وغيرها] والأعلى[١٩].

قال ابن الجزريّ: «واختلفوا في (إبراهيم) في ثلاثة وثلاثين موضعاً،... وانفرد ابن مهران فزاد على هذه الثلاثة والثلاثين موضعاً: ما في سورة آل عمران والأعلى، فوهم في ذلك»[١].

- طريق ابن مهران عن ابن عامر من الطرق المســـندة في النشـــر، وجاء طريقه النشـــريّ: عن **ابن الأخرم** عن **الأخفش** عن **ابن ذكوان** بســـنده إلى **ابن عامر**. وذلك من كتابه "الغاية"، ومن "الكامل" للهذليّ[٢].

- **مصدر الانفراد:** قال ابن مهران في الغاية: «في البقرة والنساء (إبراهام) إلا قوله (فقد ءاتينا ءال إبراهيم)[النساء: ٥٤]، وفي الأنعام (ملة إبراهيم)[١٦١] وفي الممتحنة (إلا قول إبراهيم)[٤] وفي إبراهيم (وإذ قال إبراهيم)[٣٥] وفي النحل ومريم وعسق (وإبراهام)، وفي العنكبوت (ولما جاءت رســـلنا إبراهام)[٣١]، وفي المفصّـــل كلها (إبراهام) إلا في الأعلى والمودة[٤] (قول إبراهيم): شاميّ.

و(صحف إبراهيم)، وفي النجم (وإبراهيم)[٣٧]، وهشامٌ مختلف»[٣].

وقال في المبسوط: «قرأ ابن عامر وحده (إبراهام) بالألف في كل ما في سورة البقرة، وفي ءال عمران (إبراهيم)، وفي النساء (إبراهام) إلا قوله (فقد ءاتينا ءال إبراهيم)، وفي الأنعام حرفاً (دينا قيما ملة إبراهيم)، وفي ســـورة التوبة كلها (إبراهام) إلا قوله (وعاد وثمود وقوم إبراهيم)[٧٠]، وفي ســـورة إبراهيم حرفاً (وإذ قال إبراهيم رب اجعل)، وفي ســـورة النحل ومريم كلّها، وفي ســـورة العنكبوت حرفاً (ولما جاءت رســـلنا إبراهام)، وفي عســـق كلها

---

(١) النشر (٣/ ٤٩٧- ٤٩٩).

(٢) ينظر النشر (١/ ٤٢٠، ٤٢٥)، والغاية لابن مهران (ص١٥- ١٦)، والكامل للهذلي (١/ ٣٤٧- ٣٤٨).

(٣) الغاية لابن مهران (ص٤٢- ٤٣).

(إبراهام)، وفي المفصل كلّها (إبراهام) إلا في سورة المودة (قول إبراهيم لأبيه) وفي سورة النجم (وإبراهيم الذي وفى) وفي الأعلى (صحف إبراهيم وموسى).

وروى الحُلْواني عن ابن ذكوان وهشام جميعاً في النجم أيضاً (إبراهام).

وروى لنا العباس بن الوليد البيروتي[1] عن أهل الشام (إبراهام) في جميع القرآن، وروي عنه (إبراهام) في سورة البقرة فقط، رواه لي شيخ بعلبكّ، والصحيح ما قدّمت ذكره، وعليه مصاحفهم»[2]. وليس في هذه النصوص ما يفيد قراءة (إبراهيم) بالألف في الأعلى وآل عمران، بل نصّ في الغاية والمبسوط على استثناء موضع الأعلى من مواضع سور المفصّل التي قرأها بالألف، وكذلك نصّ في المبسوط على أنّ موضع آل عمران بالياء، ولم يتعرّض لموضع آل عمران في الغاية.

وكذلك لم أجد في الكامل هذا الوجه من طريق ابن مهران[3].

– **من ذكر هذا الوجه: أوّلًا: من ذكره عن ابن الأخرم: الأهوازي عن أبي بكر السلمي الجبني عن ابن الأخرم:** من الموجز للأهوازي عن أبي بكر السلمي؛ حيث ذكر الأهوازي في الموجز موضع الأعلى ضمن المواضع التي قرأها ابن عامر بالألف[4].

ثانيًا: من ذكره عن الأخفش: لم أجد وجه الألف في موضع آل عمران عن أحد من طريق الأخفش المسندة. ووجدت وجه الألف في موضع الأعلى:

١– من طريق الأهوازي عن أبي بكر السلمي الجبني عن أبي الفضل ابن حمدان عن الأخفش: من الموجز للأهوازي؛ كما سبق عنه[5].

---

(١) أبو الفضل العباس بن الوليد بن مزيد العذري البيروتي الشامي، روى الحروف عن عبد الحميد بن بكار، روى الحروف عنه ابن جرير الطبري. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٦٠).

(٢) المبسوط لابن مهران (ص٧٢– ٧٣).

(٣) ينظر: الكامل (١/ ٩٨١)، وكذلك لم أجد هذا الوجه عن ابن مهران في الإشارة ولا الإيضاح ولا جامع الروذباري.

(٤) تنظر القراءة في الموجز (ص١٠٤)، وينظر الطريق فيه (ص٣٧– ٣٨).

(٥) ينظر المصدر السابق.

٢- ومن طريق أحمد السلمي عن الأخفش: من جامع أبي معشر عن الأهوازي والطُّرَيْثيثي والكارَزيني ثلاثتهم عن أبي بكر محمد بن أحمد السلمي عن أبيه؛ حيث ذكر أبو معشر وجه الألف في موضع سورة الأعلى للسلمي عن الأخفش(١).

وحكى ابن الباذش هذا الوجه عن الأهوازي عن السلمي عن أبيه عن الأخفش عن ابن ذكوان في موضع سورة الأعلى، ثم قال بعد ذلك: «قال [أي الأهوازي]: وقال لي السلمي: قال لي أبي: كان أهل الشام يقرءون: "إبراهام" بألف في مواضع دون مواضع، ثم تركوا القراءة بالألف، وقرءوا جميع ما في القرآن بالياء»(٢). وكذلك حكاه في موضع الأعلى أبو الكرم في المصباح عن السلمي عن الأخفش عن ابن ذكوان(٣). وحُكي وجه الألف في موضعي آل عمران والأعلى - ضمن غيرهما من المواضع- في الإيضاح للأندرابي عن عبد الله بن عبد السلام المصري(٤) عن الأخفش؛ حيث حكى عنه الأندرابي جميع ما في القرآن بالألف(٥). وما سبق عن الإقناع والمصباح والإيضاح حكايةٌ؛ لأنّهم لم يسندوا عن هذه الطرق التي ذكروا عنها الألف.

ثالثًا: من ذكره عن ابن ذكوان: لم أجد هذا الوجه عند أحدٍ من طرق ابن ذكوان — غير ما سبق عن الأخفش-.

رابعًا: من ذكره عن ابن عامر:

١- هشام:

أ- من طريق الحُلْواني عن هشام: من موجز الأهوازي عن العجلي التُّسْتَري عن ابن عبد الصمد الرازي عن ابن شاذان عن الحُلْواني.

ب- ومن طريق أحمد السلمي عن الأخفش عن هشام: من جامع أبي معشر عن الأهوازي والطُّرَيْثيثي والكارَزيني ثلاثتهم عن أبي بكر محمد بن أحمد السلمي عن أبيه.

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٥١٠)، وينظر الطريق فيه (١/ ٤٣٨- ٤٣٩).

(٢) ينظر الإقناع (ص٣٠١).

(٣) ينظر المصباح (١/ ٦٠٧- ٦٠٨).

(٤) لم أهتدِ إلى ترجمةٍ له.

(٥) ينظر الإيضاح [ل١٦٦/ أ].

حيث ذكر الأهوازي في الموجز موضع الأعلى ضمن المواضع التي قرأها ابن عامر بالألف، وذكر أبو معشر وجه الألف في موضع سورة الأعلى للسلمي عن الأخفش[1]، وموافقتهما جزئيّة.

٢- والوليد بن عتبة: من طريق الأهوازي عن الغضائري عن الزعفراني: من جامع الروذباري وجامع أبي معشر كلاهما عن الأهوازي؛ حيث ذكرا الألف في موضع الأعلى عن الزعفراني عن ابن عتبة، فتكون الموافقة جزئيّة[2].

٣- وعبد الحميد بن بكار: من طريق العباس بن الوليد البيروتي عنه:

أ- من طريق أبي بكر النوفلي[3] عن البيروتي: من جامع الروذباري وجامع أبي معشر كلاهما عن الأهوازي عن الجبي عن النوفلي.

ب- ومن طريق أبي طاهر ابن أبي هاشم عن محمد بن جرير الطبري[4] عن البيروتي: من الكامل عن ابن هاشم عن الحمّامي عن أبي طاهر، ومن روضة المعدل بسنده إلى الفرضي عن أبي طاهر.

حيث ذكر الروذباري عن الأهوازي عن النوفلي عن ابن بكار أنّ المواضع كلّها بألف، ولم يستثنِ شيئًا، وكذلك ذكر الهذلي عن البيروتي وأبو معشر عن البيروتي عن ابن بكار، فيدخل في ذلك موضعا سورتي آل عمران والأعلى، وذكر المعدل أنّه قرأ أهلُ

(١) تنظر القراءة في الموجز (ص١٠٤)، وجامع أبي معشر (٢/ ٥١٠)، وتنظر الطرق في الموجز (ص٣٩- ٤٠)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٣٨- ٤٣٩).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٥١٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٣٥٦)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٦٤)، وجامع الروذباري (١/ ٤٠٠).

(٣) أبو بكر أحمد بن محمد العباس بن شريك النوفلي. قرأ على البيروتي، قرأ عليه الجبّي شيخ الأهوازي. كذا يستفاد من إسناده في جامع الروذباري (١/ ٤٠٣) وجامع أبي معشر (١/ ٤٦٤- ٤٦٥). ولم أقف له على ترجمة.

(٤) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، الإمام العَلم صاحب التفسير والتاريخ والتصانيف، (ت٣١٠هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٢٧)، وغاية النهاية (٣/ ٢٦١).

الشام في رواية ابن بكار بالألف في جميع القرآن إلا ثلاثة مواضع وذكر منها موضع الأعلى، فتكون موافقته جزئيّة في موضع آل عمران[1].

وذكر الداني في جامع البيان عن ابن بكار أنّه فصّل المواضع التي بالألف ولم يذكر فيها موضعي آل عمران والأعلى، وأنّه كذا ذكر في أول الباب ثم قال في آخره: (كان يقرأ القرآن كله (إبراهام) إلا في موضعين: في الممتحنة (إلّا قول إبراهيم)، وفي سبح (صحف إبراهيم))، قال الداني: فاضطرب قوله عنه في ذلك، وقولُه المفصّلُ أولى بالصحة من قولِه المجملِ)[2]، وعلى كلا القولين الذين نقلهما الداني لا يكون موضع سورة الأعلى بالألف، ويكون موضع آل عمران بالألف على القول المجمل.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ منسوبٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب، ولم أجد أحدًا وافقه في أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ في أصل طريقه الرئيسي، وهي موافقاتٌ جزئيّة تدور على طريق الأهوازي عن أبي بكر السلمي، ووردت له موافقات يسيرة عن القارئ، وجلّها موافقاتٌ جزئيّة، وجلّها يدور على طريق الأهوازي. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحد من القراء.

وما نسبه ابن الجزري إلى المنفرِد — وهو ابن مهران- لم أجده فيما وقفت عليه من كتبه، ولا فيما وقفت عليه من كتب طرقه المتفرّعة عنه، بل فيها خلاف الوجه الانفراديّ.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد حصر الاختلاف أوّلًا في ثلاثة وثلاثين موضعًا، ليس منها موضع آل عمران والأعلى، ثم ذكر آخراً هذا الوجه فيهما موسومًا بالانفراد.

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٩٨٠)، وجامع أبي معشر (٢/ ٥١٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٣٥٦)، وروضة المعدل (٢/ ٦٧) وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٧٦)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٦٤- ٤٦٥)، وجامع الروذباري (١/ ٤٠٣)، وروضة المعدل (١/ ٢٣٣).

(٢) ينظر جامع البيان (٢/ ٦٨٦- ٦٨٧)، وقد أسند طريقه: عن عبد العزيز بن أبي غسان عن أبي طاهر عن ابن جرير عن البيروتي عن ابن بكار (جامع البيان: ١/ ٢٣٩- ٢٤٠).

٢- وصرّح بأنّه وهم(١).

٣- ولم يذكره في التقريب ولا على سبيل الانفراد، بل جزم بحصر الخلاف في المواضع الثلاثة والثلاثين التي ليس فيها موضع آل عمران والأعلى(٢).

٤- وكذلك لم يذكره في الطيبة(٣).

***

٢٤٧- الموضع الثاني: انفراد الكارَزيني عن **النخاس** وطاهر ابن غلبون عن **الجوهري** كلاهما عن التمار عن رويس بتخفيف ﴿مَيْتًا﴾ في الحجرات[١٢].

قال ابن الجزريّ في النشر: «فقرأ أبو جعفر بتشديد الياء في جميع ذلك،... ووافقهما رويس في الحجرات **إلا** أن الكارَزيني انفرد بتخفيفه عن النخاس، فخالف سائر الرواة عن النخاس، وطاهر ابن غلبون من طريق الجوهري، كلاهما عن التمار عنه، فخالفا سائر الرواة عن التمار عنه، وخالف سائر الناس عن رويس»(٤)، وقال في التقريب: «ووافقهما رويس في الحجرات، وانفرد الكارَزيني عنه بتخفيفه»(٥)، فأغفل انفراد ابن غلبون.

- طريقا الكارَزيني عن النخاس وابن غلبون عن الجوهري من الطرق المسندة في النشر في رواية رويس. وسبق بيان طريق الكارَزيني عن النخّاس(٦). وجاء طريق ابن غلبون عن الجوهري: عن أبي الحسن ابن خشنام البصري عن أبي الحسن ابن خُلَيع

---

(١) النشر (٣/ ٤٩٧- ٤٩٩).

(٢) ينظر تقريب النشر (٢/ ٤٦١- ٤٦٢).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٧٨، الأبيات: ٤٧١- ٤٧٣).

(٤) النشر (٣/ ٥٠٦).

(٥) تقريب النشر (٢/ ٤٦٥).

(٦) ينظر: ص٥٢٠.

البغدادي عن **ابن حبشـــان الجوهري** عن التمار عن **رويس**. وذلك من كتابه التذكرة ومن قراءة الداني عليه[1].

- **مصـدر الانفراد: ورد هذا الوجه لابن غلبون** في التذكرة؛ حيث ذكر التشـديد عن نافعٍ فحسب، فيكون ليعقوب التخفيف. **وأمّا الكارَزيني**: فقد ورد هذا الوجه عنه:

١- **من الكامل**: حيث أطلق التخفيف عن يعقوب سـوى عن أبي الحسـين الخبّازي، وغلّطه الهذليُّ في ذلك، **ومن تلخيص أبي معشـر**: حيث ذكر التشـديد ليعقوب ومدني في ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا﴾[الأنعام: ١٢٢] ثم ذكر أن المدني زاد ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[الحجرات: ١٢]، فيؤخذ منه التخفيف ليعقوب، وقد أسند طريق الكارَزيني عن الشنبوذي والنخاس كلاهما عن رويس، فلا يختصّ هذا الوجه للكارزيني بطريقه عن النخاس.

٢- واختلفت عبارة المبهج: ففي فرش سـورة آل عمران نصّ على تخفيف النخاس عن رويس لموضع الحجرات، وفي فرش سورة الحجرات أطلق التشديد عن رويس، فيدخل في ذلك النخّاس، إلّا أن يقال بحمل عبارته المطلقة على المقيّدة[2].

٣- ولم يذكره أبو العز في الكفاية ولا أبو الكرم في المصـباح، بل لرويس من طرقهم التشديد بلا خلاف[3].

فيلاحظ أنّ ابن الجزريّ أطلق هذا الوجه عن الكارَزيني، مع أنّه لم يرد عنه من جميع طرقه، ويلاحظ أيضًا أنّه قيّده بطريق النخّاس، مع وروده في بعض المصادر النشرية – وهو التلخيص- مطلقًا، ويلاحظ أنّ الكامل يشـتمل على طرقٍ نشـريّة للنخاس غير طريق الكارَزيني، وإطلاق عبارته يشملها، ولم يتعرّض لها ابن الجزريّ.

---

(١) ينظر النشر (١/ ٥١٧- ٥١٨)، والتذكرة (١/ ٥٧). ولم يصرّح ابن الجزري بمأخذ طريق الداني عن ابن غلبون في رواية رويس، وليس طريقه موجودًا في كتبه المعروفة في زمننا، وينظر تعليق د. السالم الجكني في تحقيقه للنشر (تعليق١، ص٣/ ٤٨٤) وتعليق د. أيمن سويد في السلاسل الذهبية (تعليق١، ص٤٦٦) على طريق الداني عن ابن غلبون.

(٢) فيكون التشديد من طريق الشطوي والتخفيف من طريق النخاس.

(٣) ينظر: التذكرة لابن غلبون (٢/ ٥٦٢)، والكامل (٢/ ٩٨٧)، وتلخيص أبي معشر (ص١٤٥)، وكفاية أبي العز (ص٢٨٨)، والمبهج (١/ ٥١٨، ٢/ ٨٢١)، والمصباح (٤/ ١٦٣).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقهما عن النخاس أو عن الجوهري عن التمار:**

١- ورد هذا الوجه عن الجوهري:

أ- من طريق السعيدي عنه؛ حيث ذكر السعيدي في كتابه التبصرة تشديد نافع لكلمة (ميتا) من ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا﴾ و﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، ثم ذكر أنّ يعقوب وافقه على ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا﴾، فيؤخذ منه التخفيف ليعقوب في﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ إذ لم يذكر أن يعقوب وافق نافعًا فيه، وأيضًا قد تعرّض لهذه الكلمة في فرش الحجرات ولم يذكر التشديد إلّا لنافع. وأطلق ابن الفحام التخفيف ليعقوب في ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، وقد أسند عن رويس — فيما أسند- طريقه عن الفارسي عن السعيدي، ولم يبيّن تتمّة طريق السعيدي عن رويس[(١)].

ب- ومن طريق الخبازي عنه: من الإيضاح عن أبي القاسم عبد الرحمن بن أحمد العطار عن الخبازي، ومن جامع الروذباري عن أبي نصر عن الخبازي؛ حيث ذكر الأندرابي تشديد نافع لكلمة (ميتا) من ﴿كَانَ مَيْتًا﴾ و﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، وذكر أن يعقوب وافقه على ﴿كَانَ مَيْتًا﴾، ويؤخذ منه التخفيف في ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، وسيأتي بيان عبارة الروذباري بعد قليل[(٢)].

٢- وأمّا النخاس: فقد ورد هذا الوجه عنه:

أ- من طريق الخزاعي عن النخاس: من المنتهى، ومن الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي، ومن جامع أبي معشر عن الدقاق عن الخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي.

---

(١) تنظر القراءة في تبصرة البيان (ص١٨٥، ٣٦٢)، ومفردة يعقوب لابن الفحام (ص١٥٤)، وتنظر الطرق في تبصرة البيان (ص٩٢)، ومفردة يعقوب لابن الفحام (ص١٠٤- ١٠٦).

(٢) تنظر القراءة في تبصرة البيان (ص١٨٥، ٣٦٢)، والإيضاح [ل١٦٧/ أ]، وجامع الروذباري (٢/ ٤٢٦)، مفردة يعقوب لابن الفحام (ص١٤٥)، وتنظر الطرق في تبصرة البيان (ص٩٢)، والإيضاح [ل١٠١/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٧٠٥)، ومفردة يعقوب لابن الفحام (ص١٠٤). وسبق ذكر أنّ ابن الفحام لم يبيّن طريق السعيدي عن رويس.

ب- ومن طريق أبي الحسين الخبازي عن النخاس: من **الإيضاح** عن أبي القاسم عبد الرحمن بن أحمد العطار عن الخبازي، ومن **جامع الروذباري** عن أبي نصر عن الخبازي، ومن **جامع أبي معشر** عن أبي عبد الله بن أبي الحسين الخبازي عن أبيه.

ج- ومن طريق الحمّامي عن النخاس: من طريق الطُّرَيْثيثي وأبي الفضل الرازي وابن فارس ثلاثتهم عن الحمّامي: من جامع أبي معشر عنهم، **ومن طريق أبي علي المالكي** عن الحمّامي: من الكامل عن أبي علي المالكي، ومن مفردة يعقوب لابن الفحام عن أبي إسحاق الخياط عن أبي علي المالكي، **ومن طريق ابن سابور** عن الحمّامي: من الكامل عن ابن سابور، **ومن طريق الفارسي** عن الحمّامي: من مفردة يعقوب لابن الفحام عن الفارسي. **وطرق الكامل ومفردة ابن الفحام نشريّة.**

د- ومن طريق علي بن محمد المقرئ[1] عن النخاس: من جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي عن علي بن محمد.

إذ ذكر الأندرابي تشديد نافع لكلمة (ميتا) من ﴿كَانَ مَيْتًا﴾ و﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، وذكر أن يعقوب وافقه على ﴿كَانَ مَيْتًا﴾، ويؤخذ منه التخفيف في ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ ليعقوب بكماله. وأطلق ابن الفحام التخفيف عن يعقوب في ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾. وأمّا الخزاعي فقد قال: «(الميت) وفي الأنعام والأعراف ويونس والروم وفاطر: مشدد مدني وكوفي – غير أبي بكر-... **زاد مدني: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا﴾**، و**﴿أَخِيهِ مَيْتًا﴾**، و﴿ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ﴾[يس: ٣٣]، **وافق بصري – غير أبوي عمرو- في ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا﴾ وما ليس معه ذكر البلد**»، ويؤخذ من عبارته التخفيف ليعقوب في ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، وأراد بقوله: «**وما ليس معه ذكر البلد**»: ما جاء على لفظ (الميت) مما ليس مع ذكر البلد، وليس مراده ما جاء من مطلق مادة (ميت) مما سبق؛ وإلّا لدخل في حكم التشديد كلمة ﴿ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ﴾، ولكان ذِكْرُ ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا﴾ مستدركًا إذ هو حينئذٍ داخلٌ في العموم؛ لأنّه على هذا التقدير من مادّة (ميت) وليس معه ذكر البلد، وعدم تشديد ﴿أَخِيهِ مَيْتًا﴾ عن يعقوب هو ما فهمه الهذليّ والروذباريّ من عبارة الخزاعي فيما يظهر، قال الروذباري: «وشدد سلام ويعقوب وسهل وأبان عن عاصم

(١) كذا سمّاه أبو معشر، ويحتمل أن يكون هو الخبازي أيضًا. والله أعلم.

﴿ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ﴾ و﴿ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾[آل عمران: ٢٧، وغيرها] و﴿أَوَ مَن كَانَ مَيۡتًا﴾، **زاد أبان و﴿لَحۡمَ أَخِيهِ﴾**»، وهذا يؤخذ منه عدمُ تشديد يعقوب في ﴿أَخِيهِ مَيۡتًا﴾ واختصاصُ أبان من بين المذكورين بتشديده. وقال الهذلي: «﴿ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ﴾ في آل عمران والأنعام ويونس والروم والأعراف وفاطر: مشدد: مدني... زاد مدني: ﴿ٱلۡأَرۡضُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ و﴿لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتًا﴾، ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيۡتًا﴾، وافق بصري غير أبي عمرو وأيوب وقتادة والمعلى في ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيۡتًا﴾ وفيما ليس معه بلد، زاد أبو جعفر وشيبة وابن مقسم: ﴿وَإِن يَكُن مَّيۡتَةً﴾[الأنعام: ١٣٩]، زاد مدني وابن مقسم: ﴿ٱلۡأَرۡضُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ ﴿أَخِيهِ مَيۡتًا﴾. الباقون بالتخفيف... قال أبو الحسين: (﴿لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتًا﴾: يعقوب كمدني [أي بالتشديد])، وهو غلط[1]؛ لأنّ الجماعة والمفرد بخلافه».

وقال أبو معشر: «﴿ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ﴾ و﴿ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾ و﴿بَلَدٖ مَّيِّتٖ﴾[فاطر: ٩] بالتشديد هنا وفي الأنعام والأعراف ويونس والروم وفاطر: مدني حمصي كوفي غير أبي بكر... مدني: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيۡتًا﴾ و﴿لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتًا﴾ و﴿ٱلۡأَرۡضُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾، وافق الخريبي في ﴿ٱلۡأَرۡضُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾، **وافق ابن محيصن وأبان في قوله: ﴿لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتًا﴾**، وافق بصري – غير أبوي عمرو-: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيۡتًا﴾ وما ليس معه ذكر البلد»، ويؤخذ منه التخفيف ليعقوب في ﴿أَخِيهِ مَيۡتًا﴾ كما سبق بيانه[2].

ثانيًا: من وافق عن رويس – من غير طريق الجوهري والنخاس عن التمار-:

---

(١) لولا أنّ الهذليّ فهم أن تشديد (ما ليس معه ذكر البلد) لا يشمل تشديد (لحم أخيه ميتا) لما صحّ منه تغليط أبي الحسين في تشديد (أخيه ميتا)، وبما بيّنتُه من عدم دخول (لحم أخيه ميتا) في (ما ليس معه ذكر البلد) يندفع التدافع بين عبارتي الهذلي الذي زعمه الفاضل محقّق الكامل، ويندفع تغليطه للهذليّ في فهم عبارة الخزاعي. (ينظر الكامل: ٢/ ٩٨٧، وتعليق المحقق برقم (١) و(٣)).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٣٢٤)، والكامل (٢/ ٩٨٦- ٩٨٧)، والإيضاح [ل١٦٧/ أ]، وجامع الروذباري (٢/ ٤٢٦)، وجامع أبي معشر (٢/ ٥٦٠- ٥٦١)، ومفردة يعقوب لابن الفحام (ص١٥٤)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩١)، والكامل (١/ ٤٣٦)، والإيضاح [ل١٠١/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٧٠٤، ٧٠٥)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٢٠- ٧٢٢)، ومفردة يعقوب لابن الفحام (ص١٠٤- ١٠٦).

١- هبة الله عن التمار: من طريق ابن مهران عن هبة الله: من الغاية والمبسوط لابن مهران، ومن الإشارة للعراقي عن ابن مهران، ومن الكامل عن أبي الوفاء عن ابن مهران، ومن الإيضاح عن الفارسي عن ابن مهران، ومن جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي عن محمد بن عبيد الله المقرئ عن ابن مهران، **ومن طريق طلحة بن خَلَف**[١] **عن هبة الله:** من جامع أبي معشر عن أبي الفضل الرازي عن طلحة؛ إذ لم يذكر ابن مهران التشديد في ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ إلا لنافع، فيؤخذ منه التخفيف ليعقوب، وكذلك الأندرابي في الإيضاح -كما سبق-، وكذلك لم يذكر العراقيُّ التشديد إلّا لنافع وأبي جعفر فيؤخذ منه التخفيف ليعقوب، وسبقت عبارة الهذلي وأبي معشر[٢].

٢- وابن مقسم عن التمار: من طريق ابن مهران عن ابن مقسم: من الغاية، ومن الإيضاح للأندرابي عن الفارسي عن ابن مهران، ومن جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي عن ابن عبيد الله عن ابن مهران، **ومن طريق العراقي عن ابن مقسم:** من الإشارة للعراقي، ومن الكامل عن النَّوْجاباذي والزِّنْبيلي[٣] كلاهما عن العراقي؛ كما سبق عن ابن مهران والعراقي والهذلي والأندرابي وأبي معشر[٤]. **وطريقا الغاية والإشارة عن ابن مقسم نشريّان.**

---

(١) أبو الفرج طلحة بن الخلف بن الهيثم، روى عن النقاش وأبي بكر بن مقسم، روى عنه عبد الله بن محمد العطار وعلي بن سعيد الصرصري. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٢٤).

(٢) تنظر القراءة في الغاية (ص٤٣)، والمبسوط (ص٧٦)، والإشارة [ل٨٨/ أ]، والكامل (٢/ ٩٨٧)، والإيضاح (ل١٦٧/ أ)، وجامع أبي معشر (٢/ ٥٦٠- ٥٦١)، وتنظر الطرق في الغاية (ص٢٩- ٣٠)، والمبسوط (ص٣٨)، والإشارة [ل٩/ أ]، والكامل (١/ ٤٣٧)، والإيضاح (ل١٠١/ أ)، وجامع أبي معشر (١/ ٧١٨- ٧١٩، ٧٢١- ٧٢٢).

(٣) محمد بن علي السِّجْزي الزِّنْبِيلي، روى عن أبي نصر العراقي وحفص بن عمر الحداد، روى عنه الهذلي. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٥٣٠).

(٤) تنظر القراءة في الغاية (ص٤٣)، والإشارة [ل٨٨/ أ]، والكامل (٢/ ٩٨٧)، والإيضاح (ل١٦٧/ أ)، وجامع أبي معشر (٢/ ٥٦٠- ٥٦١)، وتنظر الطرق في الغاية (ص٢٩- ٣٠)، والإشارة [ل٩/ أ[، والكامل (١/ ٤٣٧)، والإيضاح [ل١٠١/ أ]، وجامع أبي معشر (١/ ٧١٨- ٧١٩).

٣- والشـــنبوذي عن التمار: من طريق الأهوازي عنه: من الوجيز ومفردة يعقوب للأهوازي، ومن جامع أبي معشـــر عن الأهوازي؛ حيث لم يذكر الأهوازي في كتابيه تشديد هذا الحرف عن يعقوب، وسبقت عبارة أبي معشر[(١)].

٤- والسامَرّي عن التمار: من مفردة الداني عن أبي الفتح عن السامَرّي، ومن مفردة ابن شـريح عن ابن نفيس عن السـامَرّي؛ حيث ذكر الداني في قسـم قراءة روح أنّه قرأ على أبي الفتح ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ بالتخفيف، ولم يذكر خلافًا في هذه الكلمة في قسـم ما خالف فيه رويسٌ روحًا، وأمّا ابن شريح فقد أطلق التخفيف عن يعقوب[(٢)].

٥- ومحمد بن إسـحاق البخاري عن التمار: من طريق الخزاعي بسـنده إليه: من المنتهى، ومن جامع أبي معشـر عن الدقاق عن الخزاعيّ؛ كما سـبق عن الخزاعي وأبي معشر[(٣)].

٦- وأبو الفرج النحوي[(٤)] عن التمار: من الكامل عن ابن عبدويه عن أبي الفرج؛ كما سبق عن الهذلي[(٥)].

٧- وابن مامون عن التمار: من جامع أبي معشـــر عن أبي الفضـــل الرازي عن ابن الفحام عن ابن مامون؛ كما سبق عن أبي معشر[(٦)].

---

(١) ينظر ما يتعلق بالقراءة في الوجيز (ص٥١٢)، ومفردة يعقوب للأهوازي (ص٩٣، ١٦٤)، وجامع أبي معشر (٢/ ٥٦٠- ٥٦١)، وتنظر الطرق في الوجيز (ص٧٤)، ومفردة يعقوب للأهوازي (ص٦٦)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٢٤).

(٢) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للداني (ص٤٥)، ومفردة يعقوب لابن شريح (ص١٥٦)، وتنظر الطرق في مفردة يعقوب للداني (ص٢١)، ومفردة يعقوب لابن شريح (ص٥١).

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٣٢٤)، وجامع أبي معشر (٢/ ٥٦٠- ٥٦١)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩٢)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٢٢).

(٤) أبو الفرج محمد بن إبراهيم النحوي، روى عن التمار، روى عنه ابن عبدويه. ينظر: غاية النهاية (٣/ ١٢٥).

(٥) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٩٨٧)، وينظر طريقه فيه (١/ ٤٣٥).

(٦) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٥٦٠- ٥٦١)، وينظر طريقه فيه (١/ ٧٢٢).

ثالثًا: من وافق عن يعقوب: صحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لاثنين من الطرق الفرعيّة، وأحدهما من أصحاب الكتب، انفرد كلّ واحدٍ منهما عن أصل طريقه الرئيسيّ، وعن الراوي، ووردت لأحدهما – ابن غلبون عن الجوهري- موافقاتٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت للآخر – الكارَزيني عن النخاس- موافقاتٌ عديدةٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ – وهو شيخه-، وبعضها نشريّة، ووردت لهما موافقات عن الراوي وبعضها نشريّة. وبعض أصحاب الموافقات النشريّة – الهذليّ- عدّ خلاف الوجه الانفراديّ غلطًا ومخالفًا للجماعة. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة، مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد ومخالفة سائر الرواة، وأيضًا أغفل في التقريب التعرّض لانفراد ابن غلبون، ممّا يشير إلى قلّة اعتنائه ببيان ما يتعلّق بالوجه الانفراديّ[1].

***

٢٤٨- الموضع الثالث: انفراد فارس بن أحمد عن خلف عن حمزة بقراءة ﴿يَبۡصُطُ﴾ في البقرة[٢٤٥] و﴿بَصۡطَةً﴾ في الأعراف[٦٩] بالصاد في أحد وجهيه.

قال ابن الجزريّ: «واختلفوا في ﴿يَبۡصُطُ﴾ هنا و﴿فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۡطَةً﴾ في الأعراف: فقرأ خلف لنفسه وعن حمزةَ ... بالسين في الحرفين... وانفرد فارس بن أحمد فيما قرأه عليه الداني بالوجهين جميعا السين والصاد في الموضعين من رواية خلف، ولا أعلم أحداً روى ذلك عن خلف من هذه الطرق سواه»[2].

- طريق فارس بن أحمد عن خلف في روايته عن حمزة من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ:

١- عن السامَرّي عن **أبي بكر ابن مقسم** عن إدريس عن **خلف**.

---

(١) ينظر النشر (٣/ ٥٠٦)، وتقريب النشر (٢/ ٤٦٥)، وطيبة النشر (ص٧٩، الأبيات: ٤٨٣- ٤٨٤).

(٢) النشر (٣/ ٥١٧- ٥١٩).

٢- وعن عبد الباقي الخراساني عن **ابن صالح** عن إدريس عن **خلف**.

وذلك من قراءة الداني عليه، ولم يعيّن ابن الجزري مأخذه لطريق الداني، وهذان الطريقان مسندان في جامع البيان(١).

- **مصـــدر الانفراد**: لم يبيّن ابن الجزريّ مأخذه لطريق الداني، ولم يذكر الداني في جامع البيان ولا في المفردات أنّه قرأ على أبي الفتح بالصاد(٢)، بل صرّح في جامع البيان أنّ الذي قرأ به على أبي الفتح هو السين فقط، وإنّما ذكر الصاد لأبي الفتح عن خلف من بعض طرق الرواية، لا من شيءٍ من طرق القراءة(٣).

- **من وافقه**(٤): **أوّلًا: من وافقه عن ابن مقســم أو ابن صــالح عن إدريس**: لم أجد أحدًا وافقه.

---

(١) النشر (١/ ٤٥٩، ٤٦٣- ٤٦٤)، جامع البيان (١/ ٢٦٤).

(٢) ينظر: جامع البيان (٢/ ٧٠٨)، والمفردات السبع (ص٤٨٢)، ويلاحظ أنّ طريق أبي الفتح في المفردات ليس عن ابن صالح أو ابن مقسم، وإنّما ذكرته تتميمًا للبحث عن محلّ قراءة الداني على أبي الفتح عن خلف بالصاد. وتنبغي الإشارة إلى أنّه لا طريق لأبي الفتح عن خلف في التيسير.

(٣) قال الداني: (حدثنا فارس بن أحمد قال نا عبد الباقي بن الحسن قال: نا أبو علي بن الصواف وأبو بكر بن مالك قالا: نا إدريس عن خلف عن سُليم عن حمزة أنّه قرأهما بالصاد، قال إدريس عن خلف: وأنا أقرؤها كلها بالسين. ونا أبو الفتح قال: نا أبو الحسن المقرئ قال: نا أبو بكر بن شاذان عن إبراهيم بن محمد عن محمد بن الجهم عن خلف عن سليم عن حمزة بالصاد في السورتين... قال أبو عمرو [الداني] والذي قرأت أنا به على أبي الفتح عن قراءته في رواية خلف وخلاد بالسين فقط). ينظر: جامع البيان (٢/ ٧٠٨). ويشار إلى أنّه ورد هذا الوجه لأبي الفتح من التجريد؛ حيث ذكر ابن الفحام عن عبد الباقي عن خلف: (لا أبالي كيف قرأت بالسين أو بالصاد)، وجاء طريق عبد الباقي في التجريد: عن عبد الباقي بن فارس بن أحمد عن أبيه عن عبد الباقي الخراساني عن ابن صالح عن إدريس عن خلف، وهو ليس من طرق النشر لكنّه يلتقي مع طريق الداني النشريّ في أبي الفتح (تنظر القراءة في التجريد ص١٦٣، وينظر الطريق فيه: ص٦٣).

(٤) قال ابن الباذش في الإقناع (ص٣٠٥): ((ويبسط)، و(بسطة) في الأعراف بالسين: قنبل وحفص وهشام وأبو عمرو **وحمزة، وعن كل واحد منهم الخلاف**. والباقون فيهما بالصاد، وعنهم =

ثانيًا: من وافقه عن إدريس عن خلف: المطوعي عن إدريس، وأبو بكر بن الإمام عن سليمان بن جبلة القافلائي[1] عن إدريس: من ظاهر تبصرة السعيدي عن المطوعي وابن الإمام؛ حيث أطلق السعيدي القراءة بالسين بالخلاف عن حمزة[2]، فشمل بظاهره هذه الطرق[3].

ثالثًا: من وافقه عن خلف عن سليم:

١- ابن مخلد[4] عن خلف: من تبصرة السعيدي عن المطوعي عن ابن مخلد؛ كما سبق عن السعيدي[5].

٢- وأبو جعفر محمد بن سعيد البزاز[6] عن خلف: من جامع الروذباري عن الأهوازي عن الغضائري بسنده إلى البزاز؛ حيث ذكر الروذباري القراءة بالسين في الموضعين لحمزة واستثنى منه - فيما استثنى- طريق البزاز عن خلف[7].

أيضا الخلاف إلا الكسائي والبزي فلا خلاف عنهما أنهما بالصاد)، وهذه العبارة مشكلة، ولا يصحّ أن يكون الخلاف فيها مطلقًا لكلّ طريق عن حمزة، فإنّ من تلك الطرق طريق الداني عن ابن غلبون بسنده عن ابن بويان عن خلفٍ ولم يرد عنه خلافٌ في السين، فيجب أن يكون الخلاف في عبارة ابن الباذش على التوزيع، ولكنّها مع ذلك لن تخلو عن الإجمال بل والإشكال، ولذا طويت ذكرها عند بيان الموافقات.

(١) كذا اسمه عند السعيدي، ولم أقف له على ترجمة. ولعلّه: أبو الحسن سليمان بن محمد بن إبراهيم بن جبلة القافلائي، ذكر أبو القاسم ابن الثلاج أنّه سمع منه في سنة (٣٢٠هـ). ينظر: تاريخ بغداد (١٠/ ٨٨).

(٢) ولم يسند قراءة حمزة إلا من رواية خلف.

(٣) تنظر القراءة في تبصرة البيان للسعيدي (ص١٧٥)، وتنظر الطرق فيه (ص٨٩).

(٤) أبو عبد الله محمد بن مخلد - ويقال ابن أبي مخلد-، توفي بُعَيد (٣٠٠هـ). ينظر: غاية النهاية (٣/ ٦٣٢).

(٥) تنظر المراجع في الحاشية السابقة.

(٦) أبو جعفر محمد بن سعيد البزّاز الكوفي الضرير، أخذ القراءة عن خلف وخلاد وابن أبي الأقفال عن سُليم، روى عنه السواق والمزوق وغيرهما. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٣٦١).

(٧) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٣٨٣)، وينظر الطريق فيه (١/ ٥٦٧- ٥٦٨).

٣- ومحمد بن الجهم عن خلف: من جامع البيان عن الفارسـي عن أبي طاهر عن أحمد بن محمد اللؤلؤي عن ابن الجهم؛ حيث ذكر الداني بهذا الإسناد عن ابن الجهم عن خلف عن سـليم عن حمزة أنّه قرأ ﴿ يَقْبِضُ وَيَبْصُـطُ﴾ وفي الأعراف ﴿بَصْـطَةً﴾ بالصاد[١].

ثالثًا: من وافقه عن سـليم عن حمزة: صـحّ هذا الوجه عن سـليم في النشـر من رواية خلّاد.

- **وصـف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن راوٍ، ولم أجد أحدًا وافقه في أصول طرقه الفرعيّة، ووردت له موافقاتٌ يسيرة عن أصل طريقه الرئيسيّ تدور على ظاهر تبصـرة السـعيديّ، ووردت له موافقات يسـيرةٌ عن الراوي، وصـحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

ولم يبيّن ابن الجزريّ مأخذه لطريق المنفرِد، ولم أجد هذا الوجه عن المنفرِد في الكتاب الذي فيه عين الطريق المسنَد في النشر.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم في النشر أوّلًا بالسين لخلف وغيره، وذكر الخلف عن خلاد وغيره، وبعد أن فرغ من بيان طرق أصحاب الخلف ذكر هذا الوجه عن خلف آخرًا موسومًا بالانفراد وأنه لا يعلم أحدًا روى ذلك عن خلف من هذه الطرق سواه[٢].

٢- وجزم في تقريب النشر بالسين لخلف، ولم يتعرّض لوجه الصاد عنه ولا على سبيل الانفراد[٣].

٣- ولم يذكره في الطيبة[٤].

---

(١) ينظر جامع البيان (٢/ ٧٠٨)، وهذا الطريق لم يسنده في أوّل كتابه، ولكنّه ذكر هذا الوجه مسندًا.

(٢) النشر (٣/ ٥١٧- ٥١٩).

(٣) ينظر تقريب النشر (٢/ ٤٧٠- ٤٧١).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص٨١، الأبيات: ٥٠١- ٥٠٢).

***

٢٤٩- الموضـــع الخامس: انفراد الحافظ أبي العلاء عن أبي الطيب عن التمار عن رويس بالصاد في ﴿بَصۜطَةً﴾ الأعراف.

قال ابن الجزريّ: «واختلفوا في ﴿يَبۡصُۜـطُ﴾ هنا و﴿فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۜـطَةٗ﴾ في الأعراف، فقرأ خلف لنفســه... ورويس بالســين في الحرفين... وانفرد ابن ســوار عن شـعيب عن يحيى عن أبي بكر وأبو العلاء الحافظ عن أبي الطيب عن التمار عن رويس بالســين في البقرة والصــاد في الأعراف، وأما ما ذكره أبو العلاء من رواية روح – وهو السين فيهما- فوهم، فليعلم»[١].

- طريق الحافظ أبي العلاء عن أبي الطيب في رواية رويس من الطرق النشــريّة، وسبق بيانه[٢].

- **مصدر الانفراد:** ذكر في غاية الاختصار القراءة بالسين في ﴿يَبۡصُۜطُ﴾ ليعقوب وجماعة من القراء، ثمّ قال: «وجميع هؤلاء على ﴿بَصۜـطَةٗ﴾ في الأعراف بالســين، غير أبي الطيب عن رويس»[٣]، وأيضًـا وقع في بعض النسـخ بعد العبارة السـابقة مباشـرة: «هنا [أي في البقرة] بالسين وهناك [أي في الأعراف] بالصـاد: ابنُ فليح، والسوسـي، وأبو الطيب عن رويس، والنقاش عن ابن ذكوان»[٤].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن أبي الطيب عن التمار:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن التمار عن رويس:

---

(١) النشر (٣/ ٥١٧- ٥٢٠).

(٢) ينظر: ص ٩٢٥.

(٣) ينظر غاية الاختصار (١/ ٤٣١- ٤٣٢). وكذلك ذكره في مفردة يعقوب [ل٤٥/ أ] لأبي الطيب والجوهري عن التمار، والقاضي عن النخاس.

(٤) ينظر غاية الاختصار (١/ ٤٣٢)، وزيادة بعض النسخ تبدأ من قوله: [هنا بالسين] إلى قوله [وأبو الطيب عن رويس]، وأمّا قوله: [والنقاش عن ابن ذكوان] فلم يُشِر المحقّق إلى اختلافٍ فيه بين النسخ.

١- النخاس عن التمار:

أ- من طريق الخزاعي عن النخاس: من المنتهى، ومن جامع أبي معشر عن الدقاق عن الخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي.

ب- ومن طريق علي بن محمد الخبازي عن النخاس: من الإيضاح عن أبي القاسم عبد الرحمن بن أحمد العطار عن الخبازي، ومن جامع الروذباري عن أبي نصر عن الخبازي، ومن جامع أبي معشر عن أبي عبد الله محمد بن علي بن محمد الخبازي عن أبيه.

ج- ومن طريق الكارزيني عن النخاس: من جامع وتلخيص أبي معشر عن الكارَزيني، ومن مبهج السبط – في أحد إطلاقيه- عن الشريف العباسي عن الكارَزيني، ومن مفردة ابن الفحام عن أبي إسحاق الخياط عن الكارَزيني. **وطريقا الكامل والمبهج نشريّان.**

د- ومن طريق الحمّامي عن النخاس: من جامع أبي معشر – بمقتضى إطلاقه-: عن ابن فارس والطُّرَيْثيثي وأبي الفضل الرازي ثلاثتهم عن الحمّامي، ومن مفردة ابن الفحام: عن الفارسي عن الحمّامي وعن أبي إسحاق الخياط عن أبي علي المالكي عن الحمّامي.

هـ- ومن طريق علي بن محمد المقرئ[1] عن النخاس: من جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي عن علي بن محمد.

حيث ذكر الخزاعي والأندرابي وأبو معشر[2] الصاد عن رويس في سورة الأعراف، وذكر الأندرابي الصاد عن رويس فيما قرأ به على الخزاعي والخبازي، وأطلق ابن الفحام الصاد عن يعقوب في موضع الأعراف، وذكر السبط في فرش سورة البقرة رويسًا ضمن من قرأ بالسين في موضع الأعراف، ولكنّه في فرش سورة الأعراف لم يذكره

(١) كذا سمّاه أبو معشر، ويحتمل أن يكون هو الخبازي أيضًا. والله أعلم.

(٢) العبارة في النسخة المحقّقة من جامع أبي معشر في فرش سورة البقرة (٢/ ٥٣٠) – بعد أن ذكر من قرأ بالصاد في موضعي البقرة والأعراف-: (ورويس والحربي عن شعيب والشّذَائي عن الأخفش عن ابن ذكوان هناك (بصطة) **هنا** بالصاد)، وكلمة [هنا] زائدة ولعلّها خطأ من الناسخ.

فيمن قرأ بالسين ثم قال: (والمعروف عن رويس أنه قرأها بالسين، ولكن رأيته منصوصًا عنه في تعليقي عن الشريف أنه قرأها بالصاد، والله أعلم بصواب ذلك)(١).

٢- وابن حبشان الجوهري عن التمار:

أ- من طريق السعيدي عن الجوهري: من تبصرة البيان للسعيدي، ومن مفردة ابن الفحام(٢) عن الفارسي عن السعيدي. **وقد أسند في النشر طريق ابن الفحام عن الفارسي عن السعيدي، لكن عن النخاس لا الجوهري.**

ب- ومن طريق الخبازي عن الجوهري: من الإيضاح عن أبي القاسم عبد الرحمن بن أحمد العطار عن الخبازي، ومن جامع الروذباري عن أبي نصر عن الخبازي.

كما سبق عن الأندرابي والروذباري وابن الفحام، ولم يذكر السعيديّ يعقوب فيمن قرأ بالسين، فيكون له وجه الصاد(٣).

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٣٠٧)، والإيضاح [ل١٦٩/ أ]، وجامع الروذباري (٢/ ٣٨٤)، وتلخيص أبي معشر (ص١٣٤)، وجامع أبي معشر (٢/ ٥٣٠)، ومفردة يعقوب لابن شريح (ص١٤٦)، والمبهج (١/ ٥٠١، ٢/ ٥٩٤)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩١)، والإيضاح [ل١٠١/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٧٠٤، ٧٠٥)، وتلخيص أبي معشر (ص٥٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٢٠- ٧٢٢)، ومفردة يعقوب لابن شريح (ص١٠٤- ١٠٥)، والمبهج (١/ ١٦٨).

(٢) أسند ابن الفحام عن رويس طريق الفارسي عن السعيدي، ولم يبيّن طريق السعيدي عن رويس، وأخذت تتمة طريق السعيدي عن رويس من كتابه تبصرة البيان.

(٣) تنظر القراءة في تبصرة البيان (ص٢٣١)، والإيضاح [ل١٦٩/ أ]، وجامع الروذباري (٢/ ٣٨٤)، ومفردة يعقوب لابن الفحام (ص١٤٦)، وتنظر الطرق في تبصرة البيان (ص٩٢)، والإيضاح [ل١٠١/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٧٠٥)، ومفردة يعقوب لابن الفحام (ص١٠٤). ويشار إلى أنّ الفارسي – تلميذ السعيدي وشيخ ابن الفحام- أطلق في جامعه [ل١٥٧/ أ] السين عن رويس عن يعقوب، وقد أسند روايته فيه [ل١٠٥/ أ] من طريق السعيدي عن الجوهري عن التمار عن رويس، ومن طريق الحمامي عن هبة الله عن النخاس عن التمار عن رويس.

وأطلق ابن الفحام الصـاد عن يعقوب في هذا الموضـع، ومن طرقه التي أسـندها عن رويس: طريقه عن الفارسي عن السعيدي، ولم يبيّن اتصال طريق السعيدي برويس، ولكن السعيدي ذكر في كتابه التبصرة أنّه قرأ على ابن حبشان — الجوهري-[1].

٣- والشنبوذي عن التمار:

أ- من طريق الكارَزيني عن الشنبوذي: من جامع وتلخيص أبي معشر عن الكارَزيني، ومن مبهج السبط — في أحد إطلاقيه- عن الشريف العباسي عن الكارَزيني.

ب- ومن طريق الأهوازي عن الشـنبوذي: من جامع أبي معشـر عن الأهوازي؛ كما سبق عن أبي معشر والسبط[2].

٤- ومحمد بن إسـحاق البخاري عن التمار: من طريق الخزاعي بسـنده إليه: من المنتهى، ومن جامع أبي معشـر عن الدقاق عن الخزاعيّ؛ كما سـبق عن الخزاعي وأبي معشر[3].

٥- والسامَرّي عن التمار: من مفردة ابن شريح عن ابن نفيس عن السامَرّي: فإنّ ابن شريح بعد أن ذكر السين لرويس والسين والصاد عن روح في موضع البقرة قال: (وروي عن يعقوب (بسطة) في الأعراف بالسين والصاد، وبهما قرأت)[4].

---

(١) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لابن الفحام (ص١٤٦)، وتنظر الطرق في مفردة يعقوب لابن الفحام (ص١٠٤)، وتبصرة البيان للسعيدي (ص٩٢).

(٢) تنظر القراءة في تلخيص أبي معشر (ص١٣٤)، وجامع أبي معشر (٢/ ٥٣٠)، والمبهج (١/ ٥٠١، ٢/ ٥٩٤)، وتنظر الطرق في تلخيص أبي معشر (ص٥٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٢٠، ٧٢٤)، والمبهج (١/ ١٦٩).

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٣٠٧)، وجامع أبي معشر (٢/ ٥٣٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩٢)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٢٢).

(٤) تنظر القراءة في مفردة ابن شريح (ص٧٥)، وينظر طريقه فيه (ص٥١).

٦، ٧، ٨- وابن مامون وهبة الله وابن مقسم ثلاثتهم عن التمار: من طريق أبي الفضل الرازي بسنده إلى ابن مامون وهبة الله، ومن طريق الطُّرَيْثيثي بسنده إلى ابن مهران عن هبة الله وابن مقسم[١].

ثالثًا: من وافقه عن يعقوب: صحّ في النشر وجه الصاد في موضع الأعراف عن يعقوب من رواية روح.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عنه، ووردت له عدّة موافقات عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، ومنها موافقاتٌ نشريّةٌ، وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزري هذا الوجه عن رويس في الطيبة القديمة؛ حيث قال:

.... يبسط صاد (ص)ف (مداً) (هـ)وا

(شـ)م (رم) وخلفٌ (ع)ن (ق)وى (ز)ن (م)ن (ي)د كبسطة الأعراف مع خلفٍ (غ)د[٢]

ولكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا بالسين في الموضعين لرويس وغيره، وذكر الخلف عن قنبل وغيره، وبعد أن فرغ من بيان طرق أصحاب الخلف ذكر هذا الوجه عن رويس آخرًا موسومًا بالانفراد[٣].

٢- ولم يذكره في الطيبة الجديدة[٤].

***

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٥٣٠)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٧١٨- ٧١٩، ٧٢١- ٧٢٢).

(٢) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٥٤/ أ].

(٣) النشر (٣/ ٥١٧- ٥١٩)، ونحوه في تقريب النشر (٢/ ٤٧٠- ٤٧١).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص٨١، الأبيات: ٥٠١- ٥٠٢).

٢٥٠- الموضع السادس: انفراد صاحب العنوان عن شعبة بالصاد في ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً﴾[البقرة: ٢٤٧] في أحد وجهيه.

قال ابن الجزريّ: «واتفقوا على قراءة ﴿بَسْطَةً﴾ بالسين من هذه الطرق لموافقة الرسم ... **وانفرد** صاحب العنوان عن أبي بكر بالصاد فيها بخلاف، وهي رواية الأعشى عن أبي بكر»[(١)].

- طريق كتاب العنوان عن شعبة من الطرق النشريّة، وله عنه طريق نشريٌّ واحد سبق بيانه[(٢)].

- **مصدر الانفراد:** وكذلك في العنوان حيث ذكر الصاد عن شعبة بخلفٍ عنه[(٣)].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن يحيى بن آدم عن شعبة:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن شعبة: الأعشى عن شعبة: ورد هذا الوجه عن الأعشى من طرق عديدة[(٤)]. وحكاها أيضًا ابن الجزريّ عنه.

---

(١) النشر (٣/ ٥٢٠)، وطريق الأعشى من طرق شعبة المشهورة لكنه ليس من طرق النشر.

(٢) ينظر: ص ٦٨٢.

(٣) العنوان (ص٧٤)، وذكر في الاكتفاء أنّ الصاد عن شعبة في رواية أبي أحمد السامَرّي عن أهل بغداد، وجاء هذا الطريق في كتابه عن الطرسوسي عن السامَرّي عن ابن شنبوذ عن محمد بن علي الحجاجي عن الحجاج بن حمزة بن سويد العجلي عن يحيى بن آدم (ينظر الاكتفاء: ص٢٣، ص٨٩)، وإن كان ما في الاكتفاء مقيّدًا لما في العنوان يكون هذا الانفراد من غير طريقه النشريّ.

(٤) ينظر: الغاية (ص٤٥)، والمبسوط (ص٨١)، وإرشاد أبي الطيب (ص٤٩٧)، والتذكرة (ص٢٧١)، والمجزي [ل٤٤/ ب]، والمنتهى (ص٣٠٧- ٣٠٨)، وروضة المالكي (٢/ ٥٧١)، وجامع البيان (٢/ ٧٠٨- ٧٠٩)، والإشارة [ل١٨/ أ]، وتبصرة ابن فارس (ص١٨٤)، والكامل (٢/ ١٠٠٩)، والإيضاح [ل١٦٩/ أ]، وجامع أبي معشر (٢/ ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٤- ٥٣٥)، وجامع الروذباري (٢/ ٣٨٥- ٣٨٦)، والمستنير (ص٣٤١)، وروضة المعدل (١/ ٦٥- ٦٦)، وكفاية أبي العز (ص١٣٠)، والمصباح (٣/ ١٣٠)، وغاية أبي العلاء (٢/ ٤٣٢)، والمنهاج (١/ ٢٩٨).

وورد هذا الوجه من جامع أبي معشر وجامع الروذباري عن شعبة وعن عاصم من طرقٍ عديدة، وأكتفي بذكر عبارتيهما لما في تفصيل طرقهما الكثيرة من إطالة:

١- قال أبو معشر: (وقرأه بالسين... المفضل وحماد بن أبي زياد وأبان وعصمة[١] عن عاصم، وحفصٌ إلا ابن شنبوذ عن العينوني[٢] عن عمروٍ عنه [أي عن حفص] عنه [أي عن عاصم]، والمعلى ويحيى والكسائي وحسينٌ [الجعفي] وابن جبير والاحتياطي عن أبي بكر عنه [أي عن عاصم]، والبرجميُّ وابن غالب عن الأعشى عن أبي بكر، والنقار عن القاسم عن الشموني)[٣].

٢- وقال الروذباري: (بالصاد... عاصم غير المفضل وحماد بن أبي زياد وأبان وعصمة عنه، وأبي بكر من طريق المعلى ابن منصور ويحيى والكسائي و[جبير][٤] بن علي والجعفي وابن جبير والاحتياطي، والبرجمي من طريق أبي علي [الأهوازي] عنه عن أبي بكر، والأعشى من طريق البرجمي وابن غالب عنه والنقار عن القاسم عن الشموني عنه، وحفصٍ إلا ابن شنبوذ عن العينوني عن عمرو عنه)[٥].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ولم أجد أحدًا وافقه في أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقات عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، وأشار ابن الجزريّ إلى بعضها، ووردت له موافقات عن

---

(١) أبو نُجَيح عصمة بن عروة الفُقَيمي، روى عن أبي عمرو وعاصم وشعبة والأعمش وغيرهم، روى عنه يعقوب الحضرمي وغيره. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٦٥٢).

(٢) أبو محمد عبد الصمد بن محمد بن أبي عمران المقدسي العينوني، (ت٢٩٤هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥٢٥)، وغاية النهاية (٢/ ٣٥٧).

(٣) جامع أبي معشر (٢/ ٥٣٥).

(٤) كذا في المطبوع، وكتبت في المخطوط هكذا: ، ولا يعرف في طرق شعبة من اسمه جبير بن علي ولم يسند المصنف طريقًا لمن اسمه جبير بن علي، فلعلّ المقصود هو (الحسين بن علي الجعفي)، فيوافق الترتيب الذي في عبارة أبي معشر، وتكون الواو في (والجعفي) زائدةً خطأً، أو يكون المراد بالجعفيّ هو يحيى بن سليمان. والله أعلم.

(٥) جامع الروذباري (٢/ ٣٨٥).

القارئ من غير هذه الرواية، وهي تدور على جامعي أبي معشر والروذباريّ. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة، مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد، كما أنّه جزم في النشر أوّلًا باتفاق القراء على ﴿بَسْطَةً﴾ بالسين إلّا ما رواه ابن شنبوذ عن قنبل، فدخل في القراءة بالسين عاصم بكماله، ثم ذكر بعد ذلك انفراد صاحب العنوان عن شعبة[١].

***

٢٥١- الموضع السابع: انفراد أبي الحسن بن فارس في جامعه عن قنبل من جميع طرقه بتشديد التاءات التي شدّدها البزّي.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد أبو الحسن بن فارس في جامعه بتشديد هذه التاءات عن قنبل أيضا من جميع طرقه، فخالف سائر الناس»[٢].

- طريق ابن فارس من "الجامع" عن قنبل من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن ابن سيّار[٣] عن **الشطوي** عن **ابن شنبوذ** عن **قنبل**[٤].

- **مصــدر الانفراد**: لم أجد هذا الوجه عن قنبل في المطبوع من جامع ابن فارس، بل الذي فيه التشديد عن أهل مكة سوى قنبل والنقاش عن أبي ربيعة[٥].

- **من ذكر هذا الوجه: أوّلًا: من ذكره عن قنبل**: لم أجد هذا الوجه عن قنبل، سوى ما جاء في تبصرة البيان للسعيدي عن المطوعي عن ابن شنبوذ عن قنبل؛ إذ قال

(١) ينظر النشر (٣/ ٥٢٠)، وتقريب النشر (٢/ ٤٧١)، وطيبة النشر (ص٨١).

(٢) النشر (٣/ ٥٣١).

(٣) أبو طاهر أحمد بن محمد بن محمد بن سيار، قرأ على الشنبوذي، قرأ عليه ابن فارس. ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٢٥).

(٤) النشر (١/ ٣٦٦- ٣٦٧)، الجامع لابن فارس (ص٧٢).

(٥) ينظر: جامع ابن فارس (ص٢٤٩).

الســـعيدي: «وروى ابن شـــنبوذ عن قنبل تشـــديد ما في الملك وعبس والليل، ثلاثة أحرف»[1]، والموافقة على كلامه جزئية في ثلاثة مواضع فقط.

ثانيًا: من ذكره عن ابن كثير: صحّ هذا الوجه في النشر عن ابن كثير من رواية البزيّ.

- **وصـــف الانفراد**: هذا انفرادٌ منســـوبٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصـــحاب الكتب عن راوٍ، ولم أجد أحدًا وافقه في أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقةٌ جزئيّة في أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد هذا الوجه عن الراوي من غير ما سبق. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

وما نســـبه ابن الجزريّ إلى المنفرِد لم أجده عنه في كتابه الذي أحال إليه ابن الجزريّ، بل وجدت فيه التصريح بخلاف هذا الوجه.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه بدأ بذكر التشديد للبزي من بعض طرقه، ثم ذكر التخفيف للباقين، وأخّر تشديد ابن فارس لقنبل عن ذلك، وحين ذكره وسمه بالانفراد، وبمخالفة سائر الناس[2].

٢- ولم يذكره في الطيبة[3].

***

٢٥٢- الموضع الثامن: انفراد النهرواني عن أبي حمدون عن شعبة بكسر راء ﴿رِضۡوَٰنَهُۥ﴾ من ﴿وَكَرِهُواْ رِضۡوَٰنَهُۥ﴾ في سورة سيدنا محمد ﷺ[٢٨].

قال ابن الجزريّ: «وقد انفرد النهرواني عن أصـــحابه عن أبي حمدون بكســـر ﴿وَكَرِهُواْ رِضۡوَٰنَهُۥ﴾ في القتال، فخالف سائر الناس»[4].

---

(١) تنظر القراءة في تبصرة السعيدي (ص١٧٩)، وينظر الطريق فيه (ص١٨٠).

(٢) ينظر النشر (٣/ ٥٢٥- ٥٣١)، وكذلك أخره في التقريب (١/ ٤٧٤- ٤٧٥) ووسمه بالانفراد.

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٨١- ٨٢، الأبيات: ٥٠٧- ٥١٣).

(٤) النشر (٣/ ٥٤١).

- طريق النهرواني عن أبي حمدون في رواية شعبة من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن بكّار عن أبي علي الصوّاف عن أبي حمدون عن يحيى بن آدم عن شعبة. وذلك:

١- من طريق ابن فارس عن النهرواني: من جامع ابن فارس، ومن المستنير عن ابن فارس.

٢- ومن طريق أبي علي العطار عن النهرواني: من المستنير عن العطار.

٣- ومن طريق غلام الهراس عن النهرواني: من إرشاد وكفاية أبي العز عن غلام الهراس. كذا عند ابن الجزري[(١)].

- **مصدر الانفراد:**

١- ذكر ابن سوار وأبو العزّ في الكفاية كسر ﴿وَكَرِهُواْ رِضْوَانَهُ﴾ عن النهرواني عن يحيى.

٢- لكن لم يذكر أبو العزّ هذا الوجه في الإرشاد، بل خصّ الكسر بموضع المائدة فقط، مع أنّه أسند طريق النهرواني في الكتابين على وجهٍ واحدٍ.

ولم يذكر ابن فارس كسر الراء من ﴿وَكَرِهُواْ رِضْوَانَهُ﴾ عن أحد عن شعبة، بل خصّ الكسر بموضع المائدة، ويشار هنا إلى أنّ طريق النهرواني غير موجود في المطبوع من جامع ابن فارس خلافًا لما ذكره ابن الجزري[(٢)].

---

(١) ينظر النشر (١/ ٤٣٦- ٤٣٨، ٤٤٢)، وإرشاد أبي العز (ص١٥- ١٦)، وكفاية أبي العز (ص٤٣)، وطريق ابن فارس عن النهرواني عن بكار لم أجده في الكتب التي أسندها عنه ابن الجزري؛ فلم أجد طريق النهرواني عن بكار في جامع ابن فارس وإنما فيه طريق الحمّامي عن بكار، وكذلك لم أجد طريق ابن فارس عن النهرواني عن بكار في المستنير، وإنما فيه طريقُ أبي علي العطار عن النهرواني والحمّامي وطريقُ ابن فارس عن الحمّامي، ينظر جامع ابن فارس (ص١٢٤)، والمستنير (ص١٨٠).
(٢) ينظر: جامع ابن فارس (ص٢٥٨)، والمستنير (ص٣٥٢) وكذلك (ص٥٦١)، وكفاية أبي العز (ص١٣٩)، وإرشاد أبي العز (ص٦٤).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن شعبة:** لم أجد هذا الوجه عن شعبة من غير طريق ابن سوار من المستنير وأبي العز من الكفاية بسندهما إلى النهرواني عن أبي حمدون، سوى ما جاء في المصباح؛ فإنّه قال في فرش سورة القتال: (روى المفضل وأبو بكر بن عياش طريق أبي حمدون عن يحيى عنه وابن راهويه عن يحيى أيضًا: ﴿وَكَرِهُواْ رِضْوَانَهُۥ﴾ بضم الراء، الباقون بكسرها)، وهذه العبارة تقتضي الكسر لشعبة من جميع طرقه سوى طريق أبي حمدون عن يحيى وابن راهويه[1]، ولا يخفى شذوذه[2]، ولكنّه قال في فرش سورة آل عمران: (قرأ عاصم إلا حفصًا وبكارَ عن أبان بن يزيد عنه وأبانَ بن تغلب وجبلةَ عن المفضّل عنه أيضًا برفع الراء **في جميع القرآن**، واستثنى يحيى والعليميُّ وجبلةُ عن المفضّل كسر الراء في قوله في سورة المائدة ﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَانَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾[المائدة: ١٦])، الباقون بكسر الراء)[3]، فعلى هذه العبارة لا يكون لشعبة سوى الضم في موضع القتال.

ثانيًا: من وافقه عن عاصم: صحّ الكسر عن عاصمٍ في موضع سورة القتال في رواية حفص.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الفرعيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عن أصل طريقه الرئيسي ولا عن الراوي سوى ما ورد في بعض إطلاقات المصباح، وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

---

(١) وهي جميع طرق شعيب وخلف والرفاعي والوكيعي أربعتهم عن يحيى بن آدم، وجميع طرق العليمي والأعشى والبرجمي والكسائي. ينظر المصباح (١/ ٣٧٨- ٤١٢).

(٢) ولعلّ أصل العبارة (روى المفضل وأبو بكر بن عياش [غير] طريق أبي حمدون عن يحيى عنه وابن راهويه عن يحيى أيضًا: (وكرهوا رضوانه) بضم الراء)، فتكون سقطت كلمة [غير] سهوًا، والعبارة في المستنير (ص٥٦١): (روى المفضل وأبو بكر بن عياش غير أبي حمدون عن يحيى عنه من طريق النهرواني: (وكرهوا رضوانه) بضم الراء)، وأبو الكرم كثيرًا ما يأخذ عبارات المستنير حتى مع اختلاف طرقهما، فلعلّه أخذ عبارته من المستنير تحرّفت منه أو من النسّاخ.

(٣) ينظر المصباح (٣/ ١٨٤)، (٤/ ١٥١).

١- فإنّه أطلق الضم عن شعبة إلا الموضع الثاني من المائدة، فذكر له الخلف فيه، وبعد أن فرغ من بيان الخلف فيه ذكر كسر النهرواني في موضع القتال، وتفريقه بين الخلف في المائدة وخلف القتال يشعر بعدم اعتداده به.

٢- ووصف النهروانيَّ بالانفراد ومخالفة سائر الناس في هذا الوجه[١].

٣- ولم يُشِرْ في التقريب إلى الكسر عن شعبة ولا على سبيل الانفراد، بل جزم له بالضمّ إلّا في موضع المائدة فله الخلف[٢].

٤- ولم يذكره في الطيبة، بل جزم له بالضم إلّا في موضع المائدة فبالخلف[٣].

***

٢٥٣- الموضع التاسع: انفراد البُرُوجِرْدي[٤] عن ابن أشته عن المعدَّل عن روح بالياء في ﴿فَيُوَفِّيهِمْ﴾[آل عمران: ٥٧].

قال ابن الجزريّ: «واختلفوا في ﴿فَيُوَفِّيهِمْ﴾: فروى حفص ورويس بالياء، وانفرد بذلك البروجردي عن ابن أشته عن المعدَّل عن روح، فخالف سائر الطرق عن المعدّل وجميع الرواة عن روح»[٥]، وقال في التقريب: «وانفرد بذلك [أي بالياء] البروجرديّ عن روح»[٦].

- طريق البروجردي عن ابن أشته عن المعدَّل عن روح من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتاب المستنير: عن ابن أشته عن المعدّل عن ابن وهب عن

(١) ينظر النشر (٣/ ٥٤١).

(٢) ينظر تقريب النشر (١/ ٤٧٩- ٤٨٠).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٨٣، البيت: ٥٢٣).

(٤) أبو عبد الله محمد بن عبد الله المؤدِّب البُرُوجِرْدي، أخذ عن ابن أشته، أخذ عنه ابن العلّاف. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٤٧٥).

(٥) النشر (٣/ ٥٤٦).

(٦) تقريب النشر (٢/ ٤٨٢).

روح[1].

- **مصـــدر الانفراد**: ذكر ابن ســـوار في المســـتنير هذا الوجه عن ابن أشـــته عن روح[2].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن وهب عن روح**: لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن روح:

١- ابن سفيان الضرير عن روح: من طريق الخزاعي[3].

٢- وأبو الطيب ابن حمدان عن روح: من مفردة ابن شـــريح عن ابن نفيس عن السامَرّي عن أبي الطيب؛ حيث ذكر ابن شريح أنّه اختلف عن روح في الياء والنون وأنه قرأ له بهما[4].

٣- والزعفراني عن روح: من طريق الرُّهاوي[5]، وذكر الروذباري أيضًـــا النون للزعفراني عن روح[6]، ويظهر أنّ هذا الطريق مما سقط من قسم الأسانيد فيما وصلنا من كتابه، فتفصيل هذا الطريق غير معلوم.

ثالثًا: من وافقه عن يعقوب: صحّ هذا الوجه عن يعقوب في النشر من رواية رويس.

---

(١) ينظر النشر: (١/ ٥٢٢- ٥٢٥)، والمستنير (ص٢٢٥)، وفي المستنير أن المعدّل هو أحمد بن حرب، وصوّب ابن الجزريّ أنّه محمد بن يعقوب.

(٢) ينظر المستنير (ص٣٥٥).

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٣٢٨)، والكامل (٢/ ١٠٢٧)، وجامع الروذباري (٢/ ٤٣١)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩١)، والكامل (١/ ٤٤٢- ٤٤٣)، وأما طريق الروذباري فقد سقط فيما وصلنا من كتابه، إلّا أنّه صرّح أنّه قرأ بالنون عن المروزي، وأسانيده عن المروزي هي عن الخزاعي، وعليه فالظاهر والأشبه أنّ هذا الطريق عن المروزي عن الخزاعي بطريقه المذكور في المنتهى. والله أعلم.

(٤) تنظر القراءة في مفردة ابن شريح (ص٧٨)، وينظر الطريق فيه (ص٥١).

(٥) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ق٤٦/ ب- ل٤٧/ أ]، وينظر طريقه فيه [ق١٩/ ب- ل٢٠/ أ].

(٦) ينظر جامع الروذباري (٢/ ٤٣١).

- **وصـــف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لأحد الطرق الفرعيّة عن أصـــل طريقه الرئيسـيّ؛ لم أجد أحدًا وافقه. ووردت له موافقاتٌ يسـيرة عن الراوي، وصـحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزري:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة، مع وسمه في النشر بمخالفة سائر الطرق عن المعدل وجميع الرواة عن روح(١).

***

٢٥٤- الموضــع العاشــر: انفراد أبي العلاء الهمذاني عن رويس بتخفيف النون من ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾[المائدة: ٢، وغيرها].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد أبو العلاء الهمذاني عنه [أي عن رويس] بتخفيف ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾، لا أعلم أحداً حكاه عنه غيره، ولعلّه سبق قلم إلى رويس من الوليد عن يعقوب؛ فإنّه رواه عنه كذلك، وتبعه على ذلك الجعبري فوهم فيه»(٢).

- طريق الحافظ أبي العلاء عن رويس من الطرق النشريّة، وسبق(٣).

- **مصـــدر الانفراد:** قال أبو العلاء: «﴿لَا يَغُرَّنَكَ﴾ ﴿وَلَا يَغُرَّنكُمْ﴾ ﴿وَلَا يَجْرِمَنكُمْ﴾ و﴿لَا يَحْطِمَنكُمْ﴾.... خفافٌ: رويسٌ»(٤)، وما أبداه الإمام ابن الجزري - من احتمال أنّ قلم أبي العلاء سبق من الوليد إلى رويس- بعيدٌ؛ لوجهين:

الأول: أنّ أبا العلاء ذكر كلمة ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ في ســياق ذكره للكلمات المشــهور تخفيفها عن رويس، وأطلق التخفيف له فيهنّ جملةً.

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص٨٤، البيت: ٥٣١)، النشر (٣/ ٥٤٦)، وكذلك وسمه في التقريب (٢/ ٤٨٢) بالانفراد.

(٢) النشر (٣/ ٥٦٢).

(٣) ينظر: ص٩٢٥.

(٤) غاية الاختصار (٢/ ٤٥٨).

والثاني: أنّ غاية الاختصار ليست فيه رواية الوليد أصلًا[1].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن أبي العزّ**: الجعبريّ بسنده إلى أبي جعفر المبارك[2] عن ابن منصور الباقلّاني عن أبي العزّ عن غلام الهرّاس عن الحمّامي؛ حيث نصّ على تخفيف رويس ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ في المائدة معًا، فموافقته جزئيّة في غير موضع هود[3]. وذكر ابن الجزريّ التخفيف الجعبريّ، وجعله ناشئًا من متابعته لأبي العلاء.

ثانيًا: من وافقه عن أبي الطيب عن التمار، أو عن الحمّامي عن النخاس عن التمار - من غير طريق أبي العز - : لم أجد أحدًا وافقه عن أبي الطيب، وأمّا الحمّامي عن النخاس فقد ورد عنه التخفيف من جامع أبي معشر عن أبي الفضل الرازي عنه؛ حيث ذكر أبو معشر التخفيف لرويس من طريق أبي الفضل الرازي[4].

ثانيًا: من وافقه عن النخاس عن التمار -من غير طريق الحمّامي-:

١- الخبازي عن النخاس:

أ- من الإيضاح للأندرابي عن أبي القاسم عبد الرحمن بن أحمد العطار عن الخبازي.

ب- ومن جامع الروذباري عن القُهُندُزي عن الخبازي.

---

(١) وكذلك ذكر أبو العلاء التخفيف لرويس في مفردة يعقوب بوجهٍ لا يحتمل سبق القلم، وخصّ تخفيف الوليد بكلمة (فلا تحسبنهم بمفازة) و(فلا يحطمنكم). تنظر مفردة يعقوب لأبي العلاء [ل٤٧/ ب- ل٤٨/ أ].

(٢) أبو جعفر المبارك بن المفضل الواسطي، (ت٦٢٦هـ). ينظر: معرفة القراء (٣/ ١٢٥٧)، وغاية النهاية (٣/ ١٠٣).

(٣) تنظر القراءة في خلاصة الأبحاث (ص٢١٣- ٢١٤)، وينظر الطريق فيه (ص٦١- ٦٢). ويلاحظ أن صاحب الكنز أسند طريق الباقلاني من طرق عديدة منها طريق أبي جعفر المبارك عنه، ولم يذكر التخفيف لرويس في هذه الكلمة. ينظر ما يتعلق بالقراءة في الكنز (ص٤٤٨)، وينظر ما يتعلق بطرقه فيه (ص١٤٩- ١٥٠، ص١٧٩).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٥٨٤)، وينظر الطريق فيه (١/ ٧٢١).

حيث أطلق الأندرابي التخفيف عن رويس في ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ وذكر بعد ذلك التشـــديـد عن ابن مهران عن رويس، فبقي غيره على التخفيف، وذكر الروذباري التخفيف في ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ عن رويس من طريق الخبازي(١).

٢- والقاضـي أبو العلاء عن النخاس: من المصـباح عن ابن عتاب عن القاضـي أبي العلاء؛ حيث ذكر أبو الكرم التخفيف في ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ لرويس من طريق القاضـي أبي العلاء(٢). **وهذا الطريق نشريّ.**

ثالثًا: من وافقه عن التمار عن رويس – من غير طريق النخاس-:

١- الخبازي عن ابن حبشــان الجوهري عن التمار عن رويس: من الإيضــاح وجامع الروذباري؛ كما سبق عنهما(٣).

٢، ٣- وهبة الله بن جعفر وابن مامون كلاهما عن التمار: من جامع أبي معشــر عن أبي الفضل الرازي بأسانيده عن هبة الله وابن مامون؛ كما سبق عن أبي معشر(٤).

وقد أشــار العراقيُّ في الإشــارة إلى أنّ بعضــهم روى التخفيف عن رويس في ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾، وذكر الروذباري عن المروزي عن الخزاعي أنّ ابن مقسم حكى التخفيف عن التمار في ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾(٥).

رابعًا: من وافقه عن يعقوب: الوليد بن حسان: من طريق أبي محمد ابن الفحام بسنده

---

(١) تنظر القراءة في الإيضاح [ل١٧٤/ ب]، وجامع الروذباري (٢/ ٤٨٦)، وتنظر الطرق في الإيضاح [ل١٠١/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٧٠٥).

(٢) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٢٥٩)، وينظر الطريق فيه (١/ ٦٢٣).

(٣) تنظر القراءة في الإيضاح [ل١٧٤/ ب]، وجامع الروذباري (٢/ ٤٨٦)، وتنظر الطرق في الإيضاح [ل١٠١/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٧٠٥).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٥٨٤)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٧٢١- ٧٢٢).

(٥) ينظر: الإشارة [ل٢٧/ ب، ل٤٤/ ب]، وجامع الروذباري (١/ ٤٨٦).

إلى الوليد[1].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ من طريقين رئيسيين، ولم أجد أحدًا وافقه في أحد الطريقين - (طريق أبي الطيب)-، وأما الطريق الآخر - (طريق النخاس)-: فوردت له فيه موافقاتٌ يسيرةٌ في عدّة طبقات، وأحدها نشريّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرة عن الراوي من طرق رئيسية أخرى، ووردت له موافقات عن القارئ من بعض طرق إحدى رواياته. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه ذكر أوّلًا اختلاف القراء في الكلمات الخمس المشهورة، وذكر تخفيف رويس لها، ثم بعد ذلك ذكر انفراد أبي العلاء في هذه الكلمة، ففرّق بين هذه الكلمة وبين أخواتها.

٢- ووسم هذا الوجه بالانفراد، وبأنّه لا يعلم أحدًا حكاه عن رويس غيره. ووسم متابعة الجعبريّ له بالوهم.

٣- وأبدى احتمال أن يكون سبق قلمٍ إلى رويس من غيره.

٤- ولم يذكره في الطيبة[2].

***

٢٥٥- الموضع الحادي عشر: انفراد سبط الخياط عن الشريف أبي الفضل عن الكارَزيني عن أصحابه عن الأخفش عن ابن ذكوان بفتح ﴿كُرْهًا﴾ في الأحقاف[١٥].

---

(١) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص٢٧٠- ٢٧١)، وجامع أبي معشر (٢/ ٥٨٤)، والإيضاح [ل١٧٤/ ب]، والمستنير (ص٣٧٥)، والاختيار (١/ ٣٦٤)، والمصباح (٣/ ٢٥٩)، وتنظر الطرق في جامع ابن فارس (ص١١٠)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٢٥)، والإيضاح [ل١٠١/ أ]، والمستنير (ص٢٢٧)، والاختيار (١/ ١٥٧)، والمصباح (١/ ٦٢٨- ٦٢٩).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص٨٤- ٨٥، الأبيات: ٥٥٠- ٥٥١)، والنشر (٣/ ٥٦٢)، وكذلك وسمه بالانفراد في تقريب النشر (٢/ ٤٨٩).

قال ابن الجزريّ: «واختلفوا في ﴿كَرْهًا﴾ هنا[النساء: ١٩] والتوبة[٥٣] والأحقاف: فقرأ حمزة والكسائي، وخلف بضم الكاف فيهنّ، وافقهم في الأحقاف عاصم ويعقوب وابن ذكوان، واختلف فيه عن هشام... وانفرد سبط الخياط عن الشريف أبي الفضل عن الكارَزيني عن أصحابه عن الأخفش بفتحها، ولم أجد ذلك في مفردة الشريف»[(١)].

- طريق سبط الخياط عن الشريف عن الكارَزيني في طريق الأخفش عن ابن ذكوان من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشّذَائي وأبي بكر السلمي الجُبني وأبي الحسن الداراني ثلاثتهم عن **ابن الأخرم** عن **الأخفش** عن **ابن ذكوان**[(٢)].

- **مصدر الانفراد:** لم أجد هذا الوجه في المبهج، بل الذي فيه: (قرأ أهل الكوفة وابن عامر – إلا الأخفش والحُلْواني جميعًا عن هشام- ويعقوب: ﴿كُرْهًا﴾﴿كُرْهًا﴾ بضم الكاف فيهما، وفتحهما الأخفش والحُلْواني جميعًا [عن هشام كالباقين])[(٣)]، فقد ذكر الفتح للأخفش لكن من طريقه عن هشام[(٤)] لا عن ابن ذكوان، وهذا الوجه صحيحٌ عن هشام.

- **من ذكر هذا الوجه: أوّلًا: من ذكره عن الأخفش عن ابن ذكوان:** لم أجد هذا الوجه عن أحدٍ من طرق الأخفش.

---

(١) النشر (٣/ ٥٦٨).

(٢) النشر (١/ ٤١٧- ٤٢٠، ٤٢٥)، والمبهج (١/ ٧٦- ٧٧).

(٣) المبهج (٢/ ٨١٣)، وكذلك في فرش سورة النساء (٢/ ٥٤٢)، وما بين المعقوفتين سقط من بعض نسخ المبهج الخطية (وهي نسخة فيض الله (١٠): [ل١٨٣/ أ]) لكنّه لا يضرّ؛ لأنّه صرّح أوّلًا باستثناء الأخفش والحُلْواني جميعًا عن هشام ممن ضمّ عن ابن عامر، فيكون إطلاق الفتح عنهما هاهنا محمولًا على التقييد السابق بكونهما عن هشام.

(٤) والأخفش قرأ على هشام مباشرة، وليس طريقه عن هشام من الطرق النشرية، بل طرق هشام النشرية تنحصر في الحُلْواني وابن الحويرس وابن ماموية والبيساني أربعتهم عن هشام. ينظر: المبهج (١/ ٨١- ٨٢)، والنشر (١/ ٤١١).

ثانيًا: من ذكره عن ابن ذكوان: التغلبي[1]، وابن خُرَّزاذ[2] كلاهما عن ابن ذكوان، وأحمد بن أنس وأحمد بن يزيد الطحان كلاهما عن ابن ذكوان: من طريق الأهوازي[3].

ويشـــار إلى أنّ صـــاحب الإعلان أطلق فتح الكاف عن ابن عامر بخلاف عن هشام، فيوخذ منه الفتح لابن ذكوان بلا خلاف، ولا تتيسّر معرفة طرقه عن ابن ذكوان لسقوطها ممّا وصلنا من كتابه[4].

ثالثًا: من ذكره عن ابن عامر: صحّ هذا الوجه في النشر عن ابن عامر من بعض طرق هشام.

- **وصـــف الانفراد**: هذا انفرادٌ نســـبه ابن الجزريّ إلى بعض الطرق الفرعيّة وأحد أصـحاب الكتب عن أصـل طريقٍ رئيســيٍّ، ولم أجد أحدًا وافق في هذا الوجه عن هذا أصــل الطريق الرئيســيّ، ووردت موافقاتٌ عن الراوي من أصــول طرق رئيســية أخرى، وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٦٧٣- ٦٧٤)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٧٩)، وروضة المعدل (٣/ ٨٣)، والمصباح (٣/ ٢٣٤، ٤/ ١٤٢)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٤٣- ٤٤٤)، وجامع الروذباري (١/ ٣٨٨)، وروضة المعدل (١/ ٢٢٦)، والمصباح (١/ ٣٤٨). وكثيرٌ من هذه الكتب أسند طريق ابن مجاهد عن التغلبي، وأطلقوا هذا الوجه عن التغلبي فيتناول طريق ابن مجاهد أيضًا، ويلاحظ أنّ ابن مجاهد لم يجزم بالفتح عن ابن ذكوان، بل أطلق في فرش سورة الأحقاف الضم عن ابن عامر، وكذلك في فرش سورة النساء أطلق ضم الكاف عن ابن عامر في موضعي الأحقاف، لكنه قال بعد ذلك: (قال ابن ذكوان: وفي حفظي كرهًا بفتح الكاف في الحرفين)، وقد أسند رواية ابن ذكوان من طريق التغلبي فحسب. ونحوه الداني في جامع البيان. ينظر ما يتعلق بالقراءة في السبعة (ص٢٢٩، ٥٩٦)، وجامع البيان (٢/ ١١٠٧)، وتنظر الطرق في السبعة (ص١٠١)، وجامع البيان (١/ ٢٣٤).

(٢) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ١١٠٧)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٣٦).
أبو عمرو عثمان بن عبد الله بن محمد بن خُرَّزاذ البصري نزيل أنطاكية، روى القراءات عن ابن ذكوان، روى عنه إبراهيم بن عبد الرزاق. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٦٤٠).

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٢٧٩)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٩٣).

(٤) تنظر القراءة في الإعلان (ص٤٦٨).

وما نسـبه ابن الجزريّ إلى المنفرِد لم أجده عنه في كتابه الذي أسـند منه طريقه النشريّ.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنه جزم أوّلًا بالضم لابن ذكوان وذكر الخلف عن هشام، وبعد فراغه من بيان خلف هشام ذكر انفراد السبط، فلو أنه اعتد بالخلف عن ابن ذكوان لذكر له الخلف أوّلًا كما ذكره عن هشام.

٢- وذكر أنّه لم يجد هذا الوجه في كتاب شيخ السبط.

٣- وجزم بالضمّ لابن ذكوان في التقريب، ولم يُشِرْ إلى الفتح عنه ولا على سبيل الانفراد.

٤- وجزم له بالضمّ في الطيبة، ولم يذكر له خلفًا[١].

***

٢٥٦- الموضـع الثاني عشـر: انفراد النهرواني عن أبي حمدون عن يحيى بن آدم عن شعبة بفتح الياء وضم الخاء من ﴿يَدْخُلُونَ﴾ في أول غافر[٤٠].

قال ابن الجزريّ: «واختلفوا في ﴿يَدْخُلُونَ﴾ هنا[النسـاء: ١٢٤] وفي مريم[٦٠] وفاطر[٣٣] وموضعي المؤمن[٤٠، و٦٠]: فقرأ ابن كثير وأبو جعفر **وأبو بكر** وروح بضم الياء وفتح الخاء في هذه السـورة ومريم **والأول من المؤمن**، ... وقد انفرد النهرواني عن أبي حمدون عن يحيى عنه بفتح الياء وضم الخاء في الأول من المؤمن خاصة»[٢].

- طريق النهرواني عن أبي حمدون عن يحيى بن آدم عن شـعبة من الطرق النشـرية، وسبق[٣].

---

(١) ينظر النشر (٣/ ٥٦٨)، وتقريب النشر (٢/ ٤٩٢)، وطيبة النشر (ص٨٦، البيت: ٥٥٩).

(٢) النشر (٣/ ٥٧٨- ٥٧٩).

(٣) ينظر: ص١٠٣٦، وسبق التعليق هناك بأني لم أجد طريق النهرواني عن بكار في جامع ابن فارس وإنما فيه طريق الحمّامي عن بكار، وكذلك لم أجد طريق ابن فارس عن النهرواني عن بكار في المستنير، وإنما فيه طريقُ أبي علي العطار عن النهرواني والحمّامي وطريقُ ابن فارس عن الحمّامي.

- **انفراد النهرواني من طرقه النشرية:** ذكر ابن سوار فتح الياء عن النهرواني عن أبي حمدون عن يحيى فيما قرأه عن أبي علي العطار، وكذلك ذكره أبو العزّ في الكفاية عن النهرواني عن أبي حمدون عن يحيى.

ولم يذكره ابن سوار عن النهرواني من طريق ابن فارس، ويشار إلى أنّ هذا الطريق غير موجود فيما بين أيدينا من نسخ المستنير وإن أسنده ابن الجزري عن المستنير في طرقه النشرية.

ولم يذكر أبو العزّ في الإرشاد عن شعبة سوى الضمّ، مع أنّه أسند طريق النهرواني في الكتابين على وجهٍ واحدٍ.

ولم يذكر ابن فارس في الجامع عن شعبة سوى الضم، ويشار هنا إلى أنّ طريق النهرواني غير موجود في المطبوع من جامع ابن فارس خلافًا لما ذكره ابن الجزري(١).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن بكار عن الصواف عن أبي حمدون: الحمّامي عن بكار:** من جامع أبي معشر عن الطُّرَيْثيثي وأبي الفضل الرازي كلاهما عن الحمّامي؛ حيث ذكر الضم ثم الفتح في المواضع الثلاثة لأبي بكر وحماد، وذكر أن أبا حمدون عن يحيى وافق – أي في الضم ثم الفتح- إلا في غافر، فيكون له الفتح في موضع غافر(٢).

ثانيًا: من وافقه عن أبي حمدون عن يحيى – من غير طريق بكار عن الصواف-: لم أجد هذا الوجه عن أبي حمدون غير ما سبق عن بكار.

ثالثًا: من وافقه عن يحيى بن آدم عن شعبة:

١- خلف عن يحيى بن آدم:

أ- من طريق إدريس(٣).

---

(١) ينظر: جامع ابن فارس (ص٢٨١)، والمستنير (ص٣٧٣)، وإرشاد أبي العز (ص٧٧)، وكفاية أبي العز (ص١٥٤).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٦٠٠)، وينظر الطريق فيه (١/ ٥٣٤).

(٣) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ٧٨٠، ٧٨١)، والإيضاح [ل٢٢٢/ ب]، وجامع أبي معشر (٢/ ٦٠٠)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ٢٤٣)، والإيضاح [ل٩٥/ ب]، وجامع أبي معشر =

ب- والشَّيلَماني[1].

ج- والأهوازي بســـنده إلى البراثي[2]، ثلاثتهم عن خلف. وحكى ابن مجاهد في كتابه السبعة الفتح عن خلفٍ، ولكنّه لم يسند طريقه في كتابه[3].

٢- والوكيعي عن يحيى بن آدم: من طريق ابن مجاهد[4]، ومن طريق السامَرّي[5].

٣- ومحمد بن المنذر عن يحيى بن آدم: من طريق ابن مجاهد[6].

٤، ٥- وشـعيب والرفاعي كلاهما عن يحيى: من طريق السـعيدي بالخلف عنهما — بحسب ظاهر التبصرة في أحد الإطلاقين؛ فإنّه في فرش سورة النساء أطلق الضم عن شعبة في موضع غافر بلا خلاف، وفي فرش سورة غافر ذكر الخلاف عن شعبة، وذكر

(١/ ٥٣١). وقال أبو معشر بعد أن ذكر أنّ أبا بكر والبصريّين — سوى سلامٍ وأيوب- وغيرهم يقرأون **بضمّ ثم فتح**، وأنّ بعض طرق المذكورين خالف في سورة النساء أو غافر: (السعيدي عن أبي عمرو ويحيى بن سليمان وعليّ وكلاهما عن أبي بكر عن عاصم وخلف يحيى بن آدم عنه: (يدخلون) **ضم ثم فتح** كمن بقي)، كذا وقع في النسخة المحققة من الجامع، ولا يخفى على الناظر أنّ الصواب هو (فتحٌ ثم ضم)، فلعلّ العبارة انقلبت على الناسخ.

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٦٠٠)، وينظر الطريق فيه (١/ ٥٣١).

والشيلماني هو: أبو الوليد عبد الملك بن القاسم بن الوليد، يُعرف بالشَّيْلَماني، روى عن خلف عن يحيى بن آدم، وقرأ على الشيزري، روى القراءة عنه الشيرجي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٥٥٣).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٢/ ٦٠٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٤٧٦)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٥٥٧- ٥٥٨)، وجامع الروذباري (١/ ٤٨٨).

(٣) ينظر السبعة (ص٢٣٨، ٥٧١). وحكى الداني في جامع البيان (٢/ ٧٨١) هذا الوجه عن أبي مسلم عن ابن مجاهد عن أصحابه عن خلف عن يحيى.

(٤) تنظر القراءة في السبعة (ص٢٣٨، ٥٧١)، وجامع البيان (٢/ ٧٨١)، وتنظر الطرق في السبعة (ص٩٤)، وجامع البيان (٢/ ٢٤٢).

(٥) تنظر القراءة في روضة المعدل (٣/ ٨٩)، وينظ الطريق فيه (١/ ٢٩٢- ٢٩٣).

(٦) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ٧٨١)، وينظر الطريق فيه (٢/ ٢٤٤).

أنّه لا خلاف عن حمّاد – شيخ العليمي– في ضمّ الياء، فأفاد بظاهره الخلاف عن باقي طرق شعبة[1].

رابعًا: من وافقه عن شعبة: الكسائي[2]**، ويحيى بن سليمان الجعفي**[3]**، والحسين الجعفي**[4]**، وعبيد المروزي، وابن أبي أمية** من طريق ابن مجاهد[5]، خمستهم عن شعبة.

خامسًا: من وافقه عن عاصم: صحّ في النشر هذا الوجه في هذه الكلمة عن عاصم من رواية حفص.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقتان عن شيخه تدوران على جامع أبي معشر، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ وعن الراوي، وصحّ هذا الوجه في النشر في هذه الكلمة عن القارئ من غير هذه الرواية.

---

(١) ينظر ما يتعلّق بالقراءة في تبصرة البيان (ص٢٠٤، ص٣٣٩)، وتنظر طرقه فيه (ص٨٧). وأسند السعيدي طريق العليمي عن حماد وشعبة كلاهما عن عاصم، فقد يؤخذ من عبارته أنّ العليمي عن شعبة له الخلف أيضًا، لكن يحتمل أنّه أراد بحمّاد مطلق طريق العليمي؛ لأنّ هذا الطريق له شأن خاصٌّ في كتب القراءات، فلذا لم أذكره في الصلب.

(٢) ينظر: السبعة (ص٢٣٨)، والمنتهى (ص٣٥٠)، وجامع البيان (٢/ ٧٨٠)، وتبصرة ابن فارس (ص٢٢٦- ٢٢٧)، وجامع الفارسي [ل١٤٧/ ب]، والكامل (٢/ ١٠٥٦)، وجامع أبي معشر (٢/ ٦٠٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٤٧٦)، والمستنير (ص٣٧٣)، وروضة المعدل (٣/ ٨٩)، والمنهاج (١/ ٣٦٨- ٣٦٩)، والمصباح (٣/ ٢٤٥).

(٣) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ٧٨٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٤٧٦)، وجامع أبي معشر (٢/ ٦٠٠)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ٢٥٢)، وجامع الروذباري (١/ ٥٠٥)، وجامع أبي معشر (١/ ٥٦١).

(٤) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ٧٨٠)، وروضة المعدل (٣/ ٨٩)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ٢٥٢)، وروضة المعدل (١/ ٢٩٦). لكن الداني أنّ هارون عن الحسين ذكر الضم في موضع النساء ولم يذكر غيره، وأنّ خلادًا عن الحسين ذكر الضم في الباب كلّه.

(٥) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ٧٨٠- ٧٨١)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٢٥٢، ٢٥٤).

وأطلق ابن الجزريّ هذا الوجه عن المنفرِد، مع أنّه لم يرد عنه من جميع طرقه النشريّة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه في النشر جزم أوّلًا بالضم عن شعبة في الموضع الأول من غافر، وذكر له الخلف في الموضع الثاني، وبعد أن فرغ من بيان خلفه فيه ذكر انفراد النهرواني في الموضع الأول.

٢- وجزم في التقريب بالضم عن شعبة في الموضع الأول من غافر، ولم يتعرّض إلى الفتح عنه ولا على سبيل الانفراد.

٣- وكذلك جزم بالضم في الطيبة ولم يذكر خُلفًا[١].

***

٢٥٧- الموضع الثالث عشر: انفراد هبة الله بن سلامة المفسر عن زيد عن الداجوني في رواية هشام بتخفيف ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم﴾[الأنعام: ٦٤].

قال ابن الجزريّ: «واختلفوا في ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم﴾ هنا[الأنعام: ٦٣] و﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم﴾ بعدها و... فقرأ يعقوب بتخفيف تسعة أحرف منها ... وافقه على الثاني هنا نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان، **وانفرد المفسّر** بذلك عن زيد عن الداجوني عن أصحابه عن هشام»[٢].

- طريق هبة الله بن سلامة المفسّر عن زيد عن الداجوني في رواية هشام من الطرق النشريّة، وجاء من كتاب المستنير، وسبق[٣].

- **مصدر الانفراد:** ذكر في "المستنير" أنّ هشامًا – غير المفسّر- بالتشديد[٤].

---

(١) ينظر النشر (٣/ ٥٧٨- ٥٧٩)، وتقريب النشر (٢/ ٤٩٧- ٤٩٨)، وطيبة النشر (ص٨٨، الأبيات: ٥٧٠- ٥٧١).

(٢) النشر (٤/ ٢٠).

(٣) ينظر: ص٢٨٤.

(٤) ينظر المستنير (ص٣٨٦)، ووقع هنا شيءٌ من الخلل في الاختيار لسبط الخياط؛ فقد أسند رواية هشام من طريق الحُلْواني وحده وأسند طريق الحُلْواني من طريقي هبة الله بن جعفر وابن زبان، وسمّى =

- **من وافقه**: **أوّلًا**: **من وافقه عن الداجوني**: لم أجد هذا الوجه عن الداجوني من غير طريق المفسّر.

ثانيًا: **من وافقه عن هشام**: لم أجد هذا الوجه عن هشام سوى ما ورد في سبعة ابن مجاهد من إطلاق التخفيف عن ابن عامر؛ ولم أجد أحدًا تابعه على ذلك ممّن أسند عنه. وجاء طريقه: عن الحسن ابن أبي مهران عن الحُلْواني عن هشام[1]. **وأسند ابن الجزري طريق السبعة عن هشام** لكن على غير هذا الوجه[2].

ثالثًا: **من وافقه عن ابن عامر**: صحّ هذا الوجه في النشر عن ابن عامر من رواية ابن ذكوان.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ محضٌ لأحد الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسيّ، لم أجد أحدًا وافقه عنه، ووردت له موافقةٌ واحدةٌ ظاهريّةٌ عن الراوي، وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة، مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد[3].

***

هبة الله بن جعفر بالمفسّر، وأسند طريقه من قراءته على ابن سوار بسنده إلى هبة الله، ومن ثمّ فقد تابع عبارة ابن سوار حيث ذكر التشديد لهشام سوى المفسّر، وهو غير سديدٍ؛ لأنّ المفسّر ليس هبة الله بن جعفر، بل هو هبة الله بن سلامة وهو يروي عن زيد عن الداجوني، ولم يسند السبط طريق الداجوني عن هشام في كتابه. (ينظر ما يتعلق بالقراءة في الاختيار (١/ ٣٨١)، وتنظر الطرق فيه (١/ ١٥٩- ١٦١)).

(١) تنظر القراءة في السبعة (ص٢٥٩)، وينظر طريقه فيه (ص١٠١).

(٢) فأسند من كتاب السبعة طريق ابن مجاهد عن الحسين بن علي بن حماد بن مهران الجمال الرازي عن الحُلْواني، والذي في السبعة -كما مرّ- إنما هو طريق ابن أبي مهران الحسن بن العباس الجمال الرازي. ينظر النشر (١/ ٤٠٦).

(٣) ينظر النشر (٤/ ٢٠)، وتقريب النشر (٢/ ٥٠٩)، وطيبة النشر (ص٩٠- ٩١، الأبيات: ٦٠٠- ٦٠٣).

٢٥٨- الموضع الرابع عشر: انفراد زيد عن الصوريّ عن ابن ذكوان بضم التاء وفتح الراء من ﴿تُخْرَجُونَ﴾ في الزخرف[١١].

قال ابن الجزريّ بعد أن ذكر قراءة حمزة والكسائي بفتح حرف المضارعة وضم الراء في بعض مواضع ﴿تُخْرَجُونَ﴾: «ووافقهم ابن ذكوان في الزخرف، واختلف عنه في حرف الروم، فروى الإمام أبو إسحاق الطبري وأبو القاسم عبد العزيز الفارسي كلاهما عن النقاش عن الأخفش عنه فتح التاء وضم الراء ... وروى عن ابن ذكوان سائر الرواة من سائر الطرق حرف الروم بضم التاء وفتح الراء، **وبذلك انفرد عنه زيد من طريق الصوري** في موضع الزخرف، وبذلك قرأ الباقون في الأربعة»(١).

- طريق زيد عن الصوريّ من الطرق المسندة في النشر، وجاء طريقه: عن الرمليّ الداجونيّ عن الصوريّ عن ابن ذكوان، وسبق(٢).

- **مصدر انفراد زيد عن الداجوني من طرقه النشريّة:** ذكر المالكيّ في روضته هذا الوجه عن الداجوني عن ابن ذكوان، وطريقه عن الداجوني من طريق زيد فحسب.

وكذلك جاء في جامع الفارسيّ؛ حيث خصّ فتح تاء موضع الزخرف لابن ذكوان بالأخفش، فيؤخذ منه ضم التاء عن ابن ذكوان من غير طريق الأخفش، وليس إلّا طريق زيد عن الداجوني عن الصوري عن ابن ذكوان.

وكذلك ذكره أبو العزّ في الإرشاد؛ حيث ذكر فتح التاء وضم الراء عن الأخفش والمطوعي عن الصوري والداجوني غير زيد، فيؤخذ منه ضم التاء وفتح الراء من طريق زيد عن الداجوني. وكذلك في كفاية أبي العز؛ حيث ذكر فتح التاء وضمّ الراء عن حمزة والكسائي والأخفش -يعني عن ابن ذكوان-، ويؤخذ منه أنّ ابن ذكوان من غير طريق الأخفش يقرأ بضم التاء وفتح الراء، وجاءت رواية ابن ذكوان من غير الأخفش في "الكفاية" من طريق **الصوريّ** من طريقَي **زيد عن الداجوني والكارَزيني عن المطوّعي**،

---

(١) النشر (٤/ ٤٤).

(٢) ينظر: ص ٦٨٤.

لكن طريق المطوّعي من "الكفاية" ليس من طرق النشر[1].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الداجوني عن الصوري:**

١- القباب عن الداجوني: من طريق ابن سوار عن التميمي عن القباب: من المستنير، ومن المنهاج لابن ظفر عن ابن سوار؛ حيث خصّ ابن سوار وابن ظفر فتح التاء بالأخفش، ولم يذكرا الفتح للداجوني، فيكون له الضمّ[2]. **وطريق المستنير عن التميمي عن القباب من الطرق النشريّة.**

٢- وأبو عبد الله العجلي عن الداجوني: من طريق الأهوازي؛ حيث خص المعدّل فتح موضع الزخرف بالأخفش، وذكر أنّ الداجوني يفتح موضع الأعراف فحسب، فيكون له الضمّ في موضع الزخرف[3].

ثانيًا: من وافقه عن الصوري عن ابن ذكوان: المطوعي عن الصوري:

أ- من طريق الكارَزيني عن المطوعي: من كفاية أبي العز عن غلام الهراس عن الكارَزيني، ومن المنهاج لابن ظفر عن السرّاج عن الكارَزيني، ومن المصباح – في أحد إطلاقيه- عن الشريف العباسي عن الكارَزيني. **وطريق المصباح نشريّ.**

ب- ومن طريق ابن زلال عن المطوعي: من المصباح – في أحد إطلاقيه- ومن المنهاج كلاهما عن ابن عتاب عن ابن زلال. **وطريق المصباح نشريّ.**

حيث خص أبو العز وابن ظفر فتح موضع الزخرف بالأخفش، فيكون للمطوعيّ الضم، وأمّا أبو الكرم فإنّه في فرش سورة الأعراف أطلق فتح التاء في موضع الزخرف عن ابن ذكوان، لكنّه في فرش سورة الزخرف خصّ فتح التاء عن ابن عامر بالوليد بن عتبة والأخفش، وذكر ضم التاء عن الباقين، فيندرج فيهم كافة طرق ابن

---

(١) ينظر روضة المالكي (٢/ ٦٦٣، ٩٠٥)، وجامع الفارسي [ل٢٠١/ ب]، وإرشاد أبي العز (ص٩١)، وكفاية أبي العز (ص٢٧٩).

(٢) تنظر القراءة في المستنير (ص٥٥٢)، والمنهاج (٢/ ٧٦٨)، وتنظر الطرق في المستنير (ص١٤٢)، والمنهاج (١/ ٤٢).

(٣) تنظر القراءة في روضة المعدل (٣/ ١٢٦)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٢٥).

ذكوان سوى الأخفش[1].

ثالثًا: من وافقه عن ابن ذكوان: التغلبي[2] وابن خرزاذ[3] كلاهما عن ابن ذكوان، والإسكندراني عن ابن ذكوان، والداجونيُّ عن ابنِ ماموية والبيسانيِّ وابنِ الحويرس ثلاثتهم عن ابن ذكوان: من المصباح -في أحد إطلاقيه-؛ كما سبق[4].

رابعًا: من وافقه عن ابن عامر: صحّ هذا الوجه في النشر عن ابن عامرٍ من رواية هشام.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعيّة عن راوٍ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن شيخه — وهو أصل طريقه الفرعيّ-، وبعضها نشريّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ، وبعضها نشريٌّ لكنّه بحسب بعض الإطلاقات، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي، وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه في النشر جزم أوّلًا بفتح التاء وضم الراء لابن ذكوان في الزخرف، وذكر له الخلف في الروم، وبعد أن فرغ من بيان خلفه في الروم ذكر انفراد زيد عنه بضم التاء وفتح الراء

(١) تنظر القراءة في كفاية أبي العز (ص٢٧٩)، والمنهاج (٢/ ٧٦٨)، والمصباح (٣/ ٣٣١، ٤/ ١٢٠)، وتنظر الطرق في الكفاية (ص٤١- ٤٢)، والمنهاج (١/ ٤١)، والمصباح (١/ ٣٤٥- ٣٤٦).

(٢) ينظر: السبعة (ص٢٧٩)، وجامع البيان (٢/ ٨٢٣، ١٠٩٦)، وجامع ابن فارس (ص٣٠٨)، والمستنير (ص٥٥٢)، وروضة المعدل (٣/ ١٢٦)، والاختيار (٢/ ٦٩٢)، والمصباح (٤/ ١٢٠). وهذا الوجه من المصباح في أحد إطلاقيه —كما سبق-، وكذلك من السبعة في أحد إطلاقيه؛ فإنّ ابن مجاهد ذكر في فرش سورة الأعراف (ص٢٧٩)، أنّ ابن عامر يفتح موضع الأعراف ويضم الباقي، ولكنّه في فرش سورة الزخرف (ص٥٨٤) أطلق الفتح عن ابن عامر.

(٣) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ١٠٩٦)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٣٦).

(٤) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المصباح (٣/ ٣٣١، ٤/ ١٢٠)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٣٤٩- ٣٥٠).

في الزخرف، ففرق بين الاختلاف في الروم والاختلاف في الزخرف، وأشعر بعدم اعتداده بالخلف في الأخير.

٢- ولم يذكر هذا الوجه في التقريب ولا على سبيل الانفراد، بل جزم بفتح التاء وضم الراء لابن ذكوان في الزخرف.

٣- وكذلك جزم له في الطيبة بفتح التاء وضم الراء[١].

***

٢٥٩- الموضع الخامس عشر: انفراد الشطوي عن ابن هارون عن الفضل في رواية ابن وردان بضم الياء وكسر الراء من ﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾[الأعراف: ٥٨].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن أصحابه عن ابن وردان بضمّ الياء وكسر الراء من قوله تعالى: ﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾، وخالفه سائر الرواة؛ فرووه بفتح الياء وضم الراء، وكذلك قرأ الباقون»[٢].

- طريق الشطوي عن ابن هارون عن الفضل في رواية ابن وردان من الطرق النشريّة، وسبق[٣].

- **مصدر انفراد الشطوي من طرقه النشرية:** ذكر أبو العز هذا الوجه في الإرشاد والكفاية عن الشطوي. وأما أبو معشر وسبط الخياط وأبو الكرم فلم يبيّن ابن الجزري مأخذه لطرقهم النشرية عن الشطوي، ولم أجد طرقهم النشرية عن الشطوي في كتبهم المعروفة. وأما ابن خيرون فكتاباه في عداد المفقود[٤].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الفضل ابن شاذان عن الحُلْواني:** لم أجد هذا الوجه عند أحد من طرق ابن شاذان سوى ما ذكره السبط في الاختيار عن الرُّهاوي السُّلمي، حيث قال: (روى السُّلمي عن أبي جعفر ﴿لَا يَخْرُجُ﴾ بضم الياء وكسر الراء،

---

(١) ينظر النشر (٤/ ٤٤)، وتقريب النشر (٢/ ٥١٩)، وطيبة النشر (ص٩٣، البيت: ٦٢٩).

(٢) النشر (٤/ ٥٠).

(٣) ينظر: ص٣٨٦ .

(٤) ينظر إرشاد أبي العز (ص٩٣)، وكفاية أبي العز (ص١٧١).

وقرأه الباقون بفتح الياء وضم الراء)، وقد أسند طريقه: عن أبي العز القلانسي عن غلام الهراس عن الرُّهاوي السلمي عن صالح بن مسلم[1] عن ابن شاذان[2]. والذي يظهر أنّ ما في الاختيار عن السلمي وهمٌ أو خطأ من الناسخ؛ لأنّ أبا العزّ – شيخ السبط في هذا الطريق- نصّ في الكفاية والإرشاد بأنّ ما رواه السُّلمي هو ضم الياء **وفتح** الراء، وإنّما ذكر ضم الياء وكسر الراء عن الشطوي[3].

ثانيًا: من وافقه عن أبي جعفر: لم أجد أحدًا وافقه.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن الراوي وعن القارئ، لم أجد أحدًا وافقه. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء العشرة. وأغلب مصادر ابن الجزريّ في الطريق الذي نسب إليه هذا الانفراد غير موجودةٍ بين أيدينا، وليس عندنا منها إلّا كتابا أبي العزّ.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه في النشر والتقريب والطيبة؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة، مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد[4].

ويشار إلى أنّه ذكر في "الدرة" هذا الوجه بالخلف لابن وردان، وذكره في "تحبير التيسير" و"هداية المهرة" للشطوي[5].

---

(١) كذا في الاختيار: [عن الرُّهاوي عن ابن مسلم]، والذي في الإرشاد (ص٨) والكفاية (ص٣٩) لأبي العز والكنز (ص١٦٥): [عن الرُّهاوي عن أبي علي أحمد بن محمد الأصفهاني عن ابن مسلم].

(٢) تنظر القراءة في الاختيار (١/ ٤٠١)، وينظر طريقه فيه (١/ ٦١).

(٣) ينظر: إرشاد أبي العز (ص٩٣)، وكفاية أبي العز (ص١٧١)، وكذلك ذكر الواسطي في الكنز (ص٤٨٣) عن الرُّهاوي ضم الياء وفتح الراء موافقًا لما في كتب أبي العز، وكذلك للديواني في جمع الأصول وشرحه حيث ذكر أنّ (يخرج) للسلميّ مجهّلٌ – أي بالبناء للمفعول بضم الياء وفتح الراء- وللشطوي مربّعٌ مسمّىً -أي من (أخرج) الرباعي المسمّى للفاعل-. (ينظر: شرح جمع الأصول للديواني: ص٥٧٠)، وكذلك ذكر ابن الجزري للرهاوي في هداية المهرة بفتح الراء (ينظر: هداية المهرة مع شرح د. يوسف بن عوض العوفي: ص٢٦٢).

(٤) ينظر النشر (٤/ ٥٠)، وتقريب النشر (٢/ ٥٢١)، والطيبة (ص٩٤).

(٥) ينظر تحبير التيسير (ص٣٨٣)، والدرة (ص٢٨، البيت: ١١٤)، وهداية المهرة بشرح د. يوسف بن عوض العوفي (ص٢٦٢).

***

٢٦٠- الموضع السادس عشر: انفراد ابن العلاف عن النخاس عن رويس بنصب الباء من ﴿وَيَتُوبُ ٱللَّهُ﴾ في التوبة [١٥].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد ابن العلّاف عن النخاس عن رويس في ﴿وَيَتُوبُ ٱللَّهُ﴾ بنصب الباء ... وهي رواية روح بن قرة وفهد بن الصقر كلاهما عن يعقوب، ورواية يونس عن أبي عمرو، وقراءة زيد بن علي، واختيار الزعفراني»(١)، وقال في التقريب: «وانفرد ابن العلّاف عن رويس عن يعقوب»(٢)، فذكر الانفراد عن رويس مباشرةً.

- طريق ابن العلّاف عن النخاس عن رويس من الطرق النشريّة، وسبق(٣).

- **مصدر الانفراد**: ذكر ابن سوار هذا الوجه في المستنير عن ابن العلّاف عن رويس(٤).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن النخاس عن التمار: الحمّامي عن النخاس:**

أ- من طريق ابن سابور وأبي علي المالكي كلاهما عن الحمّامي: من كامل الهذلي عنهما. **وطريقا الكامل نشريّان.**

ب- ومن طريق أبي الفضل الرازي عن الحمّامي: من جامع أبي معشر عنه.

حيث ذكر الهذلي هذا الوجه عن الحمّامي عن النخاس عن رويس، وذكره أبو

---

(١) النشر (٤/ ٧٢).

(٢) تقريب النشر (٢/ ٥٣٤).

(٣) ينظر: ص٢٢١.

(٤) ينظر المستنير (ص٤١٢)، والتذكار لابن شيطا في عداد المفقود. وذكر السبط في الاختيار هذا الوجه عن ابن العلاف (٢/ ٤٢٧- ٤٢٨) وقد أسند طريقه من طريق ابن سوار ومن طريق أبي منصور الخياط (الاختيار: ١/ ١٥٥)، وليس طريق الاختيار عن ابن العلاف نشريًّا.

معشر عن رويس من طريق أبي الفضل الرازي[1].

ثانيًا: من وافقه عن التمار عن رويس: أبو الفضل الرازي عن ابن مامون عن التمار وعن طلحة بن خلف بن الهيثم عن هبة الله بن جعفر عن التمار: من جامع أبي معشر عن أبي الفضل الرازي؛ كما سبق عن أبي معشر[2].

ثالثًا: من وافقه عن يعقوب:

١، ٢– فهد بن الصقر عن يعقوب، وروح بن قرّة عن يعقوب: من الكامل[3].

٣– والوليد بن حسان عن يعقوب: من روضة المعدل – في أحد الوجهين–[4].

– **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن شيخه – وهو أصل طريقه الرئيسيّ– وعن الراوي، ووردت له موافقات يسيرةٌ عن شيخه، وبعضها من طرق نشريّة، ووردت له موافقات يسيرةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ وهي تدور على جامع أبي معشر عن أبي الفضل الرازي، ووردت له موافقات يسيرةٌ عن القارئ من غير روايتيه المشهورتين. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحد من القراء العشرة.

– **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة[5]، مع وسمه له بالانفراد في النشر والتقريب[6].

***

(١) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ١١٢٣)، وجامع أبي معشر (٣/ ٢٧٢)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٤٣٦)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٢١).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٢٧٢)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٧٢١– ٧٢٢).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ١١٢٣)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٤٤٠– ٤٤١، ٤٤٦).

(٤) تنظر القراءة في روضة المعدل (٣/ ١٤٩)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٨٤).

(٥) ينظر طيبة النشر (ص٩٧).

(٦) ينظر النشر (٤/ ٧٢). وتقريب النشر (٢/ ٥٣٤).

٢٦١- الموضع السابع عشر: انفراد الشّطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان في ﴿سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[التوبة: ١٩] بضم السين وحذف الياء من ﴿سِقَايَةَ﴾: (سُقَاةَ)، وبفتح العين وحذف الألف من ﴿عِمَارَةَ﴾: (عَمَرَةَ).

قال ابن الجزريّ: «وانفرد الشّطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان في ﴿سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾: (سُقَاة): بضم السين وحذف الياء بعد الألف، جمع (ساقٍ) كـ(رامٍ، ورُمَاة). و(عَمَرة) بفتح العين وحذف الألف، جمع (عامر) مثل (صانع، وصَنَعَة). وهي رواية ميمونة والقُورُسي عن أبي جعفر، وكذا روى أحمد بن جبير الأنطاكي عن ابن جماز، وهي قراءة عبد الله بن الزبير. وقد رأيتهما في المصاحف القديمة محذوفتي الألف كـ(قيامة) و(جمالة)، ثم رأيتهما كذلك في مصحف المدينة الشريفة، ولم أعلم أحداً نصّ على إثبات الألف فيهما ولا في إحداهما، وهذه الرواية تدل على حذفها منهما، إذ هي محتملة الرسم»[١].

- طريق الشّطوي عن ابن هارون عن الفضل في رواية ابن وردان من الطرق النشريّة، وسبق[٢].

- **مصدر الانفراد:**

١- ذكر أبو العز هذا الوجه في الإرشاد والكفاية عن الشنبوذي – وهو الشطوي- عن أبي جعفر.

٢- وأما أبو معشر وسبط الخياط وأبو الكرم فلم يبيّن ابن الجزري مأخذه لطرقهم النشرية عن الشطوي، ولم أجد طرقهم النشرية عن الشطوي في كتبهم المعروفة، وأما ابن خيرون فكتاباه في عداد المفقود[٣].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن وردان:** لم أجد هذا الوجه عند أحدٍ من طرق ابن وردان سوى ما ذكره أبو العز عن الشطوي.

---

(١) النشر (٤/ ٧٣).

(٢) ينظر: ص ٣٨٦ .

(٣) ينظر إرشاد أبي العز (ص١٠١)، وكفاية أبي العز (ص١٨٢).

ثانيًا: من وافقه عن أبي جعفر: لم أجد أحدًا وافقه عن أبي جعفر، ســـوى ما جاء في كامل الهذليّ في كلمة (ســـقاة) فقط عن الذارع عن المغازلي بطرقه إلى ميمونة عن أبي جعفر والقورسيّ عن نافع عن أبي جعفر والأنطاكي عن ابن جماز عن أبي جعفر[(١)]، ولم يذكر خُلفًا في كلمة (عمرة)[(٢)]. ويلاحظ أنّ ابن الجزريّ ذكر أنّ هذا الوجه رواية ميمونة والقورسي عن أبي جعفر والأنطاكي عن ابن جماز عن أبي جعفر، وإيراده لهذه الموافقات على هذا الوجه يشـــعر بقوتها واعتبارها، مع أنّ هذه الموافقات كلها تدور على الكامل على الذارع على المغازلي، فهي في قوة موافقةٍ واحدةٍ، فلا فضـــل لها على ما روي عن الشـطوي، ولاسـيّما أنّ ابن الجزريّ كثيراً ما وهّم الهذلي ولم يعتدّ بانفراده، ويزاد على هذا أنّ ما ذكره الهذلي هو في كلمة (ســـقاة) فقط دون (عمرة)، خلافاً لما يفهم من عبارة النشر من أنّها موافقةٌ تامّة.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن الراوي وعن القارئ، ولم يوافقه أحدٌ في تمام الانفراد، ووردت له موافقاتٌ جزئيّة عن القارئ من روايات وطرق غير مشـهورة تدور على الكامل عن الذارع عن المغازلي. ولم يصـحّ هذا الوجه في النشـر عن أحدٍ من القراء العشرة. وأغلب مصادر ابن الجزريّ في الطريق الذي نسب إليه هذا الانفراد غير موجودةٍ بين أيدينا، وليس عندنا منها إلّا كتابا أبي العزّ.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه في النشر والتقريب والطيبة؛ إذ لم يذكره في الطيبة، وذكره في "النشر" و"التقريب" موسومًا بالانفراد[(٣)]. وتأييده لحذف الألف رسمًا في هاتين الكلمتين بهذا الرواية لا يقتضي الاعتداد بها؛ لأنّها وإن لم يعتدّ بها إلّا أنّها قد تفيد أنّ لها أصلًا في المصاحف.

---

(١) قرأت ميمونة على أبي جعفر، وقرأ القورسي على نافع على أبي جعفر، وقرأ الأنطاكي على ابن جماز على أبي جعفر.

(٢) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ١١٢٤)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٢٣٥- ٢٣٦، ٢٣٨).

(٣) ينظر النشر (٤/ ٧٣)، وتقريب النشر (٢/ ٥٣٤)، والطيبة (ص٩٧).

ويشار إلى أنّ ابن الجزريّ ذكر في "الدرة" هذا الوجه بالخلف لابن وردان، وذكره في "تحبير التيسير" عن الشطوي، وذكره في "هداية المهرة" عن الشطوي[1].

***

٢٦٢- الموضـــع الثامن عشـــر: انفراد النهرواني عن زيد في رواية ابن وردان بحذف الألف من ﴿ٱثۡنَا عَشَرَ﴾[التوبة: ٣٦].

قال ابن الجزريّ في النشـر: «وانفرد النهرواني عن زيد في رواية ابن وردان بحذف الألف، وهي لغة أيضًـــا»[2]، وقال في التقريب: «وانفرد النهرواني عن ابن وردان بحذفها»[3]، فجعل الانفراد عن ابن وردان مباشرة.

- طريق النهرواني عن زيد في رواية ابن وردان من الطرق المسـندة في النشـر. وجاء طريقه النشـريّ: عن زيد بن أبي بلال عن الداجوني عن **ابن شـبيب** عن **الفضـل بن** شاذان عن أحمد بن يزيد الحُلْواني عن قالون عن **ابن وردان**. وذلك:

١- من طريق ابن فارس عنه: من جامعه.

٢- ومن طريق أبي علي المالكي عنه: من روضته، ومن الكامل عنه.

٣- ومن طريق ابن سابور عنه: من الكامل.

٤- ومن طريق أبي العز عن غلام الهراس عنه: من كتابي أبي العز، ومن غاية أبي العلاء عنه.

٥، ٦- ومن طريق الشـرمقاني والعطار كلاهما عنه: من المسـتنير عنهما، ومن المصـباح عن ابن عتاب عنهما.

٧- ومن طريق الصيدلاني عنه: من المصباح عن ابن عتاب عنه.

---

(١) ينظر تحبير التيسير (ص٣٩٨- ٣٩٩)، والدرة (ص٢٩، البيت: ١٢٢)، وهداية المهرة بشرح د. يوسف بن عوض العوفي (ص٢٧٦).

(٢) النشر (٤/ ٧٥).

(٣) تقريب النشر (٢/ ٥٣٥).

٨- ومن طريق الدينوري عنه: من طريق السبط عن أبي الخطاب عن الدينوري.

ولم يبيّن ابن الجزريّ مأخذه لطريق السبط، بل ذكره بسنده إلى السبط، فهو طريق مرسلٌ. وهذا الطريق مسندٌ في الاختيار[(١)].

- **انفراد النهرواني من طرقه النشرية:** نصّ ابن سوار في المستنير وأبو العزّ في الإرشاد والكفاية والسبط في الاختيار على هذا الوجه عن النهرواني عن أبي جعفر، وكذلك نصّ عليه أبو الكرم في المصباح عن النهرواني عن زيد عن أبي جعفر.

وذكره الحافظ أبو العلاء في الغاية عن الحُلْواني عن أبي جعفر، وطريق الحُلْواني عن أبي جعفر من "الغاية" جاء من طريق النهرواني عن زيد في رواية ابن وردان.

وأطلقه ابن فارس عن أبي جعفر، وجاءت قراءة أبي جعفر عنده من طريقَي الحُلْواني والعُمَري كلاهما عن ابن وردان، والحُلْواني جاء من طريق النهرواني فحسب، وأما العُمَري فليس من طرق النشر[(٢)].

ولم يذكره المالكيّ في الروضة، ولا الهذليّ في الكامل[(٣)].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن زيد عن الداجوني: هبة الله بن سلامة المفسّر عن زيد:** من جامع الفارسي عنه؛ حيث أطلق عن أبي جعفر إسكان العين من ﴿ٱثْنَا عَشَرَ﴾ من غير ألف[(٤)].

ثانيًا: من وافقه عن الحُلْواني عن قالون: ابن عبد الصمد الرازي عن ابن شاذان عن الحُلْواني، وجعفر بن محمد عن الحُلْواني: من المنهاج لابن ظفر عن السمرقندي عن

(١) ينظر النشر (١/ ٤٩٨- ٥٠٠، ٥٠٢- ٥٠٣)، وروضة المالكي (١/ ١٧٥)، وجامع ابن فارس (ص٨٨- ٨٩)، والكامل (١/ ٢٢٨)، والمستنير (ص٢٢١)، وكفاية أبي العز (٣٩)، وإرشاد أبي العز (ص٦- ٧)، والمصباح (١/ ٢٩٦- ٢٩٩)، وغاية الاختصار (١/ ٨٦- ٨٧).

(٢) ينظر جامع ابن فارس (ص٣٢٧)، والمستنير لابن سوار (ص٤١٣)، وإرشاد أبي العز (ص١٠١- ١٠٢)، وكفاية أبي العز (ص١٨٢- ١٨٣)، والاختيار (٢/ ٤٢٩)، والمصباح (٣/ ٣٩٢)، وغاية الاختصار (٢/ ٥٠٧- ٥٠٨).

(٣) ينظر روضة المالكي (٢/ ٦٧٨- ٦٧٩)، والكامل (٢/ ١١٢٥).

(٤) تنظر القراءة في جامع الفارسي [ل١٦٢/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل١٠٣/ أ].

الأهوازي عن العجلي عن ابن عبد الصمد، ومن المنهاج أيضًا عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الحنبلي عن هبة الله بن جعفر عن جعفر؛ حيث أطلق ابن ظفر حذف الألف وإسكان العين عن أبي جعفر(١)، ولا يخفى انفراده بهذا الوجه من هذه الطرق.

ثالثًا: من وافقه عن ابن وردان – من غير طريق الحُلْواني-: العُمَري عن ابن وردان: من جامع ابن فارس ؛ حيث أطلق ابن فارس عن أبي جعفر جزم العين من غير ألف(٢).

ثالثًا: من وافقه عن أبي جعفر – من غير رواية ابن وردان-: إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر: من طريق الباهلي عن الدوري عنه(٣)، ومن طريق خلف عنه(٤).

- **وصف الانفراد**: هذا انفراد لبعض الطرق الفرعيّة عن الراوي، ووردت له موافقةٌ عن شيخه، ووردت له موافقتان عن أصل طريقه الرئيسي تدوران على المنهاج لابن ظفر، ووردت له موافقةٌ منفردةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقات يسيرة عن القارئ من رواية أخرى. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ: فإنّه حين ذكر الإسكان في العين لأبي جعفر أطلق مدّ الألف عنه، ثم ذكر هذا الوجه موسومًا بالانفراد، ولم يذكره في الطيبة(٥).

***

(١) تنظر القراءة في المنهاج لابن ظفر (٢/ ٤٦٤)، وتنظر طرقه فيه (١/ ١٩- ٢٠).

(٢) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص٣٢٧)، وينظر طريقه فيه (٨٧- ٨٨).

(٣) تنظر القراءة في الإيضاح [ل١٨٧/ أ]، وروضة المعدل (٣/ ١٥١)، وتنظر الطرق في الإيضاح [ل٨٧/ أ]، وروضة المعدل (١/ ١٨٩).

(٤) تنظر القراءة في الإيضاح (ل١٨٧/ أ)، وينظر الطريق فيه [ل٨٧/ أ].

(٥) ينظر النشر (٤/ ٧٥)، وتقريب النشر (٢/ ٥٣٥)، وطيبة النشر (ص٩٧، البيت: ٦٦٧).

المبحث الثاني: الانفرادات من سورة يونس ﷺ إلى نهاية سورة الإسراء

٢٦٣- الموضـــع الأول: انفراد الهـذلي عن هشــــام بتخفيف التــاء والنون من ﴿تَتَّبِعَآنِ﴾[يونس: ٨٩].

قال ابن الجزريّ: «وصــــح أيضـــا من رواية التغلبي عن ابن ذكوان تخفيف التاء والنون جميعا، ووردت أيضـــا عن أبي زرعة وابن الجنيد عن ابن ذكوان، وذلك كله ليس من طرقنا، وانفرد الهذلي به عن هشام، وهو وهم، والله أعلم»[١].

- طريق الهذليّ عن هشام من الطرق المسندة في النشر. وسبق بيان طرقه[٢].

- **مصدر الانفراد:** قال الهذليّ في الكامل: «﴿تَتَّبِعَآنِ﴾: ١- **بتخفيف النون... دمشقيٌّ غير هشام إلا الداجوني.** ٢- روى هبةُ وابنُ مجاهد عن التغلبي وأبو زرعة وابنُ الجنيد عن ابن ذكوان: بإســـكان التاء الثانية وفتح الباء خفيف. **٣- الباقون [وفيهم هشام سوى الداجوني] مشدد النون مفتوحة التاء»**[٣]. وليس في هذه العبارة ما يفيد قراءة هشـــام بتخفيف التاء، وإنّما تفيد له الوجهين المعروفين: تشـــديدَ التاء مع تخفيف النون وتشديدها.

- **من ذكر هذا الوجه عن هشــام:** لم أجد هذا الوجه عن هشـام سـوى ما ذكره الداني في جامع البيان من حكاية الداجوني لهذا الوجه عن هشــــام؛ فإنّه قال: (روى الداجوني تشديد النون والتاء وقال: وقد روي عن هشام بتخفيف النون والتاء جميعًا)[٤].

ثانيًا: من ذكر هذا الوجه عن ابن عامر:

---

(١) النشر (٤/ ٩٤- ٩٥).

(٢) ينظر (ص٨٦٧).

(٣) الكامل (١/ ١١٤٠)، وفتح التاء إنما يتأتى على تشديدها، أما على تخفيفها فتكون ساكنة.

(٤) ينظر جامع البيان (٢/ ٨٧٤).

١- ابن ذكوان[١]: **من طريق التغلبي عنه**: من طريق الخاقاني[٢] وابن مجاهد[٣] كلاهما عنه. وذكر ابن الجزريّ أنّ هذا الوجه ورد أيضًا عن أبي زرعة وابن الجنيد عن ابن ذكوان، ولم أجده عنهما إلّا في الكامل في عبارته التي مرّ ذكرها.

٢- والوليد بن عتبة: من طريق الأهوازي عن الزعفراني[٤].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ منسوبٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن راوٍ، ولم أجد أحدًا ذكر هذا الوجه في أصل طريقه الرئيسيّ، وورد حكايةً عن الراوي من أصل طريق رئيسيّ آخر، وورد عن القارئ من بعض طرق بعض رواياته. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

---

(١) ترجم السعيدي في تبصرة البيان لقراءة ابن ذكوان في (تتبعان) بعبارة مجملة؛ إذ قال (ص٢٥٧): (مخففة النون شامي والتاء الثانية مشددة بخلاف عنه)؛ فالخلف يحتمل أن يرجع إلى مجموع الوجه – وهو تخفيف النون مع تشديد التاء–، ويحتمل أن يرجع إلى خصوص تشديد التاء فلا يكون في تخفيف النون خلاف ويكون الوجه الانفراديّ أحد الوجهين، وهو الأقرب، لكن يبقى الإجمال في تعيين طريق كلّ وجهٍ من الوجهين، وقد أسند قراءة ابن عامر من طريقين: من طريق ابن حويس عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، ومن طريق المطوعي عن الإسكندراني عن ابن ذكوان (ينظر تبصرة البيان ص٨٦).

(٢) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص٣٣٧)، وجامع أبي معشر (٣/ ٣٠٣)، والمستنير (ص٤٢٤)، والاختيار (٢/ ٤٤٧)، وتنظر الطرق في جامع ابن فارس (ص٩٢- ٩٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٤٣، ٤٤٤)، والمستنير (ص١٤٣)، والاختيار (١/ ١٦٤).

(٣) تنظر القراءة في الإشارة [ل٤٢/ ب]؛ حيث ذكر هذا الوجه لابن مجاهد، وسقط إسناد ابن مجاهد عن ابن ذكوان من كتاب الإشارة، ولكنّه صرّح [ل٢/ ب] بأنّه أسند في رواية ابن ذكوان طريق ابن مجاهد، وبيّن صاحب البشارة [ل٦] أنّ طريق ابن مجاهد جاء من طريق أبي الحسن محمد بن عبد الله – وهو ابن الكاتب الطرازي البغدادي شيخ العراقي وتلميذ ابن مجاهد، وأسند الهذلي في الكامل (١/ ٣٥٦) طريق النَّوْجاباذي عن العراقي عن الطرازي عن ابن مجاهد عن التغلبي عن ابن ذكوان.

(٤) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٦٢٤)، وينظر الطريق فيه (١/ ٤٠٠).

والوجه الذي نسبه ابن الجزريّ إلى المنفرِد – الهذليّ- لم أجده عنه فيما وصلنا من كتابه، بل وجدت فيه المشهور عن الراوي.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد وسمه في النشر بالانفراد، وصرّح بأنّه وهم[١].

٢- ولم يتعرّض له في التقريب[٢].

٣- ولم يذكره في الطيبة[٣].

***

٢٦٤- الموضع الثاني: انفراد هبة الله المفسر عن الداجوني في رواية هشام بكسر النون مشدّدة من ﴿فَلَا تَسْـَٔلَنّ﴾[هود: ٤٦].

قال ابن الجزريّ: «واختلفوا في ﴿فَلَا تَسْـَٔلن﴾: فقرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر بفتح اللام وتشديد النون، وقرأ ابن كثير والداجوني عن أصحابه عن هشام بفتح النون إلا هبة الله بن سلامة المفسر انفرد عن الداجوني فكسر النون كالحُلْواني عن هشام»[٤].

- طريق هبة الله بن سلامة المفسر عن الداجوني في رواية هشام من الطرق النشريّة، وجاء من كتاب المستنير، وسبق[٥].

- **مصدر الانفراد:** ورد في المستنير عن المفسّر عن الداجوني عن هشام[٦].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن زيد عن الداجوني:**

---

(١) ينظر النشر (٤/ ٩٥).

(٢) ينظر تقريب النشر (٢/ ٥٤٤).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص٩٩، البيت: ٦٨٥).

(٤) النشر (٤/ ١٠٢).

(٥) ينظر: ص٢٨٤.

(٦) المستنير (ص٤٢٨).

١- النهرواني عن زيد: من الكافي لابن شــريح عن أبي علي المالكي عن النهرواني؛ حيث أطلق ابن شريح كسر النون عن ابن عامر[١]. **وهذا الطريق نشري.**

٢- والحمّامي عن زيد: من المصـباح عن الشـريف الهاشمي عن الحمّامي؛ حيث أطلق أبو معشر كسر النون عن ابن عامر[٢]. **وهذا الطريق نشري**

ثانيًا: من وافقه عن الداجوني عن أصحابه عن هشام:

١- الشّذَائي عن الداجوني:

أ- من طريق الخزاعي عن الشّذَائي: من المنتهى للخزاعي، ومن الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي. **وطريق الكامل نشري.**

ب- ومن طريق الخبازي عن الشّـذَائي: من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي. **وهذا الطريق نشري.**

حيث لم يذكر الخزاعيُّ فتح النون عن أحد من طرق ابن عامر، فيؤخذ منه الكسـر لابن عامر بكماله، وخص الهذليُّ فتح النون بزيدٍ عن الداجوني عن ابن عامر، فيوخذ منه الكسـر لغيره من طرق الداجوني، وهو طريق الشّـذَائي، وخصّ الروذباري الفتح بطريق الأهوازي، فيكون للخزاعي الكسر[٣].

٢- والكارَزيني عن الداجوني:

أ- من طريق أبي معشـر عن الكارَزيني: من تلخيص أبي معشـر، ومن جامعه — في أحد إطلاقيه-، ومن الإعلان للصفراوي بسنده إلى ابن بليمة وبسنده إلى ابن العرجاء كلاهما عن أبي معشر. **وطرق التلخيص والإعلان نشريّة.**

ب- ومن طريق الشـريف العباسـي عن الكارَزيني: من المبهج والمصـباح كلاهما عن الشريف. **وطريقا المبهج وأبي الكرم نشريّان.**

---

(١) تنظر القراءة في الكافي (ص١٢٩)، وينظر الطريق فيه (ص٣٢).

(٢) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٣٤٣)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٥٣- ٣٥٤).

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤١٩)، والكامل (٢/ ١١٤٦)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٣٧)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٩- ١٤٠)، والكامل (١/ ٣٦٥)، وجامع الروذباري (١/ ٣٩٧).

ج- ومن طريق ابن المفرّج عن الكارَزيني: من الإعلان للصفراوي بسنده إليه. **وهذا الطريق نشري**.

إذ لم يذكر أبو معشر الكسر لأحدٍ من طرق ابن عامرٍ في التلخيص، وفي جامعه خصّ فتح النون عن ابن عامرٍ في موضعٍ بطريق أبي الفضل الرازي عن الداجوني عن صاحبيه، وخصّه في عبارةٍ أخرى بالداجونيّ عن هشام والصوري عن ابن ذكوان طريق الأهوازي، وأطلق السبط وأبو الكرم والصفراويُّ الكسر عن ابن عامر(١).

ثالثًا: من وافقه عن هشام: صحّ هذا الوجه عنه في النشر من طريق الحُلْواني.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن شيخه – وهو أصل طريقه الفرعيّ-، وهي نشريّة، ووردت له عدّة موافقاتٌ عن أصل طريقه الرئيسي من طرق متباينةٍ، والعديد منها نشريٌّ. وصحّ هذا الوجه في النشر عن الراوي من أصل طريقه الرئيسيّ الآخر.

- **حكم ابن الجزريّ**: عبارة ابن الجزريّ في الطيبة مجملةٌ في هذا الوجه؛ فإنّه أطلق الخلف عن هشامٍ في فتح النون، وهذا لا يقتضي قبوله للكسر من طريق الداجونيّ بخصوصه ولا يقتضي ردّه، بل يحتملهما على السواء، لكنّه لم يعتدّ بهذا الوجه؛ فإنّه – مع وسمه لهذا الوجه في النشر بالانفراد- أهمله في التقريب ولم يُشِر إليه، فجزم بفتح النون عن الداجوني عن هشام(٢).

***

(١) تنظر القراءة في تلخيص أبي معشر (ص١٩٩)، وجامع أبي معشر (٣/ ٣١٥- ٣١٦)، والمبهج (٢/ ٦٣٥)، والمصباح (٣/ ٤٣٤)، والإعلان (ص٣٣٢)، وتنظر الطرق في تلخيص أبي معشر (ص ٣٦- ٣٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٥٣)، والمبهج (١/ ٨٢)، والمصباح (١/ ٣٥٣)، وأما طرق الإعلان فتنظر في النشر (١/ ٤٠٩- ٤١٠)، وقد تكون له طرقٌ أخرى عن الداجوني غير التي أسندها عنه ابن الجزري.

(٢) ينظر النشر (٤/ ٤٠٨)، وتقريب النشر (١/ ٥٤٧- ٥٤٨)، وطيبة النشر (ص١٠٠، البيت: ٦٩١).

٢٦٥- الموضـــع الثالث: انفراد أبي عليّ العطار عن الكَتّاني عن الجُرْبي عن ابن عون عن شعيب عن يحيى بن آدم عن شعبة بتنوين ﴿وَثَمُودَاْ﴾ في النّجم[٥١].

قـال ابن الجزريّ: «واختلفوا في ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودَاْ﴾[هود: ٦٨]... فقرأ يعقوب وحمزة وحفص (ثمود) في الأربعة بغير تنوين، وافقهم أبو بكر في حرف النجم، وانفرد أبو علي العطار شيخ ابن سوار عن الكَتّاني عن الجُرْبي عن ابن عون عن الصريفيني عن يحيى عنه [أي عن شـــعبة] فيه [أي في حرف النجم] بوجهين: أحدهما عدم التنوين، والثاني بالتنوين»[١].

- طريق أبي عليّ العطار عن الكَتّاني عن الحربي عن ابن عون عن شعيب الصريفيني عن يحيى بن آدم عن شعبة من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتاب المســـتنير لابن ســـوار: عنه – أي العطار- عن عمر الكَتّاني عن الجُرْبيّ عن أبي جعفر البزّاز عن أبي عون عن **شعيب الصَّريفيني** عن **يحيى بن آدم** عن **شعبة**[٢].

- **مصـدر الانفراد:** ذكره في المستنير – بعد أن ذكر ترك التنوين لشعبة من طريق أبي حمدون وغيرِه- نقلاً عن شـيخه أبي عليّ العطار من قراءته على شـيخه الكتاني عن شعيب[٣].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الكتاني عن الجُربي: أبو محمد الصـــريفيني[٤] عن الكتاني:** من المصباح عن أبي محمد، حيث لم يذكر أبو الكرم شعيبًا الصريفينيَّ فيمن ترك التنوين في موضـــع النجم، وأطلق التنوين عن الباقين ممن لم يذكر لهم ترك التنوين، فيدخل فيهم شعيب الصريفيني بكماله[٥]. **وهذا الطريق نشريّ.**

---

(١) النشر (٤/ ١٠٣).

(٢) ينظر النشر (١/ ٤٣٧- ٤٣٨، ٤٤٢)، والمستنير (ص١٧٨- ١٧٩).

(٣) ينظر المستنير (ص٤٢٨- ٤٢٩).

(٤) أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عمر الصريفيني الخطيب، (ت٤٦٩هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٥١٠).

(٥) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٤٣٥- ٤٣٦)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٨٨).

ثانيًا: من وافقه عن الجُربي عن البزاز: الشنبوذي عن الحربي: من المصباح عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشنبوذي؛ كما سبق عن أبي الكرم[1]. **وهذا الطريق نشريّ.**

ثالثًا: من وافقه عن الصريفيني – من غير طريق البزاز عن أبي عون عن الصريفيني: أبو الكرم من المصباح بطرقه إلى الأصم والمثلثي ونفطويه ثلاثتهم عن شعيب؛ كما سبق عن أبي الكرم[2]. **ولأبي الكرم ثلاثة طرق نشريّة عن الأصم وطريقان نشريّان عن المثلثي وثلاثة طرق نشريّة عن نفطويه.**

وظهر ممّا سبق أنّ جميع الموافقات عن شعيب تدور على المصباح، ويلاحظ أنّ صاحب المصباح يتابع المستنير في عباراته في العديد من المواضع.

رابعًا: من وافقه عن يحيى بن آدم: خلف عن يحيى بن آدم[3].

خامسًا: من وافقه عن شعبة:

١- الأطروش الضرير عن العليمي:

أ- من طريق ابن بابُش عن الأطروش:

١. من طريق الخزاعي عن ابن بابُش: من المنتهى، ومن الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي.

٢. ومن طريق القاضي أبي العلاء والمادراني عن ابن بابُش: من الكامل. **وطريق القاضي نشريّ.**

---

(١) تنظر المراجع السابقة.

(٢) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٤٣٥- ٤٣٦)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٨٤- ٣٨٧).

(٣) تنظر القراءة في روضة المالكي (٢/ ٧١٠)، وروضة المعدل (٣/ ١٧٢)، والمصباح (٣/ ٤٣٥- ٤٣٦)، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٤٧)، وروضة المعدل (١/ ٢٩٣)، والمصباح (١/ ٣٨٣- ٣٨٤).

ب- ومن طريق ابن خُلَيع عن الأطروش: من تلخيص أبي معشر – بالخلف- ومن جامعه عن الصيدلاني عن أبي حفص الطبري عن ابن خُلَيع، ومن كفاية أبي العز عن غلام الهراس عن الحمّامي والنهرواني كلاهما عن ابن خُلَيع. **وطريقا الكفاية نشريّان.**

ج، د- ومن طريق المطوعي والنقاش كلاهما عن الأطروش: من تلخيص أبي معشر – بالخلف- ومن جامعه بطرقه إليهم. **وطريق التلخيص عن النقاش نشريّ.**

حيث ذكر الخزاعيُّ والهذليُّ والروذباري وأبو معشر في جامعه التنوين في موضع النجم عن حماد – شيخ العليمي- من طريق الضرير، وذكر أبو معشر في التلخيص ترك تنوين موضع النجم بخلافٍ عن حمّاد، ولم يذكر أبو العزّ ترك التنوين من هذا الطريق(1).

وذكر صاحب الإعلان الخلف في النجم عن حمّاد – شيخ العليمي- عن شعبة(2)، ولا تُدرى طرقه لسقوطها ممّا وصلنا من كتابه، ويقرب أن يكون ذلك من طريق أبي معشر؛ لكونه ممن يَعتمد عليه في كتابه(3).

٢- والبرجمي عن شعبة (4).

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (٤٢٠)، والكامل (٢/ ١١٠٧)، وتلخيص أبي معشر (ص١٩٩)، وجامع أبي معشر (٣/ ٣١٧)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٢٩)، وكفاية أبي العز (ص١٩٢)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٥٦)، والكامل (١/ ٤٨٨- ٤٨٩)، وجامع أبي معشر (١/ ٥٢٥- ٥٢٦)، وتلخيص أبي معشر (ص٣٨- ٣٩)، وجامع الروذباري (١/ ٥٤٢)، وكفاية أبي العز (ص٤٥).

(٢) ينظر الإعلان (ص٣٣٢).

(٣) ينظر الإعلان (قسم الدراسة): (ص٦٩، ص٧٠، ص٧١- ٧٤).

(٤) ينظر غاية ابن مهران (ص٦٣)، والمبسوط (ص١٤١)، والمنتهى (ص٤٢٠)، وروضة المالكي (٢/ ٧١٠)، والإشارة [ل٩٠/ أ]، وجامع ابن فارس (ص٥١٢)، وتبصرة ابن فارس (ص٣٠٦)، وجامع الفارسي [ل٢٠٦/ ب)]، وجامع أبي معشر (٣/ ٣١٧)، والإيضاح [ل١٩١/ أ]، وجامع الروذباري (٢/ ٦٣٩)، والمستنير (ص٤٢٨- ٤٢٩)، وروضة المعدل (٣/ ١٧٢)، وكفاية أبي العز (ص١٩٢)، والمصباح (٣/ ٤٣٥- ٤٣٦)، وغاية الاختصار (٢/ ٥٢٢)، والمنهاج (٤٩٥).

٣- والأعشى عن شعبة[١].

٤- والكسائي عن شعبة[٢].

٥- وحسين الجعفي عن شعبة[٣].

٦- والوكيعي عن شعبة[٤].

٧- وإسحاق بن راهويه عن شعبة[٥].

٨- وابن جبير عن شعبة: من طريق الأهوازي[٦].

٨- ويحيى الجعفي عن شعبة: من طريق الأهوازي، ومن جامع البيان[٧].

---

(١) ورد هذا الوجه عنه في بعض الكتب من بعض طرقه لا مطلقًا. ينظر جامع البيان (٢/ ٨٨٢)، والكامل (٢/ ١١٠٧)، والإحالات السابقة إلى غاية ابن مهران، والمبسوط، والمنتهى، وروضة المالكي، والإشارة، وجامع وتبصرة ابن فارس، وجامع الفارسي، والإيضاح، وجامع أبي معشر، وجامع الروذباري، والمستنير، وكفاية أبي العز، والمصباح، وغاية الاختصار.

(٢) ينظر السبعة (ص٣٣٧، ٦١٦)، والإحالات السابقة إلى المنتهى، وجامع البيان، وتبصرة ابن فارس، وجامع الفارسي، والكامل، وجامع أبي معشر، وجامع الروذباري، والمستنير، وروضة المعدل، والمنهاج.

(٣) تنظر الإحالات السابقة إلى السبعة، وجامع البيان، وجامع أبي معشر، وجامع الروذباري، وروضة المعدل، والمصباح، والمنهاج.

(٤) تنظر القراءة في المستنير (ص٤٢٨- ٤٢٩)، والاختيار (٢/ ٤٥٥)، والمصباح (٣/ ٤٣٥- ٤٣٦)، والمنهاج لابن ظفر (١/ ٤٩٥)، وتنظر الطرق في المستنير (ص١٧٩)، والاختيار (١/ ٩٧)، والمصباح (١/ ٣٩١- ٣٩٣)، والمنهاج (١/ ٧٨).

(٥) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٤٣٥- ٤٣٦)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٩٨).

(٦) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٣١٧)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٣٩)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (٥٤٧- ٥٤٨)، وجامع الروذباري (١/ ٤٩٩).

(٧) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ٨٨٢)، وجامع أبي معشر (٣/ ٣١٧)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٣٩)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ٢٥٢- ٢٥٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٥٦١)، وجامع الروذباري (١/ ٥٠٥).

٩- والاحتياطي عن شعبة: من جامع أبي معشر عن الأهوازي، ومن المصباح[١].

سادسًا: من وافقه عن عاصم:

١- المفضل عن عاصم[٢].

٢- وأبان بن يزيد العطار عن عاصم: من طريق الأهوازي، ومن المصباح[٣].

٣-١٠- والأهوازي بطرقه إلى الخليل بن أحمد[٤] وأبي عمرو ابن العلاء ومفضل بن صدقة وهارون العتكي وإسماعيل بن مجالد[٥] والأعشى الكبير[٦] والضحاك بن ميمون[٧]

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٣١٧)، والمصباح (٣/ ٤٣٥- ٤٣٦)، وتنظر طرقه في جامع أبي معشر (١/ ٥٩٦)، والمصباح (١/ ٤٠٩- ٤١٢).

(٢) ينظر المنتهى (ص٤٢٠)، والإشارة [وجامع ابن فارس (ص٥١٢)، والكامل (٢/ ١١٠٧)، وجامع أبي معشر (٣/ ٣١٧)، والإيضاح [ل١٩١/ أ]، وجامع الروذباري (٢/ ٦٣٩)، والمستنير (ص٤٢٨)، وكفاية أبي العز (ص١٩٢)، غاية الاختصار (٢/ ٥٢٢). وهذا الوجه في كفاية أبي العز من غير طريق الأهوازي.

(٣) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٣١٧)، وجامع الروذباري (٢/ ٦٣٩)، والمستنير (ص٤٢٨- ٤٢٩)، وكفاية أبي العز (ص١٩٢)، والمصباح (٣/ ٤٣٥- ٤٣٦)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٥٩٧)، وجامع الروذباري (١/ ٥٤٨- ٥٤٩)، والمستنير (ص١٨٤)، وكفاية أبي العز (ص٥٠)، والمصباح (١/ ٤٣١).

(٤) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، الإمام صاحب العربية وأحد الأعلام، (ت١٦٩هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٢٩).

(٥) إسماعيل بن مجالد بن سعيد، روى القراءة عن عاصم، روى القراءة عنه عبد الرحمن بن عبد الله بن غسان، وروى عن ابن غسان محمد بن عبد الله الوراق. قال ابن الجزري: (كذا ذكر الأهوازي في مفردة عاصم). ينظر: غاية النهاية (١/ ٥٣٤).

(٦) أبو حفص — ويقال أبو يوسف- عمرو بن خالد الكوفي، الأعشى الكبير، روى القراءة عن عاصم، روى القراءة عنه محمد بن عبد النور الكوفي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٨٦١).

(٧) الضحاك بن ميمون الثقفي البصري، روى القراءة عن عاصم وابن كثير، روى القراءة عنه خلف بن هشام وهارون بن حاتم الكوفي. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢١٥).

وابن نبهان الجَرمي[١] ثمانيتهم عن عاصم[٢].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن طريقه الفرعيّ، وهو شيخه، ووردت له عنه موافقةٌ نشريّةٌ من المصباح، ووردت له موافقاتٌ في عدّة مراتب من أصل طريقه الفرعيّ تدور على كتاب المصباح، والعديد منها نشريٌّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي من طرق كثيرةٍ وبعضها نشريٌّ، وورد عن القارئ من غير هذه الرواية. وصحّ في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه - مع وسمه لهذا الوجه في النشر والتقريب بالانفراد- لم يذكره في الطيبة، بل جزم لعاصم بعدم التنوين في النجم[٣].

***

٢٦٦- الموضع الرابع: انفراد الأُشْناني عن الهاشمي عن إسماعيل عن ابن جماز برفع ﴿ٱمۡرَأَتَكَ﴾[هود: ٨١].

قال ابن الجزريّ: «واختلفوا في ﴿ٱمۡرَأَتَكَ﴾: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع التاء، **وانفرد** محمد بن جعفر الأشناني عن الهاشمي عن إسماعيل عن ابن جماز بالرفع كذلك»[٤].

- طريق محمد بن جعفر الأُشْناني عن الهاشمي عن إسماعيل بن جعفر ابن جماز من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن محمد بن أحمد الثَّقفي الكسائي عن محمد بن عبد الله الصيرفي عن أبي العباس الطيّان عن أبي عمران البزّاز عن **ابن رزين الأصبهاني** عن **أبي أيوب الهاشميّ البغداديّ** عن إسماعيل بن جعفر المدنيّ عن **ابن**

---

(١) الحارث بن نبهان الجَرمي، روى القراءة عن عاصم، روى عنه محمد بن زُريق. ينظر: غاية النهاية (١/ ٦٤٦).

(٢) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٦٣٩)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٥٤٩- ٥٥٤).

(٣) ينظر النشر (٤/ ١٠٣)، وتقريب النشر (١/ ٥٤٨)، وطيبة النشر (ص١٠٠، الأبيات: ٦٩٣- ٦٩٤).

(٤) النشر (٤/ ١٠٥).

جمّاز، وذلك من المستنير عن الشرمقاني ومن المصباح عن ابن عتاب كلاهما عن ابن المرْزُبان عن الأشناني[1].

- **مصدر الانفراد:** ذكر ابن سوار هذا الوجه في المستنير عن ابن جمّاز – وروايته عنه جاءت من طريق الأشناني فحسب-. وأطلق أبو الكرم هذا الوجه في المصباح عن ابن جمّاز، وروايته عنه جاءت من **طريق الدوريّ**، ومن **طريق الهاشمي** من طريقَي ١. **الكسائي الأشناني عن ابن رزين**، ٢. والأزرق الجمال، **والهاشمي** بطريقيه من المصباح من طرق النشر[2]. فورد الانفراد من طريق نشريّ آخر هو طريق المصباح عن الأزرق.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن رزين عن الهاشمي:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن الهاشمي عن إسماعيل بن جعفر عن ابن جماز: الخاشع عن أبي عبد الله الرازي عن الحسين الأزرق الجمّال عن الهاشمي: من جامع الروذباري عن الأهوازي عن الخاشع، ومن المصباح عن ابن عتاب عن ابن زلال عن الخاشع. **وطريق المصباح نشريّ**؛ حيث ذكر الروذباريّ رفع التاء للهاشمي عن أبي جعفر، وأطلقه أبو الكرم عن ابن جماز عن أبي جعفر[3].

ثالثًا: من وافقه عن إسماعيل بن جعفر عن ابن جماز: ابن نهشل عن الدوري من طريق الأهوازي من المصباح؛ حيث أطلق أبو الكرم رفع التاء عن ابن جماز[4].

رابعًا: من وافقه عن أبي جعفر – من غير طريق إسماعيل عن ابن جماز-: لم أجد أحدًا وافقه.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عن أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقتان عن أصل طريقه الرئيسيّ وإحداهما نشريّةٌ، ووردت له موافقةٌ عن شيخ أصل طريقه الرئيسيّ، وأغلب الموافقات

(١) ينظر النشر (١/ ٥٠٤- ٥٠٧)، والمستنير (ص٢٢٢)، والمصباح (١/ ٢٩٢- ٢٩٤).

(٢) ينظر المستنير (ص٤٢٩)، والمصباح (٣/ ٤٣٨).

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٦٤٢)، والمصباح (٣/ ٤٣٨)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٦٨٨)، والمصباح (١/ ٢٩١- ٢٩٢).

(٤) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٤٣٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٩٤- ٢٩٥).

وردت من المصباح من إطلاق عبارته، ولم أجد هذا الوجه عن القارئ من غير هذه الرواية. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه - مع وسمه لهذا الوجه في النشر والتقريب بالانفراد- لم يذكره في الطيبة، بل جزم لعاصم بعدم التنوين في النجم(١).

***

٢٦٧- الموضع الخامس: انفراد الهذلي عن هشام من طريق الحُلْواني بترك الهمز في ﴿هِيْت﴾[يوسف: ٢٣].

قال ابن الجزريّ بعد أن ذكر عن الحُلْواني عن هشام كسر الهاء وفتح التاء مع الهمز، وعن الداجوني كسر الهاء وضم التاء مع الهمز: «وانفرد الهذليّ عن هشام من طريق الحُلْواني بعدم الهمز كابن ذكوان، لم يتابعه على ذلك أحد»(٢).

- طريق الهذلي عن الحُلْواني عن هشام من الطرق النشرية، وسبق بيانه ضمن طرق الهذلي عن هشام(٣).

- **مصدر الانفراد:** قال في الكامل: (بفتح التاء وكسر الهاء من غير همز: الحُلْواني عن هشام، كابن ذكوان)(٤).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الحُلْواني:** محمد بن إسحاق البخاري عن الحُلْواني هشام: من غاية ابن مهران بسنده إليه؛ حيث لم يذكر همزًا لهشام(٥). ويلاحظ أنّ الهذليّ أسند هذا الطريق عن ابن مهران، فلعلّ انفراده ناشئٌ من متابعته له(٦).

---

(١) ينظر النشر (٤/ ١٠٥)، وتقريب النشر (١/ ٥٤٩)، وطيبة النشر (ص١٠٠، البيت: ٦٩٦).

(٢) النشر (٤/ ١١٦).

(٣) ينظر: ص٨٦٧ .

(٤) الكامل (٢/ ٧٨٨).

(٥) تنظر القراءة في غاية ابن مهران (ص٦٣) وفي شرح الكرماني حيث صرّح بعدم الهمز (ص٤٦٣)، وينظر الطريق في الغاية (ص١٦).

(٦) ينظر الطريق في الكامل (١/ ٣٦٨).

ثانيًا: من وافقه عن هشام: الزعفرانيُّ عن ابن ماموية[1] وأبو عبيد[2] وإبراهيمُ بن يوسف الرازي[3] وابن أبي غسان[4] أربعتهم عن هشام. وحكى ابنُ سفيان أنّه روي عن هشام كقراءة ابن ذكوان، لكنّه قرأ له بالهمز والفتح[5].

وجاء ترك الهمز لكن مع فتح الهاء عن أبي حازم الأسدي عن هشام[6]، وجاء تركه مع ضم التاء عن المعدّل بطريقه إلى زيد وبطريقه إلى أبي عبد الله العجلي كلاهما عن الداجوني عن ابن ماموية وابن الحويرس والبيساني ثلاثتهم عن هشام[7]. **وطريق الروضة عن زيد نشريّ.**

ثالثًا: من وافقه عن ابن عامر: صحّ هذا الوجه في النشر عن ابن ذكوان.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ولم أجد أحدًا وافقه في أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقةٌ في أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي في ترك الهمز لكن مع اختلافٍ في الهاء أو في التاء، وبعضها من طريق نشريّ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

---

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٦٥٩)، وروضة المعدل (٣/ ١٧٩- ١٨٠)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٣٩٨)، وروضة المعدل (١/ ٢٢٩).

(٢) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ٨٩٤)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٣٧).

(٣) تنظر القراءة في الإشارة [ل٤٥/ ب]، والبشارة [ل٦٥/ ب]، وتنظر الطرق في الإشارة [ل٦/ ب]، والبشارة [ل٦/ ب].

(٤) تنظر القراءة في روضة المعدل (٣/ ١٧٩- ١٨٠)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٣١).

وأمّا ابن أبي غسّان: فلم أقف له على ترجمة، ويؤخذ من إسناده في روضة المعدّل (١/ ٢٣١) أنّه قرأ على هشام، وقرأ عليه ابنه أبو الحسن بن أبي غسان بدمشق.

(٥) ينظر الهادي (ص٣٦٧).

(٦) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٤٥٤)، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٥٢- ٣٥٣).

(٧) تنظر القراءة في روضة المعدل (٣/ ١٧٩- ١٨٠)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٢٩).

١- فإنّه جزم أوّلًا بالهمز للداجوني عن هشام، وبعد ذلك ذكر هذا الوجه عن الهذلي موسومًا بالانفراد[١].

٢- ولم يذكره في التقريب ولا على سبيل الانفراد، بل جزم بالهمز لكلٍّ من الحُلْواني والداجوني[٢].

٣- وكذلك لم يذكره في الطيبة، بل جزم بالهمز لهشام[٣].

***

٢٦٨- الموضع السادس: انفراد القاضي أبو العلاء عن النخاس عن رويس بالنون في ﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ﴾[إبراهيم: ٤٢].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد القاضي أبو العلاء عن النخاس عن رويس ﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ﴾ بالنون، وهي رواية أبي زيد وجبلة[٤] عن المفضل، وقراءة الحسن البصري وغيره، وروى سائر أصحاب النخاس وسائر أصحاب رويس بالياء، وبذلك قرأ الباقون»[٥].

- طريق القاضي أبي العلاء عن النخّاس عن رويس من الطرق النشريّة، وسبق[٦].
- **مصدر الانفراد:**

١- ذكر أبو العزّ هذا الوجه في الكفاية والإرشاد عن القاضي عن رويس.

٢- ولم يذكره أبو الكرم في المصباح.

---

(١) ينظر النشر (٤/ ١١٥- ١١٦).

(٢) ينظر تقريب النشر (٢/ ٥٥٥).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص١٠١، الأبيات: ٧٠١- ٧٠٢).

(٤) جبلة بن مالك بن جبلة الكوفي، أخذ عن المفضل الضبي، روى عنه أبو زيد النميري. ينظر: غاية النهاية (١/ ٦١٣).

(٥) النشر (٤/ ١٣٢- ١٣٣).

(٦) ينظر: ص٢١٨.

٣- وأمّا كتابا ابن خيرون فهما في عداد المفقود(١).

- **من وافقه:** لم أجد هذا الوجه عن يعقوب غير ما ذكره أبو العز عن القاضي عن رويس.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن الراوي، لم يوافقه أحد عن الراوي، ولا عن القارئ، ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء العشرة من طرقه.

وأطلق ابن الجزريّ هذا الانفراد عن المنفرد، ولكنّه ورد عنه من أحد طرقه المتفرّعة عنه، ولم يرد في بعض طرقه، ومصادر بعض طرقه في عداد المفقود.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه — مع وسمه لهذا الوجه في النشر والتقريب بالانفراد- لم يذكره في الطيبة(٢).

***

٢٦٩- الموضـع السـابع: انفراد صـاحب المبهج عن الحُلْواني عن هشـام بالنون في ﴿وَلَيَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ﴾[النحل: ٩٦].

قـال ابن الجزريّ: «واختلفوا في ﴿لَيَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ﴾: فقرأ ابن كثير ... بالنون، واختلف عن ابن عامر فرواه النقاشُ عن الأخفشِ والمطوعيُّ عن الصوريِ كلاهما عن ابن ذكوان كذلك .... وكذلك روى **الداجوني** عن أصـحابه عن هشـام، وبه نصّ سـبط الخياط صـاحب المبهج **عن هشـام من جميع طرقه، وهذا مما انفرد به؛** فإنّا لا نعرف النون عن هشـام من غير طريق الداجوني. ورأيت في مفردة قراءة ابن عامر للشـيخ الشـريف أبي الفضـل العباسـي شـيخ سـبط الخياط ما نصـه: (﴿وَلَيَجْزِيَنَّ﴾ بالياء، واختلف عنه، والمشهور عنه بالياء)، وهذا خلاف قول السبط. ... قلت: ولا شك في صـحة النون عن هشـام وابن ذكوان جميعاً من طرق العراقيين قاطبة؛ فقد قطع بذلك عنهما الحافظ الكبير أبو العلاء الهمذاني، كما رواه سـائر المشـارقة، نعم نصّ المغاربة

(١) ينظر كفاية أبي العز (ص٢٠٣)، وإرشاد أبي العز (ص١٢١)، والمصباح (٣/ ٤٨٤).

(٢) ينظر النشر (٤/ ١٣٢- ١٣٣)، وتقريب النشر (٢/ ٥٦٦)، وطيبة النشر (ص١٠٢).

قاطبة من جميع طرقهم عن هشـــام وابن ذكوان جميعا بالياء وجهاً واحداً، وكذا هو في العنوان والمجتبى لعبد الجبار والإرشاد والتذكرة، لابن غلبون، وبذلك قرأ الباقون»[١].

– طريق سبط الخياط من المبهج عن غير الداجوني عن هشام من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن أبي الفرج الشنبوذي عن أبي بكر النقاش وأحمد الرازي وابن شنبوذ ثلاثتهم عن **الحسين بن علي الأزرق الجمال** عن **أحمد بن يزيد الحُلْواني** عن **هشام**[٢].

– **مصـــدر الانفراد:** أطلق في المبهج النون عن ابن عامر ســـوى بعض طرق ابن ذكوان، فدخل هشام بجميع طرقه فيمن قرأ بالنون[٣].

– **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الشنبوذي عن النقاش أو أحمد الرازي أو ابن شنبوذ ثلاثتهم عن الأزرق الجمال:** لم أجد أحدًا وافقه عن الشنبوذي.

ثانيًا: من وافقه عن الأزرق الجمال عن الحُلْواني: لم أجد أحدًا وافقه من طريق أحمد الرازي ولا ابن شنبوذ ولا غيرهم عن الأزرق الجمال **سوى ما ورد من طريق النقاش عن الأزرق الجمال:**

أ- من طريق الشريف الزيدي عن النقاش: من جامع أبي معشر عن الشريف الزيدي، ومن المصباح عن الشريف الهاشمي عن الزيدي، ومن المنهاج عن القُرْقوبيّ عن الشريف الزيدي، ومن طريق الفارسي عن الزيدي: من جامع الفارسي، ومن روضة المعدل عن الفارسي. **وطريق المصباح نشريّ.**

ب- ومن طريق أبي حفص الطبري عن النقاش: من جامع أبي معشر عن الصيدلاني عن الطبري.

ج- ومن طريق الثغري عن النقاش: من جامع الروذباري عن الأهوازي عن الثغري.

---

(١) النشر (٤/ ١٤٥- ١٤٦).

(٢) ينظر النشر (١/ ٤٠٥- ٤٠٦، ٤٠٩- ٤١١)، والمبهج (١/ ٨٠- ٨١).

(٣) ينظر المبهج (٢/ ٦٦٨).

حيث أطلق الفارسيُّ وأبو الكرم النون عن ابن عامر سوى الداجوني عن صاحبيه، وأطلق المعدل النون عن أهل الشام سوى السامَرّي والداجونيّ عن صاحبيه، وذكر الروذباريُّ النون للأهوازيّ عن الجمّالَينِ عن الحُلْواني، وكذلك أطلق أبو معشر النون عن الجمّالين عن الحُلْواني، وأطلق ابن ظفر النون عن الحُلْواني عن هشام(١).

ثالثًا: من وافقه عن الحُلْواني – من غير الأزرق الجمّال–:

١– ابن عبدان عن الحُلْواني: من كفاية أبي العز عن غلام الهراس عن ابن نفيس عن السامَرّي عن ابن عبدان؛ حيث أطلق أبو العز النون لابن عامر سوى الداجوني عن صاحبيه(٢). **وهذا الطريق نشريّ.**

٢– والحسن بن العباس الجمّال الرازي: من طريق الأهوازي، ومن جامع أبي معشر وروضة المعدّل(٣).

---

(١) تنظر القراءة في جامع الفارسي [ل١٦٦/ أ]، وجامع أبي معشر (٣/ ٣٩٣- ٣٩٤)، وجامع الروذباري (٢/ ٧١٦)، وروضة المعدل (٣/ ٢٠١)، والمصباح (٣/ ٥٠٤)، والمنهاج (١/ ٥٥١)، وتنظر الطرق في جامع الفارسي [ل١٠٤/ أ]، وجامع أبي معشر (١/ ٤٥١)، وجامع الروذباري (١/ ٣٩٥)، وروضة المعدل (١/ ٢٢٧)، والمصباح (١/ ٣٥٢)، والمنهاج (١/ ٤٣).

(٢) تنظر القراءة في كفاية أبي العز (ص٢٠٨)، وينظر طريقه فيه (ص٤٢).

(٣) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٣٩٣- ٣٩٤)، وجامع الروذباري (٢/ ٧١٦)، وروضة المعدل (٣/ ٢٠١)، والإقناع (ص٣٣٩)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٥٦، ٤٥٨)، وجامع الروذباري (١/ ٣٩٥- ٣٩٦)، وروضة المعدل (١/ ٢٢٨)، والإقناع (ص٣٢).

٣-٩- وجعفر بن محمد[١]، والبلخي من طريق الخبازي[٢]، وابن زبان من طريق ابن سوار[٣]، وعمر بن شجاع[٤]، وابن شاذان وأبو حازم الأسدي[٥]، وابن عبد الرزاق[٦] سبعتهم عن الحُلْواني.

١٠- وأبو علي الحسن بن سليمان الأنطاكي[٧] بسنده إلى الحُلْواني[٨].

ثالثًا: من وافقه عن هشام: صحّ هذا الوجه في النشر عن هشام من طريق الداجوني.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم يوافقه أحدٌ عن بعض مراتب طريقه الفرعيّ - (الشنبوذي)-، ووردت له موافقاتٌ عمّن فوقه من الطرق الفرعيّة - (النقاش)-، وبعضها من طرق

(١) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص٣٧٠)، والتبصرة (ص٣٤١)، والمستنير (ص٤٥٢)، وغاية الاختصار (٢/ ٥٤٢- ٥٤٣)، وتنظر الطرق في جامع ابن فارس (ص٩٤)، والتبصرة (ص٢٠)، والمستنير (ص١٤٠)، وغاية الاختصار (١/ ١٠٢- ١٠٣).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ١١٧٦)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٦٥).

(٣) تنظر القراءة في المستنير (ص٤٥٢)، والمنهاج (٢/ ٥٥١)، وتنظر الطرق في المستنير (ص١٤) والمنهاج (١/ ٤٢).

(٤) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٥٠٤)، والمنهاج (٢/ ٥٥١)، وتنظر طرقه في المصباح (١/ ٣٥٠- ٣٥١)، والمنهاج (١/ ٤٣). وهذا الطريق من الطرق التي أسندها المبهج في السبط عن الشريف العباسي بسنده المذكور، ودخلت في حكمه بالنون.

(٥) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٥٠٤)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٣٥١- ٣٥٣).

(٦) تنظر القراءة في روضة المعدل (٣/ ٢٠١)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٢٨).

(٧) أبو علي الحسن بن سليمان بن الخير الأنطاكي، يُعرف بالنافعي، قرأ على ابن بدهن والشنبوذي والأذفوي وغيرهما، قرأ عليه الداني وابن هاشم، قتله الحاكم العبيدي سنة (٣٩٩هـ). ينظر: معرفة القراء (٢/ ٧١٢)، وغاية النهاية (١/ ٦٨٢).

(٨) تنظر القراءة في روضة المعدل (٣/ ٢٠١)، وينظر طريقه فيه (٢/ ٢٢٨). وقد قال المعدّل عن طريق أبي علي الأنطاكي: (وكان شيخنا [أي ابن هاشم] لا يضبط إسنادها عنه [أي عن الأنطاكي] غير أنه رواها عن أبي مسلم وابن يزيد الحلبي جميعا عن أبي بكر ابن مجاهد عن رجاله عن الحُلْواني).

نشريّة، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ من غير أصل طريقه الفرعيّ. وصحّ هذا الوجه في النشر عن الراوي.

- **حكم ابن الجزريّ:** عبارة الطيبة مجملةٌ في هذا الوجه؛ فإنّه أطلق الخلف في النون عن ابن عامر، وهذا لا يوجب النون من طريق الحُلْواني عن هشام ولا يأباه، وليس ظاهرًا في شيءٍ منهما[1]، لكن وسْمُه لهذا الوجه بالانفراد وقولُه: (فإنا لا نعرف النون عن هشام من غير طريق الداجوني) وذكرُه لوقوفه في كتاب الشريف شيخ السبط على خلاف قولِه يشير إلى عدم اطمئنانه إلى هذا الوجه[2].

***

٢٧٠- الموضع الثامن: انفراد الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن ابن وردان بتشديد الراء من ﴿فَتُغْرِقَكُم﴾[الإسراء: ٦٩].

قال ابن الجزريّ بعد أن ذكر قراءة ﴿فَيُغْرِقَكُم﴾ بالتاء لأبي جعفر: «وانفرد الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن ابن وردان بتشديد الراء، وهي قراءة ابن مقسم وقتادة والحسن في رواية»[3].

- طريق الشطوي عن ابن هارون عن الفضل في رواية ابن وردان من الطرق النشريّة، وسبق[4].

- **مصدر الانفراد:**

١- ذكر أبو العز هذا الوجه في الإرشاد والكفاية عن الشطوي[5].

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص١٠٣، البيت: ٧٢٦).

(٢) ينظر النشر (٤/ ١٤٥- ١٤٦).

(٣) النشر (٤/ ١٥٣- ١٥٤).

(٤) ينظر: ص ٣٨٦.

(٥) ينظر إرشاد أبي العز (ص١٢٩)، وكفاية أبي العز (ص٢١٢).

٢- وأما أبو معشر وسبط الخياط وأبو الكرم فلم يبيّن ابن الجزري مأخذه لطرقهم النشرية عن الشطوي، ولم أجد طرق الشطوي النشريّة في كتبهم المعروفة، وأما ابن خيرون فكتاباه في عداد المفقود.

ويشار إلى أنّ أبا الكرم قال في المصباح: «قرأ أبو جعفر المدني وأبو جعفر الرؤاسي وهارون عن أبي عمرو ورويس بالتاء، **وروي عن أبي جعفر التشديد والتخفيف**، وافقه هارون عن أبي عمرو على التشديد مع التاء»[١]، ولعلّه حكاية — كما سيأتي-. وتنبغي الإشارة إلى أنّ أبا الكرم أسند طريق الشطوي لكن على غير الوجه الذي في النشر عن أبي الكرم، فأسنده في المصباح: عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الشطوي عن محمد بن أحمد الرازي أو أحمد بن محمد الرازي[٢] عن ابن شاذان[٣]، وطريق أبي الكرم في النشر: عن ابن عتاب عن أبي طاهر الحلبي عن الشطوي عن محمد بن أحمد ابن هارون الرازي عن ابن شاذان. وإسناد المصباح يتفق مع طريق أبي العز في القاضي أبي العلاء.

- **من وافقه:** لم أجد هذا الوجه عن أبي جعفر إلّا في **جامع ابن فارس** عن العُمَري عن قالون عن ابن وردان[٤]، وفي **المصباح** حيث قال: «قرأ أبو جعفر المدني وأبو جعفر الرؤاسي وهارون عن أبي عمرو ورويس بالتاء، **وروي عن أبي جعفر التشديد**

---

(١) المصباح (٣/ ٥١٩).

(٢) ممن صحّت روايته عن ابن شاذان: محمد بن أحمد بن هارون الرازي، وأحمد بن محمد بن عثمان بن شبيب الرازي، وفي بعض النسخ المصباح هنا (محمد بن أحمد) وفي بعضها (أحمد بن محمد)؛ كما بيّنه المحقق في تعليقه على هذا الطريق، فيحتمل أنّ المراد هنا هو محمد بن أحمد بن هارون، وعلى تقدير أنّ النسخة الصحيحة (أحمد بن محمد) فقد يكون مما انقلب على أبي الكرم كما ذكر ابن الجزريّ أنّه انقلب على أبي العز، ولاسيّما أنّهما يرويان هذا الطريق من طريق القاضي أبي العلاء. ويحتمل أن المراد هنا هو ابن شبيب، لأنّه صرّح في الطريق الذي أسنده عن ابن شاذان قبل هذا الطريق باسم وكنية أحمد بن محمد فقال: "عن أبي بكر أحمد بن محمد بن عثمان بن شبيب الرازي"، والظاهر من ذكره في الطريق اللاحق على وجه الاختصار أنّه عين الراوي في الطريق السابق.

(٣) ينظر: المصباح (١/ ٢٩٩- ٣٠٠).

(٤) ينظر: جامع ابن فارس (ص٣٧٥).

والتخفيف، وافقه هارون عن أبي عمرو على التشديد مع التاء»[1]، وهذه العبارة مجملة؛ فإنّها تحتمل أن تكون حكايةً لا دخل لها بطرق الكتاب، وتحتمل أن تكون من طرق كتابه، وعلى تقدير أنّها من طرق كتابه فهي لا تفيد تمييز طرق التشديد وطرق التخفيف، وربّما كانت من طريق الشطوي فلا تعدّ موافقةً.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقةٌ عن الراوي من أصل طريقٍ رئيسي آخر، وذكر هذا الوجه عن القارئ في أحد الكتب على وجهٍ يحتمل الحكاية، وقد يكون عن نفس المنفرد. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة. وأغلب مصادر ابن الجزريّ في الطريق الذي نسب إليه هذا الانفراد غير موجودةٍ بين أيدينا، وليس عندنا منها إلّا كتابا أبي العزّ.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه في النشر والتقريب والطيبة؛ فإنّه -مع وسمه لهذا الوجه في النشر والتقريب بالانفراد- لم يذكره في الطيبة القديمة ولا الجديدة[2].

ويشار إلى أنّ ابن الجزريّ ذكر في "الدرة" التشديد بالخلف عن ابن وردان، وذكره في "التحبير" عن الشطوي، وذكره أيضًا في "هداية المهرة" عن الشطوي[3].

***

٢٧١- الموضع التاسع: انفراد ابن العلاّف في طريق المعدّل عن ابن وهب عن روح في ﴿وَإِذًا لَّا يَلۡبَثُونَ﴾[الإسراء: ٧٦] بضم الياء وفتح اللام وتشديد الباء: (يُلَبَّثُونَ).

قال ابن الجزريّ: «وانفرد أبو الحسن بن العلاف عن أصحابه عن أبي العباس المعدل عن ابن وهب عن روح في ﴿لَّا يَلۡبَثُونَ﴾: فضم الياء وفتح اللام وشدد الباء، فخالف فيه سائر أصحاب روح وأصحاب ابن وهب وأصحاب المعدل، وهي قراءة

(١) المصباح (٣/ ٥١٩).

(٢) ينظر النشر (٤/ ١٥٣- ١٥٤)، وتقريب النشر (٢/ ٥٧٩)، طيبة النشر (ص١٠٤، البيت: ٧٣٨)، وطيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٦٨/ أ].

(٣) ينظر الدرة المضية (ص٣٢، البيت: ١٤٦)، وتحبير التيسير (ص٤٤٩)، وهداية المهرة لابن الجزري بتحقيق وشرح د. يوسف بن عوض العوفي (ص٣١٧).

عطاء بن أبي رباح. وروى سائر أصحاب روح بفتح الياء وإسكان اللام وتخفيف الياء. وبذلك قرأ الباقون»(١).

- طريق ابن العلّاف عن المعدّل عن ابن وهب عن روح من الطرق المسـندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: من كتاب المستنير عن أبي علي الشرمقاني عنه — أي ابن العلاف- عن البروجردي عن ابن أشته عن المعدّل عن ابن وهب عن روح(٢).

- **مصدر الانفراد:** نصّ ابن سوار في المستنير على هذا الوجه عن روح من طريق ابن العلّاف(٣).

- **من وافقه:** لم أجد هذا الوجه في شيءٍ من روايات يعقوب وطرقها غير ما ذكره ابن سوار عن ابن العلاف عن روح.

- **وصـف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن الراوي ، لم يوافقه أحد عنه، ولا عن القارئ. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحد من القراء العشرة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الانفراد:

١- حيث ذكره في "النشر" موسومًا بالانفراد ومخالفة سائر أصحاب روح وأصحاب ابن وهب وأصحاب المعدّل(٤).

٢- ولم يذكره في "الطيبة"(٥).

***

٢٧٢- الموضـع العاشـر: انفراد ابن العلاّف في طريق المعدّل عن ابن وهب عن روح بالتخيير في ﴿ خِلَفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[الإسراء: ٧٦] بين قراءة ﴿ خَلْفَكَ ﴾ و﴿ خِلَفَكَ ﴾.

---

(١) النشر (٤/ ١٥٤).

(٢) ينظر النشر: (١/ ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤)، والمستنير (ص٢٢٥)، وفي المستنير أن المعدّل هو أحمد بن حرب، وصوّب ابن الجزريّ أنّه محمد بن يعقوب.

(٣) ينظر المستنير (ص٤٥٧).

(٤) ينظر النشر (٤/ ١٥٤).

(٥) ينظر طيبة النشر (ص١٠٤).

قال ابن الجزريّ: «واختلفوا في ﴿خِلَٰفَكَ﴾: فقرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر ﴿خَلۡفَكَ﴾ بفتح الخاء وإسكان اللام من غير ألف. **وانفرد** ابن العلاف عن أصحابه عن روح بالتخيير بين هذه القراءة وبين كسر الخاء وفتح اللام وألف بعدها، وبذلك قرأ الباقون»[١].

- طريق ابن العلّاف عن المعدّل عن ابن وهب عن روح من الطرق النشريّة، وسبق[٢].

- **مصدر الانفراد:** ذكره في المستنير عن روح من طريق ابن العلّاف[٣].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن المعدل عن ابن وهب**[٤]: ابن خشنام عن المعدل: من المصباح عن الشريف العباسي عن الكارزيني عن ابن خشنام، وعن ابن عتاب وثابت بن بندار وأحمد بن عبد القادر البغدادي وأبي الخطاب أربعتهم عن المسافر بن الطيب عن ابن خشنام؛ حيث أطلق أبو الكرم حذف الألف عن روح عن يعقوب[٥]. **وهذه الطرق كلّها نشريّة.**

---

(١) النشر (٤/ ١٥٤). ويلاحظ أنّه ذكر الانفراد في أثناء بيان الأوجه الصحيحة عن القراء، وقبل أن يذكر الوجه المعتمد عن روح ضمن الباقين. وأما في تقريب النشر (٢/ ٥٨٠) فإنّه أخر ذكر الانفراد عن الأوجه الصحيحة، حيث ذكر قراءة نافع ومن معه ثم أطلق الألف للباقين وبعد ذلك ذكر الانفراد.

(٢) ينظر: ص١٠٨٦.

(٣) ينظر: المستنير (ص٤٥٨).

(٤) يشار إلى أنّ الأهوازي قال في المفردة عن يعقوب في كلمة خلافك: (بألف، وعنه بغير ألف) (مفردة يعقوب للأهوازي: ص١٢٤)، وهذه العبارة يحتمل أن يكون الخلف فيها ليعقوب بكماله، ويحتمل أن تكون لبعض طرقه عن يعقوب، ويحتمل أن تكون حكاية عن وجهٍ ورد عن يعقوب، وقد أسند قراءة يعقوب من طريق ابن فيروز الكرجي عن المعدل عن ابن وهب عن روح، ومن طريق الشنبوذي عن التمار عن رويس (ينظر المفردة: ص٦٦- ٦٧)، وقد ذكر الأهوازي في الوجيز (ص٣٤٦) أنّ التمّار ذكر الخلف عن رويس، وذكر الأهوازيُّ أنّه يختار الألف، فلعلّ ما في الوجيز يوضّح أنّ ما في المفردة من حكاية حذف الألف ليس من طريق ابن فيروز عن المعدل.

(٥) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٥٢١)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٦٢٦- ٦٢٧).

ثانيًا: من وافقه عن ابن وهب عن روح – من غير طريق المعدّل-: أبو بكر أحمد بن محمد بن عيسى المكي عن ابن وهب: من المصباح عن ابن عتاب بسنده إلى المكي؛ كما سبق عن أبي الكرم[1].

ثالثًا: من وافقه عن روح – من غير طريق ابن وهب-:

١- ابن الوكيل عن روح: من المصباح عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الحنبلي عن هبة الله بن جعفر عن ابن الوكيل؛ كما سبق عن أبي الكرم[2].

٢- والزبيري عن روح: من طريق الأهوازي من المصباح[3].

٣- وأبو الطيب ابن حمدان عن روح: في ظاهر مفردة يعقوب لابن شريح عن ابن نفيس عن السامَرّي عن ابن حمدان؛ فإنّه ذكر المدّ لروح ثم ذكر أنّه قرأ له كورشٍ – أي بالقصر-[4].

ويظهر ممّا سبق أنّ الموافقات عن روح تدور على المصباح من إطلاق عبارته، وعلى مفردة ابن شريح.

ثالثًا: من وافقه عن يعقوب:

---

(١) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٥٢١)، وينظر طريقه فيه (١/ ٦٢٧- ٦٢٨).

(٢) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٥٢١)، وينظر طريقه فيه (١/ ٦٢٥- ٦٢٦).

(٣) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٥٢١)، وينظر طريقه فيه (١/ ٦٣٠).

(٤) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لابن شريح (ص١١٤)، وينظر طريقه فيه (ص٥٦- ٥٧).

١- رويس عن يعقوب: من طريق ابن مهران – في أحد الوجهين- عن **هبة الله**(١) **وابن مقسم**(٢)، ومن طريق الكارَزيني عن **النخاس**(٣)، ومن طريق الأهوازي(٤) والكارَزيني – في أحد الوجهين-(٥) كلاهما عن **الشنبوذي**، ومن طريق **السامَرّي**(٦)، ومن طريق الأهوازي عن **الكرجي** وعن **الغضائري** – في أحد الوجهين-(٧)، سبعتهم(٨) عن التمار عن رويس. **وطريقا غاية ابن مهران عن ابن مقسم وتلخيص أبي معشر عن الكارَزيني عن النخاس نشريّان.**

٢- وأبو حاتم عن يعقوب(٩).

---

(١) تنظر القراءة في غاية ابن مهران (ص٦٧)، والإيضاح [ل١٩٨/ أ]، وجامع الروذباري (٢/ ٧٣٣)، وتنظر الطرق في الغاية (ص٢٩- ٣٠)، والإيضاح [ل١٠٠/ ب- ل١٠١/ أ]، وجامع الروذباري (١/ ٧٠٥).

(٢) تنظر القراءة في غاية ابن مهران (ص٦٧)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٣٣)، وتنظر الطرق في الغاية (ص٢٩- ٣٠)، وجامع الروذباري (١/ ٧٠٥).

(٣) تنظر القراءة في تلخيص أبي معشر (ص٢٢٢)، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٠٧)، وتنظر الطرق في التلخيص (ص٥٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٢٠).

(٤) تنظر القراءة في الوجيز (ص٣٤٦)، وينظر طريقه فيه (ص٧٤).

(٥) تنظر القراءة في تلخيص أبي معشر (ص٢٢٢)، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٠٧)، وتنظر الطرق في التلخيص (ص٥٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٢٠).

(٦) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للداني (ص١٢٣)، ومفردة يعقوب لابن شريح (ص١١٤)، وتنظر الطرق في مفردة يعقوب للداني (ص٢١)، ومفردة يعقوب لابن شريح (ص٥٦- ٥٧). وهذا الوجه جاء عن الداني بالتخيير.

(٧) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٧٣٣)، وينظر طريقه فيه (١/ ٧٠٤).

(٨) أي هبة الله وابن مقسم والنخاس والشنبوذي والسامَرّي والكرجي والغضائري.

(٩) تنظر القراءة في المستنير (ص٤٥٧- ٤٥٨)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٦٠/ ب]، وتنظر طرقه في المستنير (ص٢٢٧) ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٢٤/ ب- ل٢٥/ أ]. وذكر الروذباري أيضًا هذا الوجه عن أبي حاتم عن يعقوب (٢/ ٧٣٣)، وكذلك ذكره عن المنهال وأبي بكر الفزاري =

٣- وأبو العلاء الهمذاني بطرقه إلى زيد والوليد والمنهال والفزاري وداود وغيرهم عن يعقوب؛ حيث خصّ الألف برويس وروح والزجاج ومسلم وفورك[١].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ تدور على كتاب المصباح وهي مأخوذةٌ من إطلاق عبارته، وبعضها من طرقٍ نشريّة، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي وأغلبها يدور على كتاب المصباح من إطلاق عبارته، ووردت له موافقاتٌ عديدةٌ عن القارئ وبعضها من طرقٍ نشريّة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه - مع وسمه لهذا الوجه في النشر والتقريب بالانفراد- لم يذكره في الطيبة، بل جزم فيها بالألف عن يعقوب[٢].

***

وداود بن أبي سالم، وقد سقط فيما وصلنا من كتابه قسمٌ من أسانيد يعقوب، ولم أجد هذه الروايات فيما وصلنا من كتابه، فلعلّها مما سقط

(١) تنظر القراءة مفردة يعقوب للهمذاني [ل٦٠/ ب].

(٢) ينظر النشر (٤/ ١٥٤)، وتقريب النشر (٢/ ٥٨٠)، والطيبة (ص١٠٤، الأبيات: ٧٣٨-٧٣٩).

المبحث الثالث: الانفرادات من سورة الكهف إلى نهاية سورة سبأ

٢٧٣- الموضع الأول: انفراد نفطويه عن شعيب عن يحي بن آدم عن شعبة بكسر هاء ﴿لَدْنِهِ﴾[الكهف: ٢] من غير صلة.

قال ابن الجزريّ: «واختلفوا في ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾: فروى أبو بكر بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء في اللفظ، وانفرد نفطويه عن الصريفيني عن يحيى عن أبي بكر بكسر الهاء من غير صلة، وهي رواية خلف عن يحيى»[١].

- طريق نفطويه عن شعيب الصريفيني عن يحي بن آدم عن شعبة من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتاب المبهج والمصباح والكامل، ومن إسناد ابن الجزريّ إلى ابن مجاهد عن نفطويه[٢].

- **مصدر الانفراد:** ذكر هذا الوجه سبط الخياط في المبهج عن نفطويه عن يحي. ولم يتعرّض الهذلي في الكامل لبيان الاختلاس أو الإشباع. ولم يذكره أبو الكرم في المصباح، بل نصّ على الصلة ليحيى بن آدم[٣].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الصريفيني عن يحي بن آدم:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن يحي بن آدم: خَلَف عن يحي: من جامع أبي معشر عن أبي الفضل الرازي بسنده إلى الشيلماني عن خلف – في أحد الوجهين-؛ قال أبو معشر: (وقال أبو الفضل الرازي: خَلَفٌ عن يحيى باختلاس كسرة الهاء، ثم قال: وعنه الإشباع، وبالوجهين قرأت)[٤]. وذكر ابن الجزري هذا الوجه عن خَلَفٍ عن يحيى.

ثالثًا: من وافقه عن شعبة: الأطروش الضرير عن العليمي:

---

(١) النشر (٤/ ١٥٩).

(٢) ينظر النشر (١/ ٤٣٤- ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤٢)، والمبهج (١/ ٩٣)، والمصباح (١/ ٣٨٧)، والكامل (١/ ٤٦٠).

(٣) ينظر الكامل (٢/ ١١٨٧- ١١٨٨)، والمبهج (٢/ ٦٧٨)، والمصباح (٣/ ٥٢٨).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٤١٥)، وينظر طريقه فيه (١/ ٥٣١).

أ- من طريق الكـارَزيني عن المطوعي عن الأطروش: من تلخيص أبي معشـر عن الكارَزيني، ومن المبهج للسبط عن الشريف العباسي عن الكارَزيني.

ب- ومن طريق الكـارَزيني عن ابن بابوش والرزاز وأبي بكر الملاح ثلاثتهم عن أبي بكر الواسطي: من المبهج عن الشريف العباسي عن الكارَزيني.

حيث ذكر أبو معشـر أنّ المطوعي لحماد – شـيخ العليميّ- لا يشـبع كسـرة الهاء، وأطلق السبط الإشمام مع كسر النون والهاء من غير إشباع عن حماد عن عاصم(١). **وطريق المبهج عن الرزاز من الطرق النشريّة.**

وذكر صاحب الإعلان أنّ المطوعيّ لحماد لا يصل كسرة الهاء بياء(٢)، ولا تُدرى طرقه على التفصـيل، ويقرب أن يكون من طريق أبي معشـر؛ لكونه ممن يَعتمد عليه في كتابه(٣).

رابعًا: من وافقه عن عاصم: لم أجد أحدًا وافقه.

- **وصـف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصـل طريقه الفرعيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عنه، ووردت له موافقةٌ عن أصـل طريقه الرئيسـيّ، وقد أشـار إليها ابن الجزريّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي، وأحدها نشريّ، ولم أجد أحدًا وافقه عن القارئ من غير هذه الرواية، ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء العشرة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يتعرّض ابن الجزريّ في الطيبة لبيان حكم الهاء في هذه الكلمة بخصوصها في محلّها من الفرش، لكنّها تدخل تحت ضابط الصلة؛ لأنّها متحرّكة متحرّكٌ ما قبلها، ولم يذكرها فيما استُثني من هذا الضابط، فتكون فيها الصلة بلا خلف(٤)،

---

(١) تنظر القراءة في تلخيص أبي معشر (ص٢٢٥)، والمبهج (٢/ ٦٧٨)، وتنظر الطرق في التلخيص (ص٣٩)، والمبهج (١/ ٩٥- ٩٦). وسبق في (ص٦٦٦، الحاشية رقم: ١) أنّ طريق حماد عن عاصم هو طريق العليمي عن شعبة عند ابن الجزريّ، وأيضًا أسند السبط طريق حماد تحت ترجمة طريق العليمي عن أبي بكر.

(٢) تنظر القراءة في الإعلان (ص٣٦٢).

(٣) ينظر الإعلان (قسم الدراسة): (ص٦٩، ص٧٠، ص٧١- ٧٤).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص٤٦- ٤٧، ص: ١٠٥، البيت: ١٠٥).

وقد جزم أوّلًا في النشر والتقريب بالصلة لشعبة، ثم ذكر بعد ذلك هذا الوجه موسومًا بالانفراد[1]. وأيضًا لم يذكر خُلفًا في حكم هذه الفاء في باب هاء الكناية، ولو أنّه اعتدّ بالخلف فيها لذكره مع نظائره هناك. وهذا بمجموعه يدلّ على عدم اعتداده بهذا الوجه.

***

٢٧٤- الموضع الثاني: انفراد الهذلي عن الهاشمي عن إسماعيل عن ابن جماز بضم التاء من ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ﴾[الكهف: ٥١].

قال ابن الجزريّ: «واختلفوا في ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ﴾ فقرأ أبو جعفر بفتح التاء، وانفرد أبو القاسم الهذلي عن الهاشمي عن إسماعيل عن ابن جماز عنه بضم التاء، وكذلك قرأ الباقون»[2].

- طريق الهذلي عن الهاشميّ عن إسماعيل بن جعفر عن ابن جمّاز من الطرق المعتمدة في النشر، وسبق بيانه[3].

- **مصدر الانفراد:** ذكر الهذليّ في الكامل الفتح عن أبي جعفر من غير طريق الهاشميّ، ثمّ ذكر الضمّ عن الباقين، فدخل فيهم الهاشميّ[4].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن رزين عن الهاشمي:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن الهاشمي عن إسماعيل بن جعفر: الحسين الأزرق الجمّال عن الهاشمي: من جامع الروذباري عن الأهوازي عن الخاشع عن أبي عبد الله الرازي عن الأزرق الجمّال؛ حيث خصّ الروذباري فتح التاء بالحُلْواني — غير ابن مهران- والعُمَري عن أبي جعفر، فيكون لغيرهما الضمّ[5].

---

(١) ينظر النشر (٤/ ١٥٩)، وتقريب النشر (٢/ ٥٨٢).

(٢) النشر (٤/ ١٦٣). ذكر ابن الجزري هذا الانفراد في أثناء بيانه للأوجه الصحيحة عن القراء، وأما في تقريب النشر (٢/ ٥٨٥) فقد أخرّه عن ذلك وذكره بعد استيفاء بيان أوجه القراء.

(٣) ينظر: ص٤١٠ .

(٤) ينظر الكامل (٢/ ١١٩٤).

(٥) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٧٥١)، وينظر الطريق فيه (١/ ٦٨٨).

ثالثًا: من وافقه عن إسماعيل بن جعفر عن ابن جمّاز: الدوري عن إسماعيل بن جعفر: من جامع الروذباري عن الأهوازي عن الباهلي عن زكريا بن عيسى عن الدوري؛ كما سبق عن الروذباري(١).

رابعًا: من وافقه عن أبي جعفر: ابن وردان: من طريق ابن مهران عن زيد عن الداجوني عن ابن شبيب عن ابن شاذان عن الحُلْواني عن قالون عن ابن وردان(٢). **وطريق غاية ابن مهران نشريّ.**

ويشار إلى أنّه وقع في نسخةٍ من نسخ المصباح: (قرأ أبو جعفر [طريق الدوري وابن جماز] بفتح التاء، الباقون بضمّها)(٣)، وعلى هذه النسخة يكون للحلواني والعُمَري الضمّ، وأمّا غيرها من النسخ التي أطلقت الفتح عن أبي جعفر بلا تقييد فلا موافقة فيها(٤).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عن أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقةٌ واحدةٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ وموافقةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، وهما تدوران على طريق الأهوازي، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ من غير هذه الرواية تدور على طريق ابن مهران، وبعضها من طريق نشريّ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

---

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٧٥١)، وينظر الطريق فيه (١/ ٦٨٨- ٦٨٩).

(٢) تنظر القراءة في الغاية (ص٦٨)، والمبسوط (ص١٦٦)، والإيضاح [ل١٩٩/ ب]، وجامع الروذباري (٢/ ٧٥١)، وتنظر الطرق في الغاية (ص٧)، والمبسوط (ص٥)، والإيضاح [ل٨٦/ ب]، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٧).

(٣) ينظر المصباح (٣/ ٥٣٥) مع تعليق المحقق، وما بين المعقوفتين هو الزيادة التي وقعت في تلك النسخة، ثمّ لا يخفى أنّ في هذه الزيادة نظرًا؛ حيث عطف ابن جماز على الدوري مع أنّ الدوري من طرق ابن جماز، إلّا أن يراد من ابن جماز خصوصُ طريق الهاشمي. فليتأمل.

(٤) تنظر طرق العُمَري والحُلْواني في المصباح (٢٩٦- ٣٠١).

١- فقد جزم أوّلًا بفتح التاء عن أبي جعفر، ثم ذكر هذا الوجه موسومًا بالانفراد[(١)].

٢- ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة، بل جزم فيها بفتح التاء عن أبي جعفر[(٢)].

***

٢٧٥- الموضع الثالث: انفراد هبة الله عن المعدل عن روح بفتح التاء من ﴿فَلَا تُصَٰحِبۡنِي﴾[الكهف: ٧٦] مع إسكان الصاد وفتح الحاء: (فلا تَصْحَبْنِي).

قال ابن الجزريّ: «واتفقوا على ﴿فَلَا تُصَٰحِبۡنِي﴾ إلا ما انفرد به هبة الله بن جعفر عن المعدَّل عن روح من فتح التاء وإسكان الصاد وفتح الحاء، وهي رواية زيد وغيره عن يعقوب»[(٣)].

- طريق هبة بن الله جعفر عن المعدّل في رواية روح من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ عن محمد بن يعقوب المعدَّل عن ابن وهب عن روح، وذلك:

أ- من الغاية لابن مهران عنه.

ب- ومن المصباح عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الحنبلي عنه — أي عن هبة الله-، كذا أسند ابن الجزري هذا الطريق من المصباح، وصرّح بعد ذلك بأنّ صاحب المصباح إنّما ساق طريق هبة الله عن ابن الوكيل عن روح، لا عن ابن يعقوب المعدّل[(٤)].

- **مصدر الانفراد**: ذكر ابن مهران هذا الوجه في "الغاية" عن روح. ولم يذكره أبو الكرم في المصباح، وإنما ذكر هذا الوجه عن يعقوب من غير روايتي روح ورويس[(٥)].

---

(١) ينظر النشر (٤/ ١٦٣)، وتقريب النشر (٢/ ٥٨٥).

(٢) ينظر طيبة النشر (١٠٥، الأبيات: ٧٤٩- ٧٥٠).

(٣) النشر (٤/ ١٦٨).

(٤) ينظر النشر (١/ ٥٢٢- ٥٢٣، ٥٢٥)، وغاية ابن مهران (ص٢٩)، والمصباح (١/ ٦٢٥- ٦٢٦).

(٥) ينظر غاية ابن مهران (ص٦٨)، والمصباح (٣/ ٥٣٨)، وكذلك في المبسوط عن روح وزيد (ص١٦٧)، وورد هذا الوجه عن ابن مهران عن هبة الله في الإشارة [ل٥٥/ أ]، والكامل (٢/ ١١٩٦) والإيضاح [ل٢٠٠/ أ] وجامع أبي معشر (٣/ ٤٢٩- ٤٣٠)، وجامع الروذباري (٢/ =

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن المعدل عن ابن وهب**: قال الهذليّ في الكامل: «بغير ألف وفتح التاء: أبو حيوة[1]، وابن أبي عبلة[2]، والمنهال وابن حسان وروح وزيد طريق البخاري عن يعقوب»[3]، وظاهره أنّ هذا الوجه لروح من جميع طرقه لا من طريق البخاريّ فحسب. وجاء طريق الهذلي عن المعدل عن ابن وهب:

من طريق ابن خشنام عن المعدّل: عن الجوردكي عن ابن خشنام عن المعدل، وعن ابن شبيب عن الخزاعي عن ابن خشنام، وعن القُهُندُزي عن الخبازي عن ابن خشنام، وعن ابن سابور وأبي علي المالكي كلاهما عن ابن عبد السلام البصري والشينيزي كلاهما عن ابن خشنام.

ومن طريق ابن حبشان وابن مينا كلاهما عن المعدل: من طريق الخبّازي[4].

وطرق ابن خشنام كلّها نشريّة، إلّا طريق المالكي عن الشينزي، ولا يخفى انفراد الهذليّ بهذا الوجه عن ابن خشنام ومخالفته لأصول طرقه عنه، ولعلّ ما ذكره ناشئٌ من متابعته لابن مهران.

---

٧٥٥)، وينبغي التنبيه إلى أنّ الأندرابي ذكر هذا الوجه لغير رويس وابن وهب عن روح، وسبق مرارًا أنّ مراده بطريق ابن وهب عن روح هو خصوص طريق الخبازي، فلا يدخل فيه طريق ابن مهران.

(١) أبو حيوة شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي، (ت٢٠٣هـ). ينظر: معرفة القراء (١/ ٣٥٤)، وغاية النهاية (٢/ ١٧٤).

(٢) إبراهيم بن أبي عبلة، تابعيٌّ له حروفٌ في القراءات واختيارٌ خالف فيه العامّة. توفي في حدود (١٥١هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٢٣)، وغاية النهاية (١/ ١١٥).

(٣) الكامل (٢/ ١١٩٦).

(٤) ينظر: الكامل (١/ ٤٣٨- ٤٣٩). وذكر ابن الجزريّ في النشر (١/ ٥١٩) أنّ الهذلي قرأ على المالكي وذكر أنّ المالكيّ قرأ على البصري وابن الفحام السامَرّي كلاهما على ابن خشنام، فظاهره يفيد أنّ في الكامل طريق المالكيّ عن ابن الفحّام السامَرّي، ولم أجده في الكامل، وإطلاق عبارة الهذليّ في ترجمة قراءة روح مع ظاهر عبارة ابن الجزري في إسناده يفيد هذا الوجه من الكامل عن المالكي عن ابن الفحام السامَرّي أيضًا.

ثانيًا: من وافقه عن ابن وهب عن روح – من غير طريق المعدل–: سبقت عبارة الهذلي وأنّ ظاهرها إطلاق هذا الوجه عن روح. وجاء طريق الهذلي عن ابن وهب:

١. من طريق القُهُندُزي عن الخبازي عن ابن حبشان عن الزبيري عن ابن وهب.

٢. ومن طريق القُهُندُزي عن الخبازي بسنده إلى حمزة البصري عن ابن وهب(١).

وهذان الطريقان نشريّان، بل لم يسند في النشر طريق حمزة البصري – وهو من طرق اثنين في اثنين– إلّا من هذا الطريق.

ثالثًا: من وافقه عن روح:

أ– محمد بن إسحاق البخاري عن الحسن بن مسلم بن سفيان عن أبيه عن روح: من طريق الخزاعي(٢).

ب– والزعفراني عن روح: من طريق الرُّهاوي(٣).

---

(١) ينظر: الكامل (١/ ٤٣٩– ٤٤٠). وقد ذكر الهذلي في إسناده لهذا الطريق أنّ حمزة بن علي قرأ على إسماعيل البصري عن روح، ولكن ابن الجزري – تبعًا لأبي العلاء الهمذاني– استصوب أنّ حمزة بن علي قرأ على ابن وهب على روح وأنّ إسماعيل غير معروف، وعلى هذا الوجه أسنده في النشر، وعددت هذا الطريق من طرق ابن وهب تبعًا لابن الجزري، وإلّا فعلى ما في الكامل ينبغي أن يعدّ هذا الطريق من طرق روح غير طرق ابن وهب. وينظر تعليق محقق الكامل على هذا الطريق (١/ ٤٤٠، تعليق: ١).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٦٢)، والكامل (٢/ ١١٩٦)، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٢٩– ٤٣٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩١)، والكامل (١/ ٤٤٢– ٤٤٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٧١٩– ٧٢٠). وذكر الروذباري في جامعه (٢/ ٧٥٥) هذا الوجه للبخاري عن روح، ولم أجد هذا الطريق فيما وصلنا من كتابه، وقد وقع سقطٌ في أسانيد روح عن يعقوب فلعلّ هذا الطريق منها، والأقرب حينئذٍ أن يكون عن المروزي عن الخزاعي كما هي عادة الروذباري في أخذه لأسانيد الخزاعيّ.

(٣) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ل٦٣/ ب]، وينظر طريقه فيه [ل٢٠/ ب– ل٢١/ أ]، وذكر الروذباري في جامعه (٢/ ٧٥٥) هذا الوجه عن الزعفراني عن روح، ولم أجد هذا الطريق فيما وصلنا من كتابه فلعلّه فيما سقط من أسانيد الروح، فيتعذّر التحقق من تفصيل إسناده.

رابعًا: من وافقه عن يعقوب:

١، ٢- زيد[١] **والوليد بن حسان**[٢] كلاهما عن يعقوب.

٣- والمنهال بن شـــاذان العُمَري عن يعقوب: من طريق الخزاعي[٣] والرُّهاوي[٤] بطرقهما إلى ابن ميمون عن المنهال، ومن طريق العتكي عن المنهال[٥].

(١) ينظر: المنتهى (ص٤٦٢)، وجامع الفارسي [ل١٧٧/ ب]، والكامل (٢/ ١١٩٦)، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٢٩- ٤٣٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٥٥)، والمستنير (ص٤٦٥)، وكفاية أبي العز (ص٢١٧). وذكره عن زيدٍ ابنُ مهران في الغاية (ص٦٨) والمبسوط (ص١٦٧) والعراقيُّ في الإشارة [ل٥٥/ أ] والأندرابيُّ في الإيضاح [ل٢٠٠/ أ] والمعدّل في الروضة (٣/ ٢٢٣)، لكن طرقهم عن زيد تنحصر في طريق هبة الله، فلا تعدّ طرقهم في الموافقات.

(٢) ينظر: روضة المالكي (٢/ ٧٦٣)، وجامع ابن فارس (ص٣٨٣)، وجامع الفارسي [ل١٧٧/ ب]، والكامل (٢/ ١١٩٦)، والإيضاح [ل٢٠٠/ أ]، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٢٩- ٤٣٠)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٥٥)، والمستنير (ص٤٦٥)، وروضة المعدل (٣/ ٢٢٣)، وكفاية أبي العز (ص٢١٧). وورد في مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ل٦٣/ ب] مخصوصًا بطريق السكري.

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٦٢)، والكامل (٢/ ١١٩٦)، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٢٩- ٤٣٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩٢- ١٩٣)، والكامل (١/ ٤٤٥)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٢٤- ٧٢٥). وذكر الروذباري في جامعه (٢/ ٧٥٥) هذا الوجه عن العُمَري، ولكن لم أجد طريقه فيما وصلنا من كتابه، فلعلّه أسنده في القسم الساقط من أسانيد يعقوب، وحينئذٍ فالأقرب أنّه أسنده من طريق الخزاعي المذكور كما هو دأبه.

(٤) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ل٦٣/ ب]، وتنظر طرقه فيه [ل٢٦/ ب- ل٢٧/ ب].

(٥) ينظر المصدر السابق.

٤- وأبو حاتم عن يعقوب: من طريق الرُّهاوي[(١)] والأهوازي[(٢)].

٥-٨- وابن عبد الخالق والذهبي[(٣)] وفضل بن أحمد الهذلي[(٤)] وأبي المهلب[(٥)] أربعتهم عن يعقوب: من طريق الأهوازي؛ حيث أطلق أبو الكرم هذا الوجه عن يعقوب سوى روح ورويس[(٦)].

٩، ١٠- وداود ومسلم بن سفيان كلاهما عن يعقوب: من طريق الرُّهاوي[(٧)].

وذكر الروذباري هذا الوجه عن الفزاري عن يعقوب، ولم أجد طريقه فيما وصلنا من كتابه، فلعلّه أسنده في القسم الساقط من أسانيد يعقوب[(٨)].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد عن أصل طريقه الفرعيّ -وهو شيخه-، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الفرعيّ وعن أصل طريقه الرئيسيّ من طرق عديدةٍ وأكثرها نشريٌّ، لكنّها تدور بجملتها على الكامل في ظاهره، ووردت له

---

(١) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ل٦٣/ ب]، وتنظر طرقه فيه [ل٢٥/ ب- ل٢٦/ أ].

(٢) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٥٣٨)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٦٣٠). وذكر الروذباري في جامعه (٢/ ٧٥٥) هذا الوجه عن أبي حاتم، ولم أجد طريقه فيما وصلنا من كتابه، فلعلّه أسنده في القسم الساقط ممّا وصلنا.

(٣) أبو أيوب سليمان بن عبد الله الذهبي، أخذ عن يعقوب، روى عن الزبيري. ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٤١).

(٤) فضل بن أحمد الهذلي، روى القراءة عن يعقوب، روى عنه الزبيري. ينظر: غاية النهاية (٣/ ١٨).

(٥) أبو المهلب عامر بن عبد الأعلى الدلّال، روى القراءة عن يعقوب، روى عنه الزبيري. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٤٨).

(٦) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٥٣٨)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٦٣٠).

(٧) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ل٦٣/ ب]، وتنظر طرقه فيه [ل٢١/ ب، ل٢٩/ ب- ل٣٠/ أ]. وذكر الروذباري في جامعه (٢/ ٧٥٥) هذا الوجه عن داود، ولم أجد طريقه فيما وصلنا من كتابه، فلعلّه أسنده في القسم الساقط ممّا وصلنا.

(٨) ينظر: جامع الروذباري (٢/ ٧٥٥).

موافقاتٌ يسـيرةٌ عن الراوي، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ. ولم يعتمد ابن الجزريّ هذا الوجه عن أحدٍ من القراء في النشر.

وأطلق ابن الجزريّ هذا الانفراد عن الطريق الفرعيّ، مع أنّه لم يرد عنه من بعض طرقه النشريّة المتفرّعة عنه.

– **حكم ابن الجزري:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه، فإنّه – مع ذكره لهذا الوجه في النشر والتقريب موسومًا بالانفراد– لم يذكره في الطيبة، وأيضًا صدّر ترجمته لما في هذا الحرف في النشر بقوله: (واتفقوا) وبعد ذلك ذكر الانفراد مستثنىً عن الاتفاق، وعادته في الترجمة للأحرف التي ورد فيها خلافٌ معتدٌّ به أن يصدّر ترجمتها بقوله: (واختلفوا)(١).

***

٢٧٦– الموضـع الرابع: انفراد ابن سـوار عن يحيى بن آدم في رواية شـعبة باختلاس ضمة الدال في ﴿مِن لَّدُنْ﴾ في النمل[٦].

قـال ابن الجزريّ بعـد أن ذكر وجهي الإشمـام والاختلاس في ﴿لَدُنِّي﴾[الكهف: ٧٦]: «وهذان الوجهان مما اختصّ بهما هذا الحرف، كما أنّ حرف أول السـورة وهو ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾[الكهف: ٢] يختص بالإشمام... وكذلك ما ذكره ابن سوار عن أبي بكر في قوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ في سـورة النمل– وهو ممّا انفرد به من طرقه عن يحيى والعليمي– هو مختصٌّ بالاختلاس ليس إلّا؛ من أجل سـكون النون فيه، فلذلك امتنع فيه الإشمام»(٢).

– طريق ابن سوار عن يحيى بن آدم في رواية شعبة من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ:

١– عن أبي الحسـن علي بن طلحة البصـري عن ابن عصـام عن الأصـم عن **شـعيب الصريفيني** عن **يحيى بن آدم** عن **شعبة**.

---

(١) ينظر النشر (٤/ ١٦٨)، وتقريب النشر (٢/ ٥٨٦)، والطيبة (ص١٠٦).

(٢) النشر (٤/ ١٦٩– ١٧٠).

٢- وعن أبي علي الشـــرمقاني وأبي علي العطار كلاهما عن **الكتاني** عن الجربي عن أبي جعفر البزّاز عن أبي عون عن **شعيب الصريفيني** عن **يحيى بن آدم** عن **شعبة**.

٣- وعن أبي علي العطار وابن فارس كلاهما عن **الحمّامي** و**النهرواني** كلاهما عن **بكّار** عن أبي علي الصـوّاف عن **أبي حمدون** عن **يحيى بن آدم** عن **شـعبة**، وذلك من كتابه المستنير[١].

- **مصدر الانفراد:** قال ابن سوار: (وروى يحيى والعليمي باختلاس ضمة الدال مع تخفيف النون وكذلك في النمل قوله ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾)[٢]، وطريقه عن العليميّ ليس نشريًّا.

- **من وافقه:** ورد الإشمام لا الاختلاس عن عدّة طرق عن يحيى بن آدم وعن شعبة[٣]. ولم أجد أحدًا وافق ابن سوار على الاختلاس إلّا أبو الكرم في المصباح – في أحد إطلاقيه–؛ حيث أطلق في فرش سـورة الكهف اختلاس الدال وتخفيف النون في موضع الكهف عن يحيى بن آدم والعليمي والمفضل عن عاصم، ثم قال: (وكذلك في النمل)، لكنّه في فرش سـورة هود ذكر إشمام الدال عن الكسـائي وخَلَف كلاهما عن شعبة ثم أطلق ضم الدال وإسكان النون في موضع النمل عن غير خلف والكسائي عن شـعبة، فلا يكون في موضع النمل اختلاس عن شـعبة ولا عن عاصم[٤]. وعبارته في

---

(١) النشر (١/ ٤٣٠- ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٥- ٤٣٨)، المستنير (ص١٧٨- ١٨٠). **وطريق ابن فارس عن النهرواني** ذكره ابن الجزري في النشر أخذاً من المستنير، لكن عبارة المستنير ليست ظاهرة في قراءة الخياط على النهرواني من هذا الطريق، وينظر تعليق د. أيمن سويد على هذا الطريق في السلاسل الذهبية (تعليق١، ص٣٦٣).

(٢) المستنير (ص٤٦٥).

(٣) ورد الإشمام عن الكسائي عن شعبة في جامع البيان وتبصرة ابن فارس والمصباح والمنهاج، وورد في المنهاج عن ابن مجاهد عن يحيى، وورد في المصباح عن خلف عن يحيى، وورد في الاختيار عن شعبة مطلقًا فشمل طرقه عن يحيى والعليمي. وبعض من ذكروا الإشمام صرّحوا بكسر النون. ينظر جامع البيان (٢/ ٧٧٦)، وتبصرة ابن فارس (ص٣٠٢)، والاختيار (٢/ ٥٢٢)، والمصباح (٣/ ٤٢٩)، والمنهاج (٢/ ٤٩٠).

(٤) ينظر المصباح (٣/ ٤٢٩، ٥٣٩).

المصباح تفيد ورود هذا الوجه: عن الأصم وأبي عون ونفطويه والمثلثي أربعتهم عن شعيب عن يحيى، وعن الصواف عن أبي حمدون عن يحيى، وعن الوكيعي والرفاعي وخلف ثلاثتهم عن يحيى عن شعبة، وعن العليمي عن شعبة، وعن المفضل عن عاصم[1]. وله عن هؤلاء طرق كثيرة جدًّا، وبعض طرقه يشترك مع بعض طرق ابن سوار الفرعيّة. وطرق المصباح عن شعيب من طرق الأصم والمثلثي ونفطويه وأبي عون نشريّة، ومجموعها ١٠ طرق، وكذلك طرقه عن أبي حمدون نشريّة، وله طريق نشريّ عن العليمي.

ولا يبعد أن يكون ما ذكره صاحب المصباح ناشئًا من اتباعه لعبارة المستنير؛ فإنّه قد اتّبع عباراته في غير موضعٍ، مع تباين طرقهما.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ عديدةٌ عن بعض طرقه الفرعيّة وعن أصل طريقه الفرعيّ وعن أصل طريقه الرئيسيّ، وكثيرٌ منها موافقاتٌ نشريّةٌ، وكذلك وردت له موافقاتٌ عن الراوي وعن القارئ، وجميع الموافقات تدور على المصباح. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحد من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه — مع ذكره له في النشر موسومًا بالانفراد- لم يذكره في التقريب ولا على سبيل الانفراد، وكذلك لم يذكره في الطيبة[2].

***

٢٧٧- الموضع الخامس: انفراد الشّذَائي عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان بقراءة ﴿فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾[الكهف: ٨٥] و﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا﴾[الكهف: ٨٩، و٩٢] بهمزة الوصل وتشديد التاء.

قال ابن الجزريّ: «واختلفوا في ﴿فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾، ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا﴾ في المواضع الثلاثة: فقرأ ابن عامر والكوفيون بقطع الهمزة وإسكان التاء فيهن، وقرأ الباقون بوصل

(١) تنظر الطرق في المصباح (١/ ٣٨٠- ٣٩٣، ٤١٧- ٤٣١).

(٢) ينظر النشر (٤/ ١٦٩- ١٧٠)، وتقريب النشر (٢/ ٥٨٦، ٦٢٥)، وطيبة النشر (ص١٠٦، ص١١٣).

الهمزة وتشديد التاء في الثلاثة، **وانفرد** بذلك الشّذَائي عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان، لم يروه غيره»[١].

- طريق الشّذَائي عن الرملي الداجوني عن الصوري عن ابن ذكوان من الطرق النشريّة، وسبق في بيان طرق الداجوني[٢].

- **مصدر الانفراد:**

١- ورد هذا الوجه في المبهج؛ حيث ذكر القطع لابن عامر من غير طريق الداجوني عن ابن موسى – وهو الصوري- عن ابن ذكوان، وهذا الطريق للداجوني جاء في المبهج عن الشّذَائي فحسب. وكذلك ذكر الداني[٣] هذا الوجه عن الداجوني عن الصوري عن ابن ذكوان، وذكر أنّه لم يروه غيره.

٢- ونصّ أبو معشر في التلخيص على الوصل للداجوني عن ابن ذكوان، لكنّه لم يذكره عنه[٤] في الجامع، بل خصّ هذا الوجه – أي الوصل- بـ(حرمي وبصري)، مع أنّه أسند طريق الكارَزيني عن الشّذَائي عن الداجوني عن الصوري عن ابن ذكوان في الكتابين.

٣- ولم يذكره أبو العز في الإرشاد، بل أطلق القطع عن ابن عامر، ولم يخصّص.

٤- ولم يتعرّض الهذليّ في الكامل لاختلاف القراء في هذه الكلمة[٥].

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافق الشّذَائي من روايات وطرق ابن عامر سوى ما ذكره الروذباري في جامعه؛ حيث قال: (بالوصل وتشديد التاء فيهنّ: حجازي غير الزهري، والداجوني عن ابن ذكوان ومحمد بن موسى [الصوري] طريق أبي عليّ عنه فعنه

(١) النشر (٤/ ١٧١).

(٢) ينظر: ص٥٩٦ .

(٣) سبق أنّ ابن الجزري لم يبيّن مأخذه لطريق الداني، وقد أسند طريقه عن محمد بن عبد الواحد عن الشّذَائي عن الداجوني، وهذا الطريق مسندٌ في جامع البيان (١/ ٢٣٥).

(٤) سبق أنّ ابن الجزريّ لم يبيّن مأخذه لطريق أبي معشر، وقد أسند طريقه عن الكارَزيني عن الشّذَائي عن الداجوني، وهذا الطريق مسندٌ في جامع أبي معشر (١/ ٤٤٥).

(٥) ينظر جامع البيان (٢/ ٩٤٩)، والكامل (٢/ ٧٩٣- ٧٩٤، ١١٩٧)، وتلخيص أبي معشر (ص٢٢٨)، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٣٣)، وإرشاد أبي العز (ص١٣٤)، والمبهج (٢/ ٦٨٥).

أيضًا، وبصري إلا خارجة...إلخ)[1]، وجاء طريق الداجوني وطريق أبي علي عن الصوري من هذه الطرق:

١. عن الأهوازي عن العجلي التُّسْتَري وأبي الحسين الجبي كلاهما عن الداجوني عن ابن ماموية وابن الحويرس والبيساني ثلاثتهم عن ابن ذكوان.

٢. وعن أبي نصر عن الخبازي عن الشّذَائي وزيد بن علي وعبد الله بن محمد بن فورك ثلاثتهم عن الداجوني عن الصوري عن ابن ذكوان. وعن المروزي عن الخزاعي[2] عن الشّذَائي عن الداجوني عن الصوري عن ابن ذكوان. وعن الأهوازي عن العجلي التُّسْتَري عن الداجوني عن الصوري عن ابن ذكوان وعبد الرزاق[3].

وذكر صاحب الإعلان وصل الألف وتشديد التاء للداجوني عن ابن ذكوان[4]، ولا تُدرى طرقه لسقوط قسم الأسانيد ممّا وصلنا من كتابه، ولم يُسند ابن الجزريّ شيئًا من الإعلان في طريق الداجوني. ولا يبعد أن يكون هذا الوجه في الإعلان من طريق أبي معشر؛ فإنّ عددًا من أسانيده يتّصل به، وهو يَعتمد عليه[5].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن شيخه – وهو أصل طريقه الفرعيّ–، ووردت له موافقات عن شيخه وعن أصل طريقه الرئيسيّ وعن القارئ من غير هذه الرواية، وكلّها تدور على جامع الروذباريّ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وأطلق ابن الجزريّ الانفراد عن الشّذَائي، ولم يَرِد هذا الوجه عنه في العديد من طرقه النشريّة، وورد عنه من بعض طرقه النشريّة ومن طرق أخرى غير نشريّة.

---

(١) ينظر: جامع الروذباري (٢/ ٧٥٨).

(٢) ورد هذا الوجه للشذائي عن الداجوني في المنتهى للخزاعي. تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٦٣)، وينظر طريقه فيه (ص١٢٧).

(٣) تنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٣٨٩- ٣٩٠، ٤٠١)، وطريقا الشّذَائي لا يعدّان في الموافقات، وإنّما ذكرتهما لبيان طرق الروذباريّ ولتفيد نوع إفادةٍ في إزالة خفاء عبارة الروذباري.

(٤) ينظر الإعلان (ص٣٦٦).

(٥) ينظر الإعلان (قسم الدراسة): (ص٦٩، ص٧٠، ص٧١- ٧٤).

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- حيث جزم أوّلًا بالقطع لابن عامر والكوفيّين، وذكر الوصل للباقين، وبعد ذلك ذكر انفراد الشّذائي(١).

٢- ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة، بل جزم بالقطع عن ابن عامر(٢).

***

٢٧٨- الموضع السادس: انفراد الحافظ أبي العلاء عن رويس بقراءة ﴿لِأَهَبَ﴾[مريم: ١٩] بالهمز.

قال ابن الجزريّ: «وقد وهم الحافظ أبو العلاء في تخصيصه الياء بروح دون رويس، كما وهم ابن مهران في تخصيصه ذلك برويس دون روح، فخالفا سائر الأئمة وجميع النصوص، بل الصواب أن الياء فيه ليعقوب بكماله، نعم؛ الوليد عن يعقوب بالهمز»(٣).

- طريق الحافظ أبي العلاء عن رويس من الطرق النشريّة، وسبق(٤).

- **مصدر الانفراد:** ذكر أبو العلاء في غاية الاختصار روحًا فيمن قرأ بالياء ولم يذكر رويسًا، فتكون قراءة رويس بالهمز(٥).

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه عن رويس، ولا عن يعقوب سوى من **رواية الوليد بن حسان عن يعقوب: من طريق أبي محمد ابن الفحام بسنده إلى الوليد:** فقد

(١) ينظر النشر (٤/ ١٧١)، وكذلك في التقريب (٢/ ٥٨٧).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص١٠٦، البيت: ٧٥٥).

(٣) النشر (٤/ ١٧٩).

(٤) ينظر: ص٩٢٥.

(٥) ينظر غاية الاختصار (٢/ ٥٦٣). وكذلك أطلق الهمذاني الهمز عن رويس في مفردة يعقوب [ل٦٤/ ب]، وقد أسند فيها رواية رويس من عين طريقيه النشريَّيْنِ بالإضافة إلى طرق أخرى عديدة، ينظر مفردة يعقوب للهمذاني [ل٢٢/ أ- ل٢٦/ ب].

ورد هذا الوجه عن طرق عديدة(١).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راويه، لم أجد أحدًا وافقه عن الراوي، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ من إحدى رواياته. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد وصف في "النشر" هذا الوجه بأنّه وهمٌ من أبي العلاء مخالفٌ لسائر الأئمة والنصوص(٢).

٢- وجزم في "التقريب" بالياء ليعقوب، ولم يتعرّض لهذا الوجه ولا على سبيل الانفراد(٣).

٣- وكذلك في "الطيبة"(٤).

***

٢٧٩- الموضع السابع: انفراد ابن مهران عن روح بقراءة ﴿لِأَهَبَ﴾ بالهمز.

قال ابن الجزريّ: «وقد وهم الحافظ أبو العلاء في تخصيصه الياء بروح دون رويس، كما وهم ابن مهران في تخصيصه ذلك برويس دون روح، فخالفا سائر الأئمة وجميع النصوص، بل الصواب أن الياء فيه ليعقوب بكماله، نعم؛ الوليد عن يعقوب بالهمز»(٥).

---

(١) ينظر: روضة المالكي (٢/ ٧٧٢- ٧٧٣)، وجامع ابن فارس (ص٣٨٩)، وجامع الفارسي [ل١٧٩/ أ]، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٤٥)، والمستنير (ص٤٧٠)، وروضة المعدل (١/ ٤٦٨)، ومفردة يعقوب لابن الفحام (ص٢٠٣)، وكفاية أبي العز (ص٢٢٢)، والاختيار للسبط (٢/ ٥٣١)، والمصباح (٣/ ٥٥٥).

(٢) ينظر النشر (٤/ ١٧٩).

(٣) ينظر تقريب النشر (٢/ ٥٩١).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص١٠٧، البيت: ٧٦٣).

(٥) النشر (٤/ ١٧٩).

- طريق ابن مهران عن روح من الطرق النشريّة، وسبق بيانه(١).

- **مصدر انفراد ابن مهران من طرقه:** لم أجد هذا الوجه عن ابن مهران؛ فإنّه في "الغاية" و"المبسوط" ذكر يعقوبَ فيمن قرأ بالياء، ولم يقتصر على ذكر رويس(٢)، ولم أجده في الكتب التي أسندت طريق ابن مهران عن روح، بل اتفقوا على الياء لروح ورويس(٣).

- **من ذكر هذا الوجه: أوّلًا: من ذكره عن روح:** لم أجد أحدًا ذكر هذا الوجه عن روح.

ثانيًا: من ذكره عن يعقوب:

١- الوليد بن حسان عن يعقوب(٤).

٢- ورويس عن يعقوب: من غاية الاختصار ومفردة يعقوب كلاهما للهمذاني بطرقه إلى رويس(٥)؛ كما سبق بيانه في الموضع السابق(٦). وجعله ابن الجزريّ انفرادًا ووهمًا من أبي العلاء.

---

(١) ينظر: ص١٨٢.

(٢) ينظر غاية ابن مهران (ص٦٩)، والمبسوط (ص١٧٢).

(٣) ينظر: الإشارة [ل٥٦/ أ]، والكامل (٢/ ٧٩٤)، والإيضاح [ل٢٠١/ أ]، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٤٥)، وجامع الروذباري (٢/ ٧٧٢).

(٤) ينظر: روضة المالكي (٢/ ٧٧٢- ٧٧٣)، وجامع ابن فارس (ص٣٨٩)، وجامع الفارسي [ل١٧٩/ أ]، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٤٥)، والمستنير (ص٤٧٠)، وروضة المعدل (١/ ٤٦٨)، ومفردة يعقوب لابن الفحام (ص٢٠٣)، وكفاية أبي العز (ص٢٢٢)، والاختيار للسبط (٢/ ٥٣١)، والمصباح (٣/ ٥٥٥)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٦٤/ ب].

(٥) أسند أبو العلاء في الغاية رواية رويس من طريقي أبي الطيب عن التمار والحمّامي عن النخاس عن التمار، وأسند هذين الطريقين في المفردة مع زيادة طرقٍ أخرى عديدة.

(٦) تنظر القراءة في غاية الاختصار (٢/ ٥٦٣)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٦٤/ ب]، وتنظر الطرق في غاية الاختصار (١/ ١٢٠- ١٢١)، مفردة يعقوب للهمذاني [ل٢٢/ أ- ل٢٦/ ب].

٣-٦- والمنهال وخالد[١] **وفهد وفورك**[٢] **أربعتهم عن يعقوب:** من مفردة يعقوب للهمذانيّ بطرقه إليهم؛ حيث نصّ على الهمز لهم[٣].

- **وصـــف الانفراد:** هذا انفرادٌ نســبه ابن الجزريّ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصـــحاب الكتب عن راويه، ولم أجد هذا الوجه عن الراوي، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ من عددٍ من رواياته، وأغلبها يدور على طريق أبي العلاء، وفي بعضــها ضــعف. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وأطلق ابن الجزريّ هذا الانفراد عن صاحب الكتاب، ولم أجد الوجه الانفراديّ عنه في كتبه ولا في كتب الطرق المتفرّعة عنه.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد وصف في "النشر" هذا الوجه بأنّه وهمٌ من ابن مهران مخالفٌ لسائر الأئمة والنصوص[٤].

٢- وجزم في "التقريب" بالياء ليعقوب، ولم يتعرّض لهذا الوجه ولا على سبيل الانفراد[٥].

٣- وكذلك في "الطيبة"[٦].

***

---

(١) خالد بن إبراهيم بن البصري، قرأ على يعقوب وأيوب بن المتوكل، روى القراءة عنه ابنه إبراهيم. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٤).

(٢) أبو عبد الله فورك بن شبّويه الأصبهاني، عرض على يعقوب والكسائي، قرأ عليه جعفر بن أحمد بن الفرج. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٢٨).

(٣) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٦٤/ ب]، وتنظر الطرق فيها [ل٢٧/ أ- ل٢٨/ أ، ل٢٩/ أ- ل٢٩/ ب، ل٣١/ أ].

(٤) ينظر النشر (٤/ ١٧٩).

(٥) ينظر تقريب النشر (٢/ ٥٩١).

(٦) ينظر طيبة النشر (ص١٠٧، البيت: ٧٦٣).

٢٨٠- الموضع الثامن: انفراد الهذلي بكسر اللام والنصب في ﴿وَلِتُصْنَعَ﴾[طه: ٣٩] عن أبي جعفر من غير طريق الفضل.

قال ابن الجزريّ: «فقرأ أبو جعفر بإسكان اللام وجزم العين... وقرأ الباقون بكسر اللام والنصب، وقد انفرد الهذلي بذلك لأبي جعفر في غير طريق الفضل، نعم هو كذلك للعُمري»[١].

- طريق الهذلي عن أبي جعفر من غير طريق الفضل من الطرق النشريّة، وسبق بيانه[٢].

- **مصدر الانفراد:** ذكر في الكامل إسكان اللام والعين عن الفضل عن أبي جعفر، وذكر كسر اللام وفتح العين عن الباقين؛ فدخل فيهم سائر طرق أبي جعفر غير الفضل[٣].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن جماز:**

أ- من وافقه من طريق الهاشمي عن إسماعيل عن ابن جماز:

١- الخاشع عن أبي عبد الله الرازي عن الحسين الأزرق الجمال عن الهاشمي: من جامع الروذباري - في أحد الوجهين- عن الأهوازي عن الخاشع، ومن المصباح - في أحد الوجهين- عن ابن عتاب عن ابن زلال عن الخاشع. **وطريق المصباح نشريّ.**

٢- وابن جعفر الأشناني عن الكسائي الثقفي[٤] عن ابن شاكر بسنده إلى ابن رزين عن الهاشمي: من المصباح - في أحد الوجهين- بطريقيه إلى الأشناني، **وهما نشريّان.**

---

(١) النشر (٤/ ١٨٧)، وطريق العُمَري عن أبي جعفر ليس من طرق النشر.

(٢) ينظر: ص٤١٠ .

(٣) ينظر الكامل (٢/ ١٢٠٥).

(٤) هنا يلتقي مع طريقي الهذلي النشرية عن ابن رزين عن الهاشمي؛ حيث قرأ الهذلي عن القُهُنْدُزي عن الخبازي عن المغازلي والجوهري كلاهما عن الكسائي.

ب- من وافقه من طريق الدوري عن إسماعيل عن ابن جماز: لم أجد أحدًا وافقه عن ابن نهشل ولا عن ابن النفاح، وورد هذا الوجه عن الدوري من طريق **القاسم بن زكريا عن الدوري**: من طريق الأهوازي، من المصباح - في أحد الوجهين-.

حيث ذكر الروذباري الوجهين للهاشمي عن أبي جعفر، وقال أبو الكرم في المصباح: (قرأ أبو جعفر إلا العُمَري ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ بسكون اللام والعين، الباقون بكسر اللام وفتح العين، وعن ابن جماز عن أبي جعفر الوجهين)(١).

ويلاحظ أنّ ابن الجزري إنما أسند طريق الدوري — وهو من أصول الطرق الرئيسية- من ثلاثة طرق: من طريق الهذلي والسبط عن ابن النفاح عن الدوري، ومن طريق الهذلي عن ابن نهشل عن الدوري، فقد ورد هذا الوجه عن الدوري من أكثر طرقه النشريّة، وورد عن ابن نهشل — وهو من طرق اثنين في اثنين- من طريقه النشريّ الوحيد.

ثانيًا: من وافقه عن أبي جعفر: العُمَري عن قالون عن ابن وردان(٢). وصرّح ابن الجزريّ بهذا الوجه عنه.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ من طريقيه الرئيسيين، فأما أصل الطريق الرئيسيّ الأول - (الهاشمي)- فقد وردت له فيه موافقاتٌ يسيرةٌ عن أصول طرقه الفرعيّة - (الأزرق وابن رزين)-، وأما أصل الطريق الرئيسي الثاني - (الدوري)- فوردت له فيه موافقاتٌ من غير أصول طرقه الفرعيّة، وأغلب الموافقات عن الراوي تدور على المصباح. ووردت له موافقاتٌ عن القارئ من غير هذه الرواية. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذ الوجه:

---

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ١١)، والمصباح (٣/ ٥٧١)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٦٨٨)، والمصباح (١/ ٢٩١- ٢٩٥).

(٢) ينظر: المنتهى (ص٤٧٦)، والإيضاح [ل٢٠٢/ ب]، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٥٦- ٤٥٧)، وجامع الروذباري (٣/ ١١)، والاختيار (٢/ ٥٤٠)، والمصباح (٣/ ٥٧١).

١- حيث جزم أوّلًا بالإســـكان لأبي جعفر، وبعد فراغه من بيان أوجه القراء ذكر هذا الوجه عن الهذلي موسومًا بالانفراد(١).

٢- ولم يذكره في الطيبة، بل جزم بالإسكان لأبي جعفر(٢).

***

٢٨١- الموضـع التاسـع: انفراد ابن مهران عن روح بفتح الميم وإسـكان الهاء من غير ألف في ﴿مِهَٰدًا﴾ في طه[٥٣] والزخرف[١٠]: ﴿مَهْدًا﴾.

قـال ابن الجزريّ: «فقرأ الكوفيون بفتح الميم وإســـكـان الهـاء من غير ألف في الموضعين، وانفرد ابن مهران بذلك عن روح، وغلط فيه»(٣).

- طريق ابن مهران عن روح من الطرق النشريّة، وسبق بيانه(٤).

- **مصـــدر الانفراد**: ذكر ابن مهران هذا الوجه في الغاية عن روح، حيث قال: «(مهداً) وفي الزخرف: كوفي وروح»، وكذلك في المبسوط(٥). ويشـار إلى أنّ الهذليّ ذكر هذا الوجه عن ابن مهران، وغلّطه لمخالفته الجماعة(٦).

---

(١) ينظر النشر (٤/ ١٨٧)، وتقريب النشر (٢/ ٥٩٦).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص١٠٨، البيت: ٧٧١).

(٣) النشر (٤/ ١٨٧).

(٤) ينظر: ص١٨٢.

(٥) ينظر غاية ابن مهران (ص٧١)، والمبسوط (ص١٧٧)، وكذلك في الإشارة للعراقي عن روح [ل٥٧/ أ]، وفي الكامل عن ابن مهران عن روح (٢/ ١٢٠٦) ولكنّه غلّط ابن مهران، وفي الإيضاح عن هبة الله عن روح [ل٢٠٢/ أ]، وفي جامع أبي معشر من طريق ابن يحيى – وهو ابن الوكيل- (٣/ ٤٥٨)، وفي جامع الروذباري عن هبة الله عن روح (٣/ ١٢)، وهذه كلّها تمرّ بطريق ابن مهران. ويلاحظ أنّ الأندرابي أسند طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل وابن يعقوب المعدل، وأطلق هذا الوجه عنه فشمل طريقيهما، وكذلك أسند أبو معشر طريق ابن مهران عن هبة الله عنهما ولكنّه صرّح بتخصيص هذا الوجه بطريق ابن الوكيل، وأمّا العراقيُّ فلم يسند إلّا طريق ابن الوكيل، وأمّا الكامل فالظاهر أنّه لم يسند إلّا طريق ابن يعقوب.

(٦) ينظر الكامل (٢/ ١٢٠٦).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن وهب عن روح:** لم أجد أحدًا وافقه عن ابن وهب.

ثانيًا: من وافقه عن روح: الزعفرانيُّ عن روح: من طريق الرُّهاوي[1]، وذكر الروذباريّ هذا الوجه للزعفرانيّ عن روح، وكذلك ذكره لهبة الله وللبخاري عن الضرير عن روح[2]، ولم أجد هذه الطرق فيما وصلنا من كتابه، فلعلّه ذكرها في القسم الذي سقط، ويقرب أن يكون قد أسند طريق هبة الله من طريق ابن مهران.

ويشار إلى أنّه وقع في بعض نسخ المصباح: (قرأ أهل الكوفة [وروح عن يعقوب] بفتح الميم وبغير ألف هاهنا وفي الزخرف الباقون بكسر الميم وألف)[3]، وما بين المعقوفتين جاء في بعض النسخ، ولم يرد في بعضها، وطرق المصباح عن روح تنحصر في: طريق القاضي أبي العلاء عن الحنبلي عن هبة الله عن ابن الوكيل عن روح، وطريق ابن خشنام عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب عن روح، وطريق أبي بكر المكي عن ابن وهب عن روح. وطريق الزبيري عن روح[4]. وطرقه عن ابن خشنام نشريّة، وكذلك طريقه عن هبة الله[5]، ويلاحظ اشتراكه مع ابن مهران في طريق هبة الله عن ابن الوكيل.

ثالثًا: من وافقه عن يعقوب: مسلم بن سفيان عن يعقوب في السورتين، وكِرْداب عن رويس في الزخرف فقط: من طريق الرُّهاوي[6].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ولم يوافقه أحدٌ في أصل طريقه الرئيسي، ووردت له موافقات يسيرةٌ عن الراوي من

---

(١) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ل٦٥/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٢٠/ ب].

(٢) ينظر جامع الروذباري (٣/ ١٢).

(٣) المصباح (٣/ ٥٧٢).

(٤) ينظر المصباح: (١/ ٦٢٥- ٦٢٨، ٦٣٠).

(٥) لكنّه أسنده في النشر من المصباح عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدل لا عن ابن الوكيل، مع إقراره بأنّ صاحب المصباح إنّما ساق الطريق عن ابن الوكيل. ينظر: النشر (١/ ٥٢٢- ٥٢٣).

(٦) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ل٦٥/ أ]، وتنظر طرقه فيه [ل٢١/ ب، ل٢٥/ ب- ل٢٦/ أ]

طرق بعضها مجهول وبعضها غير قويّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن القارئ تدور على طريق الرُّهاوي، وبعضها جزئيّ. وانتقد الهذليّ هذا الانفراد. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد صرّح بغلط ابن مهران فيه(١)، وقد سبقه الهذليّ إلى تغليطه كما تقدّم.

٢- ولم يذكره في التقريب ولا على سبيل الانفراد، بل جزم فيه بالألف لروح ضمن الباقين، وكذلك لم يذكره في الطيبة(٢).

***

٢٨٢- الموضع العاشر: انفراد ابن مهران عن ابن وردان بضم النون وإسكان الحاء وكسر الراء من ﴿لَنُحَرِّقَنَّهُ﴾[طه: ٩٧] كرواية ابن جمّاز.

قال ابن الجزريّ: «واختلفوا في ﴿لَنُحَرِّقَنَّهُ﴾: فقرأ أبو جعفر بإسكان الحاء وتخفيف الراء، وقرأ الباقون بفتح الحاء وتشديد الراء. وروى ابن وردان عنه **بفتح النون وضم الراء**، وهي قراءة علي بن أبي طالب ﷺ، وانفرد ابن سوار بهذا عن ابن جماز كما **انفرد ابن مهران بالأولى عن ابن وردان**، والصواب كما ذكرناه، وقرأ الباقون بضم النون وكسر الراء»(٣)، وعبارة ابن الجزريّ في بيان انفرادة ابن مهران فيها نظر؛ فإنّه أراد أنّ ابن مهران انفرد عن ابن وردان بضم النون وكسر الراء كرواية ابن جماز كما صرّح به في التقريب(٤)، لكن هذه القراءة لم يسبق لها ذكر حتى يشار إليها بوصف **(الأولى)**، وإنّما ذكرها آخراً عند بيانه لقراءة الباقين في النون والراء.

---

(١) ينظر النشر (٤/ ١٨٧).

(٢) ينظر تقريب النشر (٢/ ٥٩٦)، وطيبة النشر (ص١٠٨، الأبيات: ٧٧١- ٧٧٢).

(٣) النشر (٤/ ١٩٢- ١٩٣).

(٤) قال في تقريب النشر (٢/ ٥٩٩): «قرأ أبو جعفر (لنحرقنه) بإسكان الحاء وتخفيف الراء، وابن وردان: بفتح النون وضم الراء، وابن جماز: بضم النون وكسر الراء... وانفرد ابن مهران عن ابن وردان بوجه ابن جماز».

- طريق ابن مهران عن ابن وردان من الطرق المسندة في النشر، وسبق بيانه[1].

- **مصـــدر الانفراد:** قال ابن مهران في الغاية: «﴿لنحرقنه﴾: خفيفٌ: يزيد [أبو جعفر]»، وقال في المبسـوط: «قرأ أبو جعفر (الذي ظلت عليه عاكفا لنحرقنه) بضـم النون وسكون الحاء وتخفيف الراء. وقرأ الباقون (لَنُحَرِّقَنّه) مشدّدة»[2].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن زيد عن الداجوني: النهرواني عن زيد:** من مفردة ابن شـدّاد عن أبي الغنائم عن ابن الفحّام الصـقلي عن الفارسـي عن النهروانيّ؛ حيث قال ابن شـدّاد: «وروى ابن الفحام بضـم النون وكسـر الحاء مخففا»، كذا ذكر محقّقه أنّه ورد في المخطوط، وأشـار إلى أنّه لعله (وكسـر الراء) كما ورد في مصـطلح الإشـارات[3]، وقد جاء في مصـطلح الإشـارات لابن القاصـح: «المدني والأعمش: (لنحرقنه) بفتح النون وسكون الحاء وضم الراء مخففة، والحسن كذلك إلا أنه ضم النون وكسر الراء، وافقه ابن الفحام عن المدني من المفردة فقط»، وقد أسند طريق ابن الفحام من مفردة ابن شدّاد[4].

ثانيًا: الحُلْواني عن قالون عن ابن وردان – من غير طريق زيد عن الداجوني-: لم أجد هذا الوجه عند غير من سبق.

ثالثًا: من وافقه عن قالون عن ابن وردان: العُمَري عن قالون[5].

---

(١) ينظر: ص ٤٩١.

(٢) الغاية لابن مهران (ص٧١)، والمبسوط لابن مهران (ص١٧٩)، وكذلك في الإشارة أطلق هذا الوجه عن أبي جعفر [ل٥٨/ ب] وقد أسند رواية ابن وردان من طريق ابن مهران فحسب، وأطلقه الأندرابي في الإيضاح عن أبي جعفر سوى طريق الخبازي عن ابن شاذان [ل٢٠٣/ أ]، فيكون لابن شاذان من غير الخبازي – وهو طريق ابن مهران فحسب- الفتح، وذكر الروذباري ضم النون عن أبي جعفر غير الحُلْواني سوى ابن مهران (٣/ ٢٠)، فيكون لابن مهران عن الحُلْواني الضم.

(٣) تنظر القراءة في مفردة ابن شداد (ص١٦٨)، وينظر طريقه فيه (ص٤٥- ٤٦).

(٤) تنظر القراءة في مصطلح الإشارات (ص٣٥٩)، وينظر طريقه فيه (ص٧٨- ٧٩).

(٥) ينظر: المنتهى (ص٤٨٠)، وجامع ابن فارس (ص٤٠٠)، والكامل (٢/ ١٢٠٩)، والإيضاح [ل٢٠٣/ أ]، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٦٥)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٠)، والمصباح (٣/ ٥٧٨)، وغاية أبي العلاء (٢/ ٥٧١).

رابعًا: من وافقه عن ابن وردان: إسماعيل بن جعفر عن ابن وردان: من الإيضاح بطرقه إليه؛ حيث أطلق فتح النون عن أبي جعفر سوى الخبازي عن الفضل بن شاذان(١).

خامسًا: من وافقه عن أبي جعفر: صحّ هذا الوجه في النشر عن أبي جعفر من رواية ابن جمّاز.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد الكتب عن راوٍ، ووردت له موافقةٌ عن شيخه، ولم أجد أحدًا وافقه عن أصل طريقه الرئيسي من غير طريق شيخه، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- حيث جزم أوّلًا بفتح النون وضم الراء لابن وردان، ثم ذكر وجه ابن مهران موسومًا بالانفراد(٢).

٢- ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة عن ابن وردان، بل جزم له فيها بفتح النون وضم الراء(٣).

***

٢٨٣- الموضع الحادي عشر: انفراد ابن سوار عن ابن جماز بفتح النون وضم الراء مخففة من ﴿لنحرقنه﴾: ﴿لَنَحْرُقَنَّهُ﴾.

قال ابن الجزريّ: «واختلفوا في ﴿لَنُحَرِّقَنَّهُ﴾: فقرأ أبو جعفر بإسكان الحاء وتخفيف الراء، ... وروى ابن وردان عنه **بفتح النون وضم الراء**، وهي قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، **وانفرد ابن سوار بهذا عن ابن جماز**»(٤).

---

(١) تنظر القراءة في الإيضاح [ل٢٠٣/ أ]، وتنظر طرقه فيه [ل٨٦/ ب- ل٨٧/ أ].

(٢) ينظر النشر (٤/ ١٩٢- ١٩٣)، وتقريب النشر (٢/ ٥٩٩).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص١٠٨- ١٠٩، الأبيات: ٧٨٠- ٧٨١).

(٤) النشر (٤/ ١٩٢- ١٩٣).

- طريق ابن سوار عن ابن جمّاز من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ من كتابه المستنير: عن الشرمقاني عن أبي بكر الأصبهاني عن أبي عمر الخرقي عن ابن جعفر الأشناني عن الكسائي الثقفي عن الصيرفي عن الطيان عن أبي عمران عن **ابن رزين الأصبهاني** عن **الهاشمي** عن إسماعيل بن جعفر عن **ابن جمّاز**(١).

- **مصدر الانفراد:** أطلق صاحب المستنير عن أبي جعفر فتح النون وضم الراء مع التخفيف(٢).

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه عن ابن جمّاز. وأما أبو جعفر فقد صحّ هذا الوجه عنه في النشر(٣).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، لم أجد أحدًا وافقه عنه. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه — مع ذكره لهذا الوجه في النشر والتقريب موسومًا في الانفراد- لم يذكره في الطيبة عن ابن جمّاز، بل خصّه بابن وردان، وأيضًا جزم أوّلًا في التقريب بضم النون وكسر الراء عن ابن جمّاز، ثم ذكر هذا الوجه عنه آخرًا موسومًا بالانفراد(٤).

***

٢٨٤- الموضع الثاني عشر: انفراد ابن مهران عن روح بإثبات الألف في ﴿خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا﴾ على وزن فاعل، وخفضِ ﴿وَٱلۡأٓخِرَةَ﴾[الحج: ١١].

---

(١) النشر (١/ ٥٠٤- ٥٠٧)، المستنير (ص٢٢٢).

(٢) ينظر المستنير (ص٤٧٩).

(٣) طرق ابن جماز النشريّة تتصل بإسماعيل بن جعفر عن ابن جماز عن أبي جعفر، وورد هذا الوجه عن إسماعيل بن جعفر لكن في روايته المباشرة عن أبي جعفر، لا في روايته عن ابن جماز. ينظر الإيضاح للأندرابي [ل٢٠٣/ ب] وروضة المعدل (٣/ ٢٤٣)، وحكاه العراقيّ في الإشارة [ل٥٨/ ب].

(٤) ينظر النشر (٤/ ١٩٢- ١٩٣)، وتقريب النشر (٢/ ٥٩٩)، وطيبة النشر (ص١٠٨- ١٠٩، الأبيات: ٧٨٠- ٧٨١).

قال ابن الجزريّ: «وانفرد ابن مهران عن روح بإثبات الألف في ﴿خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا﴾ على وزن (فاعل) وخفض ﴿ٱلۡأٓخِرَةَ﴾، وكذا روى زيد عن يعقوب، وهي قراءة حميد ومجاهد وابن محيصن وجماعة، إلا أنّ ابن محيصن ينصب الآخرة»(١).

- طريق ابن مهران عن روح من الطرق النشريّة، وسبق بيانه(٢).

- **مصـــدر الانفراد:** ورد هذا الوجه في غاية ابن مهران عن روح، وكذلك في المبسوط(٣).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن وهب عن روح:** لم أجد أحدًا وافقه، إلّا ابن ظفر بطرقه إلى مسافر بن الطيب عن ابن خشنام عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب؛ حيث أطلق ابن ظفر هذا الوجه عن يعقوب، وقد أسند قراءته من روايتي روح ورويس(٤).

ثانيًا: من وافقه عن روح:

---

(١) النشر (٤/ ٢٠٣). وورد نصب الآخرة عن هبة الله عن زيد عن يعقوب في مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ل٦٦/ ب- ل٦٧/ أ].

(٢) ينظر: ص١٨٢.

(٣) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٧٣)، والمبسوط (ص١٨٥)، وكذلك ورد في الإشارة [ل٦٠/ ب] عن روح، وأسند روايته من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل، وكذلك رود في الإيضاح عن هبة الله عن روح [ل٢٠٥/ أ]، وأسند طريقه من طريق ابن مهران عنه عن ابن يعقوب وابن الوكيل، وكذلك ورد في جامع أبي معشر (٣/ ٤٨٣) عن روح من طريق ابن يحيى — وهو ابن الوكيل- ، وإنّما أسند طريقه من طريق ابن مهران، ولم يذكره الهذليّ في الكامل (٢/ ١٢١٨) مع إسناده لطريق ابن مهران عن هبة الله عن المعدل — وهو ابن يعقوب في الأظهر-، وذكر الروذباري هذا الوجه في جامعه (٣/ ٤١) عن هبة الله عن روح، ولا تدرى طرقه لسقوطها ممّا وصلنا من كتابه، والأقرب أنّه أسنده من طريق ابن مهران. ويلاحظ أنّ هذا الوجه ورد عن ابن الوكيل في الإشارة والإيضاح وجامع أبي معشر، وورد عن ابن يعقوب المعدل في الإيضاح، ولم يرد عن ابن يعقوب المعدل في جامع أبي معشر والكامل مع إسنادهما لطريق ابن مهران عن هبة الله عنه.

(٤) تنظر القراءة في المنهاج (٢/ ٦٢١)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٧٤- ٧٥).

أ- محمد بن إسحاق البخاري عن الحسن بن مسلم بن سفيان عن أبيه عن روح: من طريق الخزاعي(١).

ب- والزعفراني عن روح: من طريق الرُّهاوي(٢)، وذكر الروذباريّ هذا الوجه عن أبي محمد الزعفرانيّ(٣)، ولا يُدرى طريقه لسقوطه ممّا وصلنا من كتابه.

وذكر الروذباري أيضًا هذا الوجه لأبي عبد الله الرازي عن الحسن بن مسلم عن شيوخه عن يعقوب، ولا يدرى تفصيل طرق الحسن بن مسلم ومَن شيوخه من رواة يعقوب وطرقهم.

ثالثًا: من وافقه عن يعقوب: زيد عن يعقوب(٤)، ورويس عن يعقوب من المنهاج لابن ظفر(٥)، ومسلم بن سفيان عن يعقوب من طريق الرُّهاوي(٦). وسبق أنّ الروذباري ذكر هذا الوجه عن الحسن بن مسلم عن شيوخه عن يعقوب، ولا تدرى طرقه من جامع الروذباري.

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٨٧)، والكامل (٢/ ١٢١٨)، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٨٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩١)، والكامل (١/ ٤٤٢- ٤٤٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٧١٩- ٧٢٠).

(٢) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ل٦٦/ ب- ل٦٧/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٢٠/ ب- ل٢١/ أ].

(٣) ينظر جامع الروذباري (٣/ ٤١). وذكر الروذباريُّ أيضًا هذا الوجه لهبة الله عن روح، ولا يدرى طريقه عنه، ويقرب أن يكون قد أسنده من طريق ابن مهران، فلا يعدّ في الموافقات.

(٤) ينظر: المنتهى (ص٤٨٧)، وجامع الفارسي [ل١٨٣/ أ]، والكامل (٢/ ١٢١٨)، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٨٣)، وجامع الروذباري (٣/ ٤١)، وروضة المعدل (٣/ ٢٥٢- ٢٥٣)، وكفاية أبي العز (ص٢٣٢)، والمصباح (٣/ ٥٩٨)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٦٦/ ب- ل٦٧/ أ]، إلّا أنّ الهمذاني جعل لهبة الله عن زيد نصب الآخرة.

(٥) ينظر: المنهاج (٢/ ٦٢١)؛ حيث أطلق هذا الوجه عن يعقوب، ولا يخفى شذوذه وانفراده عن رويس.

(٦) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ل٦٦/ ب- ل٦٧/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٢١/ ب].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن أصل طريقه الفرعيّ تدور على المنهاج لابن ظفر، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسي، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه - مع وسمه لهذا الوجه بالانفراد في النشر والتقريب- لم يذكره في الطيبة(١).

***

٢٨٥- الموضع الثالث عشر: انفراد ابن مهران عن روح بكسر اللام في ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾[الحج: ١٥] و﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾[الحج: ٢٩].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد ابن مهران بكسر اللام فيهما عن روح، وكذلك انفرد فيهما الخبازي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جماز عن أبي جعفر، فخالفا سائر الناس في ذلك»(٢).

- طريق ابن مهران عن روح من الطرق النشريّة، وسبق بيانه(٣).

- **مصدر الانفراد**: ورد هذا الوجه في الغاية، حيث أطلق الكسرة عن أهل البصرة، وكذلك في المبسوط، حيث أطلق هذا الوجه عن يعقوب(٤).

---

(١) ينظر النشر (٤/ ٢٠٣)، وتقريب النشر (٢/ ٦٠٦)، وطيبة النشر (ص١١٠)؟

(٢) النشر (٤/ ٢٠٤).

(٣) ينظر: ص١٨٢.

(٤) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٧٣)، والمبسوط (ص١٨٥)، وكذلك في الإشارة [ل٦٠] حيث أطلق الكسر عن يعقوب، وقد أسند رواية روح من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل فحسب، وكذلك في الإيضاح [ل٢٠٥/ أ] حيث أطلق الكسر عن أهل البصرة غير الوليد بن حسان وابن وهب – ويريد به خصوص طريق الخبازي عنه-، فيبقى طريق ابن مهران عن هبة الله داخلًا في عموم الكسر، وأطلق الروذباري في جامعه (٣/ ٤٣) هذا الوجه عن هبة الله عن روح، ولا تدرى طرقه لسقوطها، والأقرب أنّه أسنده من طريق ابن مهران، ولم يذكر الهذليّ في الكامل (٢/ =

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن وهب عن روح:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن روح:

أ- أبو الطيب ابن حمدان عن روح: من مفردة ابن شريح عن ابن نفيس عن السامَرّي عن أبي الطيب؛ إذ قال: (واختلف عن روح في قوله تعالى ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾. بإسكان اللامين وكسرهما، وبالوجهين قرأت له)[1].

ب- ومحمد بن إسحاق البخاري عن الحسن بن مسلم بن سفيان عن أبيه عن روح: من طريق الخزاعي: من المنتهى والكامل وجامع أبي معشر، إلّا أنّ أبا معشر ذكر هذا الوجه في ﴿لْيَقْطَعْ﴾ ولم يذكره في ﴿لْيَقْضُواْ﴾، فتكون موافقته جزئيّة[2]. وذكر الروذباري هذا الوجه لهبة الله عن روح وللبخاري عن شيوخه جميعًا عن يعقوب[3]، ولا يدرى تفصيل هذين الطريقين إذ قد وقع سقطٌ في أسانيده عن روح عن يعقوب فلعلّ هذين الطريقين فيما سقط، ولا يبعد أن يكون قد أسند طريق البخاري من طريق الخزاعي، والظاهر أنّ طريق هبة الله جاء من طريق ابن مهران فلعلّه لا يعدّ من الموافقات.

ثالثًا: من وافقه عن يعقوب: صحّ هذا الوجه في النشر عن يعقوب من رواية رويس[4].

---

٩٩٤) هذا الوجه من طريق ابن مهران، وكذلك لم يذكره أبو معشر في جامعه (٣/ ٤٨٣، ٤٨٤- ٤٨٥) من طريق ابن مهران. ويلاحظ ممّا سبق أنّ هذا الوجه ورد عن ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل في الإشارة والإيضاح، وورد عن ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب في الإيضاح، ولم يرد عن ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدّل في الكامل وجامع أبي معشر مع إسنادهما لطريقه، ولم يرد عن ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل في جامع أبي معشر مع إسناده لطريقه.

(١) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لابن شريح (ص١٢٥)، وينظر طريقه فيه (ص٥١).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٨٨)، والكامل (٢/ ٩٩٤)، وجامع أبي معشر (٣/ ٤٨٣، ٤٨٤- ٤٨٥)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩١)، والكامل (١/ ٤٤٢- ٤٤٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٧١٩- ٧٢٠).

(٣) ينظر جامع الروذباري (٣/ ٤٣).

(٤) ينظر النشر (٤/ ٢٠٤).

- **وصـف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ولم أجد أحدًا وافقه في أصل طريقه الرئيسي، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه ذكر أوّلًا من قرأ بالكسر ولم يذكر روحًا فيهم، ثم أطلق الإسكان عن الباقين، فدخل فيهم روحٌ بكماله، وبعد ذلك ذكر هذا الوجه موسومًا بالانفراد ومخالفة سائر الناس[(١)].

٢- ولم يذكره في الطيبة[(٢)].

***

٢٨٦- الموضع الرابع عشر: انفراد الخبازي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جماز بكسر اللام في ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ و﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد ابن مهران بكسر اللام فيهما عن روح، **وكذلك** انفرد فيهما الخبازي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جماز عن أبي جعفر، فخالفا سائر الناس في ذلك»[(٣)].

- طريق الخبازي في رواية ابن جماز من طريق الهاشمي من الطرق المسندة في النشر، وجاء طريقه النشريّ من كتاب الكامل، وسبق بيان طريقه ضمن طرق الهذلي عن أبي جعفر[(٤)].

- **مصدر الانفراد:** ذكر الهذلي هذا الوجه في الكامل عن الهاشميّ عن أبي جعفر، وطريقه عن الهاشميّ جاء من طريق الخبازي فحسب[(٥)].

---

(١) ينظر النشر (٤/ ٢٠٤)، ونحوه في التقريب (٢/ ٦٠٦).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص١١٠، الأبيات: ٧٩٢- ٧٩٣).

(٣) النشر (٤/ ٢٠٤).

(٤) ينظر: ص٤١٠ .

(٥) ينظر الكامل (٢/ ٩٩٤).

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه عن ابن جماز ولا عن أبي جعفر في كسر ﴿لْيَقْطَعْ﴾ و﴿لْيَقْضُواْ﴾ معًا. ولكن ورد كسر ﴿لْيَقْضُواْ﴾ دون ﴿لْيَقْطَعْ﴾ في المصباح عن الهاشمي عن أبي جعفر، فموافقته جزئيّة، وجاءت طرق الهاشمي في المصباح:

١- عن ابن عتاب عن ابن المرْزُبان عن الخرقي عن ابن جعفر الأشناني عن الكسائي الثقفي[(١)] عن ابن شاكر عن الطيان عن ابن عبد الرحمن عن ابن رزين عن الهاشمي.

٢- وعن ابن عتاب عن ابن زلال عن الخاشع عن أبي عبد الله الرازي عن الحسين الأزرق الجمّال عن الهاشمي[(٢)]. **وهذان الطريقان نشريّان.**

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عنه ولا عن الراوي ولا عن القارئ في تمام انفراده، ووردت له موافقاتٌ نشريّةٌ جزئيّةٌ يسيرةٌ عن أصل طريقه الفرعي وعن أصل طريقه الرئيسيّ، وهي تدور على كتاب المصباح. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه ذكر أوّلًا من قرأ بالكسر ولم يذكر ابن جماز فيهم، ثم أطلق الإسكان عن الباقين، فدخل فيهم ابن جمّاز بكماله، وبعد ذلك ذكر هذا الوجه موسومًا بالانفراد ومخالفة سائر الناس[(٣)].

٢- ولم يذكره في الطيبة[(٤)].

***

٢٨٧- الموضع الخامس عشر: انفراد ابن مهران عن هبة الله في رواية روح بضم الزاي من ﴿مَا زَكَىٰ مِنكُم﴾[النور: ٢١] مع كسر الكاف مشدّدة، ومتابعة الهذليّ له.

---

(١) وعند الكسائي يلتقي طريقه بطريق الخبازي عن الهاشمي؛ فإنّ الخبازي اخذ عن الجوهري عن الكسائي.

(٢) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٥٩٩)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٩١- ٢٩٢، ٢٩٢- ٢٩٤).

(٣) ينظر النشر (٤/ ٢٠٤)، ونحوه في التقريب (٢/ ٦٠٦).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص١١٠، الأبيات: ٧٩٢- ٧٩٣).

قال ابن الجزريّ: «واتفقوا على ﴿مَا زَكَىٰ مِنكُم﴾ بفتح الزاي وتخفيف الكاف، إلا ما رواه ابن مهران عن هبة الله عن أصحابه عن روح من ضم الزاي وكسر الكاف مشددة، انفرد بذلك، وهي رواية زيد عن يعقوب من طريق الضرير، وهي اختيار ابن مقسم، ولم يذكر الهذلي عن روح سواها، فقلّد ابن مهران وخالف سائر الناس ووهم»[١].

- طريق ابن مهران عن روح وكذلك طرق الهذلي عن من الطرق النشريّة، وسبق بيان ذلك[٢].

- **مصدر الانفراد:** أطلق ابن مهران التشديد عن يعقوب في الغاية، ولكنّه لم يتعرّض للضمّ ولا للياء، وخصّ تشديد الكاف في المبسوط بروح وحده عن يعقوب، ولم يتعرّض للضم. وكذلك ورد التشديد من طريق ابن مهران في الإشارة للعراقي والإيضاح للأندرابي وجامع أبي معشر، وكلّهم اقتصروا على ذكر التشديد ولم يتعرّضوا للضمّ أو الياء. وكذلك في الكامل، حيث قال الهذلي: (مشدّد: روح وزيد طريق الضرير)، وأطلق التشديد عن روح فشمل طريقه عن ابن مهران[٣].

ويلاحظ مما سبق أنّه لم يرد الضم ولا الياء لا في كتب ابن مهران ولا في الكتب التي أسندت عنه، فترجمة النشر للانفراد فيها نظرٌ، ويلاحظ أنّ ابن الجزريّ ترجم للانفراد في التقريب بقوله: «وانفرد ابن مهران عن روح ﴿مَا زَكَّىٰ﴾ بتشديد الكاف»[٤]، فترجم للانفراد على نحوٍ مغايرٍ لما في النشر وموافقٍ لما ورد عن ابن مهران في كتبه وطرقه، وكأنّه

---

(١) النشر (٤/ ٢٢٠).

(٢) ينظر: ص١٨٢، وص٩٨٥ .

(٣) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٧٤)، والمبسوط (ص١٩٣)، والإشارة [ل٦٣/ ب]، والكامل (٢/ ١٢٣١)، والإيضاح [ل٢٠٧/ أ]، وجامع أبي معشر (٣/ ٥٠٤). وذكر الروذباري في جامعه (٣/ ٦٦) التشديد عن هبة الله عن روح، ولا يدرى طريقه، والأقرب أنّه أسنده من طريق ابن مهران. ويشار إلى أنّ الوجه الانفراديّ ورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل في الإشارة والإيضاح وجامع أبي معشر، وورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدل في الكامل والإيضاح، ولم يرد في جامع أبي معشر من هذا الطريق مع إسناده له.

(٤) تقريب النشر (٢/ ٦١٥).

استدرك على عبارته في النشر، ثمّ يلاحظ أنّه لم يُشِر في التقريب إلى ما ذكره الهذليّ.

- **من وافق: أوّلًا: من وافق عن ابن وهب عن روح:** لم أجد هذا الوجه عن ابن وهب غير ما سبق من الكامل وغاية ابن مهران. ويظهر من هذا أنّ الهذلي انفرد أيضًا عن ابن خشنام، فلم أجد هذا الوجه عنه عند غير الهذليّ مع كثرة طرقه كثرةً بالغةً.

ثانيًا: من وافق عن روح:

١- الحنبلي عن هبة الله بن جعفر عن ابن الوكيل عن روح: من المصباح عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الحنبلي؛ حيث ذكر أبو الكرم تشديد الكاف عن روح عن يعقوب من طريق القاضي أبي العلاء(١)، ولم يتعرّض للضم ولا للياء. ويلاحظ أن ابن مهران أسند رواية روح من طريق هبة الله عن ابن الوكيل أيضًا. **وطريق المصباح عن القاضي في رواية روح من الطرق المسندة في النشر**، لكن أسنده في النشر على غير وجهه في المصباح(٢).

٢- ومحمد بن إسحاق البخاري عن الحسن بن مسلم بن سفيان عن أبيه عن روح: من طريق الخزاعي بسنده إلى البخاري: من المنتهى للخزاعي، ومن جامع أبي معشر عن أبي علي الدقاق عن الخزاعي؛ حيث ذكر الخزاعيُّ وأبو معشرٍ التشديد عن روح من طريق الضرير، ولم يتعرّضا للضمّ(٣).

وقد أسند الهذلي طريق الخزاعي عن الضرير، وأطلق هذا الوجه عن روح كما سبق من عبارته: (مشدد: روح وزيد طريق الضرير)، فشملت عبارته طريق الضرير. ويلاحظ أنّ هذا الوجه ورد عن الخزاعي وابن مهران، وللهذلي طرقٌ عن روح تتصّل بهما، فلا يتعيّن أن يكون الهذلي قد قلّد ابن مهران حين أطلق هذا الوجه عن روح.

---

(١) تنظر القراءة في المصباح (٣/ ٦٢٣)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٦٢٥- ٦٢٦).

(٢) فأسنده في النشر عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدّل، مع إقراره بأنّ صاحب المصباح إنّما ساق طريق هبة الله عن ابن الوكيل. ينظر النشر (١/ ٥٢٣).

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٩٨)، وجامع أبي معشر (٣/ ٥٠٤)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩١)، وجامع أبي معشر (١/ ٧١٩- ٧٢٠).

وذكر الروذباري التشديد لأبي عبد الله الرازي عن أبي علي الضرير عن شيوخه عن يعقوب، وعن هبة الله عن روح، وعن البخاري عن الضرير عن روح، ولم يتعرّض للضم[1]، ولا يدرى تفصيل هذه الطرق لما سبق بيانه من وقوع السقط في أسانيده، والظاهر أنّ طريق هبة الله جاء من طريق ابن مهران فلعلّه لا يعدّ من الموافقات.

ثالثًا: من وافقه عن يعقوب:

١- زيد عن يعقوب: من طريق الخزاعي عن البخاري[2] وعن أبي قتيبة[3]، وذُكِرَ له التشديد فقط، من غير تعرّض للضمّ أو الياء.

٢، ٣، ٤- وداود والمنهال ومسلم بن سفيان ثلاثتهم عن يعقوب: من طريق الرُّهاوي[4].

وذكر الروذباري التشديد عن أبي عبد الله الرازي عن أبي علي الضرير عن شيوخه عن يعقوب، وعن زيدٍ عن يعقوب أيضًا، ولم يتعرّض للضم[5]، ولا يدرى تفصيل طرقه لِما مرّ.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ نسبه ابن الجزريّ لاثنين من الطرق الفرعيّة وأصحاب الكتب عن راوٍ، ولم أجد الانفراد على الوجه المذكور في النشر عن المنفرد ولا عن غيره من طرق الراوي والقارئ، ووجدته عنه على نحوٍ مغايرٍ، وتابعه على ذلك النحو أحد طرقه المتفرّعة عنه - (الهذلي)= وأطلق الوجه، ولم أجد أحدًا وافقهما عن أصل طريقهما الرئيسيّ، ووردت لهما موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي من غير أصل طريقهما

(١) ينظر جامع الروذباري (٣/ ٦٦).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٩٨)، وجامع أبي معشر (٣/ ٥٠٤)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩١)، وجامع أبي معشر (١/ ٧١٩- ٧٢٠).

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٤٩٨)، وينظر الطريق فيه (ص١٩٢).

(٤) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ل٦٨/ أ]، وتنظر طرقه فيه [ل٢١/ ب، ل٢٦/ب - ل٢٧/ أ، ل٢٩/ ب].

(٥) ينظر جامع الروذباري (٣/ ٦٦).

الرئيسيّ، ووردت لهما موافقاتٌ يسيرة عن القارئ. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة(١)، وذكر هذا الوجه في النشر موسومًا بالانفراد، بعد أن ذكر في صدر كلامه على هذا الحرف أنّهم اتفقوا على التخفيف، وخصّ الهذليّ بمزيد انتقاد؛ فانتقده في إطلاقه هذا الوجه عن روح وجعل ذلك من تقليده لابن مهران ووصفه بمخالفة سائر الناس وبالوهم(٢).

***

٢٨٨- الموضع السادس عشر: انفراد ابن غلبون في التذكرة عن يعقوب بالخطاب في ﴿يَعۡلَمُ مَا يَدۡعُونَ﴾ في العنكبوت[١٤].

قال ابن الجزريّ: «فقرأ عاصم والبصريان ﴿يَدۡعُونَ﴾ بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب، وانفرد به في التذكرة ليعقوب، وهو غريب»(٣).

- طريق ابن غلبون من التذكرة عن يعقوب من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن ابن خشنام عن **محمد بن يعقوب المعدَّل** عن **ابن وهب** عن **روح**.

وعن أبي الحسن ابن خشنام البصري عن أبي الحسن ابن خُلَيع البغدادي عن **ابن حبشان الجوهري** عن التمار عن **رويس**(٤).

- **مصدر الانفراد**: لم يذكر صاحب التذكرة يعقوبَ فيمن قرأ بالياء، وذكر قراءة التاء عن الباقين، فاندرج فيهم يعقوب بكماله(٥).

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص١١١- ١١٢).

(٢) ينظر النشر (٤/ ٢٢٠).

(٣) النشر (٤/ ٢٥٨).

(٤) ينظر النشر (١/ ٥١٧- ٥١٨، ٥٢١- ٥٢٢، ٥٢٥)، والتذكرة (١/ ٥٦- ٥٧).

(٥) التذكرة (٢/ ٤٩٠).

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه عن رويس ولا عن يعقوب سوى ما ذكره ابن شريح في مفردته عن يعقوب؛ حيث قال: «واختلف عنه [عن يعقوب] في قوله تعالى يعلم ما يدعون، فروي عنه بالياء وبالتاء، وبهما قرأت له»(١)، وجاءت طرقه:

١- عن ابن نفيس عن السامَرّي عن التمار عن رويس.

٢- وعن ابن نفيس عن السامَرّي عن أبي الطيب ابن حمدان عن روح.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن القارئ، ووردت له موافقةٌ في كلّ واحدةٍ من الروايتين من غير أصل طريقه الرئيسيّ، والموافقتان تدوران على طريق ابن شريح من مفردته. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد جزم أوّلًا بالياء لعاصم والبصريَّيْنِ، وذكر التاء للباقين، وبعد ذلك ذكر وجه صاحب التذكرة موسوماً بالانفراد والغرابة(٢).

٢- ولم يُشِر إلى هذا الوجه في "التقريب" ولا على سبيل الانفراد، بل جزم بالغيب للبصريَّيْنِ(٣).

٣- وكذلك في "الطيبة" أطلق الغيب عن يعقوب بلا خلاف(٤).

***

٢٨٩- الموضع السابع عشر: انفراد القاضي أبي الفرج الجريريّ بالنون في ﴿لِيُذِيقَهُم﴾ في الروم[٤١] عن ابن شنبوذ في رواية قنبل.

قال ابن الجزريّ: «فروى روح بالنون، واختلف عن قنبل:

---

(١) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لابن شريح (ص١٣٦)، وتنظر طرقه فيه (ص٥١).

(٢) ينظر النشر (٤/ ٢٥٨).

(٣) ينظر تقريب النشر (٢/ ٦٣٧).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص١١٠- ١١١، الأبيات: ٨٠٠- ٨٠١).

١- فروى ابن مجاهد عنه كذلك، وكذا روى القاضي أبو الفرج عن ابن شنبوذ عنه، فانفرد بذلك عنه، وهي رواية محمد بن حمدون الواسطي وأحمد بن الصقر بن ثوبان.

٢- وروى الشطوي عن ابن شنبوذ عنه بالياء، وكذا رواه سائر الرواة عن ابن شنبوذ وعن قنبل»[١].

- طريق القاضي أبي الفرج الجريري عن ابن شنبوذ من الطرق المسندة في النشر، وهو من أصول الطرق الفرعية. وجاء طريقه في النشر:

أ- من **طريق أبي تغلب** عنه – أي القاضي أبي الفرج- عن ابن شنبوذ عن قنبل:

١- من طريق ثابت بن بندار عن أبي تغلب: من كفاية السبط من طريق أبي القاسم الحريري والسبط كلاهما عن ابن بندار، ومن المصباح عن ابن بندار.

٢، ٣- ومن المستنير عن أبي تغلب، ومن المصباح عن ابن عتاب عن أبي تغلب.

ب- ومن **طريق أبي نصر الخباز عنه – أي القاضي أبي الفرج-:**

١- من تلخيص أبي معشر عن الخبّاز.

٢، ٣، ٤- ومن المصباح عن والده وابن الفرج الدينوري وابن عتاب ثلاثتهم عن الخباز.

٥- ومن كفاية السبط من طريق السبط عن جده أبي منصور الخيّاط عن الخباز[٢].

- **مصدر الانفراد:**

١- ورد هذا الوجه في المستنير والمصباح؛ حيث نصّا على النون عن ابن شنبوذ. وكذلك في كفاية السبط؛ حيث أطلق النون عن ابن كثير، وقد أسند قراءته من رواية قنبل من طريقي ابن مجاهد وابن شنبوذ.

---

(١) النشر بتحقيق د. السالم الجكني (٥/ ١٨٥١) وتحقيق د. أيمن سويد (٤/ ٢٥٤٤- ٢٥٥٥). ووقعت العبارة مختلّة في طبعة النشر بتحقيق د. خالد أبو الجود (٤/ ٢٦٣).

(٢) النشر (١/ ٣٦٤- ٣٦٧)، وتلخيص أبي معشر (ص٣١- ٣٢)، والمستنير (ص١٠٣- ١٠٤)، وكفاية السبط [ل٢/ ب- ل٣/ أ]، والمصباح (١/ ٣٢٧- ٣٢٩١).

٢- ولم يذكره أبو معشر في التلخيص[١].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن شنبوذ:**

١- السامَرّي عن ابن شنبوذ: من المفردات السبع للداني عن فارس عن السامَرّي؛ حيث أطلق الدانيُّ النونَ عن قنبل[٢].

٢- والشنبوذي عن ابن شنبوذ: من كفاية أبي العز عن غلام الهراس عن أبي علي الرُّهاوي عن الشنبوذي؛ حيث نصّ أبو العز على النون لابن شنبوذ عن قنبل[٣].

ثانيًا: من وافقه عن قنبل: صحّ هذا الوجه في النشر عن قنبل من طريق ابن مجاهد.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لأحد أصول الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرة عن أصل طريقه الرئيسيّ، وصحّ هذا الوجه عن الراوي في النشر من طريقه الرئيسي الآخر.

- **حكم ابن الجزريّ:** عبارة ابن الجزريّ في الطيبة مجملةٌ في هذا الانفراد؛ فإنّه أطلق الخلف عن قنبل[٤]، وهذا لا يقتضي جواز الوجهين عن خصوص طريق ابن شنبوذ عن قنبل، ولا يقتضي ردّهما، لأنّ الخلف يحتمل صورًا متعدّدة محتملةً على السواء، فالطيبة مجملةٌ فيما يتعلّق بهذا الانفراد عن ابن شنبوذ، ومثلها "التقريب"؛ حيث أطلق فيه الخلف عن قنبل من غير تفصيل[٥]. وليس في كلام ابن الجزريّ في "النشر" ما يفيد عدم الاعتداد

---

(١) ينظر: تلخيص أبي معشر (ص٢٧١)، والمستنير (ص٥١٨)، وكفاية السبط [ل٣٠/ ب]، والمصباح (٤/ ٤)، ووردت النون أيضًا للقاضي أبي الفرج من الاختيار لسبط الخياط، وذلك من طريق السبط عن أبي منصور الخياط عن الخبازي عن القاضي، ومن طريق السبط عن ابن سوار وثابت بن بندار كلاهما عن أبي تغلب عن القاضي، ولكن طريق السبط من الاختيار ليس نشريًّا (تنظر القراءة في الاختيار: ٢/ ٦٢٢، وتنظر الطرق فيه: ١/ ٥٠- ٥١).

(٢) تنظر القراءة في المفردات السبع (ص١٧١)، وينظر الطريق فيه (ص١٣٠).

(٣) تنظر القراءة في كفاية أبي العز (ص٢٥٥)، وينظر الطريق فيه (ص٣٠).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص١١٥، البيت: ٨٤٧).

(٥) ينظر تقريب النشر (٢/ ٦٤٠).

بهذا الوجه عن ابن شنبوذ سوى وسمه بالانفراد. وإذ تقرّر أنّ الأصل في الانفراد عند ابن الجزريّ هو عدم القبول فالأقرب أنّه لم يعتدّ بهذا الوجه.

***

٢٩٠- الموضع الثامن عشر: انفراد ابن غلبون في التذكرة عن رويس بخفض الميم من ﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ﴾ في سبأ[٣].

قال ابن الجزريّ: «فقرأ المدنيان ورويس برفع الميم، وقرأ الباقون بخفضها، وانفرد بذلك رويس في التذكرة، وذلك غريب»[(١)].

- طريق ابن غلبون عن رويس من الطرق النشريّة، وسبق بيانه[(٢)].

- **مصدر الانفراد:** لم يذكر صاحب "التذكرة" رويساً فيمن رفع الميم، وذكر جرّها عن الباقين، فاندرج فيهم رويس.[(٣)].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الجوهري عن التمار عن رويس:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن رويس:

١- السامَرّي عن التمار عن رويس: من مفردة ابن شريح عن ابن نفيس عن السامَرّي؛ حيث أطلق خفض الميم عن يعقوب[(٤)].

٢- وخصّ صاحب المبهج الرفع لرويس بحال الابتداء، فيكون له الخفض حال الوصل، وتكون الموافقة بوجهٍ، ويكون قد انفرد من بين جميع طرق يعقوب باختلاف القراءة حسب الوصل والابتداء. وجاء طريقه: عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشطوي والنخاس كلاهما عن التمار[(٥)]. **وطريق المبهج عن الكارزيني نشريّ.**

---

(١) النشر (٤/ ٢٧٧).

(٢) ينظر: ص١١٢٦.

(٣) التذكرة (٢/ ٥٠٤).

(٤) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لابن شريح (ص١٤٠)، وتنظر طرقه فيه (ص٥١).

(٥) تنظر القراءة في المبهج (٢/ ٧٦٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ١٦٨- ١٦٩).

ثالثًا: من وافقه عن يعقوب: صحّ هذا الوجه في النشر عن يعقوب من رواية روح.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن الراوي، ولم يوافقه أحد من أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقتان عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، وإحداهما موافقةٌ من وجه، وهي نشريّة. وصحّ هذا الوجه عن القارئ في النشر.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فقد جزم أوّلًا بالرفع للمدنيَّيْنِ ورويس، وذكر الخفض للباقين، وبعد ذلك ذكر وجه صاحب التذكرة موسوماً بالانفراد والغرابة(١).

٢- ولم يُشِر إلى هذا الوجه في "التقريب" ولا على سبيل الانفراد، بل جزم بالرفع لرويس(٢).

٣- وكذلك في "الطيبة" أطلق الرفع عن رويس بلا خلف(٣).

***

٢٩١- الموضع التاسع عشر: انفراد ابن مهران عن هبة الله في رواية روح برفع الراء من ﴿أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[سبأ: ١٠].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من ﴿وَٱلطَّيْرَ﴾، وهي رواية زيد عن يعقوب، ووردت عن عاصم وأبي عمرو»(٤).

- طريق ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن روح من الطرق النشريّة، وسبق بيانه(٥).

---

(١) ينظر النشر (٤/ ٢٧٧).

(٢) ينظر تقريب النشر (٢/ ٦٤٧).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص١١٦- ١١٧، الأبيات: ٨٦٠- ٨٦١).

(٤) النشر (٤/ ٢٧٨).

(٥) ينظر: ص١٨٢.

- **مصدر الانفراد:** نصّ ابن مهران على الرفع عن روح في الغاية[1].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن ابن وهب عن روح: الزبيري عن ابن وهب: من جامع الروذباري عن أبي نصر عن الخبازي عن ابن خشنام عن الزبيري؛ حيث أطلق الروذباري هذا الوجه عن روح غير طريق أبي العباس المعدل[2].

ثالثًا: من وافقه عن روح:

١- الحنبلي عن هبة الله بن جعفر عن ابن الوكيل عن روح: من المصباح عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الحنبلي؛ حيث ذكر أبو الكرم الرفع لروح من طريق أبي العلاء[3]. ويلاحظ أن ابن مهران أسند رواية روح من طريق هبة الله عن ابن الوكيل أيضًا. **وطريق المصباح عن القاضي في رواية روح من الطرق المسندة في النشر**، لكن أسنده في النشر على غير وجهه في المصباح[4].

---

(١) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٨٠)، وكذلك في المبسوط (ص٢٢١- ٢٢٢)، ويشار إلى أنّ الوجه الانفراديّ ورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل في الإشارة [ل٧٥/ ب] والإيضاح [ل٢١٦/ ب] وجامع أبي معشر (٣/ ٥٩٣)، وورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدل في الإيضاح، ولم يرد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدّل في الكامل (٢/ ١٢٦٣) ولا في جامع أبي معشر مع إسنادهما له. وأطلق الروذباريّ (٣/ ١٧٤) هذا الوجه الانفراديّ عن روح غير أبي العباس المعدّل، وهو ابن يعقوب المعدّل كما صرّح في أسانيده، ولا يدرى تفصيل طرقه عن روح من غير ابن يعقوب المعدل لسقوطها فيما وصلنا من كتابه.

(٢) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ١٧٤)، وينظر طريقه فيه (١/ ٧٠٧).

(٣) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ٣٣)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٦٢٥- ٦٢٦).

(٤) فأسنده في النشر عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدّل، مع إقراره بأنّ صاحب المصباح إنّما ساق طريق هبة الله عن ابن الوكيل. ينظر النشر (١/ ٥٢٣).

٢- ومسلم بن سفيان عن روح: من طريق الخزاعي عن البخاري[١].

٣- وابن حمدان عن روح[٢].

٤، ٥- والزعفراني ومسلم بن سلمة كلاهما عن روح: من طريق الرُّهاوي[٣].

وذكر الروذباري الرفع لروح غير أبي العباس المعدل – وهو ابن يعقوب المعدل يروي عن ابن وهب عن روح-، وذكره أيضًا للرازي[٤] والبخاري عن الضرير – ولعله يعني عن شيوخه عن يعقوب فيدخل في ذلك روحٌ أيضًا-[٥].

رابعًا: من وافقه عن يعقوب:

١- زيد عن يعقوب: ورد هذا الوجه عنه من طرقٍ عديدة[٦]. وصرّح ابن الجزريّ بموافقته.

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٥٣٧- ٥٣٨)، والكامل (٢/ ١٢٦٣)، وجامع أبي معشر (٣/ ٥٩٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩١)، والكامل (١/ ٤٤٢- ٤٤٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٧١٩- ٧٢٠).

(٢) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ل٧٣/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٢١].

(٣) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ل٧٣/ أ]، وتنظر طرقه فيه [ل٢٠/ ب- ل٢١/ أ].

(٤) لعله أبو عبد الله الرازي، فقد ذكره مرارًا عن الضرير عن شيوخه عن يعقوب، والأقرب أنه أسند هذا الطريق عن الأهوازي بسنده إلى أبي عبد الله الرازي، فحينئذٍ يكون هذا الوجه للضرير من طريق الخزاعي بسنده إلى البخاري عن الضرير ومن طريق الأهوازي بسنده إلى أبي عبد الله الرازي عن الضرير.

(٥) ينظر جامع الروذباري (٣/ ٦٦). ولا يدرى تفصيل هذه الطرق لما سبق بيانه من وقوع السقط في أسانيده، والظاهر أنّ طريقه للبخاري عن الضرير هو من طريق الخزاعي؛ كما هو دأبه. والله أعلم.

(٦) ينظر المنتهى (ص٥٣٧- ٥٣٨)، وجامع الفارسي [ل١٩٤/ ب]، والكامل (٢/ ١٢٦٣)، وجامع الروذباري (٣/ ١٧٤)، وجامع أبي معشر (٣/ ٥٩٣)، والمستنير (ص٥٢٦)، وروضة المعدل (٣/ ٣١٥)، وكفاية أبي العز (ص٢٦٠)، والمصباح (٤/ ٣٣)، ومفردة يعقوب لأبي العلاء [ل٧٣/ أ]. وبعض هؤلاء أطلق هذا الوجه عن زيدٍ وبعضهم خصّه ببعض طرقه.

٢- ومسلم بن سفيان عن يعقوب: من طريق الرُّهاوي(١).

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الفرعيّ، ولم أجد أحدًا وافقه عنه، ووردت له موافقةٌ عن أصل طريقه الرئيسي، ووردت له موافقاتٌ غير كثيرةٍ عن الراوي، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة، مع وسمه لهذا الوجه في النشر والتقريب بالانفراد(٢).

***

٢٩٢- الموضع العشرون: انفراد ابن غلبون في التذكرة بضم همزة ﴿أَذِنَ لَهُ﴾[سبأ: ٢٣] ليعقوب.

قال ابن الجزريّ: «واختلفوا في ﴿أَذِنَ لَهُ﴾: فقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف بضم الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها، وانفرد في التذكرة بالضمّ ليعقوب، فخالف سائر الناس»(٣).

- طريق ابن غلبون عن يعقوب من الطرق النشريّة، وسبق بيانه(٤).

- **مصدر الانفراد**: أطلق في "التذكرة" ضمّ الهمزة عن البصْريَّيْنِ(٥).

- **من وافقه**: لم أجد أحدًا وافقه إلّا الفارسيّ في جامعه؛ حيث أطلق الضمّ عن أهل البصرة، وقد أسند رواية يعقوب:

أ- من طريق السعيديّ عن الجوهري عن التمّار عن رويس، ومن طريق الحمّامي عن النخاس عن التمّار.

---

(١) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ل٧٣/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٢١/ ب].

(٢) ينظر النشر (٤/ ٢٧٨)، وتقريب النشر (٢/ ٦٤٧)، وطيبة النشر (ص١١٧).

(٣) النشر (٤/ ٢٨١).

(٤) ينظر: ص١١٢٦.

(٥) التذكرة (٢/ ٥٠٧).

ب- ومن طريق السعيدي عن ابن خشنام عن ابن يعقوب المعدّل عن ابن وهب عن روح. **وأسند ابن الجزري طريق الفارسي عن ابن خشنام من كتابه الجامع، لكن على غير وجهه المذكور في الجامع**(١).

ج- ومن روايتي زيد والوليد كلاهما عن يعقوب(٢).

ووقع في مفردة يعقوب لابن شريح: «وقرأ [يعقوب] ﴿أَذِنَ لَهُ﴾ **بضم الهمزة،** وقد قرأته له كورش [أي بالفتح كالجمهور عن يعقوب]»، وهذه العبارة فيها خفاء واحتمال، وقد أسند رواية رويس من طريق **ابن نفيس عن السامَرّي عن التمار**، وأسند رواية روح من طريق **ابن نفيس عن السامَرّي عن أبي الطيب ابن حمدان عن روح**(٣).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن عن القارئ، ووردت له موافقةٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ في رواية رويس، وعن غير أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقةٌ عن شيخه في رواية روحٍ، وموافقةٌ محتملةٌ عن روح من غير أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن القارئ من غير روايتي رويس وروح. وكل الموافقات تدور على جامع الفارسيّ وهي مأخوذةٌ من إطلاق عبارته، وعلى عبارة ابن شريح المحتملة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

---

(١) أسند ابن الجزريّ من جامع الفارسيّ طريق الفارسيّ عن عبد السلام البصري عن ابن خشنام عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب عن روح، والذي في جامع الفارسيّ هو طريقه عن السعيدي عن ابن خشنام. ينظر النشر (١/ ٥١٩)، وجامع الفارسي [ل١٠٥/ أ].

(٢) تنظر القراءة في الجامع للفارسيّ [ل١٨٣/ ب]، وينظر طريقه فيه [ل١٠٥/ أ]. ويلاحظ أنّ السعيديّ - شيخ الفارسيّ- خصّ الضم في كتابه (تبصرة البيان: ص٣١٨) بأبي عمرو وحمزة والكسائي، مع أنّه أسند فيه (ص٩٢) طريقي الجوهري وابن خشنام، ولم يذكر ابن الفحّام في مفردة يعقوب (ص٢٢٦) الضمّ في هذه الكلمة، فيكون له الفتح، مع أنّه أسند في المفردة (ص١٠٤) طريق الفارسي عن السعيديّ والحمّامي في رواية رويس.

(٣) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لابن شريح (ص١٤١)، وتنظر طرقه فيه (ص٥١).

١- فخصّ أوّلًا الضم بأبي عمرو وحمزة والكسائي، وأطلق الفتح عن الباقين، فدخل فيهم يعقوب بكماله، ثمّ ذكر هذا الوجه موسومًا بالانفراد ومخالفة سائر الناس[١].

٢- وأهمل هذا الوجه عن يعقوب في تقريب النشر، فلم يُشِرْ إليه ولا على سبيل الانفراد[٢].

٣- وكذلك لم يذكره في الطيّبة[٣].

***

(١) ينظر النشر (٤/ ٢٨١).

(٢) ينظر تقريب النشر (٢/ ٦٤٩).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص١١٧، البيت: ٨٦٨).

المبحث الرابع: الانفرادات من سورة فاطر إلى نهاية سورة الأحقاف

٢٩٣- الموضع الأول: انفراد سبط الخياط في المبهج في طريق المعدل عن روح بالغيب في ﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾[فاطر: ١٣].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد في المبهج طريق المعدَّل عن روح ﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ﴾ بالغيب، وهي قراءة الحسن البصريّ»[(١)].

- طريق سبط الخياط من المبهج عن روح من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن ابن خشنام عن **محمد بن يعقوب المعدَّل** عن **ابن وهب** عن **روح**[(٢)].

- **مصدر الانفراد**: ذكره في المبهج عن روح[(٣)]، ولم يسند رواية روح إلا من طريق ابن خشنام عن المعدل.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الكارَزيني عن ابن خشنام**: أبو معشر من الجامع والتلخيص؛ حيث ذكر في التلخيص الياء لأبي عبد الله — أي الكارَزيني- عن روح بالوجهين، وأطلق في الجامع الوجهين عن ابن وهب عن روح[(٤)].

ثانيًا: من وافقه عن ابن خشنام عن ابن يعقوب المعدّل: أبو معشر من جامعه — في أحد الوجهين- عن المسافر بن الطيب عن ابن خشنام، وعن علي بن محمد البغدادي عن عبد السلام البصري عن ابن خشنام، وعن أبي الفضل الرازي عن طاهر ابن غلبون عن ابن خشنام، وعن الكسائي الطبري عن الخزاعي عن ابن خشنام؛ حيث أطلق أبو

---

(١) النشر (٤/ ٢٨٥).

(٢) ينظر النشر (١/ ٥٢١- ٥٢٣، ٥٢٥)، والمبهج (١/ ١٦٧- ١٦٨).

(٣) ينظر المبهج (٢/ ٧٧٣).

(٤) تنظر القراءة في تلخيص أبي معشر (ص٢٨٠)، وجامع أبي معشر (٣/ ٦٠٣)، وتنظر الطرق في التلخيص (ص٥٦- ٥٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٧١٧).

معشر الوجهين لروح من طريق ابن وهب[1]. وإطلاقه فيه نظرٌ، والأقرب أنّه مقيّد ببعض طرقه[2].

ثالثًا: من وافقه عن ابن يعقوب المعدّل عن ابن وهب:

١- السامَرّي عن المعدّل: من مفردة الداني عن أبي الفتح فارس عن السامَرّي؛ حيث نصّ الداني أنّه قرأ على فارس بالياء[3].

٢- والأهوازي عن الكرجي عن المعدّل: من الوجيز ومفردة يعقوب له، ومن جامع أبي معشر – في أحد الوجهين- عنه؛ حيث نصّ الأهوازيّ على الياء لروح، وأطلق أبو معشر الوجهين لابن وهب عن روح[4]. وذكر الروذباريّ الياء لأبي العباس المعدل طريق الكرجي عنه عن روح[5]، ولم أجد هذا الطريق في أسانيده، وقد سقط جزءٌ كبير من أسانيده عن روح، فلعلّه أسنده هناك عن الأهوازيّ[6].

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٦٠٣)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٧١٧، ٧١٩).

(٢) وذلك لأنّ الإطلاق مخالفٌ لما في كتابه التلخيص؛ فإنّه أسند في التلخيص (ص٥٦) طريق المسافر، وخصّ الياء في التلخيص (ص٢٨٠) بطريق الكارَزيني دون طريق المسافر، وعبارته في الجامع تتناول الطريقين، وأيضًا إطلاقه للوجهين مخالفٌ لما ذكره الخزاعي وابن مهران وسائر طرق ابن مهران؛ فليس عند الخزاعي وابن مهران إلّا التاء، وأيضًا إطلاقه للوجهين مخالفٌ لما ذكره الأهوازي في كتابيه، فليس عنده إلّا الياء كما سيأتي تفصيله عن الأهوازي في الموافقات. ينظر: غاية ابن مهران (ص٨١)، والمبسوط (ص٢٢٥)، والمنتهى للخزاعي (ص٥٤٢)، والإشارة [ل٧٦/ ب]، والكامل (٢/ ١٢٦٨)، وجامع الروذباري (٣/ ١٨٦).

(٣) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للداني (ص٨٠)، وينظر طريقه فيه (ص٢١).

(٤) تنظر القراءة في الوجيز للأهوازي (ص٤٥٥)، ومفردة يعقوب للأهوازي (ص١٥٠)، وجامع أبي معشر (٣/ ٦٠٣)، وتنظر الطرق في الوجيز (ص٧٤)، ومفردة يعقوب (ص٦٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٢٤).

(٥) ينظر جامع الروذباري (٣/ ١٨٦).

(٦) لأنّ الروذباريّ كثيرًا ما يسند طرق الأهوازيّ، ولأنّ طريق الكرجي إنّما يعرف من طريق الأهوازيّ.

رابعًا: من وافقه عن ابن وهب عن روح: ابن أشـــته عن ابن وهب: من جامع أبي معشر– في أحد الوجهين– بسنده إلى البروجردي عن ابن أشته؛ كما سبق عنه[(١)].

خامسًا: من وافقه عن روح:

١– أبو الطيب ابن حمدان عن روح: من طريق فارس[(٢)] وابن نفيس[(٣)] كلاهما عن السامَرّي عن ابن حمدان.

٢– والزعفراني عن روح: من طريق الرُّهاوي[(٤)].

وذكر الأندرابيّ الياء عن روحٍ في كتابه، لكنّه ذكر أنّه قرأ عن روح بالتاء[(٥)].

من وافقه عن يعقوب: الوليد[(٦)] وزيد[(٧)] كلاهما عن يعقوب.

– **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ في عدّة مراتب من طرقه الفرعيّة، وكلّها تدور على أبي معشر، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ في أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقةٌ في أصل طريقه الرئيسي من طريق أبي معشر في ظاهر إطلاق عبارته، ووردت له موافقاتٌ

---

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٦٠٣)، وينظر طريقه فيه (١/ ٧١٨).

(٢) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للداني (ص٨٠)، وينظر طريقه فيه (ص٢١).

(٣) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٧٣/ ب– ل٧٤/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٢١]، وقال ابن شريح في مفردته (ص١٤٢): «قرأ [روح] والذين يدعون من دونه بالياء وقد قرأته له بالتاء كورش ورويس»، وقد أسند رواية روح من طريق ابن نفيس عن السامَرّي عن ابن حمدان فحسب (مفردة يعقوب لابن شريح: ص٥١). وعبارته قد تحتمل الوجهين من هذا الطريق، وقد تحتمل غير ذلك.

(٤) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٧٣/ ب– ل٧٤/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل١٩/ ب– ل٢٠/ أ].

(٥) ينظر الإيضاح للأندرابي [ل٢١٧/ ب].

(٦) ينظر: روضة المالكي (٢/ ٨٧٣)، وجامع ابن فارس (ص٤٦٠)، والإيضاح للأندرابي [ل٢١٧/ ب]، وروضة المعدّل (٣/ ٣٢٢)، ومفردة ابن الفحام (ص٢٢٩).

(٧) ينظر: روضة المعدّل (٣/ ٣٢٢)، وقد انفرد بهذا الوجه عن زيد.

يسيرة عن الراوي وعن القارئ، ولا شيء من الموافقات السابقة نشريّ. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه لم يُشِرْ إليه في التقريب ولا على سبيل الانفراد، وكذلك في الطيبة، مع وسمه له في النشر بالانفراد(١).

***

٢٩٤- الموضع الثاني: انفراد الهذلي بتشديد ﴿ذُكِّرْتُم﴾[يس: ١٩] عن ابن جمّاز.

قال ابن الجزريّ: «فقرأ أبو جعفر بتخفيف الكاف، وانفرد الهذليّ عن ابن جمّاز بتشديدها، وبذلك قرأ الباقون»(٢).

- طريق الهذليّ عن ابن جمّاز من الطرق النشريّة، وسبق بيانه(٣).

- **مصـــدر الانفراد:** قال الهذلي: «﴿ذُكِّرْتُم﴾: خفيف: ... وأبو جعفر طريق الفضل»(٤)، فخصّ التخفيف عن أبي جعفر بطريق الفضل، فيكون لابن جمّاز التشديد.

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه عن أبي جعفر لا من رواية ابن وردان ولا من رواية غيره(٥).

---

(١) ينظر: النشر (٤/ ٢٨٥)، وتقريب النشر (٢/ ٦٥١)، وطيبة النشر (ص١١٧- ١١٨).

(٢) النشر (٤/ ٢٨٩).

(٣) ينظر: ص٤١٠ .

(٤) الكامل (٢/ ١٢٧٠)، وطريق الفضل من طرق ابن وردان في الكامل، ولم يسند في النشر رواية ابن وردان من الكامل إلّا من طريق الفضل، ينظر: ص ٤١٠ .

(٥) يلاحظ أنّ الخزاعيّ قال في المنتهى (ص٥٤٥) عن (أئن ذكرتم): (بهمزة ممدودة وتخفيف الكاف: يزيد طريق الفضل، وافقه العُمَري على تخفيف الكاف)، ولم يسند الخزاعيّ رواية أبي جعفر إلّا من رواية ابن وردان من طريقي الفضل والعُمَري، والذي يستفاد من عبارة الخزاعيّ هو أنّ المخصوص بالفضل هو مجموع مدّ (أئن) مع تخفيف الكاف، وأنّ العُمَري له تخفيف الكاف من غير مد (أئن)، فيكون لأبي جعفر التخفيف في (ذكرتم) قولًا واحدًا في المنتهى، ولعلّ منشأ انفراد الهذليّ هو أخذه للشطر الأول من عبارة المنتهى. ويلاحظ أنّ إطلاق الهذلي يفيد التشديد للعمريّ، وهذا مخالف لما =

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن الراوي وعن القارئ، ولم أجد أحدًا وافقه. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: يلاحظ أنّ ابن الجزريّ اقتصر لابن جمّاز في الطيبة القديمة على الوجه الانفراديّ – أي التشديد-، فقال:

.... وافتح أئن (ثـ)ـق **وذكرتم (خـ)ـير خف**[1]

فخصّ التخفيف بالمرموز له بالخاء، وهو ابن وردان، فيكون لابن جمّاز التشديد قولًا واحدًا كالباقين.

لكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه عن ابن جمّاز:

١- فإنّه جزم أوّلًا في النشر والتقريب بالتخفيف عن أبي جعفر، ثم ذكر هذا الوجه لابن جمّاز موسومًا بالانفراد[2].

٢- ولم يذكره في الطيبة الجديدة، بل اقتصر على التخفيف لأبي جعفر؛ حيث قال:

.... وافتح أئن **(ثـ)ـق وذكرتم عنه خف**[3]

ويلاحظ التضادّ التام بين ما في الطيبة القديمة وما في الجديدة؛ فالأولى اقتصر فيها التشديد لابن جماز، والثانية اقتصر فيها على التخفيف له.

***

٢٩٥- الموضع الثالث: انفراد ابن مهران عن روح بفتح الخاء من ﴿يَخِصِّمُونَ﴾[يس: ٤٩].

نصّ عليه الخزاعيُّ نفسه في المنتهى كما سبق، وقد أسند الهذليّ طريق الخزاعيّ عن العُمَري، فإطلاق الهذليّ فيه نظرٌ.

(١) طيبة النشر (نسخة لاله لي): [ل٧٦/ أ].

(٢) ينظر: النشر (٤/ ٢٨٩)، وتقريب النشر (٢/ ٦٥٣)، وعبارته في التقريب: قال ابن الجزريّ: «قرأ أبو جعفر (ذكرتم) بتخفيف الكاف، والباقون بالتشديد، وانفرد به الهذليّ عن ابن جمّاز».

(٣) طيبة النشر (ص١١٨، البيت: ٨٧٣).

قال ابن الجزريّ بعد أن ذكر قراءة ورش وابن كثير بفتح الياء والخاء وتشـــديد الصاد: «وانفرد ابن مهران بذلك عن روح، فلم يوافقه أحد من الأئمة عليه»(١).

- طريق ابن مهران عن روح من الطرق النشريّة، وسبق بيانه(٢).

- **مصـــدر الانفراد:** قال في الغاية: «﴿يخصـــمون﴾ [بالفتح: بصـــري] - غير رويس- وورش والشموني، يجزم مدني بينهما، أبو عمرو خفيف»(٣).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب:**

١- ابن خشـنام عن المعدل: من الإيضـاح بسـنده إلى الخبازي عن ابن خشـنام، ومن المصباح بطرقه إلى المسافر بن الطيب والكارَزيني كلاهما عن ابن خشنام. **وطرق المصباح نشريّة.**

٢- وابن حبشان عن المعدل: من الإيضاح بسنده إلى الخبازي عنه.

حيث أطلق الأندرابيُّ وأبو الكرم فتح الياء والخاء وتشديد الصاد عن روح(٤).

---

(١) النشر (٤/ ٢٩١).

(٢) ينظر: ص١٨٢.

(٣) الغاية لابن مهران بتحقيق محمد غياث الجنباز (ص٣٧٥)، وسقط في طبعة دار الكتب العلمية (ص٨٢) قوله: (بالفتح بصري). وينظر: المبسوط لابن مهران (ص٢٢٨). ويشار إلى أنّ هذا الوجه الانفراديّ ورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل في الإشارة والإيضاح، وورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدل في الإيضاح، ولم يرد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل في جامع أبي معشر مع إسناده له، ولم يرد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدل في جامع أبي معشر والكامل مع إسنادهما له. وذكر الروذباري هذا الوجه لهبة الله عن روح، والظاهر أنّه أسنده من طريق ابن مهران، ولكن لا يدرى تفصيل طرقه وهل أسنده عن ابن يعقوب وابن الوكيل معًا أو عن أحدهما أو لا عن أحدهما. ينظر: الإشارة للعراقي [ل٧٧/ ب]، والكامل (٢/ ١٢٧١)، والإيضاح [ل٢١٨)]، وجامع أبي معشر (٣/ ٦١١)، وجامع الروذباري (٣/ ١٩٧).

(٤) تنظر القراءة في الإيضاح (ل٢١٨)، والمصباح (٤/ ٥٥)، وتنظر الطرق في الإيضاح [ل١٠٠/ ب]، والمصباح (١/ ٦٢٦- ٦٢٧).

ثانيًا: من وافقه عن ابن وهب: محمد بن عيسى المكي عن روح: من طريق ابن عتاب، من المصباح كما سبق عنه(١).

ثالثًا: من وافقه عن روح:

١- الحنبلي عن هبة الله بن جعفر عن ابن الوكيل عن روح: من المصباح عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الحنبلي؛ كما سبق عن المصباح(٢). **وطريق المصباح عن القاضي في رواية روح من الطرق المسندة في النشر**، لكن أسنده في النشر على غير وجهه في المصباح(٣).

٢- الزبيري عن روح: من طريق الأهوازي، من المصباح كما سبق عنه(٤).

٣- وابن حمدان عن روح: من طريق السامَرّي(٥).

وذكر الروذباريّ فتح الياء والخاء للزعفراني وهبة الله معًا عن روح، وعن أبي عليّ الضرير عن شيوخه عن يعقوب من غير طريق البخاري(٦)، ولا يدرى تفصيل هذه الطرق، وهل أسند طريق هبة الله عن غير ابن مهران أم لا.

رابعًا: من وافقه عن يعقوب(٧):

---

(١) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ٥٥)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٦٢٧- ٦٢٨).

(٢) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ٥٥)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٦٢٥- ٦٢٦).

(٣) فأسنده في النشر عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدّل، مع إقراره بأنّ صاحب المصباح إنّما ساق طريق هبة الله عن ابن الوكيل. ينظر النشر (١/ ٢٣ ٥).

(٤) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ٥٥)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٦٣٠).

(٥) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٧٤/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل٢١].

(٦) ينظر جامع الروذباري (٣/ ١٩٧).

(٧) وقع في النسخة المحققة من جامع أبي معشر (٣/ ٦١١): (بفتح الياء والخاء وكسر الصاد وتشديدها: مكي وأبو عمرو غير من أذكرهم - إن شاء الله- **ورويس** وأبو خليد وابن جماز وكردم وابن أبي الزناد عن نافع وسالمٌ عن قالون وهشام غير الأخفش والداجوني عنه... وقاسمٌ وزيدٌ والمنهالُ والأعمش)، وذِكْرُ (رويس) هنا خطأ، ولعلّه سهو من الناسخ أو المحقق، وصوابه: (وورش): **أمّا أوّلًا:** =

١- زيد عن يعقوب: ورد هذا الوجه عنه من طرق عديدة(١).

٢- والمنهال بن شاذان العُمَري عن يعقوب: من طريق الخزاعي عن أبي الحسن الأنطاكي والمطوعي بسندهما إليه(٢).

وذكر الروذباريّ فتح الياء والخاء للمنهال من طريق أبي الحسن الأنطاكي(٣)، ولا يدرى تفصيل طريقه، ولكن يقرب أن يكون قد أسنده من طريق الخزاعي كما هي عادته، وكذلك ذكره لأبي علي الضرير عن شيوخه عن يعقوب من غير طريق البخاري، ولا يدرى تفصيل هذا الطريق ومن شيوخه عن يعقوب.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، وبعض طرق المنفرِد الفرعيّة لم تتبعه في هذا الوجه، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن أصل طريقه الفرعيّ، وبعضها نشريّ، ووردت له موافقةٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ من

فلأن هذا الوجه لم يرد عن رويس من أي طريق فيما وقفت عليه من كتب القراءات، **وأمّا ثانيًا:** فلأنّه أورده في أثناء ذكره لمن روى هذا الوجه عن نافع ثم ذكر من ورد عنه هذا الوجه عن يعقوب آخرًا، فلو أنه أراد رويسًا لذكره آخرًا مع رواة يعقوب وهم زيد والمنهال ولم يذكره أوّلًا مع أبي خليد وغيره من رواة نافع؛ رعايةً لحسن النظام المتبّع كما لا يخفى، **وأمّا ثالثًا:** فلأنّ هذا الوجه ثابتٌ عن ورشٍ، ولكن لم يرد ذكر ورش في هذه الترجمة حسب النصّ المحقّق، فينبغي أن يكون الصواب هو (ورشٌ) مكان (رويس). والله أعلم.

(١) بالإضافة إلى طريق ابن مهران وطرقه، إلّا أن طرقه لا تعدّ في الموافقات. ينظر: المنتهى (ص٥٤٦)، وجامع الفارسي [ل١٩٦/ ب]، وجامع أبي معشر (٣/ ٦١١)، وجامع الروذباري (٣/ ١٩٧)، وكفاية أبي العز (ص٢٦٥)، والمصباح (٤/ ٥٥)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٧٤/ أ]، والمستنير بتحقيق الددو (٢/ ٣٩٢)، وسقط من المستنير طبعة دار الكتب العلمية (ص٥٣٣) بعض ما يتعلّق بترجمة القراءة. وهذا الوجه ورد في بعض الكتب السابقة عن زيد مطلقًا، وفي بعضها عن بعض طرقه.

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٥٤٦)، والكامل (٢/ ١٢٧١)، وجامع أبي معشر (٣/ ٦١١)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩٢- ١٩٣)، والكامل (١/ ٤٤٥)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٢٤- ٧٢٥).

(٣) ينظر جامع الروذباري (٣/ ١٩٧).

المصباح، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، وجلّها يدور على المصباح، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنه في النشر والتقريب بعد أن ذكر هذا الوجه موسومًا بالانفراد، أطلق كسر الخاء عن يعقوب، وأيضًا ذكر في النشر أنّه لم يوافقه أحدٌ من الأئمة عليه(١).

٢- ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة، بل جزم بكسر الخاء عن يعقوب(٢).

***

٢٩٦- الموضع الرابع: انفراد ابن مهران عن روح بكسر الهمزة وإسكان اللام في ﴿ءالِ يَاسِينَ﴾[الصافات: ١٣٠] مع وصلها بالياء كلمةً واحدةً في الحالين.

قال ابن الجزريّ: «فقرأ نافع ويعقوب ﴿ءالِ يَاسِينَ﴾ بفتح الهمزة والمد وقطع اللام من الياء وحدها... وقرأ الباقون بكسر الهمزة وإسكان اللام بعدها ووصلها بالياء كلمة واحدةً في الحالين، وانفرد ابن مهران بذلك عن روح، فخالف فيه سائر الرواة»(٣).

- طريق ابن مهران عن روح من الطرق النشريّة، وسبق بيانه(٤).

- **مصدر الانفراد:** خصّ ابن مهران في الغاية الفصل عن يعقوب برويس، فبقي يعقوب غير رويس على الوصل(٥).

---

(١) ينظر: النشر (٤/ ٢٩١)، وتقريب النشر (٢/ ٦٥٥).

(٢) ينظر: طيبة النشر (ص١١٨، الأبيات: ٨٧٥- ٨٧٦).

(٣) النشر (٤/ ٣٠٦).

(٤) ينظر: ص١٨٢.

(٥) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٨٣)، وكذلك المبسوط (ص٢٣٢). ويشار إلى أنّ هذا الوجه الانفراديّ ورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل في الإشارة والإيضاح وجامع أبي معشر، وورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدل في الإيضاح، ولم يرد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدل في جامع أبي معشر مع إسناده له؛ فإنّه خصّ هذا
=

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن وهب عن روح:** لم أجد أحدًا وافقه، سوى ما ورد في بعض نسخ المصباح؛ ففي بعضها: (يعقوب إلا زيدًا بكلمتين)، وعلى هذا فوجه روح من المصباح هو بالقطع كالمشهور عنه، وفي بعض النسخ: (رويس عن يعقوب بكلمتين)، فيكون القطع مختصًا برويس، ويكون الوصل ليعقوب بكماله سوى رويس(١). **وطرق المصباح عن ابن وهب هي:** طريق محمد بن عيسى المكي عن ابن وهب، وطريق ابن خشنام عن ابن يعقوب المعدّل عن ابن وهب، وجاء طريق ابن خشنام من خمسة طرق **كلّها نشريّة**(٢).

ثانيًا: من وافقه عن روح:

١- ابن حمدان عن روح: من طريق السامَرّي(٣).

٢- والحنبلي عن هبة الله بن جعفر عن ابن الوكيل عن روح(٤): من المصباح - على ما في بعض النسخ- عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الحنبلي؛ كما سبق عن المصباح(٥). **وطريق المصباح عن القاضي في رواية روح من الطرق المسندة في النشر،** لكن أسنده في النشر على غير وجهه في المصباح(٦).

الوجه بابن يحيى - وهو ابن الوكيل-. وأطلق الهذليُّ المدّ عن يعقوب ثمّ ذكر هذا الوجه الانفراديّ عن ابن مهران والعراقي لغير رويس، ووصفه بأنّه سهوٌ لأنّ المفرد بخلافه. وذكر الروذباري هذا الوجه لهبة الله عن روح، والظاهر أنّه أسنده من طريق ابن مهران، ولكن لا يدرى تفصيل طرقه وهل أسنده عن ابن يعقوب وابن الوكيل معًا أو عن أحدهما أو لا عن أحدهما. ينظر الإشارة [ل٧٩/ أ]، والكامل (٢/ ٨١٣)، والإيضاح [ل٢٢٠/ أ]، وجامع أبي معشر (٣/ ٦٢٢)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٠٩).

(١) ينظر: المصباح (٤/ ٦٨).

(٢) ينظر: المصباح (١/ ٦٢٦- ٦٢٨).

(٣) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٧٤/ ب]، وينظر طريقه فيه [ل٢١].

(٤) وهذا الطريق يلتقي مع طريق ابن مهران في هبة الله.

(٥) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ٦٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٦٢٥- ٦٢٦).

(٦) فأسنده في النشر عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدّل، مع إقراره بأنّ صاحب المصباح إنّما ساق طريق هبة الله عن ابن الوكيل. ينظر النشر (١/ ٥٢٣).

٣- والزبيري عن روح: من طريق الأهوازي، من المصباح كما سبق عنه[١].

ثانيًا: من وافقه عن يعقوب:

١- زيد عن يعقوب: ورد هذا الوجه عنه من طرق عديدة[٢].

٢- وأبو الكرم من المصباح – في بعض النسخ- بطرقه إلى الوليد وابن عبد الخالق وأبي حاتم وأبي أيوب الذهبي وفضل الهذلي وأبي المهلب جميعهم عن يعقوب؛ كما سبق عن المصباح[٣].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ولم أجد أحدًا وافقه عن أصل طريقه الرئيسيّ، سوى ما ورد في بعض نسخ المصباح، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي وأغلبها يدور على المصباح بحسب بعض نسخه، ووردت له موافقات عن القارئ. وانتقد الهذليّ هذا الوجه عن ابن مهران مع إسناده لطريقه. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنه في النشر والتقريب جزم أوّلًا بالمدّ والقطع عن يعقوب، ثم ذكر هذا الوجه آخرًا موسومًا بالانفراد، ووصفه في النشر بمخالفة سائر الرواة[٤].

٢- ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة، بل جزم بالمدّ والقطع ليعقوب[٥].

***

(١) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ٦٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٦٣٠).

(٢) ينظر: المنتهى (ص٥٥١)، وجامع الفارسي [ل١٩٨/ أ]، والكامل (٢/ ٨١٣)، وجامع أبي معشر (٣/ ٦٢٢)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٠٩)، والمستنير (ص٥٣٨)، والمصباح (٤/ ٦٨)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٧٤/ ب]، وبعض هذه الكتب أطلقت هذا الوجه عن زيد، وبعضها خصّته ببعض طرقه.

(٣) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ٦٨)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٦٣٠).

(٤) ينظر: النشر (٤/ ٣٠٦)، وتقريب النشر (٢/ ٦٦١).

(٥) ينظر: طيبة النشر (ص١١٩، البيت: ٨٨٦).

٢٩٧- الموضع الخامس: انفراد صاحب المبهج بالغيب في ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ﴾[غافر: ٢٠] عن هشام بكماله.

قال ابن الجزريّ: «فقرأ نافع وهشام بالخطاب، واختلف عن ابن ذكوان... ورواه الجمهور عن الأخفش والصوري جميعاً بالغيب... وبذلك قرأ الباقون، وانفرد صاحب المبهج بذلك عن هشام بكماله»[١].

- طريق سبط الخياط من المبهج عن هشام من الطرق النشريّة، وجاء طريقه النشريّ:

١- عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشنبوذي عن النقاش وأحمد الرازي وابن شنبوذ ثلاثتهم عن **الحسين بن علي الأزرق الجمال** عن **أحمد بن يزيد الحُلْواني** عن **هشام**.

٢- وعن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن **الشّذَائي** عن **الداجوني** عن أصحابه عن **هشام**[٢].

- **مصدر الانفراد**: لم يذكر صاحب المبهج هشاماً فيمن قرأ بالتاء، فيكون مع الباقين بالياء[٣].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الحُلْواني أو الداجوني عن هشام**: لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن هشام: ابن مهران بسنده إلى إبراهيم بن يوسف الرازي عن هشام: من الإشارة للعراقي عن ابن مهران، ومن الإيضاح للأندرابي عن الفارسي عن ابن مهران[٤]؛ حيث ذكر العراقي التاء لهشام غير الرازي، فيكون وجه الرازي بالياء،

(١) النشر (٤/ ٣٢٠- ٣٢١).

(٢) ينظر النشر (١/ ٤٠٥- ٤٠٦، ٤٠٩- ٤١١)، والمبهج (١/ ٨٠- ٨١).

(٣) ينظر المبهج (٢/ ٧٩٤).

(٤) لم يسند ابن مهران هذا الطريق في الغاية، ولم يسند رواية هشام في المبسوط.

وأطلق الأندرابي التاء عن نافع وهشام ثم قال: «الآخرون والرازي عن هشام: بالياء»، فكان في قوة استثناء الرازي من إطلاقه السابق عن هشام(١).

ثالثًا: من وافقه عن ابن عامر: صحّ هذا الوجه في النشر عن ابن عامر من بعض طرق ابن ذكوان.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ولم يوافقه أحدٌ من أصلَيْ طريقيه الرئيسيين، فهو انفرادٌ محضٌ عنهما. ووردت له موافقاتٌ يسيرة عن الراوي من غير أصْلَيْ طريقيه الرئيسيين. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه في "النشر" جزم أوّلًا بالخطاب لنافع وهشام، وذكر الخلف لابن ذكوان، ثم ذكر آخراً انفراد السبط عن هشام، ولو أنّه اعتدّ بانفراد السبط لما جزم أوّلًا بالخطاب لهشام، بل لذكره مع ابن ذكوان فيمن له الخلف(٢).

٢- ولم يشر في "التقريب" إلى هذا الوجه عن هشام ولا على سبيل الانفراد(٣).

٣- ولم يذكره في الطيبة عن هشام، بل جزم له بالخطاب(٤).

***

٢٩٨- الموضع السادس: انفراد الشطوي عن ابن وردان بالياء في ﴿يَوۡمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[غافر: ٥٢].

قال ابن الجزريّ: «فقرأ نافع والكوفيون بالياء على التذكير، وانفرد الشنبوذي عن ابن هارون عن أصحابه عن عيسى ابن وردان بذلك، وسائر الرواة عنه على التأنيث،

---

(١) تنظر القراءة في الإشارة [ل٨١/ ب]، والإيضاح [ل٢٢٢/ أ]، وتنظر الطرق في الإشارة (٦/ ب)، والإيضاح [ل٩١/ ب].

(٢) ينظر النشر (٤/ ٣٢٠- ٣٢١).

(٣) ينظر تقريب النشر (٢/ ٦٧٠).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص١٢٠، البيت: ٨٩٦).

وبه قرأ الباقون»[١]، وقال في التقريب: «وانفرد الشنبوذي عن ابن وردان به»[٢]، فصرّح بأنّ الانفراد عن ابن وردان.

– طريق الشنبوذي الشطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان من الطرق النشرية، وسبق[٣].

– **مصدر الانفراد:**

١- ذكر أبو العز هذا الوجه في الإرشاد والكفاية عن الشنبوذي عن أبي جعفر[٤].

٢- وأما أبو معشر وسبط الخياط وأبو الكرم فلم يبيّن ابن الجزري مأخذه لطرقهم النشرية عن الشطوي، ولم أجد طريق الشطوي في كتبهم المعروفة، وأما ابن خيرون فكتاباه في عداد المفقود.

– **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن شاذان عن الحلواني: الداجوني عن ابن شبيب عن ابن شاذان:** من مفردة ابن شدّاد عن أبي الغنائم عن ابن الفحام الصقلي عن الفارسي عن النهرواني عن زيد عن الداجوني؛ حيث ذكر أنّ ابن الفحام روى بالياء[٥].

ثانيًا: من وافقه عن الحُلْواني عن قالون عن ابن وردان – من غير طريق ابن شبيب-: لم أجد أحدًا وافقه.

---

(١) النشر (٤/ ٣٢٣).

(٢) تقريب النشر (٢/ ٦٧١).

(٣) ينظر: ص ٣٨٦.

(٤) ينظر إرشاد أبي العز (ص١٨٧)، وكفاية أبي العز (ص٢٧٦).

(٥) تنظر القراءة في مفردة ابن شداد (ص١٩٩)، وينظر طريقه فيه (ص٤٥- ٤٦).

ثالثًا: من وافقه عن ابن وردان: العُمَري عن قالون عن ابن وردان: ورد هذا الوجه عنه من طرقٍ عديدةٍ[(١)].

رابعًا: من وافقه عن أبي جعفر: الهاشمي عن إسماعيل بن جعفر عن ابن جماز:

أ- من طريق ابن رزين عن الهاشمي: من الكامل عن القُهُندُزي عن الخبازي عن الجوهري والمغازلي كلاهما عن الكسائي الثقفي بسنده إلى ابن رزين؛ حيث ذكر الهذليّ في فرش سورة الروم أنّ ﴿يَنفَعُ﴾ فيها وفي سورة غافر بالياء للهاشمي في قول أبي الحسين – الخبازي–[(٢)]. **وهذا الطريق نشريّ.**

ب- والأزرق الجمال عن الهاشمي: من جامع الروذباري عن الأهوازي عن الخاشع عن أبي عبد الله الرازي عن الأزرق؛ حيث ذكر الروذباريُّ أنّ الهاشمي عن يزيد يقرأ بالياء في موضعي الروم وغافر[(٣)].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعيّة عن راويه وعن القارئ، ووردت له موافقةٌ من أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له عدة موافقات عن الراوي من أصل طريقٍ رئيسي آخر، ووردت له موافقتان عن القارئ من بعض طرق روايته الأخرى، وإحداهما نشريّة. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة. وأغلب مصادر ابن الجزريّ في الطريق الذي نسب إليه هذا الانفراد غير موجودةٍ بين أيدينا، وليس عندنا منها إلّا كتابا أبي العزّ.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة[(٤)]، وأيضًا ذكره موسومًا بالانفراد ومخالفة سائر الرواة[(٥)].

---

(١) ينظر: المنتهى (ص٥٢٨)، وجامع ابن فارس (ص٤٧٨)، والكامل (٢/ ١٢٥٢)، والإيضاح [ل٢٢٢/ ب]، وجامع أبي معشر (٣/ ٥٧١- ٥٧٢)، وجامع الروذباري (٣/ ١٤٨)، والاختيار (٢/ ٦٧٩)، وغاية أبي العلاء (٢/ ٦١٤).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ١٢٥٢)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٣٤).

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ١٤٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٦٨٨).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص١١٥، البيت: ٨٤٨).

(٥) ينظر النشر (٤/ ٣٢٣)، وكذلك وسمه بالانفراد في التقريب (٢/ ٦٧١).

ويلاحظ أنّ ابن الجزريّ لم يذكر في "الدرة" ولا في "التحبير" هذا الوجه عن الشطويّ، مع أنّه أسند طريق الشطوي في التحبير من بعض طرقه التي أسندها في النشر. ويلاحظ أنّه أطلق هذا الوجه في "هداية المهرة" عن الشطوي[1].

***

٢٩٩- الموضع السابع: انفراد صاحب التجريد عن هشام برفع اللام وإسكان الياء من ﴿أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ﴾[الشورى: ٥١].

قال ابن الجزريّ: «فقرأ نافع برفع اللام وإسكان الياء، واختلف عن ابن ذكوان، ... وانفرد صاحب "التجريد" بهذا من قراءته على الفارسي عن هشام، فخالف سائر الرواة عن هشام»[2].

- طريق ابن الفحام من التجريد عن الفارسي في رواية هشام من الطرق المسندة في النشر، وجاء طريقه:

١- عن الفارسي عن الشريف الزيدي عن أبي بكر النقاش عن **الأزرق الجمّال** عن **الحُلْواني** عن **هشام**.

٢- وعن الفارسي عن أبي الفرج النهرواني عن **زيد بن أبي بلال** عن **الداجوني** وهو عن البيساني وابن ماموية وابن الحويرس ثلاثتهم عن **هشام**[3].

وطريق الحُلْواني لا مدخل له هنا؛ لتصريح صاحب "التجريد" بأنّ وجه الرفع من طريق الفارسيّ عن الداجوني.

- **مصدر الانفراد:** قال ابن الفحام: «قرأ نافع ﴿أَوۡ يُرۡسِلُ﴾: برفع اللام، ﴿فَيُوحِي﴾: ساكنة الياء، وروى الفارسيّ عن هشام طريق الداجوني مثل نافع»[4]، فقد

---

(١) ينظر هداية المهرة بشرح د. يوسف بن عوض العوفي (ص٤٠٦).

(٢) النشر (٤/ ٣٣٠- ٣٣١).

(٣) النشر (١/ ٤٠٥- ٤١٠)، التجريد (ص٥٢- ٥٣). وقد أسقط في التجريد الأزرق الجمّال.

(٤) التجريد (ص٣٠١).

خصّ الانفراد بطريق الداجوني، فلم يشمل طريق الفارسي عن الحُلْواني عن هشام كما قد يتوهّم من عبارة النشر.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الفارسي عن النهرواني:** لم أجد هذا الوجه عن الفارسي عن النهرواني سوى ما مرّ في التجريد، ولكن ورد هذا الوجه في جامع الفارسي عن هبة الله عن زيد -كما سيأتي-، حيث أطلق الرفع عن الداجوني عن صاحبيه، ولكنّه لم يسند في كتابه طريق النهرواني فلم يشمله هذا الإطلاق.

ثانيًا: من وافقه عن النهرواني عن زيد:

١- أبو علي المالكي عن النهرواني: من روضة المالكي.

٢- وابن فارس عن النهرواني: من الجامع والتبصرة لابن فارس، ومن المستنير لابن سوار عن ابن فارس.

٣، ٤- والشرمقاني وأبو علي العطار كلاهما عن النهرواني: من المستنير عنهما.

٥- وابن سابور عن النهرواني: من روضة المعدل عنه.

٦- وأبو العز عن غلام الهراس عن النهرواني: من كفاية أبي العز، ومن غاية الاختصار لأبي العلاء عن أبي العز.

حيث نصّوا على الرفع للداجوني عن صاحبيه - وهما هشام وابن ذكوان-[1].

وكلّ هذه الطرق نشريّة، عدا طريق ابن فارس من التبصرة.

---

(١) تنظر القراءة في روضة المالكي (٢/ ٩٠٤)، وجامع ابن فارس (ص٤٨٤)، وتبصرة ابن فارس (ص٤٨٥- ٤٨٦)، والمستنير (ص٥٥١)، وروضة المعدل (٣/ ٣٥٢)، وكفاية أبي العز (ص٢٧٩)، وغاية الاختصار (٢/ ٦٥٠)، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٤١)، وجامع ابن فارس (ص٤٨٤)، وتبصرة ابن فارس (ص٢٠- ٢١)، والمستنير (ص١٤٠- ١٤١)، وروضة المعدل (١/ ٢٢٩)، وكفاية أبي العز (ص٤٢)، وغاية الاختصار (١/ ١٠٣- ١٠٤).

ثالثًا: من وافقه عن زيد عن الداجوني – من غير طريق النهرواني-: هبة الله المفسر عن زيد: من جامع الفارسيّ عن هبة الله، ومن المستنير عن العطار عن هبة الله؛ حيث نصّ الفارسي وابن سوار على الرفع للداجوني عن صاحبيه(1). **وطريق المستنير نشريّ.**

رابعًا: من وافقه عن الداجوني عن هشام:

١- الشّذَائي عن الداجوني: من المنهاج لابن ظفر عن السرّاج عن الكارَزيني عن الشّذَائي؛ حيث أطلق ابن ظفر هذا الوجه للداجونيّ عن صاحبيه(2).

٢- والعجلي التُّسْتَري الداجوني: من روضة المعدل بسنده إليه؛ حيث أطلق المعدل هذا الوجه عن الداجوني عن صاحبيه(3).

خامسًا: من وافقه عن هشام:

١- الحُلْواني عن هشام: من سبعة ابن مجاهد عن الحسن ابن أبي مهران عن الحُلْواني؛ حيث أطلق ابن مجاهد الرفع عن ابن عامر(4). ولكن لم أجد أحدًا من طرق ابن مجاهد تابعه على نسبة هذا الوجه للحلواني. **وأسند ابن الجزري في النشر طريق السبعة عن الحُلْواني،** لكنّه أسنده عن الحسين الجمّال، وليس هذا الطريق في السبعة.

٢- وابن أبي غسان عن هشام: من روضة المعدل بسنده إليه؛ حيث ذكر المعدّل هذا الوجه لابن أبي غسان عن هشام(5).

سادسًا: من وافقه عن ابن عامر: صحّ هذا الوجه في النشر عن ابن عامرٍ من بعض طرق ابن ذكوان.

---

(١) تنظر القراءة في جامع الفارسي [ل٢٠١/ ب]، والمستنير (ص٥٥١)، وتنظر الطرق في جامع الفارسي [ل١٠٤/ أ]، والمستنير (ص١٤٠- ١٤١).

(٢) تنظر القراءة في المنهاج (٢/ ٧٦٧)، وينظر طريقه فيه (١/ ٤٤).

(٣) تنظر القراءة في روضة المعدل (٣/ ٣٥٢)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٢٩).

(٤) تنظر القراءة في السبعة (ص٥٨٢)، وينظر طريقه فيه (ص١٠١).

(٥) تنظر القراءة في روضة المعدل (٣/ ٣٥٢)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٣١).

- **وصـــف الانفراد:** هذا انفرادٌ نســبه ابن الجزريّ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصـــحاب الكتب عن راويه، ووردت له موافقات عديدةٌ من طرقٍ متباينةٍ في طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ في أصـــل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ يســيرةٌ عن أصـــل طريقه الرئيســي وعن الراوي من غير أصـــل طريقه الفرعيّ، والعديد من موافقاته نشريٌّ. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

وقد أطلق ابن الجزري هذا الوجه عن صـاحب الانفراد، ولكنّ صـاحب الانفراد قيّده في كتابه ببعض طرقه.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه في "النشر" أطلق الرفع عن نافعٍ، وذكر أنّه اختلف عن ابن ذكوان، وأقحم انفراد صاحب التجريد عن هشام في أثناء بيانه لأوجه ابن ذكوان، فدلّ على عدم اعتداده بالخلف عن هشام، وإلّا لذكر أنّه اختلف عن هشامٍ أيضًا كما ذكر أنّه اختلف عن ابن ذكوان[١].

٢- ولم يُشِرْ في "التقريب" إلى هذا الوجه عن هشام ولا على سبيل الانفراد[٢].

٣- وكذلك لم يذكره في "الطيبة"[٣].

***

٣٠٠- الموضــع الثامن: انفراد ابن العلاف عن النخاس عن التمار عن رويس بفتح السين من ﴿أَسَوِرَةٌ﴾[الزخرف: ٥٣] وألف بعدها، كقراءة الجمهور.

قال ابن الجزريّ: «وانفرد ابن العلّاف عن النخاس عن التمار عن رويس بفتح السين وألف بعدها»[٤].

---

(١) ينظر النشر (٤/ ٣٣٠- ٣٣١).

(٢) ينظر تقريب النشر (٢/ ٦٧٧).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص١٢١، الأبيات: ٩٠٤- ٩٠٥).

(٤) النشر (٤/ ٣٣٦).

– طريق ابن العلّاف عن النخاس عن رويس من الطرق النشريّة، وسبق[1].

– **مصدر الانفراد:** ذكر ابن سوار هذا الوجه في المستنير عن رويس من طريق ابن العلّاف[2].

– **من وافقه[3]: أوّلًا: من وافقه عن النخاس عن التمار عن رويس:** لم أجد أحداً وافقه.

ثانياً: من وافقه عن رويس: لم أجد أحدًا وافقه، سوى ما وقع في مفردة ابن شريح؛ حيث قال: «واختلف عن يعقوب في أساورة، **فقرأته له (أساورة) كورش**، وقرأت له (أسْورة) بإسكان السين وحذف الألف التي بعدها»، وإطلاقه للمدّ عن يعقوب يؤخذ من ظاهره أنّه من طرقه المسندة في كتابه، وقد أسند رواية رويس: عن ابن نفيس عن السامَرّي عن التمار عن رويس[4].

ثانيًا: من وافقه عن يعقوب:

١– روح عن يعقوب: من مفردة ابن شريح عن ابن نفيس عن السامَرّي عن أبي الطيب ابن حمدان عن روح؛ كما مرّ عن ابن شريح[5].

٢– وأحمد بن عبد الخالق عن يعقوب: من الإيضاح للأندرابي؛ حيث أطلق ترك الألف عن يعقوب وغيره، ثم قال: «الآخرون وأحمد بن عبد الخالق بالألف»[6]، وذكره لابن عبد الخالق فيمن مدّ: في قوة تخصيصه ممّن قصر عن يعقوب.

---

(١) ينظر: ص٢٢١.

(٢) المستنير (ص٥٥٣)، وكذلك جاء في الاختيار لسبط الخياط عن ابن العلاف عن رويس (٢/ ٦٩٢)، وقد أسند طريقه من طريقين: الأول: عن أبي منصور الخياط عن أحمد بن مسرور الخباز عن ابن العلاف، والثاني: عن ابن سوار عن الشرمقاني عن ابن العلاف (ينظر الاختيار: ١/ ١٥٥).

(٣) كأنّ في مفردة يعقوب للحافظ أبي العلاء سقطًا في هذا الموضع

(٤) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لابن شريح (ص١٥١)، وينظر طريقه فيه (ص٥١).

(٥) ينظر المصدر السابق.

(٦) الإيضاح [ل٢٢٤/ أ]، وينظر طريقه فيه [ل١٠٠/ ب].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم يوافقه أحد عنه، ووردت له موافقة واحدةٌ عن الراوي من أصل طريق رئيسيّ آخر، ووردت له موافقة واحدةٌ عن القارئ من رواية غير مشهورة. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه.

١- حيث جزم أوّلًا بالقصر ليعقوب وحفص، ثم ذكر انفراد ابن العلاف[(١)].

٢- ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة عن رويس[(٢)].

***

٣٠١- الموضع التاسع: انفراد ابن العلاف عن النخاس عن التمار عن رويس برفع ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾[الجاثية: ٢٥].

قال ابن الجزريّ: «واتفقوا على ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ بالنصب إلا ما انفرد به ابن العلّاف عن النخاس عن التمار عن رويس من الرفع، وهي رواية موسى بن إسحاق[(٣)] عن هارون [بن حاتم] عن حسين الجعفي عن أبي بكر، ورواية المنذر بن محمد عن هارون عن أبي بكر نفسه، ورواية عبد الحميد بن بكار عن ابن عامر، وقراءة الحسن البصريّ وعبيد بن عمير»[(٤)].

- طريق ابن العلّاف عن النخاس عن رويس من الطرق النشريّة، وسبق[(٥)].

---

(١) ينظر: النشر (٤/ ٣٣٦)، وكذلك في تقريب النشر (٢/ ٦٨٠).

(٢) ينظر: طيبة النشر (ص١٢١، البيت: ٩١٠).

(٣) أبو بكر موسى بن إسحاق الأنصاري الخطمي البغدادي، (ت٢٩٧هـ). ينظر: غاية النهاية (٣/ ٧٧٤).

(٤) النشر (٤/ ٣٤٣).

(٥) ينظر: ص٢٢١.

- **مصدر الانفراد:** قال ابن سوار: «روى ابن العلاف عن رويس ﴿حُجَّتَهُمْ﴾ برفع التاء، كذا أخذ عليّ شيخنا [أبو](١) علي الشرمقاني - رحمه الله-»(٢).

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه عن رويس ولا عن يعقوب.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسيّ، لم يوافقه أحدٌ عنه ولا عن الراوي ولا عن القارئ. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحد من القرّاء.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة، مع وسمه لهذا الوجه في النشر والتقريب بالانفراد، وأيضًا صدّر كلامه على هذا الموضع في النشر بقوله: (واتفقوا) ثمّ ذكر الوجه المشهور وبعده ذكر الانفراد(٣)، وعادته عند ذكر الخلاف أن يصدّر الموضع بقوله: (واختلفوا)، فعدوله عن عادته يشير إلى عدم الاعتداد.

***

---

(١) في طبعة دار الكتب العلمية (ص٥٥٨) بالياء (أبي)، وبالواو في مخطوط (فيض الله ٩): [ل١٢١/ أ] وتحقيق د. عمار الددو (٢/ ٤٤٤).

(٢) المستنير (ص٥٥٨)، وكذلك جاء في الاختيار لسبط الخياط عن ابن العلاف عن رويس (٢/ ٧٠٥)، وقد أسند طريقه من طريقين: الأول: عن أبي منصور الخياط عن أحمد بن مسرور الخباز عن ابن العلاف، والثاني: عن ابن سوار عن الشرمقاني عن ابن العلاف (ينظر الاختيار: ١/ ١٥٥).

(٣) ينظر: النشر (٤/ ٣٤٣)، وتقريب النشر (٢/ ٦٨٦)، وطيبة النشر (ص١٢٢).

المبحث الخامس: الانفرادات من سورة محمد –صلى الله عليه وسلم– إلى نهاية سورة المزمل

٣٠٢- الموضـــع الأول: انفراد ابن مهران عن روح بإســـكـان الواو من ﴿وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ﴾[محمد: ٣١].

قال ابن الجزريّ: «فروى رويس بإسكان الواو، وانفرد ابن مهران بذلك عن روح أيضاً»[١].

- طريق ابن مهران عن روح من الطرق النشريّة، وسبق بيانه[٢].
- **مصدر الانفراد:** أطلق ابن مهران الإسكان عن يعقوب في الغاية[٣].
- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن روح: الزبيري عن ابن وهب عن روح:** من جامع الروذباري عن أبي نصـــر عن الخبازي عن ابن خشـــنام عن الزبيري؛ حيث أطلق الروذباري الإسـكان عن يعقوب واسـتثنى عنه الزجاج وأبي الحسـن الأنطاكي عن المنهال عن يعقوب وأبا العباس المعدل عن روح، فبقي طريق الزبيري في عموم الإسـكان[٤]. ولا يُدرى هل أسند الروذباري طرقًا أخرى لروح غير طريق أبي العباس والزبيري أو لا.

---

(١) النشر (٤/ ٣٥١).

(٢) ينظر: ص١٨٢.

(٣) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٨٨)، وكذلك في المبسوط (ص٢٥٠)، ويشار إلى أنّ الوجه الانفراديّ ورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل في الإشارة والإيضاح وجامع أبي معشر، وورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدل في الإيضاح، ولم يرد في جامع أبي معشر من هذا الطريق مع إسناده له. وأطلق الروذباري إسكان الواو عن يعقوب واستثنى عن روحٍ أبا العباس المعدل – والظاهر أنّه يريد به ابن يعقوب–، ولا يدرى تفصيل طرق ابن مهران وهل له طرق من غير أبي العباس المعدل؛ لسقوطها فيما وصلنا من كتابه. وخصّ الهذليُّ الإسكان بزيد ورويس عن يعقوب ثمّ ذكر أنّ ابن مهران والعراقيَّ أطلقها عن يعقوب، وذكر أنّه سهوٌ؛ لأنّ المفرد والجماعة بخلافه. ينظر: الإشارة [ل٨٧/ ب]، والكامل (٢/ ١٣٠١)، والإيضاح [ل٢٢٦/ ب]، وجامع أبي معشر (٣/ ٦٧٨)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٨٨).

(٤) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٢٨٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٧٠٧).

- وقال ابن شريح: (وقرأ [يعقوب] ﴿وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ﴾ بإسكان الواو، وقد قرأت لروح بنصبها)، وهذه العبارة خفيّة، فهل قوله: (وقد قرأت لروح بنصبها) يفيد أنّ وجه روحٍ من كتابه مقصورٌ على النصب؟ أو هو إضافةٌ لوجه آخر غير الإسكان المستفاد من إطلاقه الإسكان عن يعقوب، فيكون لروح من كتابه الوجهان؟ وقد أسند رواية روح: عن ابن نفيس عن السامَرّي عن أبي الطيب ابن حمدان عن روح(١).

ثانيًا: من وافقه عن يعقوب: صحّ هذا الوجه في النشر عن يعقوب من غير هذه الرواية.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن الراوي، ووردت له موافقةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، بالإضافة إلى موافقةٍ أخرى محتملة، وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

وانتقد الهذليُّ ابنَ مهران والعراقيَّ في إطلاقهما هذا الوجه عن يعقوب(٢).

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذ الوجه؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة، مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد(٣).

***

٣٠٣- الموضع الثاني: انفراد ابن مهران عن روح بالياء في ﴿فَسَنُؤْتِيهِ﴾[الفتح: ١٠].

قال ابن الجزريّ: «فقرأ أبو عمرو والكوفيون ورويس بالياء، وانفرد بذلك ابن مهران عن روح أيضاً»(٤).

- طريق ابن مهران عن روح من الطرق النشريّة، وسبق بيانه(٥).

---

(١) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لابن شريح (ص١٥٥)، وينظر طريقه فيه (ص٥١).

(٢) ينظر الكامل (٢/ ١٣٠١).

(٣) ينظر النشر (٤/ ٣٥١)، وتقريب النشر (٢/ ٦٩٠)، وطيبة النشر (ص١٢٣، البيت: ٩٢٤).

(٤) النشر (٤/ ٣٥٢).

(٥) ينظر: ص١٨٢.

- **مصدر الانفراد:** ورد هذا الوجه في الغاية؛ حيث أطلق الياء عن (عراقي)[1].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب: ابن خشنام عن المعدل:**

أ- من طريق الشينيزي عن ابن خشنام: من كفاية أبي العز عن غلام الهراس عن الشينيزي. **وهذا الطريق نشريّ.**

ب- ومن طريق الكارَزيني عن ابن خشنام: من المصباح عن الشريف العباسي عن الكارَزيني. **وهذا الطريق نشريّ.**

ج- ومن طريق المسافر بن الطيب عن ابن خشنام: من المصباح عن ابن عتاب وثابت بن بندار وأحمد بن عبد القادر البغدادي وأبي الخطاب أربعتهم عن المسافر بن الطيب. **وهذه الطرق نشريّة.**

---

(١) الغاية لابن مهران (ص٨٨)، ووقع في المطبوع (فيسؤتين) وصوابه (فسيؤتيه). وكذلك ورد هذا الوجه في المبسوط (ص٢٥١)؛ حيث لم يذكر أحدًا من طرق يعقوب فيمن قرأ بالنون، فتكون قراءة يعقوب بكماله بالياء. ويشار إلى أنّ الوجه الانفراديّ ورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل في الإشارة والإيضاح وجامع أبي معشر، وورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدل في الإيضاح، ولم يرد في الكامل وجامع أبي معشر من هذا الطريق مع إسنادهما له؛ حيث خصّ أبو معشر هذا الوجه عن روح بطريق ابن يحيى – وهو ابن الوكيل-، وأطلق الهذليُّ النون عن روح ولم يُشِر إلى خلافه. وذكر الروذباري النون لأبي العباس المعدل – يعني ابن يعقوب- عن روح، فيكون لغيره عن روح الياء، ولا يدرى تفصيل هذه الطرق، فهل أسند الروذباري طريق ابن مهران عن هبة الله ابن يعقوب وابن الوكيل فيكون هذا الوجه مخصوصًا بطريق ابن الوكيل؟ ينظر: الإشارة [ل٨٧/ ب)، والكامل (٢/ ١٣٠١)، والإيضاح [ل٢٢٦/ ب]، وجامع أبي معشر (٣/ ٦٨٠)، وجامع الروذباري (٣/ ٢٩١- ٢٩٢).

حيث أطلق أبو العزّ الياء عن أهل العراق ولم يستثنِ روحًا[1]، ولم يذكر أبو الكرم يعقوبَ فيمن قرأ بالنون، فتكون له الياء كالباقين[2].

ثانيًا: من وافقه عن ابن وهب عن روح: الزبيري عن ابن وهب عن روح: من جامع الروذباري عن أبي نصر عن الخبازي عن ابن خشنام عن الزبيري؛ حيث خصّ الروذباري النون بطريق أبي العباس المعدل عن روح، فيكون لغيره الياء، وفيهم طريق الزبيري[3]. ولا يُدرى هل أسند الروذباري طرقًا أخرى لروح غير طريق أبي العباس والزبيري أو لا.

ثالثًا: من وافقه عن روح:

١- الحنبلي عن هبة الله بن جعفر عن ابن الوكيل عن روح: من المصباح عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الحنبلي؛ كما سبق عن المصباح[4]. **وهذا الطريق مسندٌ في النشر**، لكن جعله عن هبة الله عن ابن المعدّل، مع إقراره بأنّه ورد في المصباح عن ابن الوكيل.

٢- ومحمد بن عيسى المكي عن روح: من المصباح عن ابن عتاب بسنده إليه؛ كما سبق عن المصباح[5].

---

(١) أسند أبو العز طريق الشينيزي في كتاب الإرشاد من عين طريقه في الكفاية، ولكنّه استثنى في الإرشاد روحا ممن يقرأ بالياء، فيكون بالنون، وكذلك أسند أبو العلاء هذا الطريق عن أبي العزّ ولم يذكر روحًا فيمن يقرأ بالياء. وطريق الإرشاد وغاية أبي العلاء نشريّان أيضًا. تنظر القراءة في الإرشاد (ص١٩٨)، وغاية أبي العلاء (٢/ ٦٦٢) وتنظر الطرق في الإرشاد (ص١٨)، وغاية أبي العلاء (١/ ١١٩).

(٢) تنظر القراءة في كفاية أبي العز (ص٢٨٧)، والمصباح (٤/ ١٥٥)، وتنظر الطرق في كفاية أبي العز (ص٦٥)، والمصباح (١/ ٦٢٦- ٦٢٧).

(٣) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٢٩١- ٢٩٢)، وينظر طريقه فيه (١/ ٧٠٧).

(٤) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ١٥٥)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٦٢٥- ٦٢٦).

(٥) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ١٥٥)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٦٢٧- ٦٢٨).

٣- والزبيري عن روح: من طريق الأهوازي؛ كما سبق عن الروذباري وأبي الكرم(١).

٤- وأبو الطيب ابن حمدان عن روح: **من** مفردة ابن شريح عن ابن نفيس عن السامَرّي عن ابن حمدان، حيث قال: (قرأ يعقوب ﴿فَسَيُؤْتِيهِ﴾ بالياء، **وقد قرأت لروح بالنون أيضًا**)(٢)، وظاهره أنّ هذا الوجه من طريق كتابه.

رابعًا: من وافقه عن يعقوب: صحّ هذا الوجه في النشر عن يعقوب من رواية رويس.

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ووردت له موافقاتٌ يسيرة عن أصل طريقه الفرعيّ، وهي نشريّة، ووردت له موافقةٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي، وكثيرٌ من الموافقات يدور على المصباح من إطلاق عبارته. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذ الوجه؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة، مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد(٣).

***

٣٠٤- الموضع الثالث: انفراد الكارَزيني عن روح بالتخيير بين الغيب والخطاب في ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا﴾[القمر: ٢٦].

قال ابن الجزريّ: «فقرأ ابن عامر وحمزة بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب، **وانفرد** الكارَزيني عن روح بالتخيير فيه، ولم يذكره غيرُه»(٤).

- **مصدر الانفراد**: لم يذكر أبو الكرم هذا الوجه في المصباح عن أحد عن يعقوب. وقال السبط في المبهج: «قرأ ابن عامر والأعمش وحمزة ورويس ﴿سَيَعْلَمُونَ﴾ بالتاء،

---

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٢٩١- ٢٩٢)، والمصباح (٤/ ١٥٥)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري (١/ ٧٠٥)، والمصباح (١/ ٦٣٠).

(٢) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لابن شريح (ص١٥٦)، وينظر طريقه فيه (ص٥١).

(٣) ينظر النشر (٤/ ٣٥٢)، وتقريب النشر (٢/ ٦٩١)، وطيبة النشر (ص١٢٣، البيت: ٩٢٥).

(٤) النشر (٤/ ٣٦٨).

الباقون بالياء، وخيّرَ روح بين الياء والتاء». ورواية روح في المبهج جاءت من طريق الكارَزيني فحسب[1]. ويلاحظ أنّه ذكر التاء عن رويس أيضًا وجهًا واحدًا، وقد أسنده من طريق الكارَزيني فحسب، ولم يتعرّض ابن الجزريّ لما ذكره السبط من نسبة التاء لرويس، مع أنّ أحد طريقي المبهج عن الكارَزيني عن رويس من طرقه النشريّة[2].

- طريق الكارَزيني عن روح من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن ابن خُشْنام عن **محمد بن يعقوب المعدَّل** عن **ابن وهب** عن **روح**. وذلك من كتابي المبهج والمصباح[3].

- **من وافقه:** سأذكر من وافقه على القراءة بالخطاب:

أوّلًا: من وافقه عن روح: لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن يعقوب:

١- رويس[4] عن يعقوب: من طريق التمار عنه:

---

(١) المبهج (٢/ ٨٣٢)، المصباح (١/ ١٨٧)، وقد ورد هذا الوجه من جامع وتلخيص أبي معشر عن الكارَزيني عن ابن خشنام عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب عن روح؛ حيث نصّ أبو معشر في كتابيه على أنّ الكارَزيني خيّر عن روح، ولكن طرق أبي معشر عن الكارَزيني عن روح ليست نشريّة (تنظر القراءة في تلخيص أبي معشر (ص٣١٧)، وجامع أبي معشر (٣/ ٦٩٣)، وتنظر الطرق في تلخيص أبي معشر (ص٥٦- ٥٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٧١٧)).

(٢) وورد هذا الوجه عن الكارَزيني عن رويس من تلخيص وجامع أبي معشر؛ حيث أطلق أبو معشر في التلخيص التاء عن رويس، وذكرها في جامعه لرويس من طريق الكارَزيني، وقد أسند طريق الكارَزيني في الكتابين من قراءته على الكارَزيني عن النخاس والشنبوذي كلاهما عن التمار عن رويس، وطريقه من التلخيص عن الكارَزيني عن النخاس من الطرق النشريّة. (تنظر القراءة في تلخيص أبي معشر (ص٣١٧)، وجامع أبي معشر (٣/ ٦٩٣)، وتنظر الطرق في تلخيص أبي معشر (ص٥٧)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٢٠)).

(٣) النشر (١/ ٥٢١- ٥٢٢، ٥٢٥)، المبهج (١/ ١٦٧- ١٦٨)، المصباح (١/ ٦٢٦).

(٤) سبق أنّ هذا الوجه ورد من المبهج وتلخيص وجامع أبي معشر عن الكارَزيني عن النخاس والشنبوذي كلاهما عن التمار عن رويس.

أ- من طريق ابن حبشان الجوهري عن التمار: من التبصرة للسعيدي عن ابن حبشان، ومن تذكرة ابن غلبون عن ابن خشنام عن ابن خُلَيع عن ابن حبشان، ومن إيضاح الأندرابي عن أبي القاسم العطار عن الخبازي عن ابن حبشان؛ حيث نصّ السعيدي وابن غلبون على التاء لرويس، ونصّ الأندرابي على التاء لرويس من طريق ابن حبشان(١). ويشار إلى أنّ الهذلي ذكر التاء عن ابن حبشان عن رويس من طريق المالكي(٢)، ولم أجد هذا الطريق في كتابه، سوى أنّه ذكر في الأسانيد تحت ترجمة **(طريق النخاس وابن حبشان)** طريقه عن المالكي عن الحمّامي عن النخاس، ولم يذكر أي طريق من طرق ابن حبشان تحت الترجمة المذكورة، مع أنّ ابن حبشان في عنوان الترجمة(٣).

ب- ومن طريق ابن مامون عن التمار: من جامع أبي معشر عن أبي الفضل الرازي عن أبي محمد ابن الفحام عن ابن مامون؛ حيث نصّ أبو معشر على التاء لابن مامون عن رويس(٤).

ج- ومن طريق الغضائري عن التمار: من جامع الروذباري عن الأهوازي عن الغضائري؛ حيث نصّ الروذباري على التاء للغضائري عن التمار عن رويس(٥).

د- ومن طريق السامَرّي عن التمار: من مفردة ابن شريح عن ابن نفيس عن السامَرّي؛ حيث قال ابن شريح: (وقرأ رويس ﴿سَتَعْلَمُونَ﴾ بالتاء، وقد روي عنه بالياء)، وظاهره أنّ الوجه الأول من كتابه(٦).

---

(١) تنظر القراءة في التذكرة (ص٥٧٥)، وتبصرة البيان (ص٣٧٠)، والإيضاح [ل٢٢٨/ ب]، وتنظر الطرق في التذكرة (ص٥٦- ٥٧)، وتبصرة البيان (ص٩٢)، والإيضاح [ل١٠١/ أ].

(٢) ينظر الكامل (٢/ ١٣٠٨).

(٣) ينظر الكامل (١/ ٤٣٦).

(٤) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٦٩٣)، وينظر طريقه فيه (١/ ٧٢٢).

(٥) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٣١٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٧٠٤).

(٦) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لابن شريح (ص١٥٩)، وينظر طريقه فيه (ص٥١).

هـ، و- ومن طريق ابن صـــالح وابن كامل كلاهما عن التمار: من طريق الرُّهاوي من مفردة يعقوب لأبي العلاء؛ حيث نصّ أبو العلاء على التاء لابن كامل وابن صـــالح عن رويس[(١)].

٢- والسـيرافي عن داود عن يعقوب: من طريق الرُّهاوي من مفردة أبي العلاء، ومن جامع الروذباريّ؛ حيث نصّ أبو العلاء والروذباريّ على التاء للسـيرافي عن داود عن يعقوب[(٢)].

٣- وابن حبيب عن ابن الجهم عن الوليد عن يعقوب: من طريق الرُّهاوي[(٣)].

- **وصـف الانفراد**: هذا انفرادٌ محضٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن راوٍ؛ لم أجد أحدًا وافقه، ووردت له موافقاتٌ في وجه الخطاب عن القارئ. وصحّ وجه الخطاب في النشر من غير هذه القراءة. وأطلق ابن الجزريّ هذا الوجه عن المنفرِد مع أنّه لم يرِد عنه من جميع طرقه الفرعيّة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذ الوجه؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة، مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد، وأيضًا ذكر في النشر أنّه لم يذكره غير الكارَزيني[(٤)].

***

٣٠٥- الموضـع الرابع: انفراد ابن مهران عن روح بالنون مفتوحة وكسـر الزاي من ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ﴾[القمر: ٤٥] مع نصب ﴿ٱلْجَمْعُ﴾: (سَنَهْزِمُ الجَمْعَ).

---

(١) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ق٧٧/ ب]، وتنظر طرقه فيه [ق٢٣/ أ- ل٢٤/ أ].

(٢) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٣١٨)، ومفردة يعقوب لأبي العلاء [ق٧٧/ ب]، وينظر الطريق في مفردة يعقوب لأبي العلاء [ق٢٨/ ب- ل٢٩/ أ]، ولا يُدرى طريق الروذباريّ؛ إذ لا يوجد فيما وصلنا من كتابه، فلعلّه في القسم الذي سقط من أسانيد يعقوب.

(٣) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ق٧٧/ ب]، وينظر طريقه فيه [ق٢٧/ ب].

(٤) ينظر النشر (٤/ ٣٦٨)، وتقريب النشر (٢/ ٧٠٣)، وطيبة النشر (ص١٢٤، البيت: ٩٣٥).

قال ابن الجزريّ: «واتفقوا على ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ﴾ بالياء مُجَهَّلًا. وانفرد ابن مهران عن روح بالنون مفتوحة وكسر الزاي ونصب ﴿ٱلْجَمْعُ﴾، لم يَرْوِ ذلك غيره. وقال الهذلي: (هو سهو). قلت: هي قراءة أبي حيوة، وجاءت عن زيد عن يعقوب»[١].

- طريق ابن مهران عن روح من الطرق النشريّة، وسبق بيانه[٢].

- **مصـــدر الانفراد**: ورد هذا الوجه في الغاية لابن مهران، حيث أطلق هذا الوجه عن يعقوب واسـتثنى عنه رويسًـا والضـرير[٣]، فيكون روح من غير طريق الضـرير بقراءة (سنَهزِم الجمعَ)[٤].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن يعقوب المعدّل عن ابن وهب عن روح**: لم أجد أحدًا وافقه سـوى ما ورد في مفردة يعقوب لابن الفحام الصـقلي بطرقه إلى أبي محمد ابن الفحام وطاهر ابن غلبون والكارَزيني ثلاثتهم عن ابن خشـنام عن ابن يعقوب المعدل؛ حيث أطلق هذا الوجه عن يعقوب. ولا يخفى انفراده بهذا الوجه عن ابن خشنام

---

(١) النشر (٤/ ٣٦٨). وعبارة الهذلي في الكامل (٢/ ١٣٠٩): ((سنهزم) بالنون (الجمع) نصب: أبو حيوة، وروح وزيد في قول العراقيّ وابن مهران، وهو سهوٌ؛ لأنّه خلاف الجماعة والمفرد)، وورد هذا الوجه عن زيدٍ من غير طريق ابن مهران كما سيأتي، لكن هذا الوجه عن زيد يدور في الغالب على طريق هبة الله - شيخ ابن مهران-.

(٢) ينظر: ص١٨٢.

(٣) وهو ابن مسلم البصري، يروي عن روح وغيره عن يعقوب. سبقت ترجمته.

(٤) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٨٩)، وكذلك المبسوط (ص٢٥٧). ويشار إلى أنّ الوجه الانفراديّ ورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل في الإشارة والإيضاح وجامع أبي معشر، وورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدل في الإيضاح، ولم يرد في جامع أبي معشر من هذا الطريق مع إسناده له. وذكر الهذليّ هذا الوجه لروحٍ وزيدٍ في قول العراقي وابن مهران، لكنّه قال: (وهو سهوٌ؛ لأنّه خلاف الجماعة والمفرد). وذكر الروذباري هذا الوجه لهبة الله عن روح، ولا يُدرى طريقه عن هبة الله لسقوطه، إلّا أنّ الأقرب أنّه أسنده من طريق ابن مهران، ولكن هل أسنده طريقه عن ابن يعقوب أو عن ابن الوكيل أو عنهما معًا؟ ينظر: الإشارة [ل٩٠/ ب]، والكامل (٢/ ١٣٠٩- ١٣١٠)، والإيضاح [ل٢٢٨/ ب]، وجامع أبي معشر (٣/ ٦٩٣)، وجامع الروذباري (٣/ ٣١٩).

ومخالفته لأصول طرقه(١). **وطريقا الصقلي عن الفارسي والمالكي عن أبي محمد ابن الفحام نشريّان.**

ثانيًا: من وافقه عن روح – من غير طريق ابن يعقوب المعدل–: الزعفراني عن روح: من طريق الرُّهاوي(٢)، وذكر الروذباريّ هذا الوجه عن الزعفرانيّ أيضًا(٣).

ثالثًا: من وافقه عن يعقوب:

١– رويس عن يعقوب:

أ– من روضة المعدل عن ابن نفيس عن السامَرّي عن التمار عن رويس.

ب– ومن مفردة ابن الفحام الصقلي بطرقه إلى الكارَزيني والحمّامي عن النخاس عن التمار عن رويس، وبطريقه عن الفارسي عن السعيدي بسنده إلى رويس.

حيث ذكر المعدّل هذا الوجه لرويس من طريق السامَرّي، وأطلق ابن الفحام هذا الوجه عن يعقوب(٤). **وطريقا الصقلي عن الفارسي والمالكي عن الحمّامي نشريّان.**

٢، ٣– وزيد(٥) وأبو حاتم(٦) كلاهما عن يعقوب.

---

(١) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لابن الفحام (ص٢٥٢)، وتنظر طرقه فيه (ص١٠٠– ١٠٣).

(٢) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ق٧٧/ ب]، وينظر طريقه فيه [ق١٩/ ب– ل٢٠/ أ].

(٣) ينظر جامع الروذباري (٣/ ٣١٩). ولا يُدرى طريقه لسقوطه ممّا وصلنا من كتابه.

(٤) تنظر القراءة في روضة المعدل (٣/ ٣٨٧)، ومفردة ابن الفحام (ص٢٥٢)، وتنظر الطرق في روضة المعدل (١/ ٢٧٨)، ومفردة ابن الفحام (ص١٠٥).

(٥) ينظر: جامع الفارسي [ل٢٠٦/ ب]، وجامع الروذباري – وخصّ هذا الوجه ببعض طرق زيد– (٣/ ٣١٩)، وكفاية أبي العز (ص٢٩٣)، ومفردة يعقوب لأبي العلاء [ق٧٧/ ب]. بالإضافة إلى ابن مهران وطرقه؛ حيث ورد هذا الوجه من طريق ابن مهران عن هبة بسنده إلى زيد، ولا يعدّ طريق ابن مهران في الموافقات.

(٦) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٢/ ٣١٩)، والمستنير (ص٥٧١)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٧٨/ ب].

٤، ٥، ٦- وداود والمنهال والفزاري ثلاثتهم عن يعقوب[١].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن أصل طريقه الفرعيّ كلّها تدور على طريق ابن الفحّام، ومنها طرق نشريّة، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي من طريق غير مشهور، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ، وبعضها من طرق نشريّة. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

وانتقد الهذليّ ذكر ابن مهران والعراقيّ لهذا الوجه عن روح وزيد؛ فوصفه بأنّه سهوٌ؛ لأنّه خلاف الجماعة والمفرد[٢].

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا باتفاقهم على قراءة ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ﴾ بالياء مجهّلًا، ثم ذكر ما رواه ابن مهران عن روح ووسمه بالانفراد وأنّه لم يروه غيرُه، وذكر أنّ الهذليَّ ذكر أنّه سهو[٣].

٢- ولم يذكره في الطيبة[٤].

***

٣٠٦- الموضع الخامس: انفراد ابن مهران عن روح برفع ﴿وَنُحَاس﴾[الرحمن: ٣٥].

---

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري – وخصّ هذا الوجه عن المنهال بطريق ابن عبد الرزاق- (٢/ ٣١٩)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ق٧٧/ ب]، وجميع طرق هذه الروايات الثلاث في مفردة أبي العلاء تدور على طريق الرُّهاوي، إلّا أحد طرق داود، وتنظر الطرق في مفردة أبي العلاء [ق٢٥/ ب- ل٢٦/ ب، ل٢٨/ أ- ل٢٩/ أ]، وأما الروذباري فقد سقط فيما وصلنا من كتابه قسمٌ من أسانيد يعقوب، ولم أجد هذه الروايات فيما وصلنا من كتابه، فلعلّها مما سقط.

(٢) ينظر الكامل (٢/ ١٣٠٩- ١٣١٠).

(٣) ينظر النشر (٤/ ٣٦٨)، وكذلك وسمه في التقريب (٢/ ٧٠٣) بالانفراد.

(٤) ينظر طيبة النشر (ص١٢٤).

قال ابن الجزريّ: «فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وروح بخفض السين، وقرأ الباقون برفعها، وبذلك انفرد ابن مهران عن روح»[١].

- طريق ابن مهران عن روح من الطرق النشريّة، وسبق بيانه[٢].

- **مصدر الانفراد**: ورد هذا الوجه في الغاية لابن مهران، حيث أطلق في الغاية الجر في الغاية عن (بصري) غير يعقوب[٣].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب عن روح: أبو الفتح عن السامَرّي عن المعدل**: من مفردة يعقوب للداني عن أبي الفتح؛ حيث ذكر الداني أنّه قرأ بالرفع على أبي الفتح، لكن ذكر الداني أنّه يأخذ بالخفض كما قرأ على ابن غلبون[٤].

ثانيًا: من وافقه عن روح – من غير طريق ابن وهب-:

---

(١) النشر (٤/ ٣٧٢).

(٢) ينظر: ص١٨٢.

(٣) ينظر الغاية لابن مهران (ص٩٠). وفي المبسوط (ص٢٥٩) خصّ الرفع بابن كثير وأبي عمرو، فيكون ليعقوب بكماله الرفع. ويشار إلى أنّ الوجه الانفراديّ ورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل في الإشارة والإيضاح، وذكر أبو معشر الجرّ لأهل البصرة غير أيوب والبخاري – يروي عن روح وغيره- ورويس، ثم قال: (وعن ابن مهران: [جرّ أهل البصرة] غير يعقوب، خرّجه عن أهل البصرة جملة) فيكون له الرفع بكماله. وأسند أبو معشر طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب وابن الوكيل، وإطلاقه الأول يفيد أخذه بالجرّ مطلقًا من طريق ابن مهران. ولم يذكر الهذليّ هذا الوجه عن أحد من طرق روح، بل أطلق الجر عن روح، وقد أسند طريق ابن مهران عن هبة الله عن أبي العباس المعدل – والظاهر أنه ابن يعقوب- بسنده إلى روح. وأطلق الروذباري الجرّ لـ(بصريّ) واستثنى – فيمن استثنى- البخاري – وهو يروي عن روح وغيره- وأبا القاسم هبة الله عن روح، فيكون للبخاري وهبة الله الرفع عن روح، ولكن لا يدرى تفصيل طرقه عن هبة الله، والظاهر أنّه أسنده من طريق ابن مهران. ينظر: الإشارة [ل٩١/ أ]، والكامل (٢/ ١٣١٢)، والإيضاح [ل٢٢٩/ أ]، وجامع أبي معشر (٣/ ٦٩٧)، وجامع الروذباري (٣/ ٣٢٥).

(٤) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للداني (ص٩١)، وينظر طريقه فيه (ص٢٠- ٢١).

١- أبو الطيب ابن حمدان عن روح: من مفردة الداني عن أبي الفتح عن السامَرّي عن ابن حمدان؛ كما سبق عن الداني[١].

وذكر ابن شريح أنّ روحًا قرأ بالخفض، ثم ذكر أنّه قد رُوِيَ عنه الرفع، وقد أسند رواية روح من طريق ابن نفيس عن السامَرّي عن ابن حمدان، لكن الظاهر من عبارته أنّ وجه الرفع حكايةٌ ليس من طريق كتابه[٢].

٢- ومحمد بن إسحاق البخاري عن الحسن بن مسلم بن سفيان عن أبيه عن روح: من طريق الخزاعي بسنده إلى البخاري[٣]. وذكر الروذباري الجرّ لأهل البصرة واستثنى – فيمن استثنى- البخاريّ- ولعله يعني عن شيوخه عن يعقوب فيدخل في ذلك روحٌ أيضًا-[٤] وأبا القاسم هبة الله عن روح، ولا يدرى تفصيل هذه الطرق لما سبق بيانه من وقوع السقط في أسانيده، والظاهر أنّ طريقه للبخاري قد ورد من طريق المروزي عن الخزاعي بسنده إلى البخاري، كما هو دأب الروذباري في أخذ طرق المنتهى.

ثانيًا: من وافقه عن يعقوب: صحّ هذا الوجه في النشر عن يعقوب من رواية رويس.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ووردت له موافقةٌ عن أصل طريقه الفرعيّ من طريق الداني عن أبي الفتح، ولم يأخذ بها الداني، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا بالخفض عن روح ولم يقيّده ببعض طرقه، ثمّ بعد أن ذكر الرفع عن الباقين ذكر رفع ابن مهران عن روح موسومًا بالانفراد[٥].

---

(١) ينظر المصدر السابق.

(٢) ينظر: مفردة يعقوب لابن شريح (ص١٦٠).

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٥٩٤)، وجامع أبي معشر (٣/ ٦٩٧)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩١)، وجامع أبي معشر (١/ ٧١٩- ٧٢٠).

(٤) ينظر جامع الروذباري (٣/ ٣٢٥).

(٥) ينظر النشر (٤/ ٣٧٢)، وتقريب النشر (٢/ ٧٠٦).

٢- ولم يذكره في الطيبة(١).

***

٣٠٧- الموضع السادس: انفراد ابن مهران عن روح بضمّ ﴿فَرَوْحٌ﴾[الواقعة: ٨٩].

قال ابن الجزريّ: «فروى رويس بضم الراء، وانفرد بذلك ابن مهران عن روح»(٢).

- طريق ابن مهران عن روح من الطرق النشريّة، وسبق بيانه(٣).

- **مصدر الانفراد**: ورد هذا الوجه في الغاية لابن مهران؛ حيث أطلق الضم عن يعقوب(٤).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن روح**: لم أجد أحدًا وافقه عن ابن وهب عن روح أو عن روحٍ سوى ما ورد في مفردة يعقوب لابن شريح عن ابن نفيس عن السامَرّي عن أبي الطيب ابن حمدان عن روح؛ حيث قال ابن شريح: (وقرأ يعقوب ﴿فَرَوْحٌ﴾ بضم الراء، وروي عن روح أيضًا فتحها)(٥)، فقد أطلق الضمّ عن يعقوب، وذكر

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص١٢٤، الأبيات: ٩٣٨- ٩٣٩).

(٢) النشر (٤/ ٣٧٧).

(٣) ينظر: ص١٨٢.

(٤) الغاية لابن مهران (ص٩٠)، وكذلك المبسوط لابن مهران (ص٢٦٠). ويشار إلى أنّ الوجه الانفراديّ ورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل في الإشارة والإيضاح وجامع أبي معشر، وورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدل في الإيضاح، ولم يرد من هذا الطريق في الكامل ولا جامع أبي معشر مع إسنادهما له. وذكر الروذباري هذا الوجه لهبة الله عن روح، ولا يُدرى طريقه عن هبة الله لسقوطه، إلّا أنّ الأقرب أنّه أسنده من طريق ابن مهران، ولكن هل أسنده طريقه عن ابن يعقوب أم ابن الوكيل أم عنهما معًا؟ ينظر: الإشارة [ل٩١/ ب]، والكامل (٢/ ١٣٠١)، والإيضاح [ل٢٣٠/ أ]، وجامع أبي معشر (٣/ ٧٠٢)، وجامع الروذباري (٣/ ٣٣٦).

(٥) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لابن شريح (ص١٦١)، وينظر طريقه فيه (ص٥١).

الروذباريّ الضـــمّ لأبي محمد الزعفراني وهبة الله بن جعفر كلاهما عن روح، ولا يدرى تفصيل هذين الطريقين، وطريق هبة الله لعلّه إنّما جاء من طريق ابن مهران(١).

ثانيًا: من وافقه عن يعقوب: صحّ هذا الوجه في النشر عن يعقوب من رواية رويس.

- **وصــف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصـحاب الكتب عن راوٍ، ولم أجد أحدًا وافقه في أصـل طريقه الرئيسـيّ، ووردت له موافقات يسـيرةٌ جدًّا عن الراوي، وبعضــها فيه احتمال، وصـــحّ هذا الوجه في النشـــر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزري:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة، مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد(٢).

***

٣٠٨- الموضــع الســابع: انفراد النهرواني عن ابن شـبيب عن الفضـل عن ابن وردان بالمدّ في ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾[المنافقون: ٦].

قال ابن الجزريّ: «واتفقوا على ﴿أَسْـــتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ بهمزة مفتوحة من غير مدٍّ عليها، إلا ما رواه النهرواني عن ابن شــبيب عن الفضــل عن عيســى ابن وردان من المدّ عليها، فانفرد بذلك ولم يتابعه عليه أحد، إلا أنّ الناس أخذوه عنه»(٣)، وأراد بالمدّ: مدّ الهمزة، مثل (آللهُ)؛ كما صرّح بذلك سبطُ الخيّاط(٤).

- طريق النهرواني عن ابن شـــبيب عن الفضـــــل في رواية ابن وردان من الطرق النشريّة، وسبق(٥).

- **مصدر الانفراد:**

---

(١) ينظر جامع الروذباري (٣/ ٣٣٦).

(٢) ينظر النشر (٤/ ٣٧٧)، وتقريب النشر (٢/ ٧٠٨)، وطيبة النشر (ص١٢٥، البيت: ٩٤١).

(٣) النشر (٤/ ٣٩٢).

(٤) ينظر: الاختيار لسبط الخيّاط (٢/ ٧٥٨).

(٥) ينظر: ص١٠٦١.

١- جزم المالكيّ في الروضة بالمدّ لأبي جعفر، وقد أسند قراءة أبي جعفر من طريق النهرواني عن ابن شبيب فحسب.

٢- وجزم به ابن فارس عن أبي جعفر من طريق زيد. وطريقه عن زيد هو طريق النهرواني عن ابن شبيب فحسب.

٣- وأطلقه الهذلي عن أبي جعفر من طريق الفضل، وجاء طريقه النشريّ عنه: من طريق النهرواني والخبازي والورّاق، ثلاثتهم عن زيد بإسناده إلى ابن شبيب عن الفضل.

٤- وجزم به ابن سوار في المستنير عن النهرواني عن أبي جعفر.

٥- وجزم به سبط الخياط في الاختيار عن أبي جعفر من طريق النهرواني والأهوازي.

٦- وأطلقه أبو الكرم في المصباح عن أبي جعفر من طريق الحُلْواني رواية الفضل بن شاذان، وجاء طريقه عن الفضل بن شاذان: من طريق النهرواني، وابن العلاف، والشنبوذي، والعجلي. والنشريّ من هذه الطرق هو طريق النهرواني وطريق ابن العلّاف.

٧- وأطلقه القلانسيّ في الإرشاد والكفاية عن أبي جعفر سوى الشطوي والحنبلي، وهذه ثلاثة طرق: طريق النهرواني عن ابن شبيب عن الفضل، وطريق صالح عن الفضل، وطريق ابن عبد الصمد عن الفضل. والنشريّ منها طريق النهرواني.

٨- وجزم به الحافظ أبو العلاء في الغاية عن أبي جعفر سوى العُمَري، وليس له عن أبي جعفر إلا طريقَ العُمَري، وطريقَ الحُلْواني من طريق النهرواني عن ابن شبيب[1].

فاتفقت طرق النهرواني النشريّة على هذا الوجه، وبعضهم ذكره لغير النهرواني أيضًا.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن زيد عن الداجوني:**

١- الخزاعي عن الوراق عن زيد: من المنتهى للخزاعي، ومن الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي. **وطريق الكامل نشريّ.**

---

(١) الروضة للمالكي (٢/ ٩٥٣)، الجامع لابن فارس (ص٥٣١)، الكامل (٢/ ٨٠٩)، المستنير لابن سوار (ص٥٨١)، الاختيار لسبط الخياط (ص٧٥٨)، الإرشاد للقلانسي (ص٢١٢)، الكفاية الكبرى للقلانسي (ص٣٠٢)، المصباح (٤/ ٢٢٩)، غاية الاختصار (٢/ ٦٨٣).

٢- وهبة الله بن سلامة عن زيد: من جامع الفارسي عن هبة الله.

٣- وأبو الحسين الخبازي عن زيد: من الكامل وجامع الروذباري كلاهما عن القُهُندُزي عن الخبازي، ومن الإيضاح عن أبي عبد الله بن أبي الحسين الخبازي عن أبيه. **وطريق الكامل نشريّ.**

٤- وابن العلاف عن زيد: من المصباح عن ابن عتاب عن ابن رضوان والشرمقاني وأبي علي العطار ثلاثتهم عن ابن العلاف. **وهذه الطرق عن ابن العلّاف نشريّة.**

٥، ٦- والطيرائي وابن رجاء كلاهما عن زيد: من الكامل عن المبيض عنهما.

حيث أطلق الخزاعيّ والفارسيُّ المدّ عن أبي جعفر، وأطلق الهذليّ المدّ عن أبي جعفر من طريق الفضل - أي ابن شاذان-، وأطلق الروذباري المدّ عن الحُلْواني عن أبي جعفر من غير طريق ابن مهران، وذكر الروذباريّ المدّ للخبازي عن الفضل، وأطلق أبو الكرم المدّ للحلواني عن ابن شاذان عن أبي جعفر(١).

ثانيًا: من وافقه عن الداجوني عن ابن شبيب عن ابن شاذان - من غير طريق زيد-: الخزاعي عن ابن حميد عن الداجوني: من المنتهى للخزاعي، ومن الكامل عن ابن شبيب عن الخزاعي، ومن جامع الروذباري عن المروزي عن الخزاعي؛ كما سبق عنهم(٢).

ثالثًا: من وافقه عن ابن شاذان - من غير طريق الداجوني عن ابن شبيب-:

١- ابن عبد الصمد الرازي عن ابن شاذان:

أ- من طريق الأهوازي عن العجلي التُّسْتَري عن ابن عبد الصمد: من جامع الروذباري عن الأهوازي، ومن المصباح والمنهاج لابن ظفر كلاهما عن السمرقندي عن

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٦٠٥)، وجامع الفارسي (ل٢٠٩/ أ)، والكامل (٢/ ٨٠٩)، والإيضاح [ل٢٣١/ ب]، وجامع الروذباري (٣/ ٣٦٣)، والمصباح (٤/ ٢٢٩)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٨٥- ١٨٦)، وجامع الفارسي (ل١٠٣/ أ)، والكامل (١/ ٢٢٨- ٢٢٩)، والإيضاح [ل٨٦/ ب]، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٧)، والمصباح (١/ ٢٩٦- ٢٩٨).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٦٠٥)، والكامل (٢/ ٨٠٩)، وجامع الروذباري (٣/ ٣٦٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٨٥)، والكامل (١/ ٢٢٩)، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٧).

الأهوازي، ومن مفردة ابن شـــدّاد عن أبي الفتوح عن الأبهري عن الأهوازي، ومن طريق أبي العز عن غلام الهراس عن الأهوازي: من الكفاية والإرشـــاد لأبي العز، ومن الاختيار لسبط الخياط عن أبي العز.

ب- ومن طريق الشـــنبوذي عن ابن عبد الصـــمد: من المصـــباح عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الشنبوذي.

٢- والعباس بن الفضل بن شاذان عن أبيه: من الكامل عن الذارع عن عبد الصمد عن العباس.

٣- وصالح بن مسلم الرازي عن ابن شاذان: من كفاية وإرشاد أبي العز عن غلام الهراس عن أبي علي الأصفهاني عن ابن مسلم.

كما سبق عن الهذلي والروذباري وأبي الكرم، وذكر أبو العز مدّ الهمزة لأبي جعفر سوى الحنبلي والشطوي، وذكر السبط مدّ همزة الاستفهام لأبي جعفر مثل (آلله) من طريق النهرواني والأهوازي، وذكر ابن شـــدّاد مدّ الهمزة للأهوازي، وأطلق ابن ظفر مدّ الهمزة عن أبي جعفر[1].

خامسًا: من وافقه عن ابن وردان – من غير طريق ابن شاذان عن الحُلْواني-:

١- جعفر بن محمد عن الحُلْواني عن قالون عن ابن وردان: من المنهاج لابن ظفر عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الحنبلي عن هبة الله بن جعفر عن أبيه؛ كما سبق عن المنهاج[2].

وأسـند ابن الجزري في النشـر طريق الحمّامي عن هبة الله بن جعفر، من روضة المالكي وجامع الفارسـيّ كلاهما عن الحمّامي، ولم أجد هذا الطريق في هذين الكتابين،

(١) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ٨٠٩)، وجامع الروذباري (٣/ ٣٦٣)، وكفاية أبي العز (ص٣٠٢)، وإرشاد أبي العز (ص٢١٢)، والاختيار (٢/ ٧٥٨)، والمنهاج (٢/ ٨٢٩)، والمصباح (٤/ ٢٢٩)، ومفردة ابن شداد (ص٢١٥)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٢٣٠)، وجامع الروذباري (١/ ٦٨٦)، وكفاية أبي العز (ص٣٩- ٤٠)، والإرشاد (ص٨- ٩)، والاختيار (١/ ٦٢)، والمنهاج (١/ ١٩- ٢٠)، والمصباح (١/ ٢٩٩- ٣٠١)، ومفردة ابن شداد (ص٤٦- ٤٧).

(٢) تنظر القراءة في المنهاج (٢/ ٨٢٩)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٠).

ولكنّ المالكيّ والفارسـيّ جزما في كتابيهما بالمدّ عن أبي جعفر، فإن كان فيهما طريق الحمّامي –كما ذكر عنهما ابن الجزريّ– فيكون له المدّ أيضًا من الكتابين[1].

٢– والعُمَري عن قالون عن ابن وردان: من المنتهى للخزاعي عن الوراق بسـنده إلى العُمَري، حيث ورد المدّ عن يزيدٍ مطلقًا في المنتهى، وفيه نظر[2].

خامسًا: من وافقه عن أبي جعفر – من غير رواية ابن وردان–: إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر: من طريق خلف عنه – ضـمن ثلاثة أوجه–[3]، ومن طريق الدوري عنه[4].

– **وصـف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن القارئ، ووردت له موافقاتٌ كثيرةٌ عن شيخه – (زيد)–، وبعضها نشريّة، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الفرعي – (ابن شـبيب)– من غير طريق شـيخه زيد، وهي تدور على طريق الخزاعي، ووردت له عدّة موافقات عن أصل طريقه الرئيسي – (ابن شاذان)–، ووردت له موافقاتٌ يسيرة عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، وبعضها نشريّة – باعتبار–[5]، وفي بعضها نظر، ووردت له موافقات يسيرةٌ جدًّا عن القارئ من غير هذه الرواية. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحدٍ من القراء.

---

(١) تنظر القراءة في روضة المالكي (٢/ ٩٥٣)، وجامع الفارسي [ل٢٠٩/ أ]، وتنظر الطرق في النشر (١/ ٥٠٣).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٦٠٥)، وينظر طريقه فيه (ص١٨٥)، والذي وصلنا من المنتهى نسخةٌ خطية واحدة ووردت فيها العبارة هكذا: (بالمد: يزيد)، ولعلّه سقط من هذه النسخة تقييد المد عن يزيد بطريق الفضل؛ لأنّ الكامل والروذباري – وهما من طرق الخزاعي– اتفقا على ذلك، ولم يرد هذا الوجه عن العُمَري من أي طريق سوى ما يفيده الإطلاق الوارد في النسخة الخطية الوحيدة التي وصلتنا من المنتهى.

(٣) تنظر القراءة في الإيضاح [ل٢٣١/ ب]، وينظر الطريق فيه [ل٨٧/ أ].

(٤) تنظر القراءة في روضة المعدل (٣/ ٤٠٩)، وينظر الطريق فيه (١/ ١٨٩).

(٥) وهي موافقتا المالكي والفارسي عن الحمّامي عن هبة الله بن جعفر عن جعفر عن الحُلْواني، وهذا باعتبار وجود هذا الطريق في كتابيهما كما ذكر ابن الجزريّ، وأما إذا لم يكن في الكتابين هذا الطريق فلا تكون هناك موافقاتٌ نشريّة عن الراوي من غير طريق ابن شاذان.

وأطبقت الطرق النشـــريّة المتفرّعة عن المنفرد على رواية هذا الوجه عنه من غير تعقيب.

- **حكم ابن الجزريّ**: ذكر ابن الجزريّ أنّه لم يتابع النهروانيَّ على هذا الوجه أحدٌ ولكن أخذه الناس عنه، فكأنّه يريد أنّهم تلقّوه عنه بالقبول. ويظهر أنّ ابن الجزريّ لم يعتدّ بهذا الوجه:

١- فإنّه في النشر ترجم أوّلًا للقراءة المشهورة بقوله: (واتفقوا)، ثمّ ذكر هذا الوجه موسومًا بالانفراد، وعادته حين وجود خلافٍ بين القراء أن يقدّم لترجمة القراءة بقوله: (واختلفوا في) ثم يذكر كلا القراءتين. ولم يذكر في التقريب الوجه المشهور، بل اقتصر على ذكر انفراد النهرواني، وهذا يشير إلى اعتداده بالوجه المشهور وحده واستغنائه عن البيان(١).

٢- ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة(٢).

٣- مع وسمه لهذا الوجه بالانفراد، وأنّه لم يتابع النهروانيَّ أحدٌ عليه(٣).

ومجموع ما سبق يشير إلى عدم اعتداده به.

***

٣٠٩- الموضع الثامن: انفراد ابن مهران عن روح بالياء في ﴿يَوۡمَ يَجۡمَعُكُمۡ﴾[التغابن: ٩].

قال ابن الجزريّ: «فقرأ يعقوب بالنون، وانفرد ابن مهران بالياء عن روح»(٤).

- طريق ابن مهران عن روح من الطرق النشريّة، وسبق بيانه(٥).

---

(١) ينظر النشر (٤/ ٣٩٢)، والتقريب (٢/ ٧١٨).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص١٢٦).

(٣) ينظر النشر (٤/ ٣٩٢)، وكذلك وسمه في التقريب بالانفراد (٢/ ٧١٨).

(٤) النشر (٤/ ٣٩٤).

(٥) ينظر: ص١٨٢.

- **مصـدر الانفراد:** خصّ ابن مهران في الغاية وجه النون برويس، فيكون ليعقوب غير رويس وجه الياء(١).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب عن روح:**

١- أبو الفتح عن الســـامَرّي عن المعدل: من مفردة يعقوب للداني عن أبي الفتح؛ حيث ذكر الداني أنّه قرأ بالياء على أبي الفتح(٢).

٢- وجاء وجه النون عن يعقوب في بعض نسخ المصباح من رواية رويس فحسب، وفي بعض نسخ المصباح أنّ النون ليعقوب بكماله سوى زيد، فعلى الثاني تكون قراءة روح بالنون كالمشـــهور، وعلى الأول تكون قراءته بالياء، وجاء طريق ابن المعدل عن روح في المصباح: من طريق الشـريف العباسـي عن الكارَزيني عن ابن خشـنام عن المعدل، ومن طريق ابن عتاب وابن عبد القادر وأبي الخطاب وثابت بن بندار أربعتهم عن المســافر بن الطيب عن ابن خشنام عن المعدل(٣). **وهذه الطرق نشريّة.**

ثانيًا: من وافقه عن روح – من غير طريق ابن وهب–:

١- أبو الطيب ابن حمدان عن روح: من مفردة الداني عن أبي الفتح عن السامَرّي عن ابن حمدان؛ كما سبق عن الداني(٤).

---

(١) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٩٢)، وكذلك في المبسوط (ص٢٦٦). ويشار إلى أنّ الوجه الانفراديّ ورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل في الإشارة والإيضاح وجامع أبي معشر، وورد من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب المعدل في الإيضاح، ولم يرد من هذا الطريق في الكامل ولا جامع أبي معشر مع إسنادهما له. وذكر الروذباري هذا الوجه لهبة الله عن روح، ولا يُدرى طريقه عن هبة الله لسقوطه، إلّا أنّ الأقرب أنّه أسنده من طريق ابن مهران، ولكن هل أسنده طريقه عن ابن يعقوب أم ابن الوكيل أم عنهما معًا؟ ينظر: الإشارة [ل٩٤/ أ]، والكامل (٢/ ١٣٢٣)، والإيضاح [ل٢٣١/ أ]، وجامع أبي معشر (٣/ ٧٢٠)، وجامع الروذباري (٣/ ٣٦٦).

(٢) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للداني (ص٩٥)، وينظر طريقه فيه (ص٢٠- ٢١).

(٣) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المصباح (٤/ ٢٣٢) مع إشارة المحقق إلى اختلاف النسخ، وتنظر الطرق فيه (١/ ٦٢٦- ٦٢٧).

(٤) ينظر المصدر السابق.

٢- ومحمد بن إسحاق البخاري عن الحسن بن مسلم بن سفيان عن أبيه عن روح: من طريق الخزاعي بسنده إلى البخاري[١].

وسبق أنّ بعض نسخ المصباح تفيد وجه الياء لروح، وجاء طريقه لروح من غير ابن وهب:

أ- من طريق ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الحنبلي عن هبة الله بن جعفر عن ابن الوكيل عن روح. **وهذا الطريق أسنده في النشر** لكن على غير هذا الوجه.

ب- ومن طريق ابن عتاب بسنده إلى محمد بن عيسى المكي عن روح.

ج- ومن طريق السمرقندي عن الأهوازي بسنده إلى الزبيري عن روح[٢].

- وأطلق الروذباري النون عن يعقوب واستثنى عن روحٍ طريق الزعفراني وهبة الله معًا عن روح، ولا يُدرى تفصيل طرق الروذباري عن الزعفراني وهبة الله، وهل أسند طريق هبة الله عن غير ابن مهران أم لا[٣].

ثالثًا: من وافقه عن يعقوب:

١- زيد عن يعقوب[٤].

٢- والمنهال بن شاذان العُمَري عن يعقوب: من طريق الخزاعي عن أبي الحسن

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٦٠٦)، وجامع أبي معشر (٣/ ٧٢٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩١)، وجامع أبي معشر (١/ ٧١٩- ٧٢٠).

(٢) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المصباح (٤/ ٢٣٢) مع إشارة المحقق إلى اختلاف النسخ، وتنظر الطرق فيه (١/ ٦٢٥- ٦٢٨، ٦٣٠).

(٣) ينظر جامع الروذباري (٣/ ٣٦٦).

(٤) ينظر: المنتهى (ص٦٠٦)، والكامل (٢/ ١٣٢٣)، وجامع أبي معشر (٣/ ٧٢٠)، وجامع الروذباري (٣/ ٣٦٦)، والمستنير – من طريق المعدّل فقط- (ص٥٨٢)، وكفاية أبي العز (ص٣٠٢)، والمصباح (٤/ ٢٣٢)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ق٧٩/ أ]، بالإضافة إلى ابن مهران وطرقه، ولكن طرق ابن مهران لا تعتبر في الموافقات.

الأنطاكي والمطوعي بسندهما إلى المنهال[1]. وذكر الروذباريّ هذا الوجه للمنهال من طريق أبي الحسن الأنطاكي[2]، ولا يدرى تفصيل طريقه، ولكن يقرب أن يكون قد أسنده من طريق الخزاعي كما هي عادته.

٣- وأحمد بن عبد الخالق عن يعقوب: من طريق الخزاعي، ومن المصباح – على ما يؤخذ من بعض نسخه- من طريق الأهوازي[3].

٤- والحسن بن مسلم الضرير عن مسلم بن سفيان عن يعقوب: من طريق الخزاعي بسنده إلى البخاري عن الضرير[4]، ومن طريق الرُّهاوي بسنده إلى الضرير[5].

٥-٨- وكعب بن إبراهيم وعمر بن سراج وحميد بن الوزير وأبي بشر القطان خمستهم عن يعقوب: من طريق الخزاعي بسنده إلى البخاري عن الحسن بن مسلم الضرير عنهم[6].

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٦٠٦)، والكامل (٢/ ١٣٢٣)، وجامع أبي معشر (٣/ ٧٢٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩٢- ١٩٣)، والكامل (١/ ٤٤٥)، وجامع أبي معشر (١/ ٧٢٤- ٧٢٥).

(٢) ينظر جامع الروذباري (٣/ ٣٦٦).

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٦٠٦)، والكامل (٢/ ١٣٢٣)، وجامع أبي معشر (٣/ ٧٢٠)، والمصباح (٤/ ٢٣٢)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩١- ١٩٢)، والكامل (١/ ٤٤٢- ٤٤٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٧١٩- ٧٢٠)، والمصباح (١/ ٦٣٠).

(٤) تنظر القراءة في المنتهى (ص٦٠٦)، والكامل (٢/ ١٣٢٣)، وجامع أبي معشر (٣/ ٧٢٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩١- ١٩٢)، والكامل (١/ ٤٤٢- ٤٤٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٧١٩- ٧٢٠).

(٥) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ق٧٩/ أ]، وينظر طريقه فيه [ق٢٠/ ب- ق٢١/ أ].

(٦) تنظر القراءة في المنتهى (ص٦٠٦)، والكامل (٢/ ١٣٢٣)، وجامع أبي معشر (٣/ ٧٢٠)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٩١- ١٩٢)، والكامل (١/ ٤٤٢- ٤٤٣)، وجامع أبي معشر (١/ ٧١٩- ٧٢٠).

٩-١٥- والوليد بن حسان وروح بن قرة وفهد بن الصقر وخالد بن إبراهيم وبكير الزجاج وأبي الفتح النحوي وأيوب بن المتوكل سبعتهم عن يعقوب: من الكامل بطرقه إليهم؛ حيث خصّ النون بروح ورويس، فيكون غيرهما بالياء[١].

١٦-١٩- وأبو حاتم وأبو أيوب الذهبي وفضـــل الهذلي وأبو المهلب أربعتهم عن يعقوب: من المصباح – على ما يؤخذ من بعض نسخه- عن السمرقندي عن الأهوازي عن الجبي عن النقاش عن الزبيري عنهم؛ حيث خصّ وجه النون في بعض نسخ المصباح برويس، وإن جاء في عددٍ من نسخ المصباح الأخرى عن يعقوب مطلقًا سوى زيد[٢].

- وأطلق الروذباريّ النون عن يعقوب واستثنى عنه – فيمن استثنى- أبا مسلم[٣]، ولا يدرى طريقه عنه.

- **وصـف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصـحاب الكتب عن راوٍ، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن أصل طريقه الفرعيّ، وكثيرٌ منها يدور على المصباح بحسب ما تفيده بعض نسخه، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ من غير أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقات عن القارئ. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه جزم أوّلًا بالنون ليعقوب، ثم ذكر وجه الياء لابن مهران عن روح موسومًا بالانفراد[٤].

٢- ولم يذكره في الطيبة[٥].

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ١٣٢٣)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٤٤٠- ٤٤٢، ٤٤٦- ٤٤٧).

(٢) ينظر ما يتعلق بالقراءة في المصباح (٤/ ٢٣٢) مع إشارة المحقق إلى اختلاف النسخ، وتنظر الطرق فيه (١/ ٦٣٠).

(٣) ينظر جامع الروذباري (٣/ ٣٦٦).

(٤) ينظر النشر (٤/ ٣٩٤)، وكذلك في التقريب (٢/ ٧١٩)، وأخر في التقريب وجه ابن مهران عن وجه الباقين، فذكره بعد تمام الفراغ من بيان الأوجه المعتمدة، ووسطه في النشر بين بيان وجه يعقوب وبين بيان وجه الباقين.

(٥) ينظر طيبة النشر (ص١٢٦، البيت: ٩٥٤).

٣١٠- الموضع التاسع: انفراد ابن مهران عن روح بالخلاف في ﴿وُجْدِكُمْ﴾[الطلاق: ٦] بين الكسر والضم في الواو.

قال ابن الجزريّ: «فروى روح بكسر الواو، وانفرد ابن مهران بالخلاف عنه»(١).

- طريق ابن مهران عن روح من الطرق النشريّة، وسبق بيانه(٢).

- **مصدر الانفراد**: ورد هذا الوجه في الغاية لابن مهران، حيث ذكر الكسر بالخلف لروح(٣).

- **من وافقه**: لم أجد أحدًا وافقه عن روح سوى ما ذكره ابن شريح في مفردته، حيث قال: «قرأ روح ﴿مِن وُجْدِكُمْ﴾ بكسر الواو، وقد روي عنه ضمها»(٤)، وظاهره أنّ الضمّ حكايةٌ ليس من كتابه.

وذكر الروذباري الوجهين لهبة الله عن روح(٥)، ولا يُدرى هل أسند هذا الطريق عن غير ابن مهران أو لا، لسقوط طرقه فيما وصلنا من كتابه.

وصحّ الضمّ في النشر عن يعقوب من رواية رويس(٦).

---

(١) النشر (٤/ ٣٩٥).

(٢) ينظر: ص١٨٢.

(٣) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٩٢)، وكذلك في المبسوط (ص٢٦٦). ولم يذكر العراقي والهذليُّ والأندرابيُّ سوى كسر الواو عن روح، وقد أسند العراقيُّ والأندرابيُّ طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل، وأسند الهذليُّ والأندرابيُّ طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب، وأطلق أبو معشر الكسر عن روح ثم قال: (وعند ابن مهران مختلفٌ عن روح)، وقد أسند طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب وابن يحيى معًا، وذكر الروذباري كسر الواو للمعدّل عن روح، ثم قال: (بالوجهين: هبة الله عن روح)، ولا يدرى تفصيل طريق هبة الله وهل أسنده عن ابن يعقوب أو عن ابن يحيى، إلّا أنّ الظاهر أنّه أسنده من طريق ابن مهران. ينظر: الإشارة [ل٩٤/ ب]، والكامل (٢/ ١٣٢٤)، والإيضاح [ل٢٣١/ ب]، وجامع أبي معشر (٣/ ٧٢٢)، وجامع الروذباري (٣/ ٣٧٠).

(٤) مفردة يعقوب لابن شريح (ص١٦٦).

(٥) ينظر جامع الروذباري (٣/ ٣٧٠).

(٦) ينظر: النشر (٤/ ٣٩٥).

- **وصـف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصـحاب الكتب عن راويه، ولم أجد أحدًا وافقه عنه، وبعض طرق المنفرد المتفرّعة عنه لم تذكر هذا الوجه عنه. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة(١).

***

٣١١- الموضع العاشر: انفراد النهرواني عن الأصبهاني عن ورش بتسهيل همزة ﴿سَآئِل﴾ من ﴿سَالَ سَآئِل﴾[المعارج: ١].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد النهرواني عن الأصبهاني عن ورش بتسهيل ﴿سَآئِل﴾ بينَ بينَ هذا الموضع خاصة، كرواية الخزاعي عن ابن فليح عن ابن كثير، وسائر الرواة عن الأصبهاني عن ورش بخلافه»(٢).

- طريق النهرواني عن الأصبهاني في رواية ورش من الطرق النشريّة، وسبق(٣).

- **مصدر الانفراد:**

١- ذكر ابن سوار هذا الوجه في المستنير عن ورش من طريق النهرواني(٤).

٢- ولم يذكره ابن فارس في جامعه، ولا أبو العز في الكفاية، ولا الحافظ أبو العلاء في الغاية(٥). ولم أجد هذا الوجه عن النهرواني – سواءٌ من طرقه النشرية أو غيرها- سوى عند ابن سوار.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن هبة الله عن الأصـبهاني**: الأهوازي بسـنده إلى **الوراق والجبّي كلاهما عن هبة الله**: من جامع أبي معشـر عن الأهوازي؛ حيث نصّ أبو

---

(١) ينظر: طيبة النشر (ص١٢٦، البيت: ٩٥٥).

(٢) النشر (٤/ ٤٠٣).

(٣) ينظر: ص٣١٩.

(٤) المستنير لابن سوار (ص٥٨٧- ٥٨٨).

(٥) ينظر: الجامع لابن فارس (ص١٥٩- ١٦٠، ٥٤١)، وكفاية أبي العز (ص٨٦، ٣٠٧)، وغاية الاختصار (١/ ٢٠٧، ٢/ ٦٩١).

معشر على تخفيف الهمزة للأهوازي عن الأصبهاني عن ورش[1].

ثانيًا: من وافقه عن الأصبهاني: لم أجد أحدًا ذكر هذا الوجه عن الأصبهاني غير ما مرّ في المستنير عن النهرواني عن هبة الله وفي جامع أبي معشر عن الأهوازي – أي عن هبة الله– عن الأصبهاني.

ثالثًا: من وافقه عن ورش: لم أجد هذا الوجه عن ورشٍ من غير ما سبق عن الأصبهاني سوى فيما ذكره صاحب المصباح؛ إذ قال: «روى ورش من طريق المصريين بتخفيف الهمزة في سائل»[2].

رابعًا: من وافقه عن نافع: أبو قرة عن نافع: من جامع أبي معشر بطرقه إلى أبي قرّة؛ حيث نصّ أبو معشر على تخفيف الهمزة لأبي قرّة عن نافع[3].

– **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ أطلقه ابن الجزريّ عن بعض الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقةٌ عن شيخه – وهو أصل طريقه الفرعي– من جامع أبي معشر عن الأهوازي، وهي الموافقة الوحيدة في أصل طريقه الرئيسيّ، وورد هذا الوجه عن الراوي من المصباح من بعض طرقه، وورد عن القارئ من رواية غير مشهورةٍ. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحد من القراء سوى حمزة وقفًا.

وقد أطلق ابن الجزريّ هذا الانفراد عن الطريق الفرعيّ، مع أنّه لم يرد عنه من أكثر طرقه المتفرّعة عنه – على كثرتها–، ولم أجده عنه إلّا من طريقٍ واحدٍ.

– **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكره في الطيبة، وذكره في النشر موسومًا بالانفراد ومخالفة سائر الرواة عن الأصبهاني[4].

***

(١) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٧٣٣)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٧٧، ٣٧٨– ٣٧٩، ٣٨٦، ٣٩٠).

(٢) ينظر المصباح (٤/ ٢٥٥).

(٣) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٧٣٣)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٤٠٨– ٤٠٩).

(٤) ينظر النشر (٤/ ٤٠٣).

٣١٢- الموضع الحادي عشر: انفراد النهرواني عن هبة الله عن الأصبهاني عن ورش بالياء في ﴿يَسْلُكْهُ عَذَابًا﴾[الجن: ١٧].

قال ابن الجزريّ: «فقرأ الكوفيون ويعقوب بالياء، وانفرد النهرواني بذلك عن هبة الله عن الأصبهاني عن ورش، وخالفه سائر الرواة عن هبة الله؛ فرووه بالنون، وكذا رواه المطوّعي عن الأصبهاني»(١). وقال في التقريب: «وانفرد به النهرواني عن الأصبهاني عن ورش»(٢).

- طريق النهرواني عن الأصبهاني في رواية ورش من الطرق النشريّة، وسبق(٣).

- **مصدر الانفراد:**

١- ذكر هذا الوجه ابن سوار في "المستنير" والحافظ أبو العلاء في "الغاية" عن النهرواني القطان عن ورش. وذكره ابن فارس في "الجامع" عن الأصبهاني عن ورش، وجاء طريقه في "الجامع" من طريق النهرواني فحسب.

٢- ولم يذكره أبو العز في الكفاية(٤). ويلاحظ أنّ الحافظ أبا العلاء إنّما أسند طريق النهرواني من طريق أبي العزّ.

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن هبة الله عن الأصبهاني:**

---

(١) النشر (٤/ ٤٠٩).

(٢) التقريب (٢/ ٧٢٨).

(٣) ينظر: ص٣١٩.

(٤) ينظر جامع ابن فارس (ص٥٤٦)، والمستنير لابن سوار (ص٥٩٠)، وكفاية أبي العز (ص٣٠٩)، وغاية الاختصار (٢/ ٦٩٤).

١- أبو الحسن عليّ الوراق(١)**، وأبو الحسن ابن العّلاف**(٢)**، وأحمد بن عبد الله**(٣)، **ثلاثتهم عن هبة الله:** من طريق الأهوازي.

٤- وأبو حفص الطبري عن هبة الله: من جامع وتلخيص أبي معشر عن الصيدلاني عن أبي حفص؛ حيث ذكر في التلخيص الياء بالخُلف عن الأسدي - وهو الأصبهاني- ، وذكر في جامعه الياء عن: (داود والأصبهاني والأهناسي طريق الخزاعيّ)(٤). **وطريق التلخيص نشريٌّ.**

٥- وابن مهران عن هبة الله: من الكامل عن أبي الوفاء عن ابن مهران، وعن النَّوْجاباذي والزنبيلي كلاهما عن العراقي عن ابن مهران؛ حيث أطلق الهذليّ الياء لورشٍ من طريق الأسدي - وهو الأصبهاني-(٥).

ثانيًا: من وافقه عن الأصبهاني:

١، ٢- الشّذَائي عن دُلبة والدقاق كلاهما عن الأصبهاني:

---

(١) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٣٩٩)، وجامع أبي معشر (٣/ ٧٤١)، وتنظر الطرق في جامع الروذباري: (١/ ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٣)، وجامع أبي معشر: (١/ ٣٨٦، ٣٩٠).

(٢) تنظر القراءة في جامع الروذباري (٣/ ٣٩٩)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠١).

(٣) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٧٤١)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٧٧، ٣٧٨- ٣٧٩، ٣٨٦، ٣٩٠).

(٤) تنظر القراءة في تلخيص أبي معشر (ص٣٣٧)، وجامع أبي معشر (٣/ ٧٤١)، وتنظر طرقه في التلخيص (ص٢٨)، والجامع (١/ ٣٧٨- ٣٧٩).

(٥) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ١٣٣١)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٢٥٤، ٢٥٥). ولا يخفى ما فيه من الشذوذ ومخالفته لما في كتب شيوخه في هذا الطريق (ينظر الإشارة للعراقي: [ل٩٥/ ب]، وغاية ابن مهران (ص٩٣)، والمبسوط لابن مهران (ص٢٧٢)) ومخالفته لطرق ابن مهران الفرعيّة الأخرى (ينظر: الإيضاح [ل٢٣٣/ ب]، وجامع الروذباري: (٣/ ٣٩٩))، ولعلّ منشأ هذا الانفراد هو متابعته لعبارة الخزاعيّ، حيث ذكر الهذليّ عين عبارة الخزاعي مع تفاوت طرقهما، وقد وقع هذا منه مرارًا.

أ- من طريق أبي الفضل الخزاعي عن الشّذَائي: من كتابه المنتهى، ومن كامل الهذلي عن ابن شبيب عن الخزاعي، ومن جامع الروذباري عن أبي بكر المروزي عن الخزاعي.

ب- ومن طريق الكارَزيني عن الشّذَائي: من جامع أبي معشر عن الكارَزيني.

حيث نصّ الخزاعيُّ والهذليُّ على الياء لورشٍ من طريق الأسدي – وهو الأصبهاني-، وأطلق الروذباريُّ الياء عن الأصبهاني غير ابن مهران عنه، وذكر أبو معشر الياء عن: (داود والأصبهاني والأهناسي طريق الخزاعيّ)[1].

٢- وإبراهيم الفارسي عن الأصبهاني: من جامع البيان ومفردات الداني عن أبي الفتح عن عبد الباقي الخراساني عن إبراهيم الفارسي؛ حيث نصّ الداني في المفردات والتعريف على قراءة ورش عن الأصبهاني بالياء، وكذلك نصّ في جامع البيان على أنّ الأصبهاني رواه عن أصحابه عن ورش بالياء، ونصّ أنّه قرأ بذلك من طريق الأصبهاني[2].

٣- ومحمد بن أحمد المروزي عن الأصبهاني: من الكامل عن النَّوْجاباذي عن العراقي عن الطرازي الكاتب عن المروزي؛ كما سبق عن الكامل[3].

ثالثًا: من وافقه عن ورش:

---

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٦١٢)، والكامل (٢/ ١٣٣١)، وجامع الروذباري (٣/ ٣٩٩)، وجامع أبي معشر (٣/ ٧٤١)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤)، والكامل (١/ ٢٥٣)، وجامع الروذباريّ (١/ ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٢)، و جامع أبي معشر: (١/ ٣٧٩).

(٢) تنظر القراءة في المفردات السبع (ص٧٨)، والتعريف (ص١١١)، وجامع البيان (٢/ ١١٦٤- ١١٦٥)، وتنظر الطرق في المفردات السبع (ص٢٦- ٢٧)، والتعريف (ص٣٩)، وجامع البيان: (١/ ٢٠٦).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ١٣٣١)، وينظر الطريق (١/ ٢٥٥- ٢٥٦).

١- الأزرق عن ورش: من طريق الشّـذَائي عن الأهناسـي عن مواس والنحاس وابن سيف ثلاثتهم عن الأزرق: من طريق الخزاعي[١] والخبازي[٢] كلاهما عن الشّذَائي.

وذكر الداني هذا الوجه للشـذائي عن أصـحابه عن النحاس وغيره عن ورش، ونقل عن الشّـذَائي قوله: (وهي رواية المصـريين أجمعين ورواية داود بن أبي طيبة عن ورش)، قال الداني: (وهذا خطأ فاحش، والذي رواه المصـريون أجمعون من أهل الأداء وغيرهم ونصّ عليه داود وعبد الصـمد في كتابيهما وأبو يعقوب ويونس وأحمد بن صـالح النون، ولا يعرف أحد من أصحابهم غير ذلك)[٣].

٣- وأبو الأزهر عن ورش: من المستنير عن أبي الوليد العثماني الأندلسـي بسـنده إلى الفضـل بن يعقوب الحمراوي عن أبي الأزهر. ومن المصـباح عن ابن عتاب بسـنده إلى بكر بن سهل الدمياطي عن أبي الأزهر؛ حيث نصّ ابن سوار وأبو الكرم على الياء لأبي الأزهر عن ورش[٤].

٤- وداود بن أبي طيبة عن ورش[٥].

رابعًا: من وافقه عن نافع: ابن جبير: عن المسيبي عن نافع وعن الكسائي عن إسماعيل

(١) تنظر القراءة في المنتهى (ص٦١٢)، والكامل (٢/ ١٣٣١)، وجامع الروذباري (٣/ ٣٩٩)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٢١، ١٢٢)، والكامل (١/ ٢٤٤)، وجامع الروذباريّ (١/ ٢٩٦، ٢٩٨).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ١٣٣١)، وينظر الطريق فيه (١/ ٢٤٤).

(٣) ينظر: جامع البيان (٢/ ١١٦٤- ١١٦٥).

(٤) تنظر القراءة في المستنير (ص٥٩٠)، والمصباح (٤/ ٢٦٧)، وتنظر الطرق في المستنير (ص١٣٤- ١٣٥)، والمصباح (١/ ٢٨٣).

(٥) والمراد هنا: من غير طريق الأصبهاني. تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٧٤١)، وجامع الروذباري (٣/ ٣٩٩)، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٣٨٥- ٣٨٦)، وجامع الروذباري (١/ ٣٠٥).

عن نافع[١]، وعن كردم عن نافع[٢].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له موافقاتٌ في أصل طريقه الفرعيّ، ومنها موافقةٌ نشريّة، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الرئيسيّ، وموافقاتٌ عن الراوي، وموافقاتٌ يسيرة عن القارئ من رواية غير مشهورة. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة، مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد، ووصفه في النشر بمخالفة سائر الرواة له[٣].

***

---

(١) حكاه عنه الداني جامع البيان (٢/ ١١٦٤- ١١٦٥)، وذكر أنّه لابن جبير في جامعه ومختصره، وتنظر طرقه في جامع البيان (١/ ١٨٧، ١٩١).

(٢) في المصباح (٤/ ٢٦٧): (قرأ أبو الأزهر [وكردم] عن ورش عن نافع بالياء)، وما بين المعقوفتين من بعض نسخ المصباح، وفيها خللٌ لأنّه لا يروي كردم عن ورش بل عن نافع مباشرة. وتنظر طرقه في المصباح (١/ ٢٦٢- ٢٦٣).

(٣) ينظر النشر (٤/ ٤٠٩)، وتقريب النشر (٢/ ٧٢٨)، وطيبة النشر (ص١٢٧، البيت: ٩٦٤).

المبحث السادس: الانفرادات من سورة المزمل إلى آخر القرآن

٣١٣- الموضع الأول: انفراد عبد السلام عن الهاشمي الجوخاني عن الأشناني عن عبيد بن الصباح عن حفص بكسر النون من ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ﴾[المزمل: ١٧].

قال ابن الجزريّ: «واتفقوا على فتح النون من ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ﴾، إلا ما انفرد به أبو أحمد عبد السلام بن الحسين [البصري عن أبي الحسن](١) البصري الجوخاني [الهاشمي] عن الأُشناني عن عبيد بن الصباح عن حفص بكسر النون، فخالف سائر الرواة عن أبي الحسن البصري وعن الأشناني عن عبيد وعن حفص وعن عاصم، ولكنها رواية أبي بكر محمد بن يزيد بن هارون القطان عن عمرو بن الصباح عن حفص»(٢).

ويلاحظ أنّ ابن الجزريّ نسب في النشر هذا الانفراد إلى البصريّ شيخ ابن فارس وابن سوار، ولكنّه في غاية النهايّة جعله انفرادًا لابن سوار عن الهاشميّ، فقال في ترجمة الهاشميّ: «وقد انفرد ابن سوار عنه بكسر نون ﴿تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ﴾، لم يروه عنه غيرُه»(٣)، وما في النشر أدقّ،؛ لما سيأتي في (مصدر الانفراد).

- طريق عبد السلام عن الهاشمي الجوخاني عن الأشناني عن عبيد بن الصباح عن حفص من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: من طريق ابن فارس عنه — أي عبد السلام- عن الجوخاني بسنده المذكور، وذلك من جامع ابن فارس، ومن المستنير لابن سوار عن ابن فارس(٤).

- **مصدر الانفراد**: نصّ على هذا الوجه ابن فارس وابن سوار عن الجوخاني(٥).

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من طبعة النشر للشيخ الضباع (٢/ ٣٩٣) والدكتور السالم (٥/ ١٩٥١)، لانتقال نظر الناسخ من كلمة (البصري) الأولى إلى الثانية، وهو مثبتٌ في تحقيق النشر للدكتور أيمن سويد (٤/ ٢٧٠٥)، وتحقيق الدكتور خالد أبو الجود (٤/ ٤١٢).

(٢) النشر (٤/ ٤١٢- ٤١٣).

(٣) غاية النهاية (٢/ ٧٨٣).

(٤) ينظر النشر (١/ ٤٤٣- ٤٤٤، ٤٤٦- ٤٤٧، ٤٥٢)، وجامع ابن فارس (ص١٢١)، والمستنير (ص١٨٦).

(٥) ينظر جامع ابن فارس (ص٥٤٧)، والمستنر (ص٥٩١).

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه عن حفص ولا عن عاصم، سوى ما جاء في المصباح: «روى القطان عن عمرو عن حفص بكسر النون من غير ياء»[(١)]، ولم يسند هذا الطريق في المصباح، فهو حكاية.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعيّة عن القارئ، ولم أجد من وافقه عن الراوي ولا عن القارئ سوى ما ورد حكايةً عن الراوي من طريق رئيسيٍ آخر.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فأطلق عن القراء الاتفاق على فتح النون ثم ذكر الانفراد، وعادته إذا اعتدّ بالخلاف أن يصدّر القراءات بقوله: (واختلفوا)[(٢)].

٢- ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة[(٣)].

***

٣١٤- الموضـــع الثاني: انفراد أبي علي العطار عن النهرواني عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بالخطاب في ﴿ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ۝ وَتَذَرُونَ﴾[القيامة].

قال ابن الجزريّ: «فقرأهما المدنيان والكوفيون بالخطاب، وانفرد أبو علي العطار بذلك عن النهرواني عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وقد نصّ الأخفش عليهما في كتابيه بالغيب»[(٤)].

- طريق أبي علي العطار عن الأخفش في رواية ابن ذكوان من الطرق المســندة في النشـر. وجاء طريقه النشـريّ: عن أبي الفرج النهرواني عن أبي بكر النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان. وذلك من كتاب المستنير لابن سوار[(٥)].

---

(١) المصباح (٤/ ٢٧١).

(٢) ينظر النشر (٤/ ٤١٢).

(٣) ينظر طيبة النشر (ص١٢٧).

(٤) النشر (٤/ ٤١٥). وكتابا الأخفش: كتابه الخاص وكتابه العام، ينظر: شمول التعاريف لما أورده الداني في جامع البيان من نقول التصانيف، للدكتور عمر يوسف حمدان (ص٢٤٣).

(٥) ينظر النشر (١/ ٤١٣- ٤١٤، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢٥)، والمستنير (ص١٤١- ١٤٢).

- **مصدر الانفراد:** ذكر ابن سوار في المستنير هذا الوجه عن التغلبي وعن النهرواني عن النقّاش وعن الصيدلاني عن هبة الله عن الأخفش، والنشري منها طريقه عن النهرواني، وطريقه عن النهرواني جاء من طريق العطار فحسب(١).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن النهرواني عن النقاش: الفارسي عن النهرواني:** من التجريد عن الفارسي؛ حيث ذكر ابن الفحام أنّ الفارسيّ روى عن ابن ذكوان كنافع - أي بالتاء-(٢).

ثانيًا: من وافقه عن النقاش عن الأخفش:

١- الحمّامي عن النقاش: من التجريد عن الفارسي عن الحمّامي، ومن المصباح عن الشريف الهاشمي عن الحمّامي. **وهذان الطريقان نشريّان.**

٢- والسعيدي عن النقاش: من التجريد عن الفارسي عن السعيدي. **وهذا الطريق نشريّ.**

٣- والشريف الزيدي عن النقاش: من المصباح عن الشريف الهاشمي عن الزيدي. **وهذا الطريق نشريّ.**

حيث ذكر أبو الكرم الياء لابن عامر سوى النقاش عن ابن ذكوان عنه، فبالتاء، وسبق ما يتعلق بالتجريد(٣).

ثالثًا: من وافقه عن الأخفش عن ابن ذكوان:

---

(١) ينظر المستنير (ص٥٩٣).

(٢) تنظر القراءة في روضة المالكي (٢/ ٩٧١)، والتجريد (ص٣٢٩)، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٤٢)، والتجريد (ص٥٣).

(٣) تنظر القراءة في التجريد (ص٣٢٩)، والمصباح (٤/ ٢٨٠)، وتنظر الطرق في التجريد (ص٥٣)، والمصباح (١/ ٣٤٦- ٣٤٧). والفارسي - شيخ صاحب التجريد- أسند طريقي الحمّامي والسعيدي عن النقاش في جامعه، لكن العبارة في النسخة الخطية التي وصلتنا من الجامع لا تعطي القراءة بالتاء لهما، ففيها [ل٢١١/ ب]: (قرأ أهل المدينة والكوفة والحُلْواني وهشام[كذا] (بل تحبون) (وتذرون) بالتاء فيهما)، ولا يخفى أنّه لا ينبغي عطف هشام على الحُلْواني فإنّ الحُلْواني إنّما هو من طرق هشام، فلعلّه وقع خلل للناسخ.

١- هبة الله عن الأخفش: من طريق النهرواني عنه: من روضة المالكي عن النهرواني، ومن التجريد عن الفارسي عن النهرواني؛ حيث نصّ المالكيّ على التاء لهبة الله عن الأخفش، وذكر ابن الفحام أنّ الفارسيّ روى عن ابن ذكوان كنافع — أي بالتاء-(١).

٢- وابن حمدان عن الأخفش: من طريق الخزاعي(٢).

٣- وابن شنبوذ عن الأخفش: من طريق السامَرّي(٣).

رابعًا: من وافقه عن ابن ذكوان: التغلبي عن ابن ذكوان(٤).

وذكر صاحب الإعلان الخطاب بالخلف لابن ذكوان(٥)، ولا تدرى طرقُه لسقوط قسم الأسانيد ممّا وصلنا من كتابه، ولم يسند ابن الجزري طريقًا لابن ذكوان من الإعلان.

خامسًا: من وافقه عن ابن عامر:

١- الحُلْواني عن هشام: من طريق الفارسي(٦) والهاشمي — في ظاهر المصباح-(٧) كلاهما

---

(١) تنظر القراءة في روضة المالكي (٢/ ٩٧١)، والتجريد (ص٣٢٩)، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٤٢)، والتجريد (ص٥٣).

(٢) تنظر القراءة في المنتهى (ص٦١٥)، والكامل (٢/ ١٣٣٦)، وجامع الروذباري (٣/ ٤١٣)، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٣٧)، والكامل (١/ ٣٤٩)، وجامع الروذباري (١/ ٣٨٥).

(٣) تنظر القراءة في جامع البيان (٢/ ١١٦٩)، والإقناع (ص٣٨٩)، وتنظر الطرق في جامع البيان (١/ ٢٣٤)، والإقناع (ص٣٠- ٣١). وبعد أن ذكر ابن الباذش أنّ ابن شنبوذ قال بالتاء عن الأخفش، عقّب عليه أنّ الأخفش نصّ بالياء كالباقين.

(٤) ينظر: جامع البيان (٢/ ١١٦٩)، وجامع ابن فارس (ص٥٥١)، والإيضاح [ل٢٣٤/ ب- ٢٣٥/ أ]، وجامع أبي معشر (٣/ ٧٥٠)، وجامع الروذباري (٣/ ٤١٣)، والمستنير (ص٥٩٣)، والاختيار (٢/ ٧٨١). وحكاه أبو الطيب ابن غلبون في الإرشاد عن ابن مجاهد عن التغلبي (ص٨٣٨).

(٥) ينظر الإعلان (ص٥٠٤).

(٦) تنظر القراءة في جامع الفارسي [ل٢١١/ ب]، وروضة المعدل (٣/ ٤٢٧- ٤٢٨)، وتنظر الطرق في جامع الفارسي [ل١٠٤/ أ]، وروضة المعدل (١/ ٢٧٧).

(٧) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ٢٨٠)؛ حيث ذكر أنّ الحُلْواني روى عن هشام بالوجهين، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٥٢).

عن الشـــريف الزيدي عن النقاش عن الأزرق عن الحُلْواني، ومن طريق جعفر بن محمد عن الحُلْواني[١]، ومن طريق ابن شـاذان – في أحد الوجهين من جامع أبي معشـر وظاهر المصباح- عن الحُلْواني[٢]، ومن طريق ابن شجاع – في ظاهر المصباح- [٣].

٢، ٣- والوليد بن مسلم وعبد الحميد بن بكار: من روضة المعدّل[٤].

- **وصف الانفراد**: هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن راوٍ، ووردت له موافقةٌ عن شيخه – النهرواني-، ووردت له عدة موافقات عن أصل طريقه الفرعيّ من طرقٍ نشريّة، ووردت له عدّة موافقاتٌ عن طريقه الرئيسيّ، وموافقاتٌ يسيرة عن الراوي من غير طريقه الرئيســيّ، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ. وصــحّ هذا الوجه في النشــر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ فإنّه لم يذكره في الطيبة؛ بل جزم فيها بالغيب لابن عامر، مع وسمه للخطاب في النشر والتقريب بالانفراد، وأيضًا تعقّبه في النشر بمخالفته لنصّ الأخفش في كتابه[٥]. وهذا التعقّب ذكره ابن الباذش أيضًا في الإقناع[٦].

***

---

(١) تنظر القراءة في جامع ابن فارس (ص٥٥١)، وينظر الطريق فيه (ص٩٤).

(٢) تنظر القراءة في جامع أبي معشر (٣/ ٧٥٠)، والمصباح (٤/ ٢٨٠)؛ حيث ذكر أبو معشر الوجهين للخزاعي والطُّرَيْثيثي عن الحُلْواني عن هشام، وذكر أبو الكرم أنّ الحُلْواني روى عن هشام بالوجهين، وتنظر الطرق في جامع أبي معشر (١/ ٤٥٤- ٤٥٥)، والمصباح (١/ ٣٥٠- ٣٥١).

(٣) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ٢٨٠)؛ حيث ذكر أنّ الحُلْواني روى عن هشام بالوجهين، وينظر الطريق فيه (١/ ٣٥٠- ٣٥١).

(٤) تنظر القراءة في روضة المعدل (٣/ ٤٢٧- ٤٢٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٣٢- ٢٣٣).

(٥) ينظر النشر (٤/ ٤١٥)، وتقريب النشر (٢/ ٧٣١)، وطيبة النشر (ص١٢٧، الأبيات: ٩٦٩- ٩٧٠).

(٦) ينظر الإقناع (ص٣١).

٣١٥- الموضع الثالث: انفراد صاحب المبهج في ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾[الإنسان: ٤] بزيادة وجه الوقف بألف عن رويس من طريق النخاس.

قال ابن الجزريّ: «فقرأ ... رويس من طريق أبي الطيب غلام ابن شنبوذ... بالتنوين، ولم يذكر السعيدي في "تبصرته" عن رويس خلافه[1]، ووقفوا عليه بألفٍ بدلاً منه. وقرأ الباقون... بغير تنوين. ووقف منهم بالألف... روح من طريق المعدَّل، واختلف عن ابن كثير وابن ذكوان وحفص [أي في الوقف بالألف]... وأطلق الخلاف عنهم أيضاً أبو محمد سبط الخياط في "مبهجه"، **وانفرد** بإطلاقه عن يعقوب بكماله.

ووقف الباقون بغير ألف بلا خلاف، وهم: ... رويس من غير طريق أبي الطيب، وروح من غير طريق المعدّل ...»[2].

- طريق المبهج عن يعقوب من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ:

في رواية رويس: عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن **النخاس** عن التمار عن **رويس**.

وفي رواية روح: عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن ابن خشنام عن **محمد بن يعقوب المعدَّل** عن **ابن وهب** عن **روح**[3].

- **مصدر الانفراد**: قال السبط في المبهج: «قرأ نافع والكسائي وهشام والوليد بن مسلم وأبو بكر عن عاصم والشنبوذيّ عن الأعمش: ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ بالتنوين في الوصل، ووقفوا بالألف.

وقرأ الباقون بغير تنوين في الوصل، وهم: ابنُ كثير وابنُ محيصن وابنُ ذكوان والوليدُ بن عتبةَ **وأهلُ العراق** إلا الكسائيَّ وأبا بكر والشنبوذيَّ عن الأعمشِ.

---

(١) سقط هذا الموضع فيما وصلنا من تبصرة السعيدي، وقد أسند السعيدي رواية رويس من قراءته على ابن حبشان الجوهري عن التمار عن رويس.

(٢) النشر (٤/ ٤١٨).

(٣) ينظر النشر (١/ ٥١٥- ٥١٦، ٥١٨، ٥٢١- ٥٢٣، ٥٢٥)، والمبهج (١/ ١٦٧- ١٦٩).

واختلفوا في الوقف: فوقف أبو عمرو بألف، ووقف حمزة وخلف والمطوعيّ عن الأعمش بغير ألف»[1].

١- ويظهر من العبارة أنّه سكت عن بيان مذهب ابن كثير وابن ذكوان وحفص ويعقوب في الوقف، ففهم منه ابن الجزريّ إطلاق الخلاف عنهم.

٢- وجاء طريق يعقوب في المبهج من ثلاثة طرق:

فعن روح: من طريق ابن خشنام عن المعدّل عن ابن وهب عن روح، وعن رويس: من طريق الكارَزيني عن النخاس والشطوي كلاهما عن التمار عن رويس، وطريق الشطوي ليس نشريًّا.

٣- وعبارة ابن الجزريّ تفيد أن رويساً من غير طريق أبي الطيب يقف بلا ألف بلا خلاف، فيدخل في ذلك طريق النخّاس، وأنّ روحاً من طريق المعدّل يقف بالألف بلا خلاف[2].

فيكون الحاصل: أنّه انفرد في المبهج:

١- بزيادة وجه الوقف بغير ألف عن روح من طريق المعدّل.

٢- وبزيادة وجه الوقف بالألف عن رويس من طريق النخّاس[3].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن النخاس عن التمار عن رويس:** لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن رويس - من غير طريق النخاس عن التمار-: لم أجد هذا الوجه عن رويس في شيءٍ من الكتب، سوى ما نقله ابن الجزري عن السعيدي في التبصرة[4]،

---

(١) المبهج (٢/ ٨٦٨).

(٢) فصحّ الوجهان في الجملة عند ابن الجزري لرويس ولروح.

(٣) وتحسن الإشارة إلى أنّ السبط أطلق في الاختيار (نسخة كوبريلي زاده: [ل٢١١/ أ]) الوقف بالألف لأهل البصرة، واستثنى منهم الوليد ورويسًا. وقد أسند في الاختيار رواية رويس (١/ ١٥٥) من طريق النخّاس ورواية روح (١/ ١٥٣) من طريق ابن خشنام، لكن من غير طريق الكارزيني.

(٤) وهو يروي عن الجوهري عن التمار عن رويس، وليس طريق التبصرة نشريًّا.

وقد سقط هذا الموضع مما وصلنا من كتابه فيتعذّر التحقّق منه مباشرة، وسوى ما قاله ابن شريح في مفردة يعقوب بعد أن ذكر أنّ رويسًا وقف بغير ألف: «وروي عنه أيضا أنه وقف على ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ و﴿قَوَارِيرَاْ﴾ الأول[الإنسان: ١٥] بألف»[١]، وظاهره أنّه حكايةٌ ليس من طرقه.

وذكر ابن الجزري هذا الوجه أيضًا عن أبي الطيب غلام ابن شنبوذ عن التمار عن رويسٍ، ولم أجد هذا الوجه عنه[٢].

ولا يخفى أنّ عبارة المبهج ليست صريحةً في نسبة الوقف بالألف إلى رويس، فإنّه سكت عنه ولم يذكره فيمن وقف بألف ولا فيمن وقف بغير ألف، كما سكت عن روح وابن ذكوان وحفص وابن كثير، وإذ سكت عنهم ففي تعبير ابن الجزريّ - بأنّ المبهج **أطلق الخلاف** عنهم- تأمّلٌ. والله أعلم.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الرئيسيّ، ولم يوافقه أحدٌ عنه، وصحّ هذا الوجه في النشر عن الراوي من غير هذا الطريق الرئيسيّ. مع أنّي لم أجد هذا الوجه عن الطريق الذي صحّح عنه ابن الجزريّ هذا الوجه.

- **حكم ابن الجزريّ:** عبارة الطيبة قد تكون مجملة في هذا الوجه؛ إذ أطلق الخلف عن رويس، فلا تفيد عبارته في الطيبة قبولًا ولا ردًّا لهذا الوجه عن النخاس عن رويس؛ لما

---

(١) ينظر مفردة يعقوب لابن شريح (ص١٧٣).

(٢) لم يسند ابن الجزري طريق أبي الطيب إلّا من غاية الاختصار لأبي العلاء، ولم يذكر أبو العلاء هذا الوجه عن رويس، بل أطلق عن يعقوب — غير المعدل، وهو من طرق روح- ترك الألف في الحالين. (ينظر: غاية الاختصار ٢/ ٦٩٩)، وأيضًا أسند أبو العلاء طريق أبي الطيب في مفردة يعقوب على عين الوجه الذي أسنده في غاية الاختصار، وأطلق الوقف بغير ألف عن يعقوب سوى روحٍ من طريق أبي الطيب، وأبو الطيب الذي ذكر له الوقف بألف عن روح هو عينه أبو الطيب صاحب التمار صاحب رويس، فقد يكون هذا منشأ ما ذكره ابن الجزريّ هنا عن أبي الطيب عن رويس. والله أعلم.

فيها من الإجمال[1].

لكن لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه عن النخاس:

١- فقد جزم أوّلًا بالوقف بالألف لأبي الطيب غلام ابن شنبوذ عن رويس، وذكره عن السعيدي عن رويس، ثم ذكر الخلف عن بعض القراء، وحين فرّغ من بيان خلفهم ذكر انفراد السبط عن يعقوب، ثم عاد آخرًا فجزم بالوقف بغير ألف للباقين، ونصّ فيهم على رويس من غير طريق أبي الطيب[2].

٢- ولم يُشِرْ إلى هذا الوجه في التقريب عن النخاس عن رويس، وإنّما ذكر الوقف بالألف لأبي الطيب عن رويس، وجزم بالوقف بغير ألف لباقي طرق رويس ضمن إطلاقه هذا الوجه عن الباقين[3].

***

٣١٦- الموضع الرابع: انفراد صاحب المبهج في ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ بزيادة وجه الوقف بغير ألف عن روح من طريق المعدّل.

سبق ذكر عبارة ابن الجزري والمبهج في الموضع السابق.

- طريق المبهج عن المعدل عن روح من الطرق المسندة في النشر. وجاء طريقه النشريّ: عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن ابن خشنام عن **محمد بن يعقوب المعدَّل** عن **ابن وهب** عن **روح**[4].

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن الكارَزيني عن ابن خشنام: الهذلي بطرقه إلى ابن خشنام**؛ حيث أطلق الوقف بغير ألفٍ عن يعقوب، وجاءت طرقه عن ابن خشنام: ١- عن ابن سابور وأبي علي المالكي كلاهما عن القاضي أبي الحسين وابن عبد السلام البصري كلاهما عن ابن خشنام. ٢- وعن الجوردكي عن ابن خشنام. ٣- وعن ابن

(١) ينظر طيبة النشر (ص١٢٨، البيت: ٩٧١).

(٢) ينظر النشر (٤/ ٤١٧- ٤١٨).

(٣) ينظر تقريب النشر (٢/ ٧٣١- ٧٣٢).

(٤) النشر (١/ ٥١٥- ٥١٦، ٥١٨، ٥٢١- ٥٢٣، ٥٢٥)، المبهج (١/ ١٦٧- ١٦٩).

شبيب عن الخزاعي عن ابن خشنام. ٤- وعن القُهُندُزي عن الخبازي عن ابن خشنام(١). وهذه الطرق كلّها نشرية سوى طريق المالكي عن القاضي أبي الحسين(٢).

ثانيًا: من وافقه عن ابن خشنام عن ابن يعقوب المعدّل: أبو العلاء الهمذاني عن أبي العز عن غلام الهراس عن التكريتي والشينيزي كلاهما عن ابن خشنام: من غاية الاختصار لأبي العلاء؛ حيث ذكر أنّ المعدّل عن روح قرأ بغير ألفٍ في الوصل وبألفٍ في الوقف(٣). **وطريقا غاية الاختصار عن التكريتي والشينزي نشريّان.**

ثالثًا: من وافقه عن ابن يعقوب المعدل عن روح: ابن مهران عن هبة الله عن المعدل(٤)، **وطريقه من الغاية نشريّ.**

رابعًا: من وافقه عن روح: صحّ هذا الوجه في النشر عن روحٍ من غير طريق المعدّل(٥).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن أصل طريقه الفرعيّ، ووردت له عدّة موافقات والعديد منها نشريٌّ، وصحّ هذا الوجه في النشر عن أصل طريقه الرئيسيّ من أصل طريق فرعيٍّ آخر.

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ١٣٢٧)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٤٣٨- ٤٣٩).

(٢) يلاحظ أنّ ابن الجزريّ قَبِلَ هذا الوجه عن ابن وهب عن روح في الجملة، فإنّه قَبِلَه من طريق حمزة البصري عن ابن وهب، وإنّما أنكره من طريق المعدل عن ابن وهب، لكنّه لم يسند طريق حمزة البصري سوى من كامل الهذلي، فهو قد أخذ هذا الوجه من كامل الهذلي ومع ذلك لم ينبّه على ورود هذا الوجه عن المعدل من الكامل، مع أنّه ورد عنه هذا الوجه من عين العبارة التي تفيد هذا الوجه لحمزة البصري.

(٣) تنظر القراءة في غاية الاختصار (٢/ ٦٩٩)، وينظر طريقه فيه (١/ ١١٩)، مع أنّه أطلق في المفردة الوقف بألف لروح غير أبي الطيب، وقد أسند طريق المعدل من عين طريق غاية الاختصار، فيكون للمعدل الوقف بالألف من المفردة.

(٤) تنظر القراءة في الغاية (ص٩٤)، والمبسوط (ص٢٧٥)، والكامل (٢/ ١٣٣٧)، وجامع أبي معشر (٣/ ٧٥٢)، والإيضاح [ل٢٣٥/ أ]، وتنظر الطرق في الغاية (ص٢٩)، والمبسوط (ص٣٨)، والكامل (١/ ٤٤٢)، وجامع أبي معشر (١/ ٧١٨- ٧١٩)، والإيضاح [ل١٠٠/ ب].

(٥) ينظر: النشر (٤/ ٤١٨).

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه عن المعدّل عن ابن وهب: فقد جزم أوّلًا بالوقف بالألف لأبي عمرو وروح من طريق المعدّل، ثم ذكر الخلف عن ابن كثير وابن ذكوان وحفص، وحين فرّغ من بيان خلفهم ذكر انفراد السبط، ثم عاد آخرًا فجزم بالوقف بغير ألف للباقين، ونصّ فيهم على روح من غير طريق المعدّل[1].

وعبارة ابن الجزريّ في "الطيبة الجديدة" مجملةٌ فيما يتعلّق بهذا الانفراد؛ حيث أطلق الخلف عن روح[2]، وإطلاقه للخلف عن روح لا يقتضي أن يكون الخلف أيضًا للمعدّل عن ابن وهب عن روح، بل تصدق عبارته في الخلف عن روح إذا كان للمعدّل الوقف بالألف ولغيره الألف، كما تصدق في صور أخرى عديدة، وكلها على قدم التساوي في الاحتمال والإجمال.

ويلاحظ أنّ ابن الجزريّ لم يذكر وجه الوقف بغير ألف عن روح في الطيبة القديمة؛ إذ قال فيها:

.... معهم الوقف امـــــــــددا

(ع)ن (م)ن (د)نا بخلفهم (ش)همٌ (ح)فا ....[3]

فأطلق المدّ بلا خلف عن روح - المرموز له بالشين- كأبي عمرو، ولم يذكره في أصحاب الخلف.

***

٣١٧- الموضـــع الخامس: انفراد أبي الفرج الشـــنبوذي عن النقاشِ وعن ابنِ شـــنبوذ كلاهما عن الأزرق الجمال عن الحُلْواني عن هشـــام بتنوين ﴿كَانَتۡ قَوَارِيرَاْ﴾[الإنســـان: ١٥]، وكذلك صاحب العنوان عن هشام.

قـال ابن الجزريّ في ﴿كَانَتۡ قَوَارِيرَاْ﴾: «فقرأ المـدنيـان وابن كثير والكســـائي وخلف بالتنوين، ويقفون بالألف، وانفرد أبو الفرج الشـــنبوذي بذلك عن النقاش عن

(١) ينظر النشر (٤/ ٤١٧- ٤١٨).

(٢) ينظر طيبة النشر (ص١٢٨، البيت: ٩٧٣).

(٣) طيب النشر (نسخة لاله لي): [ل٨٢/ أ].

الأزرق وعن ابن شنبوذ عن الأزرق الجمّال عن الحُلْواني عن هشام»[1]. وذكر ابن الجزريّ أنّ صاحب العنوان ذكر التنوين في هذا الموضع ولكنّه لم يجعله متابعًا، لكنّه ضعّفه، حيث قال عند كلامه على (قواريرا من فضة) وهو الموضع الثاني: (وقال في (قواريرا من فضة): «فقرأ المدنيان وأبو بكر بالتنوين، ووقفوا عليه بالألف، وكذلك [أي بالتنوين] انفرد الشنبوذي فيه عن النقاش وابن شنبوذ من طريق الحُلْواني عن هشام -كما تقدم في الحرف الأول [أي ﴿كَانَتۡ قَوَارِيرَاْ﴾]-، إلا أن الشهرزوري روى هذا الحرف خاصة عن النقاش أيضاً، وكذلك روى صاحب العنوان **فيهما** عن هشام [أي بالتنوين]، ولعلّ ذلك من أوهام شيخه الطرسوسي عن السامَرّي عن أصحابه عن الحُلْواني؛ فإن أبا الفتح فارس بن أحمد وابن نفيس وغيرهما رويا عن السامَرّي في رواية هشام الحرفين بغير تنوين، وقد نص الحُلْواني عن هشام عليهما بغير تنوين. نعم؛ اختلف عن هشام من طريق الحُلْواني في الوقف على هذا الثاني»[2].

- طريقا الشنبوذي عن النقاش وعن ابن شنبوذ عن الأزرق الجمّال عن الحُلْواني عن هشام من الطرق المسندة في النشر، وكذلك طريق العنوان عن هشام.

وجاء طريق الشنبوذي النشريّ من كتاب المبهج عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشنبوذي عن النقاش وابن شنبوذ كلاهما عن الجمّال عن الحُلْواني عن هشام.

وجاء طريق صاحب العنوان النشريّ: عن الطرسوسي عن السامَرّي عن ابن عبدان عن الحُلْواني عن هشام[3].

- **مصدر انفراد الشنبوذي ومتابعة صاحب العنوان له:**

١- قال سبط الخياط في المبهج: «والأخفش والحُلْواني جميعاً عن هشام ﴿كَانَتۡ قَوَارِيرَاْ﴾: بالتنوين في الوصل»[4]. وجاء طريق الحُلْواني في المبهج: من طريق ابن شجاع

(١) النشر (٤/ ٤١٨).

(٢) النشر (٤/ ٤١٩- ٤٢٠).

(٣) ينظر النشر (١/ ٤٠٥- ٤٠٦)، والمبهج (١/ ٨٠)، ولم يذكر ابن خَلَف طرقه في العنوان وذكرها في الاكتفاء، وهذا الطريق مسندٌ فيه (ص٢١).

(٤) المبهج (٢/ ٨٦٨).

وابن شـــاذان والجمّال. وجاء طريق الجمّال: من طريق الكارَزيني عن الشـــنبوذي عن النقاش وابن شنبوذ وابن عبد الله ثلاثتهم عن الجمال، والنشري من جملة هذه الطرق هو طريق النقاش وابن شنبوذ عن الجمال عن الحُلْواني.

٢- وأطلق ابن خلف التنوين عن هشام في كتابه العنوان وكذلك في كتابه الاكتفاء، وقد أسند رواية هشام من طريق الطرسوسي عن السامَرّي عن ابن عبدان والجزيري فحسب، والنشريّ طريق ابن عبدان(١).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافق عن ابن شنبوذ أو عن النقاش عن الجمّال:**

لم أجد هذا الوجه عن ابن شـــنبوذ عن الجمال ســـوى ما مرّ في المبهج عن الشنبوذي عن أصحابه عن الجمّال.

وكذلك لم أجد هذا الوجه عن النقاش من غير المبهج، ســـوى ما ورد في كامل الهذلي؛ فإنّه أطلق التنوين عن هشام، وجاء طريقه عن النقاش عن الجمال:

١- من طريق الشريف الزيدي عن النقاش. **وهو نشريّ.**

٢- ومن طريق ابن مهران عن النقـاش: من طريق النَّوْجـاباذي عن العراقي عن ابن مهران، ومن طريق أبي الوفاء عن ابن مهران(٢).

ثانيًا: من وافقه عن الجمّال عن الحُلْواني: لم أجد هذا الوجه من طريق الجمّال سوى ما مرّ عن النقاش.

ثالثًا: من وافقه عن الحُلْواني عن هشام:

١، ٢- السامَرّي عن ابن عبدان والجزيري كلاهما عن الحُلْواني:

أ- من طريق ابن نفيس عن الســـامَرّي: من الكامل وروضـــة المعدل كلاهما عن ابن نفيس. **وطريقا الكامل والروضة نشريّان.**

---

(١) تنظر القراءة في العنوان (ص٢٠١)، والاكتفاء (ص٣٢٥)، وتنظر الطرق في الاكتفاء (ص٢١)، وطرق العنوان هي طرق الاكتفاء.

(٢) تنظر القراءة في الكامل (١/ ١٣٣٧)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٦٨).

ب- ومن طريق الطحان عن السامَرّي: من الكامل عن الشيرازي عن الطحان. **وهذا الطريق نشريّ.**

حيث أطلق الهذليُّ التنوين لهشام، وأطلق المعدل التنوين للحلواني عن هشام من غير طريق النقاش، وقد مرّ أنّ صاحب العنوان أطلق التنوين عن هشام، وقد أطلقه أيضًا عن هشام في كتابه الاكتفاء، وجاء طريقه من الكتابين: عن الطرسوسي عن السامَرّي عن ابن عبدان والجزيري كلاهما عن الحُلْواني، وطريق صاحب العنوان نشريّ[1]. وبما مرّ من موافقة الهذليّ والمعدّل بعدم التنوين عن السامَرّي قد يندفع ما ذكره ابن الجزريّ من احتمال كون التنوين وهمًا من الطرسوسيّ عن السامَرّي، وأطلق ابن الجزري عن ابن نفيس أنّه روى بغير تنوين، وقد ورد التنوين عن ابن نفيس من طريقين نشريّين.

٣-٨- والحسن بن العباس الرازي[2]، والفضل ابن شاذان[3]، وابن شجاع[4]، وابن عبد الرزاق[5]، والبلخي وابن عبديل[6]، ستتهم عن الحُلْواني.

رابعًا: من وافقه عن هشام:

---

(١) تنظر القراءة في العنوان (ص٢٠١)، والاكتفاء (ص٣٢٥)، والكامل (١/ ١٣٣٧)، وروضة المعدل (٣/ ٤٢٩- ٤٣٠)، وتنظر الطرق في الاكتفاء (ص٢١)، والكامل (١/ ٣٦٢- ٣٦٣)، وروضة المعدل (١/ ٢٢٧)، وطرق العنوان هي طرق الاكتفاء.

(٢) تنظر القراءة في الكامل (١/ ١٣٣٧)، وروضة المعدل (٣/ ٤٢٩- ٤٣٠)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٦٠)، وروضة المعدل (١/ ٢٢٧- ٢٢٨).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (١/ ١٣٣٧)، والمبهج (٢/ ٨٦٨)، وتنظر الطرق في الكامل (١/ ٣٦٤)، والمبهج (١/ ٧٩- ٨٠).

(٤) تنظر القراءة في المبهج (٢/ ٨٦٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٧٩).

(٥) تنظر القراءة في روضة المعدل (٣/ ٤٢٩- ٤٣٠)، وينظر طريقه فيه (١/ ٢٢٨).

(٦) تنظر القراءة في الكامل (١/ ١٣٣٧)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٣٦٥، ٣٦٧).

وابن عبديل: هو أبو جعفر محمد بن عَبْديل الرازي القاساني، يُعرف بالفارسي، روى القراءة عن الحلواني والفضل بن شاذان، أخذ عنه الحسين بن بندار والحسين بن يحيى وسلامة الموصلي. ينظر: غاية النهاية (٣/ ٤٨٣).

١- الأخفش عن هشام: من المبهج عن الشريف العباسي عن الكارَزيني عن الشّذَائي عن ابن الأخرم عن الأخفش؛ حيث ذكر التنوين للأخفش عن هشام(١).

٢- وأطلق الهذلي التنوين عن هشام، فدخل في ذلك سائر طرقه، وقد أسند روايته من طرق عديدة وفي سردها هنا طول، ولكن لا يخفى أنّ إطلاق الهذلي غير صحيح وأنّه في ذلك قد خالف عددًا من أصول طرقه(٢).

خامسًا: من وافقه عن ابن عامر:

١- أبو بشر الوليد بن مسلم(٣).

٢- والوليد بن عتبة: من جامع البيان بسنده إلى الحُلْواني عن ابن عتبة؛ حيث ذكر الدانيُّ التنوين لابن عتبة من غير طريق الأداء، ثم ذكر إسناده بالتنوين عن ابن عتبة(٤).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة عن طريقين فرعيّين عن أصل طريقهما الفرعيّ، ولم ترد له موافقاتٌ عن أحد طريقيه، وَوُفق في الطريق الآخر من الكامل من طريق نشريّ وغير نشريّ، ولم يوافقه أحد غير ذلك في أصل طريقه الفرعيّ، وورد هذا الوجه عن طريقه الرئيسيّ من عدّة طرقٍ وأغلبها يدور على الكامل وروضة المعدّل، وبعضها طرقٌ نشريّةٌ، وذكر له ابن الجزريّ متابعةً عن طريقه الرئيسيّ لكنّه ضعّفها، ووجدت أنّه معتضدةٌ بموافقات نشريّة، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي أغلبها

---

(١) تنظر القراءة في المبهج (٢/ ٨٦٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٨١).

(٢) تنظر القراءة في الكامل (١/ ١٣٣٧)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٣٥٩- ٣٦٩).

(٣) تنظر القراءة في المنتهى (ص٦١٦)، وجامع البيان (٢/ ١١٧٢)، والكامل (٢/ ١٣٣٧)، وجامع أبي معشر (٣/ ٧٥٣)، وجامع الروذباري (٣/ ٤١٧)، والإيضاح [ل٢٣٥/ أ]، وتنظر الطرق في المنتهى (ص١٤٠)، وجامع البيان (١/ ٢٤٠)، والكامل (١/ ٣٧٢)، وجامع أبي معشر (١/ ٤٦١)، وجامع الروذباري (١/ ٤٠٤- ٤٠٥)، والإيضاح [ل٩١/ ب- ٩٢/ أ]. وخصّ الروذباريّ هذا الوجه بطريق الثقفي.

(٤) ينظر جامع البيان (٢/ ١١٧٢)، وسند الداني إلى الحُلْواني عن ابن عتبة ليس من الطرق التي ذكرها في قسم الأسانيد، وإنّما ذكر في قسم الأسانيد سنده إلى ابن شاكر عن ابن عتبة (ينظر جامع البيان ١/ ٢٣٩).

يدور على الكامل، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ من روايات غير مشهورة. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزري:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكر التنوين لهشام في الطيبة(١).

***

٣١٨- الموضع السادس: انفراد الكارَزيني عن النخاس عن التمار بالوقف بالألف على ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَا۠﴾.

قال ابن الجزريّ: «وكلهم وقف بالألف إلا حمزة ورويساً، إلا أن الكارَزيني انفرد عن النخاس عن التمار عنه بالألف، وجميع الناس على خلافه»(٢).

- طريق الكارَزيني عن النخاس عن التمار عن رويس من الطرق النشريّة، وسبق(٣).

- **مصدر الانفراد:**

١- هذا الوجه مقتضى "المبهج"؛ حيث ذكر الوقف بالألف عن الكلّ إلا حمزة في غير رواية الضبي، فاندرج رويس فيمن قرأ بالألف(٤). وطريق رويس من المبهج جاء عن الكارَزيني عن **النخاس** و**الشطوي** كلاهما عن التمار عن رويس، وطريق الشطوي ليس نشريّاً.

٢- ولم يذكره الهذلي في "الكامل" ولا أبو معشر في "التلخيص" ولا أبو العزّ في "الكفاية" ولا أبو الكرم في "المصباح"(٥). فقد أطلق ابن الجزريّ هذا الوجه عن الكارَزيني مع أنّه لم يرد عن أكثر طرقه، ولم أجده عنه إلا عند السبط.

---

(١) ينظر طيبة النشر (ص١٢٨، الأبيات: ٩٧٢- ٩٧٣).

(٢) النشر (٤/ ٤١٩).

(٣) ينظر: ص٥٢٠ .

(٤) ينظر المبهج (٢/ ٨٦٨).

(٥) ينظر الكامل (٢/ ١٣٣٨)، وتلخيص أبي معشر (ص٣٤١)، وكفاية أبي العز (ص٣١٢)، والمصباح (٤/ ٢٨٥).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن النخاس عن التمار: أبو الحسين الفارسي عن الحمّامي عن النخاس:** من الجامع للفارسي؛ حيث خصّ القصر بحمزة غير الضبيّ، وأطلق الوقف بالألف للباقين، فاندرج فيهم رويسٌ بكماله(١).

ثانيًا: من وافقه عن رويس:

١- أبو الحسين الفارسي عن الجوهري عن النخاس: من الجامع للفارسي؛ كما سبق عنه(٢).

٢- والسامَرّي عن التمار: من مفردة يعقوب للداني عن أبي الفتح عن السامَرّي؛ حيث قال الداني في قسم الخلاف بين رويس وروح: (واتفقا على الأول [أي ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَاْ﴾ بالألف)(٣).

وحكى ابن شريح هذا الوجه، فقال بعد أن ذكر أنّ رويسًا وقف بغير ألف: (وروي عنه أيضا أنه وقف على ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ و﴿قَوَارِيرَاْ﴾ الأول بألف)(٤)، وظاهره أنّه حكايةٌ ليس من طريق كتابه، لكن يلاحظ أنّه أسند رواية رويس من طريق ابن نفيس عن السامَرّي عن التمار فحسب، فهو يلتقي مع الداني في السامَرّي.

ثالثًا: من وافقه عن يعقوب: صحّ هذا الوجه عن يعقوب في النشر من رواية روح(٥).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ نسبه ابن الجزريّ لبعض الطرق الفرعيّة عن أصل طريقه الرئيسي. ووردت له موافقةٌ واحدةٌ عن أصل طريقه، ووردت له موافقتان عن الراوي من طرقٍ رئيسةٍ أخرى. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ. وقد أطلق ابن الجزريّ هذا الانفراد عن الطريق الفرعيّ مع أنّه لم يرد عن هذا الطريق الفرعيّ من أكثر طرقه المتفرّعة عنه.

---

(١) تنظر القراءة في جامع الفارسي [ل٢١١/ ب]، وينظر الطريق فيه [ل١٠٥/ أ].

(٢) المصدر السابق.

(٣) تنظر القراءة في مفردة يعقوب للداني (ص١٣٠- ١٣١)، وينظر طريقه فيه (ص٢١).

(٤) ينظر مفردة يعقوب لابن شريح (ص١٧٣).

(٥) ينظر النشر (٤/ ٤١٩).

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه قال في التقريب: «وكلهم وقف بالألف إلا حمزة ورويسًا، واختلف عن روح، وانفرد الكارَزيني بالألف عن رويس»[١]، فقد جزم بالقصر لرويس وذكر الخلف لروح، ثمّ ذكر الانفراد آخرًا، ولو أنّه اعتدّ بخلافه لقال: وكلهم وقف بالألف إلا حمزة واختلف عن روح ورويس.

٢- وأطلق القصر عن رويس في الطيبة بلا خلاف[٢].

***

٣١٩- الموضع السابع: انفراد أبي عليّ العطار عن النهرواني من طريقه عن الداجوني عن هشام وعن النقاش عن ابن ذكوان بالوقف بغير ألف في ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَاْ﴾.

قال ابن الجزريّ: «وكلهم وقف عليه بالألف إلا حمزة ورويساً،... واختلف عن روح... وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني من طريق الداجوني عن هشام، والنقاشِ عن ابن ذكوان: بالوقف بغير ألف؛ فخالف سائر الناس»[٣].

- طريقا أبي علي العطار عن النهرواني من طريق الداجوني في رواية هشام، وعن النقاش في رواية ابن ذكوان من الطرق المسندة في النشر. وجاء هذان الطريقان:

١- عن النهرواني عن **زيد بن أبي بلال** عن **الداجوني الرملي** عن البيساني وابن ماموية وابن الحويرس ثلاثتهم عن **هشام**.

٢- وعن النهرواني عن **النقاش** عن **الأخفش** عن **ابن ذكوان**.

وذلك من المستنير عن أبي علي العطار[٤].

---

(١) تقريب النشر (٢/ ٧٣٢)، ونحوه في النشر (٤/ ٤١٩)، إلّا أنّ عبارة التقريب أقرب في المرام.

(٢) ينظر طيبة النشر (ص١٢٨، الأبيات: ٩٧٢- ٩٧٣).

(٣) النشر (٤/ ٤١٩).

(٤) ينظر النشر (١/ ٤٠٧- ٤١١، ٤١٣- ٤١٤، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢٥)، والمستنير (ص١٤٠- ١٤٢).

- **مصـــدر الانفراد:** قال ابن ســوار في المســتنير: «وكلهم وقف عليه بالألف إلا التغلبيَّ عن ابن ذكوان والنهرواني بإسـناده عن الداجوني عن هشـام وعن هبة الله[1] وعن النقّاش فيما ذكره شيخنا أبو علي العطار، وحمزة غير الضـبي، ويعقوب في غير رواية زيد وروح»[2]، وأسـند ابن سـوار طريق أبي علي العطار عن النهرواني عن النقاش في روايتين: الأولى: عن ابن أبي مهران عن الأحمـدين عن قـالون، والثـانيـة: عن الأخفش عن ابن ذكوان، وليس في عبارته ما يعيّن أحد الطريقين، بل تحتمل الإطلاق عن الطريقين.

- **من وافقه:**

١– من وافقه عن هشام:

أوّلًا: من وافقه عن النهرواني عن زيد عن الداجوني:

١- أبو علي المالكي عن النهرواني: من روضة المالكي. **وهذا الطريق نشريّ.**

٢- والفارسي عن النهرواني: من التجريد عن الفارسي. **وهذا الطريق نشريّ.**

حيث ذكر المالكيُّ أنّ هشــامًا وقف بغير ألف، وذكر ابن الفحام أنّ الفارســي روى عن ابن عامر الوقف بغير ألف[3].

ثانيًا: من وافقه عن الداجوني – من غير طريق النهرواني–:

---

(١) جاء طريق للعطار عن النهرواني عن **هبة الله** في رواية ابن ذكوان، وذلك من قراءة **هبة الله على الأخفش على ابن ذكوان**، وهو ليس من طرق النشر؛ فإنّ طريق الأخفش النشريّ منحصر في النقاش وابن الأخرم.

(٢) مخطوط المستنير (فيض الله ٩): [ل١٢٨/ ب]. والعبارة في تحقيق د. عمار الددو للمستنير (١/ ٥١٦): (وكلهم وقف عليه بالألف إلا التغلبيَّ عن ابن ذكوان والنهرواني بإسناده عن الداجوني عن هشام **عن** هبة الله **غير** النقّاش)، والعبارة في طبعة دار الكتب العلمية (ص٥٩٤): (وكلهم وقف عليه بالألف إلا التغلبيَّ عن ابن ذكوان **والداجونيَّ** عن هشامٍ **وعن** هبةِ الله **عن** النقّاش فيما ذكره شيخنا أبو علي العطار)، وكلا العبارتين فيهما خلل ظاهر؛ إذ طرق الداجوني وهبة الله والنقاش طرقٌ متباينة مستقلة لا تداخل بينها.

(٣) تنظر القراءة في روضة المالكي (٢/ ٩٧٣)، والتجريد (ص٣٣٠)، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٤١)، والتجريد (ص٥٢).

الهذلي – من ظاهر الكامل-:

١- عن ابن خشيش وابن يعقوب وابن الصقر ثلاثتهم عن زيد عن الداجوني.

٢- وعن ابن شبيب عن الخزاعي عن الشّذَائي عن الداجوني، وعن القُهُندُزي عن الخبازي عن الشّذَائي عن الداجوني. **وهذه الطرق كلّها نشريّة.**

حيث أطلق الهذليُّ الوقف بغير ألف للرملي – وهو الداجوني-، ولم يخصّه برواية أو قراءة، فظاهره أنّه للداجوني من جميع طرقه(١)(٢).

ثالثًا: من وافقه عن هشام: الحُلْواني عن هشام: من التجريد عن الفارسي عن الشريف الزيدي عن النقاش عن الأزرق الجمال(٣) عن الحُلْواني؛ حيث قال في التجريد: (قرأ الحرميان والكسائي وأبو بكر ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ الأول بالتنوين. ووقف عليه بغير ألف حمزة، **وروى الفارسي عن ابن عامر مثل حمزة في الوقف** [أي بغير ألف]. وقرأ بغير تنوين ووقف بألفٍ من بقي)، وهذا بظاهره يفيد الوقف بغير ألف للفارسيّ من جميع طرقه(٤).

٢- من وافقه عن ابن ذكوان:

أوّلًا: من وافقه عن النهرواني عن النقاش: لم أجد أحدًا وافقه.

ثانيًا: من وافقه عن النقاش عن الأخفش: الفارسي عن الحمّامي والسعيدي كلاهما عن النقاش: من ظاهر التجريد عن الفارسي؛ كما سبق(٥). **وطريقا التجريد نشريّان.**

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ١٣٣٨)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٣٦٥).

(٢) ويلاحظ أنّ الهذلي حين أسند طريق الداجوني في رواية هشام وفي رواية ابن ذكوان لم يسمّه بالرملي وإنّما سمّاه بالداجوني فقط، ولكنّه سمّى طريقه بطريق الرملي حين أسنده في بعض طرق قراءة ابن كثير، لكنّه ذكر (الرملي) في بعض المواضع وأراد به طريقه عن هشام، فحينئذٍ صار (الرملي) محتملًا لطرق الداجوني التي لم يترجم لها حين أسندها بأنّها طريق الرملي.

(٣) وقع سقطٌ في سند التجريد؛ حيث لم يذكر قراءة النقاش عن الجمال بل أسند النقاش عن الحُلْواني مباشرة، واستدرك ابن الجزريّ ذِكْرَ الجمال في طريق التجريد في النشر، وذِكْرُ الجمّال موافق لما ذكره الفارسي – شيخ ابن الفحام في هذا الطريق- في جامعه [ل١٠٤/ أ].

(٤) تنظر القراءة في التجريد (ص٣٣٠)، وينظر طريقه فيه (ص٥٢).

(٥) تنظر القراءة في التجريد (ص٣٣٠)، وتنظر طرقه فيه (ص٥٣).

ثالثًا: من وافقه عن الأخفش عن ابن ذكوان:

هبة الله عن الأخفش:

أ- من طريق النهرواني عن هبة الله: من روضة المالكي وجامع ابن فارس كلاهما عن النهرواني، ومن التجريد عن الفارسي عن النهرواني.

ب- ومن طريق الشامي عن هبة الله: من الكامل عن أبي الفضل الرازي عن الشامي.

حيث ذكر المالكيُّ وابنُ فارس والهذليُّ أنّ هبة الله عن الأخفش وقف بغير ألف، وذكر ابن الفحام أنّ الفارسي روى عن ابن عامر الوقف بغير ألف[1].

ثالثًا: من وافقه عن ابن ذكوان:

١- التغلبي عن ابن ذكوان[2].

٢- والداجوني عن الصوري عن ابن ذكوان: من ظاهر الكامل بطرقه إليه؛ حيث أطلق ترك الألف للرمليّ – وهو الداجوني-، ولم يخصّه برواية أو قراءة[3]، **وله ثلاثة طرق نشريّة عن الداجوني**[4]. ويشار إلى أنّ الداني – بعد أن ذكر الوقف بالألف لهشام والأخفش عن ابن ذكوان- قال: (والنص عن هشام وابن ذكوان في الوقف معدوم، وإنما نرويه من طريق التلاوة والأداء، وقد قال الحُلْواني عن هشام والتغلبي وغيرُه عن ابن ذكوان: هما بغير ألف ولا تنوين، وقال الأخفش في كتابيه: بغير تنوين. لم يزيدوا على ذلك شيئًا)[5].

---

(١) تنظر القراءة في روضة المالكي (٢/ ٩٧٣)، وجامع ابن فارس (ص٥٥٣)، والكامل (٢/ ١٣٣٨)، والتجريد (ص٣٣٠)، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٤٢)، وجامع ابن فارس (ص٩٢)، والكامل (١/ ٣٥٣)، والتجريد (ص٥٣).

(٢) ينظر: جامع ابن فارس (ص٥٥٣)، وجامع أبي معشر (٣/ ٧٥٣)، والمستنير (ص٥٩٤)، والاختيار (٢/ ٧٨٣)، والمصباح (٤/ ٢٨٤).

(٣) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ١٣٣٨)، وتنظر طرقه فيه (١/٣٥٢- ٣٥٣، ٣٥٨).

(٤) ووقعت في طريق الخبازي عن الشذائي عن الداجوني، والقباب وابن الموفق عن الداجوني. ينظر النشر (١/ ٤٢١، ٤٢٢).

(٥) ينظر: جامع البيان (٢/ ١١٧٣).

٣- من وافقه عن ابن عامر: الداجوني عن الصوري عن عبد الرزاق: من ظاهر الكامل؛ حيث أطلق ترك الألف للرمليّ – وهو الداجوني-، ولم يخصّه برواية أو قراءة[١].

- **وصف الانفراد**: هذا الانفراد – بالنسبة إلى رواية هشام- انفرادٌ لأحد الطرق الفرعيّة عن شيخه، ووردت له موافقاتٌ عن شيخه، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الرئيسي تدور على طريق الهذلي، ووردت له موافقةٌ عن الراوي من غير أصل طريقه الرئيسيّ، وأغلبها موافقاته من طرقٍ نشريّة.

وبالنسبة إلى رواية ابن ذكوان: فهذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعية عن شيخه كذلك، ولم يوافقه أحدٌ عن شيخه، ووردت له موافقة عن أصل طريقه الفرعيّ من طرق نشريّة، ووردت له موافقات عن أصل طريقه الرئيسيّ، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي وبعضها من طرق نشريّة تدور على الكامل. وورد هذا الوجه عن القارئ من غير هاتين الروايتين من طريق واحدٍ من الكامل.

وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه أطلق الوقف بالألف عن الكلّ، واستثنى حمزة ورويسًا وذكر الخلف عن روح، ثم بعد فراغه من بيان خلفِ روحٍ ذكر انفراد العطار، فلو أنّه اعتدّ بانفراده لذكر الخلف لهشام كما ذكره لروح[٢].

٢- ولم يُشِر في "التقريب" إلى الوقف بألف عن هشامٍ ولا على سبيل الانفراد، بل أطلق الوقف باللألف للكلّ واستثنى حمزة ورويسًا وذكر الخلف لروح، وذكر انفراد الكارَزيني بالألف عن رويس[٣].

---

(١) تنظر القراءة في الكامل (٢/ ١٣٣٨)، وينظر طريقه فيه (١/ ٣٥٨).

(٢) ينظر النشر (٤/ ٤١٩).

(٣) ينظر تقريب النشر (٢/ ٧٣٢).

٣- ولم يذكر الوقف بالألف لهشام في الطيبة(١).

***

٣٢٠- الموضع الثامن: انفراد أبي الفرج الشنبوذي عن النقاشِ وابنِ شنبوذ كلاهما عن الأزرق الجمال عن الحُلْواني عن هشـام بتنوين ﴿قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّـةٍ﴾[الإنسـان: ١٦]، ومتابعة صاحب العنوان عن هشام له.

قال ابن الجزريّ: «فقرأ المدنيان وأبو بكر بالتنوين، ووقفوا عليه بالألف، وكذلك انفرد الشـنبوذي فيه عن النقاش وابن شـنبوذ من طريق الحُلْواني عن هشـام -كما تقدم في الحرف الأول-، إلا أن الشـهرزوري روى هذا الحرف خاصة عن النقاش أيضاً، وكذلك روى صاحب العنوان فيهما عن هشام، ولعلّ ذلك من أوهام شيخه الطرسوسي عن السامَرّي عن أصحابه عن الحُلْواني؛ فإن أبا الفتح فارس بن أحمد وابن نفيس وغيرهما رويا عن السـامَرّي في رواية هشـام الحرفين بغير تنوين، وقد نص الحُلْواني عن هشـام عليهما بغير تنوين. نعم؛ اختلف عن هشـام من طريق الحُلْواني في الوقف على هذا الثاني»(٢).

- طريقا أبي الفرج الشـنبوذي عن النقاش وعن ابن شـنبوذ عن الأزرق الجمّال عن الحُلْواني عن هشام من الطرق النشريّة، وكذلك طريق صاحب العنوان عن هشام، وطريق المصباح عن النقاش. وسبق بيان طريقي الشـنبوذي والعنوان. وأما طريق المصـباح عن النقاش فقد جاء: من المصباح عن الشريف الهاشمي عن الشريف الزيدي عن النقاش عن الأزرق الجمال عن الحُلْواني(٣).

- **مصدر انفراد الشنبوذي ومتابعة صاحب العنوان والشهرزوري له:**

١- قال سـبط الخياط في المبهج: «وقرأ ﴿قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّـةٍ﴾ ... والأخفش والحُلْواني جميعاً عن هشـام: بالتنوين في الوصـل»(٤). وجاء طريق الحُلْواني في المبهج: من طريق ابن

(١) ينظر طيبة النشر (ص١٢٨، الأبيات: ٩٧٢- ٩٧٣).

(٢) النشر (٤/ ٤١٩- ٤٢٠).

(٣) ينظر: (ص١٢٠٢)، والنشر (١/ ٤٠٥، ٤٠٦)، والمصباح (١/ ٣٥٢).

(٤) المبهج (٢/ ٨٦٨).

شــجاع وابن شــاذان والجمّال، وطريق الجمّال جاء من ثلاثة طرق: طريق ابن عبد الله النقاش وابن شـنبوذ، والنشـري من جملة هذه الطرق هو طريق النقاش وابن شـنبوذ عن الجمال عن الحُلْواني.

٢- وأطلق ابن خَلَف التنوين عن هشـــام في كتابه العنوان وكذلك في كتابه الاكتفاء، وقد أسـند رواية هشـام من طريق الطرسـوسـي عن السـامَرّي عن ابن عبدان والجزيري فحسب، والنشريّ طريق ابن عبدان(١).

٣- وأمّا أبو الكرم فلم يذكر التنوين لابن عامر إلّا من طريق الأخفش عن هشـــام ومن رواية الوليد ابن مســلم، ولا شـــيء من هذه الطرق نشـريّ، ولم يذكر التنوين من طريق النقاش خلافًا لما نقله عنه ابن الجزري(٢).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافق عن الحُلْواني:** الموافقات من طريق الحُلْواني هي عين الموافقات التي وردت في موضع ﴿كَانَتۡ قَوَارِيرَاْ﴾، فلتراجع ثمّة.

ثانيًا: من وافقه عن هشام:

١- الأخفش عن هشـام: من المبهج والمصباح كلاهما عن العباسـي عن الكارَزيني عن الشّـذَائي عن ابن الأخرم عن الأخفش؛ حيث ذكر السبط وأبو الكرم التنوين للأخفش عن هشام(٣).

٢- وأطلق الهذلي التنوين عن هشـام، فدخل في ذلك سـائر طرقه، وقد أسـند روايته من طرق عديدة وفي ســـردها هنا طول، ولكن لا يخفى أنّ في إطلاق الهذلي نظرًا وأنّه في ذلك قد خالف عددًا من أصول طرقه(٤).

---

(١) تنظر القراءة في العنوان (ص٢٠١)، والاكتفاء (ص٣٢٥)، وتنظر الطرق في الاكتفاء (ص٢١)، وطرق العنوان هي طرق الاكتفاء.

(٢) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ٢٨٥).

(٣) تنظر القراءة في المبهج (٢/ ٨٦٨)، والمصباح (٤/ ٢٨٥)، وتنظر الطرق في المبهج (١/ ٨١)، والمصباح (١/ ٣٥٥).

(٤) تنظر القراءة في الكامل (١/ ١٣٣٧)، وتنظر طرقه فيه (١/ ٣٥٩- ٣٦٩).

خامسًا: من وافقه عن ابن عامر:

١- الوليد بن مسلم(١).

٢- والوليد بن عتبة: من جامع البيان بسـنده إلى الحُلْواني عن ابن عتبة؛ حيث ذكر الدانيُّ التنوين لابن عتبة من غير طريق الأداء، ثم ذكر إسناده بالتنوين عن ابن عتبة(٢).

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ ذكره ابن الجزريّ عن بعض الطرق الفرعيّة عن طريقين فرعيّين، ولم ترد له موافقاتٌ عن أحد طريقيه، وَوُفق في الطريق الآخر من الكامل من طريق نشريّ وغير نشريّ، وذكر ابن الجزري له متابعةً من الطريق الآخر ولم أجدها، ولم يوافقه أحد غيره في أصل طريقه الفرعيّ، وورد هذا الوجه عن أصل طريقه الرئيسيّ من عدّة طرقٍ وأغلبها يدور على الكامل وروضة المعدّل، وبعضها طرقٌ نشريّةٌ، وذكر له ابن الجزريّ متابعةً عن أصل طريقه الرئيسيّ لكنّه ضعّفها، ووجدت أنّها معتضدةٌ بموافقاتٌ نشريّة، ووردت له موافقاتٌ عن الراوي أغلبها يدور على الكامل، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ من روايات غير مشهورة. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فإنّه لم يُشِر إلى التنوين عن هشام في "تقريب النشر" ولا على سبيل الانفراد، بل أطلق عدم التنوين له في الباقين(٣).

٢- ولم يذكر التنوين لهشام في الطيبة(٤).

---

(١) ينظر: المنتهى (ص٦١٦)، وجامع البيان (٢/ ١١٧٢)، والكامل (٢/ ١٣٣٧)، وجامع أبي معشر (٣/ ٧٥٣)، والإيضاح [ل٢٣٥/ أ]، والمبهج (٢/ ٨٦٨)، والمصباح (٤/ ٢٨٥).

(٢) ينظر جامع البيان (٢/ ١١٧٢)، وسند الداني إلى الحُلْواني عن ابن عتبة ليس من الطرق التي ذكرها في قسم الأسانيد، وإنّما ذكر في قسم الأسانيد سنده إلى ابن شاكر عن ابن عتبة (ينظر جامع البيان ١/ ٢٣٩).

(٣) ينظر تقريب النشر (٢/ ٧٣٣).

(٤) ينظر طيبة النشر (ص١٢٨، الأبيات: ٩٧٢- ٩٧٤).

٣٢١- الموضـــع التاســـع: انفراد ابن مهران عن روح بالواو في ﴿أُقِّتَتْ﴾[المرســلات: ١١].

قال ابن الجزريّ: «وانفرد ابن مهران عن روح بالواو، لم يروه غيره»(١).

- طريق ابن مهران عن روح من الطرق النشريّة، وسبق بيانه(٢).

- **مصدر الانفراد**: قال ابن مهران في الغاية: «(وقتت) خفيف [يريد في القاف]: يزيد [هو أبو جعفر]، مخفف [يريد إبدال الهمزة واوًا]: أبو عمرو **وروح** وزيد»، وأطلق في المبسوط الواو مع التشديد في القاف عن يعقوب، ثم ذكر الهمز لرويس فكان في قوّة استثنائه من الواو، وبقي روح على حكمه بالواو(٣).

- **من وافقه**: **أوّلًا: من وافقه عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب**: أبو الكرم بطرقه إلى ابن خشـــنام عن ابن يعقوب المعدل عن ابن وهب، **وهي**: **طريق الكارَزيني عن ابن خشنام**: من المصباح عن الشريف العباسي عن الكارَزيني، **وطريق المسافر بن الطيب عن ابن خشـــنام**: من المصـــباح عن ابن عتاب وثابت بن بندار وأحمد بن عبد

---

(١) النشر (٤/ ٤٢٣).

(٢) ينظر: ص١٨٢.

(٣) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٩٥)، والمبسوط (ص٢٧٦). وورد هذا الوجه عن ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل من الإشارة للعراقيّ، وورد لابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل وابن يعقوب المعدل معاً من الإيضاح للأندرابي، ولم يرد من جامع أبي معشر مع إسناده لطريقي ابن يعقوب وابن الوكيل. وذكر الروذباري هذا الوجه لابن مهران عن روح، ولا تُدرى طرقه. وأسند الهذليّ طريق ابن مهران عن ابن يعقوب المعدل لكنه ذكر هذا الوجه بخلاف ما ورد عن ابن مهران، فقال بعد أن ذكر لبعض القراء قلب الواو همزة: (زاد ابن مهران روحًا وزيدًا إلّا أنّه خفف)، وما ذكره من التخفيف — يعني في القاف- مخالفٌ لما نصّ عليه ابن مهران في المبسوط والعراقيُّ في الإشارة والأندرابي في الإيضاح، وقول ابن مهران في الغاية: (خفيف: يزيد، مخفف: أبو عمرو وروح وزيد) يريد به أنّ أبا جعفر قرأ بتخفيف القاف، وأنّ أبا عمرو وروحًا وزيدًا قرأوا بإبدال الهمزة واوًا، ولم يذكرهم مع أبي جعفر في التخفيف — أي للقاف- فيكون لهم التشديد. وذَكَرَ الهذليُّ أنّ ما ذكره ابن مهران بخلاف الجماعة وأنه لم يجده في المجرد. ينظر: الإشارة [ل٩٧/ أ]، والكامل (٢/ ٨٢٥)، والإيضاح [ل٢٣٥/ ب]، وجامع أبي معشر (٣/ ٧٥٧)، وجامع الروذباري (٣/ ٤٢٣).

القادر البغدادي وأبي الخطاب أربعتهم عن المسافر بن الطيب؛ حيث أطلق أبو الكرم الواو عن روح[(١)]. **وطرق أبي الكرم السابقة نشريّة.**

ثانيًا: من وافقه عن روح – من غير طريق المعدل عن ابن وهب-:

١- الحنبلي عن هبة الله بن جعفر عن ابن الوكيل عن روح: من المصباح عن ابن عتاب عن القاضي أبي العلاء عن الحنبلي؛ حيث أطلق أبو الكرم الواو عن روح. **وهذا الطريق أسنده في النشر** لكن على غير هذا الوجه، ويلاحظ أن ابن مهران أسند رواية روح من طريق هبة الله عن ابن الوكيل أيضًا[(٢)].

٢- والأهوازي بسنده إلى الزبيري عن روح: من المصباح كما سبق عنه[(٣)].

٣- ومسلم بن سلمة عن روح: من مفردة أبي العلاء الهمذاني بسنده إليه[(٤)].

ثالثًا: من وافقه عن يعقوب[(٥)]: زيد عن يعقوب[(٦)].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لبعض الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ووردت له موافقاتٌ عن أصل طريقه الفرعيّ من طرقٍ نشريّة تدور على المصباح من إطلاق عبارته، ووردت له موافقاتٌ يسيرةٌ عن الراوي، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ من إحدى رواياته. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

---

(١) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ٢٨٩)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٦٢٦- ٦٢٧).

(٢) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ٢٨٩)، وتنظر الطرق فيه (١/ ٦٢٥- ٦٢٦).

(٣) تنظر القراءة في المصباح (٤/ ٢٨٩)، وينظر الطريق فيه (١/ ٦٣٠).

(٤) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ق٨٠/ ب]، وينظر طريقه فيه [ق٢٠/ أ].

(٥)

(٦) تنظر القراءة في جامع الفارسي [ل٢١٢/ أ]، والمستنير (ص٥٩٥)، وكفاية أبي العز (ص٣١٣)، والمصباح (٤/ ٢٨٩)، وتنظر الطرق في جامع الفارسي [ل١٠٥/ أ]، والمستنير (ص٢٢٦- ٢٢٧)، وكفاية أبي العز (ص٦٥- ٦٦)، والمصباح (١/ ٦٢٩- ٦٣٠)، ومفردة يعقوب لأبي العلاء الهمذاني [ق٨٠/ ب]. وكذلك ورد هذا الوجه لزيد من طريق ابن مهران عن هبة الله، من كتب ابن مهران ومن طرق من أسند عنه، ويلاحظ موافقة الحنبلي لابن مهران عن هبة الله في هذا الوجه.

- **حكم ابن الجزريّ**: لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه: إذ لم يذكر هذا الوجه في الطيبة عن يعقوب، مع وسمه له في النشر بالانفراد وأنه لم يروه غير ابن مهران. وأيضًا فإنه في النشر ذكر أوّلًا أنّه قرأ أبو عمرو وابن وردان بالواو، وأنه اختلف عن ابن جماز، وبعد فراغه من بيان خلف ابن جماز ذكر انفراد ابن مهران عن روح بالواو موسومًا بالانفراد، ولو أنّه اعتدّ بخلافه عن روح لذكر الخلف لابن جماز وروح من الرأس(١).

***

٣٢٢- الموضــع العاشــر: انفراد ابن مهران عن روح بالظاء في ﴿بِضَـنِينٍ﴾[التكوير: ٢٤].

قال ابن الجزريّ: «فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس بالظاء، وانفرد ابن مهران بذلك عن روح أيضاً»(٢).

- طريق ابن مهران عن روح من الطرق النشريّة، وسبق بيانه(٣).

- **مصــدر الانفراد: ورد هذا الوجه عن روح في الغاية والمبســوط لابن مهران،** حيث أطلق في "الغاية" الظاء عن أهل البصـرة ولم يسـتثنِ أحدًا عن يعقوب، وأطلق في "المبسوط" الظاء عن يعقوب، فدخل في ذلك روح(٤).

---

(١) ينظر النشر (٤/ ٤٢٣)، وتقريب النشر (٢/ ٧٣٣)، وطيبة النشر (ص١٢٨، الأبيات: ٩٧٦-٩٧٧).

(٢) النشر (٤/ ٤٣٢).

(٣) ينظر: ص١٨٢.

(٤) ينظر: الغاية لابن مهران (ص٩٦)، والمبسوط (ص٢٨٠). وورد هذا الوجه عن ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل من الإشارة للعراقيّ وجامع أبي معشر، ووروده لابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل وابن يعقوب المعدل معاً من الإيضاح للأندرابي، ولم يرد عن ابن يعقوب المعدل في جامع أبي معشر والكامل مع إسنادهما لطريقه، والهذليُّ لم يذكر هذا الوجه عن ابن مهران مطلقًا. وذكر الروذباري هذا الوجه لهبة الله عن روح، ولا تدرى طرقه. ينظر: الإشارة [ل٩٨/ أ] والكامل (٢/ ١٣٤٥)، والإيضاح [ل٢٣٧/ ب]، وجامع الروذباري (٣/ ٤٤٠)، وجامع أبي معشر (٣/ ٧٦٨).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن روح:** لم أجد أحدًا وافقه عن ابن وهب ولا عن روح، سوى ما جاء في مفردة يعقوب لابن شريح عن ابن نفيس عن السامَرّي عن أبي الطيب ابن حمدان عن روح؛ إذ قال: (وقرأ يعقوب ﴿بِضَنِينٍ﴾ بالظاء، وقد قرأته لروح أيضا بالضاد)[1]، ويؤخذ منه الخلف لروح.

وذكر الروذباريّ هذا الوجه لهبة الله عن روح، والظاهر أنّه أسنده من طريق ابن مهران، لكن لا يُدرى هل أسنده أيضًا عن غير ابن مهران فيكون موافقًا له أم لا؟

ثانيًا: من وافقه عن يعقوب: صح هذا الوجه عن يعقوب في النشر من رواية رويس[2].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ، ووردت له موافقةٌ واحدةٌ من غير أصل طريقه. وصحّ هذا الوجه في النشر عن القارئ من غير هذه الرواية.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكر هذا الوجه في الطيبة عن روح، مع وسمه في النشر والتقريب بالانفراد[3].

***

٣٢٣- الموضع الحادي عشر: انفراد ابن مهران عن روح بالغيب في ﴿بَلۡ تُؤۡثِرُونَ﴾[الأعلى: ١٦] في كل كتبه، وبالخلاف عن رويس في بعضها.

قال ابن الجزريّ: «فقرأ أبو عمرو بالغيب، وانفرد ابن مهران بذلك عن روح في كلّ كتبه، وبالخلاف عن رويس في بعضها»[4].

---

(١) تنظر القراءة في مفردة يعقوب لابن شريح (ص١٧٧)، وينظر طريقه فيه (ص٥١).

(٢) ينظر: النشر (٤/ ٤٣٢).

(٣) ينظر النشر (٤/ ٤٣٢)، وتقريب النشر (٢/ ٧٣٧)، وطيبة النشر (ص١٢٩، الأبيات: ٩٨٤-٩٨٥).

(٤) النشر (٤/ ٤٣٨)، ويلاحظ أنّه في تقريب النشر (٢/ ٧٣٩) ذكر انفراد ابن مهران عن روح ولم يتعرّض لانفراده عن رويس.

- **طريق ابن مهران عن روح ورويس** من الطرق النشريّة، وسبق بيان ذلك(١).

- **مصـــدر الانفراد**: قال ابن مهران في الغاية: «﴿يُؤْثِرُونَ﴾ بالياء: أبو عمرو، وروح، ويزيد، وقتيبة». وقال في المبسوط: «قرأ أبو عمرو، ويعقوب، وقتيبة عن الكسائي ﴿بَلْ يُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ بالياء، وقرأ الباقون ورويس(٢) عن يعقوب: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾ بالتاء»(٣).

- **من وافقه: أوّلًا: من وافقه عن رويس أو روح**: لم أجد أحدًا وافقه عن روح. **وأمّا رويس**: فقد ورد هذا الوجه عنه من الإشارة للعراقي عن أبي الحسين أحمد بن محمد

---

(١) تنظر القراءة في الإشارة [ل٩٨/ ب]، وينظر طريقه فيه [ل٩/ أ]. ويلاحظ أنّ العراقي أسند رواية رويس من طريق ابن مهران أيضًا.

(٢) لعلّ ابن الجزري فهم من إطلاقِ ابن مهران الياء عن يعقوب ثم ذكرِه لرويس فيمن قرأ بالتاء أنّ هذا يفيد الوجهين لرويس، وهذا فيه نظرٌ، لأنّ هذا أسلوبٌ من أساليب التخصيص، فذكره لرويس في الوجه الثاني في قوة تخصيصه من الوجه الأول، فكأنه قال: (يعقوب غير رويس بالياء)، يدلّ على أنّ مراده التخصيص: أنّه لم يذكر الياء لرويس في الغاية مع أنّه أسنده من عين طريق المبسوط، ولكن يشار إلى أن العراقي أطلق الياء عن رويس وكأنّه فهم الياء لرويس من عبارة ابن مهران، ولكن الهذلي والأندرابي والروذباري لم يذكروا هذا الوجه عن رويس مع أنّهم أسندوه عن ابن مهران. وحينئذٍ قد يقال: إنّ ابن الجزري رأى أنّ عبارة ابن مهران محتملة لأن يراد منها التخصيص أو إطلاق الوجهين لرويس، ولكنّه رجّح الاحتمال الثاني نظرًا لأن العراقي تلميذ ابن مهران أطلق الياء عن رويس. والله أعلم

(٣) الغاية لابن مهران (ص٩٦)، والمبسوط لابن مهران (ص٢٨٢)، وأطلق العراقي الياء عن يعقوب في الإشارة [ل٩٨/ ب]، وقد أسند رواية روح من طريق ابن مهران عن هبة الله عن ابن الوكيل فحسب، وأسند رواية رويس من طريق ابن مهران ومن غيره، وذكر الأندرابي الياء لهبة الله عن روح [ل٢٣٧/ ب]، وقد أسند هذا الطريق عن ابن مهران عن هبة الله عن ابن يعقوب وابن يحيى معًا، ولم يذكر الياء لرويس، ولم يذكر الهذليّ الياء سوى لزيد (/ ١٣٤٨)، ولم يذكر الروذباري الياء لرويس بل ذكرها لهبة الله عن روح (٣/ ٤٥٢)، والظاهر أنّه أسند طريق هبة الله من طريق ابن مهران، وسقط هذا الموضع فيما وصلنا من جامع أبي معشر.

بن يعقوب عن التمار؛ حيث أطلق العراقيُّ الياء عن يعقوب[1].

ثانيًا: من وافقه عن يعقوب: زيد[2] والوليد بن حسان[3] كلاهما عن يعقوب.

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوييه، ووردت له موافقةٌ واحدةٌ عن أحد الراويين، ولم ترد له أي موافقة عن الراوي الآخر، ووردت له موافقاتٌ عن القارئ من عدّة طرق. وصحّ هذا الوجه في النشر من غير هذه القراءة.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه؛ إذ لم يذكر هذا الوجه في الطيبة، بل خصّ وجه الياء بأبي عمرو[4].

***

٣٢٤- الموضع الثاني عشر: انفراد أبي الكرم الشهرزوري في المصباح عن روح بضم النون وتخفيف الفاء من ﴿ٱلنَّفَّٰثَٰتِ﴾[الفلق: ٤].

قال ابن الجزريّ بعد ذكره لقراءة رويس والجمهور: «وكذلك (النفاثات) مما انفرد به الشهرزوري في كتابه "المصباح" عن روح بضمّ النون وتخفيف الفاء، جمع (نُفاثة)، وهو ما نفثته من فيك»[5].

- طريق أبي الكرم من المصباح عن روح من الطرق النشريّة، وسبق[6].

---

(١) ينظر: ص١٨٢.

(٢) ينظر: المنتهى (ص٦٢٥)، والكامل (٢/ ١٣٤٨)، وجامع الروذباري (٣/ ٤٥٢)، والمستنير (ص٦٠٢)، وروضة المعدل (٣/ ٤٤٩)، وكفاية أبي العز (ص٣١٨)، والمصباح (٤/ ٣٢١)، ومفردة يعقوب للهمذاني [ل٨٢/ أ].

(٣) تنظر القراءة في روضة المالكي (٢/ ٩٨٩)، وروضة المعدل (٣/ ٤٤٩)، ومفردة يعقوب لابن الفحام (ص٢٨٣)، وتنظر الطرق في روضة المالكي (١/ ١٧٧)، وروضة المعدّل (١/ ٢٨٤)، ومفردة يعقوب لابن الفحّام (ص٩٨- ١٠٠).

(٤) ينظر: طيبة النشر (ص١٢٩، البيت: ٩٨٩).

(٥) النشر (٤/ ٤٦٤).

(٦) ينظر: ص٥٥٨.

- **مصدر الانفراد:** ذكر أبو الكرم هذا الوجه في المصباح عن الأهوازي عن روح، ولكن طريقه عن الأهوازيّ عن روح ليس من طرق النشر[1]. فهذه الانفراد ليس من طرق النشر.

- **من وافقه:** لم أجد أحدًا وافقه عن روح ولا عن يعقوب[2].

- **وصف الانفراد:** هذا انفرادٌ لأحد الطرق الفرعيّة وأحد أصحاب الكتب عن راوٍ وعن قارئ، ولم يوافقه أحدٌ عن القارئ، وليس هذا الانفراد من طرق النشر. ولم يصحّ هذا الوجه في النشر عن أحد من القراء.

- **حكم ابن الجزريّ:** لم يعتدّ ابن الجزريّ بهذا الوجه:

١- فحين شرع في ذكر الخلاف لرويس ذكر له الوجه الأول بالألف بعد النون ووكسر الفاء مخفّفة من غير ألفٍ بعدها، ثم ذكر له الوجه الثاني وهو حذف الألف بعد النون وتشديد الفاء مفتوحة مع الألف بعدها، وقال: «وبذلك قرأ الباقون»[3]، فجزم بهذا الوجه للباقين ومنهم روح. ثم بعد أن ذكر حذف المصاحف للألفين وأنّ القراءتين يحتملها الرسم ذكر انفراد المصباح عن روح، فتأخيره لهذا الوجه وإيراده على هذا الوجه يفيد عدم اعتداده به.

٢- ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة، وإنّما اقتصر على خلف رويس[4].

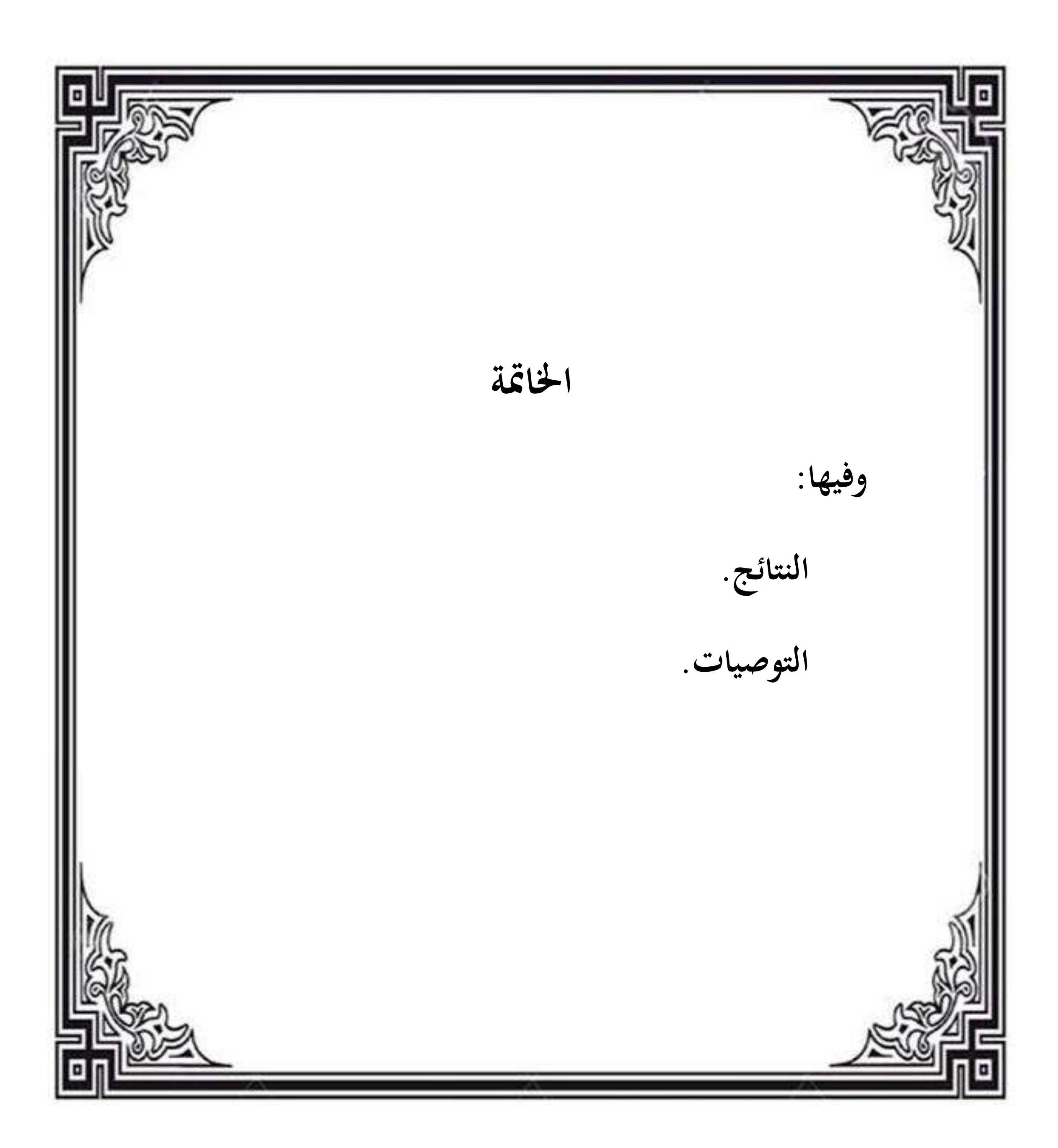
***

(١) ينظر: المصباح (٤/ ٣٦٨). وجاء طريق الأهوازي في المصباح عن أبي الحسين الجبي عن النقاش عن الزبيري عن روح (ينظر: المصباح (١/ ٦٣٠)).

(٢) ذكر أبو العلاء الهمذاني ضمّ النون للزعفراني عن روح لكنّه لم يذكر تخفيف الفاء، وذكر بعد ذلك رواية رويس ونصّ على تخفيفه للفاء، وجاء طريقه عن الزعفراني: عن أبي العز عن غلام الهراس عن الرُّهاوي عن عبد الله بن غالب بن جعفر الطبري عن عبد الله بن محمد بن هاشم الزعفراني عن روح. تنظر القراءة في مفردة يعقوب للهمذاني [ل٨٢/ ب]، وينظر طريقه فيه [ل١٩/ ب- ل٢٠/ أ].

(٣) النشر (٤/ ٤٦٤).

(٤) ينظر: طيبة النشر (ص١٣٠، البيت: ٩٩٩).



الخاتمة

وفيها:

النتائج.

التوصيات.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث أقف حامدًا لله على توفيقه وتيسيره، فالحمد لله الذي بعزّته وجلاله تتّم الصالحات، والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطان، لا حول ولا قوة للعبد إلّا به.

وأذكر أبرز ما توصّلت إليه من نتائج بإيجاز، وأبرز التوصيات التي بدَتْ لي من خلال هذه الدراسة:

النتائج:

١- مرّ مصطلح (الانفراد) عند علماء القراءات بمرحلتين: فكان قبل الجزريّ مجرّد لفظٍ توصيفيٍّ لا يشتمل على حكم بالقبول أو الردّ، ثم صار عند ابن الجزريّ لفظًا حُكميًّا.

٢- الانفراد عند ابن الجزريّ يكون عند مخالفة أحد نقلة القراءات لما ثبت عمّن شاركه من جماعة الثقات على وجهٍ يورث الريبة والتردّد في نقله، ولا يشترط ابن الجزريّ في ذلك التوحّد التام، فعنده قد يَرِد الانفراد عن أكثر من طريق.

٣- كان (الانفراد) في الجملة من معايير نقد القراءات عند بعض كبار علماء القراءات قبل ابن الجزريّ، وقرينة على الوهم والغلط، وكذلك الأصل فيه عند ابن الجزري هو أنه قادحٌ قويٌّ موجِبٌ لعدم القبول، ويؤخذ عدم قبول ابن الجزريّ لبعض الانفرادات من صريح عبارته، ولبعضها من نحو إشارته.

٤- الأصل الغالب أنّ الانفرادات التي يذكرها ابن الجزريّ تكون من طرقه النشرية، لكنّه لم يبيّن جميع الانفرادات الواردة من طرقه، كما أنّه ذكر انفرادات خارجةً عن طرقه.

٥- ينسب ابن الجزريّ في النشر الانفراد إلى أصحاب الكتب والطرق الفرعية، وإلى أصول الطرق الفرعية، ولم يذكر انفرادًا مردودًا لأحد من أصول الطرق الرئيسية إلا في موضع واحد، ولم ينسب أحدًا من الرواة والقراء إلى الانفراد.

٦- قد يطلق ابن الجزريّ الانفراد عن طريقٍ مع أنّ الوجه الانفراديّ ورد عن بعض طرقه المتفرّعة عنه دون بعضها الآخر، وقد يذكر الانفراد عن طريق ويقيّده ببعض طرقه المتفرّعة عنه مع أنّه ورد عنه أيضًا من طرقٍ أخرى.

٧- كثيرًا ما يتمّم ابن الجزريّ الكلام على الانفراد بذكر المتابعات والشواهد، أو بذكر من تبع المنفرِد، أو بالتعقيب على الانفراد، أو بتعليل الانفراد، وكثيرًا ما تكون هناك متابعات — نشريّة أو غير نشريّة- لكنّه لا يتعرّض لها.

٨- لم يقتصر ابن الجزريّ في نقل الانفرادات المنسوبة للطرق النشريّة على مصادره النشريّة، بل اعتمد على بعض المصادر غير النشريّة أيضًا، وقد يكون بعض مصادره مجهولًا للآن.

٩- الظاهر حين يضيف ابن الجزريّ الانفراد إلى طريقٍ نشريٍّ ولا ينسبه إلى كتابٍ معيّنٍ: أن يكون الانفراد مأخوذًا من المصدر الذي أسند منه ابن الجزريّ ذلك الطريق، ولكن وقع في بعض المواضع خلاف هذا الظاهر.

١٠- أخذ ابن الجزريّ بعض الانفرادات من نصّ المصنفين، وأخذ بعضها بضربٍ من الاجتهاد وتحليل عبارات المصنّفين.

١١- كثيرًا ما نجد الانفراد في المصادر على الوجه الذي ذكره ابن الجزريّ، ولكن وقع خلاف ذلك في عدّة مواضع، فإمّا أن لا يوجد أصل الوجه الانفراديّ في المصادر، وإمّا أن يوجد مع اختلافٍ في الطريق الذي وقع فيه الانفراد، إمّا بتباين تامٍّ أو باختلافٍ في الإطلاق والتقييد، أو يوجد مع اختلافٍ في ترجمة الوجه الانفراديّ.

١٢- لم يعتدّ ابن الجزريّ بالموافقات إذا كانت بعيدةً، أو إذا كان فيها إشكال؛ كأنْ تلوح على الموافَقة مخايل الوهم والغلط، أو تكون ناشئةً من اتّباع عبارة المنفرِد، أو يكون طريق الموافِق غير موثوق.

١٣- حَكَم ابن الجزريّ على بعض الأوجه بالانفراد — وأحيانًا زاد ووصفها بالوهم- مع ورودها من طرق كثيرةٍ نشريّةٍ، وفي رأيي أنّ بعض تلك الأوجه يبعُد وصفها بالانفراد.

١٤- في بعض الصور قد يكون ظهور موافقات للطرق التي وسمها ابن الجزريّ بالانفراد مفيدًا تقويةَ الوجه الموصوف بالانفراد وأنّه وجهٌ معروفٌ، أو مفيدًا نسبةَ الانفراد إلى غير من وصف بالانفراد أوّلًا، أو مفيدًا أنّ الوجه الانفراديّ له أصل وشاهدٌ في رواية الراوي وقراءة القارئ، وليس غريبًا بالكليّة، حتى وإن بقي موصوفًا بالانفراد عن بعض الطرق.

١٥- ذكر ابن الجزريّ في "تقريب النشر" غالب الانفرادات النشريّة التي ذكرها في "النشر"، ولكنّه أيضًا أسقط كثيرًا منها، فلم يُشِر إليها في "التقريب" ولا على سبيل الانفراد والتضعيف. وأسقط غالب الانفرادات النشريّة من "الطيبة القديمة"، وذكر فيها قرابة (٧٠) انفرادًا نشريًّا. وأسقط جميع الانفرادات النشريّة من "الطيبة الجديدة"، سوى (٥) انفراداتٍ، ذكرها إما مصرّحًا بردّها أو مشيرًا إلى ضعفها، وأغلبها ممّا صرّح في "النشر" بعدم قبوله. والظاهر أنّ ابن الجزريّ لم يقصد أوّلًا إلى تخليص الطيبة للقراءات الصحيحة المعتمدة، يدلّ على هذا إيراده في "القديمة" لـمّا انتقده في "النشر" وصرّح بأنّ الصواب خلافه، ثمّ بعد ذلك قصد إلى تخليصها للصحيح، فأسقط منها الانفرادات التي أوردها في "القديمة".

١٦- أغلب الأوجه الانفراديّة صحّت في النشر عن أحد القراء العشرة من غير طريق المنفرِد، وتوجد أوجهٌ انفراديّةٌ لم تصحّ في النشر عن أحدٍ من القراء العشرة، وتبلغ (٦٤) وجهًا.

١٧- ليست كتب القراءات في الدقة وتحرير طرقها سواء، وبعض الكتب تطلق الأوجه دون مراعاة لطرقها، ويكون إطلاقها مما يأخذه العلماء عليها ولا يرتضونه، ومن ذلك كتاب الكامل للهذليّ، فلم يرتض ابن الجزريّ إطلاقاته في عدّة مواضع.

١٨- كثيرٌ من الموافقات تدور على الطرق التالية: (ابن مهران- الخزاعي- العراقي- الأهوازي- الهذلي- الأندرابي- الروذباري- أبو معشر- ابن شريح- أبو الكرم).

١٩- إذا بحثنا عن الموافقات الواردة عن خصوص الطريق الذي جعله ابن الجزريّ منفرَدًا عنه: نجد أنّ:

أ- أغلب المواضع لا تزيد فيها الموافقات عن اثنين، وأغلبية تلك المواضع لا تزيد فيها الموافقات عن موافقة واحدة، وأغلبية هذه ليس فيها موافقاتٌ أصلًا، ولكن المواضع التي وردت فيها موافقات تزيد عن اثنين مع كونها مغلوبة إلّا أنّ لها نسبة معتبرة؛ إذ تتراوح بين خُمْس المواضع ورُبعها.

ب- غالبية الانفرادات لم تجئ لها موافقات نشرية.

ج- انحصرت الموافقات النشريّة في (٢٠) موضعًا في كتاب المصباح، وهذا العدد كبيرٌ نسبيًّا، فهو يمثّل (٢٣,٢٥٪) – أي ما يقارب الربع- من المواضع التي وردت لها موافقات نشريّة، ويمثّل (٦,٧١٪) من جملة المواضع.

التوصيات:

١- إعادة النظر في الموافقات المذكورة في هذا البحث عند ظهور مصادر جديدة، لا سيما المصادر النشرية المفقودة، وهي: كتابا ابن خيرون، والمجتبى للطرسوسي، والتذكار لابن شيطا، أو عند اكتمال بعض المصادر الناقصة، مثل الإعلان وكفاية السبط، وإعادة النظر في المواضع المشْكلة عند ظهور نسخ خطية جديدة لبعض الكتب المحققة على نسخ فريدة، مثل الكامل وجامع أبي معشر في قسم القراءات منه.

وإن ظهر كتابا ابن خيرون أو كتاب القاضي أسعد اليزْدي فمن المهمّ مراجعة ما يتعلّق بالانفرادات الواردة عن أبي جعفر عمومًا، والهاشميِّ عن ابن جمّاز والحنبليّ عن هبة الله عن ابن وردان خصوصًا.

٢- جَمْعُ ما ذكرتُه من الموافقات النشرية التي لم يتعرّض لها ابن الجزريّ، لاستخراج الأوجه التي لم يُشِرْ إليها في كتابه النشر مع كونها من طرقه.

٣- جمع ودراسة الانفرادات غير النشريّة الواردة في النشر، وجمع ودراسة الانفرادات الواردة في غاية النهاية لابن الجزري.

٤- جمع ودراسة الأوجه التي ذكرها ابن الجزري من طرق قليلة ولم يعدّها من الانفرادات، والفحص عن سبب ذلك.

٥- دراسة مناهج ومسالك علماء القراءات السابقين لابن الجزريّ في التعامل مع الانفرادات.

٦- أقترح على الباحثين حين استخراجهم معنىً من كلامِ مصنِّفٍ لا يكون نصًّا في المقصود: أن يوضحوا مأخذهم لفهمهم، وحين الإشكال ينبغي الإشارة لذلك أو عرض النصّ للقارئ وبيان كيف حلّ الباحث الإشكال، وعدم الاكتفاء بمجرّد الإحالة، ليتنبّه القارئ إلى أنّ الأمر قد يقبل إعادة النظر.

٧- الحذر عند التعامل مع نسخ كتب القراءات المطبوعة والخطية، والرجوع عند الإشكال لأكثر من نسخة، والرجوع إلى الكتب التي يَعتمد عليها الكتابُ المشكل أو التي اعتمدتْ عليه؛ فإنّ بين الكتب علاقات ويحلّ بعضها بعضًا.



الفهارس

وفيها:

فهرس الآيات.

فهرس الأوجه الانفرادية التي لم تصحّ في النشر عن أحد من القراء.

فهرس الأعلام.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات[1]

---

(١) سأضع رقم الآية بين قوسين ()، وأسرد بعدها الصفحات التي وردت فيها، وأفصل بين كل صفحة وصفحة بفاصلة (،)، وعند انتهاء سرد صفحاتها أنهي بفاصلة منقوطة (؛)، وأضع الآية التي تليها بين قوسين.

- سورة النساء: **(٣)**: ٨٩٢؛ **(٦)**: ٨٨٤، ٨٨٧؛ **(١٩)**: ١٠٤٤؛ **(٣٥)**: ٨٨٣؛ **(٤٥)**: ٨٨٤؛ **(٥٤)**: ١٠١١؛ **(٥٦)**: ٥٦١، ٥٨٤؛ **(٥٨)**: ٤٣٢، ٨٨٣؛ **(٦١)**: ٤٣٠؛ **(٧٨)**: ١١٦؛ **(٨٨)**: ١٣٤؛ **(٩٠)**: ٥٦١، ٨٨٨؛ **(١٠٢)**: ١٩٨، ٢٠١، ٨٨٦؛ **(١١٥)**: ٢٣٠، ٢٤٤؛ **(١٢٤)**: ١٠٤٦؛ **(١٣٣)**: ٣٧٣، ٥١١، ٨٨٣؛ **(١٣٥)**: ٦٢٢؛ **(١٤٧)**: ٨٨٥.

- سورة المائدة: **(٢)**: ٤٦، ٥٥، ٩١، ٩٤، ٩٨، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢؛ **(٣)**: ٤٣٧؛ **(١٦)**: ١٠٣٧؛ **(٢٢)**: ١٠٠، ٧٦١؛ **(٢٥)**: ٩٠٩؛ **(٢٧)**: ٤٨١؛ **(٣١)**: ٦٣٨، ٧٣٣؛ **(٦٩)**: ٤١٤؛ **(٧٣)**: ٨٩٥؛ **(١٠١)**: ١٣٨، ٣٦٤، ٤٤٠؛ **(١١٠)**: ١٣٨، ٤٤٠، ٤٥٨.

- سورة الأنعام: **(٣٩)**: ٣٧٣؛ **(٥٠)**: ٩٠١؛ **(٦٣)**: ١٠٥٠؛ **(٦٤)**: ١٠٥٠؛ **(٧١)**: ٤٩٥؛ **(٧٦)**: ٦٨، ٧٦، ٩٠، ١١٠، ١٢٠، ١٤١، ٦٧٣، ٦٨٢، ٦٩٣؛ **(٧٧)**: ١٠٥، ٦٧٥، ٦٨٢؛ **(٧٨)**: ٦٧٥، ٦٨٢؛ **(٨٥)**: ١٤٦، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠؛ **(١٢٢)**: ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠؛ **(١٢٥)**: ٤٢٢؛ **(١٣٥)**: ٨٩١؛ **(١٣٩)**: ١٠٢٠؛ **(١٤٣)**: ٣٧٣؛ **(١٤٦)**: ١٨٠؛ **(١٦١)**: ١٠١١؛ **(١٦٢)**: ٨٦، ٩٧، ١٠٦، ١١٨، ٩٠٩، ٩٧٢، ٩٧٥، ٩٧٦.

- سورة الأعراف: **(١٧)**: ١٨٣؛ **(١٨)**: ٢٦٨، ٤٣٠؛ **(٢٠)**: ٢٦٨، ٢٧٢؛ **(٢٢)**: ٢٦٩؛ **(٢٦)**: ٢٦٨، ٦٣٨؛ **(٤٣)**: ٦١٢، ٦١٣، ٦١٧؛ **(٤٤)**: ٣٩٤؛ **(٥٨)**: ١٣٤، ١٠٥٥؛ **(٦٩)**: ١٠٢٣، ١٠٢٦، ١٠٢٧؛ **(٧٧)**: ٤٩٦؛ **(٩٣)**: ٦٥٢؛ **(١١١)**: ٢٥٢، ٣٧٣؛ **(١١٦)**: ٥١٤؛ **(١٢٣)**: ١٤٦، ٣١٠؛ **(١٤٨)**: ١٨٠؛ **(١٦٦)**: ١٢٠، ٤١٣؛ **(١٦٧)**: ٤٣٤؛ **(١٧٦)**: ٦١٦؛ **(١٧٩)**: ٣٥١، ٣٦٥؛ **(٢٠٤)**: ٤١١.

- سورة الأنفال: **(٦٥)**: ١٣٤؛ **(٦٦)**: ١٣٤.

- سورة التوبة: **(١٢)**: ٦٧، ٩٣، ٣١٧، ٣٢٢؛ **(١٥)**: ٧٣، ٧٤، ٨٨، ١٢٣، ١٠٥٧؛ **(١٩)**: ١٣٤، ١٠٥٩؛ **(٣٢)**: ٤١٤؛ **(٣٦)**: ١٣٥، ١٠٦١؛ **(٣٧)**: ٨١؛ **(٣٧)**: ٤٥٥، ٥٠٣؛ **(٤٠)**: ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٥، ٧٤٦؛ **(٥٠)**: ٣٦٣، ٣٧٣؛ **(٥٣)**: ١٠٤٤؛ **(٦٤)**: ٤١٤؛ **(٧٠)**: ١٠١١؛ **(١٠٩)**: ١٠١، ١١٤، ٧٤٧، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦؛ **(١٢٠)**: ٤٠٣.

- سورة غافر: (**١٥**): ٤٩، ١٠٧، ١٤٠، ١٠٠٤؛ (**١٦**): ٧٥٧؛ (**٢٠**): ١٠٠، ١١٤٨؛ (**٣٢**): ١٠٧، ١٤٠، ١٠٠٤؛ (**٤٠**): ١٠٤٦؛ (**٥٢**): ٧٣، ٩٣، ١١٤، ١١٥١؛ (**٦٠**): ١٠٤٦.

- سورة فصلت: (**١٧**): ١٨٣؛ (**٣٨**): ٥٠٧؛ (**٤٤**): ٢٩٩؛ (**٥١**): ٥١، ٩٨، ١٠٧، ٦٦٠، ٦٦٢، ٦٦٨.

- سورة الشورى: (**٢٠**): ٢٣٠، ٢٤٤؛ (**٢٤**): ٩٥، ٩٣٣، ٩٣٦؛ (**٥١**): ١٢١، ١٤٤، ١١٥٢.

- سورة الزخرف: (**١٠**): ١١١١؛ (**١١**): ١٠٤، ١٠٥٢؛ (**١٥**): ٥١٥؛ (**٤٠**): ٤٣٠؛ (**٥١**): ٩٤٦؛ (**٥٣**): ١١٥٥؛ (**٦١**): ٩٩٦؛ (**٦٨**): ٤٦، ٩٨٥، ٩٨٨، ٩٨٩؛ (**٧٢**): ٦١٢، ٦١٣، ٦١٧.

- سورة الجاثية: (**٢٥**): ٨٧، ١١٥٧.

- سورة الأحقاف: (**١٥**): ٩٥٩، ١٠٤٣؛ (**٣٥**): ١٣٦.

- سورة محمد ﷺ: (**١**): ١٦٣؛ (**١٩**): ٧٢٥، ٧٢٧؛ (**٢٨**): ١٤٩، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧؛ (**٣١**): ١١٥٩، ١١٦٠.

- سورة الفتح: (**٢**): ٤٣٢؛ (**١٠**): ١١٦٠؛ (**٢٥**): ٤٠٣، ٤١٢؛ (**٢٩**): ٥٠٥، ٥٠٧.

- سورة الحجرات: (**١٢**): ٧٩، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢.

- سورة ق: (**٢٩**): ٩٠١.

- سورة الذاريات: (**٢٥**): ٣٤، ٨٣، ١٤٥، ١٥٠، ٥٣٥.

- سورة النجم: (**١١**): ٣٩٤؛ (**٣٦**): ٣٥٤، ٣٦٢، ٣٧٣، ٥١٢؛ (**٣٧**): ١٠١١؛ (**٤٧**): ٥٠٤، ٥٠٧؛ (**٥٠**): ١٣٩، ٤٧٥؛ (**٥١**): ١٠٦٩؛ (**٥٥**): ٣٠٠.

- سورة القمر: (**٦**): ٩٥، ٩٣٣، ٩٣٦؛ (**٢٥**): ٣١٦؛ (**٢٦**): ١١٦٣؛ (**٢٨**): ٣٧٣، ٣٧٧؛ (**٤٥**): ١٢٣، ١١٦٦.

فهرس الأوجه الانفرادية التي لم تصح في النشر عن أحد من القراء

تس	الوجه الانفرادي	المنفرِد	رقم الموضع	رقم الصفحة
١	عدم البسملة عند الابتداء بأوائل السور سوى الفاتحة.	ابن شريح عن حمزة.	٤	١٦٦
٢	ضم الهاء في ﴿بِبَغْيِهِمْ﴾ في الأنعام[١٤٦] و﴿حَلْيِهِمْ﴾ في الأعراف[١٤٨].	فارس بن أحمد عن يعقوب.	٧	١٨٠
٣	إدغام الضاد في ﴿ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾[عبس: ٢٦].	القاضي أبو العلاء عن ابن حبش.	١٢	٢٠٢
٤	همز ﴿أَرْجِئْهُ﴾[الأعراف: ١١١، والشعراء: ٣٦] مع إشباع كسر الهاء.	الخبازي عن ابن ذكوان.	٢٤	٢٥٥
٥	اختلاس هاء الضمير في ﴿لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾[البينة: ٨].	الخياط عن الفرضي عن أبي نشيط.	٢٥	٢٥٩
٦	مرتبة الإفراط في المد.	الهذلي عن ورش.	٢٦	٢٦٤
٧	مد اللين في ﴿مَوْئِلًا﴾[الكهف: ٥٨].	ابن شريح عن الأزرق.	٢٩	٢٧٢
٨	إبدال ثانية المضمومتين واواً خفيفة الضم	الخاقاني عن الأزرق عن ورش.	٤٩	٣٤٠
		وصاحب المبهج عن الشذائي عن ابن بويان قالون.	٥٠	٣٤٢
١٠	إبدال ﴿أَنۢبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٣] و﴿نَبِّئْهُمْ﴾ [الحجر: ٥١، والقمر: ٢٨] وصلاً.	ابن مهران عن الأصبهاني.	٥٤	٣٥١
		والهذلي عن الأصبهاني.	٥٥	٣٦٠
		وعبد الباقي الخراساني والدورقي عن زيد عن دوري أبي عمرو ضمن مطلق الإبدال.	٥٨	٣٧١

تس	الوجه الانفرادي	المنفرِد	رقم الموضع	رقم الصفحة
١١	إبـدال همزة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في حرفي البقرة[٥٤] ياءً.	طاهر ابن غلبون عن السوسي [ليس نشريًّا]	٥٩	٣٧٨
١٢	تسهيل همزة ﴿رَءُوف﴾[البقرة: ١٤٣، وغيرها] وصلًا، حيث وقع.	الحنبلي عن ابن وردان	٦٥	٤٠٣
١٣	تسهيل ﴿تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾[الحشر: ٩] وصلاً.	الهذلي عن أبي جعفر	٦٦	٤١٠
١٤	حذف همزة ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾[البقرة: ٦٥، والأعراف: ١٦٦] وصلاً.	الهذلي عن ابن وردان	٦٧	٤١٣
١٥	تسهيل همزة ﴿تَأَخَّرَ﴾[البقرة: ٢٠٣، الفتح: ٢] و﴿يَتَأَخَّرَ﴾[المدثر: ٣٧] وصلاً.	الهذلي عن ابن وردان	٧٢	٤٣٢
١٦	تسهيل همزة ﴿تَأَذَّنَ﴾ في موضع سورة إبراهيم[٧] وصلًا.	الحنبلي عن ابن وردان	٧٣	٤٣٤
١٧	تسهيل همزة ﴿تَطْمَئِنُّ﴾[الرعد: ٢٨] و﴿يَيْئَس﴾[المائدة: ٣، وغيرها] وصلًا.	الحنبلي عن ابن وردان	٧٤	٤٣٧
١٨	تسهيل همزة ﴿ٱلطَّٰٓئِرِ﴾ ﴿طَٰٓئِرًا﴾ في آل عمران [٤٩] والمائدة [١١٠].	الحنبلي عن ابن وردان	٧٥	٤٤٠
١٩	تسهيل الهمزة الواقعة بعد حروف المد – غير الألف- بحسب حركة ما قبل حروف المدّ، عند الوقف.	الحافظ أبو العلاء عن حمزة	٩٣	٤٩٨
٢٠	تسهيل الهمز بين بين بعد الواو والياء المديّتين وقفًا.	الحافظ أبو العلاء عن حمزة	٩٥	٥٠١
٢١	إبدال الهمز المتطرف الواقع بعد ساكن بعد فتح: ألفًا.	الحافظ أبو العلاء عن حمزة	٩٦	٥٠٤
٢٢	إبدال الهمز المفتوح الواقع بعد ساكن ألفًا، مع تحريك الساكن قبله بالفتح.	الحافظ أبو العلاء عن حمزة	٩٧	٥٠٦

تس	الوجه الانفرادي	المنفرِد	رقم الموضع	رقم الصفحة
٢٣	حذف الهمزة من ﴿نَبِّئْ﴾[الحجر: ٤٩] وقفًا.	أبو علي المالكي عن حمزة	٩٩	٥١١
٢٤	حذف الهمزة المتوسطة بالتنوين نحو ﴿دُعَآءً﴾ وقفًا.	سبط الخياط عن حمزة	١٠٠	٥١٤
٢٥	إبدال همزة ﴿جُزْءًا﴾ واوًا في الوقف.	الهذلي عن حمزة	١٠١	٥١٥
٢٦	إظهار قاف ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات: ٢٠].	الهذلي عن أبي الفضل الرازي عن ابن الأخرم عن ابن ذكوان	١٢٦	٦١٦
٢٧	إظهار تاء التأنيث عند الدال.	سبط الخياط عن قالون من طريق الحلواني وابن بويان عن أبي نشيط	١٢٧	٦١٨
٢٨	إمالة ﴿زَاغَت﴾[الأحزاب: ١٠، وص: ٦٣].	ابن مهران عن خلاد	١٧٥	٧٧٦
٢٩	إمالة كلمة ﴿أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١].	صاحب المبهج عن الضرير عن دوري الكسائي	١٧٩	٧٩١
٣٠	إمالة ﴿ذَٰلِكَ﴾ و﴿ذَٰلِكُم﴾.	الهذلي عن ابن شنبوذ عن قنبل	١٨٠	٧٩٣
٣١	تقليل طاء ﴿طسٓمٓ﴾[الشعراء: ١، والقصص: ١] و﴿طسٓ﴾[النمل: ١].	الهذلي عن نافع	١٩٦	٨٤٥
		الهذلي عن أبي جعفر	١٩٩	٨٦٠
٣٢	تقليل هاء التأنيث وقفًا	الهذلي عن قالون وورش من غير طريق النحاس	٢٠٣	٨٧٤
		الهذلي عن أبي عمرو	٢٠٤	٨٧٦
		الهذلي عن أبي جعفر	٢٠٥	٨٧٩

تس	الوجه الانفرادي	المنفرِد	رقم الموضع	رقم الصفحة
٣٣	تفخيم راء ﴿ٱلدَّارِ﴾ وبابه من مكسور الراء وقفًا مع التقليل.	مكّي عن ورش	٢١٠	٨٩١
	تغليظ لام (ثلاثة) حيث وقع إلّا في ﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ﴾[آل عمران: ١٢٤] و﴿ثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[النساء: ٣، وفاطر: ١] و﴿ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾[الزمر: ٦]، و﴿ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾[المرسلات: ٣٠].	ابن الفحام عند عبد الباقي عن الأزرق عن ورش	٢١١	٨٩٢
٣٤	الوقف بهاء السكت على أنّ وإنّ ولكنّ وهلمّ	الداني عن يعقوب	٢١٤	٩٠١
			٢١٥	٩٠٧
٣٥	الوقف بهاء السكت على ﴿إِيَّٰىَ﴾[البقرة: ٤٠، وغيرها]، و﴿أَبِي﴾[يوسف: ٨٠، وغيرها].	ابن مهران عن يعقوب	٢١٦	٩٠٩
٣٦	الوقف بهاء السكت على ﴿تَسْتَفْتِيَانِ﴾[يوسف: ٤١].	ابن مهران عن ابن مقسم عن رويس عن يعقوب	٢١٧	٩١١
٣٧	الوقف بالياء على ﴿فَانٍ﴾ في الرحمن[٢٦] و﴿رَاقٍ﴾ في القيامة[٢٧].	فارس بن أحمد عن السامري عن ابن مجاهد عن قنبل	٢١٨	٩١٣
٣٨	الوقف بالياء على جميع ما حذفت ياؤه للتنوين.	الهذلي عن ابن شنبوذ عن قنبل	٢١٩	٩١٧
		وابن مهران عن يعقوب	٢٢٠	٩١٨
٣٩	الوقف على ﴿قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] و﴿بَاغٍ﴾ [البقرة: ١٧٣، وغيرها] بالياء.	الهذلي عن ابن شنبوذ عن النحاس عن الأزرق وعن أبي عدي عن ابن سيف	٢٢١	٩٢١

تس	الوجه الانفرادي	المنفرِد	رقم الموضع	رقم الصفحة
٤٠	الوقف بالياء على ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [الزمر: ١٠].	الحافظ أبو العلاء عن رويس	٢٢٢	٩٢٤
٤١	الوقف بالواو في ﴿يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾[القمر: ٦]، و﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾[الشورى: ٢٤]، و﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾[العلق: ١٨]، و﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾[الإسراء: ١١].	الداني عن يعقوب	٢٢٤	٩٣٣
		وابن فارس عن ابن شنبوذ عن قنبل	٢٢٥	٩٣٦
٤٢	قراء (إبراهيم) بألف في سورة آل عمران والأعلى.	ابن مهران عن ابن ذكوان	٢٤٦	١٠١١
٤٣	تخفيف نون ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾[المائدة: ٢، وغيرها].	الحافظ أبو العلاء عن رويس	٢٥٤	١٠٤٠
٤٤	ضم الياء وكسر الراء من ﴿لَا يَخْرُجُ﴾[الأعراف: ٥٨].	الشطوي عن ابن وردان	٢٥٩	١٠٥٥
٤٥	نصب الباء من ﴿وَيَتُوبُ ٱللَّهُ﴾ في التوبة [١٥].	ابن العلاف عن النخاس عن رويس	٢٦٠	١٠٥٧
٤٦	قراءة ﴿سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ﴾[التوبة: ١٩]: (سُقَاةَ الحاج وعَمَرَةَ).	الشطوي عن ابن وردان	٢٦١	١٠٥٩
٤٧	حذف ألف ﴿ٱثْنَا عْشَرَ﴾[التوبة: ٣٦].	النهرواني عن زيد في رواية ابن وردان	٢٦٢	١٠٦١
٤٨	تخفيف التاء والنون من ﴿تَتَّبِعَآنِّ﴾[يونس: ٨٩].	الهذلي عن هشام	٢٦٣	١٠٤٦
٤٩	﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ﴾[إبراهيم: ٤٢] بالنون.	القاضي أبو العلاء عن النخاس عن رويس.	٢٦٨	١٠٧٨

تس	الوجه الانفرادي	المنفرِد	رقم الموضع	رقم الصفحة
٥٠	تشديد راء ﴿فَتُغْرِقَكُم﴾[الإسراء: ٦٩].	الشطوي عن ابن وردان	٢٧٠	١٠٨٣
٥١	﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾[الإسراء: ٧٦] بضم الياء وفتح اللام وتشديد الباء: (يُلَبِّثُونَ).	ابن العلاف عن المعدل عن ابن وهب عن روح	٢٧١	١٠٨٥
٥٢	اختلاس كسر هاء ﴿لَّدُنْهِ﴾[الكهف: ٢] مع كسر النون قبلها.	نفطويه عن شعيب عن يحيى بن آدم عن شعبة	٢٧٣	١٠٩١
٥٣	﴿فَلَا تُصَٰحِبْنِي﴾[الكهف: ٧٦] بفتح التاء مع إسكان الصاد وفتح الحاء: (فلا تَصْحَبْنِي).	هبة الله بن جعفر عن المعدل عن ابن عن روح	٢٧٥	١٠٩٥
٥٤	اختلاس ضمة دال ﴿مِن لَّدُنْ﴾ في النمل[٦].	ابن سوار عن يحيى بن آدم عن شعبة	٢٧٦	١١٠٠
٥٥	قراءة ﴿خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةَ﴾[الحج: ١١]: (خاسِرَ الدنيا والآخرةِ).	ابن مهران عن روح	٢٨٤	١١١٦
٥٦	﴿مَا زَكَىٰ مِنكُم﴾[النور: ٢١] بضم الزاي وكسر الكاف مشددة.	ابن مهران وتبعه الهذلي عن روح.	٢٨٧	١١٢٢
٥٧	رفع الراء من ﴿أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[سبأ: ١٠].	ابن مهران عن هبة الله عن روح.	٢٩١	١١٣١
٥٨	﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾[فاطر: ١٣] بالغيب.	سبط الخياط في رواية روح.	٢٩٣	١١٣٧
٥٩	﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾[الجاثية: ٢٥] برفع التاء.	ابن العلاف عن النخاس عن التمار عن رويس	٣٠١	١١٥٧
٦٠	قراءة ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ﴾[القمر: ٤٥]: (سَنَهْزِمُ الجمعَ).	ابن مهران عن روح	٣٠٥	١١٦٦

تس	الوجه الانفرادي	المنفرِد	رقم الموضع	رقم الصفحة
٦١	﴿أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ﴾[المنافقون: ٦] بمد الهمزة.	النهرواني عن الأصبهاني عن ورش	٣٠٨	١١٧٣
٦٢	تسهيل همزة ﴿سَآئِلُۢ﴾[المعارج: ١].	النهرواني عن الأصبهاني عن ورش	٣١١	١١٨٤
٦٣	كسر نون ﴿فَكَيۡفَ تَتَّقُونَ﴾[المزمل: ١٧].	عبد السلام البصري عن الهاشمي عن الأشناني عن عبيد عن حفص	٣١٣	١١٩١
٦٤	قراءة ﴿ٱلنَّفَّٰثَٰتِ﴾[الفلق: ٤] بضم النون وتخفيف الفاء: (النُّفَاثات)	أبو الكرم عن روح	٣٢٤	١٢٢١

فهرس الأعلام

فهرس المصادر والمراجع

١- **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي**: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة (ت٦٦٥هـ)، تحقيق وتعليق: محمود عبد الخالق محمد جادو، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٣هـ.

٢- **إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة المسمى تحرير النشر من طرق العشر**: مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الإزميري، دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد الجار الله وباسم بن حمدي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا- مصر، ط١، ١٤٢٧هـ.

٣- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** المسمّى منتهى الأماني والمسرّات في علوم القراءات: شهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبنّاء (ت١١١٧هـ)، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة- مصر، ط١، ١٤٠٧هـ.

٤- **أجوبة الإمام ابن الجزري على المسائل التبريزية في القراءات**: دراسة وتحقيق: عبد العزيز محمد تميم الزعبي، مؤسسة الضحى، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٣٧هـ.

٥- **اختيار أبي جعفر من رواية ابن وردان** (مفردة ابن شداد): أبو محمد عبد المجيد بن شدّاد التميمي، دراسة وتحقيق: حسين بن محمد العواجي، دار ابن الجزري، ط١، ١٤٣٥هـ.

٦- **الاختيار في القراءات العشر**: أبو محمد عبد الله بن علي الحنبلي المعروف بسبط الخياط (ت٥٤١هـ):

- دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن ناصر السبر، ١٤١٧هـ.
- مخطوط، مكتبة كوبريلي زاده، إستنبول- تركيا، رقم (١٠).

٧- آداب البحث والمناظرة: إسماعيل بن مصطفى الكلنبوي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: خالد بن خليل بن إبراهيم الزاهدي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٣٤هـ.

٨- الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة: أبو الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون المقرئ (٣٨٩هـ)، دراسة وتحقيق: باسم بن حمدي بن حامد السيد، رسالة دكتوراه، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العام الجامعي: ١٤٣٠- ١٤٣١هـ.

٩- إرشاد المريد إلى مقصود القصيد في القراءات السبع: عليّ محمد الضَّبّاع، اعتنى به: جمال الدين محمد شرف، وعبد الله عُلوان، دار الصحابة للتراث، طنطا- مصر، ط (بدون)، ١٤٢٧هـ.

١٠- الاستكمال لبيان مذاهب القراء السبعة في التفخيم والإمالة وما كان بين اللفظين مجملا كاملا: أبو الطيب عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون (ت٣٨٩هـ)، تحقيق ودراسة: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، مطابع الزهراء للإعلام العربي، القاهرة- مصر، ط١، ١٤١٢هـ.

١١- الاستغناء في علوم القرآن: أبو بكر محمد بن علي الأدفوي (ت٣٨٨):

- من الآية (٣٠) إلى نهاية الآية (٧٤) من سورة البقرة، دراسة وتحقيق: خالد بن عمر بن أحمد باشرف، رسالة ماجستير، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، العام الجامعي: ١٤٣٦- ١٤٣٧هـ.
- من بداية سورة مريم إلى نهاية سورة طه، دراسة وتحقيق: نبيل صالح حسني خياط، رسالة ماجستير، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٣٨هـ.

١٢- الأسس العقلية لمنهج نقد المحدِّثين: حاتم بن عارف العوني، مركز إحياء للبحوث والدراسات، ط١، ١٤٤١هـ.

١٣- الإشارة بلطيف العبارة في القراءات المأثورات بالروايات المشهورات: أبو نصر منصور بن أحمد العراقي:

مخطوط، مكتبة نور عثمانية، إسطنبول- تركيا، (١/ ٥٢).

١٤- أصول القراءات: أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، تحقيق ودراسة: مصطفى الزكّاف، دار اللباب، إسطنبول- تركيا، ط١، ١٤٣٩هـ.

١٥- الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط١٥، ٢٠٠٣م.

١٦- الإعلان بالمختار من روايات القرآن: أبو القاسم الصفراوي (ت٦٣٦هـ)، تحقيق: أحمد بن حمود الرويثي، مؤسسة الضحى، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٤٠هـ.

١٧- الإقناع في القراءات السبع: أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا- مصر، ط (بدون)، ٢٠٠٣م.

١٨- الاكتفاء في القراءات السبع المشهورة: أبو الطاهر إسماعيل بن خلف (ت٤٥٥هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار نينوى، دمشق- سورية، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٩- الانفرادات عند علماء القراءات (دراسة وجمع): أمين محمد أحمد الشيخ أحمد الشنقيطي، رسالة دكتوراه، كلية القرآن الكريم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العام الجامعي: ١٤٢٠- ١٤٢١هـ.

٢٠- الأهوازي وجهوده في علوم القراءات ومعه قطعة من كتاب الإقناع وقطعة من كتاب التفرد والاتفاق للأهوازي (ت٤٤٦): عمر يوسف عبد الغني حمدان، المكتب الإسلامي، عمان- الأردن، مؤسسة الريان، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ.

٢١- الإيضاح في القراءات: أبو عبد الله أحمد بن أبي عمر الأندرابي:

- مخطوط، مكتبة شهيد على باشا، رقم (٤).
- مخطوط (مصـــورة ميكروفيلمية)، مكتبة الدراســـات الشـــرقية التابع لجامعة إسطنبول، رقم (ay /١٣٥٠).

٢٢- **إيضاح المحصول من برهان الأصول**: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري (ت٥٣٦هـ)، دراسة وتحقيق: عمار الطالبي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠١م.

٢٣- **بدائع البرهان على عمدة العرفان في وجوه القرآن**: مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الإزميري، إعداد وتقديم: مريم إبراهيم جندلي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

٢٤- **البشارة من كتاب الإشارة**: عبد الحميد بن منصور بن أحمد العراقي، مخطوط، جامعة الملك سعود، رقم (١٨٣٢).

٢٥- **بهجة النظر على شرح نخبة الفكر**: محمد بن صادق السندي المدني، تحقيق: علي بن أحمد الكندري المرر، مؤسسة بينونة، أبو ظبي- دولة الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٣٦هـ.

٢٦- **تاج العروس من جواهر القاموس**: أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٢٧- **تاريخ الإسلام**: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

٢٨- **تاريخ بغداد**: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٩- تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، دمشق- سورية، ١٤١٥هـ.

٣٠- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المؤرخ (١٢٣٧هـ)، دار الجيل، بيروت- لبنان.

٣١- تبصرة البيان في القراءات الثمان: علي بن جعفر بن محمد السعيدي (ت٤١٠هـ)، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن عبد المجيد بن عبد الله نمنكاني، رسالة دكتوراه، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العام الجامعي: ١٤٣٦- ١٤٣٧هـ.

٣٢- التبصرة في قراءات الأئمة العشرة: أبو الحسن علي بن فارس الخيّاط (ت٤٥٢)، دراسة وتحقيق: رحاب محمد مفيد شققي، مكتبة الرشد، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ.

٣٣- التبصرة في القراءات السبع: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني القرطبي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: محمد غوث الندوي، الدار السلفية، بومباي- الهند، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٣٤- تجريد الاختلاف بين يعقوب الحضرمي في روايتَي رويس وروح عنه وبين نافع في رواية ورش: محمد بن شريح بن أحمد الرعيني الأندلسي (ت٤٧٦هـ)، دراسة وتحقيق: عمار أمين الددو، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ١٤٣٢هـ.

٣٥- التجريد لبغية المريد في القراءات السبع: أبو القاسم عبد الرحمن بن عتيق الصقلي:

- تحقيق: عبد الرحمن بدر، دار الصحابة، طنطا- مصر، ط١، ١٤٢٦هـ.
- مخطوط، مكتبة راغب باشا، إسطنبول- تركيا، رقم (٦).

٣٦- تحبير التيسير في القراءات العشر: شمس الدين محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري، دراسة وتحقيق: أحمد محمد مفلح القضاة، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، الزرقاء- الأردن، ط٢، ١٤٣١هـ.

٣٧- تحفة الإخوان في الخُلف بين الشاطبية والعنوان: أبو الخير محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري، تحقيق: أحمد بن حمود بن حميد الرويثي، دار كنوز إشبيليا، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٠هـ.

٣٨- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد عوامة، دار المنهاج، جدة- المملكة العربية السعودية، ودار اليسر، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٧.

٣٩- تذكرة أولي الأبصار في قراءة السبعة أئمة الأمصار: عبد الله بن نصر الحراني الحنبلي (ت٦٢٤هـ)، دراسة وتحقيق: ضيف الله بن محمد بن ضيف الله العامري الشمراني، رسالة دكتوراه، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العام الجامعي: ١٤٣٧- ١٤٣٨هـ.

٤٠- التذكرة في القراءات الثمان: أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي (ت٣٩٩هـ)، دراسة وتحقيق: أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القران الكريم بجدة، المملكة العربية السعودية، ط (بدون)، ١٩٩١م.

٤١- التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، دراسة وتحقيق: محمد السحابي، وراقة الفضيلة، الرباط- المغرب، ط١، ١٩٩٥م.

٤٢- تقريب حصول المقاصد في تخريج ما في النشر من الفوائد: مصطفى بن عبد الرحمن الإزميري، دراسة وتحقيقًا:

- من أول الكتاب إلى نهاية باب أصول أبي عمرو، بشار مصطفى العيتاني، رسالة دكتوراه، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العام الجامعي ١٤٣٦- ١٤٣٧هـ.
- من بداية فرش أبي عمرو إلى نهاية الكتاب، علوي عبد الرحيم الرادادي، رسالة دكتوراه، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العام الجامعي ١٤٣٦- ١٤٣٧هـ.

٤٣- **تقريب النشر في القراءات العشر**: أبو الخير محمد بن محمد الجزري، دراسة وتحقيق: عادل إبراهيم رفاعي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط (بدون)، ١٤٣٣هـ.

٤٤- **التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن من أوّل الكتاب حتى نهاية سورة النمل،** أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراوي (ت٦٣٦هـ)، دراسة وتحقيق: أحسن سخاء محمد أشرف الدين، رسالة دكتوراه، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٠هـ.

٤٥- **تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع**: أبو علي الحسن بن خلف بن عبد الله ابن بلّيمة (ت٥١٤هـ):

- تحقيق: سُبَيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة- المملكة العربية السعودية، مؤسسة علوم القرآن، دمشق- سوريا، ط١/ ١٤٠٩هـ.
- من أوله إلى آخر سورة الأنعام: دراسة وتحقيق: عبد الرحمن بن سعد بن عائض الجهني، بحث تكميلي للماجستير، كلية القرآن الكريم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العام الجامعي: ١٤٣١/ ١٤٣٢هـ.

٤٦- التلخيص في القراءات الثمان: أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (ت٤٧٨هـ)، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا- مصر، ط (بدون)، ١٤٢٨هـ.

٤٧- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

٤٨- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت٤٤٤هـ)، دراسة وتحقيق: خلف بن حمود بن سالم الشغدلي، دار الأندلس، حائل- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٦هـ.

٤٩- جامع أبي معشر المعروف بـ(سوق العروس): أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (ت٤٧٨هـ):

- من أول الكتاب إلى أوّل باب الاستعاذة، دراسة وتحقيق: معاذ صفوت محمود أحمد، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، العام الجامعي: ١٤٣٦- ١٤٣٧هـ.
- من أول باب ذكر الاستعاذة إلى آخر سورة النساء، دراسة وتحقيق: محمد بن عبد العزيز بن علي القبيسي، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٣٥هـ.
- من أول سورة المائدة إلى آخر المخطوط، دراسة وتحقيق: حامد بن أحمد بن محمد عالي الأنصاري، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، العام الجامعي: ١٤٣٤- ١٤٣٥هـ.

٥٠- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ):

- دار الصحابة، طنطا- مصر، ط١، ١٤٣٣هـ.

- دراسة وتحقيق: مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- مخطوط، دار الكتب المصرية، رقم (٣) قراءات (٦٤٦٧).

٥١- الجامع للأداء وروضة الحفاظ المعروف بروضة المعدل: موسى بن الحسين بن إسماعيل الحسيني المعدل المصري، تحقيق: خالد حسن أبو الجود، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٣٦هـ.

٥٢- الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش المعروف بجامع ابن فارس: أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن فارس الخياط البغدادي (ت٤٥٢هـ)، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٣٧هـ.

٥٣- جامع القراءات: أبو بكر محمد بن أحمد بن الهيثم الروذباري:

- تحقيق: حنان بنت عبد الكريم بن محمد العنزي، برنامج الكراسي البحثية بجامعة طيبة، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٨هـ.
- مخطوط، مكتبة يوسف آغا، قونية- تركيا، رقم (٥١١٢).

٥٤- الجامع لقراءات الأئمة العشرة بعللها ووجوهها وزيادة عليها: أبو الحسين نصر بن عبد العزيز بن نوح الفارسي الشيرازي (ت٤٦١)، مخطوط، مكتبة نور عثمانية، إسطنبول- تركيا، (٢/ ٥٢).

٥٥- حروف عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي والاختلاف بين أصحابه: أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين الرازي المقرئ، مخطوط (مصورة ميكروفيلمية)، مكتبة الفاتيكان، الرقم: فايدا ٦٤ (٢/ ٥٨٢).

٥٦- الحواشي المفيدة على التتمة الفريدة: عفيف الدين عثمان بن عمر الناشري (٨٤٨هـ)، مخطوط (مصورة ميكروفيلمية)، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (٣/٢٢٢٣).

٥٧- خلاصة الأبحاث في شرح نهج القراءات الثلاث: أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل المعروف بالجعبري (ت٧٣٣هـ)، دراسة وتحقيق: أبو عاصم إبراهيم بن نجم الدين بن محمود أحمد المراغي، الفاروق الحديثة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، ط١، ١٤٢٧هـ.

٥٨- رسالة الشيخ سلطان المَزّاحي في إجابة عشرين مسألة مشكلة في القراءات طرحت عليه: دراسة وتحقيق: أحمد بن عبد الله الزهراني، بحث تكميلي لمرحلة الماجستير، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العام الجامعي: ١٤٣٢- ١٤٣٣هـ.

٥٩- الروضة في القراءات الإحدى عشرة: أبو علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي المالكي (ت٤٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عدنان سلمان، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ودار العلوم والحكم بدمشق- سوريا، ط١، ١٤٢٤هـ.

٦٠- الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير: محمد المتولي، تحقيق ودراسة: خالد حسن أبو الجود، دار الصحابة للتراث، طنطا- مصر، ط١، ١٤٢٧هـ.

٦١- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.

٦٢- سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥.

٦٣- شرح علل الترمذي: ابن رجب الحنبلي، تحقيق ودراسة: همام عبد الرحيم سعد، مكتبة الرشد، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط٧، ١٤٣٦.

٦٤- **شرح صدر الغاية وآخرها وما يشكل من المسائل في أثنائها** المسمّى شرح غاية ابن مهران: دراسة وتحقيق: أحمد محمد فريد، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط١، ١٤٣٨هـ.

٦٥- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**: أبو بكر أحمد بن محمد بن الجزري المعروف بابن الناظم، دراسة وتحقيق: عادل إبراهيم محمد رفاعي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط (بدون)، ١٤٣٥هـ.

٦٦- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**: أبو القاسم محب الدين محمد بن محمد العقيلي النويري المالكي، من أول باب (الاستعاذة) إلى آخر (باب إفراد القراءات وجمعها)، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن بن سعد بن عائض الزايدي الجهني، رسالة دكتوراه، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العام الجامعي: ١٤٣٦- ١٤٣٧هـ.

٦٧- **شرح ما اختلف فيه أصحاب أبي محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله أبي إسحاق الحضرمي رحمه الله وهم ثمانية عشر راويًا من خمسين طريقًا** (مفردة يعقوب): أبو العلاء الحسن بن أحمد بن أحمد بن محمد العطار الهمذاني، مخطوط (مصورة ميكروفيلمية)، مكتبة يوسف آغا، (٢/ ٤٨٢٠).

٦٨- **شرح مختصر الروضة**: أبو الربيع نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي الصرصري (ت٧١٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٧هـ.

٦٩- **شرح الهداية**: أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، تحقيق ودراسة: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٥هـ.

٧٠- شمول التعاريف لما أورده الداني في جامع البيان من نقول التصانيف: إعداد وترتيب: عمر يوسف عبد الغني حمدان، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد الثامن، السنة الرابعة، (ص٢٠٧- ٢٧٧).

٧١- الضوء اللامع لأهل القرن السابع: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي (ت٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة- بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٧٢- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد الفضل أبو إبراهيم، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط٢، ١٩٨٤هـ.

٧٣- طيبة النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري (٨٣٣هـ):

- تحقيق: محمد تميم الزعبي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط١ (مصححة)، ١٤٣٣هـ.
- تحقيق: أيمن رشدي سويد، مكتبة ابن الجزري، دمشق- سورية، ط١، ١٤٣٣هـ.
- مخطوط، مكتبة لالَهْ لِي، إستنبول- تركيا، رقم (٧٠)، ضمن مجموع.

٧٤- ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث: أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنهوي الهندي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار السلام، القاهرة- جمهورية مصر العربية، ط (بدون)، ٢٠١٦م.

٧٥- العنوان في القراءات السبع: أبو الطاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري:

- تحقيق: زهير زاهد وخليل العطية، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط٢ (منقّحة)، ١٤٠٦هـ.
- دراسة وتحقيق: عبد المهيمن عبد السلام طحان، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٣هـ.

٧٦- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار: أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذاني العطار (ت٥٦٩هـ)، دراسة وتحقيق: أشرف محمد فؤاد طلعت، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، بجدة- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ.

٧٧- الغاية في القراءات العشر: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت٣٨١هـ):

- تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ.
- دراسة وتحقيق: محمد غياث الجنباز، دار الشواف، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١١هـ.
- مخطوط، جامعة الملك سعود، رقم (٦٨٧).

٧٨- غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولي الرواية: أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف المعروف بابن الجزري، تحقيق: أبي إبراهيم عمرو بن عبد الله، دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، ط١، ١٤٣٨هـ.

٧٩- غيث النفع في القراءات السبع: أبو الحسن علي بن محمد بن سالم النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (ت١١١٨هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ.

٨٠- القرائن وأثرها في تعليل الأحاديث (دراسة تأصيلية تطبيقية): عبد الغني محمد ناور عدا، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٣٨هـ.

٨١- قرة عين القراء في القراءات: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد المَرَندي، دراسة وتحقيق: نسيبة بنت عبد العزيز بن محمد الراشد، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العام الجامعي: ١٤٣٨- ١٤٣٩هـ.

٨٢- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ.

٨٣- الكتاب الأوسط في علم القراءات: لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد المقرئ العماني، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر، دمشق- سورية، ط١، ١٤٢٧هـ.

٨٤- الكافي في القراءات السبع: أبو عبد الله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي (ت٤٧٦هـ):

- تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.
- دراسة وتحقيق: سالم بن غرم الله بن محمد الزهراني، رسالة ماجستير، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

٨٥- الكامل في القراءات: أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة المغربي الهذلي (ت٤٦٥هـ)، تحقيق: أبي إبراهيم عمرو بن عبد الله، دار سما للكتاب، ط١، ١٤٣٥هـ.

٨٦- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي الفاروقي الحنفي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٨٧- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعِلَلها وحججها: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط٣، ١٤٠٤هـ.

٨٨- الكفاية في القراءات الست: أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد المعروف بسبط الخياط، مخطوط (مصورة ميكروفيلمية)، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،

٨٩- الكفاية الكبرى في القراءات العشر: أبو العز محمد بن الحسين بن بندار القلانسي، مراجعة وتعليق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة، طنطا- مصر، ط١، ٢٠٠٦م.

٩٠- **الكُلِّيات**: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكَفَوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٩هـ.

٩١- **الكنز في القراءات العشر**: عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي (ت٧٤٠هـ)، دراسة وتحقيق: خالد أحمد المشهداني، دار سعد الدين، ط١، ١٤٣٤هـ.

٩٢- **لسان العرب**: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت- لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ.

٩٣- **المبسوط في القراءات العشر**: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت٣٨١هـ): تحقيق: جمال الدين محمد شرف، مطبوعات دار الصحابة للتراث، طنطا- مصر، ط (بدون)، ١٤٢٧هـ.

٩٤- **المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي**: أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد المعروف بسبط الخياط (ت٥٤١هـ):

- تحقيق: خالد حسن أبو الجود، دار عباد الرحمن، القاهرة- مصر، ودار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٣٣هـ.
- تحقيق ودراسة: وفاء عبد الله قرماز، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، العام الجامعي: ١٤٠٤- ١٤٠٥هـ.
- دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن ناصر السَّبْر، رسالة دكتوراه، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العام الجامعي: ١٤٠٤- ١٤٠٥هـ.
- مخطوط، مكتبة فيض الله، رقم (١٠).
- مخطوط، مكتبة فيض الله، رقم (١١).
- مخطوط، جامعة الملك سعود، رقم (١٠٧٢).

٩٥- متن الدرة المضية في القراءات الثلاث: محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف المعروف بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: محمد تميم الزعبي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط٥ (مصححة)، ١٤٣٣هـ.

٩٦- متن الشاطبية المسمّى **حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع:** تأليف القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الشاطبي الرُّعَيني الأندلسي (ت٥٩٠هـ)، تحقيق: محمد تميم الزعبي، دار الغوثاني للدراسات الإسلامية، ط٥، ١٤٣١هـ.

٩٧- المُجْزِي في معرفة القراء السبعة وقراءاتهم: أبو بكر محمد بن أبي قاسم الحَمْزي:

- مخطوط، الجامع الكبير، صنعاء- اليمن، رقم (٢٨٤).
- دراسة وتحقيق: أفنان بنت عزيز بن حمزة قبوري، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٤٠هـ.

٩٨- مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط وتشتمل على متن الشافية لابن الحاجب وخمسة شروح موضحة ومفسرة لها: ضبطها واعتنى بها: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٣٥هـ.

٩٩- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.

١٠٠- المختصر الوجيز المعروف بالوجيز في القراءات الثمان، أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي (ت٤٤٦هـ)، تحقيق: خالد حسن أبو الجود، مكتبة الإمام البخاري، ط١، ١٤٣٥هـ.

١٠١- المستنير في القراءات العشر: أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي (ت٤٩٦هـ):

- تحقيق: عثمان محمود غزال، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠١٠م.

- تحقيق ودراسة: عمار أمين الددو، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي- الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٦هـ.
- مخطوط، مكتبة فيض الله، إسطنبول- تركيا، رقم (٩).

١٠٢- **المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر**: أبو الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري (ت٥٥٠هـ)، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، دار الحضارة، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٨هـ.

١٠٣- **معجم البلدان**: أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت- لبنان، ط٢، ١٩٩٥م.

١٠٤- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار عالم الكتب، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط (بدون)، ١٤٢٤هـ.

١٠٥- **معجم مقاييس اللغة**: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ط (بدون)، ١٣٩٩هـ.

١٠٦- **المفردات السبع**: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤)، تحقيق: علي توفيق النحاس، دار الصحابة للتراث، طنطا- مصر، ط١، ١٤٢٧هـ.

١٠٧- **مفردة يعقوب**: عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف المعروف بابن الفحام الصقلي (ت٥١٦هـ)، دراسة وتحقيق: إيهاب أحمد فكري وخالد حسن أبو الجود، دار أضواء السلف، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ.

١٠٨- **مفردة يعقوب بن إسحاق الحضرمي**: أبو علي الحسن بن إبراهيم الأهوازي (ت٤٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: عمار أمين الددو، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي- الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٣٠هـ.

١٠٩- مفردة يعقوب بن إسحاق الحضرمي: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي، السعودية والقاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ.

١١٠- المفرد في ذكر قراءة أبي عمرو ابن العلاء: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران (٣٨١هـ)، مكتبة برلين- ألمانيا، رقم (Wetzstein II 1293).

١١١- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن محمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

١١٢- المفيد في القراءات الثمان: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الحضرمي، دراسة وتحقيق: محمد أحمد يوسف الصَّمَاتي، مكتبة ابن عباس، جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣١هـ.

١١٣- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف بجمهورية مصر العربية، ط٣، ١٤١٥هـ.

١١٤- المنتهى وفيه خمس عشرة قراءة: أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي (ت٤٠٨هـ):

- تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة- مصر، ط (بدون)، ١٤٣٠هـ.
- دراسة وتحقيق: محمد شفاعت رباني، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط (بدون)، ١٤٣٤هـ.
- مخطوط، مكتبة جامعة برنستون- الولايات المتحدة الأمريكية، قسم جاريت يهودا، رقم: ١٨٨ (٣٥٥٨).

١١٥- المنهاج لبغية المحتاج في القراءات العشر واختيار ابن أبي عبلة: عمر بن ظفر المغازلي (ت٥٤٢هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الحميد بن سالم بن رويجح العلوي الصاعدي، رسالة ماجستير، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٠هـ.

١١٦- منهج الإمام محمد بن محمد بن محمد بن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر: نادر محمد غازي عبد الرحيم عنبتاوي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الفقهية والقانونية- جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٣م.

١١٧- منهج العلامة الإزميري في تحريراته من خلال كتابه ((بدائع البرهان)) دراسة وتحليل: محمد بن أحمد بن سعيد بن نجيب، بحث تكميلي للماجستير، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العام الجامعي ١٤٣٦-١٤٣٧هـ.

١١٨- الموجز في أداء القراء السبعة: الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي (ت٤٤٦هـ)، تحقيق: عبد العظيم محمود عمران، مكتبة أولاد الشيخ، الجيزة- مصر، ط١، ٢٠٠٦م.

١١٩- نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والآثار: محمود مقديش، تحقيق: علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٨م.

١٢٠- النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري:

- تحقيق: خالد حسن أبو الجود، دار المحسن، المحمدية- الجزائر، ط١، ١٤٣٧هـ.
- تحقيق: أيمن رشدي سويد، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط١، ١٤٣٩هـ.
- دراسة وتحقيق: السالم محمد محمود الشنقيطي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط (بدون)، ١٤٣٥هـ.
- مخطوط، المكتبة الظاهرية، رقم (٢٩٠).

- مخطوط، المكتبة السليمانية، مصورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة، رقم (٨٨٨٣ ف).
- مخطوط، مكتبة الغازي خسرو بك،

١٢١- الهادي في القراءات السبع: محمد بن سفيان القيرواني (ت٤١٣هـ)، تحقيق: خالد حسن أبو الجود، دار عباد الرحمن، القاهرة- مصر، ط١، ١٤٣٢هـ.

فهرس الموضوعات

ألحق فهرس تفصيلي للانفرادات في آخر الملف

ألحق فهرس تفصيلي للانفرادات في آخر الملف

تم بحمد الله

أبواب الأصول[1]

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
باب الاستعاذة			
إخفاء الاستعاذة في جميع القرآن	أبو إسحاق الطبري عن الحلواني عن قالون	١	١٥٩
باب البسملة			
البسملة بين الأحقاف والقتال، على وجه ترك التسمية في أوائل السور	الهذلي عن الأزرق عن ورش، وتبعه أبو الكرم	٢	١٦٢
الوصل – على السكت بين السورتين- في خمسة مواضع: الأنفال ببراءة، والأحقاف بالقتال، والقمر بسورة الرحمن، والواقعة بالحديد، والفيل بسورة قريش	أبو الحسن ابن غلبون عن أبي عمرو وابن عامر وورش	٣	١٦٤
ترك البسملة عند الابتداء بأوائل السور سوى الفاتحة	ابن شريح عن حمزة	٤	١٦٦
منع وجه قطع الجميع بين السورتين	مكي	٥	١٧١
سورة أم القرآن			
﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾[الفاتحة: ٦ وغيرها]: إشمام الصاد المعرّف والمنكّر منها في جميع القرآن	ابن عبيد عن أبي علي الصوّاف عن الوزان عن خلّاد	٦	١٧٣
﴿بِبَغْيِهِمْ﴾[الأنعام: ١٤٦] و﴿حَلْيِهِمْ﴾[الأعراف: ١٤٨]: بضم الهاء	فارس بن أحمد عن يعقوب	٧	١٨٠
﴿أَيْدِيهِنَّ﴾[الممتحنة: ١٢]: بكسر الهاء	ابن مهران عن يعقوب	٨	١٨٢
عدم صلة ميم الجمع مطلقاً كيف وقعت. وقيّده ابن الجزري بما لم يكن قبل همز قطع	الهذلي عن الهاشمي عن ابن جمّاز	٩	١٨٥
باب الإدغام الكبير			
﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾[البقرة: ٢٤٩]: بالإظهار دون سائر الباب	الكارَزيني عن ابن مجاهد فيما حكاه عنه سبط الخيّاط	١٠	١٩٤
﴿ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ﴾[هود: ١١٤]: بالإظهار	ابن حَبَش عن السوسي	١١	١٩٥
﴿ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾[عبس: ٢٦]: بالإدغام	القاضي أبو العلاء عن ابن حَبَش عن السوسي	١٢	٢٠٢

(١) رتبت أبواب الأصول حسب ترتيب النشر، وكذا أدرجت في أثنائها سورة أم القرآن، ورتبت المواضع داخل أبواب الأصول حسب ترتيب ورودها في النشر.

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
﴿نَحۡنُ﴾ عند اللام[البقرة: ١٣٦، وغيرها]: بالإظهار على الإدغام الكبير	الكارزيني عن السوسي	١٣	٢٠٧
﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا﴾[العاديات: ١]: بالإدغام	ابن خيرون عن خلاد	١٤	٢١٥
﴿أَن تَقَعَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ﴾[الحج: ٦٥]، و﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ﴾ في جميع القرآن، و﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾[البقرة: ٢٤٩]: بالإدغام ضمن الإدغام الخاصّ	القاضي أبو العلاء الواسطي عن رويس	١٥	٢١٨
﴿وَمَنۡ عَاقَبَ بِمِثۡلِ﴾[الحج: ٦٠]: بالإدغام	ابن العلاف عن رويس	١٦	٢٢٠
﴿تَأۡمَنَّا﴾[يوسف: ١١]: بالإدغام المحض	ابن مهران عن الحلواني عن قالون	١٧	٢٢٣
باب هاء الكناية			
﴿يُؤَدِّهِۦ﴾[آل عمران: ٧٥] و﴿نُوَلِّهِۦ﴾ ﴿وَنُصۡلِهِۦ﴾[النساء: ١١٥] و﴿نُؤۡتِهِۦ﴾[آل عمران: ١٤٥، والشورى: ٢٠] و﴿فَأَلۡقِهۡ﴾[النمل: ٢٨]: بإشباع كسرة الهاء.	الشذائي عن أبي نشيط عن قالون	١٨	٢٣٠
﴿وَيَتَّقۡهِ﴾[النور: ٥٢]: بإشباع كسرة الهاء.	الشذائي عن أبي نشيط عن قالون	١٩	٢٣٧
﴿يَأۡتِهِۦ﴾[طه: ٧٥]: بإسكان الهاء	الخبازي عن زيد عن ابن وردان	٢٠	٢٤١
﴿يَأۡتِهِۦ﴾[طه: ٧٥]: باختلاس كسرة الهاء	ابن مهران عن روح	٢١	٢٤٣
﴿يَرَهُۥ﴾ في الموضعين في الزلزلة[آية: ٧، ٨]: بإشباع الهاء	الكارزيني من طريق المبهج عن الحُلْواني عن هشام	٢٢	٢٤٦
﴿أَرۡجِئۡهُ﴾[الأعراف: ١١١، والشعراء: ٣٦]: بهمزة ساكنة مع ضم الهاء مختلساً	الشّذَائي عن أبي نشيط عن قالون	٢٣	٢٥٢
﴿أَرۡجِئۡهِ﴾[الأعراف: ١١١، والشعراء: ٣٦]: بإشباع كسرة الهاء	الخبّازي عن ابن ذكوان	٢٤	٢٥٥
﴿لِمَنۡ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾[البينة: ٨]: باختلاس الهاء	أبو بكر الخياط عن الفرضي من طريق أبي نشيط عن قالون	٢٥	٢٥٩

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
باب المد والقصر			
مرتبة سابعة في المد المنفصل والمتصل قدرها ست ألفات	الهذلي عن ورش من طريقي الحدّاد وابن غلبون	٢٦	٢٦٤
إشباع المد المتصل والمنفصل	ابن الفحام عن الفارسي عن الشريف الزيدي عن النقاش عن الحلواني عن هشام	٢٧	٢٦٥
﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾[التكوير: ٨]: بعدم مد البدل	ابن شريح عن الأزرق	٢٨	٢٦٨
﴿مَوْئِلًا﴾[الكهف: ٥٨]: بمد البدل	ابن الفحام عن الأزرق	٢٩	٢٧٢
قصر (عَيْن) في فواتح السور	ابن شريح عن الأزرق	٣٠	٢٧٣
باب الهمزتين من كلمة			
﴿ءَأَسْجُدُ﴾[الإسراء: ٦١]: بتسهيل الهمزة الثانية	ابن الفحام عن هشام من طريق الداجوني ومن طريق الجمال عن الحلواني	٣١	٢٧٦
﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[البقرة: ٦، ويس: ١٠]: بتسهيل الهمزة الثانية	هبة الله بن سلامة المفسّر عن الداجوني عن هشام	٣٢	٢٨٣
تحقيق الهمزتين المفتوحتين من كلمة	الهذلي عن ابن عبدان عن هشام	٣٣	٢٨٥
الفصل بن الهمزتين المفتوحتين من كلمة	هبة الله بن سلامة المفسّر عن الداجوني عن هشام	٣٤	٢٨٧
﴿ءَأَسْجُدُ﴾[الإسراء: ٦١]: بالفصل بين الهمزتين	الداجوني عن هشام	٣٥	٢٨٨
الفصل بن الهمزتين المفتوحتين من كلمة	عبد المنعم بن غلبون والخزاعي عن الأزرق عن ورش	٣٦	٢٩٣
﴿ءَاعْجَمِيٌّ﴾[فصلت: ٤٤]: بتحقيق الهمزة الثانية	هبة الله بن سلامة المفسّر عن الداجوني عن هشام	٣٧	٢٩٩
﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾[القلم: ١٤]: بتحقيق الهمزتين	هبة الله بن سلامة المفسّر عن الداجوني عن هشام	٣٨	٣٠٣
﴿ءَامَنتُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣، طه: ٧١، الشعراء: ٤٩]: بالإخبار	الخزاعي عن الأزرق	٣٩	٣١٠
﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾[النمل: ٦٧]: بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني	سبط الخياط عن الكارزيني عن النخاس عن رويس	٤٠	٣١٤

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾[آل عمران: ١٥] و﴿أَءُلْقِيَ﴾[القمر: ٢٥]: بالمد مع التحقيق. و﴿أَءُنزِلَ﴾[ص: ٨]: بالقصر مع التحقيق.	الكارزيني عن الشنبوذي من طريق الجمال عن الحلواني عن هشام	٤١	٣١٦
﴿أَيِمَّة﴾[التوبة: ١٢، الأنبياء: ٧٣، القصص: ٥، ٤١، السجدة: ٢٤]: بالتسهيل.	ابن مهران عن روح	٤٢	٣١٧
﴿أَيِمَّة﴾ في الأنبياء[٧٣]: بالفصل بين الهمزتين	النهرواني عن هبة الله من طريق أبي علي العطار عن الأصبهاني عن ورش	٤٣	٣١٩
﴿أَيِمَّة﴾[التوبة: ١٢، الأنبياء: ٧٣، القصص: ٥، ٤١، السجدة: ٢٤]: بالفصل بين الهمزتين	ابن مهران عن هبة الله عن الأصبهاني عن ورش	٤٤	٣٢٢
باب الهمزتين من كلمتين			
إسقاط أولى الهمزتين المتفقتين في الفتح والكسر والضم	الشنبوذي عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزي	٤٥	٣٢٩
إسقاط أولى المضمومتين	سبط الخياط في الكفاية عن الفرضي عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون	٤٦	٣٣٣
إسقاط أولى الهمزتين المتفقتين في الفتح والكسر والضم	ابن مهران عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون	٤٧	٣٣٥
تحقيق الأولى وتسهيل الثانية من الهمزتين المضمومتين والمكسورتين	الداني عن أبي الفتح من طريق الحلواني عن قالون	٤٨	٣٣٨
جعل الثانية من الهمزتين المضمومتين واوًا خفيفة الضم	خلف بن إبراهيم الخاقاني عن أصحابه عن الأزرق في رواية ورش	٤٩	٣٤٠
جعل الثانية من الهمزتين المضمومتين واوًا خفيفة الضم، وجعل الثانية من المكسورتين ياءً خفيفة الكسر	سبط الخياط عن الشذائي عن ابن بويان في رواية قالون	٥٠	٣٤٢
تسهيل الثانية من الهمزتين المتفقتين	ابن مهران عن روح	٥١	٣٤٤
﴿شَآءَ أَنشَرَهُۥ ٢٢﴾[عبس]: بتسهيل الهمزة الثانية	ابن أشته عن روح	٥٢	٣٤٦
تسهيل الثانية من الهمزتين المختلفتين	ابن مهران عن روح	٥٣	٣٤٨

الصفحة	رقم الموضع	المنفرِد	الانفراد
			باب الهمز المفرد
٣٥١	٥٤	ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن الأصبهاني	إبدال الهمز الساكن مطلقًا، إلا ﴿ذَرَأۡنَا﴾[الأعراف: ١٧٩] و﴿تَبَرَّأۡنَا﴾[القصص: ٦٣]
٣٦٠	٥٥	الهذلي عن الأصبهاني عن ورش	باب (جئت) و(نبئ) و(قرأ) و﴿هَيِّئۡ﴾ و﴿تُـْٔوِي﴾: بالإبدال
٣٦٣	٥٦	الصفراوي عن الأصبهاني	(يشأ)، ﴿تَسُؤۡهُمۡ﴾، (رؤيا): بالهمز
٣٦٧	٥٧	عبد الباقي بن فارس عن أبي الفتح عن السامري عن السوسي، فيما ذكره صاحب التجريد	﴿وَرِءۡيًا﴾[مريم: ٧٤]: بإبدال الهمزة ياءً من غير إدغام
٣٧١	٥٨	الخراساني وأبو الصقر ابن الدورقي عن زيد عن ابن فرح عن دوري أبي عمرو	إبدال الهمز الساكن من غير استثناء
٣٧٨	٥٩	أبو الحسن ابن غلبون	﴿بَارِئِكُمۡ﴾ في حرفي البقرة[٥٤]: بإبدال الهمزة الساكنة ياءً.
٣٨١	٦٠	هبة الله بن سلامة المفسر عن زيد عن الداجوني في رواية هشام	﴿وَرِءۡيًا﴾[مريم: ٧٤]: بتشديد الياء من غير همز
٣٨٥	٦١	الشطوي عن ابن هارون عن الفضل بن شاذان في رواية ابن وردان وكذلك ابن العلّاف عن زيد عن ابن شبيب عن الفضل بن شاذان في رواية ابن وردان	﴿خَاطِئَةٍ﴾[العلق: ١٦]، و﴿بِٱلۡخَاطِئَةِ﴾[الحاقة: ٩]، و﴿مِاْئَةِ﴾[البقرة: ٢٥٩، وغيرها] و﴿فِئَةٍ﴾[البقرة: ٢٤٩، وغيرها] وتثنيتهما: بتحقيق الهمزة
٣٩١	٦٢	الحافظ أبو العلاء الهمذاني عن النهرواني في طريق الأصبهاني عن ورش	﴿شَانِئَكَ﴾[الكوثر: ٣]: بإبدال الهمزة
٣٩٤	٦٣	الهذلي في رواية الأصبهاني عن ورش	﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ﴾[النحل: ٤١، والعنكبوت: ٥٨]: بإبدال الهمزة

الصفحة	رقم الموضع	المنفرِد	الانفراد
٣٩٩	٦٤	ابن مهران عن الأصبهاني في رواية ورش	تحقيق باب الهمزة المفتوحة المكسور ما قبلها
٤٠٣	٦٥	الحنبلي عن هبة الله بن جعفر في رواية ابن وردان	﴿رَءُوف﴾[البقرة: ١٤٣، وغيرها]: بتسهيل الهمزة بين بين حيث وقع
٤١٠	٦٦	الهذلي عن أبي جعفر	﴿تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾[الحشر: ٩] بالتسهيل بين بين
٤١٣	٦٧	الهذلي عن النهرواني عن ابن وردان	﴿خَٰسِـِٔينَ﴾[البقرة: ٦٥، والأعراف: ١٦٦] بحذف الهمزة
٤١٨	٦٨	النهرواني عن الأصبهاني	﴿ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ﴾[الحج: ١١] بتحقيق الهمزة
٤٢١	٦٩	النهرواني عن الأصبهاني	﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ﴾[النمل: ٤٤] و﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾[القصص: ٣١] و﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾[المنافقون: ١٤]: بتحقيق الهمزة
٤٢٦	٧٠	سبط الخياط عن الأصبهاني	﴿رَأَيْتُهُمْ لِى﴾[يوسف: ٤] و﴿رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا﴾[النمل: ٤٠] و﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ﴾[النمل: ٤٤] و﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾[القصص: ٣١] و﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾[المنافقون: ١٤]: بوجهي التسهيل والتحقيق
٤٢٩	٧١	الهذلي عن الأصبهاني	﴿رَأَتْهُ﴾ و﴿رَءَاهَا﴾ وما يشبهه: بالتسهيل
٤٣٢	٧٢	الهذلي عن أبي جعفر في روايتيه	﴿تَأَخَّرَ﴾[البقرة: ٢٠٣، الفتح: ٢] و﴿يَتَأَخَّرَ﴾[المدثر: ٣٧]: بتسهيل الهمزة
٤٣٤	٧٣	الحنبلي عن هبة الله بن جعفر في رواية ابن وردان	﴿تَأَذَّنَ﴾[الأعراف: ١٦٧، وإبراهيم: ٧]: بتسهيل الهمزة
٤٣٧	٧٤	الحنبلي عن هبة الله بن جعفر في رواية ابن وردان	﴿تَطْمَئِنُّ﴾[الرعد: ٢٨] و﴿يَئِسَ﴾[المائدة: ٣، وغيرها] حيث وقع: بتسهيل الهمزة
٤٤٠	٧٥	الحنبلي عن هبة الله بن جعفر في رواية ابن وردان	﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ في آل عمران [٤٩] والمائدة [١١٠]: بتسهيل الهمزة
٤٤٢	٧٦	الهذلي عن ابن جماز	﴿وَكَأَيِّن﴾[آل عمران: ١٤٦، وغيرها]: بتحقيق الهمزة
٤٤٣	٧٧	أبو علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني	﴿كَأَيِّن﴾ في موضع العنكبوت[٦٠]: بألف قبل الهمزة مع التسهيل
٤٤٥	٧٨	أبو الحسن ابن غلبون عن رويس	﴿هَٰأَنتُمْ﴾[آل عمران: ٦٦، وغيرها]: بتسهيل الهمزة

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
﴿ٱلنَّبِيِّ﴾: في الأحزاب[٤] بتحقيق الهمزة مع حذف الياء بعدها، وفي المجادلة[٢] بتحقيق الهمزة مع إثبات الياء بعدها، مع تسهيل الهمزة وحذف الياء في موضع الطلاق[٤]	أبو علي العطار عن النهرواني عن هبة الله بن جعفر عن الأصبهاني عن ورش	٧٩	٤٥٢
﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾[التوبة: ٣٧]: بإبدال الهمزة ياء وإدغام الياءين	الهذلي عن الأصبهاني	٨٠	٤٥٥
﴿كَهَيْـَٔةِ﴾[آل عمران: ٤٩، والمائدة: ١١٠]: بمدّ اللين مدًّا متوسطًا.	الحنبلي عن هبة الله بن جعفر في رواية ابن وردان	٨١	٤٥٨
﴿ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ﴾[يوسف: ٨٠] ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ﴾[يوسف: ٨٧] ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ﴾[يوسف: ١١٠] ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾[الرعد: ٣١]: بالقلب والإبدال (يَايَس)	الحنبلي عن هبة الله بن جعفر في رواية ابن وردان	٨٢	٤٦٠
باب نقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها			
النقل في جميع القرآن كمذهب ورش	الهذلي في رواية ابن جماز	٨٣	٤٦٣
﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾[يونس: ٥١، ٩١]: بتحقيق الهمزة	الحمامي من طريق الحلواني وسبطُ الخياط من طريق أبي نشيط عن قالون	٨٤	٤٦٥
﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾[يونس: ٥١، ٩١]: بتحقيق الهمزة	ابن العلاف عن ابن وردان	٨٥	٤٧٢
﴿عَادًا الْأُولَىٰ﴾[النجم: ٥٠]: بهمز الواو	الحنبلي عن هبة الله بن جعفر في رواية ابن وردان	٨٦	٤٧٤
باب السكت			
السكت في المنفصل و(أل) و(شيء)	الهذلي عن إسحاق عن خلف العاشر من جميع طرقه	٨٧	٤٧٧
استثناء ما كان الساكن فيه ياءً أو واواً من السكت، مثل ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾[البقرة: ١٤]، ﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾[المائدة: ٢٧]	أبو العلاء الهمذاني عن الشَّطِّي من رواية إدريس	٨٨	٤٨١
السكت على ما كان من كلمة وكلمتين	أبو العز القلانسي عن رويس	٨٩	٤٨٣
﴿الٓمٓ ۞ ٱللَّهُ﴾[آل عمران]: بوصل همزة لفظ الجلالة من غير سكت	الهذلي عن ابن جماز	٩٠	٤٨٧
عدم ذكر السكت على حروف التهجي	ابن مهران عن أبي جعفر	٩١	٤٩١

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
باب الوقف على الهمز			
تحقيق الهمز الساكن المتوسط بكلمة عند الوقف، نحو: ﴿لِلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾، مع إجراء الوجهين في المتوسط بحرف، نحو: ﴿فَأْتُواْ﴾	ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة كالمهدوي وابن شريح	٩٢	٤٩٥
تسهيل الهمزة الواقعة بعد حروف المدّ – غير الألف- بحسب حركة ما قبل حروف المدّ	أبو العلاء الهمذاني	٩٣	٤٩٨
تسهيل الهمز بين بين بعد كل حرفِ مدٍّ، سواء كان متوسطاً بنفسه أو بغيره، فتُجرى الواو والياء مجرى الألف	أبو العلاء الهمذاني	٩٥	٥٠١
إبدال الهمز المتطرف بعد ساكنٍ بعد فتحٍ أَلِفًا	أبو العلاء الهمذاني	٩٦	٥٠٤
الإبدال أَلِفًا في الهمز المفتوح الواقع بعد ساكن، مع تحريك الساكن قبله بالفتح	أبو العلاء الهمذاني	٩٧	٥٠٦
تخصيص تسهيل الهمزة المتطرفة بالروم بما إذا وقعت بعد الألف، دون ما وقعت فيه بعد متحرك	ابن بليمة	٩٨	٥٠٨
﴿نَبِّئْ﴾[الحجر: ٤٩]: بحذف الهمزة	أبو علي المالكي في كتاب الروضة	٩٩	٥١١
حذف الهمزة المتوسطة بالتنوين، نحو: ﴿دُعَآءً﴾	صاحب المبهج عن حمزة بكماله	١٠٠	٥١٤
﴿جُزْءًا﴾[البقرة: ٢٦٠، والزخرف: ١٥]: بإبدال الهمزة في الوقف واواً	الهذلي عن حمزة	١٠١	٥١٥
باب الإدغام الصغير			
﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[الأحزاب: ١٠]: بإظهار (إذ)	صاحب العنوان عن خلّاد	١٠٢	٥١٨
إدغام (إذ) في التاء والصاد	الكارزيني عن رويس	١٠٣	٥٢٠
إدغام (إذ) في الزاي	صاحب المبهج عن رويس	١٠٤	٥٢٣
إدغام (إذ) في الجيم	أبو معشر عن رويس	١٠٥	٥٢٦
﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾[الكهف: ٣٩]: بإدغام (إذ)	أبو العز القلانسي عن زيد عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان	١٠٦	٥٢٧

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
﴿إِذۡ دَخَلُواْ﴾[الحجر: ٥٢، وص: ٢٢، والذاريات: ٢٥]: بإظهار (إذ)	النهرواني عن الأخفش في رواية ابن ذكوان	١٠٧	٥٣٤
﴿إِذۡ دَخَلُواْ﴾[الحجر: ٥٢، وص: ٢٢، والذاريات: ٢٥]: بإظهار (إذ)	الفارسي عن الحمامي عن النقاش عن الأخفش	١٠٨	٥٣٩
﴿إِذۡ تَقُولُ﴾[الأحزاب: ٣٧]، و﴿إِذۡ تُفِيضُونَ﴾[يونس: ٦١]: بإدغام (إذ)	أبو العز عن زيد عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان	١٠٩	٥٤١
﴿إِذۡ تَقُولُ﴾ و﴿إِذۡ تُفِيضُونَ﴾: بإدغام (إذ)	القباب عن الرملي في رواية ابن ذكوان	١١٠	٥٥٢
حكاية التخيير في إدغام (قد) في الشين	الشذائي عن ابن الأخرم في رواية ابن ذكوان	١١١	٥٥٣
إدغام (قد) في الجيم	الكارزيني عن رويس	١١٢	٥٥٦
إدغام (قد) في الضاد والظاء	أبو الكرم في المصباح عن روح	١١٣	٥٥٨
إظهار تاء التأنيث في ﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾[النساء: ٩٠]، وإدغامها عند السين والزاي	صاحب التجريد في طريق الجمّال عن الحلواني عن هشام	١١٤	٥٦١
إظهار تاء التأنيث عند الصاد	أبو العلاء الهمذاني عن الصوري في رواية ابن ذكوان	١١٥	٥٦٩
تخصيص إدغام تاء التأنيث بـ﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ و﴿لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ﴾	صاحب المبهج عن الصوري في رواية ابن ذكوان	١١٦	٥٧٤
﴿وَجَبَتۡ جُنُوبُهَا﴾[الحج: ٣٦]: بزيادة وجه الإدغام	الشاطبي عن ابن ذكوان	١١٧	٥٨٤
إدغام تاء التأنيث في السين والجيم والظاء	الكارزيني عن رويس، فيما ذكره سبط الخياط	١١٨	٥٨٩
إدغام تاء التأنيث في الظاء	أبو الكرم عن روح	١١٩	٥٩٣
إدغام الباء المجزومة في الفاء	الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان	١٢٠	٥٩٦
﴿ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾[هود: ٤٢]: بإدغام الباء	صاحب المبهج عن ورش من طريق الأصبهاني، وكذا أبو العلاء عن الحمامي من طريق الأصبهاني	١٢١	٦٠٠

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
﴿فَنَبَذْتُهَا﴾[طه: ٩٦]: بإدغام الذال	أبو العلاء الهمذاني من طريق القباب عن الصوري عن ابن ذكوان	١٢٢	٦٠٨
إدغام باب (لبثت) في غير حرفي سورة المؤمنين[١١٢، ١١٤]	الكارزيني عن رويس	١٢٣	٦١٠
﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾[الأعراف: ٤٣، والزخرف: ٧٢]: بإظهار الثاء	سبط الخياط في المبهج عن هشام من طريق الداجوني	١٢٤	٦١٢
﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾[الأعراف: ٤٣، والزخرف: ٧٢]: بإدغام الثاء	الهذلي في الكامل عن خلف العاشر	١٢٥	٦١٣
﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾[المرسلات: ٢٠]: بإظهار القاف	الهذلي عن أبي الفضل الرازي من طريق ابن الأخرم عن ابن ذكوان	١٢٦	٦١٦
حكاية إظهار تاء التأنيث عند الدال	صاحب المبهج عن قالون من طريق الحلواني ومن طريق ابن بويان عن أبي نشيط	١٢٧	٦١٩
إخفاء النون الساكنة والتنوين عند الغين والخاء في جميع القرآن	ابن مهران عن ابن بويان عن أبي نيط، وتبعه الهذلي	١٢٨	٦٢٢
إدغام النون الساكنة والتنوين بغنة في الراء دون اللام	أبو العلاء الهمذاني عن الصوري عن ابن ذكوان	١٢٩	٦٢٦
إدغام النون الساكنة والتنوين بغير غنة عند الياء	صاحب المبهج عن قنبل من طريق الشطوي عن ابن شنبوذ	١٣٠	٦٢٩
باب الفتح والإمالة وبين اللفظين			
﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾[طه: ٧٣، والأعلى: ١٣]: بالفتح	عبد الباقي الخراساني عن ابن صالح عن خلف وعن ابن الهيثم عن خلاد، وكذلك صاحب العنوان عن حمزة	١٣١	٦٣٣
إمالة ﴿يُوَٰرِى﴾ بحرف المائدة[٣١] دون حرف الأعراف[٢٦]	الداني عن الضرير في رواية دوري الكسائي	١٣٢	٦٣٨
فتح ذي الراء	الكارزيني عن المطوعي عن الصوري في رواية ابن ذكوان	١٣٣	٦٤٠

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
باب (أَدْرَى): بالإمالة	الشذائي عن الداجوني عن ابن مامويه عن هشام	١٣٤	٦٤٢
﴿ مَجْرَىٰهَا ﴾[هود: ٤١]: بالإمالة	الشذائي عن الداجوني عن ابن مامويه عن هشام	١٣٥	٦٤٥
﴿ بَلَىٰ ﴾: بالإمالة	النهرواني عن الأصبهاني عن ورش	١٣٦	٦٤٨
﴿ أَعْمَىٰ ﴾ في الموضع الأول من الإسراء[٧٢]: بالفتح	ابن مهران عن روح	١٣٧	٦٥٠
﴿ أَعْمَىٰ ﴾[طه: ١٢٤، ١٣٥]: بالإمالة	صاحب المبهج عن نفطويه عن يحيى بن آدم في رواية شعبة	١٣٨	٦٥٤
﴿ إِنَىٰهُ ﴾[الأحزاب: ٥٣]: بالتقليل	أبو العلاء الهمذاني عن النهرواني عن ابن وردان عن أبي جعفر	١٣٩	٦٥٩
﴿ نَـَا ﴾[الإسراء: ٨٣]: بالفتح	صاحب المبهج عن أبي عون عن شعيب عن يحيى بن آدم عن شعبة	١٤٠	٦٦٠
﴿ نَـَا ﴾[فصلت: ٥١]: بالإمالة	ابن سوار عن النهرواني عن أبي حمدون عن يحيى بن آدم عن شعبة	١٤١	٦٦٢
﴿ نَـَا ﴾ في الإسراء وفصلت: بالإمالة بالخلف	فارس بن أحمد عن السوسي، وتبعه الشاطبي	١٤٢	٦٦٨
فتح الراء والهمزة من (رأى) غير ﴿ رَءَا كَوْكَبًا ﴾[الأنعام: ٧٦]	الهذلي عن ابن بابُش عن الأصم عن شعيب عن يحيى بن آدم في رواية شعبة	١٤٣	٦٧٣
فتح الراء والهمزة في (رأى) إذا كان بعدها متحرّك غير ضمير في جميع المواضع	صاحب المبهج عن أبي عون عن شعيب عن يحيى، وعن الرزاز عن العليمي	١٤٤	٦٧٦
فتح الراء وإمالة الهمزة في (رأى) إذا كان بعدها متحرّك غير ضمير	صاحب العنوان عن القَافْلَائي من طريق شعيب عن يحيى بن آدم عن شعبة	١٤٥	٦٨١

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
فتح الراء وإمالة الهمزة في (رأى) التي بعدها متحرّك غير ضمير	زيد عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان	١٤٦	٦٨٤
فتح الراء والهمزة في (رأى) التي بعدها متحرّك غير ضمير	صاحب المبهج عن الصوري عن ابن ذكوان	١٤٧	٦٨٦
إمالة الراء والهمزة من (رأى) الواقعة قبل متحرك	صاحب المبهج عن أبي نشيط في رواية قالون	١٤٨	٦٩٠
إمالة راء ﴿رَءَا﴾[الأنعام: ٧٦، وغيرها]، بخلاف	الشاطبي عن السوسي	١٤٩	٦٩٣
إمالة همزة (رأى) الواقعة قبل ساكن، بخلاف	الشاطبي عن شعبة	١٥٠	٦٩٩
إمالة الراء والهمزة معًا من (رأى) الواقعة قبل ساكن، بخلاف	الشاطبي عن السوسي	١٥١	٧٠٣
التفرقة في تقليل رؤوس الآي بين اليائيّ والواويّ، فيقلّل الأوّل ويفتَح الثاني	ابن شريح صاحب الكافي عن الأزرق	١٥٢	٧٠٧
فتح جميع رؤوس الآي ما لم يكن رائيًّا	صاحب التجريد عن الأزرق	١٥٣	٧١٢
إمالة ذواتِ الياء ورووسَ الآي بين بين	صاحب المبهج عن قالون من جميع طرقه	١٥٤	٧١٦
عدم تقليل ﴿ٱلضُّحَىٰ﴾، و﴿ضُحًى﴾[طه: ٥٩]، ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾، ﴿ٱلْعُلَى﴾[طه: ٤، و٧]، دون سائر الباب	صاحب التبصرة عن أبي عمرو	١٥٥	٧٢١
إطلاق تقليل رؤوس الآي، بلا تقييد بالسور الإحدى عشرة	صاحب العنوان عن أبي عمرو	١٥٦	٧٢٥
﴿مُوسَىٰ﴾ و﴿عِيسَىٰ﴾ و﴿يَحْيَىٰ﴾: بالإمالة المحضة	الهذلي عن أبي عمرو من طريق ابن شنبوذ	١٥٧	٧٢٨
فتح ﴿يَحْيَىٰ﴾ مع تقليل باب (فعلى) و﴿مُوسَىٰ﴾ و﴿عِيسَىٰ﴾	صاحب الكافي عن السوسي	١٥٨	٧٣٢
إلحاق ألف التأنيث من (فُعالى) و(فَعالى) بألف (فعلى) في حكم التقليل	صاحب التجريد عن أبي عمرو	١٥٩	٧٣٤
تقليل الألف قبل الراء المتطرفة المكسورة من غير المكرّر	صاحب العنوان عن حمزة	١٦٠	٧٣٦
﴿ٱلْغَارِ﴾[التوبة: ٤٠]: بالتقليل	أبو علي العطار عن أبي إسحاق الطبري عن ابن	١٦١	٧٣٩

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
	بويان عن أبي نشيط عن قالون		
﴿ٱلۡغَارِ﴾[التوبة: ٤٠]: بالتقليل	صاحب التجريد عن عبد الباقي بن فارس عن أبيه عن السامري عن الحلواني عن قالون	١٦١	٧٤١
﴿ٱلۡغَارِ﴾[التوبة: ٤٠]: بالتقليل	صاحب التجريد عن عبد الباقي بن فارس في رواية خلاد	١٦٣	٧٤٣
﴿ٱلۡغَارِ﴾[التوبة: ٤٠]: بالإمالة	أبو الكرم عن ابن خشنام عن روح	١٦٤	٧٤٥
﴿هَارٍ﴾[التوبة: ١٠٩]: بالفتح	صاحب التجريد عن عبد الباقي بن فارس في رواية أبي الحارث عن الكسائي	١٦٥	٧٤٧
﴿هَارٍ﴾[التوبة: ١٠٩]: بالإمالة	صاحب التجريد عن الفارسي في رواية خلف عن حمزة	١٦٦	٧٥١
﴿هَارٍ﴾[التوبة: ١٠٩]: بوجهي الفتح والإمالة	سبط الخياط عن حمزة	١٦٧	٧٥٤
﴿هَارٍ﴾[التوبة: ١٠٩]: بالإمالة	سبط الخياط عن خلف العاشر من رواية إدريس	١٦٨	٧٥٥
﴿ٱلۡقَهَّارِ﴾[إبراهيم: ٤٨، وغافر: ١٦] و﴿ٱلۡبَوَارِ﴾[إبراهيم: ٢٨]: بالإمالة	أبو معشر الطبري عن حمزة في روايتيه، وأبو علي العطار عن أصحابه عن ابن مقسم عن إدريس عن خلف عن حمزة	١٦٩	٧٥٧
﴿جَبَّارِينَ﴾[المائدة: ٢٢، والشعراء: ١٣٠]: **بالإمالة**	النهرواني عن ابن فرح عن الدوري عن أبي عمرو	١٧٠	٧٦١
﴿أَنصَارِي﴾[آل عمران: ٥٢، والصف: ١٤]: بالإمالة	زيد عن الصوري في رواية ابن ذكوان	١٧١	٧٦٦
تقليل ذي الراءين	صاحب المبهج عن قالون من جميع طرقه	١٧٢	٧٦٨

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
إمالة ذي الراءين	صاحب المبهج عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام	١٧٣	٧٧١
إمالة ذي الراءين	أبو علي العطار عن النهرواني في رواية ابن وردان عن أبي جعفر	١٧٤	٧٧٤
﴿زَاغَت﴾[الأحزاب: ١٠، وص: ٦٣]: بالإمالة	ابن مهران عن خلاد	١٧٥	٧٧٦
﴿كَٰفِرِينَ﴾[آل عمران: ١٠٠، وغيرها] و﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[البقرة: ٣٤، وغيرها]: بالفتح	صاحب العنوان عن الأزرق	١٧٦	٧٨٠
﴿كَٰفِرِينَ﴾[آل عمران: ١٠٠، وغيرها] و﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[البقرة: ٣٤، وغيرها]: بالتقليل	الهذلي عن ابن شنبوذ عن قنبل	١٧٧	٧٨٤
﴿ءَاتِيكَ﴾[النمل: ٣٩، و٤٠]: بعدم الإمالة	سبط الخياط في الكفاية في رواية إدريس عن خلف العاشر	١٧٨	٧٨٧
﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾[البقرة: ٤١]: بالإمالة	صاحب المبهج عن الضرير عن دوري الكسائي	١٧٩	٧٩١
﴿ذَٰلِكَ﴾ و﴿ذَٰلِكُم﴾: بالإمالة	الهذلي عن ابن شنبوذ في رواية قنبل	١٨٠	٧٩٣
تقليل الراء في فواتح السور	ابن مهران عن ابن عامر	١٨١	٧٩٥
تقليل الراء في فواتح السور	ابن مهران عن قالون، وتبعه الهذلي عن ابن بويان عن أبي نشيط	١٨٢	٧٩٩
تقليل الراء في فواتح السور	ابن مهران عن يحيى العليمي عن شعبة	١٨٣	٨٠٣
إمالة الراء في فواتح السور	صاحب المبهج عن أبي نشيط عن قالون	١٨٤	٨٠٥
﴿كٓهيعٓصٓ﴾[مريم: ١]: بتقليل الهاء والياء	الهذلي عن الأصبهاني عن ورش	١٨٥	٨١١
﴿كٓهيعٓصٓ﴾[مريم: ١]: بفتح الهاء والياء	ابن مهران عن العليمي عن شعبة	١٨٦	٨١٥
﴿طه﴾[طه: ١]: بإمالة الهاء	صاحب التجريد عن الأصبهاني	١٨٧	٨١٨

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
﴿طه﴾[طه: ١]: بتقليل الهاء	الهذلي عن الأصبهاني	١٨٨	٨١٩
﴿طه﴾[طه: ١]: بتقليل الهاء	الهذلي عن قالون، وتابعه أبو معشر الطبري وأبو علي العطار عن أبي إسحاق الطبري مع إمالتهما للطاء	١٨٩	٨٢٢
﴿طه﴾[طه: ١]: بفتح الهاء	المهدوي عن الأزرق	١٩٠	٨٣٠
﴿طه﴾[طه: ١]: بفتح الهاء	ابن مهران عن يحيى العليمي في رواية شعبة	١٩١	٨٣٣
﴿طه﴾[طه: ١]: بتقليل الهاء	ابن مهران عن أبي عمرو	١٩٢	٨٣٦
﴿يسٓ﴾[يس: ١]: بفتح الياء	ابن مهران عن روح	١٩٣	٨٣٨
﴿يسٓ﴾[يس: ١]: بفتح الياء	أبو العز من الكفاية عن يحيى العليمي عن شعبة	١٩٤	٨٤١
﴿طه﴾[طه: ١]: بفتح الهاء	ابن مهران عن العليمي في رواية شعبة	١٩٥	٨٤٤
﴿طسٓمٓ﴾[الشعراء: ١، والقصص: ١] و﴿طسٓ﴾[النمل: ١]: بتقليل الطاء	الهذلي عن نافع	١٩٦	٨٤٥
﴿حمٓ﴾ في السور السبعة: بفتح الحاء	أبو العز عن العليمي في رواية شعبة	١٩٧	٨٥٤
﴿حمٓ﴾ في السور السبعة: بفتح الحاء	ابن مهران عن ابن ذكوان	١٩٨	٨٥٦
تقليل الهاء والياء والطاء في فواتح السور	الهذلي عن أبي جعفر	١٩٩	٨٦٠
إمالة هاء التأنيث وقفًا	الهذلي عن خلف العاشر	٢٠٠	٨٦٥
إمالة وتقليل هاء التأنيث وقفًا	الهذلي بالإمالة عن الداجوني عن أصحابه عن ابن عامر، وبالتقليل عن باقي أصحاب ابن عامر	٢٠١	٨٦٧
إمالة هاء التأنيث وقفًا	الهذلي عن النحاس عن الزرق	٢٠٢	٨٦٩
تقليل هاء التأنيث وقفًا	الهذلي عن قالون وعن ورش من غير طريق النحاس عن الزرق	٢٠٣	٨٧٤
تقليل هاء التأنيث وقفًا	الهذلي عن أبي عمرو	٢٠٤	٨٧٦

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
تقليل هاء التأنيث وقفًا	الهذلي عن أبي جعفر	٢٠٥	٨٧٩
باب الراءات			
ترقيق ما كان وزنه (فَعِيلاً) في الوقف وتفخيمه في الوصل دون غيره من باب المفتوح المنون، وذلك في وجه التفصيل في الراء المفتوحة المنوّنة	صاحب التبصرة عن الزرق	٢٠٦	٨٨١
﴿حِذْرَهُمْ﴾[النساء: ١٠٢]: بالتفخيم	صاحب التجريد عن الأزرق	٢٠٧	٨٨٥
﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[النساء: ٩٠]: بالتفخيم وقفًا بالخلف	صاحب الهداية عن الأزرق	٢٠٨	٨٨٨
الترقيق بالخلف في الراء الساكنة بعد كسر الواقع بعدها حرف استعلاء	صاحب الكافي وابن بليمة عن الأزرق عن ورش	٢٠٩	٨٩٠
﴿ٱلدَّارِ﴾ وبابه: بالتفخيم وقفًا مع التقليل	مكي لورش	٢١٠	٨٩١
باب اللامات			
تغليظ اللام من لفظ (ثلاثة) عن الأزرق حيث وقع إلا في قوله عزّ وجلّ: ﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ﴾[آل عمران: ١٢٤] و﴿ثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[النساء: ٣، وفاطر: ١] و﴿ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾[الزمر: ٦]، و﴿ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾[المرسلات: ٣٠]	صاحب التجريد عن عبد الباقي بن فارس في رواية ورش	٢١١	٨٩٢
باب الوقف على أواخر الكلم			
منع الروم في هاء ضمير المفرد إذا تحرّك ما قبلها مطلقًا، وتجويزه إذا سكن ما قبلها مطلقًا	سبط الخياط	٢١٢	٨٩٧
باب الوقف على مرسوم الخط			
تخصيص هاء السكت وقفاً بكَلِمَتَيْ (عَمَّ) و(لِمَ) فقط، دون (فيمَ) و(بِمَ) و(مِمَّ)	المهدوي في الهداية عن البزي	٢١٣	٨٩٨
(لكنّ) و(أنّ) و(إنّ): بالوقف عليها بهاء السكت	الداني عن يعقوب	٢١٤	٩٠١
(هلمّ): بالوقف عليها بهاء السكت	الداني عن يعقوب	٢١٥	٩٠٧
﴿إِيَّىَ﴾ و﴿أَبِى﴾: بالوقف عليها بهاء السكت	ابن مهران عن يعقوب	٢١٦	٩٠٩
﴿تَسْتَفْتِيَانِ﴾[يوسف: ٤١]: بالوقف عليها بهاء السكت	ابن مهران عن ابن مقسم عن رويس	٢١٧	٩١١

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
﴿فَانٍ﴾[الرحمن: ٢٦] و﴿رَاقٍ﴾[القيامة: ٢٧]: بإثبات الياء وقفًا	فارس بن أحمد على السامري عن ابن مجاهد عن قنبل	٢١٨	٩١٣
الوقف بالياء في جميع ما حُذِفَت ياؤه للتنوين	الهذلي عن ابن شنبوذ عن قنبل	٢١٩	٩١٧
الوقف بالياء في جميع ما حُذِفَت ياؤه للتنوين	ابن مهران عن يعقوب	٢٢٠	٩١٨
﴿قَاضٍ﴾[طه: ٧٢] و﴿بَاغٍ﴾[البقرة: ١٧٣، وغيرها]: بإثبات الياء وقفًا	الهذلي عن الأزرق من طريق ابن شنبوذ عن النحاس وعن أبي عدي عن ابن سيف	٢٢١	٩٢١
﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أول الزمر[١٠]: بإثبات الياء وقفًا	أبو العلاء الهمذاني عن رويس	٢٢٢	٩٢٤
﴿صَالِ ٱلۡجَحِيمِ﴾[الصافات: ١٦٣]: بإثبات الياء وقفًا	الهذلي عن أبي عدي عن ابن سيف عن الأزرق	٢٢٣	٩٣١
﴿يَدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾[القمر: ٦]، و﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾[الشورى: ٢٤]، و﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾[العلق: ١٨]، و﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾[الإسراء: ١١]: بالوقف عليها بالواو	الداني عن يعقوب	٢٢٤	٩٣٣
﴿يَدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾، و﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾، و﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾، و﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾: بالوقف عليها بالواو	ابن فارس في جامعه عن ابن شنبوذ عن قنبل	٢٢٥	٩٣٦
الوقف على (ما) فحسب من (فمَالِ)	ابن فارس ليعقوب، وأبو العز في كفايته عن القاضي أبي العلاء عن رويس	٢٢٦	٩٣٨
الوقف على (ما) فحسب من (فمَالِ)	ابن فارس لورش	٢٢٧	٩٤٣
باب ياءات الإضافة			
﴿تَحۡتِيٓ أَفَلَا﴾[الزخرف: ٥١]: بفتح الياء	الكارزيني عن الشطوي عن ابن شنبوذ عن قنبل	٢٢٨	٩٤٦
﴿فَطَرَنِيٓ أَفَلَا﴾[هود: ٥١]: بفتح الياء	أبو تغلب عن القاضي أبي الفرج عن ابن شنبوذ عن قنبل	٢٢٩	٩٥١

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
﴿لَعَلِّي﴾[القصص: ٢٩، ٣٨]: بإسكان الياء	الهذلي عن الشذائي عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان	٢٣٠	٩٥٣
﴿لَعَلِّي﴾[طه: ١٠]: بإسكان الياء	الهذلي عن زيد عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان	٢٣١	٩٥٦
﴿أَوْزِعْنِي﴾ [النمل: ١٩، والأحقاف: ١٥]: بفتح الياء	الهذلي عن أبي نشيط عن قالون	٢٣٢	٩٥٩
﴿إِخْوَتِي إِنَّ﴾[يوسف: ١٠٠]: بفتح الياء	أبو علي العطار عن النهرواني عن هبة الله عن الأصبهاني	٢٣٣	٩٦٢
﴿إِخْوَتِي إِنَّ﴾[يوسف: ١٠٠]: بفتح الياء	أبو علي العطار عن النهرواني عن الحلواني عن قالون	٩٣٤	٩٦٥
﴿عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾[سبأ: ١٣]: بإسكان الياء	الهذلي عن النخاس عن رويس	٢٣٥	٩٦٩
﴿وَمَحْيَايَ﴾[الأنعام: ١٦٢]: بالفتح	ابن بليمة عن قالون، وهو ظاهر التجريد لابن الفحام	٢٣٦	٩٧٢
﴿وَمَحْيَايَ﴾[الأنعام: ١٦٢]: بالفتح	أبو العز عن النهرواني عن ابن وردان	٢٣٧	٩٧٥
﴿مَا لِيَ لَا أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾[النمل: ٢٠]: بفتح الياء	النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان	٢٣٨	٩٧٩
باب الياءات الزوائد			
﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ﴾[الزخرف: ٦٨]: بإثبات الياء	ابن مهران عن روح، وتبعه الهذلي	٢٣٩	٩٨٥
﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ﴾[الزخرف: ٦٨]: بحذف الياء وقفًا	الهذلي عن أبي عمرو	٢٤٠	٩٨٨
﴿كَٱلْجَوَابِ﴾[سبأ: ١٣]: بإثبات الياء	الحنبلي عن ابن وردان	٢٤١	٩٩١
﴿تَسْـَٔلْنِ﴾[هود: ٤٦]: بإثبات الياء وصلًا	سبط الخياط في المبهج عن أبي نشيط في رواية قالون	٢٤٢	٩٩٣
﴿وَٱتَّبِعُونِ هَٰذَا﴾[الزخرف: ٦١]: بإثبات الياء	الهذلي عن الشذائي عن ابي نشيط في رواية قالون	٢٤٣	٩٩٦
﴿ءَاتَىٰنِ﴾[النمل: ٣٦]: بحذف الياء وقفًا	سبط الخياط في الكفاية عن ابن شنبوذ عن قنبل	٢٤٤	١٠٠٠

الصفحة	رقم الموضع	المنفرِد	الانفراد
١٠٠٤	٢٤٥	أبو الفتح عن عبد الباقي الخراساني عن أصحابه عن قالون	﴿ٱلتَّلَاقِ﴾[غافر: ١٥] و﴿ٱلتَّنَادِ﴾[غافر: ٣٢] بالإثبات وقفًا في أحد الوجهين

باب فرش الحروف[٢]

الصفحة	رقم الموضع	المنفرِد	الانفراد
سورة البقرة			
١٠٢٣	٢٤٨	فارس بن أحمد عن خلف عن حمزة	﴿يَبْصُطُ﴾ في البقرة[٢٤٥] و﴿بَصْطَةً﴾ في الأعراف[٦٩] بالصاد بالخلف
١٠٣٢	٢٥٠	صاحب العنوان عن شعبة	﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً﴾[البقرة: ٢٤٧]: بالصاد بالخلف
١٠٣٤	٢٥١	أبو الحسن ابن فارس في جامعه عن قنبل من جميع طرقه	تشديد التاءات التي شدّدها البزي
سورة آل عمران			
١٠١١	٢٤٦	ابن مهران في قراءة ابن عامر	(إبراهيم) في سورة آل عمران[٣٣، وغيرها] والأعلى[١٩]: بالألف
١٠٣٨	٢٥٣	البروجردي عن ابن أشته عن المعدل عن روح	﴿فَيُوَفِّيهِمْ﴾[آل عمران: ٥٧]: بالياء
سورة المائدة			
١٠٤٠	٢٥٤	أبو العلاء الهمذاني عن رويس	﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾[المائدة: ٢، وغيرها]: بتخفيف النون
سورة الأنعام			
١٠٥٠	٢٥٧	هبة الله بن سلامة عن زيد عن الداجوني في رواية هشام	﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم﴾[الأنعام: ٦٤]: بالتخفيف
سورة الأعراف			
١٠٥٥	٢٥٩	الشطوي عن ابن هارون عن الفضل بن شاذان في رواية ابن وردان	﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾[الأعراف: ٥٨]: بضم الياء وكسر الراء

(٢) رتبت المواضع حسب ترتيب ورودها في القرآن.

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
﴿يَبْصُـــطُ﴾ في البقرة[٢٤٥] و﴿بَصْـــطَـةً﴾ في الأعراف[٦٩] بالصاد بالخلف	فارس بن أحمد عن خلف عن حمزة	٢٤٨	١٠٢٣
﴿بَصْطَةً﴾[الأعراف: ٦٩]: بالصاد	أبو العلاء الهمذاني عن أبي الطيب عن التمار عن رويس	٢٤٩	١٠٢٧
سورة التوبة			
﴿وَيَتُوبُ ٱللَّهُ﴾ في التوبة [١٥]: بنصب الباء	ابن العلاف عن النخاس عن رويس	٢٦٠	١٠٥٧
﴿سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[التوبة: ١٩] بضم السين وحذف الياء من ﴿سِقَايَةَ﴾: (سُقَاةَ)، وبفتح العين وحذف الألف من ﴿عِمَارَةَ﴾: (عَمَرَةَ)	الشطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان	٢٦١	١٠٥٩
﴿ٱثْنَا عَشَرَ﴾[التوبة: ٣٦]: بحذف الألف	النهرواني عن زيد في رواية ابن وردان	٢٦٢	١٠٦١
سورة يونس عليه السلام			
﴿تَتَّبِعَآنِّ﴾[يونس: ٨٩]: بتخفيف التاء والنون	الهذلي عن هشام	٢٦٣	١٠٦٤
سورة هود عليه السلام			
﴿فَلَا تَسْـَٔلَنِّ﴾[هود: ٤٦]: بكسر النون مشدّدة	هبة الله المفسر عن الداجوني عن هشام	٢٦٤	١٠٦٦
﴿ٱمْرَأَتَكَ﴾[هود: ٨١]: بالرفع	الأشناني عن الهاشمي عن إسماعيل عن ابن جماز	٢٦٦	١٠٧٤
سورة يوسف عليه السلام			
﴿هِيْتَ﴾[يوسف: ٢٣]: بترك الهمز	الهذلي عن هشام من طريق الحلواني	٢٦٧	١٠٧٦
سورة إبراهيم عليه السلام			
﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ﴾[إبراهيم: ٤٢]: بالنون	القاضي أبو العلاء عن النخاس عن رويس	٢٦٨	١٠٧٨
سورة النحل			
﴿وَلَيَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ﴾[النحل: ٩٦]: بالنون	صاحب المبهج عن الحلواني عن هشام	٢٦٩	١٠٧٩

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
سورة الإسراء			
﴿فَتُغْرِقَكُم﴾[الإسراء: ٦٩]: بتشديد الراء	الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن ابن وردان	٢٧٠	١٠٨٣
﴿وَإِذَا لَّا يَلْبَثُونَ﴾[الإسراء: ٧٦]: بضم الياء وفتح اللام وتشديد الباء: (يُلَبَّثُونَ)	ابن العلاف في طريق المعدل عن ابن وهب عن روح	٢٧١	١٠٨٥
﴿خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[الإسراء: ٧٦]: بالتخيير بين قراءة ﴿خَلْفَكَ﴾ و﴿خِلَٰفَكَ﴾	ابن العلاف في طريق المعدل عن ابن وهب عن روح	٢٧٢	١٠٨٦
سورة الكهف			
﴿لَّدُنْهُ﴾[الكهف: ٢]: بكسر من غير صلة	نفطويه عن شعيب عن يحيى بن آدم عن شهبة	٢٧٣	١٠٩١
﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ﴾[الكهف: ٥١]: بضم التاء	الهذلي عن الهاشمي عن إسماعيل عن ابن جماز	٢٧٤	١٠٩٣
﴿فَلَا تُصَٰحِبْنِى﴾[الكهف: ٧٦]: بفتح التاء مع إسكان الصاد وفتح الحاء: (فلا تَصْحَبْنِي)	هبة الله عن المعدل عن روح	٢٧٥	١٠٩٥
﴿فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾[الكهف: ٨٥] و﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا﴾[الكهف: ٨٩، و٩٢]: بهمزة الوصل وتشديد التاء	الشذائي عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان	٢٧٧	١١٠٢
سورة مريم			
﴿لِأَهَبَ﴾[مريم: ١٩]: بالهمز	أبو العلاء الهمذاني عن رويس	٢٧٨	١١٠٥
﴿لِأَهَبَ﴾[مريم: ١٩]: بالهمز	ابن مهران عن روح	٢٧٩	١١٠٦
سورة طه			
﴿وَلِتُصْنَعَ﴾[طه: ٣٩]: بكسر اللام والنصب	الهذلي عن أبي جعفر من غير طريق الفضل	٢٨٠	١١٠٩
﴿مِهَٰدًا﴾ في طه[٥٣] والزخرف[١٠]: بفتح الميم وإسكان الهاء من غير ألف ﴿مَهْدًا﴾	ابن مهران عن روح	٢٨١	١١١١
﴿لَنُحَرِّقَنَّهُ﴾[طه: ٩٧]: بضم النون وإسكان الحاء وكسر الراء	ابن مهران عن ابن وردان	٢٨٢	١١١٣
﴿لَنُحَرِّقَنَّهُ﴾[طه: ٩٧]: بفتح النون وضم الراء مخففة	ابن سوار عن ابن جماز	٢٨٣	١١١٥
سورة الحج			

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
﴿خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَ﴾[الحج: ١١]: (خاسر) على وزن فاعل بإثبات الألف، وخفض (الآخرةِ)	ابن مهران عن روح	٢٨٤	١١١٦
﴿ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ﴾[الحج: ١٥] و﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ﴾[الحج: ٢٩]: بكسر اللام	ابن مهران عن روح	٢٨٥	١١١٩
﴿ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ﴾[الحج: ١٥] و﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ﴾[الحج: ٢٩]: بكسر اللام	الخبازي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جماز	٢٨٦	١١٢١
سورة النور			
﴿مَا زَكَىٰ مِنكُم﴾[النور: ٢١]: بضم الزاي مع كسر الكاف مشددة	ابن مهران عن هبة الله في رواية روح، وتبعه الهذلي	٢٨٧	١١٢٢
سورة النمل			
﴿مِن لَّدُنۡ﴾[النمل: ٦]: باختلاس ضمة الدال	ابن سوار عن يحيى بن آدم في رواية شعبة	٢٧٦	١١٠٠
سورة العنكبوت			
﴿يَعۡلَمُ مَا يَدۡعُونَ﴾[العنكبوت: ١٤]: بالخطاب	ابن غلبون في التذكرة عن يعقوب	٢٨٨	١١٢٦
سورة الروم			
﴿لِيُذِيقَهُم﴾ [الروم: ٤١]: بالنون	أبو الفرج الجريري عن ابن شنبوذ في رواية قنبل	٢٨٩	١١٢٧
سورة سبأ			
﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ﴾[سبأ: ٣]: بخفض الميم	ابن غلبون في التذكرة عن رويس	٢٩٠	١١٣٠
﴿أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَ﴾[سبأ: ١٠]: برفع الراء	ابن مهران عن هبة الله في رواية روح	٢٩١	١١٣١
﴿أَذِنَ لَهُۥ﴾[سبأ: ٢٣]: بضم الهمزة	ابن غلبون في التذكرة	٢٩٢	١١٣٤
سورة فاطر			
﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾[فاطر: ١٣]: بالغيب	سبط الخياط في المبهج في طريق المعدل عن روح	٢٩٣	١١٣٧

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
سورة يس			
﴿ذُكِّرْتُم﴾[يس: ١٩]: بالتشديد	الهذلي عن ابن جماز	٢٩٤	١١٤٠
﴿يَخِصِّمُونَ﴾[يس: ٤٩]: بفتح الخاء	ابن مهران عن روح	٢٩٥	١١٤١
سورة الصافات			
﴿ءالِ يَاسِينَ﴾[الصافات: ١٣٠]: بكسر الهمزة وإسكان اللام مع وصلها بالياء كلمة واحد في الحالين: (إلْ ياسين)	ابن مهران عن روح	٢٩٦	١١٤٥
سورة غافر			
﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ﴾[غافر: ٢٠]: بالغيب	صاحب المبهج عن هشام	٢٩٧	١١٤٨
﴿يَدۡخُلُونَ﴾ في أول غافر[٤٠]: بفتح الياء وضم الخاء	النهرواني عن أبي حمدون عن يحيي بن آدم عن شعبة	٢٥٦	١٠٤٦
﴿يَوۡمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[غافر: ٥٢]: بالياء	الشطوي عن ابن وردان	٢٩٨	١١٤٩
سورة الشورى			
﴿أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ﴾[الشورى: ٥١]: برفع اللام وإسكان الياء	صاحب التجريد عن هشام	٢٩٩	١١٥٢
سورة الزخرف			
﴿مِهَٰدٗا﴾ في طه[٥٣] والزخرف[١٠]: بفتح الميم وإسكان الهاء من غير ألف ﴿مَهۡدٗا﴾	ابن مهران عن روح	٢٨١	١١١١
﴿تُخۡرَجُونَ﴾[الزخرف: ١١]: بضم التاء وفتح الراء	زيد عن الصوري عن ابن ذكوان	٢٥٨	١٠٥٢
﴿أَسۡوِرَةٞ﴾[الزخرف: ٥٣]: بفتح السين وألف بعدها: (أساورة)	ابن العلاف عن النخاس عن التمار عن رويس	٣٠٠	١١٥٥
سورة الجاثية			
﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمۡ﴾[الجاثية: ٢٥]: بالرفع	ابن العلاف عن النخاس عن التمار عن رويس	٣٠١	١١٥٧

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
سورة الأحقاف			
﴿كُرْهَا﴾ في الأحقاف[١٥]: بفتح الكاف	سبط الخياط عن الشريف العباسي عن الكارزيني عن أصحابه عن الأخفش	٢٥٥	١٠٤٣
سورة محمدﷺ			
﴿وَكَرِهُواْ رِضْوَانَهُۥ﴾[محمد: ٢٨]: بكسر الراء	النهرواني عن أبي حمدون عن شعبة	٢٥٢	١٠٣٥
﴿وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ﴾[محمد: ٣١]: بإسكان الواو	ابن مهران عن روح	٣٠٢	١١٥٩
سورة الفتح			
﴿فَسَنُؤْتِيهِ﴾[الفتح: ١٠]: بالياء	ابن مهران عن روح	٣٠٣	١١٦٠
سورة الحجرات			
﴿مَيْتًا﴾[الحجرات: ١٢]: بالتخفيف	الكارزيني عن النخاس، وطاهر ابن غلبون عن الجوهري، كلاهما عن التمار عن رويس	٢٤٧	١٠١٦
سورة النجم			
﴿وَثَمُودَاْ﴾ في النّجم[٥١]: بالتنوين	أبو علي العطار عن الكتاني عن الجربي عن ابن عون عن شعيب عن يحيى بن آدم عن شعبى	٢٦٥	١٠٦٩
سورة القمر			
﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا﴾[القمر: ٢٦]: بالتخيير بين الغيب والخطاب	الكارزيني عن روح	٣٠٤	١١٦٣
﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ﴾[القمر: ٤٥]: بالنون مفتوحة وكسر الزاي مع نصب ﴿ٱلْجَمْعُ﴾: (سَنَهْزِمُ الجَمْعَ)	ابن مهران عن روح	٣٠٥	١١٦٦
سورة الرحمن			
﴿وَنُحَاس﴾[الرحمن: ٣٥]: بالرفع	ابن مهران عن روح	٣٠٦	١١٦٩
سورة الواقعة			
﴿فَرَوْحٌ﴾[الواقعة: ٨٩]: بضم الراء	ابن مهران عن روح	٣٠٧	١١٧٢

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
سورة المنافقون			
﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾[المنافقون: ٦]: بالمد: (آستغفرت)	النهرواني عن ابن شبيب عن الفضل عن ابن وردان	٣٠٨	١١٧٣
سورة التغابن			
﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾[التغابن: ٩]: بالياء	ابن مهران عن روح	٣٠٩	١١٧٨
سورة الطلاق			
﴿وُجْدِكُمْ﴾[الطلاق: ٦]: بالخلاف بين كسر وضم الواو	ابن مهران عن روح	٣١٠	١١٨٣
سورة المعارج			
﴿سَالَ سَآئِلٌ﴾[المعارج: ١]: بتسهيل همزة ﴿سَآئِلٌ﴾	النهرواني عن الأصبهاني	٣١١	١١٨٤
سورة الجن			
﴿يَسْلُكْهُ عَذَابًا﴾[الجن: ١٧]: بالياء	النهرواني عن هبة الله عن الأصبهاني عن ورش	٣١٢	١١٨٦
سورة المزمل			
﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ﴾[المزمل: ١٧]: بكسر النون	عبد السلام عن الهاشمي عن الأشناني عن عبيد بن الصباح عن حفص	٣١٣	١١٩١
سورة القيامة			
﴿تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ۝ وَتَذَرُونَ﴾[القيامة]: بالخطاب	أبو علي العطار عن النهرواني عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان	٣١٤	١١٩٢
سورة الإنسان			
﴿سَلَٰسِلَاْ﴾[الإنسان: ٤]: بزيادة وجه الوقف بألف	صاحب المبهج عن رويس من طريق النخاس	٣١٥	١١٩٦
﴿سَلَٰسِلَاْ﴾[الإنسان: ٤]: بزيادة وجه الوقف بغير ألف	صاحب المبهج عن روح من طريق المعدل	٣١٦	١٩٩٩

الانفراد	المنفرِد	رقم الموضع	الصفحة
﴿كَانَتۡ قَوَارِيرَاْ﴾[الإنسان: ١٥]: بالتنوين	أبو الفرج الشنبوذي عن النقاش وابن شنبوذ كلاهما عن الأزرق الجمال عن الحلواني عن هشام، وكذلك صاحب العنوان عن هشام	٣١٧	١٢٠١
﴿كَانَتۡ قَوَارِيرَاْ﴾[الإنسان: ١٥]: بالوقف بالألف	الكارزيني عن النخاس عن التمار في رواية رويس	٣١٨	١٢٠٦
﴿كَانَتۡ قَوَارِيرَاْ﴾[الإنسان: ١٥]: بالوقف بغير ألف	أبو علي العطار عن النهرواني من طريقيه عن الداجوني عن هشام وعن النقاش عن ابن ذكوان	٣١٩	١٢٠٨
﴿قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ﴾[الإنسان: ١٦]: بالتنوين	أبو الفرج الشنبوذي عن النقاش وابن شنبوذ كلاهما عن الأزرق الجمال عن الحلواني عن هشام، وتابعه صاحب العنوان عن هشام	٣٢٠	١٢١٣
سورة المرسلات			
﴿أُقِّتَتۡ﴾[المرسلات: ١١]: بالواو	ابن مهران عن روح	٣٢١	١٢١٦
سورة التكوير			
﴿بِضَنِينٍ﴾[التكوير: ٢٤]: بالظاء	ابن مهران عن روح	٣٢٢	١٢١٨
سورة الأعلى			
﴿بَلۡ تُؤۡثِرُونَ﴾[الأعلى: ١٦]: بالغيب	ابن مهران عن روح في كلّ كتبه، وعن رويس بالخلاف	٣٢٣	١٢١٩
سورة الفلق			
﴿ٱلنَّفَّٰثَٰتِ﴾[الفلق: ٤]: بضم النون وتخفيف الفاء	أبو الكرم في المصباح عن روح	٣٢٤	١٢٢١